

حاشيتا بن عابد

رد المحتار على الدر المختار

لمحمد أمين بن عيسى الشيرازي عابد

المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ

حَقَّقَ نَصْرُهُ وَعَلَوْ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَاحِثِينَ بِإِشْرَافِ

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات المتخصصة في معهد جمعية الفتح الإسلامي

قَدَّمَ لَهُ

فضيلة الأستاذ الدكتور
محمد سعيد رمضان البوطي

فضيلة الأستاذ الشيخ
عبد الزراق الحلي

طَبْعَتْ مُعَايِلَةٌ عَلَى ثَلَاثِ نَسَخٍ خَطِيئَةٍ مَسْقُولَةٍ عَنْ أَهْلِ التَّوَلُّفِ
مَعَ تَوْشِيحِ النُّصُوصِ فِي مَصَادِرِهَا الْمُخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ
« مُصَافًا إِلَيْهَا تَقْرِيرَاتُ الرَّافِعِي فِي مَوَاضِعَ مِنْ الْأَجْبَازِ »

معهد جمعية الفتح الإسلامي دمشق

شعبة البحوث والدراسات

الجزء الحادي عشر

قسم المعاملات

العق - الأيمان



خَاشِعِينَ لِرَبِّهِمْ

رَوَّاءُ الْمَجْمَاعِ عَلَى الذَّرِّ الْمَجْمَاعِ



الموضوع: الفقه الحنفي
العنوان: حاشية ابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار"
التأليف: محمد أمين بن عمر الشهير بأبن عابدين
التحقيق: الدكتور حسام الدين بن محمد صالح الفرفور
الإخراج: خلدون موفق التشة
الإشراف الطباعي: مكتب دار الثقافة والتراث للتحقيق
التنفيذ: مؤسسة الرازي للطباعة والتجليد
عدد الصفحات: ٧٠٠ صفحة
قياس الصفحة: ٢٨ × ٢١
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة
موافقة وزارة الإعلام رقم: ٤٩٠٧٥ بتاريخ ١٠/٩/٢٠٠٠م

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

جميع الحقوق محفوظة للمحقق الدكتور حسام الدين فرفور
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل
والترجمة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسوبي
إلا بإذن خطي من:

دار الثقافة والتراث - دمشق - سورية ص ب ٨٢٣٥
هاتف ٢٢٤٠٧٣٩ - ٤٤٢٤٠٨٦ - فاكس ٣٧٣٧٣٨٩

يطلب من: دار الثقافة والتراث بدمشق للطباعة والنشر والتوزيع ص. ب. ٨٢٣٥

هاتف ٢٢٤٠٧٣٩ - ٤٤٢٤٠٨٦ - فاكس: ٣٧٣٧٣٨٩

الموزعون:



الطبعة والنشر والتوزيع



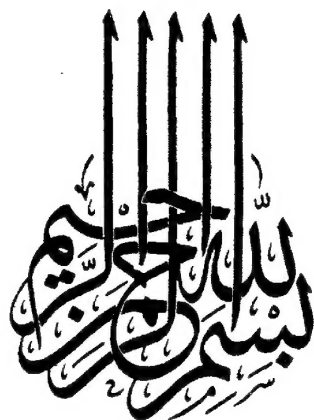
دار البشائر

الشركة المتحدة للتوزيع

دمشق - ص.ب: ٢٢٤٠ - هاتف: ٢٢٢٧٧٧٧ - ٢٢٢٨٩٦٦ - فاكس: ٢٢٢٣٢٠٥
e-mail: united@net.sy
بوت - ص.ب: ١١٧٤٠ - هاتف: ٢١٥١١٢ - ٢١٥٠٢٩ - فاكس: ٢١٥١١٠
www: www.rounakh.com - e-mail: rounakh@rounakh.com
ص.ب: ١٨٢٠٧٧ - هاتف: ٤١٥٩٨٩٢ - ٤١٥٩٨٩١ - فاكس: ٤١٥٩٨٩٢
الغزة - ص.ب: ١٣٢٢ رقم: ١١٥١١ - هاتف: ٢٥٠١٧٧٧ - فاكس: ٢٤٥٩٨٠٤
الرياض - ص.ب: ٥٦٥٧٩ رقم: ١١٦٥٤ - هاتف: ٤٠٢٨١٩٧ - فاكس: ٤٠٢٦٦١٥
البحر - ص.ب: ٥٤٤ - هاتف: ٢٧٥٣٢٢ - فاكس: ٢٧٥٣٢٢

دمشق - حلبي - ص.ب ٢٥٥٣٩ - هـ ٢٢٢٣٦٩١
Damascus - Halabi - P.O.Box 25539 - Tel: 2223691

ص.ب: ١٢١٦ رقم: ٢٢٢٦٦٧٧



المشرف على التحقيق

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات التخصصية في معهد الفتح الإسلامي

شارك في التحقيق

أحمد السيد أحمد	خضر شحرور	أيمن شعباني	أحمد سامر القباني
سميح إبراهيم صالح	عبد الرحمن ناصر	عبد الهادي منصور	عبد القادر علي بلمو
غسان خباز	نوري الجمل	محمد شحرور	محمد عماد قلب اللوز

خرج أحاديثه

ساعد في بعض الأعمال العلمية

رياض الخرقى	خالد القصير	وسيم صمادي	كمال طالب
	قتيبة القباني	بهاء القباني	محمد القباني

﴿كتاب العتق﴾

مَيَّزَتِ الْإِسْقَاطَاتُ بِأَسْمَاءِ اخْتِصَارًا، فِإِسْقَاطُ الْحَقِّ عَنِ الْقِصَاصِ عَفْوٌ، وَعَمَّا فِي الذِّمَّةِ إِبْرَاءٌ، وَعَنِ الْبُضْعِ طَلَاقٌ، وَعَنِ الرَّقِّ عِتْقٌ، وَعَنُونُ بِهِ لَا بِالْإِعْتِاقِ لِيُعَمَّ نَحْوُ اسْتِيلَادٍ وَمِلْكٍ قَرِيبٍ.....

﴿كتاب العتق﴾

(١٦٤١٥١) (قوله: مَيَّزَتِ الْإِسْقَاطَاتُ (الخ) جَمَعَ إِسْقَاطٌ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا وَضَعَهُ الشَّارِعُ لِإِسْقَاطِ حَقٍّ لِلْعَبْدِ عَلَى آخَرَ، وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِ مُنَاسَبَةٍ ذَكَرَ الْعِتْقَ عَقِبَ الطَّلَاقِ وَهُوَ: اشْتَرَاكُهُمَا فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا إِسْقَاطُ الْحَقِّ، وَقَدَّمَ الطَّلَاقَ لِمُنَاسَبَةِ النِّكَاحِ.

(١٦٤١٦٦) (قوله: اخْتِصَارًا) لَأَنَّ اعْتَقَ أَخْصَرَ مِنْ أَسْقَطَ حَقَّهُ عَنْ مَمْلُوكِهِ، وَكَذَا الْبَاقِي.

(١٦٤١٧٧) (قوله: وَعَنِ الرَّقِّ عِتْقٌ) الْمُنَاسِبُ إِعْتِاقٌ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ قَائِمٌ بِالْعَبْدِ، وَالْإِعْتِاقُ - وَهُوَ الْإِسْقَاطُ -: فِعْلُ الْمَوْلَى، أَفَادَهُ "الرَّحْمَنِي". قَالَ فِي "الْمُصْبَاح" ^(١): ((وَيَعْتَدَى بِالْهَمْزَةِ فَيُقَالُ: اعْتَقْتُهُ فَهُوَ مُعْتَقٌ، لَا بِنَفْسِهِ فَلَا يُقَالُ: [عَتَقْتُهُ] ^(٢) وَلَا أَعْتَقَ [٤٨٦ق/٣] هُوَ بِالْأَلْفِ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ، بَلِ الثَّلَاثِي ^(٣) لَا زِمَ، وَالرُّبَاعِيُّ مُتَعَدٍّ وَلَا يَجُوزُ: عَبْدٌ مُعْتَقٌ؛ لِأَنَّ مَجِيءَ مَفْعُولٍ مِنْ أَفْعَلْتُ شَاذٌ مَسْمُوعٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَتِيقٌ فَعِيلٌ مَعْنَى مَفْعُولٍ، وَجَمَعُهُ عَتَقَاءُ، وَأَمَّةٌ عَتِيقٌ أَيْضًا، وَرِمَا قِيلَ: عَتِيقَةٌ وَجَمَعُهُ عَتَائِقُ)) أَهـ. لَكِنْ قَالَ فِي "الْفَتْح" ^(٤): ((وَقَدْ يُقَالُ: الْعِتْقُ مَعْنَى الْإِعْتِاقِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْفِقْهِيِّ تَجَوُّزًا بِاسْمِ الْمُسَبِّبِ، كَقَوْلِ "مُحَمَّدٍ": أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ عِتْقِ مَوْلَاكَ يَا لَكَ)) أَهـ.

(١٦٤١٨١) (قوله: وَعَنُونُ بِهِ (الخ) ^(٥)) أَي: جَعَلَهُ عَنُونًا - بَضُمَ الْعَيْنُ، وَقَدْ تَكْسَرُ -: مَا يُسْتَدَلُّ

(١) "المصباح المنير": مادة ((عتق)) باختصار.

(٢) في النسخ جميعها ((عتقه))، وما أثبتناه هو الموافق لعبارة "المصباح".

(٣) في "الأصل": ((الثاني)).

(٤) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٣/٤.

(٥) في "الأصل": ((الحموي)) بدل ((الخ))، وهو خطأ.

(هُوَ) لَعَةً: الخروجُ عن المملوكية، مِنْ بابِ ضَرَبَ، وَمَصْدَرُهُ عَتَقَ وَعَتَاقٌ، وَشَرْعاً: (عبارةٌ عن إسقاطِ المولى حقَّهُ عن مَمْلوكِهِ بِوَجْهِ) مَخْصُوصٍ.....

به على الشَّيْءِ، "مصباح"^(١). وَمُرَادُهُ: أَنَّ الْعَتَقَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِمَنْ كَانَ رَقِيقًا، وَالْإِعْتَاقُ إِيقَاعُ الْعَتَقِ مِنَ الْمَوْلَى، وَلَيْسَ فِي الْإِسْتِيلَادِ وَمِلْكِ الْقَرِيبِ إِعْتَاقًا بَلْ عَتَقٌ فَلِذَا عَتَقَ بِهِ لَا بِالْإِعْتَاقِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْإِسْتِيلَادَ وَالشَّرَاءَ فِعْلُ الْمَوْلَى، وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْعَتَقَ حَصَلَ بِمَوْتِ سَيِّدِ الْمُسْتَوْلَدِ، وَفِي الشَّرَاءِ هُوَ أَثَرُ الْمِلْكِ لَا فِعْلٌ مِنْهُ.

[١٦٤١٩] (قوله): هو لَعَةً: الخروجُ عن المملوكية) عزاهُ في "البحر"^(٢) إلى "ضياء الحلوم"، وَرَدَّ بِهِ قَوْلُهُمْ: ((أَنَّهُ فِي اللَّعَةِ الْقُوَّةُ، وَفِي الشَّرْعِ: الْقُوَّةُ الشَّرْعِيَّةُ))؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللَّعَةِ لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ، وَاعْتَرَضَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٣): "بَأَنَّ مَا رَدَّهُ نَقَلَهُ فِي "المبسوط"^(٤) - وعليه جَرَى كَثِيرٌ - فَبَعْدَ كَوْنِ النَّاقِلِ ثِقَةً لَا يُلْتَفَتُ إِلَى رَدِّهِ.

قُلْتُ: وَحَقَّقَ فِي "الفتح"^(٥) هَذَا الْمَقَامَ مَا يَشْفِي الْمَرَامَ.

[١٦٤٢٠] (قوله): وَمَصْدَرُهُ عَتَقَ وَعَتَاقٌ) وَكَذَا عَتَاقَةٌ بِفَتْحِ الْأَوَّلِ فِيهِنَّ، وَالْعَتَقُ بِالْكَسْرِ اسْمٌ مِنْهُ، "مصباح"^(٦)، وَمِثْلُهُ فِي "الْفَهْسْتَانِي"^(٧). وَمَا نُقِلَ عَنْ "البحر" مِنْ أَنَّ الْأَوَّلَ بِالْكَسْرِ وَالثَّانِي بِالْفَتْحِ لَمْ أَجِدْهُ فِيهِ، فَافْهَمْ.

[١٦٤٢١] (قوله): وَشَرْعاً: عبارةٌ عن إسقاطِ (الخ) الْمُنَاسِبِ: عَنْ سُقُوطٍ؛ لِأَنَّ الْمُحْدَثَ عَنْهُ

(١) "المصباح المفير": مادة ((عن)).

(٢) ((هو)) ليست في "م".

(٣) "البحر": كتاب العتق ٢٣٨/٤.

(٤) "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٢/ب.

(٥) "المبسوط": كتاب العتاق ٦٠/٧.

(٦) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٢/٤.

(٧) "المصباح المفير": مادة ((عتق)).

(٨) "جامع الرموز": كتاب العتاق ٣٥٩/١.

الْعِتْقُ، وَالْإِسْقَاطُ مَعْنَى الْإِعْتِاقِ كَمَا عَلِمْتَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَطْلَقَ الْعِتْقُ عَلَى الْإِعْتِاقِ تَحْوِزًا كَمَا مَرَّ^(١). وَالْمُرَادُ بِالْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ: مَا اسْتَوْفَى رُكْنَهُ وَشُرُوطَهُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، كَمِلْكِ الْقَرِيبِ بِشِرَاءٍ وَخَوْدِهِ؛ فَإِنَّ فِيهِ إِسْقَاطًا مَعْنَى وَإِلَّا كَانَ التَّعْرِيفُ قَاصِرًا، فَافْهَمْ. وَعَرَفَهُ فِي "الْكَنْزِ"^(٢) وَغَيْرِهِ: بِأَنَّهُ إِثْبَاتُ الْقُوَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلْمَمْلُوكِ، وَهِيَ قُدْرَتُهُ عَلَى التَّصَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَهْلِيَّتُهُ لِلْوَلَايَاتِ وَالشَّهَادَاتِ، وَرَفْعُ تَصَرُّفِ الْغَيْرِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّهُ سَيَأْتِي فِي عِتْقِ الْبَعْضِ: أَنَّ الْإِعْتِاقَ يَنْجَزِي^(٣) عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا، وَمَبْنَى الْخِلَافِ عَلَى مَا يُوجِبُهُ الْإِعْتِاقُ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ، فَعِنْدَهُ: زَوَالُ الْمِلْكِ وَتَبِعُهُ زَوَالُ الرِّقِّ، لَكِنْ بَعْدَ زَوَالِ الْمِلْكِ عَنِ الْكُلِّ، وَعِنْدَهُمَا: زَوَالُ الرِّقِّ، وَلَا يَخْفَى [٤٨٦٣/٣ ب] أَنَّ كُلًّا مِنَ التَّعْرِيفَيْنِ يَأْتِي عَلَى كُلِّ مَنِ الْقَوْلَيْنِ بِأَنْ يُرَادَ بِالْأَوَّلِ: إِسْقَاطُ الْمِلْكِ أَوْ إِسْقَاطُ الرِّقِّ، وَبِالثَّانِي: إِثْبَاتُ الْقُوَّةِ الْمُسْتَبْعَةِ لِزَوَالِ الْمِلْكِ أَوْ زَوَالِ الرِّقِّ، فَافْهَمْ.

مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ

﴿كِتَابُ الْعِتْقِ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.
(قَوْلُهُ: كَمِلْكِ الْقَرِيبِ بِشِرَاءٍ إلخ) تَقَدَّمَ لَهُ: أَنَّ الْعِتْقَ حَصَلَ بِدُونِ فِعْلِهِ هُنَا بِمَوْتِ السَّيِّدِ أَوْ أَنْتْرِ الْمَلِكِ، وَحِينَئِذٍ لَا دَاعِيَ لِإِدْخَالِهِ فِي التَّعْرِيفِ، وَعَلَى مَا قَالَهُ دَاخِلٌ فِيهِ؛ لَوْجُودِ الْإِسْقَاطِ مَعْنَى.
(قَوْلُهُ: وَبِالثَّانِي إِثْبَاتُ الْقُوَّةِ الْمُسْتَبْعَةِ إلخ) لَكِنْ لَا يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا تَعْرِيفٌ عَلَى قَوْلِ "الْإِمَامِ" إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْعِتْقِ الْكَامِلِ، بِخِلَافِ عِتْقِ الْبَعْضِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِثْبَاتُ الْقُوَّةِ الْمُسْتَبْعَةِ إلخ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي التَّعْرِيفِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّهُ بَعْتِ الْبَعْضَ لَمْ يَصِرِ الْمَمْلُوكُ مِنَ الْأَحْرَارِ إِلَّا إِذَا رُوعِيَ الْمَالُ فِيهِمَا.

(١) الْقَوْلَةُ [١٦٤١٧] قَوْلُهُ: ((وَعَنِ الرِّقِّ عِتْقٌ)).

(٢) انْظُرْ "شَرْحَ الْعَيْنِيِّ عَلَى الْكَنْزِ": كِتَابٌ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْإِعْتِاقِ ٢٣٧/١.

(٣) فِي "م": ((يَنْجَزِي)).

(يَصِيرُ بِهِ الْمَمْلُوكُ^(١)) أَي: بِالإِسْقَاطِ الْمَذْكُورِ (مِنَ الْأَحْرَارِ) وَرُكْنُهُ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ كَمِلْكٍ قَرِيبٍ وَدُخُولِ حَرْبِيٍّ اشْتَرَى مُسْلِمًا دَارَ الْحَرْبِ، وَصِفَتُهُ وَاجِبٌ لِكُفَّارَةٍ، وَمُبَاحٌ بِلَا يَتَّةٍ؛.....

[١٦٤٢٢] (قَوْلُهُ: يَصِيرُ بِهِ الْمَمْلُوكُ مِنَ الْأَحْرَارِ) خَرَجَ بِهِ التَّنْدِيرُ وَالْكِتَابَةُ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ وَأَدَاءِ النُّجُومِ؛ فَإِنَّ فِيهِمَا إِسْقَاطَ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ، لَكِنْ لَمْ يَصِرِ الْعَبْدُ بِهِمَا مِنَ الْأَحْرَارِ، "ط"^(٢).
[١٦٤٢٣] (قَوْلُهُ: رُكْنُهُ: اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ) سَوَاءٌ كَانَ إِقْرَارًا بِالْحُرِّيَّةِ أَوْ ادِّعَاءً لِنَسَبٍ أَوْ لَفْظًا إِنْشَائِيًّا، وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى الْعِتْقِ سَوَاءً نَشَأَ عَنْ إِعْتَاقٍ أَمْ لَا؛ لِيُصِحَّ قَوْلُهُ: ((وَمِلْكٌ قَرِيبٌ))، "ط"^(٣).

[١٦٤٢٤] (قَوْلُهُ: وَدُخُولِ حَرْبِيٍّ الْخ) صَوَّرَتْهُ: اشْتَرَى حَرْبِيٍّ مُسْتَأْمَنَ عَبْدًا مُسْلِمًا فَأَدْخَلَهُ دَارَ الْحَرْبِ عَتَقَ عِنْدَ مَوْلَانَا الْإِمَامِ ﷺ، وَقَالَ صَاحِبَاهُ: لَا يَعْتَقُ، "ط"^(٤)، وَإِنَّمَا عَتَقَ إِقَامَةً لَتَبَائِنِ الدَّارَيْنِ مَقَامَ الْإِعْتَاقِ، وَهَذِهِ إِحْدَى مَسَائِلَ تَسْعَ يَعْتَقُ الْعَبْدُ فِيهَا بِلَا إِعْتَاقٍ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ حُكْمِيًّا، كَمَا سَيَأْتِي^(٥) فِي الْجِهَادِ قُبِيلَ بَابِ الْمُسْتَأْمَنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[١٦٤٢٥] (قَوْلُهُ: وَاجِبٌ لِكُفَّارَةٍ) أَي: كُفَّارَةُ قَتْلِ، وَظَهَارٍ، وَإِفْطَارٍ، وَيَجِينٍ. وَهَلِ الْمُرَادُ بِالْوُجُوبِ الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ^(٦) أَوْ الْاِفْتِرَاضُ؟ قَوْلَانِ، "ط"^(٧).
[١٦٤٢٦] (قَوْلُهُ: بِلَا يَتَّةٍ) أَي: يَتَّةٌ قُرْبَى أَوْ مَعْصِيَةً، "ط"^(٨).

(١) عبارة "د" و"و": ((المملوك به)).

(٢) "ط": كتاب العتق ٢/٢٨٥.

(٣) انظر "الدر" عند المَقُولَةِ [١٩٨٥٦] قَوْلُهُ: ((ففي هذه التسع صور)).

(٤) في "الأصل" و"ب": ((المصطلح)) دون ((عليه))، وما أثبتناه من بقية النسخ هو الموافق لعبارة "ط".

(٥) "ط": كتاب العتق ٢/٢٨٥، باختصار.

(٦) "ط": كتاب العتق ٢/٢٨٥.

لأنه ليس بعبادة، حتى صحَّ من الكافر، ومندوبٌ لوجهِ الله تعالى؛ لحديث عتق الأعضاء.....

١٦٤٢٧١ (قوله: لأنه ليس بعبادة) أي: وضْعاً، ويَصِيرُ عبادةً أو مَعْصِيَةً بالنِّيَّةِ كغيرِهِ من العبادات، "رحمته".

١٦٤٢٨١ (قوله: لحديث عتق الأعضاء) هو ما رواه السَّيِّدُ عن "أبي هريرة" رضي الله تعالى عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يُأْتِي أَمْرِي مُسْلِمٌ أَعْتَقَ أَمْرَعًا مُسْلِمًا اسْتَقْدَّ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ»^(١)، وفي لفظ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّى الْفَرْجَ بِالْفَرْجِ»^(٢).

وأخرج "أبو داود" و"ابن ماجه" عنه ﷺ: «يَأْتِي رَجُلٌ مُسْلِمٌ أَعْتَقَ رَجُلًا مُسْلِمًا كَانَ فَكَاكُهُ

(١) أخرجه أحمد ٤٢٠/٢، ٤٤٧، ٥٢٥، والبخاري (٢٥١٧) في العتق - باب في العتق وفضله، ومسلم (١٥٠٩) (٢٤) في العتق - باب فضل العتق، والترمذي (١٥٤١) في التلويح والأيمان - باب ما جاء من ثواب من أعتق رقبة، والنسائي في "الكبرى" (٤٨٧٤) في العتق - باب فضل العتق، والطحاوي في "بيان المشكل" (٧١٩) (٧٢٠) باب بيان مشكل ما روي عنه ﷺ: في ثواب من أعتق رقبة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٧١/١٠ فضل إعتاق النسمة، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن أبي حكيم، وولقد زيد ابنه محمد، وعمر بن علي بن حسين، كلهم عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة رضي الله عنه... به وأخرجه الطحاوي (٧٢٤)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٣٠٨) عن نابل - صاحب العباء - عن أبي هريرة.... به قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب.

ولفظ: ((استقَدَّ)) رواه إسماعيل، و((أعتق الله بكل عضو منه)) لعمر بن علي، وروي: ((بكل إرب منه)).
وبنحو هذه الألفاظ أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٨٧٧)، والطحاوي (٧١٥) عن الحكم بن أبي نعيم عن فاطمة بنت علي عن أبيها رضي الله عنهما مرفوعاً.

وأخرجه الطحاوي (٧١٦) عن عثمان بن مرة، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.
وأخرجه أحمد ٤٠٤/٤، والنسائي في "الكبرى" (٤٨٧٨)، والحاكم ٢١١/٢، والطحاوي (٧١٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٧٢/١٠، وغيرهم عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً.

وأخرجه أبو داود (٣٩٦٤)، والنسائي في "الكبرى" (٤٨٩١)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٣٠١٠). والبيهقي (٢١٢/٢)، والطحاوي (٧٣٧)، وغيرهم من طريق إبراهيم بن أبي عبنة عن (الغريفي) عمده... عنه...
وأنثه رحمه الله - في قصبة - مرفوعاً.

من النار، وأيما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكأكها من النار»^(١). وروى "أبو داود": «وأيما رجل أعتق امرأتين مسلمتين إلا كانتا فكأكه من النار يجزي مكان عظميس منهما عظماً من عظامه»^(٢)، وهذا دليل ما في "الهداية": «(من استحباب عتق الرجل الرجل والمرأة المرأة؛ لأنه ظهر أن عتقه بعق المراتين بخلاف عتقه رجلاً)»، كذا في "الفتح"^(٣).

(قوله: لأنه ظهر أن عتقه إلخ) هذه العلة إنما أفادت استحباب عتق الرجل الرجل، ولا تفيد نفياً استحباب عتق المرأة الرجل، وكذلك ما ذكره من الحديث، والظاهر: أن عتقه الرجل مساو لعتقها المرأة؛ حصول المقصود من الفكأك بكل، بخلاف عتق الرجل المرأة، وأن عتق الرجل المراتين مساو لعتقه الرجل من جهة حصول المقصود.

(١) أخرجه أحمد ٢٣٥/٤، وأبو داود (٣٩٦٧)، وابن ماجه (٢٥٢٢) في باب العتق، والنسائي في "الكبرى" (٤٨٨٣) في العتق - باب فضل العتق، والطبراني في "الكبير" ٧٥٥/٢٠، والطحاوي (٧٢٥) وغيرهم عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة مرفوعاً. قال أبو داود: سالم لم يسمع من شرحبيل. ورواه منصور عن سالم قال: حدثت عن كعب بن مرة أو مرة بن كعب. أخرجه أحمد ٢٣٤/٤، ٣٢١، والنسائي في "الكبرى" (٤٨٨٠)، والطحاوي (٧٢٨).

(٢) وأخرجه أحمد ٤/١١٣، ٣٨٤، وأبو داود (٣٩٦٥)، والنسائي في "الكبرى" (٤٨٧٨)، والطحاوي في "بيان المشكل" (٧٢٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٣٠٩)، وغيرهم عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي نجیح عمرو بن عبسة السلمي.

ورواه حماد بن سلمة ومعمر بن أيوب عن أبي قلابة أن شرحبيل بن حسنة قال: من يحدنا عن رسول الله ﷺ؟ فقال عمرو بن عبسة: أنا، فذكره... أخرجه الطحاوي (٧٢٢)، وعبد بن حميد (٣٠٢) ولعل الصواب: ((شرحبيل بن السمط)).

ورواه سليم بن عامر وخالد بن زيد الشامي كلاهما عن شرحبيل بن السمط عن عمرو، به. أخرجه أحمد ١١٣/٤، والنسائي ٢٦/٦، وفي "الكبرى" (٤٨٨٥)، وعبد بن حميد (٢٩٩) عن سليم (ج).

وأخرجه أبو داود (٣٩٦٦) عن خالد، به، وأخرجه أحمد ٤/١١٣، والنسائي في "الكبرى" (٤٨٨٩) عن الصائبي عن عمرو، به، وأخرجه أحمد ٤/٣٨٦، وعبد بن حميد (٢٩٨) عن القاسم عن أبي أمامة عن عمرو، به. وأخرجه الترمذي (١٥٤٧) في النذر والأيمان - باب ما جاء في فضل من أعتق، عن عسمران أخي سفيان بن عيينة، عن حصين عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة وغيره من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً فذكره.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه اهـ. لكن عمران قد خالف عمرو بن مرة و قتادة ومنصور مع أنه صدوق له أوهاج، ولذلك قال الترمذي به: الحديث صحيح في طريقه (أي: حديث عمرو بن عبسة - وكعب بن مرة. وأبي أمامة). ولم يذكر القاسم عن أبي أمامة العتق.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٢/٤.

وهل يحصل ذلك بتدبيرٍ وشراءٍ قريبٍ؟ الظاهر نعم، ومكرورة لفلان، وحرام بل
كفر للشيطان.....

[١٦٤٢٩] (قوله: وهل يحصل ذلك) أي: المندوب المترتب عليه [٤٨٧٣/٣] الثواب المذكور
مع النية من غير توقفٍ على مادة العتق، والبحث لصاحب "النهر" ^(١)، "ط" ^(٢).

[١٦٤٣٠] (قوله: الظاهر نعم) لأن بالتدبير اعتاقاً مآلاً، وبشراء القريب اعتاقاً وصلةً، وفي
الحديث: «لَنْ يَحْزِيَ وَلَدُ الْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ رَقِيقًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ» ^(٣) أي: فبتسبب عن شرائه
عتقه؛ إذ هو لا يتأخر عنه، "رحمتي".

[١٦٤٣١] (قوله: ومكرورة لفلان) صرح في "الفتح" ^(٤): «(بأنه من المباح)، وكذا في
"البحر" ^(٥) عن "المحيط"، ثم قال في "البحر" ^(٥): «(ففرق بين الإعتاق لآدمي وبين الإعتاق
للسيطان، وعلل حُرمة الإعتاق للشيطان بأنه قصد تعظيمه)» اهـ، أي: بخلاف قصد تعظيم فلان؛
لأنه غير منهي، تأمل.

[١٦٤٣٢] (قوله: وحرام بل كفر للشيطان) وكذا للصنم كما سيأتي ^(٦)، ونعل وجه القول
بأنه كفر هو ما سيذكره ^(٧) عن "الجوهرة": "أن تعظيمهما دليل الكفر الباطن كالسجود للصنم

(١) "النهر": كتاب الإعتاق ٢٦٣ ق ٢٦٣/أ.

(٢) "ط": كتاب العقق ٢٨٥/٢.

(٣) أخرجه أحمد ٢٣٠/٢، ٢٦٣، ٣٧٥، والبخاري في "الأدب المفرد" (١٠) باب جزاء الوالدين، ومسلم (١٥١٠) في العتق -
فضل عتق الوالد، وأبو داود (٥١٣٧) في الأدب - باب بر الوالدين، والترمذي (١٩٠٦) في البر - باب حق الوالدين،
والنسائي في "الكبرى" (٤٨٩٦) في العتق، وابن ماجه (٣٦٥٩) في الأدب - باب بر الوالدين، والطحاوي في "شرح معاني
الآثار" ١٠٩/٣ في العتق - الرجل يملك ذا رحم منه، هل يعتق عليه أم لا؟ وابن حبان (٤٢٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى"
٢٨٩/١٠ فيمن يعتق بالملك، وغيرهم من طرق عن سفيان وزهير وجريز عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

(٤) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٣/٤.

(٥) "البحر": كتاب العتق ٤٤٨/٤.

(٦) المقولة [١٦٥٣٧] قوله: «(وإن أثم وكفر به)».

(٧) ص ٤٢ - "در".

..... (وَيَصِحُّ مِنْ حُرِّ مُكَلَّفٍ).

ولو هَزَلًا فَيُحَكِّمُ بِكُفْرِهِ، وهذا كُلُّهُ إذا لم يَقْصِدِ التَّقَرُّبَ والْعِبَادَةَ وإِلَّا فَهُوَ كُفْرٌ بِبَلَا شُبْهَةٍ سِوَاءِ
كَانَ لِفُلَانٍ أَوْ لِلشَّيْطَانِ. وذكر في "فتح القدير"^(١): ((أَنَّ مِنَ الْإِعْتَاقِ الْمُحَرَّمِ إِذَا غَبَّ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ
لَوْ أَعْتَقَهُ يَذْهَبُ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ أَوْ يَرْتَدُّ، أَوْ يُخَافُ مِنْهُ السَّرْقَةُ وَقَطْعُ الطَّرِيقِ. وَيَنْفُذُ عَقْدَهُ مَعَ
تَحْرِيمِهِ خِلَافًا لِلظَّاهِرِيِّ))، قال: ((وَفِي عِتْقِ الْعَبْدِ الذَّمِّيِّ مَا لَمْ يُخَفَ مِنْهُ مَا ذَكَرْنَا أَجْرًا لِتَحْصِيلِ
الْجَزِيَّةِ مِنْهُ لِلْمُسْلِمِينَ)).

(فِرْعُ)

في "البحر"^(٢) عن "المنحيط": ((وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْتُبَ لِلْعِتْقِ كِتَابًا وَيُشْهَدَ عَلَيْهِ شُهَدَاءٌ؛ تَوْثِيقًا
وَصِيَانَةً عَنِ التَّحَاوُدِ وَالتَّنَازُعِ فِيهِ كَمَا فِي الْمُدَائِنَةِ، بِخِلَافِ سَائِرِ التَّجَارَاتِ؛ لِأَنَّهُ نَمَّا يَكْثُرُ وَقُوْعُهَا،
فَالْكِتَابَةُ فِيهَا تُؤَدِّي إِلَى الْحَرْجِ وَلَا كَذَلِكَ الْعِتْقُ)).

(١٦٤٣٣) (قَوْلُهُ: وَيَصِحُّ مِنْ حُرِّ) فَلَا يَصِحُّ مِنْ عَبْدٍ وَلَوْ مَكَاتِبًا لِمَنْعِهِ عَنِ التَّبَرُّعَاتِ،
أَوْ مَا ذُونَا؛ لِذَلِكَ وَلِعَدَمِ الْمِلْكِ، وَلِذَا قَالَ فِي "البحر"^(٣): ((لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ ذِكْرِ الْمِلْكِ)).

(١٦٤٣٤) (قَوْلُهُ: مُكَلَّفٍ) أَي: عَاقِلٍ^(٤) بِالْبَيْعِ، وَمُحْتَرَزُهُ: قَوْلُهُ: ((لَا مِنْ صَبِيٍّ))، إلخ.
وَلَمْ يُشَرْطِ الْإِسْلَامَ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ وَلَوْ مُرْتَدَّةً، أَمَّا إِعْتَاقُ الْمُرْتَدِّ فَمَوْقُوفٌ عِنْدَهُ، نَافِذٌ
عِنْدَهُمَا، وَلَا قَبُولُ الْعَبْدِ لِأَنَّهُ غَيْرُ شَرْطٍ إِلَّا فِي الْإِعْتَاقِ عَلَى مَالٍ كَمَا سَيَبْدُرُهُ فِي بَابِهِ، "بِحَرِّ"^(٥)،
وَلَا يُنْطَقُ بِالْإِنْسَانِ لِأَنَّهُ يَصِحُّ بِالْكِتَابَةِ الْمُسْتَبِينَةِ وَالْإِشَارَةِ الْمَفْهُمَةِ، "بِدَائِعِ"^(٦) أَي: مِنَ الْأَخْرَسِ.

(١) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٣/٤.

(٢) "البحر": كتاب العتق ٢٣٩/٤.

(٣) قَوْلُهُ: ((مُكَلَّفٍ أَي: عَاقِلٍ)) سَاقِطٌ مِنْ "أ".

(٤) "البحر": كتاب العتق ٢٤٠/٤، بِتَصْرِيفٍ.

(٥) "بِدَائِعِ": كتاب الإعتاق - فصل شرائط الركن ٥٥٠/٤.

وَلَوْ سَكَرَانَ أَوْ مُكْرَهًا أَوْ مُحْطَطًا أَوْ مَرِيضًا أَوْ لَا يَعْلَمُ بِأَنَّهُ مَمْلُوكُهُ كَقَوْلِ الْغَاصِبِ
لِلْمَالِكِ أَوْ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي: أَعْتَقْتُ عَبْدِي هَذَا وَأَشَارَ إِلَى الْمَبِيعِ عَتَقَ، لَا مِنْ صَبِيٍّ وَمَعْتَوْهُ
وَمَدْهُوشٍ وَمُبْرَسَمٍ وَمُغَمَّيٍّ عَلَيْهِ وَمَجْنُونٍ وَنَائِمٍ، كَمَا لَا يَصِحُّ طَلَاْقُهُمْ، وَلَوْ أَسْنَدَهُ
لِحَالَةٍ مِمَّا ذُكِرَ أَوْ قَالَ: وَأَنَا حَرَبِيٌّ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَقَدْ عَلِمَ ذَلِكَ.....

[١٦٤٣٥] (قوله: وَلَوْ سَكَرَانَ أَوْ مُكْرَهًا إلخ) سيأتي^(١) في المتن التصريح بهذين، لكن
ذَكَرَهُمَا [ب/٤٨٧ق/٣] تَمِيمًا لِلتَّعْمِيمِ؛ فَإِنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ صَاحِبًا أَوْ طَاعًا أَوْ عَامِدًا
أَوْ مَرِيضًا أَوْ عِلْمًا بِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ؛ لِأَنَّ السَّكَرَانَ، بِمَحْظُورٍ غَيْرِ مَعْدُورٍ فَهُوَ فِي حُكْمِ الصَّاحِي فِي
الْأَحْكَامِ، وَالْمُكْرَهَةَ اخْتَارَ أَيْسَرَ الْأَمْرَيْنِ فَكَانَ قَاصِدًا لَهُ وَإِنْ غُذِمَ الرِّضَى، وَمَا صَحَّ مَعَ الْهَزْلِ
لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ الْإِكْرَاهُ؛ لَعَدَمِ تَوَقُّفِهِ عَلَى الرِّضَى وَلِذَا صَبَحَ مِنَ الْمُحْطَطِ أَيْضًا.
[١٦٤٣٦] (قوله: وَأَشَارَ إِلَى الْمَبِيعِ) فِيهِ اكْتِفَاءٌ، وَالْأَصْلُ: أَوْ إِلَى الْمَغْضُوبِ.

[١٦٤٣٧] (قوله: عَتَقَ) أَي: إِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمَالِكُ: أَعْتَقْتُهُ، وَيَكُونُ هَذَا بِنَزَلَةِ الْقَبْضِ مِنَ
الْمُشْتَرِي فَيَنْزِمُهُ الثَّمَنُ وَبِنَزَلَةِ الْقَبْضِ مِنَ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ فَلَا يَلْزَمُ الْغَاصِبَ شَيْءٌ، "سَائِحَانِي".
[١٦٤٣٨] (قوله: وَمَعْتَوْهُ إلخ) تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الطَّلَاقِ بَيَانُ مَعَانِيهَا فَرَأَجَعَهُ.
[١٦٤٣٩] (قوله: وَمَجْنُونٍ) أَي: فِي حَالِ جُنُونِهِ حَتَّى لَوْ كَانَ يُحَنُّ وَيُفِيْقُ فَأَعْتَقَ فِي حَالِ
إِفَاقَتِهِ يَصِحُّ.

[١٦٤٤٠] (قوله: أَوْ قَالَ: وَأَنَا حَرَبِيٌّ إلخ) كَوْنُهُ حَرَبِيًّا غَيْرُ قَيْدٍ بَلْ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْعَبْدِ
حَرَبِيًّا فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقُ إِلَّا بِالتَّحْلِيَةِ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ أَوْ الذَّمِّيِّ كَمَا يَذْكَرُهُ.
[١٦٤٤١] (قوله: وَقَدْ عَلِمَ ذَلِكَ) أَي: عَلِمَ مِنْهُ وَقُوْعُ الْعَتَةِ وَنَحْوِهِ وَكَوْنُهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ،
وَأَمَّا الصَّبَا^(٢) وَالتَّوْمُ فَمَعْلُومَانِ قَطْعًا، لَكِنْ يَنْبَغِي تَقْيِيدُ تَصْدِيقِهِ فِيهِمَا، بِمَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ مِلْكُهُ لَهُ

(قوله: أَوْ مَرِيضًا إلخ) حَقُّهُ أَوْ صَحِيحًا.

(١) ص ٤٢-٤٣- 'در'.

(٢) فِي "الْأَصْل" وَ"٣": ((الصبي)).

فَالْقَوْلُ لَهُ (فِي مِلْكِهِ) وَلَوْ رَقَبَةً كَمُكَاتِبٍ، وَخَرَجَ عَتَقُ الْحَمَلِ إِذَا وَلَدَتْهُ لَسِتَتْ أَشْهُرُ فَأَكْثَرُ، وَلَوْ لَأَقْلَّ صَحَّ (وَلَوْ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ) ك: إِنْ مَلَكَتْكَ أَوْ إِلَى ^(١) سَبِيهِ ك: إِنْ اشْتَرَيْتَكَ فَأَنْتَ حُرٌّ.....

بعد صباه وبعد إفاقته من آخر نومة، تأمل.

[١٦٤٤٢] (قوله): فَالْقَوْلُ لَهُ) وهل يُحْلَفُ إِذَا طَلَبَ الْعَبْدُ تَحْلِيفَهُ؟ يُحَرَّرُ: "ط" ^(٢).

قُلْتُ: كُلُّ مَنْ إِذَا أَقْرَأَ بِشَيْءٍ لَزِمَهُ فَإِنَّهُ يُحْلَفُ رَحَاءً نُكُولِهِ إِلَّا فِي اثْنَيْنِ وَحَمْسَيْنِ تَأْتِي قَبِيلُ الْيُبُوعِ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا.

[١٦٤٤٣] (قوله): فِي مِلْكِهِ) خَرَجَ إِعْتَاقُ غَيْرِ الْمَمْلُوكِ وَلَا يَرُدُّ عَتَقُ الْفُضُولِيِّ الْمُحَازِرِ كَمَا تَوَهَّمَهُ فِي "البحر" ^(٣)؛ لِأَنَّ الْإِجَازَةَ اللَّاحِقَةَ كَالْوَكَالَةِ السَّابِقَةَ، "نهر" ^(٤).

[١٦٤٤٤] (قوله): إِذَا وَلَدَتْهُ لَسِتَتْ أَشْهُرُ) أَي: مِنْ وَقْتِ الْعِتْقِ؛ لِعَدَمِ التَّيَقُّنِ بِوُجُودِهِ وَقْتَهُ ^(٥)، "بحر" ^(٦).

[١٦٤٤٥] (قوله): وَلَوْ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ ^(٧) أَي: بِإِضَافَةِ الْعِتْقِ إِلَى الْمِلْكِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الشَّرْطَ وَجُودَ الْمِلْكِ وَقَتَ وَقُوعِ الْعِتْقِ، فَإِنْ كَانَ مُنْعَزًا اشْتَرَطَ وَجُودَ الْمِلْكِ وَقَتَ التَّشْجِيرِ؛ لِأَنَّهُ وَقَتُ الْوُقُوعِ، وَإِنْ كَانَ مُعْلَقًا بِالْمِلْكِ أَوْ سَبَبِهِ اشْتَرَطَ تَحَقُّقَ ذَلِكَ فَيَنْزِلُ الْجَزَاءُ وَقَتَ الْمِلْكِ.

وَالْخَاصِلُ - كَمَا فِي "البحر" ^(٨) -: أَنَّهُ إِذَا عَلِقَ بِالْمِلْكِ أَوْ سَبَبِهِ كَالشِّرَاءِ لَا يَشْتَرَطُ تَحَقُّقُ

(١) فِي "د" وَ"و": ((وَالِى)).

(٢) "ط": كِتَابُ الْعِتْقِ ٢/٢٨٥.

(٣) "البحر": كِتَابُ الْعِتْقِ ٤/٢٣٩.

(٤) "النهر": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ ٣/٢٦٣.

(٥) ((وَقْتَهُ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "م".

(٦) "البحر": كِتَابُ الْعِتْقِ ٤/٢٤٠.

(٧) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: ((وَلَوْ بِإِضَافَةٍ إِلَيْهِ))، وَمَا أَثْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ الْمَوَافِقُ لِلْمَعْنَى بِدَلِيلِ تَفْسِيرِ ابْنِ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَدْ تَبَيَّنَ عَلَيَّ ذَلِكَ مَصْحُوحٌ "ب".

(٨) "البحر": كِتَابُ الْعِتْقِ ٤/٢٤٠ بِتَصْرِيفٍ.

بخلاف: إِنْ مَاتَ مُورَثِي فَأَنْتَ حُرٌّ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ سَبَبًا لِلْمِلْكِ، وَمِنْ لَطَائِفِ التَّعْلِيْقِ قَوْلُهُ لِأَمَّتِهِ: إِنْ مَاتَ أَبِي فَأَنْتَ حُرٌّ، فَبَاعَهَا لِأَبِيهِ ثُمَّ نَكَحَهَا، فَقَالَ: إِنْ مَاتَ أَبِي فَأَنْتَ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ، فَمَاتَ الْأَبُ لَمْ تَطْلُقْ وَلَمْ تَعْتِقْ، "ظَهْرِيَّة" (١)، وَكَأَنَّهُ لِأَنَّ الْمِلْكَ ثَبَتَ مُقَارِنًا لَهُمَا.....

الْمِلْكَ وَقَتَ التَّعْلِيْقِ، وَإِنْ عُلِّقَ بغيرِهِمَا كَدُخُولِ الدَّارِ اشْتَرَطَ وَجُودُ الْمِلْكِ [١/٤٨٨ق/٣] وَقَتَ التَّعْلِيْقِ وَوَقَتَ نَزُولِ الْجُزْءِ، وَلَا يُشْتَرَطُ وَجُودُ الْمِلْكِ فِيهِمَا.

(١٦٤٤٦) (قوله: بخلاف إلخ) مُحْتَرَزُ الْإِضَافَةِ إِلَى سَبَبِ الْمِلْكِ لِأَنَّ مَوْتَ الْمُوَرَّثِ لَيْسَ سَبَبًا لِلْمِلْكِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْرُجُ مِنْ مِلْكِ الْمُوَرَّثِ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَإِنْ بَقِيَ فَقَدْ يُوَجَدُ مَانِعٌ مِنَ الْإِرْثِ، كَقَتْلِ وَرِثَةٍ. نَعَمْ إِذَا قَالَ: إِنْ وَرِثْتُ فَهُوَ مِثْلُ: إِنْ اشْتَرَيْتُكَ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْخِطَابُ لِعَبْدٍ الْمُوَرَّثِ، أَمَا إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: إِنْ مَاتَ مُورَثِي فَأَنْتَ حُرٌّ فَهُوَ مِثْلُ: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ كَمَا لَا يَخْفَى.

(١٦٤٤٧) (قوله: لأن الموت ليس سبباً للملك) أي: ليس سبباً مساوياً بل قد يكون وقد لا يكون كما قلنا، فهو نظير ما قدمه "الشارح" في أوّل باب التعلّق (٢): ((لو قال: كل امرأة أحتمع معها في فراش فهي طالق فتزوج لم تطلق، وكذا: كل جارية أطوها فهي حرة فاشتري جارية فوطئها لم تعتق)) أي: لأن الاجتماع في فراش لا يلزم كونه عن نكاح، كما أن وطء الجارية لا يلزم كونه عن ملك فلم توجد الإضافة إلى سبب الملك.

(١٦٤٤٨) (قوله: فمات الأب) أي: ولم يترك وارثاً غيره، أو ترك بالآوّل، "ط" (٣).

(١٦٤٤٩) (قوله: وكأنه إلخ) التوجيه لصاحب "النهر" (٤)، وتوضيحه: أن العتق معلق بالموت وحين الموت لم تكن في ملكه فلا تعتق؛ لأن الملك ينتقل إليه عقبه، والمعلق بشيء وهو العتق هنا يقع بعد وجود ذلك الشيء وهو الموت فصار كل من الملك والعتق حاصلًا عقب الموت في آن واحد،

(١) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الثاني: في التعليقات والإضافات ق ١١٥/١ باختصار.

(٢) ص ٤٥٤-٤٥٥ - "در".

(٣) "ط": كتاب العتق ٢٨٦/٢ بتصرف.

(٤) انظر "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٥/ب.

بالموت، فتأمل (بَصْرِيْهِ بِلَا نِيَّةٍ) سواءً وَصَفَهُ بِهِ.....

وَشَرَطُ الْعِتْقِ وَقُوْعُهُ عَلَى مَمْلُوْكٍ وَهِيَ لَمْ تَصِرْ مَمْلُوْكَةً إِلَّا مَعَ وُجُوْدِ الْعِتْقِ فَلَمْ يُوْجَدْ شَرْطُهُ قَبْلَهُ فَلَمْ يَقَعْ، وَكَذَا الطَّلَاقُ مُعْلَقٌ عَلَى الْمَوْتِ فَحَقُّهُ أَنْ يُوْجَدْ عَقِبُهُ، لَكِنْ وَجَدَ الْمَلِكُ عَقِبَ الْمَوْتِ أَيْضًا وَانْفَسَخَ بِهِ النِّكَاحُ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ وَجِدَ فِي وَقْتِ انْفِسَاخِ النِّكَاحِ كَمَا فِي: أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ مَوْتِي أَوْ مَوْتِكَ فَالْعِتْقُ وَالطَّلَاقُ نَبَتَ الْمَلِكُ مُقَارِنًا لِهَمَّا، وَلَا بُدَّ مِنْ سَبْقِهِ عَلَيْهِمَا حَتَّى يَقَعَ وَلَمْ يُوْجَدْ؛ فَلِذَا لَمْ تَطْلُقْ وَلَمْ تَعْتِقْ فَلَهُ وَطُوعًا بِمِلْكِ الْيَمِيْنِ، وَلَوْ أَعْتَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا مَلَكٌ عَلَيْهَا ثَلَاثًا لِعَدَمِ وَقُوْعِ الطَّلَاقَيْنِ الْمُعْلَقَتَيْنِ، أَفَادَهُ "الرَّحْمَتِي".

[١٦٤٥٠] (قَوْلُهُ: بِالْمَوْتِ) مُتَعَلِّقٌ بِثَبَتِ، وَالْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، "ح" (١).

[١٦٤٥١] (قَوْلُهُ: فَتَأَمَّلْ) أَشَارَ بِهِ إِلَى دِقَّةِ تَعْلِيلِ الْمَسْأَلَةِ، "ح" (١).

[١٦٤٥٢] (قَوْلُهُ: بَصْرِيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِ: يَصِحُّ، وَصَرِيْحُهُ - كَمَا فِي "الْإِيضَاح" وَغَيْرِهِ -: مَا وَضِعَ

لَهُ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الشَّرْعُ وَالْعُرْفُ وَاللُّغَةُ هَذِهِ [٣/٤٨٨ب] الْأَلْفَاظَ فِي ذَلِكَ فَكَانَتْ حَقَائِقُ شَرْعِيَّةً عَلَى وَفْقِ اللَّغَةِ فِيهَا، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْح" (٢).

[١٦٤٥٣] (قَوْلُهُ: بِلَا نِيَّةٍ) أَي: بِلَا تَوْقُفٍ عَنِ نِيَّتِهِ فَيَقَعُ بِهِ نَوَاهُ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا، وَكَذَا لَوْ نَوَى غَيْرَهُ فِي الْقَضَاءِ، أَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَقَعُ، كَمَا لَوْ قَالَ: نَوَيْتُ بِالْمَوْلَى (٣) النَّاصِرَ، وَإِنْ نَوَى الْهَزْلَ وَقَعَ قَضَاءٌ وَدِيَانَةٌ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ "مُحَمَّدٍ"، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْح" (٤). وَفِي "الْبَحْرِ" (٥)

(قَوْلُهُ: وَلَا بُدَّ مِنْ سَبْقِهِ عَلَيْهِمَا الْإِخ) فِيهِ: أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ الْمَلِكُ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ؛ لِانْفِسَاخِ النِّكَاحِ، نَعَمْ هَذَا ظَاهِرٌ فِي سَبْقِ الْمَلِكِ الْعِتْقَ، نَعَمْ إِذَا أُرِيدَ بِالْمَلِكِ بِالنِّسْبَةِ لِلطَّلَاقِ مَلِكٌ الْبُضْعِ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ، وَهُوَ الْمُتَعَيَّنُّ.

(١) "ح": كتاب العتق ٢١٩/أ.

(٢) انظر "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٤/٤.

(٣) فِي "الْأَصْل": ((بِالْمَوْتِ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) انظر "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٤/٤.

(٥) "البحر": كتاب العتق ٢٤١/٤.

(كَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ عَتِيقٌ أَوْ مُعْتَقٌ أَوْ مُحَرَّرٌ) وَلَوْ ذَكَرَ الْخَبَرَ فَقَطُّ كَانَ كِنَايَةً.....

عن "الخائنية"^(١): ((لو قال: أَرَدْتُ بِهِ اللَّعِبَ يَعْتَقُ قَضَاءً وَدِيَانَةً)).

مطلب: الفقهاء لَا يَعْتَبِرُونَ الْإِعْرَابَ

[١١٤٥٤] (قوله: كَأَنْتَ حُرٌّ) أي: بَفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا لِكُلِّ مِنَ الْعِبْدِ وَالْأَمَةِ، كَمَا يَذْكُرُهُ
عن "الخائنية"^(٢)، قال "المُهَسِّنَانِي"^(٣): ((وَفِي حُرُوفِ الْمَعَانِي مِنَ "الْكَشَفِ"^(٤): أَنَّ الْفُقَهَاءَ
لَا يَعْتَبِرُونَ الْإِعْرَابَ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِرَجُلٍ: زَنْيْتَ بِكَسْرِ التَّاءِ، أَوْ لَامَرَأً بِفَتْحِهَا وَجَبَ عَلَيْهِ
حَدُّ الْقَذْفِ)).

[١١٤٥٥] (قوله: أَوْ عَتِيقٌ) يَحْتَمِلُ قِرَاءَتُهُ بِكَسْرِ التَّاءِ صِفَةً مُبَالِغَةً فَيُنَاسِبُ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ،
وَيَحْتَمِلُ السُّكُونُ مَصْدَرًا؛ فَإِنَّهُ مِنَ الصَّرِيحِ كَمَا سَيُصَرِّحُ بِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي "الْفَتْحِ"^(٥) خِلَافًا لِمَا فِي
"جَوَامِعِ الْفَقْهِ": ((مَنْ أَنَّهُ لَا يَعْتَقُ إِلَّا بِالْبُيَّةِ فِي: أَنْتَ عَتِيقٌ أَوْ إِعْتَاقٌ))، فَفِي "الْبَحْرِ"^(٦) وَ"النَّهْرِ"^(٧):
((أَنَّهُ ضَعِيفٌ)).

٤/٣

[١١٤٥٦] (قوله: كَانَ كِنَايَةً) أي: فَيَتَوَقَّفُ عَلَى النَّيَّةِ، وَلِذَا قَالَ فِي "الخائنية"^(٨): ((لو قال: حُرٌّ

(قوله: وَلِذَا قَالَ فِي "الخائنية" إلخ) وَفِي "السَّنَدِي" مَا نَصَّهُ: ((قَدْ مَرَّ لَنَا أَوَّلُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ: أَنَّ "الْحَمَوِيَّ"
أَجَابَ بِعَدَمِ الْوُقُوعِ فِيمَا إِذَا قَالَتْ لَهُ: طَلَّقْنِي، فَقَالَ: طَاقٌ طَاقٌ طَاقٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ شَرْطَ الطَّلَاقِ خُطَابُهَا،
أَوْ الْإِضَافَةُ إِلَيْهَا، وَقَدْ رَأَيْتُ نَصَّ غَيْرِ وَاحِدٍ: أَنَّ ذِكْرَ الْعِدَّةِ بِدُونِ الطَّلَاقِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِتْنَةً)) اهـ.

(١) "الخائنية": كتاب العتاق - فصل في صريح العربية ٥٦٠/١ (هامش 'الفتاوى الهندية').

(٢) "الخائنية": كتاب العتاق - فصل في صريح العربية ٥٥٩/١ (هامش 'الفتاوى الهندية').

(٣) "جامع الرموز": كتاب العتاق ٣٦٠/١.

(٤) "كشف الأسرار" لعبد العزيز البخاري: باب حروف المعاني - حروف الشرط ٣٧٠/٢.

(٥) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٤/٤.

(٦) "البحر": كتاب العتق ٢٤٠/٤.

(٧) "النهر": كتاب الإعناق ٢٦٣/ب.

(٨) "الخائنية": كتاب العتاق - فصل في صريح العربية ٥٦٠/١ (هامش 'الفتاوى الهندية').

(أو) أَخْبَرَ نَحْوَ: (حَرَّرْتُكَ أَوْ أَعْتَقْتُكَ أَوْ أَعْتَقَكَ اللَّهُ) فِي الْأَصَحِّ، "ظَهْرِيَّة" ^(١)،
(أو) هَذَا مَوْلَايَ

فَقِيلَ لَهُ: لِمَنْ عَنَيْتَ؟ فَقَالَ: عَبْدِي عَتَقَ عَبْدُهُ)، "بَحْر" ^(٢).

قُلْتُ: لَكِنَّ هَذِهِ النَّيَّةَ لَيْسَتْ نِيَّةَ مَعْنَى الْعِتْقِ بَلْ نِيَّةُ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ الْمَحْدُوفَ لَمَّا احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ: عَبْدِي، وَأَنْ يَكُونَ عَبْدُ فُلَانٍ مَثَلًا تَوَقَّفَ إِعْتَاْقُ عَبْدِهِ عَلَى قَصْدِهِ إِيَّاهُ لَا عَلَى قَصْدِهِ مَعْنَى التَّحْرِيرِ الشَّرْعِيِّ، وَفِي كَوْنِ ذَلِكَ كِنَايَةً نَظَرٌ، تَأَمَّلْ.

[١٦٤٥٧] (قَوْلُهُ: أَوْ أَخْبَرَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ((وَصَفَّهُ بِهِ)) أَي: أَتَى بِصِبْغَةِ الْخَبَرِ الْمَوْضُوعَةِ لِلْإِنشَاءِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الصَّرِيحِ وَهُوَ مَا وُضِعَ لَهُ كَمَا مَرَّ ^(٣).

[١٦٤٥٨] (قَوْلُهُ: فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَعْتَقَكَ اللَّهُ لِأَنِّي أَعْتَقْتُكَ، وَعَنْ هَذَا أَفْتَى "قَارِيُ الْهِدَايَةِ" ^(٤) وَغَيْرُهُ فِي أَتْرَاكِ الشَّيْءِ أَنَّهُ يَبْرَأُ، وَلَا سِيَّمَا وَالْعُرْفُ يُسَاعِدُهُ كَمَا قَدَّمَاهُ ^(٥) فِي الْخُلْعِ، وَمُقَابِلِ الْأَصَحِّ مَا قِيلَ: إِنَّهُ إِنَّمَا يَعْتَقُ بِالنِّيَّةِ كَمَا حَكَاهُ فِي "الْفَتْحِ" ^(٦).

[١٦٤٥٩] (قَوْلُهُ: أَوْ هَذَا مَوْلَايَ) فَإِنَّهُ مُلْحَقٌ بِالصَّرِيحِ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ يَأْتِي لِمَعَانٍ أَوْصَلَهَا "ابْنُ الْأَثِيرِ" إِلَى ثِنْفٍ وَعِشْرِينَ، كَالنَّاصِرِ، وَابْنِ الْعَمِّ، وَالْمُعْتَقِ بِالْكَسْرِ، وَالْمُعْتَقِ بِالْفَتْحِ إِلَّا أَنَّ إِضَافَتَهُ لِلْعَبْدِ تُعَيِّنُ الْأَخِيرَ وَهُوَ الْأَصَحُّ. وَقِيلَ: لَا يَعْتَقُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَأَيْدُهُ "الْإِنْقَانِي" فِي [٤٨٩ق/٣] "غَايَةِ الْبَيَانِ". وَرَدَّهُ الْمُحَقِّقُ "ابْنُ الْهَمَامِ" ^(٧) كَمَا بَسَّطَهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٨)، وَفِيهِ ^(٩) عَنْ "الظَّهْرِيَّةِ" ^(٩).

(١) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الأول: فيما يقع به العتق وفيما لا يقع ق ١١٤/أ.

(٢) "البحر": كتاب العتق ٤/٢٤٠.

(٣) المقولة [١٦٤٥٢] قوله: ((بصريحه)).

(٤) "فتاوى قارئ الهداية": مسألة في إبراء الزوجة لزوجها ص ٢٢٢.

(٥) المقولة [١٤٦٨٧] قوله: ((ذكره "البهنسي")).

(٦) "الفتح": كتاب العتاق ٤/٢٣٤.

(٧) "الفتح": كتاب العتاق ٤/٢٣٩.

(٨) "البحر": كتاب العتق ٤/٢٤٤.

(٩) "الظهيرية": كتاب العتاق ق ١١٣/ب.

أَوْ نَادَى نَحْوَ (يَا مَوْلَايَ) أَوْ يَا مَوْلَاتِي، بِخِلَافٍ: أَنَا عَبْدُكَ فِي الْأَصَحِّ (أَوْ يَا حُرُّ أَوْ يَا عَتِيقٌ) وَلَوْ^(١) قَالَ: أَرَدْتُ الْكَذِبَ أَوْ حُرِّيَّتَهُ^(٢) مِنَ الْعَمَلِ دُونِ.....

وغيرها: ((لو قال: أَنْتَ مَوْلَى فَلَانٍ عَتَقَ قَضَاءً، كَأَنْتَ عَتِيقُ فَلَانٍ بِخِلَافٍ: أَعْتَقَكَ فَلَانٌ)).

[١٦٤٦٠] (قوله: أَوْ نَادَى) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ((وَصَفَّهُ))، "ط"^(٣)؛ لِأَنَّ النَّدَاءَ لَا سِتِحْضَارَ الْمُنَادَى، فَإِذَا نَادَاهُ بَوَصْفٍ يَمْلِكُ إِنْشَاءَهُ كَانَ تَحْقِيقًا لَذَلِكَ الْوَصْفِ، "ذُرر"^(٤).

[١٦٤٦١] (قوله: نَحْوَ: يَا مَوْلَايَ) هَيْدَبُوهُ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقُ ب: يَا سَيِّدِي أَوْ يَا سَيِّدُ، أَوْ يَا مَالِكِي إِلَّا بِالْبَيَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُذَكَّرُ عَنِ وَجْهِ التَّعْظِيمِ وَالْإِكْرَامِ، "بَحْر"^(٥)، أَي: وَحَقِيقَتُهُ: كَذِبٌ بِخِلَافٍ: يَا مَوْلَايَ. وَفِي "النَّهْرِ"^(٦): ((وَقِيلَ: يَعْتَقُ، وَالْأَصَحُّ لَا مَا لَمْ يَنْوَ)).

[١٦٤٦٢] (قوله: فِي الْأَصَحِّ) أَي: أَنَّهُ لَا يَعْتَقُ، حُكِيَ عَنِ "أَبِي الْقَاسِمِ الصَّفَّارِ": أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ جَاءَتْ جَارِيَتُهُ بِسِرَاجٍ فَوَقَّتْ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ لَهَا: مَا أَصْنَعُ بِالسَّرَاجِ فَوَجَّهْتُ أَضْوَاءَ مِنَ السَّرَاجِ يَا مَنْ أَنَا عَبْدُكَ، قَالَ: هَذِهِ كَلِمَةُ لُطْفٍ لَا تَعْتَقُ بِهَا، هَذَا إِذَا لَمْ يَنْوَ الْعَتَقَ، فَلِإِنْ نَوَى: عَنْ "مُحَمَّدٍ" فِيهِ رَوَايَتَانِ، "حَنَانِيَّةُ"^(٧).

[١٦٤٦٣] (قوله: دُونِ) أَي: فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ تَعَالَى، أَمَّا الْقَاضِي فَلَا يُصَدِّقُهُ، وَكَذَا لَوْ صَرَّحَ بِقَوْلِهِ: مِنْ هَذَا الْعَمَلِ كَمَا يَذْكُرُهُ^(٨) قَرِيبًا، وَهَذَا بِخِلَافٍ مَا لَوْ أَرَادَ الْهَزْلَ أَوْ اللَّعِبَ فَإِنَّهُ لَا يَذْنِبُ أَيْضًا كَمَا قَدْ مَنَاهُ^(٩). وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ قَصَدَ التَّلَفُّظَ بِمَا هُوَ مَوْضُوعٌ لِلْعَتَقِ وَلَمْ يُرِدْ بِهِ مَعْنَى آخَرَ فَتَعَيَّنَ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعُ وَإِنْ لَمْ يَقْصُدْهُ، أَمَّا هُنَا فَقَدْ أَرَادَ بِهِ مَعْنَى آخَرَ يَصْلُحُ لَهُ الْفَلْظُ فَصَحَّ قَصْدُهُ

(١) فِي "و": ((فَلَوْ)).

(٢) فِي "و": ((جَرِيَّة)).

(٣) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢/٢٨٦.

(٤) "الذَّرر": كِتَابُ الْعَتَاقِ ٣/٢.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعَتَقِ ٤/٢٤٤.

(٦) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ ٢/٢٦٤.

(٧) "الْحَنَانِيَّة": كِتَابُ الْعَتَاقِ - فَصْلٌ فِي صَرِيحِ الْعَرَبِيَّةِ ١/٥٥٩ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٨) صَدَّ ٢٤٤- "ذَر".

(٩) الْمَقُولَةُ [١٦٤٥٣] قَوْلُهُ: ((بَلَا بَيَّةَ)).

(إِلَّا إِذَا سَمَّاهُ بِهِ) وَأَشْهَدَ وَقْتَ تَسْمِيَتِهِ، "خَانِيَّة"^(١)، فَلَا يَعْتَقُ مَا لَمْ يُرِدِ الْإِنْشَاءَ، وَكَذَا فِي الطَّلَاقِ (ثُمَّ) بَعْدَ تَسْمِيَتِهِ بِالْحُرِّ (إِذَا نَادَاهُ).....

دِيَانَةً، لَكِنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَلِذَا لَمْ يُصَدَّقْ قَضَاءُ، وَفِي "التَّارُخَانِيَّة"^(٢) عَنْ "الْمُنْتَقَى": ((لَهُ عَبْدٌ حَلَّ دَمُهُ بِالْقِصَاصِ فَقَالَ لَهُ: أَعْتَقْتُكَ، ثُمَّ قَالَ: نَوَيْتُ بِهِ الْعِتْقَ عَنِ الدِّمِّ عَتَقَ قَضَاءً وَلَزِمَهُ الْعَقْوُ بِإِقْرَارِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَمْ يُلْزِمَهُ الْعَقْوُ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ لَوَجَّهَ إِلَيْهِ تَعَالَى عَنِ الْقِصَاصِ كَانَ كَمَا قَالَ، وَلَوْ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ قِصَاصٌ فَقَالَ: أَعْتَقْتُكَ فَهُوَ عَقْوٌ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا)).

[١٦٤٦٤] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا سَمَّاهُ) لِأَنَّهُ مُرَادُهُ الْإِعْلَامُ بِاسْمِ عَلَيْهِ، "هَدَايَةُ"^(٣).

[١٦٤٦٥] (قَوْلُهُ: وَأَشْهَدَ) أَيُّ: عَلَى أَنَّهُ سَمَّاهُ بِذَلِكَ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا بِهِ عِنْدَ النَّاسِ، فَلَوْ مَعْرُوفًا بِهِ لَا يَعْتَقُ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٤) عَنْ "الْمَبْسُوطِ"^(٥).

[١٦٤٦٦] (قَوْلُهُ: وَكَذَا فِي الطَّلَاقِ) رَدٌّ عَلَى مَا فِي "[التَّلْقِيح]"^(٦)؛ حَيْثُ فَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا لَوْ سَمَّى الْمَرْأَةَ بِطَالِي - حَيْثُ يَقَعُ إِذَا نَادَاهَا - لِأَنَّهُ عَهْدُ التَّسْمِيَةِ، بِ: ((حُرِّ))، كَ "الْحُرِّ بْنِ قَيْسٍ" بِخِلَافِ: طَالِي فَإِنَّهُ لَمْ يُعْهَدِ التَّسْمِيَةُ بِهِ، [٤٨٩ق/٣] قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٧): ((وَفِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ الْعِلْمَ لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَعْهُودًا، وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا أَشْهَدَ وَقْتَ التَّسْمِيَةِ فِيهِمَا، فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْفَرْقِ)) اهـ.

(١) "الخانية": كتاب العتاق - فصل في صريح العربية ٥٥٩/١ (هامش "الفتاوى الهدية").

(٢) "التارخانية": كتاب العتاق - الفصل الأول في بيان أسباب العتق وشرطه وركنه ٢٧٧/٤ بنصرف.

(٣) "الهداية": كتاب العتاق ٥٠/٢.

(٤) "البحر": كتاب العتق ٢٤٥/٤.

(٥) "المبسوط": كتاب العتاق ٦٥/٧ - ٦٦.

(٦) نقول في النسخ جميعها "التنقيح" - بالنون -، وما أثبتناه هو الصواب؛ إذ لم نعتز على المسألة في "التنقيح"، بل هي في "تلقيح العقول في فروق المنقول" لـ صدر الشريعة الأول "أحمد بن عبيد الله المحبوبي" تـ ٧٤٧-، وقد جاءت بلفظ "التلقيح" - باللام - في "غمر عيون البصائر" في متن "الأشياء"، ونقل "الحَمَوِيُّ" مسألةً بتمامها عن "التلقيح" ١٦٥/١.

ويؤيد هذا أَنَّ المسألة مرَّت في ٢٩٧/٩ المقولة [١٣٤٠٦] بلفظ "التلقيح" - باللام - في جميع النسخ، وقد وقع سهوٌ هناك حيث أثبتنا "التنقيح" في صلب النص؛ فليتبين لذلك، ونشير إلى أن صاحب الطبقات السنية ذكر الكتاب بـ: "تنقيح العقول في فروق المنقول" بالنون ٣٧٦/١، والله تعالى أعلم.

(٧) "البحر": كتاب العتق ٢٤٥/٤.

مُرَادِفِهِ (بِالْعَجْمِيَّةِ) كَمَا أَزَادَ (أَوْ عَكْسَ) بَأَن سَمَاءً بَازَادَ، وَنَادَاهُ بِالْعَرَبِيَّةِ بَيَا حُرٌّ (عَتَقَ) لَعَدَمِ الْعَلَمِيَّةِ، (كَذَا رَأْسُكَ) حُرٌّ (وَوَجْهُكَ) حُرٌّ (وَنَحْوُهُمَا مِمَّا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ) كَمَا مَرَّ^(١) فِي الطَّلَاقِ، وَلَوْ أَضَافَهُ إِلَى جُزْءٍ^(٢) شَائِعٍ.....

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ مَا فِي "التَّلْقِيحِ"^(٣) مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِشْهَادِ أَوْ الشُّهُرَةِ فِيهِمَا.
[١٦٤٦٧] (قَوْلُهُ: مُرَادِفِهِ بِالْعَجْمِيَّةِ) أَي: بِنَفْظِهِ الْأَعْجَمِيِّ، وَلَيْسَ احْتِرَازًا عَنْ مُرَادِفِهِ الْعَرَبِيِّ كَذَلِكَ: يَا عَتِيقُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّعْلِيلُ.
[١٦٤٦٨] (قَوْلُهُ: كَذَلِكَ: يَا أَزَادَ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَبِالزَّايِ الْمُعْجَمَةِ بَعْدَهَا أَلِفٌ ثُمَّ دَالٌ مُهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ، "ح"^(٤).

[١٦٤٦٩] (قَوْلُهُ: لَعَدَمِ الْعَلَمِيَّةِ) لِأَنَّ الْعَلَمِيَّةَ بَصِيفَةٌ (حُرٌّ) أَوْ (أَزَادَ) لَا بِالْمَعْنَى فَيُغْتَبَرُ إِخْبَارًا عَنْ الْوَصْفِ لَا طَلِبًا لِإِقْبَالِ الذَّاتِ.
[١٦٤٧٠] (قَوْلُهُ: وَنَحْوُهُمَا) مِمَّا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ كَالْفَرَجِ لِلْعَبْدِ وَالْأَمَةِ بِخِلَافِ الذَّكَرِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، "خَانِيَّة"^(٥)، وَكَذَا رَقَبَتُكَ أَوْ بَدَنُكَ أَوْ بَدَنُكَ كَبَدَنٍ حُرٌّ.

(قَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا فِي "التَّلْقِيحِ"^(٦) مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِشْهَادِ أَوْ الشُّهُرَةِ فِيهِمَا) أَي: وَلَمْ يَوْجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَإِذَا وَجِدَ أَحَدُهُمَا يَقُولُ بَعْدَهُمِ الْوُقُوعُ فِيهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.
(قَوْلُهُ: أَوْ بَدَنُكَ كَبَدَنٍ حُرٌّ) فِي "السَّنَدِيِّ": ((وَكُنَّا لَوْ قَالْنَا: كَبَدَنٍ حُرٌّ يَعْتَقُ)) اهـ. وَعَلَيْهِ: يَفْرُقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا لَوْ شَبَّهَ الْجُزْءَ الَّذِي يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ بِعُضْوٍ آخَرَ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ كَمَا يَأْتِي لَهُ فِيمَا لَوْ قَالْنَا: رَأْسُكَ مِثْلُ رَأْسٍ حُرٍّ، تَأَمَّلْ، وَالظَّاهِرُ: عَدَمُ الْفَرْقِ وَأَنَّهُ يَعْتَقُ فِيهِمَا بِالنِّتَةِ، وَلَا يَعْتَقُ بِدُونِهَا كَمَا يَأْتِي مَا يَفِيدُهُ.

(١) ١٨٠/٩ وما بعدها "در".

(٢) فِي "د" وَ"و": ((الْجُزْءِ)) بَدَلُ ((إِلَى جُزْءٍ)).

(٣) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: ((التَّلْقِيحُ))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ، انْظُرْ تَعْبِيقَنَا عَلَيْهِ فِي الصَّحِيفَةِ السَّابِقَةِ.

(٤) "ح": "كتاب العتق ٢١٩/أ".

(٥) "الخَانِيَّة": كتاب العتاق - فصل فِي صَرِيحِ الْعَرَبِيَّةِ ٥٥٩/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٦) انْظُرِ التَّعْلِيقَ رَقْمَ (٣) مِنْ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ.

كُتِلَتْهُ عَتَقَ ذَلِكَ الْقَدْرُ؛ لِتَجْزِيَةِ عِنْدَ "الإمام" كما سيجيء^(١)، وَمِنْ الصَّرِيحِ قَوْلُهُ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ، وَلَا مَتِيَّةَ: أَنْتَ حُرٌّ^(٢)، "خَانِيَّة"^(٣)، وَمِنْهُ: وَهَبْتُكَ أَوْ بَعْتُكَ نَفْسَكَ فَيَعْتَقُ مُطْلَقًا، وَلَوْ زَادَ: بِكَذَا.....

[١٦٤٧١] (قَوْلُهُ: كُتِلَتْهُ) وَلَوْ قَالَ: سَهْمٌ مِنْكَ حُرٌّ عَتَقَ سُلُسٌ، وَلَوْ قَالَ: حُزْرٌ أَوْ شَيْءٌ يَعْتَقُ مِنْهُ مَا شَاءَ الْمَوْلَى فِي قَوْلِهِ^(٤)، "البحر"^(٥) عَنْ "الخَانِيَّة"^(٦).

[١٦٤٧٢] (قَوْلُهُ: لِتَجْزِيَةِ عِنْدَ الإِمَامِ) أَشَارَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ لَا يَتَحَرَّرُ اتِّفَاقًا فَذَكَرَ بَعْضُهُ كَذِكْرٍ كُلِّهِ، فَمَا فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ" مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا سَهْوٌ، "البحر"^(٧)، وَلَعَلَّهُ بَنَى التَّسْوِيَةَ عَلَى قَوْلِهِمَا.

[١٦٤٧٣] (قَوْلُهُ: وَمِنْ الصَّرِيحِ الْبَيْحِ) لِأَنَّ الْفُقَهَاءَ لَا يَعْتَبِرُونَ الْإِعْرَابَ كَمَا مَرَّ^(٨) أَنفَاءً.

[١٦٤٧٤] (قَوْلُهُ: وَمِنْهُ وَهَبْتُكَ أَوْ بَعْتُكَ نَفْسَكَ) زَادَ فِي "الخَانِيَّة"^(٩): ((تَصَدَّقْتُ بِنَفْسِكَ عَلَيَّ)) فَيَقِيلُ: إِنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ مُلْحَقَةٌ بِالصَّرِيحِ، وَقِيلَ: إِنَّهَا كِتَابِيَّةٌ وَهُمَا مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّ الصَّرِيحَ: يَخُصُّ الْوَضْعِيَّ، وَالْحَقُّ أَنَّهَا صَرَائِحُ حَقِيقَةٌ كَمَا قَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخُصُّ الْوَضْعِيَّ وَاخْتَارَهُ الْمُحَقِّقُ "ابْنُ الْهَمَامِ"^(١٠)، "البحر"^(١١).

[١٦٤٧٥] (قَوْلُهُ: فَيَعْتَقُ مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ قَبْلَ أَوْ لَا، نَوَى أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْإِيجَابَ مِنَ الْوَاهِبِ

(١) ٦٦- وما بعدها "در".

(٢) في "ط": ((لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ وَلَا مَتِيَّةَ: أَنْتَ حُرٌّ))، وَالصَّوَابُ مَا أَتَيْنَاهُ.

(٣) "الخَانِيَّة": كِتَابُ الْعَتَاقِ - فَصْلٌ فِي صَرِيحِ الْعَرَبِيَّةِ ٥٥٩/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٤) قَوْلُهُ: ((فِي قَوْلِهِ)) أَي: فِي قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ" رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا فِي "الخَانِيَّة".

(٥) "البحر": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٤٢/٤ بِنَصْرِفِ بَسْمٍ.

(٦) "الخَانِيَّة": كِتَابُ الْعَتَاقِ - فَصْلٌ فِي صَرِيحِ الْعَرَبِيَّةِ ٥٥٩/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٧) "البحر": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٤٢/٤.

(٨) الْمُقَوَّلَةُ [١٦٤٥٤] قَوْلُهُ: ((كَأَنَّ حُرًّا)).

(٩) "الخَانِيَّة": كِتَابُ الْعَتَاقِ - فَصْلٌ فِي صَرِيحِ الْعَرَبِيَّةِ ٥٥٩/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(١٠) "الْفَتْح": كِتَابُ الْعَتَاقِ ٢٣٥/٤.

(١١) "البحر": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٤٢/٤.

تَوَقَّفَ عَلَى الْقَبُولِ، "فتح"^(١)، وَمِنْهُ: الْمَصْدَرُ نَحْوُ: الْعِتَاقُ عَلَيْكَ وَعِتْقُكَ عَمِيَّ فَيَعْتِقُ
بِلا نِيَّةٍ، وَلَوْ زَادَ: وَاجِبٌ لَمْ يَعْتِقْ؛ جَوَازٍ وَجُوبِهِ لِكُفَّارَةٍ، "ظهيرية"، وَفِي "الْبَدَائِعِ"^(٢) قِيلَ
لَهُ: أَعْتَقْتَ عَبْدَكَ؟ فَأَوْمَأَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ.....

٥/٣

وَالْبَائِعُ إِزَالَةُ الْمِلْكِ وَإِنَّمَا الْحَاجَةُ إِلَى الْقَبُولِ مِنَ الْمُوهُوبِ لَهُ وَالْمُشْتَرِي لثُبُوتِ الْمِلْكِ لَهُمَا، وَهُنَا
لَا يَتَبَيَّنُ الْمِلْكُ لِلْعَبْدِ فِي نَفْسِهِ لِأَنَّهُ لَا يَصْنَعُ مَمْلُوكًا لِنَفْسِهِ فَبَقِيَ الْبَيْعُ وَالْهَبَةُ إِزَالَةُ الْمِلْكِ عَنْ
الرَّقِيقِ لَا إِلَى أَحَدٍ وَهَذَا مَعْنَى الْإِعْتَاقِ، "بحر"^(٣) عَنْ "الْبَدَائِعِ"^(٤).

١٦٤٧٦١ (قَوْلُهُ: تَوَقَّفَ عَلَى الْقَبُولِ) أَي: فِي الْمَجْلِسِ لِأَنَّهُ مُبَادَلَةٌ كَمَا سَيَأْتِي^(٥) فِي بَابِهِ.

١٦٤٧٧١ (قَوْلُهُ: لِيَجَوزَ وَجُوبُهُ لِكُفَّارَةٍ، "ظهيرية") تَمَامُ عِبَارَةِ "الظَّهْرِيَّةِ" هَكَذَا^(٦): ((بِخِلَافِ
طَلَاقِكُمْ عَلَيَّ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الطَّلَاقِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَإِنَّمَا يَجِبُ حُكْمُهُ، وَحُكْمُهُ ٤٩٠/٣، وَفَوْقَهُ. أَمَّا الْعِتْقُ فَحَازَ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا)) اهـ، أَي: فَإِذَا صَرَّحَ بِالْوُجُوبِ فِي الْعِتْقِ وَلَمْ يَنْوِ الْعِتْقَ
صَدَقَ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ كَلَامِهِ، وَاعْتَرَضَ "الرَّحْمَتِيُّ": ((بِأَنَّ (عَلَيَّ) تَقِيدُ الزُّومَ فَيَنْبَغِي اشْتِرَاطُ النِّيَّةِ وَإِنْ
لَمْ يُصَرَّحْ بِالْوُجُوبِ)) اهـ.

قُلْتُ: لَا يَخْفَى أَنَّ الْوُجُوبَ أَوْ الزُّومَ عَامِلٌ خَاصٌّ فَلَا يَتَعَقَّبُ بِهِ لَفْظُ (عَلَيَّ) بِدُونِ قَرِينَةٍ

(قَوْلُهُ: لَا يَخْفَى أَنَّ الْوُجُوبَ أَوْ الزُّومَ عَامِلٌ خَاصٌّ الْخ) الْإِعْتِرَاضُ وَارِدٌ، وَإِنْ لُوحِظَ أَنَّ الْجَارَ مُتَعَلِّقٌ
بِالِاسْتِقْرَارِ الْعَامِّ فَإِنَّ (عَلَيَّ) تَقِيدُ الْوُجُوبَ وَالزُّومَ فِي ذَاتِهَا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ مُتَعَلِّقًا وَاجِبًا، كَمَا لَوْ قَالَ:
لِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا، فَإِنَّهَا تَقِيدُ الْوُجُوبَ عَلَيْهِ لَهُ وَإِنْ كَانَ الْمُتَعَلِّقُ عَامًّا كَمَا قَالُوهُ فِي كِتَابِ الْإِقْرَارِ.

(١) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٥/٤ بتصرف.

(٢) نقول قوله ((قيل له أعتقت عبدا؟ فأومأ برأسه أن نعم لم يعتق))، وقوله: ((ولو زاد: من هذا العمل عتق قضاء)) نقلهما
"الشارح" في "الدر المنقذ" عن "النهر" معزيا لـ: "البدائع"، ولدى رجوعنا إلى "النهر" تبين أنه نقل المسألة الأولى عن
"المحيط"، والثانية عن "البدائع". وعليه فقد وهم "الشارح" هنا فعزا كلتا المسألتين لـ: "البدائع"، وهذا وقد بحثنا عن المسألة
الأولى في "البدائع" فلم نجدها، انظر "النهر" ق ٢٦٣/١، و"الدر المنقذ" ٥١١/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٣) "البحر": كتاب العتق ٢٤٢/٤.

(٤) "البدائع": كتاب الإعناق - فصل: وأما ركن الإعناق ٤٧/٤.

(٥) المقولة [١٦٨٢٤] قوله: ((أعتق عبده علي مأل)) وما بعدها.

(٦) "الظهيرية": كتاب العتاق ق ١١٤/١.

لم يَعْتِقْ، ولو زَادَ: مِنْ هَذَا الْعَمَلِ عَتَقَ قَضَاءً، ولو قَالَ: يَا سَالِمُ فَأَجَابَهُ غَانِمٌ فَقَالَ:
أَنْتَ حُرٌّ وَلَا نَبِيَّةَ لَهُ.....

بن يَتَعَلَّقُ بِالْإِسْتِقْرَارِ الْعَامِّ وَالْحُصُولِ فَيَدُنُّ عَلَى بُتُوهِ فِي الْحَالِ، تَأَمَّلْ. واعترض "الرَّمْلِيُّ" قَوْلَهُ
لَأَنَّ نَفْسَ الطَّلَاقِ غَيْرُ وَاجِبٍ بَأَنَّهُ مُتَوَعِّدٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجِبُ عِنْدَ عَدَمِ الْإِمْسَاكِ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَوْ سُلِّمَ
فَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُوهِهِ وَجُودُهُ فِي الْخَارِجِ.

(١٦٤٧٨) (قَوْلُهُ: لَمْ يَعْتِقْ) فِي "النَّهْرِ" ^(١) عَنْ "الْمَحِيطِ": ((يَعْتِقُ)) ^(٢) وَكَأَنَّهُ تَحْرِيفٌ؛ فَقَدْ
رَأَيْتُ فِي "الذَّخِيرَةِ الْبَرْهَانِيَّةِ" لِصَاحِبِ "الْمَحِيطِ" ^(٣) مِثْلَ مَا هُنَا، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْعِتْقِ وَالنَّسَبِ حَيْثُ
يُثَبَّتُ أَنَّ الْعِتْقَ يَفْتَقِرُ إِلَى الْعِبَارَةِ وَلَا يَقُومُ الْإِشَارَةُ مَقَامَ الْعِبَارَةِ حَالَةَ الْقُدْرَةِ، وَالنَّسَبُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى
الْعِبَارَةِ، وَسَيَأْتِي ^(٤) فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْإِقْرَارِ مَتْنًا مَا نَصَّهُ: ((وَالْإِيمَاءُ بِالرَّأْسِ مِنَ النَّاطِقِ لَيْسَ بِإِقْرَارٍ
بِمَالٍ وَعِتْقٍ وَطَّلَاقٍ وَنَيْعٍ وَنِكَاحٍ وَإِجَارَةٍ وَهَبَةٍ بِخِلَافِ إِفْتَاءٍ وَنَسَبٍ وَإِسْلَامٍ وَكُفْرٍ)) الْخ.
وَفِي "الْجَوْهَرَةِ" ^(٥): ((وَلَوْ قَالَ الْعَبْدُ لِمَوْلَاهُ وَهُوَ مَرِيضٌ: أَنَا حُرٌّ فَحَرَّكَ رَأْسَهُ أَيْ: نَعَمْ
لَا يَعْتِقُ)) هـ. وَأَمَّا مَا قَدَّمْنَاهُ ^(٦) عَنْ "الْبِدَائِعِ": ((مَنْ أَنَّهُ يَصَحُّ بِالْإِشَارَةِ الْمَفْهُمَةِ)) فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى
الْأَخْرَسِ، وَتَقَدَّمَ ^(٧) الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الطَّلَاقِ.

(١٦٤٧٩) (قَوْلُهُ: وَلَوْ زَادَ: مِنْ هَذَا الْعَمَلِ الْخ) كَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُهُ عَقِبَ قَوْلِهِ: ((وَلَوْ قَالَ:
رَدْتُ الْكَذِبَ أَوْ حُرَيْتَهُ مِنَ الْعَمَلِ دَيْنًا))، قَالَ فِي "الْبِدَائِعِ" ^(٨): ((وَبِوَقْفِ: أَنْتَ حُرٌّ مِنْ عَمَلٍ
كَذَا، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ الْيَوْمَ مِنْ هَذَا الْعَمَلِ عَتَقَ فِي الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ بِالنَّسَبِ إِلَى الْأَعْمَالِ لَا يَتَجَرَّأُ فَكَانَ

(١) "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٣/أ.

(٢) وهي كذلك في مخطوطة "النهر" التي بين أيدينا.

(٣) نقول: لا يلزم أن يكون ما في "النهر" عن "المحيط" تحريفاً، إذ إنَّ "المحيط" الذي بين يدي صاحب "النهر" والذي ينقل عنه هو "محيط السرخسي"، وأما "الذخيرة البرهانية" فهي لصاحب "المحيط البرهاني" لا لصاحب "محيط السرخسي"، فليتبين.

(٤) انظر الدرر قبل المقلوبة: [٢٨١٤٥] قوله: ((لا يستخدم فلا)).

(٥) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق ١٧٧/٢.

(٦) المقلوبة [١٦٤٣٤] قوله: ((مكلف)).

(٧) المقلوبة [١٣٠١٣] قوله: ((به يفتى)) وما بعدها.

(٨) "البدائع": كتاب الإعتاق - فصل وأما ركن الإعتاق ٤٦/٤ باختصار.

عَتَقَ الْمُحِبُّ، وَلَوْ قَالَ: عَتَيْتُ سَالِمًا عَتَقًا قَضَاءً))، وفي "الجوهرة"^(١): ((قَالَ لِمَنْ لَا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ: قُلْ لِعَبْدِكَ: أَنْتَ حُرٌّ، فَقَالَ لَهُ عَتَقَ قَضَاءً، وَلَوْ قَالَ: رَأْسُكَ رَأْسُ حُرٍّ بِالْإِضَافَةِ لَا يَعْتِقُ، وَبِالتَّنْوِينِ عَتَقَ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ لَا تَشْبِيهًا)) (وبكنايته إن نوى).....

إِعْتِقَاقًا عَنِ الْأَعْمَالِ فِي الْأَزْمَانِ جَمِيعًا، وَبَيَّةُ الْبَعْضِ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَلَا يُصْنَعُ الْقَاضِي)).

[١٩٤٨٠] (قوله: عَتَقَ الْمُحِبُّ) لِأَنَّهُ الْمُخَاطَبُ بِالْإِعْتِقَاقِ.

[١٩٤٨١] (قوله: عَتَقًا قَضَاءً) أَمَّا دِيَانَةٌ فَالَّذِي نَادَاهُ فَقَطَّ، وَلَوْ قَالَ: يَا سَالِمُ أَنْتَ حُرٌّ فَإِذَا عَبْدٌ

آخَرُ^(٢) لَهُ أَوْ لغيرِهِ عَتَقَ سَالِمٌ؛ لِأَنَّهُ لَا مُخَاطَبَةَ هُنَا إِلَّا لَهُ فَيَنْصَرِفُ إِلَيْهِ، "بحر"^(٣) عن "البدائع"^(٤).

[١٩٤٨٢] (قوله: عَتَقَ قَضَاءً) أَي: لَا دِيَانَةً؛ لِعَدَمِ الْقَصْدِ [٣/٤٩٠ ب/١]، "ط"^(٥).

[١٩٤٨٣] (قوله: لَا يَعْتِقُ) لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى التَّشْبِيهِ، كَمَا لَوْ قَالَ: مِثْلُ رَأْسِ حُرٍّ فَإِنَّهُ لَا يَعْتِقُ،

كَمَا فِي "الْهِنْدِيَّةِ"^(٦) عَنْ "السَّرَاحِ".

[١٩٤٨٤] (قوله: لِأَنَّهُ وَصَفَ) أَي: لِرَأْسِ بِالْخُرُوبَةِ، وَالرَّأْسُ مِمَّا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ فَكَأَنَّهُ قَالَ:

أَنْتَ حُرٌّ، "ط"^(٧).

مَطْلَبُ فِي كِتَابَاتِ الْإِعْتِقَاقِ

[١٩٤٨٥] (قوله: وَبِكُنَايَتِهِ إِنْ نَوَى) قَالَ "الْحَمَوِيُّ": ((تَبَيَّنَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْكِتَابَةِ

النِّيَّةُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنْ دَلَالَةِ الْحَالِ لِيَزُولَ مَا فِيهَا مِنَ الْاشْتِبَاهِ)). اهـ "ط"^(٧).

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق ١٧٧/٢ باختصار.

(٢) فِي "الْبَحْرِ": ((إِذَا هُوَ عَبْدٌ آخَرٌ)).

(٣) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٤١/٤.

(٤) "الْبَدَائِعُ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - فَصْل: وَأَمَّا رُكْنُ الْإِعْتِقَاقِ ٤٧/٤.

(٥) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٨٧/٢.

(٦) "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ": كِتَابُ الْعَتَقِ - الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي تَفْسِيرِهِ شَرْعًا وَرُكْنَهُ وَحُكْمَهُ وَأَنْوَاعُهُ ٥/٢.

(٧) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢٨٧/٢.

للاَحْتِمَالِ (ك: لا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ وَلَا^(١) سَبِيلَ، أَوْ لَا رِقَّ أَوْ^(٢) خَرَجْتَ مِنْ مِلْكِي وَخَلَيْتُ سَبِيلَكَ وَ) كَقَوْلِهِ (لَأَمْتِهِ: قَدْ أَطْلَقْتُكَ) وَأَنْتِ أَعْتَقْتُ، أَوْ لَزَوْجَتِهِ: أَطْلَقُ مِنْ فُلَانَةٍ - وَهِيَ مُطْلَقَةٌ - تَعْتِقُ وَتَطْلُقُ إِنْ نَوَى.....

[١٦٤٨٦] (قوله: للاَحْتِمَالِ) لِأَنَّ نَفْيَ الْمِلْكِ وَمَا بَعْدَهُ جَازٌ أَنْ يَكُونَ بِالنِّعَمِ وَالْكِتَابَةِ كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ بِالْعَتَقِ. وَنَفْيُ السَّبِيلِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَنِ الْعُقُوبَةِ وَاللَّوْمِ لِكَمَالِ الرِّضَا، وَأَنْ يَكُونَ لِلْعَتَقِ فَيُؤَوَّلُ إِلَى مَعْنَى: لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ؛ إِذْ هُوَ الطَّرِيقُ إِلَى نَفَازِ التَّصَرُّفِ، "نَهْر" (٣).

[١٦٤٨٧] (قوله: قَدْ أَطْلَقْتُكَ) بِهِمْزٌ فِي أَوَّلِهِ مِنَ الْإِطْلَاقِ وَهُوَ: رَفْعُ الْقَبْدِ بِخِلَافِهِ بَدْوٌ هَمْزٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ وَلَا كِنَايَةً فَلَا يَقَعُ بِهِ أَصْلًا كَمَا يَأْتِي^(٤).

[١٦٤٨٨] (قوله: وَأَنْتِ أَعْتَقْتُ) فِيهِ حَذْفٌ ذَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ وَالتَّقْدِيرُ: وَأَنْتِ أَعْتَقْتُ مِنْ فُلَانَةٍ وَهِيَ مُعْتَقَةٌ، "ح" (٥).

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا كَانَ أَعْتَقُ وَأَطْلَقُ كِنَايَةً لِاحْتِمَالِهِ: أَقْدَمُ فِي مِلْكِي وَأَطْلَقُ يَدًا فَيُقَالُ: إِنْ مِثْلَهُ عَتِيقٌ.

فالجواب: أَنَّ الْمُتَبَادَرَ فِي عَتِيقٍ إِرَادَةُ التَّحْرِيرِ بِخِلَافِ أَعْتَقُ وَأَطْلَقُ لِعَدَمِ احْتِمَالِ الْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ

(قوله: لِعَدَمِ احْتِمَالِ الْعَتَقِ إلخ) لَمْ يَظْهَرْ مَنَاسِبَةٌ هَذَا التَّعْلِيلِ لِمَا قَبْلَهُ، وَالْبُذِي ذَكَرَهُ "السَّنَدِيُّ" نَقْلًا عَنِ "الرَّحْمَتِيِّ": ((لَأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ: أَنْتِ أَعْتَقْتُ مِنْ فُلَانَةٍ يَحْتَمِلُ أَنَّ ((أَعْتَقْتُ)) مَعْنَاهُ أَقْدَمْتُ فِي مِلْكِي، وَفِي قَوْلِهِ: أَنْتِ أَطْلَقْتُ أَي: أَطْلَقُ يَدًا، فَلَمْ يَتِمَّحْضُ ((أَعْتَقْتُ)) لِلتَّحْرِيرِ، وَلَا ((أَطْلَقْتُ)) لِلطَّلَاقِ، فَاحْتِيجُ إِلَى التَّبَيُّهِ حَيْثُ صَارَ كُلُّ مَنَّهُمَا كِنَايَةً، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلُ يَقْتَضِي الْمَشَارَكَةَ وَالرِّيَادَةَ، وَقَدْ بَرَأَ بِهِ أَصْلُ الْفِعْلِ، وَهُوَ مُتَعَيَّنٌ هُنَا؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ وَالطَّلَاقَ لَا يَحْتَمِلُ التَّفَاضُلَ، "رَحْمَتِي"، قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا لَا تَطْبُقُ هَذِهِ أَكْثَرُ عِدَدًا مِنْ فُلَانَةٍ؛ بَلْ تَقَعُ طَلَقٌ رَجْعِيٌّ)) اهـ.

(١) فِي "د": ((أَوْ لَا))، وَفِي "و": ((أَوْ لَا سَبِيلَ لِي)).

(٢) فِي "د" وَ"و": ((وَو)) بَدَل ((أَوْ)).

(٣) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ ٢٦٤/أ.

(٤) الْقَوْلَةُ [١٦٥١٥] قَوْلُهُ: ((إِلَّا فِي قَوْلِهِ إلخ)).

(٥) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢١٩/ب.

كَتَهَجَّهِمَا، وَفِي "الْخُلَاصَةِ": ((قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَا يَعْتِقُ، بَلْ يُثَبِّتُ^(١)) لَهُ أَحْكَامُ الْأَحْرَارِ حَتَّى يُقَرَّرَ بِأَنَّهُ مَمْلُوكُهُ وَ يُصَدَّقَهُ فِيمِلْكُهُ، وَكَذَا: لَيْسَ هَذَا بَعْدِي لَا يَعْتِقُ)).....

لِلتَّفَاضُلِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، "رَحْمَتِي".

[١٦٤٨٩١] (قَوْلُهُ: كَتَهَجَّهِمَا) أَي: تَهَجَّى الْفَاطِظُ الطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ، قَالَ فِي "الدَّخِيرَةِ": ((وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ" فَيَمَنْ قَالَ لِأَمَّتِهِ: أَلِفٌ نُونٌ تَاءٌ حَاءٌ رَاءٌ هَاءٌ، أَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَلِفٌ نُونٌ تَاءٌ طَاءٌ أَلِفٌ لَا مَ قَافٍ أَنَّهُ إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ وَالْعِتَاقَ تَطَلَّقُ الْمَرْأَةُ وَتَعْتِقُ الْأَمَةُ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ يُفْهَمُ مِنْهَا مَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ صَرِيحِ الْكَلَامِ إِلَّا أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ كَذَلِكَ فَضَارَ كَالْكِنَايَةِ فِي الْإِفْتِقَارِ إِلَى نِيَّةٍ)) اهـ.

[١٦٤٩٠١] (قَوْلُهُ: وَفِي "الْخُلَاصَةِ" عِبَارَتُهَا^(٢)): ((لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَا يَعْتِقُ، لَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا أَنْ يَسْتَحْلِمَهُ، فَإِنْ مَاتَ لَا يَرِثُهُ بِالْوَلَاءِ، فَإِنْ قَالَ الْمَمْلُوكُ بَعْدَ ذَلِكَ: أَنَا مَمْلُوكٌ لَهُ فَصَدَّقَهُ كَانَ مَمْلُوكًا ظَاهِرًا، وَكَذَا لَوْ قَالَ: لَيْسَ هَذَا بَعْدِي لَا يَعْتِقُ)) اهـ.

قُلْتُ: وَذَكَرَ فِي "الدَّخِيرَةِ" الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى ثُمَّ ذَكَرَ الثَّانِيَةَ بَعِيَارَةً فَارْسِيَّةً ثُمَّ قَالَ فِي جَوَابِهَا: ((يَعْتِقُ فِي الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِالْعِتْقِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَعْتِقُ بِذَوْنِ النَّبَةِ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ" كَمَا فِي قَوْلِهِ: لَيْسَتْ بِامْرَأَتِي؛ [١/٤٩١ق/٣] لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَنْ لَا يَكُونَ عَبْدًا لَهُ أَنْ يَكُونَ حُرًّا، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْقَوْلَ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى)) اهـ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ اللَّفْظَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ كِنَايَةٌ، فَإِنْ نَوَى عَتَقَ فِيهِمَا وَإِلَّا فَلَا، لَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَهُ؛ لِنَفَادِ إِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَلِهَذَا قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((وِظَاهِرُهُ: أَنَّهُ يَكُونُ حُرًّا ظَاهِرًا لَا مُعْتَقًا، فَتَكُونُ أَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْأَحْرَارِ حَتَّى يَأْتِيَ مَنْ يَدَّعِيهِ وَيُثَبِّتَ فَيَكُونُ مِلْكًا لَهُ)) اهـ.

(١) فِي "و": ((تَثَبَّتْ)).

(٢) "خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الْعِتْقِ - جَنْسُ آخَرٍ فِي الْفَاطِظِ الْكِنَايَاتِ ق ٣٣٥/١.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتْقِ ٢٤٢/٤.

وقاسَ عليه في "البحر" ^(١): ((لا مِلْكَ لي عَلَيْكَ))، لَكِنْ نازَعَهُ في "النهر" (و) يَصِحُّ

(١٦٤٩١) (قوله: وقاسَ عليه (الخ) أي: جعلَهُ في حُكْمِ مَسْأَلَةِ "الخلاصة" ^(٢)) وهو: أنه إذا لم يَنْوِ العِتْقَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَهُ؛ لِإِقْرَارِهِ بَعْدَمِ المِلْكِ.

(١٦٤٩٢) (قوله: و ^(٣) نازَعَهُ في "النهر") حيثُ قال ^(٤): ((وعِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَي: مَسْأَلَةَ "الخلاصة" مُغَايِرَةٌ لِمَسْأَلَةِ الْكِتَابِ أَي قوله: ((لا مِلْكَ لي عَلَيْكَ))؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ إِنَّمَا أَقَرَّ بِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ فِيهِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي مِلْكًا لغيرِهِ. وَمَسْأَلَةُ "الخلاصة" مَوْضُوعُهَا: إقْرَارُهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ أَصْلًا إِمَّا لِعِتْقِهِ لَهُ أَوْ لِحُرِّيَّتِهِ الْأَصْلِيَّةِ، فَتَنَبَّهَ لِهَذَا فَإِنَّهُ مُهِمٌّ)) اهـ.

قال "ح" ^(٥): ((قُلْتُ: وَالَّذِي يَظْهَرُ ^(٦) بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ أَنَّ الْحَقَّ مَعَ صَاحِبِ "البحر"؛ فَإِنَّ الْفَرْقَ الَّذِي أَبْدَاهُ فِي "النهر" غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فَإِنَّهُ إِذَا نَفَى مِلْكَهُ عَنْهُ وَلَيْسَ هُنَاكَ مَنْ يَدَّعِيهِ سِوَايَ مَنْ قِيلَ لَهُ: أَنْتَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ، وَيَدُلُّ لِمَا قُلْنَا تَسْوِيَةً صَاحِبِ "الخلاصة" بَيْنَ قَوْلِهِ: أَنْتَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ وَبَيْنَ قَوْلِهِ:

(قول: الشَّارَحُ: وقاسَ عليه في "البحر" (الخ) عِبَارَتُهُ: ((وَإِذَا لَمْ يَقْعِ الْعِتْقُ فِي: (لا مِلْكَ لي) هَلْ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَهُ؟ قَالَ فِي "خلاصة الفتاوى"))، وَذَكَرَ عِبَارَتَهَا.

(قوله: فَإِنَّ الْفَرْقَ الَّذِي أَبْدَاهُ فِي "النهر" غَيْرُ مُؤَثِّرٍ (الخ) بَلْ يَقَالُ فِي الرَّدِّ: إِنَّ مَسْأَلَةَ الْكِتَابِ مَسَاوِيَةٌ لِلْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ مَسْأَلَتِي "الخلاصة" مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ فَإِنَّهُ فِيهِمَا نَفَى الْمِلْكَ عَنْ نَفْسِهِ فَقَطْ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْفَصْلِ الْعَاشِرِ مِنَ "الفصولين" مَا يَفِيدُ الْاِخْتِلَافَ فِي سَمَاعِ الدَّعْوَى لَوْ نَفَى ذُو الْيَدِ أَوْ الْخَارِجُ الْمِلْكَ عَنْ نَفْسِهِ ثُمَّ ادَّعَى، فَانْظُرْهُ.

(قوله: وَيَدُلُّ لِمَا قُلْنَا تَسْوِيَةً (الخ) فِيهِ: أَنَّهُ إِنَّمَا سَوَّى بَيْنَهُمَا فِي عَدَمِ الْعِتْقِ، لَا فِي عَدَمِ سَمَاعِ الدَّعْوَى الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ.

(١) "البحر": كتاب العتاق ٢٤٢/٤.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب العتق - جنس آخر في ألفاظ الكنايات ق ٣٣٥/١.

(٣) ((الواو)) ليست في "م"، وعبارة الشارح: ((لكن نازعه)).

(٤) "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٤/١.

(٥) "ح": كتاب العتق ق ٢١٩/ب.

(٦) في "الأصل": ((ويظهر لي)).

أَيْضاً (بهذا ابْنِي) أَوْ بِنْتِي (لِلأَصْغَرِ) سِنّاً مِنَ الْمَالِكِ (وَالْأَكْبَرِ وَ) كَذَا (هَذَا أَبِي) أَوْ
جَدِّي (أَوْ) هَذِهِ (أُمِّي وَإِنْ لَمْ) يَصْلُحُوا لِذَلِكَ وَلَمْ (يَنْوَ الْعِتْقَ) لِأَنَّهَا صَرَاحٌ
لَا كِنَايَةً، وَلِذَا جَاءَ بِالْبَاءِ وَأَخْرَجَهَا لِتَفْصِيلِهَا.....

ليس هذا بعبدي، تأمل)) اهـ.

قُلْتُ: وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلًّا مِنْ مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ وَمَسْأَلَتِي "الْخُلَاصَةِ" كِنَايَةً فِي الْعِتْقِ فَلَا بُدَّ لَهُ
مِنَ النِّيَّةِ، وَقَدْ نَصَّ فِي مَسْأَلَتِي "الْخُلَاصَةِ" عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْتَقْ - أَي: عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ - لَيْسَ لَهُ
أَنْ يَدَّعِيَهُ، أَي: لِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَبْدُهُ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي مَسْأَلَةِ
الْكِتَابِ أَيْضاً فَيَنْبَغِي مَنَعُ دَعْوَاهُ فِيهَا أَيْضاً، وَلَا فَرْقَ فِي صِحَّةِ إِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ بَيْنَ نَفْيِهِ عَنِ
نَفْسِهِ فَقَطُّ أَوْ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ، بَلْ نَفْيُهُ عَنْ غَيْرِهِ لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ فِي
ذَلِكَ، فَافْهَم.

[١٦٤٩٣] (قَوْلُهُ: أَوْ بِنْتِي) أَي: أَوْ هَذِهِ بِنْتِي، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَوْ هَذَا بِنْتِي؛ لِمَا
سَيَأْتِي^(١): ((أَنَّهُ كِنَايَةً)) وَكَلَامُهُ الْآنَ فِي الصَّرِيحِ، وَلَوْ قَالَ: أَوْ هَذِهِ بِنْتِي لَكَانَ أَوَّلَى، "ح"^(٢)،
وَقَوْلُهُ: ((إِنَّهُ كِنَايَةً)) فِيهِ كَلَامٌ يَأْتِي^(٣).

[١٦٤٩٤] (قَوْلُهُ: وَإِنْ ٣/٤٩١ب) لَمْ يَصْلُحُوا لِذَلِكَ) أَي: لِلأُبُوَّةِ وَالْجُدُوَّةِ وَالْأُمُوَّةِ.

[١٦٤٩٥] (قَوْلُهُ: وَلِذَا جَاءَ بِالْبَاءِ إلخ) أَي: أَنَّ قَوْلَ "الْمُصَنَّفِ": ((وَبِهَذَا ابْنِي)) بِإِعَادَةِ الْبَاءِ
الْجَارَةِ لِتَهْيِئَةِ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((وَبِكِنَايَتِهِ))، مُقَابِلُ نَهْ، وَلَوْ حَذَفَ الْبَاءَ لَأَوْهَمَ أَنَّهُ عَطْفٌ
عَلَى أَمْتِلَةِ الْكِنَايَةِ مَعَ أَنَّهُ مِنْ أَمْتِلَةِ الصَّرِيحِ وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ وَذَكَرَهُ بَعْدَ أَلْفَاظِ الْكِنَايَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ
التَّفْصِيلِ الْمَفَادِ بِقَوْلِهِ: ((فَإِنْ صَلَحُوا)) إلخ.

(١) المقولة [١٦٥٠٢] قوله: ((افتقر للنِّية)).

(٢) "ح": كتاب العتق ٢١٩ب.

(٣) المقولة [١٦٥٠٢] قوله: ((افتقر للنِّية)).

فَإِنْ صَلَحُوا وَجُهِلَ نَسَبُهُمْ فِي مَوْلَاهُمْ وَلَيْسَ لِلْقَائِلِ أَبٌ مَعْرُوفٌ ثَبَتَ^(١) النَّسَبُ
أَيْضاً مَا لَمْ يَقُلْ: ابْنِي مِنَ الرَّثَا.....

(١٦٤٩٦) (قوله: فَإِنْ صَلَحُوا) حاصِلُهُ: أَنَّ ((هَذَا ابْنِي)) عَلَى وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَصْلُحَ ابْنًا لَهُ
بَأَنْ كَانَ مِثْلَهُ يُؤَدُّ لَهُ أَوْ لَا، وَكُلُّهُمَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ مَجْهُولُ النَّسَبِ أَوْ لَا، فَإِنْ صَلَحَ
وَهُوَ مَجْهُولٌ عَتَقَ وَثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ إجماعاً، وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ لَا يَثْبُتُ مِنْهُ بِلَا شَكٍّ، لَكِنْ
يَعْتَقُ عِنْدَنَا، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ وَلَدًا لَهُ فَكَذَلِكَ عِنْدَ الْإِمَامِ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَعْتَقُ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي:
هَذَا أَبِي أَوْ أُمِّي، فَإِنْ صَلَحَ أَبًا لَهُ أَوْ أُمًّا وَلَيْسَ لِلْقَائِلِ أَبٌ أَوْ أُمٌّ مَعْرُوفٌ ثَبَتَ النَّسَبُ وَالْعَتَقُ
بِلَا خِلَافٍ، وَإِنْ صَلَحَ وَلَهُ أَبٌ مَعْرُوفٌ لَا يَثْبُتُ النَّسَبُ وَيَعْتَقُ عِنْدَنَا، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَا يَثْبُتُ
النَّسَبُ وَلَكِنْ يَعْتَقُ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا، وَلَوْ قَالَ لِصَغِيرٍ: هَذَا جَدِّي فَقِيْنٌ: هُوَ عَلَى الْخِلَافِ وَهُوَ
الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِجَلْبِهِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢).

(١٦٤٩٧) (قوله: فِي مَوْلَاهُمْ) قَالَ فِي "الْقَنِيَّة"^(٣): ((مَجْهُولُ النَّسَبِ الَّذِي يُذَكَّرُ فِي الْكُتُبِ
هُوَ الَّذِي لَا يُعْرَفُ نَسَبُهُ فِي الْبَلَدَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا)) اهـ.
وَمُخْتَارُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ شُرَاحِ "الْهِدَايَةِ" وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ نَسَبُهُ فِي مَوْلَاهُ وَمَسْقَطُ
رَأْيِهِ، وَتَمَامُهُ فِي "الدَّرَرِ"^(٤).

(١٦٤٩٨) (قوله: وَلَيْسَ لِلْقَائِلِ أَبٌ مَعْرُوفٌ) أَرَادَ بِالْأَبِ الْأَصْلَ فَيَشْمَلُ الْحَدَّ وَالْأُمَّ، قَالَ
"ط"^(٥): ((وَهَذَا يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: وَجُهِلَ نَسَبُهُ)).

(قوله: فَكَذَلِكَ عِنْدَ الْإِمَامِ إِبْنِ الْخَلْفِ) الْخِلَافُ مُبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَحَازَ خَلَفَ عَنِ الْحَقِيقَةِ فِي الْحُكْمِ
عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَهُ: فِي التَّكَلُّمِ عَلَى مَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ، "بِحَرْ".

(١) فِي "و": ((يَثْبُت)).

(٢) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعَتَقِ ٤/٢٤٣.

(٣) "الْقَنِيَّة": كِتَابُ الْإِقْرَارِ - بَابُ الْإِقْرَارِ بِالْعَتَقِ وَالرِّقِّ وَالْإِسْتِيلَادِ وَتَفْسِيرُ مَجْهُولِ النَّسَبِ ق ١٥١/أ.

(٤) انْظُرِ "الدَّرَر" : كِتَابُ الْعَتَقِ ٤/٢.

(٥) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢/٢٨٨.

فَيَعْتِقُ فَقَطْ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ تَصْدِيقُهُ فِيمَا سِوَى دَعْوَى الْبُتُوَّةِ؟ قَوْلَانِ، وَلَا تَصِيرُ أُمُّهُ أُمَّ وَلَدٍ، وَلَوْ قَالَ لَعَبْدِهِ: هَذِهِ بَنَاتِي أَوْ لَأَمْتِي: هَذَا ابْنِي افْتَقَرَ لِلْبَيْتَةِ، وَفِي: هَذَا خَالِي أَوْ عَمِّي..

[١٦٤٩٩] (قَوْلُهُ: فَيَعْتِقُ فَقَطْ) أَي: بِلَا بُتُوَّةٍ نَسَبٍ لِأَنَّ الْعِتْقَ بِاعْتِبَارِ الْجُرْتِيَّةِ، وَالزُّنَا يَنْفِي النَّسَبَ الشَّرْعِيَّ لَا الْجُرْتِيَّةَ.

[١٦٥٠٠] (قَوْلُهُ: وَهَلْ يُشْتَرَطُ) أَي: فِي بُتُوَّةِ النَّسَبِ تَصْدِيقُ الْعَبْدِ لِلسَّيِّدِ؟ فَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّ إِقْرَارَ السَّيِّدِ عَلَى مَمْلُوكِهِ يَصِحُّ بِلَا تَصْدِيقٍ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ فِيمَا سِوَى دَعْوَى الْبُتُوَّةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَمَلَ النَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ، "زَيْلَعِي"^(١).

قُلْتُ: وَمَشَى فِي "كَافِي الْحَاكِمِ" عَلَى الثَّانِي حَيْثُ قَالَ فِي مَسْأَلَةِ الْأَبِ وَالْأُمِّ: ((وَصَلَقًا فِي ذَلِكَ))، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنِّ.

[١٦٥٠١] (قَوْلُهُ: وَلَا تَصِيرُ أُمُّهُ أُمَّ وَلَدٍ) [٤٩٣/٣] قَالَ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"^(٢): ((ثُمَّ إِذَا قَالَ: هَذَا ابْنِي هَلْ تَصِيرُ أُمُّهُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ إِذَا كَانَتْ فِي مِلْكِهِ؟ فَقِيلَ: لَا، سِوَاءَ كَانَ الْوَلَدُ مَجْهُولَ النَّسَبِ أَوْ مَعْرُوفَهُ، وَقِيلَ: تَصِيرُ فِي الْوَجْهِينَ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ حَتَّى لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ مِنْهُ لَا تَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ، وَإِنْ كَانَ مَجْهُولَهُ حَتَّى ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ صَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ وَهَذَا أَعْدَلُ)) اهـ، وَبِهِ عُلِّمَ مَا فِي كَلَامِ "الشَّارَحِ" مِنَ الْإِطْلَاقِ فِي مَحَلِّ التَّفْصِيلِ، فَافْهَمُ.

[١٦٥٠٢] (قَوْلُهُ: افْتَقَرَ لِلْبَيْتَةِ) فِيهِ نَظَرٌ؛ فَنَحْنُ "الْمُجْتَنِبِي": ((قَالَ لِغُلَامِيهِ: هَذِهِ بَنَاتِي، أَوْ لِجَارِيَتِي: هَذَا ابْنِي يَعْتِقُ عَنْدَهُمَا خِلَافًا لـ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَقِيلَ: لَا يَعْتِقُ عِنْدَ الْكُلِّ وَهُوَ الْأَطْهَرُ)) اهـ. وَمِثْلُهُ

(قَوْلُهُ: فَقِيلَ لَا الْبَيْتَ) وَجْهُ الْأَوَّلِ: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْإِقْرَارَ وَيَحْتَمِلُ الْمَحَازَ عَنِ الْعِتْقِ، فَلَا تَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ بِالشُّكِّ، وَوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ أَقْرَأَ لَهَا بِذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ بِنَوَّةٍ وَلِدَهَا، فَيَنْفَدُ إِقْرَارُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَوَجْهُ الثَّلَاثِ: أَنَّهُ فِي مَعْرُوفِ النَّسَبِ مَكْدَبٌ، فَيُطْلَقُ إِقْرَارُهُ فِي حَقِّهَا بِخِلَافِ مَجْهُولِهِ اهـ، "سَنَدِي".

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الإعناق ١٩/٣ بتصرف يسير.

(٢) "الفتح": كتاب العناق ٢٣٨/٤.

في "الدَّخِيرَةِ" و"الْقَهْطِسْتَانِي"^(١)، وقال في "النَّهْرِ"^(٢): ((قال في "المُجْتَبَى": وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَتَعَقُّ - يعني: إِلَّا بِالنِّيَّةِ - وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا مرَّ: مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ، أَوْ لِأَمَتِهِ: أَنْتَ حُرٌّ ذَكَرَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنَّهُ صَرِيحٌ، وَفِي بَعْضِهَا كِنَايَةٌ)) اهـ. فقوله: ((يعني: إِلَّا بِالنِّيَّةِ)) إلخ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ "المُجْتَبَى" كَمَا عَلِمْتَ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ لَا يَدُلُّ لَهُ؛ لِمَوَازِ كَوْنِ التَّائِيثِ فِي قَوْلِهِ لِلْعَبْدِ: أَنْتَ حُرٌّ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ ذَنًا أَوْ حُرَّةً أَوْ نَسَمَةً، وَالتَّذْكِيرُ فِي قَوْلِهِ لِلْأَمَةِ: أَنْتَ حُرٌّ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا شَخْصًا أَوْ خَلْقًا، بِخِلَافِ إِطْلَاقِ الْبِنْتِ عَلَى الْإِبْنِ وَعَكْسِيهِ؛ لِمَا فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"^(٣)؛ حَيْثُ قَالَ فِي تَعْلِيلِ الْمَسْأَلَةِ: ((لَأَنَّ الْأَوَّلَ مَجَازٌ عَنْ عَقْدٍ فِي الذَّكْرِ، وَالثَّانِي عَنْهُ فِي الْأُنْثَى فَاتَّصَفَتْ حَقِيقَتُهُ لَانْتِفَاءِ مَحَلِّ يَنْزِلُ فِيهِ وَلَا يَنْتَحَوُزُ فِي لَفْظِ الْإِبْنِ فِي الْبِنْتِ وَعَكْسِيهِ اتِّفَاقًا))، ثُمَّ قَالَ^(٤): ((وَمَا ذَكَرَهُ "المُصَنَّفُ" - يعني: صَاحِبُ "النَّهْدَابِيَةِ" - بَيَانًا لِعُذْرِ عَتَقِهِ بِطَرِيقٍ آخَرَ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ وَالتَّسْمِيَةُ وَالْمُسَمَّى مِنْ جِنْسِ الْمَشَارِ تَعَلَّقَ بِالْمَشَارِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ خِلَافِ جِنْسِهِ يَتَعَلَّقُ بِالْمُسَمَّى، وَالْمَشَارُ إِلَيْهِ هُنَا مَعَ الْمُسَمَّى جِنْسَانِ؛ لِأَنَّ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى فِي الْإِنْسَانِ جِنْسَانِ لِاخْتِلَافِ الْمَقَاصِدِ فَلِزَمَ أَنَّ يَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِالْمُسَمَّى، أَعْنِي: مُسَمَّى (بِنْتٍ) وَهُوَ مَعْدُومٌ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ ذَكَرَ)) اهـ. فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ مُفْتَضَى التَّعْلِيلِ يَهْدِيَنِ الْوَجْهَيْنِ كَوْنُ الْكَلَامِ لَعَوًا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ سِوَاءِ نَوَى أَوْ لَا، وَيُظْهَرُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ لِلْعَبْدِ: هَذَا بِنْتِي أَوْ هَذِهِ بِنْتِي بِتَذْكِيرِ اسْمِ الْإِشَارَةِ [٣/٩٣٤/ب] أَوْ تَأْنِيثِهِ؛ لِأَنَّ اللَّغْوَ جَاءَ^(٥) مِنْ إِطْلَاقِ الْبِنْتِ عَلَى الْإِبْنِ حَيْثُ لَا يُسْتَعْمَلُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا، وَمِنْ كَوْنِهِ خِلَافَ جِنْسِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، كَمَا لَوْ بَاعَ فَصًّا عَلَى أَنَّهُ يَاقُوتٌ فَإِذَا هُوَ رُجَاجٌ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَيَدُلُّ لِمَا قُلْنَا أَنَّهُ فِي مَتْنِ "الْمُلْتَقَى"^(٦) عِبَرٌ بِقَوْلِهِ: هَذَا بِنْتِي.

(١) "جامع الرموز": كتاب العتاق ١/٣٦١.

(٢) "النهر": كتاب الإعناق ٢/٢٦٤.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق ٤/٢٤٤.

(٤) أي صاحب "الفتح".

(٥) في "٣": ((حاصل)).

(٦) "ملتقى الأبحر": كتاب الإعناق ١/٥١٠.

عَتَقَ، وَأَخِي لَا مَالَمِ يَنْوِي مِنَ النَّسَبِ، (لَا) يَعْتِقُ (بِأَيِّ) وَيَا أَخِي) وَيَا أُخْتِي وَيَا أَبِي
(وَلَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ).....

[١٦٥٠٣] (قوله: عَتَقَ) أي: بلا خلاف، "فتح" (١)، وَيَنْبَغِي تَوَقُّفُهُ عَلَى النَّبِيِّ، تَأَمَّلْ.

[١٦٥٠٤] (قوله: وَأَخِي لَا) أي: وفي قوله: ((هذا أخي)) لَا يَعْتِقُ بَدُونَ نَبِيٍّ، قال في "البحر" (٢):

((وَفَرَّقَ فِي "البدائع" (٣): بَأَنَّ الْأُخُوَّةَ تَحْتَمِلُ الْإِكْرَامَ وَالنَّسَبَ بخلاف العم؛ لأنه لَا يُسْتَعْمَلُ لِلْإِكْرَامِ عَادَةً وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا اقْتَصَرَ، فَلَوْ قَالَ: أَخِي مِنْ أَبِي أَوْ مِنْ أُمِّي أَوْ مِنَ النَّسَبِ فَإِنَّهُ يَعْتِقُ كَمَا فِي "الفتح" (٤) وغيره، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِذَا اقْتَصَرَ يَكُونُ مِنَ الْكِنَايَاتِ فَيَعْتِقُ بِالنَّبِيِّ)) اهـ.

[١٦٥٠٥] (قوله: لَا يَعْتِقُ بِي يَا ابْنِي وَيَا أَخِي) أي: بَدُونَ نَبِيٍّ كَمَا يَأْتِي (٥)، قال في "الدر المنقبي" (٦): ((وعنه أَنَّهُ يَعْتِقُ، وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْإِدَاءِ اسْتِحْضَارُ الْمُنَادَى، فَإِنْ كَانَ بِوَصْفٍ يُمَكِّنُ إِثْبَاتَهُ مِنْ جِهَتِهِ نَحْوُ: يَا حُرٌّ كَانَ لِإِثْبَاتِ ذَلِكَ الْوَصْفِ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ كَالْبُنُوَّةِ كَانَ لِمُحَرِّدِ الْإِعْلَامِ، قَالَ فِي "الفتح" (٧): وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْمَسْأَلَةِ مَا إِذَا كَانَ الْعَبْدُ مَعْرُوفَ النَّسَبِ وَإِلَّا فَهُوَ مُشْكِلٌ، إِذْ يَجِبُ أَنْ يُثَبَّتَ النَّسَبُ تَصْدِيقًا لَهُ فَيَعْتِقُ اهـ، وَلَوْ قَالَ: يَا أَخِي مِنْ أُمِّي أَوْ أَبِي أَوْ مِنَ النَّسَبِ عَتَقَ كَمَا مَرَّ)) اهـ.

[١٦٥٠٦] (قوله: وَلَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ) لِأَنَّ السُّلْطَانَ عِبَارَةٌ عَنِ الْحُجَّةِ وَالْيَدِ، وَنَفْيُ كُلِّ مَنِهَا

(قوله: وَيَنْبَغِي تَوَقُّفُهُ عَلَى النَّبِيِّ) خلاف ما يفيدُه "الشارح" وكلام "البدائع"، وذكر "السندي": ((أَنَّهُ ذَكَرَ "ابن رستم" في "نوادره" عن "محمد" لو قَالَ: يَا أَبِي، يَا جَدِّي، يَا خَالِي، يَا عَمِّي، أَوْ قَالَ لِحَارِيثٍ: يَا عَمَّتِي، يَا خَالَتِي لَا يَعْتِقُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، زَادَ فِي "التُّحْفَةِ": إِلَّا بِالنَّبِيِّ)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب العتاق ٢٤٤/٤.

(٢) "البحر": كتاب العتق ٢٤٥/٤ بتصرف.

(٣) "البدائع": كتاب الإعتاق - فصل في أَنَّ رَكْنَ الْإِعْتَاقِ الْفَلْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ ٥٢/٤.

(٤) "الفتح": كتاب العتاق ٢٤٤/٤.

(٥) الموقلة [١٦٥٠٩] قوله: (فقد للأخيرة).

(٦) "الدر المنقبي": كتاب الإعتاق ٥١٠/١ (هامش "يجمع الأنهر").

(٧) "الفتح": كتاب العتاق ٢٤٠/٤.

وَلَا بِالْفَاضِلِ الطَّلَاقِ صَرِيحِهِ وَكِتَابَتِهِ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ كَمَا مَرَّ (و^(١) إِنْ نَوَى) قَيْدٌ
لِلْأَخِيرَةِ؛ لِتَوْفُيقِهِ فِي الدَّاءِ عَلَى النَّيَّةِ كَمَا نَقَلَهُ "ابْنُ الْكَمَالِ"، وَكَذَا نَفَى السُّلْطَانُ
كَمَا رَجَّحَهُ "الْكَمَالُ".....

لَا يَسْتَدْعِي نَفْيَ الْمَلِكِ كَالْمُكَاتَبِ يُثْبِتُ لِلْمَوْلَى فِيهِ الْمَلِكُ دُونَ الْيَدِ.

(١٦٥٠٧) (قوله: بخلاف عكسه) وهو وقوع الطلاق بألفاظ العتق؛ لأن إزالة ملك الرقبة
تستلزم إزالة ملك المنعة بلا عكس، "درر"^(٢).

(١٦٥٠٨) (قوله: كما مر^(٣)) أي: في أول الطلاق.

(١٦٥٠٩) (قوله: قيد للأخيرة) يعني: أن قوله: ((وإن نوى)) راجع إلى المسألة الأخيرة وهي
ألفاظ الطلاق، أما الأولى وهي مسألة النداء، والثانية وهي مسألة نفى السلطان فيتوقف وقوع العتق
فيهما على النية فهما من كتاباتيه.

(١٦٥١٠) (قوله: كما نقله "ابن الكمال") أي: عن "غاية البيان"، وكذا نقله في "البحر"^(٤)
عنها عن "التحفة"^(٥)، وقال: ((فحيث لا ينبغي الجمع بين هذه المسائل [١/٤٩٣/٣] في حكم
واحِدٍ))، وأقره في "النهر"^(٦) أيضاً.

قلت: بل على ما مر^(٧) من بحث "الفتح" ينبغي أن يثبت العتق بلا نية إذا كان
مجهول النسب.

(١٦٥١١) (قوله: كما رجَّحه "الكمال"^(٨)) ونقله أيضاً عن بعض المشايخ، وبه قال الأئمة

(١) ((الواو)) ليست في "و".

(٢) "الدرر": كتاب العتق ٣/٢.

(٣) ١٤٩/٩ "در".

(٤) "البحر": كتاب العتق ٢٤٥/٤.

(٥) "تحفة الفقهاء": كتاب العتق - ألفاظ الكناية ٢٥٧/٢.

(٦) "النهر": كتاب الإعتاق ٢٦٤/ب.

(٧) المقولة [١٦٥٠٥] قوله: ((لا يعتق ب: يا ابني أو يا أخي)).

(٨) "الفتح": كتاب العتاق ٢٣٧/٤.

وأقره في ^(١) "البحر" (و) كَذَا (أَنْتَ مِثْلُ الْحُرِّ) يَعْتِقُ بِالنِّيةِ، ذَكَرَهُ "ابْنُ الْكَمَالِ" وَغَيْرُهُ (إِلَّا فِي قَوْلِهِ): أَطْلَقْتُكَ وَلَوْ لَعَبْدِهِ، "فتح" ^(٢) (أَمْرُكَ بِيدِكَ).....

الثَّلَاثَةُ؛ إِذْ لَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ: لَا سَبِيلَ، وَعَنِ الْإِمَامِ "الْكَرْخِيِّ": ((فَنِي عُمْرِي وَلَمْ يَتَضَيَّحْ لِي الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا))، ثُمَّ قَالَ "الْكَمَالُ" ^(٣) - بَعْدَ تَقْرِيرِ عَدَمِ الْفَرْقِ - : ((وَالَّذِي يَمْتَنِيهِ النَّظَرُ كَوْنُهُ مِنْ الْكِتَابَاتِ)).

[١٦٥١٢] (قَوْلُهُ): وَأَقْرَهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٤) وَكَذَا فِي "النَّهْرِ" ^(٥) وَ"الشَّرْئِبْلَانِيَّةِ" ^(٦) وَ"الْمَقْدِسِيِّ".

[١٦٥١٣] (قَوْلُهُ): يَعْتِقُ ^(٧) بِالنِّيةِ الْأَوَّلَى: لَا يَعْتِقُ إِلَّا بِالنِّيةِ.

[١٦٥١٤] (قَوْلُهُ): ذَكَرَهُ "ابْنُ الْكَمَالِ" وَغَيْرُهُ أَي: ذَكَرَ اشْتِرَاطَ النِّيةِ لِلْعَتَقِ، وَمِثْلُهُ

فِي "الْبَحْرِ" ^(٨) عَنْ "الزَّيْلَعِيِّ" ^(٩) وَ"غَايَةِ الْبَيَانِ"، وَعَزَاهُ فِي "النَّهْرِ" ^(١٠) إِلَى "الْعِنَايَةِ" ^(١١) عَنْ "الْمُبْسُوطِ" ^(١٢).

[١٦٥١٥] (قَوْلُهُ): إِلَّا فِي قَوْلِهِ (لِخ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: ((وَبِأَلْفَاظِ الطَّلَاقِ))، وَزَادَ قَوْلُهُ:

(١) ((في)): ساقطة من "ط".

(٢) "الفتح": كتاب العتاق ٤/٢٣٧.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق ٤/٢٣٨.

(٤) "البحر": كتاب العتق ٤/٢٤٥.

(٥) "النهر": كتاب الإعتاق ٢٦٤/ب.

(٦) "الشربلانية": كتاب العتاق ٣/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) في "م": ((ويعتق)).

(٨) "البحر": كتاب العتق ٤/٢٤٦.

(٩) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق ٣/٧٠.

(١٠) "النهر": كتاب الإعتاق ٢٦٥/أ.

(١١) "العناية": كتاب العتاق ٤/٢٤٦ (هامش "فتح القدير").

(١٢) "المبسوط": كتاب العتاق ٧/٦٩.

أو اختاري فهو عتقٌ مع النية^(١) من كُنَايَاتِ الْعِتْقِ أَيْضاً، وَلَا بَدْءٌ، "بَدَائِعُ"، وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبُولِ فِي الْمَجْلِسِ، وَكَذَا: اخْتَرِ الْعِتْقَ أَوْ أَمُرْ عِتْقَكَ بِيَدِكَ.....

((أَطْلَقْتُكَ)) مع أنه قدَّمه "المُصَنَّفُ" لتكْمِيلِ مَا اسْتَشْنَى، وَلَكِنَّ اسْتِثْنَاءَ الْأَمْرِ بِالْيَدِ وَالِاخْتِيَارِ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ كُنَايَاتِ التَّفْوِضِ لَا كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ.

(١٦٥١٦) (قوله: أَوْ اخْتَارِي) عَزَاهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) وَ"النَّهْرِ"^(٣) إِلَى "الْبَدَائِعِ"^(٤).

قُلْتُ: وَهُوَ خِلَافُ الْمَذْهَبِ؛ فَفِي "الذَّخِيرَةِ": ((قَالَ "مُحَمَّدٌ" فِي "الْأَصْلِ"^(٥): إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَمَتِهِ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ يَنْوِي بِهِ الْعِتْقَ يَصِيرُ الْعِتْقُ بِيَدِهَا حَتَّى لَوْ اعْتَقَتْ نَفْسَهَا فِي الْمَجْلِسِ جَزَ، وَلَوْ قَالَ لَهَا: اخْتَارِي يَنْوِي الْعِتْقَ لَا يَصِيرُ الْعِتْقُ فِي يَدِهَا؛ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ الْأَمْرِ بِالْيَدِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: اخْتَارِي فِي الْعِتْقِ وَسَوَى بَيْنَهُمَا فِي الطَّلَاقِ)). اهـ كلامُ "الذَّخِيرَةِ"، وَكَذَا صَرَّحَ فِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((بَأَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا: اخْتَارِي فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا لَا يَثْبُتَ الْعِتْقُ وَإِنْ نَوَّاهُ)) اهـ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ أَيْضاً فِي "كَافِي الْحَاكِمِ" بِلَا حِكَايَةٍ خِلَافٍ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بَأَنَّ مَا فِي "الْأَصْلِ" وَ"الْكَافِي" هُوَ نَصُّ الْمَذْهَبِ فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ، وَلَمْ أَرْ مَنْ يَبْهَ عَمَى ذَلِكَ، فَاعْتَمَمَهُ.

(١٦٥١٧) (قوله: وَلَا بَدْءٌ) أَي: لَيْسَ ذَلِكَ أَمْرًا مُتَفَرِّدًا خَارِجًا عَنْ نَظَائِرِهِ، وَهُوَ جَوَابٌ عَنْ قَوْلِهِ: ((فَهُوَ مِنْ كُنَايَاتِ الْعِتْقِ أَيْضاً)) أَي: كَمَا أَنَّ مِنْ كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اخْتَمَلَ الْعِتْقَ وَغَيْرُهُ كَانَ مِنْ كُنَايَاتِهِ أَيْضاً.

(١٦٥١٨) (قوله: وَيَتَوَقَّفُ) أَي: الْعِتْقُ فِي: أَمْرُكَ بِيَدِكَ وَاخْتَارِي، بِخِلَافِ: أَطْلَقْتُكَ فَإِنَّهُ لَا تَمْلِكُ

٨/٣

(١) فِي "ط" وَ"ب" وَ"م": ((نَوَّاهُ)).

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعِتْقِ ٢٤٦/٤.

(٣) "النَّهْرِ": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ ق ٢٦٤/ب.

(٤) "الْبَدَائِعُ": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - فَصْلٌ فِي أَنَّ رُكْنَ الْإِعْتَاقِ اللَّفْظُ الدَّائِلُ عَلَيْهِ ٥٤٣/٤.

(٥) لَمْ نَعْرِ عَلَيْهَا فِي الْقِسْمِ الْمَطْبُوعِ مِنْ "الْأَصْلِ".

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتْقِ ٢٣٧/٤.

وإن لم يَحْتَجْ لِلنِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكَ كَالطَّلَاقِ، وَلَا عِتْقَ بِنَحْوِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ وَإِنْ نَوَى، لَكِنْ يُكْفَرُ بَوَاطِئِهَا (و) يَصِحُّ أَيْضاً (بِقَوْلِهِ: عَبْدِي أَوْ حِمَارِي) أَوْ جِدَارِي (حُرٌّ) كَمَا لَوْ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَتِهِ وَبَهِيمَةٍ أَوْ حَجَرٍ، وَقَالَ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ طَلَقْتَ امْرَأَتَهُ، لَا لَوْ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَتِهِ أَوْ أَمَتِهِ الْحَيَّةِ وَالْمَيْتَةِ، "جَوْهَرَةٌ" وَ"زَيْلَعِي" (و) يَصِحُّ أَيْضاً.....

فيه حَتَّى يَتَوَقَّفَ.

[١٦٥١٩] (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ لِلنِّيَّةِ) لِأَنَّهُ صَرِيحٌ [٣/٤٩٣ق/ب] حَيْثُ ذَكَرَ لَفْظَ الْعِتْقِ، "ح" (١).

[١٦٥٢٠] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ تَمْلِيكَ) تَعْلِيلٌ لِلتَّشْبِيهِ أَيْ: وَكُنَّا: اخْتَرِ الْعِتْقَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمَجْلِسِ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكَ، "ح" (١)، أَوْ هُوَ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ((يَتَوَقَّفُ)).

[١٦٥٢١] (قَوْلُهُ: وَإِنْ نَوَى) لِأَنَّهُ مِنْ كِتَابَاتِ الطَّلَاقِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ، "ح" (١).

[١٦٥٢٢] (قَوْلُهُ: لَكِنْ يُكْفَرُ بَوَاطِئِهَا) لِأَنَّ تَحْرِيمَ الْحَلَالِ يَمِينٌ فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطْوُكُ، "ح" (١).

[١٦٥٢٣] (قَوْلُهُ: بِعَبْدِي أَوْ حِمَارِي) يَعْنِي: جَمَعَ بَيْنَ هَذَيْنِ النُّفُوسَيْنِ، وَقَوْلُهُ: ((أَوْ

جِدَارِي)) أَيْ: بَدَلَ حِمَارِي وَهَذَا عَنْدَهُ، وَقَالَا: لَا يَصِحُّ، وَبَيَّانُهُ فِي "الزَّيْلَعِي" (٢)، "ط" (٣).

[١٦٥٢٤] (قَوْلُهُ: الْحَيَّةُ) نَعَتْ لَامْرَأَتِهِ وَأَمَتِهِ، وَأَفْرَدَهُ لِيَكُونَ الْعُصْفُ بَأَوْ، وَقَوْلُهُ: ((وَالْمَيْتَةُ))

بِمَعْنَى: وَامْرَأَتِهِ أَوْ أَمَتِهِ الْمَيْتَةُ فَهُوَ مُقَابِلُ مَدْخُولِ ((بَيْنَ)).

[١٦٥٢٥] (قَوْلُهُ: "جَوْهَرَةٌ" (٤)) وَنَفْضُهَا: ((وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ عَبْدِي وَبَيْنَ مَا لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ

(١) "ح": كتاب العتق ق ٢١٩/ب.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق ٦٩/٣.

(٣) "ط": كتاب العتق ٢٨٩/٢.

(٤) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق ١٧٩/٢.

(عَلَيْكَ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٌ).....

كالبهيمة والحائض والسارية فقال: عبدي حرٌّ أو هذا، أو قال: أحدكما عتق العبدُ عند "أبي حنيفة"، وعندهما لا يعتق. وإن قال لعبده: أنت حرٌّ أو لا يعتق إجماعاً. وإن قال لعبده وعبد غيره: أحدكما لم يعتق عبده إجماعاً إلا بالنية؛ لأنَّ عبدَ الغير لا يُوصفُ بالحرية إلا من جهة مولاه، وقد يجوز أن يكون أوقع حرية موقوفة على إجازة المولى، وكذا إذا جمع بين أمة حية وأمة ميتة فقال: أنت حرَّة، أو هذيه، أو إحداكما حرَّة لم تعتق أمتها؛ لأنَّ الميتة توصفُ بالحرية فيقال: ماتت حرَّة وماتت أمة فلا تختص الحرية بأمتها)) اهـ "ح" (١).

مطلب في ملك ذي الرحم المحرم

[١٦٥٢٦] (قوله: عَلَيْكَ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٌ) شَمِلَ الْمَلِكُ بِشَرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهِ، "فَهِسْتَانِي" (٢)، وشَمِلَ ما لو باشره بنفسه أو نائيه فدخل ما إذا اشترى العبد المأذون ذا رَحِمٍ مَحْرَمٍ من مولاه ولا دين عليه، أمَّا المذيون فلا يعتق ما اشتراه عنده خلافاً لهما، وخرج المكاتب إذا اشترى ابن مولاه فإنه لا يعتق اتفاقاً، "بحر" (٣) عن "الظهيرية" (٤).

(تنبيه)

في "الفتنة" (٥): ((وَطِئَ جَارِيَةً أَبِيهِ فَوَلَدَتْ مِنْهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْوَلَدِ ادَّعَى الْوَاطِئُ الشَّبَهَةَ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ وَلَدَهُ لِدَيْهِ يَعْتَقُ عَلَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي مِلْكِهِ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ النَّسَبُ، كَمَنْ زَنَى بِجَارِيَةٍ غَيْرِهِ فَوَلَدَتْ مِنْهُ ثُمَّ مَلَكَ الْوَلَدَ يَعْتَقُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ نَسَبُهُ مِنْهُ)) اهـ. وفي "حاشية الحموي" عن "غاية البيان": ((لو اشترى أخاه من الزنا لا يعتق عليه لأنه يُنسبُ إليه بواسطة [٣/٤٩٤] الأب

(١) "ح": كتاب العتق ٢١٩/ب.

(٢) "جامع الرموز": كتاب العتق ٣٦١/١.

(٣) "البحر": كتاب العتق ٢٤٨/٤.

(٤) "الظهيرية": كتاب العتق - الفصل الخامس: نوع آخر في عتق ذوي الأرحام ١١٩/ب.

(٥) "الفتنة": كتاب العتق - باب مسائل متفرقة ٤٩٩/أ، وفيها: ((وطِئَ جَارِيَةَ ابْنِهِ)) بدل ((أبيه)) وهو خطأ.

أي: قريب حَرَمٍ نِكَاحُهُ أَبَدًا وَلَوْ شِقْصًا فَيَعْتِقُ بِقَدَرِهِ عِنْدَهُ، أَوْ حَمَلًا كَثِيرًا زَوْجَةَ أَبِيهِ الْحَامِلِ مِنْهُ.....

وَنِسْبَةُ الْأَبِ مُنْقَطِعَةٌ فَلَا تَثْبُتُ الْأُخُوَّةُ، قَالُوا: إِلَّا إِذَا كَانَ مِنْ أُمِّهِ فَيَعْتِقُ عَلَيْهِ إِذَا مَلَكَهُ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ الْوَلَدِ إِلَيْهَا لَا تَنْقَطِعُ فَتَكُونُ الْأُخُوَّةُ ثَابِتَةً)) اهـ.

[١٦٥٢٧] (قوله: أي قَرِيبٍ) تفسيرٌ لِذِي الرَّحِمِ، وَقَوْلُهُ: ((حَرَمٌ نِكَاحُهُ أَبَدًا)) تفسيرٌ لِلْمَحْرَمِ، قَالَ فِي "الدَّرِّ الْمُتَقَيِّ" ^(١): ((ثُمَّ الْمَحْرَمَانِ شَخْصَانِ لَا يَحْزُرُ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَكَرًا وَالْآخَرُ أُنْثَى فَلِلْمَحْرَمِ بِلَا رَحِمٍ كَانِيَهُ رَضَاعًا وَزَوْجَةً أَصْلُهُ وَقَرْعُهُ فَلَا يَعْتِقُ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا، وَكَذَا الرَّحِمُ بِلَا مَحْرَمٍ كَبَنِي الْأَعْمَامِ وَالْأَخْوَالِ لَا يَعْتِقُ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا، "كافي" ^(٢) وَغَيْرُهُ)) اهـ.

[١٦٥٢٨] (قوله: عِنْدَهُ) أي: عِنْدَ الْإِمَامِ لِتَجْزِي ^(٣) الْعِتْقِ عِنْدَهُ خِلَافًا لَهُمَا، "ط" ^(٤).

[١٦٥٢٩] (قوله: أَوْ حَمَلًا الْخ) فَيَعْتِقُ ذَوْنَ أُمِّهِ، وَلَيْسَ لَهُ بَيْنَهُمَا قَبْلُ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ أَخَاهُ فَيَعْتِقُ عَلَيْهِ، "بدائع" ^(٥)، وَهَذَا مُتَابِعٌ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْحَمْلَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ حَتَّى لَا يَعْتِقُ بِهِ: كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ، "بحر" ^(٦).

وَأَقُولُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ مُلْكًا كَوْنُهُ مَمْلُوكًا مُطْلَقًا، "نهر" ^(٧)، وَتَوْضِيحُهُ: أَنَّ الْمَمْلُوكَ فِي: كُلِّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ حَيْثُ أُطْلِقَ يُنْصَرَفُ إِلَى ذَاتِ مَمْلُوكَةٍ لَهُ مُسْتَقْلِلَةٍ بِنَفْسِهَا، وَاحْمَلْ جُزْءًا مِنْ أُمِّهِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ مُلْكًا لَهُ أَنْ يَصْدُقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَمْلُوكٍ حَيْثُ أُطْلِقَ، وَهَذَا عِنَقُ الْعِتْقِ

(١) "الدَّرِّ الْمُتَقَيِّ": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ ٥١٢/١ (هَامِشٌ "بِجَمْعِ الْأَنْهَرِ").

(٢) "كافي النِّسْبِي": كِتَابُ الْعِتَاقِ - فَصْلٌ: وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَخْصُوصٍ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ ق ١٧٧/ب.

(٣) فِي "م": ((لِتَجْزِي)).

(٤) "ط": كِتَابُ الْعِتْقِ ٢٨٩/٢.

(٥) "الْبَدَائِعُ": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - فَصْلٌ: فِي أَنَّ رَكْنَ الْإِعْتَاقِ اللَّفْظُ الْبَدَائِلُ عَلَيْهِ ٤/٤٩.

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتْقِ ٤/٢٤٨.

(٧) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ ق ٢٦٥/أ.

(ولو) المَالِكُ (صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ كَافِرًا) فِي دَارِنَا، حَتَّى لَوْ أَعْتَقَ الْمُسْلِمُ أَوْ الْحَرَبِيُّ.....

على دُخُولِ الْقَرِيبِ فِي مِلْكِهِ لَا عَلَى كَوْنِهِ مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ لَفْظُ مَمْلُوكٍ مُطْلَقٍ، فَلِذَا دَخَلَ الْخَمْلُ هُنَا لَا هُنَاكَ، فَافْهَم.

[١٦٥٣٠] (قَوْلُهُ: وَلَوْ الْمَالِكُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا) إِنَّمَا جُعِلَا أَهْلًا لِعِتْقِ الْقَرِيبِ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْعَبْدِ فَشَابَهُ النَّفَقَةُ، "بِحَرْ" (١).

[١٦٥٣١] (قَوْلُهُ: فِي دَارِنَا) أَي: دَارِ الْإِسْلَامِ، فَيَدُّ بِهِ لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ لَنَا فِي دَارِ الْحَرْبِ، "فَتَح" (٢).

[١٦٥٣٢] (قَوْلُهُ: حَتَّى لَوْ أَعْتَقَ الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى التَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ: ((فِي دَارِنَا))، وَكَانَ الْأَظْهَرُ أَنَّ يَقُولُ: حَتَّى لَوْ مَلَكَ قَرِيبُهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، لَكِنْ أَفَادَ ذَلِكَ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَعْتَقُ بِالْإِعْتِقَاقِ الصَّرِيحِ فَكَذَلِكَ بِالْمِلْكِ بِالْأَوَّلَى، وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي "الْفَتْح" (٣) فَقَالَ: ((فَلَوْ مَلَكَ قَرِيبُهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ أَعْتَقَ الْمُسْلِمُ قَرِيبُهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَا يَعْتَقُ خِلَافًا لـ "أَبِي يَوْسُفٍ"، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ: إِذَا أَعْتَقَ الْحَرَبِيُّ عَبْدَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي "الْإِبْضَاح"، وَفِي "كَافِي الْحَاكِمِ": عِتْقُ الْحَرَبِيِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَرِيبُهُ [٣/٤٩٤ب] بَاطِلٌ وَلَمْ يَذْكُرْ خِلَافًا، أَمَّا إِذَا أَعْتَقَهُ وَخَلَّاهُ فَقَالَ فِي "الْمُخْتَلَفِ": يَعْتَقُ عِنْدَ "أَبِي يَوْسُفٍ" وَوَلَاؤُهُ لَهُ، وَقَالَا: لَا وَلَاؤَ لَهُ لِكَيْتَهُ عَتَقَ بِالتَّخْيِيبِ لَا بِالْإِعْتِقَاقِ فَهُوَ كَالْمُرَاعِمِ *، ثُمَّ قَالَ: الْمُسْلِمُ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَاشْتَرَى عَبْدًا حَرَبِيًّا فَأَعْتَقَهُ نَمَّةً؛ الْقِيَاسُ: لَا يَعْتَقُ بِدُونِ التَّحْلِيلِ لِأَنَّهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَلَا تَحْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ، وَفِي الْاسْتِحْسَانِ: يَعْتَقُ مِنْ غَيْرِ تَحْلِيلٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَنْقَطِعْ عَنْهُ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ وَلَا وَلَاؤُهُ لَهُ عِنْدَهُمَا وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَقَالَ "أَبُو يَوْسُفٍ": لَهُ الْوَلَاءُ وَهُوَ الْاسْتِحْسَانُ، وَذَكَرَ قَوْلَ "مُحَمَّدٍ" مَعَ "أَبِي يَوْسُفٍ" فِي كِتَابِ "السَّيْرِ"،

(١) "البحر": كتاب العتق ٤ / ٢٤٨.

(٢) "الفتح": كتاب العتاق - فصل: ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه ٤ / ٢٥١.

* أي: مَنْ خَرَجَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ عَلَى رَغَمِ مَوْلَاهُ، أَي: خَرَجَ إِلَيْنَا مُسْلِمًا أَوْ أَسْلَمَ بَعْدَ. اهـ منه.

عَبْدُهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَا يَعْتَقُ بِعَتَقِهِ، بَلْ بِالتَّخْلِيَةِ، فَلَا وَلَاءَ لَهُ خِلَافًا لِلثَّانِي، وَلَوْ عَبْدُهُ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا عَتَقَ بِالْإِتْفَاقِ، لَعَدِمَ مَحَلَّتُهُ لِلْإِسْتِرْقَاقِ، "زَيْلَعِي" (١).....

وعلى هذا فالجمع بينه وبين ما في "الإيضاح": أن يُراد بالمُسْلِمِ ثَمَّةٌ الذي نشأ في دار الحرب، وهنا نصٌّ على أنه دَاخِلٌ هناك بعد أن كان هنا فلذا لم تنقطع عنه أحكام الإسلام)). اهـ ما في "الفتح".

٩/٣

وحاصله: أَنَّ الْحَرْبِيَّ إِذَا أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ بَقِيَ حَرْبِيًّا لَوْ مَلَكَ أَوْ أَعْتَقَ (٢) قَرِيبُهُ ثَمَّةٌ لَا يَعْتَقُ خِلَافًا لِ"أَبِي يُوسُفَ" إِلَّا إِذَا خَلَّى سَبِيلَهُ؛ بَأَن رَفَعَ يَدَهُ عَنْهُ وَأَطْلَقَهُ فَيَعْتَقُ بِالتَّخْلِيَةِ لَا بِالْإِعْثَاقِ وَلَا وَلَاءَ لَهُ خِلَافًا لِ"أَبِي يُوسُفَ"؛ فَعَنْدَهُ لَهُ الْوَلَاءُ، وَأَمَّا الْمُسْلِمُ الْأَصْلِيُّ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَاشْتَرَى عَبْدًا حَرْبِيًّا فَأَعْتَقَهُ ثَمَّةٌ فَلَا سِتْحَسَانُ: أَنَّهُ يَعْتَقُ بِدُونِ التَّخْلِيَةِ وَهُوَ الْوَلَاءُ، وَعَلَى هَذَا: فِإِطْلَاقُ "الشَّارِحِ" الْمُسْلِمَ مُقْبَدٌ بِكَوْنِهِ نَاشِئًا فِي دَارِ الْحَرْبِ، فَلَا أَحْسَنَ مَا فِي بَعْضِ النُّسخ: ((حَتَّى لَوْ أَعْتَقَ الْمُسْلِمَ الْحَرْبِيَّ)) بِدُونِ (أَوْ) أَي: الْمُسْلِمَ النَّاشِئُ فِي دَارِ الْحَرْبِ.

١٦٥٣٣ | (قوله: عبده) أي: الحربى بقرينة قوله: ((ولو عبده مسلماً)) إلخ، "ح" (٣).

١٦٥٣٤ | (قوله: فلا ولاء له) تفرغ على عتقه بالتخلية لا بالإعتاق؛ لأنَّ الولاء من أحكام الإعتاق ولم يعتق به.

١٦٥٣٥ | (قوله: عتق بالاتفاق) أي: بإعتاق سيده أو بشرايته إن كان ذا رحم محرم، "ح" (٣).

(قوله: وعلى هذا فالجمع بينه وبين ما في "الإيضاح" إلخ) يُبعد هذا الجمع التعليل المنقول عن "الزيلعي" وغيره لقولهما بعدم عتقه بالإعتاق وملكو القريب؛ فإنه عامٌّ في المسلم الأصلي الداخل دارهم والمسلم الحربى، وقد نقله "ط"، والظاهر في الجمع: بناء ما في "الإيضاح" على جواب القياس، وغيره على جواب الاستحسان، تأمل.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الإعتاق ٧٠/٣ بتصرف.

(٢) في "م": ((عتق)).

(٣) "ح": كتاب العتق ٢٢٠/أ.

(و) يصيْحُ أيضاً بتحرير (لوجهِ اللهِ والشَّيْطَانِ والصَّنَمِ وإنْ أئِمَّ وكَفَرَ به) أي: بالإعتاقِ للصَّنَمِ (المُسْلِمُ عِنْدَ قَصْدِ التَّعْظِيمِ) لأنَّ تعْظِيمَ الصَّنَمِ كُفْرٌ، وعبارة "الجَوْهَرَةُ"^(١):
(لو قال: للشَّيْطَانِ أو للصَّنَمِ كَفَرًا) (و) يصيْحُ أيضاً (بِكُفْرِهِ) أي: إكْرَاهٍ،

[١٦٥٣٦] (قوله: وَتَحْرِيرِ لَوْجِهِ اللّهِ تَعَالَى إلخ) لَأَنَّهُ نَحَزَ الْحَرِيَّةَ وَبَيَّنَ غَرَضَهُ الصَّحِيحَ أَوْ الْفَاسِدَ فَلَا يَفْدُخُ فِيهِ، كما في "البدائع"^(٢).

والمُرَادُ بـ ((وَجْهَ اللّهِ تَعَالَى)) ذَاتُهُ، أَوْ رِضَاؤُهُ. وَالشَّيْطَانُ وَاحِدُ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ أَوْ الْجِنِّ بِمَعْنَى: مَرَدُّنَهُمْ، وَالصَّنَمُ صُورَةُ الْإِنْسَانِ مِنْ خَشَبٍ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَلَوْ مِنْ حَجَرٍ فَهُوَ وَتَنٌ، كما في "البحر"^(٣).

[١٦٥٣٧] (قوله: وَإِنْ أئِمَّ وَكَفَرَ بِهِ) لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَبٍ؛ فَالْإِئْمُ فِي الْإِعْتِاقِ لِلشَّيْطَانِ، وَالْكُفْرُ فِي الْإِعْتِاقِ لِلصَّنَمِ بِقَرِينَةٍ تَفْسِيرُهُ مَرْجِعُ ١/٤٩٥ ق/٣ الضَّمِيرِ الْمَحْرُورِ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةٌ فِي زِيَادَتِهِ لَفْظُ (أئِمَّ)، لَكِنْ لَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا، وَمَا فَعَلَهُ "الشَّارَحُ" هُوَ مَا مَشَى عَلَيْهِ "المُصَنِّفُ" فِي "الْمَنَحِ"^(٤)، وَهُوَ ظَاهِرُ "البحر"^(٥) أَيْضاً.

وَالْأَظْهَرُ: مَا فِي "الْمَتْنِ" وَ"الجَوْهَرَةُ"^(٦): مِنْ الْكُفْرِ بِكُلِّ مِنْهُمَا.

[١٦٥٣٨] (قوله: أَيْ إِكْرَاهٍ) هُوَ حَمْلُ الْغَيْرِ عَلَى مَا لَا يَرْضَاهُ، "بِحَرِّ"^(٧)، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَصْدَرُ الْمَزِيدِ؛ لِأَنَّ الْكُرْهَ أَثَرُ الْإِكْرَاهِ، لَكِنْ كُلُّ مِنْهُمَا صَحِيحٌ أَيْضاً، فَافْهَمْ.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق ١٨٤/٢.

(٢) "البدائع": كتاب الإعتاق - فصلٌ في أنَّ ركن الإعتاق اللفظ الدالُّ عليه ٤٧/٤.

(٣) "البحر": كتاب العتق ٢٤٨/٤.

(٤) "المنح": كتاب العتق ١/١٧٨ أ.

(٥) "البحر": كتاب العتق ٢٤٨/٤.

(٦) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق ١٨٤/٢.

(٧) "البحر": كتاب العتق ٢٤٩/٤.

ولو غير مُلجئٍ (وسُكْرٍ بسببٍ مَحْظُورٍ) سَيَجِيءُ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٍ، فلا يَخْرُجُ إِلَّا شَرْبُ الْمُضْطَّرِّ، فَإِنَّهُ كَالِإِغْمَاءِ (و) يَصِحُّ أَيْضاً مَعَ (هَزَلٍ).....

[١٦٥٣٩] (قوله: ولو غير مُلجئٍ) المُلجئُ: ما يُفَوِّتُ النَّفْسَ أَوِ الْعُضْوَ، وَغَيْرُ الْمُلْجِئِ بِخِلَافِهِ، وَالْأَوَّلَى الْمُبَالِغَةُ بِالْمُلْجِئِ كَمَا لَا يَخْفَى، "ط"^(١).

وَتَجِبُ الْقِيَمَةُ عَلَى الْمُسْكِرِ، "جَوْهَرَةٌ"^(٢). وَفِي "التَّارِخَانِيَّةِ"^(٣): ((قَالَ لِمَوْلَاهُ فِي مَوْضِعٍ خَالَ: إِنَّ أُعْتَقْتَنِي وَإِلَّا قَتَلْتُكَ فَأَعْتَقَهُ مَخَافَةَ الْقَتْلِ يَعْتَقُ وَيَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ لِمَوْلَاهُ)).

[١٦٥٤٠] (قوله: سَيَجِيءُ^(٤)) أَي: فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ: ((أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٍ)) أَي: كُلُّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرَمٌ قَبْلَهُ وَهُوَ قَوْلُ "مُحَمَّدٍ" الْمُفْتَى بِهِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْأَشْرَبَةُ الْمُتَّخِذَةُ مِنْ غَيْرِ الْعَنْبِ، وَالمَثَلُ لَا بِقَصْدِ السُّكْرِ بَلْ بِقَصْدِ الِاسْتِمْرَاءِ وَالتَّقْوَى، وَنَتِيقُ الرَّيْبَ بَلَا طَيْخٍ فَالسُّكْرُ بِهَا يَكُونُ بِسَبَبٍ مَحْظُورٍ كَالسُّكْرِ مِنَ الْخَمْرِ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ إِذَا شَرِبَهَا لَا بِقَصْدِ الْمَعْصِيَةِ فَلَا يَكُونُ مَحْظُوراً إِذَا سَكِرَ بِهَا لَا يَصِحُّ طَلْقُهُ وَلَا عِتَاقُهُ، أَمَّا السُّكْرُ نَفْسُهُ فَهُوَ حَرَامٌ اتِّفَاقاً، بِمَعْنَى: أَنَّهُ يَحْرُمُ الْقَدَرُ الْمُؤَدِّي إِلَى الْإِسْكَارِ، حَتَّى لو عَنِمْ أَنَّ شَرْبَ كَاسَيْنِ لَا يُسْكِرُ وَإِنَّمَا يُسْكِرُ الْكَأْسُ الثَّالِثُ حَرَمٌ شَرْبُ الثَّالِثِ فَقَطْ عِنْدَ "الْإِمَامِ"، فَلَوْ سَكِرَ مِنْ كَاسَيْنِ لَمْ يَكُنْ بِسَبَبٍ مَحْظُوراً، أَمَّا عِنْدَ "مُحَمَّدٍ" فَإِنَّ الْحَرَامَ كُلَّ ذَلِكَ وَإِنْ قَلَّ كَالْخَمْرِ، فَافْهَم.

[١٦٥٤١] (قوله: فلا يَخْرُجُ) أَي: عَنِ السَّبَبِ الْمَحْظُورِ إِلَّا شَرْبُ الْمُضْطَّرِّ أَي: لِإِسَاعَةِ الْقِيَمَةِ أَوْ بِسَبَبِ الْإِكْرَاهِ، وَمِثْلُهُ مَا يَحْصُلُ مِنْ مُبَاحٍ كَالْعَسَلِ عِنْدَ غَلَبَةِ الصَّفَرَاءِ.

[١٦٥٤٢] (قوله: مَعَ هَزَلٍ) هُوَ اللَّعِبُ، وَقَدْ مَنَّا^(٥) الْكَلَامَ فِيهِ.

(١) "ط": كتاب العتق ٢٩٠/٢. يتصرف.

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب العتق ١٨٤/٢.

(٣) "التارخانية": كتاب العتق - الفصل الثالث عشر في المنفركات ٤١٠/٤.

(٤) انظر "الدرر" عند الموقلة: [٣٣٨٧٥] قوله: ((وقال "محمد" (الخ)).

(٥) الموقلة [١٦٤٦٣] قوله: ((دَيْنٌ)) والموقلة [١٦٤٥٣] قوله: ((بلا نية)).

هو عدمُ قصدِ حقيقةٍ ولا مجازٍ (وإن علقَ) العتقَ (بشرطٍ) كدُخُولِ دارٍ (صحَّ) وعتقَ إن^(١) دخلَ، (والتعليقُ بأمرٍ كائنٍ تنجيئاً، فلو قالَ لِعَبْدِهِ) وهو في ملكِهِ: (إنْ مَلَكَتْكَ فَأَنْتَ حُرٌّ عَتَقَ لِلْحَالِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ لِمَكَاتِبِهِ: إِنْ أَنْتَ عَبْدِي فَأَنْتَ حُرٌّ) لَا يَعْتِقُ لِقُصُورِ الْإِضَافَةِ، "ظَهِيرِيَّة"^(٢)، وفيها^(٣): ((تُصْبِحُ حُرًّا.....

(قوله: (وإن علقَ العتقَ بشرطٍ إلخ) شَمَلَ تَعْلِيْقُهُ بِالْمِلْكِ أَوْ بِسَبَبِهِ، كَمَا مرَّ^(٤) التَّصْرِيحُ بِهِ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِيْقِهِ عَلَى مِلْكِ صَحِيحٍ؛ فَفِي "الْجَوْهَرَةِ"^(٥)): ((لو قالَ الْمَكَاتِبُ أَوْ الْعَبْدُ: كُلُّ مَمْلُوكٍ أَفْلَكُهُ فِيمَا أَسْتَقْبِلُ فَهُوَ حُرٌّ فَعَتَقَ ثُمَّ مَلَكَ مَمْلُوكًا لَا يَعْتِقُ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُمَا يَعْتِقُ، وَإِنْ قَالَ: إِذَا عَتَقْتُ فَمَكَتُ عَبْدًا فَهُوَ حُرٌّ فَأَعْتَقَ فَمَلَكَ عَبْدًا عَتَقَ إجماعاً؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الْحُرِّيَّةَ إِلَى مِلْكِ صَحِيحٍ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ اشْتَرَيْتُ هَذَا الْعَبْدَ فَهُوَ حُرٌّ لَمْ يَعْتِقْ حَتَّى يَقُولَ: إِنْ^(٦) اشْتَرَيْتُهُ بَعْدَ الْعَتَقِ، وَعِنْدَهُمَا يَعْتِقُ)) اهـ. [٤٩٥ق/ب]

(١٦٥٤٤) (قوله: وَعتقَ إنْ دخلَ) أي: إِنْ بَقِيَ فِي مِلْكِهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ وَإِخْرَاجُهُ عَنْ مِلْكِهِ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ - لِأَنَّ تَعْلِيْقَ الْعَتَقِ بِالشَّرْطِ لَا يُزِيلُ مِلْكَهُ - إِلَّا فِي التَّدْبِيرِ خَاصَّةً، "جَوْهَرَةُ"^(٧). وَلَوْ بَاعَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ فَدَخَلَ عَتَقَ، "كَافِي".

(١٦٥٤٥) (قوله: لِقُصُورِ الْإِضَافَةِ) لِأَنَّ فِي إِضَافَةِ الْمَكَاتِبِ إِلَى نَفْسِهِ بَعْنَوانِ الْعَبْدِ قُصُورًا أَي:

(١) في "و": ((إِذَا)).

(٢) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الثاني: في التعليقات ق ١١٥/أ، وقوله: ((لقصور الإضافة)) نقله في "الظهيرية"

عن الفقيه "أبي الليث" رحمه الله تعالى.

(٣) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الأول فيما يقع به العتق وفيما لا يقع ق ١١٤/ب.

(٤) المقولة [١٦٤٤٥] قوله: ((ولو بإضافته إليه)).

(٥) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق ١٨٤/٢.

(٦) في "م": ((أَنَا))، وهو خطأ.

(٧) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق ١٨٤/٢.

تعليق، وتقوم حُرّاً وتَقْعُدُ حُرّاً تنجيزاً))، قال: إن سَقَيْتَ حِمَارِي فذَهَبَ بِهِ لِلْمَاءِ وَلَمْ يَشْرَبْ عَتَقَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ عَرَضُ الْمَاءِ عَلَيْهِ، قَالَ: عَبْدِي الَّذِي هُوَ قَدِيمُ الصُّحْبَةِ حُرٌّ عَتَقَ مَنْ صَحِبَهُ سَنَةً، هُوَ الْمُخْتَارُ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ عَتَيْتُ وَنَوَى فِي الْمِلْكِ دَيْنٌ، وَلَوْ زَادَ: فِي السَّنِ لَا يَعْتَقُ.....

عَدَمَ تَحَقُّقٍ؛ إِذْ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: إِنَّ أَنْتَ عَبْدِي إِنْ كَانَ لَا يُصَدِّرُ مِنْكَ أَمْرٌ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتَ حُرٌّ وَالْمُكَاتَبُ لَيْسَ بِهَذِهِ الصَّفَةِ، "ط" (١).

والحاصل: أَنَّ الْمُطْلَقَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ، وَالْمُكَاتَبُ عَبْدٌ نَاقِصٌ.

[١٦٥٤٦] (قَوْلُهُ: تَعْلِيْقٌ) كَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَصْبَحْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ، "ط" (١).

[١٦٥٤٧] (قَوْلُهُ: تَنْجِيزٌ) لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ مُعْتَقٌ (٢) فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، "ط" (٣).

[١٦٥٤٨] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمُرَادَ عَرَضُ الْمَاءِ عَلَيْهِ) أَي: لَا إِزَالَةَ الْعَطَشِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي وَسْعِهِ، وَلِأَنَّهُ يُقَالُ: سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَشْرَبْ.

[١٦٥٤٩] (قَوْلُهُ: عَتَقَ مَنْ صَحِبَهُ سَنَةً) الْمُرَادُ: أَنَّهُ يَعْتَقُ مَنْ دَخَلَ فِي مِلْكِهِ مِنْذُ سَنَةٍ صَاحِبَهُ أَوْ لَا، "ط" (٣).

[١٦٥٥٠] (قَوْلُهُ: وَنَوَى فِي الْمِلْكِ) أَي: أَنَّهُ قَدِيمٌ فِي مِلْكِهِ، "ط" (٣).

[١٦٥٥١] (قَوْلُهُ: دَيْنٌ) وَلَا يُصَدِّقُ قَضَاءً.

[١٦٥٥٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ زَادَ فِي السَّنِ) أَي: صَرَّحَ بِذَلِكَ بِأَنْ قَالَ: أَنْتَ عَتَيْتُ فِي السَّنِ أَي:

كَبِيرُ السَّنِ، وَفِي "الْبَحْرِ" (٤) عَنْ "الْحَافِيَةِ" (٥): ((لَوْ قَالَ: أَنْتَ حُرُّ النَّفْسِ - يَعْنِي: فِي الْأَخْلَاقِ -

(١) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩١.

(٢) فِي هَامِش "م": ((قَوْلُهُ: مُعْتَقٌ) صَوَابُهُ: مُعْتَقٌ؛ لِأَنَّ عَتَقَ الثَّلَاثِي لَازِمٌ فَلَا يَأْتِي مِنْهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ أَعْتَقَ الرَّبَاعِيَّ، قَالَ فِي "المَصْبَاحِ": وَلَا يَجُوزُ عَبْدٌ مُعْتَقٌ؛ لِأَنَّ مَجِيءَ ((مَفْعُولٍ)) مِنْ أَفْعَلْتُ شَاذٌ مَسْمُوعٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ)). اِهـ مَصْحُوحُهُ.

(٣) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩١.

(٤) "الْبَحْرِ": كتاب العتق ٤/٢٤٧.

(٥) "الْحَافِيَةِ": كتاب العتاق - فِصَلٌ فِي صَرِيحِ الْعَرَبِيَّةِ ١/٥٦١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(وَعَتَّقَ بـ: مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ) لَا بـ: مَا أَنْتَ إِلَّا مِثْلُ الْحُرِّ وَإِنْ نَوَى.....

عَتَّقَ فِي الْقَضَاءِ).

١٠/٣

[١٦٥٥٣] (قَوْلُهُ: وَعَتَّقَ بـ: مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ) لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ عَمَى وَجْهَ التَّأْكِيدِ كَمَا فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ، "هَدَايَةٌ"^(١). وَيُسْتَنْتَى مِنْهُ مَا نَقَلَهُ "الْحَمَوِيُّ" عَنْ "مُنْيَةِ الْمُفْتِي": ((إِذَا أَمَرَ غُلَامُهُ بِشَيْءٍ فَاِمْتَنَعَ فَقَالَ لَهُ: مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ فَإِنَّهُ لَا يَعْتِقُ)) ذَكَرَهُ "أَبُو السُّعُودِ"^(٢)، قَالَ "ط"^(٣): ((لَأَنَّ قَرِينَةَ الْحَالِ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: مَا أَفْعَالُكَ هَذِهِ إِلَّا أَفْعَالُ الْحُرِّ)).

[١٦٥٥٤] (قَوْلُهُ: لَا بـ: مَا أَنْتَ إِلَّا مِثْلُ الْحُرِّ وَإِنْ نَوَى) كَذَا نَقَلَهُ فِي "الدَّرُّ الْمُنْتَقَى"^(٤) عَنْ "الْمُحِيطِ"، مَعَ أَنَّهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) وَ"الْقَهْطَانِي"^(٦) نَقَلَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنْ "الْمُحِيطِ" بِذَوْنِ قَوْلِهِ: ((وَإِنْ نَوَى))^(٧)، وَكَذَا فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(٨) لَكِنْ بِذَوْنِ عَزْوٍ.

نَعَمْ فِي "الْقَهْطَانِي"^(٩): ((لَا يَصَحُّ بِقَوْلِهِ: أَنْتَ مِثْلُ الْحُرِّ أَوْ الْحُرَّةِ وَإِنْ نَوَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَعْتِقُ بِالْيَقَةِ، كَمَا فِي "الْإِخْتِيَارِ"^(١٠))). اهـ. وَاقْتَصَرَ^(١١) "الزَّيْلَعِيُّ"^(١٢) عَلَى الثَّانِي وَقَالَ:

(١) "الهداية": كتاب العتاق ٥٣/٢.

(٢) "فتح العين": كتاب الإعتاق ٢٥٨/٢.

(٣) "ط": كتاب العتاق ٢٩١/٢.

(٤) "الدَّرُّ الْمُنْتَقَى": كتاب الإعتاق ٥١١/١ (هامش "مجمع الأنهر").

(٥) "البحر": كتاب العتق ٢٤٧/٤.

(٦) "جامع الرموز": كتاب العتاق ٣٦١/١.

(٧) نقول: قوله: ((وَإِنْ نَوَى)) لَيْسَ مِنْ عِبَارَةِ "الْمُحِيطِ الْبِرْهَانِي"، وَلَيْسَ مِنْ عِبَارَةِ "مِثْلُ الْحُرِّ أَوْ الْحُرَّةِ" عَلَى مَا نَقَلَهُ فِي "الْبَحْرِ" عَنْهُ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ عَزْوُ "الدَّرُّ الْمُنْتَقَى" هَذِهِ الْعِبَارَةَ لـ "الْمُحِيطِ" مَحَلٌّ نَظَرٍ وَبَحْثٍ، وَانْظُرْ "الْمُحِيطِ الْبِرْهَانِي": كتاب العتاق - الفصل الثاني في الألفاظ التي لَا يَقَعُ بِهَا الْعَتَقُ ١/٣٢٣ ب.

(٨) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق ١٧٩/٢.

(٩) "جامع الرموز": كتاب العتاق ٣٦١/١.

(١٠) "الإختيار": كتاب العتق ٢٠/٤.

(١١) فِي "ب": ((وَاقْتَصَرَ)) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(١٢) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق ٧٠/٣.

ولا ب: كلُّ مالي حرٌّ، ولا ب: كلُّ عَبْدٍ في الأرضِ أو كلُّ عَبِيدِ الدُّنْيَا أو أَهْلِ "بَلْخ" حرٌّ عِنْدَ "الثَّانِي"، وَبِهِ يُفْتَى، بِخِلَافِ: هَذِهِ ^(١) السَّكَّةُ أو الدَّارِ، "بجر". (حرَّرَ حَامِلًا.....

((لأنَّه أَثْبَتَ الْمُتَالَةَ بَيْنَهُمَا وَهِيَ قَدْ تَكُونُ عَامَّةً وَقَدْ تَكُونُ خَاصَّةً فَلَا يَغْتَقُّ بِلَا بَيِّنَةٍ لِسَنَك)).

[١٦٥٥٥] (قوله: ولا ب: كلُّ مالي حرٌّ) لأنَّه يُرَادُ بِهِ الصَّفَاءُ وَالْخُلُوصُ عَنْ شَرِكَةِ الْغَيْرِ،

"بجر" ^(٢).

[١٦٥٥٦] (قوله: أو أَهْلِ بَلْخ) أَي: كُلُّ عَبِيدِ أَهْلِ بَلْخٍ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ بَلْخٍ وَلَمْ يَنْوَ عَبْدُهُ، كَمَا فِي "التَّائِرُ حَانِيَّة" ^(٣)، وَمُقْتَضَاهُ: [٤٩٦٣/٣] أَنَّهُ لَوْ نَوَى عَبْدُهُ يَغْتَقُ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ مِثْلَهُ يُقَالُ فِي: ((كُلُّ عَبْدٍ فِي الْأَرْضِ)) وَ: ((عَبِيدُ أَهْلِ الدُّنْيَا))، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَهُ: ((وَلَوْ قَالَ: وَلَدْتُ أَدَمَ كُلَّهُمْ أَحْرَارٌ لَا يَغْتَقُ عَبْدُهُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ بِالْإِتِّفَاقِ)).

[١٦٥٥٧] (قوله: حرٌّ) أَفْرَدَ الْخَبَرَ نَظْرًا لِلْفِظِ (كُلُّ) فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، "ط" ^(٤).

[١٦٥٥٨] (قوله: بخلاف هذِهِ السَّكَّةِ أو الدَّارِ) أَي: فَإِنَّهُ يَغْتَقُ وَإِنْ لَمْ يَنْوَ بِلَا خِلَافٍ كَمَا فِي "التَّائِرُ حَانِيَّة" ^(٥)، وَقَالَ قَبْلَهُ ^(٦): ((وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا قَالَ: كُلُّ عَبْدٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ - يَعْنِي: الْمَسْجِدَ الْجَامِعَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ - فَهُوَ حرٌّ وَعَبْدُهُ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَنْوِهِ، أَوْ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ طَالِقٌ وَامْرَأَتُهُ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَنْوِهَا)) اهـ.

وَحَيْثُ ذُو الْفَرْقِ بَيْنَ السَّكَّةِ وَالْمَسْجِدِ الْجَامِعِ: أَنَّ الْمَسْجِدَ الْجَامِعَ فِي حُكْمِ الْبَلَدَةِ؛ لَكُونِهِ جَامِعًا لِأَهْلِهَا وَلِذَا قِيْدَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِخِلَافِ السَّكَّةِ، لِأَنَّ لَهَا أَهْلًا مُحْصُورِينَ فَلِذَا عَتَقَ فِيهَا بِلَا بَيِّنَةٍ

(١) فِي "و": ((فِي هَذِهِ)).

(٢) "البحر": كِتَابُ الْعَتَقِ ٤/٢٤٠.

(٣) "التَّائِرُ حَانِيَّة": كِتَابُ الْعَتَقِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ أَسْبَابِ الْعَتَقِ إلخ ٤/٢٧٥.

(٤) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢/٢٩١.

(٥) "التَّائِرُ حَانِيَّة": كِتَابُ الْعَتَقِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ أَسْبَابِ الْعَتَقِ إلخ ٤/٢٧٦.

عَتَقًا أَصَالَةً وَقَصْدًا (إذا^(١)) وَلَدَتْهُ بَعْدَ عِتْقِهَا لِأَقْلٍ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ).....

اتِّفَاقًا، هَذَا وَ"الشَّارْحُ" عَزَا الْمَسْأَلَةَ إِلَى "الْبَحْرِ" مَعَ أَنَّهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) لَمْ يَذْكُرِ السَّكَّةَ بَلْ ذَكَرَ الدَّارَ. [١٦٥٥٩] (قَوْلُهُ: عَتَقًا) أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ مَا إِذَا اسْتَشَى حَمْلَهَا فَإِنَّهُ يَعْتَقُ تَبَعًا لَهَا كَمَا فِي "التَّارِخَانِيَّةِ"^(٣).

[١٦٥٦٠] (قَوْلُهُ: أَصَالَةً) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَعَطْفِ الْقَصْدِ عَلَيْهَا مِنْ عَطْفِ الْعِلَّةِ عَلَى الْمَعْلُولِ، "ط"^(٤)، أَمَّا فِي الْأُمِّ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا فِي الْجَنِينِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءٌ، وَالتَّحْرِيرُ الْمُسْلَطُ عَلَى الْكُلِّ مُسْلَطٌ عَلَى الْجُزْءِ أَصَالَةً وَقَصْدًا وَهَذَا لَا يُنَافِي قَوْلَ "الْبَحْرِ"^(٥): ((عَتَقَ أَي: الْأُمُّ وَالْحَمْلُ تَبَعًا لَهَا))؛ لِأَنَّهُ بَاغِتْيَارُ كَوْنِ الْجُزْءِ فِي ضِمْنِ الْكُلِّ، "ح"^(٦)، وَهَذَا مُقَيَّدٌ بِأَنْ لَا يَكُونَ خَرَجَ أَكْثَرُ الْوَلَدِ، فَإِنْ خَرَجَ أَكْثَرُهُ لَا يَغْتَقُ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُنْفَصِلِ فِي حَقِّ الْأَحْكَامِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ، وَلَوْ مَاتَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَرِثُ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٧).

[١٦٥٦١] (قَوْلُهُ: إِذَا وَلَدَتْهُ إِيَّاهُ) لِلتَّيَقُّنِ بِوُجُودِهِ وَقَتَ الْإِعْتِقَاقِ، "ط"^(٨).

(قَوْلُهُ: مَعَ أَنَّهُ فِي "الْبَحْرِ" لَمْ يَذْكُرِ السَّكَّةَ بَلْ ذَكَرَ الدَّارَ) نَعَمْ ذَكَرَ الدَّارَ وَأَنَّهُ يَعْتَقُ فِيهَا اتِّفَاقًا، وَفِي "الْأَشْيَاءِ": ((لَوْ قَالَ: كُلُّ عَبْدٍ فِي هَذِهِ السَّكَّةِ فَهُوَ حُرٌّ وَعَبْدُهُ فِيهَا، أَوْ قَالَ: كُلُّ عَبْدٍ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، فَعِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ": لَا يَغْتَقُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: يَغْتَقُ، وَلَوْ قَالَ: كُلُّ عَبْدٍ فِي هَذِهِ الدَّارِ وَعَبْدُهُ فِيهَا يَغْتَقُ عَبْدُهُ فِي قَوْلِهِمْ)) اهـ. وَكَذَلِكَ جَعَلَ فِي "الْهِنْدِيَّةِ" عِبْدَ السَّكَّةِ وَالْجَامِعِ عَلَى الْخِلَافِ، وَعِبْدَ الدَّارِ بِالْإِتِّفَاقِ اهـ. "سِنْدِي".

(١) فِي "ط": ((إِذَا)).

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٤/٢٤٠.

(٣) "التَّارِخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْعَتَقِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي عَتَقِ مَا فِي الْبَطْنِ ٤/٣٤٧.

(٤) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢/٢٩١.

(٥) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٤/٢٤٩.

(٦) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ ق ٢٢٠/١.

(٧) أَنْظَرُ "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٤/٢٤٩.

(٨) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢/٢٩١.

ولو^(١) لَأَكْثَرَ عَتَقَ تَبَعًا، وَتَمَرَّتْهُ أَنْجَارًا وَلَائِهِ. (ولو حرَّره) ولو بلفظ: عَلَقَةٍ أو مُضْغَةٍ....

[١٦٥٦٢] (قوله: ولو لأكثر) أي: من الأقل فيشمل تمام النصف، "ح"^(٢).

[١٦٥٦٣] (قوله: عتق تبعًا) حاصله: أَنَّ الحَمَلَ يَعْتَقُ بِاعْتِقِ أُمِّهِ مُطْلَقًا، لَكِنَّهُ إِذَا وَلَدَتْهُ لِأَقْلٍ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ يَعْتَقُ أَصْلَاهُ وَلَاكْثَرَ تَبَعًا، وَإِنَّمَا فَيَدُ "المُصَنَّف" بِالْأَوَّلِ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي^(٣): ((وَالْوَلَدُ يَتَّبِعُ الْأُمَّ)) إلخ.

[١٦٥٦٤] (قوله: وتمرته) أي: ثمره الفرق بين عتقه أصالة أو تبعًا أنجَارًا ولأئِهِ وهي مذكورة في كتاب الولاء^(٤)؛ حيث قال هناك: ((وَمَنْ أَعْتَقَ أُمَّتَهُ وَالْحَالُ أَنَّ زَوْجَهَا قَبْلَ لِلْغَيْرِ فَوَلَدَتْ لِأَقْلٍ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ مُدَّ عَتَقَتْ لَا يَنْتَقِلُ وَلَا لِحَمْلٍ عَنْ مَوَالِي الْأُمِّ أَبَدًا، فَإِذَا وَلَدَتْ بَعْدَ عِتْقِهَا لِأَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ فَوَلَاؤُهُ لِمَوَالِي الْأُمِّ أَيْضًا؛ لِنَعْدَرِ تَبَعِيَّتَهُ لِلْأَبِ لِرِقِّهِ، فَإِنْ عَتَقَ الْقَبْلَ وَهُوَ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ فَوَلَدَتْ لَأَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ مِنَ الْعِتْقِ وَلِدُونِ حَوْلَيْنِ مِنَ الْفِرَاقِ لَا يُنْقَلُ لِمَوَالِي الْأَبِ)) اهـ، أي: للتيقن بوجود الحمل عند العتق؛ حيث وجبت إضافة العلوق إلى ما قبل الفراق.

[١٦٥٦٥] (قوله: ولو حرَّره إلخ) أي: حرَّز الحمل وحده؛ بأن قال: حَمَلُكَ حُرٌّ، أو قال: الْمُضْغَةُ أو الْعَلَقَةُ الَّتِي فِي بَطْنِكَ حُرٌّ عَتَقَ، "خَانِيَّة"^(٥)، لَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ تَحْقِيقِ وُجُودِهِ قَبْلَ التَّحْرِيرِ بِأَنَّ وَلَدَتْهُ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَلَوْ لِسِتَّةٍ فَأَكْثَرَ لَا يَعْتَقُ وَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ: مَا فِي بَطْنِكَ حُرٌّ إِقْرَارًا بِوُجُودِهِ لِعَدَمِ التَّيَقُّنِ بِهِ لِجَوَازِ حُلُوثِهِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٦).

(١) ((لو)) ساقطة من "ط".

(٢) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٠/أ.

(٣) ص ٥٢ - "در".

(٤) انظر الدر عند الموقلة: [٣٠٥٢٨] قوله: ((الموجود عند العتق))، وما بعدها.

(٥) "الخانية": كتاب العتاق - فصل في صريح العربية ٥٦١/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) انظر "البحر": كتاب العتق ٢٥٠/٤.

أَوْ: إِنْ حَمَلَتْ بَوْلَدٍ فَهُوَ حُرٌّ (عَتَقَ فَقَطْ) وَلَمْ يَجْزُ بَيْعُ الْأُمِّ وَجَازَ هَيْتُهَا، وَلَوْ دَبَّرَهُ لَمْ تَحْزُ هَيْتُهَا فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ كَمُشَاعٍ، وَبَطَلَ شَرْطُ الْمَالِ عَلَيْهِ وَكَذَا عَلَى أُمِّهِ،.....

[١٦٥٦٦] (قوله: أَوْ إِنْ حَمَلَتْ بَوْلَدٍ فَهُوَ حُرٌّ الطَّاهِرُ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ تَبْدَهُ لَأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ أَقَلَّ عَلِمَ أَنَّهُ حَمَلٌ مُوجُودٌ وَالشَّرْطُ حَمَلٌ حَادِثٌ، وَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ خُدُوءَهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ لَهُ إِلَى سِتِّينَ، أَمَّا بَعْدُهُمَا فَهُوَ حَمَلٌ حَادِثٌ يَقِينًا، تَأَمَّلْ.

[١٦٥٦٧] (قوله: عَتَقَ فَقَطْ) أَي: دُونَ الْأُمِّ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِإِعْتَاقِهَا مَقْصُودًا لِعَدَمِ الْإِضَافَةِ وَلَا تَبَعًا؛ لِأَنَّ فِيهِ قَلْبَ الْمَوْضُوعِ، "نهر"^(١).

[١٦٥٦٨] (قوله: وَلَمْ يَجْزُ بَيْعُ الْأُمِّ الْإِخ) لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَا فِي بَطْنِهَا لَا يَقْبَلُ النُّقْلَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْحَمْلِ الْمُسْتَشَى، وَالِاسْتِثْنَاءُ شَرْطٌ فَاسِيدٌ فِي الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ، لَكِنْ الْبَيْعُ يَنْطَلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ بِخِلَافِ الْهَبَةِ، كَمَا يَأْتِي فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، "ح"^(٢).

[١٦٥٦٩] (قوله: لَمْ تَحْزُ هَيْتُهَا فِي الْأَصَحِّ) وَالْفَرْقُ: أَنَّ بِالتَّذْيِيرِ لَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَمَّا فِي الْبَطْنِ، فَإِذَا وَهَبَ الْأُمُّ بَعْدَ التَّذْيِيرِ فَلَمْوَهُوبٌ مُتَّصِلٌ بِمَا لَيْسَ بِمَوْهُوبٍ فَيَكُونُ فِي مَعْنَى هَبَةِ الْمُشَاعِ فِيمَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ، وَأَمَّا بَعْدَ الْعِتْقِ مَا فِي الْبَطْنِ غَيْرُ مَمْلُوكٍ، "بحر"^(٣) عَنْ "المبسوط"^(٤).

[١٦٥٧٠] (قوله: وَبَطَلَ شَرْطُ الْمَالِ عَلَيْهِ الْإِخ) لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ إِلَى إلِزَامِ الْمَالِ عَلَى الْجَيْنِ لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ عَلَيْهِ، وَلَا إِلَى إلِزَامِ أُمِّهِ، فَإِذَا قَالَ: أَعْتَقْتُ مَا فِي بَطْنِي عَلَى أَلْفٍ عَلَيْكَ فَقَبِلْتُ فَجَاءَتْ بَوْلَدٍ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ يَعْتَقُ بِلَا شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِقَبُولِهَا الْأَلْفَ وَقَدْ قَبِلَتْهُ فَعَتَقَ الْوَلَدُ وَبَطَلَ الْمَالُ؛ لِأَنَّ اسْتِثْرَاطَ بَدَلِ الْعِتْقِ عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَقِ لَا يَحْجُوزُ، "بحر"^(٥) مُلْخَصًا.

١١/٣

(١) "النهر": كتاب الإعتاق ق ٢٦٥/ب.

(٢) "ح": كتاب العتق ق ١/٢٢٠.

(٣) "البحر": كتاب العتق ٢٥١/٤.

(٤) "المبسوط": كتاب العتق - باب تذيير ما في البطن ١٩٤/٧.

(٥) "البحر": كتاب العتق ٢٥٠/٤.

لَكِنْ يُشْتَرَطُ قَبُولُهَا لِلْعَتَقِ، وَفِي "الظَّهْرِيَّةِ"^(١): ((قَالَ: مَا فِي بَطْنِكَ مَتَى^(٢) أَدَّى إِلَيَّ أَلْفًا تَعْلِيقٌ))، وَفِيهَا^(٣): ((أَوْصَى بِهِ وَمَاتَ وَأَعْتَقَهُ^(٤) الْوَرْتَةَ جَارًا،.....

[١٦٥٧١] (قَوْلُهُ: لَكِنْ يُشْتَرَطُ قَبُولُهَا) أَي: قَبُولُهَا الْمَالِ إِذَا شَرَطَهُ عَلَيْهَا، وَقَوْلُهُ: ((لِلْعَتَقِ)) مُتَعَلِّقٌ بِ: يُشْتَرَطُ.

[١٦٥٧٢] (قَوْلُهُ: قَالَ: مَا فِي بَطْنِكَ) الْخَبْرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: حُرٌّ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي بَعْضِ النُّسخِ.
[١٦٥٧٣] (قَوْلُهُ: تَعْلِيقٌ) [١/٤٩٧ق/٣] أَي: عَلَى الْأَدَاءِ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ حُرٌّ مَتَى أَدَّى إِلَيْهِ الْأَلْفَ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٥).

[١٦٥٧٤] (قَوْلُهُ: أَوْصَى بِهِ) أَي: بِمَا فِي بَطْنِ أَمَتِهِ، وَمَاتَ أَي: الْمَوْصِي، وَأَعْتَقَهُ الْوَرْتَةَ أَي: أَعْتَقُوا مَا فِي بَطْنِهَا تَبَعًا لِإِعْتِنَاقِ أُمِّهِ، وَالْعِبَارَةُ فِي "الْبَحْرِ"^(٦) عَنْ "الظَّهْرِيَّةِ"^(٧)، وَهَكَذَا رَأَيْتُهَا فِي "الظَّهْرِيَّةِ". وَالْأَخْسَنُ عِبَارَةً "كَأَنِّي الْحَاكِمُ": ((فَأَعْتَقَ الْوَارِثُ الْأُمَّةَ))، إلخ، قَالَ "ط"^(٨): ((وَالظَّاهِرُ: عَدَمُ جَوَازِ إِعْتِنَاقِهِ قَصْدًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَهُمْ)).

[١٦٥٧٥] (قَوْلُهُ: جَازَ) أَي: إِعْتِنَاقُهُمْ لِأَنَّهُا دَخَلَتْ فِي مِلْكِهِمْ وَلَمْ يَدْخُلْ حَمْلُهَا فِي مِلْكِ الْمَوْصِي لَهُ؛ إِذْ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ إِلَّا بَعْدَ الْوِلَادَةِ، "ط"^(٩).

(١) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الخامس في عتق ما في البطن إلخ ق ١١٩/ب.

(٢) في "د" و"و" و"م": ((ما في بطنك حُرٌّ)) وقد أشار إلى ذلك ابن عابدين رحمه الله.

(٣) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الخامس في عتق ما في البطن إلخ ق ١١٩/ب باختصار.

(٤) في "د" و"و": ((فأعتقه)).

(٥) "البحر": كتاب العتق ٢٥٠/٤.

(٦) "البحر": كتاب العتق ٢٥١/٤.

(٧) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الخامس في عتق ما في البطن إلخ ق ١١٩/ب.

(٨) "ط": كتاب العتق ٢٩٢/٢ بتصرف.

(٩) "ط": كتاب العتق ٢٩٢/٢.

وَضَمْنُوهُ يَوْمَ الْوِلَادَةِ، وَلَوْ قَالَ: أَكْبَرُ وَلَدِي فِي بَطْنِكِ حُرٌّ، فَوَلَدَتْ وَلَدَيْنِ، فَأَوْلَهُمَا خُرُوجاً أَكْبَرُ)) (والولدُ) مادامَ حَينياً (يَتَّبِعُ الْأُمَّ) وَلَوْ بِهَيْمَةٍ، فَيَكُونُ لَصَاحِبِ الْأُنْثَى، وَيُؤْكَلُ وَيُضَعَّى بِهِ^(١).....

[١٦٥٧٦] (قوله: وَضَمْنُوهُ يَوْمَ الْوِلَادَةِ) لَأَنَّهُ أَوَّلُ يَوْمٍ يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ أَذْ لَوْ بَقِيَ بِلَا إِعْتَاقٍ، "ط"^(٢).

[١٦٥٧٧] (قوله: فَأَوْلَهُمَا خُرُوجاً أَكْبَرُ) ظَاهِرُهُ: لَوْ خَرَجَا مَعًا لَمْ يَعْتِقْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ تَلِدَ ثَالِثًا قَبْلَ مُضِيِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَيَعْتِقَانِ؛ لِأَنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْهُ، وَالْوَلَدُ وَإِنْ ذَكَرَ مُفْرَدًا لِكَيْتَهُ مُفْرَدٌ مُضَافٌ فَيُعَمُّ، "ط"^(٣) عَنِ السَّيِّدِ "أَبِي السُّعُودِ"^(٤).

[١٦٥٧٨] (قوله: مَا دَامَ حَينياً) أَمَّا بَعْدَ الْوِلَادَةِ فَلَا يَتَّبِعُهَا فِي شَيْءٍ مَّا ذَكَرُوهُ حَتَّى لَوْ أُعْتِقَتْ لَا يَعْتِقُ، "بَحْرُ"^(٥)، وَسَيَذْكُرُ^(٦) "الْمُتَّارِخُ" اسْتِثْنَاءَ مَسْأَلَتَيْنِ مَعَ زِيَادَةِ ثَلَاثَةِ أَخَرٍ.

[١٦٥٧٩] (قوله: يَتَّبِعُ الْأُمَّ) لِلْإِجْمَاعِ، وَلِأَنَّهُ مُتَبَيَّنٌ بِهِ مِنْ جِهَتَيْهَا؛ وَلِذَا يَتَّبِعُ نَسَبُ الزَّوْنِ وَلِلدِّ الْمُلَاعِنَةِ مِنْ أُمِّهِ حَتَّى تَرْتُهُ وَبِرْتُهَا؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ كَعْضُو مِنْهَا حِسًّا وَحُكْمًا، وَيَتَّبِعُهَا فِي الْبَيْعِ وَالْعَتَقِ وَغَيْرِهِمَا فَكَانَ جَانِبُهَا أَرْجَحَ، "بَحْرُ"^(٧).

[١٦٥٨٠] (قوله: فَيَكُونُ لَصَاحِبِ الْأُنْثَى) كَمَا إِذَا نَزَا ذَكَرٌ لِرَجُلٍ عَلَى أُنْثَى لِأَخَرٍ كَانَ حَمْلُهَا نَصَابِهَا فَقَطْ.

(١) ((٤)) لَيْسَتْ فِي "و".

(٢) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ ٢/٢٩٢.

(٣) "فَتْحُ الْمَعِينِ": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ ٢/٢٦٠.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٤/٢٥٢.

(٥) صَدْرُ ٦٣-٦٤ - "دَرْ".

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعَتَقِ ٤/٢٥١ بِتَصْرِفٍ.

لو أمه كذلك (في الملك).....

مطلب: في حكم المتولد بين شاة وغيرها

[١٦٥٨١] قوله: لو أمه كذلك أي: لو كانت أمه مما يؤكل ويضحى بها، والمراد: أنه يأخذ حكم أمه ولا يزول عنه بعد الولادة كما يأخذ حكمها في العتق وغيره كذلك، فلا يرد أن الكلام في الجنين وهو لا يضحى به قبل الولادة، فافهم.

وفي "شرح الوهبانية" لـ "الشربلاني" عن "جوامع الفقه" و "الوئوالجية" ^(١): ((الاعتبار في المتولد للأم في الأضحية والحل، وقيل: يُعتبر بنفسه فيهما حتى إذا نزا طبي عى شاة أهلية، فإن ولدت شاة تحوز التضحية بها، وإن ولدت طبيًا لم تحز، ولو ولدت الرمكة حماراً لم يؤكل. وفي "الخلاصة" ^(٢): في الأضحية المتولدة بين الكلب والشاة، قال عامة العلماء: لا يحوز، وقال الإمام "الجزجاني": إن كان يشبه الأم يحوز)) اهـ. وسأني ^(٣) مسألة المتولد بين الكلب والشاة في الذبائح عن "نظم الوهبانية" ^(٤).

والحاصل: أن المفهوم [٤٩٧/٣ ب] مما مر ^(٥) أن الولد تبع لأمه مطلقاً، وقيل: لا تعتبر التبعية بل يُعتبر بنفسه، والأول المعتمد كما يقتضيه كلام "البدائع" ^(٦) في كتاب الأضحية، وهو

قوله: وفي "الخلاصة": في الأضحية المتولدة بين الكلب والشاة إلخ) عبارتها: ((ولو نزا كلب على شاة فولدت، قال عامة العلماء: لا يجوز، وقال الإمام "الخيزاري": إن كان يشبه الأم يجوز، ولو نزا شاة على طبي، قال الإمام "الخيزاري": إن كان يشبه الأب يجوز، ولو نزا طبي على شاة، قال عامة العلماء: يجوز، وقال الإمام "الخيزاري": العبرة للمشابهة)) اهـ.

(١) "الولولجية": كتاب الصيد والذبائح - الفصل الثالث: فيما يجوز الأضحية عنه وعن غيره إلى آخره ق ١٤٨ ب.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأضحية - الفصل الرابع: فيما يجوز من الأضحية وفيما لا يجوز ق ٣٠٥ ب. نقلاً عن

نظم الزندويستي.

(٣) انظر "الدر" عند المقولة: [٣٢٥٠٩] قوله: ((وإن ينز إلخ)).

(٤) "المنظومة الوهبانية": كتاب الذبائح والصيد ص ٨٩ - ٩٠.

(٥) في هذه المقولة.

(٦) "البدائع": كتاب التضحية - فصل في محل إقامة الواجب في الأضحية ٦٩/٥.

بسائر أسبابه (والرق) إلا ولد المغرور، وصورة الرق بلا ملك كالكفار في دار الحرب..

مقتضى إطلاق المتن، لكن على ما قاله عامة العلماء يستثنى ولد الكلب. والظاهر: أن المتولد بين آدمي وشاة كذلك بل أولى؛ لأنه جزء آدمي لا يجعل الانتفاع به فضلاً عن أكليه، فافهم.

[١٦٥٨٢] (قوله: بسائر أسبابه) كسواء وحية وإرث، "ح" (١).

[١٦٥٨٣] (قوله: إلا ولد المغرور) كما إذا تزوج امرأة على أنها حرة فإذا هي قينة فأولاده منها أحرار بالقيمة، وتعتبر القيمة يوم الخصومة، "شربلالية" (٢)، وهذا إذا كان المغرور حراً فلو مكاتباً أو عبداً أو مذبراً فالأولاد أرقاء، "حموي" عن "البرجندي"، قال "ط" (٣): ((وينبغي أن يستثنى أيضاً ما لو تزوج أمة وشرط حرية الولد فإنه يكون حراً)).

[١٦٥٨٤] (قوله: وصورة الرق بلا ملك إلخ) لما كان الأصل في العطف المغايرة كان مظنة أن يقال: هل يتصور رق بلا ملك؟ فين صورته، وأما صورة الملك بلا رق فهي ظاهرة كالحَيَّوان والشياب، وكذا صورة اجتماعهما، لكن قد يكونان كاملين كما في القن، وقد يكون أحدهما كاملاً والآخر ناقصاً؛ فالمذبرة وأُم الولد الرق فيهما ناقص فلم يحز عتقهما عن الكفارة، والملك فيهما كامل حتى جاز وطؤهما، والمكاتب رقه كامل فجاز عتقه عن الكفارة، وملكه ناقص حتى خرج من يد المولى، وتماؤه في "البحر" (٤).

(قوله: يستثنى ولد الكلب إلخ) أي: من قولهم: ((العبرة للأمة))، لكن يبقى ثوقف "ط" على قول

غير العامة، ويظهر من تعليل المسألة الجواز.

(قوله: وينبغي أن يستثنى أيضاً ما لو تزوج أمة وشرط حرية الولد إلخ) فيه تأمل؛ فإن الولد يصير حراً بالولادة لوجود التعليق بها معنى كما ذكره، وقبل ذلك هو رقيق، هذا ما يقتضيه التعليل.

(١) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٠/ب.

(٢) "الشربلالية": كتاب العتق ٦/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "ط": كتاب العتق ٢٩٢/٢ بتصرف.

(٤) انظر "البحر": كتاب العتق ٢٥٢/٤.

فَإِنَّ كُلَّهُمْ أَرْقَاءُ غَيْرُ مَمْلُوكِينَ لِأَحَدٍ، فَأَوَّلُ مَا يُؤْخَذُ الْأَسِيرُ يُوصَفُ بِالرَّقِّ لَا الْمَمْلُوكِيَّةَ، حَتَّى يُحَرَّرَ بِدَارِنَا، فَإِذَا أُخِذَتْ وَمَعَهَا وَلَدٌ يَتَبَعُهَا فِي الرَّقِّ، "قَهْستَانِي"^(١) (وَالْحُرِّيَّةَ).....

مطلب: أهل الحرب كلهم أرقاء

[١٦٥٨٥١] (قوله: فَإِنَّ كُلَّهُمْ أَرْقَاءُ) أي: بعد الاستيلاء عليهم بدليل التفریع، أمَّا قِيلَ لَهُمْ أحرارٌ؛ لِمَا فِي "الظَهْرِيَّة"^(٢): ((لو قال لعبده: نَسَبُكَ حُرٌّ أَوْ أَصْلُكَ حُرٌّ، إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ سَبِيٌّ لَا يَعْتَقُ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ سَبِيٌّ فَهُوَ حُرٌّ))، قال^(٣): ((وهذا دليلٌ على أَنَّ أَهْلَ الْحَرْبِ أحرارٌ)) اهـ. وسببُتي^(٤) في باب استيلاء الكفار ما يؤيده أيضاً.

[١٦٥٨٦١] (قوله: فَإِذَا أُخِذَتْ إلخ) ليس هذا التصوير في "القَهْستَانِي" وهو خطأ؛ إذ الولد حينئذٍ مُسْتَرْقٌّ أَصْلًا. والمثالُ الصَّحِيحُ - كما قاله "ح"^(٥) -: ((أَخَذَ حَامِلًا يَتَبَعُهَا الْحَمْلُ فِي الرَّقِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقَامَ فِي تَبَعِيَّةِ الْجَنِينِ لَا الْوَلَدِ الْمُنْفَصِلِ))، "ط"^(٦).

[١٦٥٨٧١] (قوله: وَالْحُرِّيَّةَ) أي: الْأَصْلِيَّةَ؛ بَأَنَّ زَوْجَ عَبْدٍ حُرَّةً أَصْلِيَّةً فَحَمَلَتْ مِنْهُ، وَأَمَّا الطَّارِئَةُ فَقَدْ مَرَّتْ، "نهر"^(٧) أي: في قوله: ((حَرَّرَ حَامِلًا عَتَقًا)).

(قوله: ليس هذا التصوير في "القَهْستَانِي"، وهو خطأ إلخ) فيه تأمل؛ فَإِنَّ مراده بالولد الولد قبل الانفصال، بقرينة: أَنَّ الْكَلَامَ فِي تَبَعِيَّةِ الْجَنِينِ لَا الْمُنْفَصِلِ، وتفریع المسألة على ذلك.

(١) "جامع الرموز": كتاب العتاق ٣٦٢/١ نقلاً عن "المستصفى"، لكن انتهت عبارة "القَهْستَانِي" عند قوله: ((غير مملوكين لأحد))، وسببُه ابنُ عابدين رحمه الله تعالى على ذلك.

(٢) "الظَهْرِيَّة": كتاب العتق - الفصل الأول فيما يقع به العتق إلخ ق ١١٤/أ - ب.

(٣) أي صاحب "الظَهْرِيَّة".

(٤) المقولة [١٩٨٢٧] قوله: ((ونكَلُ عَلَيْهِمْ جَمْعِهِمْ ذَلِكَ)).

(٥) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٠/ب بتصرف يسير.

(٦) "ط": كتاب العتق ٢٩٢/٢.

(٧) "النهر": كتاب الإعناق ق ٢٦٥/ب.

وَالْعَتَقِ وَفُرُوعِهِ) كَكِتَابَةِ وَتَدْبِيرِ مُطْلَقٍ.....

١٢/٣

[١٦٥٨٨] (قوله: والعِتق) هو حُرِّيَّة طَارِئَةٌ وَقَدْ مَرَّتْ^(١) كَمَا عَلِمَتْ.
لَكِنَّ الْمُرَادَ بِمَا مَرَّ^(٢) عِتَقَ الْوَلَدِ قَصْدًا؛ وَلِنَا قَيْدُهُ "الْمُصَنَّفُ" هُنَاكَ: بِمَا إِذَا وَلَدَتْهُ بَعْدَ عِتْقِهَا
لَأَقْلَ مِنْ نَصْفِ حَوْلٍ.
وَالْمُرَادُ بِمَا هُنَا [٣/٤٩٨ق] الْعِتْقُ تَبَعًا لِلْأُمِّ فَيُرَادُ بِهِ: مَا إِذَا وَلَدَتْهُ لِنَصْفِ حَوْلٍ فَأَكْثَرُ فَتَكُونُ
هَذِهِ الصُّورَةُ مَفْهُومُ قَوْلِهِ هُنَاكَ: ((إِذَا وَلَدَتْهُ لَأَقْلَ مِنْ نَصْفِ حَوْلٍ)) فَلَا تَكَرَّرُ، كَمَا أَفَادَهُ "ح"^(٣).
وَقَدَّمَ^(٤) "الشَّارْحُ" الثَّمَرَةَ فِي انْجِرَارِ الْوَلَاءِ.
وَمَا يَظُنُّ: إِنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ سَبَقَ قَلَمٌ لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ فِي الْجَنِينِ لَا فِي الْوَلَدِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ، فِيهِ:
أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يُحْكَمُ بَعِثُهُ قَبْلَ الْوِلَادَةِ، وَلَكِنْ إِذَا وَلَدَ لِنَصْفِ حَوْلٍ فَأَكْثَرُ عَلِمَ أَنَّهُ عَتَقَ تَبَعًا لِأُمِّهِ؛
لِكَوْنِهِ جُزْءًا مِنْهَا، وَإِنْ وَلَدَتْهُ لَأَقْلَ عِيمَ أَنَّهُ عَتَقَ قَصْدًا وَأَصَالَةً لِيَتَقَيَّنَ وَجُودِهِ وَقَتَ الْإِعْتَاقِ، فَافْهَمِ.
[١٦٥٨٩] (قوله: كَكِتَابَةِ) بَأَنَّ كَاتِبَ أُمَّتِهِ الْحَامِلِ فَجَاءَتْ بِهِ لَأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ
الْكِتَابَةِ، "نَهْر"^(٥)، قَالَ "ح"^(٦): ((فَيَعْتَقَان مَعًا بِأَدَائِهَا الْبَدَنَ، وَكَذَا كُلُّ وَلَدٍ تَلِدُهُ فِي مُدَّةِ
الْكِتَابَةِ)) اهـ. وَعَلَيْهِ: فَتَقْيِيدُ "النَّهْرِ" بِأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لِتَكُونَ الْكِتَابَةُ وَقِيعَةً عَلَى الْحَمْلِ أَصَالَةً
وَقَصْدًا، إِلَّا فَكُلُّ حَمْلٍ فِي الْمُدَّةِ يَتَّبِعُهَا فِي حُكْمِ الْكِتَابَةِ كَمَا عَلِمَتْ.
[١٦٥٩٠] (قوله: وتَدْبِيرِ مُطْلَقٍ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُقَيَّدِ كَ: إِنَّ مِتُّ مِنْ مَرَضِي هَذَا فَأَنْتَ حُرٌّ،
فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعُهَا وَلَدُهَا فِيهِ اهـ "ح"^(٧)، وَعَزَاهُ فِي "النَّهْرِ"^(٨) لـ "الظَّهْرِيَّةِ"^(٩).

(١) ص ٤٧-٤٨- "در".

(٢) ص ٤٨- "در".

(٣) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٠/ب.

(٤) ص ٤٩- "در".

(٥) "النهر": كتاب الاعتاق ق ٢٦٦/أ.

(٦) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٠/أ.

(٧) "ح": كتاب العتق ق ٢٠٠/أ.

(٨) "النهر": كتاب الاعتاق ق ٢٦٥/ب.

(٩) "الظهريّة": كتاب العتاق - الفصل الثالث في التدبير والاستيلاء ق ١١٥/ب.

واستيلاد إذا لم يشترط الزوجُ حُرِّيَّةَ الولدِ كما مرَّ، وفي رَهْنٍ

قلتُ: هذا ظاهرٌ في الولدِ الذي تُثَبِّتُ به بعدُ التدبيرِ وكلاهما في الحملِ، فإذا دُبِّرَ حامِلاً مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا صارَ الحملُ مَدْبِراً قَصْداً وأصالَةً إِنَّ وَلَدَهُ لَأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَإِنْ لَأَكْثَرَ فَهُوَ مَدْبَرٌ تَبَعاً لَهَا، لَكِنْ لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ التَّدْبِيرِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ؛ لِأَنَّ الْمُقَيَّدَ فِي حُكْمِ الْمُعْلَقِ، فإِذَا قَالَ: إِنَّ مِثْلاً مِنْ مَرْضَى هَذَا فَانْتِ حُرَّةٌ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ مِثْلاً عَنَقَتْ وَعَتَقَ حَمْلُهَا تَبَعاً لَهَا، لَكِنْ هَذَا مِنْ مَسَائِلِ التَّبَعِيَّةِ فِي الْحُرِّيَّةِ الْعَارِضَةِ، وَهَذَا لَوْ وَلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى، أَمَّا قَبْلَهُ فَلَا يَعْتَقُ وَلَدُهَا لِأَنَّهُ وَلَدٌ قَبْلَ عَتَقِهَا فَلَا يُتَبَعُهَا، بِخِلَافِ التَّدْبِيرِ الْمُطْلَقِ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ وَلَادَتِهَا قَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ تَدْبِيرُهَا قَبْلَهُ حَتَّى لَا يَجُوزَ لَهُ يَبْعُهَا، فَلَعَلَّ تَقْيِيدَهُ بِالْمُطْلَقِ لِهَذَا، فَتَأَمَّلْ.

(١٦٥٩١) (قوله): واسْتِيلَادُ بَأَنَّ زَوْجاً أُمَّ وَلَدِهِ فَحَمَلَتْ تَبَعَهَا وَلَدُهَا فِي حُكْمِ أُمُومِيَّةِ الْوَلَدِ فَيَعْتَقُ. مَوْتَ السَّيِّدِ كَالْأُمِّ، "النهر" (١).

(١٦٥٩٢) (قوله): إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ الزَّوْجُ حُرِّيَّةَ الْوَلَدِ هَذَا بَحْثٌ لَصَاحِبِ "النهر" (١)، فَلَوْ شَرَطَ ذَلِكَ عَتَقَ بِالْوِلَادَةِ قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ، قَالَ "ح" (٢): ((وَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَنَى أَيْضاً الْمَعْرُورُ كَمَا لَا يَخْفَى)).

(١٦٥٩٣) (قوله): كَمَا مَرَّ (٣) أَي: فِي بَابِ نِكَاحِ الرَّقِيقِ، كَمَا [٤٩٨ق/٣] قَالَهُ فِي "الدُّرِّ الْمُنْتَقَى" (٤).

(١٦٥٩٤) (قوله): وَفِي رَهْنٍ أَي: إِذَا رَهَّنَ حَامِلاً كَانَ وَلَدُهَا رَهْناً مَعَهَا، "ح" (٥)، أَي: فَإِذَا

(قوله): هَذَا بَحْثٌ لَصَاحِبِ "النهر" (إلخ) يُقَالُ فِيهِ مَا قِيلَ فِيهَا قَبْلَهُ.

(١) "النهر": كتاب الإعناق ق ٢٦٥/ب.

(٢) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٠/ب.

(٣) ٥٦٨/٨ وما بعدها "در".

(٤) "الدر المنتقى": كتاب الإعناق ٥١٤/١ (هامش "بجمع الأنهر").

(٥) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٠/ب.

وَدَيْنٍ وَحَقُّ أَضْحِيَّةٍ وَاسْتِرْدَادِ بَيْعٍ وَسَرَيَانٍ مِثْلٍ، فَهِيَ اثْنَتَا عَشْرَةَ^(١)، وَلَا يَتَّبِعُهَا فِي كَفَالَةِ

وَضَعْتُهُ لَيْسَ لِلرَّاهِنِ نَزْعُهُ مِنْ يَدِ الْمُرْتَهِنِ، "ط"^(٢).

[١٦٥٩٥] (قوله: «وَدَيْنٍ» صورته: أَذِنَ لِأَمَتِهِ الْحَامِلِ فِي التَّجَارَةِ ثُمَّ لَزِمَهَا دَيْنَ تَبِعِهَا الْوَلَدُ فِيهِ حَتَّى يُبَاعَ فِيهِ، "ح"^(٣).

[١٦٥٩٦] (قوله: «وَحَقُّ أَضْحِيَّةٍ» أي: إِذَا اشْتَرَى شَاءَ حَامِلًا لِلْأُضْحِيَّةِ لَزِمَهُ التَّضْحِيَّةُ بَوْلَدِهَا أَيْضًا أَهـ "ح"^(٤)، أي: بَعْدَ خُرُوجِهِ حَيًّا.

[١٦٥٩٧] (قوله: «وَاسْتِرْدَادِ بَيْعٍ» أي: إِذَا بَاعَ أَمَةً بَيْعًا فَاسِدًا ثُمَّ اسْتَرَدَّهَا وَهِيَ حَامِلٌ يَتَّبِعُهَا الْوَلَدُ فِي الْاسْتِرْدَادِ، "ح"^(٥).

[١٦٥٩٨] (قوله: «وَسَرَيَانٍ مِثْلٍ» قال في «الأشباه»^(٦): ((وَحَقُّ الْمَالِكِ الْقَدِيمِ يَسْرِي إِلَيْهِ)) أَهـ "ح"^(٧)، وَصُورَتُهُ: إِذَا تَدَاوَلَتِ الْأَيْدِي الْجَارِيَةَ فَرُدَّتْ بَعِيْبٍ قَدِيمٍ عَلَى الْمَالِكِ الْأَوَّلِ وَهِيَ حَامِلٌ تَبِعِهَا حَمْلُهَا، وَكَذَا إِذَا اسْتَحِقَّتْ، أَهـ "ط"^(٨).

[١٦٥٩٩] (قوله: «فَهِيَ اثْنَتَا عَشْرَةَ» أي: الْمَسَائِلُ الَّتِي يَتَّبِعُ فِيهَا الْحَمْلُ أُمُّهُ.

[١٦٦٠٠] (قوله: «وَلَا يَتَّبِعُهَا فِي كَفَالَةٍ» أي: إِذَا كَفَلْتُ - وَهِيَ حَامِلٌ - بِمَالٍ أَوْ نَفْسٍ^(٩) لَا يَتَّبِعُهَا الْوَلَدُ فِي الطَّلَبِ إِذَا اسْتَمَرَّتْ الْكَفَالَةُ حَتَّى وَلَدَتْهُ وَكَبِرَ، وَكَذَا إِذَا كَفَلْتُ أَمَةً حَامِلٌ بِإِذْنِ السَّيِّدِ لَا يَتَّبِعُهَا وَلَدُهَا، "ط"^(١٠)، أي: لَا يَتَّبِعُهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ، أَمَّا قَبْلُهَا فَلِرَبِّ الْمَالِ يَتَّبِعُهَا حَامِلًا إِذَا لَمْ يَفِدِهَا الْمَوْلَى فَإِذَا وَلَدَتْ بَعْدَ الْبَيْعِ كَانَ الْوَلَدُ لِلْمُشْتَرِي، تَأَمَّلْ.

(١) في النسخ جميعها: «اثنا عشر»، والصواب ما أنشأه؛ لأن «ابن عابدين» رحمه الله تعالى فسرها بالمسائل، وهي مؤنثة، فتجب المطابقة.

(٢) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩٣.

(٣) "ح": كتاب العتق ٢/٢٢٠ ب.

(٤) «الأشباه والنظائر»: الفن الثاني: الفوائد - كتاب البيوع ص ٢٤٠.

(٥) "ح": كتاب العتق ٢/٢٢٠ ب.

(٦) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩٣.

(٧) السياق: إِذَا كَفَلْتُ بِمَالٍ أَوْ نَفْسٍ وَهِيَ حَامِلٌ، وَمَعْنَى كَفَلْتُ نَفْسِي: أَيِ تَكْفُلُ شَخْصًا بِإِحْضَارِهَا لِلطَّلَابِ.

(٨) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩٣.

وَوَجَّهَ فِي "الْمَنَحِ" ^(١) الْأَوَّلَ بِأَنَّ الْوَلَدَ زِيَادَةً مُتَّصِلَةٌ لَمْ تَكُنْ وَقْتُ الْهَبَةِ، وَالثَّانِي بِأَنَّ الْحَبْلَ نُقْصَانٌ لَا زِيَادَةٌ أَهـ.

قُلْتُ: وَالتَّوْفِيقُ مَا سَيَذْكُرُهُ ^(٢) فِي بَابِ خِيَارِ الْعَيْبِ: ((مِنْ أَنَّ الْحَبْلَ عَيْبٌ فِي الْإِدْمِيَّةِ لَا فِي الْبَهِيمَةِ))، أَوْ مَا فِي "الْهِنْدِيَّةِ" ^(٣) مِنْ الْهَبَةِ: ((مِنْ أَنَّ الْجَوَارِيَّ تَحْتَلِفُ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ تَسْمُنُ بِهِ وَيَحْسُنُ لَوْنُهَا فَيَكُونُ زِيَادَةً تَمْنَعُ الرُّجُوعَ، وَمِنْهُمْ بِالْعَكْسِ فَيَكُونُ نُقْصَانًا لَا يَمْنَعُ الرُّجُوعَ)) أَهـ.

١٣/٣

وَيُزِيدُ هَذَا التَّوْفِيقَ: مَا فِي "الْخُلَاصَةِ" ^(٤) وَ"الْبَزَازِيَّةِ" ^(٥): ((مِنْ أَنَّ الْحَبْلَ إِنْ زَادَ خَيْرًا مَنَعَ الرُّجُوعَ وَإِنْ نَقَصَ لَا)) أَهـ؛ فَإِذَا كَانَتِ الْمَوْهُوبَةُ أُمَةً وَحِلَّتْ عِنْدَ الْمُوْهُوبِ لَهُ وَنَقَصَتْ بِذَلِكَ كَانَ لِلْمُؤَاهِبِ الرُّجُوعُ وَلَا يَتَّبِعُهَا حَتْمًا، بَلْ إِذَا وَلَدَتْ بَعْدَ الرُّجُوعِ يَسْتَرِدُّهُ الْمُوْهُوبُ لَهُ لِيَكُونَ حَدَثَ عَنَى مِلْكِهِ، كَمَا قَالُوا: فِيمَا لَوْ بَنَى فِي الدَّارِ الْمَوْهُوبَةِ بِنَاءً مُنْقِصًا كِبَاءً تَنَوَّرَ فِي نَيْتِ السُّكْنَى فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الرُّجُوعَ كَمِ فِي "الْخَانِيَّةِ" ^(٦) وَلِئَمْوُهُوبٍ لَهُ أَخَذَهُ، فَقَدْ سَقَطَ مَا قِيلَ: إِنْ مَا ذَكَرَهُ "الشَّارْحُ" لَا يُوَافِقُ الْقَوْلَيْنِ، فَافْهَمْ.

ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا فِي الْحَبْلِ الْعَارِضِ، أَمَّا لَوْ وَهَبَهَا حُبْنَى وَرَجَعَ بِهَا كَذَلِكَ صَحَّ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ خِلَافًا لِمَا فَهَمُّهُ "الْحَمَوِيُّ"، وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ الْحَبْلُ مِنَ الْمُوْهُوبِ لَهُ فَبَحَثَ بَعْضُهُمْ: بِأَنَّهُ مَانِعٌ مِنَ الرُّجُوعِ، وَسَيَأْتِي ^(٧) تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْهَبَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) "المنح": كتاب الهبة - باب الرجوع في الهبة ١/ق ١٣٠/١ بتصرف.

(٢) انظر "الدر" عند: المقولة [٢٢٩٦٢] قوله: ((الحبل عيب)).

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الهبة - الباب الخامس في الرجوع في الهبة إلخ ٣٨٨/٤ بتصرف، نقلاً عن "المبسوط".

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الهبة - الفصل الثاني في الرجوع بالهبة ق ٣٢١/١.

(٥) "البزازیة": كتاب الهبة - الفصل الثاني في الرجوع عنها ٢٤٢/٦ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "الخانية": كتاب الهبة - فصل في الرجوع في الهبة ٢٧٥/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) المقولة: [٢٩١٩١] قوله: ((وإن نقص لا)).

وإيصاء بخدمتها، ولا يتَذَكَّى بذكاة^(١) أمه، فهي تسع كما بُسطَ في يُيُوع "الأشباه"^(٢)، وزاد في "البحر"^(٣): ((ولا في نسب))، حتى لو نكح هاشمي أمه فولد لها هاشمي كأيها

[١٦٦٠٧] (قوله): وإيصاء بخدمتها) يعني: إذا أوصى بخدمة جاريته الحامل من غيره ليس للموصى له أن يستخديم الحمل بعد وضعه لعدم دخولها في الوصية وإن كان متحققاً وقتها؛ لأنه إنما جعل له الانتفاع بها خاصة لا بذات أخرى، "ط"^(٤).

وحاصله: أن الخدمة منفعة وهو إنما أوصى بمنفعها لا بذاتها ولا بمنفعة ولديها، بخلاف ما إذا أوصى بذاتها فإن الحمل الموجود يتبعها في الملك للموصى له؛ لأنه يمكنها سائر أجزائها، وحملها جزء منها.

[١٦٦٠٨] (قوله): ولا يتَذَكَّى بذكاة أمه) أي: بذبحها، سواء كان تام الخلق أم لا؛ حتى إذا خرج ميتاً لم يؤكل وهو الصحيح، وقالوا: إن تم خلقه أكمل، "ط"^(٥).

[١٦٦٠٩] (قوله): وزاد في "البحر" (إخ) زاد "البيري" ثابته وهي ما في "خزانة الأكملي": ((لو قال لجارية: إذا ملكك فأنت حرة فولدت ثم اشتراها عتقت دون الولد)) اهـ. [٣٦/٤٩٩ق/ب] قلت: وزدت ثالثة وهي: ولد المغصوبة لا يتبعها في الغصب، حتى لو ولدته ومات عند الغاصب بلا تعد منه لم يضمه، وكذا سائر زوائد الغصب، كتمر الشجر ونحوه؛ لأنه أمانة، كما سيأتي^(٦) في بابيه.

مطلب: الشرف لا يثبت من جهة الأم الشريفة

[١٦٦١٠] (قوله): ولا في نسب (إخ) لأن النسب للتعريف وحال الرجال مكشوف دون النساء، كذا في "الشمسي"، فهذا صريح بأن الشرف لا يثبت من جهة الأم الشريفة، "باقاني"،

(١) في "ب": ((بذكاة)) بالدال، وهو تحريف.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني، الفوائد ص ٢٤٠.

(٣) "البحر": كتاب العتق ٢٥٢/٤.

(٤) "ط": كتاب العتق ٢٩٣/٢.

(٥) "ط": كتاب العتق ٢٩٣/٢ بتصرف.

(٦) انظر الدر عند المقولة [٣١٤٠٧] قوله: ((أمانة لا تضمن إلا بالعدي)).

رَقِيقٌ كَأُمِّهِ، وَلَا يَتَّبَعُهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ:.....

نَعَمْ لَوْلَيْهَا شَرَفٌ مَا بِالنِّسْبَةِ لغيرِهِ.

[١٦٦١١] (قوله: رَقِيقٌ كَأُمِّهِ) لَأَنَّ الزَّوْجَ قَدْ رَضِيَ بِرَقِّ الْوَلَدِ؛ حَيْثُ أَقْدَمَ^(١) عَلَى تَزَوُّجِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِرِقِّهَا، "بِجَرِّ"^(٢).

مطلب: يُتَصَوَّرُ هَاشِمِيٌّ رَقِيقٌ وَالِدَاهُ هَاشِمِيَّانِ

قَالَ "الْحَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((فَلَوْ كَانَ هَذَا الْوَلَدُ أَنْشَى فَرُوجَتْ بِهَاشِمِيٍّ فَأَتَى لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَهُوَ أَيْ: هَذَا الْوَلَدُ رَقِيقٌ وَهُوَ هَاشِمِيٌّ ابْنُ هَاشِمِيٍّ وَهَاشِمِيَّةٌ فَيُتَصَوَّرُ هَاشِمِيٌّ مِنْ هَاشِمِيَّيْنِ وَهُوَ رَقِيقٌ يَصِحُّ بَيْعُهُ وَسَائِرُ مَا يَجُوزُ فِي الرَّقِيقِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ)) اهـ.

[١٦٦١٢] (قوله: وَلَا يَتَّبَعُهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ) أَيْ: فِي حُكْمِ حَدَثِ بَعْدِ الْوِلَادَةِ، أَمَّا الْحُكْمُ الْحَادِثُ قَبْلَهَا - وَلَوْ كَانَ قَبْلَ الْحَمْلِ كَالْتَدْبِيرِ وَالْاِسْتِيلَادِ - فَإِنَّ^(٣) الْأَوْلَادَ الْمُتَأَخِّرِينَ يَتَّبَعُونَهَا فِيهِ، كَمَا سَبَقَ، "ط"^(٤).

(قوله: نعم لوليلها شرف ما بالنسبة لغيره) بسط هذه المسألة "السندي"، حيث قال نقلاً عن "أبي السعود" مفتي الثقلين: ((هو سيد وشريف، وبه أفتى أستاذنا "ابن كمال باشا"، وكتب الشيخ "إبراهيم" مفتي الحنفية بدمشق: هو سيد وشريف؛ لأن السيادة والشرف بهذا النسب المظهر في الابتداء جاء من الأم، وهو كونها بنت رسول الله ﷺ، قال "السعفاقي": سألت الشيخ "حميد الدين الضرير" عمن له أم سيده وأبوه ليس بسيد، قال: سمعت أستاذي "الكردي" قال: هو سيد، ورأيت في "فتاوى الوجيز": إذا كانت المرأة سيده فالمختار أن يكون ولدها سيداً، وفي "جامع الفتاوى": لو كانت الأم شريفة لا الأب قال بعضهم: لا يكون الولد سيداً، وقال بعضهم: يكون سيداً، قال شمس الأنمة "الخلواني": والفتوى على أنه يكون سيداً، ومثله في "كامل الفتاوى"، وهو يصلح أن يكون وجهاً للتوفيق)) اهـ.

(١) في "م": ((قدم)).

(٢) "البحر": كتاب العتق ٢/٤٠٢.

(٣) في "الأصل": ((وكان)).

(٤) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩٣.

إذا اسْتُحِقَّتِ الْأُمُّ بَيِّنَةً، وإذا بَاعَتِ الْبَهِيمَةَ وَمَعَهَا وَلَدُهَا وَقَتَهُ، (وَوَلَدُ الْأُمَةِ مِنْ زَوْجِهَا..

(قوله: ١٦٦١٣) إذا اسْتُحِقَّتِ الْأُمُّ بَيِّنَةً) أي: إذا وَلَدَتْ الْمَبِيعَةُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي لَا بِاسْتِيلَادِهِ فَاسْتُحِقَّتْ بَيِّنَةً يَتَّبِعُهَا وَلَدُهَا بِشَرْطِ الْقَضَاءِ بِهِ فِي الْأَصَحِّ إِذَا سَكَتَ الشُّهُودُ، فَلَوْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لِذِي الْيَدِ أَوْ قَالُوا: لَا نَدْرِي لَا يُقْضَى بِهِ، وَإِنْ أَقَرَّ ذُو الْيَدِ بِهَا لِرَجُلٍ لَا يَتَّبِعُهَا، كَمَا سَيَأْتِي^(١) فِي الْاسْتِحْقَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالْفَرْقُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي "الدَّرر"^(٢) هُنَاكَ: ((أَنَّ الْبَيِّنَةَ تَنْتَبِئُ الْمَلِكَ مِنَ الْأَصْلِ وَالْوَلَدُ كَانَ مُتَصِلًا بِهَا يَوْمَئِذٍ فَيَنْتَبِئُ بِهَا الْاسْتِحْقَاقُ فِيهِمَا، وَالْإِقْرَارُ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ تَنْتَبِئُ الْمَلِكُ فِي الْمُخْبَرِ بِهِ ضَرُورَةً صَحِيحَةِ الْخَبَرِ فَتَقْدَرُ بَقَدْرِهَا)).

(قوله: ١٦٦١٤) وإذا بَاعَتِ الْبَهِيمَةُ الْخ) سَيَأْتِي^(٣) فِي فَصْلِ مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا أَنَّهُ يَدْخُلُ وَلَدُ الْبَقَرَةِ الرُّضِيعُ لَا وَلَدُ الْأُنْثَى رَضِيعًا أَوْ لَا، بِهِ يُفْتَى اهـ.

وَالْفَرْقُ أَنَّ الْبَقَرَةَ لَا يُنْتَفَعُ بِهَا إِلَّا بِالْعَجَلِ وَلَا كَذَلِكَ الْأُنْثَى كَمَا فِي "الْبَحْر"^(٤) هُنَاكَ، أَي: لِأَنَّ الْبَقَرَةَ تُقَصَّدُ لِلْحَلَبِ وَمِثْلِهَا الشَّاةُ وَالنَّاقَةُ، بِخِلَافِ الْأُنْثَى، وَبِخِلَافِ الْوَلَدِ الْفَطِيمِ.

(تَيْمَنَةٌ)

يُزَادُ تَبِيعَةُ الْوَلَدِ لَهَا إِذَا أَسْلَمَتْ، فَإِنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ خَيْرَ الْأَبَوَيْنِ دِينًا كَمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ، وَزَادَ "الْبَيْرُي" مَسْأَلَتَيْنِ [٣/٥٠٠] أَيْضًا عَنْ "خِزَانَةِ الْأَكْمَلِ": ((مَا لَوْ وَكَلَهُ أَنْ يُعْتَقَ أَمَتُهُ فَوَلَدَتْ وَلَدًا لَهُ أَنْ يُعْتَقَ وَلَدُهَا أَيْضًا. وَمَا لَوْ وَلَدَتْ الْوَدِيعَةُ؛ لِلْوَكِيلِ قَبْضُهُ مَعَهَا إِلَّا إِذَا وَلَدَتْ قَبْلَ أَنْ يُوَكَّلَهُ)) اهـ، فَالْمُسْتَنَى حَمْسٌ.

(١) انظر الدر عند المقولة [٢٤٥٦٣] قوله: ((فلو استحققت مبيعة ولدت)).

(٢) "الدرر": كتاب البيوع - باب الاستحقاق ١٩١/٢.

(٣) انظر "الدر" عند المقولة [٢٢٤٧٢] قوله: ((وتدخل قلاته عرفاً)).

(٤) "البحر": كتاب البيع - فصل: يدخل البناء والمغايث في بيع الدَّارِ ٣١٨/٥، نقلاً عن "الظهريّة".

مِلْكٌ لِسَيِّدِهَا) تَبَعًا لَهَا (وَوَلَدُهَا مِنْ مَوْلَاهَا حُرٌّ) وَقَدْ يَكُونُ حُرًّا مِنْ رَقِيقَيْنِ بِلَا تَحْرِيرٍ، كَانَ نَكَحَ عَبْدٌ أَمَةً أَبِيهِ فَوَلَدُهُ حُرٌّ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُ وَلَدِ الْمَوْلَى، "ظَهْرِيَّة" ^(١)، وَعَلَيْهِ: فَوَلَدُهَا مِنْ سَيِّدِهَا أَوْ ابْنِهِ أَوْ أَبِيهِ حُرٌّ.

﴿فَرْعٌ﴾

حَمَلَتْ أَمَةٌ كَافِرَةٌ لَكَافِرٍ مِنْ كَافِرٍ فَأَسْلَمَ، هَلْ يُؤْمَرُ مَالِكُهَا الْكَافِرُ بِبَيْعِهَا لِإِسْلَامِهِ تَبَعًا؟ قَالَ فِي "الْأَشْبَاهِ": ((لَمْ أَرَهُ)).....

[١٦٦١٥] (قَوْلُهُ: مِلْكٌ لِسَيِّدِهَا) هَذَا دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِهِ: ((وَالْوَلَدُ يَتَّبِعُ الْأُمَّ فِي الْمِلْكِ))، وَتَقْدِمُ ^(٢) اسْتِثْنَاءُ الْمَغْرُورِ ^(٣) مِنْ شَرْطِ حُرِّيَةِ الْوَلَدِ.

[١٦٦١٦] (قَوْلُهُ: حُرٌّ) لِأَنَّهُ عَلِقَ حُرًّا؛ لِأَنَّ مَاءَ جَارِيَّتِهِ مَمْلُوكٌ لَهُ فَلَا يُعَارِضُ مَاءَهُ كَمَا فِي "الْمَبْسُوطِ" ^(٤)، وَقِيلَ: إِنَّهُ يَعْتَقُ عَلَيْهِ، وَتَمَامُهُ فِي "النَّهْرِ" ^(٥).

[١٦٦١٧] (قَوْلُهُ: كَانَ نَكَحَ عَبْدٌ) ^(٦) أَي: بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.

[١٦٦١٨] (قَوْلُهُ: وَعَلَيْهِ) أَي: عَلَى مَا فِيهِ "الظَّهْرِيَّة"، وَالتَّفْرِيعُ لِصَاحِبِ "الْبَحْرِ" ^(٧)، وَفِيهِ اسْتِدْرَاكٌ عَلَى تَقْيِيدِ "الْمُصَنَّفِ" بِالْمَوْلَى.

[١٦٦١٩] (قَوْلُهُ: أَوْ ابْنِهِ أَوْ أَبِيهِ) أَي: وَنَحْوَهُمَا مِنْ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ.

[١٦٦٢٠] (قَوْلُهُ: مِنْ كَافِرٍ) أَي: مِنْ زَوْجٍ كَافِرٍ.

(١) "الظهيرية": كتاب العتاق - الفصل الخامس في عتق ما في البطن إلخ ق ١٢٠/أ.

(٢) المقولة [١٦٥٩٢] قوله: ((إذا لم يشترط الزوج حرية الولد)).

(٣) في "الأصل" و"ب": ((ومن شرط ...)).

(٤) "المبسوط": كتاب العتق - باب بيع أمهات الأولاد ١٤٩/٧ بتصرف.

(٥) انظر "النهر": كتاب الاعتناق ق ٢٦٦/أ.

(٦) في "الأصل" و"ب": ((عبدًا))، وهو خطأ.

(٧) "البحر": كتاب العتق ٢٥٣/٤.

قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْوَضْعِ مَوْهُومٌ، وَبِهِ لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْمَالِكِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١٦٦٢١- (قَوْلُهُ: قُلْتُ: إلخ) الْبَحْثُ لِصَاحِبِ "النَّهْرِ"^(١).

[١٦٦٢٢] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قَبْلَ الْوَضْعِ مَوْهُومٌ) مُفَادَةٌ: أَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ وَجُودُهُ بِالْعَلَامَاتِ الْقَاطِعَةِ الَّتِي تُدْرِكُهَا أَرْبَابُ الْخَيْرَةِ أَنَّهُ يُجْبَرُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِكُونِهِ مَوْهُومًا مَا يَعْنِي مَا ذُكِرَ، وَيَعْنِي كَوْنَهُ يَنْفَصِلُ عَنْهَا أَوْ يَمُوتُ فِي بَطْنِهَا فَإِنَّ انْفِصَالَ مَوْهُومٍ، "ط"^(٢).

١٤/٣

[١٦٦٢٣] (قَوْلُهُ: وَبِهِ) أَي: بِتَوْهُمِ الْحَمْلِ الْمَأْخُوذِ مِنْ مَوْهُومٍ، "ط"^(٢).

[١٦٦٢٤] (قَوْلُهُ: لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْمَالِكِ) أَي: مِنْ عَيْنِهَا فَلَا يُجْبَرُ عَلَى تَبْعِهَا، "ط"^(٢)، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(قَوْلُهُ: مُفَادَةٌ: أَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ وَجُودُهُ بِالْعَلَامَاتِ الْقَاطِعَةِ إلخ) فِي "السَّنَدِيِّ" عَنْ "الْخَانَسَانِيِّ": ((لَوْ أَوْصَى بِنَا فِي بَطْنٍ جَارِيَةٍ لِفُلَانٍ، إِنْ كَانَ فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ يَوْمَ الْوَصِيَّةِ بِأَنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِهَا جَارَتْ الْوَصِيَّةُ، وَإِنْ لَسَتْ أَشْهُرٌ فَكَثُرَ فَالْوَصِيَّةُ بِهِ بَاطِلَةٌ)) اهـ. ومفهومه: أَنَّ الْوَصِيَّةَ إِنَّمَا بَطُلَتْ فِي السِتَّةِ أَشْهُرٍ لِاحْتِمَالِ عَدَمِ وَجُودِهِ، فَلَا عِبْرَةَ بِالْأَتَارِ الثَّانِي تَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ حَمْلًا وَلَا تَخْرُجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَوْهُومًا، فَلَا يُجْبَرُ عَلَى بَيْعِهَا، وَقَدْ رَأَى "الْبِيرُي" فِي "كَفَايَةِ الْمُجِيبِ" عَنْ "السَّنَدِيِّ" النَّصَّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْإِسْلَامِ لَا يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ مَا دَامَ حَمْلًا؛ إِذْ لَوْ كَانَ يَثْبُتُ لَهُ ذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا انْفَصَلَ مَيِّتًا، كَمَا لَوْ مَاتَ بَعْدَ الْانْفِصَالِ اهـ. ثُمَّ نَقَلَ عَنْ "الْبِدَائِعِ": أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْكَفَرَ لَا يُعْرَفَانِ لِلْجَنِينِ لَا حَقِيقَةً وَلَا حُكْمًا، أَمَّا حَقِيقَةُ فَلَا شَكَّ فِي انْتِفَائِهِمَا؛ لِعَدَمِ تَحَقُّقِهِمَا مِنْهُ، وَكَذَلِكَ حُكْمًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِوَاسِطَةِ الْحَيَاةِ وَلَمْ تُعْرَفْ. وَفِيهَا: ((لَوْ ارْتَدَّتْ امْرَأَةٌ وَهِيَ حَامِلٌ وَلَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ سَمِيَتْ وَهِيَ حَامِلٌ كَانَ وَلَدُهَا فَيَأْ؛ لِأَنَّ السَّيِّئَ لِحَقِّهِ وَهُوَ فِي حُكْمِ جُزْءٍ مِنَ الْأُمِّ وَلَا يَبْطُلُ بِالْانْفِصَالِ، فَيَاذًا لَمْ يَثْبُتْ إِسْلَامُ الْحَمْلِ لَا يُؤْمَرُ مَالِكُهَا بِبَيْعِهَا إِذَا كَانَ مُحَقَّقًا، فَعِنْدَ كَوْنِهِ مَوْهُومًا بِالْأَوَّلِ)) اهـ.

(١) "النهر": كتاب الإعتاق ق٢٦٦/أ.

(٢) "ط": كتاب العتق ٢/٢٩٤.

﴿بابُ عَتَقِ الْبَعْضِ﴾

(أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ) وَلَوْ مُبَهَمًا (صَحَّ) وَلَزِمَهُ بَيَانُهُ (وَيَسَعَى^(١)) فِيمَا بَقِيَ)
وإن شاء حرَّره (وهو) أي: مُعْتَقُ الْبَعْضِ.....

﴿بابُ عَتَقِ الْبَعْضِ﴾

أَحْرَهُ عَنِ الْكُلِّ إِمَّا لِأَنَّهُ مِنَ الْعَوَارِضِ لِقَلَّةِ وَقُوعِهِ، أَوْ لِلْخِلَافِ، أَوْ لِأَنَّهُ تَبَعَ لِلْكُلِّ، أَوْ لِأَنَّهُ
كُونُهُ فِي الثَّوَابِ، "نَهْر"^(٢).

[١٦٦٢٥] (قَوْلُهُ: وَلَوْ مُبَهَمًا) ك: جُزْءٌ مِنْكَ حُرٌّ، أَوْ شَيْءٌ مِنْكَ حُرٌّ، وَلَوْ قَالَ: سَهْمٌ مِنْكَ
حُرٌّ عَتَقَ السُّدُسُ، "حَاشِيَّةٌ"^(٣).

[١٦٦٢٦] (قَوْلُهُ: صَحَّ) أَي: عِتَاقُهُ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ زَوَالِ الْمِلْكِ عَنِ الْبَعْضِ لَا عَنْ زَوَالِ الرِّقِّ؛
لِأَنَّهُ عِنْدَ الْإِمَامِ رَفِيقٌ كُلُّهُ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٤)، وَيَأْتِي تَمَامُهُ^(٥).
[١٦٦٢٧] (قَوْلُهُ: وَلَزِمَهُ بَيَانُهُ) أَي: فِي الْمُبْهَمِ.

[١٦٦٢٨] (قَوْلُهُ: وَيَسَعَى فِيمَا بَقِيَ) أَي: فِي بَقِيَّةِ قِيَمَتِهِ لِمَوْلَاهُ، وَتُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ فِي الْحَالِ،
"فَتْح"^(٦). وَفِي "الْبَحْرِ"^(٧) عَنْ "جَوَامِعِ الْفَقْهِ": ((الْإِسْتِسْعَاءُ: أَنْ يُؤَجَّرَهُ وَيَأْخُذَ قِيَمَةً مَا بَقِيَ مِنْ
أَجْرِهِ)) اهـ. وَفِي "الْفَهْرَسْتَانِي"^(٨): ((وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ": أَنَّهُ يُؤَجَّرُ وَلَوْ صَغِيرًا يَعْقِلُ فَيَأْخُذُ مِنْ
أَجْرَتِهِ، كَالْحُرِّ الْمُدْيُونِ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ السَّعْيَةَ)).

(١) فِي "و": ((وَسَعَى)).

(٢) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ق ٢٦٦/أ.

(٣) "الْحَاشِيَّةُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - فَصْلٌ فِي صَرِيحِ الْعَرَبِيَّةِ ٥٥٩/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ٢٥٦/٤.

(٥) الْمَقُولَةُ [١٦٦٣٤] قَوْلُهُ: ((وَالْخِلَافُ مِثْلُ الْخِ)).

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ٢٥٥/٤.

(٧) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ٢٥٤/٤.

(٨) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - فَصْلُ عِتَاقِ الْبَعْضِ ٣٦٤/١.

(كُمُكَاتِبٍ) حَتَّى يُؤَدِّيَ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ (بَلَا رَدُّ إِلَى الرَّقِّ لَوْ عَجَزَ) وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِنٍّ فِي الْبَيْعِ بَطَلٌ فِيهِمَا، وَلَوْ قُتِلَ وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً فَلَا قَوْدَ، بِخِلَافِ الْمُكَاتِبِ (وَقَالَا): مَنْ أَعْتَقَ بَعْضُهُ (عَتَقَ كُلَّهُ).....

[١٦٦٢٩] (قَوْلُهُ: كُمُكَاتِبٍ) فِي أَنَّهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ وَلَا يَتَزَوَّجُ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَيَصِيرُ أَحَقَّ بِمَكَاسِبِهِ، وَيَخْرُجُ إِلَى الْحُرِّيَّةِ بِالسَّعَايَةِ وَالْإِعْتَاقِ، وَيَزُولُ [٣/ق. ٥٠٠ ب] بَعْضُ الْمِلْدَلِ عَنْهُ كَمَا يَزُولُ مِلْكُ الْيَدِ عَنِ الْمُكَاتِبِ فَيَقِيَّ هَكَذَا إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ السَّعَايَةَ، "دُرُّ مُنْتَقَى" ^(١) وَ"فَهْسْتَانِي" ^(٢). [١٦٦٣٠] (قَوْلُهُ: بَلَا رَدُّ إِلَى الرَّقِّ لَوْ عَجَزَ) لِأَنَّهُ إِسْقَاطُ مَحْضٍ فَلَا يَقْبَلُ الْفَسْخَ بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ، "دُرُّ مُنْتَقَى" ^(٣).

[١٦٦٣١] (قَوْلُهُ: بَطَلٌ فِيهِمَا) لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَدَّرَ رَدُّهُ إِلَى الرَّقِّ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْحُرِّ، وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ قِنٍّ وَحُرٍّ فِي الْبَيْعِ بَطَلٌ فِيهِمَا فَكَذَا هَذَا، "ح" ^(٤). [١٦٦٣٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ قُتِلَ) أَيُّ: قَتَلَهُ أَحَدٌ عَمْدًا وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً، أَيُّ: مَا يَفِي بِمَا عَلَيْهِ لِسَيِّدِهِ فَلَا قَوْدَ بِقَتْلِهِ، أَيُّ: لَا قِصَاصَ لِلْإِخْلَافِ فِي أَنَّهُ يَعْتَقُ كُلُّهُ أَوْ لَا، كَالْمُكَاتِبِ إِذَا قُتِلَ عَنْ وَفَاءٍ وَلَهُ وَارِثٌ فَقِيلَ: يَمُوتُ حُرًّا، وَقِيلَ: لَا؛ فَقَدْ جُهِلَ الْمُسْتَحِقُّ هَلْ هُوَ الْوَارِثُ أَوِ الْمَوْلَى؟ أَمَّا الْمُكَاتِبُ الَّذِي لَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً فَإِنَّهُ مَاتَ رَقِيقًا بَلَا خِلَافٍ.

﴿بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ﴾

(قَوْلُهُ: فَلَا قَوْدَ بِقَتْلِهِ الْإِخ) هَذَا إِذَا كَانَ لَهُ وَارِثٌ، وَإِلَّا فَالْحَقُّ لِلْمَوْلَى سِوَاءَ مَاتَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَادَّ بِهِ. اهـ "رَحْمَتِي".

(١) "الدر المنتنى": كتاب الإعتاق - باب عتق البعض ٥١٥/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٢) "جامع الرموز": كتاب العتق - فصل عتق البعض ٣٦٣/١.

(٣) "الدر المنتنى": كتاب الإعتاق - باب عتق البعض ٥١٥/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٤) "ح": كتاب العتق - باب عتق البعض ق. ٢٢٠ ب.

وَالصَّحِيحُ قَوْلُ "الإمام"، "فَهَيْسْتَانِي"^(١) عَنْ "المُضْمَرَاتِ"، وَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ
الْإِعْتِقَاقَ يُوجِبُ زَوَالَ الْمِلْكِ عِنْدَهُ، وَهُوَ مُتَحَرِّجٌ، وَعِنْدَهُمَا: زَوَالُ الرِّقِّ وَهُوَ غَيْرُ مُتَحَرِّجٍ،
وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ التَّدْبِيرُ.....

[١٦٦٣٣] (قوله): وَالصَّحِيحُ قَوْلُ (الإمام إلخ) وكذا نَقَلَ الْعَلَامَةُ "قَاسِمٌ" تَصْحِيحَهُ عَنْ أُنْمَةٍ
التَّصْحِيحِ، وَأَيَّدَهُ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ" بِالْعُنَى وَبِالسَّمْعِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ الصَّحِيحِينَ^(٢): «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ
لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمٌ عَلَيْهِ فِيمَهُ عَدْلٌ فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ الْعَبْدَ
عَلَيْهِ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ»، أَفَادَ تَصَوُّرَ عَتَقِ الْبَعْضِ فَقَطْ إِلَخ.

[١٦٦٣٤] (قوله): وَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ (إِلخ) هَذَا مَا حَقَّقَهُ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"^(٣) وَهُوَ: أَنَّ إِبْرَادَ^(٤)
الْخِلَافِ فِي تَحَرُّجِ الْعِتْقِ أَوْ الْإِعْتِقَاقِ وَعَدَمِهِ غَلَطٌ فِي تَحْرِيرِ مَحَلِّ الزَّوَاجِ، بَلِ الْخِلَافُ فِيمَا يُوجِبُهُ
الْإِعْتِقَاقُ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ، فَعِنْدَهُمَا: زَوَالُ الرِّقِّ وَهُوَ غَيْرُ مُتَحَرِّجٍ اتِّفَاقًا، وَعِنْدَهُ: زَوَالُ الْمِلْكِ وَيَتَّبِعُهُ
زَوَالُ الرِّقِّ فَلَزِمَ تَحَرُّجُ مُوجِبِهِ غَيْرَ أَنَّ زَوَالَ الرِّقِّ لَا يَثْبُتُ إِلَّا عِنْدَ زَوَالِ الْمِلْكِ عَنِ الْكُلِّ شَرْعًا،
كَحُكْمِ الْحَدَثِ لَا يَزُولُ إِلَّا عِنْدَ غَسْلِ كُلِّ الْأَعْضَاءِ وَغَسْلِهَا مُتَحَرِّجٌ، وَهَذَا لِضَرُورَةِ أَنَّ الْعِتْقَ قُوَّةٌ
شَرْعِيَّةٌ هِيَ قُدْرَةٌ عَلَى التَّصَرُّفَاتِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ ثُبُوتُهَا فِي بَعْضِهَا شَائِعًا، وَتَمَامُهَا فِيهِ.

[١٦٦٣٥] (قوله): وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ التَّدْبِيرُ (فَإِذَا دَبَّرَ بَعْضُ عَبْدِهِ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ عِنْدَهُ وَسَعَى
فِي الْبَاقِي بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهِ، وَسَرَى إِلَى كُلِّهِ عِنْدَهُمَا وَلَا سِعَايَةَ عَلَيْهِ، "ط"^(٥)).

(١) "جامع الرموز": كتاب العتق - فصل: عتق البعض ٣٦٣/١.

(٢) أخرجه مالك في "الموطأ" ٥٩٢/٢ في العتق - باب من أعتق شركاء له في ملك، وأحمد ٥٦/١، ٢/٢، ١١٢، والبخاري (٢٤٩١) في الشركة، و (٢٥٢٤) في العتق - باب إذا أعتق عبداً بين اثنين، ومسلم (١٥٠١) في العتق، وأبو داود (٣٩٤٠) (٣٩٤١) في العتق - باب لا يستسعى، والنسائي ٣١٩/٧ في البيوع - باب الشركة في الرقيق، و"الكبرى" (٤٩٥٧) في العتق - العبد بين اثنين، وابن ماجه (٢٥٢٨) في العتق - باب من أعتق عبداً، والشافعي كما في مسنده ٦٦/٢، وابن حبان (٤٣١٦)، والبيهقي في "الكبرى" ٢٧٤/١، في العتق - باب من أعتق شقيقاً له في عبده، عن مالك وجمعي بن سعيد وأيوب وعبد الله واليث وغيرهم، عن نافع، عن ابن عمر فذكره.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٦/٤.

(٤) في "الأصل" و"ت" و"م": ((يراد))، وهو خطأ.

(٥) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢٩٥/٢.

والاستيلاء، ولا خلاف في عدم تجزئ العتق والرق.....

(١٦٦٣٦) (قوله: والاستيلاء) أي: فإنه متجزئ عنده لا عندهما والخلاف في استيلاء المشترك المدبرة لا القينة، قال في "الفتح" (١): ((وأما الاستيلاء فمتجزئ عنده حتى لو استولد نصيبه من مدبرة مسنده اقتصر عليه حتى لو مات المستولد [٥٠١/٣] يعتق من جميع ماله، ولو مات المدبر عتقت من ثلث ماله، وإنما كمل في القينة لأنه لما ضمن نصيب صاحبه بالإتلاف منكه من حين الاستيلاء فصار مستولداً جارية نفسه فثبت عدم التجزئ ضرورة)) اهـ.

(١٦٦٣٧) (قوله: ولا خلاف في عدم تجزئ العتق والرق) فيه: أن العتق إن كان بمعنى زوال الملك تجزئ وإن كان بمعنى زوال الرق لا يتجزئ. اهـ "ح" (٢).

قلت: ليس مراد "الشارح" موجب العتق وهو ما ذكر بل مراده نفس العتق؛ ففي "الزيلعي" (٣): ((الإعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو متجزئ، وعندهما: زوال الرق وهو غير متجزئ، وأما نفس الإعتاق أو العتق فلا يتجزئ بالإجماع؛ لأن ذات القول* - وهو العلة - وحكمه - وهو نزول الحرية فيه - لا يتصور فيه التجزئ، وكذا الرق لا يتجزئ بالإجماع لأنه ضعف حكمي والعتق والحرية قوة حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد)) اهـ، أي: اجتماع الضعف الحكمي والقوة الحكمية وهما الرق والعتق.

(قول "الشارح": والاستيلاء) والكتابة كذلك على الخلاف كما يأتي في كتابة المشترك. (قوله: لو مات المستولد تعتق من جميع ماله إلخ) المراد: أن نصيب المستولد أو المدبر يعتق من الجميع أو الثلث.

(١) "الفتح": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٨/٤.

(٢) "ح": كتاب العتق - باب عتق البعض ق ٢٢٠/ب.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٧٣/٣.

* ((قوله: لأن ذات القول)) أي: الإعتاق، و((قوله: وحكمه)) أي: العتق، ففيه لف ونشر مرتب. اهـ منه.

ومن الغريب^(١) ما في "البدائع": مِنْ تَجَرَّيْهِمَا عِنْدَ "الإمام"؛ لِأَنَّ الإمامَ لو ظَهَرَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْكَفَرَةِ وَضَرَبَ الرِّقَّ عَلَى أَنْصَابِهِمْ وَمَنْ عَلَى الْأَنْصَافِ جَازًا، وَيَكُونُ حُكْمُهُمْ بَقَاءً كَالْبَعْضِ، (ولو^(٢) أَعْتَقَ شَرِيكَ^(٣)) (نَصِيحُهُ فَلِشَرِيكِهِ) سِتُّ خِيَارَاتٍ،

٢١٦٦٣٨١ (قوله): وَمِنْ الْغَرِيبِ (إلخ) إِنَّمَا كَانَ غَرِيبًا لِمُخَالَفَتِهِ الْمَشْهُورَ مِنَ الْإِتِّفَاقِ الْمَذْكُورِ، وَلَكِنْ هَذَا حِكَاةُ "البدائع"^(٤) عَنْ بَعْضِ الْمَشَايِخِ جَوَابًا عَنْ اسْتِدْلَالِ الصَّاحِبَيْنِ: بِأَنَّ الرِّقَّ لَا يَتَجَرَّى فِي حَالَةِ الثُّبُوتِ حَتَّى لَا يَصْرِفَ الْإِمَامُ الرِّقَّ فِي نِصْفِ السَّيِّئِ وَيُؤْمِنَ عَمَى نِصْفِهِمْ فَكَذَا فِي حَالِ الْبَقَاءِ، ثُمَّ قَالَ فِي جَوَابِهِ: ((مِنْ مَشَايِخِنَا مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ لو فَعَلَ ذَلِكَ جَازًا وَيَكُونُ حُكْمُهُمْ حُكْمُ مُعْتَقِ الْبَعْضِ فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَيُظْهِرُ لِي الْجَوَابُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ تَجَرُّي الرِّقِّ فِي حَالَةِ الثُّبُوتِ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ ثَبَتَ عَلَيْهِمْ حَالَةَ الْأَسْتِيلَاءِ كَمَا مَرَّ^(٥)، فَصَرَفَ الرِّقَّ إِلَى نِصْفِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ تَقْرِيرٌ لِلثَّابِتِ، وَالْمَنْ عَلَى النِّصْفِ الْبَاقِي بِمَعْنَى إِعْتِقَاقِ أَنْصَابِهِمْ، فَصَارَ ذَلِكَ إِعْتِقَاقَ الْبَعْضِ ابْتِدَاءً وَبَقَاءً، فَتَدَبَّرْ.

١٥/٣ (قوله): فَلِشَرِيكِهِ) أَي: الَّذِي يَصِيحُ مِنْهُ الْإِعْتِقَاقُ حَتَّى لو كَانَ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا ائْتَمَرَ بِلَوْغِهِ وَإِفَاقَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيًّا أَوْ وَصِيًّا، فَإِنْ كَانَ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْعِتْقُ فَقَطْ، "نَهْر"^(٦).

(قول "الشَّارِحُ": وَضَرَبَ الرِّقَّ عَلَى أَنْصَابِهِمْ (إلخ) الْأَوَّلُ: مِثَالُ تَجَرُّي الرِّقِّ، وَالثَّانِي: تَجَرُّي الْعِتْقِ. (قوله): بِمَعْنَى إِعْتِقَاقِ أَنْصَابِهِمْ (إلخ) فِيهِ: أَنَّهُ كَيْفَ يَكُونُ إِعْتِقَاقٌ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ مِلْكٌ!!! لِأَنَّهُ قَبْلَ الْإِحْرَازِ أَوْ الْإِعْتِقَاقِ عِنْدَهُ إِزَالَةُ الْمِلْكِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ يَكْفِي فِي كَوْنِهِ إِزَالَةُ مِلْكٍ أَنَّهُ بَعْدَ وَجُودِ مَا يَقْتَضِيهِ مِنَ الْإِحْرَازِ يَكُونُ مَزِيدًا فَهُوَ إِزَالَةُ مُضَافَةٍ؛ لَعَدَمِ مِلْكِهِ أَيْضًا، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمَنْ لَا يُقَالُ لَهُ: إِعْتِقَاقٌ.

(١) فِي "ب" ((الغريب))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) ((ولو)) فِي "ب" وَ"د" وَ"ط" مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ "الْمُحْكَمِي".

(٣) ((شَرِيكَ)) فِي "ب" وَ"د" وَ"ط" مِنْ كَلَامِ "الْتِمَرِ تَاشِي"، وَفِي "و": ((الشَّرِيكَ)).

(٤) "البدائع": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - فَصْلٌ: صِفَةُ الْإِعْتِقَاقِ ٨٦/٤.

(٥) الْمَقُولَةُ [١٦٥٨٥] قَوْلُهُ: ((فَإِنَّ كُلَّهُمْ أَرْقَاءُ)).

(٦) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضَهُ ٢٦٦/ب.

بَلْ سَبَّحَ: إِمَّا^(١) (أَنْ يُحَرَّرَ) نَصِيْبُهُ مُنَجَّرًا، أَوْ مُضَافًا لِمُدَّةِ كُمْدَةِ الْاسْتِسْعَاءِ، "فَتَحَّ"، أَوْ يُصَالِحَ، (أَوْ يُكَاتِبَ)^(٢) لا على أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ لَوْ مِنَ النَّقْدَيْنِ، وَلَوْ عَجَزَ اسْتَسْعَى،

[١٦٦٤٠] (قَوْلُهُ: بَلْ سَبَّحَ) لِأَنَّ التَّحْرِيْرَ نَوْعَانِ: مُنَجَّرٌ وَمُضَافٌ، وَهَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ، وَقَالَا: لَيْسَ [٥٠١/٣] لَهُ إِلَّا الضَّمَانُ مَعَ الْيَسَارِ وَالسَّعَايَةِ مَعَ الْإِعْسَارِ، "نَهْر"^(٣).

[١٦٦٤١] (قَوْلُهُ: أَوْ مُضَافًا لِمُدَّةِ كُمْدَةِ الْاسْتِسْعَاءِ) قَالَ فِي "الْفَتْح"^(٤): ((وَيُنْبَغِي إِذَا أَضَافَهُ أَنْ لَا تُقْبَلَ مِنْهُ إِضَافَتُهُ إِلَى زَمَانٍ طَوِيلٍ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَدْيِيرِ مَعْنًى، وَلَوْ دَبَّرَهُ وَحَبَّ عَلَيْهِ السَّعَايَةُ فِي الْحَالِ فَيَعْتَقُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، فَيُنْبَغِي أَنْ يُضَافَ إِلَى مُدَّةٍ تُشَاكِلُ مُدَّةَ الْاسْتِسْعَاءِ))، كَذَا فِي "الْبَحْر"^(٥)، "ح"^(٦).

[١٦٦٤٢] (قَوْلُهُ: أَوْ يُصَالِحَ) أَي: السَّائِكُ الْمُعْتَقُ أَوْ الْعَبْدُ كَمَا يُفَادُ مِنَ "الْبَحْرِ"^(٧)، "ط"^(٨).
[١٦٦٤٣] (قَوْلُهُ: لَا عَلَى أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ) رَاجِعٌ إِلَى الصُّلْحِ وَالْكِتَابَةِ، وَالْمُرَادُ قِيَمَةُ حَصَّتِهِ كَالنَّصْفِ مَثَلًا، فَيَصِحُّ عَلَى نِصْفِ الْقِيَمَةِ أَوْ أَقَلَّ لَا أَكْثَرَ بِزِيَادَةٍ لَا يَتَغَايِنُ النَّاسُ فِيهَا، فَافْضَلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ رَبًّا، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٩).

[١٦٦٤٤] (قَوْلُهُ: لَوْ مِنَ النَّقْدَيْنِ) فَلَوْ عَلَى عُرُوضٍ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ جَازَ، "بَحْر"^(١٠).
[١٦٦٤٥] (قَوْلُهُ: وَلَوْ عَجَزَ اسْتَسْعَى) أَي: لَوْ عَجَزَ الْعَبْدُ عَنْ يَدْلِ الْكِتَابَةِ اسْتِسْعَاةِ السَّائِكِ،

(١) ((إِمَّا)) فِي "ب" وَ"د" وَ"ط" مِنْ كَلَامِ مَلَانِ "الْتِمَرَنَاشِي".

(٢) (أَوْ يُكَاتِبُ) فِي "ب" وَ"د" وَ"ط" مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ "الْحَصْكَفِي".

(٣) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِعْتَاق - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٦٦/أ - ب بِاخْتِصَارٍ.

(٤) "الْفَتْح": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٩/٤.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتَق - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٥/٤.

(٦) "ح": كِتَابُ الْعِتَق ٢٢١/أ، نَقْلًا عَنْ "الْبَحْرِ".

(٧) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتَق - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٥/٤.

(٨) "ط": كِتَابُ الْعِتَق - بَابُ عِتَقِ الْبَعْضِ ٢٩٥/٢.

(٩) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتَق - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٥/٤.

(١٠) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتَق - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٤/٤.

فإن امتنع آجره جبراً، (أو يدبر) وتلزمه السعاية للحال، فلو مات المولى فلا سعاية
إن خرج من الثلث، (أو يستسعي) العبد كما مر،.....

أفاده في "البحر" (١).

والظاهر: أن عجزه عن بدل الصلح كذلك، "ط" (٢).

[١٦٦٤٦] (قوله: فإن امتنع آجره جبراً) أي: ويُؤخذ نصف القيمة من الأجرة، كذا
في "الشلبي" (٣)، ومنه يستفاد: أنه عند العجز عن بدل الكتابة والصلح يرجع إلى اعتبار القيمة
لا ما وقع عليه العقد وإن كانت الزيادة يسيرة، "ط" (٤).

[١٦٦٤٧] (قوله: وتلزمه السعاية للحال) ولا يحوز لسيده أن يتركه على حاله ليعتق بعد
الموت بل إذا أدى عتق، لأن تدبيره اختيار منه للسعاية، "بحر" (٥).

[١٦٦٤٨] (قوله: فلو مات المولى إلخ) ظاهر كلام "الفتح" (٦): أنه لا فائدة للتدبير والكتابة
لرجوعهما إلى السعاية. وأجاب في "البحر" (٧): بأن للتدبير فائدة هي أنه لو مات المولى سقطت
عنه السعاية إذا خرج من الثلث، كما أن فائدة الكتابة تعيين البدل؛ لأنه لو لا الكتابة لأخضع إلى
تقويمه وإيجاب نصف القيمة، وقد يحتاج فيها إلى القضاء عند التنازع في المقدار.

[١٦٦٤٩] (قوله: كما مر (٨) من كونه يؤجره جبراً إن امتنع، كما يفهم من "النهر" (٩)،

"ح" (١٠).

(١) انظر "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٤/٤.

(٢) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢٩٦/٢.

(٣) انظر "حاشية الشلبي على تبين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٧٤/٣.

(٤) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢٩٦/٢.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٥/٤ بتصرف، نقلاً عن "المحيط".

(٦) "الفتح": كتاب العتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٩/٤.

(٧) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٥/٤ بتصرف.

(٨) ص ٧١ - 'در'.

(٩) "النهر": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ق ٢٦٦/ب.

(١٠) "ح": كتاب العتق ق ٢٢١/أ.

(وَالْوَلَاءُ لَهُمَا) لِأَنَّهُمَا الْمُعْتَقَانِ، (أَوْ يُضَمَّنَ) الْمُعْتَقَ (لَوْ مُوسِراً) وَقَدْ أَعْتَقَ بِلَا إِذْنِهِ، فَلَوْ بِهِ اسْتَسْعَاهُ عَلَى الْمَذْهَبِ (وَيُرْجِعُ) بِمَا ضَمِنَ (عَلَى الْعَبْدِ، وَالْوَلَاءُ) كُلُّهُ (لَهُ) لَصُدُورِ الْعِتْقِ كُلِّهِ مِنْ جِهَتِهِ؛ حَيْثُ مَلَكَهُ بِالضَّمَانِ، وَهَلْ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ السَّعَايَةِ وَالضَّمَانِ؟.....

[١٦٦٥٠] (قَوْلُهُ: وَالْوَلَاءُ لَهُمَا) أَي: فِي جَمِيعِ الْخِيَارَاتِ السَّابِقَةِ، "ط" (١).

[١٦٦٥١] (قَوْلُهُ: أَوْ يُضَمَّنَ الْمُعْتَقَ) وَحِينَئِذٍ فَالسَّيِّدُ أَيْضاً بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ مَا بَقِيَ، وَإِنْ شَاءَ دَبَّرَ، وَإِنْ شَاءَ كَاتَبَ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى، "بدائع" (٢). وَإِنْ أَبْرَأَهُ الشَّرِيكَ عَنِ الضَّمَانِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْعَبْدِ وَالْوَلَاءَ لِلْمُعْتَقِ، "هندية" (٣)، "ط" (٤).

[١٦٦٥٢] (قَوْلُهُ: اسْتَسْعَاهُ عَلَى الْمَذْهَبِ) وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ": أَنَّ لَهُ التَّضْمِينَ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ ضَمَانٌ تَمْلِيكِي لَا إِتْلَافٍ، "بحر" (٥). [٥٠٢/٣]

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ اقْتِصَارَهُ عَلَى السَّعَايَةِ يُرِيدُ بِهِ نَفْيَ الضَّمَانِ لَا نَفْيَ الْإِعْتَاقِ وَالتَّذْبِيرِ وَالْكِتَابَةِ وَالصَّلْحِ؛ فَإِنَّهَا مَعَزَلَةُ السَّعَايَةِ، "ط" (٦).

[١٦٦٥٣] (قَوْلُهُ: وَيُرْجِعُ بِمَا ضَمِنَ) وَهُوَ أَنْ يُحِيلَ السَّاكِتَ عَلَى الْعَبْدِ فَيُؤْخَذَ بِهِ كُلُّهُ بِقَبْضِ السَّعَايَةِ

(قَوْلُهُ: فِي جَمِيعِ الْخِيَارَاتِ السَّابِقَةِ) لَا يَظْهَرُ أَنَّ الْوَلَاءَ لَهُمَا فِيمَا لَوْ صَالَحَ السَّاكِتُ الْمُعْتَقَ بَلْ لِلْمُعْتَقِ لَصُدُورِ الْعِتْقِ مِنْ قِبَلِهِ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بِأَدَاءِ بَدَلِ الصَّلْحِ ضَمِناً كَمَا إِذَا ضَمِنَهُ مُوسِراً.

(قَوْلُهُ: فَالسَّيِّدُ أَيْضاً بِالْخِيَارِ الْإِخ) لِقِيَامِهِ مَقَامَ السَّاكِتِ بِأَدَاءِ الضَّمَانِ.

(قَوْلُهُ: وَالصَّلْحُ) أَي: مَعَ الْعَبْدِ لَا مَعَ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ ضَمَانٌ إِتْلَافِي، وَقَدْ أَتْلَفَهُ بِإِذْنِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ حَتَّى يَصِحَّ الصَّلْحُ مَعَهُ.

(١) "ط" - كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٦.

(٢) "البدائع": كتاب الإعتاق - فصل: صفة الإعتاق ٤/٨٩.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب العتاق - الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه ٢/١١٠٠.

(٤) "ط" - كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٦.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٤/٢٥٥.

(٦) "ط" - كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٦.

إِنْ تَعَدَّدَ الشُّرَكَاءُ نَعَمْ، وَإِلَّا لَا، وَمَتَى اخْتَارَ أَمْرًا تَعَيَّنَ إِلَّا^(١) السَّعَايَةَ فَلَهُ الْإِعْتَاقُ، وَلَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ نَصَبِيَّةً لَمْ يَجْزُ؟.....

اِقْتِضَاءٌ مِنْ حَقِّهِ، "هِنْدِيَّة"^(٢).

[١٦٦٥٤] (قوله: إِنْ تَعَدَّدَ الشُّرَكَاءُ نَعَمْ) أي: إذا اخْتَارَ بَعْضُهُمُ السَّعَايَةَ وَبَعْضُهُمُ الضَّمَانَ فَلِكُلِّ مِنْهُمْ مَا اخْتَارَ فِي قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ"، "بِحَرْ" ^(٣) عَنْ "الْبِدَائِعِ" ^(٤).

[١٦٦٥٥] (قوله: وَإِلَّا لَا) أي: وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّدِ الشُّرَكَاءُ فَلَيْسَ لِلسَّائِكِ أَنْ يَخْتَارَ التَّضْمِينَ فِي الْبَعْضِ وَالسَّعَايَةَ فِي الْبَعْضِ، "بِحَرْ" ^(٥) عَنْ "الْمَبْسُوطِ" ^(٦). وَفِي "الْهِنْدِيَّةِ" ^(٧) عَنْ الْفَقِيهِ "أَبِي اللَّيْثِ": ((أَنَّهُ لَا رَوَايَةَ فِي ذَلِكَ، فَيُقَالُ أَنْ يَقُولَ: لَهُ ذَلِكَ، وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ)).

[١٦٦٥٦] (قوله: وَمَتَى اخْتَارَ أَمْرًا تَعَيَّنَ) وَاخْتِيَارُهُ أَنْ يَقُولَ: اخْتَرْتُ أَنْ أَضْمَنَكَ، أَوْ يَقُولَ: أَعْطَيْتِي حَقِّي، أَمَّا إِذَا اخْتَارَ بِالْقَبْلِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، "ط" ^(٨) عَنْ "النَّهَائَةِ".

[١٦٦٥٧] (قوله: إِلَّا السَّعَايَةَ فَلَهُ الْإِعْتَاقُ) الظَّاهِرُ: أَنَّ الْكِتَابَةَ وَالتَّدْبِيرَ وَالصُّلْحَ مِثْلُ السَّعَايَةِ، "ط" ^(٨).

[١٦٦٥٨] (قوله: وَلَوْ بَاعَهُ) أي: لَوْ^(٩) بَاعَ السَّائِكُ لِشَرِيكِهِ الْمُعْتَقِ لَمْ يَجْزِ اسْتِحْسَانًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلتَّمْلِيكِ، وَإِنَّمَا يُمْلِكُ بِالضَّمَانِ ضَرُورَةً.

(١) فِي "ط": ((إِلَى))، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة": كِتَابُ الْعِتَاق - الْبَابُ الثَّانِي فِي الْعَبْدِ الَّذِي يَعْتَقُ بَعْضُهُ ١٠/٢ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتَق - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٥/٤.

(٤) "الْبِدَائِعُ": كِتَابُ الْإِعْتَاق - فَصْلُ: صِفَةُ الْإِعْتَاقِ ٩٤/٤.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتَق - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٥/٤.

(٦) "الْمَبْسُوطُ": كِتَابُ الْعِتَق - بَابُ عِتْقِ الْعَبْدِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ ١١٠/٧.

(٧) "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة": كِتَابُ الْعِتَاق - الْبَابُ الثَّانِي فِي الْعَبْدِ الَّذِي يَعْتَقُ بَعْضُهُ ١٢/٢.

(٨) "ط": كِتَابُ الْعِتَق - بَابُ عِتْقِ الْبَعْضِ ٢٩٦/٢.

(٩) فِي "م": ((وَلَوْ)).

لأنَّهُ كُمُكَاتِبٍ (وَيَسَارُهُ بِكَوْنِهِ مَالِكًا قَدَرٌ قِيَمَةٍ نَصِيبِ الْآخِرِ)^(١) يَوْمَ الْإِعْتِقِ سِوَى مَلْبُوسِهِ وَقُوتِ يَوْمِهِ فِي الْأَصْحَ، "مُحْتَبِي"، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَتِهِ: إِنْ قَائِمًا قَوْمٌ لِحَالٍ، ...

قُلْتُ: فَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ هَلْ يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مُوجِبُهُ حَتَّى لَوْ أَعْتَقَهُ صَحَّ؟ أَوْ يَكُونُ لَعَوًا فَلَوْ أَعْتَقَهُ السَّائِكُ صَحَّ وَصَارَ الْوَلَاءُ لَهُمَا؟ الظَّاهِرُ: الثَّانِي، "مُقَدَّسِي".
[١٦٦٥٩] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ كُمُكَاتِبٍ) وَعِنْدَهُمَا حُرٌّ مَذْيُونٌ.

[١٦٦٦٠] (قَوْلُهُ: وَيَسَارُهُ بِكَوْنِهِ مَالِكًا إلخ) هَذَا ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٢)، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٣)، وَاخْتَارَ بَعْضُ الْمَشَايخُ يَسَارَ الْغَنَى الْمَحْرُومِ لِنَصْدَقَةِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، كَمَا فِي "الْمُحْتَبِي".
[١٦٦٦١] (قَوْلُهُ: يَوْمَ الْإِعْتِقِ) مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ: ((مَالِكًا))، وَبِقَوْلِهِ: ((قِيَمَةٍ))؛ فَلَوْ أَعْتَقَ وَهُوَ مُوسِرٌ ثُمَّ أَعْسَرَ فَلْيُسْرِيكَ حَقُّ التَّضْمِينِ، وَبِعَكْسِهِ لَا.
وَلَوْ كَانَ الْعَبْدُ يَوْمَ الْعِتْقِ أَعْمَى فَانْجَلَى بَيَاضُ عَيْنَيْهِ تَجِبَ قِيَمَتُهُ أَعْمَى، وَعَكْسُهُ فِي عَكْسِهِ، كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٤).

[١٦٦٦٢] (قَوْلُهُ: سِوَى مَلْبُوسِهِ إلخ) قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٥): ((وَفِي رِوَايَةٍ "الْحَسَنِ" اسْتَسْتَيْ كُفَّافٌ وَهُوَ الْمَنْزِلُ وَالْخَادِمُ وَثِيَابُ الْبَدَنِ))، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٦): ((وَالَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْكُفَّافِ لَا بُدَّ مِنْهُ عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي "الْمُحِيطِ"، وَصَحَّحَهُ فِي "الْمُحْتَبِي") اهـ.
[١٦٦٦٣] (قَوْلُهُ: إِنْ قَائِمًا قَوْمٌ لِلْحَالِ) هَذَا إِذَا لَمْ يَتَصَادَقَا عَلَى الْعِتْقِ فِيمَا مَضَى وَإِلَّا يُنْظَرُ

(قَوْلُهُ: وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي "الْهِدَايَةِ") حَيْثُ قَالَ: ((ثُمَّ الْمُعْتَبَرُ يَسَارُ التَّيْسِيرِ - وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ مِنَ الْمَالِ قَدَرٌ نَصِيبِ الْآخِرِ - لَا يَسَارُ الْغَنَى)).

(١) مَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ فِي "و" مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ "الْحَصَكْفِي".

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٦٣/٤.

(٣) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٥٦/٢.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٩/٤.

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٦٣/٤.

(٦) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٥/٤.

وَالْأَفَقُولُ لِلْمُعْتِقِ؛ لِإِنْكَارِهِ الزِّيَادَةَ، وَكَذَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي يَسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ. (ولو شهد) أي: أَخْبَرَ لَعَدَمِ قَبُولِهَا وَإِنْ تَعَدَّدُوا؛ لِحَرِّهِمْ مَغْنَمًا، "بدائع"^(١).....

إِلَى قِيَمَتِهِ يَوْمَ ظَهَرَ الْعَتَقُ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ حَدِيثٌ [٣/٥٠٢] فِيْحَالُ عَلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِ حُدُوثِهِ، كَذَا فِي "الفتح"^(٢).

[١٦٦٦٤] (قوله): وَإِلَّا بِأَنَّ كَانَ الْعَبْدُ هَالِكًا فَالْقَوْلُ لِلْمُعْتِقِ لَتَعْدُرَ مَعْرِفَةَ قِيَمَتِهِ بِالْعِيَانِ بَتَغْيِيرِ أَوْصَافِهِ بِالْمَوْتِ، وَالسَّكَتِ يَدْعِي الزِّيَادَةَ وَالْمُعْتِقُ يُنْكِرُ فَيَكُونُ الْقَوْلُ لَهُ، وَتَمَامُهُ فِي "البحر"^(٣).

[١٦٦٦٥] (قوله): وَكَذَا أَي: يَكُونُ الْقَوْلُ لِلْمُعْتِقِ إِذَا كَانَ الْعَتَقُ مُتَقَدِّمًا عَلَى يَوْمِ الْخُصُومَةِ فِي مَدَّةٍ يَخْتَلِفُ فِيهَا الْيَسَارُ وَالْإِعْسَارُ وَإِلَّا فَيُغْتَبَرُ لِلْحَالِ؛ فَإِنْ عَلِمَ يَسَارُهُ فِي الْحَالِ فَلَا مَعْنَى لِلْإِخْتِلَافِ. وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَالْقَوْلُ لِلْمُعْتِقِ، "بحر"^(٤)، وَبِهِ عَلِمَ أَنَّ الْقَوْلَ لِلْمُعْتِقِ عِنْدَ الْجَهَالَةِ وَلَمْ يُقَيَّدْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْإِخْتِلَافِ عِنْدَ الْعِلْمِ كَمَا عَلِمْتَ، فَافْهَمْ.

وَلَمْ يَذْكُرْ مَسْأَلَةَ: مَا إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ أَوِ الْمُعْتِقُ أَوِ الشَّرِيكُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ شَيْئًا، وَهِيَ مَبْسُوطَةٌ فِي "البحر"^(٥) وَ"الفتح"^(٦).

[١٦٦٦٦] (قوله): لَعَدَمِ قَبُولِهَا عِلَّةٌ لِتَفْسِيرِ الشَّهَادَةِ بِالْإِخْبَارِ، وَقَوْلُهُ: ((لِحَرِّهِمْ مَغْنَمًا)) عِلَّةٌ

(قوله): فُيْحَالُ عَلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِ حُدُوثِهِ كَذَا فِي "الفتح" عبارة "الفتح" هكذا: ((ولو اخْتَلَفَا فِي قِيَمَتِهِ يَوْمَ أَعْتَقَهُ، فَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ قَائِمًا نَظَرُ إِلَى قِيَمَتِهِ يَوْمَ ظَهَرَ الْعَتَقُ، شَى إِذَا لَمْ يَتَصَادَقَ عَلَى الْعَتَقِ فِيمَا مَضَى يُقَوِّمُ لِلْحَالِ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ حَدِيثٌ فُيْحَالُ عَلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِ ظَهْرِهِ)).

(١) "البدائع": كتاب العتق - فصل في أن العتق هل يتجزأ أو لا ٩٦/٤.

(٢) "الفتح": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٩/٤.

(٣) انظر "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٦/٤.

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٦/٤ يتصرف.

(٥) انظر "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٦/٤.

(٦) انظر "الفتح": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٠/٤.

(كُلُّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ يَعْتِقُ الْآخَرَ) حَظُّهُ وَأَنْكَرَ^(١) كُلُّ (سَعَى لهما) ما لم يُحْلِفْهُمَا الْقَاضِي،
فَحَيْثُ يُسْتَرْقُ أَوْ يَسْعَى (فِي حَظِّهِمَا).....

لِلْعَلَّةِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْعَلَّةَ لَيْسَتْ كَوْنِهَا شَهَادَةً فَرْدٍ؛ إِذْ لَا تَطْرُدُ لَوْ كَانُوا جَمْعَةً فَشَهِدَ كُلُّ اثْنَيْنِ مِنْهُمَا^(٢) عَلَى آخَرَ فَإِنَّهَا لَا تَقْبَلُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا يُثْبِتَانِ لَأَنْفُسِهِمَا حَقَّ التَّضْمِينِ، زَادَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣): ((أَوْ يَشْهَدَانِ لِعَبْدِهِمَا، وَإِنَّمَا اثْبَتْنَا السَّعَايَةَ بِاعْتِرَافِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى نَفْسِهِ بِحُرْمَةِ اسْتِرْقَاقِهِ ضِمْنًا لَشَهَادَتِهِ فَتَعَيَّنَ السَّعَايَةُ)) اهـ.

[١٦٦٦٧] (قَوْلُهُ: كُلُّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ) قَيْدٌ اتَّفَقِي إِذْ لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ أَنَّهُ أَعْتَقَهُ وَأَنْكَرَهُ الْآخَرَ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ، "البحر"^(٤) و"نهر"^(٥).

[١٦٦٦٨] (قَوْلُهُ: وَأَنْكَرَ كُلُّ) فَلَوْ اعْتَرَفَا أَنَّهُمَا أَعْتَقَا مَعًا أَوْ عَلَى التَّعَاقُبِ وَحَبَّ أَنْ لَا يُضْمَنَّ كُلُّ الْآخَرَ إِنْ كَانَا مُؤَسَّرَيْنِ، وَلَا يُسْتَسْعَى الْعَبْدُ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ كُلَّهُ مِنْ جِهَتِهِمَا، وَلَوْ اعْتَرَفَ أَحَدُهُمَا وَأَنْكَرَ الْآخَرَ فَإِنَّ الْمُنْكَرَ يَجِبُ أَنْ يَحْلِفَ لِأَنَّهُ فِيهِ فَائِدَةٌ؛ فَإِنَّهُ إِنْ نَكَلَ صَارَ مُعْتَرِفًا أَوْ بَازِلًا فَصَارَا مُعْتَرِفَيْنِ فَلَا تَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ سِعَايَةُ كَمَا قُلْنَا، "فتح"^(٦).

[١٦٦٦٩] (قَوْلُهُ: مَا لَمْ يُحْلِفْهُمَا الْقَاضِي إلخ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ "المُصَنِّفُ" تَبَعًا لِغَيْرِهِ: مِنْ لُزُومِ اسْتِسْعَاءِ كُلِّ مِنْهُمَا لِلْعَبْدِ إِنَّمَا هُوَ قِيَمًا إِذَا لَمْ يَرَفَعَا إِلَى قَاضٍ بَلْ خَاطَبَ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ: بِأَنَّكَ أَعْتَقْتَ نَصِيكَ وَهُوَ يُنْكِرُ، أَمَّا لَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا التَّضْمِينَ أَوْ أَرَادَهُ وَنَصِيَّهُمَا مُتَّفَاوَتٌ فَتَرَفَعَا، أَوْ رَفَعَهُمَا دُونَ حِسْبَةٍ فِيمَا لَوْ اسْتَرْقَاهُ بَعْدَ قَوْلِهِمَا، فَإِنَّ الْقَاضِيَّ لَوْ سَأَلَهُمَا فَأَجَابَ بِالْإِنْكَارِ فَحَلَفَا

(١) فِي "و": ((وَأَنْكَرَ)).

(٢) قَوْلُهُ: ((مِنْهُمَا)) كَذَا يَخْطئه بضمير التثنية، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: مِنْهَا أَوْ مِنْهُمْ، أَيْ: الْجَمَاعَةُ، فَنَأْتِلُ. اهـ مَصْحُوحُهُ.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعَتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٢٦٧/٤. بِنَصْرِفٍ.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٢٥٨/٤.

(٥) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْإِعْتِاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٢٦٧/٤.

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعَتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٢٦٧/٤.

ولو نكَلَ أَحَدُهُمَا صَارَ مُعْتَرِفًا فَلَا سِعَايَةَ، ولو ماتَ قَبْلَ أَنْ يَتَّفِقَا فَلَيْسَتْ الْمَالُ، "بحر" (مُطْلَقًا) ولو مُوسِرَيْنِ.....

لَا يُسْتَرْقُ؛ لِأَنَّ كُلَّ يَقُولٍ: إِنَّ صَاحِبَهُ حَلَفَ كَاذِبًا وَاعْتِقَادُهُ أَنَّ الْعَبْدَ يَحْرُمُ اسْتِرْقَاقَهُ [١/٥٠٣ق/٣] وَلِكُلِّ اسْتِسْعَاؤُهُ، وَإِنْ اعْتَرَفَا أَوْ أَحَدُهُمَا فَقَدْ مَرَّ^(١) أَنْفَاءً، "فتح"^(٢).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُمَا إِنْ حَلَفَا لَا يُسْتَرْقُ بَلْ يَسْعَى لَهُمَا، وَإِنْ اعْتَرَفَا لَا يُسْتَرْقُ وَلَا يَسْعَى. وَمِثْلُهُ: مَا لَوْ نَكَلَا؛ لِأَنَّ النُّكُولَ اعْتِرَافٌ أَوْ بَذَلٌ، كَمَا مَرَّ^(٣).

وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ "الْشَّارِحِ": ((فَجِئْنِيذُ يُسْتَرْقُ أَوْ يَسْعَى)) صَوَابُهُ: لَا يُسْتَرْقُ أَوْ لَا يَسْعَى، أَي: لَا يُسْتَرْقُ إِنْ حَلَفَا وَلَا يُسْتَرْقُ وَلَا يَسْعَى إِنْ اعْتَرَفَا أَوْ نَكَلَا. [١٦٦٧٠] (قَوْلُهُ: وَلَوْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا أَي: وَحَلَفَ الْآخَرُ؛ إِذْ لَوْ نَكَلَ أَيْضًا صَارَا مُعْتَرِفَيْنِ، وَقَدْ مَرَّ^(٤)).

[١٦٦٧١] (قَوْلُهُ: فَلَا سِعَايَةَ) أَي: عَلَى الْعَبْدِ لِلْمُعْتَرِفِ، وَعَلَيْهِ السَّعَايَةُ لِلْحَالِفِ، "ح"^(٥).

[١٦٦٧٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتَّفِقَا) يَعْنِي: لَوْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى إِعْتِاقِ أَحَدِهِمَا فَوَلَاؤُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ وَضَعَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْوَلَاءَ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ" رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَوْقُوفٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. وَمَوْضِعُهَا بَعْدَ قَوْلِهِ^(٦): ((حَتَّى يَتَّصِدَقَا))، كَمَا فَعَلَ فِي "الْبَحْرِ"^(٧) وَ"الْفَتْحِ"^(٨) وَغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ تَمَتُّةٍ كَلَامِ الصَّاحِبَيْنِ، "ح"^(٩).

(١) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٢٦٧/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٣) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٤) الْمَقُولَةُ: [١٦٦٦٨] قَوْلُهُ: ((وَأَنْكَرَ كُلُّ)).

(٥) "ح": كِتَابُ الْعِتَاقِ ق ٢٢١/ب.

(٦) ص ٨٠ - "د".

(٧) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٢٥٧/٤.

(٨) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٢٦٧/٤.

(٩) "ح": كِتَابُ الْعِتَاقِ ق ٢٢١/ب.

أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ (وَالْوَلَاءُ لَهُمَا) وَقَالَ^(١): يَسْعَى لِلْمُعْسِرِينَ، لَا لِلْمُوسِرِينَ (وَلَوْ تَخَالَفَا يَسَاراً يَسْعَى^(٢) لِلْمُوسِرِ، لَا لِضِدِّهِ) وَهُوَ الْمُعْسِرُ، وَالْوَلَاءُ مَوْقُوفٌ فِي الْكُلِّ.....

[١٦٦٧٣] (قَوْلُهُ: أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ) صَرَّحَ بِهِ - وَإِنْ فَهِمَ مِمَّا قَبْلَهُ - تَمْهيداً لِلْإِعْتِرَاضِ الْآتِي، وَلِأَنَّهُ مَشَأُ الْوَهْمِ فِي كَلَامِ "الْمُصَنِّفِ"، فَافْهَم.
[١٦٦٧٤] (قَوْلُهُ: وَالْوَلَاءُ لَهُمَا) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَقُولُ: عَتَقْتُ نَصِيبُ صَاحِبِي عَلَيْهِ بِإِعْتَاقِهِ، وَوَلَاؤُهُ^(٣) لَهُ، وَعَتَقْتُ نَصِيبِي بِالسَّعَايَةِ وَوَلَاؤُهُ لِي وَهُوَ عَبْدٌ مَا دَامَ يَسْعَى كَالْمُكَاتِبِ، "بِحَرْ" ^(٤)؛ "ط" ^(٥).

[١٦٦٧٥] (قَوْلُهُ: وَلَوْ تَخَالَفَا إِلَى) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ((يَسْعَى لِلْمُعْسِرِينَ)).
[١٦٦٧٦] (قَوْلُهُ: يَسْعَى لِلْمُوسِرِ) لِأَنَّهُ لَا يَدْعِي الضَّمَانَ عَلَى صَاحِبِهِ إِعْسَارِو، وَإِنَّمَا يَدْعِي عَلَيْهِ السَّعَايَةَ فَلَا يَبْرَأُ عَنْهَا. وَلَا يَسْعَى لِلْمُعْسِرِ؛ لِأَنَّهُ يَدْعِي الضَّمَانَ عَلَى صَاحِبِهِ؛ لَيْسَارِهِ فَيَكُونُ مُبَرِّئاً لِعَبْدٍ عَنِ السَّعَايَةِ، "ح" ^(٦) عَنْ "الْبَحْرِ" ^(٧).
[١٦٦٧٧] (قَوْلُهُ: وَالْوَلَاءُ مَوْقُوفٌ) أَي: عِنْدَهُمَا فِي الْكُلِّ، أَي: فِي يَسَارِهِمَا وَإِعْسَارِهِمَا

(قَوْلُ: "الْمُصَنِّفِ" يَسْعَى لِلْمُوسِرِ إِلَى) نَقَلَ "ابْنُ الْكَمَالِ" عَنْ "الْحَقَائِقِ": أَنَّهُ عِنْدَ اخْتِلَافِهِمَا فِي الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ يَسْعَى عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ" فِي رِبْعِ قِيمَتِهِ لِلْمُوسِرِ وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" فِي نِصْفِ قِيمَتِهِ، قَالَ "الرَّحْمَتِيُّ": وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِأَصُولِهِمْ. اهـ "سِنْدِي".

(١) فِي "ط": ((وَقَالَ)).

(٢) فِي "و": ((سَعَى)).

(٣) فِي "ب": ((وَوَلَاؤُهُ))، وَهُوَ خَطَأٌ طِبَاعِيٌّ.

(٤) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٧/٤.

(٥) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقَ الْبَعْضُ ٢٩٧/٢.

(٦) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ ق ٢٢١/ب.

(٧) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٥٧/٤.

حَتَّى يَصَادَقَا، كَذَا فِي "الْبَحْرِ" وَ"الْمُلْتَقَى" ^(١) وَعَامَّةُ الْكُتُبِ.
قُلْتُ: فَنَفِي "الْمَتْنِ خَلَلٌ" ^(٢) لَا يَخْفَى فَتَنَبَّهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا "الرَّمْلِيَّ" نَبَّهَ عَلَى
ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

﴿فُرْعٌ﴾

قَالَ أَحَدُ شَرِيكَيْنِ لِلْآخَرِ: بَعْتُ مِنْكَ نَصِيبِي وَإِنْ لَمْ أَكُنْ بِعْتُهُ مِنْكَ فَهُوَ حُرٌّ، وَقَالَ
الْآخَرُ: مَا اشْتَرَيْتُهُ وَإِنْ كُنْتُ اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ فَهُوَ حُرٌّ فَالْقَوْلُ لِنُكْرِ الشَّرَاءِ يَمِينِهِ، فَإِنْ حَلَفَ

وَاخْتَلَفَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُحِيلُهُ عَلَى صَاحِبِهِ وَيَتَرَأَّى عَنْهُ، كَذَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٣)، "ح" ^(٤).
(١٦٦٧٨) (قَوْلُهُ: حَتَّى يَصَادَقَا) أَي: يَتَّفِقَا عَلَى إِعْتَاقِ أَحَدِهِمَا، فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتَّفِقَا وَجَبَ
أَنْ يَأْخُذَهُ بَيِّتُ الْمَالِ، كَذَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٥)، "ح" ^(٦).
(١٦٦٧٩) (قَوْلُهُ: كَذَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٧)) (إِلْخ) الْإِشَارَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى مَا قَرَّرَهُ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ
وَمَذْهَبِ الصَّاحِبَيْنِ.

(١٦٦٨٠) (قَوْلُهُ: فَنَفِي الْمَتْنِ خَلَلٌ) هُوَ قَوْلُهُ: ((وَلَوْ تَخَالَفَا يَسَارًا)) (إِلْخ؛ حَيْثُ أَوْهَمَ أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ
"أَبِي حَنِيفَةَ" مَعَ أَنَّهَا مُنَافِيَةٌ لِقَوْلِهِ: ((مُطْلَقًا))، وَ"الشَّارْحُ" أَصْلَحَ الْمَتْنَ بِقَوْلِهِ: ((وَقَالَا يَسْعَى لِلْمُعْسِرَيْنِ
لَا لِلْمُوسِرَيْنِ))، (٣/٥٠٣ ب) وَجَعَلَ قَوْلُهُ: ((وَلَوْ تَخَالَفَا)) (إِلْخ) مِنْ تَبَيُّنِ كَلَامِ الصَّاحِبَيْنِ، "ح" ^(٨).
(١٦٦٨١) (قَوْلُهُ: تَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ) أَي: تَبَّهَ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى "الْمُنْحِ" عَلَى هَذَا الْخَلَلِ كَذَلِكَ، أَي:

(١) "ملتقى الأعرار": باب العتق - فصل: في عتق البعض ٥١٨/١.

(٢) في "و": ((خلط)).

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٧/٤.

(٤) "ح": كتاب العتق ق ٢٢١ ب.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٧/٤.

(٦) "ح": كتاب العتق ق ٢٢١ ب.

(٧) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٧/٤.

(٨) "ح": كتاب العتق ق ٢٢١ ب.

ولا بَيِّنَةُ للبائع عتق بلا سِعَايَةٍ لِمُدَّعِي الْبَيْعِ، بَلْ لِلْآخِرِ فِي حِظِّهِ بِكُلِّ حَالٍ، وَكَذَا عِنْدَهُمَا

كما فهِمَهُ "الشَّارِحُ".

[١٦٦٨٢] (قوله: وَلَا بَيِّنَةُ لِلْبَائِعِ) أَمَا لَوْ كَانَ لَهُ بَيِّنَةٌ تَبَتَّ حِثُّ مُنْكَرِ الشَّرَاءِ فَيَعْتَقُ الْعَبْدُ كُلَّهُ

عليه وَيُلْزِمُهُ ثَمَنُ حِصَّةِ الْبَائِعِ بِمُوجِبِ الشَّرَاءِ لَا الْإِعْتِاقِ.

[١٦٦٨٣] (قوله: عَتَقَ بِلَا سِعَايَةٍ) أَمَا عَتَقَهُ فَلَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَزْعُمُ أَنَّ شَرِيكَهُ الْآخَرَ حَازَتْ،

وَأَمَّا عَدَمُ السَّعَايَةِ لِمُدَّعِي الْبَيْعِ فَلِأَنَّ شَرِيكَهُ لَمَّا أَنْكَرَ الشَّرَاءَ وَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ لَمْ يَثْبُتْ بَيْعُهُ، فَقَدْ

وُجِدَ شَرْطُ عِتْقِ مُدَّعِي الْبَيْعِ فَكَانَ الْعِتْقُ مِنْ جِهَتِهِ فَلَيْسَ لَهُ سِعَايَةٌ عَلَى الْعَبْدِ، وَأَمَّا سِعَايَتُهُ لِمُنْكَرِ

الشَّرَاءِ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَتَقُهُ لِإِنْكَارِهِ، وَإِنَّمَا تَبَتَّ عَتَقُ شَرِيكَهِ، لَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ عَتَقُ شَرِيكَهِ

إِلَّا بِسَبَبِ إِنْكَارِهِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ تَضَمُّينُهُ لَوْ كَانَ مُؤْسِرًا وَإِنْ أُضِيفَ الْعِتْقُ حَقِيقَةً إِلَى تَعْلِيلِ مُدَّعِي

الْبَيْعِ، فَكَانَ الْمُعْلَقُ صَاحِبَ الْعِلَّةِ وَالْمُنْكَرُ صَاحِبَ الشَّرْطِ، وَالْحُكْمُ يُضَافُ لِإِعْلَاقِهِ، وَلِذَا لَوْ رَجَعَ

١٧/٣

(قوله: فَيَعْتَقُ الْعَبْدُ كُلَّهُ عَلَيْهِ الْخ) النِّصْفُ يَمْتَقِضِي حِثَّهُ فِي حِلْفِهِ حَسَبَ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ

يَمْتَقِضِي الْاسْتِسْعَاءَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَعْتَقُ كُلَّهُ الْآنَ، تَأَمَّلْ.

(قوله: أَمَا عَتَقَهُ فَلَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَزْعُمُ الْخ) هَذَا يَصْلُحُ عِنْدَ لَعْدِمِ بَقَائِهِ رَقِيقًا مُوَاحِدَةً لِكُلِّ بَزْعَمِيٍّ لَا عَتَقَهُ؛

تَأَمَّلْ. إِلَّا أَنْ يُقَالُ: إِنَّ الْمُرَادَ تَحَقُّقَ فِيهِ الْعِتْقِ وَلَا نَدَى لَزَعْمِ كُلِّ حِثٍّ صَاحِبِهِ، وَيَدُلُّ لِهَذَا مَا فِي "الْهَدْيَةِ": ((إِنْ

أَقَامَ مُدَّعِي الْبَيْعِ بَيِّنَةً، أَوْ نَكَلَ الْمُشْتَرِي قِضَى بِالْبَيْعِ وَالثَّمَنِ، وَعَتَقَ الْعَبْدَ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتْرُكُ رَقِيقًا،

وَيَسْعَى عِنْدَهُ لِلْمُنْكَرِ الْخ)).

(قوله: وَأَمَّا عَدَمُ السَّعَايَةِ لِمُدَّعِي الْبَيْعِ، فَلَأَنَّ شَرِيكَهُ الْخ) الْأَظْهَرُ فِي وَجْهِ عَدَمِ سِعَايَتِهِ لِمُدَّعِي الْبَيْعِ: هُوَ أَنَّهُ

لَمَّا ادَّعَاهُ تَبَرُّاً مِنْ مَلِكِ الْعَبْدِ، فَهُوَ يَدْعِي الثَّمَنَ وَيُنْكَرُ اسْتِحْقَاقَ الْاسْتِسْعَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ عَنِ الْعَبْدِ عَلَى حَسَبِ

دَعْوَاهُ، وَيَدُلُّ لِهَذَا مَا بَأْتِي لَهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: ((قَالَ: هِيَ أُمُّ وَلَدٍ شَرِيكِي الْخ))، وَوَجْهُ سِعَايَتِهِ لِمُنْكَرِ الشَّرَاءِ: هُوَ أَنَّهُ

حَيْثُ زَعَمَ حِثُّ مُدَّعِي الْبَيْعِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِرْقَاقُ نَصِيْبِهِ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَضْمَنَهُ لِإِنْكَارِهِ سَبَبَ الضَّمَانِ فَقَدْ

شَهِدَ عَلَى صَاحِبِهِ بِالْعِتْقِ وَعَلَى نَفْسِهِ بِالتَّكَاثُبِ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَيُقْبَلُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ فَيَمْتَنِعُ بِهِ

اسْتِرْقَاقُهُ، وَيَسْتَسْمِعِي لِلتَّنْقِيحِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَهُوَ مَكَاثِبُهُ، وَإِنْ كَاذِبًا فَهُوَ عَبْدُهُ.

لو البائع مُعْسِرًا، ولو مُوسِرًا لم يَسْعَ لأحدٍ في الأصح،.....

شُهُودُ الزَّنا وشُهُودُ الإِحْصَانِ يَضْمَنُ شُهُودُ الزَّنا فَقَطْ، فَلَمَّا كَانَ إِتْكَارُهُ شَرْطًا لِلْعِتْقِ^(١) صَارَ لَهُ دَخْلٌ فِي عِتْقِهِ فَلَا يَضْمَنُ شَرِيكُهُ، وَلَمَّا كَانَ الشَّرِيكُ مُبَاشِرًا لِغِلَّةٍ أَضْيَفَ الْعِتْقُ إِلَيْهِ فَكَانَ لِلْمُنْكَرِ اسْتِيسَاعُ الْعَبْدِ بِكُلِّ حَالٍ، أَيْ: سِوَاءِ كَانَ الْبَائِعُ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي تَوْجِيهِهِ.

لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْعَى فِي نَصْفِهِ لِهَمَا؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ نَصْفَهُ بَيِّقِينَ لِتَغْلِيْقِ عِتْقِهِ عَلَى الشَّرَاءِ وَعَدْوِيهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الَّذِي عَتَقَ مِنْهُ حِصَّةً أَحَدِيهِمَا وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَكَوْنُ الَّذِي عَتَقَ حِصَّةً مُدْعِي الْبَيْعِ غَيْرَ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ شَرْطُ الْعِتْقِ، وَكَوْنُ الْقَوْلِ لِشَرِيكِهِ أَنَّهُ مَا اشْتَرَى إِنَّمَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ لُزُومِ الثَّمَنِ فَيَكُونُ الْقَوْلُ لَهُ فِيهِ، وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ الْعِتْقِ؛ كَمَا لَوْ عُلِقَ طَلَاقُهَا عَلَى عَدَمِ وَصُولِ نَفَقَتِهِ إِلَيْهَا يَوْمَ كَذَا فَادَّعَى الْوُصُولَ وَأَنْكَرَتْ فَالْقَوْلُ بِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى لُزُومِ النِّفَقَةِ، وَالْقَوْلُ نَهْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَدَمِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ لِلْمُنْكَرِ شَرْطُ اخْتِثَافِ هُنَا كَذَلِكَ. نَعَمْ قِيلَ: إِنَّ الْقَوْلَ لِلْمَرْأَةِ فِي الطَّلَاقِ أَيْضًا فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَا هُنَا مَبْنًى عَلَيْهِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

[١٦٦٨٤] (قَوْلُهُ: لَوْ الْبَائِعُ مُعْسِرًا) لِأَنَّهُ عِنْدَهُمَا [١/٥٠٤/٣] يُلْزَمُ السَّعَايَةُ عِنْدَ الْإِعْسَارِ، وَالضَّمَانُ عِنْدَ الْيَسَارِ.

[١٦٦٨٥] (قَوْلُهُ: لَمْ يَسْعَ لِأَحَدٍ) أَمَّا لِلْبَائِعِ؛ فَلَأَنَّ الْعِتْقَ مِنْ جِهَتِهِ، وَأَمَّا لِلشَّارِي؛ فَلَأَنَّ حَقَّهُ فِي التَّضْمِينِ حَيْثُ ذُوَّ الْاسْتِيسَاعِ كَمَا عَلِمَتْ.

[١٦٦٨٦] (قَوْلُهُ: فِي الْأَصَحِّ) هُوَ رِوَايَةُ "أَبِي حَفْصٍ"، وَفِي رِوَايَةِ "أَبِي سُلَيْمَانَ": يَسْعَى لِهَمَا عِنْدَهُمْ جَمِيعًا إِنْ كَانَ مُعْسِرَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مُوسِرَيْنِ يَسْعَى لِمُدْعِي الْبَيْعِ فِي نَصْفِ قِيَمَتِهِ فَقَطْ، "نَهْر"^(٢) عَنْ "الْمَحِيطِ".

(قَوْلُهُ: وَفِي رِوَايَةِ "أَبِي سُلَيْمَانَ" يَسْعَى لِهَمَا عِنْدَهُم الْخ) وَالتَّوْجِيهُ فِي "الْمَحِيطِ" كَمَا فِي "النَّهْرِ".

(١) فِي "ب": ((لِلْعِتْقِ))، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِيٌّ.

(٢) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضَهُ ق ٢٦٧/١.

ولو (عَلَّقَ أَحَدُهُمَا عِتْقَهُ بِفِعْلٍ غَدًّا) مثلاً ك: **إِنْ دَخَلَ فَلَانَ الدَّارَ غَدًا فَأَنْتَ حُرٌّ**
(وَعَكْسَ) الشَّرِيكَ (الْآخَرَ) فَقَالَ: **إِنْ لَمْ يَدْخُلْ، فَمَضَى الْغَدُ (وَجْهَلْ شَرْطُهُ)**
أَدْخَلَ أَمْ لَا؟ (عَتَقَ نِصْفَهُ) لِحِنْثِ أَحَدِهِمَا بَيِّقِينَ (وَسَعَى فِي نِصْفِهِ لَهُمَا) مُطْلَقًا،
وَالْوَلَاءَ لَهُمَا. (وَلَا عِتْقُ).....

[١٦٦٨٧] (قوله: وَلَوْ عَلَّقَ أَحَدُهُمَا) أَي أَخَذَ الشَّرِيكَيْنِ فِي عَيْدٍ وَاحِدٍ، "ط" (١).

[١٦٦٨٨] (قوله: بِفِعْلٍ) سَوَاءٌ كَانَ فِعْلٌ أَجْنَبِيٌّ أَوْ الْمُحْلُوفُ يَعْتِقُهُ، "ط" (١).

[١٦٦٨٩] (قوله: مَثَلًا) يَعْنِي: أَنَّ ذِكْرَ الْغَدِ لَيْسَ قَيْدًا بَلْ الْمُرَادُ وَقْتُ مُعَيَّنٍ؛ [إِذْ] (٢) لَا فَرْقَ بَيْنَ

الْغَدِ وَالْيَوْمِ وَالْأَمْسِ، "بحر" (٣)، وَكَذَا ذِكْرُ الدُّخُولِ، "ط" (٤).

[١٦٦٩٠] (قوله: فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَدْخُلْ) أَي: فَلَانَ غَدًا الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ، "ط" (٤).

[١٦٦٩١] (قوله: فَمَضَى الْغَدُ) أَي: مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِمَا إِلَى آخِرِ الْغَدِ، أَمَّا إِذَا أَخْرَجَهُ أَحَدُهُمَا

عَمَلِكِهِ قَبْلَ الْغَدِ بَطَلَ تَعْلِيْقُهُ بِمَضْيِ الْغَدِ وَيُنْظَرُ فِي تَعْلِيلِ الْآخَرِ، إِنْ عَلِمَ وَقُوعُ شَرْطِهِ عَتَقَ حَظَّهُ،
 وَإِلَّا فَلَا، كَمَا لَا يَخْفَى، "ط" (٤).

[١٦٦٩٢] (قوله: وَجْهَلْ شَرْطُهُ) أَي: شَرْطُ الْعِتْقِ وَهُوَ الدُّخُولُ نَفِيًّا أَوْ إِثْبَاتًا، فَلَوْ عَيَّمَ

أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارَ الْحَالِفِ لَا إِقْرَارَ فَلَانَ عَمَلٍ بِمُقْتَضَاهُ.

[١٦٦٩٣] (قوله: وَسَعَى فِي نِصْفِهِ) هَذَا عِنْدَهُمَا، وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": يَسْعَى فِي جَمِيعِ فَيْحَتِهِ؛

لَأَنَّ الْمَقْضِيَّ عَلَيْهِ بِسُقُوطِ السَّعَايَةِ مَجْهُولٌ، "نهر" (٥).

[١٦٦٩٤] (قوله: مُطْلَقًا) أَي: مُؤَسِّرَيْنِ أَوْ مُعْسِرَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ، "ح" (٦).

(١) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٨.

(٢) ما بين منكسرين من عبارة "البحر".

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٤/٢٥٨.

(٤) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٨.

(٥) "النهر": كتاب الإعناق - باب: العبد يعتق بعضه ق ٢٦٧/٢.

(٦) "ح": كتاب العتق ق ٢٢١/ب.

والمسألة بحالها (لو حلفا على عبدَيْن، كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا لأَحَدِهِمَا) لتفاحش الجهالة، حتَّى لو اتَّحَدَ المَالِكُ كَانَ اشترَاهُمَا مَنْ عَلِمَ بِخِلْفَتِهِمَا عَتَقَ عَلَيْهِ أَحَدُهُمَا وأَمَرَ بالبَيَانِ، "فتح"،.....

[١٦٦٩٥] (قوله: والمسألة بحالها) أي: بَأَنْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا عَلَى فِعْلٍ فَلَانَ غَدًا وَعَكْسَهُ الْآخَرَ.

[١٦٦٩٦] (قوله: كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا لأَحَدِهِمَا) أي: كُلُّ واحدٍ مِنَ الْعَبْدَيْنِ بِتَمَامِهِ مَمْلُوكٌ لِوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْخَالِفِينَ.

[١٦٦٩٧] (قوله: لتفاحش الجهالة) لأنَّ الْمَجْهُولَ هُنَا شَيْئَانِ: الْعَبْدُ الْمَقْضِيُّ لَهُ بِالْحُرِّيَّةِ وَسُقُوطُ نِصْفِ السَّعَايَةِ عَنْهُ، وَالْحَانِثُ الْمَقْضِيُّ عَلَيْهِ بِالْعِتْقِ، وَالْمَعْلُومُ وَاحِدٌ وَهُوَ الْمَقْضِيُّ بِهِ أَعْنِي: الْحُرِّيَّةَ وَسُقُوطُ السَّعَايَةِ، وَفِي الْعَبْدِ الْوَاحِدِ بِالْعَكْسِ؛ لأنَّ الْمَقْضِيَّ لَهُ بِالْحُرِّيَّةِ وَالْمَقْضِيَّ بِهِ مَعْلُومَانِ وَالْمَجْهُولُ وَاحِدٌ وَهُوَ الْحَانِثُ الْمَقْضِيُّ عَلَيْهِ فَيَمْتَنِعُ الْقَضَاءُ عِنْدَ غَلَبَةِ الْجَهَالَةِ، كَمَا أَفَادَهُ "ح" ^(١) عَنْ "الرَّيْلِيِّ" ^(٢).

[١٦٦٩٨] (قوله: حتَّى لو اتَّحَدَ المَالِكُ) غَايَةُ عَنِ مَفْهُومِ التَّقْيِيدِ بِتَفَاحُشِ الْجَهَالَةِ، وَإِنَّمَا حُكِمَ بِعِتْقِ أَحَدِهِمَا لأنَّ الْجَهَالَةَ فِي الْمَقْضِيِّ عَلَيْهِ ارْتَفَعَتْ، "ط" ^(٣).

[١٦٦٩٩] (قوله: عَتَقَ عَلَيْهِ أَحَدُهُمَا) وَلَا يُنَافِي عِلْمُهُ بِحُثِّ أَحَدِ الْمَالِكَيْنِ صَحَّةَ شِرَائِهِ [٥٠٤/٣] ب/ [ب] لِلْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ مِلْكِهِ لَهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، كَمَا لو أَقَرَّ بِحُرِّيَّةِ عَبْدٍ وَمَوْلَاهُ يُنْكِرُهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ صَحَّ، وَإِذَا صَحَّ شِرَاؤُهُ لهُمَا وَاجْتَمَعَا فِي مِلْكِهِ عَتَقَ عَلَيْهِ أَحَدُهُمَا؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ مُعْتَبَرٌ الْآنَ وَيُؤَمَّرُ بِالْبَيَانِ؛ لِأَنَّ الْمَقْضِيَّ عَلَيْهِ مَعْلُومٌ، كَذَا فِي "الْفَتْح" ^(٤)، قَالَ فِي "الْبَحْر" ^(٥): ((وَهُوَ يُقِيدُ أَنَّ أَحَدَ الْخَالِفَيْنِ لو اشْتَرَى

(١) انظر "ح": كتاب العتق ق ٢٢١/ب.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٧٨/٣.

(٣) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢٩٨/٢ بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب العتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٩/٤.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٥٩/٤.

أو الخائف بأن (قال: عَبْدُهُ حُرٌّ إِنْ لَمْ يَكُنْ فُلَانٌ دَخَلَ هَذِهِ الدَّارَ الْيَوْمَ، ثُمَّ قَالَ: أَمْرَاتُهُ طَالِقٌ إِنْ كَانَ دَخَلَ الْيَوْمَ عَتَقَ وَطَلَّقَتْ) لِأَنَّهُ بِكُلِّ يَمِينٍ زَعَمَ الْحِنْثَ فِي الْأُخْرَى،

العَبْدُ مِنَ الْخَائِفِ الْآخَرِ يَصْبَحُ وَيَعْتَقُ عَلَيْهِ وَيُؤْمَرُ بِالْبَيَانِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَفِي "الْمَحِيطِ": هَذَا إِذَا عَلِمَ الْمُشْتَرِي بِخَالِفِهِمَا^(١) فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَالْقَاضِي يُحْلِفُهُمَا وَلَا يُجْبَرُ عَلَى الْبَيَانِ مَا لَمْ تَقُمْ الْبَيِّنَةُ عَلَى ذَلِكَ)) اهـ.

١٦٧٠١ (قوله: أَوِ الْخَائِفُ) عَطَفَ عَلَى: ((الْمَالِكُ))، فَإِنَّهُ لَا جَهَالََةَ هُنَا أَصْلًا لِلْعِلْمِ بِالْحَانِثِ وَالْمَقْضَى لَهُ وَهُوَ الْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ وَالْمَقْضَى بِهِ وَهُوَ الْحُرِّيَّةُ وَالطَّلَاقُ، فَافْهَمِ. وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ الْيَمِينَانِ عَلَى عَبْدَيْهِ.

مَطْلَبٌ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ

((إِنْ لَمْ يَدْخُلْ)) وَبَيْنَ ((إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ))

١٦٧٠١ (قوله: عَتَقَ وَطَلَّقَتْ) وَقِيلَ: لَا يَعْتَقُ وَلَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُعْلَقٌ بِعَدَمِ الدُّخُولِ وَالْآخَرُ بِوُجُودِهِ وَكُلُّ مِثْلِهِمَا يُحْتَمَلُ تَحَقُّقُهُ وَعَدَمُهُ. قَسَا: ذَاكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ((إِنْ لَمْ يَدْخُلْ فَعَبْدِي حُرٌّ))، بِخِلَافِ ((إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ))؛ فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ لِتَحْقِيقِ الدُّخُولِ فِي الْمَاضِي رَدًّا عَلَى الْمَمَارِ فِي الدُّخُولِ وَعَدَمِهِ فَكَانَ مُعْتَرِفًا بِالدُّخُولِ وَهُوَ شَرْطُ الطَّلَاقِ فَوَقَعَ، بِخِلَافِ: إِنْ لَمْ يَدْخُلْ لَيْسَ فِيهِ تَحَقُّقٌ^(٢)، وَصِيعَةٌ ((إِنْ كَانَ دَخَلَ)) ظَاهِرَةٌ لِتَحْقِيقِ عَدَمِ الدُّخُولِ رَدًّا عَلَى مَنْ تَرَدَّدَ فِيهِ، فَكَانَ مُعْتَرِفًا بِعَدَمِ الدُّخُولِ وَهُوَ شَرْطُ وَقْعِ الْعِتْقِ فَوَقَعَ، بِخِلَافِ: إِنْ دَخَلَ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَحَقُّقٌ

١٨/٣

(قوله: إِذَا عَلِمَ الْمُشْتَرِي بِخَالِفِهِمَا الْخ) عبارة "البحر" بحلِفِهِمَا.

(قوله: فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَالْقَاضِي يُحْلِفُهُمَا الْخ) لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ تَحْلِيفِ الْقَاضِي لِلْبَائِعِينَ بَعْدَ بَيْعِهِمَا وَخُرُوجِهِمَا عَنِ الْخُصُومَةِ فِي الْعِتْقِ مَعَ عَدَمِ تَصَدِيقِ الْمُشْتَرِي لُهُمَا فِي الْحَلِيفِ، وَلَعَلَّ لَفْظَةَ ((لَا)) سَاقِطَةٌ مِنْ "البحر" وَحَقُّهَا الْإِبْثَاتُ.

(١) عبارة "البحر": ((بحلِفُهُمَا)) وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ "الرافعي".

(٢) عبارة "البحر": ((لَيْسَ فِيهَا تَحْقِيقٌ))، انظر "البحر": كتاب العتق ٢٥٩/٤.

بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَتْ الْأُولَى: بِاللَّهِ؛ إِذِ الْغَمُوسُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ لِئَكْذَابَ بِهِ، فِي الْأُخْرَى^(١). (وَمَنْ مَلَكَ قَرِيْبَهُ).....

أَصْلًا فَقَدْ اشْتَبَهَ عَلَى ذَلِكَ الْقَائِلُ تَرْكِيبُ بَآخَرٍ، وَبِهِ سَقَطَ أَيْضًا قَوْلُ "الرَّيْلَعِي"^(٢): ((يُنْبَغِي أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ التَّغْلِيْقِ بِ: ((كَائِنْ)) فَيَتَّعَ لِتَصَوُّرِ الْإِقْرَارِ فِيهِ وَيَتَّعَ غَيْرَهُ لِعَدَمِهِ)) اهـ من "البحر"^(٣) و"النَّهْر"^(٤)، وَأَصْلُ الْجَوَابِ لـ "الْفَتْح"^(٥).

١٦٧٠٢١ (قوله: بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَتْ الْأُولَى بِاللَّهِ) قَالَ "ابْنُ بَلَّاسٍ" فِي بَابِ: الَّتِي تَنْقُضُ صَاحِبَتَهَا - مِنْ أَيْمَانٍ "شَرْحَ تَلْخِيصِ الْجَامِع"^(٦) - مَا نَصَّهُ: ((لَوْ كَانَتْ الَّتِي تَنْقُضُ الْأُولَى بِاللَّهِ تَعَالَى بِأَنْ قَالَ: وَاللَّهِ مَا دَخَلَ هَذِهِ الدَّارَ ثُمَّ قَالَ: عَبْدِي^(٧) حُرٌّ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ لَا تَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ وَلَا عِتْقٌ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَا كَفَّارَةٌ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَمِّدًا لِلْكَذِبِ فَهُوَ الْغَمُوسُ وَالْغَمُوسُ لَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ تَحْتَ حُكْمِ الْحَاكِمِ لِيَكُونَ الْحُكْمُ^(٨) كَذَابًا لِلَّتِي تَنْقُضُ الْأُخْرَى)) اهـ. وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذِهِ [٥٠٠/٣] الْمَسْأَلَةُ قُبَيْلَ طَلَاقِ الْمَرِيضِ وَنَبَّهْنَا هُنَا عَلَى غَلَطِ "الشَّارِحِ" فِي تَصْوِيرِهَا، "ح"^(٩).
١٦٧٠٣١ (قوله: وَمَنْ مَلَكَ قَرِيْبَهُ) أَي: مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ.

(قوله: وَبِهِ سَقَطَ أَيْضًا قَوْلُ "الرَّيْلَعِي": يَنْبَغِي أَنْ يُفَرَّقَ الْخ) لَمْ يَظْهَرْ مُخَالَفَةٌ مَا قَالَهُ "الرَّيْلَعِيُّ" لِمَا أَجَابَهُ فِي "الْفَتْحِ"، بَلْ مَالَهُمَا وَاحِدٌ، وَذَلِكَ أَنَّ "الرَّيْلَعِيَّ" نَقَلَ عَنِ "النَّهَائِيَّةِ" مَا قَالَهُ "المَصْنُفُ"، وَمَا قِيلَ: إِنَّهُ لَا يَعْتَقُ وَلَا تَطْلُقُ نَحْوُ مَا ذَكَرَهُ فِي "الْفَتْحِ"، ثُمَّ قَالَ: ((وَيَنْبَغِي أَنْ يُفَرَّقَ الْخ))، وَالْقَصْدُ الرَّدُّ عَلَى الْقِيلِ الْمَذْكُورِ بِالْفَرْقِ كَمَا فَعَلَ فِي "الْفَتْحِ".

(١) فِي "ب" وَ"ط": ((بِخِلَافِ الْأُخْرَى))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّرَاحُ الْمُوَافِقُ لـ: "د" وَ"و".

(٢) "بَيِّنِ الْحَقَائِقَ": كِتَابُ الْإِعْتِقَادِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٧٨/٣.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٢٥٩/٤.

(٤) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْإِعْتِقَادِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٢٦٧/ب.

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٢٦٩/٤.

(٦) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ ١٣٦/٣.

(٧) فِي "م": ((عَبْدَهُ)).

(٨) ((لِيَكُونَ الْحُكْمُ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "٣".

(٩) "ح": كِتَابُ الْعِتْقِ ٢٢٢/أ.

بِسَبَبِ مَا (مَعَ) رَجُلٍ (آخَرَ عَتَقَ حَظَّهُ بِمَا ضَمَّانٍ عَلِيمٍ) الشَّرِيكَ (بِقَرَاتِهِ أَوْ لَا) عَلَى الظَّاهِرِ؛.....

(١٦٧٠٤) (قَوْلُهُ: بِسَبَبِ مَا) أَي: بِشِرَاءٍ، أَوْ هِبَةٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ إِرْثٍ، "نَهْر" (١). وَصُورُهُ الْإِرْثُ: أَمْرًا اشْتَرَتْ ابْنُ زَوْجِهَا ثُمَّ مَاتَتْ عَنْ زَوْجِهَا وَعَنْ أَحْيَاهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ لِرَجُلَيْنِ ابْنٌ عَمٌّ وَلابْنُ الْعَمِّ حَارِيَّةٌ تَزَوَّجَهَا أَحَدُهُمَا فَوَلَدَتْ وَلَدًا ثُمَّ مَاتَ ابْنُ الْعَمِّ، "جَوْهَرَة" (٢).

(١٦٧٠٥) (قَوْلُهُ: مَعَ رَجُلٍ آخَرَ) أَي: بِعَقْدٍ وَاحِدٍ قَبْلَهُ جَمِيعًا، قَالَ "الْإِتْقَانِيُّ". وَيُوضِحُ هَذَا الْقَيْدَ الْمَسْأَلَةُ الْآتِيَةُ، "حَمَوِي" عَنْ "شَرْحِ ابْنِ الْجَلِيلِي" (٣)، وَالْمُرَادُ بِالمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ قَوْلُهُ: ((وَإِنْ اشْتَرَى بَعْضُهُ أُخْنِيَّ))، "أَبُو السُّعُود" (٤).

(١٦٧٠٦) (قَوْلُهُ: بِمَا ضَمَّانٍ) أَي: لِقِيَمَةِ نَصِيبِ شَرِيكَهِ لَوْ مُوسِرًا، "نَهْر" (٥).
(١٦٧٠٧) (قَوْلُهُ: عَلِيمَ الشَّرِيكَ) أَي: الْأُخْنِيَّ، وَالضَّمِيرُ فِي: ((بِقَرَاتِهِ)) لِلشَّرِيكَ الْقَرِيبِ، "ط" (٦).

(١٦٧٠٨) (قَوْلُهُ: عَلَى الظَّاهِرِ) أَي: ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ وَهُوَ مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ: ((بِسَبَبِ مَا))، وَيَقُولُهُ: ((عَلِمَ الشَّرِيكَ بِقَرَاتِهِ أَوْ لَا)) وَهَذَا قَوْلُ "الإِمَامِ"، وَقَالَا: يَضْمَنُ فِي غَيْرِ الْإِرْثِ نِصْفَ قِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا يَسْعَى الْعَبْدُ فِي نِصْفِ قِيَمَتِهِ لِشَرِيكَ قَرِيبِهِ الْمُشْتَرِي، كَذَا فِي "مُسْكِين" (٧)، "ط" (٨).

(١) "النهر": كتاب الإعناق - باب: العبد يعتق بعضه في ٢٦٧/ب.

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق ١٨٣/٢.

(٣) هو: ابن الشَّيْبَانِي شارح "الكنز"، تقدمت ترجمة كتابه في ٤٧٨/١، وانظر "حاشية الشلبي على تبين الحقائق":

كتاب الإعناق - باب العبد يعتق بعضه ٧٨/٣.

(٤) "فتح المعين": كتاب الإعناق - باب العبد يعتق بعضه ٢٦٦/٢.

(٥) "النهر": كتاب الإعناق - باب: العبد يعتق بعضه في ٢٦٧/ب.

(٦) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢٩٩/٢ بتصرف.

(٧) "شرح منلا مسكين على الكنز": كتاب الإعناق - باب العبد يعتق بعضه ص ١٢٦.

(٨) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢٩٩/٢.

لأنَّ الحُكْمَ يُدَارُ عَلَى السَّبَبِ (وَلِشَرِكِهِ أَنْ يُعْتَقَ أَوْ يَسْتَسْعِيَ). أَمَّا لَوْ مَلَكَ مُسْتَوْلَدَتَهُ
بِالنِّكَاحِ مَعَ آخَرَ فَيُضَمَّنُ حَظَّ شَرِكِهِ؛ لَكَوْنِهِ ضَمَانًا تَمَلُّكِيًّا. (وَإِنْ اشْتَرَى نِصْفَهُ أَجْنَبِيًّا
ثُمَّ الْقَرِيبَ بَاقِيَهُ فَلَهُ أَنْ يُضَمَّنَ الْمُشْتَرَى) مُوسِرًا (أَوْ يَسْتَسْعِيَ) الْعَبْدَ، هَذِهِ سَاقِطَةٌ.....

[١٦٧٠٩] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْحُكْمَ) هُوَ الضَّمَانُ أَوْ عَدَمُهُ يُدَارُ عَلَى السَّبَبِ وَهُوَ التَّعَدِّي أَوْ عَدَمُهُ،
وَقَدْ عُدِمَ التَّعَدِّي هُنَا، "ط"^(١)، كَمَا إِذَا قَالَ لَغَيْرِهِ: كُلْ هَذَا الطَّعَامَ وَهُوَ مَمْلُوكٌ لِلْأَمِيرِ وَلَا يَعْلَمُ
الْأَمِيرُ بِمِلْكِهِ، "بَحْر"^(٢).

[١٦٧١٠] (قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ مَلَكَ مُسْتَوْلَدَتَهُ) وَلَوْ بِالْإِرْثِ، "بَحْر"^(٣)، وَقَوْلُهُ: ((بِالنِّكَاحِ)) مُتَعَلِّقٌ
بِقَوْلِهِ: ((مُسْتَوْلَدَتَهُ))، "ط"^(٤).

[١٦٧١١] (قَوْلُهُ: لَكَوْنِهِ ضَمَانًا تَمَلُّكِيًّا) أَي: فَلَا يَخْتَلِفُ بِالْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ. اهـ "ح"^(٥).
وَلَوْ قَالَ "الشَّارِحُ": فَيُضَمَّنُ حَظَّ شَرِكِهِ وَلَوْ كَانَ مُعْسِرًا لَكَانَ أَوْلَى؛ لِئُقَيِّدَ أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ
لِلْإِطْلَاقِ، "ط"^(٦).

[١٦٧١٢] (قَوْلُهُ: فَهُوَ) أَي: لِلْأَجْنَبِيِّ أَنْ يُضَمَّنَ الْمُشْتَرَى؛ لِوُجُودِ التَّعَدِّي، وَلَوْ أَبْدَلَ الْمُشْتَرَى
بِالْقَرِيبِ لَكَانَ أَوْضَحَ، "ط"^(٧).

[١٦٧١٣] (قَوْلُهُ: أَوْ يَسْتَسْعِيَ الْعَبْدَ) لِأَنَّ يَسَارَ الْمُعْتَقِ لَا يَمْنَعُ السَّعَايَةَ عِنْدَهُ خِلَافًا لِهَمَا.
[١٦٧١٤] (قَوْلُهُ: هَذِهِ سَاقِطَةٌ) أَي: جُمْلَةُ قَوْلِهِ: ((وَإِنْ اشْتَرَى نِصْفَهُ أَجْنَبِيًّا)) سَقَطَتْ
مِنْ نُسْخَةِ الْمُتَنِ الَّتِي شَرَحَهَا "المُصَنِّفُ"^(٨)، "ط"^(٩).

(١) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٩.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٤/٢٥٩.

(٣) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٩.

(٤) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٢/أ.

(٥) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٩ بتصرف.

(٦) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٩.

(٧) انظر "المنح": كتاب في بيان أحكام العتق - باب في بيان أحكام عتق البعض ١/١٨٠ ق ١/أ.

(٨) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢/٢٩٩.

مِنْ نُسْخِ الشَّرْحِ^(١). (وإن اشترى نصفَ قريبه ممنَ يملكه) كَلَّهُ (لا يضمنُ لبايعه مُطلقاً) لمشاركتيه في العِلَّةِ، وقيدَ بـ: يملكه؛ لأنه (لو اشتراه من أحدِ الشَّرِيكَينِ لزمه الضَّمانُ) إجماعاً (للشَّريكِ الذي لم يبع لو) المشتري (مُوسيراً. عبدٌ بين ثلاثة.....

[١٦٧١٥] (قوله: لَا يَضْمَنُ لِبَايعِهِ) وَحِينَئِذٍ فَالْبَايعُ إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى، "بحر"^(٢).

[١٦٧١٦] (قوله: مُطْلَقاً) أي: مُوسِيراً كان أو مُعْسِيراً، وقالوا: لو مُوسِيراً يَجِبُ عليه الضَّمانُ، "بحر"^(٣).

[١٦٧١٧] (قوله: لِمُشَارِكَتِهِ) فَإِنَّ عِلَّةَ دُخُولِ الْمَبِيعِ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي الإِيجابُ والقَبُولُ وَقَدْ تَشَارَكَا فِيهِ [٤/١/١]، "نهر"^(٤).

[١٦٧١٨] (قوله: لَزِمَهُ الضَّمانُ) أي: لَزِمَ الْمُشْتَرِي ضَمَانُ حِصَّةِ الشَّرِيكَ الَّذِي لَمْ يَبِعْ؛ لَأَنَّهُ لم يُشَارِكْهُ فِي الْعِلَّةِ فلا يَبْتَطُلُ حَقُّهُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ، ولا يَضْمَنُ الْبَايعُ شَيْئاً، "بحر"^(٥)، "ط"^(٦).
[١٦٧١٩] (قوله: لو مُوسِيراً) فلو مُعْسِيراً سَعَى الْعَبْدُ بِالْإِجْمَاعِ، "هندية"^(٦)، "ط"^(٧).

(قوله: ولا يضمنُ البائعُ شيئاً، "بحر") كذا في بعضِ نسخِهِ، وفيهِ تأمُّلٌ؛ فَإِنَّهُ مُشَارِكٌ فِي عِنْدِ الْعِتْقِ، وفي بعضها: ((للبائع))، وكذا قال "المقدسي": ((ضمنُ للآخر لا للبائع اتفاقاً؛ لأنَّ مَنْ لم يبع لم يشارك في العِلَّةِ)) اهـ.

(١) في "ط" و"ب" و"م": ((الشارح))، وهو خطأ، إذ المقصود شرح "المنح" على "التنوير"، كما صرَّح به ابن عابدين في المقالة [١٦٧١٤].

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب: العبدُ يعتق بعضه ٢٦٠/٤.

(٣) "النهر": كتاب الإعاق - باب: العبدُ يعتق بعضه ٢٦٧/ب.

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب: العبدُ يعتق بعضه ٢٦٠/٤ بتصرف.

(٥) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢٩٩/٢ بتصرف.

(٦) "الفتاوى الهندية": كتاب العتاق - الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه ١٤/٢.

(٧) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢٩٩/٢.

دَبْرَهُ وَاحِدٌ وَ) بَعْدَهُ (أَعْتَقَهُ آخَرُ وَهُمَا مُوسِرَانِ ضَمَنَّ السَّاكِتُ) الَّذِي لَمْ يُدَبِّرْ.....

[١٦٧٢٠] (قوله: وَبَعْدَهُ أَعْتَقَهُ آخَرُ) أي: قَبْلَ الضَّمَانِ، أَمَّا لَوْ أَعْتَقَهُ بَعْدَ تَضْمِينِ السَّاكِتِ الْمُدَبِّرِ ضَمَنَّ الْمُدَبِّرُ الْمُعْتَقَ ثُلْثَ قِيَمَتِهِ قَنًا [وثلثَ قِيَمَتِهِ مَدَبَّرًا] ^(١)؛ لِأَنَّ الْإِعْتِقَ وَجَدَ بَعْدَ تَمَلُّكِ الْمُدَبِّرِ نَصِيبَ السَّاكِتِ، وَإِنَّمَا ضَمَّنَهُ الثُّلْثَ الَّذِي ضَمَّنَهُ لِلْسَّاكِتِ قَنًا لِقَائِهِ قَنًا عَلَى مِلْكِهِ؛ فَإِنَّ التَّدْبِيرَ يَتَحَرَّأُ، وَثُلَاثُ الْوَلَاءِ لِلْمُدَبِّرِ وَثُلَاثُهُ لِلْمُعْتَقِ؛ لِأَنَّ ضَمَانَ الْمُعْتَقِ ضَمَانُ جَنَائَةٍ لَا ضَمَانَ تَمْلِيكِ، "ح" ^(٢)، عَنْ "الْبَحْرِ" ^(٣).

[١٦٧٢١] (قوله: وَهُمَا مُوسِرَانِ) أَمَّا لَوْ كَانَ الْمُدَبِّرُ مُعْسِرًا [فَلِلْسَّاكِتِ] ^(٤) الْاِسْتِسْعَاءُ دُونَ التَّضْمِينِ وَكَذَا الْمُعْتَقُ لَوْ كَانَ مُعْسِرًا فَلِلْمُدَبِّرِ الْاِسْتِسْعَاءُ دُونَ تَضْمِينِ الْمُعْتَقِ، "بَحْر" ^(٥).

(قولُ "المُصَنَّفِ": دَبْرَهُ وَاحِدٌ وَبَعْدَهُ أَعْتَقَهُ آخَرُ إلخ) قِيْدٌ بِكَوْنِ التَّدْبِيرِ أَوَّلًا وَالْعَتَقِ ثَانِيًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِالْعَكْسِ كَانَ لِلْمُدَبِّرِ أَنْ يَسْتَسْعِيَ الْعَبْدَ فِي نَصِيبِهِ؛ لِاخْتِيَارِهِ بِالتَّدْبِيرِ تَرْكَ التَّضْمِينِ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ كَانَا مَعًا كَانَ لِلْمُدَبِّرِ تَضْمِينُ الْمُعْتَقِ نِصْفَ نَصِيبِهِ، وَاسْتِسْعَاءُ الْعَبْدِ فِي النِّصْفِ الْآخَرِ، وَيَرْجِعُ الْمُعْتَقُ مِمَّا ضَمَّنَ عَلَى الْعَبْدِ، وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ الْإِمَامِ، وَعِنْدَهُمَا: الْعَتَقُ أَوَّلَى فِي الْكُلِّ، فَإِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا ضَمِنَ لِلْمُدَبِّرِ وَالسَّاكِتِ، وَإِلَّا سَعَى الْعَبْدُ لِهَمَا أَه. "رَحْمَتِي".

(قوله: ضَمَنَّ الْمُدَبِّرُ الْمُعْتَقَ ثُلْثَ قِيَمَتِهِ قَنًا إلخ) وَكَذَا لَهُ أَيْضًا تَضْمِينُهُ ثُلْثَ قِيَمَتِهِ مَدَبَّرًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ ثُلْثٌ، وَحَصَلَ لَهُ بِالضَّمَانِ الثُّلُثُ مِنْ جِهَةِ السَّاكِتِ أَه. وَسِيحِيءُ فِي كَلَامِهِ أَيْضًا.

(قوله: فَلِلْمُدَبِّرِ الْاِسْتِسْعَاءُ) عِبَارَةُ الْبَحْرِ فَلِلْسَّاكِتِ.

(١) نقول: فِي النسخ جميعها ((ثُلْثَ قِيَمَتِهِ قَنًا)) فقط، وَمَا بَيْنَ مُنْكَسِرِينَ نَصُّ عِبَارَةِ "ح" وَ"الْبَحْرِ"، وَقَدْ سَقَطَ مِنْ عِبَارَةِ "ط"، وَكَأَنَّ ابْنَ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَبِعَهُ فِي هَذَا السَّقْطِ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ يُؤَيِّدُهُ مَا فِي "الْهِنْدِيَّةِ" ١٣/٢ مَعْرَبًا لَـ"الْهِنْدِيَّةِ": ((وَلَوْ ضَمَّنَ السَّاكِتُ الْمُدَبِّرَ نَصِيبَهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ كَانَ لِلْمُدَبِّرِ أَنْ يَضْمَنَّ الْمُعْتَقَ ثُلْثِي قِيَمَتِهِ، ثَلَاثُهُ مَدَبَّرًا وَثَلَاثُهُ قَنًا))، فَلْيَتَنَبَّهُ.

(٢) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ ق ٢٢٢/أ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٦١/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٤) فِي النسخ جميعها: ((فَلِلْمُدَبِّرِ)) بِدَلِّ ((فَلِلْسَّاكِتِ))، وَهُوَ خَطَأٌ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ عِبَارَةِ "الْبَحْرِ" هُوَ الصَّوَابُ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي نَسْخَةِ "ب" بِخَطِّ الْيَدِ لَا طِبَاعَةً، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ "الرَّافِعِي" فِي تَقْرِيرَاتِهِ هُنَا، فَلْيَتَنَبَّهُ.

(٥) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٦١/٤.

ولم يُحرَّرْ (مُدْبِرُهُ) إِنْ شَاءَ ثُلُثَ قِيَمَتِهِ قَنًا وَرَجَعَ بِهَا عَلَى الْعَبْدِ (لَا مُعْتَقَهُ) لِأَنَّ التَّدْبِيرَ ضَمَانٌ مُعَاوَضِيٌّ، وَهُوَ الْأَصْلُ (و) ضَمَّنَ (الْمُدْبِرُ مُعْتَقَهُ ثُلُثَهُ مُدْبِرًا، لَا مَا ضَمِنَهُ) الْمُدْبِرُ مِنْ ثُلُثِهِ قَنًا؟.....

(١٦٧٢٢) (قَوْلُهُ: إِنْ شَاءَ) وَإِنْ شَاءَ دَبَّرَ نَصِيْبُهُ أَوْ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِي نَصِيْبِهِ أَوْ اعْتَقَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ تَرَكَهُ عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّ نَصِيْبَهُ بَاقٍ عَنِّي مُلْكُهُ فَاسِيْدٌ يَافِسَادُ شَرِيْكِهِ حَيْثُ سَدَّ عَلَيْهِ طُرُقَ الْإِنْتِفَاعِ بِالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ، "ح" (١) عَنْ "الزَّيْلَعِيِّ" (٢).
(١٦٧٢٣) (قَوْلُهُ: وَرَجَعَ بِهَا) أَي: بُلُثُ قِيَمَتِهِ، وَأَنْتَ الضَّمِيرُ لِكِتَابَةِ الْمُضَافِ التَّائِيْتِ مِنْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا فِي: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ.

(١٦٧٢٤) (قَوْلُهُ: لِأَنَّ التَّدْبِيرَ الْإِخ) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: ضَمَانَ التَّدْبِيرِ.
وَالْحَاصِلُ: أَنَّ التَّدْبِيرَ لَمَّا كَانَ مُتَجَرِّئًا عَنْهُدَهُ اقْتَصَرَ عَلَى نَصِيْبِ الْمُدْبِرِ وَفَسَدَ بِهِ نَصِيْبُ الْآخَرَيْنِ حَيْثُ امْتَنَعَ بَيْعُهُ وَهَبَتْهُ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْخِيَارَاتُ الْمَارَّةُ، فَإِذَا اخْتَارَ أَحَدُهُمَا الْعِتْقَ تَعَيَّنَ حَقُّهُ فِيهِ، فَتَوَحَّهَ لِلْسَّاكِتِ سَبَبًا ضَمَانَ: تَدْبِيرُ الْمُدْبِرِ وَإِعْتَاقُ الْمُعْتَقِ غَيْرَ أَنَّ لَهُ تَضَمِينَ الْمُدْبِرِ لِيَكُونَ ضَمَانَ مُعَاوَضِيًّا؛ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْمَضْمُونَاتِ عِنْدَنَا لِكَوْنِهِ قَابِلًا لِلنَّقْلِ مِنْ مُلْكٍ (٣) إِلَى مُلْكٍ وَقَدْ تَدْبِيرُ لِكَوْنِهِ قَنًا وَقَفَتْ، وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي الْإِعْتَاقِ لِأَجْلِ التَّدْبِيرِ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ النَّقْلَ الْمَذْكُورَ، وَلِهَذَا يُضَمَّنُ

١٩/٣

(قَوْلُهُ: أَوْ تَرَكَهُ عَلَى حَالِهِ الْإِخ) لَا يَتَأْتِي لِلْسَّاكِتِ تَرَكَهُ عَلَى حَالِهِ بَعْدَ عِتْقِ الْمُعْتَقِ، وَالَّذِي فِي "الزَّيْلَعِيِّ" إِنَّمَا ذَكَرَهُ بَعْدَ التَّدْبِيرِ فَقَطْ وَعِبَارَتُهُ: ((وَلَمَّا كَانَ التَّدْبِيرُ مُتَجَرِّئًا عَنْهُدَهُ اقْتَصَرَ عَلَى نَصِيْبِ الْمُدْبِرِ، وَفَسَدَ نَصِيْبُ الْآخَرِ مِنْ حَيْثُ امْتَنَعَ الْبَيْعُ وَهَبَتْهُ، فَيَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْخِيَارُ، إِنْ شَاءَ دَبَّرَ نَصِيْبَهُ الْإِخ)). وَاسْتِدَامَةُ مُلْكِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ بَعْدَ تَدْبِيرِ الْآخَرِ جَائِزَةٌ، كَاسْتِدَامَتِهِ لِلْمُنْكَرِ فِيمَا لَوْ قَالَ: هَذِهِ أُمُّ وَلَدٍ شَرِيْكِي، كَمَا يَأْتِي بِخِلَافِهَا بَعْدَ الْإِعْتَاقِ.

(١) "ح": كتاب العتق ق ٢٢٢/أ باختصار.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٨٠/٣.

(٣) ((إلى ملك)) ساقط من "٦".

لنقصيه بتدبيره، وسيجيء أن قيمة المدبر ثلثا قيمته قنًا، (والولاء بين المعتق والمدبر.....

المدبر، وهذا عنده، وعندهما: صار العبد كله مدبراً، وإعتاق المعتق باطل ويضمن لشركيه تُشَيِّ قيمته مؤسراً كان أو مُعسراً؛ لأنَّ التدبير لا يتجرأ عندهما، وتاممه في "الزيلي" (١).

(١٦٧٢٥) (قوله): لنقصيه بتدبيره) علّة لتضمينه المعتق [٢/٤] ثلثه مدبراً، فكان الأولى ذكره عقبه؛ فإنَّ المعتق أفسد على المدبر نصيبه مدبراً، والضمان يتقدر بقدر المثلّف، "زيلي" (٢).

وأما علّة عدم تضمينه المعتق ثلثه قنًا وهو ما ملكه المدبر من جهة السّاكت فهي أن ملكه فيه ثبت مُستنداً، أي: إلى ما قبل الإعتاق فكان ثابتاً من وجهه، غير ثابت من وجهه فلا يظهر في حقّ التّضمنين، ولهذا قلنا: لو اعتقه بعد تضمين السّاكت المدبر كان للمدبر تضمين المعتق ثلث قيمته قنًا مع ثلثه مدبراً؛ لأنَّ الإعتاق وجد بعد تملك المدبر نصيب السّاكت فله تضمين كلّ ثلث بصفتيه، وتاممه في "الفتح" (٣).

والحاصل: أن المدبر يرجع على المعتق بما كان له قبل الإعتاق، فإن كان السّاكت ضمنه قيمة ثلثه صار للمدبر الثلثان قبل الإعتاق: ثلث مدبر وثلث من يرجع بقيمتيهما على المعتق، وإن لم يكن ضمن للسّاكت شيئاً حتى اعتق الآخر يرجع المدبر بما ضمنه للسّاكت على العبد كما مرّ (٤)، ويرجع بقيمة ثلثه المدبر على المعتق.

(١٦٧٢٦) (قوله): وسيجيء (٥) أي: في المتن آخر باب التدبير، قال في "البحر" (٦): ((فلو كانت قيمته قنًا سبعة وعشرين ديناراً ضمن - أي: المعتق - لمدبر ستة دنانير؛ لأنّ ثلثها - وهو

(١) انظر "بين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٨١/٣ - ٨٢.

(٢) "بين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٨١/٣.

(٣) انظر "الفتح": كتاب العتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٧٢/٤.

(٤) ص ٩٠ - ٩١ - "در".

(٥) ص ١٦٨ - "در".

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦١/٤.

أثلاثاً، ثلثاه للمُدبِّر وما بقي للمُعْتِقِ لِعِتْقِهِ هَكَذَا عَلَى مِلْكِيهِمَا. (ولو قال: هِيَ أُمُّ وَلَدٍ شَرِيكِي، وَأَنْكَرَ شَرِيكُهُ، وَلَا بَيِّنَةَ تَحْدُمُهُ يَوْمًا وَتَتَوَقَّفُ).....

قِيَمَةُ الْمُدبِّرِ - ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَثَلَاثًا - وَهُوَ الْمَضْمُونُ - سِتَّةٌ، وَالْمُدبِّرُ يَضْمَنُ لِلسَّائِكِ تِسْعَةً)).
 [١٦٧٢٧] (قوله: أَثْلَاثًا) هَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ، وَعَلَى قَوْلِهِمَا: الْوَلَاءُ كُلُّهُ لِلْمُدبِّرِ كَمَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(١)، وَقَدْ أَهْمَلَ الشَّرَاحُ التَّنْبِيهَ عَلَى ذَلِكَ، "أَبُو السُّعُود"^(٢).
 [١٦٧٢٨] (قوله: لِعِتْقِهِ هَكَذَا عَلَى مِلْكِيهِمَا) فَإِنَّ أَحَدَ الثَّلَاثِينَ كَانَ لِلْمُدبِّرِ أَصْلَةً، وَالْآخَرَ تَمْلِكَةً بِأَدَاءِ الضَّمَانِ لِلْسَّائِكِ فَصَارَ كَأَنَّهُ دَبَّرَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْإِنْدَاءِ بِخِلَافِ الْمُعْتِقِ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ أَعْتَقَهُ وَثَلَاثُ أَدَّى ضَمَانَهُ^(٣) لِلْمُدبِّرِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا ثَلَاثُ الْوَلَاءِ؛ لِأَنَّ ضَمَانَهُ ضَمَانُ إِفْسَادٍ لَا ضَمَانُ تَمْلِكٍ وَمُعَاوَضَةٍ لِمَا ذَكَرْنَا: مِنْ أَنَّ الْمُدبِّرَ غَيْرُ قَابِلٍ لِلنَّقْلِ، وَحِينَ أَعْتَقَهُ كَانَ مُدبِّرًا. وَلَوْ كَانَ السَّائِكُ اخْتَارَ سِعَايَةَ الْعَبْدِ فَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا لِكُلِّ ثَلَاثَةٍ، "فَتَح"^(٤).
 [١٦٧٢٩] (قوله: وَأَنْكَرَ شَرِيكُهُ) فَلَوْ صَدَّقَهُ كَانَتْ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ، وَلَزِمَهُ نِصْفُ قِيَمَتِهَا وَنِصْفُ عَقْرِهَا كَالْأَمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ إِذَا آتَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا، كَمَا سَيَأْتِي، "بَحْر"^(٥).
 [١٦٧٣٠] (قوله: وَلَا بَيِّنَةَ) أَمَّا لَوْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَهُوَ كَمَا لَوْ صَدَّقَهُ. [٤/ق ٢/ب]
 [١٦٧٣١] (قوله: تَحْدُمُهُ أَي: الْمُنْكَرُ).

(قوله: وَقَدْ أَهْمَلَ الشَّرَاحُ التَّنْبِيهَ عَلَى ذَلِكَ الْبَلْغِ) نَبَّهَ عَلَيْهِ "الزَّيْلَعِيُّ" فِي الْعِبَارَةِ السَّابِقَةِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ: وَقَالَا: الْعَبْدُ لِلَّذِي دَبَّرَهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَيَضْمَنُ ثَلَاثِي قِيَمَتِهِ لِشَرِيكِهِ.

(١) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يُعْتَقُ بَعْضُهُ ٥٩/٢ بَتَصَرَّفَ.

(٢) "فَتَحُ الْمَعِينِ": كِتَابُ الْإِعْتِاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يُعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٦٨/٢.

(٣) عِبَارَةُ "أ": (فَوَلَّاهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ وَثَلَاثُ أَعْتَقَهُ وَثَلَاثُ أَدَّى ضَمَانَهُ)).

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يُعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٧٦/٤ بَتَصَرَّفَ.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يُعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٦٣/٤.

بِلا خِدْمَةٍ (يوماً) عَمَلًا بِإِقْرَارِهِ، وَنَفَقَتُهَا فِي كَسْبِهَا، وَإِلَّا فَعَلَى الْمُنْكَرِ، وَجَنَائِثُهَا مَوْقُوفَةٌ، (وَلَا قِيَمَةَ لَأَمٍّ وَلَدٍ).....

[١٦٧٣٢] (قوله: بِلا خِدْمَةٍ أي: لَا تَحْدُثُ أَحَدًا، وَلَا سِعَايَةً عَلَيْهَا لِلْمُنْكَرِ وَلَا لِلْمُقَرِّ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَأَّى مِنْهَا وَيَدْعَى الضَّمَانُ عَلَى شَرِّكَهِ وَهَذَا عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَهُوَ قَوْلُ الثَّانِي آخِرًا كَمَا فِي "الْأَصْلِ" ^(١)، وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": لَيْسَ لِلْمُنْكَرِ إِلَّا الْاِسْتِسْعَاءُ فِي نَصْفِ قِيَمَتِهَا، "النَّهْر" ^(٢)).

[١٦٧٣٣] (قوله: وَنَفَقَتُهَا فِي كَسْبِهَا) قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٣): ((وَفِي "الْمُخْتَلَفِ" فِي بَابِ "مُحَمَّدٍ" أَنَّ نَفَقَتَهَا فِي كَسْبِهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا كَسْبٌ فَعَلَى الْمُنْكَرِ وَلَمْ يَذْكُرْ خِلَافًا فِي النِّفَقَةِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: نَصْفُ كَسْبِهَا لِلْمُنْكَرِ وَنَصْفُهُ مَوْقُوفٌ وَنَفَقَتُهَا مِنْ كَسْبِهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا كَسْبٌ فَنَصْفُ نَفَقَتِهَا عَلَى الْمُنْكَرِ؛ لِأَنَّ نَصْفَ الْجَارِيَةِ لِلْمُنْكَرِ، وَهَذَا اللَّائِقُ بِقَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ")) اهـ. قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(٤): ((وَنَسَبُهُ الْعَبْتِيُّ ^(٥) إِلَى))..

[١٦٧٣٤] (قوله: وَجَنَائِثُهَا مَوْقُوفَةٌ) أي: إِلَى تَصَدِيقِ أَحَدِهِمَا صَاحِبِهَا، "فَتْح" ^(٦). وَلَمْ يُفَصِّلْ

(قوله: وَلَا سِعَايَةً عَلَيْهَا لِلْمُنْكَرِ إلخ) لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ مَلِكِهِ مُمْكِنٌ بِأَنْ تَخْدُمَهُ يَوْمًا وَيَوْمًا لَا، وَلَا يُصَارُ إِلَى السَّعَايَةِ إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ الاسْتِدَامَةِ، "زَيْلَعِي".

(قوله: وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": لَيْسَ لِلْمُنْكَرِ إِلَّا الْاِسْتِسْعَاءُ فِي نَصْفِ إلخ) لِأَنَّهُ انْقَلَبَ إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ اسْتَوْلَذَهَا، كَمَشْتَرٍ أَقْرَبَتْهُ بَايَعَهُ، وَلَا سِعَايَةً لِلْمُقَرِّ؛ لِأَنَّهُ تَبَرَّأَ مِنْهَا بِدَعْوَى الضَّمَانِ، وَكَذَا لَيْسَ لَهُ اسْتِخْدَامُهَا، وَإِذَا بَطُلَ الْاِسْتِخْدَامُ - وَقَدْ حُسِبَتْ مَالِيَّتُهَا عِنْدَهَا عَلَى وَجْهِ لَا يُمَكِّنُ تَضَمُّنَ الْغَيْرِ - وَجِبَتْ السَّعَايَةُ؛ لِأَنَّهُ هِيَ الَّتِي تَنْتَفِعُ بِذَلِكَ، مِنْ "الزَيْلَعِيِّ".

(١) لَمْ نَعَثَرْ عَلَيْهِ فِي الْقِسْمِ الْمَطْبُوعِ مِنْ نَسَخَةِ "الْأَصْلِ" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٢) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ق ٢٦٨/أ.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٧٧/٤.

(٤) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ق ٢٦٨/أ.

(٥) "رِزْمُ الْحَافِقَانِ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ الَّذِي يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٤٢/١ - ٢٤٣.

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٢٧٧/٤.

إِلَّا لضرورةٍ إسلامٍ^(١) أُمُّ وَلَدٍ النَّصْرَانِيَّ، وَقَوْمَاها بَثْلَتْ قِيمَتَهَا قَنَةً (فَلَا يَضْمَنُ غَنِيٌّ أَعْتَقَهَا مُشْتَرَكَةً) (بأنْ وَلَدَتْ فَادْعِيَاهُ وَصَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ لَهُمَا فَأَعْتَقَهَا أَحَدُهُمَا لَمْ يَضْمَنْ.....

بين جنائيتها والجنائية عليها، وفي "النهر"^(٢) عن "المحيط": ((والجنائية عليها موقوفة في نصيب المقرِّ دُونَ المنكرِ فيأخذُ نصفَ الأرضِ، وأما جنائيتها فقيل: هي كذلك، والصحيح: أنها موقوفة في حقها؛ لأنه تعدَّرَ إيجابها في نصيب المنكرِ عليه لعجزه عن دفعها لها مِنْ غيرِ ضئعٍ منه فلا تلزُّمُ الفدية فوجبَ التوقُّفُ في نصيبه ضرورةً كالمقرِّ، بخلاف الجنائية عليها؛ لأنه أمكنَ دفعُ نصفِ الأرضِ إلى المنكرِ)) اهـ.

مَطْلَبُ: أُمُّ الْوَلَدِ لَا قِيمَةَ لَهَا خِلَافًا لَهُمَا

[١٦٧٣٥] (قوله: إِلَّا لضرورةٍ إسلامٍ أُمُّ وَلَدٍ النَّصْرَانِيَّ) فَإِنَّا نَسْعَى فِي قِيمَتِهَا وَهُوَ ثُبْتُ قِيمَتِهَا قَنَةً، كَمَا بَيَّنَّا^(٣) فِي الْإِسْتِيلَادِ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ تَقْوُمَهَا، وَقَدْ أَمَرْنَا بِتَرْكِهِمْ وَمَا يَدِينُونَ، وَحَكَمْنَا بِكَتَائِبِهَا عَلَيْهِ دَعَا لِلضَّرَرِ عَنْهَا؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ بَقَاؤُهَا مَمْلُوكَةً لَهُ وَلَا إِخْرَاجُهَا مَجَانًا، "ط"^(٤) عَنْ "الرَّيْلِيِّ"^(٥).

[١٦٧٣٦] (قوله: وَقَوْمَاها) أَي: قَالَا: لَهَا قِيمَةٌ، وَهِيَ ثُلُثُ قِيمَتِهَا قَنَةً. [١٦٧٣٧] (قوله: فَلَا يَضْمَنُ غَنِيٌّ إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى مَا مَهَّدَهُ، بِهِ يَظْهَرُ أَنَّ الْخِلَافَ، وَقَيَّدَ بِالْغَنِيِّ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ، أَمَّا الْمُعْسِرُ فَلَا يَضْمَنُ اتِّفَاقًا بَلْ تَسْعَى عِنْدَهُمَا لِلسَّائِكِ فِي نَصْفِ قِيمَتِهَا. [١٦٧٣٨] (قوله: فَأَعْتَقَهَا أَحَدُهُمَا إلخ) أَي: أَعْتَقَ نَصِيبَهُ فَإِنَّهُ يَعْتَقُ كُلَّهَا بِهِ^(٦) وَلَا سِعَايَةً عَلَيْهَا، وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُعْتَقِ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ"، "خَانِيَةَ"^(٧). وَبِهِ عِلْمٌ أَنَّ عَتَقَ أُمِّ الْوَلَدِ لَا يَحْجُزُ؛

(١) فِي "ط": ((إسلام))، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) "النهر": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ق ٢٦٨/أ.

(٣) ص ٩٣ - "در".

(٤) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقَ الْبَعْضُ ٣٠٠/٢.

(٥) "تبيين الحقائق": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضُهُ ٨٢/٣ وَمَا بَعْدُهَا بِإِخْتِصَارٍ.

(٦) ((٧)) لَيْسَتْ فِي "م".

(٧) "الخانية": كِتَابُ الْعَتَاقِ - فَصْلُ فِي الْإِسْتِيلَادِ ٥٦٩/١ (هَامِشُ "الفتاوى الهندية").

وكذا لو ولدت فادعاه أحدُهُما ثبتَ نسبُهُ، ولا ضَمان ولا سِعاية، خِلافًا لهما....

لأنَّه عتقَ كُلَّها يعتقُ بَعْضُها اتِّفاقًا، كما سيأتي^(١) في بابِها.

[١٦٧٣٩] (قوله: وكذا لو ولدت) أي: وكذا آخر بعد الولد المشترك، "ط"^(٢).

[١٦٧٤٠] (قوله: ولا ضَمان) أي: لا [٣/٤] يضمنُ لشرِيكِهِ قِيَمَةَ الولدِ عنده؛ لأنَّ وَلَدُ الأمِّ الولدُ كأمِّه فلا يكونُ متَقَوِّمًا عنده، "بحر"^(٣) عن "الكافي"^(٤).

وقوله: ((ولا سِعاية)) أي: على الولد ولا على أمِّه.

[١٦٧٤١] (قوله: خِلافًا لهما) فعندَهُما يضمنُ المؤسِّرُ في المسألتين، ولو مُعسِّرًا تَسَعَّى الأمُّ في الأولى والولدُ في الثانية.

(تنبيه)

زَعَمَ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٥) أَنَّ ما هنا مُحالِفٌ لِمَا سَيَأْتِي^(٦) في الاستيلاء: مِنْ أَنَّهُ لو ادَّعى وَدَّ أُمَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ، وَضَمِنَ نِصْفَ قِيَمَتِهَا وَنِصْفَ عَقْرِهَا لَا قِيَمَةَ وَلَدِهَا، وَلَمْ يَذْكُرُوا خِلافًا فِيهِ، فَإِذَا لَمْ يَضْمَنْ وَلَدُ الْقَبْطَةِ فَكَيْفَ يَضْمَنْ عِنْدَهُمَا وَلَدُ أُمِّ وَلَدِهِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَقْ شَيْءٌ مِنْهُ عَنِ مِلْكِ الشَّرِيكِ؟! وَأَجَابَ فِي "البحر"^(٧): بِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْ وَدَّ الْقَبْطَةِ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهَا بِالضَّمَانِ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ عَلِقَ عَلَى مِلْكِهِ فَلَا يَغْرَمُهُ، بِخِلَافِ وَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ النُّقْلَ فَمَنْ يَكُنِ اسْتِیْلَادُ فِي مِلْكِهِ التَّامُّ فَيَضْمَنْ نَصِيبَ شَرِيكِهِ، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

(١) المقولة [١٦٩٩٧] قوله: ((أي: ملكها)).

(٢) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٣٠٠/٢.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٣/٤.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الإعتاق - باب إعتاق بعض العبد ق ١٨١/أ.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٨٤/٣ بتصرف.

(٦) ص ١٩٤ - وما بعدها "در".

(٧) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٤/٤.

(و) إِنَّمَا تُضْمَنُ بِالْجَنَائَةِ إِجْمَاعًا (فلو قَرَّبَهَا إِلَى سَبْعٍ فَافْتَرَسَهَا ضَمِنَ) لِأَنَّهُ ضَمَانُ جِنَايَةٍ لَا ضَمَانُ^(١) غَصَبٍ، وَلِذَا يُضْمَنُ الصَّبِيُّ الْحُرُّ بِمِثْلِهِ، "زَيْلَعِي"^(٢)، (وَلَوْ قَالَ لِعَبْدَيْنِ عِنْدَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَعْبِدٍ لَهُ: أَحَدُكُمَا حُرٌّ، فَخَرَجَ وَاحِدٌ وَدَخَلَ آخَرُ، فَأَعَادَ) قَوْلُهُ: أَحَدُكُمَا حُرٌّ، فَمَا دَامَ حَيًّا يُؤْمَرُ بِالْبَيَانِ.....

[١٦٧٤٢] (قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا تُضْمَنُ بِالْجَنَائَةِ إِجْمَاعًا) أَي: بَثَلَتْ قِيمَتَهَا قِنَّةً، "ط"^(٣). وَاحْتَرَزَ بِالْجِنَايَةِ عَنِ الْغَصَبِ فَإِنَّهُ عَلَى الْخِلَافِ فَلَا تُضْمَنُ بِهِ عِنْدَهُ لَوْ مَاتَتْ خِلَافًا لَهَا، كَمَا فِي "النَّهْرِ"^(٤).
[١٦٧٤٣] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ ضَمَانُ جِنَايَةٍ^(٥)) كَمَا لَوْ قَتَلَهَا حَيْثُ يَضْمَنُ بِالْإِنْفَاقِ، "فَتْح"^(٦).
[١٦٧٤٤] (قَوْلُهُ: وَلِذَا يُضْمَنُ الصَّبِيُّ الْحُرُّ بِمِثْلِهِ) أَي: يَمْتَلِ هَذَا الْفِعْلُ فَإِنَّهُ لَوْ قَرَّبَهُ رَجُلٌ إِلَى سَبْعٍ فَافْتَرَسَهُ يَضْمَنُ الرَّجُلُ دِيْنَهُ مَعَ أَنَّهُ حُرٌّ لَا قِيَمَةَ لَهُ أَصْلًا، فَأَمَّ الْوَلَدُ بِالْأُولَى، فَنِيَسَ التَّقْيِيدُ بِآخَرُ لِّلْاحْتِرَازِ عَنِ الْمَمْلُوكِ بَلْ لِكُونَ الْحُرِّ أَشْبَهَ أُمَّ الْوَلَدِ فِي عَدَمِ التَّقْوَمِ^(٧)، فَافْهَمِ.
[١٦٧٤٥] (قَوْلُهُ: عِنْدَهُ) أَي: حَضَرَ عِنْدَهُ، "ط"^(٨).

[١٦٧٤٦] (قَوْلُهُ: يُؤْمَرُ بِالْبَيَانِ) فَإِنْ بَدَأَ بَيَانُ الْإِيجَابِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ عَنَى بِهِ الْخَارِجَ عَتَقَ الْخَارِجُ بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِيجَابَ الثَّانِيَّ يَبْنِي الثَّابِتَ وَالذَّخِيلَ وَقَعَ صَحِيحًا لَوْفُوعِهِ بَيْنَ عَبْدَيْنِ فَيُؤْمَرُ بِالْبَيَانِ لِهَذَا الْإِيجَابِ، وَإِنْ عَنَى بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ الثَّابِتَ عَتَقَ الثَّابِتَ بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِيجَابَ الثَّانِيَّ وَقَعَ لَعَوًّا لَوْفُوعِهِ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ، وَإِنْ بَدَأَ بَيَانُ الْإِيجَابِ الثَّانِيَّ،

(١) ((ضمان)) ليست في "د".

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الاعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٨٤/٣.

(٣) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٣٠٠/٢.

(٤) "النهر": كتاب الاعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٨/ب.

(٥) ((جناية)) ساقطة من "م".

(٦) "الفتح": كتاب العتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٧٨/٤.

(٧) من ((فأم الولد)) إلى ((عدم التقوم)) ساقط من "ق".

(٨) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٣٠٠/٢.

(و) إِنْ مَاتَ بِلَا بَيَانٍ عَتَقَ مِمَّنْ ثَبَتَ ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعِهِ نِصْفُهُ بِالْأَوَّلِ وَنِصْفُ نِصْفِهِ
بِالثَّانِي (و) عَتَقَ (مِنْ كُلِّ مَنْ غَيْرِهِ نِصْفُهُ).....

فَإِنْ عَنَى بِهِ الدَّاحِلَ عَتَقَ الدَّاحِلُ بِالْإِيجَابِ الثَّانِي وَبَقِيَ الْإِيجَابُ الْأَوَّلُ بَيْنَ الْخَارِجِ وَالثَّابِتِ عَلَى
حَالِهِ كَمَا كَانَ قَبْلُ مَرُّ بِلَيَانٍ، وَإِنْ عَنَى [٤/٣/ب] بِهِ الثَّابِتَ عَتَقَ الثَّابِتُ بِالْإِيجَابِ الثَّانِي وَعَتَقَ
الْخَارِجُ بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ ^(١) لِتَعْيِينِهِ لِلْعَتَقِ بِإِعْتِنَاءِ الثَّابِتِ، كَذَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٢)، "ح" ^(٣).

[١٦٧٤٧] (قَوْلُهُ: وَإِنْ مَاتَ) أَي: السَّيِّدُ، أَمَّا لَوْ مَاتَ أَحَدُ الْعَبِيدِ قَبْلَ الْبَيَانِ فَلَمَوْتُ بَيَانٍ، فَإِنْ
مَاتَ الْخَارِجُ عَتَقَ الثَّابِتُ بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ؛ لِزَوَالِ الْمُرَاجِمِ وَبَطْلِ الْإِيجَابِ الثَّانِي، وَإِنْ مَاتَ الثَّابِتُ
تَعَيَّنَ الْخَارِجُ بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ وَالدَّاحِلُ بِالْإِيجَابِ الثَّانِي، وَإِنْ مَاتَ الدَّاحِلُ خُيِّرَ فِي الْإِيجَابِ الْأَوَّلِ،
فَإِنْ عَنَى بِهِ الْخَارِجَ تَعَيَّنَ الثَّابِتُ بِالْإِيجَابِ الثَّانِي، وَإِنْ عَنَى بِهِ الثَّابِتَ بَطَلَ الْإِيجَابُ الثَّانِي، كَذَا
فِي "التَّائِيخَاتِيَّةِ" ^(٤)، وَمِثْلُهُ فِي "الْمِعْرَاجِ" وَ"الْعِنَايَةِ" ^(٥) وَ"فَتْحِ الْقَدِيرِ" ^(٦) وَ"غُرَرِ الْأَذْكَارِ" ^(٧) وَغَيْرِهَا.

فَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٨) تَبَعًا لـ "الْبِدَائِعِ" ^(٩) - مِنْ قَوْلِهِ فِي الصُّورَةِ الْأَخِيرَةِ: ((فَإِنْ عَنَى بِهِ الْخَارِجَ عَتَقَ
بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ وَبَقِيَ الْإِيجَابُ الثَّانِي بَيْنَ الدَّاحِلِ وَالثَّابِتِ فَيُؤْمَرُ بِالْبَيَانِ)) (إِلَخ - مُشْكَلٌ؛ فَإِنَّ ^(١٠)
الْمَوْتَ بَيَانٌ، فَمَوْتُ الدَّاحِلِ يَقْتَضِي تَعَيُّنَ الثَّابِتِ بِالْإِيجَابِ الثَّانِي، فَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ أَوْ سَبْقُ قَلَمٍ، فَافْهَمْ.
[١٦٧٤٨١] (قَوْلُهُ: عَتَقَ مِمَّنْ ثَبَتَ ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعِهِ وَمِنْ كُلِّ مَنْ غَيْرِهِ نِصْفُهُ) أَمَّا الْخَارِجُ ^(١١)؛ فَلَا نَّ

(١) مِنْ ((وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِيجَابَ الثَّانِي)) إِلَى ((وَعَتَقَ الْخَارِجُ بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ)) سَاقَطَ مِنْ "أ".

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتَقُ بَعْضَهُ ٢٦٤/٤ - ٢٦٥.

(٣) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقَ الْبَعْضُ ق ٢٢٢/ب.

(٤) "التَّائِيخَاتِيَّةُ": كِتَابُ الْعَتَاقِ - فَصْلٌ فِي الْعَتَقِ الْمُبْتَعِ ٣٢٦/٤.

(٥) "الْعِنَايَةُ": كِتَابُ الْعَتَاقِ - بَابُ عَتَقَ أَحَدُ الْعَبِيدِينَ ٢٨٢/٤ (هَامِشُ "فَتْحِ الْقَدِيرِ").

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعَتَاقِ - بَابُ عَتَقَ أَحَدَ الْعَبِيدِينَ ٢٨٢/٤.

(٧) "غُرَرِ الْأَذْكَارِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - ذَكَرَ عَتَقَ الْبَعْضُ ق ٢٣٢/أ.

(٨) انْظُرِ الْقَوْلَ السَّابِقَ.

(٩) "الْبِدَائِعُ": كِتَابُ الْإِعْتِنَاءِ - فَصْلٌ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْإِعْتِنَاءِ وَوَقْتُ ثَبُوتِهِ ١٠٧/٤.

(١٠) فِي "ت": ((بَيَانٌ)).

(١١) فِي "ب" وَ"م": ((الْخَارِجُ)) بِدُونِ ((أَمَّا))، وَمَا أَتَيْنَاهُ مِنْ "الْأَصْلِ" وَ"أ" هُوَ الصُّوَابُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

لثبوتِهِ بطريق التوزيع والضرورة فلم يتعدَّ، (وإن صدرَ ذلك) المذكورُ (منهُ في مرضِهِ) وضاقَ الثلثُ عَنْهُمْ (ولم يُجزَّهِ الورثةُ) وقيمتُهُمْ سواءَ قسَّم الثلثُ بينهم، كما مرَّ^(١)....

الإيجاب الأول دائرٌ بينهُ وبين الثابت فأوجبَ عتقَ رَقَبَةٍ بينهما فيُصيبُ كلاَ منهما النصف؛ إذ لا مرجح، وكذا الإيجاب الثاني بينهُ وبين الدَّاخل، غيرَ أنَّ نصفَ الثابت شاعَ في نصفيه، فما أصابَ مِنْهُ المستحقُّ بالأوَّل لغا، وما أصابَ الفارغَ من العتق عتقَ قَتَمَ له ثلاثة الأرباع ولا مُعارضٌ لنصفِ الدَّاخلِ فعتقَ نصفُهُ عندهما، وقال "مُحمَّدٌ": يَعْتِقُ رُبْعَهُ؛ لأنَّهُ إنْ أُريدَ بالإيجاب الأوَّل الخارجُ صحَّ الثاني، وإنْ أُريدَ الثابتُ بطلَ، فدارَ بين أنْ يُوجبَ أوْ لا فيتنصَّفُ فيعتقُ نصفُ رَقَبَةٍ بينهما، "نهر"^(٢).

[١٦٧٤٩] (قوله: لثبوتِهِ إلخ) جوابٌ عمَّا يُقال: هذا ظاهرٌ عند الإمامِ لِتَجَرِّيِ العتقِ عنده، أمَّا عندهما فلا يعدمُ تجرِيه، والجواب: أنَّ قولَهُما بعدمَ التجرِّي إذا وَقَعَ في محلٍّ معلومٍ، أمَّا إذا كان الحكمُ بثبوتِهِ للضرورة - وهي مُضمَّنةٌ لانقسامِهِ - انقسمَ للضرورة وهي لا تتعدَّى موضعَهَا.

والحاصل: أنَّ عدمَ التجرِّي عند الإمكان، والانقسامَ ضروريٌّ، كذا في "الفتح"^(٣)، [١/٤/٤] ثم ذَكَرَ فيه^(٤) إيراداً قوياً لبعض الطلبة، ونقلَهُ "ح"^(٥) فراجعهُ، وذَكَرَهُ أيضاً في "البحر"^(٦) و"النهر"^(٧). [١٦٧٥٠] (قوله: وضاقَ الثلثُ عَنْهُمْ إلخ) أمَّا لو خَرَجُوا مِنَ الثُلُثِ أو أجازَ الورثةُ فحكمُ المَرَضِ كالصَّحَّةِ.

[١٦٧٥١] (قوله: وقيمتُهُمْ سواءَ) ليسَ هذا القيدُ لازماً حكماً، "شُرْئيلية"^(٨).

[١٦٧٥٢] (قوله: كما مرَّ) أي: على ثلاثة أرباع الثابت ونصفي الدَّاخل والخارج.

(١) ص ٩٨ - "در".

(٢) "النهر": كتاب الإعناق - باب: العبدُ يعتق بعضه ق ٢٦٩/ب.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق - باب عتق أحد العبدَيْن ٢٨٢/٤.

(٤) "ح": كتاب العتق - باب عتق البعض ق ٢٢٢/ب.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب: العبدُ يعتق بعضه ٢٦١/٤.

(٦) "النهر": كتاب الإعناق - باب: العبدُ يعتق بعضه ق ٢٦٩/أ تنصرف.

(٧) "المُتْرَبِلَة": كتاب العتاق - باب عتق البعض ١١/٢ (هامش "الدرر والغر").

بأن (جُعِلَ كُلُّ عَبْدٍ سَبْعَةً) أَسْهُمٍ (كَسِيْهَامِ الْعِتْقِ) لاحتياجنا إلى مَخْرَجٍ لَهُ نِصْفٌ وَرُبْعٌ وَأَقْلُهُ أَرْبَعَةٌ فَتَعُولُ لِسَبْعَةٍ^(١)، وَهِيَ ثُلُثُ الْمَالِ (وَعَتَقَ مِمَّنْ ثَبَتَ ثَلَاثَةٌ) مِنْ سَبْعَةٍ وَسَعَى فِي أَرْبَعَةٍ (و) عَتَقَ (مِنْ كُلِّ مِنْ غَيْرِهِ سَهْمَانِ) وَسَعَى^(٢) فِي خَمْسَةٍ، فَبَلَغَ سِهَامُ السَّعَايَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، وَسِهَامُ الْوَصَايَا سَبْعَةٌ؛ لِنَفَاذِهَا مِنْ الثَّلَاثِ (وَأِنْ طَلَّقَ) نِسْوَتَهُ الثَّلَاثَ (كَذَلِكَ) وَمَهْرُهُنَّ سَوَاءً (قَبْلَ وَطْعٍ).....

(قوله: بأن جعل الخ) بيانه: أنَّ حَقَّ الْخَارِجِ فِي النِّصْفِ، وَحَقَّ الثَّابِتِ فِي ثَلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ، وَحَقَّ الدَّخْلِ عِنْدَهُمَا فِي النِّصْفِ أَيْضاً فَيُحْتَاجُ إِلَى مَخْرَجٍ لَهُ نِصْفٌ وَرُبْعٌ وَأَقْلُهُ أَرْبَعَةٌ فَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ، فَحَقَّ الْخَارِجِ فِي سَهْمَيْنِ وَحَقَّ الثَّابِتِ فِي ثَلَاثَةٍ، وَحَقَّ الدَّخْلِ فِي سَهْمَيْنِ فَبَلَغَتْ سِهَامُ الْعِتْقِ سَبْعَةً فَيُجْعَلُ ثُلُثُ الْمَالِ سَبْعَةً؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ فِي الْمَرْضِ وَصِيَّةٌ، وَيَصِيرُ ثُلَاثُ الْمَالِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ هِيَ سِهَامُ السَّعَايَةِ، وَصَارَ جَمِيعُ الْمَالِ أَحَدًا وَعِشْرِينَ، وَمَالُهُ ثَلَاثَةٌ أُعْطِيَ، فَيَصِيرُ كُلُّ عَبْدٍ سَبْعَةً، فَيَعْتَقُ مِنَ الْخَارِجِ سَهْمَانِ وَيَسْعَى فِي خَمْسَةٍ، وَكَذَا الدَّخْلُ، وَيَعْتَقُ مِنَ الثَّابِتِ ثَلَاثَةً وَيَسْعَى فِي أَرْبَعَةٍ، فَبَلَغَ سِهَامُ الْوَصَايَا سَبْعَةً وَسِهَامُ السَّعَايَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، فَاسْتَقَامَ الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثَانِ، وَتَمَامُهُ فِي "الدَّرَرِ"^(٣).

قال "المساحياني": ((فَإِنْ لَمْ تَسَوِّ قِيَمَتُهُمْ: بِأَنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الثَّابِتِ أَحَدًا وَعِشْرِينَ وَالْخَارِجِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَالْدَّخْلِ سَبْعَةً فَلَمَّا لَئِنْ أَتَيْنَا وَأَرْبَعُونَ وَثَلَاثَةَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَسِهَامُ الْوَصِيَّةِ سَبْعَةً، فَيُوضَعُ عَنِ الثَّابِتِ سِتَّةٌ، وَعَنِ الْخَارِجِ أَرْبَعَةٌ، وَكَذَا عَنِ الدَّخْلِ، وَيَسْعَى الثَّابِتُ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ، وَالْخَارِجُ فِي عَشْرَةٍ، وَالْدَّخْلُ فِي ثَلَاثَةٍ، فَسِهَامُ السَّعَايَةِ ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ)).

(قوله: ومهرهن سواء) هذا القيد ليس لازماً أيضاً، كما في "الشَّرْئِئَلِيَّةِ"^(٤).

(قوله: فيوضع عن الثابت ستة الخ) وذلك: بِأَنْ تَقْسِمَ الثَّلَاثَ عَلَى سِهَامِ الْوَصِيَّةِ، وَقَدَّرِ الْخَارِجَ بِالْقِسْمَةِ لِكُلِّ يَسْقُطُ عَنْهُ مِنَ السَّعَايَةِ.

(١) في "و": ((إلى سبعة)).

(٢) في "د" و "و": ((ويسعى)).

(٣) انظر "الدَّرَرِ": كتاب العتاق - باب عتق البعض ١١/٢.

(٤) "الشَّرْئِئَلِيَّةِ": كتاب العتاق - باب عتق البعض ١١/٢ (هامش "الدَّرَرِ والغرر").

لُفِيدَ الْبَيْنُونَةَ (سَقَطَ رُبْعُ مَهْرٍ مَن خَرَجَتْ وَثَلَاثَةُ أَثْمَانٍ مَن ثَبَّتَتْ وَثْمَنٌ مَن دَخَلَتْ) لِأَنَّ بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ سَقَطَ نِصْفُ مَهْرٍ الْوَاحِدَةِ مُنْصَفًا بَيْنَ الْخَارِجَةِ وَالثَّابِتَةِ، فَسَقَطَ رُبْعُ كُلٍّ، ثُمَّ بِالْإِيجَابِ الثَّانِي سَقَطَ الرَّبْعُ مُنْصَفًا بَيْنَ الثَّابِتَةِ وَالْدَّاخِلَةِ (وَأَمَّا الْمِيرَاثُ) لَهُنَّ.....

[١٦٧٥٥] (قوله: يُفِيدُ الْبَيْنُونَةَ) قال في "المنح"^(١): ((وإنما فُرِضَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الْوَطْءِ لِيَكُونَ الْإِيجَابُ الْأَوَّلُ مُوجِبًا لِلْبَيْنُونَةِ، فَمَا أَصَابَ الْإِيجَابُ الْأَوَّلُ لَا يَبْقَى مَحَلًّا لِلْإِيجَابِ الثَّانِي فَيَصِيرُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَالْعِتْقِ)) اهـ "ح"^(٢).

[١٦٧٥٦] (قوله: ثُمَّ بِالْإِيجَابِ الثَّانِي سَقَطَ الرَّبْعُ إلخ) قِيلَ: هَذَا قَوْلُ "مُحَمَّدٍ"، وَعِنْدَهُمَا: يَسْقُطُ رُبْعُ مَهْرٍ الدَّاخِلَةِ، كَمَا فِي الْعِتْقِ.

والمختار: أَنَّهُ بِالْإِتِّفَاقِ، كَمَا فِي "الْمُلْتَقَى"^(٣) وَغَيْرِهِ، وَفَرَّقُوا لِهَـمَا - كَمَا فِي "الْعِنَايَةِ"^(٤) - هُوَ: ((أَنَّ الثَّابِتَ فِي [٤/ق/ب] الْعِتْقِ بِمَنْزِلَةِ الْمُكَاتَبِ؛ لِأَنَّهُ حِينَ تَكَلَّمَ كَانَ لَهُ حَقُّ الْبَيَانِ وَصَرَفُ الْعِتْقِ إِلَى إِلَيْهِمَا شَاءَ مِنَ الثَّابِتِ وَالْخَارِجِ، فَمَا دَامَ لَهُ حَقُّ الْبَيَانِ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَبْدَيْنِ حُرًّا مِنْ وَجْهِ عَبْدٍ مِنْ وَجْهِ، فَإِذَا كَانَ الثَّابِتُ كَالْمُكَاتَبِ كَانَ الْكَلَامُ الثَّانِي صَحِيحًا مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّهُ دَارَ بَيْنِ الْمُكَاتَبِ وَالْعَبْدِ إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَ الثَّابِتَ مِنْهُ الرَّبْعُ وَالْدَّاخِلُ النِّصْفَ لِمَا قُلْنَا، فَأَمَّا الثَّابِتَةُ فِي الطَّلَاقِ فَمُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مَنْكُوحَةً أَوْ أَجْنَبِيَّةً؛ لِأَنَّ الْخَارِجَةَ إِنْ كَانَتْ الْمُرَادَّةُ بِالْإِيجَابِ الْأَوَّلِ كَانَتْ الثَّابِتَةُ مَنْكُوحَةً فَيَصِحُّ الْإِيجَابُ الثَّانِي، فَيَسْقُطُ نِصْفُ النِّصْفِ وَهُوَ الرَّبْعُ مُوزَعًا بَيْنَ مَهْرٍ الدَّاخِلَةِ وَالثَّابِتَةِ فَيَصِيبُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الثَّمَنُ)) اهـ.

(١) "المنح" - كتاب العتق - أحكام عتق البعض ١/ق/١٨١/ب.

(٢) "ح" - كتاب العتق - باب عتق البعض ق/٢٢٣/أ.

(٣) "ملتقى الأبحر" - كتاب الإعناق - باب العتق الميهم ٣٠٩/١ بتصرف.

(٤) "العناية" - كتاب العتاق - باب عتق أحد العبدَيْن ٢٨٦/٤ باختصار (هامش "فتح القدير").

مِنْ رُبْعٍ أَوْ ثُمْنٍ (فَلِلدَّائِلَةِ نِصْفُهُ) لِأَنَّهُ لَا يُزَاحِمُهَا إِلَّا الثَّابِتَةُ (وَالنِّصْفُ الْآخَرُ بَيْنَ الْخَارِجَةِ وَالثَّابِتَةِ نِصْفَانِ) لِعَدَمِ الْمُرْجَحِ (وَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ^(١) مِنْهُنَّ عِدَّةُ الْوَفَاةِ احْتِيَاطًا) لَا الطَّلَاقِ؛ لِعَدَمِ الدُّخُولِ، (وَالْوَطْءُ وَالْمَوْتُ بَيَانٌ فِي طَلَاقٍ بَائِنٍ (مُبْهَمٍ)

[١٦٧٥٧] (قَوْلُهُ: مِنْ رُبْعٍ أَوْ ثُمْنٍ) أَي: إِنَّ لَمْ يَكُنْ فَرَعٌ وَارِثٌ. وَقَوْلُهُ: ((أَوْ ثُمْنٍ)) أَي: إِنَّ كَانَ فَرَعٌ وَارِثٌ، "ط"^(٢).

[١٦٧٥٨] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يُزَاحِمُهَا إِلَّا الثَّابِتَةُ) أَي: لَا يُشَارِكُهَا فِي الزَّوْجِيَّةِ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يُزَاحِمِ الدَّائِلَةَ إِلَّا إِحْدَى الْأَوْتَيْنِ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ وَالْأُخْرَى مُطْلَقَةٌ بَيِّنِينَ فَاسْتَحَقَّتِ الدَّائِلَةُ النِّصْفَ وَتَنَصَّفَ النِّصْفُ الْآخَرُ بَيْنَ الْخَارِجَةِ وَالثَّابِتَةِ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: لِأَنَّهُ لَا يُزَاحِمُهَا إِلَّا وَاحِدَةً أَي: غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ، "ط"^(٣) مُلْخَصًا مِنْ "ح"^(٤).

[١٦٧٥٩] (قَوْلُهُ: احْتِيَاطًا) فِي أَمْرِ الْفُرُوجِ وَهِيَ مِمَّا يَجِبُ الْإِحْتِيَاطُ فِيهَا، "ط"^(٥) عَنِ الْمَصْنُفِ^(٦).

[١٦٧٦٠] (قَوْلُهُ: لَا الطَّلَاقِ) أَي: لَا عِدَّةُ الطَّلَاقِ لِعَدَمِ الدُّخُولِ بِهِنَّ، وَالْعِدَّةُ فِي الطَّلَاقِ إِنَّمَا تَجِبُ بَعْدَ الدُّخُولِ، "ط"^(٧). وَالْمَرَادُ بِالدُّخُولِ الشَّامِلُ لِلْخُلُوعِ الصَّحِيحَةِ.

[١٦٧٦١] (قَوْلُهُ: فِي طَلَاقٍ بَائِنٍ) بَأَنَّ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ فَقَالَ: طَلَّقْتُ بَائِنًا^(٨) أَوْ ثَلَاثًا،

(قَوْلُ الشَّارِحِ: "فِي طَلَاقٍ بَائِنٍ" الْخ) التَّقْيِيدُ بِالْبَائِنِ عَزَاهُ فِي "الْفَتْحِ" لـ "النَّوَادِرِ"، وَالظَّاهِرُ: عَدَمُ اعْتِمَادِهِ،

(١) ((وَاحِدَةً)) لَيْسَتْ فِي "د" وَ"و".

(٢) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ ٣٠٢/٢.

(٣) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ ٣٠٢/٢.

(٤) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ ٣٠٢/٢.

(٥) "الْمَنْحَ": كِتَابُ الْعَتَقِ - أَحْكَامُ عَتَقِ الْبَعْضِ ١/١٨١ ب.

(٦) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ ٣٠٢/٢.

(٧) فِي "ب": ((بَائِنٌ)).

كقولِهِ لا مَرَأَتِهِ^(١): إِحْدَاكُمَا بَائِنٌ فَوُطِئَ إِحْدَاهُمَا أَوْ مَاتَتْ كَانَ بَيَانًا لِلْأُخْرَى،
قِيلَ: وَكَذَا التَّقْبِيلُ، لا الطَّلَاقُ،

"فتح"^(٢). ثُمَّ قَالَ^(٣): ((وَأِنَّمَا قَيْدُنَا بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ رَجْعِيًّا لَا يَكُونُ الْوُطْءُ بَيَانًا لِطَّلَاقِ الْأُخْرَى؛
لَأَنَّهُ يَحِلُّ وَطْءُ الْمُطَلَّقةِ الرَّجْعِيَّةِ)) اهـ. وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَوْتِ فَهُوَ غَيْرُ قَيْدٍ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُطْلَقًا لَا
يَقَعُ عَلَى الْمَيِّتَةِ فَتَعَيَّنَتِ الْأُخْرَى.

[١٦٧٦٢] (قوله: قِيلَ: إِنْخ) قَالَ فِي "الفتح"^(٣): ((وَهَلْ يُبَيِّنُ الْبَيَانُ فِي الطَّلَاقِ بِالْمُقَدِّمَاتِ؟
فِي "الزِّيَادَاتِ"^(٤): ((لَا يُبَيِّنُ))، وَقَالَ "الكَرْخِيُّ": يَحْصُلُ بِالتَّقْبِيلِ كَمَا يَحْصُلُ بِالْوُطْءِ)) اهـ.
[١٦٧٦٣] (قوله: لا الطَّلَاقُ) قَالَ فِي "البحر"^(٥): ((قَيْدٌ بِالْوُطْءِ وَالْمَوْتِ لِأَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا
يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ بَيَانًا؛ لِأَنَّ الْمُطَلَّقةَ يَقَعُ [٤/ق/٤] الطَّلَاقُ عَلَيْهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ فَلَا يَدُلُّ

بدليل إطلاق الطلاق في عبارة المتون، ولما قالَ 'الزليعي' في تعليل المسألة: إنَّ المقصودَ بوطءِ الزوجة الولدُ،
فيكونُ دليلًا على الاستمقاء، وكذا علَّلَ في "العناية" مع زيادة قوله: صيانةً للولد؛ إذ تريتهُ على ما ينبغي تكونُ
بدوامِ النكاحِ والاجتماعِ على ما نقله "عبدُ الحليم" في "حواشي الدرر" حارياً على أَنَّهُ لَا يَخْصُ البائِنُ، وقالَ:
فسقطَ قولُ مَنْ خَصَّ الطَّلَاقَ بالبائِنِ، وقد استشكلَ "الشَّرنبلاي" التقييدَ بالبائِنِ: ((بأنَّ المسليمَ لَا يفعلُ خلافَ
السَّنةِ، والسَّنةُ: أَنْ لَا يَطْأَ الْمُطَلَّقةَ رَجْعِيًّا قَبْلَ رَجْعَتِهَا بالقولِ، فما وَجَّهَ حملُهُ هنا على هذا مع حملِهِمْ إيَّاهُ في غيرِ
هذا المحلِّ على عدمِ مخالفةِ السَّنةِ)) اهـ. فهذا الإشكالُ مما يقوِّي إطلاقَ المتون، تأمَّلْ.
(قوله: فِي "الزِّيَادَاتِ": لَا يُبَيِّنُ) وَجَّهُهُ: أَنَّنَا قُلْنَا بِأَنَّ الْوُطْءَ بَيَانٌ لِلْعَلَّةِ المذكورةِ عن "الزليعي"،
وهي غَيْرُ موجودةٍ فِي الدَّوَاعِي، وتعبيرُ "الشَّارِحِ" يفيدهُ ضَعْفُ مَا قَالَهُ "الكَرْخِيُّ".

(١) فِي "ط": ((لَا مَرَأَتَهُ))، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) "الفتح": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ عِتْقِ أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ ٢٨٩/٤ - ٢٩٠.

(٣) "الفتح": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ عِتْقِ أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ ٢٩٠/٤.

(٤) انْظُرْ "زِّيَادَاتِ الزِّيَادَاتِ": بَابُ طَلَاقِ السَّنةِ يَفْعُ بِالرَّكَالَةِ وَبِالْجَعْلِ وَغَيْرِهِ ص ٢١ -.

(٥) "البحر": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَحْتَقُّ بَعْضُهُ ٢٧٠/٤.

وهل التَّهْدِيدُ بِالطَّلَاقِ كَالطَّلَاقِ؟.....

على أَنَّ الأُخْرَى هِيَ الْمُطَلَّقةُ)) اهـ. وفيه إجمال، والتَّفْصِيلُ أنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ الْمُبْتَهَمَ رَجْعِيًّا لَا يَكُونُ طَلَاقُ الْمُعَيَّنَةِ بَيَانًا، رَجْعِيًّا كَانَ أَوْ بَائِنًا، وَإِنْ كَانَ بَائِنًا: فَإِنْ كَانَ طَلَاقُ الْمُعَيَّنَةِ رَجْعِيًّا فَكَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ بَائِنًا كَانَ بَيَانًا لِمَا عُنِمَ مِنْ أَنَّ الْبَائِنَ لَا يَلْحَقُ الْبَائِنَ، "ح" (١).

قُلْتُ: وَيُشِيرُ إِلَى هَذَا قَوْلُ "الْمُهَسِّنَانِي" (٢): ((وَلَوْ طَلَّقَ طَلْقَةً وَاجِدَةً فَهَلْ هُوَ بَيَانٌ قَبْلَ مُدَّةٍ صَالِحَةٍ لِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ؟ وَيُبْغِي أَنْ لَا (٣) يَكُونُ بَيَانًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ لَا يُحَرِّمُ الْوَطْءَ)) اهـ. وَأَفَادَ بِقَوْلِهِ: ((قَبْلَ مُدَّةٍ)) إِيخَ إِلَى زِيَادَةِ قَيْدٍ آخَرَ.

(١٦٧٦٤): (قَوْلُهُ: وَهَلِ التَّهْدِيدُ بِالطَّلَاقِ كَالطَّلَاقِ؟) لَا مَعْنَى لِهَذَا الْبَحْثِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَالَهُ: ((مِنْ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ بَيَانًا)) لِأَنَّ الطَّلَاقَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيَانًا وَهُوَ أَقْوَى فَلَا أَنْ لَا يَكُونُ التَّهْدِيدُ بَيَانًا - وَهُوَ أَذْنَى - أَوَّلَى، نَعَمْ لَوْ كَانَ كُلُّ مِنَ الْمُبْتَهَمِ وَالْمُعَيَّنِ بَائِنًا لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، "ح" (٤). قُلْتُ: قَدْ يُجَابُ بَأَنَّ الطَّلَاقَ إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ بَيَانًا لِإِمْكَانِ وَقُوعِهِ عَلَى الْمُطَلَّقةِ كَمَا عَلِمْتَ، أَمَّا التَّهْدِيدُ فَإِنَّمَا يَكُونُ بغيرِ الحَاصِلِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْمُهْدَّدُ بِهٍ حَاصِلًا لَمْ يَكُنْ لِلتَّهْدِيدِ بِهِ مَعْنَى، فَعَلِمَ بِالتَّهْدِيدِ أَنَّ الْمُطَلَّقةَ غَيْرَهَا، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: يَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ تَهْدِيدًا بِطَّلَاقٍ آخَرَ لَكِنَّهُ خِلَافُ الْمُتَبَادِرِ، فَظَهَرَ أَنَّ تَرُدُّدَ "الشَّارِحِ" فِي مَحَلِّهِ، فَافْهَمْ.

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ لَا يَحَرِّمُ الْوَطْءَ) إِيخَ لَعَلَّ هَذَا التَّعْلِيلَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ، وَقَوْلُهُ: ((وَأَفَادَ بِقَوْلِهِ: إِيخَ)) هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ فِي "الْبَحْرِ": لِأَنَّ الْمُطَلَّقةَ يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، بَلْ أَحْسَنُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى بَقَائِهَا فِي الْعِدَّةِ لَا عَلَى مَضِيِّ مُدَّةٍ صَالِحَةٍ لَهَا.

(١) "ح": كتاب العتق - باب عتق البعض ق ٢٢٣/ب.

(٢) "جامع الرموز": كتاب العتاق - فصل عتق البعض ٣٦٥/١.

(٣) ((لَا)) ساقطة من "م".

(٤) "ح": كتاب العتق - باب عتق البعض ق ٢٢٣/ب.

كالعرض^(١) على البيع كالبيع، لم أره، (كبيع) ولو فاسداً.....

[١٦٧٦٥] (قوله: كالعرض على البيع كالبيع) في بعض النسخ: والعرض بالواو عطفاً على ((التهديد))، والصواب الكاف لأنه لا يناسبه قوله: ((لم أره))؛ فإن كون العرض على البيع بياناً في العتق الممنه كالتبع مشهور؛ فإنه صرح به في متن "الملتقى"^(٢) الذي شرحه، وكذا في "البحر"^(٣) و"النهر"^(٤) و"الفهستاني"^(٥) و"شرح المجموع" وغيرها، وهذه الكتب مأخذ شرحه فكيف يقول: لم أره، وجنيد فوجه الشبه أن التهديد بالطلاق في معنى عرض الطلاق عيها؛ لأن قوله: أطلقك إن فعلت كذا بمنزلة قوله: أبيع عتدي هذا.

[١٦٧٦٦] (قوله: كبيع الخ) ابتداء كلام لتشبيه البيع وما عطف عليه بما مر^(٦) من كون كل من المذكورات بياناً في عتق مئهم، فإنه لو قال: أحدهما حر ثم باع عبداً مئهما لم يبق محلاً للعتق من جهته فتعين الآخر يلحق، [٤/د/ب] وقوله: ((ولو فاسداً)) شمل ما كان معه قبض أو لا، وما كان مطلقاً أو بشرط خيار كما في "الفهستاني"^(٧) وغيره. قل في "النهر"^(٨): ((وظاهر أنه لو باعهما معاً لم يكن بياناً لبطان البيع؛ لأن أحدهما حر يقين)) اهـ.

٢٢/٣

(قوله: لتشبيه البيع الخ) فيه قلب كما لا يخفى.
(قوله: وقوله: ولو فاسداً شمل الخ) أي: البيع من حيث هو لا بقيد كونه فاسداً. اهـ، وعبارة "الفهستاني": كبيع صحيح أو فاسد وإن لم يسلم المبيع باتاً أو بشرط الخيار لأحدهما.

(١) في "و": ((والعرض))، وانظر كلام ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٢) "ملتقى الأنهر": كتاب الإعتاق - باب العتق الممنه ٣٠٩/١.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٩/٤.

(٤) "النهر": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ق٢٦٨/أ.

(٥) "جامع الرموز": كتاب العتاق - فصل عتق البعض ٣٦٥/١.

(٦) ص١٠٢ - "ادر".

(٧) "جامع الرموز": كتاب العتاق - فصل عتق البعض ٣٦٥/١ بتصرف.

(٨) "النهر": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ق٢٦٨/أ.

(وَمَوْتٍ) وَلَوْ بِقَتْلِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ.....

قُلْتُ: التَّعْلِيلُ بَيِّطَانُ الْبَيْعِ غَيْرُ مُفِيدٍ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الْعَرَضَ عَلَى الْبَيْعِ كَالْبَيْعِ، وَكَذَا الْمَسَاوِمَةُ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ بَيْعٌ أَصْلًا، بَلِ الْأَوَّلَى التَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ لَمْ يَخُصَّ أَحَدَهُمَا بِتَصَرُّفٍ يَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِ الْآخَرِ لِلْعِتْقِ.

(١٩٧٦٧) (قَوْلُهُ: وَمَوْتٍ) أَي: مَوْتُ أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مَحَلًّا لِلْعِتْقِ أَصْلًا، وَقَوْلُهُ: ((وَلَوْ بِقَتْلِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ)) بَحْثٌ لِصَاحِبِ "النَّهْرِ" أَخَذًا مِنَ الْإِطْلَاقِ؛ فَإِنَّهُ مِثْلُ مَا لَوْ قَتَلَهُ أَجْنَبِيٌّ، أَمَّا لَوْ قَتَلَهُ الْمَوْلَى فَظَاهِرُ كَوْنِهِ بَيِّنًا؛ لِأَنَّهُ بِفَعْلِهِ، قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(١): ((وَإِذَا أَخَذَ الْمَوْلَى الْقِيَمَةَ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ الْقَاتِلِ فَبَيَّنَ الْعِتْقَ فِي الْمَقْتُولِ عِتْقًا وَكَانَتِ الْقِيَمَةُ لَوَرَثَةِ الْمَقْتُولِ)) أَه: أَي: لِإِقْرَارِ الْمَوْلَى بِمُجَرِّئِهِ فَلَا يَسْتَحِقُّهَا، "بَحْر" ^(٢). وَاحْتَرَزَ بِالْمَوْتِ عَنْ قَطْعِ الْيَدِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ بَيِّنًا غَيْرَ أَنَّ الْمَوْلَى إِنْ بَيَّنَّ الْعِتْقَ فِيهِ فَلَا أَرُشَ لَهُ

(قَوْلُهُ: أَمَّا لَوْ قَتَلَهُ الْمَوْلَى إِيخ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ": ((وَلَوْ جَنَى عَلَيْهِمَا قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ فَلَا يَخْلُو: فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْمَوْلَى فِيمَا دُونَ النَّفْسِ - بَأَن قَطَعَ بَيِّنًا - فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ نَزُولِ الْعِتْقِ، وَسَوَاءٌ قَطَعَهُمَا مَعًا أَوْ عَلَى التَّعَاقُبِ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى النَّفْسِ: فَإِنْ كَانَتْ عَلَى التَّعَاقُبِ فَالْأَوَّلُ عَبْدٌ وَالثَّانِي حُرٌّ وَتَلَزَمُ دِيَّتُهُ لَوَرَثَتِهِ، وَإِنْ قَتَلَهُمَا مَعًا بِضَرْبَةٍ فَعَلَيْهِ نِصْفُ دِيَّةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَهَذَا يُؤَيِّدُ نَزُولَ الْعِتْقِ فِي غَيْرِ الْمَعِينِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ: فَعَلَيْهِ أَرُشُ الْعَبْدِ لِلْمَوْلَى، قَطَعَهُمَا مَعًا أَوْ عَلَى التَّعَاقُبِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ نَزُولِهِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي النَّفْسِ: فَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ وَاحِدًا: فَإِنْ قَتَلَهُمَا مَعًا فَعَلَى الْقَاتِلِ نِصْفُ قِيَمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَتَكُونُ لِلْمَوْلَى، وَعَلَيْهِ نِصْفُ دِيَّةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوَرَثَتِهِمَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى النِّزُولِ فِي غَيْرِ الْمَعِينِ، وَإِنْ قَتَلَهُمَا عَلَى التَّعَاقُبِ يَجِبُ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْأَوَّلِ لِلْمَوْلَى، وَدِيَّةُ الثَّانِي لَوَرَثَتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ اثْنَيْنِ: فَإِنْ كَانَ مَعًا فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا الْقِيَمَةُ، وَنِصْفُهَا لِلْمَوْلَى وَنِصْفُهَا لِلَوَرَثَةِ، وَلَمْ يَجِبْ دِيَّةٌ؛ لِأَنَّ مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ مِنْهُمَا مَجْهُولٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ وَاحِدًا، وَإِنْ كَانَ عَلَى التَّعَاقُبِ فَعَلَى الْأَوَّلِ الْقِيَمَةُ لِلْمَوْلَى، وَعَلَى الثَّانِي الدِّيَّةُ لِلَوَرَثَةِ)).

(قَوْلُهُ: إِنْ بَيَّنَّ الْعِتْقَ فِيهِ فَلَا أَرُشَ لَهُ إِيخ) الْأَوَّلُ قِيَاسُ مَذْهَبِ التَّعْلِيلِ، وَالثَّانِي قِيَاسُ مَذْهَبِ التَّنْجِيْزِ.

(١) "النهر": كتاب الإعناق - باب: العبد يعتق بعضه ق ٢٦٩/أ.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٩/٤.

(وتحرير) ولو مُعْلَقًا (وتدبير) ولو مُقْبِدًا (واستيلاء) وكَذَا كُلُّ تَصَرُّفٍ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْمَلِكِ كَكِتَابَةِ.....

فِيمَا ذَكَرَ "الْقُدُورِيُّ"^(١)، وقال "الإسبيجاني": لِلْمَحْنِيِّ عَلَيْهِ، "نهر"^(٢).

[١٧٦٨١] (قوله: وتحرير) المراد به إِنْشَاؤُهُ فَيَعْتِقُ هَذَا بِالْإِعْتَاقِ الْمُسْتَأْنَفِ، وَذَلِكَ بِالْفَقْطِ السَّابِقِ. وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ عَتَى بِقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُكَ مَا لَزِمَهُ بِقَوْلِهِ: أَحَدُكُمَا حُرٌّ صَدَقَ قَضَاءٌ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ شَيْئًا عَتَقًا، "بحر"^(٣) و"نهر"^(٤).

[١٧٦٩٩] (قوله: ولو مُعْلَقًا) كَانَ قَالَ لِأَحَدِهِمَا: إِنَّ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ يَعْنِي الْآخَرُ "بحر"^(٥)، أَي: يَتَعَيَّنُ لِلْعَتَقِ الْأَوَّلِ، وَكَذَا الْمُضَافُ كَ: أَنْتَ حُرٌّ غَدًا، قَالَ "ط"^(٦): ((لأنه أقوى لِتَحْقِيقِ مَجِيءِ الزَّمَانِ، بِخِلَافِ دُخُولِ الدَّارِ)) اهـ. قُلْتُ: وَلَا نَعْقَادِهِ^(٧) عِلَّةٌ فِي الْحَالِ، بِخِلَافِ الْمُعْلَقِ.

[١٧٧٧٠] (قوله: وتدبير) لِأَنَّهُ فِيهِ إِبْقَاءُ الْإِنْتِفَاعِ إِلَى مَوْتِهِ أَوْ إِلَى مَا قَبْدَهُ بِهِ، وَكَذَا الْإِسْتِيْلَادُ،

(قوله: ولا نَعْقَادِهِ عِلَّةٌ الْإِخ) تَقَدَّمَ فِي طَلَاقِ الْمَرِيضِ عَنْ "المقدسي": أَنَّ عَدَمَ جَوَازِ الْبَيْعِ فِي قَوْلِهِ: ((أَنْتَ حُرٌّ غَدًا)) يَخَالِفُ لِكُلَّامِهِمْ، وَمِنْهُ مَا نَقَلَهُ "المصنّف" فِي بَابِ الْعَتَقِ عَنْ "البدائع": ((مَنْ أَنْ الْحَكَمَ فِي التَّعْلِيقِ وَالْإِضَافَةِ وَاحِدٌ، وَالْحَكَمُ لَا يَوْجَدُ فِيهِمَا إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ وَالْوَقْتِ، وَالْمَحَلُّ قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى حَكْمِ مَلِكِ الْمَالِكِ إِلَّا فِي التَّدْبِيرِ وَالْإِسْتِيْلَادِ الْإِخ)) اهـ. (قوله: وكذا الاستيلاء الْإِخ) انظُرْ مَا ذَكَرَهُ "السَّنْدِيُّ" عَنْ "الرَّحْمَتِي"، وَعِبَارَتُهُ: ((لَا يَصِحُّ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْوَطْءُ؛

(١) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الدييات ١٦٦/٣.

(٢) "النهر": كتاب الإعتاق - باب: العبدُ يعتق بعضه ق ٢٦٩/ب.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب: العبدُ يعتق بعضه ٢٦٨/٤ بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب الإعتاق - باب: العبدُ يعتق بعضه ق ٢٦٩/ب.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب: العبدُ يعتق بعضه ٢٦٩/٤.

(٦) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٣٠٣/٢، وعبارته: ((لتحقيق مجيء الوقت المضاف إليه، بخلاف المُعْلَقِ بدخول الدار)).

(٧) في "الأصل" و"م" و"ن": ((لا نَعْقَادَ)).

وإِجَارَةٌ وَإِصَاءٌ وَتَرْوِيجٌ وَرَهْنٌ (وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ) وَلَوْ غَيْرَ (مُسْلَمَتَيْنِ) ذَكَرَهُ "ابْنُ الْكَمَالِ"؛ لِأَنَّ الْمَسَاوِمَةَ بَيَّانٌ،.....

وَذَلِكَ يُعَيِّنُ إِرَادَةَ الْعَبْدِ الْآخَرِ بِالْعِتْقِ الْمُبْهِمِ.

[١٦٧٧١] (قوله: وإِجَارَةٌ) قال "الزَّيْلَعِيُّ"^(١): ((وَلَا يُقَالُ: الْإِجَارَةُ لَا تَخْتَصُّ بِالْمَلِكِ لِجَوَازِ إِجَارَةِ الْحُرِّ؛ لِأَنَّ نَقْلَ: الْإِسْتِئْذَانَ بِإِجَارَةِ الْأَعْيَانِ عَلَى وَجْهِهِ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْمَلِكِ فَتَكُونُ تَعْيِينًا دَلَالَةً، وَهَكَذَا نَقَلُ^(٢) فِي الْإِنْكَاحِ)). اهـ "ح"^(٣).

[١٦٧٧٢] (قوله: وَإِصَاءٍ أَي: إِصْءَاءٍ بِهِ، "بَحْر"^(٤))؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكَ بَعْدَ الْمَوْتِ [١/٦٣/٤] لِمُؤْصَى لَهُ.

[١٦٧٧٣] (قوله: وَرَهْنٌ) لِأَنَّ اسْتِئْذَانَهُ بِهِ - عَلَى وَجْهِهِ يَكُونُ مَضْمُونًا بِالذَّيْنِ لَوْ هَلَكَ - دَلِيلٌ عَلَى اسْتِئْذَانِهِ عَلَى مِلْكِهِ، فَيُعَيِّنُ الْآخَرَ مُرَادًا بِالْعِتْقِ.

[١٦٧٧٤] (قوله: وَلَوْ غَيْرَ مُسْلَمَتَيْنِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُتَنِّ: ((مُسْلَمَتَيْنِ)) - تَبَعًا لـ "الْهِدَايَةِ"^(٥) - فَيَدُ اثْتِفَاقِيٍّ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي "كَافِي النَّسْفِيِّ"^(٦)؛ لِأَنَّ قَيْدَ التَّسْلِيمِ لِإِفَادَةِ الْمَلِكِ وَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ.

لَأَنَّهُ لَيْسَ بَيَّانًا فِي الْعِتْقِ الْمُبْهِمِ، فَيُعَيِّنُ أَنْ يَرَادَ بِهِ دَعْوَةُ الْوَلَدِ، فَحِينَئِذٍ يُشْكَلُ كَوْنُهُ بَيَّانًا؛ لِأَنَّهُ إِجْبَارٌ عَنْ أَمْرٍ مَضَى قَبْلَ الْعِتْقِ الْمُبْهِمِ مِنْ وَطْءٍ سَابِقٍ، وَجَوَابُهُ: أَنَّ الْبَيَانَ إِنِّشَاءً، وَالْإِسْتِئْذَانُ: هُوَ دَعْوَى الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى كَوْنِهِ وَاقِعًا عَنْ وَطْءٍ سَابِقٍ؛ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ تَحَرُّدُ قَوْلِهِ، فَلَمَّا تَصَرَّفَ فِيهَا تَصَرُّفًا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَلِكِ تَعَيَّنَ فِي الثَّانِيَةِ لِلْعِتْقِ أَهـ. وَقِيلَ: لَعَلَّ الْمُتَنِّ مَشَى عَلَى قَوْلِهِمَا الْمُغْتَبَى مِنْ أَنَّ الْوَطْءَ بَيَّانٌ فِي الْعِتْقِ الْمُبْهِمِ فَلَا إِشْكَالَ)). اهـ "سُنْدِي".

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الإعناق - باب: العبد يعتق بعضه ٨٧/٣.

(٢) في "م": ((نقول)).

(٣) "ح": كتاب العتق - باب عتق البعض ق ٢٢٣/ب.

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٨/٤.

(٥) "الهداية": كتاب العتاق - باب عتق أحد العبدین ٦٢/٢ يتصرف.

(٦) "كافي النسفي": كتاب العتاق - باب عتق أحد العبدین ١/١٨٢/١.

فهذه أولى بلا قبض، "بدائع"^(١) (في حق عتق مبهم) كقوله: أحدكما حرٌّ، ففعل ما ذكر تعين الآخر، ولو قيل له: أيهما نويت؟ فقال: لم أعن هذا عتق الآخر، ثم إن قال: لم أعن هذا عتق الأول أيضاً، وكذا الطلاق، بخلاف الإقرار، "إختيار"^(٢)، ولو حتى أحدهما تعين الجاني، وعليه الدية دفعا للضرر، "ولواجبة"^(٣).....

[١٦٧٧٥] (قوله: فهذه) أي: هذه التصرفات، أعني: الهبة والصدقة أولى بكونها ياناً حالة كونها بدون قبض وتسليم.

[١٦٧٧٦] (قوله: بخلاف الإقرار) أي: بالمال، قال في "الإختيار"^(٤): ((كأن قال: لأحد هذين الرجلين علي ألف درهم، فقيل: أهو هذا؟ فقال: لا، لا يجب للآخر شيء. والفرق: أن التعيين في الطلاق والعتاق واجب عليه فإذا نفاه عن أحدهما تعين الآخر إقامة للواجب، أمّا الإقرار فلا يجب عليه البيان فيه؛ لأن الإقرار للمجهول^(٥) لا يلزم حتى لا يجبر عليه فلم يكن نفياً أحدهما تعيناً للآخر)) اهـ.

[١٦٧٧٧] (قوله: ولو حتى أحدهما) أمّا لو جني عليه بقتل أو قطع فقد مرّ^(٦).

[١٦٧٧٨] (قوله: دفعا للضرر) أي: عن المولى.

(قوله: لأن الإقرار بالمجهول إلخ) عبارة "الإختيار": ((للمجهول)).

(قوله: دفعا للضرر، أي: عن المولى) أي: في إلزامه الحرية فيمن لم يجن، وفي إلزامه دية الجاني اهـ. "سندي".

(١) "البدائع": كتاب العتق - فصل: في بيان حكم الإعتاق ووقت ثبوته ١٠٣/٤.

(٢) "الإختيار": كتاب العتق - فصل: من أعتق بعض عبده عتق ٢٦/٤ - ٢٧ بتصرف.

(٣) لم نعر عليها في مظانها من مخطوطة "الولولجية" التي بين أيدينا.

(٤) "الإختيار": كتاب العتق - فصل: من أعتق بعض عبده عتق ٢٧/٤.

(٥) نقول: في النسخ جميعها: ((بالمجهول)) بالياء، والصواب ما أثبتناه من عبارة "الإختيار"، وقد بّه عبه "الرافعي"، وكذا بّه عليه مصحح "ب" بقوله: قوله: ((لأن الإقرار بالمجهول)) هكذا بخطه، ولعل الأصوب: ((للمجهول)) باللام بدليل صدر العبارة، تأمل. اهـ مصححه.

(٦) المقتولة [١٦٧٦٧] قوله: ((وموت)).

(لا) يَكُونُ (الْوَطْءُ) ودواعيه بَيَانًا (فيه) وقالوا: هو بَيَانٌ حَبَلَتْ أَوْ لَا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ لَعَدَمِ حِلِّهِ إِلَّا فِي الْمِلْكِ، (وَكَذَا الْمَوْتُ لَا يَكُونُ بَيَانًا فِي الْإِخْبَارِ) اتِّفَاقًا، (فَلَوْ قَالَ لُغْلَامَيْنِ: أَحَدُكُمَا ابْنِي، أَوْ قَالَ لَجَارِئَتَيْنِ: إِحْدَاكُمَا أُمُّ وَلَدِي، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا لَا يَتَعَيَّنُ الْبَاقِي لِلْعِتْقِ وَلَا لِلْإِسْتِيلَادِ) لِأَنَّ الْإِخْبَارَ يَصِحُّ فِي الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ،.....

[١٦٧٧٩] (قوله: لَا يَكُونُ الْوَطْءُ الْبَيْعَ) لِأَنَّ الْمِلْكَ قَائِمٌ فِي الْمَوْطُوعَةِ؛ لِأَنَّ الْإِيقَاعَ فِي الْمُنْكَرَةِ، وَالْمَوْطُوعَةُ مُعَيَّنَةٌ فَكَانَ وَطْؤُهَا حَلَالًا فَلَا يُجْعَلُ بَيَانًا، وَلِهَذَا حَلَّ وَطْؤُهَا عَلَى مَذْهَبِهِ، "بحر" (١).

[١٦٧٨٠] (قوله: فِيهِ) أَي: فِي الْعِتْقِ الْمُبْهَمِ.

[١٦٧٨١] (قوله: حَبَلَتْ أَوْ لَا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ مُقَيَّدٌ بَعْدَمِ الْحَبْلِ فَلَوْ حَبَلَتْ عَتَقَتْ الْأُخْرَى اتِّفَاقًا، كَمَا فِي "الْبَحْرِ" (٢).

[١٦٧٨٢] (قوله: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى) قَالَ فِي "الْبَحْرِ" (٣): ((وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الرَّاجِحَ قَوْلُهُمَا، وَأَنَّهُ لَا يُفْتَى بِقَوْلِ الْإِمَامِ كَمَا فِي "الْهِدَايَةِ" (٤) وَغَيْرِهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْإِحْتِيَاظِ مَعَ أَنَّ الْإِمَامَ نَازِلًا إِلَى الْإِحْتِيَاظِ فِي أَكْثَرِ الْمَسَائِلِ))، وَفِي "الْفَتْحِ" (٥): ((الْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ وَطْؤُهُمَا كَمَا لَا يَحِلُّ بَيْعُهُمَا)).

[١٦٧٨٣] (قوله: لَعَدَمِ حِلِّهِ إِلَّا فِي الْمِلْكِ) (٦) حَاصِلُهُ: أَنَّ وَطْءَ إِحْدَاهُمَا جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ بَيَانًا لِتَخْصِصِ الْعِتْقِ بِالْأُخْرَى لَرِمَ وَقُوعُ الْوَطْءِ فِي غَيْرِ الْمِلْكِ، وَلَا سَبَبًا عَلَى قَوْلِهِ بِحِلِّ

(١) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٩/٤.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٧٠/٤ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٧٠/٤.

(٤) "الهداية": كتاب العتاق - باب عتق أحد العبدین ٦٣/٢.

(٥) "الفتح": كتاب العتاق - باب عتق أحد العبدین ٢٩٠/٤.

(٦) هذه المقولة ساقطة من "الأصل".

بِخِلَافِ الْإِنْشَاءِ (قَالَ لِأُمَّتِي: إِنْ كَانَ أَوَّلُ وَلَدٍ تَلِدْنَاهُ ذَكَرًا فَأَنْتِ حُرَّةٌ، فَوَلَدَتْ ذَكَرًا وَأُنْثَى، وَلَمْ يَذَرِ الْأَوَّلَ رَقًّا الذَّكَرُ بِكُلِّ حَالٍ (وَعَتَقَ نِصْفَ الْأُمِّ وَالْأُنْثَى).....

وَطَعِ الْأُخْرَى؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ إِحْدَاهُمَا حُرَّةٌ بَيِّنِينَ، كَذَا ظَهَرَ لِي فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَحَلِّ.
(قَوْلُهُ: [١٦٧٨٤] بِخِلَافِ الْإِنْشَاءِ ظَاهِرُهُ: أَنَّ جُمْلَةَ ((أَحَدُكُمَا ابْنِي)) لَا تَصْلُحُ لِإِنْشَاءِ الْحُرِّيَّةِ مَعَ أَنَّهُ يَصْلُحُ، فَالْوَجْهُ التَّفْصِيلُ [٤/٦٠ب] بَيْنَ إِرَادَةِ الْإِخْبَارِ فَلَا يَكُونُ الْمَوْتُ بَيَانًا، وَبَيْنَ إِرَادَةِ الْإِنْشَاءِ فَيَكُونُ، "ط" (١).

(قَوْلُهُ: [١٦٧٨٥] وَلَمْ يَذَرِ الْأَوَّلَ) أَي: بِأَنْ تَصَادَفَا عَلَى ذَلِكَ، أَمَّا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ الْغُلَامَ أَوَّلًا عَتَقَتِ الْأُمُّ وَالْجَارِيَةُ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ ثَانِيًا لَمْ يَعْتَقِ أَحَدٌ، وَتَمَامُهُ فِي "ح" (٢) عَنْ "الشَّرْبُتَالِيَّةِ" (٣).
(قَوْلُهُ: [١٦٧٨٦] بِكُلِّ حَالٍ) أَي عَلَى تَقْدِيرِ وَلَادَتِهِ أَوَّلًا أَوْ ثَانِيًا؛ لِأَنَّ وَلَادَتَهُ شَرْطُ لِحْرِيَّةِ الْأُمِّ فَتَعْتِقُ بَعْدَ وَلَادَتِهِ فَلَا يَتَّبَعُهَا.

(قَوْلُهُ: كَذَا ظَهَرَ لِي فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَحَلِّ) فِيهِ: أَنَّ الْعَتَقَ الْمُبْهَمَ مَعْلُقٌ بِالْبَيَانِ، وَالْمَعْلُقُ بِالشَّرْطِ لَا يَنْزِلُ قَبْلَهُ، وَلِذَا كَانَ لَهُ اسْتِخْدَامُهُمَا، وَالْأَرْضُ إِذَا جُئِيَ عَلَيْهَا، وَالْمَهْرُ إِذَا وَطِنَا بِشَبْهَةٍ، وَالْوَطْءُ فِي الْأُمَةِ كَالِاسْتِخْدَامِ؛ لِأَنَّهُ لِقَضَاءِ الشَّهْوَةِ لَا لَطَلْبِ الْوَلَدِ، بِخِلَافِ الْحُرَّةِ، وَلِهَذَا جَازَ لَهُ فِي مَذْهَبِهِ وَطْءُ كُلِّ مَنْهَمَا، وَذَكَرَ فِي "الْبَحْرِ": أَنَّ فِي كَيْفِيَّةِ هَذَا التَّصَرُّفِ اخْتِلَافًا، فَقِيلَ: إِنَّهُ مَعْلُقٌ بِالْبَيَانِ وَلَا يَنْبُتُ قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ، إِلَّا أَنَّهُ هُنَا يَدْخُلُ الشَّرْطُ عَلَى الْحُكْمِ لَا عَلَى السَّبَبِ، كَالْتَقْدِيرِ وَالْبَيْعِ بِخِيَارِ الشَّرْطِ، بِخِلَافِ التَّعْلِيقِ بِسَائِرِ الشَّرُوطِ، وَنُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ لِلْأَبِيِّ يُوسُفَ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ قَوْلُ "أَبِي حَنِيفَةَ" أَيْضًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ تَنْجِيزُ الْعَتَقِ فِي غَيْرِ الْمَعْيُنِ لِلْحَالِ، وَاسْتِخَارَةُ الْعَتَقِ فِي أَحَدِهِمَا بَيَانٌ، وَنُسِبَ هَذَا لِمُحَمَّدٍ، ثُمَّ سَاقَ فُرُوعًا مُتَعَدِّدَةً، بَعْضُهَا يَشْهَدُ لِلْأَوَّلِ، وَبَعْضُهَا مُقَابِلَةٌ بِعِبَارَةٍ مُسْتَطِيلَةٍ لَا غِنَى لِلْفَقِيهِ عَنْ مَطَالَعَتِهَا.

(١) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٣٠٣/٢ بتصرف.

(٢) انظر "ح": كتاب العتق - باب عتق البعض ٢٢٣/ب.

(٣) "الشَّرْبُتَالِيَّةُ": كتاب العتاق - باب عتق البعض ١٢/٢ (هامش "الدرر والغرر").

لِعَتَقْتَهُمَا بِتَقْدِيمِ^(١) الذَّكَرِ وَرَقَّتْهُمَا بِعَكْسِهِ، فَيَعْتِقُ نِصْفَهُمَا^(٢) وَيُسْتَسْعَيَانِ^(٣) فِي نِصْفِ قِيَمَتَيْهِمَا^(٤). (شَهِدَا بِعَتَقِ أَحَدٍ مَمْلُوكِيهِ) وَلَوْ أَمَّتِيهِ (لَعَتَّ) عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ"؛ لَكُونَهَا عَلَى عِتْقِ مُبْهَمٍ (إِلَّا أَنْ تَكُونَ) شَهَادَتُهُمَا (فِي وَصِيَّةٍ) وَمِنْهَا: التَّنْذِيرُ فِي الصَّحَّةِ وَالْعِتْقُ فِي الْمَرَضِ (أَوْ طَلَاقِ مُبْهَمٍ) فَتُقْبَلُ إِجْمَاعًا، وَالْأَصْلُ أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُبْهَمَ.....

[١٦٧٨٧] (قَوْلُهُ: لِعَتَقْتَهُمَا بِتَقْدِيمِ الذَّكَرِ) فَعِتْقُ الْأُمِّ بِالشَّرْطِ، وَعِتْقُ الْبِنْتِ بِالنَّبِيَِّّةِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ حُرَّةٌ حِينَ وَلَدَتْهَا، "بِحَرْ" (٥)، وَتَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ.

[١٦٧٨٨] (قَوْلُهُ: وَلَوْ أَمَّتِيهِ) أُنِيَ بِالْمُبَالَغَةِ لِأَنَّ عِتْقَ الْأُمِّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الدَّعْوَى إِجْمَاعًا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَحْرِيمِ فَرْجِهَا عَلَى الْمَوْلِ وَهُوَ خَالِصُ حَقِّهِ تَعَالَى فَأَشْبَهَ الطَّلَاقَ، لَكِنْ لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ هُنَا؛ لِأَنَّهَا عَلَى عِتْقِ مُبْهَمٍ وَهُوَ لَا يُحَرِّمُ الْفَرْجَ عِنْدَهُ.

٢٣/٣

[١٦٧٨٩] (قَوْلُهُ: لَكُونَهَا عَلَى عِتْقِ مُبْهَمٍ) أَي: فَلَمْ تَصِحَّ الدَّعْوَى لِجَهَالَةِ مَنْ لَهُ الْحَقُّ.

[١٦٧٩٠] (قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ إِنْخِ) الْاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ، "بِحَرْ" (٦). وَرَدَّةٌ فِي "النَّهْرِ" (٧): ((بَأَنَّهُ مُتَّصِلٌ))، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ اتِّصَالُهُ فِي قَوْلِهِ: ((أَوْ طَلَاقِ مُبْهَمٍ))، فَافْهَمْ.

[١٦٧٩١] (قَوْلُهُ: وَمِنْهَا: التَّنْذِيرُ فِي الصَّحَّةِ وَالْعِتْقُ فِي الْمَرَضِ) الْمُنَاسِبُ إِسْقَاطُ قَوْلِهِ: ((وَمِنْهَا))

(قَوْلُهُ: الْمُنَاسِبُ إِسْقَاطُ قَوْلِهِ: وَمِنْهَا وَالْإِتْيَانُ بِالْكَافِ إِنْخِ) بَلْ مَا فَعَلَهُ "الشَّارِحُ" هُوَ الْمُنَاسِبُ؛ فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ بِعَتَقِ أَحَدٍ مَمْلُوكِيهِ تَشْمَلُ مَا إِذَا أَوْصَى لَهُ بِجِزءٍ مِنْ مَالِهِ كَثْلِيهِ، عَلَى أَنَّ الْكَافَ تَقْيِيدٌ مَا أَفَادَ لَفْظُهُ ((مِنْ)) الْجَارِءُ، إِلَّا إِنْ جُعِلَتْ اسْتِثْنَاءً، وَعِبَارَةُ "الْبَحْرِ": ((وَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي وَصِيَّةٍ أَنَّهُمَا شَهِدَا أَنَّهُ اعْتَقَهُ فِي مَرَضٍ مَرَّةً)).

(١) فِي "و": ((بِتَقْدِيمِ)).

(٢) فِي "ط": ((نِصْفَهُمَا))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي "ذ" وَ"و": ((وَيُسْعَيَانِ)).

(٤) فِي "ط": ((قِيَمَتَيْهِمَا))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٢٧٠/٤.

(٦) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ٢٧٢/٤.

(٧) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - بَابُ: الْعَبْدُ يَعْتِقُ بَعْضُهُ ق ٢٧٠/١.

والإتيان بالكاف؛ لأنَّ المراد بالوصية هنا ما ذكر، كما فسرها به في "البحر"^(١) و"النهر"^(٢) وغيرهما. وقيد بالتدبير في الصحة لا للاختراز بل للعلم بكونه وصية في حالة المرض بالأولى. ثمَّ اعلم أنَّ المتبادر من كلام "المصنف" قبول الشهادة فيما ذكر سواء أُدِّيت في مرض موته أو بعده، وبه صرح في "الهداية"^(٣) وقال: ((إنَّه الاستحسان)) يعني: عند الإمام.

ول"الشُّرْبَلَالِي" رسالة سَمَّاها: "إصابة الغرض الأهم في العتق المُبهم"^(٤) اعترض فيها على "الهداية" وشرَّحها بما في "شرح مختصر الطحاوي" ل"الإسبيحاني"؛ حيث قال فيه: ((وإذا شهدا على رجل أنه قال لعبدته: أحدكما حرٌّ والعبدان يدعيان أو يدعي أحدهما ففي قولهما: تقبل هذه الشهادة ويَجْبُرُ على التَّيَّانِ، وأما على قول "أبي حنيفة": إنَّ كان هذا في حال الحياة فلا تقبل، وإنَّ شهدا بعد الوفاة: فإنَّ قالوا: إنَّه كان في حال الصحة فهو على الاختلاف أيضاً، وإنَّ قالوا: [٤/٧٠] كان ذلك في المرض تقبل استحساناً ويعتق من كلِّ واحد نصفه على اعتبار الثلث. ولو شهدا أنه قال لعبدته: أحدهما مدبرٌ، فإنَّ شهدا في حال الحياة فهو على الاختلاف، وإنَّ كان بعد الوفاة يُقبل سواء كان القول في المرض أو الصحة؛ لأنَّ هذه وصية والجهالة لا تبطل الوصية)) اهـ.

قوله: اعترض فيها على "الهداية" وشرَّحها (لغ) فيه: أنه مع كون ما في "الهداية" استحساناً وتسليم شرَّحها ذلك لا يُعترض عليها بما في "شرح مختصر الطحاوي"؛ لأنَّه مقابل للاستحسان، وما في "الهداية" يوافقه ما في "الإختيار"، وما في "الكافي" لا يخالفهما صراحةً.

(١) "البحر": كتاب العتق - باب: العبدُ يعتق بعضه ٢٧٢/٤.

(٢) "النهر": كتاب الإعتاق - باب: العبدُ يعتق بعضه ٢٧٠/أ.

(٣) "الهداية": كتاب العتاق - باب عتق أحد العبدَيْن ٦٣/٢.

(٤) هي رسالة من مجموع رسائل لأبي الإخلاص حسن بن عمار الوفايِّ الشُّرْبَلَالِي المصري (ت ١٠٦٩هـ) (إيضاح

المكتون ٨٩/١، "خلاصة الأثر" ٣٨/٢، "التعليقات السنية" ص ٨٥، "هدية العارفين" ٢٩٢/١).

يُحَرِّمُ الْفَرَجَ إِجْمَاعًا فَيَكُونُ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَا تُشْتَرِطُ لَهُ الدَّعْوَى، بِخِلَافِ الْعِتْقِ الْمُبْهِمِ فَلَا يُحَرِّمُهُ عِنْدَهُ، لَكِنْ لَمْ يُجْزَأْ أَنْ يُفْتَى بِهِ، فَلْيُحْفَظْ (كما) تُقْبَلُ (لو شَهِدَا بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّهُ) أَيْ: الْمَوْلَى (قَالَ فِي صِحِّهِ) لِقَبْنِيهِ: (أَحَدُكُمَا حُرٌّ عَلَى الْأَصَحِّ) لَشُيُوعِ الْعِتْقِ فِيهِمَا بِالْمَوْتِ، فَصَارَ كُلُّ خَصْمًا مُتَعَيَّنًا، وَصَحَّحَهُ "ابْنُ الْكَمَالِ" وَغَيْرُهُ.....

ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الرِّسَالَةِ: ((وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الشَّهَادَةَ بَأَنَّهُ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا فِي صِحِّهِ لَا تُقْبَلُ عِنْدَهُ أَصْلًا، غَيْرَ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُمَا لَوْ شَهِدَا بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى أَنَّهُ قَالَ فِي صِحِّهِ: أَحَدُكُمَا حُرٌّ تُقْبَلُ، كَمَا ذَكَرَهُ "ابْنُ الْهَمَامِ" ^(١)، وَنَقَلَ تَصْحِيحَهُ "ابْنُ كَمَالٍ" عَنْ "الْمُحِيطِ"، وَأَمَّا الشَّهَادَةُ عَلَى أَنَّهُ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا فِي الْمَرَضِ أَوْ دَبَّرَ أَحَدَهُمَا فِي الصَّحَّةِ أَوْ فِي الْمَرَضِ فَلَا تُقْبَلُ حَالِ حَيَاةِ الْمَوْلَى بَلْ بَعْدَ مَوْتِهِ)). اهـ مُلْحَصًا.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي "كَافِي الْحَاكِمِ" حَيْثُ قَالَ: ((وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ أَعْتَقَ أَحَدَ عَبْدَيْهِ بغيرِ عَيْنِهِ فَالشَّهَادَةُ بَاطِلَةٌ فِي قَوْلِ "أَبِي حَنِيفَةَ"، وَلَوْ قَالَا: كَانَ هَذَا عِنْدَ الْمَوْتِ اسْتَحْسَنْتُ أَنْ أَعْتَقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصْفَهُ، وَقَالَ "أَبُو يُوسُفَ" وَ"مُحَمَّدٌ": الشَّهَادَةُ جَائِزَةٌ فِي الْحَيَاةِ أَيْضًا)) اهـ. [١٦٧٩٢] (قَوْلُهُ: يُحَرِّمُ الْفَرَجَ) أَيْ: فَرَجَيْهِمَا حَتَّى يُبَيِّنَ وَلَوْ بِوُطْءٍ، وَإِذَا تَبَيَّنَ بِهِ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ تَبَيَّنَ عَدَمُ حُرْمَتَيْهِ، "ط" ^(٢).

[١٦٧٩٣] (قَوْلُهُ: فَلَا يُحَرِّمُهُ عِنْدَهُ) أَيْ: لَا يُحَرِّمُ فَرَجَيْهِمَا بَلْ يَجِلُّ وَطُؤُهُمَا عِنْدَهُ كَمَا

مَرَّ ^(٣).

[١٦٧٩٤] (قَوْلُهُ: عَلَى الْأَصَحِّ) مُقَابِلُهُ: مَا مَرَّ ^(٤) آتِفًا عَنْ "شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ".

(١) "الفتوح": كتاب العتاق - باب عتق أحد العبدین ٢٩٤/٤ بتصرف.

(٢) "ط": كتاب العتق - باب عتق البعض ٣٠٤/٢.

(٣) المقولة [١٦٧٨٨] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ أَمْتِي)).

(٤) المقولة [١٦٧٩١] قَوْلُهُ: ((وَمِنْهَا: التَّدْبِيرُ فِي الصَّحَّةِ وَالْعِتْقُ فِي الْمَرَضِ)).

﴿فُرُوعٌ﴾

شَهِدَا بَعْتَقِ سَالِمٍ^(١) وَلَا يَعْرِفُونَهُ عَتَقَ، وَلَوْ لَهُ عَبْدَانِ كُلُّ اسْمُهُ سَالِمٌ وَجَحَدَ
فَلَا عَتَقَ، كَشَهَادَتَيْهِمَا بَعْتَقَهُ لُغَيْبَةً سَمَّاها فَنَسِيًا اسْمَهَا، أَوْ بَطْلَاقٍ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ
وَسَمَّاها فَنَسِيًاها لَمْ تُقْبَلْ لِلْجَهَالَةِ، "فَتَحَ"، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[١٦٧٩٥] (قَوْلُهُ: وَلَا يَعْرِفُونَهُ) الْأَوَّلَى: وَلَا يَعْرِفَانِهِ.

[١٦٧٩٦] (قَوْلُهُ: لِلْجَهَالَةِ) عَلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ((فَلَا عَتَقَ)) وَلِقَوْلِهِ: ((لَمْ تُقْبَلْ)) أَيِ لِجَهَالَةِ
الْمَشْهُودِ لَهُ، وَهُمَا لَمْ يَشْهَدَا بِمَا تَحْمَلَاهُ - وَهُوَ عَتَقَ مَعْلُومٍ أَوْ مَعْلُومَةٍ، أَوْ طَلَّاقُهَا - وَهُوَ قَوْلُ
الْإِمَامِ، وَعِنْدَ "زُقَرِّ" تُقْبَلُ وَيُحْبَرُ عَلَى الْبَيَانِ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٢): ((وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمَا
كَقَوْلِ "زُقَرِّ" فِي هَذِهِ؛ لِأَنَّهَا كَشَهَادَتَيْهِمَا عَلَى عَتَقِ إِحْدَى^(٣) أُمْتَيْهِ أَوْ طَلَّاقِ إِحْدَى^(٤)
زَوْجَتَيْهِ)). اهـ "ط"^(٥)، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((بَعْتَقَهُ سَالِمًا)).

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعَتَاقِ - بَابُ عَتَقَ أَحَدَ الْعَبْدَيْنِ ٢٩٧/٤ - ٢٩٨.

(٣) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ: ((أَحَدَ))، وَمَا أُتْبِنَاهُ مِنْ عِبَارَةِ "ط" هُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ عَتَقَ الْبَعْضَ ٣٠٤/٢.

﴿بابُ الحلف بالعق﴾

(قال: إن دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر عتق من له حين دخوله)
ولو ليلاً سواء (ملكه بعد حيفه أو قبله).....

﴿بابُ الحلف بالعق﴾

شُرُوعٌ فِي بَيَانِ التَّعْلِيْقِ بَعْدَ ذِكْرِ التَّحْجِيزِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ مَسْأَلَةَ التَّعْلِيْقِ بِالْوِلَادَةِ فِي مُعْتَقِ الْبَعْضِ
لِيَبَانَ أَنَّهُ يَعْتَقُ مِنْهُ الْبَعْضُ عِنْدَ عَدَمِ الْعِلْمِ، "نهر"^(١).
وَهُوَ بِكَسْرِ اللَّامِ مُصَدَّرٌ سَمَاعِيٌّ، وَجَاءَ بِسُكُونِهَا، وَتَدْخُلُهُ النَّاءُ لِلْمَرَّةِ كَقَوْلِهِ: [الطويل]
حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ^(٢)

وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٣).

[١٦٧٩٧] (قوله: فكل مملوك لي) يَشْمَلُ الْعَبْدَ وَالْأَمَةَ؛ [٤/٧/ب] فَإِنَّهُ كَالْأَدَمِيِّ يَقَعُ عَلَى
الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى كَمَا فِي "الذَّخِيرَةِ"، "الْفِهْستَانِي"^(٤)، وَيَأْتِي^(٥) بَيَانُهُ.
وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بَعْدَ قَوْلِهِ: ((لي)) زِيَادَةٌ وَهِيَ: ((بِخِلَافِ قَوْلِهِ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ: إِنَّ دَخَلْتُ الدَّارَ
فَأَنْتَ حُرٌّ فَاشْتَرَاهُ فَدَحَلْ لَمْ يَعْتَقْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضَيَّفِ الْعَبْدَ إِلَى مِلْكِهِ لَا صَرِيحاً وَلَا مَعْنًى)).
[١٦٧٩٨] (قوله: ولو ليلاً) أي: ولو كَانَ دُخُولُهُ لَيْلًا، أَفَادَ أَنَّ لَفْظَ الْيَوْمِ مُرَادٌ بِهِ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّهُ
أُضِيفَ إِلَى فِعْلٍ لَا يَمْتَدُّ وَهُوَ الدُّخُولُ، "فَتْح"^(٦).

(١) "النهر": كتاب الإعتاق - باب: العبد يعتق بعضه ٢٦٩/أ.

(٢) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢ - وعجزه:

لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

(٣) انظر "الفتح": كتاب العتاق - باب الحلف بالعق ٢٩٩/٤.

(٤) "جامع الرموز": كتاب العتاق - فصل الحلف بالعق ٣٦٦/١.

(٥) المقولة [١٦٨٠٨] قوله: ((ولو لم يقل إلخ)).

(٦) "الفتح": كتاب العتاق - باب الحلف بالعق ٢٩٩/٤ بتصرف.

لأنَّ المعنى: يومَ إذ^(١) دخلتُ،.....

مطلب: تحقيقُ مُهمٍّ في (يَوْمِذْ)

(١٦٧٩٩١) (قوله: لأنَّ المعنى يومَ إذ دخلتُ) أشار به إلى أنَّ إضافة يومٍ إلى الدُّخُولِ أخذتُ بالخاصِّ وميلٌ إلى جانبِ المعنى، وإلاَّ فالَّذي يقتضيه التركيبُ: أنَّ يوماً مضافاً إلى ((إِذْ)) المضافةُ إلى الدُّخُولِ، قال في "الفتح"^(٢): ((لأنَّه أضيفَ إلى فعلٍ لا يمتدُّ وهو الدُّخُولُ وإنَّ كان في اللفظِ إنما أضيفَ إلى ((إِذْ)) المضافةِ للدُّخُولِ، لكنَّ معنى ((إِذْ)) غيرُ ملاحظٍ وإلاَّ كان المرادُ: يومَ وقتِ الدُّخُولِ، وهو وإنَّ كان يُمكنُ على معنى: يومَ الوقتِ الذي فيه الدُّخُولُ تقييداً لليومِ، لكنَّ إذا أُريدَ به مُطلقُ الوقتِ يصيرُ المعنى: وقتَ وقتِ^(٣) الدُّخُولِ، ونحنُ نعلمُ مثله كثيراً في الاستعمالِ الفصيحِ كنحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [يَتَصَرَّأُ اللَّهُ] [الروم - ٤] ولا يلاحظُ فيه شيءٌ من ذلك؛ إذ لا يلاحظُ في هذه الآية: وقتٌ [وقتٍ] يَغْلِبُونَ^(٤) يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ، ولا يومٌ وقتٍ يَغْلِبُونَ يَفْرَحُونَ، ونظائرُ كثيرةٍ في كتابِ الله تعالى وغيره، فعرِّفَ أنَّ لفظَ ((إِذْ)) لم يذكُرْ إلاَّ تكثيراً للعبوسِ عن الجملةِ المحذوفةِ أو عماداً له، أعني: التَّنوينَ؛ لِكَوْنِهِ حرفاً واحداً ساكناً تحسباً، ولم يلاحظْ معناها،

﴿بابُ الحلفِ بالعق﴾

(قوله: إلى أنَّ إضافة يومٍ إلى الدُّخُولِ إلخ) أي: كما وقع في عبارة "الفتح" لا في عبارة "الشَّارح"، فإنَّه أضافَ ((يومٌ)) إلى ((إِذْ))، فهو لم يقطع النَّظَرَ عن جانبِ اللفظِ.
(قوله: إذ لا يلاحظُ في هذه الآية: وقتٌ يَغْلِبُونَ إلخ) عبارة "الفتح" هكذا: ((فإنَّه لا يلاحظُ فيه وقتٌ وقتٍ يَغْلِبُونَ إلخ)).

(١) في "د" و "و": ((يومئذ)).

(٢) "الفتح": كتاب العتاق - باب الحلف بالعق ٢٩٩/٤.

(٣) ((وقت)) - الثانية - ليست في مخطوطة "ح" التي بين أيدينا.

(٤) قوله: ((وقت يَغْلِبُونَ إلخ)) هكذا بخصه، ولعلَّ الموافق لأوَّل العبارة: وقتٌ وقتٍ يَغْلِبُونَ ب تكرار كلمة ((وقت))، تأثُّل. اهـ مصحَّحه. نقول: وما ذكره المصحَّح هو الصواب وهو الموافق لعبارة "الفتح"، وانظر ما ذكره "الرافعي".

فَاعْتَبِرَ مِلْكُهُ وَقْتَ دَخُولِهِ (و) لذا (لو لم يُقَلْ: يَوْمَئِذٍ عَتَقَ مَنْ لَهُ وَقْتُ حَلْفِهِ فَقَطْ، كَقَوْلِهِ: كُلُّ عَبْدٍ لِي أَوْ أَمْلِكُهُ حُرٌّ بَعْدَ غَدٍ) أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ اعْتَبِرَ وَقْتُ حَلْفِهِ؛ لَأَنَّ ((لي)) أَوْ ((أَمْلِكُهُ)) لِلْحَالِ فَلَا يَتَنَاوَلُ الاسْتِقْبَالَ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا يَوْمَ حَلْفِهِ لَعَا يَمِينُهُ.....

٢٤/٣

ومثله كثير في أقوال أهل العربية في بعض الألفاظ لا تخفى على مَنْ لَهُ نَفَرٌ فِيهَا). اهـ "ح" (١).
[١٦٨٠٠] (قوله: فاعْتَبِرَ مِلْكُهُ وَقْتَ دَخُولِهِ) فيشتمل مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي مِلْكِهِ وَقْتُ الْحَلْفِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ ثُمَّ دَخَلَ، وَمَنْ كَانَ وَبَقِيَ حَتَّى دَخَلَ.

[١٦٨٠١] (قوله: وَلِذَا) أَي: لَكُونَ الْمَعْنَى مَا ذَكَرَ، فَإِنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ لَفْظَةِ ((يَوْمَئِذٍ)).

[١٦٨٠٢] (قوله: لَأَنَّ ((لي)) أَوْ ((أَمْلِكُهُ)) لِلْحَالِ) أَي: فَإِنَّ ((لي)) مُتَعَلِّقٌ بِثَابِتٍ مَثَلًا وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ، وَالْمُخْتَارُ فِي الْوَصْفِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ: أَنَّ مَعْنَاهُ قَائِمٌ حَالُ التَّكْلِيمِ حَتَّى تُسَبِّحَ إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ قِيَامِهِ بِهِ أَوْ وَقُوعِهِ عَلَيْهِ، وَصِيغَةُ الْمَضَارِعِ وَإِنْ كَانَتْ تُسْتَعْمَلُ [١/٨٣/٤] لِلِاسْتِقْبَالِ، لَكِنْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُرَادُ بِهَا الْحَالُ عُرْفًا وَشَرْعًا وَلُغَةً، وَاللَّامُ لِلِاخْتِصَاصِ فَلَزِمَ مِنَ التَّرَكِيبِ اخْتِصَاصُ بَاءِ التَّكْلِيمِ بِالْمَلُوكِيَّةِ لِلْحَالِ، فَلَوْ تَوَى الْاسْتِقْبَالَ لَمْ يُصَدَّقْ لَصَرْفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ فَيَعْتَقُ مَا مَلَكَهُ لِلْحَالِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا، وَكَذَا مَا اسْتَحْدَثَ الْمَلِكُ فِيهِ إِقْرَارُ. وَلَوْ قَالَ: كُلُّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ الْيَوْمَ فَهُوَ حُرٌّ عَتَقَ مَا فِي مِلْكِهِ وَمَا اسْتَفَادَ مِلْكُهُ فِي الْيَوْمِ، وَمِثْلُ الْيَوْمِ الشَّهْرُ وَالسَّنَةُ، فَإِنْ عَنَى أَحَدَ الصَّنَفَيْنِ صُدِّقَ دِيَانَةً لَا قَضَاءً، وَتَمَامُهُ فِي "البحر" (٢).

وفيه (٣): ((كُلُّ مَمْلُوكٍ أَشْتَرِيَهُ فَهُوَ حُرٌّ إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا، أَوْ إِذَا كَلَّمْتُهُ فَهُوَ عَلَى مَا يَشْتَرِيهِ

(قوله: كُلُّ مَمْلُوكٍ أَشْتَرِيَهُ فَهُوَ حُرٌّ إِنْ كَلَّمْتُ الْبَيْتَ) تَقَدَّمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي أَوَّلِ بَابِ التَّعْلِيقِ فَاَنْظُرْهُ. اهـ. وبيان ذلك: أَنَّهُ بِاعْتِرَاضِ الشَّرْطِ عَلَى الْجُزْأِ يُعَيَّرُهُ، فَلَا يَعْتَقُ حَتَّى يَوْجَدَ الشَّرْطَ وَالْعَبْدَ فِي مِلْكِهِ، فَإِذَا كَلَّمَهُ أَوَّلًا ثُمَّ اشْتَرَى لَمْ يَوْجَدَ ذَلِكَ، وَإِذَا اشْتَرَى ثُمَّ كَلَّمَ وَجَدَ الشَّرْطَ وَالْعَبْدَ فِي مِلْكِهِ فَتَقَيَّقَ عَلَيْهِ، وَفِي الصُّورَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ الْمَلُوقُ بِالْكَلَامِ عَتَقَ الْمُشْتَرَى بَعْدَهُ لَا قَبْلَهُ.

(١) "ح": كتاب العتق - باب الحلف بالعق ق ٢٢٤/أ.

(٢) انظر "البحر": كتاب العتق - باب الحلف بالدخول ٢٧٣/٤-٢٧٤.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب الحلف بالدخول ٢٧٣/٤ بتصرف.

(وَدُبِّرَ ب: كُلُّ عَبْدٍ لِي أَوْ أَمْلِكُهُ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي مَنْ) كَانَ (لَهُ) مَمْلُوكٌ (يَوْمَ قَالَ) هَذَا الْقَوْلُ، (لَا) يَكُونُ مُدَبِّرًا مُطْلَقًا بَلْ مُقَيِّدًا (مَنْ) مَلَكَهُ بَعْدَهُ (وَ) لَكِنْ (إِنْ) مَاتَ عَتَقَا (مِنْ الثَّلَاثِ) لَتَعْلِيْقِهِ بِالْمَوْتِ فَيَصِيرُ^(١) وَصِيَّةً. (المملوك لا يتناول الحمل).....

قَبْلَ الْكَلَامِ لَا بَعْدَهُ، وَإِنْ قَدَّمَ الشَّرْطَ فَبِالْعَكْسِ، وَكَذَا إِنْ وَسَّطَهُ مِثْل: كُلُّ مَمْلُوكٍ أَشْتَرِيهِ إِذَا دَخَلْتُ الدَّارَ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَا يَعْتَقُ مَا أَشْتَرَى قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يَتَوَيْهَجَ..

[١٦٨٠٣] (قوله: وَدُبِّرَ) بِالنِّبَاءِ لِلْفَاعِلِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ "المُصَنِّفِ" فِي "شَرْحِهِ"^(٢): أَنَّ ((مَنْ)) مَفْعُولُهُ، لَكِنْ الْأَظْهَرُ بِنَاوُهُ لِلْمَفْعُولِ، وَ((مَنْ)) نَائِبُ الْفَاعِلِ.

[١٦٨٠٤] (قوله: مَمْلُوكٌ) كَذَا فِي النُّسخِ الَّتِي رَأَيْتُهَا، وَصَوَابُهُ النَّصْبُ. اهـ "ح"^(٣).

[١٦٨٠٥] (قوله: بَلْ مُقَيِّدًا مَنْ مَلَكَهُ بَعْدَهُ) حَاصِلُهُ: أَنَّ مَنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ يَوْمَ الْحَلْفِ يَصِيرُ مُدَبِّرًا مُطْلَقًا، فَلَا يَصْحَحُ بَعْدَهُ هَذَا الْقَوْلُ، وَمَنْ مَلَكَهُ بَعْدَهُ يَصِيرُ مُدَبِّرًا مُقَيِّدًا فَيَصْحَحُ بَعْدَهُ قَبْلَ مَوْتِ سَيِّدِهِ.

[١٦٨٠٦] (قوله: عَتَقَا مِنْ الثَّلَاثِ) هَذَا ظَاهِرٌ مَذَاهِبِ الْكُلِّ، وَعَنِ الثَّانِي: لَا يَعْتَقُ مَا اسْتَفَادَهُ بَعْدُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً لِلْحَالِ كَمَا سَبَقَ، فَلَا يَعْتَقُ بِهِ مَا سَمَّيْنَاهُ، وَلَهُمَا: أَنَّ هَذَا - أَيْ: مَجْمُوعَ التَّرَكِيبِ - إِجْبَابٌ عِتْقٍ وَإِبْصَاءٌ أَيْضًا بِقَوْلِهِ: بَعْدَ مَوْتِي، وَلِذَا اعْتَبِرَ مِنَ الثَّلَاثِ، فَمِنْ حَيْثُ الْجِهَةُ الْأُولَى يَتَنَاوَلُ الْمَمْلُوكُ حَتَّى صَارَ مُدَبِّرًا مُطْلَقًا، وَمِنْ حَيْثُ الْجِهَةُ الثَّانِيَّةُ يَتَنَاوَلُ الْمُسْتَفَادَ؛ لِمَا اسْتَقَرَّ: أَنَّ الْوَصِيَّةَ يُعْتَبَرُ فِيهَا كُلٌّ مِنَ الْجِهَتَيْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْوَصِيَّةِ بِالْمَالِ لِأَوْلَادِ فَلَانٍ مَا يَسْتَفِيدُهُ وَمَنْ يُولَدُ لَهُ بَعْدَهَا فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ قَالَ عِنْدَ الْمَوْتِ: كُلُّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ فَهُوَ حُرٌّ. اهـ "نهر"^(٤).

(١) فِي "و": ((فَتَصِيرُ))، وَفِي "ط": ((فَيَصِيرُ)).

(٢) هَذَا الْمَوْضِعُ غَيْرُ مَقْرُوءٍ فِي مَخْطُوطَةِ "الْمَنْحِ" الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٣) "ح": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْحَلْفِ بِالْعِتْقِ ق ٢٢٤/أ.

(٤) "النهر": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ الْحَلْفِ بِالْإِدْخَالِ ق ٢٧١/أ.

لأنَّه تَبَعَ لَأُمِّهِ (فلا يَعْتِقُ حَمْلَ جَارِيَةٍ مَنْ قَالَ: كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي ذَكَرَ فَهُوَ حُرٌّ) ولو لم يَقُلْ: ذَكَرَ لدَخَلَ الحَامِلُ فَيَعْتِقُ الحَمْلَ تَبْعاً، (وكذا) لَفْظُ المَمْلُوكِ والعَبْدِ لا يَتَنَاوَلُ (المُكَاتَبُ)

[١٦٨٠٧] (قوله: لأنَّه تَبَعَ لَأُمِّهِ) لأنَّه كَعَضُو مِنْ أَعْضَائِهَا، وَلِنَا لَمْ يُحْزِرْ عَنِ الكُفَّارَةِ وَلَمْ تَجِبْ صَدَقَةُ فُطْرِهِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مُفْرَداً، "نهر"^(١).

[١٦٨٠٨] (قوله: وَلَوْ لَمْ يَقُلْ إلخ) يعني: أَنَّ المَمْلُوكَ لَا يَتَنَاوَلُ الحَمْلَ سِوَاءَ وَصْفِ المَمْلُوكِ بِذَكَرٍ أَوْ لَا، وَإِنَّمَا فَائِدَةُ وَصْفِهِ بِهِ عَدَمُ دُخُولِ أُمِّ الحَمْلِ، فَلَوْ لَمْ يُوصَفْ بِهِ تَدَخَّلَ أُمُّهُ، وَلَكِنْ يَعْتِقُ هُوَ لَا يَتَنَاوَلُ النِّفْطَ لَهُ بَلْ [٨/٤١٤] يَتَبَعِيَّتُهُ لَهَا، وَبِهِ انْتَفَعَ مَا فَهَمَهُ فِي "البحر"^(٢) كَمَا أَفَادَهُ فِي "النهر"^(٣). وَذَكَرَ فِي "الفتح"^(٤): ((أَنَّ تَنَاوُلَ مَمْلُوكٍ لِلأُمِّ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الاسْتِعْمَالَ اسْتَمَرَّ فِيهِ عَلَى الْأَعْمِيَّةِ أَوْ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ لِدَاتٍ مُتَّصِفَةٍ بِالمَمْلُوكِيَّةِ، وَقَدْ التَّذْكِيرُ لَيْسَ جُزْءُ المَفْهُومِ وَإِنْ كَانَ التَّائِيثُ جُزْءَ مَفْهُومٍ مَمْلُوكَةٍ فَيَكُونُ (مَمْلُوكٌ) أَعْمَمٌ مِنَ مَمْلُوكَةٍ فَالتَّائِيثُ فِيهِ عَدَمُ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّائِيثِ لَا الدَّلَالَةُ عَلَى عَدَمِ التَّائِيثِ)) اهـ، لَكِنْ ذَكَرَ^(٥) أَيْضاً فِي الْأَيْمَانِ فِي بَابِ الحَلْفِ بِالْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ: ((أَنَّ لَفْظَ (كُلُّ مَمْلُوكٍ) لِرِجَالٍ حَقِيقَةٍ؛ لِأَنَّهُ تَعْمِيمٌ (مَمْلُوكٌ) وَهُوَ الذَّكْرُ وَإِنَّمَا يُقَالُ لِلْأُنْثَى: مَمْلُوكَةٌ، وَلَكِنْ عِنْدَ الإِطْلَاقِ يُسْتَعْمَلُ لَهَا المَمْلُوكُ عَادَةً إِذَا عَمَّ بِإِدْخَالِ (كُلِّ) وَنَحْوِهِ، فَيَشْمَلُ الْإِنَاثَ حَقِيقَةً، فَلِذَا كَانَ ثَبَّةُ الذُّكُورِ خَاصَّةً خِلَافَ الظَّاهِرِ فَلَا يُصَدَّقُ قَضَاءٌ، وَلَوْ نَوَى النِّسَاءَ وَحَدَّثَهُنَّ لَمْ يُصَدَّقْ أَصْلًا)) اهـ.

[١٦٨٠٩] (قوله: لَا يَتَنَاوَلُ المُكَاتَبُ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ عَلَى الإِطْلَاقِ؛ إِذْ هُوَ حُرٌّ يَدًا، وَلِأَنَّهُ غَيْرُ عَبْدٍ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِلا إِذْنِ سَيِّدِهِ، وَالْعَبْدُ لَيْسَ كَذَلِكَ. وَسَيَأْتِي^(٦) فِي بَابِ الحَلْفِ بِالْعِتْقِ

(١) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الحلف بالدخول ق ٢٧١/أ.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب الحلف بالدخول ٢٧٥/٤.

(٣) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الحلف بالدخول ق ٢٧١/أ.

(٤) "الفتح": كتاب العتاق - باب الحلف بالعتق ٣٠١/٤ بتصرف.

(٥) أي: في "الفتح" ٤٤٢/٤.

(٦) ٤٩٦-٥ وما بعدها "در".

والمُشْتَرَك، وَيَتَنَاوَلُ الْمُدَبِّرَ وَالْمَرْهُونَ وَالْمَأْذُونِ عَلَى الصَّوَابِ، وَلَوْ نَوَى الذُّكُورَ أَوْ لَمْ يَنْوَ

وَالطَّلَاقَ عَنْ "الْفَتْحِ"^(١): ((أَنَّهُ يَنْبَغِي - فِي: كُلُّ مَرْفُوقٍ لِي حُرٌّ - أَنْ يَعْتِقَ الْمَكْتُابَ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ فِيهِ كَامِلٌ لَا أُمَّ الْوَلَدِ إِلَّا بِالنِّتَةِ)).

[١٦٨١٠] (قَوْلُهُ: وَالْمُشْتَرَكُ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((إِلَّا بِالنِّتَةِ، وَذَكَرَ فِي "الْمَحِيطِ": إِلَّا إِذَا مَلَكَ النَّصْفَ الْآخَرَ^(٣)) بَعْدَهُ فَإِنَّهُ يَعْتِقُ فِي قَوْلِهِ: إِنْ مَلَكَتُ مَمْلُوكًا فَهُوَ حُرٌّ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ الشَّرْطَ وَهُوَ مَمْلُوكٌ كَامِلٌ، فَلَوْ بَاعَ نَصِيْبَهُ ثُمَّ اشْتَرَى نَصِيْبَ شَرِيكِهِ لَمْ يَعْتِقْ اسْتِحْسَانًا))، وَتَمَامُهُ فِيهِ^(٤).

[١٦٨١١] (قَوْلُهُ: عَلَى الصَّوَابِ) تَخْطِئَةُ لِصَاحِبِ "الْمُحْتَبَى" فِي قَوْلِهِ: ((لَا يَدْخُلُ الْعَبْدُ الْمَرْهُونَ وَالْمَأْذُونِ فِي التَّجَارَةِ)) كَمَا ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٥)، "ح"^(٦). ثُمَّ الْمَأْذُونُ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ عَقَّ عَيْدُهُ إِنْ نَوَاهُمُ السَّيْدُ وَإِلَّا فَلَا، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَعْتِقُوا وَإِنْ نَوَاهُم، كَذَا فِي "الْفَتْحِ"^(٧) وَغَيْرِهِ، "ط"^(٨).

[١٦٨١٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ نَوَى الذُّكُورَ) أَي: بِقَوْلِهِ: ((كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ)) فَإِنَّهُ لَا يُصَدَّقُ

(قَوْلُهُ: لَمْ يَعْتِقْ اسْتِحْسَانًا إلخ) لِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ فِي مِلْكِهِ مَمْلُوكٌ كَامِلٌ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: إِنْ مَلَكَتُ هَذَا الْعَبْدَ فَهُوَ حُرٌّ فَمَلَكَ نَصْفَهُ ثُمَّ بَاعَهُ ثُمَّ مَلَكَ النِّصْفَ الثَّانِي فَإِنَّهُ يَعْتِقُ النِّصْفَ الَّذِي فِي مِلْكِهِ؛ لِأَنَّهُ حَالَةً تَعْيِينَ الْمَمْلُوكِ يَرَادُ بِهِ الْمُلْكُ فِيهِ مُطْلَقًا لَا مُجْتَمَعًا. اهـ "بَحْر".

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٤٢.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب الحلف بالدخول ٤/٢٧٦.

(٣) في النسخ جميعها: ((الآخر))، وما أئبتهاه من عبارة "البحر" عن "المحيط" هو الصواب، والله تعالى أعلم.

(٤) أي: في "البحر" لا في "المحيط".

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب الحلف بالدخول ٤/٢٧٣ بتصرف.

(٦) "ح": كتاب العتق - باب الحلف بالعق ٤/٢٢٤ ب.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٢ بتصرف.

(٨) "ط": كتاب العتق - باب الحلف بالعق ٢/٣٠٦.

المُدَبَّرُ ذَيْنَ، وفي: مَمَالِيكِي كُلُّهُمْ أحرارٌ لم يُدَيَّنْ؛ لَدَفْعِ اِحْتِمَالِ التَّخْصِصِ بالتَّأْكِيدِ.

﴿فروع﴾

حَلَفَ لَا يُعْتِقُ عَبْدَهُ فَكَاتَبَ أَوْ اشْتَرَى قَرِيباً أَوْ اشْتَرَى الْعَبْدَ نَفْسَهُ حَيْثُ.
إِنْ يَبْعُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ فِبَاعَتِهِ فَاسِداً عَتَقَ، وصحيحاً لا.

إِنْ دَخَلْتَ دَارَ فُلَانٍ فَأَنْتَ حُرٌّ، فشهدَ فُلَانٌ وَآخَرُ أَنَّهُ دَخَلَ.....

في القضاء؛ لَأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ فِي عُرْفِ الاستِعْمَالِ، وَيُصَدَّقُ دِيَانَةُ، "ط" (١).

[١٦٨١٣] (قوله: ذَيْنَ) لَأَنَّهُ نَوَى تَخْصِصَ الْعَامِّ؛ فَقَدْ نَوَى مَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ فَيُصَدَّقُ دِيَانَةُ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَلَمْ يُصَدَّقْ قِضَاءً. اهـ "ح" (٢). وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ يَقُولُ: ((أَوْ نَوَى غَيْرَ الْمُدَبَّرِ))؛ لِأَنَّ عَدَمَ نِيَّةِ الْمُدَبَّرِ صَادِقٌ بَعْدَ نِيَّةِ شَيْءٍ أَصْلًا، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ تَخْصِصًا، أَفَادَهُ "ط" (٣).

٢٥/٣

[١٦٨١٤] (قوله: لم يُدَيَّنْ إلخ) أي: فِي نِيَّةِ [١/٩ق/٤] الذُّكُورِ؛ لَأَنَّهُ تَخْصِصٌ لِلْعَامِّ وَهُوَ (مَمَالِيكِي)، فَإِنَّهُ جَمَعَ مُضَافٌ فِيمُ مَعَ اِحْتِمَالِ التَّخْصِصِ، وَلَمَّا أَكَّدَ بِ (كُلُّهُمْ) ارْتَفَعَ اِحْتِمَالُ التَّخْصِصِ، بِخِلَافِ: كُلُّ مَمْلُوكٍ فَإِنَّ الشَّابْتَ فِيهِ أَصْلُ الْعُمُومِ فَقَطَّ قَبْلَ التَّخْصِصِ، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ" (٤).

[١٦٨١٥] (قوله: حَيْثُ) لِأَنَّ الْكِتَابَةَ عَتَقَ مُعَلَّقٌ بِأَدَاءِ النُّحُومِ، وَفِي شِرَاءِ الْقَرِيبِ قَدْ بَاشَرَ سَبَبَ الْإِعْتِقَاقِ، وَفِي الثَّالِثَةِ بَاعَ الْعَبْدَ لِنَفْسِهِ وَهُوَ إِعْتِقَاقٌ، "ط" (٥).

[١٦٨١٦] (قوله: وَصَحِيحاً لَا) وَالْفَرْقُ: أَنَّ نَزُولَ الْعِتْقِ الْمُعَلَّقِ بَعْدَ الشَّرْطِ، وَهُوَ بَعْدَ الْبَيْعِ لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ فَلَا يَعْتِقُ، وَالْمِلْكُ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بَاقٍ لَا يَزُولُ إِلَّا بِتَسْلِيمِهِ فَيَعْتِقُ، إِلَّا أَنَّ يَكُونُ الْمُشْتَرَى

(١) "ط": كتاب العتق - باب الحلف بالعتق ٣٠٦/٢.

(٢) "ح": كتاب العتق - باب الحلف بالعتق ق ٢٢٤/ب.

(٣) "ط": كتاب العتق - باب الحلف بالعتق ٣٠٦/٢.

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب الحلف بالدخول ٢٧٥/٤ بتصرف.

(٥) "ط": كتاب العتق - باب الحلف بالعتق ٣٠٦/٢.

عتق، وفي: إن كَلَّمْتُهُ لا؛ لأنها على فعلٍ نَفْسِهِ^(١)، ولو شَهِدَ ابْنُ فُلَانٍ أَنَّهُ كَلَّمَ أَبَاهُمَا جازَتْ إِنْ جَحَدَ، وكذا إِنْ ادَّعَاهُ عِنْدَ "مُحَمَّدٍ"، وأَبْطَلَهَا الثَّانِي.....

تَسَلَّمَهُ قَبْلَ الْبَيْعِ فَحِينَئِذٍ يَزُولُ مِلْكُهُ بِنَفْسِ الْبَيْعِ فَلَا يَعْتَقُ، كما في "الفتح"^(٢) عن "المبسوط"^(٣).
[١٩٨١٧] (قوله: عَتَقَ) لَأَنَّ الدُّخُولَ فِعْلُ الْعَبْدِ، وَصَاحِبُ الدَّارِ فِي شَهَادَتِهِ بِهِ غَيْرُ مُتَّهَمٍ فَصَحَّتْ شَهَادَتُهُ، "فتح"^(٤).

[١٩٨١٨] (قوله: لأنها على فعلٍ نَفْسِهِ) كَذَا قَالَ فِي "الفتح"^(٤)، أَيْ: لَأَنَّ شَهَادَةَ فُلَانٍ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ وَهُوَ التَّكْلِيمُ، قَالَ "الْمُقَدِّسِيُّ": ((وَفِيهِ: أَنَّهُ إِنَّمَا شَهِدَ عَلَى فِعْلِ الْعَبْدِ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ هَذَا لَوْ قَالَ: إِنْ كَلَّمْتُ فُلَانًا)).

[١٩٨١٩] (قوله: ولو شَهِدَ ابْنُ فُلَانٍ) أَيْ: فِي صُورَةِ التَّعْلِيلِ عَلَى كَلَامِ أُبَيِّهِمَا.
[١٩٨٢٠] (قوله: جازَتْ إِنْ جَحَدَ) أَيْ: الْأَبُ؛ لِأَنَّهَا عَلَى أُبَيِّهِمَا بِالْكَلَامِ، وَعَلَى أَنْفُسِهِمَا بَوْحُودِ الشَّرْطِ، "فتح"^(٤).

[١٩٨٢١] (قوله: عِنْدَ "مُحَمَّدٍ") لِأَنَّهُ لَا مَنَفْعَةَ لِلْمَشْهُودِ بِهِ لِأُبَيِّهِمَا، فَـ "مُحَمَّدٌ" يَعْتَبَرُ الْمَنَفْعَةَ لِثُبُوتِ التَّهْمَةِ، وَ"أَبُو يُوسُفَ" يَعْتَبَرُ مُجَرَّدَ الدَّعْوَى وَالْإِنْكَارِ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُمَا يَظْهَرُ أَنَّ صِدْقَهُ فِيمَا يَدَّعِيهِ، "فتح"^(٤)، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(قوله: وفيه: أَنَّهُ إِنَّمَا شَهِدَ عَلَى فِعْلِ الْعَبْدِ إلخ) الْكَلَامُ وَإِنْ كَانَ فِعْلُ الْعَبْدِ إِلَّا أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ تَحْقُقهَ عَلَى فِعْلِ فُلَانٍ وَهُوَ سَمَاعُهُ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا، فَيَكُونُ بِشَهَادَتِهِ أَنَّهُ كَلَّمَهُ شَاهِدًا بِسَمَاعِهِ الَّذِي هُوَ فِعْلُهُ، وَالْمَذْكُورُ فِي الْأَيْمَانِ: أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَكْلُمُهُ فَنَادَاهُ وَهُوَ نَائِمٌ فَأَيَقِظُهُ حَيْثُ، وَلَوْ لَمْ يَوْقِظْهُ لَمْ يَحْثُ عَلَى الْمَخْتَارِ، وَلَوْ مُسْتَقِظًا حَيْثُ لَوْ يَحْثُ يَسْمَعُ إِنْ أَصْغَى إِلَيْهِ بِأَذْنِهِ. اهـ.
(قوله: وعلى أَنْفُسِهِمَا بَوْحُودِ الشَّرْطِ إلخ) كَذَا عِبَارَةُ "الفتح"، وَلَمْ يَتَضَحَّ لِي أَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى الْاِبْنَيْنِ.

(١) في "و": ((فعلية)) بدل ((فعل نَفْسِهِ)).

(٢) "الفتح": كتاب العتاق - باب الحلف بالدخول ٣٠٣/٤. بتصرف.

(٣) "المبسوط": كتاب العتق - باب الأيمان في العتق ٢٣٩/٧. بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب العتاق - باب الحلف بالدخول ٣٠٣/٤.

﴿بابُ العَتَقِ عَلَى جُعْلٍ﴾

..... بِالضَّمِّ وَيُفْتَحُ: الْمَالُ،

﴿بابُ العَتَقِ عَلَى جُعْلٍ﴾

أَخْرَهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ.

{١٦٨٢٢} {قَوْلُهُ: بِالضَّمِّ (إِلخ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(١): ((وَالْجُعْلُ فِي النَّعَةِ بِضَمِّ الْجِيمِ: مَا يُجْعَلُ لِلْعَامِلِ عَلَى عَمَلِهِ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ مَا يُعْطَى الْمُجَاهِدُ لِيَسْتَعِينَ بِهِ عَلَى جِهَادِهِ، وَأَجْعَلْتُ لَهُ: أَعْطَيْتُهُ لَهُ، وَالْجُعَائِلُ جَمْعُ جَعِيلَةٍ أَوْ جَعَالَةٍ بِالْحَرَكَاتِ، بِمَعْنَى: الْجُعْلُ، كَذَا فِي "الْمَغْرِبِ"^(٢))).

وقوله: ((بِاخْرَكَاتِ)) أَي: حَرَكَاتِ الْفَاءِ فِي جَعَالَةٍ أَي: الضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَقَدْ اقْتَصَرَ فِي "الْعِنَايَةِ"^(٣) - تَعَالُ "الْجَوْهَرِيُّ"^(٤) - عَلَى الْكَسْرِ، وَاعْتَرَضَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٥): ((بِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي "ذِيَوَانَ الْأَدَبِ"^(٦) وَغَيْرِهِ: الْفَتْحُ))، ثُمَّ ذَكَرَ مَا فِي "الْمَغْرِبِ"^(٧)، فَعَلِمَ أَنَّ الضَّمَّ ضَعِيفٌ، وَأَنَّ الْأَشْهَرَ الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ، وَهَذَا فِي الْجَعَالَةِ. وَأَمَّا فِي الْجُعْلِ فَلَمْ نَرِ مَنْ ذَكَرَ غَيْرَ الضَّمِّ، فَقَوْلُ "الشَّارَحِ": ((وَيُفْتَحُ)) يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ، وَعِبَارَتُهُ فِي "شَرْحِ الْمُتَّقَى"^(٨) أَحْسَنُ، حَيْثُ قَالَ: ((وَالْجُعْلُ بِالضَّمِّ: مَا جُعِلَ [ب/٩/ق] لِلْإِنْسَانِ مِنْ شَيْءٍ عَلَى فِعْلٍ، وَكَذَا الْجَعَالَةُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحُ)).

{١٦٨٢٣} {قَوْلُهُ: الْمَالُ} أَي: الْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْمَالُ الْمَجْعُولُ شَرْطًا لِعِتْقِهِ، "نَهْر"^(٩).

(١) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل & ٢٧٧.

(٢) "المغرب": مادة ((جعل)) بتصرف.

(٣) "العناية": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣٠٥/٤ (هامش "فتح القدير").

(٤) "الصحاح": مادة ((جعل)).

(٥) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧١/ب.

(٦) "ذويوان الأدب": مادة ((جعل)) لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي المتوفى في حدود (٣٥٠هـ) ("كشفنا نظنون" ٧٧٤/١، "بغية الرعاة" ٤٣٧، "هدية العارفين" ١٩٩/٥).

(٧) "المغرب": مادة ((جعل)).

(٨) "الدر المنثور": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ٥٢٨/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٩) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧١/ب.

(أَعْتَقَ عَبْدُهُ عَلَى مَالٍ) صَحِيحٌ مَعْلُومٌ الْجِنْسِ وَالْقَدْرِ.....

[١٦٨٢٤] (قوله: أَعْتَقَ عَبْدُهُ عَلَى مَالٍ) مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ أَوْ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، أَوْ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي أَلْفًا، أَوْ عَلَى أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَيَّ أَلْفًا، أَوْ عَنِي أَنْ تَجِئَنِي بِأَلْفٍ، أَوْ عَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ أَلْفًا، أَوْ عَلَى أَلْفٍ تُؤَدِّيْهَا إِلَيَّ، أَوْ قَالَ: بَعْتُكَ نَفْسَكَ مِنْكَ عَلَى كَذَا، أَوْ وَهَبْتُ لَكَ نَفْسَكَ عَلَى أَنْ تُعَوِّضَنِي كَذَا، "ح" ^(١) عَنْ "البحر" ^(٢).

[١٦٨٢٥] (قوله: صَحِيحٌ مَعْلُومٌ الْجِنْسِ وَالْقَدْرِ) هَذِهِ شُرُوطٌ لَصِحَّةِ التَّسْمِيَةِ لَا لِنَفَازِ الْعِتْقِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ نَفَاذَهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الْقَبُولِ وَإِنْ لَمْ تَصَحَّ التَّسْمِيَةُ، وَفَسَادُهَا مُوجِبٌ لِقِيَمَةِ الْعَبْدِ. احْتَرَزَ بِهِ ((صَحِيحٌ)) عَنِ الْخَمْرِ فِي حَقِّ الْمُسَيِّمِ، قَالَ فِي "البحر" ^(٣): ((وَشِمِلَ إِطْلَاقُ الْمَالِ الْخَمَرُ فِي حَقِّ الذَّمِّيِّ فَإِنَّمَا مَالٌ عِنْدَهُمْ، فَلَوْ أَعْتَقَ الذَّمِّيُّ عَبْدَهُ عَلَى خَمَرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ يَعْتَقُ بِالْقَبُولِ وَيَلْزَمُهُ قِيَمَةُ الْمُسَيِّمِ، فَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ قَبْضِ الْخَمْرِ فَعِنْدَهُمَا: عَلَى الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ": عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْخَمَرِ، كَذَا فِي "الْمَحِيطِ") اهـ.

وقوله: ((مَعْلُومٌ)) إلخ قَالَ فِي "الْبِدَائِعِ" ^(٤): ((وَإِنْ كَانَ الْمُسَيِّمُ مَعْلُومَ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالصِّفَةِ كَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ ^(٥) فَعَلَيْهِ الْمُسَيِّمُ، وَإِنْ كَانَ مَعْلُومَ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ مَجْهُولَ الصِّفَةِ كَالثِّيَابِ الْهَرَوِيَّةِ وَالْحَيَوَانِ مِنَ الْفَرَسِ وَالْعَبْدِ وَالْجَارِيَةِ فَعَلَيْهِ الْوَسْطُ مِنْهُ، وَإِذَا جَاءَ بِالْقِيَمَةِ يُجْبَرُ الْمَوْلَى

﴿بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جُعْلٍ﴾

(قوله: فَإِنَّهُ يَعْتَقُ بِالْقَبُولِ وَيَلْزَمُهُ قِيَمَةُ الْمُسَيِّمِ إلخ) الظاهر: أَنَّ لِرُومِ الْقِيَمَةِ إِذَا تَرَاغَعُوا إِلَيْنَا وَحَكَمَ الْقَاضِي، وَإِلَّا فَمَا الْمَانِعُ مِنْ لِرُومِ الْمُسَيِّمِ، تَأَمَّلْ.

(١) "ح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٢٤/ب.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٧٧/٤.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٧٨/٤.

(٤) "البدائع": كتاب الإعتاق - فصل شرائط الركن ٧٥/٤ بتصرف.

(٥) في "ب": ((لِلْمَوْزُونِ))، وهو تحريف.

.....(فَقِيلَ الْعَبْدُ كُلُّ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ).....

على القبول، وإن كان مجهول الجنس كالثوب والدابة والدّر فعليه قيمة نفسه؛ لأن الجهالة متفاحشة ففسدت التسمية)) اهـ. وفي "النهر"^(١): ((وإن لم يعلم الجنس كثوب وحيوان عتق بالقبول ولزمه قيمة رقبته)) اهـ. فقد ثبت ما قلنا: من أن هذه شروط لصحة التسمية لا لفاذ العتق هنا.

وأما ما نقله "ح"^(٢) عن "النهر"^(٣): - من أنه إذا لم يكن معلوماً كدراهم، أو كان مجهول الجنس كثوب أو غير صحيح ك: كذا من الخمر لم يجز على القبول - ففيه أن هذا ذكره في "النهر"^(٣) في المسألة الآتية^(٤) وهي تعليق عتقه بأدائه، ففيها لا يعتق إلا بالأداء ويجزى المولى على قبول المؤدى إلا إذا كان مجهولاً أو غير صحيح فلا يجزى على قبوله، وهذا لا يتأتى في مسألتنا؛ لأن الشرط فيها قبول العبد العتق على المال، فإذا قيل عتق بالقبول، ثم إذا كان المال صحيحاً معمولاً لزمه لصحة التسمية وإلا لزمه قيمة نفسه كما قلنا، فافهم.

(١٦٨٢٦١) (قوله: فقيل العبد) شرط قبوله لأنه معاوضة من جانبه، ولذا مك الرجوع لو ابتداء، [١/١٠٤/٤] وبطل بقيامه قبل قبول المولى وقيام المولى وإن كان تعليقاً من جانب المولى، ولذا لم يصح رجوعه عنه ولم يبطل بقيامه عن المجلس، "نهر"^(٥).

(١٦٨٢٧١) (قوله: كل المال) فلو قيل في النصف لم يجز عند الإمام لما فيه من الإضرار بالمولى، وقالوا: يجوز ويعتق كله بالكل بناءً على تجزئ الإعتاق وعدمه، "نهر"^(٥).

(قوله: وقالوا: يجوز ويعتق كله بالكل بناءً على تجزئ إلخ) ما في "النهر" فيما إذا قيل العبد في نصف نفسه، ويظهر أنه لو قيل ينصف البدل لا يعتق أصلاً اتفاقاً؛ لأنه بالنظر لكونه مبيعاً لم يتحقق الشرط، وبالنظر لكونه معاوضة يشترط قبول كل العوض فيها.

(١) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧١/ب.

(٢) "ح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٢٤/ب.

(٣) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧٢/أ ينصرف.

(٤) المقولة [١٦٨٣٦] قوله: ((لأنه صريح في تعليق العتق بالأداء)).

(٥) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧١/ب.

يَعْمُ مَجْلِسَ عَلَيْهِ لَوْ غَائِبًا (عَتَقَ) وَإِنْ لَمْ يُؤَدَّ؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ عَلَى الْقَبُولِ لَا الْأَدَاءِ، حَتَّى لَوْ رَدَّ أَوْ أَعْرَضَ بَطَلَ (و) أَمَّا (لَوْ عَلَّقَهُ بِأَدَائِهِ) كـ: إِنْ أَدَّيْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ (صَارَ مَاذُونًا) لَهُ دِلَالَةٌ، وَهَلْ يَصِحُّ حَجَرُهُ؟.....

[١٦٨٢٨] (قَوْلُهُ: يَعْمُ مَجْلِسَ عَلَيْهِ لَوْ غَائِبًا) فَإِنْ قَبِلَ فِيهِ صَحَّ وَإِلَّا بَطَلَ، أَمَّا الْحَاضِرُ يُعْتَبَرُ فِيهِ مَجْلِسُ الْإِجَابِ.

[١٦٨٢٩] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ) أَي: الْعَتَقُ الْمَفْهُومَ مِنْ (عَتَقَ) مُعَلَّقٌ عَلَى الْقَبُولِ، أَي: قَبُولِ الْعَبْدِ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ مِنْ جَانِبِهِ كَمَا عَلِمَتْ.

[١٦٨٣٠] (قَوْلُهُ: حَتَّى لَوْ رَدَّ الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى التَّلْعِيلِ، "ط" (١).

[١٦٨٣١] (قَوْلُهُ: أَوْ أَعْرَضَ) بَأَنَّ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ أَوْ اشْتَغَلَ بِعَمَلٍ آخَرَ يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ قَاطِعٌ لِمَا قَبْلَهُ، "بج" (٢).

[١٦٨٣٢] (قَوْلُهُ: فَأَنْتَ حُرٌّ) آتَى بِالْفَاءِ فِي الْجَوَابِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْتِ بِهَا أَوْ آتَى بِالْوَاوِ تَنَحَّزَ لِكَوْنِهِ ابْتِدَاءً لَا جَوَابًا؛ لِعَدَمِ الرَّابِطِ، "بج" (٣). وَفِيهِ كَلَامٌ قَدَمْنَاهُ (٤) فِي تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ.

[١٦٨٣٣] (قَوْلُهُ: صَارَ مَاذُونًا) لَمْ يَشْرُطْ قَوْلُهُ هُنَا أَي: فِيمَا إِذَا عُلِّقَ عَقْدُهُ بِأَدَائِهِ؛ إِذْ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَا يَنْطَلُ بِالرَّدِّ كَمَا فِي "التَّيْسِينَ" (٥)، بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ وَهِيَ: مَا إِذَا قَالَ لَهُ: أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفٍ، "شَرْبِلَالِيَّة" (٦).

[١٦٨٣٤] (قَوْلُهُ: دِلَالَةٌ) لِأَنَّهُ رَغَبُ فِي الْاِكْتِسَابِ بِطَلَبِهِ الْأَدَاءَ مِنْهُ، وَمُرَادُهُ: التَّجَارَةُ لَا التَّكْدِي

(١) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٣٠٧/٢.

(٢) "البحر": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٧٧/٤.

(٣) "البحر": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٨٠/٤.

(٤) الْمُقُولَةُ [١٤٠٢] قَوْلُهُ: ((وَوُثِرَتْهُ الْخ)).

(٥) "بَيِّنُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٩٤/٣. بِتَصَرُّفٍ.

(٦) "الشَّرْبِلَالِيَّة": كِتَابُ الْعَتَاقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ١٥/٢ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

تردّد فيه في "البحر" (لا مكاتباً) لأنّه صريحٌ في تعليق العتق بالأداء، وهو يخالفُ المكاتبَ في عشرين مسألةً، ذكرَ منها تسعةً، فقال: (فلا يتوقّفُ عتقه (على قبوله،).

فكانَ إذنًا له دلالةً، "درر" (١).

[١٦٨٣٥] (قوله: تردّد فيه في "البحر") حيث قال (٢): ((ولم أرَ صريحاً أنّه لو حَجَرَ على هذا العبد المأذون هل يصحّ حَجْرُهُ؟ وقد يُقال: إنه لا يصحّ لأنّ الإذن له ضروريٌ لصحّة التعليق بأداء المال، وقد يُقال: إنه يصحّ لما أنّه يملكُ بيعه فيملكُ حَجْرَهُ بالأوّل)) اهـ. واستظهر "السّاحاني" الأوّل، والأظهرُ الثاني؛ لأنّ له أيضاً أخذ ما ظفّر به من كسب العبد، فليُتأمل.

[١٦٨٣٦] (قوله: لأنّه صريحٌ في تعليق العتق بالأداء) أمّا الكتابةُ فهي صريحةٌ في عقدِ المعاوضة، نعم هو تعليقٌ نظراً إلى اللفظ، ومعاوضةٌ نظراً إلى المقصود، لكنّ لما لم يكن المال لازماً على العبد تأخّرَ اعتبارُ المعاوضة إلى وقت أدائه إيّاه، ولما تأخّرَ إلى ذلك لم يثبت من أحكام المعاوضة إلا ما هو بعد الأداء، وهو ما إذا وجد السيّد بعض المؤدّى زيوفاً، له أن يرجعَ بالجِايد، وتقديمُ مِلْكِ العبدِ لِمَا أداه وإنزاله قابضاً إذا أتاه به، وأمّا فيما قبل الأداء فالمعتبرُ جهة التعليق فكثرت آثاره فلذا خالفَ المعاوضة التي هي الكتابةُ في صور كثيرة. اهـ ملخصاً من "الفتح" (٣).

[١٦٨٣٧] (قوله: فلا يتوقّفُ عتقه على قبوله) فإذا أدّى [١/٤] ب [بعد قول المولى: إن أدّيت الخ عتق، ويشترطُ القبولُ في الكتابة كما في "الوقاية" (٤)، "ط" (٥).

(قوله: لأنّ له أيضاً أخذ الخ) لم يظهر إنتاجُ هذا التعليل لأظهرية الثاني.

(١) "الدرر": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ١٥/٢.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨١/٤.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣٠٧/٤.

(٤) انظر "شرح الوقاية": كتاب الإعتاق - باب الحلف بالعتق ٢٤٩/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٥) "ط": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣٠٧/٢.

ولا يبطل^(١) برده، وللمولى بيعه قبل وجود شرطه، وهو الأداء^(٢) ولو باعه ثم اشتراه هل يجب قبول ما يأتي به؟ خلاف (وعتق بالتخليّة) بحيث لو مدّ يده للمال أخذه، (ولو أدى عنه غيره تبرّعاً).....

[١٦٨٣٨] (قوله: ولا يبطل برده) أي: ولو صريحاً كقوله: لا أرضى.

[١٦٨٣٩] (قوله: قبل وجود شرطه) أي: شرط العتق.

[١٦٨٤٠] (قوله: خلاف) فعند "أبي يوسف" يجب، وعند "محمد": لا، ولكن لو قبضه عتق، بخلاف الكتابة فإنه لا خلاف في أنه يجب أن يقبله ويُعدّ قابضاً، "بحر"^(٣)، واختار في "الفتح"^(٤) الأوّل وبين وجهه. ثم إن هذه مسألة رابعة، قال "ط"^(٥): ((ولا يظهر كونه هذه المسألة من مسائل الخلاف وإن عدّها في "البحر"^(٦) و"النهر"^(٧) منها؛ لأنّ المكاتّب لا يُباع)).

[١٦٨٤١] (قوله: وعتق بالتخليّة) التخليّة: رفع الموانع بأن يضع المال بين يدي المولى بحيث لو مدّ

(قوله: فعند "أبي يوسف" يجب البيع) وقول "أبي يوسف" هو أوجه عندي؛ لأن الكتابة التي تبطل بالبيع هي القائمة عنده، وأنت علمت أنّ إنزاله مكاتّباً إنما هو في الانتهاء، وهو ما عند أدائه، فلا يُنزل مكاتّباً قبله، بل الثابت قبله ليس إلا أحكام التعيين والبيع كان قبله، ولا كتابة حينئذ معتبرة شرعاً ليبطل، وقد فرض بقاء هذه اليمين واعتبار صحّتها بعد البيع، فيجب ثبوت أحكامها، ومنها: وجوب القبول إذا أتى بالمال، ووجه قول "محمد": أنّ وجوب القبول وإنزاله قابضاً كان من حكم الكتابة وقد بطلت بالبيع، فلا يجب القبول، غير أنّه لو قبله عتق بحكم التعليق، وهو لا يبطل بالخروج عن الملئ. اهـ "فتح".

(١) في "و": ((ولا تبطل)).

(٢) ((وهو الأداء)) في "و" من كلام الشارح "الحصكفي".

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٧٩/٤، نقلاً عن "الفتح".

(٤) "الفتح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣٠٩/٤.

(٥) "ط": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣٠٧/٢.

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٧٩/٤.

(٧) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧٢/١.

يَدُهُ أَخَذَهُ فَجِئَنِيذٍ يَحْكُمُ الْقَاضِي بِأَنَّهُ قَبِضُهُ، وَكَذَا فِي ثَمَنِ الْمَبِيعِ وَبَدَلِ الْإِجَارَةِ وَسَائِرِ الْحُقُوقِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: ((أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى قَبْضِهِ)) أَي: حَكَمَ بِهِ لَا أَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَيْهِ بِخَسِّ وَنَحْوِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ التَّخْلِيَةَ لِيُقَيِّدَ أَنَّهُ يَعْتَقُ بِحَقِيقَةِ الْقَبْضِ بِالْأَوَّلَى، "بِحَرْ" ^(١)، قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٢): ((وَهَذَا إِذَا كَانَ الْعَوْضُ صَحِيحًا، أَمَا لَوْ كَانَ حَرْمًا أَوْ مَجْهُولًا جَهَالَةً فَاحْشَ، كَمَا لَوْ قَالَ: إِنِ ادَّيْتُ إِلَيَّ حَرْمًا أَوْ نَوْبًا فَأَنْتَ حُرٌّ فَأَذَى ذَلِكَ لَا يُجْبَرُ عَلَى قَبُولِهِمَا، أَي: لَا يُتْرَكُ قَابِضًا إِلَّا إِنْ أَخَذَهُ مُخْتَارًا)) اهـ. وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْعِتْقَ بِالتَّخْلِيَةِ إِنَّمَا يَثْبُتُ لَوْ الْعَوْضُ صَحِيحًا مَعْلُومًا، وَإِلَّا فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِحَقِيقَةِ الْقَبْضِ، وَهَذَا مَعْنَى مَا نَقَلَهُ "ح" عَنْ "النَّهْرِ" فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ^(٣)، وَمَحَلُّ ذِكْرِهِ هُنَا كَمَا نَبَّهَنَا عَلَيْهِ.

(تَسْيِيَةٌ)

الْعِتْقُ بِالتَّخْلِيَةِ لَا يَخْصُ الْعِتْقُ الْمُعَلَّقُ، فَإِنَّ الْكِتَابَةَ كَذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لَعَدِّ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الْمُخَالَفَةِ كَمَا أَفَادَهُ "ح" ^(٤)؛ وَلِذَا لَمْ يَعُدَّهَا مِنْهَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٥) وَغَيْرِهِ، نَعَمْ ذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٦): ((أَنَّهُ عِنْدَ "زُفَرٍ" لَا يَعْتَقُ بِالتَّخْلِيَةِ))، وَعَلَيْهِ تَطَهَّرُ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكِتَابَةِ.

(قَوْلُهُ: وَعَلَيْهِ تَطَهَّرُ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكِتَابَةِ) لَا تَطَهَّرُ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكِتَابَةِ عَلَى قَوْلِ "زُفَرٍ" إِلَّا إِذَا قَالَ قَاتِلُهُ بِتَقْبِيهِ بِالتَّخْلِيَةِ فِي الْكِتَابَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ" تَوْجِيهَ قَوْلِهِ فِي عَدَمِ عُنُقِهِ بِالتَّخْلِيَةِ فِي التَّعْلِيقِ، وَمِنْهُ يُسْتَفَادُ: أَنَّهُ يَقُولُ بِالْعِتْقِ بِالتَّخْلِيَةِ فِي الْكِتَابَةِ حَيْثُ قَالَ: ((لَأَنَّهُ يَمَيَّنُ وَلَا يُجْبَرُ الْإِنْسَانُ عَلَى أَنْ يَبَاشِرَ سَبِيًّا يُوجِبُ عَلَيْهِ شَيْئًا، بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ لِزَمَةٍ، وَبِالدَّلِيلِ فِيهَا وَاجِبٌ عَلَى الْعَبْدِ، فَيُحْبَرُ الْمَوْلَى عَلَى قَبْضِهِ إِذَا أَتَى بِهِ، أَمَا هُنَا الْبَدَلُ لَيْسَ وَاجِبًا عَلَى الْعَبْدِ فَلَا يَلْزَمُ الْمَوْلَى قَبُولُهُ)).

(١) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨٠/٤.

(٢) "الفتح": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣٠٧/٤.

(٣) المفقولة [١٦٨٢٥] قوله: ((صحيح معلوم الجنس والقدر)).

(٤) "ح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٢٤/ب.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٧٩/٤ - ٢٨٠.

(٦) "الفتح": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣٠٦/٤ بتصرف.

أَوْ أَمَرَ غَيْرَهُ بِالْأَدَاءِ فَأَدَّى (لَا) يَعْتَقُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَدَاؤُهُ وَلَمْ يُوجَدْ، (كَمَا) لَا يَعْتَقُ (لَوْ) قَيَّدَ بِدِرَاهِمٍ فَأَدَّى دَنَانِيرَ، أَوْ بِكَيْسٍ أَيْضًا فَدَفَعَ فِي كَيْسٍ أَسْوَدَ، أَوْ بِهَذَا الشَّهْرِ..

[١٦٨٤٢] (قوله: أَوْ أَمَرَ غَيْرَهُ بِالْأَدَاءِ إلخ) مثله ما إِذَا أَدَّى مَدْيُونُ الْعَبْدِ عَنْهُ كَمَا لَا يَخْفَى، فَلَوْ أَسْقَطَ التَّبَرُّعَ كَانَ أَخْصَرَ وَأَعَمَّ، "ح" (١).

قُلْتُ: وفيه أَنَّ أَدَاءَ الْمَدْيُونِ دَيْنًا عَلَى ذَاتِهِ إِنْ كَانَ بِأَمْرِهِ بَرَى الْمَدْيُونُ وَإِلَّا فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ، فَمَسْأَلَةُ مَدْيُونِ الْعَبْدِ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ أَحَدِهِمَا، نَعَمْ لَوْ أَسْقَطَ ((مُتَبَرِّعًا)) (١) اسْتَغْنَى عَنْ قَوْلِهِ: ((أَوْ أَمَرَ غَيْرَهُ)). هَذَا وَقَدْ نَقَلَ فِي "الْبَحْرِ" (٣) مَسْأَلَةَ الْأَمْرِ عَنْ "الْمُحِيطِ"، ثُمَّ نَقَلَ (٤) بَعْدَ وَرَقَةٍ عَنْ "الْبَدَائِعِ" (٥): ((لَوْ قَالَ لِعَبْدَيْنِ لَهُ: إِنْ أَدَيْتُمَا إِلَيَّ أَلْفًا فَأَنْتُمَا حُرَّانِ فَأَدَّى أَحَدُهُمَا حِصَّتَهُ لَمْ يَعْتَقِ أَحَدُهُمَا؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ الْعِتْقَ بِأَدَاءِ الْأَلْفِ وَلَمْ يُوجَدْ، وَكَذَا لَوْ أَدَّى أَحَدُهُمَا الْأَلْفَ كُلَّهُ مِنْ عِنْدِهِ، وَإِنْ أَدَّى أَحَدُهُمَا ١/٤ أو ١/٣ من الْأَلْفِ وَقَالَ: حَمْسُمَائَةٍ مِنْ عِنْدِي وَحَمْسُمَائَةٍ بَعَثَ بِهَا صَاحِبِي لِيُؤَدِّيَهَا إِلَيْكَ عَقْبًا؛ لِوُجُودِ الشَّرْطِ، حِصَّةُ أَحَدِهِمَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ، وَحِصَّةُ الْآخَرِ بِطَرِيقِ النَّيَابَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا بَابٌ تَجْرِي فِيهِ النَّيَابَةُ فَقَسَامُ أَدَاؤُهُ مَقَامُ أَدَاءِ صَاحِبِهِ)) اهـ. قَالَ (٦): ((وَيَبْنِي الثَّقَلَيْنِ تَنَافٍ إِلَّا أَنْ يُوَفَّقَ بَأَنَّ مَا فِي "الْمُحِيطِ" إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ إعْطَاءِ شَيْءٍ مِنَ الْعَبْدِ، وَمَا فِي "الْبَدَائِعِ" فِيمَا إِذَا بَعَثَ مَعَ غَيْرِهِ الْمَالَ فَلَا إِشْكَالَ)) اهـ.

[١٦٨٤٣] (قوله: لِأَنَّ الشَّرْطَ أَدَاؤُهُ) لِمَا مَرَّ (٧) مِنْ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي تَعْلِيلِ الْعِتْقِ بِالْأَدَاءِ، بِخِلَافِ

(قوله: إِلَّا أَنْ يُوَفَّقَ بَأَنَّ مَا فِي "الْمُحِيطِ" إلخ) الْأَظْهَرُ: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةٌ كَمَا يَفِيدُهُ تَعْلِيلُهَا بِمَا ذَكَرَهُ "الشَّارْحُ" وَ"الْبَدَائِعُ".

(١) "ح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٢٤/ب.

(٢) نقول: الذي في نسخ "الدر": ((تَبَرِّعًا)).

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٧٩/٤.

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٨١/٤.

(٥) "البدائع": كتاب الإعاق - فصل شرائط الركن ٦٠/٤ بتصرف.

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٨١/٤.

(٧) ص ١٢٨ - "در".

فَدَفَعَ فِي غَيْرِهِ، أَوْ (حَطَّ عَنْهُ الْبَعْضَ بِطَلْبِهِ وَأَدَّى الْبَاقِي) وَكَذَا لَوْ أَبْرَأَهُ (أَوْ مَاتَ الْمَوْلَى وَأَدَّاهُ إِلَى الْوَرَثَةِ) لِعَدَمِ الشَّرْطِ، بَلِ الْعَبْدُ بِأَكْسَابِهِ لِلْوَرَثَةِ كَمَا لَوْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ الْأَدَاءِ فَتَرَكَّهُ لَمَوْلَاهُ.....

الْكِتَابَةِ فَإِنَّهَا مُعَاوَضَةٌ حَقِيقَةٌ فِيهَا مَعْنَى التَّعْلِيْقِ فَكَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا حُصُولَ الْبَدَلِ.

[١٦٨٤٤] (قَوْلُهُ: أَوْ حَطَّ عَنْهُ الْبَعْضَ بِطَلْبِهِ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا قِيدَ بِالطَّلَبِ لِأَنَّ الْحَطَّ يَلْتَحِقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ، فَإِذَا لَمْ يَلْتَحِقْ هُنَا بِتَرَاضِيهِمَا لَا يَلْتَحِقُ بِثَوْنِهِ بِالْأَوَّلَى، أَفَادَةُ "السَّايِحَانِي"، وَهَذَا بِخِلَافِ مَالِ الْكِتَابَةِ فَإِنَّهُ مَالٌ وَاجِبٌ شَرْعًا؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ، أَمَّا هُنَا فَعَبْدٌ وَاجِبٌ بِلِ هُوَ شَرْطٌ لِلْعِتْقِ، وَشَرْطُ الْعِتْقِ لَا يَحْتَمِلُ الْحَطَّ، "ذَخِيرَةٌ".

[١٦٨٤٥] (قَوْلُهُ: وَكَذَا لَوْ أَبْرَأَهُ) أَي: عَنْ الْبَعْضِ أَوْ عَنِ الْكُلِّ لَا يُبْرَأُ وَلَا يَعْتَقُ، بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ، "الْجَوْهَرَةُ" (١). وَاعْتَرَضَ فِي "الْبَحْرِ" (٢) تَبَعًا "لِلْفَتْحِ" (٣): ((بِأَنَّ الْفَرْقَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تَحَقُّقِ الْإِبْرَاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَالْإِبْرَاءُ لَا يُتَصَوَّرُ فِي مَسْأَلَةِ التَّعْلِيْقِ؛ لِأَنَّهُ لَا ذَيْنَ عَلَى الْعَبْدِ، بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ) اِهْد. وَبِمِثْلِهِ يُقَالُ فِي الْحَطِّ، لَكِنْ قَالَ "ح" (٤): ((وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ: بِأَنَّهُ يَكْفِي فِي الْفَرْقِ عِتْقُ الْمُكَاتَبِ إِذَا قَالَ لَهُ مَوْلَاهُ: أَبْرَأْتُكَ عَنْ بَدَلِ الْكِتَابَةِ؛ لَصِحَّةِ الْإِبْرَاءِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ ذَيْنَ. وَعَدَمُ عِتْقِ الْمُعْلَقِ عِتْقُهُ عَلَى الْأَدَاءِ إِذَا أَبْرَأَهُ مَوْلَاهُ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِبْرَاءِ)).

[١٦٨٤٦] (قَوْلُهُ: وَأَدَّاهُ إِلَى الْوَرَثَةِ) أَي: أَدَّى الْمَالُ الْمَعْلُوقَ عَلَيْهِ الْعِتْقُ.

[١٦٨٤٧] (قَوْلُهُ: لِعَدَمِ الشَّرْطِ) عِلَّةٌ لِلْمَسَائِلِ السَّتِّ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ (٥): ((كَمَا لَا يَعْتَقُ)) إلخ.

[١٦٨٤٨] (قَوْلُهُ: بَلِ الْعَبْدُ بِأَكْسَابِهِ لِلْوَرَثَةِ) أَي: فَلَهُمْ يَبْعُهُ وَأَخَذَ كَسْبِهِ، بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَدَّاهُ فِي "الْبَحْرِ" (٦) وَغَيْرِهِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَسَائِلِ، وَلَوْ عُدَّتْ هُنَا لَزَادَتْ عَلَى الْعِشْرِينَ

(١) "الْجَوْهَرَةُ النَّبِيَّة": كِتَابُ الْعِتَاقِ ١/٢، ١٨٦.

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ١/٤، ٢٨١.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٤/٣٠٩.

(٤) "ح": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٢٥/١.

(٥) ص ١٣١ - "دَرْ".

(٦) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٤/٢٧٩، بِتَصْرِفٍ.

بَلْ لَهُ أَخْذٌ مَا ظَفَرَ بِهِ أَوْ مَا فَضَلَ عَنْدَهُ مِنْ كَسْبِهِ، وَلَوْ أَدَّى مِنْ كَسْبِهِ قَبْلَ التَّعْلِيقِ
عَتَقَ وَرَجَعَ السَّيِّدُ بِمِثْلِهِ عَلَيْهِ، (وتعلّق^(١) أداؤه بالمجلس) إِنَّ عَلَقَ بـ: ((إِنَّ))،

لأنّها الرّابعة عشرة، ولعلّ "الشارح" لم يعدّ منها قوله: ((وعتّق بالتّخيلية)) لمّا مرّ^(٢) فتكون هذه
الثالثة عشرة، فافهم.

[١٦٨٤٩] (قوله: بَلْ لَهُ أَخْذٌ مَا ظَفَرَ بِهِ) أي: من كَسْبِ الْعَبْدِ قَبْلَ أَدَاءِ الْبَدَلِ، وقوله: ((أو ما
فَضَلَ عَنْدَهُ)) أي: بعد أَدَاءِ الْبَدَلِ.

وحاصله: أنَّ للسَّيِّدِ أَخْذٌ مَا ظَفَرَ بِهِ مِمَّا فِي يَدِ الْعَبْدِ قَبْلَ عِتْقِهِ بِأَدَاءِ الْبَدَلِ وبعده، بخلاف
المكاتب في [١١٣/٤] الب/الصورتين، كما في "البحر"^(٣).

[١٦٨٥٠] (قوله: وَلَوْ أَدَّى مِنْ كَسْبِهِ قَبْلَ التَّعْلِيقِ) أي: مِمَّا اكْتَسَبَهُ قَبْلَ التَّعْلِيقِ عَتَقَ، بخلاف
الكتابة فإنه لا يعتق بأداؤه؛ لأنه مِنْكَ الْمَوْلَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَاتِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ
أَحَقَّ بِهِ مِنْ سَيِّدِهِ، فإذا أَدَّى مِنْهُ عَتَقَ، "بحر"^(٣). وقوله: ((قَبْلَ التَّعْلِيقِ)) مُتَعَلِّقٌ بـ: ((كَسْبِهِ))، وقيد
به لِمَا فِي "البحر"^(٤) عن "الهداية"^(٥): ((لَوْ أَدَّى أَلْفًا اكْتَسَبَهَا قَبْلَ التَّعْلِيقِ رَجَعَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ وَعَتَقَ
لَا سِتْحَاقَ قِهَا، وَلَوْ كَانَ اكْتَسَبَهَا بَعْدَهُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ مِنْ جِهَتِهِ بِالْأَدَاءِ مِنْهُ)) اهـ.

[١٦٨٥١] (قوله: وَتَعَلَّقَ أَدَاؤُهُ) فِي بَعْضِ النُّسخ: ((وَتَقَيَّدَ أَدَاؤُهُ بِالْمَجْلِسِ)) أي: فَلَا يَعْتَقُ

(قول "المصنفو": وتعلّق أداؤه إلخ) لأنه تخيير محض للعبد بين الأداء والامتناع عنه، ولا منافاة بين
تقييد الأداء وبين صيروريته مأذوناً؛ لجواز أن يتجرّ في المجلس قبل الافتراق، كذا في "السندي".

(١) في "و": ((وتقيّد)).

(٢) المقولة [١٦٨٤١] قوله: ((وعتّق بالتّخيلية)).

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٧٩/٤ بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨١/٤.

(٥) "الهداية": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٦٧/٢.

وب: ((إذا)) لا، ولا يتبعه أولاده، بخلاف المكاتب في الكل، (وهو) أي: المال (دين صحيح يصح التكفيل به، بخلاف بدل الكتابة) فإنه لا تصح الكفالة به،.....

ما لم يؤد في ذلك المجلس، فلو اختلف^(١) بأن أعرض أو أخذ في عمل آخر فأدى لا يعتق، بخلاف الكتابة، "فتح"^(٢).

[١٦٨٥٢] (قوله: وب: ((إذا)) لا) أي: لا يتقيد بالمجلس، ومثلها ((متى)) كما في "الفتح"^(٣)؛ لأنهما لعموم الأوقات، كما مر^(٤) في الطلاق.

[١٦٨٥٣] (قوله: ولا يتبعه أولاده) أي: لو كان المعلق عتقه بأدائه أمة فولدت ثم أدت فعتقت لم يعتق ولدها؛ لأنه ليس لها حكم الكتابة وقت الولادة، بخلاف الكتابة، "فتح"^(٥).

[١٦٨٥٤] (قوله: دين صحيح يصح التكفيل به) فيه: أنه قبل الأداء لا دين؛ لأن السيد لا يستوجب على عبده ديناً، وبعد الأداء لا دين أيضاً، فلا معنى لهذا الكلام بل ذكر هذه المسألة غلط هنا، ومحلها أول الباب عند قول المتن^(٦): ((اعتق عبده على مال فقبل العبد في المجلس عتق)) كما فعل في "البحر"؛ حيث قال^(٧): ((إذا قبل صار حراً، وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة به، بخلاف بدل الكتابة؛ لأنه ثبت مع المنافي وهو قيام الرق على ما عرفت)). اهـ "ح"^(٨)، والكفالة لا تصح إلا بالدين الصحيح وهو ما لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء، وبذل الكتابة يسقط بغيرهما وهو التّعجيل.

(١) في "٣": ((اختلفت)).

(٢) "الفتح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣٠٨/٤ - ٣١٠.

(٣) "الفتح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣١٠/٤.

(٤) المقولة [١٣٥٨٧] قوله: ((فلا يتقيد بالمجلس)).

(٥) "الفتح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣٠٩/٤.

(٦) صدها ١٢٥ وما بعدها "در".

(٧) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٧٧/٤.

(٨) "ح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٢٥/١.

وهذه الموفية عشرون، ويؤاد ما في "الذخيرة": لو علقه بألفٍ فاستقرضها فدفعها لمولاه عتق ورجع الغريم على المولى؛ لأنَّ غرماء المأذون أحقُّ بماله حتى تيسر ديونهم، ولو استقرض ألفين فدفع أحدهما^(١) وأكل الأخرى فللغريم مطالبة المولى بهما؛

[١٦٨٥٥] (قوله: وهذه الموفية عشرون) صوابه: (عشرين) عسى أنه مفعول (الموفية)، "ح"^(٢). وقد علمت أنَّ هذه المسألة ساقطة لأنها ليست من مسائل التعليق على مال، فالموفاي للعشرين ما في "الذخيرة".

[١٦٨٥٦] (قوله: ورجع الغريم على المولى) أي: رجع المقرض على المولى بالألف، والظاهر: أنَّ المولى لا يرجع به على العبد؛ لأنه إنما يرجع بما اكتسبه قبل التعليق لا بعده كما قدمناه^(٣) آنفاً عن "الهداية"، وهنا الاستقراض بعد التعليق، [١/٢٣/٤] فافهم.

[١٦٨٥٧] (قوله: فدفع أحدهما) المناسب لما قبله وما بعده: ((إحداهما)) بألف التانيث قبل ضمير التثنية.

[١٦٨٥٨] (قوله: فللغريم مطالبة المولى بهما) أي: بالألف التي قبضها وبالألف التي استهلكها العبد، وقيد المسألة في "الذخيرة": ((بما إذا كانت قيمة العبد ألفين، أي: فلو أقل فللغريم مطالبة المولى بقدر القيمة؛ لأنه بالعتق عطل على الغريم قيمته فقط؛ إذ لولا العتق كان له بيعه لاستيفاء دينه)).

(قوله: والظاهر: أنَّ المولى لا يرجع به على العبد إلخ) خلاف الظاهر، بل الأظهر رجوعه عليه؛ فإنه بتضمين الغريم له تبين استحقاق ما دفعه فيرجع على العبد، نظير ما لو تبين استحقاق المولى ذلك في مسألة ما إذا أدى ما اكتسبه قبل التعليق، بل أولى، تأمل. وهنا وإن كان الاستقراض بعد التعليق لكن الرجوع باعتبار الاستحقاق، وقد تقدم له: أنه يُعتبر أحكام المعاوضة بعد الأداء، ومقتضاه أيضاً الرجوع على العبد. (قوله: فلو أقل فللغريم مطالبة المولى إلخ) أي: كخمسينة لا ألف، فلو كانت ألفاً يطالبه بالفين قدر قيمته وما قبضه.

(١) في "الأصل" و"م" و"م": ((إحداهما))، وانظر كلام "ابن عابدين" رحمه الله.

(٢) "ح": كتاب العتق - باب العتق على جعل ق ٢٢٥ أ.

(٣) المقولة [١٦٨٥٠] قوله: ((ولو أدى من كسبه قبل التعليق)).

لَمَنَعِهِ بَعْتَهُ مِنْ بَيْعِهِ بِدَيْنِهِ (ولو قال: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِالْفَيْ، إِنْ قَبِلَ بَعْدَهُ) أَي: بَعْدُ^(١) مَوْتِهِ (وَأَعْتَقَهُ) مَعَ ذَلِكَ (وَارِثٌ أَوْ وَصِيٌّ أَوْ قَاضٍ عِنْدَ امْتِنَاعِ الْوَارِثِ) هُوَ الْأَصَحُّ....

(قوله: لَمَنَعِهِ بَعْتَهُ إلخ) الضَّمِيرُ الْأَوَّلُ وَالْأَخِيرُ لِلغَرِيبِ، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ لِلْعَبْدِ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ كَمَا قَالَ "ط"^(٢): ((إِنَّمَا يَظْهَرُ لِلْأَلْفِ الَّتِي اسْتَهْلَكَهَا، أَمَّا الَّتِي دَفَعَهَا لِمَوْلَى فَعِلْتَهَا مَا مَرَّ^(٣) مِنْ أَنْ الْغُرَمَاءَ أَحَقُّ بِمَالِ الْمَادُونِ)).

٢٨/٢ (قوله: إِنْ قَبِلَ بَعْدَهُ إلخ) أَمَّا لَوْ قَبِلَ قَبْلَ الْمَوْتِ لَا يَعْتَقُ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ: أَنْتَ حُرٌّ عَدَاً بِالْفَيْ فَإِنَّ الْقَبُولَ مَحَلُّ الْعَدَا؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي مَجْلِسِهِ وَمَجْلِسُهُ وَقْتُ وُجُودِهِ، وَالْإِضَافَةُ تَوْخَرُ وُجُودَهُ إِلَى وُجُودِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ هُنَا مَا بَعْدَ الْمَوْتِ، بِخِلَافِ: أَنْتَ مُدَبَّرٌ عَلَى أَلْفٍ فَإِنَّ الْقَبُولَ لِلْحَالِ؛ لِأَنَّهُ إِيحَابُ التَّدْبِيرِ فِي الْحَالِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمَالُ فِي الْحَالِ لِقِيَامِ الرَّقِّ، وَالْمَوْلَى لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى عَبْدِهِ ذَنْبًا وَلَا بَعْدَهُ لَمَّا لَمْ يَحِبَّ عِنْدَ الْقَبُولِ لِمَ يَحِبُّ بَعْدَهُ، وَرُوِيَ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ": أَنَّ الْقَبُولَ هُنَا أَيْضًا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَكَذَا رُوِيَ عَنْ "أَبِي يُوسُفَ" إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ كَلَامُهُ فِي لُزُومِ الْمَالِ، وَالْأَعْدَلُ: لُزُومُهُ وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ "مُحَمَّدٍ" أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى مَا رَضِيَ بَعْتَهُ إِلَّا بِبَدَلٍ، وَالْمَوْلَى يَسْتَحِقُّ عَلَى عَبْدِهِ الْمَالَ إِذَا كَانَ بِالْعَتَقِ كَالْمُكَاتَبِ، عَلَى أَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْمَالِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ حُرًّا. اهـ مُلَخَّصًا مِنْ "الْفَتْحِ"^(٤).

(قوله: مَعَ ذَلِكَ) أَي مَعَ وُجُودِ الْقَبُولِ الْمَذْكُورِ.

(قوله: هُوَ الْأَصَحُّ) مُقَابِلُهُ مَا رُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ: أَنَّهُ يَعْتَقُ مُتَجَرِّدَ الْقَبُولِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

(قوله: إِنَّمَا يَظْهَرُ لِلْأَلْفِ الَّتِي اسْتَهْلَكَهَا إلخ) بَلْ هُوَ ظَاهِرٌ فِيهِمَا؛ فَإِنَّهُ بَدُونِ الْعَتَقِ كَانَ لَهُ بَيْعُهُ بِهِمَا، فَبِهِ امْتَنَعَ بَيْعُهُ، فَيَكُونُ قَدْ اجْتَمَعَ عِلَتَانِ لِتَضْمِينِ الْمَوْلَى الْأَلْفَ الْمَدْفُوعَةَ لَهُ.

(١) ((بَعْدُ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "و".

(٢) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٣٠٨/٢ بِتَصَرُّفٍ.

(٣) ص ١٣ - "د".

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعَتَاقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٣١١/٤ - ٣١٢.

لأنَّ المَيِّتَ ليسَ بأهلٍ للإعتاقِ (عتقَ) بالألفِ، والولاءُ للمَيِّتِ (ولاً) يُوحَدُ كيلاً الأمرينِ (لا) يَعْتَقُ بذلكَ، (ولو حرَّره على خِدْمَتِهِ حَوْلًا) مثلاً ك: أعتقتك على أنْ تُخْدَمَنِي سَنَةً

إطلاقِ المَتَوْنِ، وأَيَّدَهُ في "غَايَةِ الْبَيَانِ" و"الْفَتْحِ"^(١).

[١٦٨٦٣] (قوله: لأنَّ المَيِّتَ ليسَ بأهلٍ للإعتاقِ) تعليلٌ للأصحِّ. واعتُرِضَ: بأنَّه لو جُنَّ بعدَ تعليلِ العتقِ أو الطلاقِ ثُمَّ وُجِدَ الشَّرْطُ وَقَعَ؛ لأنَّ الأَهْلِيَّةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ إلَّا عندَ التعليلِ أو الإضافة؛ ولذا يَعْتَقُ المُدْبِرُ بعدَ المَوْتِ، وليسَ التَّدْبِيرُ إلَّا تعييقُ [١٢/٤ ب] العتقِ بالمَوْتِ.

وَأُجِيبَ بِالْفَرْقِ، وهو: أَنَّهُ هُنَا خَرَجَ عَنِ مِلْكِ الْمُعْلَقِ إِلَى مِلْكِ الْوَرَثَةِ، فَمِمَّا يُوَحِّدُ الشَّرْطُ إلَّا وَهُوَ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا غَيْرُ دَافِعٍ؛ لأنَّ الاعتراضَ على التعليلِ هو أَنَّ فَوَاتَ أَهْلِيَّةِ الْمُعْلَقِ لَا أَثَرَ لَهُ، وَهَذَا الْجَوَابُ إِبْدَاءٌ عَلَيَّ أُخْرَى، وَالصَّوَابُ فِي الْجَوَابِ: أَنَّ الْمُعْتَرِضَ فَهَمَّ أَنَّ فَوَاتَ الْأَهْلِيَّةِ بِسَبَبِ الْمَوْتِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَخْرُجُهُ عَنِ مِلْكِهِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٢). وَقَدْ عَنَّ لِي هَذَا الْجَوَابُ قَبْلَ أَنْ أَرَاهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ تَعْيِيلَ "الشَّارِحِ" تَبَعًا "لِلْهِدَايَةِ" صَحِيحٌ، فَافْهَم.

[١٦٨٦٤] (قوله: والولاءُ للمَيِّتِ) أَي: لَا لِلْوَارِثِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣)، فَيَرْتُهُ غَضَبُهُ الْمُتَعَصِّبُونَ بِأَنْفُسِهِمْ دُونَ الْإِنْسَانِ، وَلَوْ كَانَ الْوَلَاءُ لِبُورَةِ إِبْدَاءٍ لَدَخَلَ فِيهِ الْإِنْسَانُ، فَلْيَتَأَمَّلْ، "ط"^(٤)، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

[١٦٨٦٥] (قوله: لَا يَعْتَقُ بِذَلِكَ) أَي: بِذَلِكَ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ بِمَالٍ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْقَبُولِ، وَلَمَّا كَانَ الْقَبُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ لَرِمَ تَأَخَّرَ الْعَتَقُ عَنِ الْمَوْتِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ خُرُوجُهُ إِلَى مِلْكِ الْوَرَثَةِ فَلَا يَعْتَقُ إلَّا بِعَتَقِهِمْ، كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ خُرْتُ بَعْدَ مَوْتِي بِشَهْرٍ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٥).

[١٦٨٦٦] (قوله: ولو حرَّره على خِدْمَتِهِ) أَي: خِدْمَةِ الْعَبْدِ لِلْمَوْلَى أَوْ لغيرِهِ، أَفَادَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٦).

(١) "الفتح": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣١٢/٤.

(٢) انظر "الفتح": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣١٢/٤.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨١/٤.

(٤) "ط": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٣٠٩/٢.

(٥) انظر "الفتح": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ٣١٢/٤ - ٣١٣.

(٦) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧٢/ب.

((فَقَبِلَ عَتَقَ فِي الْحَالِ))، وفي: إِنْ خَدَمْتَنِي سَنَةً فَأَنْتَ حُرٌّ لَا يَعْتِقُ إِلَّا بِالشَّرْطِ، فَلَوْ خَدَمَهُ أَقْلٌ مِنْهَا أَوْ عَوَضَهُ عَنْهَا أَوْ قَالَ: إِنْ خَدَمْتَنِي وَأَوْلَادِي فَمَاتَ بَعْضُ أَوْلَادِهِ لَا يَعْتِقُ؛ لِأَنَّ ((إِنْ)) لِلتَّعْلِيْقِ وَ((عَلَى)) لِلْمُعَاوَضَةِ (وِخْدَمَهُ) الْخِدْمَةُ الْمَعْرُوفَةُ بَيْنَ النَّاسِ (مُدَّتَهُ)....

[١٦٨٦٧] (قوله: فَقَبِلَ) أي: فِي الْمَجْلِسِ، "دُرُّ مُتَقَى" (١).

[١٦٨٦٨] (قوله: عَتَقَ فِي الْحَالِ) لِأَنَّ الْإِعْتِقَاقَ عَلَى الشَّيْءِ يُشْتَرَطُ فِيهِ وَجُودُ الْقَبُولِ فِي الْمَجْلِسِ لَا وَجُودُ الْقَبُولِ كَسَائِرِ الْعُقُودِ، "بَحْر" (٢).

[١٦٨٦٩] (قوله: وفي: إِنْ خَدَمْتَنِي إلخ) تَقَدَّمَ (٣) أَنَّهُ إِنْ عُلِقَ بِهِ: ((إِنْ)) تَقَبُّدٌ أَدَاؤُهُ بِالْمَجْلِسِ، وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَنَّ آدَاءَ الْمَالِ مُمَكِّنٌ فِي الْمَجْلِسِ فَيَتَقَبَّدُ بِهِ، وَالْخِدْمَةُ سَنَةً لَا يُمَكِّنُ تَحْصِيلُهَا فِيهِ، فَلَمْ تَقْتَصِرْ عَلَى الْمَجْلِسِ وَلَوْ عُلِقَ بِهَا بِإِنْ، فَلْيَنْظُرْ. اهـ "شَرْنَبَلَالِيَّة" (٤).

[١٦٨٧٠] (قوله: لَا يَعْتِقُ إِلَّا بِالشَّرْطِ) أي: لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبُولِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ الْخِدْمَةُ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ لَا مُعَاوَضَةَ، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ.

[١٦٨٧١] (قوله: فَلَوْ خَدَمَهُ أَقْلٌ مِنْهَا) أي: وَلَوْ لَعَجَزَ عَنْهَا بِمَرَضٍ أَوْ حَبْسٍ فِيمَا يَظْهَرُ.

[١٦٨٧٢] (قوله: لِأَنَّ ((إِنْ)) لِلتَّعْلِيْقِ إلخ) بَيَانٌ لَوَجْهِ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا فِي الْمَتْنِ وَمَا فِي الشَّرْحِ؛ حَيْثُ تَوَقَّفَ الْأَوَّلُ عَلَى الْقَبُولِ فَقَطْ، وَالثَّانِي: عَلَى الشَّرْطِ فَقَطْ.

[١٦٨٧٣] (قوله: وَخَدَمَهُ يَعْنِي: مِنْ سَاعَتِهِ، "بَحْر" (٥)). أي: أَنَّ ابْتِدَاءَ الْمُدَّةِ مِنْ وَقْتِ الْحَلْفِ.

[١٦٨٧٤] (قوله: الْخِدْمَةُ الْمَعْرُوفَةُ) عِبَارَةٌ "كَافِي الْحَاكِمِ": ((وَالْخِدْمَةُ خِدْمَةُ الْبَيْتِ [١/١٣/٤]

الْمَعْرُوفَةُ بَيْنَ النَّاسِ)) اهـ.

(١) "الدر المنقذ": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ٥٣٠/١ (هامش "مجمع الأنهر").

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨٣/٤.

(٣) ص ١٣٣ - "در".

(٤) "الشَّرْنَبَلَالِيَّة": كتاب العتاق - باب العتق على جعل ١٦/٢ (هامش "الدر والغرر").

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨٣/٤.

أَيَّا كَانَتْ (فَإِنْ) جَهِلَتْ أَوْ (مَاتَ هُوَ) وَلَوْ حُكْمًا كَعَمَى (أَوْ مَوْلَاهُ قَبْلَهَا) وَلَوْ خَدَمَ بَعْضُهَا ^(١) فَبِحِسَابِهِ (تَجِبُ قِيمَتُهُ) عَلَيْهِ ^(٢) فَتُؤْخَذُ مِنْهُ لِلْوَرْتَةِ أَوْ مِنْ تَرِكَتِهِ لِلْمَوْلَى، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ": تَجِبُ قِيمَةُ خِدْمَتِهِ، وَبِهِ نَأْخُذُ.....

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ خِدْمَةَ مَصَالِحِ الْبَيْتِ لَكِنْ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَوْلَى، فَمَنْ كَانَ صَاحِبَ حِرْفَةٍ أَوْ زِرَاعَةٍ يَخْدُمُهُ فِي عَمَلِهِ حَيْثُ كَانَ مَعْرُوفًا، تَأْمَلْ. وَصَرَّحُوا فِي الْإِحَارَةِ: بِأَنَّهُ لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِلْخِدْمَةِ يَخْدُمُهُ فِي الْحَضَرِ لَا السَّفَرِ؛ لِأَنَّ خِدْمَةَ السَّفَرِ أَشَقُّ.

[١٦٨٧٥] (قَوْلُهُ: أَيَّا كَانَتْ) أَي: سَنَةً أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، "البحر" ^(٣)، أَي: الْمُدَّةُ الْمَشْرُوطَةُ.

[١٦٨٧٦] (قَوْلُهُ: أَوْ مَاتَ هُوَ) أَي: الْعَبْدُ.

[١٦٨٧٧] (قَوْلُهُ: وَلَوْ حُكْمًا) الْمُرَادُ بِهِ: أَنْ يَصِيرَ بِحَالَةٍ لَا يُمَكِّنُ فِيهَا الْخِدْمَةَ، وَهَذَا بَحْثٌ لَصَاحِبِ "البحر" ^(٤)، وَتَبِعَهُ أَخُوهُ فِي "النَّهْرِ" ^(٥).

[١٦٨٧٨] (قَوْلُهُ: قَبْلَهَا) أَي: الْخِدْمَةَ، مُتَعَلِّقٌ بِـ ((مَاتَ)) بِصُورَتَيْهِ، "ط" ^(٦).

[١٦٨٧٩] (قَوْلُهُ: وَلَوْ خَدَمَ بَعْضُهَا فَبِحِسَابِهِ) كَسَنَةِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ مَاتَ، فَعِنْدَهُمَا: عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ قِيمَتِهِ، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ": قِيمَةُ خِدْمَتِهِ ثَلَاثَ سِنِينَ، "البحر" ^(٧) عَنْ "شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ".

[١٦٨٨٠] (قَوْلُهُ: فَتُؤْخَذُ مِنْهُ لِلْوَرْتَةِ) أَي: لَوَرْتَةِ الْمَوْلَى، وَقَالَ "عِيْسَى بْنُ أَبَانَ": بَلْ يَخْدُمُهُمْ مَا بَقِيَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا دَيْنٌ فَيُخْلَفُهُ وَارِثُهُ فِيهِ، كَمَا لَوْ أَعْتَقَهُ عَلَى أَلْفٍ فَاسْتَوْفَى بَعْضُهَا وَمَاتَ،

(قَوْلُهُ: فَلَوْ كَانَ صَاحِبَ حِرْفَةٍ أَوْ زِرَاعَةٍ يَخْدُمُهُ فِي عَمَلِهِ الْخ) أَي: بِقَدْرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي مَصَالِحِ الْبَيْتِ، لَا فِي الرِّائِدِ عَنْهُ.

(١) فِي "و": ((بَعْضًا)).

(٢) ((عَلَيْهِ)) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ"ط".

(٣) "البحر": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٨٣/٤.

(٤) "البحر": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٨٣/٤ - ٢٨٤.

(٥) "النهر": كِتَابُ الْإِعْتِنَاءِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٧٢/ب.

(٦) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٣٠٩/٢.

(٧) "البحر": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٨٣/٤.

"حاوي"، وهل نفقة عياله لو فقيراً على مولاه في المدة كالموصى له بالخدمة أو يكتسب للإلفاق حتى يستغني ثم يخدم المولى كالمعسر؟ بحث في "البحر" الثاني و"المصنف" الأول

لكن في ظاهر الرواية: لا يخدمهم؛ لأن الخدمة منفعة وهي لا تورث، أو لأن الناس يتفاوتون فيها، وتأمه في "البحر" (١).

[١٦٨٨١] (قوله: "حاوي") المراد به: "الحاوي القدسي" (٢)، نقله عنه في "البحر" (٣) و"النهر" (٤)

وأقره.

[١٦٨٨٢] (قوله: وهل نفقة عياله إلخ) هذه حادثة سئل عنها في "البحر" (٥) ولم يجد لها نقلاً.

قلت: وهذا خاص بمسألة المعاوضة كما هو صورة الحادثة، أمّا في مسألة التعليق فلا شبهة في أن نفقته على سيده؛ لأنه باق على ملكه إلى انتهاء مدة الخدمة.

[١٦٨٨٣] (قوله: حتى يستغني) أي: عن الاكتساب.

[١٦٨٨٤] (قوله: بحث في "البحر" الثاني) وقال (٦): ((لأنه الآن معسر عن أداء البذل فصار

كما إذا اعتقه على مال ولا قدرة له عليه فإنه يؤخر إلى الميسرة))، وأقره في "النهر" (٦).

[١٦٨٨٥] (قوله: و"المصنف" الأول) حيث قال (٧): ((ويمكن أن يقال بوجوبها على المولى في المدة

المذكورة ويجعل كالموصى له بالخدمة؛ فإن النفقة واجبة عليه وإن لم يكن له ملك الرقبة؛

لكونه محبوساً بخدمته والحبس هو الأصل في هذا الباب، أصله القاضي والمفتي، فإن مريض

فنبغي أن تفرض في بيت المال، بخلاف الموصى بخدمته إذا مريض فإن نفقته على مولاه)) اهـ.

(١) انظر "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨٣/٤.

(٢) "الحاوي القدسي": كتاب العتق - باب تعليق العتق ق ٨٩/ب.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨٣/٤.

(٤) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧٢/ب.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨٣/٤.

(٦) "النهر": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ق ٢٧٢/ب يتصرف.

(٧) "المنح": كتاب الإعتاق - باب العتق على جعل ١/١٨٤/أ.

❖ قوله: ((في هذا الباب)) يعني: باب النفقة. اهـ منه.

(كَبَيْعَ عَبْدٍ مِنْهُ بَعَيْنٍ) ك: بَعْتُكَ نَفْسَكَ بِهِذِهِ^(١) الْعَيْنِ (فَهَلَكْتَ) أَوْ اسْتُحِقَّتْ (تَجِبُ قِيمَتُهُ) وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" قِيمَتُهَا^(٢)، (وَلَوْ قَالَ) رَجُلٌ لَمَوْلَى^(٣) أُمَةٍ: (أَعْتَقَ أَمْتَكَ بِالْفِ عِلَى عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنيهَا: إِنْ فَعَلَ) الْعِتْقُ.....

واعترضه "ح"^(٤): ((بأنه قياسٌ مع الفارق؛ فإنَّ الموصى به ١٣/٤٦ ب) يخدمُ الموصى له لا في مُقَابَلَةٍ شَيْءٍ، فَلِذَا كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ، أَمَّا هَذَا فَإِنَّهُ يَخْدُمُ فِي مُقَابَلَةٍ رَقِيتِهِ فَكَانَ كَالْمُسْتَأْجَرِ، تَأْمَلُ)) اهـ. وكذا اعترضه "الخير الرَّمْلِيُّ": ((بأنَّ الموصى بِخِدْمَتِهِ رَقِيقٌ مَحْبُوسٌ فِي خِدْمَةِ الموصى له وليستِ الخِدْمَةُ بِذَلِكَ شَيْءٍ فِيهِ، وَمَا نَحْنُ فِيهِ هُوَ خُرٌّ قَادِرٌ عَلَى الْكَسْبِ، فَكَيْفَ نُوجِبُ نَفَقَتَهُ وَنَفَقَةَ عِيَالِهِ عَلَى مُعْتَقِهِ بِسَبَبِ دَيْنٍ وَاجِبٍ لَهُ عَلَيْهِ! فَإِنَّ الخِدْمَةَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ؛ لِمَا فِي "التَّائِرِ خَانِيَّةِ"^(٥) عَنْ "الأَصْلِ"^(٦): إِذَا قَالَ: أَنْتَ خُرٌّ عَلَى أَنْ تَخْدُمَنِي سَنَةً فَقَبِلَ الْعَبْدُ فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ خُرٌّ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ فَقَبِلَ اهـ. وَقَدْ صَرَّحُوا قَاطِبَةً: بِأَنَّهَا بِذَلِكَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، تَأْمَلُ)) اهـ.

[١٦٨٨٦] (قوله: كَبَيْعَ عَبْدٍ مِنْهُ) أَي: مِنَ الْعَبْدِ، يَعْنِي: أَنَّ الْخِلَافَ الْمَارَّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى وَهِيَ: مَا إِذَا بَاعَ نَفْسَ الْعَبْدِ مِنْهُ بِجَارِيَةٍ بَعِيْنَهَا ثُمَّ اسْتُحِقَّتْ أَوْ هَلَكَتْ قَبْلَ تَسْلِيمِهَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ نَفْسِهِ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" بِقِيَمَةِ الْجَارِيَةِ، وَتَمَامُهُ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٧) وَغَيْرِهَا، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٨): ((وَلَا يَخْفَى أَنَّ بِنَاءَ هَذِهِ عَلَى تِلْكَ لَيْسَ بِأَوَّلَى مِنْ عَكْسِهِ بَلِ الْخِلَافُ فِيهِمَا مَعًا اِئْتِدَائِيٌّ)). [١٦٨٨٧] (قوله: بِالْفِ عِلَى عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنيهَا) كَذَا فِي بَعْضِ النُّسَخِ بِزِيَادَةِ ((عَلَى)) الْجَارَةِ لِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، وَفَائِدَتُهَا: الدَّلَالَةُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْمَالِ عِنْدَ عَدَمِ ذِكْرِهَا بِالْأَوَّلَى،

(١) فِي النُّسخ: ((بِهَذَا))، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ "و".

(٢) فِي "و": ((وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" تَجِبُ قِيمَتُهَا)).

(٣) فِي "و": ((لَوْلِي)).

(٤) "ح": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٢٥/أ - ب.

(٥) "التَّائِرِ خَانِيَّةِ": كِتَابُ الْعِتْقِ - فَصْلٌ فِي تَعْلِيلِ الْعِتْقِ وَإِضَافَتِهِ ٣١٤/٤.

(٦) نَقُولُ: لَمْ نَعْرِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ بِنَصِّهَا فِي "الأَصْلِ"، وَلَكِنْ فِيهِ مَسْأَلَةٌ قَرِيبَةٌ مِنْهَا، انْظُرِ "الأَصْلِ": كِتَابُ الْمَكَاتِبِ ٣٤١/٣.

(٧) انْظُرِ "الْهِدَايَةَ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٦٦/٤.

(٨) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٣١٤/٤.

(وَأَبَتْ) النَّكَاحَ (عَقَّتْ) جَمَانًا^(١) (وَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى أَمِيرِهِ) لَصِحَّةِ اشْتِرَاطِ الْبَدَلِ عَلَى الْغَيْرِ فِي الطَّلَاقِ لَا فِي الْعِتَاقِ^(٢) (وَلَوْ زَادَ) لَفُظَ (عَنِّي قِسِمَ الْأَلْفِ)^(٣) عَلَى قِيمَتِهَا وَمَهْرِهَا) أَي: مَهْرٍ مِثْلِهَا؛ لِتَضَمُّنِهِ الشَّرَاءَ اقْتِضَاءً.....

أَفَادَهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٤) وَ"الْبَحْرِ"^(٥).

١٦٨٨٨١ (قَوْلُهُ: وَأَبَتْ النَّكَاحَ) أَفَادَ: أَنَّ لَهَا الْامْتِنَاعَ مِنْ تَزْوُجِهِ؛ لِأَنَّهَا مَلَكَتْ نَفْسَهَا بِالْعِتْقِ، "فَتْح"^(٦)، وَقَيْدَ بِهِ لِأَنَّهَا لَوْ تَزَوَّجَتْهُ قِسِمَ الْأَلْفِ عَلَى قِيمَتِهَا وَمَهْرٍ مِثْلِهَا، كَمَا يَأْتِي^(٧).

١٦٨٨٩١ (قَوْلُهُ: وَلَا شَيْءَ عَلَى أَمِيرِهِ) لِأَنَّ حَاصِلَ كَلَامِ الْأَمِيرِ أَمْرُهُ الْمُخَاطَبَ بِاعْتِاقِهِ أَمْتَهُ وَتَزْوِجِهَا مِنْهُ عَلَى عَوَضِ أَلْفٍ مَشْرُوطَةٍ عَلَيْهِ عَنْهَا وَعَنْ مَهْرِهَا، فَلَمَّا لَمْ تَزَوَّجْهُ بَطُلَتْ عَنْهُ حِصَّةُ الْمَهْرِ مِنْهَا، وَأَمَّا حِصَّةُ الْعِتْقِ فَبَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ يَثْبُتُ لِلْعَبْدِ فِيهِ قُوَّةُ حُكْمِيَّةٍ هِيَ مِلْكُ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ الْعَوَضُ إِلَّا عَلَى مَنْ حَصَلَ لَهُ الْمُعَوَضُ. اهـ "فَتْح"^(٨). أَي: وَمَنْ حَصَلَ لَهُ الْمُعَوَضُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُشْرَطْ عَلَيْهِ.

١٦٨٩٠١ (قَوْلُهُ: فِي الطَّلَاقِ) كَحُلِّعِ الْأَبِ صَغِيرَتَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ عَوَضٍ حَقِيقَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَمْ يَحْصُلْ لَهَا مِلْكٌ مَا لَمْ تَكُنْ تَمْلِكُهُ، بِخِلَافِ الْعِتْقِ.

١٦٨٩١١ (قَوْلُهُ: وَلَوْ زَادَ الْإِلْحَ) أَي: بِأَنَّ قَالَ: أَعْتَقَ أَمْتَكُ عَنِّي بِأَلْفٍ الْإِلْحَ وَلَمْ تَزَوَّجْهُ.

١٦٨٩٢١ (قَوْلُهُ: لِتَضَمُّنِهِ الشَّرَاءَ اقْتِضَاءً) أَي: مَعَ الْمُقَابَلَةِ بِالْبُضْعِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: عَلَى أَنَّ [٤/ق ١٤١]

(١) ((جَمَانًا)) فِي "ب" وَ"د" وَ"ط" مِنْ كَلَامِ "الضَّرَاشِي".

(٢) فِي "و": ((الْإِعْتَاقِ)).

(٣) ((الْأَلْفِ)) فِي "و" مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ "الْخَصْكَفِي".

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٣١٥/٤.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٨٤/٤.

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٣١٥/٤.

(٧) الْمَقُولَةُ [١٦٨٩٤] قَوْلُهُ: ((فَحِصَّةُ مَهْرٍ مِثْلِهَا مَهْرُهَا)).

(٨) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٣١٥/٤ بِتَصْرِفٍ.

(و) لَإِذَا تَجِبُ حِصَّةُ مَا سَلِمَ أَي: الْقِيَمَةُ، وَتَسْقُطُ حِصَّةُ الْمَهْرِ (فَلَوْ نَكَحَتْ) الْقَائِلَ (فَحِصَّةُ مَهْرٍ مِثْلِهَا) مِنَ الْأَلْفِ (مَهْرُهَا) فَيَكُونُ لَهَا (فِي وَجْهِهِ).....

تَرْوَجِيْهَا، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ وَاضِحًا لِكُونِهِ مَذْكُورًا صَرِيحًا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي عِبَّةِ الْإِنْقِصَامِ، فَافْهَمُ.
وَالْحَاصِلُ: أَنَّ إِعْتَاقَهُ عَنِ الْأَمْرِ يَقْتَضِي سَبْقَ مِلْكِهِ لَهُ فَصَارَ الْمَعْنَى: بَعْدُ مِنِّي وَأَعْتَقَهُ عَنِّي، وَصَارَ إِعْتَاقُ الْمَأْمُورِ قَبُولًا، قَالَ فِي "الدَّرَرِ"^(١): ((وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ قَابِلَ الْأَلْفَ بِالرَّقَبَةِ شِرَاءً وَالْبُضْعَ نِكَاحًا فَانْقَسَمَ عَلَيْهِمَا، وَوَجِبَ حِصَّةُ مَا سَلِمَ لَهُ وَهُوَ الرَّقَبَةُ وَبَطَلَ عَنْهُ مَا لَمْ يَسَلِّمْ وَهُوَ الْبُضْعُ) اهـ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ قِيَمَتَهَا أَلْفٌ، وَمَهْرُ مِثْلِهَا خَمْسُمِائَةٍ فَسَمِ الْأَلْفُ عَلَى أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ، فَتُلَا الْأَلْفَ حِصَّةُ الْقِيَمَةِ، وَتُلَا حِصَّةُ الْمَهْرِ فَيَأْخُذُ الْمُؤَلَّى الثَّلَاثِينَ وَيَسْقُطُ الثَّلَاثُ، وَعَكْسَ فِي "الشَّرْئِيَّةِ"^(٢)، وَهُوَ سَبْقُ قَلَمِ.

(١٦٨٩٣) (قَوْلُهُ: وَلِذَا) لَا دَاعِيَ لِلتَّعْلِيلِ هُنَا فَالْأَوَّلُ إِبْقَاءُ الْمُتَنِّ عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ((وَتَجِبُ)) عَطْفٌ عَلَى ((قُسِمَ)) مِنْ تِمَّةِ الْحُكْمِ.

(١٦٨٩٤) (قَوْلُهُ: فَحِصَّةُ مَهْرٍ مِثْلِهَا مَهْرُهَا) أَي: إِذَا نَكَحَتْهُ يُقَسَّمُ الْأَلْفُ أَيْضًا عَلَى مَهْرٍ مِثْلِهَا وَقِيَمَتِهَا، فَمَا أَصَابَ الْمَهْرَ وَجِبَ لَهَا فِي الْوَجْهِينِ، أَعْنِي: الْوَجْهَ الْأَوَّلَ وَهُوَ: مَا إِذَا لَمْ يَقُلْ: عَنِّي، وَالْوَجْهَ الثَّانِي وَهُوَ: مَا إِذَا قَالَهُ، وَمَا أَصَابَ قِيَمَتَهَا سَقَطَ عَنْهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لِعَدَمِ الشَّرَاءِ فِيهِ، وَأَخَذَهُ مُؤَلَاهَا فِي الْوَجْهِ الثَّانِي لِتَضَمُّنِ الشَّرَاءِ اقْتِضَاءً كَمَا مَرَّ^(٣)، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ قِيَمَتَهَا مِائَةٌ وَمَهْرُهَا مِائَةٌ قُسِمَ الْأَلْفُ عَلَيْهِمَا نِصْفَيْنِ فَيَجِبُ لَهَا نِصْفُهُ فِي الْوَجْهِينِ، وَالنِّصْفُ الثَّانِي يَسْقُطُ عَنْهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَيَأْخُذُ الْمُؤَلَّى فِي الْوَجْهِ الثَّانِي، وَكَذَا لَوْ تَقَاوَتَا: بَأَنَّ كَانَ قِيَمَتُهَا مِائَتَيْنِ وَمَهْرُهَا مِائَةٌ فَيَجِبُ لَهَا ثُلُثُ الْأَلْفِ فِي الْوَجْهِينِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ ثُلَاثُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَيَأْخُذُهَا الْمُؤَلَّى فِي الْوَجْهِ الثَّانِي.

(قَوْلُهُ: فَمَا أَصَابَ الْمَهْرَ وَجِبَ لَهَا الْبُخ) لَا يَظْهَرُ وَجُوبُ مَا أَصَابَ الْمَهْرَ لَهَا فِي الْوَجْهِينِ إِلَّا إِذَا وَجِدَ مَا يَدُلُّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الرِّضَا بِهِ حِينَ الْعَقْدِ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ وَجُوبُ مَهْرٍ الْمَثَلِ.

(١) "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ": كِتَابُ الْعَتَاق - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ١٧/٢.

(٢) "الشَّرْئِيَّةُ": كِتَابُ الْعَتَاق - بَابُ الْعَتَقِ عَلَى جَعْلٍ ١٧/٢ (هَامِشُ "الدَّرَرُ وَالْغَرَرُ").

(٣) ١٤٢ - "دَرْ".

ضَمَّ ((عَنِّي)) وَتَرْكِهِ (وَمَا أَصَابَ قِيَمَتَهَا) فِي الْأَوَّلَى هَدَرٌ وَ (فِي الثَّانِيَةِ لَمَوْلَاهَا) بِاعْتِبَارِ تَضَمُّنِ الشَّرَاءِ وَعَدَمِهِ. (أَعْتَقَ) الْمَوْلَى (أَمَتَهُ عَلَى أَنْ تُزَوِّجَهُ نَفْسَهَا فَرَوْحَتَهُ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلِهَا) وَجَوَّزَهُ الثَّانِي اقْتِدَاءً بِفِعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي "صَفِيَّة".....

[١٦٨٩٥] (قَوْلُهُ: ضَمَّ ((عَنِّي)) وَتَرْكِهِ) بَدَلٌ مِنْ ((وَجْهَيْهِ)) بَدَلٌ مُفَصَّلٌ مِنْ مُجْمَلٍ، "ح" (١).

[١٦٨٩٦] (قَوْلُهُ: وَمَا أَصَابَ قِيَمَتَهَا إِلْحَاحٌ) قِيلَ: فِيهِ تَكَرَّرَ مَعَ مَا سَبَقَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَافْهَمْ.

[١٦٨٩٧] (قَوْلُهُ: بِاعْتِبَارِ تَضَمُّنِ الشَّرَاءِ وَعَدَمِهِ) لَفٌّ وَنَشْرٌ مُشَوِّشٌ، "ط" (٢).

[١٦٨٩٨] (قَوْلُهُ: فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلِهَا) أَي: عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَيْسَ بِمَالٍ فَلَا يَصِحُّ مَهْرًا، "بَحْر" (٣).

[١٦٨٩٩] (قَوْلُهُ: وَجَوَّزَهُ الثَّانِي) أَي: "أَبُو يُوسُفَ"، أَي: جَوَّزَ هَذَا التَّعْوِضَ الْمَعْلُومَ مِنَ

الْمَقَامِ، فَقَالَ بِجَوَازِ جَعْلِ الْعِتْقِ صَدَقًا، "ط" (٤).

[١٦٩٠٠] (قَوْلُهُ: فِي صَفِيَّةٍ) هِيَ بِنْتُ حُبَيْبٍ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، مِنْ سَبِي خَيْبَرَ،

أَعْتَقَهَا ﷺ وَجَعَلَ عِتْقَهَا مَهْرَهَا (٥)، "ط" (٦).

٣٠/٣

(١) "ح": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ق ٢٢٥/ب.

(٢) "ط": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٣١٠/٢.

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٢٨٤/٤.

(٤) "ط": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٣١٠/٢.

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٨١/٣، ٢٩١، ٢٣٩، وَابْنُ خَرَّازٍ (٥٠٨٦) فِي النِّكَاحِ - بَابُ: عِتْقِ الْأَمَةِ صَدَاقَهَا، وَ(٤٢٠٠) فِي الْمَغَازِي -

بَابُ خَيْرٍ، وَ(٣٧١) فِي الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَذْكَرُ فِي الْفَحْذِ، وَمُسْلِمٌ (١٣٦٥) فِي النِّكَاحِ - بَابُ فَضِيلَةِ إِتْقَانِهِ الْأَمَةَ ثُمَّ

يُزَوِّجُهَا، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٩٨) فِي الْخُرَاجِ - سَهْمُ الصَّفِيِّ، وَ(٢٠٥٤) فِي النِّكَاحِ - بَابُ الرَّجُلِ يَعْتِقُ أَمَتَهُ ثُمَّ يَزَوِّجُهَا،

وَالْتِّرَمِذِيُّ (١١١٥) فِي النِّكَاحِ - بَابُ الرَّجُلِ يَعْتِقُ أَمَتَهُ ثُمَّ يَزَوِّجُهَا، وَالنَّسَائِيُّ ١١٤/٦ - ١١٥ فِي النِّكَاحِ - بَابُ التَّزْوِيجِ عَلَى

الْعِتْقِ ١٣١/٦ - ١٣٤ فِي الْبَيْتِ فِي السَّفَرِ، وَ"الْكَبَرِيُّ" (٥٤٩٩) وَ(٥٥٠٠) وَابْنُ مَاجَهَ (١٩٥٧) فِي النِّكَاحِ - بَابُ الرَّجُلِ يَعْتِقُ

أَمَتَهُ ثُمَّ يَزَوِّجُهَا، وَالدَّارِمِيُّ (٢٢٤٨) فِي النِّكَاحِ - بَابُ الْأَمَةِ يُجْعَلُ عِتْقُهَا صَدَاقَهَا، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (١٣٧٩)، وَأَبُو يَعْلَى

(٣٣٥١)، وَابْنُ حِبَّانَ (٤٠٦٣)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي "الطَّبَقَاتِ" ١٢٤/٨، ١٢٥، وَابْنُ الْجَارُودِ (٧٢١)، وَطُحَاوِيُّ فِي "شَرْحِ

الْمَعْنَى" ٢٠٣/٢، وَالدَّرَاقُطِيُّ ٢٨٦/٣ بَابُ الْمَهْرِ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي "الْكَبَرِيُّ" ٥٨/٧ فِي النِّكَاحِ - بَابُ مَا رُوِيَ مِنْ أَنَّهُ تَزَوَّجَ

صَفِيَّةَ بِإِخْرَاجِهِمْ مِنْ طَرِيقٍ مُتَوَعَّدَةٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبٍ وَثَابِتٍ وَشُعَيْبِ بْنِ الْحَبَابِ وَقَتَادَةَ وَعُثْمَانَ بْنِ الْجَعْدِ

وغيرهم عن أنس مطرولاً ومختصراً.

وَانظُرْ "فَتْحُ الْبَارِي" لِابْنِ حَجَرٍ ١٦٢/٩ - ١٦٣ فَقَدْ بُسِطَ فِيهِ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي جَعْلِ الْعِتْقِ صَدَاقًا.

(٦) "ط": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلٍ ٣١٠/٢.

قلنا: كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَحْصُوصاً بِالنِّكَاحِ بِلا مَهْرٍ، (فَإِنْ أَبَتْ فَعَلَيْهَا) السَّعَايَةُ^(١) (قِيمَتُهَا) اتِّفَاقاً، وَكَذَا لَوْ أَعْتَقَتِ الْمَرْأَةُ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَنْكِحَهَا فَإِنْ فَعَلَ فَلَهَا مَهْرُهَا، وَإِنْ أَبَى فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ (وَلَوْ كَانَتْ) الْمُعْتَقَةُ عَلَى ذَلِكَ (أُمًّا وَلَدِهِ) فَقَبِلَتْ عَتَقَتْ (فَإِنْ أَبَتْ) نِكَاحَهُ (فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا)، "خَانِيَّة"^(٢)؛ لِعَدَمِ تَقْوَمِ أُمِّ الْوَلَدِ.

﴿فَرَعٌ﴾

قال: أَعْتَقَ عَنِّي عَبْدًا وَأَنْتَ حُرٌّ فَأَعْتَقَ عَبْدًا جَدِّدًا لَا يَعْتِقُ، وَفِي: أَدَّ إِلَيَّ يَعْتِقُ؛ ...

[١٦٩٠١] (قَوْلُهُ: قِيمَتُهَا) بَدَلٌ مِنَ السَّعَايَةِ. اهـ "ح" (٣)، وَفِي نُسْخَةٍ: ((فِي قِيمَتِهَا)) وَهِيَ أَوْضَحُ، لَكِنْ فِيهَا [٤/١٤٤/ب] تَغْيِيرُ إِعْرَابِ الْمُتَنِّ، وَفِي نُسْخَةٍ: ((سِعَايَةُ قِيمَتِهَا)) بِالْإِضَافَةِ عَلَى مَعْنَى ((فِي))، وَفِيهِ تَغْيِيرُ الْمُتَنِّ أَيْضًا، لَكِنْ "الشَّارِحُ" يَرْتَكِبُهُ كَثِيرًا.

[١٦٩٠٢] (قَوْلُهُ: عَلَى ذَلِكَ) أَي: عَلَى شَرْطِ التَّرْجُوحِ، "ط" (٤).

[١٦٩٠٣] (قَوْلُهُ: فَقَبِلَتْ) أَفَادَ بِهِ: أَنَّ الْقَبُولَ شَرْطُ الْعِتْقِ هُنَا وَفِيمَا قَبْلَهَا، "ط" (٤)؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ لَا تَعْلِيْقٌ.

[١٦٩٠٤] (قَوْلُهُ: لِعَدَمِ تَقْوَمِ أُمِّ الْوَلَدِ) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ لَا عَلَى قَوْلِهِمَا؛ إِذْ هُمَا يَقُولَانِ بِتَقْوَمِهَا، "ط" (٤).

(١) فِي "و": ((فَعَلَيْهَا السَّعَايَةُ فِي قِيمَتِهَا))، وَقَدْ أَشَارَ "ابن عابدين" رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى ذَلِكَ.

(٢) "الْخَانِيَّة": كِتَابُ الْعِتَاقِ - فَصْلٌ فِي الْاِسْتِيلَادِ ٥٦٩/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٣) "ح": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلِ ق ٢٢٥/ب.

(٤) "ط": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْعِتْقِ عَلَى جَعْلِ ٣١٠/٢.

لأنه إدخال في ملكه فيكون راضياً بالزيادة، وأما العتق إخراج؛ لأن كسبه ملك^(١) للمولى.

[١٦٩٠٥] (قوله: لأنه إدخال إلخ) ذكر هذا التعليل في "البحر"^(٢) عن "المحيط"، ومقتضاه: أنه يعتق بالعبد الرديء في الوجه الأول، وهو مخالف لما في "الهندية"^(٣): ((من أنه ينصرف إلى الوسط ويصير العبد مأذوناً في التجارة، فلو أعتق عبداً رديئاً أو مرتفعاً لا يجوز، وفي الأداء إذا لم يبين القيمة ولا الجنس لو أتى بعبدٍ وسطٍ أو مرتفعٍ يجبر المولى على القبول، لا لو أتى برديءٍ إلا إن قبله، ولو أتى بقيمة الوسط لا يجبر ولا يعتق وإن قبلها)). اهـ ملخصاً.

(تَمَمَّة)

لو قال: أد إلي ألفاً وأنت حر - بالواو - لا يعتق ما لم يؤد، ولو قال: فأنت حر - بالفاء - يعتق في الحال، والفرق: أن جواب الأمر بالواو بمعنى الحال معناه: أنت حر حال الأداء^(٤) فلا يعتق قبله، وأما بالفاء فهو بمعنى التعليل أي: لأنك حر، مثل: أبشر فقد أتاك الغوث، قيل: هذا قولهما، أما عنده: فينبغي أن يعتق في الحال، كما في: طلقني ولك ألف فطلقها يقع محققاً عنده، وقيل: إنه قول الكل، وتمامه في "الذخيرة"، والله سبحانه أعلم.

(١) ((ملك)) ليست في "و".

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب العتق على جعل ٢٨٠/٤.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب العتاق - الباب الخامس في العتق على جعل ٣١/٢.

(٤) في "الأصل" و"٢": ((أنت حر في حال الأداء)).

﴿بابُ التَّدْبِيرِ﴾

(هو) لُغَةً: الإِعْتَاقُ عَن دُبْرٍ، وهو ما بَعْدَ المَوْتِ، وَشَرْعاً (تَعْلِيقُ العِتْقِ بِمُطْلَقِ مَوْتِهِ)

﴿بابُ التَّدْبِيرِ﴾

شُرُوعٌ فِي العِتْقِ الْوَاقِعِ بَعْدَ المَوْتِ بَعْدَ الفَرَاغِ مِنَ الْوَاقِعِ فِي الْحَيَاةِ، وَقَدَمَهُ عَلَى الاسْتِيْلَادِ لِشُمُولِهِ الذِّكْرَ أَيْضاً.

وَرُكْنُهُ: اللَّفْظُ الدَّلَالُ عَلَى مَعْنَاهُ.

وَشَرَائِطُهُ نَوَاعِنٌ: عَامٌّ وَخَاصٌّ، فَالْعَامُّ - مَا مَرَّ^(١) فِي شَرَائِطِ العِتْقِ - كَوْنُهُ مِنَ الْأَهْلِ فِي الْمَحَلِّ مُنَحَرّاً أَوْ مُعَلَّقاً أَوْ مُضَافاً إِلَى الْوَقْتِ أَوْ إِلَى الْمِلْثِّ أَوْ سَبَبِهِ. وَالْخَاصُّ: تَعْلِيقُهُ بِمُطْلَقِ مَوْتِ المَوْتَى لَا بِمَوْتِ غَيْرِهِ، كَمَا يَأْتِي^(٢).

وَصِفَتُهُ: التَّحَرُّيُّ عِنْدَهُ خِلَافاً لِهَُمَا، فَبُو دَبْرَهُ أَحَدُهُمَا اقْتَصَرَ عَلَى نَصِيْبِهِ، وَبِالْآخَرِ عِنْدَ يَسَارِ شَرِيكِهِ سِتُّ خِيَارَاتٍ: الْحَمْسَةُ الْمَارَّةُ وَالتَّرْكُ عَلَى حَالِهِ، وَسَيَاتِي^(٣) بَيَانُ أَحْكَامِهِ: مِنْ عَدَمِ جَوَازِ إِخْرَاجِهِ عَنِ الْمِلْثِّ، وَمِنْ عِتْقِهِ مِنَ الثَّلَاثِ بَعْدَ مَوْتِ المَوْتَى إِلَى الْخِ، "بَحْر"^(٤).

[١٦٩٠٦] (قَوْلُهُ: هُوَ لُغَةً إِلَى الْخِ) يَشْمَلُ تَعْلِيقَهُ^(٥) بِمَوْتِهِ مُقَيِّداً، وَمَوْتِ غَيْرِهِ فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ، وَفِيهِ بَيَانٌ وَجْهِ التَّسْمِيَةِ؛ فَإِنَّ الدُّبْرَ - كَمَا فِي "المَصْبَاح"^(٦) بِصَمْتَيْنِ وَيُخَفَّفُ -: [١٥٤/٤] ((خِلَافُ القُبْلِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَمِنْهُ يُقَالُ لَأَخِيرِ الْأَمْرِ: دُبْرٌ، وَأَصْلُهُ مَا أَدْبَرَ عَنْهُ الْإِنْسَانُ، وَمِنْهُ: دَبَّرَ عَبْدُهُ وَأَعْتَقَهُ عَنْ دُبْرٍ، أَي: بَعْدَ دُبْرٍ)). وَفِي "ضِيَاءِ الْخُلُومِ": ((التَّدْبِيرُ: الْعِتْقُ بَعْدَ المَوْتِ، وَتَدْبِيرُ الْأَمْرِ: النَّظَرُ فِيهِ إِلَى مَا تَصِيرُ إِلَيْهِ الْعَاقِبَةُ)). وَقَصَرَ فِي "السُّدُورِ"^(٧) تَفْسِيرَهُ لُغَةً عَلَى هَذَا الْأَخِيرِ وَقَالَ: ((كَأَنَّ المَوْتَى نَظَرَ إِلَى عَاقِبَةِ أَمْرِه فَأَحْرَجَ عَبْدَهُ إِلَى الْحُرِّيَّةِ بَعْدَهُ))،

(١) ص ١ - وما بعدها "در".

(٢) ص ١٥٨ - "در".

(٣) ص ١٥٨ - "در".

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٥/٤ بتصرف.

(٥) في "م" ((تعليقه)) بالغين، وهو تصحيف.

(٦) "المصباح المنير": مادة ((دبر)).

(٧) "الدرر والغرر": كتاب العتق - باب التدبير ١٧/٢.

ولو معني ك: إن ميتٌ إلى مائة سنة، وخرج بقيد الإطلاق التدبير المقيّد كما سيحي^(١)، وب: موته تعليقاً بموت غيره، فإنه ليس بتدبير أصلاً، بل تعليق بشرط (ك: إذا) أو متى أو إن (ميت) أو هلك أو حدث بي حادث (فأنت حر) أو عتيق أو معتق..

ثم قال^(٢): ((إنه شرعاً: يستعمل في المطلق والمقيّد اشتراكاً معنوياً، وهو تعليق العتق بالموت، أي: موت المولى أو غيره)). فما مر^(٣) من المعنى الغويّ جعله المعنى الشرعيّ، وردّ بأنه خلاف ظاهر كلام عامة أئمّتنا؛ حيث قصروه شرعاً على المذنب المطلق، كما بسطه في "الشرئبالية"^(٤)، ولذا خالفه "المصنّف" و"الشارح" مع كثرة متابعتها له.

[١٦٩٠٧] (قوله: ولو معني) قال في "النهر"^(٥): ((وقولنا: لفظاً أو معني يصح أن يكونا حالين من التعليق، والتعليق معني: الوصية برفقته أو بنفسه أو بثلاث ماله لأمنه، وأن يكونا حالين من (مطلق))، والمطلق معني: ك: إن ميتٌ إلى مائة سنة فأنت حر، فإنه مطلق في المختار)) اهـ. وتمثيل "الشارح" للثاني فقط يؤهم قصره عليه.

[١٦٩٠٨] (قوله: وخرج إلخ) فيه ردّ على "الدرر" كما مر^(٦)، ومن التدبير المقيّد تعليقاً بموته وموت فلان كما سيأتي^(٧)، وكذا: أنت حرّ قبل موته بشهر، وسيأتي^(٨) تمامه.

[١٦٩٠٩] (قوله: أصلاً) أي: لا مطلقاً ولا مقيّداً خلافاً لما يذكّره "المصنّف".

[١٦٩١٠] (قوله: أو حدث بي حادث) لأنه تعوّر الحداث والحادث في الموت، "بحر"^(٩).

(١) ص٤١٦ - وما بعدها "در".

(٢) "الدرر والغرر": كتاب العتاق - باب التدبير ١٧/٢ بتصرف.

(٣) في هذه المقولة.

(٤) "الشرئبالية": كتاب العتاق - باب التدبير ١٧/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٥) "النهر": كتاب الإعتاق - باب التدبير ق ٢٧٣/ب.

(٦) المقولة [١٦٩٠٦] قوله: ((هو لغة إلخ)).

(٧) ص٤١٦ - وما بعدها "در".

(٨) ص١٦٩ - "در".

(٩) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٥/٤.

(أو: أنتَ حُرٌّ عَنْ دُبْرِ مَنِّيْ أَوْ أَنْتَ مُدَبِّرٌ أَوْ دَبْرُتْكَ) زَادَ: بَعْدَ مَوْتِيْ أَوْ لَا (أو: أَنْتَ حُرٌّ يَوْمَ أَمُوتُ) أُرِيدُ بِهِ مُطْلَقُ الْوَقْتِ؛ لِقِرَائِهِ بِمَا لَا يَمْتَدُّ^(١)، فَإِنْ نَوَى النَّهَارَ صَحَّ وَكَانَ مُقَيَّدًا (أو: إِنْ مِتُّ إِلَى مِائَةِ سَنَةٍ) مَثَلًا (وَعَلَبَ مَوْتُهُ قَبْلَهَا) هُوَ الْمُخْتَارُ؛ لِأَنَّهُ كَالْكَائِنِ لَا مُحَالَةَ،

[١٦٩١١] (قَوْلُهُ: زَادَ: بَعْدَ مَوْتِيْ أَوْ لَا) أَي: يُصِيرُ مُدَبِّرًا السَّاعَةَ؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا يُتَصَوَّرُ فَيُلْغَوُ قَوْلُهُ: ((بَعْدَ مَوْتِيْ))، أَوْ يُجْعَلُ قَوْلُهُ: ((أَنْتَ مُدَبِّرٌ))، بِمَعْنَى: أَنْتَ حُرٌّ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢) عَنْ "الْمُحِيطِ".

[١٦٩١٢] (قَوْلُهُ: أَوْ أَنْتَ حُرٌّ يَوْمَ أَمُوتُ) لَا فَرْقَ فِي الْعِتْقِ الْمُضَافِ إِلَى الْمَوْتِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُعْلَقًا بِشَرْطٍ آخَرَ أَوْ لَا، فَلَوْ قَالَ: إِنْ كَلِمْتُ فَلَانًا فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِيْ فَكَلِمَتُهُ صَارَ مُدَبِّرًا؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْكَلَامِ صَارَ التَّدْبِيرُ مُطْلَقًا، وَكَذَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ كَلَامِكَ فَلَانًا وَبَعْدَ مَوْتِيْ فَكَلِمَتُهُ فَلَانًا كَانَ مُدَبِّرًا، كَذَا فِي "الْبَدَائِعِ"^(٣)، وَلَا فَرْقَ فِي التَّدْبِيرِ بَيْنَ كَوْنِهِ مُنْجَزًا أَوْ مُضَافًا، كَذَلِكَ أَنْتَ مُدَبِّرٌ غَدًا أَوْ رَأْسَ شَهْرٍ كَذَا، فَإِذَا جَاءَ الْوَقْتُ صَارَ مُدَبِّرًا، "بَحْر"^(٤).

[١٦٩١٣] (قَوْلُهُ: صَحَّ الْخ) لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ وَكَانَ مُدَبِّرًا مُقَيَّدًا؛ لِأَنَّهُ عُلِقَ عِتْقُهُ بِمَا لَيْسَ بِكَائِنٍ لَا مُحَالَةَ وَهُوَ مَوْتُهُ بِالنَّهَارِ، "بَحْر"^(٥) عَنْ "الْمَبْسُوطِ"^(٦). [١٥٤/ب] [١٦٩١٤] (قَوْلُهُ: وَعَلَبَ مَوْتُهُ قَبْلَهَا) بِأَنَّ كَانَ كَبِيرَ السِّنِّ.

[١٦٩١٥] (قَوْلُهُ: هُوَ الْمُخْتَارُ) كَذَا فِي "الرِّيَالِيِّ"^(٧)، لَكِنْ ذَكَرَ "قَاضِي خَانَ"^(٨): ((أَنَّهُ عَلَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا مُدَبِّرٌ مُقَيَّدٌ))، وَهَكَذَا فِي "الْيَنَابِيعِ" وَ"جَوَامِعِ الْفَقْهِ". وَاعْتَرَضَ فِي "الْفَتْحِ"^(٩)

(١) فِي "ط": ((يُمَدُّ)).

(٢) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢٨٦/٤.

(٣) "الْبَدَائِعُ": كِتَابُ التَّدْبِيرِ - فَصْلٌ: فِي أَنَّ رَكْنَ التَّدْبِيرِ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ ١١٣/٤.

(٤) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢٨٦/٤.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢٨٥/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٦) "الْمَبْسُوطُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ الْمَدِّ ١٨١/٧ بِتَصْرِفٍ.

(٧) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْإِعْتِقَادِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ١٠٠/٣.

(٨) "الْحَافِيَّةُ": كِتَابُ الْحَقَائِقِ - فَصْلٌ فِي التَّعْلِيلِ وَالْإِضَافَةِ ٥٦٥/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٩) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْعِتْقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٣٢٤/٤.

وأفاد بالكافِ عدمَ الحصرِ، حتَّى لو أوصى لعبدهِ بسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ عَتَقَ بَمَوْتِهِ، ولو
بجزءٍ لا، والفرقُ لا يخفى، وذكرناه في شرح "الملتقى". (دبرَ عبدهُ ثم ذهبَ عقلُهُ
فالتدبيرُ على حالِهِ).....

على صاحب "الهداية" ^(١): ((بأنه كالمناقض؛ لأنه اعتبره في النكاح توقيتاً وأبطل به النكاح،
وهنا جعله تأييداً))، وأجاب في "البحر" ^(٢): ((بأنه اعتبر في النكاح توقيتاً لإنهيه عن النكاح
الموقت، فالاحتياط في منعه تقديماً للمحرم؛ لأنه موقت صورة، وهنا نظراً إلى التأييد المعنوي؛
لأن الأصل اعتبار المعنى بلا مانع؛ فلذا كان المختار وإن جزم "الولوالجني" ^(٣) بأنه غير مدبرٍ
مطلقٍ تسويةً بينه وبين النكاح)).

[١٦٩١٦] (قولُهُ: وأفاد بالكافِ) أي: في قوله: ((ك: إذا مِتُّ)) عدمَ الحصرِ لِمَا في
"الفتح" ^(٤): ((أَنَّ كُلَّ مَا أَفَادَ إِبْطَالَ الْعَتَقِ عَنْ دُبْرِ فَهُوَ صَرِيحٌ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:
الأولُ: مَا يَكُونُ بِلَفْظٍ إِضَافَةٍ، ك: دَبْرْتُكَ، وَمِنْهُ: حَرَّرْتُكَ، أَوْ أَعْتَقْتُكَ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ، أَوْ
عَتِيقٌ بَعْدَ مَوْتِي.

الثاني: مَا يَكُونُ بِلَفْظِ التَّعْلِيْقِ، ك: إِنْ مِتُّ إلخ، وكذا: أَنْتَ حُرٌّ مَعَ مَوْتِي، أَوْ: فِي مَوْتِي
بناءً على أَنَّ ((مع)) و((في)) تُسْتَعَارُ لِمَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ.

مطلب: في الوصية للعبد

الثالث: مَا يَكُونُ بِلَفْظِ الْوَصِيَّةِ، ك: أَوْصَيْتُ لَكَ بِرَقَبَتِكَ أَوْ بِنَفْسِكَ أَوْ بِعَتَقِكَ، وكذا:
أَوْصَيْتُ لَكَ بِثُلْثِ مَالِي، فَنُدْخِلُ رَقَبَتَهُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَالِهِ فَيَعْتِقُ ثُلْثَ رَقَبَتِهِ)). اهـ ملخصاً.
[١٦٩١٧] (قولُهُ: وذكرناه في "شرح الملتقى") عبارة ^(٥): ((وعن الثاني: أوصى لعبدهِ بسَهْمٍ

(١) "الهداية": كتاب العتاق - باب التدبير ٦٨/٢.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٩٠/٤ بتصرف.

(٣) "الولوالجني": كتاب العتاق - الفصل الثالث في الوصية بالعتق إلخ ق ٨٤/ب.

(٤) "الفتح": كتاب العتاق - باب التدبير ٣١٧/٤.

(٥) "الدر المنقذ": كتاب الإعتاق - باب التدبير ٣٢٢/١ (هامش "جمع الأنهر").

من ماله يَعْتَقُ بعد مَوْتِهِ، ولو بجزءٍ لا، إذ الجزء عبدة عن الشيء المَبْهُم، والتَّعْيِينُ فيه للورثة أي: فلم تكن الرقبة داحلة تحت الوصية، بخلاف السهم فإنه السدس فكان سدس رقبته داخلاً في الوصية)) اهـ. ومثله في "البحر"^(١) عن "المحيط"، ثم قال^(٢): ((وما عن "أبي يوسف" هنا جزم به في "الإختيار"^(٣))) اهـ.

قلت: ومقتضى قوله: ((يَعْتَقُ بعد مَوْتِهِ)) أنه يَعْتَقُ كله وهو خلاف ما مر^(٤) أنفاً عن "الفتح" في: أَوْصَيْتُ لَكَ بِثُلْثِ مَالِي: ((أَنَّهُ يَعْتَقُ ثُلْثَ رَقَبَتِهِ))؛ إذ لا فرق بين الوصية بالثلث أو بالسدس الذي هو معنى السهم، ولعل ما هنا مبني على قول الصَّاحِبِينَ بعدم تجزئ التدبير كالإعتاق، فحيث دخل سدسه في الوصية عتق كله. وما في "الفتح" مبني على قول "الإمام"، فتأمل. ثم رأيت في وصايا "خزانة الأكمال": ((أوصى [١٦ق/٤] لعبده بدرأهم مسماء أو بشيء من الأشياء لم يُجز، ولو أوصى له ببعض رقبته عتق ذلك القدر ويسعى في الباقي عند "أبي حنيفة"، ولو وهب له رقبته أو تصدق عليه بها عتق من ثلثه، ولو أوصى له بثلث ماله صحَّ وعتق ثلثه، فإن بقي من الثلث أكمل له، وإن كان في قيمته فضل على الثلث^(٥) سعى للورثة)) اهـ. وقوله: ((عند "أبي حنيفة")) يشير إلى أنه عندهما يَعْتَقُ كله بلا سعي، وقوله: ((فإن بقي من الثلث)) إلخ معناه — والله أعلم — أنه يحكم الوصية استحقاق ثلث جميع المال ومنه ثلث رقبته، فإن كانت رقبته جميع المال سعى للورثة في ثلثي رقبته، وإن كان المال أكثر، فإن زاد له على ثلثي رقبته شيء أكمل له ليستوفي ثلث جميع المال، وإن كان ثلثا رقبته أقل من ثلث باقي المال سعى للورثة فيما زاد.

﴿باب التدبير﴾

قوله: وإن كان ثلثا رقبته أقل من ثلث إلخ حقه: ((أكثر)).

(١) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٧/٤.

(٢) "الإختيار": كتاب العتق - باب التدبير ٢٩/٤.

(٣) في المقالة السابقة.

(٤) في "٣": ((عن الثلث)).

لِمَا مَرَّ أَنَّهُ تَعْلِيْقٌ، وَهُوَ لَا يَطْلُبُ بُحْنُونَ وَلَا رُجُوعَ (بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ) بِرَقَبَتِهِ لِإِنْسَانٍ
ثُمَّ جُنَّ ثُمَّ مَاتَ^(١) بَطَلَتْ. ((وَلَا يَقْبَلُ التَّدْبِيرُ (الرُّجُوعَ) عَنْهُ (وَيَصِحُّ مَعَ الْإِكْرَاهِ
بِخِلَافِهَا) فَالتَّدْبِيرُ كَوْصِيَّةٍ إِلَّا فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، "أَشْبَاه" ^(٢)، وَزِيَادُ مُدَبَّرِ السَّفِيهِ.....

[١٦٩١٨] (قَوْلُهُ: لِمَا مَرَّ^(٣)) أَي: فِي تَعْرِيفِهِ أَنَّهُ تَعْلِيْقٌ لَكِنْ فِيهِ مَعْنَى الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُعْلَقٌ عَلَى
الْمَوْتِ فَكَانَ تَعْلِيْقًا صُورَةً وَصِيَّةً مَعْنَى.

[١٦٩١٩] (قَوْلُهُ: وَلَا رُجُوعَ) تَكَرَّرَ مَعَ قَوْلِ الْمُتَنِ: ((وَلَا يَقْبَلُ الرُّجُوعَ)). أَهـ "ح" ^(٤).

[١٦٩٢٠] (قَوْلُهُ: ثُمَّ جُنَّ) قِيلَ: شَهْرًا، وَقِيلَ: تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، وَقِيلَ: سَنَةً، وَالْقَوِيُّ عَلَى التَّفْوِيضِ

لِرَأْيِ الْقَاضِي، "ط" ^(٥) عَنْ "الْحَمَوِيِّ" ^(٦). وَحُزِمَ "الشَّارَحُ" ^(٧) فِي الْوَصَايَا بِتَقْدِيرِهِ بِسَنَةِ أَشْهُرٍ.

[١٦٩٢١] (قَوْلُهُ: بَطَلَتْ) الْأَوَّلَى: فَإِنَّهَا تَبْطُلُ.

[١٦٩٢٢] (قَوْلُهُ: وَزِيَادُ مُدَبَّرِ السَّفِيهِ) فِي "الْحَانِيَّة" ^(٨): ((يَصِحُّ تَدْبِيرُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِالسَّفِيهِ

بِالثَّلَاثِ وَبِمَوْتِهِ يَسْعَى فِي كُلِّ قِيَمَتِهِ، وَأَنَّ وَصِيَّةَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِالسَّفِيهِ بِالثَّلَاثِ جَائِزَةٌ)) أَهـ. فَيُطْلَبُ
الْفَرْقُ، وَلَعَلَّ الْفَرْقَ هُوَ أَنَّ التَّدْبِيرَ إِتْلَافُ الْآنَ، بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ فَإِنَّهَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَهُ

(قَوْلُهُ: وَأَنَّ وَصِيَّةَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِالسَّفِيهِ بِالثَّلَاثِ جَائِزَةٌ) أَي: فِي وَجُودِ الْخَيْرِ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((ثُمَّ جُنَّ فَمَاتَ)).

(٢) "الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ وَتَوَابِعُهُ ص ٢١٣-.

(٣) ص ١٤٧- "دَرْ".

(٤) "ح": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ق ٢٢٥/ب.

(٥) "ط": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٣١٢/٢ بِتَصْرِفٍ.

(٦) "عَمَزُ عِيُونِ الْبَصَائِرِ": الْفَنُّ الثَّانِي فِي الْفَرَائِدِ - الْعِتَاقِ وَتَوَابِعُهُ ١٤١/٢ بِتَصْرِفٍ.

(٧) انْظُرْ "الدَّر" مَا قَبْلَ الْمَقُولَةِ [٣٦٢٤٤] قَوْلُهُ: ((فَصَارَ مَعْتَمَهَا)).

(٨) "الْحَانِيَّة": كِتَابُ الْحَجَرِ - فَصْلُ فِي الْحَجَرِ سَبَبِ السَّفِيهِ وَالتَّدْبِيرِ ٦٤٠/٣ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

وَمُدَبِّرٌ قَتَلَ سَيِّدَهُ (فلا يُباع المَدْبَرُ المَطْلُوقُ خِلافًا لـ "الشَّافِعِي"، ولو^(١) قَضَى بِصِحَّةِ بَيْعِهِ نَفَذَ، وَهَلْ يَطْلُ التَّدْبِيرُ؟.....)

فلا إِتْلَافَ فِيهَا، "نَهَر"^(٢). والمُرَادُ بقوله: ((يَسْعَى بِكُلِّ قِيَمَتِهِ)) كُلُّ قِيَمَتِهِ مُدَبَّرًا كما في "البحر"^(٣)، "ح"^(٤).

قُلْتُ: وَحَيْثُ وَجِبَتْ عَلَيْهِ السَّعَايَةُ فِي كُلِّ قِيَمَتِهِ لَمْ يَأْخُذْ حُكْمُ التَّدْبِيرِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَكَأَنَّ تَدْبِيرَهُ لَمْ يَصَحَّ، فَافْهَم.

[١٦٩٢٣] (قوله: وَمُدَبِّرٌ قَتَلَ سَيِّدَهُ) يعني: إِذَا قَتَلَ الْمُدَبِّرُ سَيِّدَهُ عَتَقَ وَسَعَى فِي قِيَمَتِهِ، وَإِذَا قَتَلَ الْمُوصَى لَهُ الْمُوصِي فَلَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا وَصِيَّةَ لِقَاتِلٍ، وَسِيَّاتِي^(٥) تَفْصِيلُهُ، "ح"^(٦).

[١٦٩٢٤] (قوله: فلا يُباع المَدْبَرُ المَطْلُوقُ) اسْتَشْكِلَ بِمَا إِذَا قَالَ: كُلُّ مُمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ فَهُوَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَلَهُ مَمَالِيكَ وَاشْتَرَى مَمَالِيكَ ثُمَّ مَاتَ فَإِنَّهُمْ يَعْتَقُونَ، وَلَوْ بَاعَ الَّذِينَ اشْتَرَاهُمْ صَحَّ. وَأُجِيبَ: أَنَّ الْوَصِيَّةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَعْلُومِ تُعْتَبَرُ يَوْمَ الْمَوْتِ، وَإِلَى الْمَوْجُودِ عِنْدَ الْإِجَابِ، [١٦٣/٤] وَتَمَامُ تَقْرِيرِهِ فِي "الْفَتْحِ"^(٧)، قَالَ "ط"^(٨): ((وَالْمُرَادُ: أَنَّهُ لَا يُبَاعُ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَمَّا بَيْعُهُ مِنْ نَفْسِهِ وَهَبَتُهُ

(قوله: وَتَمَامُ تَقْرِيرِهِ فِي "الْفَتْحِ" (الخ) قَالَ فِيهِ: ((حَتَّى لَوْ أَوْصَى لَوْلَدٍ فَلِإِنْ وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَوْلَادٍ فَمَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بَطُلَ ثَلَاثُ الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَنَاوَلَتْهُمْ بَعْنَهُمْ فَيَطْلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمْ حَصَّتْ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ فَوُلِدَ لَهُ ثَلَاثَةٌ أَوْلَادٍ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمْ ثُمَّ مَاتَ الْمُوصِي كَانَ الْكُلُّ لِلْآخَرَيْنِ؛ لِأَنَّ الثَّالِثَ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْوَصِيَّةِ؛ لَكُونِهِمْ مَعْدُومِينَ عِنْدَ الْإِجَابِ، فَتَنَاوَلَتْ مَنْ يَكُونُ مَوْجُودًا عِنْدَ الْمَوْتِ)) اهـ.

(١) فِي "د" وَ "و": ((فَلَوْ)).

(٢) "النَّهَر": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ق ٢٧٣/أ.

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢٨٨/٤.

(٤) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ق ٢٢٥/ب.

(٥) الْمَقُولَةُ [١٦٩٤٨] قَوْلُهُ: ((سَعَى فِي قِيَمَتِهِ)).

(٦) "ح": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ق ٢٢٥/ب.

(٧) "الْفَتْح": كِتَابُ الْعَتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٣١٨/٤.

(٨) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٣١٣/٢.

قيل: نَعَمْ، نَعَمْ^(١) لو قَضَى بِيُطْلانِ بَيْعِهِ صَارَ كَالْحُرِّ (وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُرْهَنُ).....

منه فإِعْتَقَ بِمَالٍ أَوْ بِلَا مَالٍ فَلَا إِشْكَالَ، كَمَا فِي "شَرْحِ النَّقَايَةِ" لـ "الْبَرْجَنْدِيِّ" ((.

[١٦٩٢٥] (قَوْلُهُ: قِيلَ: نَعَمْ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((وَفِي "الظَّهْرِيَّةِ"^(٣): فَإِنْ بَاعَهُ وَقَضَى الْقَاضِي بِجَوَازِ بَيْعِهِ نَفَذَ قَضَاؤُهُ وَيَكُونُ فَسْخًا لِنَتْدِيرٍ، حَتَّى لَوْ عَادَ إِلَيْهِ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ ثُمَّ مَاتَ لَا يَعْتَقُ، وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي مَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَمَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ لِرُؤْمِ التَّنْدِيرِ لَا صِحَّةَ التَّعْلِيْقِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَطْلُ وَصَفُ الرُّؤْمِ لَا غَيْرُ)) اهـ. وَقَوْلُهُ: ((وَهَذَا مُشْكِلٌ)) الْخ مِنْ كَلَامِ "الظَّهْرِيَّةِ".

[١٦٩٢٦] (قَوْلُهُ: نَعَمْ لَوْ قَضَى بِيُطْلانِ بَيْعِهِ صَارَ كَالْحُرِّ) أَي: فِي سَرَيَانِ الْفَسَادِ إِلَى الْقِنِّ إِنْ ضُمَّ إِلَيْهِ فِي صَفَقَةٍ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((وَسَيَأْتِي فِي السُّبُوحِ أَنَّ بَيْعَ الْمُتَدَبِّرِ بَاطِلٌ لَا يَمْلِكُ بِالْقَبْضِ، فَلَوْ بَاعَهُ الْمَوْلَى فَرَقَعَهُ الْعَبْدُ إِلَى قَاضٍ حَنْفِيٍّ وَادَّعَى عَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي فَحَكَّمَ الْحَنْفِيُّ بِطُلَانِ الْبَيْعِ وَلِرُؤْمِ التَّنْدِيرِ فَإِنَّهُ يَصِيرُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ فَيُنْسِلُ لِلشَّافِعِيِّ أَنْ يَقْضِيَ بِجَوَازِ بَيْعِهِ بَعْدَهُ، كَمَا فِي "قُتَاوَى الشَّيْخِ قَاسِمٍ"، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوَاعِدِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَالْحُرِّ، فَلَوْ جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِنٍّ يَنْبَغِي أَنْ يَسْرِيَ الْفَسَادُ إِلَى الْقِنِّ، كَمَا سُبِّحَتْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَحَلِّهِ)). اهـ "ح"^(٥).

[١٦٩٢٧] (قَوْلُهُ: وَلَا يُرْهَنُ) لِأَنَّ الرَّهْنَ وَالْإِرْتِهَانَ مِنْ بَابِ إِفْيَاءِ الدَّيْنِ وَاسْتِيفَائِهِ عِنْدَنَا، فَكَانَ مِنْ بَابِ تَمْلِيكِ الْعَيْنِ وَتَمْلُكُهَا، "بَحْر"^(٦) عَنْ "الْبَدَائِعِ"^(٧).

(١) ((نعم)) الثانية ساقطة من "ط".

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير - ٢٨٧/٤.

(٣) "الظهريّة": كتاب العتاق - الفصل الثالث في التدبير والإستيلاء ق ١١٥/ب.

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير - ٢٨٧/٤.

(٥) "ح": كتاب العتق - باب التدبير ق ٢٢٥/ب.

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير - ٢٨٧/٤.

(٧) "البدائع": كتاب التدبير - فصل في أن حكم التدبير نوعان ١٢١/٤.

فشرط واقف الكتب الرهن باطل؛ لأن الوقف في يد مستعيره أمانة، فلا يتأتى الإيفاء والاستيفاء بالرهن به، "بحر" (١).....

مطلب في شرط واقف الكتب الرهن بها

[١٦٩٢٨] (قوله: فشرط إلخ) تفرغ على العلة التي ذكرناها كما فعل في "البحر" (٢) وأشار إليه "الشارح". ووجه التفرغ: أن العلة كما أفادت أن الرهن لا بد أن يمكن الاستيفاء منه، فقد أفادت أيضاً أن المرهون به لا بد أن يكون ديناً مضموناً يطالب بإيفائه، فبالنظر إلى الأول لا يصح رهن المدير بمال آخر، وبالنظر إلى الثاني لا يصح رهن مال بكتب الوقف، فالجامع بينهما عدم صحة الرهن في كل لليلة المذكورة، فلا تضر المغايرة في كون المدير مرهوناً والكتب مرهوناً بها، فافهم.

[١٦٩٢٩] (قوله: فلا يتأتى إلخ) قيل: مقتضى كونها أمانة أنها تضمن بالتعدي فما المانع من صحة الرهن لهذه الحثية، وعليه يحمل شرط الواقفين تصحيحاً لأغراضهم.

قلت: قد صرحوا بأن الرهن لا يصح إلا بدين مضمون، وأنه لا يصح بالأمانات والودائع، وسيأتي في بابه (٣) مثلاً والأمانات تضمن [١٧/٤] بالتعدي مطلقاً برهن أو غيره، ولا يمكن الاستيفاء من الرهن الباطل ولا حبسه على ذلك فلا فائدة له، فافهم. ثم أعلم أن هذا كله إن أريد بالرهن مملوؤه الشرعي، أما إن أريد مدلوله اللغوي وأن يكون تذكيراً فيصح الشرط؛ لأنه غرض صحيح كما قاله "السبكي" (٣)، قال: وإذا لم يعلم مراد الواقف فالأقرب حمله على اللغوي تصحيحاً لكلامه، ويكون المقصود تجويز الواقف الانتفاع لمن يخرجته من خزانته مشروطاً بأن يضع في الخزنة

(قوله: قلت: قد صرحوا بأن الرهن لا يصح إلا بدين مضمون إلخ) ما قاله لا يدفع ما قيل، وذلك لأن الرهن عليه بالقيمة اللازمة بالتعدي لا بالأمانة، ويكون الرهن حينئذ كالرهن بالدين الموعود، فإنه صحيح وإن لم يكن دين الآن.

(١) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٧/٤.

(٢) انظر "الدر" عند المقولة [٣٤٠٧١] قوله: ((بحق)) وما بعدها، والمقولة [٣٤٢٣٤] قوله: ((ولا بالأمانات)) وما بعدها.

(٣) نقول: صرح ابن نجم في "الأشباه" عن السيوطي أن السبكي ذكر هذا الكلام في "تكملة شرح المهذب"، هذا وقد بحثنا عن المسألة في مطبوعة التكملة للسبكي التي بين أيدينا فلم نثر عليها.

(ولا يخرجُ مِنَ الْمِلْكِ إِلَّا بِالْإِعْتِاقِ وَالْكِتَابَةِ) تعجيلاً للحرية، وسيُتضحُ في بابهِ، والحيلةُ لمُريدِ التدبيرِ عني وجهٌ يَمْلِكُ بَعَهُ أَنْ يُدَبِّرَهُ مُقَيِّداً كذ: إِنْ مِتُّ وَأَنْتَ فِي مِلْكِي.....

ما يَتَذَكَّرُ هو بهِ إِعَادَةُ الْمَوْقُوفِ وَيَتَذَكَّرُ الْحَازِنُ بهِ مُطَالَبَتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَنْتَبِهُ لَهُ أَحْكَامُ [الرهن] ^(١)، قال في "الأشباه" ^(٢) في القول في الدين بعد أن نقلَ عبارة "السُّبْكِي" بطولها: ((وَأَمَّا وَجُوبُ اتِّبَاعِ شَرْطِهِ وَحَمْلُهُ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ فَعَبْرٌ)).

١٦٩٣٠ (قوله: ولا يخرجُ مِنَ الْمِلْكِ) عطفُ عامٍّ على خاصٍّ، وفي "الذَّخِيرَةِ" وغيرِها: ((كُلُّ تَصَرُّفٍ لَا يَقَعُ فِي الْحَرِّ نَحْوَ الْبَيْعِ وَالْإِمْهَارِ يُمْنَعُ فِي الْمُدَبَّرِ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى حُكْمِ مِلْكِ الْمَوْلَى إِلَّا أَنَّهُ انْعَقَدَ لَهُ سَبَبُ الْحَرِّيَّةِ، فَكُلُّ تَصَرُّفٍ يُطِيلُ هَذَا السَّبَبَ يُمْنَعُ الْمَوْلَى مِنْهُ)) اهـ، فهذا لا تجوزُ الوصيةُ بهِ ولا رهنه، "بجر" ^(٣).

١٦٩٣١ (قوله: إِلَّا بِالْإِعْتِاقِ) أي: بلا بَدَلٍ أو بهِ، "نهر" ^(٤).

١٦٩٣٢ (قوله: وَسَيُتَّضِحُ فِي بَابِهِ) إيضاحه: أَنَّ الْمُدَبَّرَ الَّذِي كُتِبَ إِذَا أَنْ يَسْعَى فِي ثُلْثِي قِيَمَتِهِ إِنْ شَاءَ، أَوْ يَسْعَى فِي كُلِّ الْبَدَلِ. مَوْتِ سَيِّدِهِ فَقِيرٌ لَمْ يَتْرَكْ غَيْرَهُ، وَأَمَّا إِذَا تَرَكَ مَالاً غَيْرَهُ وَهُوَ يَخْرُجُ مِنَ الثُّلْثِ عَقَقَ مَحَانًا، "ط" ^(٥). وهو حاصل ما في "البحر" ^(٦) عن "الفتح" ^(٧).

(قوله: مَنْ غَيْرِ أَنْ تَنْتَبِهُ لَهُ أَحْكَامُ الْوَقْفِ) إلخ) حقُّه: الرهن.

(١) نقول: في النسخ جميعها: ((مَنْ غَيْرِ أَنْ تَنْتَبِهُ لَهُ أَحْكَامُ الْوَقْفِ))، والصواب ما أئتمناه من عبارة "الأشباه": إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ، ثُمَّ إِنَّ أَحْكَامَ الْوَقْفِ تَابَتْ لَهُ، وَقَدْ نَبَّهَ "الرافعي" عَلَى ذَلِكَ، فَلْيَنْظُرْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - القول في الدين ص ٤٢٢.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٨/٤ بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب الإعتاق - باب التدبير ٢٧٣/ب بتصرف.

(٥) "ط": كتاب العتق - باب التدبير ٣١٣/٢.

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٩/٤.

(٧) "الفتح": كتاب العتاق - باب التدبير ٣٢٤/٤.

أو: إِنْ بَقِيَتْ بَعْدَ مَوْتِي فَانْتَ حُرٌّ (وَيُسْتَحْدَمُ) الْمُدَبِّرُ (وَيُسْتَأْجَرُ وَيُنَكَّحُ، وَالْأَمَةُ تَوَطَّأُ وَتُنَكَّحُ) جَبْرًا (وَالْمَوْلَى أَحَقُّ بِكَسْبِهِ وَأَرْشِيهِ وَمَهْرِ الْمُدَبَّرَةِ).....

(١٦٩٣٣) (قوله: أو إِنْ بَقِيَتْ إلخ) حيلة ثانية اختصرها ثَمَّا في "البحر" ^(١) عن "الولوالجية" ^(٢): ((قال: هذه أَمَتِي إِنْ احْتَجْتُ إِلَى بَيْعِهَا أَيْبَعُهَا وَإِنْ بَقِيَتْ بَعْدَ مَوْتِي فِيْ حُرَّةٍ فَبَاعَهَا جَارًا، كَذَا فِي "فَتَاوَى" "الصَّدَرِ الشَّهِيدِ" ^(٣))) اهـ، فافهم. قال في "البحر" ^(٤): ((ولم يُصرِّحْ بِأَنَّهَا مُدَبَّرَةٌ تَدْبِيرًا مُطْلَقًا أَوْ مُقَيَّدًا)) اهـ.

قلت: كيف يصح كون تدبيرها مطلقاً مع تصرُّحه بجواز بيعها؟! فلماذا حزم "الشارح" بكونه مُقَيَّدًا.

(١٦٩٣٤) (قوله: وَيُسْتَحْدَمُ الْمُدَبِّرُ إلخ) هو وما بعده بالبناء للمجهول، وكان المناسب أن يقول: ((وَيُجَرُّ)) بدل ((وَيُسْتَأْجَرُ)) كما عبَّرَ في "الكنز" وغيره. وقوله: ((جَبْرًا)) قيدٌ للجمع، أي: للمولى أن يُجبره على الخدعة وعلى أن يُوجَّره وعلى أن يُنكحَه، أي: يُزوجه بالولاية عليه، وعلى أن يطأ المدبرة وعلى أن يُنكحها، أي: يُزوجهَا لغيره، قال في "البحر" ^(٥): ((وإنما جازت هذه التصرفات [ب/١٧/٤]؛ لأنَّ الملك ثابت فيه، وبه تُستفاد ولاية هذه التصرفات)).

(١٦٩٣٥) (قوله: وَأَرْشِيهِ) أي: أَرُشِ الحِنَايَةَ عِيه، وَأَمَّا أَرُشِ الحِنَايَةَ مِنْهُ فَعَلَى الْمَوْلَى، وَيُطَالَبُ بِالْأَقْلَ مِنْ الْقِيَمَةِ وَمِنْ أَرُشِ الحِنَايَةِ، وَلَا يَضْمَنُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ وَاحِدَةٍ وَإِنْ كَثُرَتِ الحِنَايَاتُ، أَفَادَهُ فِي "البحر" ^(٥). وفي بعض النسخ: ((وإِزِيدُ)) وهو تحريف؛ لأنَّه ما دَامَ سَيِّدُهُ حَيًّا لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، ط ^(٦).

(قوله: وَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ: ((وَيُجَرُّ)) بدل ((وَيُسْتَأْجَرُ)) إلخ) مألهاً واحد، إنما الفعل في الأولِ مراعى صدوره من السيد على العبد، وفي الثاني من المستأجر عليه.

(١) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٧/٤.

(٢) "الولوالجية": كتاب العتق - الفصل الثالث في الوصية بالعتق إلخ ٨٥/أ.

(٣) أي: "الفتاوى الصغرى"، وقد تقدَّمت ترجمتها في ٢٤٧/١.

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٧/٤.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٨/٤.

(٦) "ط": كتاب العتق - باب التدبير ٣١٣/٢.

لِبَقَاءِ مِلْكِهِ فِي الْجُمْلَةِ (وَيَمُوتُهُ) وَلَوْ حُكْمًا كَلْحَاقِهِ مُرْتَدًّا (عَتَقَ) فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيَاةِ الْمَوْلَى (مِنْ ثُلُثِهِ) أَي: ثُلُثَ مَالِهِ.....

[١٦٩٣٦] (قوله: لِبَقَاءِ مِلْكِهِ فِي الْجُمْلَةِ) تَبَعَ فِيهِ "الدُّرَرُ"^(١)، وَاعْتَرَضَهُ فِي "الشَّرْئِیْلَیَّةِ"^(٢): ((بَأَنَّ الْمَلِكَ فِي الْمُدْبِرِ كَامِلٌ؛ لِعَتَقِهِ يَقُولُهُ: كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ)). اهـ "ح"^(٣).

وَقَدْ يُجَابُ: بِأَنَّ مَعْنَى كَمَالِ مِلْكِهِ أَنَّهُ مَمْلُوكٌ رَقَبَةً وَبَدَأَ بِخِلَافِ الْمَكَاتِبِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي نَقْصَهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ: أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِيهِ بِمَا يُخْرِجُهُ عَنْ مِلْكِهِ بِغَيْرِ الْعِتْقِ وَالْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهُ اِنْعَقَدَ لَهُ سَبَبُ الْحُرِّيَّةِ كَمَا مَرَّ^(٤)، بِخِلَافِ الْقَيْنِ فَإِنَّ مِلْكَهُ كَامِلٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

[١٦٩٣٧] (قوله: وَيَمُوتُهُ) أَي: الْمَوْلَى.

[١٦٩٣٨] (قوله: كَلْحَاقِهِ) يَفْتَحُ اللَّامَ، أَي: مَعَ الْحُكْمِ بِهِ كَمَا فِي "الدُّرَرِ الْمُتَنَقَّى"^(٥)، وَكَذَا الْمُسْتَأْمَنُ إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَدَبَّرَهُ وَلَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ فَاسْتَرْقَى عَتَقَ مُدْبِرُهُ كَمَا فِي "الْبِدَائِعِ"^(٦)، "نَهْر"^(٧).

[١٦٩٣٩] (قوله: عَتَقَ فِي آخِرِ جُزْءٍ إلخ) نَقَلَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٨) عَنْ "الْمُحِيطِ"، ثُمَّ قَالَ^(٩): ((وَهُوَ التَّحْقِيقُ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ)) اهـ. وَمُقَادَةُ: أَنَّ فِيهِ قَوْلَيْنِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنَّ مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي لَا تَقَعُ الْحُرِّيَّةُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ، "ط"^(٩).

(قوله: وَلَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ فَاسْتَرْقَى إلخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ غَيْرُ قَيْدٍ.

(١) "الدُّرَرُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ١٨/٢.

(٢) "الشَّرْئِیْلَیَّةُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ١٨/٢. (هَامِشُ "الدُّرَرِ وَالْغُرَرِ").

(٣) "ح": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ق ٢٢٥ ب.

(٤) الْمُقُولَةُ [١٦٩٣٠] قَوْلُهُ: ((وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَلِكِ)).

(٥) "الدُّرَرُ الْمُتَنَقَّى": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٥٣٣/١ بِتَصْرِفٍ (هَامِشُ "مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ").

(٦) "الْبِدَائِعِ": كِتَابُ التَّدْبِيرِ - فَصْلٌ فِي أَنَّ حُكْمَ التَّدْبِيرِ نَوْعَانِ ١٢٢/٤.

(٧) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْإِعْتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ق ٢٧٤ ب.

(٨) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢٨٨/٤.

(٩) "ط": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٣١٣/٢ بِتَصْرِفٍ.

يَوْمَ مَوْتِهِ إِلَّا إِذَا قَالَ فِي صِحَّتِهِ: أَنْتَ خُرٌّ أَوْ مُدَبِّرٌ وَمَاتَ مُجْهَلًا فَيَعْتَقُ نِصْفَهُ مِنْ الْكُلِّ وَنِصْفَهُ مِنَ الثَّلَاثِ، "حاوي" ^(١) (وسعى) بحسابه إِنْ لَمْ يُخْرَجْ مِنَ الثَّلَاثِ وَ ^(٢) (فِي ثُلَاثِيهِ) لِأَنَّ عِتْقَهُ مِنَ الثَّلَاثِ (إِنْ لَمْ يَتْرُكْ غَيْرَهُ وَلَهُ وَارِثٌ لَمْ يُجْزَءْ) أَي: التَّدْبِيرُ، (فِيَا) لَمْ يَكُنْ) وَارِثٌ (أَوْ كَانَ وَأَجَازَهُ عَتَقَ كُلَّهُ) لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ، وَلِذَا لَوْ قَتَلَ سَيِّدُهُ.....

٣٣/٣

[١٦٩٤٠] (قَوْلُهُ: يَوْمَ مَوْتِهِ) صِفَةُ لِمَالِهِ، أَي: مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ الْكَائِنِ يَوْمَ مَوْتِهِ لَا يَوْمَ التَّدْبِيرِ.

[١٦٩٤١] (قَوْلُهُ: فِي صِحَّتِهِ) فَلَوْ فِي مَرَضِهِ فَكُلُّ مِنَ النُّصَفَيْنِ يُخْرَجُ مِنَ الثَّلَاثِ، "ط" ^(٣).

[١٦٩٤٢] (قَوْلُهُ: أَنْتَ خُرٌّ أَوْ مُدَبِّرٌ) أَي: رَدَّدَ بَيْنَهُمَا.

[١٦٩٤٣] (قَوْلُهُ: وَمَاتَ مُجْهَلًا) اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْمُضَعَفِ، أَي: لَمْ يُبَيِّنْ مُرَادَهُ، فَلَوْ بَيَّنَّ فَعَلَى مَا بَيَّنَّ، "ح" ^(٤).

[١٦٩٤٤] (قَوْلُهُ: فَيَعْتَقُ الْخ) أَي: مُرَاعَاةَ اللَّفْظَيْنِ، فَلَوْ لَمْ يَتْرُكْ غَيْرَهُ وَكَانَتْ قِيمَتُهُ سِتِّمَائَةً مَثَلًا عَتَقَ نِصْفَهُ بِثَلَاثِمِائَةٍ وَعَتَقَ مِنْ نِصْفِهِ الْآخَرَ [مائة] ^(٥) وَسَعَى [مِائَتَيْنِ] ^(٦).

[١٦٩٤٥] (قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يُخْرَجْ مِنَ الثَّلَاثِ) كَمَا لَوْ كَانَتْ قِيمَتُهُ ثَلَاثِمِائَةً وَكَانَ الثَّلَاثُ مِائَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَسْعَى فِي مِائَةٍ.

[١٦٩٤٦] (قَوْلُهُ: وَفِي ثُلَاثِيهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ((بِحِسَابِهِ)).

[١٦٩٤٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ عِتْقَهُ مِنَ الثَّلَاثِ) لِمَا مَرَّ ^(٦): ((أَنَّهُ تَعْلِيلُ الْعِتْقِ بِالْمَوْتِ))، فَحَيْثُ لَمْ يَتْرُكْ

(قَوْلُهُ: وَعَتَقَ مِنْ نِصْفِهِ الْآخَرَ مِائَتَانِ وَسَعَى مِائَةً) الْعِبَارَةُ فِيهَا قَلْبٌ، وَحَقُّهُ وَعَتَقَ مِنْ نِصْفِهِ الْآخَرَ مِائَةً، وَسَعَى فِي مِائَتَيْنِ.

(١) "الخواوي القدسي": كتاب العتق - باب التدبير ق ٩١/أ.

(٢) ((الولو)) ليست في "و".

(٣) "ط": كتاب العتق - باب التدبير ٣١٣/٢.

(٤) "ح": كتاب العتق - باب التدبير ق ٢٢٥/ب.

(٥) نقول: في النسخ جميعها: ((عتق من نصفه الآخر مائتان وسعى بمائة))، وهو مخالف لأصل المسألة؛ حيث يعتق الثلث ويسعى في الثلثين، فالصواب ما أثبتناه بين منكرين، والله أعلم، وقد نبّه "الرافعي" على ذلك.

(٦) ص ١٤٧ - "در".

سعى في قيمته كمدبر السفيه، ولو قتلته أم الولد لا شيء عليها، كما بسطه^(١) في "الجوهرة" (وسعى في كله).....

سيده غيره يعتق من الثلث ويسعى في ثنيه، أما إذا خرج من الثلث فلا سعيه عليه إلا إذا كان السيد سفيهاً وقت التدبير، أو قتل سيده فإنه يسعى في قيمته، كما في "الدر المنقى"^(٢) عن "الأشباه"^(٣)، وقد مر^(٤) ويأتي^(٥).

(١٦٩٤٨) (قوله: سعى في قيمته) لأنه لا وصية لقاتل إلا أن فسخ العقد بعد وقوعه لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه، ثم إذا كان القتل خطأ فاجنأية هدر، وكذا فيما [١/١٨٣/٤] دون النفس، ولو عمداً فللورثة تعجيل القصاص أو تأخيرُهُ إلى ما بعد السعاية، "جوهرة"^(٦) ملخصاً.

(١٦٩٤٩) (قوله: كمدبر السفيه) فإنه يسعى في كل قيمته مدبراً وليس عليه نقصان التدبير، كالصالح إذا دبره ومات وعليه ديون، "بحر"^(٧).

(١٦٩٥٠) (قوله: لا شيء عليها) أي: أنها تعتق؛ لأن القتل موت ويُقص منها لو القتل عمداً، وإلا فلا سعاية ولا غيرها؛ لأن عتقها ليس بوصية، بخلاف المدبرة فإن قتلها له رد للوصية، "جوهرة"^(٨) ملخصاً.

(١) في "د" و "و": ((بسط)).

(٢) "الدر المنقى": كتاب الإعتاق - باب التدبير ٥٣٣/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني في الفوائد - كتاب العتاق وتوابعه ص ٢١-.

(٤) المقولة [١٦٩٢٣] قوله: ((ومدبر قتل سيده)).

(٥) في المقولة الآتية.

(٦) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق - باب التدبير ١٩٠/٢.

(٧) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٩/٤، نقلاً عن الإمام "عمد" في كتاب الحجر.

(٨) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق - باب التدبير ١٩٠/٢.

أي: كُلِّ قِيمَتِهِ مُدْبِرًا، "مُجْتَبَى"، وهو حِينِيذٌ كُمُكَاتِبٍ، وقالوا: حُرٌّ مَدْيُونٌ (لو) المولى (مَدْيُونًا).....

[١٦٩٥١] (قوله: أي: كُلِّ قِيمَتِهِ مُدْبِرًا) وهي ثُلثا قِيمَتِهِ قَنًا كما مرَّ^(١) في عِتْقِ الْبَعْضِ وَيَأْتِي^(٢).
[١٦٩٥٢] (قوله: وهو حِينِيذٌ كُمُكَاتِبٍ إلخ) كَذَا ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣)، وَفَرَّغَ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَلَا يُزَوَّجُ نَفْسُهُ عِنْدَهُ مُسْتَدِلًّا بِمَا فِي "الْمَجْمَعِ": لَوْ تَرَكَ مُدْبِرًا فَقُتِلَ خَطَأً وَهُوَ يَسْعَى لِلْوَارِثِ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لَوَلِيَّهِ، وَقَالَا: دَبَّتْهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ أَهْد. قَالَ^(٤): ((وَكَذَا الْمُنْجَرُ عِتْقُهُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثَّلَاثِ، فَإِنَّهُ فِي زَمَنِ السَّعَايَةِ كَالْمُكَاتِبِ عِنْدَهُ))، وَلِلْعَلَامَةِ "الشَّرْنَبِلَالِي" رِسَالَةً سَمَّاها: "إِيقَاطُ ذَوِي الدَّرَايَةِ لَوْصِفِ مَنْ كَلَّفَ السَّعَايَةَ"^(٥)، حَرَّرَ فِيهَا: ((أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثَّلَاثِ يَسْعَى، وَهُوَ حُرٌّ، وَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْأَحْرَارِ اتِّفَاقًا، وَكَذَا الْمُعْتَقُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ، وَالْمُعْتَقُ عَلَى مَالٍ

(قَوْلُ "الشَّارَحِ": أَي: كُلِّ قِيمَتِهِ مُدْبِرًا إلخ) لَا يَظْهَرُ وَجْهُ سَعَايَتِهِ فِي قِيمَتِهِ مُدْبِرًا، بَلِ الْوَجْهُ أَنَّ يَسْعَى فِي جَمِيعِ قِيمَتِهِ قَنًا، لِتَقْدِيمِ الدِّينِ، وَهُوَ مَا فِي "الْجَوْهَرَةِ" عَلَى مَا نَقَلَهُ "السَّنْدِي" عَنْهَا، حَيْثُ قَالَ فِي "الْجَوْهَرَةِ": ((فَإِنَّ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ سَعَى فِي جَمِيعِ قِيمَتِهِ لِعِزَائِهِ، يَعْنِي: فِي جَمِيعِ قِيمَتِهِ قَنًا لِتَقْدِيمِ الدِّينِ عَلَى الْوَصِيَّةِ، وَالتَّدْبِيرِ. عَمَلُ الْوَصِيَّةِ، وَالدِّينُ يَنْبَغُ الْوَصِيَّةُ، إِلَّا أَنَّ تَدْبِيرَهُ بَعْدَ وَقُوعِهِ لَا يَلْحَقُهُ الْفَسْخُ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ ضَمَانُ قِيمَتِهِ)) أَهْد. تَأَمَّلْ، وَكَذَا: دَبَّرَهُ ثُمَّ قَتَلَ مَوْلَاهُ، أَوْ كَانَ الْمَوْلَى مُحْجُورًا بِالسَّفْسَفِ يَسْعَى فِي قِيمَتِهِ قَنًا، وَلَا يَظْهَرُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَسْعَى فِي كُلِّ قِيمَتِهِ مُدْبِرًا، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حَجَرِ "الْحَاثِيَةِ": ((تَصَرُّفَاتُ الْمُحْجُورِ بِسَبَبِ السَّفْسَفِ عَلَى نَوْعَيْنِ: مَا لَا يَصِحُّ مِنَ الْهَازِلِ لَا يَصِحُّ مِنَ الْمُحْجُورِ، وَمَا يَصِحُّ مِنَ الْهَازِلِ يَصِحُّ مِنَ الْمُحْجُورِ، وَيَسْعَى الْعَبْدُ فِي قِيمَتِهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَعَنْ "مُحَمَّدٍ": أَنَّهُ لَا يَسْعَى وَيَصْحُ تَدْبِيرُهُ، فَلَوْ مَاتَ سَفِيهًا يَعْتَقُ الْمُدْبِرُ وَيَسْعَى فِي قِيمَتِهِ مُدْبِرًا)) أَهْد. وَبِهِ عِلْمٌ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ "الشَّارَحُ" فِي مُدْبِرِ السَّفِيهِ رَوَايَةً عَنْ "مُحَمَّدٍ".

(١) ص ٩٢ - "در".

(٢) ص ٦٨ - "در".

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٩/٤.

(٤) لأبي الإخلاص حسن بن عمار الوفاقي الشرنبلالي المصري (ت ١٠٦٩هـ) ("خلاصة الأثر" ٣٨/٢، التعليقات

السنية" ص ٥٨، "هدية العارفين" ٥٩٢/١).

مُحِيطٍ، وَلَوْ دَبَّرَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فَلِلْآخَرِ خِيَارَاتُ الْعِتْقِ، فَإِنْ ضَمَّنَ شَرِيكَهُ فَمَاتَ سَعَى فِي نَصْفِهِ، "مُخْتَار" ^(١).....

أَوْ خِدْمَةٍ))، وَأَطَالَ وَأَطَابَ. وَلَخَصْنَا كَلَامَهُ فِيمَا عُلِقْنَاهُ عَلَى "البحر" ^(٢). وَقَالَ السَّيِّدُ "الْحَمَوِيُّ" فِي "حَاشِيَةِ الْأَشْبَاءِ" ^(٣): ((وَهُوَ تَحْقِيقٌ بِالْقَبُولِ حَقِيقٌ يُعْضُ عَلَيْهِ بِلَوَاجِذٍ)).

[١٦٩٥٣] (قَوْلُهُ: مُحِيطٌ) أَي: بَدَنِيٍّ مُحِيطٌ بِجَمِيعِ مَالِهِ الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ الْمُدْبِرُ، أَوْ بِرَقِيبَةِ الْمُدْبِرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ^(٤) سِوَاهُ. اهـ "ح" ^(٥). أَمَّا لَوْ كَانَ الدَّيْنُ أَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ فَإِنَّهُ يَسْعَى فِي قَدْرِ الدَّيْنِ، وَالزِّيَادَةَ عَلَى الدَّيْنِ تَنْهَاهُ وَصِيَّةٌ وَيَسْعَى فِي ثُلثِي الزِّيَادَةِ، "بحر" ^(٦) عَنْ "شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ".

[١٦٩٥٤] (قَوْلُهُ: خِيَارَاتُ الْعِتْقِ) وَهِيَ سَبْعَةٌ إِذَا كَانَ الشَّرِيكُ مُوسِرًا، وَسِتَّةٌ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا بِإِسْقَاطِ التَّضْمِينِ، "ط" ^(٧). وَمَرَّتْ ^(٨) فِي بَابِ عِتْقِ الْبَعْضِ.

[١٦٩٥٥] (قَوْلُهُ: فَإِنْ ضَمَّنَ شَرِيكَهُ) أَي: ضَمَّنَ السَّائِكُ الشَّرِيكَ الْمُدْبِرَ فَلِلضَّامِنِ أَنْ يَرْجِعَ بِمَا ضَمَّنَ عَلَى الْعَبْدِ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ حَتَّى مَاتَ عَتَقَ نَصِيبَهُ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ، وَسَعَى الْعَبْدُ فِي النُّصْفِ الْآخَرِ كَامِلًا لِلْوَرَثَةِ. وَهَذِهِ الْخِيَارَاتُ عِنْدَ "الإمام"، وَعِنْدَهُمَا صَدْرُ الْعَبْدِ كُلُّهُ مُدْبِرًا بَتَدْبِيرِ أَحَدِهِمَا، وَهُوَ ضَامِنٌ لِنَصِيبِ شَرِيكَهِ مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا، "ح" ^(٩) عَنْ "الْهَنْدِيَّةِ" ^(١٠) مُلْخَصًا.

(١) انظر "الإختيار": كتاب العتق - باب التدبير ٣٠/٤.

(٢) "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٩/٤.

(٣) "غمر عيون البصائر": الفن الثاني في الفوائد - العتاق وتوابعه ١٤٥/٢.

(٤) في النسخ جميعها و"ح": ((إِنْ لَمْ يَكُنْ مَالٌ)) دُونَ ((لَهُ))، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ "ت".

(٥) "ح": كتاب العتق - باب التدبير ٢٢٦/أ.

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٩/٤.

(٧) "ط": كتاب العتق - باب التدبير ٣١٤/٢.

(٨) ص ٧٠ - وما بعدها "در".

(٩) "ح": كتاب العتق - باب التدبير ٢٢٦/ب.

(١٠) "الفتاوى الهندية": كتاب العتاق - الباب السادس في التدبير ٣٩/٢.

(وولدُ المُدْبِرَةُ) تَدْبِيرًا مُطْلَقًا (مُدْبِرٌ) أَمَّا الْمُقْبِدُ فَلَا يَتَّبِعُهَا، وَذَكَرَ "المُصَنِّفُ"
فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ أَنَّ وَلَدَ^(١) المُدْبِرِ كَأَبِيهِ، فَتَأَمَّلْ^(٢).....

[١٦٩٥٦] (قوله: «وولدُ المُدْبِرَةِ») أي: المولودُ بعد التَّدييرِ لا قبلَهُ؛ لأنَّ حقَّ الحُرِّيَّةِ لم يَكُنْ ثَابِتًا
فِي الْأُمِّ وَقْتُ الْوِلَادَةِ [١٨٤/٤] حَتَّى يَسْرِيَ إِلَى الْوَلَدِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فَادَّعَتْ وَلَدَتُهُ بعد التَّدييرِ
فَالْقَوْلُ لِلْمَوْلَى أَنَّهَا قَبْلَهُ مَعَ بَيِّنَةٍ عَلَى الْعِلْمِ وَالتَّيَنُّ لَهَا، وَتَمَامُهُ فِي "البدائع"^(٣) و"الفتح"^(٤).
[١٦٩٥٧] (قوله: «مُدْبِرٌ») فَيَعْتَقُ مَوْتَ سَيِّدِ أُمِّهِ.

[١٦٩٥٨] (قوله: «وذكرُ "المُصَنِّفُ" (الخ) عِبَارَتَهُ: ((وولدُ المُدْبِرِ كَهَوٍّ)) اهـ، وَوَقَعَ نَحْوُهُ فِي
بَعْضِ نُسَخِ "الهِدَايَةِ"^(٥) بَلْفَظٍ: ((وولدُ المُدْبِرِ مُدْبِرٌ))، وَرَدَّهُ فِي "البحر"^(٦): ((بِأَنَّ التَّبْعِيَّةَ إِنَّمَا هِيَ
لِلْأُمِّ لَا لِلْأَبِ)). وَأَجَابَ "ح"^(٧): ((بِأَنَّ لَفْظَ المُدْبِرِ يَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى كَمَا مَرَّ^(٨) فِي لَفْظِ
الْمَمْلُوكِ))، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ فِي عِبَارَتِهِمَا الْأُنْثَى بَقَرِيَّةً مَا قَدَّمْنَاهُ^(٩): ((مِنْ أَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ الْأُمَّ فِي
التَّدييرِ لَا الْأَبَ)) اهـ. لَكِنَّ هَذَا الْجَوَابَ لَا يَصِحُّ فِي عِبَارَةِ "الشَّارِحِ"؛ حَيْثُ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ:
((كَأَبِيهِ))، فَلَوْ ذَكَرَ عِبَارَةَ "المُصَنِّفِ" مِنْ غَيْرِ تَصَرُّفٍ فِيهَا لَكَانَ أَوَّلَى، "ط"^(١٠).

[١٦٩٥٩] (قوله: «فَتَأَمَّلْ») أَمَرَ بِالتَّأَمُّلِ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا مَرَّ^(١١): ((مِنْ عَدَمِ تَبْعِيَّتِهِ لِلْأَبِ))، وَفِي بَعْضِ

(١) فِي "و": ((الولد)).

(٢) فِي "و": ((فَقَالَ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ "ابنُ عَابِدِينَ" رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) "البدائع": كِتَابُ التَّدييرِ - فَصْلٌ فِي أَنَّ حُكْمَ التَّدييرِ نَوْعَانِ ٢٢٥/٤.

(٤) "الفتح": كِتَابُ الْعِتَاقِ بَابُ التَّدييرِ ٣٢٢/٤.

(٥) "الهِدَايَةِ": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدييرِ ٦٧/٢.

(٦) "البحر": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدييرِ ٢٨٨/٤.

(٧) "ح": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدييرِ ٢٢٦/ب.

(٨) الْمَقُولَةُ [١٦٧٩٧] قَوْلُهُ: ((فَكُلُّ مَمْلُوكٍ لِي)).

(٩) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(١٠) "ط": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدييرِ ٣١٤/٢.

(١١) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

وَأَمَّا تَدْبِيرُ الْحَمَلِ فَكَتَبْتِهِ (ولو وَلَدَتِ الْمُدَبِّرَةُ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ وَبَطْلُ التَّدْبِيرِ) لِأَنَّهُ مِنْ الثَّلَاثِ، وَالْاِسْتِيلَادُ^(١) مِنَ الْكُلِّ فَكَانَ أَقْوَى (وَبَيْعَ) وَوَهَبَ وَرُهْنًا^(٢) الْمُدَبِّرُ الْمُقَيَّدُ (كَأَنَّ قَالَ لَهُ: إِنْ مِتُّ فِي^(٣) سَفَرِي أَوْ مَرَضِي) هَذَا (أَوْ إِلَى عِشْرِينَ سَنَةً مَثَلًا).....

النَّسَخ: ((فقال)) وهو تحريف ظاهر؛ لأنَّ ما بعده لم يذكره "المُصَنِّف" في البيع الفاسد، ولو كان ذكره لا يُناسبُ تفرُّعه على ما قبله كما قاله "المُحَشِّي".

(١٦٩٦٠) (قوله: وَأَمَّا تَدْبِيرُ الْحَمَلِ فَكَتَبْتِهِ) أي: أَنَّهُ يَصِحُّ تَدْبِيرُهُ وَحْدَهُ، لَكِنْ قَالَ فِي "الْكَافِي"^(٤): ((وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَبِيعَ الْأُمُّ وَلَا يَهَبَهَا وَلَا يَمُهرَهَا، فَإِنْ وَلَدَتْ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ كَانَ النُّوْلُ مُدَبَّرًا، وَإِنْ لَكثَرَ كَانَ رَقِيقًا)) اهـ. وَتَقَدَّمَ^(٥) فِي كِتَابِ الْعَتَقِ: ((أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ الْحَمَلَ لَمْ يَحْزُ يَبِيعَ الْأُمُّ، وَحَازَ هَيْبَتَهَا، وَلَوْ دَبَّرَهُ لَمْ تَحْزُ هَيْبَتَهَا فِي الْأَصَحِّ))، وَتَقَدَّمَ^(٦) وَحَهُ الْفَرْقُ، وَهَذَا قَبْلَ الْوِلَادَةِ، فَيَحْزُرُ بَعْدَهَا الْبَيْعُ وَالْهَبَةُ.

(١٦٩٦١) (قوله: وَبَطْلُ التَّدْبِيرِ) مَعْنَى الْبُطْلَانِ، - كَمَا قَالَهُ صَاحِبُ "الذَّخِيرَةِ" -: ((أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ حُكْمُهُ بَعْدَ الْاِسْتِيلَادِ فَكَأَنَّهُ بَطْلٌ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بُطْلَانَهُ بِالْكُفْيَةِ)).

فَإِنْ قُلْتُ: مَا فَايِدَةُ التَّدْبِيرِ حِينَئِذٍ؟ قُلْتُ: دُخُولُهَا فِي قَوْلِهِ: كُلُّ مُدَبِّرٍ لِي حُرٌّ فَتَعَيَّقُ حَالًا وَلَا يَتَوَقَّفُ عِنْتُهَا إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ، "ط"^(٧).

(١٦٩٦٢) (قوله: وَبَيْعَ الْإِنِّج) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٨): ((بَيَانٌ لِلْمُدَبِّرِ الْمُقَيَّدِ وَأَحْكَامِهِ، وَحَاصِلُهُ:

(١) فِي "ب": ((وَلَا اِسْتِيلَادَ))، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِيٌّ.

(٢) فِي "ب": ((وَزَهْنٍ)) بِالزَّيْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي "د" وَ"و": ((مَنْ)) بَدَلَ ((ي)).

(٤) "الْكَافِي النَّسْفِي": كِتَابُ الْعَتَاقِ - فَصْلٌ: وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ ق ١٧٨/٩ بِتَصْرِفٍ.

(٥) ص ٥٠ - "دَرْ".

(٦) الْمَقُولَةُ [١٦٥٦٩] قَوْلُهُ: ((لَمْ تَحْزُ هَيْبَتَهَا فِي الْأَصَحِّ)).

(٧) "ط": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٣١٤-٣١٥.

(٨) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢٩٠/٤.

مِمَّا يَقَعُ غَالِبًا، أَوْ إِنْ مِتُّ أَوْ^(١) غَسَلْتُ.....

أَنْ يُعَلَّقَ عَقْبُهُ مَوْتَهُ عَلَى صِفَةٍ لَا بِمُطْلَقِهِ، أَوْ بِزِيَادَةِ شَيْءٍ بَعْدَ مَوْتِهِ، كَمَا: إِنْ مِتُّ وَغَسَلْتُ أَوْ كَفَنْتُ وَدُفِنْتُ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَيَعْتَقُ إِذَا مَاتَ اسْتِحْسَانًا، وَإِنَّمَا يَبِيعُ الْمُدَبِّرُ الْمُقَيَّدُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْحُرِّيَةِ لَمْ يَنْعَقِدْ فِي الْحَالِ لِلتَّرَدُّدِ فِي هَذَا الْقَيْدِ لِحَوَازِ أَنْ لَا يَمُوتَ مِنْهُ، فَصَارَ كَسَائِرِ التَّعْلِيقَاتِ، بِخِلَافِ الْمُدَبِّرِ الْمُطْلَقِ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ عَقْبُهُ بِمُطْلَقِ مَوْتِهِ وَهُوَ كَاتِبٌ لَا مُحَالَةَ)) اهـ. وأشار "الشارح" بقوله: ((وَوَهَب)) إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّبِيعِ الْإِخْرَاجَ [١٩/٤] عَنِ الْمَلِكِ لَا خُصُوصَهُ، "ط"^(٢).

(١٦٩٦٣) (قوله: مِمَّا يَقَعُ غَالِبًا) أَي: مِمَّا تَقَعُ حَيَاتُهُ بَعْدَهَا غَالِبًا. احْتَرَزَ بِهِ عَنْ نَحْوِ: إِلَى مِائَةِ سَنَةٍ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُدَبِّرًا مُطْلَقًا وَقَدْ مَرَّ^(٣) الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ((إِلَى عِشْرِينَ سَنَةً)) أَي: إِنْ وَقَعَ مَوْتِي فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ الَّتِي ابْتَدَأْتُهَا هَذَا الْوَقْتُ وَتَنْتَهِي إِلَى عِشْرِينَ، "ط"^(٤). وَكَذَا: إِلَى سَنَةٍ، فَلَوْ مَاتَ قَبْلَهَا عَقِبَ وَبَعْدَهَا لَا، وَلَوْ فِي رَأْسِهَا فَمُقْتَضَى الْوَجْهِ: يَعْتَقُ^(٥) لِأَنَّ الْغَايَةَ هُنَا لِلْإِسْقَاطِ؛ إِذْ لَوْلَاهَا تَنَاقَلَ الْكَلَامُ مَا بَعْدَهَا، "فَتْح"^(٦) مُلَخَّصًا. وَأَجَابَ فِي "الْبَحْرِ"^(٧): ((بِأَنَّ هَذَا غَيْرُ مُطَّرِدٍ لِاتِّقَاضِهِ فِي: لَا أَكَلِمَهُ إِلَى غَدٍ؛ فَإِنَّ الْغَايَةَ لَا تَدْخُلُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، فَلَهُ أَنْ يُكَلِّمَهُ فِي الْغَدِ

(قوله: فَيَعْتَقُ إِذَا مَاتَ اسْتِحْسَانًا) وَجْهَهُ كَمَا فِي "الْبَحْرِ": أَنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيَدْفَنُ عَقِيبَ الْمَوْتِ قَبْلَ أَنْ يَتَقَرَّرَ مَلِكُ الْوَارِثِ.

(قوله: فَمُقْتَضَى الْوَجْهِ لَا يَعْتَقُ الْإِخ) الْأَصُوبُ حَذْفُ ((لَا))، وَعِبَارَةٌ "الْفَتْح": ((وَمُقْتَضَى الْوَجْهِ كَوْنُهُ لَو مَاتَ فِي رَأْسِ السَّنَةِ يَعْتَقُ الْإِخ)) وَكَذَا فِي "الْبَحْرِ".

(١) فِي "و": ((وُغَسَلْتُ)) بِالْوَاوِ.

(٢) "ط": كِتَابُ الْعَقِّ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٣١٥/٢.

(٣) الْمُقُولَةُ [١٦٩٠٧] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ مَعْنَى)).

(٤) "ط": كِتَابُ الْعَقِّ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٣١٥/٢ بِتَصْرِفٍ.

(٥) نَقُولُ: فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: ((لَا يَتَعَقُّ))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمَوَافِقُ لِعِبَارَةِ "الْفَتْحِ" وَ"الْبَحْرِ"، وَقَدْ ثَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ "الرَّافِعِيُّ".

(٦) "الْفَتْح": كِتَابُ الْعَتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٣٢٤/٤.

(٧) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَقِّ - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢٩١/٤.

وَكُفِّنْتُ أَوْ إِنْ مِتُّ أَوْ قُتِلْتُ، خِلَافًا لـ "زُفَرٍ"، وَرَجَحَهُ "الْكَمَالُ"، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتِ فُلَانٍ مَالٌ يَمْتُ فُلَانٌ قَبْلَهُ فَيَصِيرُ مُطْلَقًا.....

مَعَ أَنَّهَا لِلْإِسْقَاطِ))، وَنَازَعَهُ "الْمُقَدِّسِيُّ": ((بِأَنَّ السَّنَةَ لَيْسَتْ فِي الْحَقِيقَةِ غَايَةً فَلَا بُدَّ أَنْ يُقَدَّرَ: إِلَى مُضَيِّ سَنَةٍ، بِخِلَافِ الْعَدِّ فَإِنَّهُ اسْمٌ لِرِمَانٍ مُسْتَقِلٍّ لَهُ اسْمٌ خَاصٌّ دَخَلَ عَلَيْهِ ((إِلَى)) الَّتِي لِلْغَايَةِ))، تَأَمَّلْ.

[١٦٩٩٤] (قوله: وَكُفِّنْتُ) فِي نَسْخٍ بـ: ((أَوْ))، وَهِيَ الْمَوَافَقَةُ لِمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(١)، "ط" ^(٢).

[١٦٩٩٥] (قوله: أَوْ: إِنْ مِتُّ أَوْ قُتِلْتُ) أَي: بِتَرَادُفِهِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فَنَبِشَ مُتَدَبِّرٌ مُطْلَقٌ عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ"؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ بِقَتْلٍ، وَتَعْلِيلُهُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ يَمْنَعُ كَوْنَهُ عَزِيمَةً فِي أَحَدِهِمَا خَاصَّةً، "بِحَرْ" ^(٣).

مطلب: الْكَمَالُ بَيْنَ الْهُمَامِ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ

[١٦٩٩٦] (قوله: وَرَجَحَهُ "الْكَمَالُ" ^(٤)) أَي: رَجَحَ قَوْلَ "زُفَرٍ": ((أَنَّهُ مُدَبِّرٌ مُطْلَقٌ)) بِأَنَّهُ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى تَعْلِيلٌ مُطْلَقٌ مَوْتِهِ كَيْفَمَا كَانَ قَتْلًا أَوْ غَيْرَ قَتْلٍ، وَقَدْ مَنَّا ^(٥) غَيْرَ مَرَّةٍ: ((أَنَّ "الْكَمَالُ" مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ))، كَمَا أَفَادَهُ فِي قَضَاءِ "الْبَحْرِ" ^(٦)، بَلْ صَرَّحَ بَعْضُ مُعَاصِرِيهِ: بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الِاجْتِهَادِ، وَلَا سِيَّمًا وَقَدْ أَفَرَّهُ عَلَى ذَلِكَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٧) وَ"النَّهْرِ" ^(٨) وَ"الْمَنْحِ" ^(٩) وَ"رَمَزِ الْمُقَدِّسِيِّ" وَ"الشَّارِحِ"، وَهُمْ أَعْيَانُ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَافْهَمْ.

[١٦٩٩٧] (قوله: بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتِ فُلَانٍ أَوْ مَوْتِ فُلَانٍ وَمَوْتِي، "كَافِي الْحَاكِمِ".

[١٦٩٩٨] (قوله: فَيَصِيرُ مُطْلَقًا) جَوَابٌ لِلْمَقْهُومِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِنْ مَاتَ فُلَانٌ قَبْلَهُ صَارَ الْآنَ

(١) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٩٠/٤.

(٢) "ط": كتاب العتق - باب التدبير ٣١٥/٢.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٩٠/٤.

(٤) "الفتح": كتاب العتق - باب التدبير ٣٢٤/٤.

(٥) المقولة [١٢٤٣٨] قوله: ((وَبِحَثِّ الْكَمَالِ هُنَا غَيْرُ صَائِبٍ))، وَالمَقُولَةُ [١٦٢٧٨] قوله: ((وَرَجَّحَ الزَّيْلَعِيُّ)).

(٦) "البحر": كتاب القضاء - فصل في التقليد ٢٩٣/٦ بتصرف.

(٧) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٩٠/٤.

(٨) "النهر": كتاب الإعتاق - باب التدبير ٢٧٤/ب.

(٩) "المنح": كتاب العتق - باب التدبير ١/ق ١٨٥.

(أو: أنتَ حُرٌّ بعدَ مَوْتِ فُلَانٍ) كما في "الدُّرَر" ^(١) و"الْكَنْز" ^(٢)، وردَّه في "الْبَحْرِ" بما ^(٣) في "المَبْسُوط" ^(٤) وغيره مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ تَدْبِيرًا بَلْ تَعْلِيقٌ ^(٥)، حَتَّى لو مَاتَ فُلَانٌ وَالْمَوْلَى حَيٌّ عَتَقَ مِنْ كُلِّ الْمَالِ، وَلَوْ مَاتَ الْمَوْلَى أَوَّلًا بَطَلَ التَّعْلِيقُ. (وَيَعْتَقُ) الْمُقَيَّدُ (إِنْ وَجِدَ الشَّرْطُ) بِأَنْ مَاتَ مِنْ سَفَرِهِ أَوْ مَرَضِهِ ذَلِكَ (كَعَتَقِ الْمُدْبِرِ).....

مُدْبِرًا مُطْلَقًا، قَالَ فِي "الْكَافِي": ((أَلَا تَرَى أَنَّهُ لو قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ كَلَامِكَ فُلَانًا وَبَعْدَ مَوْتِي فَكَلِمَ فُلَانًا كَانَ مُدْبِرًا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: إِنْ كَلَّمْتَ فُلَانًا فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي فَكَلِمَةُ صَارَ مُدْبِرًا) اهد. قَالَ "ح" ^(٦) عَنْ "الْهِنْدِيَّة" ^(٧): ((فَلَوْ مَاتَ الْمَوْلَى قَبْلَ مَوْتِ فُلَانٍ لَا يَصِيرُ مُدْبِرًا، وَكَانَ لِلْوَرَثَةِ أَنْ يَبْعُوهُ)).

[١٦٩٦٩٦] (قَوْلُهُ: مِنْ أَنَّهُ) أَي: مَا ذُكِرَ مِنْ مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ، وَكَذَا قَوْلُهُ: ((بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتِ فُلَانٍ))، كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٨).

[١٦٩٧٠١] (قَوْلُهُ: حَتَّى لو مَاتَ إِيخ) تَفْرِيعٌ عَلَى كَوْنِهِ تَعْلِيقًا مُتَضَمِّنًا لِبَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّدْبِيرِ الْمُقَيَّدِ بَعْدَ اشْتِرَاكِهِمَا [٤/١٩٠/ب] فِي جَوَازِ الْبَيْعِ وَالْعِتْقِ بِالْمَوْتِ، وَالْفَرْقُ: هُوَ أَنَّهُ إِنْ مَاتَ فُلَانٌ فَقَطْ فِي مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ عَتَقَ مِنْ كُلِّ الْمَالِ، وَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى أَوَّلًا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ بَطَلَ التَّعْلِيقُ، كَمَا لَوْ قَالَ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَمَاتَ الْمَوْلَى قَبْلَ الدُّخُولِ، وَالْمُدْبِرُ الْمُقَيَّدُ مِثْلُ الْمُطْلَقِ لَا يَعْتَقُ إِلَّا بِمَوْتِ الْمَوْلَى وَمِنْ ثُلُثِ مَالِهِ لَا كُلَّهُ.

[١٦٩٧١٦] (قَوْلُهُ: بِأَنْ مَاتَ مِنْ سَفَرِهِ أَوْ مَرَضِهِ ذَلِكَ) أَي: أَوْ فِي الْمُدَّةِ الْمُعَيَّنَةِ، فَلَوْ أَقَامَ أَوْ صَحَّ

(١) "الدُّرَر والغُرر": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ التَّدْبِيرِ ١٨/٢.

(٢) انْظُرْ "شَرْحَ الْعَيْنِي عَلَى الْكَنْز": كِتَابُ الْإِعْتِقَاق - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢٤٩/١.

(٣) فِي "و": ((كَمَا)).

(٤) "المَبْسُوط": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ التَّدْبِيرِ ١٨١/٧ بِتَصْرِفٍ.

(٥) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: ((تَعْلِيقًا)) بِالنَّصْبِ، وَمَا أَثْبَتَاهُ هُوَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ اللَّغَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٦) "ح": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ التَّدْبِيرِ ق ٢٢٧/أ.

(٧) "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة": كِتَابُ الْعِتَاق - الْبَابُ السَّادِسُ فِي التَّدْبِيرِ ٣٨/٢.

(٨) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ التَّدْبِيرِ ٢٩٠/٤.

مِنَ الثُّلَثِ؛ لَوْجُودِ الإِضَافَةِ لِلْمَوْتِ.

(قَالَ: إِنَّ مِثْلَ مَنْ مَرَضِي هَذَا فَهُوَ حُرٌّ فَقَتِلَ لَا يَعْتِقُ، بِخِلَافِ) مَالُو قَالَ: (فِي مَرَضِي) فَرَّقَ بَيْنَ ((مِنْ)) وَ((فِي))، وَلَوْ لَهُ حُمَى فَتَحَوَّلَ صُدَاعًا أَوْ بَعْكَسِيهِ: قَالَ "مُحَمَّدٌ": هُوَ مَرَضٌ وَاحِدٌ، "مُجْتَبَى". (وَقِيَمَةُ الْمُدْبِرِ) الْمَطْلُوقِ (ثُنَا قِيَمَتِهِ قِنًا) بِهِ يُفْتَى (و) الْمُدْبِرُ (الْمُقَيَّدُ

أَوْ مَضَتْ الْمُدَّةُ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَعْتِقْ؛ لِيُطْلَانَ الَيَمِينَ قَبْلَ الْمَوْتِ، "بِحَرْ" (١).

[١٦٩٧٢] (قَوْلُهُ: مِنَ الثُّلَثِ) مُعْلَقٌ بِقَوْلِهِ: ((وَيَعْتِقُ)) وَذَكَرَهُ بَيَانًا لَوَجْهِ الشَّبْهِ، وَأَفَادَ أَنَّهُ يَسْعَى فِيمَا زَادَ، وَإِنْ اسْتَعْرَقَ فِيهِ كُلُّهُ، كَمَا فِي "الدَّرِّ الْمُتَقَيِّ" (٢).

[١٦٩٧٣] (قَوْلُهُ: فَفَرَّقَ بَيْنَ ((مِنْ)) وَ((فِي))) وَوَجْهُهُ: أَنَّ ((مِنْ)) تُفِيدُ أَنَّ الْمَوْتَ مُبْتَدَأً وَنَاشِئٌ مِنَ ذَلِكَ الْمَرَضِ بِأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَرَضُ سَبَبَ الْمَوْتِ، وَالْقَتْلُ سَبَبٌ آخَرُ، وَأَمَّا ((فِي)) فَإِنَّهَا تُفِيدُ أَنَّ الْمَوْتَ وَقَعَ فِي ذَلِكَ الْمَرَضِ سَوَاءً كَانَ بِسَبَبِهِ أَوْ بِسَبَبٍ آخَرَ.

[١٦٩٧٤] (قَوْلُهُ: فَتَحَوَّلَ) أَعَادَ الضَّمِيرَ مُذَكَّرًا مَعَ أَنَّ الْحُمَى مُؤَنَّثَةٌ عَنِ تَأْوِيلِهَا بِالْمَرَضِ.

[١٦٩٧٥] (قَوْلُهُ: هُوَ مَرَضٌ وَاحِدٌ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ أَحَدَ هَذَيْنِ الْمَرَضَيْنِ يَنْشَأُ عَنِ الْآخَرِ غَالِبًا فَعَدًّا مَرَضًا وَاحِدًا، وَإِلَّا فَلَا مَذْكُورٌ فِي كُتُبِ الطَّبِّ: أَنَّهُمَا مَرَضَانِ، وَلَعَلَّ تَخْصِصَ "مُحَمَّدٍ" بِالذِّكْرِ لَكُونِهِ الْمُخْرَجَ لِلْفَرَعِ، وَإِلَّا فَلَمْ أَرْ لَهُ مُقَابِلًا، أَفَادَهُ "ط" (٣).

[١٦٩٧٦] (قَوْلُهُ: بِهِ يُفْتَى) وَقِيلَ: هِيَ قِيَمَتُهُ قِنًا، وَقِيلَ: قِيَمَةُ خِدْمَتِهِ مُدَّةَ عُمُرِهِ، وَقِيلَ: نِصْفُ

(قَوْلُهُ: لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ أَحَدَ هَذَيْنِ الْمَرَضَيْنِ يَنْشَأُ عَنِ الْآخَرِ إلخ) هَذَا خِلَافُ الْمَشَاهِدِ، بَلِ الْمَشَاهِدُ كَثِيرٌ عَدَمُ تَرْتُّبِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ وَنَشِئِهِ عَنْهُ، وَالظَّاهِرُ فِي وَجْهِ مَا قَالَهُ "مُحَمَّدٌ": أَنَّهُ لَمَّا كَانَتِ الْحُمَى سَبَبًا لِلصُّدَاعِ بِالتَّحَوُّلِ وَبِالْعَكْسِ عَدًّا دَاءً وَاحِدًا، لَا أَنَّ هَذَا التَّحَوُّلَ أَمْرٌ غَالِبٌ.

(١) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٤/ ٢٩٠.

(٢) "الدَّرِّ الْمُتَقَيِّ": كتاب الإعتاق - باب التدبير ١/ ٥٣٣ (هامش "جمع الأنهر").

(٣) "ط": كتاب العتق - باب التدبير ٢/ ٣١٥ بتصرف.

يُقَوْمُ قِنًا)، "دُرَّر" ^(١) عن "الحانية" ^(٢)، وفيها ^(٣) عَنْهَا ^(٤): ((صَحِيحٌ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ خُرُّ قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ فَمَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ عَتَقَ مِنْ كُلِّ مَالِهِ))، زاد ^(٥) في "المجتبى":

قِيمَتِهِ قِنًا، كَالْمُكَاتَبِ وَهُوَ الْأَصْحُ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، "بِقَاتِي". وفي "البحر" ^(٦): ((أَنَّهُ مُخْتَارُ "الصَّدْرِ الشَّهِيدِ" وَالْوَلَوَالِجِيِّ" ^(٧))). قال في "الدَّرُّ الْمُتَّقَى" ^(٨) في باب عَتَقِ الْبَعْضِ: ((قُلْتُ: وَلَكِنَّ الْمُتَوَنِّ عَلَى الْأَوَّلِ، وَوَجْهَهُ: كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "الْهِدَايَةِ" ^(٩): - أَنَّ الْمَنَافِعَ أَنْوَاعٌ ثَلَاثَةٌ: الْبَيْعُ وَأَشْبَاهُهُ، وَالِاسْتِخْدَامُ وَأَمْثَالُهُ، وَالْإِعْتَاقُ وَتَوَابِعُهُ، وَبِالتَّدْبِيرِ فَاتَ الْبَيْعُ)).

[١٦٩٧٧] (قَوْلُهُ: يُقَوْمُ قِنًا) فَإِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثَّلَاثِ وَلَزِمَهُ السَّعَايَةُ فِي ثُلَاثِي قِيمَتِهِ أَوْ فِي كُلِّهَا يُقَوْمُ قِنًا لَا مُدْبِرًا.

[١٦٩٧٨] (قَوْلُهُ: قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ) أَمَا لَوْ قَالَ: بَعْدَ مَوْتِي بِشَهْرٍ فَهُوَ وَصِيَّةٌ بِالْإِعْتَاقِ فَلَا يَعْتَقُ إِلَّا بِإِعْتَاقِ الْوَارِثِ أَوْ الْوَصِيِّ، كَمَا فِي "البحر" ^(١٠) عن "المجتبى".

[١٦٩٧٩] (قَوْلُهُ: عَتَقَ مِنْ كُلِّ مَالِهِ) فِي "الحانية" ^(١١): ((وَلَوْ مَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ: قِيلَ: يَعْتَقُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَقِيلَ: مِنَ الْكُلِّ، لِأَنَّهُ عَنِ قَوْلِ الْإِمَامِ يَسْتَنْدُ الْعَتَقُ إِلَى أَوَّلِ الشَّهْرِ وَهُوَ كَانَ صَحِيحًا فَيَعْتَقُ مِنَ الْكُلِّ [١/٢٠٣-٢٠٤] وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَى قَوْلِهِمَا: يَصِيرُ مُدْبِرًا بَعْدَ مَضِيِّ الشَّهْرِ قَبْلَ مَوْتِهِ)) اهـ.

٣٥/٣

(١) انظر "الدرر والغرر": كتاب العتاق - باب التدبير ١٨/٢.

(٢) "الحانية": كتاب العتاق - فصل في التعيين والإضافة ٥٦٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) انظر "الدرر والغرر": كتاب العتاق - باب التدبير ١٨/٢.

(٤) "الحانية": كتاب العتاق - فصل في التعليق والإضافة ٥٦٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) في "ط": ((زاده))، وهو خطأ.

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٨٩/٤.

(٧) "الولوالجية": كتاب العتاق - الفصل الثالث: الوصية بالعتق والتدبير إلخ ق ٨٥/أ.

(٨) "الدرر المنتقى": كتاب الإعتاق ٥٢٠/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٩) "الهداية": كتاب المكاتب - باب كتابة العبد المشترك ٢٦٧/٣.

(١٠) "البحر": كتاب العتق - باب التدبير ٢٩٠/٤.

(١١) "الحانية": كتاب العتاق - فصل في التعليق والإضافة ٥٦٥/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

((وَلَمَوْلَاهُ بَيْعُهُ فِي الْأَصَحِّ)).

﴿فَرْعٌ﴾

قَالَ مَرِيضٌ: أَعْتَقُوا غُلَامِي بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَحَّ الْإِيصَاءُ، وَفِي: هُوَ حُرٌّ
بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَصِحَّ.....

وَفِي "الْظُّهْرِيَّة"^(١): ((فَإِنْ مَضَى شَهْرٌ كَانَ مُطْلَقًا عِنْدَ الْبَعْضِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ بَاقٍ عَلَى
التَّقْيِيدِ)) اهـ.

قُلْتُ: الْقَوْلُ بِعَتَقِهِ مِنَ الثَّلَاثِ يَصِحُّ بِنَاؤُهُ عَلَى كُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ، وَأَمَّا مَا صَحَّحَهُ فِي
"الْحَنَائِيَّةِ": ((مَنْ عَتَقَهُ مِنَ الْكُلِّ)) - فَهُوَ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُدَبِّرٍ أَصْلًا لِمَا عَيَّنَتْ مِنْ أَنَّ الْمُدَبِّرَ الْمُطْلَقَ
وَالْمُقَيَّدَ إِنَّمَا يَعْتَقُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَقَدْ بَانَ مَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ لِمَا فِي "الْمُجْتَمَعِ": ((مَنْ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْمَوْلَى
قَبْلَ مُضِيِّ الشَّهْرِ لَا يَعْتَقُ بِالْإِجْمَاعِ)).

١٦٩٨٠١ [قَوْلُهُ: وَلَمَوْلَاهُ بَيْعُهُ] قَالَ فِي "الشَّرْئِئَلَاءِيَّة"^(٢): ((وَتُقَيَّدُ صِحَّةُ بَيْعِهِ بِأَنْ يَعْيشَ
الْمَوْلَى بَعْدَ الْبَيْعِ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ لِيَنْتَفِيَّ الْمَحَلُّ لِلْعَتَقِ حَالَ الْمُدَّةِ الَّتِي يَلِيهَا مَوْتُ الْمَوْلَى،
تَأْمَلْ)) اهـ. أَيْ: لِأَنَّهُ لَوْ مَاتَ بَعْدَ الْبَيْعِ بِأَقَلِّ مِنْ شَهْرٍ ظَهَرَ أَنَّهُ وَقْتُ الْبَيْعِ كَانَ حُرًّا؛ لِاسْتِنَادِ
الْعَتَقِ إِلَى أَوَّلِ الشَّهْرِ الَّذِي يَلِيهِ الْمَوْتُ، فَافْهَم. لَكِنَّ هَذَا التَّقْيِيدَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِمَا قَالُوا: ((مَنْ
أَنَّ الْاسْتِنَادَ هُوَ أَنْ يُنْبِتَ الْحُكْمُ فِي الْحَالِ ثُمَّ يَسْتَنِدَ إِلَى وَقْتِ وَجُودِ السَّبَبِ حَتَّى لَوْ قَالَ:
أَنْتَ حُرٌّ قَبْلَ مَوْتِ فُلَانٍ بِشَهْرٍ ثُمَّ بَاعَهَا ثُمَّ مَاتَ فُلَانٌ لِتِمَامِ الشَّهْرِ لَمْ تَعْتَقْ لِغَدَمِ الْمَحَلِّيَّةِ))،
أَيْ: لِغَدَمِ كَوْنِهَا مَحَلًّا فِي الْحَالِ، وَانْظُرْ مَا مَرَّ^(٣) فِي الطَّلَاقِ فِي الْأَحْكَامِ الْأَرْبَعَةِ فِي بَابِ
الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ.

١٦٩٨١ [قَوْلُهُ: فِي الْأَصَحِّ] رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: ((عَتَقَ مِنْ كُلِّ مَالِهِ)) وَقَوْلُهُ: ((وَلَمَوْلَاهُ بَيْعُهُ)).

(١) "الظُّهْرِيَّة": كِتَابُ الْعِتَاقِ - الْفَصْلُ الثَّلَاثُ فِي التَّدْبِيرِ ق ١١٦/ب يَتَصَرَّفُ.

(٢) "الشَّرْئِئَلَاءِيَّة": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ التَّدْبِيرِ ١٩/٢ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

(٣) ٢١٨/٩ وما بعدها "د".

لأنَّ الأوَّلَ أمرٌ والاستثناءُ فيه باطلٌ، والثاني إيجابٌ فيصحُّ^(١) الاستثناءُ.

[١٦٩٨٢] (قوله: لأنَّ الأوَّلَ أمرٌ إلخ) أي: والأمرُ هو طلبُ الفعلِ مِنَ المأمورِ وهو أمرٌ مُتَحَقِّقٌ مع التَّلَفُّظِ بِهِ فلا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ، بِخِلَافِ: أَنْتَ حُرٌّ؛ فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ: إِجْبَارٌ مُحْتَمِلٌ لِلصَّدَقِ وَالكَذِبِ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ لِإِنْشَاءِ الْحُرِّيَّةِ فَيَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ نَظَرًا لِأَصْلِهِ كَمَا مَرَّ^(٢) فِي بَابِهِ. وَفَرَّقَ فِي "الدَّخِيرَةِ" هُنَا: ((بأنَّ الإيجابَ يَقَعُ مُلْزِمًا بَحِثْ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِبْطَالِهِ بَعْدَهُ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ فِيهِ حَتَّى لَا يُلْزِمَهُ حُكْمُهُ، وَالْأَمْرُ لَا يَقَعُ لَازِمًا فَإِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى إِبْطَالِهِ بَعْزَلِ الْمَأْمُورِ بِهِ فَلَا يَحْتَاجُ لِلْاسْتِثْنَاءِ)) اهـ. وَسَيَأْتِي^(٣) تَمَامُهُ قُبِيلَ بَابِ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((فَصَحَّ)).

(٢) الْمَقُولَةُ [١٣٩٥٨] قَوْلُهُ: ((قَالَ لَهَا إِنْ لَخ)).

(٣) الْمَقُولَةُ [١٧٤٢٤] قَوْلُهُ: ((لَمْ يَصِحَّ الْاسْتِثْنَاءُ)).

﴿بابُ الاستيلاء﴾

هُوَ لُغَةً: طَلَبُ الْوَلَدِ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ أُمَةٍ، وَخَصَّهُ الْفُقَهَاءُ بِالثَّانِي (إِذَا وَلَدَتْ) وَلَوْ سِقْطًا (الْأُمَةُ) وَلَوْ مُدْبِرَةً (مِنْ سَيِّدِهَا).....

﴿بابُ الاستيلاء﴾

تَقَدَّمَ فِي التَّنْذِيرِ وَجْهٌ الْمُنَاسِبَةُ، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرٍ مُضَافٍ أَي: أَحْكَامُ الْاِسْتِيْلَادِ. [١٦٩٨٣] (قَوْلُهُ: وَخَصَّهُ الْفُقَهَاءُ بِالثَّانِي) أَي: خَصُّوا الْاِسْتِيْلَادَ بِطَلَبِ الْوَلَدِ مِنَ الْأُمَةِ أَي: اِسْتِيْلَاحِهِ، قَالَ فِي "الدَّرِّ الْمُنتَقَى" ^(١): ((فَأُمُّ [٢٠٤/٢٠٣] الْوَلَدِ جَارِيَةٌ اِسْتَوْلَدَهَا الرَّجُلُ يَمْلِكُ الْيَمِينَ، أَوْ النِّكَاحَ، أَوْ بِالشَّبْهَةِ ثُمَّ مَلَكَهَا، فَإِذَا اِسْتَوْلَدَهَا بِالزَّوْنِ لَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ عِنْدَهُمْ اِسْتِحْسَانًا، وَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ قِيَاسًا كَمَا قَالَ "زُفَرٌ") اهـ. لَكِنْ لَوْ مَلَكَ الْوَلَدَ عَتَقَ عَلَيْهِ كَمَا سَيَأْتِي ^(٢) فِي الْفُرُوعِ. [١٦٩٨٤] (قَوْلُهُ: وَلَوْ سِقْطًا) قَالَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٣): ((أُطْلِقَ فِي الْوَلَدِ فَشَمِلَ الْوَلَدَ الْحَيَّ وَالْمَيِّتَ لِأَنَّ الْمَيِّتَ وَلَدٌ، بِذَلِكَ أَنَّهُ يَتَلَقَّى بِهِ أَحْكَامُ الْوِلَادَةِ حَتَّى تَنْقَضِيَ بِهِ الْعِدَّةُ وَتَصِيرُ بِهِ الْمَرْأَةُ نَفْسَاءً، وَشَمِلَ السَّقْطَ الَّذِي اِسْتَبَانَ بَعْضُ خَلْقِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَبِنْ شَيْءٌ لَا تَكُونُ أُمٌّ وَلَدٍ وَإِنْ ادَّعَاهُ) اهـ. [١٦٩٨٥] (قَوْلُهُ: وَلَوْ مُدْبِرَةً) فَيَجْتَمِعُ لِخُرَيْتِهَا سَبَبَانِ: التَّنْذِيرُ وَالْاِسْتِيْلَادُ، وَقَوْلُهُ ^(٤) فِي الْبَابِ السَّابِقِ: ((وَبَطَلَ التَّنْذِيرُ)) تَقَدَّمَ ^(٥) مَعْنَاهُ.

[١٦٩٨٦] (قَوْلُهُ: مِنْ سَيِّدِهَا) أَي: الْمَالِكُ لَهَا كَلًّا أَوْ بَعْضًا، وَشَمِلَ الْمُسْلِمَ وَالْكَافِرَ ذِمِّيًّا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ مُسْتَأْمَنًا كَمَا فِي "الْبِدَائِعِ" ^(٦)، قَالَ فِي "الدَّرِّ الْمُنتَقَى" ^(٧): ((وَسَوَاءٌ كَانَ مَوْلَاهَا حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا لَيْشَمَلَ مَا إِذَا وَطِئَ الْأَبُ جَارِيَةَ الْاِبْنِ ثُمَّ وَلَدَتْ فَادَّعَاهُ)).

(١) "الدَّرِّ الْمُنتَقَى": كِتَابُ الْإِعْتِقَاق - بَابُ الْاِسْتِيْلَادِ ١/٣٤٤ (هَامِشُ "جَمْعُ الْأَنْهَر").

(٢) ٢١٣-٢١٤ - "دَرْ".

(٣) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَق - بَابُ الْاِسْتِيْلَادِ ٤/٢٩٢.

(٤) ١٦٤ - "دَرْ".

(٥) الْقَوْلَةُ [١٦٩٦١] قَوْلُهُ: ((وَبَطَلَ التَّنْذِيرُ)).

(٦) "الْبِدَائِعِ": كِتَابُ الْاِسْتِيْلَادِ - فَصْلٌ فِي أَنَّ حُكْمَ الْاِسْتِيْلَادِ نَوْعَانِ ٤/١٣٠.

(٧) "الدَّرِّ الْمُنتَقَى": كِتَابُ الْإِعْتِقَاق - بَابُ الْاِسْتِيْلَادِ ١/٣٤٤ (هَامِشُ "جَمْعُ الْأَنْهَر").

ولو باستدخالٍ منه فَرَجَها (بإقراره) وَيَنْبَغِي أَنْ يُشْهَدَ لِئَلَّا يُسْتَرْقَ وَلَدُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ
(ولو حَامِلًا).....

[١٦٩٨٧] (قوله: ولو باستدخالٍ إلخ) تَعْمِيمٌ لِلْوِلَادَةِ، أَي: سواءَ كَانَتْ بِسَبَبِ السَّوْطِ أَوْ
بِادْخَالِهَا مِنْهُ فِي فَرْجِهَا.

[١٦٩٨٨] (قوله: بإقراره) أَي: بإقرارِ المَوْلَى بَأَنَّ الوَلَدَ مِنْهُ، "منح"^(١)، ومِثْلُهُ فِي "الدُّرَرِ"^(٢).
وقوله: ((ولو حَامِلًا)) أَي: ولو كَانَ إقرارُهُ حَالًا كَوْنِهَا حَامِلًا، "درر"^(٣).

قُلْتُ: فـ((الباء)) فِي ((بإقراره))، مَعْنَى: مَعَ، حَالٌ مِنَ الْوِلَادَةِ الْمَفْهُومَةِ مِنْ ((وَلَدَتْ))، وَقَوْلُهُ:
((ولو حَامِلًا)) حَالٌ مِنَ ((إقراره))، والمُرَادُ مِنْهُ إقرارُهُ بالوَلَدِ كَمَا عَلِمْتُ، فَصَارَ الْمَعْنَى: إِذَا وَلَدَتْ
مِنْ سَيِّدِهَا وَلَادَةً مُقْتَرَنَةً بِإقرارِهِ بالوَلَدِ وَلَوْ كَانَ إقرارُهُ بالوَلَدِ فِي حَالِ كَوْنِهَا حَامِلًا؛ لِأَنَّ الْإقرارَ وَإِنْ
كَانَ قَبْلَ الْوِلَادَةِ يَتَّبِعِي حُكْمَهُ فَيُقَارِئُ الْوِلَادَةَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى صَحِيحٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَطْرِيقِ
احْتِمَالَاتٍ لَا تَصِحُّ وَرَدَّهَا، فَافْهَمْ. وَأَفَادَ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْإقرارِ وَالذَّعْوَى سَوَاءَ تَبَيَّنَ النَّسَبُ مَعَهَا أَوْ
لَا؛ لِمَا قَالُوا: مِنْ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى نَسَبَ وَلَدٍ أُمِّهِ الَّتِي زَوَّجَهَا مِنْ عَبْدِهِ فَإِنَّ نَسَبَهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ مِنَ الْعَبْدِ
لَا مِنَ السَّيِّدِ، وَصَارَتْ أُمُّ وَلَدِهِ لَهُ لِإقرارِهِ بِثُبُوتِ النَّسَبِ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يُصْلَقْهُ الشَّرْعُ، وَبِهِ انْدَفَعَ مَا فِي
"الْفَتْحِ"^(٤): ((مِنْ أَنَّهُمْ أَخْلَوْا بِقَبْلِ ثُبُوتِ النَّسَبِ)) كَمَا حَرَّرَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٥).

قُلْتُ: لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ مَا لَوْ زَنَى بِأَمَةٍ غَيْرِهِ وَادَّعَى أَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ فَإِنَّهَا لَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدِهِ إِذَا
مَلَكَهَا عِنْدَنَا كَمَا مَرَّ^(٦)؛ لِأَنَّ أُمُومِيَّةَ الْوَلَدِ فَرَعٌ ثُبُوتِ النَّسَبِ، وَسَيَأْتِي^(٧) آخِرَ الْبَابِ مَزِيدُ بَيَانٍ.

(١) هذا الموضع غير مقروء في مخطوطة "المنح" التي بين أيدينا.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ١٩/٢.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٢٨/٤.

(٤) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ٢٧٤/ب بتصرف.

(٥) المقولة [١٦٩٨٣] قوله: ((وخصه الفقهاء في الثاني)).

(٦) المقولة [١٧١٠٤] قوله: ((لعدم ثبوت النسب)).

كَقَوْلِهِ: حَمَلُهَا وَمَا^(١) فِي بَطْنِهَا مِنِّي كَمَا مَرَّ^(٢) فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ، وَهَذَا قَضَاءٌ، أَمَّا دِيَانَةُ فَيُثْبِتُ بِلَا دَعْوَةٍ.....

[١٦٨٩٩] (قَوْلُهُ: حَمَلُهَا إِلَيْهِ) قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((يَنْبَغِي أَنْ يَقِيدَ بِمَا إِذَا وَضَعْتَهُ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةٍ [٤/٢١] أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الاعْتِرَافِ، فَإِنْ وَضَعْتَهُ لَأَكْثَرَ لَا تَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ))، وَفِي "الزَّيْلَعِيِّ"^(٤): ((لَوْ اعْتَرَفَ بِالْحَمْلِ فَجَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ لَزِمَهُ؛ لِتَثْبِيحِ بُوْجُودِهِ وَقْتِ الْإِقْرَارِ، وَيُؤَافِقُهُ مَا فِي "الْمُحِيطِ": لَوْ أَقْرَأَ أَنَّ أُمَّتَهُ حَبْلِي مِنْهُ ثُمَّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ يَثْبِتُ نَسَبَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهَا صَادَقَتْ وَلَدًا مَوْجُودًا فِي الْبَطْنِ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَلْزِمُهُ النَّسَبُ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ بُوْجُودَهُ وَقْتِ الدَّعْوَى لِاحْتِمَالِ خُلُوقِهِ بَعْدَهَا فَلَا تَصَحُّ الدَّعْوَى بِالشَّكِّ)) اهـ.

[١٦٩٩٠] (قَوْلُهُ: وَمَا فِي بَطْنِهَا مِنِّي) لَكِنْ إِنْ قَالَ: مَا فِي بَطْنِهَا مِنْ حَمْلٍ أَوْ وَلَدٍ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ: إِنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا وَإِنَّمَا كَانَ رِيحًا وَلَوْ صَلَفَتْهُ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ وَصَلَفَتْهُ يَقْبَلُ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٥).

[١٦٩٩١] (قَوْلُهُ: أَمَّا دِيَانَةُ إِلَيْهِ) قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((فَأَمَّا الدِّيَانَةُ فَالْمُرُوءِيُّ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ"

٣٦/٣

﴿بَابُ الْاِسْتِيْلَاءِ﴾

(قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يَقُلْ وَصَلَفَتْهُ إِلَيْهِ) أَي: لَمْ يَقُلْ مِنْ حَمْلٍ أَوْ وَلَدٍ، بَلْ قَالَ: مَا فِي بَطْنِهَا مِنِّي، وَعِبَارَةُ "الْبَحْرِ" عَنْ "الْبِدَائِعِ" وَ"الْمُحِيطِ" وَ"الْحَانِيَّةِ": ((لَوْ قَالَ لَجَارِيَتِهِ: حَمَلُهَا مِنِّي صَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِالْحَمْلِ إِقْرَارٌ بِالْوَلَدِ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: هِيَ حَبْلِي مِنِّي، أَوْ مَا فِي بَطْنِهَا مِنْ وَلَدٍ فَهُوَ مِنِّي، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا وَإِنَّمَا كَانَ رِيحًا وَلَوْ صَلَفَتْهُ الْأُمَةُ؛ لِأَنَّ فِي الْحَرِيَّةِ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَحْتَمِلُ السَّقُوطَ بِإِسْقَاطِ الْعَبْدِ، بخلافِ مَا إِذَا قَالَ: مَا فِي بَطْنِهَا مِنِّي وَلَمْ يَقُلْ: مِنْ حَمْلٍ أَوْ وَلَدٍ ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: كَانَ رِيحًا وَصَلَفَتْهُ لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدٍ؛ لِاحْتِمَالِهِ الْوَلَدَ وَالرَّيْحَ)).

(١) فِي "د" وَ"و": ((أَوْ مَا)).

(٢) ٤٠٨/١٠ "د".

(٣) "النَّهْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْاِسْتِيْلَاءِ ق ٢٧٤/ب.

(٤) "تَبْيِيحُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ الْاِسْتِيْلَاءِ ١٠٢/٣.

(٥) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْاِسْتِيْلَاءِ ٢٩٢/٤ بِتَصْرِيفٍ يَسِيرٍ.

(٦) "الْفَتْحِ": كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْاِسْتِيْلَاءِ ٣٣٢/٤.

كاستيلاء معتوه ومجنون، "وهبائية" (أو) ولدت.....

رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ حِينَ وَطَّيْهَا لَمْ يَعْزَلْ عَنْهَا وَحَصَّنَهَا عَنْ مَقَاتِلِ رِيَّةِ الرُّنَا يَلْزِمُهُ مِنْ قَبْلِ
اللهِ تَعَالَى أَنْ يَدْعِيَهُ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ كَوْنُهُ مِنْهُ وَالْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ وَاجِبٌ، وَإِنْ كَانَ
عَزَلَ عَنْهَا حَصَّنَهَا أَوْ لَا أَوْ لَمْ يَعْزَلْ وَلَكِنْ لَمْ يُحَصِّنْهَا فَتَرَكَهَا تَدْخُلُ وَتَخْرُجُ بِلا رَقِيبٍ مَأْمُونٍ
جَازٍ لَهُ أَنْ يَنْفِيَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الظَّاهِرَ - وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْهُ - يُعَارِضُهُ ظَاهِرٌ آخَرُ، وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْ غَيْرِهِ
لَوْجُودِ أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى ذَلِكَ وَهُمَا الْعَزْلُ أَوْ عَدَمُ التَّحْصِينِ..).

[١٦٩٩٢] (قوله: كاستيلاء معتوه ومجنون) مقتضى التشبيه أنه يثبت بلا دعوة ديانة
لا قضاء، والمتبادر من نظم "الوهبائية"^(١): ((أَنَّهُ يُثَبِّتُ قَضَاءَ أَيضاً))، وَأَصْلُهُ مَا فِي "الْقَنِيَّةِ"^(٢) عَنْ "نَجْمِ
الْأُمَّةِ الْبُحَارِيِّ": ((مَتَى وَلَدَتْ الْجَارِيَةُ مِنْ مَوْلَاهَا صَارَتْ أُمٌّ وَلَدٌ لَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا تَشْتَرِطُ
دَعْوَتُهُ لِلْقَضَاءِ، وَلِهَذَا يَصِحُّ اسْتِيْلَادُ الْمُعْتَوِّهِ وَالْمَجْنُونِ مَعَ عَدَمِ الدَّعْوَةِ مِنْهُمَا)) اهـ. قَالَ الْعَلَامَةُ "عَبْدُ
الْبَرِّ بْنُ الشَّحْنَةِ" فِي "شَرْحِ النَّظْمِ"^(٣): ((وَعَامَّةُ الْمُصَنِّفِينَ لَمْ يَسْتَنْوُوا هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ مِنَ الْقَاعِدَةِ
الْمُقَرَّرَةِ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يُثَبِّتُ النَّسَبُ فِي وَلَدِ الْأُمَّةِ الْأَوَّلِ إِلَّا بِالْدَّعْوَةِ)) اهـ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ فَهَمُ
أَنَّ الْمُرَادَ ثُبُوتُ اسْتِيْلَادٍ فِيهِمَا قَضَاءً، وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ عَامَّتَهُمْ لَمْ يَسْتَنْوُوهَا،

(قول "الشارح": كاستيلاء معتوه ومجنون، "وهبائية") عبارتها: [طويل]

وذو عته أو حنة ولدت له ولم يدعه أم ولد تصير

قَالَ شَارِحُهَا "الْمُصَنِّفُ" فِي شَرْحِ نَظْمِهِ: صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ "الْقَنِيَّةِ"، ثُمَّ اسْتَشْكَلَهَا
عَلَى مُقْتَضَى قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ، إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ نَفْسَ النَّظْمِ لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا
تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدِ قَضَاءً، وَكَذَلِكَ عِبَارَةُ "الْخُلَاصَةِ" الَّتِي هِيَ مَأْخُذُهُ، وَإِنَّمَا جَاءَ الْإِشْكَالُ مِنْ فَهْمِ مُصَنِّفِهَا،
فَالِدَافِعُ لَهُ عَدَمُ تَسْلِيمِ مَا فَهَمَهُ مِنْهَا.

(١) "الوهبائية": فصل من كتاب العناق إلخ ص ٣١ - (هامش "المنظومة المحببة").

(٢) "القنية": كتاب العناق - باب الاستيلاء ق ٤٩/أ.

(٣) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب العناق إلخ ق ١١٠/أ.

(مِنْ زَوْجٍ) تَزَوَّجَهَا وَلَوْ فَاسِدًا.....

وهكذا فهِمَ في "البحر" حيثُ قال^(١): ((فهذا إِنْ صَحَّ يُسْتَنَى، وهو مُشْكِلٌ فَإِنَّ الاستِثْنَاءَ والإشْكَالَ فِي بُتُوتهِ قَضَاءٌ لَا فِي بُتُوتهِ دِيَانَةٌ كَمَا لَا يَخْفَى))، وهكذا فهِمَ في "النَّهر"^(٢) أَيْضاً حيثُ أَجَابَ عَنْ [٢١٤/٤١ ب] الإشْكَالَ: ((بأنَّه يُمكنُ أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَى مِنْ وَلِيِّهِ كَعَرَضِ الإسلامِ عَلَيْهِ بِإِسْلَامِ زَوْجَتِهِ)) اهد. واعتَرَضَهُ بَعْضُهُمْ: ((بأنَّ الفرقَ ظَاهِرٌ؛ إِذْ فِي دَعْوَى الْوَلِيِّ تَحْمِيلُ النَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ))، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُشْكَالَ الَّذِي فِيهِ الْكَلَامُ هُوَ مَا إِذَا كَانَ لِلْمَجْنُونِ أَوْ الْمَعْتَوِي أُمَةٌ يَطْلُوها فَوَلَدَتْ، أُمًّا إِذَا كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ هِيَ أُمَةٌ لِغَيْرٍ وَلَدَتْ مِنْهُ وَثَبَتَ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ بِحُكْمِ الْفَرَّاشِ ثُمَّ مَلَكَهَا فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهَا تَصِيرُ أُمًّا وَلَدَتْ لَهُ قَضَاءٌ بِلَا دَعْوَى كَالْعَاقِلِ، فَحَمَلَ كَلَامَ "النَّظْمِ" وَ"الْقَنِيَةِ" عَلَيْهِ غَيْرَ صَحِيحٍ، بَلْ هُوَ مُحْمُولٌ عَلَى مَا قُلْنَا، فَافْهَمْ. وَلَكِنْ الْحَقُّ أَنَّ بُتُوتهِ فِي الْقَضَاءِ مُشْكِلٌ؛ إِذْ هُوَ فَرْعُ الْعِلْمِ بِالْوُطْءِ وَهَذَا عَسِيرٌ، فَمُجَرَّدٌ وَلَا ذَبَّهَا فِي مَبْنَاهِ بِدُونِ دَعْوَى صَحِيحَةٍ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْإِسْتِيْلَاءُ وَلَا النَّسَبُ فَلِذَا لَمْ يُسْتَنَى عَامَّةُ الْمُصْنَفِينَ مِنْ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَالْأَقْرَبُ حَمْلُ كَلَامِ "الْقَنِيَةِ" عَلَى مَا فَهَمَهُ "الشَّارِحُ" مِنْ بُتُوتهِ دِيَانَةً لَا قَضَاءً وَإِنْ خَالَفَ مَا فَهَمَهُ غَيْرُهُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهَا إِذَا وَلَدَتْ لَهُ ثُمَّ أَفَاقَ وَعِلِمَ أَنَّهُ وَطِئَهَا فِي حَالِ جُنُونِهِ وَأَنَّ هَذَا الْوَلَدَ مِنْهُ صَارَتْ أُمًّا وَلَدَتْ لَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَوَجَبَ عَلَيْهِ دِيَانَةٌ أَنْ يَدْعِيَهُ وَأَنْ لَا يَتَّبِعَهَا وَإِلَّا فَلَا، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي تَحْرِيرُهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

[١٦٩٩٣] (قَوْلُهُ: مِنْ زَوْجٍ) خَرَجَ مَا لَوْ وَلَدَتْ مِنْ زِنَا فَمَلَكَهَا الرَّائِي كَمَا فِي "البحر"^(٣)،

وَسِيَّائِي^(٤) فِي الْفُرُوعِ.

[١٦٩٩٤] (قَوْلُهُ: وَلَوْ فَاسِدًا) كَتَبَ بِلَا شُهُودٍ.

(١) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٤/٤ بتصرف.

(٢) "النهر": كتاب الاعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/١.

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٢/٤.

(٤) ص ٢١٢ - وما بعدها "ذر".

كوطءٍ بشبهة فولدت (فاشترها الزوج) أي: ملكها كلاً أو بعضاً (فهي أم وليد) من حين الملك، فلو ملك ولدها من غيره فله بيعه،.....

[١٦٩٩٥] (قوله: كوطءٍ بشبهة) تنظير لا تمثيل لباسيد؛ لأن المراد به ما ليس بعقد أصلاً كما لو وطئها على ظن أنها زوجته.

[١٦٩٩٦] (قوله: فاشترها الزوج) الأولى أن يزيد: ((أو الواطئ)) ليشمل الشبهة.
[١٦٩٩٧] (قوله: أي: ملكها) تعميم للشراء ليدخل فيه الملك ببارث أو هبة. وقوله: ((كلاً أو بعضاً)) تعميم للضمير المفعول، وأفاد به عدم تجزئ الاستيلاء، وفي "الدر المنقى"^(١): ((هل تجزئ الاستيلاء؟ في "التبيين"^(٢)) وغيره: لا^(٣) إذا أمكن تكميله)) اهـ. وفي "البدائع"^(٤): ((الاستيلاء لا يتجزئ عندهما كالنذير، وعنده هو متجزئ إلا أنه قد يتكامل عند وجود سبب التكامل وشرطه وهو إمكان التكامل، وقيل: لا يتجزئ عنده أيضاً لكن فيما يحتمل النقل فيه، ويتجزئ فيما لا يحتمله، كأمه بين اثنين ولدت فادعاه أحدهما صارت أم وليد له، وإن ادعاه جميعاً صارت أم وليد لهما)).

[١٦٩٩٨] (قوله: أو بعضاً) بأن اشتراها هو وآخر فتصير أم وليد للزوج ويلزمه قيمة نصيب شريكه، وتأمه في "البحر"^(٥).

[١٦٩٩٩] (قوله: من حين الملك) أي: لا من حين العلوق، [٤/٢٢٧/١] "بحر"^(٥).
[١٧٠٠٠] (قوله: فلو ملك ولدها من غيره) يعني: الولد الحادث قبل ملكه إياها، قال في "الفتح"^(٦): ((وفي "المبسوط"^(٧)): لو طلقها فتزوجت بآخر فولدت منه ثم اشترى الكل صارت أم

(١) "الدر المنقى": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ٥٣٤/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ١٠١/٣.

(٣) في النسخ جميعها: ((في "التبيين": نعم، وفي غيره: لا))، وما أثبتناه هو الصواب الموافق لما في "التبيين" و"الدر المنقى".

(٤) "البدائع": كتاب الاستيلاء - فصل في صفة الاستيلاء ١٢٩/٤ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٦/٤.

(٦) "الفتح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٣٣٦/٤.

(٧) "المبسوط": كتاب العتق - باب بيع أمهات الأولاد ١٥٦/٧ بتصرف.

وَكَذَا لَوْ اسْتَوْلَدَهَا بِمِلْكِهِ ثُمَّ اسْتَحِقَّتْ أَوْ لَحِقَتْ ثُمَّ مَلَكَهَا؛

وَلَدٍ وَعَتَقَ وَلَدَهُ، وَوَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ بِجَوَازٍ يَبْعُهُ خِلَافًا لـ "زُفَرٍ"، بِخِلَافِ الْحَادِثِ فِي مِلْكِهِ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ أُمِّهِ)) اهـ.

(تنبيه)

اسْتَشْنَى فِي "الْفَتْحِ" ^(١) مِنْ قَوْلِهِمْ: ((إِنَّ الْحَادِثَ فِي مِلْكِهِ مِنْ غَيْرِهِ حُكْمُهُ كَأُمِّهِ)): مَا إِذَا كَانَ جَارِيَةً فَإِنَّهُ لَا يَسْتَمْتَعُ بِهَا لِأَنَّهُ وَطِئَ أُمَّهُ، وَزَادَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٢): ((مَا لَوْ شَرَى أُمُّ وَلَدٍ غَيْرٍ مِنْ رَجُلٍ جَاهِلًا بِحَالِهَا فَوَلَدَتْ لَهُ ثُمَّ اسْتَحَقَّهَا مَوْلَاهَا فَلَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي قِيمَةُ الْوَلَدِ لِلغُرُورِ، وَكَانَ يُنْبَغِي أَنْ لَا يَلْزَمَهُ شَيْءٌ عِنْدَ "الإمام"؛ لِأَنَّ وَلَدَ أُمِّ الْوَلَدِ لَا مَالِيَّةَ فِيهِ كَأُمِّهِ، إِلَّا أَنَّهُ ضَمِنَ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ عَدَمَ مَالِيَّتِهِ بَعْدَ ثَبُوتِ حُكْمِ أُمِّيَّةِ الْوَلَدِ فِيهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ لِعُلُوقِهِ حَرُّ الْأَصْلِ فَلِذَا يُضْمَنُ بِالْقِيمَةِ)) اهـ.

١٧٠١٦ (قوله: وَكَذَا لَوْ اسْتَوْلَدَهَا بِمِلْكِهِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((أَوْ وَلَدْتُ مِنْ زَوْجٍ)) أَي: وَكَذَا تَكُونُ أُمُّ وَلَدٍ لَوْ اسْتَوْلَدَهَا ثُمَّ اسْتَحِقَّتْ أَوْ لَحِقَتْ ثُمَّ مَلَكَهَا. اهـ "ح" ^(٣).

١٧٠٢٦ (قوله: ثُمَّ اسْتَحِقَّتْ) أَي: اسْتَحَقَّهَا الْغَيْرُ بِأَنْ أَثْبِتَ أَنَّهَا أُمُّهُ، قَالَ "ح" ^(٣):

(قوله: فَلِذَا يُضْمَنُ بِالْقِيمَةِ) مَقْتَضَى عُلُوقِهِ حَرُّ الْأَصْلِ عَدَمَ ضَمَانِهِ بِالْكَلِيَّةِ، لَا ضَمَانَ قِيمَتِهِ، بَلْ هُوَ أَوَّلَى بَعْدِيهِ مِنْ وَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ، وَسِبْأَتِي لِلشَّارِحِ تَعْلِيلُ عَدَمِ ضَمَانِ الشَّرِيكِ الْمُدَّعِي نَسَبَ وَلَدِ الْأُمِّهِ الْمَشْتَرَكَةِ بِأَنَّهُ عَلِقَ حَرُّ الْأَصْلِ.

(قوله: وَكَذَا تَكُونُ أُمُّ وَلَدٍ لَوْ اسْتَوْلَدَهَا ثُمَّ اسْتَحِقَّتْ الْإِخ) مَسْأَلَةُ الاسْتِحْقَاقِ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ "الشَّارِحِ": كَوَاطِءُ بَشْبَهَةٍ، وَمَسْأَلَةُ الرَّدِّ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَلَدْتُ أُمَّةً مِنْ سَيِّدِهَا، فَلَيْسَ فِي ذِكْرِهِمَا هُنَا مِنْ حَيْثُ إِفَادَةُ تَحْقِيقِ الاسْتِيْلَادِ كَبِيرٍ فَائِدَةٌ؛ لَعَلِمِهِ ثَمَّا سَبَقَ.

(١) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٣٣/٤ تصرف.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٦/٤ تصرف.

(٣) "ح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٢٧/ب.

فَإِنَّ عِتْقَ أُمِّ الْوَلَدِ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْمَلِكِ كَالْمَحَارِمِ،

((وَيُبَغْيُ أَنْ يَكُونَ وَلَدُهَا حُرًّا بِالْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ مُعْرُورٌ)).

[١٧٠٣] (قوله: فَإِنَّ عِتْقَ أُمِّ الْوَلَدِ يَتَكَرَّرُ) يعني: أَنَّ كَوْنَهَا أُمُّ وَلَدٍ يَتَكَرَّرُ، وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ الْعِتْقُ لِأَنَّهُ إِعْتَاقٌ مَالًا لِحَدِيث: ((أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا))^(١).

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٥١٦) في العتق - باب أمهات الأولاد، وابن سعد في "الطبقات" ٢١٥/٨، والدارقطني ١٣١/٤ - ١٣٣ في المكاتب، وابن أبي عاصم في "الآحساد والمثاني" (٣١٣٢)، وابن عدي ٢٩٧/٧، وابن حبان في "المجروحين" ٢٤٢/١، والحاكم ١٩/٢ متابعه في البيوع، والبيهقي ٣٤٦/١ في عتق أمهات الأولاد - باب الرجل يبطأ أمته بالملك من طرق عن أبي بكر بن أبي سبرة عن حسين بن عبد الله الهاشمي عن عكرمة عن ابن عباس قال: لما ولدت أم إبراهيم قال رسول الله ﷺ: ((أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا))، قال الزيلعي: والحديث معلول بأبي بكر وحسين فإنهما ضعيفان، وأعله ابن حبان بحسين وقال: أصله عن عكرمة عن النبي ﷺ. أبو بكر بن أبي سبرة قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك وكذبه أحمد، إلا أنه وقع عند ابن ماجه (عن أبي بكر هو النهشلي) كذا قال.

وحسين بن عبد الله: ضعفه أكثر أصحاب الحديث، تركه أحمد وابن المديني، وذلك أنه اتهم بالزندقه، قال أحمد: له أشياء منكرة، وقال ابن معين: ليس به بأس، يكتب حديثه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وأخرجه ابن سعد ٢١٥/٨، وأبو يعلى كما في "نصب الراية" ٢٨٨/٣، والبيهقي ٣٤٦/١ عن إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ، إلا أَنَّ اللفظ عند ابن سعد ((ثُمَّ أُمَةٌ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَإِنِهَا حُرَّةٌ إِذَا مَاتَ، إِلَّا أَنْ يَعْتَقَهَا قَبْلَ مَوْتِهِ)) ثم قال البيهقي: كذا رواه أبو أويس عن حسين مرسلًا، وقد قيل عن أبي أويس موصولًا بذكر ابن عباس فيه، وذلك فيما رواه عبد الحميد وأبو بكر ابنا أبي أويس عن أبيهما، كذا قال إنه مرسل، مع أنه قد ثبت في نسخة "السنن الكبرى" [عن ابن عباس] وهذا يخالف لقول البيهقي في "السنن" و"المعرفة" (٢٠٨٠٢)، وكذلك - أي: كما رواه ابن أبي سبرة - رواه أبو أويس عن حسين، إلا أنه أرسله في إحدى الروايتين عنه، أخرجه الدارقطني ١٣٢/٤ - ١٣٣ في المكاتب من طريق عبد الحميد وأبي بكر ابنا أبي أويس به بلفظ إسماعيل عند ابن سعد.

وأخرجه بهذا اللفظ أحمد ٣٠٣/١، ٣١٧، ٣٢٠، وابن ماجه (٢٥١٥)، والدارمي (٢٥٧٤) في البيوع - باب بيع أمهات الأولاد، وابن أبي شيبة ١٨٤/٥ في البيوع - باب في أمهات الأولاد، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣١٣٣)، والدارقطني ١٣٠/٤، ١٣١، والطبراني (١١٥١٩)، والحاكم ١٩/٢، والبيهقي في "السنن" ٣٤٦/١٠، و"المعرفة" (٢٠٧٩٩) من طريق أسود وحجاج ومحمد بن سعيد الأصبهاني وابن أبي شيبة وعمر بن عون ووكيع وأبي نعيم وإسحاق الأزرق وي زيد بن هارون كلهم عن شريك عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ: -

= (أما رجل ولدته أمته فهي حرة بعد موته) وألفاظهم متقاربة، قال الحاكم: صحيح الإسناد - وقد تابعه - أي: شريكاً - أبو بكر بن أبي سيرة - اهـ.

وتعقبه الذهبي بقوله: حسين متروك، وأخرجه عبد الرزاق (١٣٢١٩) عن أبي سفيان؟! عن شريك بن عبد الله عن عكرمة، به.

وشريك: وإن كان ثقة فقد تغير بأخرة، إلا أن ابن حبان قال في "الثقات": وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين منه - الذين سمعوا عنه بواسطة - ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه في الكوفة فيه أوهام كثيرة اهـ.

وبذلك يكون قد برئ منه شريك، والاضطراب في اللفظ والإسناد من حسين، وإن احتمل أن يكون من الرواة عنه كشریک وأبي أويس وأبي بكر بن أبي سيرة وغيرهم.

وبلفظ ابن أبي سيرة أخرجه ابن سعد ٢١٥/٨ عن معن حدثنا سعد بن كليب قاضي عدن عن حسين، به (ح)، والدارقطني ١٣١/٤ عن عبد الله بن سلمة عن حسين، به، وسعد: وثقه ابن حبان، وسكت عنه البخاري، وابن سلمة: قال أبو نعيم: متروك، وضعفه الدارقطني وغيره، بل وأخرجه الدارقطني عن حامد بن آدم عن الفضل بن موسى عن سفيان الثوري عن حسين، به، إلا أن حامداً كذبه ابن معين وابن عدي والجزائري وغيرهم.

وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق زياد بن أيوب عن سعيد بن زكريا عن علي بن أبي سارة عن ابن أبي الحسين عن عكرمة، به، قال الدارقطني: تفرد به زياد وهو ثقة اهـ. وعلي: قال البخاري: في حديثه نظر، وقال أبو حاتم: شيخ ضعيف الحديث. قال أبو داود: وترك الناس حديثه.

وأخرجه الدارقطني، والطبراني (١١٦٠٩) من طريق الحسين بن عيسى الحنفي ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: ((أما الولد حرة وإن كان سقطاً))، قال البيهقي: وهو ضعيف، والحسين بن علي: قال البخاري: مجهول وحديثه منكر، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، روى عن الحكم ابن أبان أحاديث منكراً.

والحكم بن أبان: وثقه ابن معين والنسائي والعجلي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو زرعة: صالح، زاد ابن حبان: ربما أخطأ، وإنما وقعت المناكير من رواية ابنه عنه، وكذلك قال ابن عدي.

قال البيهقي: لم يثبت فيه شيء ولحديث عكرمة علة عجيبة اهـ.

أخرجه عبد الرزاق (١٣٢٤٣) عن معمر (ح)، والبيهقي ٣٤٦/١٠ عن سعيد بن منصور عن سفيان كلاهما عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن عمر، به.

وأخرجه عبد الرزاق (١٣٢٤٤)، والبخاري في "المجدييات" (١٧٤٨)، وعنه البيهقي ٣٤٦/١٠ عن سفيان =

= الثوري حدثني أبي عن عكرمة عن عمر، به. وأخرجه ابن أبي شيبة ١٧٢/٥ في البوع - باب بيع أم الولد إذا أسقطت، حدثنا وكيع عن سفيان، به. وسعيد بن منصور (٢٠٥١) ثنا أبو عوانة (ج)، والبيهقي ٣٤٨/١٠ عن شريك كلاهما عن سعيد بن مسروق، به.

وأخرجه سعيد بن منصور (٢٠٥٢) ثنا عتاب بن بشير - ليس بذلك - عن خفيف - ضعيف - عن عكرمة عن ابن عباس قال عمر: إذا ولدت أم الولد من سيدها فقد عتقت وإن كان سقطاً. وأخرجه البيهقي ٣٤٦/١٠ من طريق عبد الواحد بن زياد ثنا خفيف عن عكرمة، به، فزيادة ابن عباس خطأ من خفيف.

وأخرجه سعيد (٢٠٥٠)، وعمر بن شبة في "تاريخ المدينة" ٧٢٨/٢ عن هشيم عن أبي إسحاق عن عكرمة قال: أعتق عمر أمهات الأولاد وأمهات الأسقاط. قال البيهقي: فعاد الحديث إلى عمر، وهو الأصل في ذلك. وأخرج القاسم بن أصبغ في كتابه، وذكره ابن القطان عنه في "الوهم والإيهام"، وابن عبد البر في "التمهيد" وعنه ذكره عبد الحق في "أحكامه" كما في "نصب الراية" ٢٨٧/٣. قال القاسم: حدثنا محمد بن وصاح حدثنا مصعب بن سعيد أبو خثمة المصيصي حدثنا عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً في مارية (أعتقها ولدها)). وأخرجه ابن حزم في "المحلى" ١٨/٩ حدثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم ثنا مصعب [فأسقط محمد بن وضاح].

وأخرجه في "المحلى" ٢١٩/٩، و"الإحكام" ٥٥١/٤ من طريق قاسم بن أصبغ حدثنا مصعب بن محمد ثنا عبيد الله به اهـ. وقال: هذا خير صحيح، والحجة به قائمة، وكل رواته ثقات اهـ. كذا قال وتقبه ابن القطان بأن قوله [محمد بن مصعب] خطأ، وإنما هو عن محمد وهو ابن وضاح عن مصعب وهو ابن سعيد المصيصي، وفيه ضعف اهـ. وكان ابن حزم أخطأ فيه مرة ثالثة، ومع ذلك قال ابن القطان: إسناده جيد، ومصعب بن سعيد: ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: ربما أخطأ، يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات وبين السماع في خبره؛ لأنه كان مدلساً، وقد كُف في آخر عمره، وقال صالح جزرة ضرير، لا يدري ما يقول، وذكره ابن عدي في "الضعفاء" وقال: يتحدث عن الثقات بالماكر ويصحف عليهم، وذكر له عدة أحاديث منكرات صحف فيها، ثم قال: والضعف على حديثه بين، قال الذهبي: ما هذه إلا منكرات وبلايا.

والدليل على أنه غير صحيح عن ابن عباس ما أخرجه عبد الرزاق (١٣٢١٨)، وسعيد بن منصور (٣٠٦٠) عن سفيان بن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس في أم الولد قال: ((بعها كما تبع شائك أو بعرك))، وأخرجه عبد الرزاق (١٣٢١٦) أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أن ابن عباس قال: لا تعتق أم الولد حتى يتكلم بعقها. وأخرجه ابن أبي شيبة ١٨٦/٤ عن أشعث عن سالم عن ابن أبي عروبة عن ابن عباس أنه جعلها من نصيب ولدها، وكذلك قال ابن مسعود.

وأخرج عبد الرزاق (١٢٩٣٧)، والبيهقي ٣٤٤/١٠ عن ابن عيينة عن ابن أنعم - عبد الرحمن بن زياد - عن راشد ابن الحارث (ج)، وأخرجه عبد الرزاق (١٣٢٣٣) عن الثوري في "الجامع" كما قال البيهقي عن ابن أنعم =

= عن سليمان بن يسار (ح)، والدارقطني ١٣٦/٤، والبيهقي ٣٤٤/١٠ طريق "ابن عينة وجعفر بن عون عن عبد الرحمن بن أنعم عن مسلم بن يسار كلهم عن سعيد بن المسيب أنه سئل أعتق أمهات الأولاد؟ قال: لا، ولكن أعتقهن رسول الله ﷺ. قال الدارقطني: تفرد الإفريقي برفعه إلى النبي ﷺ. وأخرجه عمر بن شبة ٧٢٣/٢-٧٢٤، والبيهقي ٣٤٣/١٠-٣٤٤ من طريق يونس ويزيد بن عبد الله بن الهاد وعبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة عن ابن شهاب فذكر قصة طويلة بينه وبين الوليد بن عبد الملك وقبيصة بن ذؤيب، وقال فيها ابن شهاب عن ابن المسيب عن ابن عمر وفيه قصة، وكذلك أخرجه عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر، وأخرجه عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن جده أنه سمع عمر. وأخرج الدارقطني ١٣٣/٤، والبيهقي ٣٤٥/١٠ من طريق رشدين بن سعد عن ابن لهيعة وطلحة بن أبي سعيد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن يعقوب بن عبد الله الأشج عن بسر بن سعيد عن خوات ابن جبير مرفوعاً: ((لا تاع - أي أم الولد - وأمر بعتقها)). وفي الحديث قصة.

وكذلك رواه سعيد بن أبي مريم عن ابن لهيعة.

ورواه عبد الله بن محمد بن إسحاق الفهمي البطارقي ثنا ابن لهيعة عن عبيد الله عن بكير بن الأشج عن بسر عن خوات مرفوعاً نحوه، كذا قال: ((بكير بن عبد الله)). قال البيهقي: وهذا مما ينفرد بإسناده رشدين بن سعد وابن لهيعة وهما غير محتج بهما، وأخرجه البيهقي ٣٤٧/١٠ عن ابن عبد الحكم عن ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر مرسلاً. قال البيهقي: هذا منقطع واستدل الدارقطني على أنه خطأ من رشدين وابن لهيعة في الرواية الأولى، ومن تابعهما بأنه قد دخل لهم حديث في حديث.

وأخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن وهب عن الليث وابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: ((من أعتق عبداً وله مال فماله له إلا أن يستثنيه السيد)). وكذلك رواه عمرو بن خالد عن ابن لهيعة، قال الدارقطني والبيهقي وعبد الحق: الصحيح وقفه عن ابن عمر عن عمر.

وأخرجه مالك في "الموطأ" ٧٧٦/٢ في العتق والولاء - باب عتق أمهات الأولاد عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال: ((أُمّ وليدة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها، وهو يستمتع بها فإذا مات فهي حرة)). وكذلك رواه يحيى بن سعيد وعبيد الله وعبد الله ابنا عمر وعمر بن محمد وغيرهم عن نافع عن ابن عمر عن عمر نحوه. وكذلك رواه سالم عن أبيه به. أخرجه سعيد بن منصور (٢٠٥٣) (٢٠٦٢)، وعبد الرزاق (١٣٢٢٥) (١٣٢٢٦) (١٣٢٢٩)، وابن أبي شبة ١٨٥/٥، وعمر بن شبة في "تاريخ المدينة" ٧٢٧/٢، والدارقطني ١٣٤/٤، والبيهقي ٣٤٢/١٠، ٣٤٨، ٣٤٩، والمعروف (٢٠٧٩٢)، لكن رواية يحيى بن سعيد فيها قصة في الرد على ابن الزبير حيث أباح بيعهن.

وأخرج عبد الرزاق (١٣٢٢٨)، وسعيد بن منصور (٢٠٥٤)، وابن أبي شبة ١٨٥/٤، والدارقطني ١٣٤/٤، والبيهقي ٣٤٣-٣٤٤/١٠ من طريق سفيان وسليمان بن بلال وفليح بن سليمان كلهم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر نحوه، وفي رواية سفيان قصة الرد على ابن الزبير.

قال البيهقي: هكذا رواه جماعة عن عبد الله بن دينار، وغلط فيه بعض الرواة عن عبد الله بن دينار فرفعه إلى النبي ﷺ =

= وهو وهم لا تحمل روايته.

أخرجه الدارقطني ١٣٤/٤ من طريق يونس بن محمد حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ أَمْهَاتِ الْأَوْلَادِ)). ثم أخرجه عن يحيى بن إسحاق عن عبد العزيز عن ابن دينار عن عمر نحوه غير مرفوع. وأخرجه أيضاً هو وابن عدي ١٧٧/٤ عن عبد الله بن مطيع حدثنا عبد الله بن جعفر ثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر، فذكره مرفوعاً.

وعبد الله بن جعفر هو ابن نجيح والد علي بن المديني، متروك واه، إلا أن بعض الرواة عند الدارقطني فسّره: ((هو المخزومي))، والمخزومي: ثقة، إلا أنه لا يروي عن عبد الله بن دينار، ولا يروي عنه عبد الله بن مطيع، والله أعلم.

وأخرجه عبد الرزاق (١٣٢٤٨)، وسعيد بن منصور (٢٠٤٩)، وابن أبي شبة ١٧٢/٤، وعمر بن شبة في "تاريخ المدينة" ٧٢٧-٧٢٨ من طريق وكيع وهشيم ومروان بن معاوية وعبد الرزاق كلهم عن عمر بن ذر عن محمد بن عبد الله بن قارب عن أبيه أنه اشترى من رجل جارية قد كانت أسقطت من مولاهما سقطاً بأربعة آلاف، وكان قارب صديقاً لعمر، فلامه لوماً شديداً وقال: والله إني كنت لأنزهك عن هذا وأقبل على الرجل ضرباً بالدرّة، وقال: ((الآن بعد أن اختلطت لحومكم ولحومهن، ودمائكم ودمائهن؟ ارددها، ارددها)).

وروي ابن سيرين والشعبي عن عبيدة عن علي قال: اجتمع رأيي ورأي عمر على عتق أمهات الأولاد فأعتقهن، ثم رأيت أن أرقهن، قال عبيدة: فرأي رجلين في الجماعة أحب إلي من رأي رجل في الفرقة - أو قال الفتنة -، أخرجه عبد الرزاق (١٣٢٢٤)، وعمر بن شبة ٧٢٩-٧٣٠، وسعيد بن منصور (٢٠٤٦) (٢٠٤٧) (٢٠٤٨)، وابن أبي شبة ١٨٤/٤، والبيهقي ٣٤٨/١.

فما يدل على أن عمر كان يرى أو لا يرى جواز ذلك، ثم حرم بيعهن، وجعلهن من نصيب أبنائهن ومن الثلث، ثم استقر اجتهاده على أنها تعتق من رأس المال.

وقال البيهقي ٣٤٧/١: وقد روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ توفي ولم يترك ديناراً ولا درهماً ولا عبداً ولا أمة، وفي ذلك دلالة على أنه لم يترك أم إبراهيم أمة، وأنها اعتقت بموته بما تقدم بحمة الاستيلاء. واحتج أيضاً بما أخرجه هو ورواه البخاري (٢٥٤٢) في العتق - باب من ملك من العرب رقياً فوهب إليه، ومسلم (١٤٣٨) في النكاح - باب حكم العزل، وأبو داود (٢١٧٢) في النكاح - باب ما جاء في العزل، وأحمد ٤٩/٣ وغيرهم عن ابن عمر عن أبي سعيد الخدري قال: جاء رجل من الأنصار قال: يا رسول الله، إنا نصيب سبياً فنحب الأئمان - وفي رواية الفداء - فكيف ترى في العزل ... الحديث.

ثم قال البيهقي: فلولا أن الاستيلاء يمنع من نقل الملك وإلا لم يكن لعزلهم حجة الأئمان فائدة، والله أعلم.

وقال في "المعرفة": وأحسن شيء يروى فيه عن النبي ﷺ حديث سلامة بنت معقل - أي فهو صريح في العتق - أخرجه أحمد ٣٦٠/٦، وأبو داود (٣٩٥٣) في العتق - باب في عتق أمهات الأولاد، والطبراني في "الكبير" (٣٥٩٦) ٢/٤ (٧٨٠)، وعنه أبو نعيم في "المعرفة" (٧٦٨٣)، والبيهقي ٣٤٥/١، و"المعرفة" (٢٠٨٠٩)، وذكره البخاري في "التاريخ" ٢٠١/٣، والدارقطني كما في "الإصابة" ٣٠٢/١ من طريق محمد بن إسحاق عن الخطاب بن صالح عن أمه قالت: =

بِخِلَافِ الْمُدْبِرَةِ.

(حُكْمُهَا) أَي: الْمُسْتَوْلَى (كَالْمُدْبِرَةِ).....

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ أَوْ اللَّحَاقَ لَا يُنَافِي عَوْدَهَا أَمْ وَلَدٌ بِتَحْدِيدِ الْمَلِكِ وَلَوْ بَعْدَ إِعْتَاقِهَا؛ لِأَنَّ سَبَبَ صَيُورِهَا أَمْ وَلَدٍ قَائِمٌ وَهُوَ ثُبُوتُ النَّسَبِ مِنْهُ، فَافْهَم. وَمَا ذَكَرَهُ مَاخُذٌ مِنْ "الْخَانِيَّة" (١)، وَنَصُّهَا: ((عَتِقَ أُمُّ الْوَلَدِ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْمَلِكِ، كَعَتِقِ الْمَحَارِمِ بِتَكَرُّرِ الْمَلِكِ، وَتَفْسِيرُهُ: أُمُّ الْوَلَدِ إِذَا أَعْتَقَهَا وَارْتَدَّتْ وَلَجِئَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ سُبِّتَ وَاشْتَرَاهَا الْمَوْلَى فَإِنَّهَا تَعُودُ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ، وَكَذَا لَوْ مَلَكَ ذَاتَ رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ وَعَتَقَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ ارْتَدَّتْ وَلَجِئَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ سُبِّتَ فَاشْتَرَاهَا عَتَقَتْ عَلَيْهِ، وَكَذَا ثَانِيًا وَثَلَاثًا) اهـ.

[١٧٠٠٤] (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْمُدْبِرَةِ) أَي: فَإِنَّهُ إِذَا أَعْتَقَهَا ثُمَّ ارْتَدَّتْ وَسُبِّتَ فَمَلَكَهَا لَا تَصِيرُ مُدْبِرَةً، وَالْفَرْقُ: أَنَّ عَتَقَ الْمُدْبِرَةِ وَصَلَ إِلَيْهَا بِالْإِعْتَاقِ وَبَطَلَ التَّدْيِيرُ فَلَا يَنْقُضِي عِتْقُهَا مَعْلَقًا بِمَوْتِ، بِخِلَافِ الْإِسْتِيلَادِ فَإِنَّهُ لَا يَطْلُ بِالْإِعْتَاقِ وَالْإِرْتِدَادِ لِقِيَامِ سَبَبِهِ وَهُوَ ثُبُوتُ نَسَبِ الْوَلَدِ، "بَحْر" (٢). [١٧٠٠٥] (قَوْلُهُ: حُكْمُهَا كَالْمُدْبِرَةِ) فِي كَوْنِهَا لَا يُمَكِّنُ تَمْلِكُهَا بَعُوضٌ وَلَا بَدُونُهُ.

(قَوْلُهُ: وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ أَوْ اللَّحَاقَ لَا يُنَافِي إلخ) لَعَلَّ الْأَصُوبَ عَدَمَ إِدْخَالِ مَسْأَلَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ فِي الْحَاصِلِ، وَالتَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ فِي الشَّرْحِ غَيْرُ ظَاهِرٍ فِيهَا بَلْ فِيمَا بَعْدَهَا، تَأَمَّلْ. (قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ إِذَا أَعْتَقَهَا ثُمَّ ارْتَدَّتْ إلخ) وَإِذَا لَمْ يَعْتَقْهَا تَعُودُ مُدْبِرَةً كَالطَّلَاقِ اهـ. "رَحْمَتِي".

- حَدَّثَنِي سَلَامَةُ بِنْتُ مَعْقِلٍ قَالَتْ: كُنْتُ لِلْحَبَابِ بْنِ عَمْرٍو وَلِي مِنْهُ غُلَامٌ - فَمَاتَ - فَقَالَتْ لِي أَمْرَأَتُهُ: الْآنَ تَبَاعِنِ فِي دِينِهِ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: ((لَا تَبِيعُوهَا وَأَعْتَقُوهَا، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بَرْقِيقَ قَدْ جَاءَنِي فَاتُونِي أَعُوضْكُمْ)) فَفَعَلُوا، فَاخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ قَوْمٌ: أُمُّ الْوَلَدِ مَمْلُوكَةٌ، لَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَعْضُضْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ حُرَّةٌ قَدْ أَعْتَقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَفِي كَانَ الْاِخْتِلَافُ، قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: فَحَدَّثَ رِيبَةُ الرَّأْيِ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَعْتَقْتُهُمْ عَمْرٌ إِلَّا بِهَذَا الْحَدِيثِ اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ، فَأَمَّا الْخُطَابُ بِمَجْهُولَةٍ. وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الْخُطَابِ عَنْ أُمِّهِ بِهِ.

(١) "الْخَانِيَّة": كِتَابُ الْعِتَاقِ - فَصْلٌ فِي الْإِسْتِيلَادِ ٥٧٠/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٢) "الْبَحْر": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ٢٩٣/٤ بِتَصْرِفٍ.

وقد مرَّ، (الْأ) في ثلاثة عشرَ مذكورةً في فُرُوقِ "الأشياء"^(١) والبيعِ الفاسدِ مِنْ "البحر"^(٢)، مِنْهَا: (أَنَّهُا تَعْتَقُ مَوْتَهُ مِنْ كُلِّ مَالِهِ) والمُدْبِرَةُ مِنْ ثُلْثِهِ (مِنْ غَيْرِ سِعَايَةٍ).....

[١٧٠٠٦] (قوله: وَقَدْ مَرَّ^(٣)) في قوله: ((لَا تُبَاغِ الْمُدْبِرَةَ))، [٤/٢٢ق/ب]

مطلب: في القضاءِ بجوازِ بيعِ أُمِّ الْوَلَدِ

[١٧٠٠٧] (قوله: فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ) قَالَ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ مِنْ "الْبَحْرِ": ((وَفِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ" هُنَا: عَلِمَ أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ تُخَالِفُ الْمُدْبِرَ فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ حُكْمًا: لَا تَضْمَنُ بِالْغَضَبِ وَالْإِعْثَاقِ وَالْبَيْعِ، وَلَا تَسْعَى لِغَرِيمٍ، وَتَعْتَقُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ، وَإِذَا اسْتَوْلَدَتْ أُمُّ وَلَدٍ مُشْتَرَكَةً لَمْ يَمْلِكْ نَصِيبُ شَرِيكِهِ، وَفِيمَنْهَا الثَّلَاثُ، وَلَا يَفْعَلُ الْقَضَاءُ بِجَوَازِ بَيْعِهَا، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ أَوْ إِعْثَاقِهِ، وَيَبْتَئُ نَسَبٌ وَلَدِهَا بِلَا دَعْوَةٍ، وَلَا يَصِحُّ تَذْيِيرُهَا، وَيَصِحُّ اسْتِیْلَادُ الْمُدْبِرَةِ، وَلَا يَمْلِكُ الْحَرِّيُّ بَيْعَ أُمِّ وَلَدِهِ، وَيَمْلِكُ بَيْعَ مُدْبِرِهِ، وَيَصِحُّ اسْتِیْلَادُهُ جَارِيَةً وَلَدِهِ، وَلَا يَصِحُّ تَذْيِيرُهَا، كَذَا فِي "الْتَلْقِيحِ"))). أَهـ "ح"^(٤). وَذَكَرَ مِنْهَا هُنَا أَرْبَعَةً.

[١٧٠٠٨] (قوله: تَعْتَقُ مَوْتَهُ) أَي: وَلَوْ حُكْمًا كَلَحَاقِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا، وَكَذَا الْمُسْتَأْمَنُ لَوْ عَادَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ فَاسْتَرْقَ وَلَهُ أُمُّ وَلَدٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، "نَهْر"^(٥).

[١٧٠٠٩] (قوله: مِنْ كُلِّ مَالِهِ) هَذَا إِذَا كَانَ إِقْرَارُهُ بِالْوَلَدِ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ وَمَعَهَا وَلَدٌ، أَوْ كَانَتْ حُبْلَى، فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَقَقَتْ مِنَ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الشَّاهِدِ إِقْرَارٌ بِالْعَتَقِ، وَهُوَ وَصِيَّةٌ، كَذَا فِي "الْمَحِيطِ" وَغَيْرِهِ، "نَهْر"^(٥)، وَسَيَأْتِي^(٦) فِي الْفُرُوعِ.

(١) "الأشياء والنظائر": الفن الثالث: الجمع والفرق - ما اختلف فيه المدبر وأُمُّ الولد ص ٤٤٤.

(٢) "البحر": كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٧٩/٦.

(٣) ص ١٥٣ - "دَرْ".

(٤) نقول: قد وهم "ح" في نقله عن "البحر"؛ لِأَنَّ صَاحِبَ "البحر" إِنَّمَا عَزَا إِلَى "فَتْحِ الْقَدِيرِ" مَسْأَلَةً أُخْرَى قَالَ عَقَبَهَا: ((وَصَرَّحَ بِهِ فِي "الْبَنَاءِ" وَ"فَتْحِ الْقَدِيرِ" هُنَا))، ثُمَّ قَالَ بَعْدَهَا مُسْتَأْنَفًا: ((وَعَلِمَ أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ الْإِخ)). انظر "البحر":

كتاب البيع - باب البيع الفاسد ٧٩/٦، و"ح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ق ٢٢٨/أ.

(٥) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/أ.

(٦) المقولة [١٧١٢] قوله: ((وَالَا فَمَنْ الثَّلَاثِ)).

والمُدْبِرَةُ تَسْعَى، ولو قُضِيَ بِجَوَازِ بَيْعِهَا لَمْ يَنْفَذْ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى قَضَاءِ قَاضٍ آخَرَ إِمْضَاءً

(١٧٠١٠) (قوله: والمُدْبِرَةُ تَسْعَى) أي: إن لم تَخْرُجْ مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى مَا مَرَّ^(١) تَفْصِيلُهُ.

مطلب: في قضاء القاضي بخلاف مذهبه

(١٧٠١١) (قوله: ولو قُضِيَ بِجَوَازِ بَيْعِهَا) أي: قُضِيَ بِهِ حَنْفِيٌّ مَثَلًا عَلَى إِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ عَنْ "الإمام" مِنْ أَنَّ الْقَاضِيَّ لَوْ قُضِيَ بِخِلَافِ رَأْيِهِ يَنْفَذُ قَضَاؤَهُ، أي: مَا لَمْ يَقْبِذْهُ السُّلْطَانُ بِمَذْهَبٍ خَاصٍّ، أَمَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الْآخَرَى — وَهُوَ قَوْلُهُمَا الْمُرْجَحُ — لَا يَنْفَذُ مُطْلَقًا، فَيَرَادُ الْقَاضِي الْمُقَدِّلُ لـ "دَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ"؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِجَوَازِ بَيْعِهَا، وَلَهُ وَاقِعَةٌ مَعَ "أَبِي سَعِيدِ الْبَرْدَعِيِّ" شَيْخِ "الْكُرْخِيِّ" حَكَاهَا "الرَّيْلِيُّ"^(٢) وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهَا "ح"^(٣) فَرَأَجَعَهُ.

(١٧٠١٢) (قوله: لَمْ يَنْفَذْ هَذَا عِنْدَ "مُحَمَّدٍ" وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَقَالَا: يَنْفَذُ، وَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى خِلَافٍ فِي مَسْأَلَةِ أُصُولِيَّةٍ هِيَ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ الْمُتَأَخَّرَ هَلْ يَرْفَعُ الْخِلَافَ الْمُتَقَدِّمَ؟ عِنْدَهُمَا: لَا يَرْفَعُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَضْلِيلٍ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَعِنْدَهُ: "ح"^(٣))

(قوله: وَقَالَا: يَنْفَذُ (لِخ) أَي: إِذَا كَانَ الْقَاضِي غَيْرَ حَنْفِيٍّ؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا قُضِيَ بِخِلَافِ رَأْيِهِ لَا يَنْفَذُ عِنْدَهُمَا.

(قوله: وَعِنْدَهُ يَرْفَعُ، "ح" عَنْ "المنح") لَا يُوَافِقُ مَا فِي "المنح" مَا نَقَلَهُ "الشَّارَحُ" عَنْ "الذَّخِيرَةِ" كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ إِذْ عَلَى مَا فِي "المنح": "مُحَمَّدٌ" يَقُولُ بَعْدَ الْفَوَازِ بِمَعْنَى الْبَطْلَانِ لِمُخَالَفَتِهِ الْإِجْمَاعَ لَا رَتَقَ الْخِلَافِ السَّابِقِ بِالْإِجْمَاعِ الْمُتَأَخَّرِ، وَهَذَا يَقُولَانِ بِالنَّفَازِ لِعَدَمِ مَخَالَفَتِهِ لِعَدَمِ ارْتِفَاعِ الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ، وَكَذَلِكَ لَا يُوَافِقُ مَا ذَكَرَهُ فِي "التَّحْرِيرِ"، وَأَنَّهُ الْأَطْهَرُ عَلَى مَا فَسَّرَ بِهِ "الشَّارَحُ" عِبَارَتُهُ؛ إِذْ عَلَيْهِ يَكُونُ هَذَا الْقَضَاءُ قَضَاءً بِمَا لَا قَاتِلَ بِهِ، فَيُطْلَبُ ابْتِدَاءً، نَعَمْ تَحْتَمِلُ عِبَارَتُهُ تَفْسِيرَهَا بِمَا يُوَافِقُ مَا فِي الشَّرْحِ بِأَنَّهُ يُرَادُ بِقَوْلِهِ: ((لَا يَنْفَذُ عَنْهُمْ)) أَنَّهُ يَكُونُ مُتَوَقِّفًا عَلَى قَضَاءِ قَاضٍ آخَرَ إِمْضَاءً وَإِطْلَاقًا، لَا أَنَّهُ بَاطِلٌ، فَعَلَى مَا سَمِعْتُ: يَكُونُ الْقَضَاءُ بِجَوَازِ بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ حَلًّا خِلَافَ فِ كَوْنِهِ خِلَافًا لِلْإِجْمَاعِ أَوْ لَا بِنَاءً عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ الْخِلَافِ السَّابِقِ وَاعْتِبَارِهِ، فَعَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهِ يَكُونُ دَاخِلًا فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ، وَهَذَا مَا دَرَجَ عَلَيْهِ "الشَّارَحُ" فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ، وَعَلَى اعْتِبَارِهِ يَكُونُ دَاخِلًا فِي الْقِسْمِ الثَّالِثِ، وَهُوَ مَا مَشَى عَلَيْهِ "الشَّارَحُ" هُنَا، فَصَحَّ حِينَئِذٍ قَوْلُهُ: ((بَلْ يَتَوَقَّفُ (لِخ)).

(١) ص ١٥٩ — "در".

(٢) "تبيين الحقائق" - كتاب الإعناق - باب الاستيلاء ١٠١/٣.

(٣) "ح" - كتاب العلق - باب الاستيلاء ٢٢٨/١.

عن "المنح"^(١). وذكر في "التحرير"^(٢): ((أَنَّ الْأَظْهَرَ مِنَ الرُّوَايَاتِ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ عِنْدَهُمْ جَمِيعاً)) اهـ. ومُفَادُهُ: ارتفاعُهُ عِنْدَهُمْ فَبُيِّتُ الْإِجْمَاعُ الْمُتَأَخَّرُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ ارْتَفَعَ الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ لَمْ يَبْقَ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلٌ آخَرُ، فَكَانَ الْقَضَاءُ بِهِ قَضَاءً بِمَا قَائِلٌ بِهِ، فَلَا يَنْفُذُ لِمُخَالَفَتِهِ الْإِجْمَاعَ.

قُلْتُ: لَكِنَّ الْمُرَرَّ [٢/٢٣/٤] فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ - كَمَا سَيَأْتِي^(٣) تَحْرِيرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ الْحُكْمَ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ: مِنْهُ مَا لَا يَصِحُّ أَصْلًا وَإِنْ نَفَذَهُ أَلْفُ قَاضٍ وَهُوَ: مَا خَالَفَ كِتَابًا أَوْ سُنَّةً مَشْهُورَةً أَوْ إجماعًا، وَمِنْهُ مَا ثَبَتَ فِيهِ الْخِلَافُ قَبْلَ الْحُكْمِ وَيَرْتَفِعُ بِالْحُكْمِ حَتَّى لَوْ رُفِعَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ لَا يَرَاهُ أَمْضَاءً، وَمِنْهُ مَا ثَبَتَ فِيهِ الْخِلَافُ بَعْدَ الْحُكْمِ، أَيْ: وَقَعَ الْخِلَافُ فِي صِحَّةِ الْحُكْمِ بِهِ فَهَذَا إِنْ رُفِعَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ: فَإِنْ كَانَ لَا يَرَاهُ أَبْطَلَهُ، وَإِنْ كَانَ يَرَاهُ أَمْضَاءً. وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ: ((بَلْ يَتَوَقَّفُ)) الْخ أَنَّهُ مِنْ هَذَا النَّوعِ، وَمُقْتَضَى كَوْنِهِ مُخَالِفًا لِلْإِجْمَاعِ أَنَّهُ مِنَ النَّوعِ الْأَوَّلِ، وَبِهِ صَرَّحَ "الشَّارِحُ"^(٤) فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ حَيْثُ قَالَ عِنْدَ قَوْلِ "الْمُصَنِّفِ": ((أَوْ إجماعًا)): كَجِلِّ الْمُتَعَدِّ؛ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى فَسَادِهِ، وَكَيْفِ أَمٍّ وَلَدٍ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَقِيلَ: يَنْفُذُ عَلَى الْأَصَحِّ فَجَعَلَ عَدَمَ النِّفَازِ مُبْنً عَلَى مُخَالَفَتِهِ لِلْإِجْمَاعِ، وَعَلَيْهِ: فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: ((بَلْ يَتَوَقَّفُ)) الْخ، فَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "التَّحْرِيرِ"^(٥) عَزَا قَوْلَهُ: ((بَلْ يَتَوَقَّفُ)) إِلَى "الْجَامِعِ"^(٦)، وَوَجَّهَهُ: بَأَنَّ الْإِجْمَاعَ الْمُسَبُّوقَ بِخِلَافٍ مُخْتَلَفٍ فِي كَوْنِهِ إجماعًا فَفِيهِ شُبْهَةٌ، كَخَبَرِ الْوَاحِدِ، فَكَذَا فِي مُتَعَلِّقِهِ وَهُوَ ذَلِكَ الْحُكْمُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ، فَكَانَ الْقَضَاءُ بِهِ نَافِذًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُخَالِفٍ لِلْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ، وَقَالَ "شَارِحُهُ"^(٧): ((ثُمَّ الْأَظْهَرُ: أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْقَضَاءِ بَيِّعَ أَمُّ الْوَلَدِ فِي نَفْسِ الْقَضَاءِ كَمَا فِي مُتَعَلِّقِهِ الَّذِي هُوَ حَوَازُ الْبَيْعِ، لَا فِي نَفْسِ مُتَعَلِّقِهِ فَقَطْ، فَيَتَجَهَّ مَا فِي "الْجَامِعِ"؛

(١) "المنح": كتاب العتق - باب التدبير وأم الولد ١/١٨٦/أ.

(٢) "التحرير": الباب الرابع في الإجماع ص ٤٠٢-.

(٣) المقولة [٢٦٢٧٩] قوله: ((لو مجتهداً فيه)).

(٤) انظر التمر عند المقولة [٢٦٢٩٨] قوله: ((أو إجماعًا)).

(٥) "التحرير": الباب الرابع في الإجماع ص ٤٠٢-.

(٦) لم نعثر عليها في المطبوع من "الجامع الكبير" و"الصغير".

(٧) "التقرير والتحرير": الباب الرابع في الإجماع ٩٠/٣.

وإبطالاً، "ذخيرة"، وَيَفْذُ فِي الْمُدَبَّرَةِ كَمَا مَرَّ^(١). (وإنْ وَلَدَتْ بَعْدَهُ وَلَدًا ثَبَتَ نَسَبُهُ
بِلا دَعْوَى) إِذَا لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ بَنَحْوِ نِكَاحٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ وَطْءِ ابْنِهِ.....

لأنَّ قَضَاءَ الثَّانِي هُوَ الَّذِي يَقَعُ فِي مُحْتَمَلٍ فِيهِ أَعْنِي: الْأَوَّلَ، فَيَذَا قَالَ فِي "الكَشْفِ"^(٢): ((وهذا أوجهُ
الأقوالِ)). اهـ والله سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

﴿فَرْعٌ﴾

بَاعَ أُمُّ وَلَدِهِ وَالْمُشْتَرِي يَعْلَمُ بِهَا فَوَلَدَتْ فَادْعَاهُ فَهُوَ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّ لَهُ فِرَاشًا عَلَيْهَا، فَإِنْ نَفَاهُ ثَبَتَ
مِنَ الْمُشْتَرِي اسْتِحْسَانًا، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي، إِلَّا أَنَّ الْوَلَدَ يَكُونُ حُرًّا لَوْ نَفَاهُ الْبَائِعُ، وَلَوْ بَاعَ
مُدَبَّرَتَهُ وَوَطِئَهَا الْمُشْتَرِي عَالِمًا بِهَا فَوَلَدَتْ مِنْهُ ثَبَتَ مِنْهُ وَلَمْ يَعْتَقِ، وَرَدَّهَ مَعَ أُمِّهِ إِلَى الْبَائِعِ لِأَنَّهُ غَيْرُ
مَعْرُورٍ، "مَحِيطٌ".

[١٧٠١٣] (قوله: وإنْ وَلَدَتْ بَعْدَهُ) أي: بَعْدَ الْوَلَدِ الَّذِي ثَبَتَ مِنْهُ بِاعْتِرَافِهِ أَوْ بِنِكَاحِهِ.

[١٧٠١٤] (قوله: إِذَا لَمْ تَحْرُمْ) قَيْدٌ لِقَوْلِهِ: ((بِلا دَعْوَى)).

[١٧٠١٥] (قوله: بَنَحْوِ نِكَاحٍ) أي: مِنْ كُلِّ حُرْمَةٍ مُزِيلَةٍ لِلْفِرَاشِ، بِخِلَافِ الْحُرْمَةِ بِالْحَيْضِ
وَالنَّفَاسِ وَالصَّوْمِ وَالْإِحْرَامِ، وَأَدْخَلَ بِلَفْظِ «نَحْوِ» الْإِشْتِرَاقَ فِيهَا، فَلَوْ وَلَدَتْ الْمُشْتَرِكَةُ وَلَدًا ثَانِيًا
لَمْ يَثْبُتْ بِلا دَعْوَى كَمَا سَبَّكَ^(٣) قَوْلُهُ: ((وَهِيَ أُمُّ وَلَدِيهِمَا))، وَيَأْتِي^(٤) بَيَانُهُ، أَوْ كَانَتْ
الْحُرْمَةُ بِسَبَبِ إِرْضَاعِهَا زَوْجَتَهُ الصَّغِيرَةَ، "نَهْر"^(٥).

[١٧٠١٦] (قوله: أَوْ وَطِئَ ابْنَهُ) مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ، وَالْمُرَادُ: أَنْ يَطَّأَهَا أَحَدُ أَصُولِهِ أَوْ فُرُوعِهِ.

(١) ص ١٥٣ - "در".

(٢) "كشف الأسرار": باب شروط الإجماع ٤٥٨/٣.

(٣) ص ١٩٩ - "در".

(٤) المقولة [١٧٠٦١] قوله: ((ثُمَّ لَا يَثْبُتُ الْخ)).

(٥) "النهر": كتاب الإعناق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/١.

أَوْ الْمَوْلَى أُمُّهَا، فَحِينَئِذٍ لَوْ وَلَدَتْ لِأَكْثَرٍ مِنْ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ لَا يَنْبُتُ إِلَّا بِدَعْوَةٍ، إِلَّا فِي الْمَرْوُجَةِ فَلَا يَنْبُتُ، بَلْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِدَعْوَتِهِ، وَلَوْ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ ثَبَتَ بِهَا دَعْوَةٌ وَفَسَدَ النِّكَاحُ؛.....

[١٧٠١٧] (قوله: أَوْ الْمَوْلَى أُمُّهَا) المراد: أَنْ يَطَأَ الْمَوْلَى إِحْدَى أَصُولِهَا أَوْ فُرُوعِهَا، [٤/٢٣ق/ب]

ح" (١).

[١٧٠١٨] (قوله: فَحِينَئِذٍ أَي: فَحِينَ إِذْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ بِأَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ. اهـ "ح" (١).

[١٧٠١٩] (قوله: لِأَكْثَرٍ مِنْ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ) كَذَا فِي "الْبَحْرِ" (٢) عَنْ "الْبِدَائِعِ" (٣)، قَالَ "ح" (٤): ((وَالْأَوَّلَى: لِسِتَّةٍ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ كَمَا لَا يَخْفَى)).

[١٧٠٢٠] (قوله: لَا يَنْبُتُ إِلَّا بِدَعْوَةٍ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَا وَطَّئَهَا بَعْدَ الْحُرْمَةِ، فَكَانَتْ حُرْمَةُ الْوَطْءِ كَالنَّفْيِ دِلَالَةً، فَإِنْ ادَّعَاهُ يَنْبُتُ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لَا تُزِيلُ الْمِلْكَ.

[١٧٠٢١] (قوله: فَلَا يَنْبُتُ) لِأَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ وَهُوَ الزَّوْجُ.

[١٧٠٢٢] (قوله: وَلَوْ لِأَقْلٍ إِلَّاخ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ" (٥) - بَعْدَ عَزْوِهِ مَا مَرَّ لَ "الْبِدَائِعِ" -:

((وِظَاهِرٌ تَقْيِيدُهُ بِالْأَكْثَرِ مِنَ السِّتَّةِ أَنَّهَا لَوْ وَلَدَتْهُ بَعْدَ غُرُوضِ الْحُرْمَةِ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ فَإِنَّهُ يَنْبُتُ نَسَبُهُ بِهَا دَعْوَةٌ لِلتَّيَقُّنِ بِأَنَّ الْعُلُوقَ كَانَ قَبْلَ غُرُوضِهَا، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ" (٦) بَحْثًا)) اهـ. أَي فَقَدْ وَافَقَ بَحْثُهُ مَفْهُومَ الرِّوَايَةِ، فَافْهَم.

(١) "ح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٢٨/١.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٣/٤.

(٣) "البدائع": كتاب الاستيلاء - فصل في أن حكم الاستيلاء نوعان ١٣١/٤.

(٤) "ح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٢٨/١.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٣/٤.

(٦) المقولة [١٧٠١٩] قوله: ((لأكثر من ستة أشهر)).

(٧) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٢٣/٤.

لَنَدْبِ اسْتِثْرَائِهَا قَبْلَهُ، "بحر"، وَقَدَّمْنَاهُ^(١) فِي نِكَاحِ الرَّقِيقِ وَتُبُوتِ النَّسَبِ (لَكِنَّهُ يَنْتَفِي بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَوْقُفٍ عَلَى لِعَانٍ لِأَنَّ الْفِرَاشَ أَرْبَعَةٌ: ضَعِيفٌ.....

لَكِنْ يُنْبَغِي تَقْيِيدُ هَذَا إِذَا زَوَّجَهَا الْمَوْلَى غَيْرَ عَالِمٍ بِالْحَمْلِ لَمَّا فِي "التَّوْشِيحِ" وَغَيْرِهِ: ((مِنْ أَنَّهُ يُنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ زَوَّجَهَا بَعْدَ الْعِلْمِ قَبْلَ اعْتِرَافِهِ بِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ النِّكَاحُ وَيَكُونُ نَفِيًّا)). أَهـ، ذِكْرُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) وَغَيْرِهِ فِي فَصْلِ مُحَرَّمَاتِ النِّكَاحِ، وَقَدَّمْنَاهُ^(٣) فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ، وَالْمُدْبِرَةِ وَالْقَتْلَةِ كَأَمُّ الْوَلَدِ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ نَفِيًّا فِيمَا يَبْتُ بِالسُّكُوتِ فَفِيمَا لَا يَبْتُ إِلَّا بِالْدَّعْوَةِ أَوَّلَى، كَمَا فِي "النَّهْرِ"^(٤) مِنْ الْمُحَرَّمَاتِ.

[١٧٠٢٣] (قَوْلُهُ: لَنَدْبِ اسْتِثْرَائِهَا قَبْلَهُ) أَي: اسْتِثْرَاءِ الْمَوْلَى بِأَيَّاهَا قَبْلَ النِّكَاحِ، وَظَاهِرُهُ: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي فَسَادِ النِّكَاحِ نَدْبُ الْاسْتِثْرَاءِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي "الْبَحْرِ"، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ الْعِلَّةُ فِي فَسَادِهِ ظُهُورُ الْحَبْلِ قَبْلَ تَمَامِ النِّسَةِ أَشْهُرٍ، كَمَا تُفِيدُهُ عِبَارَةُ "الْبَحْرِ"؛ حَيْثُ قَالَ^(٥): ((وَأَفَادَ بِالتَّزْوِيجِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْاسْتِثْرَاءُ، قَالُوا: هُوَ مُسْتَحَبٌّ كَاسْتِثْرَاءِ الْبَائِعِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا حَبَلَتْ مِنْهُ فَيَكُونُ النِّكَاحُ فَاسِدًا، فَكَانَ تَعْرِيفًا لِلْفَسَادِ)). أَهـ "ط"^(٦).

(قَوْلُهُ: وَظَاهِرُهُ: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي فَسَادِ النِّكَاحِ نَدْبُ الْاسْتِثْرَاءِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي "الْبَحْرِ"، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (إِنِّ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ قَوْلَهُ: ((لَنَدْبِ الْاسْتِثْرَاءِ)) لَيْسَ عِلَّةً لِفَسَادِ النِّكَاحِ، وَعِلَّتُهُ ظَاهِرَةٌ، وَهِيَ مَا ذَكَرَهُ الْحَشْيِيُّ، بَلْ لَمَّا أَفَادَهُ الْكَلَامُ السَّابِقُ مِنْ أَنَّهُ صَحِيحٌ إِذَا وَلَدَتْهُ لَأَكْثَرٍ، بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا زَوَّجَ أُمَّ وَلَدِهِ بِدُونِ اسْتِثْرَاءٍ، ثُمَّ أَتَتْ بِوَلَدٍ لَأَكْثَرٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ يَكُونُ صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ أَمْرًا مَنُودِيًّا، وَتَرَكَهُ لَا يَقْتَضِي الْفَسَادَ، بَلْ تَرَكَ الْوَاجِبَ لَا يَقْتَضِيهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِلصَّحَّةِ، وَعِبَارَةُ "الْبَحْرِ" الْمَقُولَةُ تَقْيِيدُ مَا قَالَهُ "الشَّارِحُ".

(١) ٥٧٣/٨، و ٤١٣/١٠ "در".

(٢) "البحر": كتاب النكاح - فصل في المحرمات ١١٤/٣ بتصرف.

(٣) المقولة [١٢٤٢٥] قوله: ((فهو من المولى)).

(٤) "النهر": كتاب النكاح - فصل في المحرمات ١/١٦٨ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٣/٤.

(٦) "ط": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٣١٨/٢.

لِلْأَمَةِ، وَمُتَوَسِّطٌ لَأُمِّ الْوَلَدِ، وَعَلِمَ حُكْمُهُمَا، وَقَوِيَ لِلْمَنْكُوحَةِ فَلَا يَنْتَفِي إِلَّا بِالْعَنَانِ،
وَأَقْوَى لِلْمُعْتَدَةِ فَلَا يَنْتَفِي أَصْلًا؛ لَعَدَمِ الْعَنَانِ (إِلَّا إِذَا قَضَى بِهِ قَاضٍ).....

قُلْتُ: وَقَدْ مَنَّا^(١) فِي فَصْلِ الْمَحْرَمَاتِ: ((أَنَّ الصَّحِيحَ وَجُوبُ الْاسْتِبْرَاءِ قَبْلَ التَّرْوِيجِ)). وَقَوْلُهُ:
((لَا حَتَمَ الْإِنْ)) يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ حَبْلُهَا مِنْهُ بِأَنَّ وَلَدَتْ لَأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ يَكُونُ النِّكَاحُ فَاسِدًا
سَوَاءً اسْتَبْرَأَ أَوْ لَا، وَيُفِيدُهُ عِبَارَةُ "كَافِي الْحَاكِمِ"؛ حَيْثُ قَالَ: ((وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ أُمَّ وَلَدِهِ
حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا فَيَعْلَمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَامِلٍ، فَإِنْ زَوَّجَهَا فَوَلَدَتْ لَأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ مِنَ الْمَوْلَى،
وَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ)) اهـ. وَوَجْهُهُ: أَنَّ الْاسْتِبْرَاءَ عَلَامَةُ ظَاهِرَةٌ بِاعْتِبَارِ الْعَالِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَكُونُ حَامِلًا، وَمَا
رَأَتْهُ مِنَ الدَّمِ اسْتِحْضَاةٌ، وَالْوِلَادَةُ لَأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ التَّرْوِيجِ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ [١/٢٤٤/٤] عَلَى
كَوْنِهَا حَامِلًا وَفَتْهُ فَلَا تَعَارُضُهُ الْعَلَامَةُ الظَّاهِرَةُ الْعَالِبَةُ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ تَرْوِيجَهَا بَعْدَ الْاسْتِبْرَاءِ يَكُونُ نَفِيًّا
لِلْوَلَدِ فَلَا يَثْبُتُ مِنْهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا يَكُونُ نَفِيًّا لَهُ إِذَا عَلِمَ بِوُجُودِهِ كَمَا مَرَّ^(٢) عَنْ "التَّوَشِيحِ"، أَمَّا إِذَا
زَوَّجَهَا عَلَى ظَنٍّ عَدَمَ وَجُودِهِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ نَفِيًّا لِنَسَبِهِ؟! فَافْهَمْ.

[١٧٠٢٤] (قَوْلُهُ: لِلْأَمَةِ) فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالِدَّعْوَةِ، وَيَنْتَفِي بِلا لِعَانٍ.

[١٧٠٢٥] (قَوْلُهُ: لَأُمِّ الْوَلَدِ) يَثْبُتُ بِلا دَعْوَةٍ، وَيَنْتَفِي بِلا لِعَانٍ، وَيَمْلِكُ نَقْلُ فِرَاشِهَا بِالتَّرْوِيجِ.

[١٧٠٢٦] (قَوْلُهُ: لِلْمُعْتَدَةِ) أَيِ: مُعْتَدَةِ الْبَائِنِ، "ح"^(٣).

[١٧٠٢٧] (قَوْلُهُ: لَعَدَمِ الْعَنَانِ) لِأَنَّ شَرْطَ الْعَنَانِ قِيَامُ الزَّوْجِيَّةِ؛ بِأَنَّ تَكُونَ مَنْكُوحَةً أَوْ مُعْتَدَةً
رَجْعِيًّا كَمَا تَقْدَمُ فِي بَابِهِ، "ح"^(٤).

[١٧٠٢٨] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا قَضَى بِهِ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: ((لَكِنَّهُ يَنْتَفِي بِنَفْسِهِ))، "ط"^(٥).

(١) المقولة [١١٤٢٥] قوله: ((وَلَا يَسْتَبْرِئُهَا زَوْجُهَا)) وَمَا بَعْدَهَا.

(٢) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٣) "ح" - كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْاسْتِبْلَادِ ٢٢٨/ب.

(٤) "ح" - كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْاسْتِبْلَادِ ٢٢٨/ب، وَقَوْلُهُ: ((رَجْعِي)) سَاقِطٌ مِنَ النُّسخَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

(٥) "ط" - كِتَابُ الْعَتَقِ - بَابُ الْاسْتِبْلَادِ ٣١٩/٢.

غَيْرُ حَنْفِيٍّ يَرَى ذَلِكَ فَيَلْزُمُهُ بِالْقَضَاءِ (أَوْ تَطَاوُلَ الزَّمَانِ) وَهُوَ سَاكِتٌ كَمَا مَرَّ فِي
 اللَّعَانِ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُ الرِّضَى، "بِحَرْ" (فَلَا) يَنْتَفِي بِنَفْيِهِ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ، (إِذَا أَسْلَمْتَ أُمَّ
 وَلَدِ الدَّمِيِّ) يَعْنِي: الْكَافِرَ، أَوْ مُدْبِرَتَهُ، "مُسْكِينٌ"^(١) (عَرَضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ، فَإِنْ أَسْلَمَ
 فَهِيَ لَهُ، وَإِلَّا سَعَتْ) نَظَرًا لِلْحَانِئِينَ؛.....

[١٧٠٢٩] (قَوْلُهُ: غَيْرُ حَنْفِيٍّ) أَمَّا الْحَنْفِيُّ فَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ مِنْ غَيْرِ صَرِيحِ الدَّعْوَى، "بِحَرْ"^(٢).

[١٧٠٣٠] (قَوْلُهُ: يَرَى ذَلِكَ) أَي: يَرَى صِحَّةَ الْقَضَاءِ بِأَنَّهُ وَلَدُهُ بَعْدَ نَفْيِهِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَى.

[١٧٠٣١] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ فِي اللَّعَانِ) حَيْثُ قَالَ هُنَاكَ^(٣): ((نَفَى الْوَلَدِ الْحَيَّ عِنْدَ التَّهْنِئَةِ

- وَمُدَّتْهَا سَبْعَةُ أَيَّامٍ عَادَةً وَعِنْدَ ابْتِئَاعِ آلَةِ الْوِلَادَةِ - صَحَّ، وَبَعْدَهُ لَا: لِإِقْرَارِهِ بِهِ دِلَالَةً)) اهـ.

[١٧٠٣٢] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ دَلِيلُ الرِّضَى) عِبَارَةُ "الْبَحْرِ"^(٤): ((لَأَنَّ التَّطَاوُلَ دَلِيلُ إِقْرَارِهِ لَوْجُودِ دَلِيلِهِ

مِنْ قَبُولِ التَّهْنِئَةِ وَنَحْوِهِ فَيَكُونُ كَالْتَصَرِيحِ)).

[١٧٠٣٣] (قَوْلُهُ: فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ) زَادَ فِي "الشَّرْئِيعَةِ"^(٥): ((مَا لَوْ أَعْتَقَهَا؛ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ

نَسَبٌ وَلَدُهَا إِلَى سِتْنَيْنِ مِنْ يَوْمِ الْإِعْتَاقِ، كَمَا إِذَا مَاتَ، وَلَا يُمَكِّنُ نَفْيَهُ؛ لِأَنَّهُ فَرَّاشَهَا تَأَكَّدُ
 بِالْحُرِّيَّةِ)) اهـ.

[١٧٠٣٤] (قَوْلُهُ: يَعْنِي الْكَافِرَ) أَي: لِيَشْمَلَ الْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمَنَ، أَمَّا الَّذِي فِي دَارِ الْحَرْبِ

فَلَا يَتِمَكَّنُ مِنْ عَرَضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ فَهُوَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، فَافْهَمْ.

[١٧٠٣٥] (قَوْلُهُ: أَوْ مُدْبِرَتَهُ) ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٦) وَ"النَّهْرِ"^(٧) أَيْضًا.

[١٧٠٣٦] (قَوْلُهُ: نَظَرًا لِلْحَانِئِينَ) أَي: جَانِبَ أُمِّ الْوَلَدِ بِنَفْعِ الذَّلِّ عَنْهَا بِصَبْرٍ وَرَتْنًا حُرَّةً يَدًا،

(١) "شرح منلا مسكين على الكنز": كتاب الإعناق - باب الاستيلاء ص ١٣٠.

(٢) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٤/٢٩٤.

(٣) ٢٢٢/١٠ وما بعدها "در".

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٤/٢٩٤.

(٥) "الشريعة": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٠/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٤/٢٩٥.

(٧) "النهر": كتاب الإعناق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/أ.

لأنَّ خُصُومَةَ الذِّمِّيِّ والدَّابَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدُّ مِنْ خُصُومَةِ الْمُسْلِمِ (في) ثَلَاثَ (قِيمَتَيْهَا) قِنَّةً (وَعَتَقَتْ بَعْدَ آدَائِهَا) أَي: الْقِيَمَةَ الَّتِي قَدَّرَهَا الْقَاضِي (وَهِيَ مُكَاتَبَةٌ فِي حَالِ سِعَايَتِهَا) إِلَّا فِي صَوْرَتَيْنِ: (بَلَا رَدٍّ إِلَى الرَّقِّ لَوْ عَجَزَتْ) إِذْ لَوْ رُدَّتْ لِأَعِيدَتْ (وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ سِعَايَتِهَا) وَلَهَا وَلَدٌ وَلَدَتْهُ فِي سِعَايَتِهَا سَعَى فِيمَا عَلَيْهَا، وَإِلَّا (عَتَقَتْ مَجَانًّا) لِأَنَّهَا أُمُّ وَلَدٍ، وَكَذَا حُكْمُ الْمُدَبَّرِ،

وَجَانِبِ الذِّمِّيِّ لِيَصِلَ إِلَى بَدَلِ مِلْكِهِ.

مطلب: خُصُومَةُ الذِّمِّيِّ أَشَدُّ مِنْ خُصُومَةِ الْمُسْلِمِ

[١٧٠٣٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ خُصُومَةَ الذِّمِّيِّ الْإِخ) فِي "الْحَانِيَّة"^(١) مِنَ الْعَصَبِ: ((مُسْلِمٌ غَضِبَ مِنْ ذِمِّيٍّ مَالًا أَوْ سَرَقَهُ فَإِنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ مَالًا مَعْصُومًا، وَالذِّمِّيُّ لَا يُرْجَى مِنْهُ الْعَفْوُ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ، فَكَانَتْ خُصُومَةُ الذِّمِّيِّ أَشَدَّ، وَعِنْدَ الْخُصُومَةِ لَا يُعْطَى ثَوَابٌ طَاعَةِ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الثَّوَابِ، وَلَا وَجْهٌ لِأَنَّهُ يُوضَعُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَبِالْ كُفْرِ الْكَافِرِ فَيُقْتَلُ فِي خُصُومَتِهِ، وَعَنْ هَذَا قَالُوا: إِنَّ خُصُومَةَ الدَّابَّةِ تَكُونُ أَشَدَّ مِنْ خُصُومَةِ الْآدَمِيِّ عَلَى الْآدَمِيِّ)) اهـ.

[١٧٠٣٨] (قَوْلُهُ: فِي ثَلَاثَ قِيمَتَيْهَا قِنَّةً) كَذَا قَالَه "الإِيتْقَانِي"^(٢) [٢٤٤/٤ ب]: بِأَنَّهُ يُقَدَّرُ الْقَاضِي قِيمَتَهَا فَيُنَحِّمُهَا عَلَيْهَا فَتُصَيَّرُ مُكَاتَبَةً، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ عِنْدَ الْإِمَامِ غَيْرَ مُتَقَوِّمَةٍ إِلَّا أَنَّ الذِّمِّيَّ يَتَعَقَّدُ فِي هَذَا تَقَوُّمَهَا، أَفَادَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٣)، وَمِثْلُهُ فِي "الْفَتْح"^(٤).

[١٧٠٣٩] (قَوْلُهُ: إِذْ لَوْ رُدَّتْ) أَي: إِلَى الرَّقِّ لِأَعِيدَتْ مُكَاتَبَةً؛ لِقِيَامِ الْمَوْجِبِ مَا لَمْ يُسْلَمِ مَوْلَاهَا، "عِنِّي"^(٥).

[١٧٠٤٠] (قَوْلُهُ: وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ سِعَايَتِهَا وَلَهَا وَلَدٌ الْإِخ) كَذَا فِي عَامَّةِ النُّسخِ، وَفِي بَعْضِهَا:

(١) "الْحَانِيَّة": كِتَابُ الْعَصَبِ - فَصْلٌ فِي بَرَاءَةِ الْغَاصِبِ وَالْمُدَبَّرِ ٣/٢٥٨ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٢) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِعْتِقَادِ - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ق ٢٧٥/أ.

(٣) "الْفَتْح": كِتَابُ الْعِتَاقِ - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ٣/٣٣٥.

(٤) انْظُرْ "شَرْحَ الْعَبْنِيِّ عَلَى الْكَتَر": كِتَابُ الْإِعْتِقَادِ - بَابُ الْإِسْتِيلَادِ ١/٢٥٠.

فَيَسْعَى فِي ثُلْثِي قِيمَتِهِ (ولو أَسْلَمَ قَبْلَ الذَّمِّ غَرَضَ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَهَا وَإِلَّا أُمِرَ بِبَيْعِهِ) تَخْصُصًا مِنْ يَدِ الْكَافِرِ، ذَكَرَهُ "مُسْكِين"، (فَإِنْ أَدْعَى وَلَدَ أُمَةٍ مُشْتَرَكَةٍ) وَلَوْ مَعَ ابْنِهِ.....

((ولو مات قَبْلَ سِعَايَتِهَا عَنَقَتْ بِلَا سِعَايَةٍ، وَلَوْ مَاتَتْ هِيَ وَلَهَا وَنَدَّ)) الْبُخْ وَهِيَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ((وَلَهَا وَلَدٌ)) إِنَّمَا يُنَاسِبُ مَوْتَهَا هِيَ لَا مَوْتَ سَيِّدِهَا، لَكِنْ يَتَقَى قَوْلَهُ: ((وَإِلَّا عَنَقَتْ مَحَنًا)) غَيْرُ مُرْتَبِطٍ بِمَا قَبْلَهُ وَلَا مَعْنَى لَهُ، فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ تَمَامِ عِبَارَةِ "الْمُصْنَفِ": وَلَوْ مَاتَتْ هِيَ وَمَعَهَا وَلَدٌ وَلَدَتْهُ فِي سِعَايَتِهَا سَعَى فِيْمَا عَلَيْهَا، كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي شَرْحِهِ عَلَى "الْمُلْتَقَى" ^(١).

[١٧٠٤١] قَوْلُهُ: فَيَسْعَى فِي ثُلْثِي قِيمَتِهِ أَي: قَنًا، وَقِيلَ: فِي نِصْفِهَا، كَمَا مَرَّ ^(٢).

[١٧٠٤٢] قَوْلُهُ: وَإِلَّا أُمِرَ بِبَيْعِهِ لِأَنَّ الْبَيْعَ ^(٣) هُنَا مُمَكِّنٌ، بِخِلَافِ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبِّرِ.

[١٧٠٤٣] قَوْلُهُ: ذَكَرَهُ "مُسْكِين" ^(٤) أَي: ذَكَرَ تَقْيِيدَ الْجَبْرِ عَلَى الْبَيْعِ بَعَرَضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ

وَابْنَيْهِ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٥).

[١٧٠٤٤] قَوْلُهُ: وَلَوْ مَعَ ابْنِهِ فِي بَعْضِ النُّسَخِ: ((وَلَوْ مَعَ أَبِيهِ - بِالْمُوحَدَةِ ثُمَّ الْمُشَاةِ - وَهِيَ الْمُوَافَقَةُ لِقَوْلِهِ فِي "الدَّرِّ الْمُتَقَى" ^(٦): ((وَلَوْ كَانَ الشَّرِيكَ أَبَاهُ))، وَاعْتَرَضَهَا "ح" ^(٧): ((بِأَنَّهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ))، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِقَوْلِ "الْبَحْرِ" ^(٨): ((وَشَمِلَ مَا إِذَا كَانَ الْمُدَّعِي مِنْهُمَا الْأَبَ، كَمَا إِذَا كَانَتْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْأَبِ وَابْنِهِ فَادَّعَاهُ الْأَبُ صَحَّ وَلَزِمَهُ نِصْفُ الْقِيَمَةِ وَالْعُقْرِ كَالْأَحْنَبِيِّ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَوْلَدَهَا وَلَا مِلْكَ لَهُ فِيهَا حَيْثُ لَا يَجِبُ الْعُقْرُ عِنْدَنَا)) اهـ.

(١) "الدَّرِّ الْمُتَقَى": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ الْاسْتِيْلَاءِ ٥٣٦/١ (هَامِشُ "مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ").

(٢) الْمُقُولَةُ [١٦٩٧٦] قَوْلُهُ: ((بِهِ يَفْتَى)).

(٣) فِي "٣": ((فَإِنْ بَيْعُهُ)).

(٤) "شَرْحُ مُسْكِينٍ عَلَى الْكُزِّ": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ الْاسْتِيْلَاءِ ص ١٣٠..

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعُقُقِ - بَابُ الْاسْتِيْلَاءِ ٢٩٦/٤.

(٦) "الدَّرِّ الْمُتَقَى": كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ - بَابُ الْاسْتِيْلَاءِ ٥٣٦/١ (هَامِشُ "مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ").

(٧) "ح": كِتَابُ الْعُقُقِ - بَابُ الْاسْتِيْلَاءِ ق ٢٢٨/ب.

(٨) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْعُقُقِ - بَابُ الْاسْتِيْلَاءِ ٢٩٧/٤.

(تَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ) ولو كافراً أو مريضاً أو مكاتباً، لَكِنَّهُ إِنْ عَجَزَ فَلَهُ يَبْعُهَا (وهي أم ولدِهِ وَضَمِنَ).....

قلت: وفيه نظر ظاهر؛ إذ لا مانع من دعوى الابن ولد الأمة المشتركة مع أبيه، نعم يُقَدِّم الأب إذا ادَّعاه معه، كما يأتي^(١) ولا دعوى هنا إلا من واحد. وتخصيص صاحب "البحر"^(٢): ((بَكُونِ المَدَّعِي (الأب)) لِبَيَانِ الفَرْقِ بين هذه المسألة وبين مسألة أخرى وهي: ما إذا ادَّعى ولد أمة ابنه حيث لا يجب عليه العقر؛ لأنه إذا لم يكن للأب فيها ملك مسَّتِ الحاجة إلى إثبات الملك فيها سابقاً على الوطء نفياً له عن الزنا فلا عقر، وإذا كان له فيها ملك في شقصٍ منها لم يكن زناً، وانتفتت الحاجة فيلزمه نصف العقر، فافهم.

[١٧٠٤٥] (قوله: تَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ) لأنَّ النَّسَبَ إذا تَبَتَ منه في نَصْفِهِ لِمُصَادَقَتِهِ مِلْكُهُ تَبَتَ في الباقي ضرورة أنه لا يتجزأ لِمَا أَنَّ سَبَبَهُ - وهو العلوق - لا يتجزأ؛ إذ [٢٥٣/٤] الولد الواحد لا يعلق من مائتين، "درر"^(٣).

[١٧٠٤٦] (قوله: أو مكاتباً إلخ) في "كافي الحاكم": ((وإذا كانت الجارية بين حرٍّ ومكاتبٍ فولدت ولداً فادَّعاه المكاتب فإنَّ الولد ولده، والجارية أم ولد له، ويضمن نصف قيمتها يوم عُلِّقَتْ منه ونصف عقرها، ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً، فإنَّ ضمن ذلك ثمَّ عَجَزَ كانت الجارية وولدها مملوكين لِمَوْلَاهُ، وإن لم يضمنه ذلك ولم يخصمه رجع نصف الجارية ونصف الولد للشريك الحرِّ)) اهـ.

[١٧٠٤٧] (قوله: لَكِنَّهُ إِنْ عَجَزَ فَلَهُ يَبْعُهَا) قد عِلِمَتْ أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ بَعْدَ الضَّمانِ صَارَتْ الجارية

(قوله: قلت: وفيه نظر ظاهر إلخ) على ما ذكره الأحسن المبالغة بقوله: ولو مع ابنه؛ لأنه محل التوهم لعدم لزوم شيء من العقر على الأب المدَّعي، وحينئذٍ قد يُقال: إنَّ مراد "ح" بأنها غير صحيحة من حيث حسن الصناعة، لا من حيث الحكم.

(١) المقولة [١٧٠٦١] قوله: ((ثم لا يثبت إلخ)).

(٢) "البحر": كتاب العنق - باب الاستيلاء ٢٩٧/٤.

(٣) "الدرر والغرر": كتاب العنق - باب الاستيلاء ٢٠/٢.

يَوْمَ الْعُلُوقِ (نِصْفَ قِيمَتِهَا وَنِصْفَ عُقْرِهَا) وَلَوْ مُعْسِراً (لَا قِيمَةَ وَلَدِهَا) لِأَنَّهُ عَلِقَ
حُرَّ الْأَصْلِ.....

وَوَلَدُهَا لِمَوْلَاهُ، وَإِنْ عَجَزَ قَبْلَهُ رَجَعَ نِصْفُ الْحَارِيَةِ وَالْوَلَدُ لِلشَّرِيكِ، وَحِينَئِذٍ فَالضَّمِيرُ فِي: ((نَهَ
يَبْعُهَا عَلَى الْأَوَّلِ)) يَرْجِعُ لِلْمَكَاتِبِ يَعْنِي: بِإِذْنِ مَوْلَاهُ، أَوْ لِلْمَوْلَى، وَعَلَى الثَّانِي يَرْجِعُ لِلشَّرِيكِ،
وَيَكُونُ الْمُرَادُ فِي يَبْعُهَا يَبْعَ حِصَّتِهِ مِنْهَا، فَافْهَم.

(١٧٠٤٨) (قَوْلُهُ: يَوْمَ الْعُلُوقِ) الْأَوَّلَى ذِكْرُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: ((نِصْفَ قِيمَتِهَا وَنِصْفَ عُقْرِهَا))؛ فَإِنَّ
كُلًّا مِنَ الْقِيمَةِ وَالْعُقْرِ يُعْتَبَرُ يَوْمَ الْعُلُوقِ كَمَا فِي "الْفَتْح" (١) وَغَيْرِهِ.

(١٧٠٤٩) (قَوْلُهُ: نِصْفَ قِيمَتِهَا) لِأَنَّهُ تَمْلِكُ نَصِيبَ صَاحِبِهِ حِينَ اسْتَكْمَلَ الْاِسْتِيْلَاءَ،
"دَرَر" (٢).

(١٧٠٥٠) (قَوْلُهُ: وَنِصْفَ عُقْرِهَا) لِأَنَّهُ وَطِئَ حَارِيَةً مُشْتَرَكَةً؛ إِذْ مِلْكُهُ يَثْبُتُ بَعْدَ الْوَطْءِ حُكْمًا
لِلْاِسْتِيْلَاءِ فَيَعْقِبُهُ الْمِلْكُ فِي نَصِيبِ صَاحِبِهِ، "دَرَر" (٢). وَقَدْ مَنَّا (٣) فِي أَوَّلِ بَابِ الْمَهْرِ عَنْ "الْفَتْح":
((أَنَّ الْعُقْرَ هُوَ مَهْرٌ مِثْلُهَا فِي الْجَمَالِ)) أَي: مَا يُرْغَبُ بِهِ فِي مِثْلِهَا جَمَالًا فَقَطْ.

(١٧٠٥١) (قَوْلُهُ: وَلَوْ مُعْسِراً) لِأَنَّهُ ضَمَانٌ تَمْلِكُ، بِخِلَافِ ضَمَانِ الْعِتْقِ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ،
"دَرَر" (٤).

(١٧٠٥٢) (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ عَلِقَ حُرَّ الْأَصْلِ) إِذِ النَّسَبُ يَسْتَبِيدُ إِلَى وَقْتِ الْعُلُوقِ، وَالضَّمَانُ
يَحْبُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَيَحْدُثُ الْوَلَدُ عَلَى مِلْكِهِ وَلَمْ يَلْعُقْ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى مِلْكِ شَرِيكِهِ،
"دَرَر" (٤).

(١) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٤٠/٤ بتصرف.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٢١/٢.

(٣) "المقولة" [١٨٧٨] قَوْلُهُ: ((وَفِي الْإِمَاءِ [لِخ])).

(٤) "الدرر والغرر": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٢١/٢.

(وإن ادَّعياهُ معاً) أو جهَلَ السَّابِقُ (وقد استويا) وقتَ الدَّعْوَةِ لا العُلُوقِ (في الأوصافِ فهو ابْنُهُما) فلو لم يستويا قُدِّمَ مِنَ العُلُوقِ في مِلْكِهِ.....

(تنبيه)

٤٠/٣

قَيَّدَ الْمَسْأَلَةَ في "الفتح" ^(١) بقوله: ((هَذَا إِذَا حَمَلَتْ عَلَى مِلْكِهِمَا، فَلَوْ اشْتَرَبَاها حَامِلًا فادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا بَتَّ نَسَبُهُ مِنْهُ وَيَضْمَنُ لَشَرِيكِهِ نِصْفَ قِيَمَةِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِنَادُ الْاِسْتِيْلَاءِ إِلَى وَقْتِ الْعُلُوقِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ فِي مِلْكِهِمَا، وَلِذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَقْرُ لَشَرِيكِهِ هُنَا))، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

[١٧٠٥٣] (قَوْلُهُ: وَإِنْ ادَّعِيَاهُ مَعًا) قَيَّدَ بِالْمَعِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا بِالْدَّعْوَةِ فَالسَّابِقُ أَوْلَى كَائِنًا مَنْ كَانَ، "جَوْهَرَةً" ^(٢). وَكَوْنُهُمَا اثْنَيْنِ غَيْرُ قَيِّدٍ عِنْدَهُ بَلْ عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ"، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ" يَبْتَدَأُ مِنْ ثَلَاثَةِ لَا غَيْرُ، وَعِنْدَ "زُفَرٍ" مِنْ خَمْسَةِ.

[١٧٠٥٤] (قَوْلُهُ: وَقَدْ اسْتَوَيَا إلخ) أَي: بَلَّغَ يَكُونَا مَالِكَيْنِ أَجَنَبَيْنِ مُسْلِمَيْنِ أَوْ حُرَّيْنِ أَوْ ذَمِّيَّيْنِ أَوْ مَجُوسِيَّيْنِ.

[١٧٠٥٥] (قَوْلُهُ: وَقَتَ الدَّعْوَةِ إلخ) [ب/٢٥/٤] فلو كان أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا وَالْآخَرُ ذَمِيًّا وَقَتَ الْعُلُوقِ ثُمَّ أَسْلَمَ الذَّمِّيُّ وَقَتَ الدَّعْوَةِ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ وَكَانَ لهُمَا، كَمَا ذَكَرَهُ في "غَايَةِ الْبَيَانِ".

[١٧٠٥٦] (قَوْلُهُ: قُدِّمَ مِنَ الْعُلُوقِ فِي مِلْكِهِ) قَالَ في "الفتح" ^(٣): ((إِذَا حَمَلَتْ عَلَى مِلْكٍ أَحَدِهِمَا رَقَبَةً فَبَاعَ نِصْفُهَا مِنْ آخَرٍ فَوَلَدَتْ - يَعْنِي: لِتَمَامِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ بَيْعِ النِّصْفِ - فادَّعِيَاهُ يَكُونُ

(قَوْلُ "الشَّارَحِ": فلو لم يستويا قُدِّمَ مِنَ الْعُلُوقِ إلخ) تَقْدِيمُ ((مَنِ الْعُلُوقُ فِي مِلْكِهِ)) لَا يَنْخُصُّ مَسْأَلَةَ عَدَمِ الْاِسْتِوَاءِ.

(١) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٤٠/٤.

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ١٩٣/٢.

(٣) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٤٢/٤.

ولو ينكاح، وأب ومسلم وحر وذمي وكتابي على ابن وذمي وعبد ومرد ومجوسي،

الأول أول؛ لكون العلوق في ملكه)) اهـ. وكان المناسب أن يقول: لأقل من ستة أشهر من بيع النصف بذلك قوله: ((لكون العلوق في ملكه)) وبذلك ما يأتي^(١) في مسألة النكاح. اهـ "ح"^(٢). وفي "كافي الحاكم" من باب دعوة الحمل: ((وإذا كانت الأمة بين رجلين فولدت ولدا فادعياه جميعا وقد منك أحدهما نصيبه منذ شهر والآخر منذ ستة أشهر قدم صاحب الأول)).

[١٧٠٥٧] (قوله: ولو ينكاح) قال في "الفتح"^(٣): ((إذا كان الحمل على ملك أحدهما نكاحا ثم اشتراها هو وآخر فولدت لأقل من ستة أشهر من الشراء فادعياه فهي أم ولد الزوج، فإن نصيبه صار أم ولد له، والاستيلاء لا يحتمل التجزي عندهما ولا بقائه عنده فيصيب شريكه أيضا)). اهـ "ح"^(٤).

[١٧٠٥٨] (قوله: وأب معطوف على (من)) في قوله: ((قدم من العلوق في ملكه))، "ط"^(٥).

[١٧٠٥٩] (قوله: على ابن إلخ) لف على سبيل النشر المرتب، "ط"^(٥).

[١٧٠٦٠] (قوله: ومرد) كذا وقع في "البحر"^(٦)، وتبعه في "النهر"^(٧) و"الشرنبلالية"^(٨)،

(قوله: وكان المناسب أن يقول: لأقل من ستة أشهر إلخ) بل المناسب ما فعله في "الفتح"؛ لأنها إذا أتت لستة أشهر من وقت البيع يكون في ملك البائع، ولا يتأتى أن يكون في ملك المشتري؛ لأن ملكه عقب البيع، فلم يكن العلوق فيه؛ لنقصان مدة ملكه حينئذ عن ستة أشهر.

(١) في المقولة الآتية.

(٢) "ح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ق ٢٢٩/أ.

(٣) "الفتح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٣٤٢/٤.

(٤) "ح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ق ٢٢٩/أ.

(٥) "ط": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٣٢٠/٢.

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٧/٤.

(٧) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/ب.

(٨) "الشرنبلالية": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢١/٢. (هامش "الدرر والغرر").

ثُمَّ لَا يَثْبُتُ نَسَبٌ وَلَدٍ ثَانٍ بِلَا دَعْوَةٍ؛ لِحُرْمَةِ الْوَطْءِ.....

وهو سَبَقَ قَلَمٌ مِنْ صَاحِبِ "البحر"؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا فِي "كافي الحاكم" و"غاية البيان" و"الفتح"^(١) و"الزيلعي"^(٢) مِنْ تَقْدِيمِ الْمُرْتَدِّ عَلَى النَّسَبِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَيْ: لِأَنَّهُ يُجِبُّ عَلَى الْإِسْلَامِ فَيَكُونُ الْوَلَدُ مُسْلِمًا وَهَذَا أَنْفَعُ لَهُ، وَنَقَلَ "ط"^(٣) عَنْ "أبي السُّعْدِ"^(٤) التَّنِيهِ عَلَى أَنَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ^(٥) كَمَا قُلْنَا.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مُفْتَضَى تَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ - وَهُوَ مَنْ وَجَدَ مَعَهُ الْمُرْجَحَ - أَنَّهُ يَصِيرُ حُكْمُهُ حُكْمَ مَا لَوْ ادَّعَاهُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فَقَطْ لِمَا سَمِعْتَ^(٦) مِنْ عِبَارَةِ "الفتح": ((مِنْ أَنَّهُا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدِ الزَّوْجِ، وَيُثْبِتُ النَّسَبَ مِنْهُ))، وَعِنْدَهُ فَيُضْمَنُ نِصْفَ فِيمَتَهَا وَنِصْفَ عَقْرِهَا، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فَاغْنِيَنِي، فَإِنِّي لَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِهِ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "كافي الحاكم الشهيد" مَا نَصَّهُ: ((وَإِذَا كَانَتِ الْحَارِيَّةُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ وَمُكَاتِبٍ وَعَبْدٍ فَادَّعَا جَمِيعًا وَلَدَهَا فَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِ أَوْلَى، وَإِنْ كَانَ نَصِيْبُهُ أَقَلُّ الْأَنْصِبَاءِ، وَعَلَيْهِ ضَمَانُ حِصَّةِ شُرَكَائِهِ مِنْ قِيَمَةِ الْأُمِّ وَالْعَقْرِ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخَرِينَ حِصَّةٌ شُرَكَائِهِ مِنَ الْعَقْرِ لِإِقْرَارِهِ بِالْوَطْءِ إِلَّا أَنَّ الْعَبْدَ يُؤْخَذُ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ)) اهـ. فِهَذَا صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

[١٧٠٦١] (قوله: ثُمَّ لَا يَثْبُتُ الْإِنْج) [٢٦٣/٤] أَقُولُ: هَذَا رَاجِعٌ لِأَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ: مَا إِذَا ادَّعَاهُ مَعًا وَقَدْ اسْتَوَيَا فِي الْأَوْصَافِ وَتَبَتِ نَسَبُهُ مِنْهُمَا، لَا لِصُورِ الدَّعْوَى مَعَ الْمُرْجَحِ وَإِنْ أَوْهَمَ كَلَامُهُ - تَبَعًا "للبحر"^(٧) و"النهر"^(٨) - خِلَافَهُ؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ تَقْدِيمِ مَنْ مَعَهُ التَّرْجِيحُ وَأَنَّهُ تَصِيرُ أُمُّ وَلَدِهِ، وَيُثْبِتُ النَّسَبَ مِنْهُ، وَحَيْثُ صَارَتْ أُمُّ وَلَدِهِ وَحْدَهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ شَرِيكَ فِيهَا فَلَا يَحْرُمُ وَطْؤُهَا

(١) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٤٤/٤.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ١٠٥/٣.

(٣) "ط": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٣٢٠/٢.

(٤) "فتح المعين": كتاب الإعتاق - باب التدبير ٢٨٨/٢-٢٨٩.

(٥) نقول: لكن بعد نقل أبي السَّعْدِ هذه العبارة قال: ((أقول: في كونه سبقَ قَلَمٌ نظر؛ لِأَنَّ مَا فِي "البحر" و"الندر" موافقٌ لِمَا فِي "النهر"، وَأَيْضًا: السَّيِّدُ "الحموي" نَقَلَ عبارة "النهر" وَأَقْرَبَهَا، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَوْلٌ مُقَابِلٌ)).

(٦) المقولة [١٧٠٥٧] قوله: ((ولو بنكاح)).

(٧) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٩/٤.

(٨) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ٢٧٥ق/ب.

كما مر، (وهي أم ولديهما) إن حبلت في ملكهما،.....

عليه، فإذا جاءت بولدٍ ثابِتٌ منه بلا دَعْوَى، كما لو ادَّعاهُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فَقَطْ. وقد نَقَلَ في "البحر" ^(١) و"النهر" ^(٢) الْمَسْأَلَةَ عَنْ "الْمُحْتَبَى"، وَالَّذِي فِي "الْمُحْتَبَى" دَلِيلٌ لِمَا قُلْنَا؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي تَعْلِيلِ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ: ((وَلَأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي سَبَبِ الْاسْتِحْقَاقِ فَيَسْتَوِيَانِ فِيهِ، حَتَّى لَوْ وُجِدَ الْمُرْجَحُ لَا يُثَبَّتُ مِنْهُمَا؛ بَأَنَّ كَانَ أَحَدُهُمَا أَبَا الْآخَرِ، أَوْ كَانَ مُسْلِمًا وَالْآخَرُ ذِمِّيًّا ثَبِتَ مِنَ الْأَبِّ وَالْمُسْلِمِ لَوْجُودُ الْمُرْجَحِ، وَلَمَّا ثَبِتَ نَسَبُهُ مِنْهُمَا صَارَتْ أُمُّهُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُمَا، وَيَقَعُ عَقْرُهَا قِصَاصًا، وَلَوْ جَاءَتْ بِآخَرَ لَمْ يُثَبَّتْ نَسَبُهُ مِنْ وَاحِدٍ إِلَّا بِالِدَعْوَى؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ حَرَامٌ فَتُعْتَبَرُ الدَّعْوَةُ)) اهـ. فقولُهُ: ((وَلَمَّا ثَبِتَ نَسَبُهُ مِنْهُمَا)) رَاجِعٌ لِأَصْلِ الْمَسْأَلَةِ لَا لِمَسْأَلَةِ الْمُرْجَحِ؛ لِقَوْلِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُرْجَحِ: ((لَا يُثَبَّتُ مِنْهُمَا))، فقولُهُ: ((وَلَوْ جَاءَتْ بِآخَرَ)) مِنْ فُرُوعِ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ^(٣) أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، فَافْهَمْ وَاغْنَمْ هَذَا التَّحْرِيرَ فَإِنَّهُ مِنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ.

(قولُهُ: كما مر ^(٤)) أَي فِي قَوْلِهِ: ((إِذَا لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ))، "ح" ^(٥).

(قولُهُ: وهي أم ولديهما) فَتَحْلُمُ كُلًّا مِنْهُمَا يَوْمًا، وَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا عَتَقَتْ، وَلَا ضَمَانَ لِلْحَيِّ فِي تَرْكَةِ الْمَيِّتِ لِرِضَا كُلِّ مِنْهُمَا بَعَثَ الْمَوْتَ، وَلَا تَسْعَى لِلْحَيِّ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ"؛ لَعَدِمَ تَقْوِيمُهَا، وَعَلَى قَوْلِهِمَا: تَسْعَى فِي نِصْفِ قِيمَتِهَا، "بحر" ^(٦).

(قولُهُ: إن حبلت في ملكهما) بَأَنَّ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ مِنْ يَوْمِ الشَّرَاءِ، "ح" ^(٧)

(قولُهُ: لرضا كل منهما بعثها بعد الموت إلخ) وَنَقَلَ فِي "الْبَحْرِ" عَنْ "الْمُحْتَبَى": أَنَّ عَتَقَ أُمَّ الْوَلَدِ لَا يَتَجَرَّأُ أَتِفَاقًا اهـ. وَسَيَقُولُ "الْمَحْشَى" عِبَارَةً "الْمُحْتَبَى" بِلَفْظِهَا.

(١) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٩/٤.

(٢) "النهر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/ب.

(٣) مِنْ ((لَا مَسْأَلَةَ)) إِلَى ((أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ)) سَاقَطَ مِنْ "ب".

(٤) ص ١٨٨ - "در".

(٥) "ح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ق ٢٢٩/أ.

(٦) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٨/٤.

(٧) "ح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ق ٢٢٩/أ.

لا لو اشترىها حبلً؛ لأنها دعوة عتق فولأؤه لهما، وبإدعاء أحدهما بضمّن نصف قيمة الولد.....

عن "البحر"^(١).

[١٧٠٦٥] (قوله: لا) أي: لا تكون أم ولد لهما لو اشترىها حبلً؛ بأن ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الشراء فدعيها، وكذا لو اشترىها بعد الولادة ثم ادعيها، "بحر"^(١).

[١٧٠٦٦] (قوله: لأنها دعوة عتق) أي: لا دعوة استيلاء، فيعتق الولد مقتصراً على وقت الدعوة، بخلاف دعوى الاستيلاء فإن شرطها كون العتق في الملك، وتستند الحرية إلى وقت العتق فيعتق حراً. اهـ "فتح"^(٢).

وحاصله: أن قول كل منهما: هذا الولد ابني تحرير منهما، ولا يصير أمه أم ولد لهما، ولا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه لعدم الوطء في ملكه كم في "الزيلي"^(٣).

[١٧٠٦٧] (قوله: فولأؤه لهما) تفريع على كونها دعوة عتق من كل منهما، فكأن كل واحد أعقق نصيبه منه فيكون ولأؤه له، لكن صرح "الزيلي"^(٣) [٢٦٤/٢٦٦] وكذا في "الدرر"^(٤): ((بثبوت النسب منهما))، فحيث ثبت النسب فما فائدة الولاء!! تأمل. نعم تقدم أول العتق^(٥): أنه إذا قال: هذا ابني عتق مطلقاً، وكذا يثبت نسبه إذا صلح ابنه له وكان مجهول النسب وإلا لم يثبت نسبه^(٦)، وبه يحصل التوفيق، تأمل.

[١٧٠٦٨] (قوله: بضمّن نصف قيمة الولد) أي: لأنها دعوة إعتاق فيضمّن حصّة شريكه من الولد، بخلاف ما إذا حبّلت في ملكهما فإنه لا يضمّن كم مر^(٧) في قوله: ((لا قيمة^(٨) ولدها)).

(١) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٩/٤.

(٢) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٤٢/٤.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ١٠٥/٣.

(٤) "الدرر والغرر": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٢١/٢.

(٥) المقولة [١٦٤٩٦] قوله: ((فإن صلحوا)).

(٦) ((نسبه)) ليست في "أ".

(٧) ص ١٩٦ - "در".

(٨) في "م": ((قيمة))، وهو خطأ طباعي.

لا العُقْرُ، (وعلى كُلِّ نِصْفِ عُقْرِهَا وَتَقَاصًا، إِلَّا إِذَا كَانَ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ فَيَأْخُذُ مِنْهُ الزَّيَادَةُ) لِأَنَّ الْمَهْرَ بَقْدَرِ الْمِلْكِ بِخِلَافِ الْبُتُوَّةِ وَالْإِرْثِ وَالْوَلَاءِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُمَا.....

[١٧٠٦٩] (قوله: لا العُقْرُ) لعدم الوطء في ملك صاحبه.

[١٧٠٧٠] (قوله: وعلى كُلِّ نِصْفِ عُقْرِهَا) لِأَنَّ الوطءَ في المَحَلِّ الْمُحْتَرَمِ لَا يَحْصُو عَنْ عُقْرِ أَوْ عُقْرٍ^(١)، وَقَدْ تَعَذَّرَ الْأَوَّلُ لِلشُّبْهَةِ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، "نهر"^(٢).

[١٧٠٧١] (قوله: وَتَقَاصًا) أَي: سَقَطَ مَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ بِمَا لَهُ عَلَى الْآخِرِ إِنْ تَسَاوَيَا، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((وَفَائِدَةُ إِيْجَابِ الْعُقْرِ مَعَ هَذَا: أَنَّهُ لَوْ أَبْرَأَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ^(٤) بَقِيَ حَقُّ الْآخَرِ، وَلَوْ قَوْمٌ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا بِالْدَّرَاهِمِ وَالْآخَرِ بِالذَّهَبِ كَانَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ الدَّرَاهِمَ وَيَأْخُذَ الذَّهَبَ)).

[١٧٠٧٢] (قوله: فَيَأْخُذُ مِنْهُ الزَّيَادَةُ) وَكَذَا الْغَلَّةُ وَالْكَسْبُ وَالْخِدْمَةُ، "نهر"^(٥).

[١٧٠٧٣] (قوله: بِخِلَافِ الْبُتُوَّةِ) أَي: النَّسَبِ.

[١٧٠٧٤] (قوله: وَالْإِرْثِ) أَي: إِرْثِ الْوَلَدِ مِنْهُمَا.

[١٧٠٧٥] (قوله: وَالْوَلَاءِ حَقُّ التَّعْيِيرِ: وَالْوَلَايَةُ، أَي: وَلَايَةُ الْإِنْكَاحِ فَإِنَّهَا تَبْتَدِئُ لِكُلِّ مَنْ الْمُتَدَعِيَيْنِ كَمَلًّا، وَكَذَا فِي الْمَالِ عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ"، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٦) عَنْ وَصَايَا "الْخَانِيَّةِ"^(٧): ((فَإِنْ كَانَ لِهَذَا الْوَلَدِ مَالٌ وَرِثَةٌ مِنْ أَخٍ لَهُ مِنْ أُمِّهِ أَوْ وَهَبَ لَهُ لَا يَنْفَرِدُ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ أَحَدُ الْأَبْوَيْنِ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ": يَنْفَرِدُ)) اهـ.

(١) تقدم شرح هذه المفردة في ٥١٢/٩.

(٢) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/ب.

(٣) ((صاحبه)) ساقطة من "أ".

(٤) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/ب.

(٥) "البحر" كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٩/٤.

(٦) "الخانبة": كتاب الوصايا - فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم إلخ ٥٢٧/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

سَوِيَّةٌ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ نَصِيْبًا مِنَ الْآخَرِ) لَعَدَمِ تَجْزِيِ النَّسَبِ فَيَكُونُ سَوِيَّةً؛ لَعَدَمِ الْأَوَلَوِيَّةِ، وَيَتْبَعُهُ الْإِرْثُ وَالْوَلَاءُ (وَوَرِثَ الْابْنُ مِنْ كُلِّ إِرْثِ ابْنٍ) كَامِلٍ (وَوَرِثًا^(١) مِنْهُ إِرْثُ أَبِي) وَاحِدٍ.....

[١٧٠٧٦] (قوله: سَوِيَّةٌ) أي: لا على قَدَرِ الْحِصَصِ، بَلْ يَسْتَوِيَانِ فِي بُتُوَيْهِ لِكُلِّ مِنْهُمَا^(٢) كَمَلًا.

[١٧٠٧٧] (قوله: لَعَدَمِ تَجْزِيِ النَّسَبِ إلخ) قال "الزَّيْلَعِيُّ"^(٣): ((النَّسَبُ وَإِنْ كَانَ لَا يَتَجَزَّى

لَكِنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُ مُتَجَزِّئَةٍ، كَالْمِيرَاثِ وَالتَّقْفَةِ وَالْحَصَانَةِ وَالتَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ، وَأَحْكَامُ غَيْرِ مُتَجَزِّئَةٍ، كَالنَّسَبِ وَوِلَايَةِ الْإِنْكَاحِ. فَمَا يَقْبَلُ التَّجْزِئَةَ يَثْبُتُ بَيْنَهُمَا عَلَى التَّجْزِئَةِ، وَمَا لَا يَقْبَلُهَا يَثْبُتُ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْكَمَالِ كَأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ)). اهـ وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٤).

[١٧٠٧٨] (قوله: إِرْثُ ابْنِ كَامِلٍ) لِإِقْرَارِ كُلِّ مِنْهُمَا أَنَّهُ ابْنُهُ عَلَى الْكَمَالِ، "نَهْر"^(٥).

[١٧٠٧٩] (قوله: وَوَرِثًا مِنْهُ إِرْثُ أَبِي وَاحِدٍ) لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ أَحَدُهُمَا فَيَقْتَسِمَانِ نَصِيْبَهُ لَعَدَمِ الْأَوَلَوِيَّةِ، "نَهْر"^(٦). وَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا كَانَ كُلُّ الْمِيرَاثِ لِلْبَاقِي مِنْهُمَا، وَلَا يَكُونُ نِصْفُهُ لِلْبَاقِي وَنِصْفُهُ لَوَرَثَةِ الْمَيِّتِ، كَذَا قَالُوا. وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ تَكُونَ أُمُّهُ أُمَّ وَلَدٍ لِلْبَاقِي فَلَا يَعْتَقُ شَيْءٌ مِنْهَا بَمَوْتِ أَحَدِهِمَا، "حَمَوِي" عَنْ "الْيَعْقُوبِيَّةِ"، وَأَجَابَ السَّيِّدُ "أَبُو السَّعُودِ"^(٧): ((بَأَنَّ عَدَمَ تَوْرِيثِ وَرَثَةِ الْمَيِّتِ لِلْمَانِعِ، وَهُوَ حَاجِبُهُمْ بِأَبُوَّةِ الْبَاقِي لِثُبُوتِهَا لَهُ كَمَلًا، [١/٢٧٣/٤] وَلَا مَانِعَ لِعَقْرِ الْأُمِّ بَمَوْتِهِ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ)).

(قوله: وَأَحْكَامُ غَيْرِ مُتَجَزِّئَةٍ كَالنَّسَبِ إلخ) كَذَا عِبَارَةُ "الزَّيْلَعِيِّ".

(١) في "ط": ((وَوَرِثَ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) في "الأصل": ((لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا)).

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الإعناق - باب الاستيلاء ١٠٥/٣.

(٤) انظر "البحر" كتاب العنق - باب الاستيلاء ٢٩٧/٤.

(٥) في "الأصل" ((بمير)) بدل ((نهر))، وَهُوَ خَطَأٌ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ بَقِيَةِ النِّسْخِ هُوَ الصَّوَابُ الْمُوَافِقُ لِمَا فِي "النَّهْرِ":

كتاب الإعناق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/ب.

(٦) "النهر": كتاب الإعناق - باب الاستيلاء ق ٢٧٥/ب.

(٧) "فتح المعين": كتاب الإعناق - باب الاستيلاء ٢٨٩/٢.

وَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ "الإمام" لو كَثُرُوا ولو نِسَاءً، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"، وَفِيهِ^(١): ((لو مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ اعْتَقَهَا عَقَّتْ بِلَا شَيْءٍ)).

قُلْتُ: فَالْعَتَقُ إِنَّمَا يَتَجَرَّأُ فِي الْقِنَةِ لَا فِي أُمِّ الْوَلَدِ، بَلْ بَعْتِي بَعْضُهَا يَعْتِقُ^(٢) كُلَّهَا اتِّفَاقًا، "مُحْتَبَى"، فَلْيُحْفَظْ.

(جَارِيَةٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَلَدَتْ فَادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا وَأَعْتَقَهُ الْآخَرُ.....)

[١٧٠٨٠] (قَوْلُهُ: وَكَذَا الْحُكْمُ إِنْ خَالَخَ) أَي: أَنَّ قَوْلَهُ: ((وَأِنْ ادَّعَاهُ مَعًا)) لَيْسَ بِقَيْدٍ، بَلْ إِذَا كَانَ الشُّرَكَاءُ جَمَاعَةً وَادَّعَوْهُ يُبَيَّنُّ نَسَبُهُ مِنْهُمْ عِنْدَ "الإمام"، وَعِنْدَ "أبي يُوسُفَ": يُبَيَّنُّ النَّسَبُ مِنْ اثْنَيْنِ فَقَطْ، وَعِنْدَ "مُحَمَّدٍ": مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَعِنْدَ "زُفَرٍ": مِنْ خَمْسَةٍ.

[١٧٠٨١] (قَوْلُهُ: وَلَوْ نِسَاءً) أَي: لَوْ تَنَازَعَ فِيهِ امْرَأَتَانِ قَضَى بِهِ أَيْضًا بَيْنَهُمَا عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا، وَلَوْ مَعَهُمَا رَجُلٌ يَقْضِي بَيْنَهُمَا عِنْدَهُ، وَلِلرَّجُلِ فَقَطْ عِنْدَهُمَا، "بِحَرْ" (٣).

[١٧٠٨٢] (قَوْلُهُ: عَقَّتْ بِلَا شَيْءٍ) أَي: بِلَا سِعَايَةٍ وَلَا ضَمَانٍ؛ لِمَا مَرَّ^(٤) مِنْ عَدَمِ تَقْوِيمِهَا عِنْدَهُ.

[١٧٠٨٣] (قَوْلُهُ: قُلْتُ إِنْ خَالَخَ) هُوَ لِصَاحِبِ "الْبَحْرِ" (٥)، وَقَالَ: ((إِنَّهُ نَبَهَ عَلَيْهِ فِي "الْمُحْتَبَى")).

قُلْتُ: وَالَّذِي فِي "الْمُحْتَبَى": ((قَالَ أَسْتَأْذِنُ: فَظَنَّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ قَوْلَهُ: ((عَقَّتْ بِالْإِجْمَاعِ))

(قَوْلُهُ: وَعِنْدَ "أبي يُوسُفَ" يُبَيَّنُّ النَّسَبُ مِنْ اثْنَيْنِ فَقَطْ إِنْ خَالَخَ) تَوْجِيهُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ: أَنَّ الْقِيَاسَ يَفِي بِثَبُوتِهِ مِنْ اثْنَيْنِ، لَكِنَّهُ تَرَكَهُ بَاطِلًا "عَمَرًا"، وَ"مُحَمَّدًا" يَقُولُ: يُبَيَّنُّ مِنْ ثَلَاثَةٍ لِقَرَبِهَا مِنَ الْاِثْنَيْنِ، وَ"أَبُو حَنِيفَةَ" يَقُولُ: إِنَّ سَبَبَ الثَّبُوتِ مِنْ أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ الْاِشْتِبَاهُ وَالدَّعْوَةُ فَلَا فَرْقَ، كَذَا ذَكَرَهُ شَرَّاحُ "الْهِدَايَةِ"، وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْ هَذَا وَجْهٌ قَوْلِ "زُفَرٍ".

(١) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٨/٤ بتصرف.

(٢) في "ب" و "ط": ((بل يعتق بعضها يعتق كلها)).

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٨/٤.

(٤) المقولة [١٧٠٦٣] قوله: ((وهي أم ولدهما)).

(٥) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٨/٤.

وخرج الكلامان مِنْهُمَا مَعًا.....

دليلٌ على أنَّ الإعتاقَ لا يَنْجِزِي عند "أبي حنيفة"، وقد كَشَفَ السَّرُّ فِيهِ "القاضي الصِّدْرُ" في "غناء الفقهاء" ^(١) و"شيخ الإسلام": بأنَّ الإعتاقَ يَنْجِزِي عندهُ، لَكِنَّ العِتْقَ لا يَنْجِزِي فَيَسْرِي إلى نَصِيبِ شَرِيكِهِ، وَإِنَّمَا أُخِرَ العِتْقُ فِيمَا إِذَا أَعْتَقَ بَعْضُ القِنِّ نَظَرًا لِلسَّائِكِتِ لِيَصِلَ إلى حَقِّهِ بالضَّمانِ أو ^(٢) السَّعَايَةِ قَبْلَ بَطْلَانِ مِلْكِهِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ لَا الضَّمانُ وَلَا السَّعَايَةُ عندهُ، فَلَا فائِدَةٌ في تَأخيرِ العِتْقِ فِيهِ فَيَعْتَقُ في الحال)) اهـ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الكلامَ في تَجْزِي إعتاقِ أُمِّ الولدِ، وَأَمَّا نَفْسُ الاستيلاءِ فَإِنَّهُ يَنْجِزِي عندهُ كالتدبيرِ كما قَدَّمْنَاهُ ^(٣) عن "البدائع". وقولُه: ((لا في أُمِّ الولدِ)) يُفِيدُ أَنَّ الإعتاقَ يَنْجِزِي في المُدْبِرِ والمُكْتَابِ، وَذَكَرْتُ فِيمَا عُلِّقَتْهُ عَلَى "البحر" ^(٤) مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ "ط" ^(٥) عسى ذَلِكَ فَهُوَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى تَجْزِي التدبيرِ والكِتَابَةِ لَا عَلَى تَجْزِي إعتاقِ المُكْتَابِ والمُدْبِرِ، فَافْهَمْ.

[١٧٠٨٤] (قوله): وَخَرَجَ الكَلَامَانِ مِنْهُمَا مَعًا) أَمَّا لَوْ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا، فَإِنْ كَانَ الدَّعْوَى فَهُوَ كَذَلِكَ بِالْأَوَّلَى، وَإِنْ كَانَ الإعتاقُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَوَّلَى لِكَوْنِ الْمُعْتَقِ قَدْ أَعْتَقَ نَصِيبَهُ فَيَشْرِيكُهُ الْخِيَارَاتُ السَّابِقَةُ، وَمِنْهَا الإعتاقُ. وقولُه: إِنَّهُ ابْنِي إعتاقَ، وَيُثْبِتُ نَسَبَهُ مِنْهُ إِنْ جُهِلَ نَسَبُهُ، وَكَأَنَّهُمْ سَكَنُوا عَنْ بَيَانِ ذَلِكَ لِظُهُورِهِ.

(قوله): وَإِنْ كَانَ الإعتاقُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَوَّلَى إلخ) الظَّاهِرُ: أَنَّ الدَّعْوَى أَوَّلَى كَمَا يَفِيدُهُ التَّعْيِيلُ بقوله: ((لا سَنَادِيهَا))، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ التَّقْيِيدُ بِالْمَعْيَةِ لَيْسَ لِلْإِحْتِرَازِ اهـ. وَعَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ يَكُونَانِ مَسْتَوَيْنِ، لَا أَوَّلَوِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.

(١) "غناء الفقهاء": لأبي المعالي أحمد بن محمد المشهور بالقاضي الصدر السفي البزْدَوِي البُخَارِي (ت ٥٤٢هـ). ("كشف الظنون" ٢/ ١٢١٠، "الجواهر المضية" ٣٠٩/١، "الفوائد البهية" ص ٣٩، "هدية العارفين" ٣/ ٧٧).

(٢) ((أو)) ساقطة مِنْ "ط".

(٣) المقولة [١٦٩٩٧] قوله: ((أَي: مَنكَّهَا)).

(٤) "منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٨/٤.

(٥) "ط": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٣٢١/٢.

فالدَّعْوَةُ أُولَى) لاستِنادِهَا لِلْعُلُوقِ، "حَاشِيَّةٌ"^(١).

(ادَّعى وَلَدَ أُمَّةٍ مُكَاتِبِهِ وَصَدَّقَهُ الْمُكَاتِبُ لَزِمَ النَّسَبُ) لَتَصَادُقَهُمَا، كَدَعْوَتِهِ وَلَدَ جَارِيَةٍ الْأُجْنَبِيِّ، أَمَّا وَلَدُ مُكَاتِبَتِهِ فَلَا يُشْتَرَطُ تَصْدِيقُهَا كَمَا سَيَجِيءُ (و) لَزِمَ الْمُدَّعِيَّ (الْعَقْرُ).....

٤٢/٣

[١٧٠٨٥] (قوله: فالدَّعْوَةُ أُولَى) ولو المدَّعي كافراً، كما في "كافي الحاكم".

[١٧٠٨٦] (قوله: لاستِنادِهَا لِلْعُلُوقِ) أي: لوقت العُلُوقِ، والإِعْناقُ يُقْتَصَرُ عَلَى الْحَالِ فَيَكُونُ الْمُعْتَقُ مُعْتَقاً وَلَدَ الْغَيْرِ، "ط"^(٢) عن "المنح"^(٣).

[١٧٠٨٧] (قوله: كَدَعْوَتِهِ وَلَدَ جَارِيَةٍ الْأُجْنَبِيِّ) بِجَامِعِ عَدَمِ مِلْكِهِ التَّصَرُّفَ فِيهَا، بِخِلَافِ مَا لَوْ ادَّعى وَلَدَ جَارِيَةٍ [٤/٢٧ق/ب] ابْنَهُ؛ لِأَنَّ الْأَبَ يَمْلِكُ تَمْلُكَهُ فَلَا يُعْتَبَرُ تَصْدِيقُ الْإِبْنِ، بَلْ يُعْتَبَرُ تَصْدِيقُ الْمُكَاتِبِ وَالْأُجْنَبِيِّ، لَكِنْ بَاقِي^(٤): ((أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْأُجْنَبِيِّ تَصْدِيقُهُ فِي الْوَلَدِ وَالْإِحْلَالِ؛ إِذْ لَوْ ادَّعَاهُ مِنْ زِنَا لَا يُثَبِّتُ نَسَبُهُ)).

[١٧٠٨٨] (قوله: أَمَّا وَلَدُ مُكَاتِبَتِهِ) أي: لو ادَّعى وَلَدَ نَفْسِ مُكَاتِبَتِهِ لَمْ يُشْتَرَطُ تَصْدِيقُهَا، وَخُيِّرَتْ بَيْنَ الْبَقَاءِ عَلَى كِتَابَتِهَا وَأَخْذِ عَقْرِهَا، وَبَيْنَ أَنْ تُعْجَرَ نَفْسُهَا وَتَصِيرَ أُمٌّ وَلَدٍ، كَذَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(٥) وَ"الدَّرَايَةِ"، "نَهْر"^(٦).

[١٧٠٨٩] (قوله: كما سَيَجِيءُ)^(٧) أي: فِي كِتَابِ الْمُكَاتِبِ، "ح"^(٨).

[١٧٠٩٠] (قوله: وَلَزِمَ الْمُدَّعِيَّ الْعَقْرُ) لِأَنَّهُ وَطِئَ بِغَيْرِ نِكَاحٍ وَلَا مِلْكٍ يَمِينٍ، "دَر"^(٩).

(١) "الحاشية": كتاب العناق - فصل في الاستيلاء ٥٧٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "ط": كتاب العنق - باب الاستيلاء ٣٢١/٢.

(٣) هذا الموضوع غير مقروء في مخطوطة "المنح" التي بين أيدينا.

(٤) ص ٢٠٧ - "در".

(٥) "الهداية": كتاب العناق - باب الاستيلاء ٧١/٢ بتصرف.

(٦) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق ٢٧٦/أ.

(٧) انظر "الدر" عند المقولة [٣٠٣٦٦] قوله: ((ويثبت نسبه بلا تصديقها)).

(٨) "ح": كتاب العنق - باب الاستيلاء ق ٢٢٩/أ.

(٩) "الدر والغرر": كتاب العناق - باب الاستيلاء ٢١/٢.

وقيمةُ الولدِ يومَ ولَدَ (وسقطَ الحدُّ) عنه (لِلشُّبْهَةِ، ولم تصرْ أمٌ وَلَدِهِ) لعدَمِ مِلْكِهِ،
(وإنْ كَذَبَهُ) المُكَاتَبُ (لم يثبتِ النَّسَبُ) لِحَجْرِهِ على نَفْسِهِ بِالْعَقْدِ.
(وَلَدْتُ مِنْهُ جَارِيَةً غَيْرَهُ، وَقَالَ: أَحْلَاهَا لِي)^(١) مَوْلَاهَا وَالْوَلَدُ وَلَدِي، وَصَدَّقَهُ^(٢)
الْمَوْلَى فِي الْإِحْلَالِ وَكَذَبَهُ فِي الْوَلَدِ لَمْ يثبتْ نَسَبُهُ، فَإِنْ صَدَّقَهُ فِيهِمَا جَمِيعاً (ثبت^(٣)).....

[١٧٠٩١] (قوله: وقيمةُ الولدِ) لأنه في معنى المغرور؛ حيثُ اعتمدَ دليلاً وهو: أنه كَسِبُ
كَسْبِهِ فلم يرضَ بِرِفْقِهِ فيكونُ حُرّاً بالقيمةِ ثابتِ النَّسَبِ منه إلا أنَّ القيمةَ هنا تعتبرُ يومَ ولَدِ، وقيمةُ
وَلَدِ المَغْرُورِ يومَ الخُصُومَةِ، "بحر"^(٤)، والفرقُ في "الفتح"^(٥).

[١٧٠٩٢] (قوله: لِحَجْرِهِ على نَفْسِهِ) أي: لِمَنَعَ السَّيِّدُ نَفْسَهُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي كَسْبِ المُكَاتَبِ
بِالْعَقْدِ، أي: بَعْدَ الْكِتَابَةِ فَاشْتَرَطَ تَصْدِيقَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ الْوَلَدُ يَوْمًا عَتَقَ عَلَيْهِ، "نهر"^(٦).

[١٧٠٩٣] (قوله: وَلَدْتُ مِنْهُ الْخ) في "كافي الحاكم": ((وَإِذَا وَطِئَ جَارِيَةُ رَجُلٍ وَقَالَ: أَحْلَاهَا
لِي وَالْوَلَدُ وَلَدِي وَصَدَّقَهُ الْمَوْلَى بِأَنَّهُ أَحْلَاهَا لَهُ وَكَذَبَهُ فِي الْوَلَدِ لَمْ يثبتْ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ؛ لَأَنَّ
الْإِحْلَالَ لَيْسَ بِنِكَاحٍ وَلَا مِلْكٍ يَمِينٍ، فَإِنْ مَلَكَهُ يَوْمًا ثَبِتَ نَسَبُهُ مِنْهُ، وَإِنْ مَلَكَ أُمُّهُ كَانَتْ أُمُّ وَلَدٍ
لَهُ، وَإِنْ صَدَّقَهُ الْمَوْلَى بِأَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ فَهُوَ ابْنُهُ حِينَ صَدَّقَهُ وَهُوَ عَبْدٌ لِمَوْلَاهُ، وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي
جَارِيَةِ الزَّوْجَةِ وَالْأُتُونِ إِنْ ادَّعَى أَنَّ مَوْلَاهَا أَحْلَاهَا لَهُ وَأَنَّ الْوَلَدَ وَلَدُهُ إِلَّا أَنَّ الْوَلَدَ يَعْتَقُ بِالْقَرَابَةِ إِذَا
ثَبِتَ نَسَبُهُ)) اهـ. وظاهرُ قوله: ((لَأَنَّ الْإِحْلَالَ لَيْسَ بِنِكَاحٍ وَلَا مِلْكٍ يَمِينٍ)) يُفِيدُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ
أَنْ يَقُولَ: أَحْلَلْتُهَا لَكَ، وَلَعَلَّ وَجْهَ ثُبُوتِ النَّسَبِ: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ صَارَ شُبْهَةً عَقْدٍ؛ لِأَنَّ حِلَّهَا لَهُ

(١) في "ب": ((إلى)).

(٢) في "د" و "و": ((فصدقه)).

(٣) في "د" و "و": ((ثبت)).

(٤) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٤/٣٠٠.

(٥) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٤/٣٤٦.

(٦) "النهر": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ق٢٧٦/١ بتصرف.

وَالْأَلَا) وَقَوْلُ "الزَّيْلَعِيِّ"^(١): ((وَلَوْ صَلَّعَهُ فِي الْوَلَدِ يَثْبُتُ))، أَي: مَعَ تَصْدِيقِهِ فِي الْإِحْلَالِ

لَا يَكُونُ إِلَّا بِالنِّكَاحِ أَوْ بِمِلْكِ الْيَمِينِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: مَلَكَكَ بُضْعُهَا بِأَحَدِ هَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ، وَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ لَكِنَّهُ يَصِيرُ شَبْهَةً مُؤَثَّرَةً فِي نَفْسِ الْحَدِّ وَفِي ثُبُوتِ النَّسَبِ إِذَا صَلَّعَهُ السَّيِّدُ، أَوْ مَلَكَ الْوَلَدُ لِمَا مَرَّ^(٢): ((مِنْ أَنَّهُ إِذَا مَلَكَهَا بَعْدَمَا وَلَدَتْ مِنْهُ يَنْكَاحُ فَاسِيدُ أَوْ وَطْءُ بِشَبْهَةِ تَصْغِيرُ أُمِّ وَلَدٍ))، أَي: لَثُبُوتِ النَّسَبِ بِذَلِكَ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي.

وَفِي حَدُودِ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ"^(٣) عَنْ "الْمَحِيطِ": ((رَجُلٌ أَحَلَّ جَارِيتَهُ لغيرِهِ فَوَطِئَهَا ذَلِكَ الْغَيْرُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ)) اهـ. فَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا مَرَّ^(٤): ((مِنْ أَنَّ الْإِحْلَالَ قَوْلُهُ: أَحَلَّتْهَا لَكَ بَلُونِ مِلْكٍ وَلَا نِكَاحٍ))؛ إِذْ لَوْ كَانَ بِأَحَدِهِمَا [١/٢٨٤] لَمْ يَكُنْ لِلتَّصْرِيحِ بِسُقُوطِ الْحَدِّ وَجْهٌ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْقَوْلِ بِأَنَّ مَنْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ، فَافْهَمْ.

(١٧٠٩٤) (قَوْلُهُ: وَالْأَلَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يُصَلِّعْهُ فِيهِمَا جَمِيعاً بِأَنْ كَذَبَهُ فِيهِمَا جَمِيعاً، أَوْ فِي الْإِحْلَالِ فَقَطُّ، أَوْ فِي الْوَلَدِ فَقَطُّ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ، لَكِنَّ الْأَخِيرَةَ مَذْكُورَةٌ فِي الْمَتْنِ، وَالْأَوَّلَى مَقْهُومَةٌ مِنْهَا بِالْأَوَّلَى، فَتَقَيَّتِ الثَّانِيَةُ مَقْصُودَةً بِالتَّثْبِيهِ عَلَيْهَا؛ لِمُخَالَفَتِهَا لِظَاهِرِ كَلَامِ "الزَّيْلَعِيِّ"^(٥) الْمَذْكُورِ وَلِدْفَعِ الْمُخَالَفَةِ بَيْنَهُمَا، فَافْهَمْ^(٦).

(١٧٠٩٥) (قَوْلُهُ: وَقَوْلُ "الزَّيْلَعِيِّ"^(٧) إِنْخ) هَذَا الْجَوَابُ لِ"الْمُصَنِّفِ"^(٨)، "ح"^(٩).

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ١٠٦/٣.

(٢) صدها ١٧ - وما بعدها "در".

(٣) "الفتاوى الهندية": الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجهه ١٥١/٢، نقلاً عن "محيط السمرحني".

(٤) في المقولة نفسها.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الإعتاق - باب الاستيلاء ١٠٦/٣.

(٦) في "م" ((فاتهم)) بدل: ((فافهم))، وهو تحريف.

(٧) من ((المذكور)) إلى ((الزليعي)) ساقط من "أ".

(٨) هذا الموضع غير مقروء في مخطوطة "الملح" التي بين أيدينا.

(٩) "ح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ق ٢٢٩/أ.

فَلا مُخَالَفَةَ كَمَا لَا يَخْفَى (ولو ملكها) أو مَلَكَهُ (بعدَ تكذيبه) أي: المولى ولو مَكَاتَبَهُ (يوماً) مِنَ الذَّهْرِ (ثَبَتَ النَّسَبُ) وَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدِهِ.....

[١٧٠٩٦] (قوله: فلا مُخَالَفَةَ^(١)) أي: بين ما في "الزَّلِيلِي"^(٢) وبين ما في "الْحَانِيَّة"^(٣) و"الدَّرَر"^(٤): ((من أنه لا يَثْبُتُ النَّسَبُ إِلَّا إِذَا صَدَّقَهُ فِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً))، ومثل ما في "الزَّلِيلِي"^(٥) ما قد مناه^(٦) من عبارة "الكافي".

[١٧٠٩٧] (قوله: أي: المولى) أفاد أن إضافة ((تكذيب)) للضمير من إضافة المصدر لفاعله، والمفعول محذوف، أي: تكذيب المولى لِيَّاهُ.

[١٧٠٩٨] (قوله: ولو مَكَاتَبَهُ) أي: ولو كان مولى الأمة مَكَاتَبَ المدعي، أفاد به ثبوت النسب بملك الولد في مسألة المكاتب المارة^(٧).

[١٧٠٩٩] (قوله: ثَبَتَ النَّسَبُ) أي: في الصورتين، صورة ملكها، وصورة ملكه، أمَّا الثانية فظاهرة، وأمَّا الأولى فقد تبع "المُصَنَّفُ" فيها "الْحَانِيَّةَ" و"الدَّرَرَ"، واستشكَّلها "ح"^(٨): ((بأنَّ المُكَذَّبَ لدَعْوَاهُ قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَهُ مَوْجُودٌ، بخلاف ما إذا مَلَكَهُ فَإِنَّهُ حَيْثُ رَفَعَ الْمَانِعَ وَزَالَ الْمُنْزِعُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمَا: مَلَكَهَا أي: مَعَ وَلَدِهَا)) اهـ.

قُلْتُ: لكنَّه بخلاف ما فهمه "الشارح"؛ حيث عطف بـ((أو)) قوله: ((أو مَلَكَهُ))، فإنه ظاهر في أنَّ المراد ملكها وحدها، ولعل وجهه: أنه إذا مَلَكَهَا وصارت أُمٌّ وَلَدِهِ بِحُكْمِ إقْرَارِهِ لَزِمَ ثُبُوتُ نَسَبِ الْوَلَدِ مِنْهُ؛ لأنَّ أُمُومِيَّةَ الْوَلَدِ قَرُحٌ ثُبُوتِ نَسَبِ الْوَلَدِ فَيَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنَ الْمُدَّعِي ضَرُورَةً مَعَ بَقَائِهِ

(١) في "ب": ((مخالفة)) بالغين المعجمة، وهو تحريف.

(٢) "الحانية": كتاب العتاق - فصل في الاستيلاء ٥٦٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الدَّرَر والغَرَر": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٢٢/٢.

(٤) المقولة [١٧٠٩٣] قوله: ((ولدت منه إلخ)).

(٥) صـ ٢٠٧ - "در".

(٦) "ح": كتاب العتق - باب الاستيلاء ق ٢٢٩/ب بتصرف.

إذا ملكها، لبقاء إقراره.

(ولو استولدت جارية أحد أبويه) أو جدّه (أو امرأته^(١)) وقال: ظننتُ حلّها لي
فلا حدّ للشبهة (ولا نسب) إلّا أن يُصدّقهُ فيهما (وإن ملكهُ يوماً عتقَ عليه)
وإن ملكَ أمّه لا تصيرُ أمّ ولديه؛

على ملك المولى، حتّى إذا ملكهُ المدعي عتقَ عليه، وهذا إذا كان المرادُ بقوله: ((بعد تكذيبه))،
أي: في الإحلال والولد، أمّا إذا كان المرادُ تكذيبه في الولد فقط مع تصديقه في الإحلال فالأمرُ
أظهر لتصديقهما على أن وطأها كان حلالاً له، فتأمل.

[١٧١٠٠] (قوله: إذا ملكها) قيد به ليفيد أن قوله: ((وتصيرُ أمّ ولديه)) راجع للصورة
الأولى فقط، ولولا ذلك لتوهم أنه راجع للصورتين كما رجع إليهما قوله: ((ثبت النسب))
وهو غير صحيح؛ لأنّه إذا منك الولد ولم يملكها لا تصيرُ أمّ ولده ما لم يملكها، ولا يلزم
من ملك الولد وثبوت نسبه أن تكون أمّه أمّ ولد قبل أن يملكها كما لا يخفى، فعيّن أن هذا
القيد لا بدّ منه، فافهم.

[١٧١٠١] (قوله: ولا نسب) أي: لتمخضه زناً، كما علّلوا به [٤/٢٨٨ب] في كتاب الخدود.

[١٧١٠٢] (قوله: إلّا أن يُصدّقهُ فيهما) مُخالف لإطلاقهما - في كتاب الخدود - عدم ثبوت
النسب وإن ادّعاه، وتعليقهم بتمخضه زناً يدلُّ عليه، فلا محلّ لهذا الاستثناء هنا، ولم نجدْه لغيره،
نعم محله في المسألة السابقة، وضَميرُ ((فيهما)) يعودُ إلى الإحلال والولد.

[١٧١٠٣] (قوله: عتقَ عليه) أي: ولم يثبت نسبه^(٢) كما في "الكافي". فعلة العتق هنا الجزئية
لا النسب، كما يأتي^(٣)، لكنّ توقّف عتقه على ملكه خاصٌّ بما إذا كانت الجارية لأمّراته، بخلاف

(١) في "و": ((أُمته))، وهو خطأ.

(٢) في "ث": ((نسبه منه)).

(٣) في المقولة الآتية.

لعدم ثبوت النسب^(١)، كذا ذكره "المصنف"^(٢) تبعاً لـ "الزيلعي"^(٣)،

أبيه أو أمه؛ لما في "القنية"^(٤): ((وطئ جارية أبيه فولدت منه: سواء ادعى شبهة أو لا لم يحز بيع الولد؛ لأنه ولد ولديه فيعتق عليه وإن لم يثبت النسب)) اهـ. أي: يعتق على الأب للحرية.

(١٧١٠٤) (قوله: لعدم ثبوت النسب) لأن أمومية الولد فرع ثبوت النسب كما قدمناه^(٥)، قال في "الكافي"^(٦): ((وقوله: ظنتها تجل لي لم يكن شبهة في ذلك)) اهـ. أي: في ثبوت النسب، وإنما هو شبهة في سقوط الحد، بخلاف ما مر^(٧): ((من دعوى الإحلال)) فإنها شبهة فيهما كما مر^(٨).

والحاصل: أن الوطء في دعوى الإحلال وطء شبهة، وبه يثبت النسب فتثبت أمومية الولد، بخلاف الوطء مع ظن الحبل فإنه زنا محض وإن سقط فيه الحد، وإذا كان ظن الحبل غير معتبر في ثبوت النسب وتمتص الفعل معه زنا لا تثبت أمومية الولد إذا ملك الأم وإن كان أقر بالولد؛ لأن الزنا لا يثبت فيه النسب، وأمومية الولد فرع ثبوته، وفي "الفتح"^(٩) عن "الإيضاح": ((أمة جاءت بولد فادعاه أجنبي لا يثبت نسبه صدقة المولى أو كذبه، فإن ملكه المدعي عتق ولا تصير أمه أم ولد)) اهـ. أي: لأن عتقه للحرية لا لثبوت النسب، ولذا قال: عتق، ولم يقل: ثبت نسبه، وبهذا سقط ما أورد على تعليل "الشارح": ((أنه لما ادعى الولد فقد أقر له بالنسب ولأمه بأموية الولد، فإذا ملك الأم زال المانع وهو كونها ملك الغير فينبغي أن تصير أم ولد وإن لم يثبت نسب الولد)) اهـ؛ لأنه إذا لم يثبت النسب لا تصير أم ولد، فافهم.

فإن قلت: قد تصير أم ولد مع عدم ثبوت النسب فيما لو زوج أمته من عبده ثم ولدت فادعاه.

(١) في "د" و "و": ((نسبه)).

(٢) هذا الموضع غير مقروء في مخطوطة "المنح" التي بين أيدينا.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الاعتاق - باب الاستيلاء ١٠٦/٣.

(٤) "القنية": كتاب العتاق - باب مسائل متفرقة ق ٤٩/١ بتصرف، وفيها: ((وطئ جارية ابنه)) بدل: ((أبيه)) وهو خطأ.

(٥) المقولة [١٧٠٩٩] قوله: ((ثبت النسب)).

(٦) "كافي النسفي": كتاب الحدود - باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجهه ق ٣/١٨١/٢ بتصرف.

(٧) المقولة [١٧٠٩٣] قوله: ((ولدت منه إلخ)).

(٨) "الفتح": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٣٨/٤.

لَكِنَّهُ نَقَلَ هُنَا^(١) وَفِي نِكَاحِ الرَّقِيقِ عَنِ "الدُّرَرِ"^(٢) وَ"الْحَانِثِيَّةِ"^(٣): ((أَنَّهُ لَوْ مَلَكَهَا بَعْدَ تَكْذِيبِهِ يَوْمًا ثَبَتَ النَّسَبُ لَبَقَاءِ الْإِقْرَارِ))، فَتَدَبَّرْ، نَعَمْ فِي "الْحَانِثِيَّةِ": ((زَنَى بِأَمَةٍ فَوَلَدَتْ، فَمَلَكَهَا...))

قُلْتُ: إِنَّمَا صَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ لِلْمَوْلَى لِإِقْرَارِهِ بِأَنَّ الْوَلَدَ عَلِقَ مِنْهُ قَبْلَ التَّزْوِيجِ بِوَطْءٍ حَلَالٍ، لَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ مِنْهُ لَوْجُودُ الْفِرَاشِ الصَّحِيحِ، فَقَدْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ وَهُوَ الزَّوْجُ، وَلَوْلَا لَثَبَتْ مِنَ الْمَوْلَى فَلَمْ يَثْبُتْ مِنْهُ هُنَا لِإِعْرَاضِ، وَالزَّنَا لَا يَثْبُتُ مِنْهُ الْوَلَدُ [٢٩٣/٤] عَلَى كُلِّ حَالٍ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي.

[١٧١٠٥] (قَوْلُهُ: لَكِنَّهُ نَقَلَ) أَي: "الْمُصَنِّفُ"، وَقَوْلُهُ: ((ثَبَتَ النَّسَبُ)) أَي: فَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدِهِ ضَرُورَةً ثُبُوتِ النَّسَبِ مَعَ زَوَالِ الْمَانِعِ وَهُوَ مِلْكُ الْغَيْرِ، فَيُنَاقِضُ قَوْلُهُ: ((لَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدِهِ)) لِعَدَمِ ثُبُوتِ نَسَبِهِ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ مَا نَقَلَهُ "الْمُصَنِّفُ" عَنْ "الدُّرَرِ" وَ"الْحَانِثِيَّةِ" لَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ: ((ظَنَنْتُ جِلْهًا لِي))، بَلْ فِي مَسْأَلَةٍ دَعَوَى الْإِحْلَالِ، وَنَقَلَ "ح"^(٤) عِبَارَتَهُمَا بَتَمَامِهِمَا، وَقَدْ عَلِمْتُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَأَنْ ظَنَّ الْحِلَّ شُبْهَةً فِي سَقُوطِ الْحَدِّ لَا فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ، بِخِلَافِ دَعَوَى الْإِحْلَالِ فَإِنَّهَا شُبْهَةٌ فِيهِمَا، فَالاسْتِدْرَاكُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، فَافْهَمْ.

[١٧١٠٦] (قَوْلُهُ: نَعَمْ فِي "الْحَانِثِيَّةِ"^(٥) إِيخ) يَعْنِي: أَنَّ هَذَا لَا إِشْكَالَ^(٦) فِيهِ؛ لِأَنَّ الزَّنَا لَا يَثْبُتُ فِيهِ

(قَوْلُهُ: قُلْتُ: إِنَّمَا صَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ لِلْمَوْلَى لِإِقْرَارِهِ إِيخ) هَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ مُقَيَّدَةً بِمَا إِذَا أُمِكنَ عُلُوقُهُ مِنَ الْمَوْلَى قَبْلَ التَّزْوِيجِ، بِأَنْ أَتَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتِّينَ مِنْ وَقْتِ التَّزْوِيجِ، مَعَ أَنَّ ثُبُوتَ أُمُومِيَّةِ الْوَلَدِ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِمَا ذَكَرْتُ، وَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ: ((أَنَّ النَّسَبَ يَثْبُتُ مِنَ الْعَبْدِ، وَصَارَتْ أُمُّ وَلَدِهِ لِإِقْرَارِهِ بِثُبُوتِ النَّسَبِ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَصُدِّقْهُ الشَّرْعُ)) أَمَّا: وَالْأَطْهَرُ فِي دَفْعِ الْإِيرَادِ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ وَطْءَ اسْتِبْدَالٍ لَمْ يَتِمَّحُضْ زَنًا لَوْجُودِ حَقِيقَةِ الْمَلِكِ، فَلَمَّا صَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ وَإِنْ ثَبَتَ النَّسَبُ مِنَ الزَّوْجِ، وَيُظْهِرُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَجَنَبِيَّ كَالْعَبْدِ فِيمَا ذُكِرَ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((هَهْنَا)).

(٢) "الدُّرَرُ وَالْغُرَرُ": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ الْاِسْتِیْلَادِ ٢٢/٢.

(٣) "الْحَانِثِيَّةُ": كِتَابُ الْعِتَاق - فَصْلُ فِي الْاِسْتِیْلَادِ ٥٧٠/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٤) "ح": كِتَابُ الْعِتَاق - بَابُ الْاِسْتِیْلَادِ ق ٢٢٩/ب.

(٥) "الْحَانِثِيَّةُ": كِتَابُ الْعِتَاق - فَصْلُ فِي الْاِسْتِیْلَادِ ٥٧٠/١ بِتَصَرُّفٍ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٦) فِي "م" وَ"أ": ((الْإِشْكَالُ فِيهِ)) بَدَلَ ((لَا إِشْكَالَ فِيهِ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

لم تصيرُ أُمٌ وَلَدِهِ، وَإِنْ مَلَكَ الْوَلَدُ عَتَقَ))، وفي "الأشباه" ^(١): ((لو مَلَكَ أختَهُ لأمِّهِ مِنْ الرِّزْنِيِّ عَتَقَتْ، ولو أختَهُ لِأبيهِ لا)).

﴿فروع﴾

أَرَادَ وَطءَ أُمِّهِ وَلَا تصيرُ أُمٌ وَلَدِهِ يُملِكُهَا لِطِفْلِهِ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا. أَقَرَّ بِأُمُومِيَّتِهَا فِي مَرَضِيهِ: إِنْ هُنَاكَ وَلَدٌ أَوْ حَبْلٌ تَعْتِقُ مِنَ الْكُلِّ، وَإِلَّا فَمِنْ الثَّلَثِ.....

النَّسَبُ فَلَا تصيرُ أُمٌ وَلَدٍ وَإِنْ مَلَكَهَا، لَكِنْ قَدْ عَلِمَتْ أَنَّ الْوَطءَ فِي مَسْأَلَةِ ظَنِّ الْحِلِّ زِنًا أَيْضًا.

[١٧١٠٧] (قوله: لم تصير أُمٌ وَلَدِهِ) أي: فَلَهُ يَبْعُهَا، "ط" ^(٢).

[١٧١٠٨] (قوله: وَإِنْ مَلَكَ الْوَلَدُ عَتَقَ) لِأَنَّهُ جَزْؤُهُ حَقِيقَةٌ.

[١٧١٠٩] (قوله: ولو أختَهُ لِأبيهِ لا) والفرق: أَنَّ الْأَخَ يُنْسَبُ إِلَى أُخْتِهِ لِأبيهِ بِوَسْطَةِ الْأَبِ، وَنِسْبَةُ الْأَبِ مُنْقَطِعَةٌ فَلَا تَقْبَلُ الْأُخُوَّةُ، أَمَّا النِّسْبَةُ إِلَى الْأُمِّ فَلَا تَنْقَطِعُ فَتَكُونُ الْأُخُوَّةُ ثَابِتَةً مِنْ جِهَتِهَا فَيَعْتِقُ بِالْمِلْكِ كَمَا فِي شُرُوحِ "الهِدَايَةِ" ^(٣)، وَلِذَا لَوْ مَاتَ يَرِثُهُ أَخُوهُ لِأُمِّهِ دُونَ أَخِيهِ لِأبيهِ.

[١٧١١٠] (قوله: يُملِكُهَا لِطِفْلِهِ) فَائِذَةٌ ذَلِكَ وَإِنْ خَرَجَتْ مِنْ مِلْكِهِ: أَنَّهُ يَخَافُ أَنَّهَا إِذَا وَلَدَتْ مِنْهُ قَدْ تَعَمَّرَدَ عَلَيْهِ وَتَكْدَّرَ عَيْشُهُ فَإِذَا عَلِمَتْ أَنَّ لَهُ يَبْعُهَا كُلَّمَا أَرَادَ انْقَادَتْ لَهُ، وَإِذَا بَاعَهَا يُنْفِقُ ثَمَنَهَا عَلَى طِفْلِهِ بِدَلَالَةٍ عَمَّا كَانَ يُنْفِقُهُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ، وَلَهُ أَيْضًا إِيفَاقُهُ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ الْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ، فَظَهَرَ أَنَّ يَبْعُهَا لِطِفْلِهِ يَنْتَفِعُ بِهَا ضَرَرٌ يَلْحَقُهُ، فَافْهَم.

[١٧١١١] (قوله: ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا) أي: يُزَوِّجُهَا لِنَفْسِهِ، وَإِذَا وَلَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا يَعْتِقُ عَلَى الطِّفْلِ لِكَوْنِهِ مَلَكَ أَخَاهُ.

[١٧١١٢] (قوله: وَإِلَّا فَمِنْ الثَّلَثِ) لِأَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الشَّاهِدِ إِقْرَارٌ بِالْعَتَقِ فِي الْمَرَضِ، وَهُوَ مِنَ الثَّلَثِ كَمَا قَدْ مَنَاهُ ^(٤).

(١) "الأشباه والنظائر": كتاب العتاق وتوابعه ص ٢١٣-.

(٢) "ط": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٣٢٢/٢ بتصرف.

(٣) انظر "الفتح" و"العناية" و"الكفاية": كتاب العتاق - باب الاستيلاء ٣٣٨/٤، و"البنية": ٧٠٣/٥.

(٤) المقولة [١٧٠٠٩] قوله: ((من كلِّ ماله)).

وما في يديها للمولى إلا إذا أوصى لها به، نعم في "المجتبى": ((استحسن "محمد" أن يترك لها ملحفة وقميص ومقنعة، ولا شيء للمدبر))، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[١٧١١٣] (قوله: وما في يديها للمولى) لأنه كان ملكاً له قبل أن تعق بموته.

[١٧١١٤] (قوله: إلا إذا أوصى لها به) لأنها تعق بموته فيكون وصية لحرّة، بخلاف القن إذا أوصى له بشيء من ماله فلا يصح إلا إذا أوصى له بثلث ماله أو برقبته، فإنه يصح كما مر^(١) في باب التدبير.

[١٧١١٥] (قوله: أن يترك لها الخ) ظاهر الإطلاق أنها تستحق ذلك؛ لأنه يشمل ما إذا كان في الورثة صغاراً، ولو كان ذلك على وجه التبّع لم يصح، تأمل. وقد مر^(٢) تفسير الملحفة والقميص والمقنعة في المتعة من باب [٤/ق/٢٩/ب] المهر.

[١٧١١٦] (قوله: ولا شيء للمدبر أي: من الثياب وغيرها، "بحر"^(٣) عن "المجتبى". ثم هل المدبرة كذلك؟ لم أره، ولينظر وجه الفرق بينه وبين أم الولد، وفي "الخانية"^(٤): ((رجل أعتق عبده وله مال فماله لِمَوْلَاهُ إِلَّا تَوْباً يُوَارِي الْعَبْدَ^(٥) أي تَوْباً شَاءَ الْمَوْلَى)).

(قوله: ولينظر وجه الفرق بينه وبين أم الولد الخ) قد يقال: وجه الفرق أن أم الولد تحتاج لستر العورة، وهي تكون بما ذكر غالباً، بخلاف المدبر، ومع هذا يستحسن له توب يستر عورته كما في مسألة "الخانية"، تأمل. وعلى هذا: تكون المدبرة كأم الولد.

(١) المقولة [١٦٩١٧] قوله: ((وذكرناه في "شرح المنقذ")).

(٢) المقولة [١١٩٤٨] قوله: ((وهي ذرّخ الخ)).

(٣) "البحر": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٢٩٥/٤.

(٤) "الخانية": كتاب العتق - فصل في صريح العربية ٥٦٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) في "أ": ((توباً يوارى به العبد)).

(تَمَمَّةٌ)

نَقَلَ "ط" ^(١) فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ "قَاضِي خَان" ^(٢): ((سُئِلَ "أَبُو بَكْرٌ" عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ أُمَّ وَلَدًا، هَلْ يَجِبُ لَهَا النِّفْقَةُ فِي مَالِهِ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ لَهَا مِنْهُ وَلَدٌ فَلَهَا النِّفْقَةُ وَإِلَّا فَلَا نِفْقَةَ لَهَا)) اهـ.

قُلْتُ: الْمُرَادُ: أَنَّهَا تَحِبُّ نِفْقَتَهَا عَلَى وَلَدِهَا وَلَوْ صَغِيرًا، كَمَا قَدَّمْنَا ^(٣) النَّصْرِيحَ بِهِ فِي بَابِ النِّفْقَةِ عَنْ "الدَّخِيرَةِ"، أَيْ: فَتُفَقُّ مِنْ مَالِ وَلَدِهَا الَّذِي وَرَثَتُهُ لَا مِنْ أَصْلِ مَالِ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَالُ الْوَرَثَةِ وَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ عَنْهُمْ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

٤٤/٣

(١) "ط": كتاب العتق - باب الاستيلاء ٣١٧/٢.

(٢) نقول: لم نعر على هذا النقل في "الفتاوى الخانية" و"شرح الجامع الصغير" لقاضي خان، ولعل ابن عابدين رحمه الله لم يقف عليه أيضاً في الكتابين المذكورين، ولذا عزا هذا النقل إلى "ط"، ولم ينقل عن "قاضي خان" مباشرة، والله تعالى أعلم.

(٣) المقولة [١٦١٨٨] قوله: ((مِنْ مَوْلَاهَا)).

﴿كتاب الأيمان﴾

مناسبتُهُ: عدمُ تأثيرِ الهزلِ والإكراهِ، وقدَّمَ العتاقَ لمشاركتِهِ للطلاقِ في الإسقاطِ
والسَّرايةِ. (اليمينُ) لغةً: القوةُ، وشرعاً: (عبارةٌ عن عقدٍ قويٍّ به عزمُ الحالفِ).

﴿كتاب الأيمان﴾

[١٧١١٧] (قوله: مناسبتُهُ إلخ) قال في "الفتح"^(١): ((اشترَكَ كُلُّ مِنَ الْيَمِينِ وَالْعِتَاقِ وَالطَّلَاقِ
وَالنِّكَاحِ فِي أَنَّ الْهَزْلَ وَالْإِكْرَاهَ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ النِّكَاحَ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْعِبَادَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ،
وَالطَّلَاقُ رَفَعَهُ بَعْدَ تَحْقِيقِهِ فَإِلَّاؤُهُ إِيَّاهُ أَوْجَهُ. واختصَّ الْعِتَاقُ عَنِ الْيَمِينِ بِزِيَادَةِ مُنَاسَبَتِهِ بِالطَّلَاقِ
مِنْ جِهَةِ مُشَارَكَتِهِ إِيَّاهُ فِي تَمَامِ مَعْنَاهُ الَّذِي هُوَ الْإِسْقَاطُ، وَفِي لَزِمِهِ الشَّرْعِيُّ الَّذِي هُوَ السَّرايَةُ
فَقَدَّمَهُ عَلَى الْيَمِينِ)).

[١٧١١٨] (قوله: في الإسقاطِ) فإنَّ الطَّلَاقَ إسقاطُ قَيْدِ النِّكَاحِ وَالْعِتَاقُ إسقاطُ قَيْدِ الرِّقِّ،
"ط"^(٢).

[١٧١١٩] (قوله: والسَّراية) فإذا طَلَّقَ نَصَفَهَا سَرَى إِلَى الْكُلِّ، وَكَذَا الْعِتْقُ، أَي: عِنْدَهُمَا
لِقَوْلِهِمَا بَعْدَ تَحْزِينِهِ، أَمَّا عِنْدَهُ فَهُوَ مُتَحَزٌّ، "ط"^(٣).

[١٧١٢٠] (قوله: لغةً: القُوَّةُ) قال في "النَّهْر"^(٤): ((وَالْيَمِينُ لُغَةً: لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْحَارِجَةِ
وَالْقُوَّةِ وَالْقَسَمِ إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُمْ - كَمَا فِي "الْمَغْرِب"^(٥) وَغَيْرِهِ: سُمِّيَ الْحَلْفُ يَمِينًا لِأَنَّ الْحَالِفَ يَتَقَوَّى

﴿كتاب الأيمان﴾

(قوله: أَمَّا عِنْدَهُ فَهُوَ مُتَحَزٌّ) وإذا أَرِيدَ السَّرايَةُ - وَلَوْ بَقَاءً - كَانَ ظَاهِرًا عَلَى قَوْلِهِ أَيْضًا.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان ٤/٣٤٧.

(٢) "ط": كتاب الأيمان ٢/٣٢٣ بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٦/أ.

(٤) "المغرب": مادة ((يمن)) بتصرف.

بالقسم، أو أنهم^(١) كانوا يَتَمَسَكُونَ بأيامهم عند القسم - يُفِيدُ كما في "الفتح"^(٢): أن لَفْظَ الْبَيْعِ مَنَقُولٌ)) اهـ.

أقول: هُوَ مَنَقُولٌ مِنْ أَصْلِ اللَّغَةِ إِلَى عُرْفِهَا فَلَا يُنَافِي كَوْنُهُ فِي اللَّغَةِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ "الشارح" عَلَى الْقُوَّةِ لِظُهُورِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْنَى الاصْطِلَاحِيِّ الْمَذْكُورِ فِي الْمَتْنِ، "ح"^(٣).
قُلْتُ: أَوْ لَأَنَّهَا الْأَصْلُ؛ فَقَدْ قَالَ فِي "الفتح"^(٤) فِي بَابِ التَّعْلِيْقِ: ((إِنَّ الْبَيْعَ فِي الْأَصْلِ الْقُوَّةُ، وَسُمِّيَتْ إِحْدَى الْيَدَيْنِ بِالْبَيْعِ لِزِيَادَةِ قُوَّتِهَا عَلَى الْأُخْرَى، وَسُمِّيَ الْخَلْفُ [٤/٣٠] بِاللَّهِ تَعَالَى يَمِينًا لِإِفَادَتِهِ الْقُوَّةَ عَلَى الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ مِنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ تَعْلِيْقَ الْمَكْرُوهِ لِلنَّفْسِ عَلَى أَمْرٍ يُفِيدُ قُوَّةَ الْامْتِنَاعِ عَنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ وَتَعْلِيْقَ الْمَحْبُوبِ لَهَا عَنِ ذَلِكَ يُفِيدُ الْحَمْلَ عَلَيْهِ فَكَانَ يَمِينًا)) اهـ، فَقَدْ أَفَادَ أَنَّ أَصْلَ الْمَادَّةِ بِمَعْنَى الْقُوَّةِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَتْ فِي اللَّغَةِ لِمَعَانٍ أُخَرَ لَوْجُودِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ فِيهَا، كَلَفَظَ: (الكَافِر) مِنَ الْكُفْرِ وَهُوَ السُّتْرُ، فَيُطْلَقُ عَلَى الْكَافِرِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَكَافِرِ النُّعْمَةِ، وَعَلَى اللَّيْلِ، وَعَلَى الْفَلَّاحِ، وَهَكَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي تُطْلَقُ عَلَى أَشْيَاءٍ^(٥) تَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ وَاحِدٍ عَامٍّ، فَيَصِحُّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهَا لَفْظُ الْأَشْتِرَاكِ نَظَرًا إِلَى اتِّحَادِ الْمَادَّةِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَعَانِي، وَأَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهَا لَفْظُ الْمَنَقُولِ نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ الَّذِي تَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْمَنَقُولَ يُهْجَرُ فِيهِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيُّ - وَهَذَا لَيْسَ مِنْهُ - غَيْرُ مَقْبُولٍ؛ فَإِنَّ الْبَيْعَ إِذَا أُطْلِقَ عَلَى الْخَيْفِ لَا يُرَادُ بِهِ الْقُوَّةُ لُغَةً، وَلِهَذَا قَالَ فِي "الفتح"^(٦) هُنَا بَعْدَ ذِكْرِهِ أَنَّهُ مَنَقُولٌ: ((وَمَفْهُومُهُ لُغَةً جُمْلَةً أَوَّلَى إِنْشَائِيَّةٌ صَرِيحَةٌ الْجُرْعَيْنِ يُؤَكِّدُ بِهَا جُمْلَةً بَعْدَهَا خَبَرِيَّةٌ))، فَاحْتَرَزَ بِ: ((أَوَّلَى)) عَنِ التَّوَكُّيدِ اللَّفْظِيِّ بِالْجُمْلَةِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ زَيْدٌ

(١) ((أنهم)) ليست في "أ".

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان ٤/٣٤٧.

(٣) "ح": كتاب الأيمان ٢٢٩/ب.

(٤) "الفتح": كتاب الطلاق - باب الأيمان في الطلاق ٣/٤٤٢.

(٥) في "أ": ((الأشياء)).

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان ٤/٣٤٧.

على الفعلِ أو التركِ) فدخلَ التعليقُ فإنه يمينٌ شرعاً إلا في خمسٍ مذكورة في "الأشباه"، ..

قائماً^(١)، فإنَّ المؤكَّدَ فيه هو الثانية لا الأولى عكسُ اليمينِ، وب: ((إنشائية)) عن التعليق؛ فإنه ليس يميناً حقيقةً لغةً إلخ، وقوله: ((يؤكدُ بها إلخ)) إشارةٌ إلى وجودِ المعنى الأصلي وهو القوَّة لا على أنَّه هو المراد، وكذا إذا أُطلقَ على الجارحة لا يرادُ به نفسُ القوَّة بل اليدُ المقابلةُ لليَسَّارِ، وهي ذاتُ والقوَّة عَرْضٌ، فقد هُجرَ فيه المعنى الأصلي وإنَّ لوجِظَ اعتباره في المنقول إليه، وبهذا ظهرَ أنَّ المناسبَ بيانُ معنى اليمينِ اللغوي المراد به الحلفُ يُقابلُ به المعنى الشرعيُّ، وأمَّا تفسيرُهُ بالمعنى الأصلي فغيرُ مرضيٍّ، فافهم.

[١٧١٢١] (قوله: على الفعلِ أو التركِ مُتعلِّقٌ بـ: ((العزمُ)) أو بـ: ((قوي))، "ط"^(٢)).

[١٧١٢٢] (قوله: فإنه يمينٌ شرعاً) لأنَّه يَقوَى به عزمُ الحالفِ على الفعلِ في مثل: إنَّ لَمْ أدخلِ الدَّارَ فزوجتُه طالق، وعى التَّركِ في مثل: إنَّ دخلتِ الدَّارَ، قال في "البحر"^(٣): ((وظاهرُ ما في "البدائع"^(٤)): أنَّ التعليقَ يمينٌ في اللُّغة أيضاً، قال: لأنَّ "محمداً" أُطلقَ عليه يميناً، وقوله حُجَّةٌ في اللُّغة)).

مطلب: حلف لا يحلفُ حيثُ بالتعليقِ إلا في مسائلٍ

[١٧١٢٣] (قوله: مذكورة في "الأشباه") عبارته^(٥): ((حلف لا يحلفُ حيثُ بالتعليقِ

(قول "الشارح": فدخلَ التعليقُ إلخ) أي: فيما يحلفُ به عادةً؛ لأنَّ التعليقَ فيما لا يحلفُ به عادةً ليس يميناً، كما لو علّقَ الإذن أو الوكالةَ بالشَّرْطِ كما نقله "السَّدي" عن "تنوير الأذهان".
(قوله: لأنَّ محمداً أُطلقَ عليه يميناً، وقوله حُجَّةٌ في اللُّغة) إطلاقُ "محمداً" اليمينَ على التعليقِ لا يدلُّ على أنَّ هذا الإطلاقَ لغويٌّ، بل يُحمَلُ على أنَّه يمينٌ اصطلاحاً، إلا إذا وُجِدَ في كلامِهِ ما يدلُّ على أنَّه لغويٌّ.

(١) ((زيد قائم)) غيرُ مكرَّرةٍ في "الأصل" و"٢".

(٢) "ط": كتاب الأيمان ٣/٢٢٣.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣٠٠.

(٤) "البدائع": كتاب الأيمان ٣/٣.

(٥) "الأشباه والنظائر": كتاب الأيمان ص ٢١٥.

إِلَّا فِي مَسَائِلَ: أَنْ يُعْلَقَ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ، [٤/٣٠٥ ب] أَوْ يُعْلَقَ بِمَجِيءِ الشَّهْرِ فِي ذَوَاتِ الْأَشْهُرِ أَوْ بِالتَّطْلِقِ، أَوْ يَقُولُ: إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ كَذَا فَأَنْتَ حُرٌّ وَإِنْ عَجَزْتَ فَأَنْتَ رَقِيقٌ، أَوْ: إِنْ حَضَتْ حَيْضَةٌ أَوْ عِشْرِينَ حَيْضَةً، أَوْ يَطْلُوعِ الشَّمْسِ، كَمَا فِي "الْجَامِع" ^(١))). اهـ.

قُلْتُ: وَإِنَّمَا لَمْ يَحْنَتْ فِي هَذِهِ الْحَمْسَةِ لِأَنَّهَا لَمْ تَمَحُضْ لِلتَّلْعِيقِ، أَمَّا الْأَوَّلَى: - كَأَنْتَ طَالِقٌ إِنْ أَرَدْتَ أَوْ أَحْبَبْتَ - فَلَأَنَّ هَذَا يُسْتَعْمَلُ فِي التَّمْلِيكِ وَلِذَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ: - كَأَنْتَ طَالِقٌ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ أَوْ إِذَا أَهَلَ الْهَيْلُ وَالْمَرْأَةُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَشْهُرِ ذُوْنَ الْحَيْضِ - فَلَأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي بَيَانِ وَقْتِ السَّنَةِ، لِأَنَّ رَأْسَ الشَّهْرِ فِي حَقِّهَا وَقْتُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ السُّنِّيِّ لَا فِي التَّلْعِيقِ. وَأَمَّا الثَّالِثَةُ: - كَأَنْتَ طَالِقٌ إِنْ طَلَّقْتَهُ - فَلَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْحِكَايَةَ عَنِ الْوَاقِعِ وَهُوَ كَوْنُهُ مَالِكًا لِتَطْلِيقِهَا فَلَمْ تَمَحُضْ لِلتَّلْعِيقِ، وَأَمَّا الرَّابِعَةُ: - كَقَوْلِهِ: إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ أَلْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ وَإِنْ عَجَزْتَ فَأَنْتَ رَقِيقٌ - فَلَأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلْكِتَابَةِ. وَأَمَّا الْخَامِسَةُ: - كَأَنْتَ طَالِقٌ إِنْ حَضَتْ حَيْضَةٌ أَوْ عِشْرِينَ حَيْضَةً - فَلَأَنَّ الْحَيْضَةَ الْكَامِلَةَ لَا وَجُودَ لَهَا إِلَّا بِوُجُودِ جُزْءٍ مِنَ الطَّهْرِ فَيَقَعُ فِي الطَّهْرِ فَأَمَكَّنَ جَعْلُهُ تَفْسِيرًا لِطَّلَاقِ السَّنَةِ فَلَمْ يَمَحُضْ لِلتَّلْعِيقِ ^(٢). وَحَيْثُ لَمْ يَمَحُضْ لِلتَّلْعِيقِ فِي هَذِهِ الْخَمْسِ لَا يُحْمَلُ عَلَى التَّلْعِيقِ؛ حَيْثُ أَمَكَّنَ غَيْرُهُ صَوْنًا لِكَلَامِ الْعَاقِلِ عَنِ الْمَحْظُورِ وَهُوَ الْحَلْفُ بِالطَّلَاقِ، وَإِنَّمَا حَيْثُ فِي: إِنْ حَضَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ - لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ جَعْلُهُ تَفْسِيرًا لِلْبِدْعِيِّ؛ لِأَنَّ الْبِدْعِيَّ أَنْوَاعٌ، بِخِلَافِ السُّنِّيِّ

٤٥/٣

(قوله: صَوْنًا لِكَلَامِ الْعَاقِلِ عَنِ الْمَحْظُورِ (إخ) فيه أنَّ الوقوع في المحظور حاصلٌ على كلِّ حالٍ، سواء جعل هذا الكلامَ تعليقًا أو بيانًا للطَّلَاقِ السُّنِّيِّ.

(قوله: لِأَنَّ الْبِدْعِيَّ أَنْوَاعٌ (إخ) كونُ البدعيِّ أنواعًا لا يمنعُ أن يجعلَ هذا الكلامَ بيانًا لنوعٍ من البدعيِّ.

(١) "الجامع الكبير": كتاب الإيمان - باب الحنث في اليمين ص ٤٩ -، وقوله: ((إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ كَذَا فَأَنْتَ حُرٌّ)) لم نجدْها في الجامع الكبير، وقد أشار إلى ذلك "الحموي" في حاشيته على "الأشباه" ١٥٦/٢.

(٢) في "٣": ((فلم يَمَحُضْ لِلتَّلْعِيقِ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ، وَحَيْثُ... (إخ)).

فلو حَلَفَ لا يَحْلِفُ حَيْثُ لَطْلَاقٍ وَعِتَاقٍ، وَشَرَطُهَا: الإسلامُ والتكليفُ.....

فإنه نوعٌ واحدٌ. وَحَيْثُ أَيْضاً فِي: - أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ مَعَ أَنَّ مَعْنَى الْيَمِينِ - وَهُوَ الْحَمْلُ أَوْ الْمَنَعُ - مَفْقُودٌ، وَمَعَ أَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ مُتَحَقِّقُ الْوُجُودِ لَا خَطَرَ فِيهِ - لَأَنَّا نَقُولُ: الْحَمْلُ وَالْمَنَعُ^(١) ثَمَرَةُ الْيَمِينِ وَحِكْمَتُهُ فَقَدْ تَمَّ الرُّكْنُ فِي الْيَمِينِ ذُوْن الثَّمَرَةِ وَالْحِكْمَةِ، وَالْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي الْعُقُودِ الشَّرْعِيَّةِ يَتَعَلَّقُ بِالْصُّورَةِ لَا بِالثَّمَرَةِ وَالْحِكْمَةِ، وَلِذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ فَبَاعَ فَاسِيداً حَيْثُ: لَوْجُودُ رُكْنِ الْبَيْعِ وَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ - وَهُوَ الْمِلْكُ - غَيْرَ ثَابِتٍ أَهْ مُلْخَصّاً مِنْ "شَرْحِ تَلْخِيصِ الْجَامِعِ" لـ "ابن بَلْبَانَ الْفَارَسِيِّ"، وَبِهِ ظَهَرَ: أَنَّ قَوْلَ "الْأَشْبَاهِ": ((أَوْ بَطْلُوعِ الشَّمْسِ)) سَبْقُ قَلَمٍ، وَالصُّوَابُ إِسْقَاطُهُ أَوْ أَنَّ يَقُولُ: لَا يَبْطُلُوعُ الشَّمْسِ، فَافْهَمُ.

[١٧١٢٤] (قوله: فلو حَلَفَ لا يَحْلِفُ إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى كَوْنِ التَّلْعِيقِ [٣٠٣/٤] يَمِيناً، وَقَوْلُهُ: ((حَيْثُ بَطْلَاقٍ وَعِتَاقٍ)) أَي: بِتَلْقِيْقِهِمَا وَلَكِنْ فِيمَا عَدَا الْمَسَائِلَ الْمُسْتَشْنَاءَةَ، فَكَانَ الْأَوَّلِيُّ تَأْخِيرَ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى هُنَا، كَمَا مَرَّ^(٢) فِي عِبَارَةِ "الْأَشْبَاهِ".

(تَنْبِيْهُ)

يَتَفَرَّعُ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ مَا فِي "كَافِي الْحَاكِمِ": ((لَوْ قَالَ لَا مَرَاتِي: إِنْ حَلَفْتُ بَطْلَاقِكِ فَعَبْدِي حُرٌّ، وَقَالَ لَعْبْدِي: إِنْ حَلَفْتُ بِعَتَقِكَ فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ فَإِنَّ عَبْدَهُ يَعْتِقُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَلَفَ بَطْلَاقِ امْرَأَتِهِ، وَلَوْ قَالَ لَهَا: إِنْ حَلَفْتُ بَطْلَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَكَرَّرَهُ ثَلَاثًا طَلَّقْتَ ثَلَاثِينَ بِالْيَمِينِ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةَ لَوْ دَخَلَ بِهَا، وَإِلَّا فَوَاحِدَةً)).

مَطْلَبٌ فِي يَمِينِ الْكَافِرِ

[١٧١٢٥] (قوله: وَشَرَطُهَا: الإسلامُ والتكليفُ) قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((وَشَرَطُهَا كَوْنُ الْحَالِفِ مُكَلِّفًا مُسْلِمًا، وَفَسَّرَ فِي "الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّةِ"^(٤) التَّكْلِيفَ: بِالْإِسْلَامِ وَالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ، وَعَزَاهُ

(١) فِي "٢": ((الْمَنَعُ وَالْحَمْلُ)) بِتَقْدِيمِ الْمَنَعِ عَلَى الْحَمْلِ.

(٢) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٣) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ق ٢٧٦/ب.

(٤) "الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٤٧/٤ (هَامِشٌ "فَتْحُ الْقَدِيرِ").

إلى "البدائع"^(١)، وما قلناه أولى)) اهـ، وَجْهُ الْأَوَّلِيُّ: أَنَّ الْكَافِرَ عَلَى الصَّحِيحِ مُكَلَّفٌ بِالْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ كَمَا حَقَّقَ فِي الْأُصُولِ، فَلَا يَخْرُجُ بِالتَّكْلِيفِ. وَاعْلَمْ أَنَّ اشْتِرَاطَ الْإِسْلَامِ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْيَمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَالْيَمِينَ بِالْقَرَبِ، نَحْوُ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَعَلَيْ صَلَاةٍ، وَأَمَّا الْيَمِينَ بِغَيْرِ الْقَرَبِ، نَحْوُ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ الْإِسْلَامُ كَمَا لَا يَخْفَى، "ح"^(٢).

والحاصل: أَنَّهُ شَرَطُ لِلْيَمِينَ الْمُوجِبَةِ لِعِبَادَةِ مَنْ كَفَّارَةٌ أَوْ نَحْوِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ فِي يَمِينَ التَّعْلِيْقِ، وَسَيَذْكَرُ^(٣) "الْمُصَنَّفُ": ((أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ لِيَمِينَ كَافِرٍ وَإِنْ حِينَئِذٍ مُسْلِمًا وَأَنَّ الْكُفْرَ يُبْطِلُهَا، فَلَوْ حَلَفَ مُسْلِمًا ثُمَّ ارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ حِينَئِذٍ كَافِرٌ وَلَا كَفَّارَةَ)). اهـ. وَحِينَئِذٍ فِي الْإِسْلَامِ شَرَطُ انْعِقَادِهَا وَشَرَطُ بَقَائِهَا، وَأَمَّا تَحْيِيفُ الْقَاضِي لَهُ فَهُوَ يَمِينَ صُورَةً رَجَاءً نُكُولُهُ كَمَا يَأْتِي^(٤)، وَمُقْتَضَى هَذَا: أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي الْحِنْثِ بَعْدَ إِسْلَامِهِ وَلَا فِي تَرْكِ الْكُفَّارَةِ، وَكَذَا فِي حَالِ كُفْرِهِ بِالْأَوَّلَى عَسَى الْقَوْلُ بِتَكْلِيفِهِ بِالْفُرُوعِ، فَمَا قِيلَ - مِنْ أَنَّ يَمِينَ الْكُفْرِ مُنْعِقِدَةٌ لَغَيْرِ الْكُفَّارَةِ، وَأَنَّ مَنْ شَرَطَ الْإِسْلَامَ^(٥) نَظَرَ إِلَى حُكْمِهَا - فَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ، فَافْهَم. وَيُشْتَرَطُ خُلُوقُهَا عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِنَحْوِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَدُورَ لِي غَيْرُ هَذَا، أَوْ إِلَّا^(٦) أَنْ أَرَى، أَوْ أَحِبُّ، كَمَا فِي "ط"^(٧) عَنْ "الْهِنْدِيَّةِ"^(٨).

قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٩): ((وَمَنْ زَادَ الْحَرِيَّةَ كَالشَّمْنِيِّ فَقَدْ سَهَا؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يَتَعَقَّدُ يَمِينَهُ وَيُكْفِّرُ بِالصَّوْمِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ)). اهـ.

(١) "البدائع": كتاب الإيمان ١٠/٣.

(٢) "ح": كتاب الإيمان ق ٢٣٠/أ.

(٣) ٢٩٦-٢٩٧ - "در".

(٤) المقولة [١٧٣٢١] قوله: ((فيعني الصوري)).

(٥) في "٣": ((من شرطه الإسلام)).

(٦) في "٣": ((غير ذلك وإلا)).

(٧) "ط": كتاب الإيمان ٣٢٤/٢.

(٨) "الفتاوى الهندية": كتاب الإيمان ٥١/٢.

(٩) "البحر": كتاب الإيمان ٣٠١/٤.

وإمكان البرِّ، وحكمها البرُّ أو الكفَّارة، ورُكَّنها اللفظ المستعمل فيها، وهل يُكره الخلفُ بغيرِ الله تعالى؟ قيل: نعم للنهي، وعامَّتْهم: لا، وبه أفتوا لا سيما في زماننا، وحملوا النهيَ على الخلفِ بغيرِ الله لا على وجه الوثيقة كقولهم^(١): بأبيك.....

قُلْتُ: ويُشترطُ أيضاً عدمُ الفاصلِ من سُكُوتٍ ونحوه؛ ففي "البرازية"^(٢): ((أَحَذَهُ الْوَالِي قَالَ: قُلْ: بالله فقال مثله، ثُمَّ قَالَ: لَتَأْتِيَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ الرَّجُلُ مِثْلَهُ فَلَمْ يَأْتِ لَا يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهُ بِالْحِكَايَةِ وَالسُّكُوتِ صَارَ فَاصِلًا بَيْنَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى [٤/٣١ق/ب] وَخَلْفِهِ)) اهـ.

وفي "الصَّيرَفِيَّةُ": ((لو قَالَ: عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وَعَهْدُ الرَّسُولِ لَا أَفْعَلُ كَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ عَهْدَ الرَّسُولِ صَارَ فَاصِلًا)) اهـ، أي: لأنه ليسَ قَسَمًا بخلاف: عهدُ الله.

(١٧١٢٦) (قوله: وإمكان البرِّ أي: عندهما خلافاً لـ"أبي يوسف" كما في مسألة الكوز، "بحر"^(٣).
(١٧١٢٧) (قوله: وحكمها: البرُّ أو الكفَّارة) أي: البرُّ أصلاً والكفَّارة خلفاً، كما في "الدرُّ المنقَّى"^(٤)، وأنتَ خبيرٌ بأنَّ الكفَّارةَ خاصَّةٌ باليمينِ بالله تعالى، "ح"^(٥)، وأراد البرُّ وجوداً وعدمًا فإنه يَجِبُ فيمَا إذا حَلَفَ على طاعةٍ، ويَحْرُمُ فيمَا إذا حَلَفَ على معصيةٍ، ويندبُ فيمَا إذا كان عدمُ المحلوفِ عليه حَازِئًا، وفيه زيادةٌ تفصيلٍ سيأتي^(٦).

مطلبٌ في حكم الخلفِ بغيرِ تَعَالَى^(٧)

(١٧١٢٨) (قوله: وهل يُكره الخلفُ بغيرِ الله تعالى؟ إلخ) قال "الزَّيْلَعِيُّ"^(٨): ((وَالْيَمِينُ بغيرِ اللَّهِ تَعَالَى أَيْضًا مَشْرُوعٌ وَهُوَ تَعْلِيْقُ الْجَزَاءِ بِالشَّرْطِ وَهُوَ لَيْسَ بِيَمِينٍ وَضَعًا، وَإِنَّمَا سُمِّيَ يَمِينًا عِنْدَ

(١) في "و": ((كقولهم)).

(٢) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني فيما يكون يمينا ٢٦٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠١/٤.

(٤) "الدر المنقَّى": كتاب الأيمان ٥٣٩/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٥) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٠/١.

(٦) ص ٢٩٨ - "در".

(٧) هذا المطلب في نسخة "م" فقط.

(٨) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان ١٠٧/٣.

وَلَعْمَرُكَ^(١) وَنَحْوِ ذَلِكَ، "عَيْنِي"^(٢). (وهي) أي: اليمين بالله تعالى لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الْغُمُوسِ وَاللَّغْوِ

الْفُتْهَاءِ لِحُصُولِ مَعْنَى الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ الْحَمْلُ أَوْ الْمَنْعُ. وَالْيَمِينُ بِنِسْبَةِ تَعَالَى لَا يُكْرَهُ وَتَقْلِيلُهُ أَوَّلَى مِنْ تَكْثِيرِهِ، وَالْيَمِينُ بغيرِهِ مَكْرُوهَةٌ عِنْدَ الْبَعْضِ لِلنَّهْيِ الْوَارِدِ فِيهَا، وَعِنْدَ عَامِيَّتِهِمْ: لَا تُكْرَهُ؛ لِأَنَّهَا يَحْصُلُ بِهَا الْوَثِيقَةُ لَا سِيَّمَا فِي زَمَانِنَا، وَمَا رَوَيْ مِنَ النَّهْيِ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَا عَلَى وَجْهِ الْوَثِيقَةِ، كَقَوْلِهِمْ: وَأَيْبُكَ، وَلَعْمَرِي)) اهـ، وَنَحْوُهُ فِي "الْفَتْح"^(٣).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْيَمِينُ بِغَيْرِهِ تَعَالَى تَارَةً يَحْصُلُ بِهَا الْوَثِيقَةُ، أَي: اتِّثَاقُ الْخَصْمِ بِصِدْقِ الْحَالِفِ، كَالْتَعْيِيقِ بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ حَرْفُ الْقَسَمِ، وَتَارَةً لَا يَحْصُلُ مِثْلُ: وَأَيْبُكَ، وَلَعْمَرِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بِالْحِنْثِ فِيهِ شَيْءٌ فَلَا يَحْصُلُ بِهِ الْوَثِيقَةُ بِخِلَافِ التَّعْلِيقِ الْمَذْكُورِ وَالْحَدِيثِ - وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((مَنْ كَانَ حَافِظًا فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ تَعَالَى))^(٤) إلخ - مَحْمُولٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ عَلَى غَيْرِ التَّعْلِيقِ؛ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ اتِّفَاقًا لِمَا فِيهِ مِنْ مُشَارَكَةِ الْقَسَمِ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى فِي التَّعْظِيمِ. وَأَمَّا إِقْسَامُهُ تَعَالَى بِغَيْرِهِ، ك: ((الضُّحَى)) و: ((النَّجْمِ)) و: ((اللَّيْلِ)) فَقَالُوا: إِنَّهُ مُخْتَصَّصٌ بِهِ تَعَالَى، إِذْ لَهُ أَنْ يُعْظَّمَ مَا شَاءَ وَلَيْسَ لَنَا ذَلِكَ بَعْدَ نَهْيِنَا. وَأَمَّا التَّعْلِيقُ فَلَيْسَ فِيهِ تَعْظِيمٌ بَلْ فِيهِ الْحَمْلُ أَوْ الْمَنْعُ مَعَ حُصُولِ الْوَثِيقَةِ فَلَا يُكْرَهُ اتِّفَاقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِنَّمَا كُنْتَ الْوَثِيقَةُ فِيهِ أَكْثَرَ مِنَ الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي زَمَانِنَا لِقِلَّةِ الْمُبَالَاةِ بِالْحِنْثِ وَلُزُومِ الْكَفَّارَةِ، أَمَّا التَّعْلِيقُ فَيَمْتَنِعُ الْحَالِفُ فِيهِ مِنَ الْحِنْثِ خَوْفًا مِنْ وَقُوعِ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ، وَفِي "المِعْرَاجِ": ((فَلَوْ حَلَفَ [١/٣٢ق/٤] بِهِ لَا عَلَى وَجْهِ الْوَثِيقَةِ أَوْ عَلَى الْمَاضِي يُكْرَهُ)).

(١٧١٢٩) [قَوْلُهُ: وَلَعْمَرُكَ] أَي: بِقَاوُكُ وَحَيَاتُكَ، بِخِلَافِ: لَعَمْرُ اللَّهِ فَإِنَّهُ قَسَمَ كَمَا سَيَأْتِي^(٥).

(١٧١٣٠) [قَوْلُهُ: لَعَدَمِ تَصَوُّرِ الْغُمُوسِ وَاللَّغْوِ] عَلَى حَذَفِ مُضَافٍ، أَي: تَصَوُّرِ حُكْمِهِمَا

(١) فِي "و": ((لَعْمَرِي)).

(٢) "رَمَزُ الْحَقَائِقِ شَرْحُ كَثَرِ الدَّقَائِقِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٢٥٢/١.

(٣) "الْفَتْح": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٤٨/٤.

(٤) رَوَاهُ نَافِعٌ وَسَالِمٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، بِهِ، أَحْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٣٦) فِي مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ - بَابُ أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ وَ (٦٦٤٨) فِي الْإِيمَانِ - بَابُ لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، وَمُسْلِمٌ (١٦٤٦) فِي الْإِيمَانِ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَأَحْمَدُ (٢٠١١٨/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٣٤) فِي النَّفَرِ وَالْإِيمَانِ - بَابُ كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَالنَّسَائِيُّ ٤/٧ فِي الْإِيمَانِ - بَابُ التَّشْدِيدِ فِي الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٠١) فِي الْكُفَّارَاتِ - بَابُ مَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيُرْضَ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي "الْكُبَرَى" ٢٩/١٠ فِي الْإِيمَانِ - بَابُ كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ.

(٥) الْمَقْرُولَةُ [١٧٢٢٠] قَوْلُهُ: ((وَقَوْلُهُ: لَعَمْرُ اللَّهِ)).

في غيره تعالى، فيقعُ بهما الطلاقُ ونحوهُ، "عيني"^(١). فليُحفظْ. ولا يَرُدُّ نحوُ: هو يهوديٌّ؛ لأنَّهُ كنايةٌ عن اليمينِ باللهِ وإنْ لم يُعَقَلْ وجهُ الكنايةِ، "بدائع"^(٢). (غموسٌ) تَغْمِسُهُ في الإثمِ ثُمَّ النَّارِ^(٣)،.....

وإِلَّا نَأْفَى قَوْلُهُ: ((فَيَقَعُ بِهِمَا))، "ح"^(٤).

[١٧١٣١] (قَوْلُهُ: فِي غَيْرِهِ تَعَالَى) أَي: فِي الْحَلْفِ بِغَيْرِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[١٧١٣٢] (قَوْلُهُ: فَيَقَعُ بِهِمَا) أَي: بِالْغَمُوسِ وَاللُّغْوِ.

[١٧١٣٣] (قَوْلُهُ: وَلَا يَرُدُّ) - أَي: عَلَى قَوْلِهِ: ((لَعَلَّكُمْ تَصَوُّرُ)) إلخ - لَوْ قَالَ: هُوَ يَهُودِيٌّ إِنْ

كَانَ فَعَلٌ كَذَا مُتَعَمِّدًا الْكَذِبَ، أَوْ عَلَى ظَنِّ الصَّدَقِ فَهُوَ غَمُوسٌ أَوْ لُغْوٌ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ يَمِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى.

[١٧١٣٤] (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُعَقَلْ وَجْهُ الْكِنَايَةِ) أَقُولُ: يُمَكِّنُ تَقْرِيرُ وَجْهِ الْكِنَايَةِ^(٥): بِأَنْ يُقَالَ:

مَقْصُودُ الْحَالِفِ بِهَذِهِ الصَّيْغَةِ الْاِمْتِنَاعُ عَنِ الشَّرْطِ وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ النُّفْرَةَ عَنِ الْيَهُودِيَّةِ وَهِيَ تَسْتَلْزِمُ النُّفْرَةَ عَنِ الْكُفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ تَسْتَلْزِمُ تَعْظِيمَ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ الْعَظِيمِ لَا أَفْعَلُ كَذَا، اهد. "ح"^(٦).

[١٧١٣٥] (قَوْلُهُ: تَغْمِسُهُ فِي الْإِثْمِ ثُمَّ النَّارَ) بَيَانٌ لِمَا فِي صَيْغَةِ (فَعُول) مِنَ الْمُبَالَغَةِ، "ح"^(٦).

(قَوْلُهُ: يُمَكِّنُ تَقْرِيرُ وَجْهِ الْكِنَايَةِ بِأَنْ يُقَالَ: مَقْصُودُ الْحَالِفِ بِهَذِهِ الصَّيْغَةِ الْاِمْتِنَاعُ عَنِ الشَّرْطِ (إِلخ)

هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى فِي الْيَمِينِ الْمُنْعَدَةِ، وَالْكَلَامُ فِي الْمَلْعُورِ وَالْغَمُوسِ.

(قَوْلُهُ: وَهِيَ تَسْتَلْزِمُ تَعْظِيمَ اللَّهِ تَعَالَى (إِلخ) اسْتِلْزَامُ النُّفْرَةِ لِلتَّعْظِيمِ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ بِالْخَلْفِ،

إِذْ أَنْوَاعُ التَّعْظِيمِ كَثِيرَةٌ، وَلَمْ يَوْجِذْ مَا يَدُلُّ عَلَى خُصُوصِ التَّعْظِيمِ بِالْقَسَمِ، تَأَمَّلْ.

(١) "رمز الحقائق": كتاب الأيمان ٢٥٢/١.

(٢) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما ركن اليمين ٨/٣.

(٣) في "و": ((ثم في النار)).

(٤) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٠/١.

(٥) في "٣": ((الكنايات)).

(٦) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٠/أ.

وهي كبيرة مُطْلَقًا، لكنَّ إثمَ الكبائرِ متفاوتٌ، "نهر"^(١). (إن حَلَفَ.....)

(١٧١٣٦) (قوله: وهي كبيرة مُطْلَقًا) أي: اقْتَطَعَ بِهَا حقُّ مُسْلِمٍ أوْ لَّا، وهذا ردُّ على قولِ "البحر"^(٢): ((يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ كَبِيرَةً إِذَا اقْتَطَعَ بِهَا مَالُ مُسْلِمٍ أَوْ آذَاهُ، وَصَغِيرَةً إِنْ لَمْ يَتَرْتَبْ عَلَيْهَا مَفْسَدَةٌ))؛ فَقَدْ نَازَعَهُ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((بَأْنُهُ مُخَالَفٌ لِإِطْلَاقِ حَدِيثِ "الْبُخَارِيِّ": «الْكَبَائِرُ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَقَتْلُ النَّفْسِ وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ»^(٤)، وَقَوْلُ "شَمْسِ الْأَكْمَةِ" -: إِنْ إِطْلَاقَ الْيَمِينِ عَلَيْهَا مَجَازٌ لِأَنَّهَا عَقْدٌ مَشْرُوعٌ وَهَذِهِ كَبِيرَةٌ مَحْضَةٌ - صَرِيحٌ فِيهِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِثْمَ الْكَبَائِرِ مُتَفَاوِتٌ)) اهـ. وكذا قال "المُقَدِّسِي": ((أَيُّ مَفْسَدَةٍ أَعْظَمُ مِنْ هَذِهِ حُرْمَةِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى)).

(قوله: فَقَدْ نَازَعَهُ فِي "النَّهْرِ": بَأْنُهُ مُخَالَفٌ لِإِطْلَاقِ حَدِيثِ "الْبُخَارِيِّ": الْكَبَائِرُ الْإِشْرَاكُ (الخ) قَالَ "السَّنَدِيُّ" وَ"الْبَحْرُ": ((جَاءَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ تَقْيِيدُ الْوَعِيدِ فِيهَا بِأَنْ يَقْتَطَعَ بِهَا مَالُ مُسْلِمٍ)) اهـ. وَهَذَا وَجْهُ مَا بَحْثُهُ فِي "الْبَحْرِ".

(١) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٧/أ.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٣/٤.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٦/ب - ٢٧٧/أ.

(٤) أخرجه البخاري (٦٦٧٥) في الأيمان - اليمين الغموس، و(٦٨٧٠) الذبائ، وأحمد ٢٠١/٢، والترمذي (٣٠٢١) في التفسير [النساء: ٣١]، والنسائي ٨٩/٧ في تحريم الدم - الكبائر ٦٣/٨، والدارمي ١٩١/٢، وابن حبان (٥٥٦٢)، والطبري في "التفسير" (٩٢٢٢) [النساء: ٣١]، والبيهقي ٣٥/١٠ في الأيمان - باب ما جاء في اليمين الغموس. من طرق عن شعبة وشيبان عن فراس عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وفي رواية شيبان - عند ابن حبان - قال فراس: قلت لعامر: ما اليمين الغموس؟ قال: الذي يقطع مال امرئ مسلم بيمين صبر وهو فيها كاذب - وهو الموافق لما في "البحر" - وأخرجه أحمد ٤٩٥/٣، والترمذي (٣٠٢٠) في التفسير [النساء: ٣١]، وابن أبي شيبة ٥/٧، والطحاوي في "بيان المشكل" (٨٩٣)، والطبراني في "الأوسط" (٣٢٦١)، والحاكم ٢٩٦/٤، وابن حبان (٥٥٦٣)، وغيرهم عن محمد بن زيد بن المهاجر عن أبي أمامة بن ثعلبة الأنصاري عن عبد الله بن أنيس الجهني مرفوعاً نحوه. وفيه: ((واليمين الغموس وما حلف حالف بالله يميناً صبراً فأدخل فيها مثل جحاح بعوضة إلا جعله الله نكعة في قلبه إلى يوم القيامة)). قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

ورواه عبد الرحمن بن إسحاق عن محمد بن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه... عند ابن حبان. ويؤيد ما في "البحر" عن ابن مسعود مرفوعاً: ((من حلف على يمين يقطع بها مال مسلم لقي الله وهو عليه غضبان)). أخرجه أحمد ٣٧٧/١، والبخاري (٧٤٤٥)، ومسلم (١٣٨) و(٢٢٢)، وغيرهما.

على كاذب^(١) (عمداً) ولو غير فعلٍ أو تركٍ ك: والله إنه حَجَرُ الآنَ، في ماضٍ (ك: والله ما فعلت) كذا (عالمًا بفعله، أو) حال (ك: والله ماله علي ألفٌ عالمًا بخلافه، والله إنه بَكَّرَ عالمًا بأنه غيره) وتَقْيِيدُهُمُ بالفعلِ والماضِي اتِّفَاقِيٌّ أو أَكْثَرِيٌّ،.....

[١٧١٣٧] (قوله: على كاذبٍ أي: على كلامٍ كاذبٍ أي: مَكْثُوبٍ، وفي نُسخة: ((على كَذِبٍ))^(٢).

[١٧١٣٨] (قوله: عمداً) حالٌ من فاعِلٍ ((حَلَفَ))، أي: غامداً، ومَجِيءُ اِخْتِالٍ مُصْذَرًّا كَثِيرٌ لِكُنْه سَمَاعِيٌّ.

[١٧١٣٩] (قوله: ولو غير فعلٍ أو تركٍ) كان الأولى ذِكْرُهُ قَبْلَهُ (ووالله إنه بَكَّرَ)؛ فإنه مِثَالٌ لهذا، فيُسْتَعْنَى به عن المِثَالِ الْمَذْكُورِ وعن تَأْخِيرِ قَوْلِهِ: ((في ماضٍ)).

[١٧١٤٠] (قوله: الآنَ) قَيْدٌ بِهِ لِمَا تَعْرِفُهُ قَرِيباً^(٣).

[١٧١٤١] (قوله: في ماضٍ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةٍ لِمَوْصُوفٍ ((كاذبٍ))، أي: على كلامٍ كاذبٍ وأَقْعَ مَدْلُولُهُ في ماضٍ، ولا يَصِحُّ تَعْلُقُهُ بقوله: ((حلف))؛ إذ لَيْسَ المرادُ أَنَّ حِلْفَهُ وَقَعَ في المَاضِي كما لا يَخْفَى، فافهم.

[١٧١٤٢] (قوله: وتَقْيِيدُهُمُ بالفعلِ والمَاضِي إلخ) رَدٌّ على "صَدَرِ الشَّرِيعَةِ"^(٤)؛ حيثُ جَعَلَ التَّقْيِيدَ للاِحتِرازِ وأنَّ: والله إنه حَجَرٌ من الحَيْفِ على الفِعْلِ^(٥) بتَقْيِيدِ (كان) أو (يكون). وجَعَلَ الحالَ من المَاضِي؛ لأنَّ الكلامَ [٣٢٤/ب] يَحْصُلُ أولاً في النَفْسِ فَيُعَبَّرُ عنه باللسانِ، فالإِخبارُ

(١) في "د": ((كاذب)).

(٢) هذه المقولة ساقطة من "الأصل".

(٣) المقولة [١٧١٤٢] قوله: ((وتَقْيِيدُهُمُ بالفعلِ والمَاضِي إلخ)).

(٤) "شرح الوقاية": كتاب الأيمان ٢٥٦/١ هامش "كشف الحقائق".

(٥) في "٣": ((فعل)).

(ويأتى بها).....

المعلق بزمان الحال إذا حصل في النفس فعبر عنه باللسان انعقد اليمين وصار الحال ماضياً بالنسبة إلى زمان انعقاد اليمين، فإذا قال: كتبت لا بد من الكتابة قبل ابتداء التكلم، فيكون الحليف عليه حلفاً على الماضي، وأشار إلى وجه الرد بلفظ ((الآن)) فإنه لا يمكن أن يقدر معه ((كان)) ليصير فعلاً، ولا يمكن أن يكون من الماضي لمناقضته للفظ ((الآن))، على أن الحال إنما يعبر عنه بصيغة المضارع المستعملة في الحال أو في الاستقبال، ولا يعبر عنه بصيغة الماضي أصلاً، نعم قد يراد تقريب الماضي من الحال فيؤتى بصيغة الماضي مفعولة بـ: ((قد)) نحو: قد قام زيد إذا أردت أن قيامه قريب من زمن التكلم، فإذا قال: والله فمت لا يصبح أن يراد به الحال أصلاً بخلاف: أقوم فإنه يراد به^(١) الحال أو الاستقبال، كما هو مقرر في محله، فحيث لم يصبح أن يكون فعلاً ولا ماضياً^(٢) تعين أن يكون تقييدهم بالفعل وبالماضي - في قولهم: ((هو حلفه على فعل ماض)) إلخ - اتفاقاً، أي: لا للاحتراز عن غيره، أو أكثرياً أي: لكونه هو الأكثر.

مطلب في معنى الإنم

[١٧١٤٣] (قوله: ويأتى بها) أي: إنما عظيم كما في "الحاوي القدسي"^(٣). والإنم في اللغة: الذنب، وقد تسمى الحمر إنماً، وفي الاصطلاح عند أهل السنة: استحقاق العقوبة، وعند المعتزلة: لزوم العقوبة بناءً على جواز العفو وعدمه، كما أشار إليه "الأكمل" في تقريره، "بحر"^(٤).

(قوله: وأشار إلى وجه الرد بلفظ الآن إلخ) فيما رد به على "صدر الشريعة" تأمل ولو مع زيادة لفظية ((الآن))، فإنه مع زيادته لا يخرج عن كونه حلفاً على الماضي مع تقدير ((كان)) بالنسبة لأن انعقاد اليمين وهو ما بعد الفراغ منها، وقال: "الرحمتي" في قوله: ((اتفاقي أو أكثرى)) بل هو مطرد إذا تأملت.

(١) من قوله: ((من الحال فيؤتى)) إلى ((يراد به)) ساقط من "الأصل".

(٢) في "٣١": ((أن يكون فعلاً ماضياً))، وما أئنتناه أولى لقول "الشارح": ((وتقييدهم بالفعل والماضي)).

(٣) "الحاوي القدسي": كتاب الأيمان ق ٩٣/ب.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٣/٤.

فتلزمه التوبة (و) ثانيها (لغو) لا مؤاخذه فيها إلا في ثلاث: طلاق وعتاق ونذر،
 "أشباه"^(١). فيقع الطلاق على غالب الظن إذا تبين خلافه، وقد اشتهر عن الشافعية
 خلافه. (إن حلف كاذباً يظنه صادقاً) في ماضٍ أو حال، فالفارق بين الغموس واللغو
 تعمُد الكذب، وأما في المستقبل فالمنعقدة^(٢)،

[١٧١٤٤] (قوله: فتلزمه التوبة) إذ لا كفارة في الغموس يرتفع بها الإثم، فتعينت التوبة
 للتخلص منه.

[١٧١٤٥] (قوله: إلا في ثلاث إلخ) استثناء منقطع لأن الكلام في اليمين بالله تعالى وهذا في
 غيره، ولذا قال في "الإختيار"^(٣): ((وروى ابن رستم عن "محمد": لا يكون اللغو إلا في اليمين
 بالله تعالى؛ وذلك أن في حلفه بالله تعالى أمر يظنه كما قال وليس كذلك لغا المحلوف عليه
 وبقي قوله: والله فلا يلزمه شيء، وفي اليمين بغيره تعالى تلغو المحلوف عليه ويتقى قوله: امرأته
 طالق وعبدته حر، وعليه حج فيلزمه)). اهـ ملخصاً.

[١٧١٤٦] (قوله: فيقع الطلاق) أي: والعتاق ويلزمه النذر كما علمت.

[١٧١٤٧] (قوله: يظنه) أي: يظن نفسه.

[١٧١٤٨] (قوله: فالفارق إلخ) أقول: هناك فارق آخر وهو: أن الغموس تكون في الأزمنة

٤٧/٣

الثلاثة على ما [١/٣٣/٤] سيأتي واللغو لا تكون في الاستقبال، "ح"^(٤).

[١٧١٤٩] (قوله: وأما في المستقبل فالمنعقدة) لا يخفى أن كلامه في الحلف كاذباً يظنه

صادقاً، وهذا في المستقبل لا يكون إلا يميناً منعقدة، فلا يرد أن الغموس يكون في المستقبل أيضاً؛
 لأن الغموس لا بد فيه من تعمُد الكذب وليس الكلام فيه، فافهم.

(١) "الأشباه والنظائر": كتاب الأيمان ص ٢١٤..

(٢) في "ب": ((فالمنعقدة))، وهو خطأ طباعي.

(٣) "الإختيار": كتاب الأيمان ٤/٤٧ بتصرف.

(٤) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٠/ب.

وخصَّه "الشافعي"^(١) بما جرى^(٢) على السان بلا قصدٍ مثل: لا والله وبني والله.....

[١٧١٥٠] (قوله: وخصَّه "الشافعي"^(٣) إلخ) اعلم أن تفسير اللغو بما ذكره "المصنف" هو المذكور في المتن و"الهداية"^(٤) وشروحيها^(٥)، ونقل "الزيلعي"^(٦) أنه روي عن "أبي حنيفة" كقول "الشافعي"، وفي "الإختيار"^(٧): ((أنه حكاه "محمد" عن "أبي حنيفة"))، وكذا نقل في "البدائع"^(٨) الأول عن أصحابنا ثم قال^(٩): ((وما ذكر "محمد" على أثر حكايته عن "أبي حنيفة" - أن اللغو ما يجرى بين الناس من قولهم: ((لا والله)) و((بلى والله)) - فذلك محمولٌ عندنا على الماضي أو الحال، وعندنا ذلك لغوٌ فيرجعُ حاصلُ الخلافِ بيننا وبين "الشافعي" في يمين لا يقصدها الحالف في المستقبل، فعندنا ليست بلغوٌ وفيها الكفارة، وعندة هي لغوٌ ولا كفارةٌ فيها)) اهـ. فقوله: ((فذلك محمولٌ عندنا إلى آخر^(١٠) كلامه)) خبرٌ قوله: ((وما ذكر "محمد" إلخ: فهو مبني على تلك الرواية المحكيَّة عن "أبي حنيفة" أراد به بيان الفرقِ بينها^(١١) وبين قول "الشافعي"، وذلك أن المستقبل يكون لغواً عنده لا عندنا، وقد فهم صاحب "البحر"^(١٢) من كلام "البدائع"^(١٣) - حيث عرِّب بقوله: ((عندنا)) وقوله: ((فيرجعُ حاصلُ الخلافِ بيننا وبين "الشافعي") إلخ -

(١) في "د" و"و": ((يجري)).

(٢) "الهداية": كتاب الأيمان ٧٢/٢.

(٣) انظر "الفتح" و"العناية": كتاب الأيمان ٣٥١/٤، و"الكفاية" ٣٥٢/٤، و"البنية" ٧/٦.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان ١٠٨/٣.

(٥) "الإختيار": كتاب الأيمان ٤٧/٤.

(٦) "البدائع": كتاب الأيمان ٣/٣.

(٧) "البدائع": كتاب الأيمان ٤٣/٣.

(٨) في "أ": ((فذلك))، وهو خطأ، والعبارة قبل أسطر.

(٩) في "الأصل" و"ب" و"ج": ((البحر)).

(١٠) في "م": ((بينهما)).

(١١) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٣/٤، بتصريف.

(١٢) "البدائع": كتاب الأيمان ٣/٣.

ولو لآت.....

أَنَّ مَذْهَبَنَا فِي الْيَمِينِ اللَّغْوِ أَنَّهَا الَّتِي لَا يَقْضِيهَا الْحَالِفُ فِي الْمَاضِي أَوْ الْحَالِ كَمَا يَقُولُهُ "الشَّافِعِيُّ" إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

قُلْتُ: وهذا وإن كان يُوهِّمُهُ آخِرُ كَلَامِ "البدائع" [٤/٣٣ب] لَكِنَّ أَوَّلَهُ صَرِيحٌ بِخِلَافِهِ؛ حَيْثُ عَزَى مَا فِي الْمُتُونِ إِلَى أَصْحَابِنَا، ثُمَّ نَقَلَ مَا حَكَاهُ "مُحَمَّدٌ" عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" فَعَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ: ((عِنْدَنَا)) إلخ بِنَاءٌ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ كَمَا قُلْنَا، وَبَيْنَ الْمَذْهَبِ وَهَذِهِ الرَّوَايَةِ مُنَافَاةٌ، فَإِنَّ حَلْفَهُ عَلَى أَمْرٍ يَطْنُهُ كَمَا قَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ قَصْدٍ فَيَنَافِي تَفْسِيرَ اللَّغْوِ بِالَّتِي لَا يَقْضِيهَا، نَعَمْ ادَّعَى فِي "الْبَحْرِ" ^(١): ((أَنَّ الْمَقْصُودَةَ إِذَا كَانَتْ لَعْوًا فَالَّتِي لَا يَقْضِيهَا كَذَلِكَ بِالْأَوَّلَى فَيَكُونُ تَفْسِيرُنَا النَّعْوَ أَعْمَ مِنْ تَفْسِيرِ "الشَّافِعِيِّ"))، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا خُرُوجٌ عَنِ الْحَادَّةِ وَعَنِ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَقْلِ صَرِيحٍ، وَالَّذِي دَعَاهُ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ نَظَرُهُ إِلَى ظَاهِرِ عِبَارَةِ "البدائع" الْأَخِيرَةِ وَقَدْ سَمِعْتُ تَأْوِيلَهَا، وَكَأَنَّ "الْشَّارِحَ" نَظَرَ إِلَى كَلَامِ "الْبَحْرِ": ((مِنْ أَنَّ مَذْهَبَنَا أَعْمَ مِنْ مَذْهَبِ "الشَّافِعِيِّ")) فَيَذًا قَالَ: ((وَحَصَّةُ "الشَّافِعِيِّ"))، فَافْهَم. نَعَمْ قَدْ يُقَالُ: إِذَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ لَعْوًا يَنْزِمُ أَنَّ تَكُونَ قِسْمًا خَارِجًا عَنِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّغْوَ عِنْدَنَا قِسْمَانِ: الْأَوَّلُ: مَا ذُكِرَ فِي الْمُتُونِ. وَالثَّانِي: مَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ فَتَكُونُ هَذِهِ الرَّوَايَةُ بَيَانًا لِلْقِسْمِ الَّذِي سَكَتَ عَنْهُ أَصْحَابُ الْمُتُونِ، وَيَأْتِي ^(٢) قَرِيبًا عَنِ "الْفَتْحِ" ^(٣) التَّصْرِيحُ بِعَدَمِ الْمُوَاحَدَةِ فِي اللَّغْوِ عَلَى التَّفْسِيرَيْنِ، فَهَذَا مُؤَيَّدٌ لِهَذَا التَّوْفِيقِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

[١٧١٥١] (قَوْلُهُ: وَلَوْ لَآتٍ) أَي: وَلَوْ لَزِمَانِ آتٍ أَي: مُسْتَقْبَلٍ، فَإِنَّهُ لَعَوَ عِنْدَ "الشَّافِعِيِّ"

لَا عِنْدَنَا حَتَّى عَلَى الرَّوَايَةِ الْمُحْكِيَّةِ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ".

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٣/٤ بتصرف.

(٢) المقولة [١٧١٥٢] قوله: ((فلذا قال إلخ)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان ٣٥١/٤.

فلذا قال: (وِيرَجَى عَفْوُهُ) أو تواضعاً وتأدباً.....

[١٧١٥٢] قوله: فَبِمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ: لِيَاخْتِلَافٍ فِي اللَّغْوِ قَالَ: ((وِيرَجَى عَفْوُهُ))، وهذا جواب عن الاعتراض على تعليق "مُحَمَّدٍ" العَفْوُ بِالرَّجَاءِ بِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة - ٢٢٥] مَقْطُوعٌ بِهِ، فَأَجَابَ فِي "الهداية" ^(١): ((بأنه علقه بالرجاء للاختلاف في تفسير اللغو))، واعتراضه في "الفتح" ^(٢): ((بأن الأصح أن اللغو بالتفسيرين مُتَّفَقٌ عَلَى عَدَمِ الْمُوَاخِذَةِ بِهِ فِي الْآخِرَةِ، وكذا في الدنيا بالكفارة)) قال ^(٣): ((فالأوجه ما قيل: إنه لم يُرد به التعليق بل التبرُّك باسمه تعالى والتأدب كقوله عليه الصلاة والسلام لأهل المقابر: «وإنَّا إن شاء الله بكم لاحقون» ^(٤))). وأجاب في "النهر" ^(٥): ((بأنه اختلَفَ في المُوَاخِذَةِ الْمُنْفِصَةِ هل هي المعاقبة في الآخرة أو الكفارة ^(٦))). قال: ((ولا شك أن تفسير اللغو على رأينا ليس أمراً مقطوعاً به؛ إذ "الشافعي" قائل بأنه من المنعقدة فلا جرَمَ علقه بالرجاء، [٤/٣٤٤] وهذا معنى دقيق ولم أرَ مَنْ عَرَّجَ عليه)) اهـ.

قوله: واعتراضه في "الفتح" بأن الأصح أن اللغو بالتفسيرين (إبراهيم) ذكر "عبد الحليم" ما يدفع هذا الاعتراض مما فهمه من "المنبع" و"شرح المقدسي" وتعليقه على "البحر" بأن عدم الجزم بالعفو لاختلاف المجتهدين في مراده تعالى، فصار المراد من اللغو غير مقطوع به، وانهل عن اجتهاد علم غالب الرأي لا يفيد القطع، فحسن تعليقه بالرجاء لعدم العلم بمراده تعالى، وإن اتفق المجتهدون على عدم المواخذة به في الدنيا والآخرة على التفسيرين، إلى آخر ما ذكره. ومراده بالتفسيرين: ما قلناه وب قاله "الشافعي"، وفي "الفتح": ((قال "الشافعي" و"مسروق": لغو اليمين أن يحلف على معصية فتركها لاغياً ليمينه، وقال "سعيد بن جبير": أن يحرم على نفسه ما أحل الله له من قول أو عمل)). اهـ.

قوله: كقوله عليه الصلاة والسلام لأهل المقابر: وإنَّا إن شاء الله إِبْرَاهِيمُ (إبراهيم) قال "السندي": ((قررنا في شرح مسند أبي حنيفة: أن النبي ﷺ علق الحقوق بالمشيئة في خصوص أهل البقيع دون غيرهم، وذلك لا يعلمه أحد إلا الله، فاتفق ما قيل إنه للتبرك)) اهـ.

(١) "الهداية": كتاب الأيمان ٧٢/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان ٣٥١/٤.

(٣) تقدم نثرجه في ٣٦٧/٥.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان ٢٧٧/١.

وكالغو حَلْفُهُ عسى ماضٍ صادقاً كـ: واللّه^(١) إني لَقَائِمُ الآنَ في حالٍ قيامِهِ.
(و) ثَالِثُهَا (منعقدةٌ وهي حَلْفُهُ).....

قُلْتُ: إنما لم يُعَرَّجْ أحدٌ عليه لِمَا عَلِمْتَ مِنَ الاتِّفَاقِ عَلَى عَدَمِ المُؤَاخَذَةِ بِهِ فِي الآخِرَةِ، وكذا في الدُّنْيَا بالكُفَّارَةِ، فافهم.

[١٧١٥٣] (قوله: «وكالغو إلخ») حاصلُهُ: أَنَّ حَلْفَهُ عَلَى مَاضٍ صَادِقًا يَمِينٌ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي الأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ فَيَكُونُ قِسْمًا رَابِعًا، وَهُوَ مُبْطِلٌ لِحَصْرِهِمُ اليمينَ فِي الثَّلَاثَةِ. وَأَجَابَ "صُدْرُ الشَّرِيعَةِ"^(٢): ((بأنَّهم أرادُوا حَصْرَ اليمينِ الَّتِي اعتَبَرَهَا الشَّرْعُ وَرَتَّبَ عَلَيْهَا الأحكامَ))، وَرَدَّهُ فِي "البحر"^(٣): ((بأنَّ عَدَمَ الإِثْمِ فِيهَا حُكْمٌ))، وَقَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٤): ((وفيه^(٥) نَظَرٌ))، قَالَ "ح"^(٦): ((الحَقُّ^(٧)) مَا فِي "البحر"، وَلَا وَجْهَ لِلنَّظَرِ)) اهـ. قُلْتُ: وَأَجَابَ فِي "الفتح"^(٨): ((بأنَّ الأقسامَ الثَّلَاثَةَ فِيمَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ الحِنْثُ لَا فِي مُطْلَقِ اليمينِ)).

[١٧١٥٤] (قوله: كـ: وَاللَّهِ إِنِّي لَقَائِمُ الآنَ) تَبَعَ فِيهِ "النَّهْرُ"^(٩)، وَكَانَتْ تَنْظِيرٌ لَا تَمَثِيلٌ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ المَاضِيَ كَالْحَالِ. والأَحْسَنُ قَوْلُ "الفتح"^(١٠): ((كـ: وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ أَمْسًا)).

(١) فِي "و": ((كقوله)) بدل ((كوالله))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) "شرح الوقاية": كِتَابُ الأَيْمَانِ ٢٥٦/١ بِتَصْرِفٍ (هَامِشٌ "كشَفَ الحَقَائِقُ").

(٣) "البحر": كِتَابُ الأَيْمَانِ ٣٠٢/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "النَّهْرُ": كِتَابُ الأَيْمَانِ ق ٢٧٧/أ.

(٥) فِي "م": ((وفيه)) بَدَلِ وَاو.

(٦) "ح": كِتَابُ الأَيْمَانِ ق ٢٣١/أ.

(٧) فِي "م": ((والحق)) بِالْوَاو.

(٨) "الفتح": كِتَابُ الأَيْمَانِ ٣٥١/٤.

(٩) "النَّهْرُ": كِتَابُ الأَيْمَانِ ق ٢٧٦/ب.

(١٠) "الفتح": كِتَابُ الأَيْمَانِ ٣٥١/٤.

على) مستقبلٍ (آتٍ) يمكنه، فنحو: - والله لا أموتُ ولا تطلعُ الشمسُ - من الغموسِ، (و) هذا القسمُ (فيه الكفارةُ) لآية ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾ [المائدة - ٨٩].

[١٧١٥٥] (قوله: على مُستقبلٍ لا حاجةُ إليه. اهـ "ح" ^(١)). وقد يُجاب: بأنَّ لفظَ ((آتٍ)) اسمُ فاعِلٍ وحقيقته: ما اتَّصَفَ بالوصفِ في الحال، فيمثلُ: ((قائمٍ)) حقيقةً فيمن اتَّصَفَ بالقيامِ ^(٢) في الحال، ويَحْتَمِلُ الاستقبالَ، وكذلك ^(٣) لفظُ: ((آتٍ)) حقيقةً فيمن اتَّصَفَ بالإتيانِ في الحال ويَحْتَمِلُ الاستقبالَ، فزادَ "الشَّارِحُ" لفظَ ((مُستقبلٍ)) لدفعِ إرادةِ الحال، ولا يَرُدُّ ^(٤) أنَّ لفظَ ((مُستقبلٍ)) حقيقةً في الحال أيضاً؛ لأنَّا نقولُ: معناه أنه مُتَّصِفٌ في الحال بكونه مُستقبلاً أي: مُنتظراً، وذلك لا يَقْتَضِي حصوله في الحال، لكنَّ كان المناسبُ تأخيرَ ((مُستقبلٍ)) عن ((آتٍ)).

٤٨/٣

[١٧١٥٦] (قوله: يُمكنه) أشارَ إلى ما في "النهر" حيثُ قال ^(٥): ((ويجبُ أن يُرادَ بالفعلِ فعلُ الحالفِ ليخرجَ نحو: والله لا أموتُ إلخ)) لكنَّ هذا أعمُّ مِنَ المُمكنِ وغيره، وتعبيرُ "الشَّارِحُ" أحسنُ؛ لأنَّه يَرُدُّ على عبارةِ "النهر" نحو: والله لأشربنَّ ماءَ هذا الكوزِ اليومَ ولا ماءً فيه لا يَحْنُثُ لِعَدَمِ إمكانِ البرِّ مع أنَّه من فعله، ومقتضى كلامه: أنَّ هذا المثالَ مِنَ الغموسِ، لكنَّ ينبغي تقييدهُ بما إذا عَلِمَ وقتَ الحلفِ أنه لا ماءَ فيه، وأمَّا إذا لم يَعْلَمْ فليسَ مِنْهَا ولا مِنَ المُعْتَدَةِ لِعَدَمِ الإمكانِ، فإنَّ جُعِلَتْ مِنَ اللَّغْوِ انْتَقَضَ ما مرَّ ^(٦) مِنْ أَنَّهَا لا تَكُونُ على الاستقبالِ.

(١) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣١/أ.

(٢) في "م": ((بالإتيان)) بدل ((بالقيام))، وهو خطأ.

(٣) في "م": ((وكننا)).

(٤) في "م": ((يراد)).

(٥) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٧/أ.

(٦) المقولة [١٧١٥٠] قوله: ((وخصه الشافعي إلخ)).

ولا يُتَصَوَّرُ حِفْظٌ إِلَّا فِي مُسْتَقْبَلٍ (فقط)، وعند "الشافعي" يُكْفَرُ فِي الْغُمُوسِ أَيْضاً.
(إِنْ حِنْثَ وَهِيَ) أَي: الْكُفَّارَةُ (تَرْفَعُ الْإِثْمَ).....

والذي يَظْهَرُ لِي: أَنَّهَا غَيْرُ يَمِينٍ أَصْلاً سَوَاءَ عَلِمَ أَوْ لَا؛ لِمَا مَرَّ^(١) مِنْ أَنَّ شَرْطَ الْيَمِينِ
إِمْكَانُ الْبِرِّ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

[١٧١٥٧] (قوله): وَلَا يُتَصَوَّرُ حِفْظٌ إِلَّا فِي مُسْتَقْبَلٍ قُلْتُ: كَوْنُ الْحِفْظِ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا فِي مُسْتَقْبَلٍ
مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِي ماضٍ أَوْ فِي حَالٍ؛ لِأَنَّ الْحِفْظَ مَنَعُ نَفْسِهِ عَنِ الْحِنْثِ فِيهَا بَعْدَ [٣٨/٤ب]
وُجُودِهَا مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الْهَتْكِ وَالْحِفْظِ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ
أَنَّ كُلَّ مُسْتَقْبَلٍ كَذَلِكَ - أَي: يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْحِفْظُ - حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ الْغُمُوسُ الْمُسْتَقْبَلَةُ الَّتِي لَا يُعْكِزُ
حِفْظُهَا، نَعَمْ يَرِدُ لَوْ قَالَ: وَلَا يُتَصَوَّرُ مُسْتَقْبَلٌ إِلَّا مُحْفُوظًا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ ظَاهِرٌ، فَافْهَمْ.

[١٧١٥٨] (قوله): فَقَطْ قَبْلَ لِلْهَاءِ مِنْ ((فِيهِ)) - فَاَلْمَعْنَى: أَنَّ فِيهِ لَا فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ قَسِيمِيَّةٍ^(٢)
الْكُفَّارَةِ - لَا لِلْكُفَّارَةِ حَتَّى يَصِيرَ الْمَعْنَى أَنَّ فِيهِ الْكُفَّارَةَ لَا غَيْرَهَا مِنَ الْإِثْمِ، لَكِنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ:
وَفِيهِ فَقَطْ الْكُفَّارَةُ. اهـ "ح" (٣).

وهذا جَوَابُ لـ "العيني"^(٤) دَفَعَ بِهِ اعْتِرَاضَ "الرَّيْلَعِيِّ"^(٥) عَلَى "الْكُتْرَ": ((بِأَنَّ الْمُتَعَقِّدَةَ فِيهَا إِثْمٌ

(قوله): لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ شَرْطَ الْيَمِينِ إِمْكَانُ الْبِرِّ فِيهِ: أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُتَعَقِّدَةِ؛ لَا لِلْعَوْدِ وَلَا لِلْغُمُوسِ،
فَلَمْ يَظْهَرْ دُخُولُ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ فِي أَيِّ قِسْمٍ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ - كَمَا قَدَّمْتُهُ عَنْ "الفتح" -: إِنَّ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ فِيمَا
يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْحِنْثُ، لَا فِي مَطْلَقِ الْيَمِينِ، فَهِيَ حَيْثُ خَارِجَةٌ عَنْهَا كَمَا قَالَ.

(١) ص-٢٢٢ - "در".

(٢) فِي "الأصل": ((قَسِيمِيَّة)).

(٣) "ح": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٢٣١/أ.

(٤) "رَمَزُ الْحَقَائِقِ شَرْحُ كُتْرِ الدَّقَائِقِ" كِتَابُ الْإِيمَانِ ٢٥٣/١.

(٥) "بَيِّنُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ١٠٩/٣.

وإن لم توجد^(١) منه (التوبة) عنها (معها) أي مع الكفارة، "سراجية"^(٢). (ولو) الخالف (مكرهاً) أو مخطئاً أو ذاهلاً أو ساهياً (أو ناسياً).....

أيضاً))، واعترضه في "البحر"^(٣): ((بأنَّ الإثمَّ غيرُ لازمٍ لها؛ لأنَّ الحنثَ قد يكونُ واجباً أو مُستحباً))، وأجاب في "النهر"^(٤): ((بأنَّه تخلفَ لعارضٍ فلا يردُّ)).

[١٧١٥٩] (قوله): وإن لم توجد منه التوبة عنها) أي: عن السيئ، والمراد: عن حيثه فيها، وهو متعلق بالتوبة، وقوله: ((معها)) متعلق بـ ((توجد))، وفي عدم لزوم التوبة مع الكفارة كلام قدمناه^(٥) في جناية الحج، فراجعهُ.

[١٧١٦٠] (قوله): أو مخطئاً) من أراد شيئاً فسبقَ لسانُهُ إلى غيرِهِ كما أفاده "القَهْستاني"^(٦)، قال في "النهر"^(٧): ((كما إذا أراد أن يقول: اسقني الماء فقال: والله لا أشرب الماء)).

مطلب في الفرق بين السهو والنسيان

[١٧١٦١] (قوله): أو ذاهلاً أو ساهياً أو ناسياً) قال "ابن أمير حاج" في "شرح التحرير"^(٨): ((وجزم كثيرٌ باتِّحاد السهو والنسيان؛ لأنَّ اللغة لا تفرقُ بينهما وإن فرَّقوا بينهما بأنَّ السهو: زوالُ الصورة عن المذكرة مع بقائها في الحافظة، والنسيان: زوالُها عنهما معاً، فيحتاجُ حينئذٍ في حصولها إلى سببٍ جديد، وقيل: النسيان: عدمُ ذكر ما كان مذكوراً، والسهو: غفلةٌ عما كان مذكوراً وما لم يكن مذكوراً^(٩)، فالنسيانُ أخصُّ منه مطلقاً، وقيل: يسمَّى زوالُ إذكائك سابقٍ قصرَ زمانٍ زواله

(١) في "و": ((يوجد)).

(٢) "السراجية": كتاب الأيمان - باب كفارة البعين ٣٤٩/١ (هامش "فتاوى قاضيهان").

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٤/٤ بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان ق٢٧٧/أ.

(٥) المقولة [١٠٤٠٨] قوله: ((ولو ناسياً إلخ)).

(٦) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٧٨/١.

(٧) "النهر": كتاب الأيمان ق٢٧٧/أ.

(٨) "التفريز والتحرير": الفصل الرابع: المحكوم عليه المكلف إلخ - فصل في بيان أحكام عوارض الأهلية ١٧٧/٢

بتوضيح وزيادة من "ح".

(٩) من قوله: ((والسهو غفلة)) إلى قوله: ((مذكوراً)) ساقط من "ح".

بأن حَلَفَ أَنْ لَا يَحْلِفَ ثَمَ نَسِيَ وَحَلَفَ^(١) فَيُكْفَرُ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً لِحَيْثِهِ وَأُخْرَى إِذَا فَعَلَ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ، "عَيْنِي"^(٢).....

نِسْيَانًا وَغَفْلَةً لَا سَهْوًا، وَزَوَالُ إِذْرَاكِ سَابِقِ طَالَ زَمَانٌ زَوَالِهِ سَهْوًا وَنِسْيَانًا، فَالنَّسْيَانُ أَعْمُ مِنْهُ مُطْلَقًا، وَقَالَ الشَّيْخُ "سِرَاجُ الدِّينِ الْهِنْدِيُّ": وَالْحَقُّ أَنَّ النَّسْيَانَ مِنَ الْوُجْدَانِيَّاتِ الَّتِي لَا تَقْتَضِرُ إِلَى تَعْرِيفٍ بِحَسَبِ الْمَعْنَى؛ فَإِنَّ كُلَّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ النَّسْيَانَ كَمَا يَعْلَمُ الْجُوعَ وَالْعَطَشَ)) اهـ "ح"^(٣).

قُلْتُ: لَكِنْ ظُهُورُ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّهْوِ يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّعْرِيفِ، وَفِي "المصباح"^(٤): ((فَرَّقُوا بَيْنَ السَّاهِي وَالنَّاسِي بِأَنَّ النَّاسِيَّ إِذَا ذَكَرْتَهُ تَذَكَّرَ وَالسَّاهِي بِخِلَافِهِ)) اهـ. وَعَلَيْهِ فَالسَّهْوُ أْبْلَغُ مِنَ النَّسْيَانِ. وَفِيهِ^(٥): [٤/٣٥٠] ((ذَهَلَ بِفَتْحَتَيْنِ ذُهِلًا: غَفَلَ، وَقَالَ "الرَّمْخُسَرِيُّ"^(٦): ذَهَلَ عَنِ الْأَمْرِ: تَنَاسَاهُ عَمْدًا وَشُغْلًا عَنْهُ، وَفِي لُغَةٍ: مِنْ بَابِ تَعَبَ)).

[١٧١٦٢] (قَوْلُهُ: بِأَنَّ حَلَفَ أَنْ لَا يَحْلِفَ) قَبَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٧): ((أَرَادَ بِالنَّاسِي الْمَخْطِئَ، وَفِي "الْكَلْبِيِّ"^(٨) - وَعَبِيهِ اقْتَصَرَ فِي "الْعِنَايَةِ"^(٩) وَ"الْفَتْحِ"^(١٠) -: هُوَ مَنْ تَلَفَّطَ بِالْيَمِينِ ذَاهِلًا عَنْهُ، وَالْمُلْجِئُ

(١) فِي "ذ" وَ"و": ((فَحْلَفَ)).

(٢) "رِزْمُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٢٥٣/١ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "ح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ق ٢٣١/ب.

(٤) "المصباح المنير": مَادَّةُ ((سَهَا)).

(٥) "المصباح المنير": مَادَّةُ ((ذَهَلَ)).

(٦) "أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ": مَادَّةُ ((ذَهَلَ)) ص ٤٦٦-١.

(٧) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ق ٢٧٧/أ.

(٨) "كَافِي النَّسْفِيِّ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ق ١٩٢/ب بِتَصْرِفٍ.

(٩) "الْعِنَايَةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٣٥٢/٤ (هَامِشُ "فَتْحُ الْقَدِيرِ").

(١٠) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٣٥٢/٤.

لحديث: «ثلاث هزلهن جدٌّ» منها: اليمين.....

إلى ذلك أنَّ حقيقة النسيان في اليمين لا تُصوَّر، قاله "الزليعي"^(١). وقال "العيني"^(٢) وتبعه "الشُّمْنِي": بل تُصوَّر بأنَّ حلفَ أن لا يحلفَ ثمَّ نسيَ الحلفَ السابقَ فحلفَ، وردَّه في "البحر"^(٣): «بأنَّه فعَلَ المحلُوفَ عليه ناسياً لا أنَّ حلفَهُ كان ناسياً» اهـ، وفيه نظر؛ إذُ فعلُ المحلُوفِ عليه ناسياً لا يُنافي كونه يميناً، بل دليل أنه يكفر مرتين: مرةً باعتبار أنه فعَلَ المحلُوفَ عليه، وأخرى باعتبار جِنِّهِ في اليمين))، اهـ كلام "النهر".

أقول: الحقُّ ما في "البحر"؛ فإنَّ فعلَ المحلُوفِ عليه ناسياً وإنَّ لم يُنافِ كونه يميناً، لكنَّ تعلُّقَ النسيانِ به من جهة كونه جِنّاً لا من جهة كونه يميناً؛ إذُ هو من هذه الجهة^(٤) لم يتعلَّق به النسيانُ كما لا يخفى على مُنصفٍ، اهـ "ح"^(٥).

[١٧١٦٣] (قوله: لَحْدِيثُ الْخ) في "شرح [النقاية]"^(٦) للعلامة "مُتلا علي القاري": ((لفظُ اليمين غير معروف، إنما المعروف ما رواه أصحابُ السنن الأربعة من حديث أبي هريرة وحسنه "الترمذي"، وصحَّحه "الحاكم" بلفظ: «النكاح والطلاق والرجعة»^(٧)، وقد رواه "ابن عدي"

(قوله: حقيقة النسيان في اليمين لا تُصوَّر الخ) إذ النسيانُ ذَهولٌ بعدَ التذكُّر، وما وقع في اليمين ذَهولٌ ابتداءً، أو جرياً على لسانه عند إرادته غيره.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان ١٠٩/٣.

(٢) "رمز الحقائق": كتاب في بيان أحكام الأيمان ٢٥٣/١.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٥/٤.

(٤) في "الأصل": ((الجملة)) بدل ((الجهة)) وهو تحريف.

(٥) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣١ ب.

(٦) في النسخ جميعها: "الوقاية"، وليس لملا علي القاري شرح على "الوقاية"، وإنما له شرح على "النقاية مختصر الوقاية"، انظر "فتح باب العناية شرح النقاية" لملا علي القاري: كتاب الأيمان ٧٢٩/١.

(٧) أخرجه أبو داود (٢١٩٤) في الطلاق - الطلاق على الهزل، والترمذي (١١٨٤) في الطلاق - ما جاء في الجحد والهزل في

الطلاق، وابن ماجه (٢٠٣٩) في الرجل يجحد الطلاق، وابن الجارود (٧١٢) والدارقطني ٢٥٦/٣ - ٢٥٧، ١٩٨/٤ -

فقال: «الطَّلَاقُ وَالنِّكَاحُ وَالْعِتَاقُ»^(١) اهـ.

= وسعيد بن منصور (١٦٠٣) الطلاق لا رجوع فيه، والطحاوي في "شرح المعاني" ٩٨/٣ في طلاق المكره، والحاكم ١٩٨/٢، والبيهقي ٣٤١/٧ في الخلع والطلاق - باب صريح ألفاظ الطلاق، والبعوي في "تفسيره" [البقرة: ٢٣١]، و"شرح السنة" ٢١٩/٩.

كلهم عن عبد الرحمن بن حبيب بن أرثك عن عطاء بن أبي رباح عن يوسف بن ماهك عن أبي هريرة فذكره.
قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وعبد الرحمن: وثقه الحاكم وابن حبان، وقال النسائي: منكر الحديث، قال الحفاظ في "التلخيص" ٢١٠/٣: فهو على هذا حسن، وقال في تخريج "الكشاف" ٢٧٧/١: وفي إسناده ضعف، [وفي رواية عند الطحاوي (عن حبيب) بدل عبد الرحمن بن حبيب].

(١) أخرجه ابن عدي في "الكامل" ٦/٥ عن غالب بن عبيد الله عن الحسن عن أبي هريرة ربه مرفوعاً: ((ثلاث ليس فیهن لعب من تكلم بشيء منهن لاعباً فقد وجب عليه)) فذكره، وغالب: ضعفه يحيى ووكيع وابن المديني وابن سعد والعليني وغيرهم. وقال النسائي والدارقطني: متروك وليس بشيء.

وخالفه عمرو بن عبيد، وهو متروك لبدعته وضعفه، قال الهيثمي: وهو من أعداء الله
أخرجه ابن عدي ١٠٩/٥، والطبراني - كما في "المجمع" - ٢٨٨/٤، وابن أبي عمر العدني وابن مردويه - كما في "الدر المنثور" [البقرة: ٢٣١] - عن إبراهيم بن أبي يحيى - متروك - عن عمرو عن الحسن عن أبي الدرداء مرفوعاً [وعند ابن مردويه موقوفاً]. قال سفيان: عمرو سمع الحسن وأنا أستغفر الله إن كان سمع الحسن. وقيل لعمره: إنهم يروون عن الحسن خلاف هذا؟ فقال: إنما هذا من رأيي الحسن (يريد نفسه). وأخرجه ابن أبي شيبة ٨١/٤ في الطلاق - باب ليس في الطلاق والعناق لعب، عن عيسى بن يونس عن عمرو عن الحسن مرسلًا.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٨١/٤ وسعيد بن منصور (١٦٠٤) و(١٦٠٥) عن يونس. (ج)، وعبد الرزاق (١٠٢٤٥) عن قتادة كلاهما عن الحسن، عن أبي الدرداء موقوفاً، قال أبو زرعة: (الحسن عن أبي الدرداء، مرسل). ولعل هذا هو الصواب.

وأخرجه الطبراني كما في "المجمع" ٢٤٦/٤ عن الحسن عن أبي الدرداء مرفوعاً، قال الهيثمي: وفيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف. وأخرجه ابن مردويه كما في "تفسير ابن كثير" وابن أبي حاتم وابن المنذر كما في "الدر المنثور" [البقرة: ٢٣١]، وأحمد ابن منيع كما في "الطلب العالية" لابن حجر (١٧١٩) [مسندة]، كلهم عن أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن عبادة بن الصامت مرفوعاً: ((ثلاث من قلتهن لاعباً أو غير لاعب فهن جائزات عليه: الطلاق والعناق والنكاح)).

وإسماعيل ضعفه أحمد وعلي بن المديني والنسائي وغيرهم، وقال يحيى: كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة أضرب.
وخالف هؤلاء - غالباً وعمراً وإسماعيل - المبارك بن فضالة وسليمان بن أرقم فروياه عن الحسن مرسلًا.

أخرجه ابن أبي حاتم (٢٢٤٨)، وابن جرير الطبري (٤٩٢٦) في تفسيرهما.

وفي "الفتح"^(١): ((اعلم أنه لو ثبت حديث اليمين لم يكن فيه دليل؛ لأن المذکور فيه جعل الهزل باليمين جدًّا، والهزل قاصد اليمين^(٢) غير راضٍ بحكمه، فلا يعتبر عدم رضاه به شرعاً بعد مباشرة السبب مختاراً، والناسي - بالتفسير المذکور - لم يقصد شيئاً أصلاً ولم يذر ما صنع، وكذا المخطئ لم يقصد قط التلفظ به بل بشيء آخر، فلا يكون الوارد في الهزل وارداً في النامسي الذي لم يقصد قط مباشرة السبب، فلا يثبت في حقه نصاً ولا قياساً)) اهـ.

٤٩/٣

= وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" كما في زوائده "بغية الباحث" (٥٠١) عن بشر بن عمر عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن عبادة مرفوعاً، وعبيد الله لم يسمع من عبادة، قال في "التلخيص" ٢٠٩/٣: منقطع، وأخرجه الطبراني ١٨/ (٧٨٠) عن عثمان بن صالح، عن ابن لهيعة، عن عبيد الله عن حنشل عن فضالة بن عبيد مرفوعاً، وبشر أوثق من عثمان وأقدم سماعاً منه وفي سماع عثمان خلل، ولعل الاضطراب من ابن لهيعة. وأخرج عبد الرزاق (١٠٢٤٩) عن إبراهيم بن محمد - متروك - عن صفوان بن سليم: أن أبا ذرٍّ، فذكر نحوه مرفوعاً. قال في "التلخيص": وهو منقطع.

[وأخرج ابن مردويه كما في "الدر"، و"أين كثير" عن إسماعيل بن يحيى - كذاب - عن سفيان، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ أجاز طلاقه].

وأخرج عبد الرزاق (١٠٢٤٧) عن جابر الجعفي - متروك - عن عبد الله بن نجي عن علي قوله. وأخرج الطبراني في "الكبير" (٩٧٠٧) عن عبد الرزاق (١٢٠٤٤) عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم أن ابن مسعود قال: من طلق لاعباً أو نكح لاعباً فقد جاز - منقطع - ثم أخرجه عبد الرزاق (١٠٢٤٨) عن عبد الكريم بن أبي أمية، عن جعدة، عن عمر رضي الله عنه قال: ثلاث اللاعب فيهن والجاذ سواء فذكرهن - وعبد الكريم ضعيف - .

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" ٥٠٢/٦ وعنه البيهقي ٣٤١/٧ عن عمارة بن عبد الله سمع سعيد بن المسيب عن عمر قال: أربع النذر (وهو: تأييد لما في "الدر"؛ لأن النذر كاليمين) والطلاق والعق والنكاح.

وأخرجه سعيد بن منصور (١٦٠٩) و(١٦١٠) عن حجاج عن سليمان بن سحيم عن عمر رضي الله عنه نحوه.

وأخرج سعيد (١٦٠٧) عن مسلم بن أبي مريم عن سعيد عن مروان فذكره.

وعبد الرزاق (١٠٢٥٣) عن ابن جريج والثوري، (ح) والبيهقي ٣٤٢/٧ عن مالك كلهم عن يحيى بن سعيد عن سعيد قوله.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان ٣٥٢/٤.

(٢) في "٢": ((قاصد اليمين)).

(في اليمين أو الحنث^(١)) فِحْنَتْ بِفَعْلِ المَحْلُوفِ عَلَيْهِ مَكْرَهًا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، (وَكَذَا) يَحْنُتُ (لَوْ فَعَلَهُ وَهُوَ مُغْمًى عَلَيْهِ أَوْ مَجْنُونٌ) فَيَكْفُرُ بِالْحَنْثِ كَيْفَ كَانَ، (وَالْقَسَمُ بِاللَّهِ تَعَالَى) وَلَوْ بَرَفَعَ الْهَاءِ أَوْ نَصَبَهَا.....

[١٧١٦٤] (قَوْلُهُ: فِي الْيَمِينِ أَوْ الْحَنْثِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((وَلَوْ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا))، أَي: سَوَاءٌ كَانَ الْإِكْرَاهُ أَوْ النِّسْيَانُ فِي نَفْسِ الْيَمِينِ وَقَدْ مَرَّ^(٢)، أَوْ فِي الْحَنْثِ بِأَنْ فَعَلَ مَا حَسَفَ عَلَيْهِ مَكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ شَرْطُ الْحَنْثِ وَهُوَ سَبَبُ الْكُفَّارَةِ، وَالْفِعْلُ الْحَقِيقِيُّ لَا يَنْعِدُمُ الْإِكْرَاهُ وَالنِّسْيَانُ. [١٧١٦٥] (قَوْلُهُ: فِحْنَتْ بِفَعْلِ المَحْلُوفِ عَلَيْهِ) فَلَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ - كَمَا لَوْ حَلَفَ [٤/٣٥٥ب] أَنْ لَا يَشْرَبَ فَضْبَ الْمَاءِ فِي حَلْقِهِ مَكْرَهًا - فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ، "نَهْر"^(٣).

[١٧١٦٦] (قَوْلُهُ: لَوْ فَعَلَهُ وَهُوَ مُغْمًى إِلَخ) أَمَّا لَوْ حَلَفَ وَهُوَ كَذَلِكَ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ لَعَدَمِ شَرْطِ الصَّحَّةِ كَمَا مَرَّ^(٤).

[١٧١٦٧] (قَوْلُهُ: وَالْقَسَمُ بِاللَّهِ تَعَالَى) أَي: بِهَذَا الْاسْمِ الْكَرِيمِ. [١٧١٦٨] (قَوْلُهُ: وَلَوْ بَرَفَعَ الْهَاءِ) مِثْلُهُ سَكُونُهَا، كَمَا فِي "مَجْمَعِ الْأَنْهَارِ"^(٥)، قَالَ: ((وَهَذَا إِذَا ذُكِرَ بِالْبَاءِ، وَأَمَّا بِالْوَاوِ فَلَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا بِالْجَرِّ)) أَهـ "ح"^(٦).

(قَوْلُهُ: وَالْفِعْلُ الْحَقِيقِيُّ لَا يَنْعَدُمُ الْإِكْرَاهُ إِلَخ) سَيَأْتِي الْمُنَاقَشَةُ فِي هَذَا عِنْدَ قَوْلِ "الْمُصَنِّفِ" فِي الْبَابِ الْآتِي: ((وَحِنْثٌ فِي لَا يَخْرُجُ إِلَخ)) بِأَنَّ الْإِكْرَاهَ يَعْلَمُ نِسْبَةَ الْفِعْلِ لِفَاعِلِهِ وَلَوْ بِأَشْرَهِ بِاخْتِيَارِهِ، حَتَّى كَانَ الضَّمَانُ وَالْقِصَاصُ عَلَى الْمَكْرَه - بِالْكَسْرِ - وَإِلَّا كَانَ الضَّمَانُ عَلَى الْمَكْرَه - بِالْفَتْحِ -.. (قَوْلُهُ: وَهَذَا إِذَا ذُكِرَ بِالْبَاءِ إِلَخ) مَا قَالَهُ ظَاهِرٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْبَاءَ صَرِيحَةٌ فِي الْقَسَمِ، فَيَنْتَبِهُ بِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالْوَاوُ كَذَلِكَ مَعَ الْجَرِّ بِخِلَافِهَا مَعَ الرَّفْعِ أَوْ السُّكُونِ، فَلَا تَكُونُ لَهُ إِلَّا بِالْيَمِينِ.

(١) فِي "و": ((أَوْ فِي الْحَنْثِ)).

(٢) الْمَقُولَةُ [١٧١٦٢] قَوْلُهُ: ((بِأَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَحْلِفَ)).

(٣) "النَّهْر": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ق ٢٧٧/أ.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٧١٢٥] قَوْلُهُ: ((وَشَرْطُهَا: الْإِسْلَامُ وَالتَّكْلِيفُ)).

(٥) "مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - فَصْل: حُرُوفُ الْقَسَمِ ٥٤٣/١.

(٦) "ح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ق ٢٣٢/أ.

أو حذفها كما يستعمله الأثرأث،.....

قلت: أما الرفع مع الواو فلأنه يصير مبتدأ، وكذا النصب؛ لأنه يصير مفعولاً لِنَحْوٍ: أَعْبُدْ فلا يكون يميناً، وأما السكون فغير ظاهر؛ لأنه إذا كان محروراً وسكناً لا يخرج عن كونه يميناً، على أن الرفع يحتمل تقدير خبره: قَسَمِي، كما سيأتي^(١) في حذف حرف القسم.

والحاصل: أن تخصيص ما ذكر بالباء مشكل، ولعل المراد: أن غير المحرور مع الواو لا يكون صريحاً في القسم فيحتاج إلى التبيّة، وهذا كله إن كان ما ذكره مقولاً ولم أره، نعم ذكروا ذلك في حذف حرف القسم؛ ففي "الخاتية"^(٢): ((لو قال: الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون يميناً لانعدام حرف القسم إلا أن يعربها بالكسر؛ لأن الكسر يقتضي سبق الحافض وهو حرف القسم، وقيل: يكون يميناً بدون الكسر)) اهـ. ومثله في "البحر"^(٣) عن "الظهيرية"^(٤)، وفي "الجوهرة"^(٥): ((وإن نصبه اختلفوا فيه، والصحيح يكون يميناً)) اهـ.

قلت: ومثله تسكين الهاء على ما حققه في "الفتح"^(٦) من عدم اعتبار الإعراب، كما سند كره^(٧) عند الكلام على حروف القسم.

(١٧١٦٩) (قوله: أو حذفها) قال في "المحتمى": ((ولو قال: والله بغير هاء - كعادة الشُّطَّارِ - فيمين. قلت: فعلى هذا ما يستعمله الأثرأث: بالله بغير هاء يمين أيضاً)) اهـ. وهكذا نقه عنه في "البحر"^(٨)، ولعل أحد المتوضعين بغير هاء وبالواو لا بالهمز أي: بغير الألف التي هي الحرف

(١) المقولة [١٧٢٨٦] قوله: ((بالحرركات الثلاث)).

(٢) "الخاتية": كتاب الأيمان ٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٣/٤.

(٤) "الظهيرية": كتاب الأيمان ق ١٢٥/ب.

(٥) "الجوهرة النيرة": كتاب الأيمان ٢٩٠/٢.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٥٧/٤.

(٧) المقولة [١٧٢٨٩] قوله: ((وجزه الكوفيين)).

(٨) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٥/٤.

وكذا: واسم الله كحلف النصارى، وكذا: باسم الله لأفعل كذا^(١) عند "محمد"، ورجحه في "البحر"، بخلاف بله بكسر اللام، إلا إذا كسر الهاء وقصد اليمين،.....

الهاوي، تأمل. ثم رأيت كذلك في "الوهبانية"^(٢)، وقال "ابن الشحنة" في "شرحها"^(٣): ((المراء بالهاوي: الألف بين الهاء واللام، فإذا حذفتها الحالف أو الذابح أو الداحل في الصلاة قيل: لا يضر؛ لأنه سُمِعَ حذفتها في لغة العرب، وقيل: يضر)).

(١٧١٧٠) (قوله: وكذا: واسم الله) في "البحر"^(٤) عن "الفتح"^(٥): ((قال: بسم الله لأفعلن، المختار: ليس يميناً لعدم التعارف، وعلى هذا بالواو إلا أن نصارى ديارنا تعارفوه فيقولون: واسم الله)) اهـ، أي: فيكون يميناً لمن تعارفه مثلهم لا لهم؛ لما مر^(٦): ((من أن شرطه الإسلام)).

(١٧١٧١) (قوله: ورجحه في "البحر") حيث قال^(٧): ((والظاهر أن ((بسم الله)) يمين كما جزم به في "البدائع"^(٨) معللاً [٤/٣٦٦]: بأن الاسم والمسمى واحد عند أهل السنة والجماعة فكان الحلف بالاسم حلفاً بالذات، كأنه قال: بالله. اهـ، والعرف لا اعتبار به في الأسماء)) اهـ. ومقتضاه: أن: واسم الله كذلك فلا يختص به النصارى.

(١٧١٧٢) (قوله: بكسر اللام الخ) أي: بثون مد، والظاهر: أن مثله بالأولى المدعى صورة الإمالة، وكذا فتح اللام بثون مد؛ لأن ذلك كله يتكلم به كثير من البلاد فهو لغتهم، لكن إذا تكلم به من كان ذلك لغته فالظاهر أنه لا يشترط فيه قصد اليمين، تأمل.

(قوله: والظاهر أن مثله بالأولى المدعى صورة الإمالة الخ) أي: في أنه لا يكون يميناً إلا بكسر الهاء وقصد اليمين، وقوله: ((لأن ذلك إلخ)) علة لصحة كونه يميناً إذا وجد ما ذكر، ثم استدرك بقوله: ((لكن إذا إلخ)).

(١) ((لأفعل كذا)) ليست في "ذ" و "و" ..

(٢) "الوهبانية": كتاب الأيمان ص ٣٤ - (هامش "المنظومة المحيية").

(٣) "نقصيل عقد الفرائد": كتاب الأيمان ١٢٢/ب - ١٢٣/أ.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٥/٤.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٥٧/٤.

(٦) المقولة [١٧١٢٥] قوله: ((وشرطها: الإسلام والتكليف)).

(٧) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٦-٣٠٥/٤.

(٨) "البدائع": كتاب الأيمان ٦/٣.

(وباسم^(١) من أسمائه) ولو مشتركاً تُعَوِّفَ الحَلِيفُ بِهِ أَوْ لَا عَلَى المَذْهَبِ، (كالرحمن والرحيم) والحليم والعليم ومالك يوم الدين.....

١١٧١٧٣ (قوله: ولو مُشْتَرَكًا إلخ) ((وقيل: كُلُّ اسمٍ لَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى، كَاللَّهِ وَالرَّحْمَنِ فَهُوَ يَمِينٌ، وَمَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ - كَالْحَلِيمِ وَالْعَلِيمِ - فَإِنْ أَرَادَ الْيَمِينَ كَانَ يَمِينًا وَإِلَّا لَا، وَرَجَحَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ مُسْتَعْمَلًا لِغَيْرِهِ تَعَالَى أَيْضًا لَمْ تَعَيَّنْ إِرَادَةُ أَحَدِهِمَا إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَرَدَّهُ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٢): بَأَنَّ دَلَالََةَ الْقَسَمِ مُعَيَّنَةٌ لِإِرَادَةِ الْيَمِينِ؛ إِذِ الْقَسَمُ بَغَيْرِهِ تَعَالَى لَا يَجُوزُ، نَعَمْ إِذَا نَوَى غَيْرَهُ صُدِّقَ لِأَنَّهُ نَوَى مُحْتَمَلٌ كَلَامِهِ، وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ هَذَا مُنَافٍ لِمَا قَدَّمَهُ: مِنْ أَنَّ الْعَامَّةَ يُجَوِّزُونَ الْحَلِيفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى))، "النهر"^(٣).

أقول: هذا غفلة عن تحرير محل النزاع؛ فَإِنَّ الَّذِي جَوَّزَهُ الْعَامَّةُ مَا كَانَ تَعْلِيلُ الْجَزَاءِ بِالشَّرْطِ لَا مَا كَانَ فِيهِ حَرْفُ الْقَسَمِ، كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٤).

والخاص: - كما في "البحر"^(٥) -: ((أَنَّ الْحَلِيفَ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى النِّيَّةِ وَلَا عَلَى الْعُرْفِ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا وَهُوَ الصَّحِيحُ، قَالَ: وَبِهِ ائْتَفَقَ مَا فِي "الْوَلَوَالِجِيَّةِ"^(٦)): مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَالرَّحْمَنُ لَا أَفْعَلُ، إِنْ أَرَادَ بِهِ السُّورَةَ لَا يَكُونُ يَمِينًا؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ قَالَ: وَالْقُرْآنُ،

(قوله: وبه ائْتَفَقَ مَا فِي "الْوَلَوَالِجِيَّةِ" مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَالرَّحْمَنُ إلخ) لَا يَنْدَفِعُ مَا فِي "الْوَلَوَالِجِيَّةِ" بِمَا ذَكَرَهُ هُنَا صَاحِبُ "الْبَحْرِ"، بَلْ يَنْدَفِعُ بِأَنَّ (الرَّحْمَنَ) مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَاصَّةِ بِهِ تَعَالَى، فَلَا يَصِحُّ نِيَّةُ السُّورَةِ، نَعَمْ لَوْ قِيلَ بِأَنَّهُ صَارَ مُشْتَرَكًا فِيهِمَا عَرَفَاتُ أَتَجَهَّ مَا فِيهَا مِنْ صَحَّةِ نِيَّةِ السُّورَةِ، وَلَيْسَ فِي عِبَارَتِهِمَا مَا يَدُلُّ عَلَى عِنْدِ كَوْنِهِ يَمِينًا إِذَا لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَصْلًا.

(١) في "د" و "و": ((أو باسم آخر من أسمائه)).

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان ١٠٩/٣ بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٧/ب.

(٤) المقولة [١٧١٢٨] قوله: ((وهل يُكْرَهُ الحَلِيفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى إلخ)).

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٦/٤.

(٦) "الْوَلَوَالِجِيَّةِ": كتاب الأيمان ق ٨٨/ب.

والطالب الغالب (والحق) معرّفاً لا منكرّاً.....

وإنَّ أَرَادَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى يَكُونُ يَعِينًا)) اهـ؛ لأنَّ هذا التَّفْصِيلَ ((فِي الرَّحْمَنِ)) قَوْلُ "بَشِّرِ الْمُرِيسِيَّ"^(١).
 [١٧١٧٤] (قوله: وَالطَّالِبُ الْغَالِبُ) فهو يَمِينٌ وهو مُتَعَارِفٌ أَهْلُ بَغْدَادَ، كَذَا فِي "الذَّخِيرَةِ"
 وَ"الْوَلَوِّ الْجَيَّةِ"^(٢). وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣): ((أَنَّهُ يَلْزَمُ إِمَّا اعْتِبَارُ الْعُرْفِ فِيمَا لَمْ يُسْمَعْ مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَإِنَّ
 الطَّالِبَ لَمْ يُسْمَعْ مَخْصُوصُهُ، بَلِ الْغَالِبُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ عَلَى أَمْرِهِ﴾ [يوسف - ٢١]،
 وَإِمَّا كَوْنُهُ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ الْمُفْصَلِ فِي الْأَسْمَاءِ)) اهـ، أَي: مِنْ أَنَّهُ تُعْتَبَرُ النَّبِيُّ وَالْعُرْفُ فِي الْأَسْمَاءِ
 الْمُشْتَرَكِ كَمَا مَرَّ^(٤)، وَأَجَابَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥): ((بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ بَعْدَمَا حَكَمَ بِكَوْنِهِ يَعِينًا أَخْبَرَ بِأَنَّ أَهْلَ
 بَغْدَادَ تَعَارَفُوا الْحَلْفَ بِهَا)) اهـ.

قُلْتُ: يُنَافِيهِ قَوْلُهُ فِي "مُخْتَارَاتِ النَّوَازِلِ"^(٦): ((فَهُوَ يَمِينٌ لِّتَعَارُفِ أَهْلِ بَغْدَادَ))؛
 حَيْثُ جَعَلَ التَّعَارُفَ عَمَلًا كَوْنُهُ يَعِينًا، فَلَا مَحِيصَ عَمَّا قَالَهُ فِي "الْفَتْحِ"، وَأَيْضًا عَدَمُ ثُبُوتِ
 كَوْنِ الطَّالِبِ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى لَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ قَرِينَةٍ تُعَيِّنُ كَوْنَ الْمُرَادِ بِهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ
 الْعُرْفُ مَعَ اقْتِرَانِهِ بِالْغَالِبِ الْمَسْمُوعِ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَسْمُوعًا لَكِنَّهُ
 لَمْ يُجْعَلْ مُفَسَّمًا بِهِ أَصَالَةً، بَلْ جُعِلَ صِفَةً لَهُ فَلَا يَكُونُ قَسَمًا بِدُونِهِ كَمَا فِي الْأَوَّلِ الَّذِي
 لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ فَإِنَّهُ لَا يُقَسَّمُ بِالْأَوَّلِ بِدُونِ هَذِهِ الصِّفَةِ، وَمِثْلُهُ الْآخِرُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ
 شَيْءٌ، فَافْتِهِمْ. وَمَا وَقَعَ فِي "الْبَحْرِ"^(٧) مِنْ عَطْفِ الْغَالِبِ بِالْوَاوِ فَهُوَ خِلَافُ الْمَوْجُودِ فِي
 "الْوَلَوِّ الْجَيَّةِ" وَ"الذَّخِيرَةِ" وَغَيْرِهِمَا.

(١) تقدمت ترجمته في ٢/٣.

(٢) "الولوية": كتاب الأيمان ق ٨٨/ب.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون ميمًا وما لا يكون ميمًا ٣٥٤/٤.

(٤) المقولة [١٧١٧٣] قوله: ((ولو مشتركاً إلخ)).

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٦/٤.

(٦) "مختارات النوازل": كتاب الأيمان: ق ٧٤/ب.

(٧) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٦/٤.

كما سيجيء، وفي "المحتبى": لو نوى بغير الله غير اليمين دُين. (أو بصفة) يُحلفُ بها عُرُفاً (من صفاته تعالى).....

[١٧١٧٥] (قوله: كما سيجيء) أي: بعد ورقة، وسيجيء^(١) تفصيله وبيانه.

[١٧١٧٦] (قوله: وفي "المحتبى" إلخ) المراد به الأسماء المشتركة كما في "البحر"^(٢)، وقدمناه^(٣) آيناً عن "لزليعي" معللاً: بأنه نوى مُحتمَل كَلَامِهِ، وظاهره: أنه يُصدَّق قضاءً. وعبارته "المحتبى": ((واليمين بغير الله تعالى إذا قصد بها غير الله تعالى لم يكن حالفاً بالله))، لكن في "البحر"^(٤) عن "البدائع"^(٥): ((فلا يكون يميناً لأنه نوى مُحتمَل كَلَامِهِ فيُصدَّق في أمر بينه وبين ربه تعالى)) اهـ. ولا يُصدَّق قضاءً؛ لأنه خلاف الظاهر كما مر^(٦).

(تنبيه)

اعترض بعض الفضلاء التعبير بالقضاء والديانة بما في "البحر"^(٧) - عند قوله^(٨): ولو زاد نوباً إلخ -: ((من أَدَّ الفرق بين الديانة والقضاء إنما يظهر في الطلاق والعتاق لا في الحلف بالله تعالى؛ لأن الكفارة حقه تعالى ليس للعبد فيها مدخل حتى يُرفع الحالف إلى القاضي)) اهـ. قلت: قد يظهر فيما إذا علّق طلاقاً أو عتقاً على حلفه ثم حلف بذلك، فافهم.

[١٧١٧٧] (قوله: أو بصفة إلخ) المراد بها اسم المعنى الذي لا يتضمّن ذاتاً ولا يحتمل عليها بهو هو، كالعزة والكبرياء والعظمة، بخلاف نحو: العظيم. وتتبيد بكون الحلف بها متعارفاً سواء كانت صفة ذات أو فعل وهو قول مشايخ ما وراء النهر، ولمشايع العراق تفصيل آخر وهو:

(١) ص ٢٧٢ - وما بعد "در".

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٦/٤.

(٣) المقولة [١٧١٧٣] قوله: ((ولو مُشترَكاً إلخ)).

(٤) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٦/٤.

(٥) "البدائع": كتاب الأيمان ٥/٣.

(٦) المقولة [١٧١٧٣] قوله: ((ولو مُشترَكاً إلخ)).

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٥/٤ بصرف.

(٨) أي: قول صاحب "الكنز".

صفة ذاتٍ لا يوصفُ بضدّها، (كعزّة الله وجلاله وكبريائه). وملكوته وجبروته...

أَنَّ الْحَلْفَ بِصِفَاتِ الذَّاتِ يَمُنُّ لَا بِصِفَاتِ الْفِعْلِ، وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ عِنْدَهُمْ لِلْعُرْفِ وَعَدَمِهِ، "فَتْح" ^(١) مُلْخَصًا. وَمِثْنُهُ فِي "الشَّرْئِيعَةِ" ^(٢) عَنْ "الْبُرْهَانِ" بِزِيَادَةِ التَّصْرِيحِ: ((بَأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَصْحُ))، وَقَالَ "الزَّيْلَعِيُّ" ^(٣): ((وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى كُلَّهَا صِفَاتُ الذَّاتِ وَكُلُّهَا قَدِيمَةٌ، وَالْأَيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْعُرْفِ، فَمَا تَعَارَفَ ^(٤) النَّاسُ الْحَلْفُ بِهِ يَكُونُ يَمِينًا، وَمَا لَا فَلَامٍ)) اهـ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ((كُلُّهَا صِفَاتُ الذَّاتِ)) أَنَّ الذَّاتَ الْكَرِيمَةَ مَوْصُوفَةٌ بِهَا، فَيُرَادُ بِهَا الذَّاتُ سِوَاءَ كَانَتْ [١/٣٧٤/٤] مِمَّا يُسَمَّى صِفَةً ذَاتٍ أَوْ صِفَةً فِعْلٍ فَيَكُونُ الْحَلْفُ بِهَا حَلْفًا بِالذَّاتِ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ نَفْيَ صِفَةِ الْفِعْلِ، تَأَمَّلْ.

ثُمَّ رَأَيْتُ "الْمُصَنِّفَ" ^(٥) اسْتَشْكَلَهُ، وَأَجَابَ: ((بَأَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ صِفَاتِ الْفِعْلِ تَرْجِعُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْقُدْرَةِ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ، وَالْقُدْرَةُ صِفَةُ ذَاتٍ)) اهـ. وَمَا قُلْنَاهُ أَوَّلَى، تَأَمَّلْ.

١٧١٧٨١ (قَوْلُهُ: صِفَةُ ذَاتٍ) مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَهُ: ((أَوْ صِفَةُ فِعْلٍ)) بَدَلُ مُفَصَّلٍ مِنْ مُجْمَلٍ. وَقَوْلُهُ: ((لَا يُوصَفُ بِضِدِّهَا)) إِلَخَ بَيَانٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، كَمَا فِي "الزَّيْلَعِيِّ" ^(٦) وَغَيْرِهِ.

١٧١٧٩ (قَوْلُهُ: كَعَزَّةَ اللَّهِ) قَالَ "الْقَهْستَانِي" ^(٧): ((أَي: غَيْبَتِهِ مِنْ حَدِّ ((نَصَرُ))، أَوْ عَدَمِ النَّظِيرِ مِنْ حَدِّ ((ضَرَبَ))، أَوْ عَدَمِ الْخَطِّ مِنْ مَنَزِلَتِهِ مِنْ حَدِّ ((عَلِمَ)). وَقَوْلُهُ: ((وَجَلَالِهِ)) أَي: كَوْنِهِ كَامِلِ الصِّفَاتِ، وَقَوْلُهُ: ((وَكِبْرِيَائِهِ)) أَي: كَوْنِهِ كَامِلِ الذَّاتِ)) اهـ.

١٧١٨٠ (قَوْلُهُ: وَمَلَكُوتِهِ وَجَبْرُوتِهِ) بَوْرَنُ فَعْلُوتَ، وَزِيَادَةُ الْهَمْزَةِ فِي جَبْرُوتٍ خَطَأً فَاجْشَحْ، وَفِي "شَرْحِ الشُّفَاءِ" ^(٨) لِلشُّهَابِ: ((الْمَلَكُوتُ صِفَةُ مُبَالِغَةٍ مِنَ الْمَلَكِ، كَالرَّحْمُوتِ مِنَ الرَّحْمَةِ،

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٥٤/٤ - ٣٥٥.

(٢) "الشربلالية": كتاب الأيمان ٤٠/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان ١٠٩/٣ - ١١٠ باختصار.

(٤) فِي النسخ جميعها عدا "ا": ((مَا يَتَعَارَفُ))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "الزَّيْلَعِيِّ".

(٥) "المنع": كتاب الأيمان ١/١ ق ١٨٩/٢ - ب.

(٦) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان ١٠٩/٣.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٧٩/١.

(٨) "نسيم الرِّياض": المقدمة ٨/١ بتصرف.

(وعظمتيه وقدرتيه) أو صفة فعلٍ يوصفُ بها وبضدّها كالغضبِ والرّضى، فإنّ الأيمانَ مبنيةٌ على العُرفِ، فما تُعورِفَ الحلفُ به فيمين، وما لا فلا.....

وقد يُخصَّصُ بما يُقابلُ عالمَ الشّهادةِ ويُسمّى عالمَ الأمرِ، كما أنّ مُقابلَهُ يُسمّى عالمَ الشّهادةِ وعالمَ الملْكِ)) اهد. وفي "شرح المواهب"^(١): ((قال الرّاغب^(٢): أصلُ الجَبْرِ إصلاحُ الشّيءِ بضربٍ من القَهَرِ، وقد يُقالُ في الإصلاحِ المُجرّدِ، كقولِ "علي": ((يا جابرُ كلُّ كَسِيرٍ، ومُسَهِّلُ كلِّ عَسِيرٍ^(٣)))، وتارةً في القَهَرِ المُجرّدِ)) اهد، أفادَهُ "ط"^(٤).

[١٧١٨١] (قوله: وعظمتيه) أي: كونه كَامِلَ الذاتِ أصالةً وكَامِلَ الصّفاتِ تبعاً، وقوله: ((وقدريته)) أي: كونه يصحُّ منه كلُّ من الفعلِ والتركُّ، "فَهَسْتَانِي"^(٥).

[١٧١٨٢] (قوله: كالغضبِ والرّضى) أي: الاتِّقامُ والإِنعامُ، وهذا تَمَثُّيلٌ لصفةِ الفعلِ في حدِّ ذاتِها فلا يُنافي ما يأتي: أنّ الرّضى والغضبَ لا يُحلفُ بهما، "ط"^(٦).

[١٧١٨٣] (قوله: فإنّ الأيمانَ مبنيةٌ على العُرفِ) علّةٌ للتّقييدِ بقوله: ((عُرفاً))، "ط"^(٦)، وهذا خاصٌّ بالصّفاتِ، بخلافِ الأسماءِ فإنّه لا يُعتبرُ العُرفُ فيها، كما مرَّ^(٧).

(قوله: وهذا خاصٌّ بالصّفاتِ إلخ) الفرقُ بين الحلفِ بالأسماءِ والصّفاتِ - حيثُ اعتُبرَ التعارفُ في الثانيةِ دونَ الأولى - هو أنّ العُرفَ إنّما يُعتبرُ فيما لم يثبتْ بالنصِّ أو دلاليتهِ، واليمينُ به تعالى ثبتَ نصّاً بحديث: ((من كان حالفاً فليحلفْ بالله أو ليصمتْ))، والحلفُ بسائرِ أسمائه حِلْفٌ بالله، بخلافِ الصّفاتِ اهد. "عزمي".

(١) لم نثر على النقل في موطّانه من شرح "الزرقاني" على "المواهب اللدنية".

(٢) "مفردات ألفاظ القرآن": مادة ((جبر)) ص ١٨٢-.

(٣) وكذلك ذكره عن علي المناوي في التعاريف ص ٢٢٩- وذكره القرطبي [يوسف/ ١٥] عن الضحاك قال: نزل جبريل على يوسف وهو في الحب فقال له: ألا أعلمك كلمات إذا أنت قُلتَهما عجلَ للهلك عز وجل من هذا الجب ... قل يا صانع كل مصنوع ويا جابر كل كسير ويا شاهد كل نجوى ...

(٤) "ط": كتاب الأيمان ٣٢٩/٢.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٧٩/١.

(٦) "ط": كتاب الأيمان ٣٢٩/٢.

(٧) المقولة [١٧١٧١] قوله: ((ورجّحه في "البحر")).

(لا) يُقَسِّمُ (بغيرِ الله تعالى كالنبيِّ والقرآنِ والكعبةِ)، قال "الكمال"^(١): ولا يَخْفَى أَنَّ الحَلْفَ بالقرآنِ الآنَ مُتَعَارَفٌ فيكونُ يَمِيناً، وأَمَّا الحَلْفُ بكلامِ الله.....

[١٧١٨٤] (قوله: لا يُقَسِّمُ بغيرِ الله تعالى) عطفٌ على قوله: ((والقسمُ بالله تعالى))، أي: لا يَتَعَدَّدُ القسمُ بغيرِهِ تعالى، أي: غيرِ أسمائِهِ وصفائِهِ ولو بطريقِ الكِنَايَةِ كما مرَّ^(٢)، بل يَحَرِّمُ، كما في "الفهستائي"^(٣)، بل يُخَافُ منه الكُفْرُ في نَحْو: وَحَيَاتِي وَحَيَاتِكَ، كما يأتي^(٤).

مطلبٌ في القرآن

[١٧١٨٥] (قوله: قال "الكمال" إلخ) مَبْنِيٌّ على أَنَّ القرآنَ يَمَعْنَى كلامِ الله فيكونُ مِنْ صفائِهِ تعالى كما يُفِيدُهُ كلامُ "الهداية"؛ حيثُ قال^(٥): ((وَمَنْ حَلَفَ بغيرِ الله تعالى لم يَكُنْ حَالِفاً، كالنبيِّ والكعبةِ؛ لقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ حَالِفاً [٣٧/٤] ب/ فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لَيْسَ»^(٦)، وكذا إذا حَلَفَ بالقرآنِ؛ لأنَّهُ غيرُ مُتَعَارَفٍ)) اهـ. فقوله: ((وكذا)) يُفِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قِسْمِ الحَلْفِ بغيرِ الله تعالى، بل هو مِنْ قِسْمِ الصِّفَاتِ، ولذا علَّله: بأنَّهُ غيرُ مُتَعَارَفٍ، ولو كان مِنْ القِسْمِ الأوَّلِ - كما هو انتِبادِرُ مِنْ كلامِ "المُصَنَّفِ"^(٧) و"القدوري"^(٨) - لَكَانَتِ العِلَّةُ فِيهِ النَّهْيُ الْمَذْكُورُ أَوْ غَيْرُهُ؛ لأنَّ التَّعَارُفَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الصِّفَاتِ الْمُشْتَرَكَةِ لَا فِي غَيْرِهَا وَقَالَ فِي "الفتح"^(٩): ((وتعليلٌ عَدَمُ كَوْنِهِ يَمِيناً - بأنَّهُ غيرُهُ تعالى لأنَّهُ مَخْلُوقٌ؛ لأنَّهُ حُرُوفٌ، وَغَيْرُ المَخْلُوقِ هُوَ الكَلَامُ النَّفْسِيُّ - مُبْعَ بَأَنَّ القرآنَ كلامُ الله مُنْزَلٌ غيرُ مَخْلُوقٍ، ولا يَخْفَى أَنَّ المُنْزَلَ فِي الحَقِيقَةِ لَيْسَ

٥١/٣

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٥٦/٤.

(٢) ص ٢٢٢ - وما بعدها "در".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٧٨/١.

(٤) ص ٢٥٥ - "در".

(٥) أي: في "الهداية": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٧٣/٢.

(٦) تقدم تخريجه في المقولة [١٧١٢٨].

(٧) "المنح": كتاب الأيمان ١/١٨٩ ق ١/٨.

(٨) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الأيمان ٥/٤.

(٩) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٥٦/٤.

فيدور مع العرف. وقال "العيني": وعندني أنَّ المصحفَ يمينٌ لا سيمًا في زماننا، وعندَ الثلاثة: المصحفُ والقرآنُ وكلامُ الله يمينٌ، زاد "أحمد" والنبيُّ أيضاً،.....

إلاَّ الحروفُ المنقُضَةُ المنعِلِمة، وما ثبتَ قَدَمُهُ استحالَ عَدَمُهُ غيرَ أنَّهم أوجبوا ذلك؛ لأنَّ العوامَّ إذا قيلَ لهم: إنَّ القرآنَ مخلوقٌ، تعدَّوا إلى الكلامِ مُطلقاً)) اهـ. وقوله: ((ولا يخفى)) إلخ ردُّ يمين.

وحاصله: أنَّ غيرَ المخلوق هو القرآنُ بمعنى كلامِ الله الصِّفةِ النَّفسِيَّةِ القائمةِ به تعالى لا بمعنى الحروفِ المنزلة، غيرَ أنَّه لا يقال: القرآنُ مخلوقٌ لثلاثِ أرواحٍ إرادة المعنى الأول.

قلت: فحيث لم يحز أن يطلق عليه أنه مخلوق ينبغي أن لا يجوز أن يطلق عليه أنه غيره تعالى بمعنى أنه ليس صفة له؛ لأنَّ الصِّفات ليست عينا ولا غيراً كما قرَّر في محلِّه، ولذا قالوا: من قال بخلق القرآن فهو كافر. ونقل في "الهندية"^(١) عن "المُصنِّرات": ((وقد قيلَ هذا في زمانهم، أمَّا في زماننا فيمين، وبه نأخذ ونأمر ونعتقد، وقال "محمد بن مقاتل الرازي"^(٢): إنه يمين، وبه أخذ جمهورُ مشايخنا)) اهـ، فهذا مؤيدٌ لكونه صفة تُعرف الحلف بها، كعزة الله وجلاله.

[١٧١٨٦] (قوله: فيدور مع العرف) لأنَّ الكلامَ صفةٌ مُشتركة.

[١٧١٨٧] (قوله: وقال "العيني" إلخ) عبارته^(٣): ((وعندي: لو حلف بالمصحف، أو وضع يده عليه وقال: وحقَّ هذا فهو يمينٌ، ولا يميناً في هذا الزمان الذي كثرت فيه الأيمانُ الفاجرةُ ورغبةُ العوامِّ في الحلفِ بالمصحفِ)) اهـ، وأقره في "النهر"^(٤)، وفيه نظرٌ ظاهر؛ إذ المصحفُ ليس صفةً لله تعالى حتَّى يُعتبر فيه العرفُ وإلاَّ لكان الحلفُ بالنبيِّ والكعبةِ يميناً؛ لأنَّه متعارفٌ، وكذا: بحياةِ رأسك ونحوه ولم يقل به أحدٌ، على أنَّ قولَ الحالف: وحقَّ الله ليس يمينٌ كما يأتي^(٥) تحقيقه، وحقَّ المصحفِ مثله بالأولى، وكذا: وحقَّ كلامِ الله؛ [٤/٣٨٤] لأنَّ حقَّه تعظيمه والعمل به وذلك صفةٌ

(١) "الفتاوى الهندية": كتاب الأيمان - الباب الثاني فيما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٥٣/٢.

(٢) تقدمت ترجمته في ٩٣/٢.

(٣) انظر "شرح العيني على الكثر": كتاب في بيان أحكام الأيمان ٢٥٤/١.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٨/ب.

(٥) المقولة [١٧٣٦١] قوله: ((وحقَّ الله)).

ولو تَبَرَّأَ مِنْ أَحَدِهَا فِيمِنْ إِجْمَاعًا إِلَّا مِنَ الْمُصْحَفِ، إِلَّا أَنْ يَتَبَرَّأَ مِمَّا فِيهِ، بَلْ لَوْ تَبَرَّأَ مِنْ دَفْتَرٍ فِيهِ بِسْمَلَةٌ كَانَ يَمِينًا، وَلَوْ تَبَرَّأَ مِنْ كُلِّ آيَةٍ فِيهِ أَوْ مِنَ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ فِيمِنْ وَاحِدَةً،

العَبْدُ، نَعَمْ لَوْ قَالَ: أَقْسَمُ بِمَا فِي هَذَا الْمُصْحَفِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ يَمِينًا.

[١٧١٨٨] (قَوْلُهُ: وَلَوْ تَبَرَّأَ مِنْ أَحَدِهَا) أَي: أَحَدِ الْمَذْكُورَاتِ مِنَ النَّبِيِّ وَالْقُرْآنِ وَالْقِبْلَةِ.

[١٧١٨٩] (قَوْلُهُ: إِلَّا مِنْ الْمُصْحَفِ) أَي: فَلَا يَكُونُ التَّبَرُّؤُ مِنْهُ يَمِينًا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْوَرَقُ

وَالْجُلْدُ. وَقَوْلُهُ: ((إِلَّا أَنْ يَتَبَرَّأَ مِمَّا فِيهِ)) لِأَنَّ مَا فِيهِ هُوَ الْقُرْآنُ، وَمَا ذَكَرَهُ فِي "النَّهْرِ"^(١) عَنْ "الْمُحْتَسَبِي" - مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَبَرَّأَ مِنَ الْمُصْحَفِ انْعَقَدَ يَمِينًا - فَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ، فَإِنَّ عِبَارَةَ "الْمُحْتَسَبِي" هَكَذَا: ((وَلَوْ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ مِمَّا فِي الْمُصْحَفِ فِيمِنْ، وَلَوْ قَالَ: مِنَ الْمُصْحَفِ فَلَيْسَ بِيَمِينٍ)) اهـ، وَمِثْلُهُ فِي "الذَّخِيرَةِ".

[١٧١٩٠] (قَوْلُهُ: بَلْ لَوْ تَبَرَّأَ مِنْ دَفْتَرٍ صَوَابُهُ: ((مِمَّا فِي دَفْتَرٍ)) كَمَا عَلِمْتَهُ فِي الْمُصْحَفِ، قَالَ

فِي "الْحَانِئَةِ"^(٢): ((وَلَوْ رَفَعَ كِتَابَ الْفَقِيهِ أَوْ دَفْتَرَ الْحِسَابِ فِيهِ مَكْتُوبٌ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَقَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّا فِيهِ إِنْ فَعَلَ كَذَا فَعَلَّ كَانَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ، كَمَا لَوْ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)).

[١٧١٩١] (قَوْلُهُ: وَلَوْ تَبَرَّأَ مِنْ كُلِّ آيَةٍ فِيهِ) أَي: فِي الْمُصْحَفِ، كَمَا فِي "الْمُحْتَسَبِي" وَ"الذَّخِيرَةِ"

و"الْحَانِئَةِ"^(٣).

(قَوْلُهُ: نَعَمْ لَوْ قَالَ: أَقْسَمُ بِمَا فِي هَذَا الْمُصْحَفِ إلخ) لَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: ((أَقْسَمُ إلخ)) أَنْ

يَكُونَ يَمِينًا أَصْلًا؛ لِعَدَمِ الْخَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَلَا بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ؛ إِذْ مَا فِي الْمُصْحَفِ مِنْ كَلَامِهِ تَعَالَى إِنَّمَا هُوَ النُّقُوشُ الْحَادِثَةُ وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَى الصِّفَةِ النَّفْسَانِيَّةِ.

(١) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٨/ب.

(٢) "الحانية": كتاب الأيمان ٦٠٥/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الحانية": كتاب الأيمان ٥/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

ولو كرّر البراءة فأيمانٌ بعدها، وبريء من الله وبريء من^(١) رسوله يمينان، ولو زاد: والله ورسوله بريان منه فأربع، وبريء من الله ألف مرة يمينٌ واحدة، وبريء من الإسلام أو القبيلة^(٢) أو صوم رمضان أو الصلاة^(٣).....

[١٧١٩٢] (قوله: ولو كرّر البراءة إلخ) قال في "الذخيرة": ((ولو قال: فهو بريء من الكتب الأربعة فهو يمينٌ واحدة، وكذا هو بريء من القرآن والزبور والتوراة والإنجيل، ولو قال: بريء من القرآن وبريء من التوراة وبريء من الإنجيل وبريء من الزبور فهي أربعة أيمان)). وفي "البحر"^(٤) عن "الظهيري"^(٥): ((والأصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعددت صيغة البراءة تعددت الكفارة، وإذا اتحدت اتحدت)).

[١٧١٩٣] (قوله: يمينان) أي: لتكرّر البراءة مرتين، أمّا لو قال: بريء من الله ورسوله ففيل: يمينان، وصحّح في "الذخيرة" و"المجتبى" الأول، وعبارة "البحر"^(٦) هنا مؤهمة بخلاف المراد.

[١٧١٩٤] (قوله: فأربع) لأنّ لفظ البراءة في الثانية مذكور مرتين بسبب الشبهة، "بحر"^(٧). [١٧١٩٥] (قوله: يمينٌ واحدة) لأنّ قوله: ألف مرة للمبالغة فلم يتكرّر فيها اللفظ حقيقة، تأمل.

[١٧١٩٦] (قوله: أو صوم رمضان إلخ) زاد في "الذخيرة": ((ولو قال: أنا بريء من هذه الثلاثين - يعني: شهر رمضان - إن فعلتُ كذا، فإن نوى البراءة من فرضيتها فيمين، أو من أجرها فلا، وكذا لو لم تكن له نية للشك، ولو قال: فأنا بريء من حجّتي التي حجّجتُ أو من صلاتي التي صلّيتُ لا يكون يميناً بخلاف قوله: من القرآن الذي تعلّمتُ؛ فإنه يمين)) اهـ.

(١) ((برئ من)) ليست في "و".

(٢) ((أو القبلة)) ليست في "د" و "و".

(٣) في "و": ((أو من الصلاة)).

(٤) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٩/٤.

(٥) "الظهيري": كتاب الأيمان ق ١٢٦/أ.

(٦) انظر "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٩/٤ - ٣١٠.

(٧) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٩/٤.

أَوْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ أَعْبُدُ الصَّلِيبَ يَمِينٌ؛ لِأَنَّهُ كَفَرٌ وَتَعْلِيقُ الْكُفْرِ بِالشَّرْطِ يَمِينٌ، وَسَيَجِيءُ أَنَّهُ
إِنْ اعْتَقَدَ الْكُفْرَ بِهِ يَكْفُرُ، وَإِلَّا يَكْفُرُ، وَفِي "البحر"^(١) عَنْ "الخلاصة"^(٢) وَ"التجريد":.....

وَفِي "البحر"^(٣) عَنْ "المحيط": ((لأنه في الأول تبرأ عن [٣٨ق/٤ب] فعليه لا عن الحجة المشروعة،
وفي الثاني القرآن قرآن وإن تعلمه فالتبري عنه كفر)).

[١٧١٩٧] (قوله: أَوْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) لَأَنَّ الْبَرَاءَةَ مِنْهُمْ تَكُونُ لِإِنْكَارِ الْإِيمَانِ، "خَانِيَّة"^(٤).

[١٧١٩٨] (قوله: أَوْ أَعْبُدُ الصَّلِيبَ) كَأَنَّ قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا أَعْبُدُ الصَّلِيبَ.

[١٧١٩٩] (قوله: لِأَنَّهُ كَفَرٌ إلخ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: ((وَلَوْ تَبَرَّأَ مِنْ أَحَدِهَا)) مَعَ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ.

[١٧٢٠٠] (قوله: وَتَعْلِيقُ الْكُفْرِ إلخ) وَلَوْ قَالَ: هُوَ يَسْتَحِلُّ الْمَيْتَةَ أَوْ الْخَمْرَ أَوْ الْخِنْزِيرَ إِنْ فَعَلَ

كَذَا لَا يَكُونُ يَمِينًا.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ هُوَ حَرَامٌ حُرْمَةً مُؤَيَّدَةً بِحِثِّ لَا تَسْقُطُ حُرْمَتُهُ بِحَالٍ كَالْكُفْرِ
وَأَشْبَاهِهِ فَاسْتِحْلَالُهُ مُعْلَقًا بِالشَّرْطِ يَكُونُ يَمِينًا، وَمَا تَسْقُطُ حُرْمَتُهُ بِحَالٍ كَالْمَيْتَةِ وَالْخَمْرِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ
فَلَا، "ذخيرة".

[١٧٢٠١] (قوله: وَسَيَجِيءُ^(٥)) أَي: قَرِيبًا فِي الْمَتْنِ.

[١٧٢٠٢] (قوله: وَإِلَّا يُكْفَرُ) بِالتَّشْدِيدِ، أَي: تَلَزُمُ الْكُفْرَةُ.

(قوله: وَفِي الثَّانِي الْقُرْآنَ قُرْآنًا وَإِنْ تَعْلَمَهُ إلخ) عِبَارَتُهُ - أَي: "المحيط" -: ((عَنِ الْقُرْآنِ الَّذِي
تَعْلَمُهُ، وَالْقُرْآنَ قُرْآنًا إلخ)).

(١) "البحر": كتاب الإيمان ٣١٦/٤ بتصرف.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الإيمان - الفصل الثاني فيما يكون يميناً وفيما لا يكون - فرع منه ق ١١٢/أ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الإيمان ٣٠٩/٤ بتصرف.

(٤) "الخانية": كتاب الإيمان ٦/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) ص ٢٦٦ - وما بعدها "در".

وَتَعَدَّدُ الْكَفَّارَةَ لَتَعَدَّدِ الْيَمِينَ، وَالْمَجْلِسُ وَالْمَجْلِسُ سُوءًا، وَلَوْ قَالَ: عَنِتُّ بِالثَّانِي الْأَوَّلُ
فَفِي حَلْفِهِ بِاللَّهِ لَا يُقْبَلُ، وَب: حَجَّةٌ أَوْ عُمْرَةٌ يُقْبَلُ،.....

مطلب: تتعدد الكفارة لتعدد اليمين

(١٧٢٠٣) (قوله): وتعدد الكفارة لتعدد اليمين وفي "البغية": ((كفارات الأيمان إذا كثرت
تداخلت، ويخرج بالكفارة الواحدة عن عهدية الجميع، وقال "شهاب الأئمة": هذا قول
"محمّد". قال صاحب "الأصل" ^(١): هو المختار عندي)). اهـ "مقدسي"، ومثله في "الفهستاني" ^(٢)
عن "المنية".

٥٢/٣

(١٧٢٠٤١) (قوله): وبحجة أو عمرّة يُقبل لعل وجهه: أن قوله: إن فعلت كذا فعني حجة
ثم حلف ثانياً كذلك يُحتمل أن يكون الثاني إخباراً عن الأول، بخلاف قوله: ((والله لا أفعله
مرتين، فإن الثاني لا يحتمل الإخبار فلا تصح به يئة الأول، ثم رأيت كذلك في "الدخيرة". وفي
"ط" ^(٣) عن "الهندية" ^(٤)) عن "المبسوط" ^(٥): ((وإن كان إحدى اليمينين بحجة والأخرى بالله
تعالى فعليه كفارة وحجة)).

(قوله: قال صاحب الأصل: هو المختار عندي إلخ) لا يخفى أن كلاماً من "البغية" و"المنية" لـ: "الزاهدي"،
ومعلوم: أن ما انفرد به لا يعول عليه، فلا يُعمد على القول بالتداخل، بل يُعمد على ما ذكره غيره من عدم
التداخل حتى يوجد تصحيح خلافه ممن يُعمد عليه في نقله اهـ. ومما يدل لتعدد ما ذكره في "الفتح" أول
الحدود: ((أن كفارة الإفطار المُلغَّب فيها جهة العقوبة حتى تداخلت، وأن كفارة الأيمان المُلغَّب فيها جهة
العبادة)) اهـ. وفي "الهندية": ((إذا قال الرجل: والله والرحمن لا أفعل كذا كانا يمينين، حتى إذا حنث كان عليه
كفارتان في ظاهر الرواية)) اهـ. فعلم أن التعدد هو ظاهر الرواية.

(١) صاحب "الأصل" هنا هو "الزاهدي" صاحب "البغية" و"المنية"، وليس الإمام "محمد"، وقد أشار "الرافعي" إلى ذلك، فانظره.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ١/٣٨٢.

(٣) "ط": كتاب الأيمان ٢/٣٢٩ - ٣٣٠.

(٤) "الفتاوى الهندية": كتاب الأيمان ٢/٥٧.

(٥) "المبسوط": كتاب الأيمان - باب من الأيمان ٨/١٥٧ بتصرف.

وفيه معزياً لـ "الأصل": هو يهوديٌّ هو نصرانيٌّ يمينان، وكذا والله والده أو والله والرحمن في الأصح، واتفقوا أن: والله والرحمن يمينان، وبلا عطفٍ واحدة، وفيه معزياً "للفتح"^(١):

[١٧٢٠٥] (قوله: وفيه معزياً "لالأصل" إلخ) أي: وفي "البحر"، والظاهر: أن في العبارة سقطاً، فإن الذي في "البحر"^(٢) عن "الأصل"^(٣): ((ولو قال: هو يهوديٌّ، هو نصرانيٌّ إن فعل كذا، يمين واحدة. ولو قال: هو يهوديٌّ إن فعل كذا هو نصرانيٌّ إن فعل كذا، فهما يمينان)) اهـ.
[١٧٢٠٦] (قوله: في الأصح) راجع لمسألتين، أي: إذا ذكر الواو بين الاسمين فالأصح أنهما يمينان سواء كان الثاني لا يصلح نقلاً للأول أو يصح، وهو ظاهر الرواية، وفي رواية: يمين واحدة كما في "الدخيرة".

قلت: لكن يُستثنى ما في "الفتح"^(٤) حيث قال: ((ولو قال: عبيّ عهد الله وأمانته وميثاقه ولا نبه له فهو يمين عندنا ومالك" وأحمد"، وحكي عن مالك: [٣٩٣/٤] يَجِبُ عليه بكلّ لفظ كفارة؛ لأنّ كلّ لفظ يمين بنفسه، وهو قياس مذهبنا إذا كررت الواو، كما في: والله، والرحمن، والرحيم إلّا في رواية "الحسن") اهـ.

[١٧٢٠٧] (قوله: واتفقوا إلخ) يعني: أنّ الخلاف المذكور إذا دخلت الواو على الاسم الثاني وكانت واحدة، فو تكررت الواو مثل: والله، والرحمن فهما يمينان اتفاقاً؛ لأنّ إحداهما للعطف والأخرى للقسَم كما في "البحر"^(٥)، وأمّا إذا لم تدخل على الاسم الثاني واو أصلاً، كقولك:

(قوله: والظاهر أنّ في العبارة سقطاً إلخ) يمكن حمل عبارة "الشرح" على ما في "البحر" وإن كان ظاهرهما موهماً.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً - فروع ٣٦٣/٤.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٦/٤.

(٣) "الأصل": كتاب الأيمان ١٤٥/٣ بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٦١/٤ بتصرف يسير.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٦/٤.

قال "الرازي": أخافُ على مَنْ قالَ: بحياتي وحياتِكَ وحياءَ رأسِكَ أَنَّهُ يَكْفُرُ، وإنِ اعتقدَ وجوبَ البرِّ فيه يَكْفُرُ، ولولا أَنَّ العامةَ يَقُولُونَهُ ولا يعلمون^(١).....

واللهُ الله، وكقولك: واللهِ الرَّحْمَنُ فهو يَمِينٌ واحدةٌ اتفاقاً كما في "الذخيرة"، وهذا هو المراد بقوله: ((وبلا عطفٍ واحدة)).

[١٧٢٠٨١] (قوله: قال "الرازي") هو "عليّ حسامُ الدينِ الرازي"، له كُتُبٌ، منها: "خلاصةُ الدلائل"^(٢) في شرح "القلوبِ"، سكنَ رَمَشَقَ وتُوفِّيَ بها سنةَ إحدى وتسعين وخمسمائة. [١٧٢٠٩١] (قوله: وإنِ اعتقدَ وجوبَ البرِّ فيه يَكْفُرُ) ليسَ هذا من كلامِ "الرازي"^(٣) المنقولُ في 'الفتح'^(٤) و'البحر'^(٥)، بل ما بعده، وهذا إنما ذكره في 'الفتح' قبلَ نقلِ كلامِ "الرازي"، وكأنَّ 'الشَّارَحَ' ذكره هنا ليبيِّنَ به أَنَّهُ المرادُ مِن قوله: ((يَكْفُرُ))، وكان الأولى التصرُّيحُ بـ ((أي)) التفسيرية، ثُمَّ المرادُ باعتقادِ وجوبِ البرِّ فيه - كما قال "ح"^(٦) - اعتقادُ الوجوبِ الشرعيِّ بحيثُ لو حَبِثَ أَيْمٌ، وهذا قلماً يَقَعُ.

[١٧٢١٠١] (قوله: ولا يَعْلَمُونَ أي: لا يَعْلَمُونَ أَنَّ اليمِينَ ما كانَ موجباً للبرِّ أو الكفارةِ السَّاترةَ لِهَتَاكِ حُرْمَةِ الاسمِ، وأنَّ في الحَلِفِ باسمِ غيره تعالى تَسْوِيَةً بينَ الخَلْقِ والمَخْلُوقِ)^(٧) في ذلك.

(قوله: وكأنَّ "الشَّارَحَ" ذكره هنا ليبيِّنَ به أَنَّهُ المرادُ إلخ) لا يصحُّ أنْ يقالَ: إنَّ "الشَّارَحَ" ذكره هنا ليبيِّنَ به أَنَّهُ المرادُ من قوله: ((يَكْفُرُ))؛ إذ لو اعتقدَ وجوبَ البرِّ فيه لكفرَ على ما قاله "الرازي" كما يفيدُه قوله: ((ولولا أنَّ إلخ))، والكلامُ الآنَ فيما يُخَافُ فيه الكفرُ، لا في الكفرِ حقيقةً.

(١) في "و" و"ط": ((يعلمونه)).

(٢) "خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل" لأبي الحسن، علي بن أحمد، حسام الدين الرازي المكي. (ت ٥٩٨ هـ، وقبل غير ذلك). ("كشف الظنون" ١/ ٧١٨ و ٢/ ١٦٣، "الجواهر المضنية" ٢/ ٥٤٣، "تاج التراجم" ص ١٤٩ -).

(٣) نقول: نقله "القهستاني" ١/ ٣٨٠ عن "كفاية الشعبي".

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٥٦/٤.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٣١١/٤.

(٦) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٢/ب.

(٧) في "ب": ((المخلوق)) بالحاء المهملة، وهو خطأ طباعي.

لَقُلْتُ: إِنَّهُ مُشْرِكٌ، وَعَنْ "ابْنِ مَسْعُودٍ" رضي الله عنه: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بغيرِهِ صَادِقًا»^(١). (ولا) يَقْسَمُ (بصفةٍ لَمْ يُتَعَارَفِ الحَلِفُ بها مِنْ صِفَاتِهِ تعالى، كَرَحْمَتِهِ وَعِلْمِهِ.....

[١٧٢١١] (قوله: لَقُلْتُ: إِنَّهُ مُشْرِكٌ) أي: إِنَّ الخَالِفَ بِذَلِكَ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: إِنَّهُ شِرْكٌ بَدُونِ مِيمٍ، أي: أَنَّ الخَلِيفَ الْمَذْكُورَ، وَفِي "الْفَهْستائي" ^(٢) عَنْ "الْمُنْبِيَّة": ((أَنَّ الْجَاهِلَ الَّذِي يَحْلِفُ بِرُوحِ الْأَمِيرِ وَحَيَاتِهِ وَرَأْسِهِ لَمْ يَتَحَقَّقْ إِسْلَامُهُ بَعْدُ))، وَفِيهِ ^(٣): ((وَمَا أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِغَيْرِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ مِنَ اللَّيْلِ وَالضُّحَى وَغَيْرِهَا لَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَحْلِفَ بِهَا)).

[١٧٢١٢] (قوله: وَعَنْ "ابْنِ مَسْعُودٍ" (إِلخ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ حُرْمَةَ الْكَذِبِ فِي الْحَلِفِ بِهِ تَعَالَى قَدْ تَسْقُطُ بِالْكَفَّارَةِ، وَالْحَلِفُ بِغَيْرِهِ تَعَالَى أَعْظَمُ حُرْمَةً، وَلِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنَ الْكُفْرِ وَلَا كَفَّارَةً لَهُ، "ط" ^(٤). [١٧٢١٣] (قوله: وَلَا بِصِفَةِ (إِلخ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ الْمَارِّ ^(٥): ((أَوْ بِصِفَةٍ يُحْلَفُ بِهَا))، وَهَذَا مَبْنِيٌّ

عَلَى قَوْلِ مَشَايِخِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ: مِنْ [٤/٣٩ق/ب] اعْتِبَارِ الْعُرْفِ فِي الصِّفَاتِ مُطْلَقًا بِلا فَرْقٍ بَيْنَ صِفَاتِ الذَّاتِ وَصِفَاتِ الْفِعْلِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا مَرَّ ^(٥)، فَالْعِلَّةُ فِي إِخْرَاجِ هَذِهِ عَدَمُ الْعُرْفِ،

(قوله: لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ حُرْمَةَ الْكَذِبِ فِي الْحَلِفِ بِهِ تَعَالَى (إِلخ) لَا يَظْهَرُ هَذَا التَّوْحِيهُ؛ لِأَنَّ كَلَامَ "ابْنِ مَسْعُودٍ" إِنَّمَا هُوَ فِي الْيَمِينِ الْغُمُوسِ الَّتِي لَا كَفَّارَةَ فِيهَا حَتَّى تَسْقُطَ الْحُرْمَةُ.

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي "المُصَنَّف" (١٥٩٢٩) بَابُ الْأَيْمَانِ - وَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ وَبَرَةَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ -: لَا أُدْرِي ابْنَ مَسْعُودٍ أَوْ ابْنُ عَمْرٍ - فَذَكَرَهُ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الكَبِير" (٨٩٠٢) مِنْ طَرِيقِ مَسْعَرِ بْنِ كَدَامٍ عَنْ وَبَرَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فَذَكَرَهُ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي "المَجْمَع" ١٧٧/٤: رَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ. وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي "الحَلِيَّة" ٢٦٧/٧، وَ"تَارِيخُ أَصْفَهَانَ" ١٨١/٢ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْعَتَكِيِّ - وَكَذَّبَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالدَّارِقُطْنِيُّ - عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مَسْعَرٍ، هُوَ مَرْفُوعٌ، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ مَرْفُوعًا وَرَوَاهُ النَّاسُ مَوْقُوفًا.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٧٩/١.

(٣) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٠/٢.

(٤) ص ٢٤٥ - "در".

(٥) المَقُولَةُ [١٧١٧٧] قَوْلُهُ: ((أَوْ بِصِفَةِ (إِلخ))

ورضائِهِ وَغَضَبِهِ وَسُخْطِهِ وَعَذَابِهِ^(١) وَلَعْنَتِهِ وَشَرِيعَتِهِ وَدِينِهِ وَحُدُودِهِ وَصِفَتِهِ.....

فلا حاجة إلى ما في "الجوهرة"^(٢): ((من أنَّ القياسَ في العلمِ أنْ يَكُونَ يَمِيناً؛ لأنَّه صِفَةُ ذاتٍ، لكنِ استَحْسَنُوا عَدَمَهُ لأنَّه قد يُرادُ به المَعْلُومُ وهو غيرُهُ تعالى فلا يَكُونَ يَمِيناً؛ لا إذا أرادَ الصِّفَةَ لِزَوَالِ الاحْتِمَالِ)) اهـ.

[١٧٢١٤] (قوله: ورِضائِهِ) الأنسب ما في "البحر"^(٣): ((ورِضاهُ))؛ لأنَّه مَقْصُورٌ لا مَمْلُودٌ.
[١٧٢١٥] (قوله: وَسُخْطِهِ) قال في "المصباح"^(٤): ((سَخَطَ سَخَطاً مِنْ بابِ تَعَبٍ، والسُّخْطُ بالضَّمِّ: اسْمٌ منه وهو الغَضَبُ)).

[١٧٢١٦] (قوله: وَشَرِيعَتِهِ وَدِينِهِ وَحُدُودِهِ) لا محلَّ لذكرها هنا لأنَّها ليست من الصِّفَات؛ لأنَّ المراد بها الأحكامُ المُتَعَبَّدُ بها وهي غيرُهُ تعالى فلا يُقسَمُ بها وإنْ تُعَوِّفَ كما عُلِمَ ممَّا مرَّ^(٥) ويأتني^(٦)، فأناسبُ ذكرها عند قولِ "المُصَنِّفِ" المُتَقَلِّمِ^(٧): ((لا يَغَيِّرُ اللهُ تعالى)) كما فَعَلَ صَاحِبُ "البحر"^(٨).

[١٧٢١٧] (قوله: وَصِفَتِهِ) في "البحر"^(٩) عن "الخانيَّة"^(١٠): ((لو قال: بِصِفَةِ اللهِ لا أَفَعَلُ كَذَا

(قوله: فلا حاجة إلى ما في "الجوهرة" من أنَّ القياسَ إلخ) الظاهر: أنَّ ما في "الجوهرة" مبنيٌ على قولِ العراقيين، بدليلِ بيانِ وجهِ القياسِ.

(١) في "ب": ((عذابه)) بالنال، وهو خطأ طباعي.

(٢) "الجوهرة الثيرة": كتاب الأيمان ٢/٢٨٩ باختصار.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣١٠.

(٤) "المصباح المنير": مادة ((سخط)).

(٥) للمقولة [١٧١٨٥] قوله: ((قال الكمالي إلخ)).

(٦) ٢٧٦- "در".

(٧) ٢٤٨- "در".

(٨) انظر "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣١١.

(٩) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣١١.

(١٠) "الخانيَّة": كتاب الأيمان ٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

وسبحانَ الله ونحو ذلك؛ لِعَدَمِ العَرَفِ. (و) القَسَمُ أيضاً (بقوله: لَعَمْرُ الله) أي بقاءة...

لا يَكُونُ يَمِيناً؛ لأنَّ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى مَا يُذَكَّرُ فِي غَيْرِهِ فَلَا يَكُونُ ذِكْرُ الصِّفَةِ كَذِكْرِ الاسْمِ)) اهـ.
[١٧٢١٨] (قوله: وسبحانَ الله إلخ) قال في "البحر"^(١): ((ولو قال: لا إله إلا الله لا أفعلُ كذا لا^(٢) يَكُونُ يَمِيناً إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ، وكذا قوله: سُبْحَانَ اللَّهِ، واللَّهُ أَكْبَرُ لا أفعلُ كذا؛ لِعَدَمِ العَادَةِ)) اهـ.

قُلْتُ: ولو قال: الله الوكيل لا أفعلُ كذا يَبْغِي أَنْ يَكُونُ يَمِيناً فِي زَمَانِنَا؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ: اللَّهُ أَكْبَرُ لِكُنْه مُتَعَارَفٌ.

[١٧٢١٩] (قوله: لَعَدَمِ العَرَفِ) قال في "البحر"^(٣): ((والعَرَفُ مُعْتَبَرٌ فِي الحَلْفِ بِالصِّفَاتِ)).
[١٧٢٢٠] (قوله: ويقوله: لَعَمْرُ الله) بخلافِ لَعَمْرُكَ وَلَعَمْرُ فُلَانٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، كَمَا فِي "الْقَهْشْتَانِي"^(٤)، وقد مرَّ^(٥). وهو - بفتح العين والضم - وإن كان بمعنى البقاء إلا أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي القَسَمِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ التَّخْفِيفِ لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِهِ، وهو مع اللام مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، والخبرُ مَحذُوفٌ وَجُوباً لِسَدِّ جَوَابِ القَسَمِ مَسَدَةً، ومع حَذْفِهَا مَنْصُوبٌ نَصَبَ الْمَصَادِرِ، وَحُرْفُ القَسَمِ مَحذُوفٌ

٥٣/٣

(قوله: لأنَّ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى مَا يُذَكَّرُ فِي غَيْرِهِ إلخ) هذا التعليلُ لَا يَنَاسِبُ مَذْهَبَ الْعِرَاقِيِّينَ؛ لأنَّ المَدَارَ عِنْدَهُمْ فِي صَحَّةِ الحَلْفِ عَلَى كَوْنِهِ بِصِفَةٍ ذَاتٍ، وَلَا مَذْهَبَ مُشَايِخِ مَا وَرَاءَ النَهْرِ؛ لأنَّ المَدَارَ عِنْدَهُمْ عَلَى التَّعَارُفِ.

(قوله: ومع حَذْفِهَا مَنْصُوبٌ نَصَبَ الْمَصَادِرِ إلخ) أي: بِحَذْفِ حُرْفِ القَسَمِ، وليس المرادُ أَنَّهُ مُصَدِّرٌ، بَلِ المرادُ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ كَنَصْبِ الْمَصَادِرِ، تَأَمَّلْ. وَنَصْبُهُ بِفَعْلِ القَسَمِ كَمَا يَأْتِي لَهُ.

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣١٠.

(٢) ((لا)) ساقطة من "م".

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣١٠.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ١/٣٨٠.

(٥) المقلوبة [١٧٢٢٩] قوله: ((ولعمرك)).

(وايُمُ الله) أي: يمينُ الله^(١).....

تقول: عَمَرَ اللهُ فَعَلْتُ^(٢)، قال في "الفتح"^(٣): ((وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: عَمَرَكَ اللهُ مَا فَعَلْتُ فَمَعْنَاهُ: بِإِقْرَارِكَ لَهُ بِالْبَقَاءِ، وَيَبْغِي أَنْ لَا يَتَعَقَّدَ يَمِينًا؛ لِأَنَّهُ بِفَعْلِ الْمُخَاطَبِ^(٤) وَهُوَ إِقْرَارُهُ وَاعْتِقَادُهُ)) اهـ "نهر"^(٥) مُلْخَصًا.

[١٧٢٢١] (قوله: وايُمُ الله) قال في "المصباح"^(٦): ((وَأَيْمُنُ اسْتُعْمِلَ فِي الْقَسَمِ وَالتَّرَمِ رَفْعُهُ وَهَمْزُهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَصَلٌّ، وَاشْتِقَاقُهُ عَنْدَهُمْ مِنَ الْيَمَنِ وَهُوَ الْبِرْكَةُ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ قَطْعٌ لِأَنَّهُ جَمْعُ يَمِينٍ عَنْدَهُمْ، وَقَدْ يُخْتَصَرُّ مِنْهُ فَيُقَالُ: [٤/٤٠ق/٤] وَائِمُّ اللهُ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ، ثُمَّ اخْتَصِرَ ثَانِيًا فَقِيلَ: مُمُ اللهُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا)) اهـ. قال "القَهْستَانِي"^(٧): ((وَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ وَهُوَ: يَمِينِي، وَمَعْنَى يَمِينُ اللهِ: مَا حَلَفَ اللهُ بِهِ نَحْوُ: الشَّمْسِ وَالضُّحَى، أَوِ الْيَمِينُ الَّذِي يَكُونُ بِأَسْمَائِهِ تَعَالَى كَمَا ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ^(٨))).

[١٧٢٢٢] (قوله: أي: يمينُ الله) هذا مبنيٌّ على قولِ الْبَصْرِيِّينَ: إِنَّهُ مُفْرَدٌ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْيَمَنِ وَهُوَ الْبِرْكَةُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ تَقْسِيرًا لِحَاصِلِ الْمَعْنَى، وَإِلَّا فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ: أَي: بَرَكَةُ اللهِ، أَوْ يَقُولَ: أَي: أَيْمُنُ اللهُ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ، تَأْمَلْ.

(قوله: وايُمُ الله بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ) إلخ) أي: الأصلية، والمرسومة همزة وصلٍ جُلِبَتْ لِئُمَكِّنَ النُّطْقَ بِهَا، كَهَمْزَةِ ابْنِ وَامِرٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّائِكَةِ الْأَوَائِلِ.

(قوله: ومعنى ((يمينُ الله)) ما حلفَ اللهُ بِهِ إلخ) في "البحر" عن "المجتبى": ((لو قال: يمينُ الله لأَفْعَلْتُ كَذَا فَهُوَ يَمِينٌ)) اهـ.

(١) في "و": ((أي: يمينُهُ)).

(٢) في "الأصل" و"٣": ((لَعَمَرَ اللهُ مَا فَعَلْتُ)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينًا وما لا يكون يمينًا ٣٦١/٤.

(٤) في "الفتح": ((لأنَّهُ حَلَفَ بِفَعْلِ الْمُخَاطَبِ)).

(٥) "النهر": كتاب الأيمان ق٢٧٨/أ.

(٦) "المصباح المنير": مادة ((يمن)) باختصار.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٨٠/١.

(٨) انظر "شرح الرضي" على "الكافية": قسم الحروف - حروف الجر - أحرف القسم ٣٠٥/٤.

(وَعَهْدِ اللَّهِ) وَوَجْهِ اللَّهِ وَسُلْطَانِ اللَّهِ.....

[١٧٢٢٣] (قوله: وَعَهْدِ اللَّهِ) لقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ﴾ [النحل - ٩١] فقد جعل أهل التفسير المراد بالأيمان: العهود السابقة فوجب الحكم باعتبار الشرع إياها أيماناً وإن لم تكن خلفاً بصفة الله، كما حكى بأن ((أشهد)) يمين كذلك، وأيضاً غلب الاستعمال فلا يُصرف عن اليمين إلا بنية عديمه، وتماؤه في "الفتح"^(١). وفي "الجوهرة"^(٢): ((إذا قال: وعهد الله ولم يقل: عليَّ عهد الله، فقال "أبو يوسف": هو يمين، وعندهما: لا)) اهـ.

قلت: لكن جزم في "الخاتية"^(٣): ((بأنه يمين بلا حكاية خلاف)).

(تنبيه)

أُذِّدُ ما مرَّ^(٤): أنه لو قال: عليَّ عهد الرسول لا يكون يميناً، بل قد منّا^(٥) عن "الصيرفية": ((لو قال: عليَّ عهد الله وعهد الرسول لا أفعل كذا لا يصح؛ لأنَّ عهد الرسول صار فاصلاً)) اهـ. [١٧٢٢٤] (قوله: وَوَجْهِ اللَّهِ) لأنَّ الوجه المضاف إلى الله تعالى يُراد به الذات، "بحر"^(٦)، أي: على القول بالتأويل، وإلا فُراد به صفة له تعالى هو أعلم بها.

(قوله: كما حكم بأنَّ ((أشهد)) يمين كذلك (الخ) عبارته - أي: "الفتح" - ((وإن لم يكن فيه ذلك)).

(قوله: لو قال عليَّ عهد الله وعهد الرسول لا أفعل كذا لا يصح (الخ) على ما يأتي عن "الفتح" من ترجيح لزوم الكفارة بعليَّ يمين بدون ذكر مخلوف عليه ينبغي لزومها هنا؛ لأنه بذكر الفاصل بقي ((عليَّ عهد)) بدون مخلوف عليه، فإذا نوى الإنشاء لزمته.

(١) انظر "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٦١/٤.

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب الأيمان ٢٩٠/٢ بتصرف يسير.

(٣) "الخاتية": كتاب الأيمان ٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) في المقالة نفسها.

(٥) المقالة [١٧١٢٥] قوله: ((وشرطها: الإسلام والتكليف)).

(٦) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٠/٤.

إِنْ نَوَى بِهِ ^(١) قُدْرَتَهُ (ومِثَاقِهِ) وَذِمَّتِهِ، (و) الْقَسَمُ أَيْضاً بِقَوْلِهِ: (أُقَسِّمُ أَوْ أَحْلِفُ أَوْ أَعْزِمُ أَوْ أَشْهَدُ) بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ، وَكَذَا الْمَاضِي ^(٢).....

[١٧٢٢٥] (قَوْلُهُ: إِنْ نَوَى بِهِ قُدْرَتَهُ) وَإِلَّا لَا يَكُونُ يَمِيناً كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٣)، وَكَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا نَوَى بِالسُّلْطَانِ الْبُرْهَانَ وَالْحُجَّةَ.

[١٧٢٢٦] (قَوْلُهُ: وَمِثَاقِهِ) هُوَ عَقْدٌ ^(٤) مُؤَكَّدٌ يَمِينٍ وَعَهْدٌ كَمَا فِي "الْمُفْرَدَاتِ" ^(٥)، "قُهِسْتَانِي" ^(٦).

[١٧٢٢٧] (قَوْلُهُ: وَذِمَّتِهِ) أَي: عَهْدِهِ، وَلِذَا سُمِّيَ الذَّمِيُّ مُعَاهِداً، "فَتْح" ^(٧).

[١٧٢٢٨] (قَوْلُهُ: أَوْ أَعْزِمُ) مَعْنَاهُ: أَوْ جَبَّ فَكَانَ إِنْخِبَاراً عَنِ الْإِجْبَابِ فِي الْحَالِ، وَهَذَا مَعْنَى الْيَمِينِ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: عَزَمْتُ لَا أَفْعَلُ كَذَا كَانَ حَالِفاً، "بَحْر" ^(٨) عَنْ "الْبَدَائِعِ" ^(٩).

[١٧٢٢٩] (قَوْلُهُ: أَوْ أَشْهَدُ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ، وَضَمُّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرُ الْهَاءِ خَطَأً، "مُجْتَبَى"، أَي: خَطَأً فِي الدِّينِ؛ لِمَا يَأْتِي ^(١٠): ((مَنْ أَنَّهُ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَلَا كُفَّارَةَ لِعَدَمِ الْعُرْفِ)).

[١٧٢٣٠] (قَوْلُهُ: بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ) لِأَنَّهُ لِلْحَالِ حَقِيقَةً، وَيُسْتَعْمَلُ لِلْإِسْتِقْبَالِ بِقَرِينَةٍ، كَالسَّيْنِ وَسَوْفَ، فَجُعِلَ حَالِفاً لِلْحَالِ بِلَا نِيَّةٍ هُوَ الصَّحِيحُ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(١١).

(قَوْلُهُ: أَي: خَطَأً فِي الدِّينِ الْخ) لَمْ يَظْهَرْ كَوْنُ هَذَا الضَّبْطِ خَطَأً فِي الدِّينِ، وَمَا يَأْتِي مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا أَشْهَدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ.

(١) ((ب)) ساقطة من "و" و"د".

(٢) فِي "و": ((وَكَذَا الْمَاضِي)).

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الْإِيمَان ٣١٠/٤، نَقْلًا عَنْ "الْقُدُورِي".

(٤) فِي النسخ جميعها و"القُهِسْتَانِي": ((عَهْد))، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ "مُفْرَدَاتِ الرَّاعِب" هُوَ الصَّوَابُ.

(٥) "مُفْرَدَاتُ أَلْفَاظِ الْقُرْآن": مَادَّةُ ((وَوَقَّ)).

(٦) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْإِيمَان ٣٨٠/١.

(٧) "الْفَتْح": كِتَابُ الْإِيمَان - بَابُ مَا يَكُونُ يَمِيناً وَمَا لَا يَكُونُ يَمِيناً ٣٦١/٤.

(٨) "الْبَحْر": كِتَابُ الْإِيمَان ٣٠٨/٤.

(٩) "الْبَدَائِع": كِتَابُ الْإِيمَان ٧/٣.

(١٠) ص ٢٦٩ - "دَرْ".

(١١) انظر "الْبَحْر": كِتَابُ الْإِيمَان ٣٠٧/٤.

بالأولى ك: أقسمتُ وحلفتُ وعزمتُ وأثيتُ وشهدتُ، (وإن لم يقل: بالله) إذا علّقه بشرطٍ، (وعليّ نذر) فإن نوى بلفظِ النذرِ قرْبَةً لزمته، وإلا لزمته الكفارة.....

[١٧٢٣١] (قوله: بالأولى) لِدَلَالَتِهِ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ لِعَدَمِ احْتِمَالِهِ الاسْتِقْبَالَ.

[١٧٢٣٢] (قوله: وآيت). مَدَّ الهمزة من الأليّة وهي اليمين، كما في "البحر" (١).

[١٧٢٣٣] (قوله: إذا علّقه بشرطٍ) يعني: بِمُقَسِّمٍ عَلَيْهِ، [٤/٤٠ ق/ب] قال في "النهر" (٢): ((واعلم أنه وقع في "النهاية" وتبعه في "الدراية": أَنَّ مُحَرَّدَ قَوْلِ الْقَائِلِ: أَقْسِمُ وَأَحْلِفُ يُوجِبُ الْكِفَارَةَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ مُحْلُوفٍ عَلَيْهِ، وَلَا حِنْثٍ، تَمَسُّكاً بِمَا فِي "الدَّخِيرَةِ": أَنَّ قَوْلَهُ: - عَيَّ يَمِينٍ - مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ، وَأَقْسِمُ مُلْحَقٌ بِهِ. وَهَذَا وَهَمٌّ بَيْنَ؛ إِذِ الْيَمِينُ بِذِكْرِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ، وَمَا فِي "الدَّخِيرَةِ" مَعْنَاهُ: إِذَا وَجِدَ ذِكْرَ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ وَنَقَضَ (٣) الْيَمِينَ، وَتَرَكَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ؛ يُفْصَحُ عَنْ ذَلِكَ قَوْلُ "مُحَمَّدٍ" فِي "الأصل" (٤): وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ أَحْلِفُ، أَوْ أَقْسِمُ إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِذَا حَلَفَ بِشَيْءٍ مِنْهَا لَيْفَعَلَنَ كَذَا فَحِنْثٌ وَحِنْثٌ عَلَيْهِ الْكِفَارَةُ)) اهـ.

قلت: وأصل الرّد لصاحب "غاية البيان"، وتبعه في "الفتح" (٥) و"البحر" (٦) أيضاً، وهو وجيه، لكن هذا في غير: عَلَيَّ نَذْرٌ أَوْ عَلَيَّ يَمِينٌ كما يأتي (٧) قريباً.

[١٧٢٣٤] (قوله: فإن نوى) مُقَابِلُهُ مُحْلُوفٌ تَقْدِيرُهُ: إِنَّمَا يَكُونُ يَمِينًا إِذَا لَمْ يَنْوِ بِهِ قُرْبَةً، فَإِنْ نَوَى الْخ. قال في "كافي الحاكم": ((وَإِذَا حَلَفَ بِالنَّذْرِ، فَإِنْ نَوَى شَيْئًا مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ غَيْرِهِ فَعَلَيْهِ مَا نَوَى، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَعَلَيْهِ كِفَارَةُ يَمِينٍ)).

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣٠٨.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٧/ب.

(٣) عبارة "النهر" و"ط": ((وأنقضت))، وما أثبتناه من النسخ جميعها هو الأولى، والله تعالى أعلم.

(٤) "الأصل": كتاب الأيمان ٣/١٤٦.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٤/٣٥٩.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣٠٧.

(٧) المقولة [١٧٢٣٧] قوله: ((إذا علّقه بشرط)).

وسَيَتَضَحُّ، (و) عَلَيَّ (يَمِينٌ أَوْ عَهْدٌ وَإِنْ لَمْ يَضِفْ^(١)) إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِذَا عُلِّقَهُ بِشَرْطٍ، "مُجْتَنِبِي". (و) الْقَسَمُ أَيْضاً بِقَوْلِهِ: (إِنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ) يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ فَاشْهَدُوا عَلَيَّ بِالنَّصْرَانِيَّةِ أَوْ شَرِيكَ لِلْكَفَّارِ أَوْ (كَافِرٌ).....

[١٧٢٣٥] (قَوْلُهُ: وَسَيَتَضَحُّ^(٢)) أَي: قُبِّلَ الْبَابُ الْآتِي.

[١٧٢٣٦] (قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَضِفْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) وَكَذَا إِنْ أُضِيفَ بِالْأَوَّلَى، كَأَنَّ قَالَ: عَلَيَّ نَذَرُ

اللَّهِ، أَوْ يَمِينُ اللَّهِ، أَوْ عَهْدُ اللَّهِ.

[١٧٢٣٧] (قَوْلُهُ: إِذَا عُلِّقَ بِشَرْطٍ) أَي: بِمَحْلُوفٍ عَلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ يَمِيناً مُنْعَقِدةً، مِثْلُ: عَلَيَّ

نَذَرُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ كَذَا، أَوْ لَا أَفْعَلْ كَذَا، فَإِذَا لَمْ يَفِ بِمَا حَلَفَ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ، لَكِنْ فِي لَفْظِ

النَّذْرِ - إِذَا لَمْ يُسَمَّ شَيْئاً بَأَنَّ قَالَ: عَلَيَّ نَذَرُ اللَّهِ - فَإِنَّهُ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَمِيناً - تَلَزَمَتْهُ الْكَفَّارَةُ فَيَكُونُ

هَذَا الزِّمَامُ الْكَفَّارَةُ ابْتِدَاءً بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٣)، وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ"^(٤) أَيْضاً: ((أَنَّ الْحَقَّ أَنَّ:

عَلَيَّ يَمِينٌ مِثْلُهُ إِذَا قَالَهُ عَلَى وَجْهِ الْإِنْشَاءِ لَا الْإِخْبَارِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ فَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صَيَغِ

النَّذْرِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ نَعًا، بِخِلَافِ: أَحْلَفُ وَأَشْهَدُ وَنَحْوِهِمَا فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ صَيَغِ النَّذْرِ فَلَا

يُثْبِتُ بِهِ الْإِزْمَامُ ابْتِدَاءً)) اهـ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ: عَلَيَّ نَذَرُ يُرَادُ بِهِ نَذَرُ الْكَفَّارَةِ، وَكَذَا: عَلَيَّ يَمِينٌ هُوَ نَذَرُ لِلْكَفَّارَةِ ابْتِدَاءً

بِمَعْنَى: عَلَيَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ لَا حَلْفَ إِلَّا بَعْدَ تَعْلِيلِهِ بِمَحْلُوفٍ عَلَيْهِ فَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ عِنْدَ الْحِنْثِ

لَا قِبْلَةَ، وَرَدَّهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٥)، بِمَا فِي "الْمُحْتَسَبِيِّ": ((لَوْ قَالَ: عَلَيَّ يَمِينٌ يُرِيدُ بِهِ الْإِجَابَ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ

إِذَا لَمْ يُعْلَقْ بِشَيْءٍ)) اهـ.

٥٤/٣

(١) فِي "و": ((يَضْفُهُ)).

(٢) ص ٣٣٦ - "ذر".

(٣) "الْفَتْح": كِتَابُ الْإِيمَان - بَابُ مَا يَكُونُ يَمِيناً وَمَا لَا يَكُونُ يَمِيناً ٣٥٩/٤ - ٣٦٠.

(٤) "الْفَتْح": كِتَابُ الْإِيمَان - بَابُ مَا يَكُونُ يَمِيناً وَمَا لَا يَكُونُ يَمِيناً ٣٦٠/٤ بِتَصْرِيفٍ.

(٥) "الْبَحْر": كِتَابُ الْإِيمَان ٣٠٨/٤.

أقول: الذي في "المحتبى" بعدما رَمَزَ بلفظ "ط" لـ "المحيط"^(١): ((ولو قال: عَلَيَّ يَمِينٌ، أَوْ يَمِينُ اللَّهِ يَمِينٌ))، ثُمَّ قَالَ - أي: صاحبُ الرَّمَزِ المذكور -: ((عَلَيَّ يَمِينٌ يُرِيدُ بِهِ الْإِيجَابَ لَا كَفَّارَةَ [٤/٤١٩] عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُعْلَقْهُ بِشَيْءٍ، وَكَذَا إِذَا قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ يَمِينٌ، هَكَذَا رَوَى عَنْ "أَبِي يُوسُفَ"، وَ"عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ": عَلَيَّ يَمِينٌ لَا كَفَّارَةَ لَهَا يُرِيدُ الْإِيجَابَ فَعَلَيْهِ يَمِينٌ لَهَا كَفَّارَةٌ)). اهـ ما في "المحتبى". وظاهرُ كلامِهِ: أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافَ الرَّوَايَةِ، وَإِذَا كَانَ: عَلَيَّ يَمِينٌ مِنْ صَيَغِ النَّذْرِ تَرَجَّحَتْ الرَّوَايَةُ الْمَرْوِيَّةُ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ"، فَالَرَّدُ عَلَى "الْفَتْحِ" بِالرَّوَايَةِ الْمَرْوِيَّةِ عَنْ "أَبِي يُوسُفَ" غَيْرُ صَحِيحٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "الْحَاوِي" مَا نَصَّهُ: ((ظَم: عَلَيَّ نَذْرٌ، أَوْ: عَلَيَّ يَمِينٌ وَلَمْ يُعْلَقْهُ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ)) اهـ. فهذا صَرِيحٌ مَا فِي "الْفَتْحِ"^(٢)، فَافْهَم.

(تَبْيِيهِ)

فَدَمْنَا^(٣) أَنَّ الْيَمِينَ تَطَلَّقَ عَلَى التَّعْلِيلِ أَيْضًا، فَلَوْ عَنَّقَ طَلَاقًا أَوْ عَنَّقًا فَهُوَ يَمِينٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، فَصَارَ لَفْظُ الْيَمِينِ مُشْتَرَكًا، وَلَعَلَّهُمْ إِنَّمَا صَرَفُوهُ هُنَا إِلَى الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْمَشْرُوعِيَّةِ، وَلِأَنَّهُ هُوَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ أَيْضًا فَيَنْصَرِفُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَيْهِ، وَنَبْغِي أَنَّهُ لَوْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ أَنَّ تَصَحُّحَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ نَوَى مُحْتَمَلٌ كَلَامِهِ، فَيَصِيرُ الطَّلَاقُ مُعَقِّفًا عَلَى مَا حَلَفَ، وَتَقَعُّ بِهِ عِنْدَ الْحِنْثِ طَلَقٌ رَاجِعِيَّةٌ لَا بَائِنَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مِنْهَا وَلِمَنْ زَعَمَ

(قَوْلُهُ: وَإِذَا كَانَ ((عَلَيَّ يَمِينٌ)) مِنْ صَيَغِ النَّذْرِ تَرَجَّحَتْ الرَّوَايَةُ الْمَرْوِيَّةُ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" (إِلَخ) نَهَايَةُ مَا أَفَادَهُ كَلَامُ "المحتبى" اخْتِلَافُ الرَّوَايَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، وَكَوْنُ ((عَلَيَّ يَمِينٌ)) مِنْ صَيَغِ النَّذْرِ هُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ، فَلَا مَعْنَى لَجْلِعِهِ مَرَجِّحًا لِرَوَايَةِ "الإِسَامِ"، وَالْأَوَّلَى فِي تَرْجِيحِهَا قَوْلُ "الْفَتْحِ": ((إِنَّ الْحَقَّ أَنَّ: عَلَيَّ يَمِينٌ مِثْلُهُ (إِلَخ))، فَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ.

(١) "المحيط البرهاني": كتاب الإيمان ١/٣٦٢ ب.

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٤/٣٥٩.

(٣) المقولة [١٧١٢٢] قوله: ((فإنه يمينٌ شرعاً)).

أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا كَفَرَةٌ يَمِينٌ كَمَا حَقَّقْنَاهُ^(١) فِي بَابِ الْكِتَابَاتِ. لَكِنْ بَقِيَ لَوْ قَالَ: أَيْمَانُ الْمُسْلِمِينَ تَلْزِمُنِي إِنْ فَعَلْتُ كَذَا، فَأُتِيَ الْعَلَمَةُ "الطُّورِيُّ" بِأَنَّهُ إِنْ حَبِثَ وَكَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ تَطْلُقُ وَإِلَّا لَزِمَتْهُ كَفَرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَرَدَّهُ السَّيِّدُ "مُحَمَّدُ أَبُو السُّعُودِ"^(٢)، وَأَقْبَى بِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَلْفَاظِ الْيَمِينِ لَا صَرِيحاً وَلَا كِتَابَةً وَأَقْرَهُ الْمُحَشِّي^(٣)، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ؛ فَإِنَّ أَيْمَانَ جَمْعَ يَمِينٍ، وَالْيَمِينُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَعِنْدَ النَّيَّةِ يَصَحُّ إِرَادَةُ الطَّلَاقِ بِهِ كَمَا عَلِمْتَ. وَفِي "الْحَانِيَّةِ"^(٤): ((رَجُلٌ حَفَّ رَجُلًا عَلَى طَلَاقٍ وَعِتَاقٍ وَهَدَى وَصَدَقَهُ وَمَشَى إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَالَ الْحَالِفُ لِرَجُلٍ آخَرَ: عَلَيْكَ هَذِهِ الْأَيْمَانُ فَقَالَ: نَعَمْ يَلْزِمُهُ الْمَشْيُ وَالصَّدَقَةُ لَا الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِمَا بَمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: نَهَى عَلَيَّ أَنْ أُعْتِقَ عَبْدِي، أَوْ أُطَلِّقَ امْرَأَتِي، فَلَا يُجْبَرُ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُعْتَقَ، وَإِنْ قَالَ الْحَالِفُ لِرَجُلٍ آخَرَ: هَذِهِ الْأَيْمَانُ لَازِمَةٌ لَكَ، فَقَالَ: نَعَمْ يَلْزِمُهُ الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ أَيْضاً)) هـ. أَيْ: لِأَنَّ قَوْلَهُ: نَعَمْ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: هَذِهِ الْأَيْمَانُ لَازِمَةٌ لِي، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ إِنْشَائِهِ الْحَلْفَ بِهَا فَتَلْزِمُهُ كُنْهَا حَتَّى الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ. [٤/١٤١ ب/ و] وَمُقْتَضَى هَذَا: أَنَّ يَلْزِمُهُ كُلُّ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: أَيْمَانُ الْمُسْلِمِينَ تَسْزِمُنِي خُصُوصاً الْهَدْيَ وَالْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهَا خَاصَّةٌ بِالْمُسْلِمِينَ، وَكَذَا الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ وَالصَّدَقَةُ، فَلَقَوْلُ بَعْدَ لُزُومِ شَيْءٍ، أَوْ بُلُؤِ الطَّلَاقِ فَقَطْ غَيْرُ ظَاهِرٍ إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بَأَنَّ هَذِهِ الْأَيْمَانَ مَذْكُورَةٌ صَرِيحاً فِي فَرْعِ "الْحَانِيَّةِ" بِخِلَافِهَا فِي فَرْعِنَا الْمَذْكُورِ، لَكِنَّهُ بَعِيدٌ؛ فَإِنَّ لَفْظَ (أَيْمَان) جَمْعُ يَمِينٍ، وَمَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ زَادَتْ فِي الشُّمُولِ فَيَنْبَغِي لُزُومُ

(قَوْلُهُ: فَلَا يُجْبَرُ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُعْتَقَ الْخ) أَيْ: يُجِبُ عَلَيْهِ دِيَانَةٌ، فَحِينَئِذٍ سَاوَى الْمَشْيِ وَالصَّدَقَةِ فِي اللُّزُومِ دِيَانَةً، فَالْأَنْسَبُ فِي عِبَارَةِ "الْحَانِيَّةِ" الْاِقْتِصَارُ عَلَى نَفْيِ الطَّلَاقِ.

(١) المَقُولَةُ [١٣٤٣٢] قَوْلُهُ: ((مَا لَمْ يُوضَّحْ لَهُ الْخ)).

(٢) "فتح المعين": كِتَابُ الطَّلَاقِ - بَابُ الْكِتَابَاتِ ١٣٥/٢ - ١٣٦ بتصرف.

(٣) "ح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ق ٢٣٢ ب.

(٤) "الْحَانِيَّة": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - فَصْلُ فِي يَمِينِ الْفُضُولِيِّ ٢/٢١. (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

فَيُكْفَرُ بَحْتِهِ لَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، أَمَّا الْمَاضِي عَالِماً بِخِلَافِهِ فَعُمُوسٌ، وَاخْتِلَافٌ فِي كُفْرِهِ،
(و) الْأَصْحَحُ أَنَّ الْحَالِفَ (لَمْ يَكْفُرْ) سِوَاءَ (عَلَّقَهُ بِمَاضٍ أَوْ آتٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ).....

أنواع الأيمان التي يحلف بها المسلمون لا خصوص الطلاق ولا خصوص اليمين بالله تعالى، هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم.

[١٧٢٣٨] (قوله: فيكفر بحثه) أي: تلزمه الكفارة إذا حث إلحاقاً له بتحريم الحلال؛ لأنه لما جعل الشرط علماً على الكفر - وقد اعتقده واجب الامتناع وأمكن القول بوجوبه لغيره - جعلناه يميناً، "نهر"^(١).

[١٧٢٣٩] (قوله: أما الماضي) ك: إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ أَوْ يَهُودِيٌّ، ومثله الحال.

[١٧٢٤٠] (قوله: عالماً بخلافه) أما إذا كان طائناً صحته فلغو، "ح"^(٢).

[١٧٢٤١] (قوله: فعموس) لا كفارة فيها إلا التوبة، "فتح"^(٣).

[١٧٢٤٢] (قوله: واختلف في كفره) أي: إذا كان كاذباً.

[١٧٢٤٣] (قوله: والأصح إلخ) وقيل: لا يكفر، وقيل: يكفر لأنه تنجيز معنى؛ لأنه لما

علقه بأمر كائن فكأنه قال ابتداءً: هو كافر، واعلم أنه ثبت في "الصحيحين"^(٤) عنه عليه السلام أنه قال:

(قوله: أي: تلزمه الكفارة إذا حث إلحاقاً له بتحريم الحلال إلخ) توضيح هذا ما في "الفتح"

بقوله: ((وجه الإلحاق: أنه لما جعل الشرط علماً على كفره: ومعتقده حرمة كفره فقد جعله - أي:

الشرط - واجب الامتناع، فكأنه قال: حرمت على نفسي فعل كذا)) اهـ.

(قوله: أي: إذا كان كاذباً) أو فعل المحلوف عليه في المنعقدة.

(١) "النهر": كتاب الأيمان ٢٧٨/١.

(٢) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٣/١.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٦٢/٤.

(٤) أخرجه البخاري (١٣٦٣) في الجنائز - قاتل النفس، و(٦٦٥٢) الأيمان، و(٦١٠٥) الأدب - من كفر أخاه، ومسلم

(١١٠) (٧٧٧) في الأيمان - تحريم قتل الإنسان نفسه، وأحمد ٣٣/٤ - ٣٤، وأبو داود (٣٢٥٧) في الأيمان - الحلف

بالبراءة، والترمذي (١٥٢٧) (١٥٤٣) في النذور، و(٢٦٣٦) في الإيمان - من رمى أخاه بكفر، والنسائي

١٩٠٦٥/٧ في الأيمان - الحلف بعملة غير الإسلام، وفي النذر فيما لا يملك، وابن ماجه (٢٠٩٨) في الكفارات =

في اعتقاده أنه (يَمِينٌ، وإنْ كَانَ) جاهلاً و^(١) (عنده أنه يكفر في الحليف) بالغموس،
ومباشرة الشرط في المستقبل.....

((مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ)). والظاهر: أنه أُخْرِجَ مُخْرَجَ الغالب؛ فَإِنَّ الغالبَ يَمُنُّ بِحِفْظِ بَيْتِهِ الْإِيمَانِ أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا لَا يَعْرِفُ إِلَّا لَزُومَ الْكُفْرِ عَلَى تَقْلِيدِ الْحَنِتِّ، فَإِنَّ تَمَّ هَذَا، وَإِلَّا فَالْحَدِيثُ شَاهِدٌ لِمَنْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِكُفْرِهِ، "فتح"^(٢).

(١٧٢٤٤) (قوله: في اعتقاده) تفسير لقوله: ((عنده))، "ح"^(٣). قال في "المصباح"^(٤):

((وتكون (عند) بمعنى الحكم، يقال: هذا عندي أفضل من هذا أي: في حكمي)).

(١٧٢٤٥) (قوله: وعنده أنه يكفر) عطف تفسير على قوله: جاهلاً، وعبارة "الفتح"^(٥): ((وإنْ كَانَ في اعتقاده أنه يكفر به يكفر؛ لأنه رضي بالكفر حيث أقدم على الفعل الذي علّق عليه كُفْرُهُ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَكْفُرُ إِذَا فَعَلَهُ)) اهـ. وعبارة "الدرر"^(٦): ((وَكُفِّرَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا اعتقد أنه كفر (إلخ))، وبه ظهر أنَّ عطفَ ((وعنده)) بالواو هو الصواب، وما يوجد في بعض النسخ من عطفه بـ: أو خطأ؛ لأنه يفيد أنَّ المراد بالجاهل هو الذي لا يعتقد شيئاً، ولا وجه لتكفيره؛ لما عَلِمْتَ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكْفُرُ إِذَا اعتقده كُفْرًا يَكُونُ رَاضِيًا بِالْكَفْرِ، أمَّا الذي لا يعتقد كَذَلِكَ لَمْ يَرْضَ بِالْكَفْرِ [٤/٢٤٢/١] حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ يَكْفُرُ، فافهم.

(قوله: عطف تفسير على قوله: جاهلاً إلخ) الظاهر: أنَّ العطف للتقييد.

- مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ، والحَمِيدِي (٨٥٠)، والطَالِسِي (١١٩٧)، وعَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٥٩٨٤)، وَابْنُ حَبَانَ (٤٣٦٦) و(٤٣٦٧)، والطَّبْرَانِيُّ (١٣٣١) و(١٣٣٦) و(١٣٣٨)، وَابْنُ يَمِينٍ (٣٠/١٠ في الأيمان - باب مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ ثُمَّ حَنَثَ أَوْ... إلخ وغيرهم من طرق عن خَالِدِ الْحِذَاءِ، وَيَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَأَبُو بَرٍّ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَهُ مَرْفُوعًا.

(١) في "و": ((أَوْ)) بدل الواو، وما أَيْتَنَاهُ أَوَّلَى.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب مَا يَكُونُ يَمِينًا وَمَا لَا يَكُونُ يَمِينًا ٣٦٢/٤ باختصار.

(٣) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٣/١.

(٤) "المصباح المنير": مادة ((عند)).

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب مَا يَكُونُ يَمِينًا وَمَا لَا يَكُونُ يَمِينًا ٣٦٢/٤، وفيه: ((يكفر فهما؛ لأنه رَضِيَ)).

(٦) "الدرر والغرر": كتاب الأيمان ٤١/٢.

(يُكْفَرُ فِيهِمَا) لِرِضَاهُ بِالْكَفْرِ، بِخِلَافِ الْكَافِرِ فَلَا يَصِيرُ مُسْلِمًا بِالتَّعْلِيْقِ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَّ،
كَمَا بَسَطَهُ الْمُصَنِّفُ فِي "فَتَاوِيهِ". وَهَلْ يَكْفُرُ بِقَوْلِهِ: اللَّهُ يَعْلَمُ أَوْ يَعْلَمُ أَنَّهُ فَعَلَ
كَذَا أَوْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا.....

٥٥/٣

[١٧٢٤٦] (قَوْلُهُ: يُكْفَرُ فِيهِمَا) أَي: فِي الْعَمُوسِ وَالْمُنْعَدَةِ؛ أَمَّا فِي الْعَمُوسِ فَفِي الْحَالِ، وَأَمَّا فِي
الْمُنْعَدَةِ فَعِنْدَ مُبَاشَرَةِ الشَّرْطِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "الْبَحْرِ"^(١) قَبِيلَ قَوْلِهِ: ((وَحُرُوفُهُ))، "ح"^(٢).
وَلَا يُقَالُ: إِنَّ مَنْ نَوَى الْكُفْرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَفَرَ فِي الْحَالِ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ تَعْلِيْقِ الْكُفْرِ بِالشَّرْطِ؛ لِأَنَّا
نَقُولُ: إِنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا كَافِرٌ مُرَادُهُ الْامْتِنَاعُ بِالتَّعْلِيْقِ، وَمِنْ عَزَمِهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ، فَلَيْسَ
فِيهِ رِضَى بِالْكَفْرِ عِنْدَ التَّعْلِيْقِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاشَرَ الْفِعْلَ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ يَكْفُرُ بِمُبَاشَرَتِهِ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ وَقَدْ
مُبَاشَرَتِهِ لِرِضَاهُ بِالْكَفْرِ، وَأَمَّا الْجَوَابُ - بِأَنَّ هَذَا تَعْلِيْقٌ بِمَا لَهُ خَطَرُ الْوُجُودِ فَلَا يَكْفُرُ بِهِ فِي الْحَالِ،
بِخِلَافِ قَوْلِهِ: إِذَا جَاءَ يَوْمٌ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ مُتَحَقِّقُ الْوُجُودِ - ففِيهِ^(٣)
أَنَّهُ لَوْ عَلَّقَهُ بِمَا لَهُ خَطَرٌ يَكْفُرُ أَيْضًا، كَقَوْلِهِ: إِنَّ كَانَ كَذَا عَدَا فَأَنَا أَكْفَرُ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ مِنْ سَاعَتِهِ كَمَا
فِي "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ"^(٤)؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ فِي الْحَالِ بِكُفْرِهِ الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى تَقْدِيرِ حُصُولِ كَذَا، فَافْهَم.
وَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ الْخِلَافُ وَقَدْ حَلَفَ نَاوِيًا عَلَى الْفِعْلِ وَقَالَ: إِنَّ فَعَلْتُ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ يُنْبَغِي أَنْ
يَكْفُرَ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ عَازِمًا فِي الْحَالِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ الَّذِي يَعْتَقِدُ كُفْرَهُ بِهِ.

[١٧٢٤٧] (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْكَافِرِ) أَي: إِذَا قَالَ: إِنَّ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا مُسْلِمٌ، قَالَ "ح"^(٥): ((فِي
بَعْضِ النَّسَخِ: ((بِخِلَافِ الْكُفْرِ))، وَعَلَيْهَا فَضْمِيرُ ((يَصِيرُ)) عَائِدٌ عَلَى الْكَافِرِ الَّذِي اسْتَلَزَمَهُ الْكُفْرُ،
وَالْأَوَّلَى أَظْهَرُ)) اهـ.

[١٧٢٤٨] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ تَرَكَّ) أَي: لِأَنَّ الْكُفْرَ تَرَكَّ التَّصَدِيقِ وَالْإِقْرَارِ فَيَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ،

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٠/٤.

(٢) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٢٣/١.

(٣) هذا إيراد من ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٤) "جامع الفصولين": الفصل الثامن والثلاثون في مسائل كلمات الكفر ٢٩٧/٢.

(٥) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٢٣/١.

كاذباً؟ قال الزاهدي^(١): الأكثرُ نعم، وقال الشُّمْنِي: الأصحُّ لا؛ لأنه قصدَ ترويحَ الكذبِ دونَ الكُفْرِ. وكذا لو وُطِيَ المصحفَ قائلاً ذلك؛ لأنه^(٢) لترويحَ كذبه لا إهانةَ المصحفِ، "مجتبى". وفيه: أشهدُ الله لا أفعلُ يستغفرُ الله ولا كفارةً، وكذا أشهدُك وأشهدُ ملائكتك؛.....

بخلاف الإسلام فإنه فعل، والأفعال لا يصحُّ تعليقها بالشرط، قال "ح"^(٣): ((وبهذا التفسير عرفت أن هذا تعليل لقوله: ((يكفرُ فيهما)) لا لقوله: ((فلا يصيرُ مسلماً بالتعليل)))). اهـ.
قلت: لكن الظاهر أنه تعليل لمخالفة وبيان لوجه الفرق وإلا لعطفه على التعليل الأول.
[١٧٢٤٩] (قوله: كاذباً) حال من الضمير في: ((بقوله)).

[١٧٢٥٠] (قوله: الأكثرُ نعم) لأنه نسب خلاف الواقع إلى علمه تعالى فيتضمن نسبة الجهل إليه تعالى.

[١٧٢٥١] (قوله: وقال الشُّمْنِي: الأصحُّ لا) جعله في "المجتبى" وغيره رواية عن "أبي يوسف"، ونقل في "نور العين" عن "الفتاوى" تصحيح الأول، وعلى القول بعدم الكفر قال "ح"^(٣): ((يكونُ حينئذٍ يميناً عموماً؛ لأنه على ماضٍ، وهذا إن تُعورِفَ الحليفُ به، وإلا فلا يكونُ يميناً، وعلى كُلِّ فهو معصية تجبُ التوبة منه)). اهـ. لكن عُلِمَت أنَّ التعارف إنما يُعتبرُ في الصفاتِ المشتركة، تأمل.

[١٧٢٥٢] (قوله: وكذا لو وُطِيَ المصحفُ إلخ) عبارة المحتبى "بعد التعليل المنقول هنا

(قوله: لكن عُلِمَت أنَّ التعارف إنما يُعتبرُ في الصفاتِ إلخ) اعتبارُ التعارف في الصفاتِ، أي: لا في أَسْمَائِهِ تعالى، وأمَّا في مثل هذه الجملة فلا بدُّ فيه من التعارف، ويُفِيدُ ذلك ما تقدّم وما يأتي أيضاً.

(١) لم نثر عليها في مظانها من نسخة "القنية" التي بين أيدينا.

(٢) ((لأنه)) ساقط من "ط".

(٣) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٣/أ.

لِعَدَمِ الْعَرَفِ. وفي "الذخيرة": إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَلَا إِلَهَ فِي السَّمَاءِ يَكُونُ يَمِينًا.....

عن "السُّنَنِي" هكذا: ((قُلْتُ: فَعَلَى هَذَا إِذَا وَطِئَ الْمُصْحَفَ قَائِلًا: إِنَّهُ فَعَلَ كَذَا أَوْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا وَكَانَ كَاذِبًا لَا يُكْفَرُ لِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهِ تَرْوِيجَ كَذِبِهِ لَا إِهَانَةَ الْمُصْحَفِ)). اهـ لَكِنْ ذَكَرَ فِي "الْقَنِيَّة" (١) [٤/٢٣٤ ب] و"الْحَاوِي": ((وَلَوْ قَالَ لَهَا: ضَعِي رِجْلَكَ عَلَى الْكُرْسِيِّ إِنْ لَمْ تَكُونِي فَعَلْتَ ذَلِكَ، فَوَضَعَتْ عَلَيْهَا رِجْلَهَا، لَا يُكْفَرُ الرَّجُلُ؛ لِأَنَّ مَرَادَهُ التَّخْوِيفَ، وَتُكْفَرُ الْمَرْأَةُ)). قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: ((فَعَنَى هَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مَرَادُهُ التَّخْوِيفَ يَنْبَغِي أَنْ يُكْفَرَ، وَلَوْ وَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى الْمُصْحَفِ حَالِفًا يَتُوبُ، وَفِي غَيْرِ الْحَالِفِ اسْتِخْفَافًا يُكْفَرُ)) اهـ.

وَمَقْتَضَاهُ: أَنَّ الْوَضْعَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْاسْتِخْفَافَ، وَمِثْلُهُ فِي "الْأَشْبَاه" (٢) حَيْثُ قَالَ: ((يُكْفَرُ بِوَضْعِ الرَّجْلِ عَلَى الْمُصْحَفِ مُسْتَحْفًا، وَإِلَّا فَلَا)) اهـ.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ نَفْسَ الْوَضْعِ بِلَا ضَرُورَةٍ يَكُونُ اسْتِخْفَافًا وَاسْتِهَانَةً لَهُ، وَلِذَا قَالَ: ((لَوْ لَمْ يَكُنْ مَرَادُهُ التَّخْوِيفَ يَنْبَغِي أَنْ يُكْفَرَ))، أَيْ: لِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّخْوِيفَ يَكُونُ مَعْظَمًا لَهُ؛ لِأَنَّ مَرَادَهُ حَمْلَهَا عَلَى الْإِقْرَارِ بِأَنَّهَا فَعَلَتْ، لِعِلْمِهِ بِأَنَّ وَضْعَ الرَّجْلِ أَمْرٌ عَظِيمٌ لَا تَفْعَلُهُ، فَتُفَرِّقُ بِنَاءً أَنْكَرْتَهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَرِدِ التَّخْوِيفُ، فَإِنَّهُ يُكْفَرُ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِمَا هُوَ كُفْرٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْاسْتِخْفَافِ وَالْاسْتِهَانَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: يُكْفَرُ مَنْ صَلَّى بِلَا طَهَارَةٍ أَوْ لَغَيْرِ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِهَانَةٌ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(١٧٢٥٣) (قَوْلُهُ: لِعَدَمِ الْعَرَفِ) قُلْتُ: هُوَ فِي زَمَانِنَا مُتَعَارَفٌ، وَكَذَا: اللَّهُ يَشْهَدُ أَنِّي لَا أَفْعَلُ، وَمِثْلُهُ: شَهِدَ اللَّهُ، عَلِمَ اللَّهُ أَنِّي لَا أَفْعَلُ، فَيَنْبَغِي فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ يَمِينًا لِلتَّعَارُفِ الْآنَ.

(١٧٢٥٤) (قَوْلُهُ: يَكُونُ يَمِينًا) قَالَ فِي "الْبَحْرِ" (٣): ((وَيَنْبَغِي أَنَّ الْحَالِفَ إِذَا قَصَدَ نَفْيَ الْمَكَانِ

(قَوْلُهُ: وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ نَفْسَ الْوَضْعِ بِلَا ضَرُورَةٍ لِيَخ) خِلَافَ الظَّاهِرِ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَا بَدَأَ فِي تَحْقِيقِ الْإِهَانَةِ وَالْاسْتِخْفَافِ مِنْ قَصْدِهِمَا.

(١) "القنية": كتاب السير - باب فيما يكفر به الإنسان - النوع الخامس: فيما يتعلق بيوم القيامة ق ٦٥/أ، نقلًا عن برهان الدين صاحب المحيط ونجم الأئمة البخاري.

(٢) "الأشياء والنظائر": كتاب السير ص ٢٢١..

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٠/٤.

وَلَا يُكْفَرُ. وفي: فأنا بريء من الشفاعة ليس^(١) يمين؛ لأنَّ مُنْكَرَهَا مُبْتَدَعٌ لَا كَافِرٌ،...

عن الله تعالى أَنَّهُ لَا يَكُونُ يَمِينًا؛ لِأَنَّهُ جِئْتُ لَيْسَ بِكُفْرٍ بَلْ هُوَ الْإِيمَانُ)) اهـ "ح"^(٢).
 [١٧٢٥٥] (قوله: وَلَا يُكْفَرُ) لَمَّا كُنْ مُقْتَضَى حَلْفِهِ كَوْنُ الْإِلَهِ فِي السَّمَاءِ كَانَ مَطْنَةً أَنْ يُتَوَهَّمُ كُفْرُهُ بِنَفْسِ الْحَلْفِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِثْبَاتُ الْمَكَانِ لَهُ تَعَالَى فَقَالَ: ((وَلَا يُكْفَرُ))، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنْ إِطْلَاقَ هَذَا اللَّفْظِ وَارِدٌ فِي النَّصُوصِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ [الزخرف - ٨٤]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [المك - ١٦] فَلَا يُكْفَرُ بِإِطْلَاقِهِ عَلَيْهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَتْ حَقِيقَةُ الظَّرْفِ غَيْرَ مُرَادَةٍ، فَبالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِ هَذَا اللَّفْظِ وَارِدًا فِي الْقُرْآنِ كَانَ نَفْيُهُ كُفْرًا، وَلِذَا انْعَقَدَتْ بِهِ الْيَمِينُ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ اعْتِقَادَ حَقِيقَتِهِ اللَّغَوِيَّةِ كُفْرٌ كَانَ مَطْنَةً كُفْرِهِ؛ لِاقْتِضَاءِ حَلْفِهِ كَوْنُ الْإِلَهِ فِي السَّمَاءِ، هَذَا غَايَةً مَا ظَهَرَ لِي فِي هَذَا الْمَحَلِّ. وَفِي أَوَاخِرِ "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ"^(٣): ((قَالَ: اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ عَلِيمٌ، لَوْ أَرَادَ بِهِ الْمَكَانَ كُفْرٌ، لَا لَوْ أَرَادَ بِهِ حِكَايَةً عَمَّا جَاءَ فِي ظَاهِرِ الْأَخْبَارِ، وَلَوْ لَا بَيِّنَةٌ لَهُ يُكْفَرُ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ)) اهـ. فَنَاقِلٌ.
 [١٧٢٥٦] (قوله: لِأَنَّ مُنْكَرَهَا مُبْتَدَعٌ لَا كَافِرٌ) أَي: وَالْيَمِينُ إِنَّمَا تَعْتَقِدُ إِذَا عُلِّقَتْ بِكُفْرٍ،
 "ط"^(٤).

(قوله: أَي: وَالْيَمِينُ إِنَّمَا تَعْتَقِدُ الْبُخ) وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ مُنْكَرَهَا كَافِرٌ لَا يَكُونُ التَّبَرُّيُّ مِنْهَا كُفْرًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلِغِ الْكُفْرُ وَهُوَ إِنْكَارُهَا بَلِ التَّبَرُّيُّ مِنْهَا.

(١) فِي "و": ((فَيْس)).

(٢) "ح": كِتَابُ الْإِيمَانِ ق ٢٣٣/أ.

(٣) "جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ": الْفَصْلُ الثَّامِنُ وَالثَّلَاثُونَ فِي مَسَائِلِ كَلِمَاتِ الْكُفْرِ ٢/٢٩٨.

(٤) "ط": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٢/٣٣٢، وَفِيهِ: ((إِذَا عُلِّقَ الْكُفْرُ)) بِدَلٍّ ((إِذَا عُلِّقَتْ بِكُفْرٍ)).

وكذا فصلاتي وصيامي لهذا الكافر، وأما فصومي لليهود فيمين إن أراد به^(١) القربة، لا إن أراد به الثواب، (وقوله: -) مبتدأ خبره قوله الآتي: لا (وحقاً).....

[١٧٢٥٧] (قوله: وكذا فصلاتي إلخ) أي: أنه [٤/٤٣ق/٤] ليس يمين، "بحر"^(٢) عن "المجتبى"، ط"^(٣).

[١٧٢٥٨] (قوله: وأما فصومي إلخ) في "حاري الزاهدي": ((وصلواتي وصياماتي لهذا الكافر فليس يمين، وعليه الاستغفار، وقيل: هذا إذا نوى الثواب، وإن نوى القربة فيمين)) اهـ. قلت: وبه علم أن ما هنا قول آخر؛ إذ لا يظهر فرق بين صلاتي وصومي، بل التفصيل جار فيهما على هذا القول، أي: إن أراد القربة والعبادة يكون يميناً لكونه تعليقاً على كفر، وأما إن أراد الثواب فلا؛ لأن الثواب على ذلك أمر غيبي غير مُحَقَّق، ولأن هبة الثواب للغير جائزة عندنا، فلعله أراد تخفيف عذابه وإن لم يكن الكافر أهلاً لثواب العبادة، تأمل. [١٧٢٥٩] (قوله: وحقاً) في "المجتبى": ((وفي قوله: وحقاً أو حقاً اختلاف المشايخ، والأكثر

(قول "الشارح": فيمين إن أراد به القربة إلخ) قال "ح": ((يجب أن يجري هذا التفصيل في قوله: فصلاتي وصيامي لهذا الكافر)) اهـ. وذلك لأنه لا يظهر فرق بين صومي وصيامي، واليهودي والكافر كما أشار إليه "ط"، قلت: بل الفرق واضح؛ لأن الكافر المعين يُرجى له الصلاح بتوقيفه تعالى، بخلاف مطلق الكافر واليهودي. اهـ "سندي". (قوله: إذ لا يظهر فرق بين صلاتي وصومي إلخ) كان المناسب زيادة ((ولا)) بين ((هذا الكافر)) و((اليهودي)).

(قوله: بل التفصيل جار فيهما إلخ) وحينئذ فمن قال بالتفصيل في المعين يقول به في غيره أيضاً، ويظهر: أن من قال إنه ليس يمين في المعين بدون تفصيل يقول إنه ليس يميناً في غيره أيضاً كذلك، ولم يظهر وجه هذا القول.

(١) ((به)) ساقطة من "و".

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٣٠٩/٤.

(٣) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٢/٢.

إلا إذا أَرَادَ بِهِ^(١) اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى (وَحَقَّ اللَّهُ تَعَالَى) واختَارَ في "الإختيار" أَنَّهُ يَمِينُ
لِلْعَرَفِ، وَلَوْ بِالْبَاءِ فَيَمِينٌ اتِّفَاقاً، "بِجَر"^(٢).....

على أَنَّهُ لَيْسَ يَمِينٌ)) اهـ. أي: لا فَرْقَ بَيْنَ ذِكْرِهِ بِالْوَاوِ وَبِدُونِهَا، فَمَا فِي "الْمُلْتَقَى"^(٣) وَغَيْرِهِ مِنْ
ذِكْرِهِ بِدُونِهَا لَيْسَ بَقَبْدٍ، فَافْهَم.

[١٧٢٦٠] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا أَرَادَ بِهِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى) مُكْرَّرٌ مَعَ مَا يَأْتِي^(٤) مَتْنًا، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ
الْمُنَاسِبَ ذَكَرَهُ هُنَا، "ح"^(٥).

[١٧٢٦١] (قَوْلُهُ: وَحَقَّ لِلَّهِ) الْحَاصِلُ: أَنَّ الْحَقَّ إِمَّا أَنْ يُذَكَّرَ مُعَرَّفًا أَوْ مُنْكَرًا أَوْ مُضَافًا، فَالْحَقُّ
مُعَرَّفًا - سَوَاءً كَانَ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْبَاءِ - يَمِينٌ اتِّفَاقًا كَمَا فِي "الْحَانِيَّة"^(٦) وَ"الْظَهْرِيَّة"^(٧)، وَمُنْكَرًا يَمِينٌ
عَنِ الْأَصْحِ إِنْ نَوَى، وَمُضَافًا إِنْ كَانَ بِالْبَاءِ فَيَمِينٌ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَحْفَوْنَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ بِالْوَاوِ
فَعَنْدَهُمَا وَإِخْدَى الرُّوَاتَيْنِ عَنْ "أَبِي يُوسُفَ" لَا يَكُونُ يَمِينًا، وَعَنْهُ رَوَايَةٌ أُخْرَى أَنَّهُ يَمِينٌ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ
مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى، وَالْحَلْفُ بِهِ مُتَعَارَفٌ، وَفِي "الإختيار"^(٨): ((أَنَّهُ الْمُخْتَارُ اعْتِبَارًا بِالْعَرَفِ)) اهـ.
وبِهَذَا عَلِمَ أَنَّ الْمُخْتَارَ أَنَّهُ يَمِينٌ فِي الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ مُطْلَقًا، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٩) وَتَقَدَّمَ^(١٠)

(قَوْلُهُ: وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمُنَاسِبَ ذَكَرَهُ هُنَا إلخ) أَوْ يَقَالُ: إِنَّمَا ذَكَرَهُ هُنَا؛ لِدْفَعِ تَوْهْمِ أَنَّ مَا يَأْتِي
مَتْنًا خَاصًّا بِمَا إِذَا أَتَى بِهِ بِدُونِ الرَّاوِ.
(قَوْلُهُ: وَبِهَذَا عُلِمَ أَنَّ الْمُخْتَارَ أَنَّهُ يَمِينٌ فِي الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ مُطْلَقًا إلخ) بَوَاوٍ أَوْ بَاءٍ أَوْ بِدُونِهُمَا، وَمَا تَقَدَّمَ
مِنْ أَنَّ الْمُنْكَرَ بِدُونِهَا لَيْسَ يَمِينًا إِنَّمَا هُوَ مَعَ عَدَمِ النَّيَّةِ، فَلَا يَنَافِي مَا فِي "الْبَحْرِ".

(١) ((٢٤)) ساقطة من "و".

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٣١١/٤.

(٣) "ملتقى الأبحر": كتاب الأيمان ٣١٧/١.

(٤) فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ.

(٥) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٣/١ - ب.

(٦) "الحانية": كتاب الأيمان ٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "الظهيرية": كتاب الأيمان ١٢٥/١ - ب.

(٨) "الإختيار": كتاب الأيمان ٥٢/٤.

(٩) "البحر": كتاب الأيمان ٣١١/٤.

(١٠) ٢٤٤ - "در".

(وحرمة) وبجرمة شهد الله، وبجرمة لا إله إلا الله، وبحق الرسول أو الإيمان أو الصلاة،
(وعذابه وثوابه ورضاه ولعنة الله وأمانته)،.....

أَنَّ الْمُنْكَرَ بَدُونِ وَادٍ أَوْ بَاءٍ لَيْسَ يَمِينٍ عِنْدَ الْأَكْثَرِ. هَذَا وَقَدْ اعْتَرَضَ فِي "الْفَتْحِ" ^(١) عَلَى مَا فِي
"الإختيار": ((بأنَّ التَّعَارُفَ يُعْتَبَرُ بَعْدَ كَوْنِ الصِّفَةِ مُشْتَرَكَةً فِي الِاسْتِعْمَالِ بَيْنَ صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَةِ
غَيْرِهِ، وَلَفْظُ ((حَقَّ)) لَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ مَا هُوَ صِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ مَا هُوَ مِنْ حَقْوَقِهِ)). ثُمَّ قَالَ ^(٢):
((وَمِنْ الْأَقْوَالِ الضَّعِيفَةِ مَا قَالَ "الْبَلْخِيُّ": إِنَّ قَوْلَهُ: بِحَقِّ اللَّهِ يَمِينٌ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْلُقُونَ بِهِ، وَضَعْفُهُ لَمَّا
عَلِمْتَ أَنَّهُ مِثْلُ: وَحَقُّ (اللَّهِ)).

[١٧٢٦٢] (قَوْلُهُ: وَحَرْمَتُهُ) اسْمٌ بِمَعْنَى الْإِحْتِرَامِ، وَحَرْمَةُ اللَّهِ مَا لَا يَحِلُّ انْتِهَاكُهُ، فَهُوَ فِي
الْحَقِيقَةِ قَسَمٌ بغيره تعالى، "حَمَوِي" عَنْ "الْبَرْجَنْدِيِّ"، "ط" ^(٣).

[١٧٢٦٣] (قَوْلُهُ: وَبِجَرْمَةِ شَهِدَ اللَّهُ ^(٤)) بِالذَّلَالِ الْمُهْمَلَةِ [٤/٣٠٤] فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ وَالْكَسْبِ،
وَفِي بَعْضِهَا ((شَهِدَ اللَّهُ)) بِالرَّاءِ، وَكُلٌّ مِنَ النُّسخَتَيْنِ صَحِيحُ الْمَعْنَى، "ح" ^(٥).

[١٧٢٦٤] (قَوْلُهُ: وَبِحَقِّ الرَّسُولِ) فَلَا يَكُونُ يَمِينًا لَكِنْ حَقٌّ عَظِيمٌ، "ط" ^(٦) عَنْ "الْهِنْدِيَّةِ" ^(٧).

[١٧٢٦٥] (قَوْلُهُ: وَرِضَاهُ) مُكَرَّرٌ مَعَ مَا مَرَّ ^(٨) فِي قَوْلِهِ: ((وَلَا بِصِفَةٍ لَمْ يُتَعَارَفَ الْحَيْفُ
بِهَا))، الْخ، وَكَوْنُهُ لَيْسَ يَمِينًا لَا يُتَافَى مَا مَرَّ ^(٩) فِي قَوْلِهِ: ((أَوْ صِفَةٍ فَعَلٍ يُوصَفُ بِهَا وَيُضَدُّهَا))، الْخ،

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٥٨/٤ بتصرف.

(٢) أي في "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٥٨/٤ بتصرف.

(٣) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٢/٢.

(٤) في "الأصل" و"٣": ((شهداء الله)).

(٥) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٣/ب.

(٦) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٢/٢.

(٧) "الفتاوى الهندية": كتاب الأيمان - الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٥٥/٢، نقلاً عن "الخلاصة".

(٨) ص ٢٥٦ - "در".

(٩) ص ٢٤٧ - "در".

لكن في "الخانية": أمانة الله يمين، وفي "النهر"^(١): إن نوى العبادات فليس يمين. (وإن فعله)^(٢) فعليه غضبه أو سخطه أو لعنة الله أو هو زان أو سارق أو شارب خمر أو أكل رباً - لا) يكون قسماً؟.....

كما قدمناه^(٣) هناك.

[١٧٢٦٦] (قوله: لكن في "الخانية" إلخ) حيث قال^(٤): ((وأمانة الله يمين، وذكر "الطحاوي": أنه لا يكون يميناً، وهو رواية عن أبي يوسف)) اهـ. وفي "البحر"^(٥): ((ذكر في "الأصل"^(٦): أنه يكون يميناً بخلاف "الطحاوي"؛ لأنها طاعته، ووجه ما في "الأصل": أن الأمانة المضافة إلى الله تعالى عند القسم يراد بها صفته)) اهـ. وفي "الفتح"^(٧): ((فعدنا و"مالك" و"أحمد": هو يمين، وعند "الشافعي": بالنية؛ لأنها فسرت بالعبادات، قلنا: غلب إرادة اليمين إذا ذكرت بعد حرف القسم فوجب عدم توقيفها على النية للعادة الغالبة)) اهـ. وبه علم أن المعتمد ما في "الخانية".

[١٧٢٦٧] (قوله: فليس يمين) أي: اتفاقاً؛ لأنها ليست صفة، لكن على المعتمد ينبغي أن لا يصدق في القضاء.

[١٧٢٦٨] (قوله: فعليه غضبه إلخ) أي: لا يكون يميناً أيضاً؛ لأنه دعاء على نفسه، ولا يستزرم وفور المدعو، بل ذلك متعلق باستجابة دعائه، ولأنه غير متعارف، "فتح"^(٨).

[١٧٢٦٩] (قوله: أو هو زان إلخ) لأن حرمة هذه الأشياء تحتل النسخ والتبديل فلم تكن

(١) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٨/أ.

(٢) في "و": ((فعل)).

(٣) المقولة [١٧١٨٢] قوله: ((كالغضب والرضى)).

(٤) "الخانية": كتاب الأيمان ٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣١٠.

(٦) ذكرت (أمانة الله) في "الأصل" في موضعين: موضع اقترنت فيه بحرف القسم وعده "محمد" يميناً، وموضع اقترنت به: (عليه غضب الله أو لعنته)، ولم يعدلها هنا قسماً، ولا يخفى أن المراد في كلام "ابن عابدين" الموضع الأول.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٤/٣٦١.

(٨) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٤/٣٦٣.

لعدم التعارف، فلو تُعورِف^(١) هل يكون يميناً؟ ظاهر كلامهم: نعم، وظاهر كلام "الكمال": لا، وتاممه في "النهر"^(٢)،

في معنى حرمة الاسم، ولأنه ليس بمُتعارف، "هداية"^(٣). أي: أنَّ حرمة هذه الأشياء تحتل السقوط لضرورة أو نحوها.

[١٧٢٧٠] (قوله: لعدم التعارف) ظاهره: أنه علة للجميع، وقد علمت أنَّ العرف معتبر في الحلف بالصفات المشتركة، تأمل.

[١٧٢٧١] (قوله: فلو تُعورِف إلخ) أي: في: هو زان وما بعده، كما يُفيدُه كلام "النهر"^(٤) والظاهر: أنَّ مثله: فعليه غضبه إلخ.

[١٧٢٧٢] (قوله: ظاهر كلامهم: نعم) فيه نظر؛ لأنهم لم يقتصروا على التعليل بالتعارف بل عللوا بما يقتضي عدم كونه يميناً مطلقاً وهو كون: عليه غضبه ونحوه دعاء على نفسه، وكون: هو زان يحتمل النسخ، ثم عللوا بعدم التعارف لأنه عند عدم التعارف لا يكون يميناً وإن كان ممّا يمكن الحلف به في غير الاسم، فكيف إذا كان ممّا لا يمكن.

[١٧٢٧٣] (قوله: وظاهر كلام "الكمال": لا) حيث قال^(٥): ((إنَّ معنى اليمين أن يُعلّق الخالف ما يوجب امتناعه من الفعل بسبب لزوم وجوده [١/٤٤ق/٤] أي: وجود ما علقه، كالكفر عند وجود الفعل المحلوف عليه كدخول الدار، وهنا لا يصير مُجرّد الدخول زانياً أو سارقاً حتى يوجب امتناعه عن الدخول، بخلاف الكفر فإنه بمباشرة الدخول يتحقق النرض بالكفر فيوجب الكفر))، اهـ ملخصاً موضعاً.

(١) في "د": ((تعورفت)).

(٢) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٨/ب.

(٣) "الهداية": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٧٤/٢.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٨/ب.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٦٣/٤ بتصرف.

وفي "البحر"^(١): ما يباح للضرورة لا يكفر مستحله كدم وخنزير (إلا إذا أراد) الحالف (بقوله: حقاً)^(٢) اسم الله تعالى فيمين على المذهب^(٣) كما صححه في "الخانية"^(٤)،
 والمراد: أنه يوجب الكفر عند الجهل، والكفارة عند العلم، ولا يخفى أن هذا التعليل يصلح أيضاً لنحو: عليه غضبه؛ لأنه لا تحقق استجابة دعائه بمباشرة الشرط فلا يوجب امتناعه عن مباشرته فلم يكن فيه معنى اليمين وإن تُعْرِفَ.

(١٧٢٧٤) (قوله: وفي "البحر" إلخ) هذا غير منقول، بل فهمه في "البحر"^(٥) من قول "الولوالحية"^(٦) في تعليل قوله: ((هو يستحل الدم أو لحم الخنزير إن فعل كذا لا يكون يميناً؛ لأنَّ استِحلال ذلك لا يكون كفراً لا محالة؛ فإنه حالة الضرورة يصير حلالاً)) اهـ. واعتراضه المحشي^(٧): ((بأنه وهم باطل؛ لأنَّ قول "الولوالحية": (لا محالة) قيد للمنفى وهو: يكون، لا لِنفي وهو: لا يكون، فالعنى: أنَّ كون استحلاله كفراً على الدوام منفي، بل قد لا يكون كفراً، يوضحه ما في "المحيط"^(٨): من أنه لا يكون يميناً للشك؛ لأنه قد يكون استحلاله كفراً كما في غير حالة الضرورة، فيكون يميناً، وقد لا يكون كفراً كما في حالة الضرورة، فلا يكون يميناً. فقد حصل الشك في كونه يميناً أو لا، بخلاف: هو يهودي إن فعل كذا؛ لأنَّ اليهودي من يُنكر رسالة محمد ﷺ وذلك كفر دائماً، فكل ما حرم مؤبداً فاستحلاله مُعلَقاً بالشرط يكون يميناً، وما لا فلا)). اهـ ملخصاً.

٥٧/٣

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٢/٤.

(٢) في "و": ((حق اسم)).

(٣) في "ب": ((المذهب)) بالدال المهملة، وهو خطأ طباعي.

(٤) "الخانية": كتاب الأيمان ٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٢/٤.

(٦) "الولوالحية": كتاب الأيمان ١٨٩/١ بتصرف.

(٧) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٣/ب.

(٨) "المحيط البرهاني": كتاب الأيمان ١/٣٦٣/ب.

(و) مِنْ (حُرُوفِهِ: ^(١) الواوُ والبَاءُ والتاءُ) ولَا مُ الْقَسَمِ.....

مطلب: حُرُوفُ الْقَسَمِ

[١٧٢٧٥] (قوله: وَمِنْ حُرُوفِهِ) أَفَادَ أَنَّ لَهُ حُرُوفًا أُخَرَ نَحْوُ: مِنَ اللَّهِ بِكَسْرِ المِيمِ وَضَمِّهَا، صَرَّحَ بِهِ "الْقَهْستَانِي" ^(٢) عَنْ "الرَّضِي" ^(٣)، "ح" ^(٤).

قُلْتُ: وَفِي "الدَّمَامِينِي" عَنْ "التَّسْهِيلِ" ^(٥): ((وَمِنْ: مُثَلَّثِ الْحَرْفَيْنِ مَعَ تَوَافُقِ الْحَرَكَتَيْنِ)) اهـ، فَافْهَمْ. وَالْمُرَادُ بِالْحُرُوفِ: الْأَدْوَاتُ؛ لِأَنَّ مِنَ اللَّهِ - وَكَذَا المِيمُ - اسْمٌ مُخْتَصَرٌّ مِنْ إِيْمُنْ كَمَا مرَّ ^(٦). وَالضَّمِيرُ فِي ((حُرُوفِهِ)) رَاجِعٌ إِلَى الْقَسَمِ أَوِ الْخَلْفِ أَوْ إِلَى الِيمِينِ بِشَاوِيلِ الْقَسَمِ، وَإِلَّا فَالِيمِينُ مُؤَنَّثَةٌ سَمَاعًا.

[١٧٢٧٦] (قوله: الواوُ والبَاءُ والتاءُ) قَدَّمَ الواوُ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا فِي الْقَسَمِ، وَلِذَا لَمْ تَقْعِ الْبَاءُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فِي ﴿يَاللَّهِمَّ إِنِّي أَسْتَرْكُ لَطَمَ عَظِيمٍ﴾ [لقمان-١٣] مَعَ احْتِمَالِ تَعْلُقِهَا بِ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ وَقَدَّمَ غَيْرَهُ الْبَاءَ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ؛ لِأَنَّهَا صِلَةٌ أُحْلِفَ وَأَقْسِمَ، وَلِذَا دَخَلَتْ فِي الْمُنْظَرِ وَالْمُضْمَرِ نَحْوُ: بَلَّكَ لَأَفْعَلَنَّ.

[١٧٢٧٧] (قوله: وَلَا مُ الْقَسَمِ) وَهِيَ الْمُخْتَصَّةُ بِاللَّهِ فِي الْأُمُورِ الْعِظَامِ، "قَهْستَانِي" ^(٧). أَيْ: لَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِ اسْمِ الْجَلَالَةِ [٤/٤٤٤ق/ب] وَهِيَ مَكْسُورَةٌ، وَحُكِّيَ فَتَحُهَا كَمَا فِي "حَوَاشِي شَرْحِ الْجَرُومِيَّةِ" ^(٨).

(١) فِي "ط": ((حُرُوفِ))، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٨٢/١.

(٣) "شَرْحُ الرُّضِيِّ": قِسْمُ الْحُرُوفِ - حُرُوفُ الْجُرْ ٢٧٠/٤، وَأَحْرَفُ الْقِسْمِ ٣٠٠/٤.

(٤) "ح": كِتَابُ الْإِيمَانِ ق ٢٣٤/أ.

(٥) "تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ": بَابُ الْقَسَمِ ص ١٥١.

(٦) الْمَقُولَةُ [١٧٢٢١] قَوْلُهُ: ((أَي: وَائِمَ اللَّهِ)).

(٧) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٨٢/١.

(٨) انْظُرْ حَاشِيَةَ الْعَلَامَةِ أَبِي النَّجَّاءِ عَلَى شَرْحِ مَتْنِ "الْأَجْرُومِيَّةِ" ص ١٦. وَمَقْدَمَةُ الْأَجْرُومِيَّةِ فِي النَّحْوِ: لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِأَبْنِ أَجْرُومٍ (ت ٧٢٣هـ)، وَعَلَيْهَا عِدَّةُ شُرُوحٍ مِنْهَا: شَرْحُ لِلشَّيْخِ خَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ (ت ٩٠٥هـ)، وَعَلَيْهِ عِدَّةُ حَوَاشِيٍّ مِنْهَا: ١- حَاشِيَةُ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الشَّنَوَانِيِّ (ت ١٠١٩هـ)، ٢- حَاشِيَةُ لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الشُّكَلِيِّ (ت ١٠٢٠هـ). ٣- حَاشِيَةُ لِأَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَلَامَةَ الْقَلْبُوبِيِّ (ت ١٠٦٩هـ)، ٤- حَاشِيَةُ لِمُحَمَّدِ بْنِ النَّجَّاءِ (كَانَ حَيًّا ١٢٢٣هـ). ("كَشَفُ الظُّنُونِ" ١٧٩٦/٢، "مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ" ٤٤/٣).

وحرَفُ التَّنْبِيهِ وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل.....

وفي "الفتح"^(١): ((ولا تستعمل اللام إلا في قسم مُضَمَّنٍ معنى التَّعَجُّبِ، كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «دَخَلَ آدَمُ الْجَنَّةَ فَلَهُ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ حَتَّى خَرَجَ»، وَقَوْلِهِمْ: ((لَهُ مَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ))، فَاسْتَعْمَلُهَا قَسَمًا مُجَرَّدًا عَنْهُ لَا يَصِحُّ فِي اللَّغَةِ إِلَّا أَنْ يُتَعَارَفَ كَذَلِكَ، وَقَوْلُ "الْهَدَايَةِ"^(٣): ((فِي الْمُخْتَارِ)) - كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ - احْتِرَازًا عَمَّا عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ": أَنَّهُ إِذَا قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ لَا أَكَلِّمَ زَيْدًا أَنَّهُ لَيْسَتْ يَمِينٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِي؛ لِأَنَّ الصَّيْغَةَ لِلنَّذْرِ، وَيَحْتَمِلُ مَعْنَى الْيَمِينِ)) اهـ.

[١٧٢٧٨] (قوله: وحرَفُ التَّنْبِيهِ) المراد به: ((ها)) مَحذُوفِ الْأَلِفِ، أَوْ ثَابِتِهَا، مَعَ وَصْلِ أَلِفِ اللَّهِ وَقَطْعِهَا، كَمَا فِي "التَّسْهِيلِ" لـ "ابْنِ مَالِكٍ"^(٤).

[١٧٢٧٩] (قوله: وهمزة^(٥) الاستفهام) هي همزة بعدها ألف، ولفظُ الْجَلَالَةِ بعدها بحُرُورٍ، وَتَسْمِيَّتُهَا بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ مَجَازٌ، كَذَا فِي "الدَّمَامِينِي" عَلَى "التَّسْهِيلِ"، "ح"^(٦). وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْجَرَّ بِهَذِهِ الْأَحْرُفِ لِنِيَابَتِهَا عَنْ أَحْرَفِ الْقَسَمِ، "ط"^(٧).

[١٧٢٨٠] (قوله: وقطع ألف الوصل) أي مَعَ جَرِّ الْأِسْمِ الشَّرِيفِ، "ح"^(٨). أَي: فَالْهَمْزَةُ نَابَتْ عَنْ حَرْفِ الْقَسَمِ، وَلَيْسَ حَرْفُ الْقَسَمِ مُضْمَرًا؛ لِأَنَّ مَا يُضْمَرُ فِيهِ حَرْفُ الْقَسَمِ تَبْقَى هَمْزَتُهُ هَمْزَةً وَصَلٍ، نَعَمْ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ تُقَطَّعُ الْهَمْزَةُ فَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ، أَمَّا عِنْدَ عَدَمِ الْابْتِدَاءِ - كَقَوْلِكَ: يَا زَيْدُ اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ - فَإِنْ قَطَّعْتَهَا كَانَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مِنَ الْإِضْمَارِ، فَافْهَمْ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٥٧/٤.

(٢) لم نعر على تخريج لقول ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) "الهداية": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٧٣/٢.

(٤) "تسهيل الفوائد": باب تسميم الكلام على كلمات مفقورة إلى ذلك ص ٢٤٤.

(٥) في "م": ((همزة)) بدون واو.

(٦) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٤/١.

(٧) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٣/٢.

(٨) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٤/١.

والمِيمُ المكسورة والمضمومة، كقوله: لِلَّهِ وَهَا لِلَّهِ وَمَ اللّهِ، (وقد تُضَمُّ حروفُهُ إيجازاً، فيختصُّ اسمُ الله.....

[١٧٢٨١] (قوله: والمِيمُ المكسورة والمضمومة) وكذا المفتوحة، قَدْ نَقَلَ "الدَّمَامِينِي" فيها التثنية، وفي "ط"^(١): ((لَعَلَّهُمْ اعْتَبَرُوا صَوْرَتَهَا فَعَلُّوْهَا مِنْ حُرُوفِ الْقِسْمِ، وَإِلَّا فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهَا مِنْ حُمْلَةِ اللُّغَاتِ فِي: أَتَمَّنَ اللَّهُ ك: مِنْ اللَّهِ)).

[١٧٢٨٢] (قوله: لله) بكسرِ لَامِ الْقِسْمِ وَجَرَّ الْهَاءِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٢)، فَافْهَم.

[١٧٢٨٣] (قوله: وَهَا لِلَّهِ) مِثَالُ الْخَرْفِ التَّنْبِيهِ، وَالْهَاءُ مَحْرُورَةٌ. "ح"^(٣).

[١٧٢٨٤] (قوله: ثُمَّ اللَّهُ) بِتَثْنِيَةِ الْمِيمِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٤)، وَالْهَاءُ مَحْرُورَةٌ.

[١٧٢٨٥] (قوله: وقد تُضَمُّ حُرُوفُهُ) فِيهِ: أَنَّ الَّذِي يُضَمُّرُ هُوَ الْبَاءُ قَطُّ؛ لِأَنَّهَا حَرْفُ الْقِسْمِ الْأَصْلِيِّ كَمَا نَقَلَهُ "الْقَهْستَانِي"^(٥) عَنْ "الْكَشْفِ"^(٦) وَ"الرُّضْيِ"^(٧)، وَأَرَادَ بِالْإِضْمَارِ عَدَمَ الذِّكْرِ فَيَصْدُقُ بِالْحَذْفِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْإِضْمَارَ يَبْقَى أَثَرُهُ بِخِلَافِ الْحَذْفِ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٨): ((وَعَلَيْهِ يَنْبَغِي كَوْنُ الْحَرْفِ مَحْذُوفًا فِي حَالَةِ النَّصْبِ، وَمُضْمَرًا فِي حَالَةِ الْجَرِّ لِظُهُورِ أَثَرِهِ)). وَقَوْلُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٩) - ((قَالَ: تُضَمُّرٌ، وَلَمْ يَقُلْ: تُحْذَفُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا إِيحَ)) - يُؤْهِمُ أَنَّهُ مَعَ النَّصْبِ لَا يَكُونُ حَالِفًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلِذَا قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(١٠): ((إِنَّهُ بِمَعْزِلٍ عَنِ التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا

(١) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٣/٢.

(٢) المقولة [١٧٢٧٧] قوله: ((وَلَا مَ الْقِسْمِ)).

(٣) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٤/١.

(٤) المقولة [١٧٢٢١] قوله: ((وَأَيُّمَ اللَّهِ)).

(٥) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٨٢/١.

(٦) "كشف الأسرار" للبخاري: باب حروف الجر - حروف القسم ٣٤٩/٢.

(٧) "شرح الرضي على الكافية": قسم الحروف - حروف الجر ٢٨٣/٤.

(٨) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون ميمًا وما لا يكون ميمًا ٣٥٧/٤. ينصرف.

(٩) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٣/٤.

(١٠) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٩/١. ينصرف.

بالحرركات الثلاث، وغيره بغير الجر، والتزيم رفع: **أَيْئُنْ وَلَعَسُرُ اللهِ**، (كقوله: الله) بنصبه بنزع الخافض، وجره الكوفيون، "مسكين"^(١). (لأفعلن كذا).....

يَكُونُ حَالِفًا مَعَ بَقَاءِ الْأَثَرِ يَكُونُ أَيْضًا حَالِفًا مَعَ النَّصْبِ [٤/٤٥٥/١] بل هو الكثير في الاستعمال وذلك شاذٌّ)) اهـ. أي: شاذٌّ في غير اسم الله تعالى، فافهم.

[١٧٢٨٦] (قوله: بالحرركات الثلاث) أمّا الجرُّ والنَّصْبُ فعَلَى إِضْمَارِ الْحَرْفِ أَوْ حَذْفِهِ مَعَ تَقْدِيرِ نَاصِبٍ كَمَا يَأْتِي^(٢)، وَأَمَّا الرَّقْعُ فَقَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣): ((عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ، وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُ عَلَى إِضْمَارٍ خَبَرٍ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ الْكَرِيمَ أَعْرَفَ الْمَعَارِفِ فَهُوَ أَوَّلَى بِكَوْنِهِ مُبْتَدَأً، وَالتَّقْدِيرُ: اللَّهُ قَسَمِي، أَوْ قَسَمِي اللَّهَ)) اهـ.

[١٧٢٨٧] (قوله: وغيره) أي: وَيَخْتَصُّ غَيْرُ اسْمِ الْجَلَالَةِ، كَالرَّحْمَنِ وَالرَّحِيمِ بِغَيْرِ الْجَرِّ، أَيْ: بِالنَّصْبِ وَالرَّقْعِ، أَمَّا الْجَرُّ فَلَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْجَارِ وَإِبْقَاءُ عَمَلِهِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ، مِنْهَا: لَفْظُ الْجَلَالَةِ فِي الْقَسَمِ دُونَ عَوَضٍ، نَحْوُ: اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ.

[١٧٢٨٨] (قوله: بنصبه بنزع الخافض) هذا خلاف أهل العربية، بل هو عندهم بفعل القسم لَمَّا حُذِفَ الْحَرْفُ اتَّصَلَ الْفِعْلُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ عِنْدَ انْتِزَاعِ الْخَفِضِ أَيْ: بِالْفِعْلِ عِنْدَهُ، كَذَا فِي "الْفَتْحِ"^(٣). أَيْ: فَالْبَاءُ فِي بـ (نزع)) لِلْسَّبَبِ لَا صِلَةَ نَصْبِهِ؛ لِأَنَّ النِّزْعَ لَيْسَ مِنْ عَوَامِلِ النَّصْبِ، بَلِ النَّاصِبُ هُوَ الْفِعْلُ وَيَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ تَوْسَعًا بِسَبَبِ نَزْعِ الْخَافِضِ كَمَا فِي: ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف - ١٥٠] أَيْ: عَنْ أَمْرِهِ، ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ [التوبة - ٥] أَيْ: عَلَيْهِ.

[١٧٢٨٩] (قوله: وجره الكوفيون) كذا حكى الخلاف في "المبسوط"^(٤). قال في "الفتح"^(٥):

٥٨/٣

(١) "شرح مثلاً مسكين": كتاب الأيمان ص ١٣١ - بتصرف.

(٢) الموقلة [١٧٢٨٩] قوله: ((وَجَرَهُ الْكُوفِيُّونَ)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون ميمًا وما لا يكون ميمًا ٣٥٧/٤.

(٤) "المبسوط": كتاب الأيمان ١٣٢/٨.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون ميمًا وما لا يكون ميمًا ٣٥٧/٤.

((وَنُظِرَ فِيهِ بَأْنَهُمَا أَي: النَّصَبَ وَالْجَرَ وَجَهَانِ سَائِغَانِ لِلْعَرَبِ لَيْسَ أَحَدٌ يُكَبِّرُ أَحَدَهُمَا لِيَسَاتِي (الخِلَافُ)) اهـ.

وَسَكَتَ "الشَّارْحُ" عَنِ الرَّفْعِ مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: ((بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ)).

(تنبيه)

هَذِهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ وَكَذَا سُكُونُ الْهَاءِ يَتَعَقَّدُ بِهَا الْيَمِينُ مَعَ التَّصْرِيحِ بِبَاءِ الْقَسَمِ، فَفِي "الظَّهْرِيَّة" ^(١): ((بِاللَّهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا - وَسَكَنَ الْهَاءُ أَوْ نَصَبَهَا أَوْ رَفَعَهَا - يَكُونُ يَمِينًا، وَلَوْ قَالَ: اللَّهُ لَا أَفْعَلُ كَذَا، وَسَكَنَ الْهَاءُ أَوْ نَصَبَهَا لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا أَنْ يُعَرِّبَهَا بِالْجَرِّ فَيَكُونُ يَمِينًا، وَقِيلَ: يَكُونُ يَمِينًا مُطْلَقًا)) اهـ.

قُلْتُ: وَقَوْلُ الْمُتَوَنِّ: ((وَقَدْ تَضَمَّرُ)) يُشِيرُ إِلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الْإِضْمَارَ يَبْقَى أَنَّهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَرِّ، لَكِنَّهُ خِلَافُ مَا مَشَى عَلَيْهِ فِي "الْهِدَايَةِ" ^(٢) وَغَيْرِهَا: ((مِنْ تَحْوِيزِ النَّصْبِ))، وَقَدْ مَنَّا ^(٣) عَنْ "الْجَوْهَرَةِ": ((أَنَّهُ الصَّحِيحُ))، بَلْ قَالَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٤): ((وَيَنْبَغِي أَنَّهُ إِذَا نَصَبَ أَنَّهُ يَكُونُ يَمِينًا بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ لَمْ يَحْتَفِظُوا فِي جَوَازِ كُلِّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ، وَلَكِنَّ النَّصَبَ أَكْثَرَ كَمَا ذَكَرَهُ "عَبْدُ الْقَاهِرِ" فِي "مُقْتَصَدِهِ" ^(٥)، كَذَا فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ") اهـ.

قُلْتُ: بَقِيَ الْكَلَامُ عَلَى عَدَمِ كَوْنِهِ يَمِينًا مَعَ سُكُونِ الْهَاءِ، وَقَدْ رَدَّهَ فِي "الْفَتْحِ"؛ حَيْثُ

(قَوْلُهُ: وَنُظِرَ فِيهِ بَأْنَهُمَا إِنْخ) بِجَعْلِ الْخِلَافِ فِي الْأَرْحَحِ يَنْدَفِعُ التَّنْظِيرُ، وَيُظْهِرُ وَجْهَ اقْتِصَارِهِ عَلَى النَّصْبِ وَالْجَرِّ، تَأْمَلْ.

(١) "الظَّهْرِيَّة": كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِيمَا يَكُونُ يَمِينًا بِالْعَرَبِيَّةِ ق ١٢٥/ب بِتَصْرِفٍ.

(٢) "الْهِدَايَةِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ مَا يَكُونُ يَمِينًا وَمَا لَا يَكُونُ يَمِينًا ٧٣/٢.

(٣) الْمَقُولَةُ [١٧١٦٨] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ بَرَعَ الْهَاءُ)).

(٤) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣١٣/٤.

(٥) "الْمُقْتَصَدُ فِي شَرْحِ الْإِبْرَاحِ": ٧٦٩/٢، لِأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَرَّانِيِّ (ت ٤٧١هـ)، وَ"الْإِبْرَاحُ" لِأَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَارَسِيِّ النَّحْوِيِّ (ت ٣٧٧هـ) ("كَشَفُ الظُّنُونِ" ٢١٢/١، وَ ١٧٩٣، "قَوَاتِ الْوَفَايَاتِ" ٣٦٩/٢، "بَغِيَةُ الرَّوَاةِ" ١٠٦/٢).

أَفَادَ أَنَّ إِضْمَارَ حَرْفِ التَّأْكِيدِ فِي الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ، ثُمَّ صَرَّحَ بِهِ بِقَوْلِهِ: (الْحَلِيفُ) بالعربية (في الإثبات لا يكون إلا بحرف التأكيد، وهو اللام والنون، كقوله: والله لأفعلن كذا).....

قال^(١): ((ولا فرق [٤/٤٥/ب] في ثبوت اليمين بين أن يُعرب المُقَسِّم به خطأً أو صواباً أو يُسَكَّنْهُ، خلافاً لما في "المحيط" فيما إذا سَكَّنْهُ؛ لأنَّ معنى اليمين - وهو ذكر اسم الله تعالى لِلْمَنْعِ أو الْحَمْلِ مَعْقُوداً بِمَا أُريدَ مِنْهُ أو فَعْلُهُ - ثَابِتٌ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى خُصُوصِيَّةٍ فِي اللَّفْظِ)) اهـ.

مطلب: فيما لو أسقط اللام والنون من جواب القسم

(١٧٢٩٠) (قوله: أَنَّ إِضْمَارَ حَرْفِ التَّأْكِيدِ) الإضافة في ((حرف)) للجنس؛ لأنَّ المراد اللام والنون، فَإِنَّ حَذْفَهُمَا فِي جَوَابِ الْقَسَمِ الْمُسْتَقْبَلِ الْمُثَبَّتِ لَا يَجُوزُ، نعم حَذْفُ أَحَدِهِمَا حَائِزٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ لَا عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، وَكَذَا يَجُوزُ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ حَالاً كَقِرَاءَةِ "ابن كثير" ﴿لَا قِيَمَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة - ١]، وقول الشاعر: [المقارب]

يَعِينُنَا لِأُبْعِضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ^(٢)

(١٧٢٩١) (قوله: الْحَلِيفُ بالعربية إلخ) على هذا أَكْثَرُ مَا يَقَعُ مِنَ الْعَوَامِّ لَا يَكُونُ يَمِينًا لِعَدَمِ اللَّامِ وَالنُّونِ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِمْ فِيهَا، "مَقْدِسِي". يعني: لَا يَكُونُ يَمِينًا عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَقَوْلُهُ: ((فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِمْ فِيهَا)) أَي: إِذَا تَرَكَوْا ذَلِكَ الشَّيْءَ، ثُمَّ قَالَ "الْمَقْدِسِي": ((لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ تَلْزَمَهُمْ لِعَتَاؤِهِمُ الْحَلِيفَ بِذَلِكَ))، وَيُؤَيِّدُهُ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْ "الظَّهْرِيَّةِ"^(٣): ((أَنَّهُ لَوْ سَكَّنَ الْهَاءَ أَوْ رَفَعَ أَوْ نَصَبَ

(قول "الشارح": أَفَادَ أَنَّ إِضْمَارَ إلخ) أَي: مِنْ تَقْيِيدِ الْإِضْمَارِ بِالْحُرُوفِ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا ٣٥٧/٤ باختصار.

(٢) البيت بلا نسبة في "المقاصد النحوية" ٣٣٨/٤، و"شرح التصريح" ٢٠٣/٢، و"شرح الأشموني" ٤٩٦/٢،

و"فرائد القلائد" رقم (١٠٣١).

(٣) "الظهيرية": كتاب الأيمان - الفصل الأول فيما يكون يمينا بالعربية ق ١٢٥/ب بتصريف.

في: بالله يَكُونُ يَمِينًا، مع أَنَّ الْعَرَبَ مَا نَطَقَتْ بِغَيْرِ الْجَرِّ، فَلْيَتَأَمَّلْ)). وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ يَمِينًا وَإِنْ خَلَا مِنَ اللَّامِ وَالنُّونِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي "الْوَلَوَالِحِيَّةِ"^(١): ((سُبْحَانَ اللَّهِ أَفْعَلُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَفْعَلُ كَذَا لَيْسَ يَمِينٍ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ)) اهـ. واعتَرَضَهُ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ": ((بَأَنَّ مَا نَقَلَهُ لَا يَدُلُّ لِمُدْعَاهُ، أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلأنَّهُ تَعْيِيرٌ إِعْرَائِيٌّ لَا يَمْنَعُ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعَ فَلَا يَضُرُّ التَّسْكِينُ وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ؛ لَمَّا تَقَرَّرَ: أَنَّ اللَّحْنَ لَا يَمْنَعُ الْإِنْعِقَادَ، وَأَمَّا الثَّانِي: فَلأنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُتَنَازَعِ فِيهِ؛ إِذِ الْمُتَنَازَعُ فِيهِ الْإِثْبَاتُ وَالنَّفْيُ لَا أَنَّهُ يَمِينٌ، وَالنَّقْلُ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ)) اهـ.

قلت: وفيه نظر، أَمَّا أَوَّلًا: فَلأنَّ اللَّحْنَ: الْخَطَأُ كَمَا فِي "الْقَامُوسِ"^(٢)، وَفِي "المصباح"^(٣): ((اللَّحْنُ: الْخَطَأُ فِي الْعَرَبِيَّةِ))، وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلأنَّ قَوْلَ "الْوَلَوَالِحِيَّةِ": ((سُبْحَانَ اللَّهِ أَفْعَلُ)) عَيْنُ الْمُتَنَازَعِ فِيهِ لَا غَيْرُهُ؛ فَإِنَّهُ أَتَى بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مُجَرَّدًا مِنَ اللَّامِ وَالنُّونِ، وَجَعَلَهُ يَمِينًا مَعَ النِّيَّةِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى النَّفْيِ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَعَ النِّيَّةِ يَمِينٌ عَلَى عَدَمِ الْفِعْلِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ النِّيَّةَ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُتَعَارَفٍ كَمَا مرَّ^(٤). وَقَالَ "ح"^(٥): ((وَبَحْثُ "المَقْدِسِيِّ" وَحِيَّةٍ، وَقَوْلُ بَعْضِ النَّاسِ: إِنَّهُ يُصَادِمُ الْمُنْقُولُ يُحَابُّ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُنْقُولَ فِي الْمَذْهَبِ كَانَ عَلَى عُرْفِ "صَدْرِ الْإِسْلَامِ" قَبْلَ أَنْ تَتَغَيَّرَ اللَّغَةُ، وَأَمَّا الْآنَ فَلَا يَأْتُونَ بِاللَّامِ وَالنُّونِ فِي مُثَبَّتِ الْقَسَمِ أَصْلًا، وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ بِوُجُودِ

قوله: قلت: وفيه نظر، أَمَّا أَوَّلًا فَلأنَّ اللَّحْنَ إلخ) مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا وَثَانِيًا لَا يَرُدُّ مَا ذَكَرَهُ "الرملي" كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ تَدَبَّرَ، تَأَمَّلْ.

(١) "الولوالحية": كتاب الأيمان - الفصل الأول في الألفاظ التي ينعقد بها اليمين في ٨٩/أ، نقلًا عن الإمام "محمد" رحمه الله.

(٢) "القاموس": مادة ((الحن)).

(٣) "المصباح المنير": مادة ((الحن)).

(٤) ص ٢٥٨ - "در".

(٥) "ح": كتاب الأيمان في ٢٣٤/ب، وقوله: ((لغة الفُرس ونحوها في الأيمان لمن تدبَّر)) ساقط من مخطوطة "ح" التي بين أيدينا.

((لا)) وعذمتها، وما^(١) اصطلاحهم على هذا إلا كاصطلاح لغة الفُرس ونحوها في الأيمان لمن تدبر)) اهـ.

قلت: ويؤيده ما ذكره العلامة "قاسم" وغيره: ((من أنه يحمل كلام كل عاقد وحالف ووافق على عرفه وعادته سواء وافق كلام العرب أم لا))، ويأتي^(٢) نحوه عن "الفتح" في أول الفصل الآتي. وقد فرّق أهل العربية بين ((بلى)) و((نعم)) في الجواب: بأنَّ ((بلى)) لإيجاب ما بعد النفي، و((نعم)) للتصديق، فإذا قيل: ما قام زيد، فإن قلت: بلى كان معناه قد قام، وإن قلت: نعم كان معناه ما قام، ونقل في "شرح المنار" عن "التحقيق"^(٣): ((أنَّ المُعتبر في أحكام الشرع العرف حتى يُقام كُلُّ واحدٍ منهما مقام الآخر)) اهـ. ومثله في "التلويح"^(٤)، وقول "المحيط" هنا -: ((والحلف بالعربية أن يقول في الإثبات: والله لأفعلن)) إلخ - بيان للحكم على قواعد العربية وعرف العرب وعادتهم الخالية عن اللحن، وكلام الناس اليوم خارج عن قواعد العربية سوى النادر فهو لغة اصطلاحية لهم كباقي اللغات الأعجمية، فلا يعاملون بغير لغتهم وقصدهم إلا من التزم منهم الإعراب، أو قصد المعنى اللغوي فينبغي أن يُدَيَّن، وعن هذا^(٥) قال شيخ مشايخنا "السائحاني": ((إنَّ أيماننا الآن لا توقّف على تأكيد، فقد وضعناها وضعا جديداً، واصطحنّا عليها وتعارفناها فيجب معاملتنا على قدر عقولنا وثباتنا، كما أوقع المتأخرون الطلاق ب: علي الطلاق، ومن لم يدّر بعرف أهل زمانه فهو جاهل)) اهـ.

(١) في "الأصل" و"أ": ((وَأَمَّا اصطلاحهم))، وكذا عبارة "ح" التي بين أيدينا، وهو خطأ.

(٢) المقالة [١٧٤٢٧] قوله: ((وعندنا على العرف)).

(٣) تقدمت ترجمته في ١٦٣/٣.

❖ قوله: ((كل واحد منهما إلخ)) أي: من نعم وبلى. اهـ منه.

(٤) لم نعر عليها في مظانها في "التلويح".

(٥) في "م": ((وعلى هذا)).

قُلْتُ: ونظيرُ هذا ما قالوه: من أنه لو أسقطَ الفاءَ الرابطةَ لحَوَابِ الشَّرْطِ فهو تَحْجِيزٌ لا تَعْلِيْقٌ، حتَّى لو قال: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ أَنْتَ طَالِقٌ تَطْلُقُ في الحالِ، وهذا مَبْنِيٌّ على قَوَاعِدِ العَرَبِيَّةِ أيضاً، وهو خِلَافُ الْمُتَعَارَفِ الْآنَ فَيَنْبَغِي بِنَاؤُهُ على العُرْفِ كما قَدَّمْنَاهُ^(١) عن "المَقْدِسِيِّ" في باب التَّعْلِيْقِ، وقَدَّمْنَا هُنَا ما يُنَاسِبُ ذِكْرَهُ هُنَا فَرَاجِعُهُ، واللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(تَنْبِيْهٌ)

ما مرَّ^(٢) إِنَّمَا هو في الْقَسَمِ، بِخِلَافِ التَّعْلِيْقِ فَإِنَّهُ وَإِنْ سُمِّيَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ خَلْفًا وَيَعْنَى لَكِنَّهُ لَا يُسَمَّى قَسَمًا، فَإِنَّ الْقَسَمَ خَاصٌّ بِالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى كَمَا صَرَّحَ بِهِ "الْقَهْطَانِيُّ"^(٣)، أَمَّا التَّعْلِيْقُ فَلَا يَجْرِي اشْتِرَاطُ اللَّامِ وَالتَّوْنِ فِي الْمَثْبُتِ مِنْهُ لَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَلَا عِنْدَ الْمُغَوِّيِّينَ، وَمِنْهُ: الْحَرَامُ يَلْزُمُنِي، وَعَلَيَّ الطَّلَاقُ لَا أَفْعَلُ كَذَا، فَإِنَّهُ يُرَادُ بِهِ فِي الْعُرْفِ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَهِيَ طَالِقٌ، فَيَجِبُ إِمْضَاؤُهُ عَلَيْهِمْ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "الْفَتْحِ" وَغَيْرِهِ كَمَا يَأْتِي^(٤)، قَالَ "ح"^(٥): ((فَانْدَفَعَ بِهَذَا مَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الْأَفْضَلِ مِنْ أَنْ فِي قَوْلِ الْقَاتِلِ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ أَجِيءُ الْيَوْمَ، إِنْ جَاءَ فِي الْيَوْمِ [٤/٤٦٤] وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِعَدَمِ اللَّامِ وَالتَّوْنِ، وَأَنْتَ خَبِيرٌ أَنَّ النُّجَاةَ إِنَّمَا اشْتَرَطُوا ذَلِكَ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ الْمَثْبُتِ لَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، وَإِلَّا كَانَ مَعْنَى قَوْلِكَ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُمَ، إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَمْ أَقُمَ: وَلَمْ يَقُلْ بِهِ عَاقِلٌ فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ. عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: أَجِيءُ لَيْسَ جَوَابَ الشَّرْطِ بَلْ هُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنْ لَمْ أَجِءُ الْيَوْمَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْوَهْمُ بَعَيْنِهِ لـ "الشَّيْخِ الرَّمْلِيِّ" فِي "الْفَتَاوَى الْحَيْرِيَّةِ"^(٦) وَغَيْرِهِ أَيْضًا، قَالَ السَّيِّدُ "أَحْمَدُ الْحَمَوِيُّ" فِي "تَذَكُّرَتِهِ الْكُبْرَى": رُفِعَ إِلَيَّ سَوْأَلُ صُورَتِهِ: رَجُلٌ اغْتَاظَ مِنْ وَلَدٍ زَوْجَتِهِ فَقَالَ: عَلَيَّ الطَّلَاقُ إِنِّي أَصْبَحُ أَشْتَكِيكَ مِنَ التَّقْيِيبِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ تَرَكَهُ وَلَمْ يَشْتَكِهِ

(١) المقولة [١٣٨٦٥] قوله: ((وَكَذَا لَوْ حَذَفَ الْفَاءَ مِنَ الْجَوَابِ)).

(٢) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٣) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٧٨/١.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٧٣٥٢] قَوْلُهُ: ((وَلَكِنْ الْفَتْوَى فِي زَمَانِنَا)).

(٥) "ح": كِتَابُ الْإِيمَانِ ق ٢٣٤/٢ - ب بِتَصْرِفٍ.

(٦) "الْفَتَاوَى الْحَيْرِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٨٢/١.

ووالله لقد فعلتُ كذا مقرونًا بكلمة التوكيد، وفي النَّفْيِ بحرفِ النَّفْيِ، حتَّى لو قال: والله أفعلُ كذا اليومَ كانتِ يمينُهُ على النَّفْيِ، وتكونُ لا مضمرةً كأنه قال: لا أفعلُ كذا، لا متناعٍ حذفِ حرفِ التوكيدِ في الإثباتِ لإضمارِ العربِ في الكلامِ الكلمةَ لا بعضَ الكلمةِ، من "البحر" ^(١) عن "المحيط".....

ومكثَ مدَّةً، فهل - والحالة هذه - يقعُ عليه الطَّلَاقُ أم لا؟ الجوابُ: إذا تركَ شِكَايَتَهُ وَمَضَى مدَّةً بعدَ حَلْفِهِ لا يقعُ عليه الطَّلَاقُ، لأنَّ الفِعْلَ المذكورَ وَقَعَ في جوابِ اليمينِ وهو مُثَبَّتٌ فيقدرُ النَّفْيُ حيثُ لم يُؤكَّد، والله تعالى أعلم، كتبه الفقيرُ "عبدُ المنعمِ النَّبِيِّ" فرفعه إليَّ جماعةٌ قائلين: ماذا يكونُ الحالُ فقد زاد به الأمرُ وتقدَّم بين العوامِ وتأخَّرتُ أولُو الفضلِ، أفيدوا الجوابُ؟ فأجبتُ بعدَ الحمدِ لله: ما أفتى به من عَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ - مُعلِّلاً بأنَّ الفِعْلَ المذكورَ وَقَعَ جواباً ليمينٍ، وهو مُثَبَّتٌ فيقدرُ النَّفْيُ حيثُ لم يُؤكَّد - فمُنَى عن فرطِ جهلهِ وحُمقِهِ وكثرةِ محارَفتِهِ في الدِّينِ وخرقهِ إذ ذاكِ في الفِعْلِ إذا وَقَعَ جواباً ليقسَمَ بالله، نحو: ﴿قَالَ تَقْتُلُوهُ﴾ [يوسف - ٨٥] أي: لا تقتلوه، لا في جوابِ اليمينِ بمعنى التعليقِ بما يَشُقُّ من طلاقٍ وعِتاقٍ ونحوِهِما، وجيندُ إذا أصبحَ الحَالِفُ ولم يَشْتَكِهِ وَقَعَ عليه الطَّلَاقُ الثلاثُ وبانتِ زَوْجَتُهُ مِنْهُ يَبُونَةُ كُبْرَى. إذا تقررَ هذا فقد ظهرَ لك أنَّ هذا المفتيَ أخطأ خطأ صُراحاً لا يصدرُ عن ذي دينٍ وصلاحٍ، والله دُرُّ القائلِ: [طويل]

من الدينِ كَشَفُ السِّرِّ عن كُلِّ كاذِبٍ وعن كُلِّ بِلْغِيٍّ أَتَى بالعجائبِ
فلولا رجالٌ مُؤْمِنُونَ لَهَدَمْتُ صوامعَ دينِ اللهِ من كُلِّ جانبِ

والله الهادي للصواب، وإليه المرجعُ والمآبُ.

[١٧٢٩٢] (قوله: "والله لقد فعلتُ") بصيغة الماضي، ولا بُدَّ فيها من السلامِ مقرونةً بـ ((قد))

أو ((ربِّما)) إنَّ كان مُتَصَرِّفاً، وإلا فغيرُ مقرونةٍ كما في "التسهيل" ^(٢).

[١٧٢٩٣] (قوله: وفي النَّفْيِ إلخ) عطفٌ على قوله: ((في الإثباتِ))، أي: أنَّ الحَلْفَ إذا كان

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٢١٣/٤ - ٢١٤ بتصرف.

(٢) "تسهيل الفوائد": باب القسم ص ١٥٢ -.

(وكفارتُهُ) هذه إضافة للشرط؛ لأنَّ السببَ عندنا الحنْثُ.....

الجوابُ فيه مضارعاً منفيّاً لا يَكُونُ باللامِ والنونِ إلّا لضرورةٍ أو شذوذاً، [١/٤٧ق/٤] بل يَكُونُ بحرفِ النفيِّ ولو مُقدِّراً كقوله تعالى: ﴿تَاللّٰهِ اَنۡتَۤىۤا﴾ [يوسف - ٨٥]. فقوله: ((حتّى لو قال إلخ)) تفرّيعٌ صحيحٌ أفادَ به أنَّ حرفَ النفيِّ إذا لم يُذكر يُقدَّرُ، وأنَّ الدالَّ على تقديره عدمُ شرطِ كونه مُثبتاً وهو حرفُ التوكيدِ، وأنَّه إذا دار الأمرُ بين تقديرِ النَّافيِّ وحرفِ التوكيدِ تعيَّنَ تقديرُ النَّافيِّ؛ لأنَّه كلمةٌ لا بعضُ كلمةٍ، فافهم. لكن اعترضَ "الخيزرُ الرَّمليُّ": ((بأنَّ حرفَ التوكيدِ كلمةٌ أيضاً)). والجواب: أنَّ المرادَ بالكلمة: ما يتكلَّمُ بها بدوْنِ غيرها، أو ما ليستَ مُتصلةً بغيرها في الخطِّ.

مطلب: كفارة اليمين

[١٧٢٩٤] (قوله: وكفارتُهُ) أي: اليمينُ بمعنى الحلفِ أو القسمِ، فلا يَرِدُ أنَّها مؤنَّثٌ سَماعاً، "نهر" (١).

[١٧٢٩٥] (قوله: هذه إضافة للشرط) لَمَّا كان الأصلُ في إضافة الأحكامِ إضافةَ الحكمِ إلى سببِهِ - ك: حَدِّ الزَّنا، أو الشُّربِ، أو السَّرقةِ، واليمينِ ليسَ سبباً عندنا للكفارةِ خلافًا لـ "الشافعي" رَحِمَهُ اللهُ تعالى، بل السببُ عندنا هو الحنْثُ كما يأتي (٢) - يَبَيِّنُ أنَّ ذلكَ خارجٌ عن الأصلِ، وأنَّه مِنَ الإضافةِ إلى الشرطِ محازراً، وهي جائزةٌ وثابتةٌ في الشرعِ، كما في كفارةِ الإحرامِ وصَدَقَةِ الفِطْرِ. وَكَوْنُ اليمينِ شرطاً لا سبباً مُبَيَّنٌّ بِأدلَّتِهِ في "الفتح" (٣) وغيرِهِ.

(قوله: تفرّيعٌ صحيحٌ أفادَ به أنَّ حرفَ النفيِّ إلخ) فيه: أنَّ غايةَ ما أفادَهُ الكلامُ السَّابِقُ أنَّ الحلفَ في الإنبياتِ لا بُدَّ فيه من التأكيدِ، والحلفُ في النفيِّ يكونُ بحرفِ النفيِّ، ولا يُستفادُ من هذا أنَّه إذا حَلَا الفعلُ عن التأكيدِ وعن النفيِّ - بأنْ ذُكِرَ مجرداً عنهما - يُقدَّرُ النفيُّ، بل تقديرُهُ مستفادٌ من التعليلِ بعده، فلم يَتِمَّ التفرّيعُ، فالمناسبُ تركُهُ وذكرُ المسألةِ مستقلةً.

(١) "النهر": كتاب الأيمان ٢٧٩ق/١.

(٢) المقولة [١٧٣١٥] قوله: ((ولم يُحرِّجِ التكفيرُ إلخ)).

(٣) انظر "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٦٨/٤.

(تحرير رقية أو إطعام عشرة مساكين).....

[١٧٢٩٦] (قوله: تحرير رقية) لم يقل: عتق رقية؛ لأنه لو ورث من يعتق عليه فنوى عن الكفارة لم يجز، "نهر"^(١).

[١٧٢٩٧] (قوله: عشرة مساكين) أي: تحقيقاً أو تقليداً حتى لو أعطى مسكيناً واحداً في عشرة أيام كل يوم نصف صاع يجوز، ولو أعطاه في يوم واحد بدفعات في عشر ساعات قيل: يجوز، وقيل: لا وهو الصحيح؛ لأنه إنما جاز إعطاؤه في اليوم الثاني تنزيلاً له منزلة مسكين آخر لتحديد الحاجة، من "حاشية السيد أبي السعود"^(٢). وفيها^(٣): ((يجوز أن يكسوا مسكيناً واحداً في عشر ساعات من يوم، عشرة أبواب أو ثوباً واحداً؛ بأن يؤديه إليه ثم يسرده منه إليه أو إلى غيره، بهية أو غيرها؛ لأن تبدل الوصف تأثيراً في تبدل العين، لكن لا يجوز عند أكثرهم، "فهيستاني"^(٤)) عن "الكشف"^(٥). وقوله: ((لكن لا يجوز)) يُحمل تعلقه بالثانية فقط، أو بها وبالأولى أيضاً وهو الظاهر، بدليل ما قدمناه)) اهـ.

قلت: ومراؤه بالثانية قوله: ((أو ثوباً واحداً)). وفي "الجوهرة"^(٦): ((وإذا أطعمهم بلا إدام لم يجز إلا في خبز الحنطة، وإذا غدى مسكيناً وعشى غيره عشرة أيام لم يجزه؛ لأنه فرق طعام العشرة على عشرين، كما إذا فرق حصّة المسكين على مسكينين، ولو غدى مسكيناً وأعطاه قيمة العشاء أجزأه، وكذا إذا فعله في عشرة مساكين، ولو عشاها في رمضان عشرين [٤٧ق/ب] ليلة أجزأه)) اهـ.

(قوله: لأنه لو ورث من يعتق عليه فنوى إلخ) بخلاف ما لو اشتراه أو هب أو أوصى به له فقبله ناوياً العتق عن الكفارة فإنه يصح.

(١) "نهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٩/أ.

(٢) "فتح المعين": كتاب الأيمان ٢٩٩/٢.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٨٢/١.

(٤) "كشف الأسرار": باب وجوه الوقوف على أحكام النظم ٤١١/٢.

(٥) "الجوهرة النيرة": كتاب الأيمان ٢٩٢/٢ باختصار.

كما مر^(١) في الظهار (أو كُسُوْتُهُمْ بما^(٢)) يَصْلُحُ لِلأَوْسَاطِ.....

لَكِنْ فِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(٣): ((إِذَا غَدَّاهُمْ فِي يَوْمٍ وَعَشَّاهُمْ فِي يَوْمٍ آخَرَ، فَعَنِ الثَّانِي فِيهِ رَوَايَانِ: فِي رَوَايَةٍ: شَرَطَ وَجُودَهُمَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، وَفِي رَوَايَةٍ "الْمَعْلَى": لَمْ يَشْتَرِطْ)). وَفِي "كَافِي الْحَاكِمِ": ((وَإِنْ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ كُلَّ مَسْكِينٍ صَاعًا عَنْ يَمِينَيْنِ لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا عَنْ إِحْدَاهُمَا عِنْدَهُمَا، وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": يُجْزِيهِ عَنْهُمَا)).

(١٧٢٩٨) (قوله: كما مر في الظهار) أي: كالتحرير والإطعام المارئين في الظهار من كون الرقبة غير فائتة جنس المنفعة ولا مستحقة لحرية بجهة، وفي الإطعام إما التملك أو الإباحة فبعثهم ويغذيهم، ولو أطعم خمسة و كسا خمسة أجزأه ذلك عن الإطعام إن كان أرخص من الكسوة، وعلى العكس لا يجوز، هذا في إطعام الإباحة، أما إذا ملكه فيجوز ويقام مقام الكسوة. ولو أعطى عشرة كل واحد ألف من من الخبطة عن كفارة اليمين لا يجوز إلا عن واحدة عند الإمام والثاني، وكذا في كفارة الظهار، كذا في "الخلاصة"^(٤)، "نهر"^(٥).

قُلْتُ: وَبِهِ عَلِمَ أَنَّ حِيلَةَ النُّورِ^(٦) لَا تَنْفَعُ هُنَا بِخِلَافِهَا فِي إِسْقَاطِ الصَّلَاةِ.

(١٧٢٩٩) (قوله: بما يَصْلُحُ لِلأَوْسَاطِ) وقيل: يُعْتَبَرُ فِي التَّوْبِ حَالُ الْقَاضِي: إِنْ كَانَ يَصْلُحُ لَهُ بِجُورٍ، وَإِلَّا فَلَا، قَالَ "السَّرْحَسِيُّ"^(٧): ((وَالأَوَّلُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ))، "بِرَازِيَّة"^(٨).

(قوله: وَلَا مُسْتَحَقَّةٌ لِلْحَرِيَّةِ إلخ) فلو قَالَ لَعِيدُ: إِنْ اشْتَرَيْتَكَ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَاشْتَرَاهُ يَنْبُو بِهِ الْكَفَّارَةُ لَا بِجُزِيهِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْحَرِيَّةِ مِنْ جِهَةِ الْيَمِينِ السَّابِقَةِ، وَقَدْ وَجَدَتْ مِنْ غَيْرِ مَقَارِنَةٍ لِنَيَّْةِ الْكَفَّارَةِ فَلَا بِجُزِيهِ.

(١) ١٦٧/١٠ وما بعدها "در".

(٢) في "و": ((م)).

(٣) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الأول في المقدمة - نوع آخر في الكفارة ٢٦٦/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الأول في المقدمة ق ١١٠/ب.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٩/أ.

(٦) في "م": ((الدرج))، وهو تحريف.

(٧) نقول: الذي في البرازية: ((شمس الأمانة))، والمراد ((شمس الأمانة الحلواني)) كما صرح به في "المحيط البرهاني" ١/٤١٦/ب، وليس المراد ((السرخسي)) كما فهمه ابن عابدين من إطلاق "البرازية".

(٨) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الأول: في المقدمة - نوع آخر: في الكفارة ٢٦٥/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

وَيَنْتَفِعُ بِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَ (يَسْتُرُ عَامَّةَ الْبَدَنِ) فَلَمْ يُجْزِ^(١) السَّرَاوِيلُ.....

[١٧٣٠٠] (قوله: وَيَنْتَفِعُ بِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ) لَأَنَّهَا أَكْثَرُ نِصْفِ مُدَّةِ الثَّوبِ الْجَدِيدِ كَمَا فِي "الْخُلَاصَةِ"^(٢)، فَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ جَدِيدًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ^(٣) لَوْ كَانَ جَدِيدًا رَقِيقًا لَا يَبْقَى هَذِهِ الْمُدَّةُ لَا يُجْزِي.

[١٧٣٠١] (قوله: وَيَسْتُرُ عَامَّةَ الْبَدَنِ) أَي: أَكْثَرُهُ كَالْمَلَاعَةِ أَوِ الْجُبَّةِ أَوِ الْقَمِيصِ أَوِ الْقَبَاءِ، "فَهَسْتَانِي"^(٤). وَهَذَا بَيَانٌ لِأَدْنَاهُ عِنْدَهُمَا، وَالْمَرْوِيُّ عَنْ "مُحَمَّدٍ": مَا تَجُوزُ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَعَلَيْهِ: فَيُجْزِيهِ دَفْعُ السَّرَاوِيلِ عِنْدَهُ لِلرَّجُلِ لَا لِلْمَرْأَةِ.

[١٧٣٠٢] (قوله: فَلَمْ يُجْزِ السَّرَاوِيلُ) هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتُرُ يُسَمَّى غُرْيَانٌ غُرْفًا، فَلَا بُدَّ عَلَى هَذَا أَنْ يُعْطِيَهِ قَمِيصًا أَوْ جُبَّةً أَوْ رَدَاءً أَوْ قَبَاءً أَوْ إِزَارًا سَابِلًا بَحِثْ يَتَوَشَّحُ بِهِ عِنْدَهُمَا وَإِلَّا فَهُوَ كَالسَّرَاوِيلِ، وَلَا تُجْزِي الْعِمَامَةُ إِلَّا إِنْ أَمَكَنَ أَنْ يُتَّخَذَ مِنْهَا ثَوْبٌ مُجْزِيٌّ، وَأَمَّا الْقَلَنْسُوَّةُ فَلَا تُجْزِي بِحَالٍ، وَلَا بُدَّ لِلْمَرْأَةِ مِنْ خِمَارٍ مَعَ الثَّوبِ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهَا لَا تَصَحُّ بَدُونِهِ، وَهَذَا أَي: التَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ يُشَابِهُ الْمَرْوِيَّ عَنْ "مُحَمَّدٍ" فِي السَّرَاوِيلِ: ((أَنَّهُ لَا يَكْفِي لِمَرْأَةٍ)). وَظَاهِرُ الْجَوَابِ: مَا يَثْبُتُ بِهِ اسْمُ الْمَكْتَسَبِيِّ وَيَنْتَفِي عَنْهُ اسْمُ الْغُرْيَانِ لَا صِحَّةُ الصَّلَاةِ وَعَدَمُهَا، وَالْمَرْأَةُ إِذَا كَانَتْ لَا يَسْتُرُ قَمِيصًا سَابِلًا وَخِمَارًا عَطَى رَأْسَهَا وَأُذُنَيْهَا دُونَ [٤/٤٨ق] عُنُقِهَا لَا شَكَّ فِي ثُبُوتِ اسْمِ أَنَّهَا

(قوله: وَأَمَّا الْقَلَنْسُوَّةُ فَلَا تُجْزِي (إِلْح) إِلَّا إِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْقَلَنْسُوَّةِ تَسَاوِي قِيَمَةَ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، وَدَفَعَهَا فِي قِيَمَةِ الْإِطْعَامِ. أَهـ "سَنَدِي".

(١) فِي "د" وَ "و": ((تَجْزِي)).

(٢) "خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي الْمَقْدَمَةِ ق ١١٠/ب بِتَصْرِفٍ.

(٣) فِي "ب": ((أَنَّ)).

(٤) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ٣٨٣/١.

* قَوْلُهُ: ((يَتَوَشَّحُ بِهِ)) يُقَالُ: يَتَوَشَّحُ ثَوْبَهُ، وَهُوَ أَنْ يُدْخِلَهُ تَحْتَ إِبْصِهِ الْأَمْنِ وَيَبْقِيَهُ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ كَمَا يَفْعَلُ الْمُحَرِّمُ، "مَصْبَاح". أَهـ مِنْهُ.

إلا باعتبار قيمة الإطعام، (ولو أدى الكلّ) جملةً أو مرتباً ولم ينوِ إلا بعد تمامها،...

مُكْتَسِبَةٌ لَا عُرْيَانَةٌ وَمَعَ هَذَا لَا تَصَحُّ صَلَاتُهَا. اهـ مُلْخَصاً مِنْ "الْفَتْح" (١).

وحاصِلُهُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مَعَ الثَّوْبِ مِنَ الْخِمَارِ، لَكِنْ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْخِمَارُ مِمَّا تَصَحُّ بِهِ الصَّلَاةُ، وَقَدْ اقْتَصَرَ فِي "الْبَحْرِ" (٢) عَلَى صَدْرِ عِبَارَةِ "الْفَتْحِ" فَأَوْهَمَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْخِمَارُ أَصْلًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَلْيَنْتَبِهْ لَهُ. وَفِي "الشُّرُثِيَالِيَّةِ" (٣): ((وَلَمْ أَرَ حُكْمَ مَا يُغَطِّي رَأْسَ الرَّجُلِ)) اهـ.

قُلْتُ: إِنْ كَانَ تَوَقُّفُهُ فِي إِجْرَائِهِ فَلَا شَكَّ فِي عَدَمِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي اشْتِرَاطِهِ مَعَ الثَّوْبِ فَظَاهِرٌ مَا مَرَّ (٤) عَدَمُهُ. وَفِي "الكَافِي" (٥): ((الْكُسُوءَةُ ثَوْبٌ لِكُلِّ مُسْكِينٍ إِذَا رَأَى [أَوْ] (٦) رِدَاءً، أَوْ قَمِيصًا، أَوْ قَبَاءً، أَوْ كِسَاءً)) اهـ. وَقَدْ مَنَّا (٧): ((أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَسْتُرُ أَكْثَرَ الْبَدَنِ)).

[١٧٣٠٣] (قَوْلُهُ: إِلَّا بِاعْتِبَارِ قِيَمَةِ الْإِطْعَامِ) وَمِثْلُهُ لَوْ أُعْطِيَ نِصْفُ ثَوْبٍ تَبْلُغُ قِيَمَتُهُ قِيَمَةَ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ أَجْزَأُهُ عَنْ إِطْعَامِ فَقِيرٍ، وَكُنَّا لَوْ أُعْطِيَ عَشْرَةُ مَسَاكِينٍ ثَوْبًا كَبِيرًا لَا يَكْفِي كُلَّ وَاحِدٍ حِصَّتُهُ مِنْهُ لِلْكُسُوءَةِ (٨) وَتَبْلُغُ حِصَّةَ كُلِّ مِنْهُمْ قِيَمَةَ مَا ذَكَرْنَا أَجْزَأُهُ عَنْ الْكُفَّارَةِ بِالْإِطْعَامِ، ثُمَّ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِلْإِجْزَاءِ عَنِ الْإِطْعَامِ أَنْ يَنْوِيَ بِهِ عَنِ الْإِطْعَامِ، وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ": يُشْتَرَطُ، "فَتْح" (٩).

[١٧٣٠٤] (قَوْلُهُ: وَلَمْ يَنْوِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهَا) شَرَطُ فِي قَوْلِهِ: ((مُرْتَبًا)) فَقَطْ، وَفِيهِ: أَنَّ النِّيَّةَ بَعْدَ

(قَوْلُهُ: لَا يَكْفِي كُلَّ وَاحِدٍ حِصَّتُهُ مِنْهُ الْكُسُوءَةُ) (الْخ) الَّذِي فِي "الْفَتْحِ": ((لِلْكُسُوءَةِ)).

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣/١٩٣ ق ٤/٣٦٦.

(٢) انظر "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣١٤.

(٣) "الشُرُثِيَالِيَّةُ": كتاب الأيمان ٤١/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) في المقالة نفسها.

(٥) "كافي النسخي": كتاب الأيمان - باب ما يكون ميمناً وما لا يكون ميمناً - فصل في الكفارة ٣/١٩٣ ق ٤/٣٦٦.

(٦) في النسخ جميعها بالواو (ورداً)، والصواب ما أثبتناه من عبارة "الكافي"، وعبارة "الفتح" ٤/٣٦٦، و"البحر" ٤/٣١٤.

(٧) المقالة [١٧٣٠١] قوله: ((ويستُرُ عَامَّةَ الْبَدَنِ)).

(٨) في النسخ جميعها: ((الكُسُوءَةُ))، وما أثبتناه من "م" هو الموافق لعبارة "الفتح"، وقد نَبّه عليه "الرافعي".

(٩) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٤/٣٦٧ بتصرف.

لِلزُّومِ النِّيَّةَ لِصِحَّةِ التَّكْفِيرِ، (وَقَعَ عَنْهَا وَاحِدٌ هُوَ أَعْلَاهَا قِيَمَةٌ، وَلَوْ تَرَكَ الْكُلَّ عُوقِبَ بِوَاحِدٍ هُوَ أَدْنَاهَا قِيَمَةٌ) لِسُقُوطِ الْفَرْضِ بِالْأَدْنَى (وَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا) كُلَّهَا.....

تَمَامُهَا إِنَّمَا تُتْلَى الْإِطْعَامُ وَالْكُسُوءَةُ لِصِحَّةِ النِّيَّةِ بَعْدَ النَّفْعِ مَا دَامَ فِي يَدِ الْفَقِيرِ كَمَا فِي الرِّكَاعَةِ، وَأَمَّا الْإِعْتَاقُ فَلَا إِلَّا أَنْ تُصَوِّرَ الْمَسْأَلَةَ فِيمَا إِذَا تَقَدَّمَتِ الْكُسُوءَةُ وَالْإِطْعَامُ وَعِنْدَ الْإِعْتَاقِ نَوَى الثَّلَاثَةَ عَنِ الْكُفَّارَةِ. اهـ "ح" (١).

وَالْمُرَادُ بِالْإِطْعَامِ التَّمْيِيزُ لَا الْإِبَاحَةُ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ أَكَلُوا عِنْدَهُ ثُمَّ نَوَى لَمْ يَصِحَّ فِيمَا يَظْهَرُ، تَأَمَّلْ. ثُمَّ إِنَّ مُرَادَ "الْشَّارِحِ" بَيَانُ إِمْكَانِ تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ: وَقُوعُ الْأَعْلَى قِيَمَةً عَنِ الْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنَ النِّيَّةِ، فَإِذَا فَعَلَ الثَّلَاثَةَ فَمَا نَوَاهُ أَوَّلًا وَقَعَ عَنْهَا وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَدْنَى، فَبَيِّنَ إِمْكَانَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا فَعَلَ الْكُلَّ جُمْلَةً أَوْ مُرْتَبًا لَكِنَّهُ أَخَّرَ النِّيَّةَ.

(١٧٣٠٥) [قَوْلُهُ: لِلزُّومِ النِّيَّةِ] عِلَّةٌ لِمَا اسْتَفِيدَ مِنَ الْمَقَامِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي التَّكْفِيرِ مِنَ النِّيَّةِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ "الْكَمَالُ" (٢) وَغَيْرُهُ، "ط" (٣).

(١٧٣٠٦) [قَوْلُهُ: وَإِنْ عَجَزَ إِلَخ] قَالَ فِي "الْبَحْرِ" (٤): ((أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ وَاحِدٌ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ لَا يَجُوزُ لَهُ الصَّوْمُ وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ، فَفِي "الْخَانِيَةِ" (٥): لَا يَجُوزُ الصَّوْمُ لِمَنْ يَمْلِكُ مَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْكُفَّارَةِ أَوْ يَمْلِكُ بِذَلِكَ فَوْقَ الْكُفَّافِ، وَالْكَفَّافُ: مَنْزِلٌ يَسْكُنُهُ وَثُوبٌ يَلْبَسُهُ وَيَسْتُرُ عَوْرَتَهُ وَقُوْتُ يَوْمِهِ، وَلَوْ لَهُ عَبْدٌ يَحْتَاجُهُ لِلْخِدْمَةِ لَا يَجُوزُ لَهُ الصَّوْمُ، وَنُوبٌ لَيْسَ لَهُ مَالٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِثْلُهُ فَإِنْ قَضَى دَيْنَهُ بِهِ كَفَرَ بِالصَّوْمِ، وَإِنْ صَامَ قَبْلَ قَضَائِهِ قَبِلَ: [٤٨٠/٤] اب/

٦١/٢

(قَوْلُهُ: وَأَمَّا الْإِعْتَاقُ فَلَا، إِلَّا أَنْ تُصَوِّرَ الْمَسْأَلَةَ فِيمَا إِذَا تَقَدَّمَتِ إِلَخ) يُمَكِّنُ تَصَوُّرَهُ فِي الْإِعْتَاقِ وَالْإِبَاحَةِ، بَأَن نَوَى أَصْلَ الْكُفَّارَةِ بَدُونِ تَعْيِينِ ثُمَّ عَيَّنْ، تَأَمَّلْ.

(١) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٥/أ.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٦٧/٤.

(٣) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٥/٢.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٥/٤.

(٥) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٢٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(وقت الأداء) عندنا حتى لو وهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع بهيته^(١) أجزاء الصوم، "مجتبى". قلت^(٢): وهذا يستثنى من قولهم: الرجوع في الهبة فسح من الأصل. (صام ثلاثة أيام ولأء) ويطل بالحيز بخلاف كفارة الفطر، وجوز الشافعي.....

يجوز، وقيل: لا، ولو له مال غائب أو دين مؤجل صام إلا إذا كان المال الغائب عبداً لقدرة على إعتاقه)) اهـ، ملخصاً.

وفي "الجوهرة"^(٣): ((والمرأة المعسرة لزوجه منعها من الصوم؛ لأن كل صوم وجب عليها بإيجابها له منعها منه، وكذا العبد إلا إذا ظهر من امرأته فلا يمنعه المولى لتعلق حق المرأة به؛ لأنه لا يصل إليها إلا بالكفارة)).

(١٧٣٠٧) (قوله: وقت الأداء) أي: لا وقت الجنث؛ فلو حثت مؤسراً ثم أعسر جاز له الصوم، وفي عكسه لا، وعند "الشافعي" على العكس، "زيلي"^(٤).

(١٧٣٠٨) (قوله: قلت: إلخ) قائله صاحب "البحر"^(٥)، وجهه: أنه لو كان فسحاً - أي: كأنه لم يقع - لكان المال موجوداً في يده فلا يجزيه الصوم، "ط"^(٦).

(١٧٣٠٩) (قوله: ولأء) بكسر الواو والمد أي: متابعة^(٧)؛ لقراءة "ابن مسعود" و"أبي": ﴿فصيام ثلاثة أيام متتابعات﴾ فجاز التقييد بها؛ لأنها مشهورة فصارت كخير المشهور، وتاممه في "الزيلي"^(٨).

(١٧٣١٠) (قوله: بخلاف كفارة الفطر) أي: كفارة الإفطار في رمضان فإن مدتها لا تخلو

(١) في "ب" و"م" و"ط": ((بهية)).

(٢) في "و" زيادة: ((تبعاً للبحر)).

(٣) "الجوهرة النيرة": كتاب الأيمان ٢٩٣/٢ بتصرف.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان ١١٣/٣ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٥/٤.

(٦) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٥/٢ بتصرف.

(٧) في "ط": ((متابعة)).

(٨) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان ١١٣/٣.

التفريق، واعتبرَ العَجَزَ عِنْدَ الحِنْتِ، "مسكين" ^(١). (والشرطُ استمرارُ العَجَزِ إلى الفراغِ من الصومِ فلو صامَ المُعْسِرُ يومين ثم قَبَلَ فراغَهُ ولو بساعةٍ (أيسَرَ) ولو بموتِ مورثِهِ موسراً (لا يجوزُ لَهُ الصومُ) ويستأنفُ بالمالِ ^(٢)، "حانية" ^(٣). ولو صامَ ناسياً للمالِ لم يُجْزَ على الصحيح، "محتبى". ولو نسيَ كيفَ حلفَ باللهِ أو بطلاقٍ أو بصومٍ لا شيءَ عليه إلا أنْ يتذكرَ، "حانية" ^(٤). (ولم يُجْزِ التَّكْفِيرُ ولو بالمالِ، خلافاً "للشافعي" (قَبْلَ حِنْتٍ) ^(٥).....

غالباً عن الحَيَضِ.

[١٧٣١١] (قوله: التفريق) أي: صومَ الثلاثةِ متفرقةً.

[١٧٣١٢] (قوله: فلو صامَ المُعْسِرُ) مثله: العبدُ إذا أُعتِقَ وأصابَ مالاَ قَبْلَ فراغِ الصومِ، كما في

"الفتح" ^(٦).

[١٧٣١٣] (قوله: ثُمَّ قَبْلَ فراغِهِ) أي: من صومِ اليومِ الثالثِ بقرينةِ ((ثُمَّ))، فافهم. والأفضلُ

إكمالُ صومِهِ، فإنْ أَفْطَرَ لا قضاءَ عليه عندنا، كما في "الجوهرة" ^(٧).

[١٧٣١٤] (قوله: لم يُجْزِ على الصَّحِيحِ) وقياسُهُ: أَنَّهُ لو صامَ لَعَجَزِهِ فَظَهَرَ أَنَّ مُورَثَهُ ماتَ قَبْلَ

صَوْمِهِ أَنْ لا يُجْزِيَهُ، "نهر" ^(٨).

[١٧٣١٥] (قوله: ولم يُجْزِ التَّكْفِيرُ إلخ) لأنَّ الحِنْتَ هو السَّبَبُ كما مرَّ ^(٩)، فلا يجوزُ إلاَّ بعد

(١) "شرح منلا مسكين": كتاب الأيمان ص ١٣٢-.

(٢) في "و": ((المال)).

(٣) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ١٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية")، وليس فيها: ((ويستأنف بالمال)).

(٤) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٢٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) في "د": ((حتنه)).

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٦٧/٤.

(٧) "الجوهرة النيرة": كتاب الأيمان ٢٩٣/٢.

(٨) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٧٩ب، وقوله: ((أَنَّ مُورَثَهُ ماتَ قَبْلَ صَوْمِهِ أَنْ لا يُجْزِيَهُ)) ليست في مخطوطة "النهر" التي بين أيدينا.

(٩) المقولة [١٧٢٩٥] قوله: ((هذه إضافة للشرط)).

ولا يَسْتَرِدُّهُ من الفقير لوقوعه صدقةً، (ومصرفها مصرفُ الزكاة) فما لا فلا، قيل: إلا الذمي^(١) خلافًا للثاني، ويقولُه يُفتى كما مر^(٢) في بابها. (ولا كفارة يمين كافر وإن حنث مسلمًا) بآية ﴿إِنَّهُمْ لَا يَتِمَّنْ لَهُمْ﴾ [التوبة - ١٢]، وأما ﴿وَلَنْ تَكُونُوا أَتَمَنَّهُمْ﴾ [التوبة - ١٢] فيعني الصوري كتحليف الحاكم. (وهو) أي: الكفر.....

ووجوده، وفي "القهستاني"^(٣): ((واعلم أنه لو أحرَّ كفارة اليمين أئِم ولم تسقط بالموت والقتل، وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كما في "الخرائفة").

[١٧٣١٦] (قوله: ولا يَسْتَرِدُّهُ) أي: لو كفر بالمال قبل الحنث، وقلنا: لا يحزبه فليس^(٤) له أن يَسْتَرِدُّهُ من الفقير؛ لأنه تملك لله تعالى قصده به القرينة مع شيء آخر، وقد حصل التقرب وترتب الثواب فليس له أن ينقصه ويطلبه، "فتح"^(٥).

[١٧٣١٧] (قوله: فما لا فلا) أي: ما لا يجوز دفع الزكاة إليه لا يجوز دفع الكفارة إليه.

[١٧٣١٨] (قوله: إلا الذمي) فإنه لا يجوز دفع الزكاة إليه، ويجوز دفع غيرها.

[١٧٣١٩] (قوله: خلافًا للثاني) فعنده لا استثناء.

[١٧٣٢٠] (قوله: في بابها) أي: الزكاة.

[١٧٣٢١] (قوله: فيعني الصوري) أي: المراد بهذه الآية اليمين صورة، كتحليف القاضي لهم؛ إذ المقصود منها رجاء [٤/٤٩] النكول، والكافر وإن لم يثبت في حقه شرعًا اليمين المستعقب لحكمه لكنه في نفسه يعتد بعظيم اسم الله تعالى وحرمة اليمين به كاذبًا فيمنع عنه فيحصل المقصود فشرع إنزاهه بصورتها لهذه الفائدة، وتماؤه في "الفتح"^(٦).

(١) في "و": ((للذمي)).

(٢) ١١٤/٦ "در".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأيمان ٣٨٤/١.

(٤) في النسخ جميعها: ((ليس))، وما أثبتناه من "الفتح".

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧٠/٤.

(٦) انظر "الفتح": كتاب الأيمان فصل في الكفارة ٣٧١/٤.

(يُطْلُهَا) إِذَا عَرَضَ بَعْدَهَا، (فَلَوْ حَلَفَ مُسْلِمًا ثُمَّ ارْتَدَّ) وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى (ثُمَّ أَسْلَمَ) ثُمَّ حَيْثُ فَلَا كَفَّارَةَ أَصْلًا؛ لَمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَوْصَافَ الرَّاجِعَةَ لِلْمَحَلِّ يَسْتَوِي فِيهَا الْإِبْتِدَاءُ وَالْبَقَاءُ، كَالْمَحْرَمِيَّةِ فِي النِّكَاحِ، وَكَذَا لَوْ نَذَرَ الْكَافِرُ بِمَا هُوَ قَرِيبٌ لَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ، (وَمَنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ كَعَدَمِ الْكَلَامِ مَعَ أَبِيهِ أَوْ قَتْلِ فُلَانٍ) وَإِنَّمَا قَالَ: (الْيَوْمَ)؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْحَنْثِ لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِي الْيَمِينِ الْمَوْقَّتَةِ، أَمَّا الْمُطْلَقَةُ فَحَنْثُهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَيُوصِي بِالْكَفَّارَةِ بِمَوْتِ الْخَالِفِ، وَيَكْفُرُ عَنْ يَمِينِهِ بِهَلَاكِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، "غَايَةٌ". (وَجَبَ الْحَنْثُ وَالتَّكْفِيرُ) لِأَنَّهُ أَهْوَنُ الْأَمْرَيْنِ،.....

[١٧٣٢٢] (قَوْلُهُ: يُطْلُهَا) مُقْتَضَاهُ: أَنَّهُ لَا يَأْتُمُّ بِالْحَنْثِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ.

[١٧٣٢٣] (قَوْلُهُ: لِمَا تَقَرَّرَ الْإِخ) عِلَّةٌ لِكَوْنِ الْكُفْرِ الْعَارِضِ مُبْطِلًا لِلْيَمِينِ كَالْكَفْرِ الْأَصْلِيِّ كَحُرْمَةِ الْمُصَاهَرَةِ الْعَارِضَةِ، كَمَا إِذَا زَنَى بِأَمْرَأَتِهِ فَبُيِّنَ تَمَنُّعُ بَقَاءِ الصَّحَّةِ كَالْحُرْمَةِ الْأَصْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ وَالْمَحْرَمِيَّةَ مِنَ الْأَوْصَافِ الرَّاجِعَةِ لِلْمَحَلِّ وَهُوَ الْكَافِرُ وَالْمَحْرَمُ فَيَسْتَوِي فِيهَا الْإِبْتِدَاءُ وَالْبَقَاءُ، أَي: الطَّرُؤُ وَالْعُرُوضُ، وَلَمْ أَرْ هَذَا التَّعْلِيلَ لغيرِهِ، تَأَمَّلْ.

[١٧٣٢٤] (قَوْلُهُ: أَمَّا الْمُطْلَقَةُ فَحَنْثُهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ) هَذَا إِذَا كَانَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ إِثْبَاتًا، أَمَّا إِنْ كَانَ نَقِيًّا فَيَتَأْتِي الْحَنْثُ فِي الْحَالِ بِأَنْ يَكْلَمَ أَبَوَيْهِ، وَبِهَذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْيَوْمَ قَيْدٌ فِي الثَّانِي فَقَطْ، "ح" (١).

[١٧٣٢٥] (قَوْلُهُ: فِي آخِرِ حَيَاتِهِ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: فِي آخِرِ الْحَيَاةِ لِيَشْمَلَ حَيَاةَ الْخَالِفِ وَحَيَاةَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ.

[١٧٣٢٦] (قَوْلُهُ: وَيُكْفَرُ) عَطَفَ عَلَى يُوصِي.

[١٧٣٢٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَهْوَنُ الْأَمْرَيْنِ) لِأَنَّ فِيهِ تَفْوِيتَ الْبِرِّ إِلَى جَابِرٍ وَهُوَ الْكَفَّارَةُ، وَلَا جَابِرَ لِلْمَعْصِيَةِ لَوْ بَرَّ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ" (٢).

(قول "المصنف": كعدم الكلام مع أبيه الخ) أو غيرهما؛ لأنَّ هجر المسلم معصية، "سندي".

(١) "ح": كتاب الأيمان ٥/٢٣٥.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣١٦.

وحاصله: أنَّ المحلوفَ عليه إمَّا فعلٌ أو تركٌ، وكلٌّ منهما^(١) إمَّا معصيةٌ وهي مسألةُ المتن، أو واجبٌ كحليفه كيُصلِّيَنَّ الظهرَ اليومَ، وبرُّه فرضٌ، أو هو أولىٌ من غيره، أو غيره أولىٌ منه كحليفه على تركِ وطءٍ^(٢) زوجته شهراً ونحوه، وحشُّه أولى، أو مستويان كحليفه لا يأكلُ هذا الخبزَ مثلاً وبرُّه أولى، وآيةٌ ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة - ٨٩]..

[١٧٣٢٨] (قوله: وحاصله) أي: حاصل ما قيل في هذا المقام لا حاصل المتن؛ فإنه قاصرٌ على الحليف بمعصيةٍ فعلاً وتركاً، "ط"^(٣).

[١٧٣٢٩] (قوله: كحليفه: كيُصلِّيَنَّ الظهرَ اليومَ) هذا مثالٌ للفعل، ومثالُ الترك: والله لا أشربُ الخمرَ اليومَ، "ح"^(٤).

[١٧٣٣٠] (قوله: أو هو أولىٌ من غيره) مثالُ الفعلِ منه: والله لأُصلِّيَنَّ الضُّحَى اليومَ، ومثالُ الترك: والله لا أكلُ البصلَ. وحُكمُ هذا القسمِ بقسميَّهِ: أنَّ برَّه أولى، أو واجبٌ، "ح"^(٤). أي: على ما بحثه "الكَمال"^(٥) في القسمِ الخامسِ.

[١٧٣٣١] (قوله: كحليفه على تركِ الخ) هذا مثالُ الترك، ومثالُ الفعلِ: والله لا أكلنَّ البصلَ اليومَ، "ح"^(٦).

[١٧٣٣٢] (قوله: ونحوه) أي: نحو الشهرِ ممَّا لم يُلغ مدَّةُ الإيلاءِ وإلَّا كان من قسمِ المعصيةِ. [١٧٣٣٣] (قوله: أو مستويان) أي: الفعلُ والتركُ بأنَّ لم يترجح أحدهما قبلَ الحليفِ بوجوبٍ ولا أولويَّةٍ.

(١) قوله: ((إمَّا فعلٌ أو تركٌ و كلٌّ منهما)) ساقط من "د".

(٢) ((وطء)) ساقطة من "د".

(٣) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٦/٢.

(٤) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٥/١.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧٠/٤.

(٦) "ح": كتاب الأيمان ٢٣٥/١.

تفيد وجوبه، "فتح"^(١). فهي عشرة. (ومن حرم) أي: على نفسه؛ لأنه لو قال: إن أكلت هذا الطعام فهو عليّ حرام فأكله لا كفارة، "خلاصة"،.....

مطلب: استعملوا لفظ ((ينبغي)) بمعنى: يجب

[١٧٣٣٤] (قوله: تفيد وجوبه) هو بحث وجهه، ويجري أيضاً في القسم الثالث، ولا يُعَدُّ أن يكون الوجوب هو المراد من قولهم: أولى، وعبر في "المجمع" بقوله: ((ترجح البر))، ويُقرَّبُ قول "الهداية"^(٢) و"الكنز"^(٣) وغيرهما: ((ومن حلف على معصية ينبغي أن يحنث))، فإن الحنث واجب كما علمت، فأرادوا بلفظ ((ينبغي)) الوجوب مع أنَّ الغالب استعماله في غيره فكذا هذا، كما تقول: الأولى بالمسئم أن يُصليَ. [٤٩٣/٤ ب]

٦٢/٣

[١٧٣٣٥] (قوله: فهي عشرة) من ضرب اثنين وهما^(٤) صورتا الفعل والترك في حمسة المعصية، والواجب، وما هو أولى من غيره، وما غيره أولى منه، وما استوى فيه الأمران، "ط"^(٥).

مطلب في تحريم الحلال

[١٧٣٣٦] (قوله: أي: على نفسه) تبع في هذا التعبير صاحب "البحر" حيث قال^(٦): ((وقيد بكونه حرمه على نفسه لأنه لو جعل حرمته معلقة على فعله فإنه لا تلزمه الكفارة؛ بما في "الخلاصة"^(٧)). نو قال: إن أكلت هذا الطعام فهو عليّ حرام فأكله لا حنث عليه)) اهـ كلام "البحر". وأنت خير بأنه في التعليق أيضاً حرم على نفسه، غاية الأمر: أنه تحريم معلق فلا تحسن المقابلة، والأولى أن يقول: قيد بتجيز الحرمة لأنه لو علّقها إلخ. اهـ "ح"^(٨).

(١) "الفتح": كتاب الأيمان ٤/٤٩٣.

(٢) "الهداية": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٢/٧٥.

(٣) انظر شرح العيني على الكنز: كتاب الأيمان ١/٢٥٦.

(٤) في النسخ جميعها: ((هي))، وما أثبتناه من "ط" هو الأولى.

(٥) "ط": كتاب الأيمان ٢/٣٣٦.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣١٨.

(٧) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني فيما يكون بمينا إلخ ... ق ١١١/ب.

(٨) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٥/أ.

واستشكله "المصنف" (شيئاً) ولو حراماً أو ملك غيره كقوله: الخمر أو مال فلان عليّ حرام فيمين،.....

قلت: وفيه: أنه لو قال كذلك لوردَ عليه مثل: إن كلمت زيداً فهذا الطعام عليّ حرام مع أنه علّقها على فعلٍ نفسه، بل الأولى أن يقول: قيّد بتنجيز الحرمة لأنه لو علّقها على فعل المحلوف عليه، ويمكن أن يكون هذا مراد "البحر" في قوله: ((على فعله)) أي: فعل المحلوف عليه، فافهم. [١٧٣٣٧] (قوله: واستشكله "المصنف") أي: حيث قال^(١): ((قلت: وهو مشكّل بما تقرّر: أن المعلق بالشرط كالمنجز عند وقوع الشرط)) اهـ. والجواب بالفرق هنا بين المنجز والمعلق وهو: أن في المنجز حرم على نفسه طعاماً موجوداً، أمّا في المعلق فإنه ما حرّمه إلا بعد الأكل؛ لما عُمِمَ أن الجزاء ينزل عقب الشرط، وحينئذ لم يكن الطعام موجوداً. اهـ "ح"^(٢).

قلت: لكن ذكر في "الفتح"^(٣) مسألة "الخلاصة" المذكورة^(٤)، ثم قال عقبها: ((وذكر في "المتنقى": لو قال: كل طعام أكله في منزلك فهو عليّ حرام، ففي القياس: لا يحنث إذا أكله، هكذا روى "ابن سماعه" عن "أبي يوسف"، وفي الاستحسان: يحنث، والناس يريدون بهذا أن أكله حرام اهـ. وعلى هذا يجب في التي قبلها أن يحنث إذا أكله، وكذا ما ذكر في "الحيل" -: إن أكلت طعاماً عندك أبداً فهو عليّ حرام فأكله لم يحنث - ينبغي أن يكون جواب القياس)) اهـ. وتبعه في "النهر"^(٥).

[١٧٣٣٨] (قوله: فيمين) لأن حرّمته لا تمنع كونه حالفاً، "نهر"^(٥).

(١) هذا الموضع غير مقروء في مخطوطة "المنح" التي بين أيدينا.

(٢) "ح": كتاب الإيمان ق ٢٣٥/١.

(٣) "الفتح": كتاب الإيمان - فصل في الكفارة ٣٧٢/٤.

(٤) ٢٩٩ - "در".

(٥) "النهر": كتاب الإيمان ق ٢٨٠/١.

مالم يرد الإخبار، "خانية" (ثم فعله) بأكلٍ أو نفقةٍ، ولو تصدَّق أو وهب لم يحنث بحكم العرف، "زيلعي" ^(١) (كفر).....

[١٧٣٣٩] (قوله: ما لم يرد الإخبار) المناسب أن يقول: إن أراد الإنشاء فيخرج ما إذا أراد الإخبار أو لم يرد شيئاً؛ لأن عبارة "الخانية" ^(٢) هكذا: ((إذا قال: هذه الخمر عليّ حرام فيه قولان، والفتوى على أنه ينوي في ذلك إن أراد [٥٠/٤] به الحصر لا تلزمه الكفارة، وإن أراد به اليمين تلزمه الكفارة، وعند عدم النية لا تلزمه الكفارة)) اهـ. وفي "الفتح" ^(٣): ((وإن أراد الإخبار أو لم يرد شيئاً لا تجب الكفارة؛ لأنه أمكن تصحيحه إخباراً)).

[١٧٣٤٠] (قوله: بأكلٍ أو نفقةٍ أي: أو نحوهما من لبس ثوب، أو سكنى دار، كل شيء بما يناسبه ويُقصّد منه، قال في "الفتح" ^(٤)): ((واعلم أن الظاهر من تحريم هذه الأعيان انصراف اليمين إلى الفعل المقصود منها، كما في تحريم الشرع لها في نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْثَلُهُمْ﴾ [النساء - ٢٣]، و: حرمت الخمر والخنزير فإنه ينصرف إلى النكاح والشرب والأكل، ولذا قال في "الخلاصة" ^(٥): لو قال: هذا الثوب عليّ حرام فليس به حيث إلا أن ينوي غيره)).

[١٧٣٤١] (قوله: ولو تصدَّق إلخ) قال في "الفتح" ^(٦): ((ولو قال لِدَراهم في يده: هذه الدراهم عليّ حرام، إن اشتري بها حيث، وإن تصدَّق بها أو وهبها لم يحنث بحكم العرف)) اهـ. أي: أن العرف جارٍ على أن المراد تحريم الاستمتاع بها لنفسه بأن يشتري بها ما يأكله أو يلبسه، لا بأن يتصدق بها.

والظاهر: أنه لو قضى بها دينه لا يحنث، تأمل.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان ١١٥/٣ بنصرف.

(٢) "الخانية": كتاب الطلاق - فصل في تحريم الحلال ٥٢٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧١/٤.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني فيما يكون ميمناً وفيما لا يكون ق ١١١/ب.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧٢/٤.

لِيَمِينِهِ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ تَحْرِيمَ الْحَلَالِ يَمِينٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهَا لِرُوحِهَا: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ حَرَمْتُكَ عَلَى نَفْسِي، فَلَوْ طَاوَعْتُهُ فِي الْجَمَاعِ أَوْ أَكْرَهْتَهَا كَفَّرْتُ، "بِحَتْبَى". وفيه: قَالَ لِقَوْمٍ: كَلَامُكُمْ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ كَلَامُ الْفُقَرَاءِ أَوْ أَهْلِ بَغْدَادَ أَوْ أَكُلُ هَذَا الرِّغِيفِ عَلَيَّ حَرَامٌ حَيْثُ بِالْبَعْضِ، وَفِي: وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُكُمْ أَوْ لَا أَكَلْتُمْ لَمْ يَحْنُ إِلَّا بِالْكُلِّ، زَادَ فِي "الْأَشْبَاه" ^(١):

وَفِي "الْبَحْرِ" ^(٢): ((وَلَا خُصُوصِيَّةَ لِلدَّرَاهِمِ، بَلْ لَوْ وَهَبَ مَا جَعَلَهُ حَرَامًا، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ لَمْ يَحْنُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّحْرِيمِ حُرْمَةُ الِاسْتِمَاعِ)).

[١٧٣٤٢] (قَوْلُهُ: لِيَمِينِهِ) أَي: لِأَجْلِ يَمِينِهِ الَّتِي حَيْثُ بِهَا، فَهُوَ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ((كَفَّرَ)). وَقَوْلُهُ: ((لِمَا تَقَرَّرَ إلخ)) عِلَّةٌ لَكُونَ ذَلِكَ يَمِينًا فَهُوَ عِلَّةٌ لِلْعِلَّةِ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ تَحْرِيمَ الْحَلَالِ قَدْ لَا يَكُونُ يَمِينًا، بَأَنَّ قَصْدَ الْإِخْبَارِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَصَدَ الْإِخْبَارَ لَمْ يُوجَدِ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ إِنْشَاءً وَالْإِخْبَارَ حِكَايَةً، فَافْهَم. وَدَلِيلُ كَوْنِ التَّحْرِيمِ يَمِينًا مَبْسُوطٌ فِي "الْفَتْح" ^(٣) وَغَيْرِهِ.

[١٧٣٤٣] (قَوْلُهُ: حَيْثُ بِالْبَعْضِ) قَالَ فِي "الْهِدَايَةِ" ^(٤): ((ثُمَّ إِذَا فَعَلَ ثَمَّ حَرَمَهُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا حَيْثُ وَوَجِبَتِ الْكُفَّارَةُ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ إِذَا ثَبَتَ تَنَاوَلَ كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ)) اهـ.

[١٧٣٤٤] (قَوْلُهُ: لَمْ يَحْنُ إِلَّا بِالْكُلِّ) أَي: بِكَلَامِ كُلِّ الْقَوْمِ الْمُخَاطَبِينَ، وَأَكَلَ كُلَّ الرِّغِيفِ، فَلَا يَحْنُ بِكَلَامِ بَعْضِهِمْ، وَلَا بِأَكْلِ لُقْمَةٍ، قَالَ فِي "النَّهْرِ" ^(٥): ((وَجَزَمَ فِي "الْخُلَاصَةِ" ^(٦) وَ"الْمُحِيطِ"

(قَوْلُهُ: وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ تَحْرِيمَ الْحَلَالِ قَدْ لَا يَكُونُ يَمِينًا إلخ) لَعَلَّةَ الْحَرَامِ، وَلَا وَرُودَ لِهَذَا الْإِيرَادِ عَلَى تَعْلِيلِ "الشَّارَحِ" فَإِنَّهُ قَاصِرٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَلَالِ.

(١) "الأشباه والنظائر": كتاب الأيمان ص ٢١٥.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣١٨.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٤/٣٧١.

(٤) "الهداية": كتاب الأيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً - فصل في الكفارة ٢/٧٥.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٨٠/١ بتصرف.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني فيما يكون يميناً وفيما لا يكون ق ١١١/ب.

في: أَكُلَ الرَّغِيفِ عَلَيَّ حَرَامٌ: بَأَنَّهُ يَحْنَتُ بِلِقْمَةٍ، وَلَعَلَّ وَجْهَ الْفَرْقِ: أَنَّ تَحْرِيمَهُ الرَّغِيفَ عَلَى نَفْسِهِ تَحْرِيمٌ أَجْزَائِهِ أَيْضًا. وفي: لَا أَكُلُهُ إِنَّمَا مَنَعَ نَفْسَهُ مِنْ أَكْلِ الرَّغِيفِ كُلِّهِ فَلَا يَحْنَتُ بِالْبَعْضِ، وَبِهَذَا يَضَعُفُ مَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(١): قَالَ مَشَايِخُنَا: الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَكُلْتُ هَذَا الرَّغِيفَ عَلَيَّ حَرَامٌ، لَا يَحْنَتُ بِأَكْلِ لِقْمَةٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ [٤/٥٠٠ ب] قَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا أَكُلُ هَذَا الرَّغِيفَ، وَلَوْ قَالَ هَكَذَا لَا يَحْنَتُ بِأَكْلِ الْبَعْضِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَيُشِيرُ إِلَى هَذَا الْفَرْقِ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْ "الْهِدَايَةِ"، وَتَوْضِيحُهُ: أَنَّ الرَّغِيفَ اسْمٌ لِكُلِّهِ وَبِأَكْلِ بَعْضِهِ لَا يُسَمَّى أَكْلًا لَهُ، لَكِنْ إِذَا حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ فَقَدْ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ مُحَرَّمِ الْعَيْنِ؛ حَيْثُ نَسَبَ التَّحْرِيمَ إِلَى ذَاتِ الرَّغِيفِ وَجَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ، وَمَا كَانَ مُحَرَّمًا لَا يَحِلُّ تَنَاوُلُ قَلِيلِهِ وَلَا كَثِيرِهِ، وَحَيْثُ جَعَلْنَا هَذَا التَّحْرِيمَ يَمِينًا صَارَ حَالِفًا عَلَى عَدَمِ تَنَاوُلِ شَيْءٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَدْلُولُ الْأَصْلِ وَهُوَ التَّحْرِيمُ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا أَكُتُهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَنَعَ نَفْسِهِ عَنْ كُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ ٦٣/٣
بَلْ عَنْ جَمِيعِهِ، لَكِنْ آيِدٌ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) كَلَامُ "الْحَانِيَّةِ": بِأَنَّ حُرْمَةَ الْعَيْنِ يُرَادُ مِنْهَا تَحْرِيمُ الْفِعْلِ، فَإِذَا قَالَ: هَذَا الصَّعَامُ عَلَيَّ حَرَامٌ فَلَمَّا رَأَى أَكُلَهُ، وَفِي: هَذَا الثُّوبُ الْمُرَادُ لِبَسُهُ.

قُلْتُ: وَفِيهِ^(٣): أَنَّ إِسْنَادَ الْحُرْمَةِ إِلَى الْعَيْنِ حَقِيقَةٌ عِنْدَنَا كَمَا تَقَرَّرَ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ عَلَى مَعْنَى إِخْرَاجِ الْعَيْنِ عَنْ مَحَبَّةِ الْفِعْلِ لِيَسْتَقْبِلَ الْفِعْلُ بِالْأَوَّلَى، فَاَلْمَقْصُودُ نَفْيُ الْفِعْلِ وَتَوْصِيْفُهُ بِحُرْمَةٍ بِطَرِيقِ الْكِتَابَةِ وَالِاتِّعَالِ عَنْ نَفْيِ الْعَيْنِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَ إِسْنَادِ الْحُرْمَةِ إِلَى الْفِعْلِ ابْتِدَاءً وَإِسْنَادِهَا إِلَى الْعَيْنِ وَقَدْ ظَهَرَ فِيمَا ذَكَرُوهُ هُنَا، لَكِنَّ هَذَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ: هَذَا الرَّغِيفُ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَمَّا لَوْ قَالَ: أَكُلْتُ هَذَا الرَّغِيفَ عَلَيَّ حَرَامٌ لَا يَحْنَتُ بِالْبَعْضِ، لِإِسْنَادِهِ الْحُرْمَةَ إِلَى الْفِعْلِ، فَصَارَ كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا أَكُلُهُ. وَمِثْلُهُ: كَلَامُكُمْ عَلَيَّ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لَمْ تُصَفَّ إِلَى الْعَيْنِ بَلْ إِلَى الْفِعْلِ

(١) "الحانية": كتاب الإيمان - فصل في الأكل ٦١/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الإيمان ٣١٧/٤.

(٣) هذا لإيراد من "ابن عابدين" رحمه الله تعالى.

إلا إذا لم يمكن^(١) أكله في مجلسٍ واحدٍ،

وهو الكلام بمعنى التكليم، ولم أرَ من فرق بين ذلك، مع أنَّ الذي في "الخائِية": ((هذا الرَّعِيفُ)) بدوْن لَفْظَةِ (أَكَلَ) على خلافِ ما نقلَهُ في "النَّهْر"، مع أنَّه لا يَظْهَرُ الفَرْقُ المَارِ^(٢) إلا بدوْن لَفْظَةِ (أَكَلَ)، نَعَمْ وَقَعَ التَّعْبِيرُ بها في غير "الخائِية". والحاصل: أنَّ المَسْأَلَةَ مُشْكِلَةٌ فلتَحَرَّرْ.

مطلب: حَلْفٌ لَا يَأْكُلُ مُعِينًا فَأَكَلَ بَعْضُهُ

[١٧٣٤٥] (قوله: إلا إذا لم يمكن إلخ) أي: فَيَحْنُثُ بِأَكْلِ بَعْضِهِ وهو الأصحُّ المُخْتَارُ لِمَشَايِخِنَا، والأصلُ فِيمَا إذا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مُعِينًا فَأَكَلَ بَعْضُهُ: إنَّ كَانَ يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ فِي مَجْلِسٍ أَوْ يَشْرَبُهُ فِي شُرْبَةٍ فَالْحَلْفُ عَلَى جَمِيعِهِ، وَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ بَعْضِهِ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ الْإِمْتِنَاعَ عَنْ أَكْلِهِ، وَكُلٌّ مَا لَا يُطَاقُ أَكْلُهُ فِي الْمَجْلِسِ وَلَا شُرْبُهُ فِي شُرْبَةٍ يَحْنُثُ بِأَكْلِ بَعْضِهِ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ مِنَ الْيَمِينِ الْإِمْتِنَاعَ عَنْ أَصْلِهِ لَا عَنْ جَمِيعِهِ. وَلَوْ قَالَ: لَا أَشْرَبُ لَبَنَ هَاتَيْنِ الشَّائِئَتَيْنِ لَمْ يَحْنُثْ حَتَّى يَشْرَبَ مِنْ لَبَنٍ كُلِّ شَاوٍ، وَلَا يُعْتَبَرُ شَرْبُ الْكُلِّ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقْصُودٍ، أَوْ: لَا يَأْكُلُ [٥١٣/٤] سَمَنَ هَذِهِ الْخَائِيَةِ فَأَكَلَ بَعْضُهُ حَنْثٌ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْأَكْلِ بَيْعٌ فَبَاعَ بَعْضُهَا لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ الْأَكْلَ لَا يَتَأْتِي عَلَى جَمِيعِهِ فِي مَجْلِسٍ وَيَتَأْتِي الْبَيْعُ، كَذَا فِي "الْمَحِيط"، زَادَ فِي "الْبَدَائِعِ"^(٣) عَنْ "الأَصْلِ"^(٤): ((لَوْ قَالَ: لَا أَكُلُ هَذِهِ الرُّمَانَةَ فَأَكَلَهَا إِلَّا حَبَّةً أَوْ حَبَّتَيْنِ حَنْثٌ فِي الْإِسْتِحْسَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْعُرْفِ يُقَالُ: إِنَّهُ أَكَلَهَا، وَإِنْ تَرَكَ نِصْفَهَا أَوْ ثُلُثَهَا أَوْ أَكْثَرَ مِمَّا لَا يَجْرِي فِي الْعُرْفِ أَنَّهُ يَسْقُطُ مِنَ الرُّمَانَةِ

(قوله: والحاصل أنَّ المسألة مشكلة فلتحرر) الحاصل في تحرير هذه المسألة: أنها خلافاً، وعلم توجيه كل من القولين من عبارة "النهر" و"الخائِية"، والأولى اعتماد تصحيح "الخائِية" فإنه عزاء لمشايخنا وأئدّه في "البحر"، وهو أجل من يُعتمد عليه، وبوافقه تصحيح "المحيط" الآتي، وحينئذٍ فلا إشكال.

(١) في "ط": ((يمكنه)).

(٢) في هذه المقالة.

(٣) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٦٤/٣.

(٤) انظر "الأصل": كتب الأيمان - باب الكفارة في اليمين في أكل الطعام ٢٤٦/٣ بتصرف.

أو حلف لا يكلم فلاناً وفلاناً.....

لم يَحْنَتْ؛ لَأَنَّهُ لَا يُسَمَّى أَكْلًا لِجَمِيعِهَا)) اهـ. وبه يُعْلَمُ أَنَّ الْيَسِيرَ مِنَ الرَّغِيفِ وَغَيْرِهِ كَاللَّقْمَةِ كَالْعَدَمِ. اهـ مُلْخَصًا مِنْ "البحر"^(١) فِي بَابِ الْيَمِينِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَسَيَأْتِي^(٢) هَذَا الْأَصْلُ هُنَاكَ. (١٧٣٤٦) (قَوْلُهُ: أَوْ حَلَفَ الْخ) مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُسْتَنَى وَهُوَ قَوْلُهُ: ((إِذَا لَمْ يُمْكِنْ أَكْلُهُ))، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((وَفِي "مَجْمُوعِ النَّوَازِلِ": وَكُنَّا: كَلَامُ فُلَانٍ وَفُلَانٍ عَلَيَّ حَرَامٌ يَحْنَتْ بِكَلَامِ أَحَدِهِمَا، وَكُنَّا: كَلَامُ أَهْلِ بَغْدَادَ. وَفِي "الْمُحِيطِ": فِي: كَلَامُ فُلَانٍ وَفُلَانٍ عَنِّي حَرَامٌ، أَوْ: وَاللَّهِ لَا أَكُفُّمُ^(٤) فُلَانًا وَفُلَانًا: الصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَحْنَتْ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ مَا لَمْ يُكَلِّمَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْوِي كَلَامَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَيَحْنَتْ بِكَلَامِ أَحَدِهِمَا؛ لَأَنَّهُ شَدَّدَ عَلَى نَفْسِهِ)) اهـ.

مطلب: لا أذوق طعاماً ولا شراباً حنثاً بأحدهما بخلاف: لا أذوق طعاماً وشراباً قلت: وهذا إذا لم يذكر ((لا)) بعد العاطف، ففي "البرازية"^(٥): ((حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَذُوقُ طَعَامًا وَلَا شَرَابًا فَذَاقَ أَحَدَهُمَا طَلَّقَتْ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فُلَانًا وَلَا فُلَانًا، وَلَوْ قَالَ: لَا أَذُوقُ

(قَوْلُهُ: وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْيَسِيرَ مِنَ الرَّغِيفِ وَغَيْرِهِ كَاللَّقْمَةِ كَالْعَدَمِ) لَا يَظْهَرُ إِنْحَاقُ اللَّقْمَةِ مِنَ الرَّغِيفِ بِمَا يَتَسَاقَطُ مِنْ حَبِّ الرُّمَانِ؛ لَظْهَرِ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّهُ فِي الرُّمَانِ لَا بَدَأُ أَنْ يَسْقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ عَادَةً، بِخِلَافِ الرَّغِيفِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ فِيهِ بِسُقُوطِ اللَّقْمَةِ بِتَمَائِمِهَا، وَالْمَدَارُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى الْعَرَفِ. (قَوْلُهُ: وَهَذَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ ((لا)) بَعْدَ الْعَاطِفِ) سَيَأْتِي قُبَيْلَ بَابِ التَّحَالُفِ: أَنَّهُ عِنْدَ تَكَرُّارِ ((لا)) فِي الْيَمِينِ وَقَعَ اخْتِلَافُهُمْ فِي تَكَرُّارِهَا، فَانظُرْهُ.

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٣٤٦/٤.

(٢) المقولة [١٧٦٥٧] قَوْلُهُ: ((الْأَصْلُ الْخ)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٨٠/أ.

(٤) مِنْ قَوْلِهِ: ((كَلَامُ أَهْلِ بَغْدَادَ)) إِلَى ((وَاللَّهِ لَا أَكَلِّمُ)) سَاقِطٌ مِنَ "النهر".

(٥) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الثامن - نوع آخر فيمن حلف لا يكلم ٢٨٩/٤ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

ونوى أحدهما، أو لا يكلم إخوة فلان.....

طَعَامًا وَشَرَابًا^(١) فذاقَ أَحَدُهُمَا لَا يَحْنُثُ)) اهـ. وإذا كَرَّرَ ((لَا)) فَإِنَّهُ يَصِيرُ يَعْينُنِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ^(٢) في بحثِ الكلامِ عن "الوَاقِعَاتِ".

(١٧٣٤٧) (قوله: وَنَوَى أَحَدُهُمَا) أي: نَوَى أَنْ لَا يُكَلِّمَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

(تنبيه)

في "الحاوي الزاهدي" عن "الجامع"^(٣): ((إِنْ لَمْ أَكُنْ ضَرَبْتُ هَذَيْنِ السَّوْطَيْنِ فِي دَارِ فُلَانٍ فَعَبْدِي حُرٌّ فَضَرَبَ أَحَدَهُمَا فِي دَارِ غَيْرِهِ، أَوْ قَالَ: إِنْ لَمْ أَكُلْهُمَا فُلَانًا وَفُلَانًا الْيَوْمَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَكَلَّمْ أَحَدَهُمَا الْيَوْمَ فَقَطَّ يَحْنُثُ، قَالَ: وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ: إِنْ لَمْ تَحْضُرِي فِرَاشِي وَلَمْ تُرَاعِنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَلَمْ تَحْضُرْ فِرَاشَهُ وَلَكِنْ رَاعَتْهُ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ، قَالَ: وَفِيهِ إِشْكَالٌ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ جَلِيٌّ، لِأَنَّ الْخِنْثَ فِي الْيَمِينِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِذَا صَدَقَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الشَّرْطِ، فَفِي: إِنْ دَخَلَ الدَّارُ إِنَّمَا يَحْنُثُ إِذَا صَدَقَ دَخَسَتْ، وَفِي: إِنْ لَمْ أَدْخُلْ إِنَّمَا يَحْنُثُ إِذَا صَدَقَ لَمْ أَدْخُلْ، فإِذَا قَالَ: إِنْ لَمْ أَدْخُلْ هَاتَيْنِ الدَّارَيْنِ الْيَوْمَ، أَوْ: إِنْ لَمْ أَكُنْ ضَرَبْتُ هَذَيْنِ السَّوْطَيْنِ فِي دَارِ فُلَانٍ فَحَرْفُ الشَّرْطِ دَخَلَ عَلَى النَّفْيِ وَهُوَ: لَمْ أَكُنْ دَخَلْتُ أَوْ ضَرَبْتُ هَذَيْنِ، وَهُوَ نَفْيُ لِمَجْمُوعِ دُخُولِ الدَّارَيْنِ وَضَرْبِ السَّوْطَيْنِ، وَنَفْيُ الْمَجْمُوعِ يَتَحَقَّقُ بِنَفْيِ أَحَدِ أَجْزَائِهِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: إِنْ لَمْ تَحْضُرِي فِرَاشِي وَلَمْ تُرَاعِنِي فَإِنَّهُ لَمَّا كَرَّرَ حَرْفَ النَّفْيِ كَانَ نَفْيًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَنَفْيُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَصْدُقُ مَعَ بُبُوتِ أَحَدِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَصْدُقُ قَوْلُنَا: لَمْ يَقْدَمْ زَيْدٌ، وَلَمْ يَقْدَمْ عَمْرُو مَعَ قَوْلِهِمَا، وَيَصْدُقُ: إِنْ لَمْ يَقْدَمْ زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعَ أَحَدِهِمَا، لَكِنْ ذَكَرَ فِي "المُحِيطِ" مَا يَدُلُّ عَلَى صِحِّهِ هَذَا الْجَوَابُ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: إِذَا قَالَ إِنْ لَمْ تُكَلِّمِي فُلَانًا وَلَمْ تُكَلِّمِي فُلَانًا الْيَوْمَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَكَلَّمْتُ أَحَدَهُمَا وَمَضَى الْيَوْمَ طَلَّقْتَ. فَقَدْ صَحَّ هَذَا الْجَوَابُ مِنْ حَيْثُ الرُّوَايَةُ، لَكِنْ مَا قُلْتُهُ مِنَ الْإِشْكَالِ قَوِيٌّ)) اهـ.

(١) في "٣": ((طَعَامًا وَلَا شَرَابًا)).

(٢) المقولة [١٧٨٢٢] قوله: ((ولو عرفه)).

(٣) "أصل المسألة في" الجامع الكبير: "كتاب الأيمان - باب من الأيمان فيما يوجب الرجل على نفسه ص ٧٨ - بتصرف.

وَلَهُ أَخٌ وَاحِدٌ، وَتَمَامُهُ فِيهَا. قُلْتُ: وَبِهِ عَلِمَ^(١) جَوَابُ حَادِثَةٍ: حَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى^(٢) أَنَّ أَوْلَادَ زَوْجَتِهِ لَا يَطْلَعُونَ بَيْتَهُ، فَطَلَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لَمْ يَحْنُثْ.....

قُلْتُ: والجوابُ أنه إذا كرَّرَ حَرْفَ النَّفْيِ يَكُونُ نَفْيُ كُلِّ وَاحِدٍ بَانْفِرَادِهِ مَقْصُودًا، ففِي: إِنَّ لَمْ تَحْضُرِي فِرَاشِي وَلَمْ تُرَاعِيْنِي يَتَحَقَّقُ شَرْطُ الْحِنْثِ بِنَفْيِ كُلِّ وَاحِدٍ بَانْفِرَادِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ حَلَفَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ بَعَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَرَّرَ النَّفْيَ تَكَرَّرَ الْيَمِينُ حَتَّى لَوْ قُلْتُ: لَا أَكَلَمُكَ الْيَوْمَ وَلَا غَدًا وَلَا بَعْدَ غَدٍ فَهِيَ أَيْمَانٌ ثَلَاثَةٌ، وَإِنْ لَمْ يُكْرَرْ النَّفْيُ فَهِيَ يَمِينٌ وَاحِدَةٌ حَتَّى لَوْ كَلَّمَهُ لِيَلَّا يَحْنُثُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: ثَلَاثَةُ أَيِّمَ كَمَا سَيَأْتِي^(٣) عَنْ "الْوَقَاعَاتِ" فِي بَحْثِ الْكَلَامِ، وَأَمَّا عَدَمُ الصَّدَقِ فِي: لَمْ يَقْدَمْ زَيْدٌ، وَلَمْ يَقْدَمْ عَمْرُوٌ مَعَ قُدُومِ زَيْدٍ مِثْلًا فَلِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ قُدُومِ كُلِّ مِنْهُمَا بَانْفِرَادِهِ حَيْثُ جَعَلَهُ مَقْصُودًا بِالنَّفْيِ، فَإِذَا عَلِقَ ذَلِكَ بِالشَّرْطِ يَتَحَقَّقُ شَرْطُ الْحِنْثِ وَهُوَ: أَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ زَيْدٌ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فَتَدَبَّرْهُ.

٦٤/٣

[١٧٣٤٨] (قَوْلُهُ: وَلَهُ أَخٌ وَاحِدٌ) أَيُّ: وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ، كَمَا قَيَّدَ بِذَلِكَ قُبِيلُ^(٤) بَابِ الْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ، فَحِينَئِذٍ يَحْنُثُ إِذَا كَلَّمَهُ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْجَمْعَ وَأَرَادَ الْوَاحِدَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ الْأَخَ وَاحِدًا لَا يَحْنُثُ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ الْوَاحِدَ فَبَقِيَتْ الْيَمِينُ عَلَى الْجَمْعِ، كَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ ثَلَاثَةَ أَرْغِفَةٍ مِنْ هَذَا الْحَبِّ وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا رَغِيفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ لَا يَحْنُثُ، "بَحْرٌ"^(٥) عَنْ "الْوَقَاعَاتِ".

مطلب: الجمعُ المضافُ كالمُنْكَرِ بِخِلَافِ الْمَعْرُوفِ بِأَنَّ

[١٧٣٤٩] (قَوْلُهُ: قُلْتُ إِنَّ الْخ) الْبَحْثُ لِصَاحِبِ "الْبَحْرِ" فِي الْبَابِ الْآتِي^(٦)، وَقَوْلُهُ: ((وَبِهِ عَلِمَ)) أَيُّ: بِمَا ذَكَرَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِخْوَةِ؛ فَإِنَّ جَمْعَ لَيْسَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ بَلْ هُوَ مُضَافٌ مِثْلُ أَوْلَادِ

(١) فِي "د": ((عَرَفَ)).

(٢) ((عَلَى)) لَيْسَتْ فِي "د" وَ"و".

(٣) الْمَقُولَةُ [١٧٨٢٢] قَوْلُهُ: ((وَلَوْ عَرَفَهُ)).

(٤) الْمَقُولَةُ [١٧٩٠١] قَوْلُهُ: ((وَأَمَّا الْأَطْعَمَةُ وَالثِيَابُ [إِلَخ])).

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسُّكْنَى وَالْإِتْيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٢٩/٤.

(٦) الْمَقُولَةُ [١٧٩٠١] قَوْلُهُ: ((وَأَمَّا الْأَطْعَمَةُ وَالثِيَابُ [إِلَخ])).

(كُلُّ حِلٍّ) أو حلالٌ لله أو حلالٌ للمسلمين (عليَّ حرامٌ).....

زَوْجَتِهِ، فَمِنْ كَانَ عَالِمًا بِتَعَدُّدِهِمْ لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِالْجَمْعِ، كَمَا فِي: لَا أَكْلُمُ رَجُلًا أَوْ نِسَاءً، بِخِلَافِ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَالْإِلَامُ، مِثْلُ: لَا أَكْلُمُ الْفُقَرَاءَ أَوِ الْمَسَاكِينَ أَوِ الرِّجَالَ؛ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِالوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ، كَمَا فِي "الْوَقَاعَاتِ"، وَمَا مَرَّ^(١) عَنْ "الْوَقَاعَاتِ": ((فِي إِخْوَةِ فُلَانٍ)) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْجَمْعَ الْمُضَافَ كَالْمُنْكَرِ، وَسَيَأْتِي^(٢) فِي آخِرِ بَابِ الْيَمِينِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْكَلَامِ تَمَامُ تَحْقِيقِ الْمَعْرِفِ وَالْمُنْكَرِ وَالْمُضَافِ وَتَحْرِيرِ جَوَابِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ. قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((لَكِنْ قَالَ فِي "الْفَنِيِّ"^(٤): "إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَى أَقْرَبَائِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَأَحْسَنْتَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَحْنُثُ وَلَا يُرَادُ الْجَمْعُ فِي عُرْفِنَا هَذَا. فَتَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ فِي الْعُرْفِ فَرْقًا)) هَذَا.

قُلْتُ: لَا يَخْفَى أَنَّ الْعُرْفَ الْآنَ عَدَمُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ إِخْوَةِ فُلَانٍ وَأَقْرَبَائِكَ وَأَوْلَادِ زَوْجَتِهِ^(٥) وَنَحْوِهِ مِنْ الْجَمْعِ الْمُضَافِ فِي أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ الصَّادِقُ بِالوَاحِدِ وَالْأَكْثَرِ فَيَنْبَغِي الْحِنْتُ فِي الْحَادِثَةِ الْمَذْكُورَةِ.

مطلب: كُلُّ حِلٍّ عَلَيْهِ حَرَامٌ

١٧٣٥٠١ (قوله: كُلُّ حِلٍّ إلخ) قَالَ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٦): ((وَلَوْ قَالَ: كُلُّ حِلٍّ عَلَيَّ حَرَامٌ فَهُوَ عَلَى الطَّعَامِ وَالشُّرَابِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَالْقِيَاسُ: أَنْ يَحْنُثَ كَمَا فَرَعُ؛ لِأَنَّهُ بَاشَرٌ فِعْلًا مُبَاحًا وَهُوَ [٥٢٧ق/٤] التَّنَفُّسُ وَنَحْوُهُ وَهَذَا قَوْلُ "زُفَرٍ"، وَجْهُ الاسْتِحْسَانِ: أَنَّ الْمَقْصُودَ - وَهُوَ الْبَرُّ - لَا يَحْصُلُ مَعَ اعْتِبَارِ الْعُمُومِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى الطَّعَامِ وَالشُّرَابِ لِلْعُرْفِ فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِيمَا يَتَنَاوَلُ عَادَةً، وَلَا يَتَنَاوَلُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ لِإِسْقَاطِ اعْتِبَارِ الْعُمُومِ، وَإِذَا نَوَاهَا كَانَ إِيلَاءً، وَلَا يَصْرِفُ الْيَمِينُ عَنِ الْمَأْكُولِ

(١) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٢) الْمَقُولَةُ [١٧٩٠١] قَوْلُهُ: ((وَأَمَّا الْأَطْعَمَةُ وَالشَّيْبَانِ إلخ)).

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالخُرُوجِ وَالسَّكْنِ وَالْإِتْيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٢٩/٤.

(٤) "الْفَنِيُّ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ فِي الْيَمِينِ: عَلَى الْفُورِ يَكُونُ أَمْ عَلَى التَّرَاحِي؟ ٥١ق/ب.

(٥) فِي "الْأَصْلِ" وَ"ب" وَ"وَجْهٌ": ((وَزَوْجَتُكَ))، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ "م" هُوَ الْمَوْفَقُ لِلْسِّيَاقِ.

(٦) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ مَا يَكُونُ يَمِينًا وَمَا لَا يَكُونُ يَمِينًا - فَصْلُ فِي الْكُفَرَاءِ ٧٥/٢.

زَادَ "الْكَمَالُ": أَوْ الْحَرَامُ يَلْزِمُنِي وَنَحْوُهُ (فَهُوَ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَ) لَكِنْ (الْفَتَاوَى) فِي زَمَانِنَا (عَلَى أَنَّهُ تَبَيَّنَ أَمْرُهُ) بِتَطْلِيقَةٍ.....

وَالْمَشْرُوبِ، وَهَذَا كُلُّهُ جَوَابُ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَمَشَايِخُنَا قَالُوا: يَتَعَبُّ بِهِ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ لَغَلْبَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَعَلَيْهِ الْفَتَاوَى)) اهـ.

قُلْتُ: وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ: ((فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي مَا يُتَنَاوَلُ عَادَةً)) أَنَّ الْغُرْفَ كَانَ أَوَّلًا فِي اسْتِعْمَالِهِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، ثُمَّ تَغَيَّرَ ذَلِكَ إِلَى غُرْفٍ آخَرَ وَغَسَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الطَّلَاقِ، ثُمَّ إِنَّ مَا ذَكَرُوهُ هَذَا لَا يُنَاقِي مَا ذَكَرُوهُ^(١) فِي الْإِبْلَاءِ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ نِيَّةِ تَحْرِيمِ الْمَرْأَةِ أَوْ الظَّاهِرِ أَوْ الْكَذِبِ أَوْ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِي: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَمَا هُنَا: فِي التَّحْرِيمِ بِاللَّفْظِ الْعَامِّ. وَالْفَتَاوَى عَلَى قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِانْتِصَارِهِ إِلَى الطَّلَاقِ الْبَاطِنِ عَامًّا أَوْ خَاصًّا كَمَا ذَكَرْنَاهُ^(٢) هُنَاكَ.

(١٧٣٥١): (قَوْلُهُ: زَادَ "الْكَمَالُ"^(٣)) (لِخ) لَا مَحَلَّ لِيَذْكُرَ هَذَا هُنَا؛ لِأَنَّ مُرَادَ "الْكَمَالِ": أَنَّ هَذَا يُرَادُ بِهِ الطَّلَاقُ فَقَطْ بِحَسَبِ الْغُرْفِ، كَمَا يَأْتِي^(٤).

مَطْلَبٌ: تَعَارَفُوا ((الْحَرَامُ يَلْزِمُنِي)) وَ((الطَّلَاقُ يَلْزِمُنِي))

(١٧٣٥٢): (قَوْلُهُ: وَلَكِنَّ الْفَتَاوَى فِي زَمَانِنَا) أَي: الزَّمَانَ الْمُتَأَخِّرَ عَنْ زَمَانِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَتَوَقَّفَ "الْبَزْدَوِيُّ" فِي "مَبْسُوطِهِ": ((فِي كَوْنِ غُرْفِ النَّاسِ إِرَادَةَ الطَّلَاقِ بِهِ، فَالاحتياطُ: أَنْ لَا يُخَالِفَ الْمُتَقَدِّمِينَ))، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٥): ((وَاعْلَمْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا اللَّفْظِ لَمْ يُتَعَارَفْ فِي دِيَارِنَا بِلِ الْمُتَعَارَفِ فِيهِ: حَرَامٌ عَلَيَّ كَلَامُكَ وَنَحْوُهُ كَأَكْلِ كَذَا وَلَبْسِهِ ذَوْنَ الصَّبِيغَةِ الْعَامَّةِ، وَتَعَارَفُوا أَيْضًا: الْحَرَامُ يَلْزِمُنِي وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ الطَّلَاقَ مُعْلَقًا؛ فَإِنَّهُمْ يَذْكُرُونَ بَعْدَهُ: لَا أَفْعَلُ كَذَا، وَلَا أَفْعَلَنَّ، وَهُوَ مِثْلُ تَعَارُفِهِمْ: الطَّلَاقُ يَلْزِمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا فَإِنَّهُ يُرَادُ بِهِ: إِنْ أَفْعَلْتُ كَذَا فَهِيَ طَالِقٌ، وَيَجِبُ إِمْضَاؤُهُ عَلَيْهِمْ.

(١) المقولة [١٤٥١٨] قَوْلُهُ: ((قَالَ لَامْرَأَتَهُ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ إِبْلَاءٌ إِنْ نَوَى التَّحْرِيمَ لِخ)).

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلٌ فِي كِفَارَةِ الْيَمِينِ ٣٧٥/٤.

(٣) فِي الْمَقُولَةِ الْآتِيَةِ.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلٌ فِي كِفَارَةِ الْيَمِينِ ٣٧٤/٤.

ولو له أكثرُ بنٍّ جميعاً بلا نيةٍ، وإن نوى ثلاثاً فثلاثٌ، وإن قال: لم أنوِ طلاقاً لم يصدّق قضاءً؛ لغلبة الاستعمال، ولذا لا يحلفُ به إلا الرجالُ، "ظهيرية"^(١) (وإن لم تكن له امرأةٌ) وقت اليمين.....

والحاصل: أنَّ المُعتبرَ [في] انصراف^(٢) هذه الألفاظِ عربيّةً أو فارسيّةً إلى معنى بلا نيةٍ التّعارفُ فيه، فإن لم يتعارَفَ سئل عن نيّته، وفيما ينصرفُ بلا نيةٍ لو قال: أردتُ غيره لا يُصدّقهُ القاضي، وفيما بينه وبين الله تعالى هو المُصدّقُ)) اهـ. وأقرّه في "البحر"^(٣) و"النهر"^(٤) و"المقدسي"^(٥) و"الشربلائي"^(٦) وغيرهم، وتقدّم^(٧) تمام الكلام على ذلك في الطلاق.

[١٧٣٥٣] (قوله: ولو له أكثرُ بنٍّ جميعاً) في هذه المسألة كلامٌ طويلٌ قدّمناه^(٨) في باب طلاق غير المدخول بها، وفي باب الإيلاء^(٩). والذي حرّراه هناك: أنه لا خلاف في أنَّ: أنت عليّ حرامٌ يخصُّ المخاطبة، وفي: كلُّ حلٍّ عليّ حرامٌ يعمُّ الزوجات ٤١/٥٢ ب: الأربع؛ لصريح أدلة العموم الاستغراقي، وفي: امرأتي حرامٌ، أو طالق، يقع على واحدةٍ مِنْهُنَّ، وإنما الخلاف في نحو: حلالٌ لله، أو حلالٌ للمسلمين، ف قيل: يقع على واحدةٍ غير مُعيّنة نظراً إلى صورة أفرادِهِ، والأشبه أنه يعمُّ الكلَّ، فافهم.

[١٧٣٥٤] (قوله: وإن لم تكن له امرأةٌ إلخ) قال في "الظهيرية"^(١٠): ((وإن قال: لم أنوِ الطلاقَ

(١) "الظهيرية": كتاب الطلاق - القسم الثالث - الفصل الأول في تحريم الحلال ق ٩٨/أ.

(٢) ما بين مكسرين ليس في النسخ جميعها، والصواب إثباته كما هي عبارة "الفتح"، وقد نُبه عليه مصحح "ب"، والله تعالى أعلم.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٩/٤.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٨٠ ب.

(٥) "الشربلائي": كتاب الأيمان ٣٣/٢. (هامش "الدرر والغرر")

(٦) المقولة [١٣٠٩٤] قوله: ((فيقع بلا نية للعرف)).

(٧) المقولة [١٣٣٩٢] قوله: ((وأما تصحيح "الزليعي" إلخ)).

(٨) المقولة [١٤٥٤٤] قوله: ((وبه يحصل التوفيق)).

(٩) "الظهيرية": كتاب الطلاق - القسم الثالث - الفصل الأول في تحريم الحلال ق ٩٨/أ.

لا يُصدَّق قضاء؛ لأنه صار طلاقاً عرفاً))، ثُمَّ قال^(١): ((وإن حَلَفَ بِهِ، إن كَانَ فَعَلَ كَذَا وَقَدْ كَانَ فَعَلَ وَلَهُ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ أَكْثَرُ بَنٍ جَمِيعًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ امْرَأَةٌ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لَأَنَّهُ جُعِلَ يَمِينًا بِالطَّلَاقِ، وَلَوْ جَعَلْنَاهُ يَمِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ غَمُوسٌ. وَإِنْ حَلَفَ بِهَذَا عَلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَفَعَلَ ذَلِكَ وَلَيْسَ لَهُ امْرَأَةٌ كَانَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيمُ الْحَلَالِ يَمِينٌ)) اهـ.

وحاصِلُهُ: أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ امْرَأَةٌ وَحَلَفَ عَلَى مَاضٍ كَذِبًا لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ لَأَنَّهُ جُعِلَ طَلَاقًا عَلَى الْمُتَى بِهِ فَيَنْغَو؛ لِعَدَمِ الرُّوْحَةِ. وَلَوْ جُعِلَ يَمِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى فَعَمُوسٌ؛ لَأَنَّهُ كِتَابَةٌ عَنِ الْخَلِيفِ بِاللَّهِ تَعَالَى كَمَا مَرَّ^(٢) فِي: هُوَ يَهُودِيٌّ أَنَّهُ كِتَابَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَعْثُرْ وَجْهَهَا فَعَلَى الْوَجْهِينِ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ سِوَى الْإِسْتِغْفَارِ، وَقِيلَ: إِنَّ قَوْلَهُ: وَلَوْ جُعِلَ يَمِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى أَيُّ: بِنَاءٍ عَلَى ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنَّ كُنْتُ فَعَلْتُ كَذَا فَكُلُّ حِلٍّ عَلَيَّ حَرَامٌ يَصِيرُ بِمَعْنَى: إِنَّ كُنْتُ فَعَلْتُهُ فَوَاللَّهِ لَا أَكُلُ وَلَا أَشْرَبُ؛ فَإِذَا كَانَ قَدْ فَعَلَ انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فَيُكْفَرُ بِأَكْلِهِ أَوْ شَرْبِهِ فَلَا تَكُونُ لَعْنًا، فَافْهَمْ. وَعَنِ هَذَا فَمَا فِي "النَّهَائَةِ" عَنْ "النَّوَازِلِ" - ((مِنْ أَنَّهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ امْرَأَةٌ تَجِبُ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ)) - مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ جُعِلَ يَمِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى مَعَ كَوْنِ الْخَلِيفِ عَلَى مُسْتَقْبَلٍ، وَإِلَّا كَانَ غَمُوسًا فَلَا تَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((مَعْنَاهُ: إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ لَانْصِرَافِهِ عِنْدَ عَدَمِ الرُّوْحَةِ إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ لَا كَمَا يُفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ)) اهـ - فَبِهِ نَظَرٌ، بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ وَهُوَ وَجُوبُ الْكُفَّارَةِ وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ بِنَاءً عَلَى مَا قُلْنَا، وَإِلَّا وَرَدَ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ^(٤) مِنَ النَّظَرِ السَّابِقِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ انْصِرَافَهُ

(قَوْلُهُ: وَإِلَّا وَرَدَ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ النَّظَرِ السَّابِقِ (إِلخ) لَا يَرُدُّ النَّظَرُ الْمَذْكُورُ عَلَى عِبَارَةِ "الْبَحْرِ"؛ فَإِنَّهُ عَلَى كَلَامِهِ لَيْسَتْ لَعْنًا حَتَّى يَرُدَّ النَّظَرُ السَّابِقُ عَلَيْهِ، بَلْ مَنَعْقَدَةٌ وَمَصْرُوفَةٌ إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ؛ وَذَلِكَ: أَنَّ الَّذِي فَهَمَهُ مِنْهَا فِي "الْبَحْرِ" أَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الرُّوْحَةِ يَكُونُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ((كُلُّ حِلٍّ)) الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ، فَإِذَا بَاشَرَ الشَّرْطَ ثُمَّ أَكَلَ وَجِبَ كُفَّارَةُ يَمِينٍ.

(١) "الظهيرية": كتاب الطلاق - القسم الثالث - الفصل الأول في تحریم الحلال في ٩٨/أ.

(٢) المقولة [١٧١٣٣] قوله: ((و لا يرد)) والتي بعدها.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣١٨-٣١٩.

(٤) في هذه المقولة.

سواءً نكح بعده أم^(١) لا (فيمين) فيكفر بأكله أو شربه لو يمينه على آتٍ، ولو بالله على ماضٍ فغموس^(٢) أو لغو،.....

إلى الطعام والشراب كان في العرف السابق ثم تغير ذلك العرف وصار مصروفاً إلى الطلاق كما مر^(٣)، فبعدما صار حقيقة عرفية في الطلاق لا يصح حمله على العرف المهجور [٤/٥٣٠] بل يبقى مراداً به الطلاق غير أنه إذا لم تكن له امرأة يتي مراداً به الطلاق فيلغو ويحعل يميناً بالله تعالى فتجب به الكفارة إن لم يكن غموساً. فالترديد في كلام "الظهرية" مبنى على قولين بدليل ما في "البرازية"^(٤) حيث قال: ((وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام إن لم تكن له امرأة، إن حيث لزمت الكفارة، والنسفي: على أنه لا يلزمه)) اهـ. فما قاله "النسفي" مبنى على أنه يتي مراداً به الطلاق، وظاهر كلامهم ترجيح خلافه، فاعتمد تحقيق هذا المقام فإنه من منح الملك السلام.

[١٧٣٥٥] (قوله: سواء نكح بعده أم لا) هو ما عليه الفتوى كما يأتي^(٥).

[١٧٣٥٦] (قوله: فيكفر بأكله أو شربه) مبنى على ما مر به في "البحر"^(٦) عبارة "النوازل"، وقد علمت ما فيه. والصواب أن يقول: فيكفر بيمينه أي: بفعله المحلوف عليه، كأقوال: إن دخلت الدار فكل حل علي حرام، ثم دخلها يلزمه كفارة اليمين؛ لأنها يمين منعقدة على عدم الدخول في المستقبل لا على عدم الأكل والشرب حتى لو أكل أو شرب قبل الدخول أو بعده لا يلزمه شيء.

[١٧٣٥٧] (قوله: ولو بالله على ماضٍ) لفظ ((بالله)) سبق قَم، أي: ولو كانت يمينه

(قوله: فيلغو ويجعل يميناً إلخ) لعل الأولى التعبير ب: ((أو)) لا ب: ((والوا))، ثم رأيت نسخة الخط هكذا: ((فيلغو أو يصير يميناً إلخ)).

(١) في "ب" و"ط" و"ز": ((أو)).

(٢) في هذه المقولة.

(٣) "البرازية": كتاب الطلاق - الفصل الثاني في الكتابات ١٨٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) المقولة [١٧٣٥٨] قوله: ((ولو له امرأة وقتها إلخ)).

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٣١٨/٤ - ٣١٩.

ولو لَه امرأة^(١) وقتَهَا فبانتَ بلا عِدَّةٍ.....

على ماضٍ، كما إذا قال: **إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ كَذَا فَكُلُّ جُلٍّ عَلَيَّ حَرَامٌ** وكان عالماً بأنَّه فعله فَبَيَّنَ غَمُوسٌ **إِنْ جُعِلَتْ يَمِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى، فَلَا تَلْزُمُهُ كُفَّارَةٌ، وَقَوْلُهُ: ((أَوْ لَعْنٌ))** أي: **إِنْ جُعِلَتْ يَمِينًا بِالطَّلَاقِ** كما قاله "النَّسَفِيُّ". وظاهر ما مرَّ^(٢) عن "الظَّهيريَّة" من قوله: **((لأنَّه جعلَ يَمِينًا بِالطَّلَاقِ))** اعتمادُ الأوَّل وهو ظاهر ما قدَّمناه^(٣) أيضاً عن "البرزازیة"، وكذا ما يأتِي^(٤) قريباً، وبما قرَّره عِلْمٌ أنَّ ما ذكره^(٥) "الشَّارَحُ" من قوله: **((فَغَمُوسٌ أَوْ لَعْنٌ))** هو حَاصِلُ ما قدَّمناه^(٦) عن "الظَّهيريَّة" فليسَ في كلامِهِ خَلَلٌ سِوَى زِيَادَةِ لَفْظٍ **((بالله))**، فافهم.

[١٧٣٥٨] **(قوله):** ولو له امرأة وقتها إلخ) مقابل قول "المُصنِّف": **((وإن لم تكن له امرأة))**، قال في "الظَّهيريَّة"^(٧): **((وإن حلف بهذا على أمر في المُستقبل ففعل ذلك وليس له امرأة كان عليه الكُفَّارَةُ؛ لأنَّ تحريمَ الحلال يَمِينٌ، وإن كان له امرأة وقتَ اليمينِ فماتت قبلَ الشرطِ أو بانت لا إلى عِدَّةٍ ثمَّ باشرَ الشرطَ لا تَلْزُمُهُ الكُفَّارَةُ؛ لأنَّ يَمِينَهُ انصرفت إلى الطَّلَاقِ وقتَ وجودِها، وإن لم تكن له امرأة وقتَ اليمينِ ثمَّ تزوج امرأة ثمَّ باشرَ الشرطَ اختلَفوا فيه، قال الفقيه "أبو جعفر": **يَبِينُ [٤/٤٠٥] المَتَزَوِّجَةُ، وقال غيره: لا تَبِينُ** وبِه أخذَ الفقيه "أبو الليث"، وعليه الفتوى؛ لأنَّ يَمِينَهُ جُعِلَ يَمِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى وقتَ وجودِها فلا يَكُونُ طَلَاقاً بعد ذلك))** اهـ. ومثله في "الخانيَّة"^(٨)، وفي عبارة "البرزازیة" في هذه المسألة خَلَلٌ نَبَّهنا عليه^(٩) في باب الإيلاء.

(قوله): أي: **إِنْ جُعِلَتْ يَمِينًا بِالطَّلَاقِ إلخ)** أي: أولم تجعل يميناً به، بل جعلت يميناً بالله ولم يعلم بأنه فعله، وهذا هو الأولى بحمل كلام "الشَّارَحِ" عليه.

(١) في "و": **((ولو كانت له امرأة))**.

(٢) المقولة [١٧٣٥٤] قوله: **((وإن لم تكن له امرأة إلخ))**.

(٣) في المقولة الآتية.

(٤) ص ٣١٢ - "در".

(٥) المقولة [١٧٣٥٤] قوله: **((وإن لم تكن له امرأة إلخ))**.

(٦) "الظَّهيريَّة": كتاب الطَّلَاق - القسم الثالث - الفصل الأول في تحريم الحلال ٩٨/١.

(٧) "الخانيَّة": كتاب الطَّلَاق - فصل في تحريم الحلال ٥١٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) المقولة [١٤٥٣٢] قوله: **((كما لو ماتت إلخ))**.

فَأَكَلَ فَلَا كَفَّارَةَ؛ لَانْصِرَافِهَا لِلطَّلَاقِ، وَقَدْ مَرَّ فِي الْإِيْلَاءِ. (وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا مُطْلَقًا أَوْ مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ وَكَانَ مِنْ جَنْسِهِ وَاجِبٌ) أَي: فَرَضٌ.....

[١٧٣٥٩] (قَوْلُهُ: فَأَكَلَ) صَوَابُهُ: فَبَاشَرَ الشَّرْطَ، كَمَا فِي عِبَارَةِ "الظَّهْرِيَّةِ"^(١) وَغَيْرِهَا، وَذَلِكَ كَذْحُحُولِ الدَّارِ مَثَلًا، وَلَا نَظَرَ فِيهِ لِلْأَكْلِ وَعَدَمِهِ كَمَا عَلِمَتْ.
[١٧٣٦٠] (قَوْلُهُ: وَقَدْ مَرَّ فِي الْإِيْلَاءِ) مَا مَرَّ^(٢) هُنَاكَ فِيهِ خَلَلٌ تَابِعٌ فِيهِ "الْبِرَازِيَّةُ" كَمَا أَوْضَحْنَاهُ^(٣) هُنَاكَ.

مطلب في أحكام النذر

[١٧٣٦١] (قَوْلُهُ: وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا مُطْلَقًا) أَي: غَيْرَ مُعَلَّقٍ بِشَرْطٍ، مِثْل: لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ سَنَةً، "فَتَح"^(٤). وَأَفَادَ أَنَّهُ يَزِمُّهُ لَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ، كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ كَلَامًا فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ النَّذْرُ؛ لِأَنَّ هَزْلَ النَّذْرِ كَالْجِدِّ كَالطَّلَاقِ، كَمَا فِي صِيَامِ "الْفَتْحِ"^(٥). وَكَمْ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ يَوْمٍ فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ صَوْمٌ شَهْرٍ، كَمَا فِي صِيَامِ "الْبَحْرِ"^(٦) عَنْ "الْوَلَوَالِجِيَّةِ"^(٧).
وَاعْلَمْ أَنَّ النَّذْرَ قُرْبَةٌ مَشْرُوعَةٌ، أَمَّا كَوْنُهُ قُرْبَةً فَلِمَا يُلَازِمُهُ مِنَ الْقُرْبِ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْعَتِقِ وَنَحْوِهَا، وَأَمَّا شَرْعِيَّتُهُ فَلِلْأَوَامِرِ الْوَارِدَةِ بِإِيفَائِهِ، وَتَمَامُهُ فِي "الِإِحْتِيَارِ"^(٨).
قُلْتُ: وَإِنَّمَا ذَكَرُوا النَّذَرَ فِي الْإِيْمَانِ لِمَا يَأْتِي^(٩): ((مَنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: عَلَيَّ نَذْرٌ وَلَا نِيَّةَ

٦٦/٣

(١) "الظَّهْرِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْقِسْمُ الثَّالِثُ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي تَحْرِيمِ الْحَلَالِ ق ٩٨/١.

(٢) الْمُقُولَةُ [١٤٥٣٢] قَوْلُهُ: ((كَمَا لَوْ مَاتَتْ [إِلَخ])).

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيْمَانِ - فَصْلُ فِي الْكَفَّارَةِ ٣٧٤/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الصَّوْمِ - فَصْلُ فِيمَا يُوجِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ ٣٠١/٢.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصِّيَامِ - فَصْلُ فِي النَّذْرِ ٣١٩/٢.

(٦) "الْوَلَوَالِجِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيْمَانِ - فَصْلُ مَا وَجِبَ بِالنَّذْرِ ق ٣٣/ب بِتَصْرِفٍ.

(٧) انْظُرْ "الِإِحْتِيَارُ": كِتَابُ الْإِيْمَانِ - فَصْلُ فِي النَّذْرِ ٧٦/٤.

(٨) ص ٣٣٦ - "دَرْ".

كما سيُصرَّحُ به تبعاً "للبحر" ^(١) و"الدرر" ^(٢) (وهو عبادة مقصودة).....

له لَزِمَهُ كَفَّارَةٌ)). ومَرَّ ^(٣) في آخِرِ كِتَابِ الصَّيَامِ: ((أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ صَوْمًا، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا، أَوْ نَوَى النَّذْرَ فَقَطْ، أَوْ نَوَى النَّذْرَ وَأَنْ لَا يَكُونَ يَعِينًا كَانَ نَذْرًا فَقَطْ، وَإِنْ نَوَى الْيَمِينَ وَأَنْ لَا يَكُونَ نَذْرًا كَانَ يَمِينًا وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ إِنْ أَفْطَرَ، وَإِنْ نَوَاهُمَا، أَوْ نَوَى الْيَمِينَ كَانَ نَذْرًا وَيَعِينًا حَتَّى لَوْ أَفْطَرَ قَضَى وَكَفَّرَ))، ومَرَّ ^(٤) هُنَاكَ الْكَلَامُ فِيهِ.

[١٧٣٦٢] (قَوْلُهُ: كَمَا سَيُصْرَّحُ بِهِ ^(٥) أَي: "الْمُصَنَّفُ" قَرِيبًا، وَيَأْتِي ^(٦) الْكَلَامُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، ط" ^(٦)).

[١٧٣٦٣] (قَوْلُهُ: وَهُوَ عِبَادَةٌ مَقْصُودَةٌ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلنَّذْرِ. تَمَعْنَى الْمُنْذُورِ لَا لِلْوَاجِبِ خِلَافًا لِمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٧)، قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٨): ((تَمَّا هُوَ طَاعَةٌ مَقْصُودَةٌ لِنَفْسِهَا وَمِنْ جَنْسِهَا وَاجِبٌ إِلَيْهَا)). وَفِي "الْبَدَائِعِ" ^(٩): ((وَمِنْ شُرُوطِهِ: أَنْ يَكُونَ قُرْبَةً مَقْصُودَةً فَلَا يَصِحُّ النَّذْرُ بِعِبَادَةِ الْمَرِيضِ وَتَشْيِيعِ الْجَنَازَةِ وَالْوُضُوءِ وَالِاغْتِسَالِ وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ وَمَسِّ الْمُصْحَفِ وَالْأَذَانِ وَبِنَاءِ الرِّبَاطَاتِ وَالْمَسَاجِدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ قُرْبًا إِلَّا أَنَّهَُا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ)) اهـ فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الشَّرْطَ كَوْنُ الْمُنْذُورِ نَفْسِهِ عِبَادَةً مَقْصُودَةً لَا مَا كَانَ مِنْ جَنْسِهِ، وَلِذَا صَحَّحُوا النَّذْرَ بِالْوَقْفِ؛ لِأَنَّ مِنْ جَنْسِهِ وَاجِبًا وَهُوَ بِنَاءُ مَسْجِدٍ

(١) "البحر": كتاب الإيمان ٣٢٢/٤.

(٢) "الدرر والغرر": كتاب الإيمان ٤٣/٢.

(٣) ٣٩٢/٦-٣٩٣ "در".

(٤) المَقُولَةُ [٩٣٨٦] قَوْلُهُ: ((عَمَلًا بِمَعْنَى الْحَاجِز)).

(٥) ص ٣١٧- "در".

(٦) ط": كتاب الإيمان ٣٣٨/٢.

(٧) "البحر": كتاب الإيمان ٣٢١/٤.

(٨) "الفتح": كتاب الإيمان - فصل في الكفارة ٣٧٤/٤.

(٩) "البدائع": كتاب النذر - فصل: وأما حكمُ النذر ٨٢/٥.

خَرَجَ الْوُضُوءُ وَتَكْفِيْنُ الْمَيْتِ (وَوُجِدَ الشَّرْطُ) الْمَعْلُوقُ بِهِ (لِزِمَ النَّاذِرُ).....

لِلْمُسْلِمِينَ كَمَا يَأْتِي^(١)، مَعَ أَنَّكَ عَلِمْتَ [٥/٤٠٤] أَنَّ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ غَيْرُ مَقْصُودٍ لِنَازِعِهِ.

[١٧٣٦٤] (قَوْلُهُ: خَرَجَ الْوُضُوءُ) لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ لَيْسَتْ مَقْصُودَةً لِنَازِعَتِهَا وَإِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ لِعِبَادَةِ مَقْصُودَةٍ وَهِيَ الصَّلَاةُ، "ط"^(٢) عَنْ "الْمَنْحِ"^(٣).

[١٧٣٦٥] (قَوْلُهُ: وَتَكْفِيْنُ الْمَيْتِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ عِبَادَةٌ مَقْصُودَةٌ بَلْ هُوَ لِأَجْلِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ سِتْرَهُ شَرْطٌ صِحَّتِهَا، "ط"^(٤).

[١٧٣٦٦] (قَوْلُهُ: وَوُجِدَ الشَّرْطُ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ((وَكَانَ مِنْ جَنْسِهِ عِبَادَةً)) وَهَذَا إِنْ كَانَ مُعْلَقًا بِشَرْطٍ وَإِلَّا لَزِمَ فِي الْحَالِ، وَالْمُرَادُ انْشَرْطُ الَّذِي يُرِيدُ كَوْنَهُ كَمَا يَأْتِي^(٥) تَصْحِيحُهُ.

[١٧٣٦٧] (قَوْلُهُ: لَزِمَ النَّاذِرُ) أَي: لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْوَفَاءُ بِأَصْلِ الْقُرْبَةِ الَّتِي تَرْتَبُهَا لَا بِكُلِّ وَصْفٍ التَّرْتَبُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَيَّنَ دَرَجَتَهُمَا أَوْ فَقِيرًا أَوْ مَكَانًا لِلتَّصَدُّقِ أَوْ لِلصَّلَاةِ فَالْتَّعْيِينُ لَيْسَ بِالْإِجْرَاءِ، "بَحْر"^(٦). وَتَحْقِيقُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٧).

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَيْسَ عِبَادَةٌ مَقْصُودَةٌ إِلَّا بِخ) نَازِعَ "الرَّحْمَتِي" فِي خُرُوجِ التَّكْفِيْنِ بِقَوْلِهِ: ((عِبَادَةٌ مَقْصُودَةٌ))، فَإِنَّهُ فَرَضَ كِفَايَةً، وَالْقَائِمُ بِهِ مَوْدٌ لِفَرْضِ الْكِفَايَةِ، وَقَالَ: يُمْكِنُ إِخْرَاجُهُ بِقَوْلِهِمْ: أَنَّ لَا يَكُونُ وَاجِبًا قَبْلَ الْإِجَابِ. اهـ "سَنَدِي".

(١) المَقُولَةُ [٢١٢٦٢] قَوْلُهُ: ((فَيَتَصَدَّقُ بِهَا أَوْ بِشَمَنِهَا)).

(٢) "ط": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٢/٣٣٨ بِتَصْرِفٍ.

(٣) هَذَا الْمَوْضِعُ غَيْرُ مَقْرُوءٍ فِي مَخْطُوطَةِ "الْمَنْحِ" الَّتِي بِيْنَ أَيْدِينَا.

(٤) "ط": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٢/٣٣٨.

(٥) الْمَقُولَةُ [١٧٣٩١] قَوْلُهُ: ((ثُمَّ إِنَّ الْمَعْلُوقَ إِلَّا بِخ)).

(٦) "الْبَحْر": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٤/٣٢١.

(٧) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - فَصْلُ فِي الْكُفَّارَةِ ٤/٣٧٥-٣٧٥.

لحديث: «مَنْ نَذَرَ وَسَمَّى فَعَلِيهِ الْوَفَاءُ بِمَا سَمَى»^(١))). (كسوم وصلاة وصدقة) ووقف (واعتكاف) وإعتاق رقبة وحب ولو ماشياً، فإنها عبادات مقصودة ومن جنسها واجب؛

[١٧٣٦٨] (قوله: لحديث^(١) إلخ) قال في "الفتح"^(٢): «(هو حديث غريب إلا أنه مستغنى عنه، ففي لزوم المنذور الكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج - ٢٩]، وصرح "المُصَنَّف" أي: صاحب "الهداية"^(٣) في كتاب الصوم: بأنه واجب للآية، وتقدم الاعتراض: بأنها توجب الافتراض للقطعية، والجواب: بأنها مؤولة؛ إذ خص منها النذر بالمعصية

(قولُ "الشارح": ووقف) صحة النذر بالوقف من جهة أنه تصدق بالمنفعة، فإنه عبادة مقصودة.

(١) قال ابن حجر في "الدراية" ص ٩٢: لم أجده، تبعاً لقول الزُّبَيعِي في "نصب الرأية" ٣/٣٠٠ غريب، وفي وجوب النذر أحاديث، وذكر حديث ابن عباس: ((فذين الله أحق أن يقضى))، وحديث عمر: أنه نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية فقال له النبي ﷺ: ((أوف بنذرك))، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وعبد الله بن بريدة عن أبيه أن امرأة نذرت أن تضرب فوق رأسه بالذف فقال لها النبي ﷺ: ((أوف بنذرك))، وحديث عائشة مرفوعاً: ((من نذر أن يطعم الله فيطعمه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه)). وستقتصر على حديث عائشة لأنه أقرب إلى حديثنا، إلا أن في حديث عائشة التفريق بين الطاعة والمعصية.

أخرجه مالك ٤٨٦/٢، وأحمد ٣٩٦/٦، والبخاري (٦٩٦) في الأيمان والنذور - النذر في الطاعة، و(٦٧٠) النذر فيما لا يملك، وأبو داود (٣٢٨٩) في الأيمان والنذور - النذر في المعصية، والترمذي (١٥٢٦) في الأيمان والنذور - من نذر أن يطعم الله، والنسائي ١٧/٧ في الأيمان والنذور - النذر في الطاعة - والنذر في المعصية، وابن ماجه (٢١٢٦) في الكفارات - النذر في المعصية، والبيهقي في "الكبرى" ٢٣١/٩ في الجزية - باب لا يوفي من العهود بما يكون بمعصية، وغيرهم من طريق مالك، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة مرفوعاً، به. ورواه الأوزاعي ويحيى بن أبي كثير عن محمد بن أبان عن القاسم، به. ذكره البخاري في "تاريخه" ٣٣٣/١، وأخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" ١٣٣/٣، وأبو يعلى (٤٨٦٣) وابن حبان في "صحيحه" (٤٣٩٠)، وعزاه في "الفتح" ٧٠٨/١١ إلى البزار. ورواه عثمان بن عمر، عن علي بن المبارك، عن أيوب ويحيى، عن القاسم، به، ذكره البخاري في "التاريخ" ٣٤/١١. وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٣٨٨). ورواه وكيع عن علي، عن يحيى فقط دون أيوب، أخرجه أحمد ٢٠٨/٦.

وأخرجه الطحاوي في "بيان المشكل" (١٥١٤) من طريق عبد الرحمن بن مُجَبَّر، عن القاسم، به.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧٥/٤.

(٣) "الهداية": كتاب الصوم ١١٨/١.

لوجوب العتق في الكفارة، والمشي للحج على القادر من أهل مكة، والقعدة الأخيرة في الصلاة، وهي لبث كالاعتكاف.....

وما ليس من جنسه واجب، فلم تكن قطعة الدلالة. ومن قال من المتأخرين بافتراضه استدلل بالإجماع على وجوب الإيفاء به)) اهـ ملخصاً. وفي "الشربلالية"^(١) عن "البرهان": ((أنه - أي: الافتراض - هو الأظهر)).

[١٧٣٦٩] (قوله: لوجوب العتق) ترك ذكر الواجب من الصلاة والصوم والصدقة لظهوره، "ط"^(٢).

[١٧٣٧٠] (قوله: والمشي للحج) المراد: الحج ماشياً وإلاً فالمشي ليس عبادة مقصودة، اهـ "ح"^(٣). وفيه: ((أن المشروط كونه عبادة مقصودة هو المنذور لا ما كان من جنسه))، كما قدمناه^(٤). وسأيتي^(٥) في باب اليمين في البيع: ((أنه لو قال: عليّ المشي إلى بيت الله أو الكعبة يلزمه حج أو عمره))، وسنذكر^(٦) أن هذا استحسان، والقياس: أن لا يجب به شيء لأنه ليس بقرينة، تأمل.

[١٧٣٧١] (قوله: والقعدة الأخيرة إلخ) كذا ذكره في اعتكاف "البحر"^(٧)، وأورد عليه: أن التشبيه إن كان في خصوص القعدة فهو غير لازم في الاعتكاف؛ لجواز الوقوف في مدته،

(قوله: أنه - أي: الافتراض - هو الأظهر) الدلائل إنما تفيذ الوجوب، تأمل.

(قوله: وفيه: أن المشروط كونه عبادة إلخ) التأويل الذي قاله "ح" لا بد منه لصحة النذر، ولا يرد أن المشي ليس عبادة مقصودة؛ لأن المدار على كون الأصل كذلك، لا التبع.

(١) "الشربلالية": كتاب الأيمان ٤٣/٢ بتصريف. (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٨/٢.

(٣) لم نعر على المسألة في مطائنها من مخطوطة "ح" التي بين أيدينا.

(٤) المقولة [١٧٣٦٣] قوله: ((وهو عبادة مقصودة)).

(٥) المقولة [١٨١١٧] قوله: ((ويجب حج أو عمره ماشياً إلخ)).

(٦) النقل ليس في اعتكاف "البحر"، انظر "البحر": كتاب الصوم - فصل: ومن نذر صوم يوم النحر أفطر ٣١٧/٢.

ووقفُ مسجدٍ للمسلمين واجبٌ على الإمام من بيت المال، وإلا فعلى المسلمين، "فتح"^(١). (ولم يلزم) الناذر.....

وإن كان في مطلق الكينونة فلم خصّ التشبيه بالقعدة مع أن الركوع كذلك؟! والجواب: اختياراً الأول، والغالب [٤/٤٠٤ ب] في الاعتكاف القعود. وذكر في اعتكاف المعراج: ((قلنا: بل من جنسه واجب له تعالى وهو اللبث بعرفة وهو الوقوف، والنذر بالشيء إنما يصح إذا كان من جنسه واجب أو مشتملاً^(٢) على الواجب، وهذا كذلك؛ لأن الاعتكاف يشتمل على الصوم، ومن جنس الصوم واجب وإن لم يكن من جنس اللبث واجب)). وتعقبه في "الفتح"^(٣) في باب اليمين في الحج والصوم: ((بأن وجوب الصوم فرع وجوب الاعتكاف بالنذر، والكلام الآن في صحته وجوب المتنوع فكيف يستدل على لزومه بلزومه، ولزوم الشرط فرع لزوم المشروط؟ ثم قد يقال: تحقق الإجماع على لزوم الاعتكاف بالنذر موجب إهدار اشتراط وجوب وجود واجب من جنسه)). اهـ. أي: فهو خارج عن الأصل.

[١٧٣٧٢] (قوله: ووقف مسجد أي: في كل بلدة على الظاهر، "ط"^(٤)).

[١٧٣٧٣] (قوله: وإلا أي: وإن لم يفعل الإمام فعلى المسلمين).

(قوله: وذكر في اعتكاف المعراج: قلنا: بل من جنسه واجب لله إلخ) يقال: إن كلاً من القعدة والكينونة في عرفة ليس فيه لبث في المسجد الذي هو معنى الاعتكاف وإن وجد فيه مطلق لبث، وهو غير كاف لوجود الواجب من جنس المنذور، فلذا كان لزوم نذر الاعتكاف بالإجماع، إلا أن يقال: إن المدار على الكينونة المطلقة بدون نظر لشخصيتها، تأمل.

(قوله: والنذر بالشيء إنما يصح إلخ) لعل أصل العبارة ((أو النذر)) بـ: ((أو)) لا ((الواو)).

(١) ((فتح)) ليست في "ب" و"ط"، والمسألة موجودة فيه، انظر "الفتح": كتاب الوقف ٤٢٣/٥.

(٢) في "الأصل" و"٣": ((مشتمل)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤٥١/٤.

(٤) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٩/٢.

(ما ليسَ مِنْ جنسِهِ فرضٌ، كعبادةِ مريضٍ وتشيعِ جنازةٍ ودخولِ مسجدٍ) ولو مسجدَ الرسولِ ﷺ أو الأقصى؛ لأنه ليسَ مِنْ جنسِها فرضٌ مقصودٌ، وهذا هو الضابطُ كما في "الدرر" ^(١). وفي "البحر" ^(٢): شرائطُهُ خمسٌ ^(٣)،

[١٧٣٧٤] (قوله: ما ليسَ مِنْ جنسِهِ فرضٌ) هذا هو الذي وَعَدَ بِذِكْرِهِ، قال "المُصَنَّفُ" في "شَرْحِهِ" ^(٤): ((وهذا يُبَيَّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَجِبِ فِي قَوْلِهِمْ: ((مِنْ جَنْسِهِ وَاجِبٌ)) الْفَرْضُ، وَبِهِ صَرَحَ شَيْخُنَا فِي "بَحْرِ" ^(٥))) (إلخ))، وَيَأْتِي ^(٦) تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

[١٧٣٧٥] (قوله: كعبادةِ مريضٍ (إلخ)) هذا يُفِيدُ أَنَّ مُرَادَهُمْ بِالْفَرْضِ هُنَا: فَرْضُ الْعَيْنِ دُونَ مَا يَشْمَلُ فَرْضَ الْكِفَايَةِ، اهـ "ح" ^(٧). أي: فَإِنَّ هَذِهِ فَرْضٌ كِفَايَةٌ، كَمَا فِي "مُقَدِّمَةِ أَبِي النَّيْتِ"، فَافْهَم. وَقَدَّمْنَا ^(٨) عَنْ "الْبِدَائِعِ" خُرُوجَ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ بِقَوْلِهِ: ((عِبَادَةُ مَقْصُودَةٍ))، عَنْهُ أَنَّهُ يَرِدُ عَلَيْهِ دُخُولُ الْمَسْجِدِ لِلطَّوَائِفِ وَلِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ فِيهِ، فَإِنَّ الدُّخُولَ حِينَئِذٍ فَرْضٌ لِكَيْلَا يَكُنْهُ لَيْسَ مَقْصُودًا لِذَاتِهِ، وَكَذَا عِبَادَةُ الْوَالِدَيْنِ إِذَا احتَاجَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ بَرَهُمَا فَرْضٌ. وَقَدَّمْنَا ^(٩): ((أَنَّ الْمَشْرُوطَ كَوْنُهُ عِبَادَةً مَقْصُودَةً هُوَ الْمُنْتَلَوُّ)).

[١٧٣٧٦] (قوله: ولو مسجدَ الرسولِ ﷺ) الْأَوَّلَى ذَكَرُ مَسْجِدٍ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَوَهَّمُ، "ط" ^(١٠).

[١٧٣٧٧] (قوله: وهذا هو الضَّابِطُ) الْإِشَارَةُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ مَا لَيْسَ مِنْ جَنْسِهِ فَرْضٌ

٦٧/٣

(١) "الدرر والغرر": كتاب الأيمان ٤٣/٢.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٣٢١/٤ بتصرف.

(٣) في "د": ((خمسة)).

(٤) هذا الموضع غير مقروء في مخطوطة "المنح" التي بين أيدينا.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان ٣٢٢/٤ بتصرف يسير.

(٦) المقولة [١٧٣٩٨] قوله: ((لأن الذبح ليس من جنسه فرض إلخ)).

(٧) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٥/ب.

(٨) المقولة [١٧٣٦٣] قوله: ((وهو عبادة مقصودة)).

(٩) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٩/٢.

فَرَادَ: أَنْ لَا يَكُونَ مَعْصِيَةً لِّذَاتِهِ، فَصَحَّ نَذَرُ صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ؛.....

لَا يَلْزَمُ، وَعِبَارَةُ "النَّذَرُ"^(١): ((الْمَنْذُورُ إِذَا كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْفُرُوضِ لَزِمَ النَّاذِرُ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْإِعْتِكَافِ، وَمَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْفُرُوضِ فَلَا يَلْزَمُ النَّاذِرُ، كَعِبَادَةِ الْمَرِيضِ وَتَشْيِيعِ الْجَنَازَةِ وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ وَبِنَاءِ الْقَنْطَرَةِ وَالرَّيَاطِ وَالسَّقَايَةَ وَخَوِهَا، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ الْكُلِّيُّ)).

[١٧٣٧٨] (قَوْلُهُ: فَرَادَ) أَي: عَلَى الشَّرْطَيْنِ الْمَارَيْنِ^(٢) فِي الْمَنْعِ.

[١٧٣٧٩] (قَوْلُهُ: أَنْ لَا يَكُونَ مَعْصِيَةً لِّذَاتِهِ) [٤/٤٤٤/ب] قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣): ((وَأَمَّا كَوْنُ الْمَنْذُورِ مَعْصِيَةً يَمْنَعُ انْعِقَادَ النَّذْرِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ إِذَا كَانَ حَرَامًا لِعَيْنِهِ، أَوْ لَيْسَ فِيهِ جِهَةٌ قُرْبَى فَإِنَّ الْمَذْهَبَ أَنَّ نَذَرَ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ يَتَعَقَّدُ وَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِصَوْمِ يَوْمِ غَيْرِهِ، وَلَوْ صَامَهُ خَرَجَ عَنْ الْمُهْدَةِ))، ثُمَّ قَالَ^(٤) بَعْدَ ذَلِكَ: ((قَالَ "الطَّحَاوِيُّ"^(٥)): إِذَا أَضَافَ النَّذَرَ إِلَى الْمَعَاصِي ك: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَقْتُلَ فُلَانًا كَانَ يَمِينًا وَلَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الشَّرْطَ كَوْنُهُ عِبَادَةً فَيُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْصِيَةً لَمْ يَصَحَّ فَهَذَا لَيْسَ شَرْطًا خَارِجًا عَمَّا^(٦)، لَكِنْ صَرَّحَ بِهِ مُسْتَقِلًّا لِيَبَانَ أَنَّ مَا كَانَ فِيهِ جِهَةٌ الْعِبَادَةِ يَصَحُّ النَّذَرُ بِهِ؛ لِمَا مَرَّ^(٧): مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِالنَّذْرِ مِنْ حَيْثُ هُوَ قُرْبَى لَا بِكُلِّ وَصْفٍ التَّزَمَهُ بِهِ، فَصَحَّ التَّزَامُ بِالصَّوْمِ مِنْ حَيْثُ هُوَ صَوْمٌ مَعَ إِبْغَاءِ كَوْنِهِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ، وَلِذَا قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٨): ((إِنْ قُلْتُ: مِنْ شُرُوطِ النَّذْرِ كَوْنُهُ بَغِيرَ مَعْصِيَةٍ فَكَيْفَ قَالَ "أَبُو يُوسُفَ": إِذَا نَذَرَ رَكَعَتَيْنِ بِلَا وُضْوءٍ يَصَحُّ نَذَرُهُ

(١) "الدرر": كتاب الأيمان ٤٣/٢.

(٢) ص ٣١٤-٣١٥ - "در".

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧٤/٤.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧٥/٤.

(٥) انظر "مختصر الطحاوي": كتاب الكفارات والنذور والأيمان ص ٣١٦ - بتصرف.

(٦) ص ٣١٥ - "در".

(٧) المقولة [١٧٣٦٧] قوله: ((لزم النذر)).

(٨) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٣٧٥/٤.

لأنه لغيره، وأن لا يكون واجباً عليه قبل النذر، فلو نذر حجة الإسلام لم يلزمه شيء غيرهما، وأن لا يكون ما التزمه أكثر مما يملكه أو يملكاً لغيره، فلو نذر التصديق باللف ولا يملك إلا مائة.....

خلافاً لـ "محمد"، فالجواب: أن "أبا يوسف" صححه بوضوء لأنه حين نذر ركعتين لزمته بوضوء؛ لأن التزام المشروط التزام الشرط، فقله بعده: ((بغير وضوء)) لغو لا يؤثر. ونظيره: إذا نذرهما بلا قراءة ألزمناه ركعتين بقراءة، أو نذر أن يصلي ركعة واحدة ألزمناه ركعتين أو ثلاثاً ألزمناه بأربع)) اهـ، وتامه فيه.

(١٧٣٨٠) (قله: لأنه لغيره) أي: لأن كونه معصية لغيره وهو الإعراض عن ضيافة الحق تعالى. (١٧٣٨١) (قله: وأن لا يكون واجباً عليه قبل النذر) في أضحية "البدائع" (١): ((لو نذر أن يضحي شاة وذلك في أيام النحر وهو موسر فعليه أن يضحي بشاتين عندنا، شاة للنذر وشاة بإيجاب الشرع ابتداءً إلا إذا عني به الإخبار عن الواجب عليه فلا يلزمه إلا واحدة، ولو قبل أيام النحر لزمه شاتان بلا خلاف؛ لأن الصيغة لا تحتمل الإخبار عن الواجب؛ إذ لا وجوب قبل الوقت، وكذا لو كان معسراً ثم أيسر في أيام النحر لزمه شاتان)) اهـ.

والحاصل: أن نذر الأضحية صحيح لكنه ينصرف إلى شاة أخرى غير الواجبة عليه ابتداءً بإيجاب الشرع إلا إذا قصد الإخبار عن الواجب عليه، وكان في أيامها. ومثله ما لو نذر الحج؛ لأن الأضحية والحج قد يكونان غير واجبين بخلاف حجة الإسلام فإنها نفس الواجب عليه؛ لأنها اسم لفريضة العمر، كصوم رمضان وصلاة الظهر فلا يصح النذر بها، بخلاف ما قد يكون تطوعاً [٤/٥٥٥ ب] وواجباً، كالصلاة والصوم كما سنحققه (٢) في الأضحية إن شاء الله تعالى.

(١٧٣٨٢) (قله: أو يملكاً لغيره) فإن قيل: إن النذر به معصية فيعني عنه ما مر (٣)

(١) "البدائع": كتاب التضحية ٦٣/٥ بتصرف.

(٢) المقولة [٣٢٦٠٠] قوله: ((ناذر لمعينة)).

(٣) ص ٣٢١ - "مر".

لِزِمَةِ الْمَائَةِ فَقَطْ، "خلاصة"^(١). انتهى.

قلتُ: ويزاد ما في "زواهر الجواهر": وأن لا يكون.....

قلنا: إنه ليس معصية لذاته وإنما هو لحق الغير، أفاده في "البحر"، لكنه خارج بكونه لا يملكه فيشمل الزائد على ما يملكه وما لا يملك له فيه أصلاً كهذا، وفي "البحر"^(٢) عن "الخلاصة"^(٣): ((لو قال: لله علي أن أهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح النذر، بخلاف قوله: لأهدين، ولو نوى اليمين كان يميناً)) اهـ. قال في "النهر"^(٤): ((والفرق بين التأكيد وعدمه مما لا أثر له يظهر في صحة النذر وعنده، ثم على الصحة هل تلزمه قيمتها أو يتوقف الحال إلى ملكها؟ محل تردّد)) اهـ.

قلتُ: الظاهر: الثاني؛ لأن الهدى اسم لما يهدى إلى الحرم، فإذا صح نذره توقف إلى ملكها ليتمكن إهداؤها، تأمل. ويظهر لي أن قوله: لأهدين يمين لا نذر. وقوله: ((ولو نوى اليمين كان يميناً)) راجع إلى المسألة الأولى، فإن تم هذا اتضح الفرق، فتأمل.

[١٧٣٨٣] (قوله: لزِمَةُ الْمَائَةِ فَقَطْ) سيذكر^(٥) "الشارح" وجهه.

[١٧٣٨٤] (قوله: قلتُ: ويزاد إلخ) ذكر هذا الشرط صاحب "البحر"^(٦) في باب الاعتكاف،

(قوله: فإن تم هذا اتضح الفرق) لا يتم؛ فإنه في غاية البعد من عبارته، فإن القصده منها إثبات المخالفة بين صورتين، في أن الأولى لا يصح النذر فيها بخلاف الثانية، مع كون الشاة ليست في ملكه فيهما، وعلى ما ظهر له يكون التقدير في الجملة الثانية: والله لأهدين هذه الشاة.

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني فيما يكون يميناً وفيما لا يكون - الجنس الثالث في النذر ق ١١٢/ب يتصرف، وعبارة "الخلاصة" هي: ((لو ألزم بالنذر أكثر مما يملكه لزمه ما يملك هو المحتار)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان ٣٢١/٤.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني فيما يكون يميناً وفيما لا يكون - الجنس الثالث في النذر ق ١١٢/ب.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٨٠/ب.

(٥) ص ٣٣٦-٣٣٧ - "در".

(٦) هذا الشرط ليس في اعتكاف "البحر"، انظر "البحر": كتاب الصوم - فصل: ومن نذر صوم يوم النحر أفطر وقضى ٣١٧/٢.

مستحيل الكون، فلو نذر صوم أمس أو اعتكافه لم يصح نذرُهُ. وفي "القنية": "نذر التصديق على الأغنياء لم يصح مالم ينو أبناء السبيل،....."

وعزَّ الفرغ المذكور إلى "الولولحية"^(١)، قال "ط"^(٢): ((وبه صارت الشروط سبعة، ما في المتن وهذه الخمسة، لكن اشتراط أن لا يكون أكثر مما يملك، وأن لا يكون ملك الغير خاص^(٣) ببعض صور النذر)).

[١٧٣٨٥] (قوله: مُسْتَحِيلُ الْكَوْنِ) يَشْمَلُ الْاِسْتِحَالَةَ الشَّرْعِيَّةَ لِمَا فِي "الِاخْتِيَارِ"^(٤): ((لو نذرت صوم أيام حيضها، أو قالت: لله علي أن أصوم غداً فحاضت فهو باطل عند "محمد" و"زفر"؛ لأنها أضافت الصوم إلى وقت لا يتصور فيه، وقال "أبو يوسف": تقضي في المسألة الثانية؛ لأن الإيجاب صدر صحيحاً في حال لا ينافي الصوم، ولا إضافة إلى زمان ينافيه؛ إذ الصوم يتصور فيه، والعجز بعارض محتمل كالمرضى فتقضي فيه، كما إذا نذرت صوم شهر يلزمها قضاء أيام حيضها؛ لأنه يجوز خلو الشهر عن الحيض فيصح الإيجاب)) وتماه فيه.

[١٧٣٨٦] (قوله: وفي "القنية"^(٥)) إلخ عبارتها - كما في "البحر"^(٦) - ((نذر أن يتصدق بدينار على الأغنياء ينبغي أن لا يصح، قلت: وينبغي أن يصح إذا نوى أبناء السبيل لأنهم محل الركاة)) اهـ. قلت: ولعل وجه عدم الصحة في الأول عدم كونها قربة، أو مستحيلة الكون^(٧) لعدم

(قوله: قلت: ولعل وجه عدم الصحة) قلت: بل نذرُهُ - أن يتصدق بدينار - صحيح، وقوله: بعده: ((على الأغنياء)) رجوع فلا يصح، نظير ما لو نذر ركعتين بلا طهارة، "مقدسي".

(١) "الولولحية": كتاب الصوم - الفصل الرابع في الاعتكاف وصدقة الفطر ق ٣٥/ب.

(٢) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٩/٢ بتصرف.

(٣) في "٣": ((خاصاً))، وهو تصحيف.

(٤) "الاختيار": كتاب الأيمان - فصل في النذر ٧٧/٤.

(٥) "القنية": كتاب الأيمان - باب في النذور ق ٥٩/أ.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان ٣٢٢/٤.

(٧) قوله: ((أو مستحيلة الكون)) الأولى أن يقول: أو كونها مستحيلة إلخ بالعطف على قوله: ((عدم))، بدليل قوله: ((لعدم تحققها إلخ))، وإلا فظاهر عبارته أن الاستحالة منقبة، وهو لا يظهر فتدبر. اهـ مصححه.

ولو نذرَ التسييحَاتِ دُبْرَ الصَّلَاةِ لم يلزمُهُ،^(١) ولو نذرَ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كُلَّ
يَوْمٍ كَذَا.....

تَحَقُّقُهَا؛ لِأَنَّهَا لِلْغَنِيِّ هِبَةٌ، كَمَا أَنَّ الْهِبَةَ لِلْفَقِيرِ صَدَقَةٌ.

(١٧٣٨٧) (قوله): ولو نذرَ التَّسِيحَاتِ [١/٥٦٦/٤] لعلَّ مُرَادَهُ التَّسِيحُ والتَّحْمِيدُ والتَّكْبِيرُ ثَلَاثًا
وِثْلَانِ فِي كُلِّ، وَأُطْلِقَ عَلَى الْجَمِيعِ تَسِيحًا تَغْلِيْبًا لَكَوْنِهِ سَابِقًا، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ
جِنْسِهَا وَاجِبٌ وَلَا فَرْضٌ، وَفِيهِ: أَنَّ تَكْبِيرَ التَّشْرِيقِ وَاجِبٌ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ، وَكَذَا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ
وَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ فَيَنْبَغِي صَحَّةُ النَّذْرِ بِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَاجِبِ هُوَ الْمُصْطَلَحُ، "ط"^(٢).
قُلْتُ: لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ "الشَّارَحُ" لَيْسَ عِبَارَةً "الْفَنِيَّةُ"، وَعِبَارَتُهَا^(٣) - كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٤) -:
(وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَقُولَ دُعَاءَ كَذَا فِي دُبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرَ مَرَّاتٍ لَمْ يَصَحَّ)).

(١٧٣٨٨) (قوله): لَمْ يَلْزَمْهُ) وَكَذَا لَوْ نَذَرَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَعَلَّلَهُ "الْقُهِسْتَانِي"^(٥) فِي بَابِ
الْإِعْتِكَافِ: ((بِأَنَّهَا لِلصَّلَاةِ))، وَفِي "الْخَانِيَّةِ"^(٦): ((وَلَوْ قَالَ: عَلَيَّ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ أَوْ^(٧) السَّعْيُ بَيْنَ
الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَوْ: عَلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ)) اهـ.

(قوله): أَوْ: عَلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ) لعلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَإِنْ كَانَتْ عِبَادَةً
إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ مَقْصُودَةً، فَإِنَّ الْقَصْدَ بِالطَّوْفِ تَعْظِيمُ الْكَعْبَةِ، وَبِالْقِرَاءَةِ التَّدَبُّرُ فِي مَعَانِيهَا، لَا بَحْرُ إِجْرَاءِ الْحُرُوفِ
عَلَى اللِّسَانِ، وَعَلَّلَ فِي "شرح الأَشْيَاءِ" - لَعْدِمِ صَحَّةِ نَذْرِ التَّسِيحَاتِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ - بِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِقَرْبَةٍ مَقْصُودَةٍ.

(١) فِي "و": ((تَلْزَمُهُ)).

(٢) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٩/٢.

(٣) "الْفَنِيَّةُ": كتاب الأيمان - بَاب فِي النَّذْرِ ق ١/٥٩.

(٤) "الْبَحْرِ": كتاب الأيمان ٣٢٢/٤.

(٥) "جَامِعُ الرَّمُوزِ": كتاب الصَّوْمِ ٢٣٠/١.

(٦) "الْخَانِيَّةُ": كتاب الأيمان - فَصْل فِي الْيَمِينِ بِالصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ١٧/٢ (هَامِشُ "الْفَنَاوِي الْهِنْدِيَّة").

(٧) فِي النَّسخِ جَمِيعُهَا: ((وَالسَّعْيُ)) بِالْوَاوِ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "الْخَانِيَّةِ".

لِزَمَهُ، وَقِيلَ: لَا. (ثُمَّ إِنَّ) الْمَعْلُقَ فِيهِ تَفْصِيلٌ، فَإِنَّ (عَلَّقَهُ).....

قُلْتُ: وَهُوَ مُشْكِلٌ؛ فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ عِبَادَةً مَقْصُودَةً، وَمِنْ جَنْسِهَا وَاجِبٌ، وَكَذَا الطَّوَافُ فَإِنَّهُ عِبَادَةٌ مَقْصُودَةٌ أَيْضًا، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "الْبَابِ الْمُنَاسِلِ"^(١) قَالَ فِي بَابِ أَنْوَاعِ الْأَطْوَفَةِ: ((الْخَامِسُ: طَوَافُ النَّذْرِ وَهُوَ وَاجِبٌ، وَلَا يَخْتَصُّ بِوَقْتٍ))، فَهَذَا صَرِيحٌ فِي صَحَّةِ النَّذْرِ بِهِ.

[١٧٣٨٩] (قَوْلُهُ: لَزَمَهُ) لِأَنِّ مِنْ جَنْسِهِ فَرَضًا وَهُوَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ، وَتَحِبُّ كُلَّمَا ذُكِرَ، وَإِنَّمَا هِيَ فَرَضٌ عَمَلِيٌّ، قَالَ "ح"^(٢): ((وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ كَوْنُ الْفَرَضِ قَطْعِيًّا))، "ط"^(٣).

[١٧٣٩٠] (قَوْلُهُ: وَقِيلَ لَا) لَعَلَّ وَجْهَهُ اشْتِرَاطُهُ كَوْنُ الْفَرَضِ قَطْعِيًّا، "ح"^(٤).

[١٧٣٩١] (قَوْلُهُ: ثُمَّ إِنَّ الْمَعْلُقَ الْخ) عَلِمَ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي كُتُبِ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ: ((أَنَّ الْمَعْلُقَ يَحِبُّ الْوَفَاءَ بِهِ مُطْلَقًا أَي: سِوَاءَ كَانَ الشَّرْطُ مِمَّا يُرَادُ كَوْنُهُ، أَي: يُطَلَّبُ حُصُولُهُ، كَمَا شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي. أَوْ لَا، كَمَا كَلَّمْتُ زَيْدًا، أَوْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَكَذَا، وَهُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَ الشَّافِعِيِّ نَذْرَ اللَّحَاجِ))، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ "التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ هُنَا، وَأَنَّهُ رَجَعَ إِلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَبْعَةِ أَيَّامٍ، وَفِي "الْهِدَايَةِ"^(٥): ((أَنَّهُ قَوْلٌ "مُحَمَّدٍ"، وَهُوَ الصَّحِيحُ)) اهـ. وَمَشْنَى عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْمُتُونِ كـ "الْمُخْتَارِ"^(٦) وَ"الْمَجْمَعِ" وَ"مُخْتَصَرِ النِّقَايَةِ"^(٧) وَ"الْمُلْتَقَى"^(٨) وَغَيْرَهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ "الشَّافِعِيِّ"، وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ"^(٩): ((أَنَّهُ الْمَرْوِيُّ فِي "النُّوَادِرِ"، وَأَنَّهُ مُخْتَارُ الْمُحَقِّقِينَ))، وَقَدْ انْعَكَسَ الْأَمْرُ عَلَى صَاحِبِ "الْبَحْرِ"^(١٠) فَظَنَّ

(١) انظر "إرشاد الساري": باب أنواع الأطوفة ص ٩٧-.

(٢) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٥/ب.

(٣) "ط": كتاب الأيمان ٣٣٩/٢.

(٤) "ح": كتاب الأيمان ق ٢٣٥/ب بتصرف.

(٥) "الهداية": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٧٦/٢.

(٦) انظر "الإختار": كتاب الأيمان - فصل النذر ٧٨/٤.

(٧) انظر "النقاية مختصر الوقاية": كتاب الأيمان ص ٨١-.

(٨) "ملتقى البحر": كتاب الأيمان - فصل حروف القسم ٣١٨/١.

(٩) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون مينا وما لا يكون مينا - فصل في الكفارة ٣٧٥/٤ - ٣٧٦.

(١٠) "البحر": كتاب الأيمان ٣٢٠/٤.

بشرطٍ يريده، ك: إنْ قَدِمَ غائبي) أو شَفِيَّ مريضِي (يُوفِّي) وجوباً (إنْ وُجِدَ) الشرطُ،
(و) إنْ عَلَّقَهُ (بما لم يُرِدْهُ ك: إنْ زَنِتُ بفلاتة) مثلاً فَحْنِثَ (وَقِيَ) بنذرِهِ (أو كَفَرَ)
لِمْيَنِهِ (على المذهب).....

أَنَّ هذا لا أَصَلَ له في الروَايَةِ، وأنْ رِوَايَةَ "النَّوَادِر": أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِيهِمَا مُطْلَقاً، وَأَنَّهُ في "الْخُلَاصَةِ"^(١)
قال: ((وبه يُفْتَى))، وقد عَلِمْتَ أَنَّ المَرْوِيَّ في "النَّوَادِر" هو التَّفْصِيلُ المَذْكُورُ. [٤/٥٦٦/ب] وذكر
في "النهر"^(٢): ((أَنَّ الَّذِي في "الْخُلَاصَةِ" هو التَّعْلِيْقُ بما لا يُرَادُ كَوْنُهُ، فإِلَّا طَلَاقُ مَمْنُوعٌ)) اهـ.
والْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَيْسَ في الْمَسْأَلَةِ سِوَى قَوْلَيْنِ: الأوَّلُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ: عَدَمُ التَّخْيِيرِ أَصْلاً، والثَّانِي:
التَّفْصِيلُ المَذْكُورُ. وَأَمَّا مَا تَوَهَّمَهُ في "الْبَحْرِ"^(٣) من القَوْلِ الثَّالِثِ وهو التَّخْيِيرُ مُطْلَقاً، وَأَنَّهُ الْمُفْتَى بِهِ
فَلا أَصَلَ لَهُ، كما أَوْضَحَهُ الْعَلَامَةُ "الشَّرْئِبِلَالِيُّ" في رِسَالَتِهِ الْمُسَمَّاةِ "تَحْفَةُ التَّخْرِيرِ"^(٤)، فَافْهَمِ.
[١٧٣٩٢] (قَوْلُهُ: بِشَرَطٍ يُرِيدُهُ (لِخ) انْظُرْ لو كَانَ فَاسِقاً يُرِيدُ شَرْطاً هُوَ مَعْصِيَةٌ فَعَلَّقَ عَلَيْهِ كَمَا
في قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥)): [طويل]

عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

فَهَلْ يُقَالُ: إِذَا بَاشَرَ الشَّرْطَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمُعْلَقُ أَمْ لَا؟ وَيَظْهَرُ لِي الْوُجُوبُ؛ لِأَنَّ الْمَذْهُورَ طَاعَةً
وَقَدْ عُلِّقَ وَجُوبُهَا عَلَى شَرْطٍ، فَإِذَا حَصَلَ الشَّرْطُ لَزِمَتْهُ وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ مَعْصِيَةً يَحْرُمُ فِعْلُهَا؛

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الجنس الثالث في النذر ق ١١٢/ب.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان ق ٢٨٠/ب.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣٢١.

(٤) "تحفة التحرير وإسعاف الناذر الغني والفقير بالتخيير على الصحيح والتحرير": لأبي الإخلاص حسن بن عمار
الوفائي الشرنبلالي المصري (ت ١٠٦٩هـ). ("إيضاح المكنون" ١/٢٦١، "خلاصة الأثر" ٢/٣٨، "التعقيقات السنية"
ص ٥٨٨، "هدية العارفين" ١/٢٩٢).

(٥) البيت لمجنون ليلي في ديوانه ص ٣٠١، وروايته فيه:

حلفتُ لئنْ لَاقَيْتُ لَيْلَى بِخَلْوَةٍ أطوفُ ببيتِ الله رَجُلَانِ حَافِيَا

لأنه نذرٌ بظاهره، يمينٌ، بمعناه، ^(١)فُخَيْرٌ. (نذرٌ) مكلفٌ (يعتق رقبته في ملكه وفي به، وإلا) يُوفى ^(٢) (أثم) بالترك (ولا يدخل تحت الحكم) فلا يجبره القاضي.....

لأن هذه الطاعة غير حاملة على مباشرة المعصية بل بالعكس، وتعريف النذر صادق عليه ولذا صحَّ النذر في قوله: إن زنتُ بفُلانةٍ لكنه يتخير بينه وبين كفارة اليمين؛ لأنه إذا كان لا يريدُهُ يصيرُ فيه معنى اليمين فيتخير كما يأتي ^(٣)تقريره، بخلاف ما إذا كان يريدُهُ لفوات معنى اليمين فينبغي الجزم بلزوم المنذور فيه وإن لم أره صريحاً، فافهم.

[١٧٣٩٣] (قوله: لأنه نذرٌ بظاهره إلخ) لأنه قصد به المنع عن إيجاد الشرط فيميل إلى أي الجهتين شاء، بخلاف ما إذا علق بشرط يريد ثبوته؛ لأن معنى اليمين - وهو قصد المنع - غير موجود فيه لأن قصده إظهار الرغبة فيما جعل شرطاً، "درر" ^(٤).

[١٧٣٩٤] (قوله: فُخَيْرٌ ضرورةً) جواب عن قول "صدر الشريعة"، أقول: إن كان الشرط حراماً، ك: إن زنتُ ينبغي أن لا يتخير؛ لأنَّ التَّخِيرَ تخفيفٌ والحرام لا يوجب التخفيف، قال في "الدرر" ^(٤): ((أقول: ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل وجود دليل التخفيف؛ لأنَّ اللفظ لما كان نذراً من وجهٍ ويميناً من وجهٍ لزم أن يعمل بمقتضى الوجهين، ولم يحز إهدار أحدهما فإرم التَّخِيرُ الموجب للتخفيف بالضرورة، فتدبر)) اهـ.

[١٧٣٩٥] (قوله: فلا يجبره القاضي) لأنَّ العبد لم يثبت له حق العتق عليه؛ لأنَّ ذلك بمنزلة ما لو حلف بالله تعالى ليعتقه، ليس له إجباره على أن يبرأ يمينه؛ لأنَّ ذلك مجرد حق الله تعالى.

(١) في "و": ((فيتخير)).

(٢) في "ب" و"م" و"د": ((يف))، وما أثبتاه من "و".

(٣) المقولة [١٧٣٩٤] قوله: ((فيتخير ضرورةً)).

(٤) "الدرر": كتاب الأيمان ٤٣/٢.

(نَذَرَ أَنْ يَذْبَحَ وَلَدَهُ فَعَلِيهِ شَاةٌ)؛ لِقِصَّةِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَأَلْغَاهُ الثَّانِي وَالشَّافِعِيُّ، كَنَذَرِهِ بِقَتْلِهِ.....

(١٧٣٩٦) (قَوْلُهُ: نَذَرَ أَنْ يَذْبَحَ وَلَدَهُ إِنْخ) [٥٧٣/٤] الْمَسْأَلَةُ مَنْصُوصَةٌ فِي "كَافِي الْحَاكِمِ الشَّهِيدِ" وَغَيْرِهِ، وَفِي "شرح المَجْمَعِ" وَ"شرح دُرَرِ الْبَحَارِ" ^(١): ((أَنَّهُ يَجِبُ بِهِ ذَبْحُ كَبْشٍ فِي الْحَرَمِ، أَوْ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ، وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ لَصَحَّةِ النَّذْرِ بِهِ فِي عَامَّةِ الرِّوَايَاتِ أَنْ يَقُولَ فِي النَّذْرِ عِنْدَ مَقَامِ "إِبْرَاهِيمَ"، أَوْ عَمَكَةَ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: لَا يُشْتَرَطُ))، وَفِي "الإِخْتِيَارِ" ^(٢): ((وَلَوْ نَذَرَ ذَبْحَ وَلَدِهِ أَوْ نَحْرَهُ لَزِمَهُ ذَبْحُ شَاةٍ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَ"مُحَمَّدٍ"، وَكَذَا النَّذَرُ بِذَبْحِ نَفْسِهِ أَوْ عَبْدِهِ عِنْدَ "مُحَمَّدٍ". وَفِي الْوَالِدِ وَالْوَالِدَةِ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" رَوَاتَيْنِ، وَالْأَصَحُّ عَدَمُ الصَّحَّةِ، وَقَالَ "أَبُو يُوسُفَ" وَ"زُفَرٌ": لَا يَصَحُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ فَلَا يَصَحُّ، وَلَهُمَا فِي الْوَلَدِ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، كَعَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا، وَمِثْلُهُ لَا يُعْرَفُ قِيَاسًا فَيَكُونُ سَمَاعًا، وَلَئِنْ إِيْجَابُ ذَبْحِ الْوَلَدِ عِبَارَةٌ عَنْ إِيْجَابِ ذَبْحِ الشَّاةِ حَتَّىٰ لَوْ نَذَرَ ذَبْحَهُ عَمَكَةَ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَبْحُ الشَّاةِ بِالْحَرَمِ. بَيَانُهُ: قِصَّةُ الذَّبِيحِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَوْحَىٰ عَلَى "الْخَلِيلِ" ذَبْحَ وَلَدِهِ ^(٣) وَأَمَرَهُ بِذَبْحِ الشَّاةِ؛ حَيْثُ قَالَ: ﴿فَدَصَقْتُ الرِّيَاءَ﴾ [الصَّافَات - ١٠٥] فَيَكُونُ كَذَلِكَ فِي شَرِيعَتِنَا، إِنَّمَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل - ١٢٣]، أَوْ لِأَنَّ شَرِيعَةً مِّن قَبْلِنَا تَلَزَمُنَا حَتَّىٰ يَثْبُتَ النَّسَخُ، وَلَهُ نَظَائِرُ، مِنْهَا: أَنَّ إِيْجَابَ الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَىٰ عِبَارَةٌ عَنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، وَإِيْجَابُ الْهَدْيِ عِبَارَةٌ عَنْ إِيْجَابِ شَاةٍ. وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ، وَإِذَا كَانَ نَذَرُ ذَبْحِ الْوَلَدِ عِبَارَةً عَنْ ذَبْحِ الشَّاةِ لَا يَكُونُ مَعْصِيَةً بَلْ قُرْبَةً حَتَّىٰ قَالَ "الإِسْبِيْجَانِيُّ" وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَشَائِخِ: إِنَّ أَرَادَ عَيْنَ الذَّبِيحِ وَعَرَفَ أَنَّهُ مَعْصِيَةٌ لَا يَصَحُّ)). وَنَظِيرُهُ: الصَّوْمُ فِي حَقِّ الشَّيْخِ الْفَارِسِيِّ مَعْصِيَةٌ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى إِهْلَاكِهِ، وَيَصَحُّ نَذَرُهُ بِالصَّوْمِ وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَجُعِلَ ذَلِكَ التَّزَامًا لِلْفِدْيَةِ كَذَا هَذَا. وَلِ"مُحَمَّدٍ" فِي النَّفْسِ وَالْعَبْدِ: أَنَّ وَلَايَتَهُ

(١) "غَرَرُ الْأَذْكَارِ": "كتاب الأيمان" ق ٢٦٤/ب بتصرف.

(٢) "الإِخْتِيَارُ": كتاب الأيمان - فصل في النذر ٧٨/٤ باختصار.

(٣) أي: بقوله: ((افعل ما تؤمر)) كما في "الإِخْتِيَارِ".

(ولغا لو كان بذبح نفسه أو عبده، وأوجب محمد الشاة، ولو بذبح (أبيه أو جدّه أو أمّه) لغا إجماعاً؛ لأنّهم ليسوا كسبّة. (ولو قال: إن برئت من مرضي هذا ذبحت شاة أو عليّ شاة أدبعتها، فبراً لا يلزمه شيء)؛ لأنّ الذبح ليس من جنسِهِ فرضٌ بل واجبٌ كالأضحية فلا يصحُّ (إلا إذا زاد: وأتصدق بلحمها) فيلزمه؛ لأنّ الصدقة من جنسها فرضٌ وهي الزكاة،.....

عليهما فوق ولايته على ولده^(١). ولأبي حنيفة: "أنّ وجوب الشاة على خلاف القياس عرفناه استidlالاً بقصة "الخليل"، وإنما وردت في الولد فيقتصر عليه. ولو نذر بلفظ القتل لا يلزمه شيء بالإجماع؛ لأنّ النصّ ورد بلفظ الذبح، والنحر مثله ولا كذلك القتل، ولأنّ الذبح والنحر وردا في القرآن على وجه القرية والتعبد، والقتل لم يرد إلا على وجه العقوبة [٤/٥٧٥ ب] والانتقام والنهي، ولأنّه لو نذر ذبح الشاة بلفظ القتل لم يصحّ فهذا أولى)) اهـ.

[١٧٣٩٧] (قوله: لغا إجماعاً) أي: بناءً على أصحّ الروايتين كما مرّ^(٢).

[١٧٣٩٨] (قوله: لأنّ الذبح ليس من جنسِهِ فرضٌ إلخ) هذا التعليل لصاحب "البحر"^(٣)، ويُنَافيه ما في "الحاشية"^(٤) قال: ((إن برئت من مرضي هذا ذبحت شاة فبري لا يلزمه شيء إلا أن يقول: ف: لله عليّ أن أدبح شاة)) اهـ. وهي عبارة "متن الدرر"^(٥)، وعليها في "شرح" ^(٥) بقوله: ((لأنّ النّزوم لا يكون إلا بالنذر والدالّ عليه الثاني لا الأوّل)) اهـ. فأفاد أنّ عدم الصّحة لكون الصّيغة المذكورة لا تدلّ على النذر، أي: لأنّ قوله: ذبحت شاة وعدّ لا نذر، ويؤيده ما في "البرازية"^(٦): ((لو قال: إن سلّم ولدي أصوم ما عشت)) فهذا وعدّ، لكن في "البرازية"^(٦) أيضاً: ((إن عوفيت صمت كذا، لم يجب ما لم يقل: لله عليّ، وفي الاستحسان يجب،

(١) أي: ((فكان أولى بالجواز)) كما في "الإختيار".

(٢) في المقولة السابقة.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان ٣٢٢/٤.

(٤) "الحاشية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين بالصوم والصدقة ونحو ذلك ١٦/٢ باختصار (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) انظر "الدرر والغرر": كتاب الأيمان ٤٣/٢.

(٦) "البرازية": كتاب الأيمان - فصل ما يكون يمناً ٢٧٢/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

ولو قال: إن فعلتُ كذا فأنا أحجُّ، ففعل، يَجِبُ عليه الحَجُّ)) اهـ. فَعَلِمَ أَنَّ تَعْلِيلَ "الدَّرَرِ" مَبْنِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ، وَالِاسْتِحْسَانِ خِلَافُهُ، وَيُنَافِيهِ أَيْضاً قَوْلُ "المُصَنِّفِ": ((عَلَيَّ شَاةٌ أَذْبَحُهَا)).
وعِبَارَةُ "الْفَتْحِ"^(١): ((فَعَيَّ)) بِالْفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا لَيْسَ وَعْدٌ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّمَا لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ لَعَدَمِ قَوْلِهِ: ((لِلَّهِ عَلَيَّ)) لِأَنَّ الْمُصَرِّحَ بِهِ صِحَّةُ النَّذْرِ بِقَوْلِهِ: ((لِلَّهِ عَلَيَّ حَجَّةً، أَوْ: عَلَيَّ حَجَّةً)).

فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ مَا ذَكَرَهُ "المُصَنِّفُ" عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِهِ فَرَضٌ. وَحَمْلُ مَا فِي "الْحَانِيَّةِ" وَ"الدَّرَرِ" مِنْ صِحَّةِ قَوْلِهِ: ((لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَذْبَحَ شَاةً)) عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِهِ وَاجِبٌ، وَسَيَأْتِي^(٢) فِي آخِرِ الْأُضْحِيَّةِ عَنْ "الْحَانِيَّةِ"^(٣): ((لَوْ نَذَرَ عَشْرَ أَضْحِيَّاتٍ لَزِمَهُ ثِنْتَانِ لِمَجِيءِ الْأَمْرِ بِهِمَا))، وَفِي "شرح الوهبانية"^(٤): ((الْأَصَحُّ وَجُوبُ الْكُلِّ؛ لِإِجَابَةِ مَا لِلَّهِ مِنْ جِنْسِهِ لِإِجَابِ))، وَنَقَلَ "الشارح" هناك^(٥) عَنْ "المُصَنِّفِ": أَنَّ مُفَادَةَ لُزُومِ النَّذْرِ بِمَا مِنْ جِنْسِهِ وَاجِبٌ اعْتِقَادِيٌّ أَوْ اصْطِلَاحِيٌّ اهـ. وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضاً مَا قَدَّمَاهُ^(٦) عَنْ "البدائع"، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَاجِبِ: مَا يَشْمَلُ الْفَرَضَ وَالْوَاجِبَ الْاصْطِلَاحِيَّ لَا خُصُوصُ الْفَرَضِ فَقَطْ.

(قَوْلُهُ: وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضاً مَا قَدَّمَاهُ عَنْ "البدائع" (الخ) وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضاً مَسْأَلَةُ ذَبْحِ وَلَدِهِ.

(١) "الفتح" - كتاب الأيمان - باب ما يكون ميئاً وما لا يكون ميئاً - فصل في الكفارة ٣٧٥/٤.

(٢) انظر "الدرر" عند المقولة [٣٢٧١٨] قَوْلُهُ: ((لَزِمَهُ ثِنْتَانِ)).

(٣) "الحانية": كتاب الأضحية - فصل في مسائل متفرقة ٣٥٥/٣.

(٤) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الأضحية ق ٢٩٢/أ بتصرف.

(٥) انظر "الدرر" عند المقولة [٣٢٧١٩] قَوْلُهُ: ((لِمَجِيءِ الْأَمْرِ بِهِمَا)).

(٦) للمقولة [١٧٣١٣] قَوْلُهُ: ((وَهُوَ عِبَادَةُ مَقْصُودَةً)).

"فتح" و"بحر". ففي "متن الدرر" تناقض، "منح"^(١). (ولو قال: لله علي أن أذبح جزوراً وأتصدق ببلحيه، فذبح مكانه سبع شياه جاز) كذا في "مجموع النوازل"، ووجهه لا يخفى. وفي "القنية"^(٢): إن ذهبت هذه العنة فعلي كذا، فذهبت ثم عادت لا يلزمه شيء. (نذر لفقراء مكة جاز الصرْفُ لفقراء غيرها) لما تقرّر في كتاب الصوم.....

[١٧٣٩٩] (قوله: "فتح" و"بحر") يؤهم أنه في "الفتح" ذكر هذا التعليل، مع أن المذكور فيه عبارة المتن فقط^(٣)، وكذلك في "البحر"^(٤) معزياً إلى "مجموع النوازل".

[١٧٤٠٠] (قوله: ففي متن "الدرر"^(٥)) تناقض أي: حيث صرح أولاً بأنه يشترط [١/٥٨٤/٤] في النذر أن يكون له أصل في الفروض، ونص ثانياً على صحة النذر بقوله: لله علي أن أذبح شاة، مع أن النذر ليس له أصل في الفروض، بل في الواجبات. وأجاب "ط"^(٦): ((بأن مراده بالفرض ما يعم الواجب، بأن يراد به اللازم فلا تناقض)).

[١٧٤٠١] (قوله: كذا في "مجموع النوازل") الإشارة إلى ما في المتن من قوله: ((ولو قال: إن برئت)) إلى قوله: ((جاز)).

[١٧٤٠٢] (قوله: ووجهه لا يخفى) هو أن السبع تقوم مقامه في الضحايا والهدايا، "ط"^(٧).

مطلب: النذر غير المعلق لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير

[١٧٤٠٣] (قوله: لما تقرّر في كتاب الصوم) أي: في آخره قبيل باب الاعتكاف، وعبارته

(قول "الشراح": وفي "القنية": إن ذهبت هذه العلة إلخ) هذا الفرع مبني على اعتبار الغرض الذي هو جواب الاستحسان كما يأتي.

(١) "المنح": كتاب الأيمان ١/٩٢ ق ١/أ.

(٢) "القنية": كتاب الأيمان - باب في النذور ق ٥٩/أ.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب ما يكون ميمناً وما لا يكون ميمناً - فصل في الكفارة ٣٧٥/٤ بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان ٤/٣٢١.

(٥) "الدرر والغرر": كتاب الأيمان ٤٣/٢ بتصرف.

(٦) "ط": كتاب الأيمان ٢/٣٣٩.

(٧) "ط": كتاب الأيمان ٢/٣٤٠ بتصرف.

هناك^(١) مع المتن: ((والنذر من اعتكافٍ، أو حَجٍّ، أو صلاةٍ، أو صيامٍ أو غيرها غيرُ المعلق ولو مُعَيَّنًا لا يختصُّ بزمانٍ ومكانٍ ودرهمٍ وفقيرٍ، فلو نذرَ التَّصَدُّقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِمَكَّةَ بهذا الدَّرْهَمِ عَلَى فُلَانٍ فَخَالَفَ جازَ، وكذا لو عَجَّلَ قَبْلَهُ، فمَوْعِنَ شَهْرًا للاعتكافِ أو للصَّوْمِ فَعَجَّلَ قَبْلَهُ عَنْهُ صَحَّ، وكذا لو نذرَ أَنْ يَحُجَّ سَنَةً كَذَا فَحَجَّ سَنَةً قَبْلَهَا صَحَّ، أو صَلَاةً فِي يَوْمٍ كَذَا فَصَلَّاهُ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ تَعَجِيلٌ بَعْدَ وُجُودِ السَّبَبِ وَهُوَ النَّذْرُ فَيَلْغُو^(٢) التَّعْيِينُ، بِخِلَافِ النَّذْرِ الْمُعْلَقِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَجِيلُهُ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ مَنَّا^(٣) هُنَاكَ الْفَرْقَ وَهُوَ: أَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَى شَرْطٍ لَا يَتَعَقَّدُ سَبَبًا لِلْحَالِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ، بَلْ عِنْدَ وُجُودِ شَرْطِهِ، فَلَوْ جازَ تَعَجِيلُهُ لَرِمَ وَقُوعُهُ قَبْلَ سَبَبِهِ فَلَا يَصَحُّ، وَيُظْهِرُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمُعْلَقَ يَتَعَيَّنُ فِيهِ الزَّمَانُ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّعَجِيلِ، أَمَّا تَأْخِيرُهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ جَائِزٌ؛ إِذْ لَا مَحْذُورَ فِيهِ، وَكَذَا يَظْهَرُ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْمَكَانُ وَالْدَّرْهَمُ وَالْفَقِيرُ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيلَ إِنَّمَا أَثَرَ فِي انْعِقَادِ السَّبَبِ فَقَطْ فَلَمَّا امْتَنَعَ فِيهِ التَّعَجِيلُ وَتَعَيَّنَ فِيهِ الْوَقْتُ، أَمَّا الْمَكَانُ وَالْدَّرْهَمُ وَالْفَقِيرُ فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ عَدَمِ التَّعْيِينِ، وَلِذَا اقْتَصَرَ "الشَّارِحُ" فِي بَيَانِ الْمُخَالَفَةِ عَلَى التَّعَجِيلِ فَقَطْ؛ حَيْثُ قَالَ: ((فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَجِيلُهُ))، فَتَدَبَّرْ.

قُلْتُ: وَكَمَا لَا يَتَعَيَّنُ الْفَقِيرُ لَا يَتَعَيَّنُ عَدَدُهُ، فَفِي "الْحَانِيَّةِ"^(٤): ((إِنْ زَوَّجْتُ بِنْتِي فَأَلْفُ دِرْهَمٍ مِنْ مَالِي صَدَقَةٌ لِكُلِّ مِسْكِينٍ دِرْهَمٌ فَرُوجٌ وَدَفْعُ أَلْفٍ إِلَى مِسْكِينٍ جُمْلَةٌ جازَ)).

(تَنْبِيْهٌ)

إِنَّمَا لَمْ يَخْتَصَّ النَّذْرُ بِزَمَانٍ وَنَحْوِهِ خِلَافًا لـ "زُفَرٍ"؛ لِأَنَّ لُزُومَ مَا الزَّمَنُ بِاعْتِبَارِهِ مَا هُوَ [٤/٥٨٠ ب]

(١) ٣٩٦/٦ وما بعدها "در".

(٢) فِي "م": ((فَلْيَغْنُو))، وَهُوَ خَطَأٌ طَبَاعِيٌّ.

(٣) الْمَقُولَةُ [٩٤٠٥] قَوْلُهُ: ((فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعَجِيلُهُ (إِنْخ)).

(٤) "الْحَانِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - فَصْلٌ فِي الْيَمِينِ بِالصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ١٦/٢ بِتَصْرِفٍ (هَامِشُ الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ).

أَنَّ النَّذْرَ غَيْرَ الْمَعْلُوقِ لَا يَخْتَصُّ بِشَيْءٍ. (نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مِنَ الْخُبْزِ فَتَصَدَّقَ بِغَيْرِهِ جَازَ إِنَّ سَاوِيَ الْعَشْرَةِ) كَصَدَّقِهِ بِشَيْءٍ. ^(١) (نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مَعِيْنٍ لِرِمَّةٍ مُتَابِعاً لَكِنْ إِنْ أَفْطَرَ فِيهِ (يَوْمًا قَضَاهُ) وَحَدَهُ.....

قُرْبَةً لَا بِاعْتِبَارَاتٍ أُخَرَ لَا دَخَلَ لَهَا فِي صِرْوَرِيَّةِ قُرْبَةٍ كَمَا مَرَّ ^(٢)، قَالَ فِي "الْفَتْح" ^(٣): ((وَكَذَا إِذَا نَذَرَ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَأَذَاهَا فِي أَقْلٍ شَرْفًا مِنْهُ أَوْ فِيْمَا لَا شَرْفَ لَهُ أَجْرَاهُ خِلَافًا لـ "زُفَرٍ"؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ مِنَ الشَّرْعِ أَنَّ التَّرَامَةَ بِمَا هُوَ قُرْبَةٌ مُوجِبٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ مِنَ الشَّرْعِ اعْتِبَارُ تَخْصِيصِ الْعَبْدِ الْعِبَادَةَ بِالْمَكَانِ، بَلْ بِمَا عُرِفَ ذَلِكَ لِلَّهِ تَعَالَى))، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

قُلْتُ: وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ الْمَكَانُ فِي نَذْرِ الْهَدْيِ وَالزَّامَانُ فِي نَذْرِ الْأُضْحِيَّةِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا اسْمٌ لَخَاصٍّ مُعَيَّنٍ، فَالْهَدْيُ مَا يَهْدَى لِلْحَرَمِ، وَالْأُضْحِيَّةُ مَا يُذْبَحُ فِي أَيَّامِهَا حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يُوجَدِ الْاسْمُ. وَسَنَذْكُرُ ^(٤) تَمَامَ تَحْقِيقِهِ فِي بَابِ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[١٧٤٠٤] (قَوْلُهُ: جَازَ) أَشَارَ إِلَى أَنَّ تَعَيَّنَ مَا يَشْتَرَى بِهِ مِثْلَ تَعَيَّنِ الزَّامَانِ وَالْمَكَانِ.

[١٧٤٠٥] (قَوْلُهُ: قَضَاهُ وَحَدَهُ) أَي: قَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ فَقَطُّ لئَلَّا يَقَعَ كُلُّ الصَّوْمِ فِي غَيْرِ الْوَقْتِ

كَمَا مَرَّ ^(٥) فِي الصَّيَّامِ.

(قَوْلُ "النَّشَارِحِ": قَضَاهُ وَحَدَهُ) (إِنْ لَكِنْ إِنْ قَالَ: ((مُتَابِعاً)) لَزِمَهُ أَنْ يَقْضِيَهُ مُتَّصِلًا بِالشَّهْرِ، وَإِلَّا قَضَاهُ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا، "رَحْمَتِي".

(قَوْلُهُ: بَلْ بِمَا عُرِفَ ذَلِكَ لِلَّهِ تَعَالَى) (إِنْ عِبَارَةُ "الْفَتْحِ": ((بَلْ إِنَّمَا عُرِفَ الْخ)))).

(١) فِي "و": ((وَكَذَا ثَمْنُهُ)) بَدَلَ ((كَصَدَّقِهِ بِشَيْءٍ)).

(٢) الْمَقُولَةُ [١٧٣٧٩] قَوْلُهُ: ((أَنْ لَا يَكُونَ مَعْصِيَةً لِنَافَتِهِ)).

(٣) "الْفَتْحِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلُ فِي الْكُفَّارَةِ ٤ / ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٨١٥١] قَوْلُهُ: ((أَي: صَدَقَةٌ أَتَصَدَّقُ بِوَاسِيَةٍ)).

(٥) ٣٩٦/٦ "دَرْ".

وإن قال: متتابعاً (بلا لزوم استقبال) لأنه معين، ولو نذر صوم الأبد فأكل لعذر فدى.
(نذر أن يتصدق باللف من ماله وهو يملك دونها لزماً) ما يملك منها (فقط)
هو المختار؛ لأنه فيما لم يملك.....

[١٧٤٠٦] (قوله: وإن قال: متتابعاً) لأن شرط التتابع في شهر بعينه لغو؛ لأنه متتابع لتتابع الأيام، وأيضاً لا يمكن الاستقبال؛ لأنه معين، "ذرر"^(١). وأما إذا كان الشهر غير معين، فإن شاء تابعه وإن شاء فرقه إلا إذا شرط التتابع فليزّمه ويستقبل، "فتح"^(٢)، أي: يستقبل شهراً غيره لو أقطر يوماً ولو من الأيام المنهيّة كما مر^(٣) في الصوم، وتقدم^(٤) هناك تمام الكلام على ما يجب فيه التتابع وما لا يجب، وما يجوز تقليده أو تأخيره وما لا يجوز، فراجعهُ.
[١٧٤٠٧] (قوله: فأكل لعذر) وكذا للونه، "ح"^(٥).

[١٧٤٠٨] (قوله: فدى) أي: لكل يوم نصف صاع من بُرٍّ أو صاعاً من شعير، وإن لم يقلر استغفر الله تعالى كما مر^(٦).

[١٧٤٠٩] (قوله: لزّمه ما يملك منها فقط) وإن كان عنده عروض أو خادم يساوي مائة فإنه يبيع ويتصدق، وإن كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة، وإن لم يكن شيء فلا شيء عليه، كمن أوجب على نفسه ألف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة، "شربلالية"^(٧) عن "الحائية"^(٨). وانظر: هل يدخل في ذلك الدين كما يدخل في الوصية بثلث ماله؟ ظاهر التعليق عدم الدخول؛

(قوله: وأيضاً لا يمكن الاستقبال؛ لأنه معين) لأنه وإن كان لا يتعين بالتعيين إلا أن وقوعه بعد وقته يكون قضاءً، ولذا يشترط له التبييت في النية، والأداء خير من القضاء.

(١) "الذرر والغرر": كتاب الأيمان ٢/ ٤٣.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٤/ ٣٧٥ بتصرف.

(٣) ٣٩٥/٦ وما بعدها "ذرر".

(٤) المقولة [٩٣٩١] قوله: ((متتابعاً)).

(٥) "ح": كتاب الأيمان ٢/ ٢٣٦ أ بتصرف.

(٦) ٣٦٧/٦ "ذرر".

(٧) "الشربلالية": كتاب الأيمان ٢/ ٤٣ - ٤٤ (هامش "الذرر والغرر")

(٨) "الحائية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين بالصوم والصدقة ونحو ذلك ١٥/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

لم يوجَدِ النذرُ في المِلْكِ ولا مضافاً إلى سببه فلم يصحَّ، كما لو (قال: مالي في المساكين صدقةً ولا مالَ لهُ لم يصحَّ) اتفاقاً. (نذرَ التصدقَ بهذهِ المائةِ يومَ كذا على زيدٍ فتصدقَ بمائةٍ أخرى قبلَهُ) أي: قبلَ ذلكَ اليومِ (على فقيرٍ آخرَ جازَ) لما تقررَ فيما مرَّ. (قال: عليّ نذرٌ ولم يزدَ عليه ولا نيةٌ لهُ فعليه كفارةٌ عيّن).....

لأنَّ الدَّينَ لا يملكُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ وإذا قبضَهُ صارَ ملكاً حادثاً بعدَ النذرِ، وفي الوصيةِ بثُلثِ المالِ يُعتبرُ ماله عند الموتِ، تأمل. لكن سيأتي^(١) في أوَّلِ الشَّرْكِ: ((أَنَّ الْحَقَّ كَوْنُهُ مَمْلُوكاً)) [٥٩/٤].
[١٧٤١٠] (قوله: لم يوجَدِ (الخ) أي: وشرطُ صحَّةِ النذرِ أن يكونَ المنذورُ ملكاً للنَّاذِرِ أو مضافاً إلى السَّبَبِ، كقوله: إن اشتريتكَ فللَّهِ عليّ أن أُعْتَقَكَ، "ط"^(٢)).

[١٧٤١١] (قوله: في المساكين صدقةً) أي: يُنفقُ عليهم، فـ((في)) بمعنى ((على)).

[١٧٤١٢] (قوله: لم يصحَّ اتفاقاً) أمّا لو كان له مالٌ يصحُّ ويكوُنُ المرادُ به جنسَ مالِ الزَّكَاةِ استبحساناً أيَّ جنسٍ كان، بَلَغَ نِصَاباً أو لا، عليه دينٌ مُستغرقٌ أو لا، وإن لم يجدْ غيرَهُ أَمْسَكَ منه قدرَ قُوَّتِهِ فإذا مَلَكَ غيرَهُ تصدَّقَ بِقَدَرِهِ أي: بِقَدَرِ مَا أَمْسَكَ كما سيأتي^(٣) في مُتَفَرِّقَاتِ الْقَضَاءِ إن شاء الله تعالى، وذكر "الشَّارِحُ" هناك عن "البحر"^(٤) قال: ((إن فَعَبْتُ كَذَا فما أَمْلِكُهُ صَدَقَةً، فَحِلَّتْهُ أَنْ يَبِيعَ مِلْكَهُ مِنْ رَجُلٍ بِتَوْبٍ فِي مَنَدِيلٍ وَيَقْبِضَهُ وَلَمْ يَرَهُ، ثُمَّ يَفْعَلْ ذَلِكَ، ثُمَّ يَرُدُّهُ بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ)) اهـ. قال "المَقْدِسِيُّ" هناك^(٥): ((ومنه يُعْلَمُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ المِلْكُ حِينَ الْحَبْسِ لَا حِينَ الْحَلْفِ)) اهـ.

[١٧٤١٣] (قوله: فيما مرَّ^(٦)) أي: مِنْ قَوْلِهِ: ((أَنَّ النَّذَرَ غَيْرُ الْمُعْلَقِ لَا يَخْتَصُّ بِشَيْءٍ)).

[١٧٤١٤] (قوله: ولم يزدَ عليه) فلو قال: نذرٌ حَجٌّ مثلاً لَزِمَهُ.

(١) المقولة [٢٠٩٣١] قوله: ((على ما هو الحق)).

(٢) "ط": كتاب الأيمان ٢ / ٣٤١.

(٣) انظر "الدر" عند المقولة [٢٦٧١٩] قوله: ((تصدق بِقَدَرِهِ)).

(٤) "البحر": كتاب القضاء - مسائل شتى من كتاب القضاء ٤٨/٧، نقلاً عن حيل "الروالجية".

(٥) المقولة [٢٦٧٢٢] قوله: ((فلا يلزمه شيء)).

(٦) ص ٣٣ - "در".

ولو نوى صياماً بلا عددٍ لزمه ثلاثة أيام، ولو صدقةً فإطعام عشرة مساكين كالفطرة، ولو نذر ثلاثين حجةً لزمه بقدر عمره. (وَصَلَّ بِحَلْفِهِ.....)

[١٧٤١٥] (قوله: ولو نوى صياماً إلخ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ: ((ولا نيّة له)) وأشار إلى أنه لو نوى شيئاً مِنْ حَجٍّ أو عُمْرَةٍ أو غيره فعليه ما نوى، كما في "كافي الحاكيم".

[١٧٤١٦] (قوله: لزمه ثلاثة أيام) لأنَّ إيجاب العبد مُعْتَبَرٌ بِإِجَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَدْنَى ذَلِكَ فِي الصَّيَامِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، "بحر"^(١) عن "الوَلَوُ الْجَيَّة"^(٢).

[١٧٤١٧] (قوله: ولو صدقةً) أي: بلا عددٍ.

[١٧٤١٨] (قوله: كالفطرة) أي: لكلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ بُرٍّ، وكذا لو قال: لله عليّ إطعام مِسْكِينٍ لَزِمَهُ نِصْفُ صَاعٍ بُرٍّ اسْتِحْسَانًا، وَإِنْ قَالَ: لله عليّ أَنْ أُطْعِمَ الْمَسَاكِينَ، عَلَى عَشْرَةٍ عِنْدَ "أبي حنيفة"، "فتح"^(٣).

[١٧٤١٩] (قوله: لزمه بقدر عمره) أي: لَزِمَهُ أَنْ يَحُجَّ بِقَدْرِ مَا يَعْيشُ، وَمَشَى فِي "الْبَابِ الْمَنَاسِكِ"^(٤) عَلَى: ((أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْكُلُّ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ بِنَفْسِهِ قَدْرَ مَا عَاشَ، وَيَحِبُّ الْإِصْبَاءَ بِالْبَقِيَّةِ))، وَعَزَاهُ الْقَارِي فِي "شَرْحِهِ"^(٥) إِلَى "الْعُبُونِ"، وَ"الْحَانِيَّةِ"^(٦)، وَ"السَّرَاجِيَّةِ"^(٧)، قَالَ: ((وَفِي "النَّوَازِلِ": أَنَّهُ قَوْلُهُمَا، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ "مُحَمَّدٍ"، وَفِي "الْفَتْحِ"^(٨): الْحَقُّ لُزُومُ الْكُلِّ)) اهـ مُلَخَّصًا.

[١٧٤٢٠] (قوله: وَصَلَّ بِحَلْفِهِ) قَيْدٌ بِالْوَصْلِ لِأَنَّهُ لَوْ فَصَّلَ لَا يُعِيدُ إِلَّا إِذَا كَانَ لِنَفْسٍ أَوْ سُعَالٍ

(قول "الشَّارَحِ": فإطعام عشرة مساكين إلخ) لِأَنَّ أَقْلًا مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ عَشْرَةُ مَسَاكِينَ. اهـ "سندي".

(١) "البحر": كتاب الأيمان ٤/ ٣٢٢ بتصرف.

(٢) "الوَلَوُ الْجَيَّة": كتاب الأيمان - الفصل الأول في الألفاظ التي يتعقد بها اليمين إلخ ق ٩٠/١.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في الكفارة ٤/ ٣٧٥ بتصرف.

(٤) انظر "إرشاد الساري": باب النذر بالحج والعمرة - ص ٣٠٩.

(٥) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين بالصوم والصدقة ونحو ذلك ١٥/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "السراجية": كتاب الحج - باب وجوب الحج ١/ ١٨٤. (هامش "فتاوى قاضيهان").

(٧) "الفتح": كتاب الحج - باب الهدي - مسائل منثورة ٨٩/٣.

إِنْ شَاءَ اللَّهُ بَطْلَ يَمِينُهُ (وكذا يَبْطُلُ بِهِ) أي: بالاستثناء المتَّصل (كُلُّ مَا تَعَلَّقَ بِالْقَوْلِ عِبَادَةٌ أَوْ مَعَامَلَةٌ) لو بصيغة الإخبار، ولو بالأمر أو النهي - ك: أَعْتَقُوا عَبْدِي بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَصِحَّ^(١)، وَبِعَ عَبْدِي هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَصِحَّ الاستثناء، (بِخِلَافِ الْمُتَعَلِّقِ^(٢) بِالْقَلْبِ) كَالنِّتَةِ.....

٧١/٢

أَوْ نَحْوِهِ. وَعَنْ "ابن عَبَّاسٍ": أَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ الْمُفَصَّلُ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَيَزِمُهُ إِخْرَاجُ الْعُقُودِ كُلِّهَا عَنْ أَنْ تَكُونَ مُلْزِمَةً، وَأَنْ لَا يَحْتَاجَ لِلْمُحَلِّلِ الثَّانِي؛ [٥٩ق/٤ب] لَأَنَّ الْمُطْلَقَ يَسْتَشِي. وَفِي الْمَسْأَلَةِ حِكَايَةُ الْإِمَامِ مَعَ "الْمَنْصُورِ"، ذَكَرَهَا فِي "الدَّرَرِ"^(٣) وَغَيْرِهِ.

[١٧٤٢١] (قَوْلُهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَفْعُولٌ وَصَلَ.

[١٧٤٢٢] (قَوْلُهُ: عِبَادَةٌ كَنْزٌ وَإِعْتِاقٌ، أَوْ مُعَامَلَةٌ كَطَلَقٍ وَإِقْرَارٍ، "ط"^(٤)).

[١٧٤٢٣] (قَوْلُهُ: أَوِ النَّهْيِ) كَقَوْلِهِ لَوْ كَيْلَهُ: لَا تَبِعْ لِفُلَانٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، "ط"^(٤).

[١٧٤٢٤] (قَوْلُهُ: لَمْ يَصِحَّ الِاسْتِثْنَاءُ جَوَابُ قَوْلِهِ: ((وَلَوْ بِالْأَمْرِ))، فَافْهَم. أَي: فَلِلْمَأْمُورِ أَنْ يَبْيَعَهُ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْإِجَابَ يَقَعُ مُلْزِمًا بِحَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِبْطَالِهِ بَعْدُ فَيَحْتَاجُ إِلَى الِاسْتِثْنَاءِ حَتَّى لَا يُلْزِمَهُ حُكْمُ الْإِجَابِ، وَالْأَمْرُ لَا يَقَعُ لَازِمًا فَإِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى إِبْطَالِهِ بَعْدَ الْمَأْمُورِ بِهِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الِاسْتِثْنَاءِ فِيهِ، "ذَخِيرَةٌ". وَقَدْ مَنَاهُ^(٥) قُبِيلَ بَابِ الِاسْتِثْنَاءِ.

(قَوْلُهُ: أَوْ مُعَامَلَةٌ كَطَلَقٍ وَإِقْرَارٍ (لِخ) لَكِنْ قَالَ "الرَّحْمَنِيُّ": ((لَوْ أَفْرَأَ وَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَبْطُلُ إِقْرَارُهُ؛ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ إِنْشَاءً، فَلَا يَبْطُلُ إِلَّا الْإِنْشَاءَاتُ)) أَهـ. وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْإِقْرَارِ.

(١) ((لَمْ يَصِحَّ)) لَيْسَتْ فِي "د".

(٢) فِي "د": ((الْمُعَلَّقُ)).

(٣) "الدَّرَرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٢ / ٤٤.

(٤) "ط": كِتَابُ الْأَيْمَانِ ٢ / ٣٤١.

(٥) الْمُحْقُولَةُ [١٦٩٨٢] قَوْلُهُ: ((لَأَنَّ الْأَوَّلَ أَمْرٌ إلخ)).

..... كما مرَّ في الصوم.

[١٧٤٢٥١] (قوله: كما مرَّ^(١) في الصَّوم) مِنْ أَنَّهُ إِذَا وَصَلَ الْمَشِيقَةَ بِالتَّلَفُّظِ بِالنِّيَّةِ لَا تَبْطُلُ؛ لِأَنَّهَا لَطَبَّبِ التَّوْفِيقِ، "خَوِي". وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ فِيهِ لِلِاسْتِثْنَاءِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ النِّيَّةَ لَيْسَتْ مِنَ الْأَقْوَالِ فَلَا تَبْطُلُ بِالِاسْتِثْنَاءِ، "ط"^(٢) عَنْ أَبِي السُّعُودِ^(٣)، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) ٢١٣/٦ "در".

(٢) "ط": كتاب الأيمان ٢ / ٣٤١.

(٣) "فتح المعين": كتاب الأيمان ٢ / ٣٠٤.

﴿بابُ اليمينِ في الدخولِ والخروجِ والسكْنَى والإتيانِ﴾

والركوبِ وغيرِ ذلك، الأصلُ: أنَّ الأيمانَ مبنيةٌ عندَ "الشافعي" على الحقيقةِ اللغويةِ، وعندَ "مالكٍ" على الاستعمالِ القرآنيِّ، وعندَ "أحمدَ" على النِّيةِ، وعندنا على العرفِ ما لم ينوِ ما يَحْتَمِلُهُ اللفظُ، فلا حَنْتَ - في: لا يهدمُ بيتاً - بيتَ العنكبوتِ إلا بالنِّيةِ، "فتح" (١).

﴿بابُ اليمينِ في الدخولِ والخروجِ والسكْنَى والإتيانِ والركوبِ وغيرِ ذلك﴾

[١٧٤٢٦] (قوله: وغيرِ ذلك) كالجلوسِ والتزوُّجِ والتطهيرِ.

مطلبُ: الأيمانُ مبنيةٌ على العُرفِ

[١٧٤٢٧] (قوله: وعندنا على العُرفِ) لأنَّ المتكلمَ إنما يتكلمُ بالكلامِ العُرفيِّ أعني: الألفاظَ التي يَراودُ بها معانيها التي وُضِعَتْ لها في العُرفِ، كما أنَّ العربيَّ حالَ كونه بين أهلِ النُّغةِ إنما يتكلمُ بالحقايقِ النُّغويةِ فوجبَ صرفُ ألفاظِ المتكلمِ إلى ما عُهِدَ أنه المرادُ بها، "فتح" (٢).

[١٧٤٢٨] (قوله: فلا حَنْتَ إلخ) صرحَ صاحبُ "الذخيرة" و"المرغيباني": ((بأنه يَحْنَتُ بهدمُ بيتِ العنكبوتِ في الفرعِ المذكورِ))، فمِنَ المشايخِ مَنْ حكَمَ بأنه خطأ، ومنهم مَنْ قَدَّ حَمَلَ الكلامِ على العُرفِ بما إذا لم يُمكنِ العَمَلُ بِحَقِيقَتِهِ، قال في "الفتح" (٣): ((ولا يَخْفَى أَنَّهُ على هذا يَصِيرُ مألُفٌ وَضَعَ لُغَوِيٌّ وَوَضَعَ عُرْفِيٌّ يُعْتَبَرُ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيُّ وَإِنْ تَكَلَّمَ بِهِ أَهْلُ الْعُرْفِ، وَهَذَا يَهْدِمُ قَاعِدَةَ حَمَلِ

﴿بابُ اليمينِ في الدخولِ والخروجِ والسكْنَى والإتيانِ والركوبِ وغيرِ ذلك﴾

(قولُ "الشارح": الأيمانُ مبنيةٌ عندَ "الشافعي" على الحقيقةِ إلخ) الأولى التعبيرُ بـ: ((عن)) في هذا وما بعده، فإنَّ ما ذَكَرَ رواياتٌ عن الأئمةِ لا مذهبهم، "سندي".

(قوله: فمِنَ المشايخِ مَنْ حكَمَ بأنه خطأ إلخ) الأولى حملُ ما في "الذخيرة" من الحَنْتِ على أنَّ العُرفَ حينَ ذلكَ يتناولُ بيتَ العنكبوتِ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٧٧/٤ - ٣٧٨ باختصار.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٧٧/٤ - ٣٧٨.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٧٨/٤ - بتصرف.

(الأيمانُ مبنيةٌ على الألفاظِ لا على الأغراضِ فلو) اغتاضَ على غيره و (حَلَفَ أَنْ لا يشتريَ لَهُ شيئاً بفلسٍ فاشترى لَهُ بدرهمٍ) أو أَكْثَرَ (شيئاً لم يحنثَ كَمَنْ حَلَفَ لا يخرجُ من البابِ).....

الأيمان على العُرف؛ لأنه لم يصير المُعْتَبَرُ إِلَّا اللُّغَةَ إِلَّا مَا تَعَذَّرَ وَهَذَا بَعِيدٌ؛ إِذَا شَكَّ أَنَّ التُّكَلَّمَ لَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِالْعُرْفِ الَّذِي بِهِ التَّخاطُبُ سَوَاءً كَانَ عُرْفَ اللُّغَةِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا، أَوْ غَيْرَهَا إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهَا^(١). نعم ما وَقَعَ مُشْتَرَكاً بَيْنَ اللُّغَةِ وَالْعُرْفِ تُعْتَبَرُ فِيهِ اللُّغَةُ عَلَى أَنَّهَا الْعُرْفُ، فَأَمَّا الْفَرْعُ الْمَذْكُورُ فَالْوَجْهُ فِيهِ إِنْ كَانَ نَوَاهُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: ((بَيْتاً)) حَيْثُ، وَإِنْ لَمْ يَحْطُرْ لَهُ فَلَإِ؛ لِانْتِصَافِ الْكَلَامِ إِلَى الْمَعَارِفِ عِنْدَ إِطْلَاقِ [٤/٦٠ ق/٦٠] لَفْظِ ((بَيْت)). فَظَهَرَ أَنَّ مُرَادَنَا بِانْتِصَافِ الْكَلَامِ إِلَى الْعُرْفِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَ لَهُ نِيَّةٌ شَيْءٍ وَاللَّفْظُ يَحْتَمِلُهُ اِنْتِقَادُ الْيَمِينِ بِاعْتِبَارِهِ)) اهـ. وَتَبَعُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) وَغَيْرِهِ.

مبحث مهم

في تحقيق قولهم: الأيمانُ مبنيةٌ على الألفاظِ لا على الأغراضِ

[١٧٤٢٩٦] (قوله: الأيمانُ مبنيةٌ على الألفاظِ إلخ) أي: الألفاظُ العرفيةُ بقرينة ما قبله، واحتَرَزَ به عن القولِ ببنائها على عُرْفِ اللُّغَةِ أَوْ عُرْفِ الْقُرْآنِ، ففِي حَلْفِهِ لَا يَرَكِبُ دَابَّةً وَلَا يَجْلِسُ عِى وَتَبَدُّ لَا يَحْنُثُ بِرُكُوبِهِ إِنْسَانًا وَجُلُوسِهِ عَلَى جَبَلٍ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فِي عُرْفِ اللُّغَةِ دَابَّةً وَالثَّانِي فِي الْقُرْآنِ وَتَبَدُّ كَمَا سَبَقَتْ^(٣). وقوله: ((لا على الأغراضِ)) أي: المقاصدِ والنِّيَّاتِ، احتَرَزَ به عن القولِ ببنائها على النِّيَّةِ، فَصَارَ الْحَاصِلُ: أَنَّ الْمُعْتَبَرَ إِنَّمَا هُوَ اللَّفْظُ الْعُرْفِيُّ الْمُسَمَّى، وَأَمَّا غَرَضُ الْحَالِفِ، فَإِنْ كَانَ مَدْلُولُ اللَّفْظِ الْمُسَمَّى اعْتَبَرَ، وَإِنْ كَانَ زَائِدًا عَلَى اللَّفْظِ فَلَا يُعْتَبَرُ، وَلِهَذَا قَالَ فِي "تَلْخِيصِ الْجَامِعِ

(قوله: أي: الألفاظُ العرفيةُ بقرينة ما قبله إلخ) هو قرينةٌ خارجيةٌ، فَإِنَّ مَا قَبْلَهُ مِنْ "الشَّارِحِ".

(١) قوله: ((إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهَا)) هَكَذَا بِمَنْطِقِهِ، وَلَعَلَّ الْأَسْبَبَ: مِنْ غَيْرِهِمْ، أَيْ: أَهْلِ اللُّغَةِ. اهـ مصحَّحُه، نقول: وكنا عبارةً "الفتح".

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٣/٤.

(٣) ص-٤٢٧ - "در".

الكبير: ((وبالعرفِ يُخصُّ ولا يُزادُ، حتَّى حصَّ الرأسُ بما يُكبسُ ولم يردِ الملكُ في تعليقِ طلاقِ الأجنبية بالدخولِ)) اهـ. ومعناه: أنَّ اللَّفْظَ إذا كان عاماً يجوزُ تخصيصُهُ بالعرفِ، كما لو حلفَ لا يأكلُ رأساً فإنه في العرفِ اسمٌ لما يُكبسُ في الثَّورِ ونباغٍ في الأسواقِ وهو رأسُ الغنمِ دونَ رأسِ العصفورِ ونحوه، فالغرضُ العرفيُّ يُخصَّصُ عمومُهُ، فإذا أُطلقَ ينصرفُ إلى المتعارفِ، بخلافِ الزيادةِ الخارجةِ عن اللَّفْظِ، كما لو قال لأجنبيَّة: إن دخلتِ الدَّارَ فأنتِ طالقٌ؛ فإنه يلغو ولا تصحُّ إرادَةُ الملكِ، أي: إن دخلتِ وأنتِ في نكاحي وإن كان هو المتعارفُ؛ لأنَّ ذلكَ غيرُ مذکورٍ، ودلالةُ العرفِ لا تأثيرَ لها في جعلِ غيرِ الملقوظِ ملقوظاً. إذا علمتَ ذلكَ فاعلمَ أنَّه إذا حلفَ لا يشتريَ لإنسانٍ شيئاً بفلسٍ فاللفظُ المسمَّى وهو الفلسُ معناه في اللغةِ والعرفِ واحدٌ وهو القطعةُ من النحاسِ المضروبةُ للملومة، فهو اسمٌ خاصٌ معلومٌ لا يصدقُ على الدرهمِ أو الدينارِ، فإذا اشترى له شيئاً بدينارٍ لا يحنتُ وإن كان الغرضُ عرفاً أنَّ لا يشتريَ أيضاً بدينارٍ ولا غيره، ولكنَّ ذلكَ زائدٌ على اللَّفْظِ المسمَّى غيرُ داخلٍ في مدلولِهِ فلا تصحُّ إرادَتُهُ بلفظِ [٤/٦٠٠ ب/الفلسِ]، وكذا لو حلفَ لا يخرجُ من البابِ فخرجَ من السَّطحِ لا يحنتُ وإن كان الغرضُ عرفاً القرارَ في الدَّارِ وعدمَ الخروجِ من السَّطحِ أو الطَّاقِ أو غيرِهِما، ولكنَّ ذلكَ غيرُ المسمَّى ولا يحنتُ بالغرضِ بلا مسمًى، وكذا لا يضربه سوطاً فضربه بعضاً؛ لأنَّ العصا غيرُ مذكورةٍ وإن كان الغرضُ لا يؤلمُهُ بأنَّ لا يضربه بعضاً ولا غيرِها، وكذا ليعذِّيه بألفٍ، فاشترى زغيلاً بألفٍ وغداه به لم يحنتُ وإن كان الغرضُ أنَّ يعذِّيه بما له قيمةٌ وأفيه، وعلى ذلكَ مسائلُ أخرُ ذكرها أيضاً في "تلخيص الجامع".

٧٢/٣

لو حلفَ لا يشتريه بعشرةٍ حيثَ بأحدَ عشرٍ، ولو حلفَ البائعُ لم يحنتُ به؛ لأنَّ مرادَ المشتريِ المطلقة، ومرادُ البائعِ المفردة وهو العرفُ، ولو اشترى أو باعَ يتسعة لم يحنتُ؛ لأنَّ المشتريَّ مستنقصٌ والبائعُ وإن كان مستريداً لكن لا يحنتُ بالغرضِ بلا مسمًى، كما في المسائلِ المارةِ اهـ. فهذه أربعُ مسائلٍ أيضاً:

الأولى: حَلَفَ لَا يَشْتَرِيهِ بَعَشْرَةَ فاشترَاهُ بِأَحَدٍ عَشَرَ حَيْثُ؛ لَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِعَشْرَةٍ وَزِيَادَةٍ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى شَرْطِ الْحِنْثِ لَا تَمْنَعُ الْحِنْثَ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَدَخَلَهَا وَدَخَلَ دَارًا أُخْرَى.

الثانية: لَوْ حَلَفَ الْبَائِعُ لَا يَبِيعُهُ بَعَشْرَةَ فَبَاعَهُ بِأَحَدٍ عَشَرَ لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّ الْعَشْرَةَ تُطْلَقُ عَلَى الْمُفْرَدَةِ وَعَلَى الْمَقْرُونَةِ، أَيِ: الَّتِي قُرْنَ بِهَا غَيْرُهَا مِنَ الْأَعْدَادِ. وَلَمَّا كَانَ الْمُشْتَرِي مُسْتَنْقِصًا، أَيِ: طَالِبًا لِنَقْصِ الثَّمَنِ عَنِ الْعَشْرَةِ عَلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ مُطْلَقُ الْعَشْرَةِ، أَيِ: مُفْرَدَةٌ أَوْ مَقْرُونَةٌ، وَلَمَّا كَانَ الْبَائِعُ مُسْتَرِيدًا، أَيِ: طَالِبًا لَزِيَادَةِ الثَّمَنِ عَنِ الْعَشْرَةِ عَلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ: لَا أَبِيعُهُ بَعَشْرَةَ الْعَشْرَةَ الْمُفْرَدَةَ فَقَطُّ تَحْصِيصًا بِالْعَرَفِ فَلِذَا حَيْثُ الْمُشْتَرِي بِالْأَحَدِ عَشَرَ دُونَ الْبَائِعِ.

الثالثة: لَوْ اشْتَرَى بِتِسْعَةٍ لَمْ يَحْنَثْ؛ لَأَنَّهُ لَمْ تَوْجَدْ الْعَشْرَةَ بِنَوْعِهَا مَعَ أَنَّهُ وَجِدَ الْغَرَضَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مُسْتَنْقِصٌ.

الرابعة: لَوْ بَاعَ بِتِسْعَةٍ لَمْ يَحْنَثْ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ غَرَضُهُ الزِّيَادَةَ عَلَى الْعَشْرَةِ وَأَنَّهُ لَا يَبِيعُهُ

(قَوْلُهُ: لَوْ بَاعَ بِتِسْعَةٍ لَمْ يَحْنَثْ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ الْخ) فِي "الْبَحْرِ" عَنْ "الْخُلَاصَةِ": ((قَالَ: عَبْدُهُ حَرٌّ إِنْ بَعَثَ هَذَا مَلَكٌ بِعَشْرَةٍ، فَبَاعَهُ بِعَشْرَةٍ وَدِينَارٍ، أَوْ بِأَحَدٍ عَشَرَ دَرَاهِمًا لَمْ يَحْنَثْ، وَلَوْ بَاعَهُ بِتِسْعَةٍ لَمْ يَحْنَثْ أَيْضًا، هَذَا جَوَابُ الْقِيَاسِ، وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ عَلَى عَكْسِ هَذَا، فَإِنَّ الْعَرَفَ بَيْنَ النَّاسِ أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ بِعَشْرَةٍ أَنْ لَا يَبِيعَ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ عَشْرَةٍ، فِذَا بَاعَهُ بِتِسْعَةٍ يَحْنَثُ اسْتِحْسَانًا أَه. فَالْحَاصِلُ: أَنَّ بِنَاءَ الْحَكْمِ عَلَى الْأَلْفَاظِ هُوَ الْقِيَاسُ، وَالْإِسْتِحْسَانُ بِنَاؤُهُ عَلَى الْأَغْرَاضِ)) أَه. وَنَقَلَهُ "السَّنَدِيُّ" عَنْهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "السَّنَدِيِّ" أَوَّلَ سَابِغِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ نَقْلًا عَنِ "الْبَدَائِعِ" مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ هُوَ الْمَأْخُذُ بِهِ وَنَصُّهُ: ((رَوَى "هَشَامٌ" عَنِ "أَبِي يُونُسَ": رَجُلٌ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَبِيعُكَ هَذَا الثَّوبَ بِعَشْرَةٍ حَتَّى تَرِيدَنِي، فَبَاعَهُ بِتِسْعَةٍ لَا يَحْنَثُ فِي الْقِيَاسِ، وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ يَحْنَثُ، وَبِالْقِيَاسِ أَخَذْتُ)) أَه. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ "الْأَشْيَاءِ" ل: "هَبِ اللَّهُ" مَا يَفِيدُ أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى جَوَابِ الْإِسْتِحْسَانِ، حَيْثُ ذَكَرَ عَقِبَ قَوْلِ "الْأَشْيَاءِ": "الْأَهْمَاءُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَلْفَاظِ لَا عَلَى الْأَغْرَاضِ: ((وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ - أَيِ: [مُصَنِّفُ] "الْأَشْيَاءِ" - قَوْلُهُمَا، وَالْإِمَامُ "الثَّانِي" يَعْتَبِرُ الْغَرَضَ، وَأَنَّ الْفَتْوَى عَلَيْهِ)) أَه. وَفِي "التَّارِخِائِيَّةِ" مِنْ فَنِّ الْحَيْلِ: ((إِنْ اشْتَرَيْتَهُ بِثَنِي عَشَرَ فَعِيدِي حَرًّا، فَاشْتَرَاهُ بِأَحَدٍ عَشَرَ دَرَاهِمًا وَدِينَارٍ، أَوْ بِأَحَدٍ عَشَرَ وَثُوبٍ لَا يَحْنَثُ

يتسعة ولا بأقل لكن ذلك غير مسمي؛ لأنه إنما سمي العشرة وهي لا تطلق على التسعة، ولا يحث بالعرض بلا مسمي؛ لأن الغرض [٤/٦١ق/٦] يصلح مخصصاً لا مزيداً كما مر^(١). إذا علمت ذلك ظهر لك أن قاعدة بناء الأيمان على العرف معناها: أن المعتبر هو المعنى المقصود في العرف من اللفظ المسمي، وإن كان في اللغة أو في الشرع أعم من المعنى المتعارف، ولما كانت هذه القاعدة موهمة اعتبار العرض العرفي - وإن كان زائداً على اللفظ المسمي وخارجاً عن مدلوله كما في المسألة الأخيرة وكما في المسائل الأربعة التي ذكرها "المصنف"^(٢) - دفعوا ذلك الوهم بذكر القاعدة الثانية وهي: بناء الأيمان على الألفاظ لا على الأغراض، فقولهم: ((لا على الأغراض)) دفعوا به توهم اعتبار الغرض الزائد على اللفظ المسمي، وأرادوا بالألفاظ الألفاظ العرفية بقرينة القاعدة الأولى، ولولاها لتوهم اعتبار الألفاظ ولو لغوية أو شرعية فلا تنافي بين القاعدتين كما يتوهم كثير من الناس حتى "الشربلالي"^(٣)، فحمل الأولى على الديانة والثانية على القضاء، ولا تناقض بين الفروع التي ذكروها.

في يمينه، وكان ينبغي أن يحث؛ لأن غرضه أن لا يلزم اثني عشر، أو ما يبلغ قيمة اثني عشر بسبب شراء هذا الثوب، فيجعل المصريح به في يمينه، ولو صرح به يحث كذا هنا، والجواب: أنه لو حث إنما يحث بسبب العرف والقصد، والزيادة مجرد العرف والقصد لا يجوز، وهذا جواب القياس، أمّا على جواب الاستحسان يحث، فقد ذكر "محمد" فيمن حلف لا يبيع عبده بعشرة دراهم إلا بأزيد فباعه بتسعة ودينار: القياس أن يحث؛ لأن المنفي هو البيع المطلق، والمستثنى هو البيع بأكثر منها أو بأزيد منها؛ لأن الأكثر والزيادة إنما تكون في الجنس الواحد، والدراهم والدينار جنسان، فلم يكن هذا البيع داخلاً تحت المستثنى وداخلاً تحت اليمين، وفي الاستحسان لا يحث في يمينه؛ لأنهما جنس واحد فيما عدا الربا، فتكثر الدراهم بالدينار، فكان هذا بيعاً بأكثر، ولم يذكر ما لو باع بتسعة وثوب، قال مشايخنا: ينبغي أن يحث قياساً واستحساناً^(٤). وقد جرى في "الهداية" أول المضاربة كما قرره في "العناية": ((أنه يجوز ترك اللفظ والعدول عن مقتضاه بدلالة العرف)) اهـ.

(١) في هذه المقولة.

(٢) في هذه المقولة.

(٣) "الشربلالية": كتاب الأيمان - باب حلف الفعل ٤٤/٢ (هامش "الدرر والغرر").

أَوْ: لَا يَضْرِبُهُ أَسْوَاطًا أَوْ: لِغَدِيَّتِهِ الْيَوْمَ بِالْفِ فَخَرَجَ مِنَ السَّطْحِ وَضَرَبَ بَعْضَهَا وَغَدَى (برغيفي) اشترأه بِالْفِ، "أشباه" ^(١). (لَمْ يَحْنَتْ).....

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ حَيْثُ لَمْ يُجْعَلِ اللَّفْظُ فِي الْعُرْفِ مَجَازًا عَنْ مَعْنَى آخَرَ كَمَا فِي: لَا أَضْعُ قَدَمِي فِي دَارِ فُلَانٍ، فَإِنَّهُ صَارَ مَجَازًا عَنِ الدُّخُولِ مُطْلَقًا كَمَا سَيَأْتِي ^(٢)، فَفِي هَذَا لَا يُعْتَبَرُ اللَّفْظُ أَصْلًا، حَتَّى لَوْ وُضِعَ قَدَمُهُ وَلَمْ يَدْخُلْ لَا يَحْنَتْ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ هَجَرَ وَصَارَ الْمُرَادُ بِهِ مَعْنَى آخَرَ. وَمِثْلُهُ: لَا أَكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - وَهِيَ لَا تُنْمِرُ - يَنْصَرِفُ إِلَى نَمَائِهَا حَتَّى لَا يَحْنَتْ بِعَيْنِهَا، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا مَرَّ ^(٣)، فَإِنَّ اللَّفْظَ فِيهِ لَمْ يَهْجَرْ بَلْ أُريدَ هُوَ وَغَيْرُهُ فَيُعْتَبَرُ اللَّفْظُ الْمُسَمَّى دُونَ غَيْرِهِ الزَّائِدِ عَلَيْهِ، أَمَّا هُنَا فَقَدْ اعْتَبِرَ فِيهِ الْغَرَضُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَارَ مَجَازًا عَنْهُ فَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ الْقَاعِدَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ، فَاعْتَمِمْ هَذَا التَّحْقِيرَ السَّاطِعَ الْمُتَبَرِّجَ الَّذِي لَخَصْنَاهُ مِنْ رِسَالَتِنَا الْمُسَمَّاةِ "رَفَعَ الْإِتْقَاضِ وَدَفَعَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى قَوْلِهِمْ: الْأَيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَلْفَاظِ لَا عَلَى الْأَعْرَاضِ" ^(٤)، فَإِنْ أَرَدْتَ الزِّيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ وَالْوُقُوفَ عَلَى حَقِيقَةِ مَا هُنَالِكَ فَارْجِعْ إِلَيْهَا، وَاحْرِصْ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا كَشَفَتِ اللَّثَامَ عَنِ حُورٍ مَقْصُورَاتٍ فِي الْخِيَامِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

[١٧٤٣٠] (قَوْلُهُ: أَوْ: لَا يَضْرِبُهُ أَسْوَاطًا) فِي بَعْضِ النُّسخِ: سَوَاطًا، وَهُوَ الْمُوَافِقُ [٤/٦١ق/ب] لِمَا فِي "تَلْخِيصِ الْجَمَاعِ".

[١٧٤٣١] (قَوْلُهُ: وَضَرَبَ بَعْضَهَا) أَي: بَعْضَ الْأَسْوَاطِ، وَفِيهِ: أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ لِلأَسْوَاطِ عَدَدٌ،

(قَوْلُهُ: وَفِيهِ: أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ لِلأَسْوَاطِ عَدَدٌ) (لَمْ يَذْكُرْ الْعَدَدُ لِلأَسْوَاطِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ قَوْلِهِ: ((وَضَرَبَ بَعْضَهَا))؛ إِذْ كَمَا يَكُونُ لِلْمَعْنَى بَعْضٌ يَكُونُ لِغَيْرِهِ أَيْضًا، بَأَن يَكُونُ ضَرْبُهُ بَعْضُ هَذَا الْجَمْعِ الصَّادِقِ بِالوَاحِدِ وَالْآخَرِينَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ، وَعَلَى كُلِّ مَا وَقَعَ فِي النُّسخِ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَ مَا فِي "الْجَمْعِ" كَذَلِكَ.

(١) "الأشباه والنظائر": كتاب الأيمان ص ٢١٥ - بتصرف.

(٢) ص ٣٩ - وما بعدها "در".

(٣) فِي هَذِهِ الْقَوْلَةِ.

(٤) انظر "مجموع رسائل ابن عابدين" ١/ ٢٩٢.

لأنَّ العبرةَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ إِلَّا فِي مَسَائِلَ. حَلَفَ لَا يَشْتَرِيهِ بِعَشْرَةٍ حَيْثُ بِأَحَدٍ عَشَرَ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ "أَشْبَاه"^(١). (لَا يَحْتَسُبُ بِدُخُولِ الْكَعْبَةِ وَالْمَسْجِدِ وَالْبَيْعَةِ) لِلنَّصَارَى (وَالْكَنِيسَةِ) لِلْيَهُودِ (وَالدَّهْلِيْزِ).....

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: وَضَرَبَ بَعْضًا بَعَيْنَ وَصَادٍ مُهْمَلَتَيْنِ، وَهُوَ الْمُوَافَقُ لِمَا فِي "تَلْخِيصِ الْجَامِعِ".
[١٧٤٣٢] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ) فِيهِ: أَنَّ لَا عُمُومَ فِي هَذِهِ الْفُرُوعِ، عَلَى أَنَّ الْعُرْفَ يَصْلُحُ مُخَصَّصًا لِعُمُومِ اللَّفْظِ كَمَا قَدَّمَاهُ^(٢)، فَصَارَتِ الْعِبْرَةُ لِلْعُرْفِ لَا لِعُمُومِ اللَّفْظِ. فَالْصَّوَابُ إِسْقَاطُ لَفْظَةِ ((عُمُوم)) فَيُؤَافِقُ مَا مَرَّ^(٣): ((مِنْ اِعْتِبَارِ الْأَلْفَاظِ لَا الْأَعْرَاضِ)) عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ^(٤) أَنْفَاءً.
[١٧٤٣٣] (قَوْلُهُ: إِلَّا فِي مَسَائِلَ) لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْاِسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ دَاحِلَةٌ فِي قَاعِدَةِ اِعْتِبَارِ اللَّفْظِ كَمَا عَلِمَتْ.

[١٧٤٣٤] (قَوْلُهُ: وَالْبَيْعَةُ) بِكَسْرِ الْبَاءِ وَسُكُونِ الْيَاءِ، وَقَوْلُهُ: ((لِلنَّصَارَى)) أَي: مُتَعَبِّدُهُمْ. وَالكَنِيسَةُ لِلْيَهُودِ أَي: مُتَعَبِّدُهُمْ، وَتَطْلُقُ أَيْضًا عَلَى مُتَعَبِّدِ النَّصَارَى، "مِصْبَاح"^(٥). وَفِي "الْقَهْستَانِي"^(٦) عَنْ "الْقَامُوسِ"^(٧): ((الْبَيْعَةُ مُتَعَبِّدُ النَّصَارَى أَوْ مُتَعَبِّدُ الْيَهُودِ أَوْ الْكُفَّارِ)) اهـ، فَيُسْتَعْمَلُ كُلُّ مَنِهْمَا مَكَانَ الْآخَرِ.

[١٧٤٣٥] (قَوْلُهُ: وَالدَّهْلِيْزِ) بِكَسْرِ الدَّالِّ: مَا بَيْنَ الْبَابِ وَالذَّارِ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، "بَحْر"^(٨) عَنْ "الصَّحَاحِ"^(٩).

(١) "الأشبه والنظائر": كتاب الأيمان ص ٢١٥.

(٢) المقولة [١٧٤٢٩] قوله: ((الأيمان مبنية على الألفاظ (الخ))).

(٣) ص ٣٤١ - "در".

(٤) المقولة [١٧٤٢٩] قوله: ((الأيمان مبنية على الألفاظ (الخ))).

(٥) "المصباح المنير": مادة ((بيع)).

(٦) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ٣٨٥/١.

(٧) "القاموس": مادة ((بيع)).

(٨) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٤/٤.

(٩) "الصحاح": مادة ((دهلز)).

والظِّلَّةُ) التي على البابِ إذا لم يَصْلُحْا للبيوتَةِ، "بحر"^(١) (في حليفه: لا يدخلُ بيتاً) لأنها لم تُعدَّ للبيوتَةِ (و) لذا (يُحْنَتُ في الصَّفَةِ).....

[١٧٤٣٦] (قوله: والظِّلَّةُ التي على البابِ) قال في "البحر"^(١): ((والظِّلَّةُ: السَّباطُ الَّذِي يَكُونُ على بابِ الدَّارِ مِنْ سَقْفٍ له جُدُوعٌ أَطرافُها على جِدَارِ البابِ، وأَطرافُها الأخرى على جِدَارِ الحِجْرِ المُقابِلِ له. وإنَّما قِيلَنا به لأنَّ الظِّلَّةَ إذا كان مَعْنَاهَا ما هو دَاخِلُ البَيْتِ مُسَقِّفاً فَإِنَّه يَحْنَتُ بِدُخُولِهِ لأنَّه يُبَاتُ فيه)) اهـ.

[١٧٤٣٧] (قوله: إذا لم يَصْلُحْا للبيوتَةِ) أما إذا صَلَحَا لَهَا يَحْنَتُ؛ بِأَنَّ كَانَتِ الظِّلَّةُ دَاخِلَ البَيْتِ كما مرَّ^(٢) وكان الدَّهْلِيْزُ كَبِيراً يَحْنَتُ يَبَاتُ فِيهِ، قال في "الفتح"^(٣): ((فإنَّ مِثْلَهُ يُعَادُ يَبُوتُهُ لِلضِّيَوفِ فِي بَعْضِ الْقُرَى، وَفِي الْمَدَنِ يَبُوتُ فِيهِ بَعْضُ الْأَتْبَاعِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، فَيَحْنَتُ. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ إِذَا أُغْلِقَ الْبَابُ صَارَ دَاخِلاً لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنَ الدَّارِ وَلَهُ سَعَةٌ تَصْلُحُ لِلْمَبِيتِ مِنْ سَقْفِهِ يَحْنَتُ بِدُخُولِهِ)) اهـ.

[١٧٤٣٨] (قوله: في حليفه) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((لَا يَحْنَتُ))، "ط"^(٤).

[١٧٤٣٩] (قوله: لأنها) أي: هَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ، وَهُوَ عَلَّةٌ لِقَوْلِهِ: ((لَا يَحْنَتُ)) وَالصَّالِحُ لِلْبُيُوتَةِ مِنْ دَهْلِيْزٍ وَظِلَّةٍ يُعَدُّ عَرَفاً لِلْبُيُوتَةِ، "ط"^(٤).

[١٧٤٤٠] (قوله: ولذا) أي: لَكُونِ الْمُعْتَبِرِ الصُّلُوحَ لِلْبُيُوتَةِ وَعَدَمَهُ، "ط"^(٤).

[١٧٤٤١] (قوله: في الصَّفَةِ) أي: سَوَاءٌ كَانَ لَهَا أَرْبَعُ حَوَائِطٍ، كَمَا هِيَ صِفَاةُ الْكُوفَةِ، أَوْ ثَلَاثٌ عَلَى مَا صَحَّحَهُ فِي "الهِدَايَةِ"^(٥) بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مُسَقِّفاً، كَمَا هِيَ صِفَاةُ دُورِنَا؛ لِأَنَّهُ يُبَاتُ فِيهَا. [١/٦٢٣/٤] غَايَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ مَفْتَحَهُ وَاسِعٌ، كَذَا فِي "الْفَتْحِ"^(٦).

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٤/٤.

(٢) في المقالة السابقة.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٧٨/٤.

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٣٤٣/٢.

(٥) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٧٦/٢.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٧٨/٤.

والإيوان (على المذهب) لأنه يُبَاتُ فيه صيفاً وإن لم يكن مُسَقَّفاً، "فتح" ^(١). (وفي: لا يدخل داراً) لم يَحْنُثْ (بَدْخُولِهَا خَرَبَةً) لا بناءً بها ^(٢) أصلاً (وفي: هذه الدار يَحْنُثُ وإن) صارت صحراء أو (يُنِيْتُ داراً أُخْرَى بعد الانهدام).....

[١٧٤٤٢] (قوله: والإيوان) عطفٌ تَقْسِيرٌ، "ط" ^(٣).

[١٧٤٤٣] (قوله: لأنه) أي: الصفة بتأويل البيت أو المكان.

[١٧٤٤٤] (قوله: وإن لم يكن مُسَقَّفاً) قد عَلِمْتَ أَنَّهُ فِي "الفتح" ^(٤) قال: ((بعد أن يكون مُسَقَّفاً)). نعم ذَكَرَ فِي "الفتح" ^(٥): ((أَنَّ السَّقْفَ لَيْسَ شَرْطاً فِي مُسَمًّى الْبَيْتِ وَالذَّهْلِيِّ)). قال فِي "الشَّرْهُنَالِيَّةِ" ^(٦): ((فَكَذَا الصِّفَةُ)) اهـ.

قُلْتُ: وَعَرَفْنَا فِي الشَّامِ إِطْلَاقَ الْبَيْتِ عَلَى مَا لَهُ أَرْبَعُ حَوَائِطَ مِنْ جُمْلَةِ أَمَاكِنِ الدَّارِ السُّفْلِيَّةِ، أَمَا الْأَمَاكِنُ الْعُلْيَا فَتُسَمَّى طَبَقَةً وَقَصْراً وَعِلْيَةً وَمَشْرِقَةً، وَأَهْلُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ عَرَفَهُمْ إِطْلَاقَ الْبَيْتِ عَلَى الدَّارِ بِجُمْلَتِهَا فَيُحْكَمُ عَلَى كُلِّ قَوْمٍ بِعَرَفِهِمْ.

[١٧٤٤٥] (قوله: لا بناءً بها أصلاً) قِيْدَ بِهِ تَبَعاً لـ "الفتح" ^(٧) حيثُ قال: ((وهذا هو المراد؛ فإنه قال فِي مَقَابِلِهِ - فِيمَا إِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَدَخَلَهَا بَعْدَ مَا صَارَتْ صَحْرَاءَ -: حَنِثَ، وَإِنَّمَا تَقَعُ الْمُقَابَلَةُ بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَالْمُنْكَرِ فِي الْحُكْمِ إِذَا تَوَارَدَ حُكْمُهُمَا عَلَى مَحَلٍّ؛ فَأَمَّا إِذَا دَخَلَ بَعْدَ مَا زَالَ

(قولُ "المصنّف": لم يَحْنُثْ (الخ) وإن كَانَ مرادُهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى الْقَرَارُ فِي الدَّارِ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْامْتِنَاعُ مِنْ إِبْلَامِ الْمَضْرُوبِ، وَفِي الثَّالِثَةِ كَوْنُ مَا يَفْدِيهِ بِهِ كَثِيرُ الْقِيَمَةِ، فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى فَوَاتِ الْغَرَضِ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨١/٤ بتصرف.

(٢) فِي "د" و "و": ((فيها)).

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٣٤٣/٢.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٧٨/٤.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٧٨/٤ - ٣٧٩.

(٦) "الشَّرْهُنَالِيَّةُ": كتاب الأيمان - باب حلف الفعل ٤٤/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٠/٤ - ٣٨١.

لأن الدار اسم للعُرْصَة، والبناء وصف، والصفة إنما تُعتبر في المنكر لا المعين^(١)
إلا إذا كانت شرطاً.....

بعض حيطانها فهذه دارٌ خربةٌ فينبغي أن يحث في المنكر إلا أن تكون له يئة)) اهـ.

[١٧٤٤٦] (قوله: لأن الدار اسم للعُرْصَة) أي: أنها في اللغة اسم للعُرْصَة التي ينزل بها أهلها وإن لم يكن بها بناء أصلاً؛ لأنهم كانوا يضعون فيها الأحيية لا أبنية الحجر والمدن، فصَحَّ أن البناء وصفٌ فيها غير لازم بل اللازم فيها كونها قد نزلت غير أنها في عرف أهل المدن لا تقل إلا بعد البناء فيها، ولو انهدم بعد ذلك بعضها قيل: دارٌ خرابٌ فيكون الوصف جزءاً مفهوماً، فإن زالت بالكليّة وعادت ساحةً فالظاهر أن إطلاق اسم الدار عليها عرفاً، كهذه دار فلان مجازٌ باعتبار ما كان، والحقيقة أن يقال: كانت داراً، "فتح"^(٢).

[١٧٤٤٧] (قوله: والبناء وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين الدار المنكرة والمعروفة، أمّا البيت فلا فرق فيه كما يأتي^(٣).

[١٧٤٤٨] (قوله: إنما تعتبر في المنكر) لأنها هي المعروفة له لا في المعين؛ لأن ذاته تتعرف بالإشارة فوق ما تتعرف بالصفة، "فتح"^(٤).

[١٧٤٤٩] (قوله: إلا إذا كانت شرطاً) في "الدخيرة": ((قالوا: الصفة إذا لم تكن داعية إلى اليمين إنما لا تعتبر في المعين إذا ذكرت على وجه التعريف، أمّا إذا ذكرت على وجه الشرط تعتبر وهو الصحيح؛ ألا ترى أن من قال لامرأته: إن دخلت هذه الدار رآكبة فهي طالق فدخلتها ماشية لا تطلق، واعتبرت الصفة [١٧٤/٦٢٥ ب] في المعين كما ذكرت على سبيل الشرط)) اهـ.

(١) في "و": ((لا في المعين)).

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٠/٤ - بتصرف.

(٣) الموقلة [١٧٤٥٥] قوله: ((وكذا بيتاً بالأولى)).

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨١/٤.

أو دَاعِيَةً لِلْيَمِينِ كَحَلِيفَةٍ عَلَى هَذَا الرُّطَبِ فَيَتَقَيَّدُ بِالْوَصْفِ. (وإن جُعِلَتْ) بعد الانهدام (بُستاناً أو مسجداً أو حماماً أو بيتاً أو غَلَبَ عليها المساء فصارت نهراً لا) يَحْنُثُ وإن بُنِيَ داراً^(١) بعد ذلك، (كهذا البيت) وكذا بيتاً بالأولى (فهلم أو بُني) بيتاً (آخر) ولو يَنْقُصِ الأول؛

قُلْتُ: وقولُهُ: ((هذه)) - إشارةً للمرأة - فاعِلُ دَخَلْتُ، والدَّارُ مَفْعُولُهُ لِيَصِيرَ قَوْلُهُ: ((راكبة)) صفةً لِلْمُعَيَّنِ بالإشارة وهو المرأة.

[١٧٤٥٠] (قوله): أو دَاعِيَةً لِلْيَمِينِ أي: حاملةً عليه فإنَّ الامتناعَ عن أَكْلِ الرُّطَبِ قد يَكُونُ لضرره فلا يَحْنُثُ بعد صِرْوَرْتِهِ تَمَرًا، وسيأتي^(٢) تمامُ الكلامِ عليه.

[١٧٤٥١] (قوله): وإن جُعِلَتْ) أي: الدَّارُ المَعْرُفَةُ بالإشارة.

[١٧٤٥٢] (قوله): أو بيتاً) في "النهر"^(٣) عن "المحيط": ((لو كانت داراً صغيرةً فجعلها بيتاً واحداً وأُشْرِعَ بابُهُ إلى الطريقِ أو إلى دارٍ أُخرى لا يَحْنُثُ بدخولها لتبديلِ الاسمِ والصفةِ بِحُدُوثِ أمرٍ جَدِيدٍ)) اهـ.

[١٧٤٥٣] (قوله): لا يَحْنُثُ) لأنها لا تُسَمَّى داراً لِحُدُوثِ اسمٍ آخرَ لها، "ذخيرة".

[١٧٤٥٤] (قوله): وإن بُنِيَ بعد ذلك) لأنه عادَ اسمُ الدَّارِ بسببِ جَدِيدِ فَنَزَلِ مَنْزِلَةَ اسمٍ آخرَ، وكذا لو لم يُبْنِ؛ لأنه لم يَزَلْ اسمُ المسجدِ ونحوه عنها، يُقالُ: مَسْجِدُ خَرَابٍ، وحمَّامُ خَرَابٍ، "ذخيرة".

[١٧٤٥٥] (قوله): وكذا بيتاً بالأولى) لأنه إذا اعتُبرَ وَصْفُ البِناءِ في مَعْرِفَةِ فِعْيِ مُنْكَرِهِ أَوَّلِي،

(قوله): وقولُهُ: ((هذه)) - إشارةً للمرأة - فاعِلُ دَخَلْتُ إلخ) لا يَتَعَيَّنُ ما قالَهُ، بل يَحْتَمِلُ أن يكونَ اسمُ الإشارةِ للدَّارِ، ويكونَ ((راكبةً)) صفةً لِلْمُعَيَّنِ بِالخُطَابِ، ولا يلزَمُ من خُطَابِها بالشرطِ أن يأتي به في الحزاءِ، بل له أن يأتي بضميرِ الغيبةِ.

(١) ((داراً)) ليست في "ب" و "ط".

(٢) المقولة [١٧٦٤٦] قوله: ((لأنها غيرُ داعية)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك في ٢٨١/ب.

لزوال اسم البيت، (ولو هُدِمَ السَّقْفُ دُونَ الحِيطَانِ فَدَحَلَهُ^(١) حَيْثُ فِي الْمَعْيَنِ) لِأَنَّهُ كَالصَّفَةِ (لَا فِي الْمُنْكَرِ) لِأَنَّ الصَّفَةَ تُعْتَبَرُ فِيهِ كَمَا مَرَّ^(٢)، وَعَزَاهُ فِي "البحر" إِلَى "البدائع"^(٣). لَكِنْ نَظَرَ فِيهِ فِي "النهر" بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ حَيْثُ صَلَحَ لِلْيَتُونََةِ. فَيَدَّ بِهِذِهِ الدَّارَ؛..

قال في "البحر"^(٤): ((فَصَارَ الْحَاصِلُ: أَنَّ الْبَيْتَ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُنْكَرًا أَوْ مُعْرِفًا، فَإِذَا دَخَلَهُ وَهُوَ صَحْرَاءُ لَا يَحْنُثُ؛ لَزَوَالِ اسْمِ بَزْوَالِ الْبِنَاءِ، وَأَمَّا الدَّارُ فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُنْكَرَةِ وَالْمُعْرِفَةِ)) اهـ.
[١٧٤٥٦] (قَوْلُهُ: لَزَوَالِ اسْمِ الْبَيْتِ) أَي: بِالْإِنْهَادِ؛ لَزَوَالِ مُسَمَّاهُ وَهُوَ الْبِنَاءُ الَّذِي يُبَاتُ فِيهِ، بِخِلَافِ الدَّارِ؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى دَارًا وَلَا بِنَاءَ فِيهَا، "فَتَح"^(٥). وَفِي "الذَّخِيرَةِ": ((قَالَ قَائِلُهُمْ: [بَسِيط] الدَّارُ دَارٌ وَإِنْ زَالَتْ حَوَائِطُهَا وَالْبَيْتُ لَيْسَ بَيْتٌ بَعْدَ تَهْدِيمِ^(٦))).

[١٧٤٥٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ كَالصَّفَةِ الضَّمِيرُ لِلْسَّقْفِ، قَالَ فِي "الْهِدَايَةِ"^(٧)): ((يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ يُبَاتُ فِيهِ وَالسَّقْفُ وَصِفٌ فِيهِ)) اهـ. وَفِي "الذَّخِيرَةِ": ((لَأَنَّ اسْمَ الْبَيْتِ لَمْ يَزَلْ عَنْهُ؛ لِإِمْكَانِ الْيَتُونََةِ فِيهِ، أَوْ نَقُولُ: اسْمُ الْبَيْتِ ثَابِتٌ لِهَذِهِ التَّبَعَةِ لِأَجْلِ الْحِيطَانِ وَالسَّقْفِ جَمِيعًا، فَإِذَا زَالَ السَّقْفُ فَقَدْ زَالَ الْاسْمُ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ فَلَا تَبْطُلُ الْيَمِينُ بِالشُّكِّ، وَعَلَى قِيَاسِ الْأَوَّلِ يَحْنُثُ فِي الْمُنْكَرِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ اسْمَ الْبَيْتِ لَمْ يَزَلْ، وَعَلَى قِيَاسِ الثَّانِي لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ يَبْتُ مِنْ وَجْهِ وَالْحَاجَةُ هُنَا إِلَى عَقْدِ الْيَمِينِ فَلَا يَتَعَقَّدُ عَلَيْهِ بِالشُّكِّ، بِخِلَافِ الْمَعْيَنِ فَإِنَّ الْيَمِينِ كَانَتْ مُتَعَقِّدَةً عَلَى هَذِهِ الْعَيْنِ فَلَا تَبْطُلُ بِالشُّكِّ)) اهـ مُلْخَصًا.
[١٧٤٥٨] (قَوْلُهُ: وَعَزَاهُ فِي "البحر"^(٨)) إِلَى "البدائع"^(٩) (إِلَخ) أَي: عَزَا مَا ذَكَرَ فِي الْمُنْكَرِ.

٧٤/٣

(١) فِي "و": ((فَدَحَلُ)).

(٢) ص ٣٤٩ - وَمَا بَعْدَهَا "د".

(٣) فِي "د" وَ "و": ((لِلْبَدَائِعِ)).

(٤) "البحر": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكْنَى وَالْإِتِمَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٢٥/٤ - ٣٢٦.

(٥) "الفتح": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالسَّكْنَى ٣٨١/٤.

(٦) لَمْ تَهْتَدِ لِقَائِهِ.

(٧) "الهداية": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالسَّكْنَى ٧٧/٢.

(٨) "البحر": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكْنَى وَالْإِتِمَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٢٦/٤ - ٣٢٧.

(٩) "البدائع": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْل: وَأَمَّا الْحَلْفُ عَلَى الدَّخُولِ ٣٧/٣.

لأنَّهُ لو أشار ولم يَسَمَّ بأن قال: هذه حيثُ بدُخولها على أيِّ صِفَةٍ كانت، كهذا المسجد فخرَبَ لبقائه مسجداً إلى يوم القيامة به يُفتى، ولو زيدَ فيه حِصَّةً فدخَلها لم يَحْثُ، ما لم يُقَل: مسجد بني فلان فيحْثُ، وكذلك الدار؛ لأنَّهُ عَقَدَ يَمِينَهُ على الإِضافَةِ وذلك موجودٌ في الزيادة، "بدائع"^(١)، "بجر"^(٢). (ولو حَفَفَ لا يجلسُ إلى^(٣)) هذه الأسطوانة

ومُقْتَضَى ما نقلناه عن "الذخيرة": [١/٦٣ق/٤] أَنَّ الحُكْمَ فيه غيرُ مَنقُول، وإنما هو تَخْرِيجٌ مِثْنِيٌّ عَنِ اخْتِلَافِ التَّعْلِيلِ فِي المَعْرِفِ. فما في "البدائع" أحدٌ وَجْهَيْنِ، والوجهُ الآخرُ ما بحثه في "النهر"^(٤)، فافهم. [١٧٤٥٩] (قوله: حيثُ بدُخولها على أيِّ صِفَةٍ كانت) أي: داراً أو مسجداً أو حَمَماً؛ لانِعْقَادَ الْيَمِينِ على العينِ دُونَ الاسمِ والعَيْنُ باقية، "ذخيرة".

[١٧٤٦٠] (قوله: كهذا المسجد) أي: فإنه يَحْثُ بدُخولِهِ على أيِّ صِفَةٍ كان، "ط"^(٥). [١٧٤٦١] (قوله: به يُفتى) خلافاً لقَوْلِ "مُحَمَّدٍ": أَنَّهُ إِذَا حَرَبَ واستَغْنَى عنه يَعُودُ إلى مَلِكِ الْبَنِيِّ أو وَرَثَتِهِ، "ط"^(٥) عن "الإسعاف"^(٦).

[١٧٤٦٢] (قوله: لم يَحْثُ) لأنَّ الْيَمِينِ وَقَعَتْ على بُعْجَةٍ مَعِينَةٍ فلا يَحْثُ بِغَيْرِها، "بجر"^(٧).

[١٧٤٦٣] (قوله: وكذلك الدَّارُ) أي: لو زِيدَ فِيهَا حِصَّةً.

[١٧٤٦٤] (قوله: وذلك) أي: ما عَقَدَ يَمِينَهُ عليه مَوْجُودٌ في الزيادة.

(قوله: ومقتضى ما نقلناه عن "الذخيرة" أَنَّ الحُكْمَ إلخ) نعم هو مقتضى ما نقله عن "الذخيرة"، لكن حيثُ ذَكَرَ في "البدائع" الحُكْمَ بدون ما يدلُّ على أَنَّهُ بحثٌ وَجِبَ الرجوعُ إليه، ولعلَّهُ أَطْلَعَ على نقلِهِ وإن لم يطلع عليه في "الذخيرة"، فانواجب الرجوعُ إليه.

(١) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الدخول ٣٨/٣.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٦/٤.

(٣) في "و": ((على)).

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨١/أ - ب.

(٥) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى والإتيان ٣٤٣/٢.

(٦) "الإسعاف" في أحكام الأوقاف: كتاب الوقف - باب بناء المساجد والربط إلخ ص ٧٧.

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٦/٤.

أو إلى هذا الحائط، فهُدِمَا ثُمَّ بُنِيََا) ولو (بنقضيهما)، أو لا يركب هذه السفينة فَنُقِضَتْ ثُمَّ أُعِيدَتْ بِخَشَبِهَا (لم يَحْنُثْ، كما لو حَلَفَ لا يَكْتُبُ بهذا القلم فكسره ثُمَّ بَرَاهُ فَكُتِبَ بِهِ) لِأَنَّ غَيْرَ الْمَبْرِيِّ لَا يُسَمَّى قَلَمًا بَلْ أُنْبَوِيًّا، فَإِذَا كَسَرَهُ فَقَدْ زَالَ الْاسْمُ، وَمَتَى زَالَ بَطَلَتِ الْيَمِينُ.....

قُلْتُ: وهذا الفرعُ يُؤَيِّدُ القولَ: بأنَّ ما زِيدَ في مَسْجِدِهِ ﷺ له فَضِيلَةٌ أَصْلُ الْمَسْجِدِ الْوَارِدَةُ فِي حَدِيثٍ: ((صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي))، وَقَدْ مَنَّا ^(١) تَمَامَ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ. (قوله: فَنُقِضَتْ أَي: حَتَّى صَارَتْ خَشَبًا. ١٧٤٦٥)

(قوله: لم يَحْنُثْ) لِأَنَّ ذَلِكَ أُعِيدَ بَصَنْعَةٍ جَدِيدَةٍ قَائِمَةٍ بِالْعَيْنِ، وَمِنْ ذَلِكَ: إِذَا حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى هَذَا الْبِسَاطِ فَخِيطٌ جَانِبَاهُ وَجُعِلَ خُرْجًا وَجَلَسَ عَلَيْهِ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ يُسَمَّى خُرْجًا، فَإِنْ فُتِقَتِ الْخِيطَةُ حَتَّى عَادَ بِسَاطٌ فَحَلَسَ عَلَيْهِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ عَادَ لَا بَصَنْعَةٍ جَدِيدَةٍ قَائِمَةٍ بِالْعَيْنِ؛ لِأَنَّ الْفَتْقَ إِطَالُ الصَّنْعَةِ لَا صَنْعَةٍ. وَلَوْ قُطِعَ وَجُعِلَ خُرْجَيْنِ ثُمَّ فَتَقَهُ وَخَاطَ الْقُطْعَ وَجَعَلَهُمَا بِسَاطًا وَاحِدًا لَا يَحْنُثُ وَإِنْ عَادَ الْاسْمُ؛ لِأَنَّهُ عَادَ بَصَنْعَةٍ جَدِيدَةٍ قَائِمَةٍ بِالْعَيْنِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ مُتَحَرِّدُ الْفَتْقِ لَا يَعُودُ اسْمُ الْبِسَاطِ إِلَّا بَعْدَ الْخِيطَةِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْخُرْجَيْنِ لَا يُسَمَّى بِسَاطًا لَصِغَرِهِ، فَلَوْ سُمِّيَ يَحْنُثُ، وَتَمَامُهُ فِي "الدَّخِيرَةِ". (قوله: ثُمَّ بَرَاهُ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا صَارَ قَلَمًا بِسَبَبِ جَدِيدٍ، "دَخِيرَةٌ". ١٧٤٦٧]

(قوله: فَإِذَا كَسَرَهُ) قَالَ "الْفَضْلِيُّ" ^(٢): هَذَا إِذَا كَسَرَهُ عَلَى وَجْهِ يَزُولُ عَنْهُ اسْمُ الْقَلَمِ؛ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْفَنَاءِ ^(٣)، أَمَّا إِذَا كَسَرَ رَأْسَ الْقَلَمِ بَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِصْلَاحِ

(قوله: وهذا الفرعُ يُؤَيِّدُ القولَ بأنَّ ما زِيدَ في مَسْجِدِهِ ﷺ (لَخ) إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا الْفَرْعُ مُؤَيِّدًا لِلْقَوْلِ الْمَذْكُورِ إِذَا كَانَ الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ خَالِيًا عَنِ الْإِشَارَةِ، مَعَ أَنَّهُ وَرَدَ بِالْإِشَارَةِ.

(١) الْمُقُولَةُ [٣٧٦٩] قَوْلُهُ: ((فَالَّذِي لَمَّا كَانَ (لَخ)).

(٢) تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي ٤٣٠/١.

(٣) الثَّنَى بِالْكَسْرِ وَالْقَصْر: الْأَمْرُ يُعَادُ مَرَّتَيْنِ كَمَا فِي اللِّسَانِ: مَادَّةُ ((ثَنِي))، وَفِي النُّسخِ جَمِيعُهَا: ((اثنان))، وَفِي "م": ((الثناء)).

(والمواقف على السطح داخل) عند المتقدمين^(١) خلافاً للمتأخرين، ووفق "الكمال" بحمل الحنث على سطح له سائر، وعدمه على مقابله^(٢)، وقال "ابن الكمال": إن الحالف من بلاد العجم.....

يحنث، "صيرفيه". قال "ط"^(٣): ((والعرف الآن بخلاف هذا؛ فإنه يُقال: قلّم مكسور)).

[١٧٤٦٩] (قوله: والمواقف على السطح) أي: سطح الدار المحلوف على عدم دخولها إذا وصل إليه من سطح آخر وإنما عُدَّ داخلًا لأن الدار عبارة عما أحاطت به الدائرة، وهذا حاصل في علو الدار وسفلها، كما في "الفتح"^(٤).

[١٧٤٧٠] (قوله: خلافاً للمتأخرين) [٤/٦٣ ب] هم المعبر عنهم في قول "الهداية"^(٥): ((وقيل: في عرفنا - يعني: عرف العجم - لا يحنث، "فتح"^(٦))).

[١٧٤٧١] (قوله: وعدمه على مقابله) أي: عدم الحنث الذي هو قول المتأخرين على مقابله أي: على سطح لا سائر له؛ لأنه ليس إلا في هواء الدار فلا يحنث من حيث النعة إلا أن يكون عرف أنه داخل الدار، والحق: أن السطح لا شك أنه من الدار؛ لأنه من أجزائها حساً، لكن لا يلزم من القيام عليه أن يُقال: إنه في العرف داخل الدار ما لم يدخل جوفها؛ إذ لا يتعلق لفظ دخل إلا بجوف [الدار]^(٧) حتى صح أن يُقال: لم يدخل الدار ولكن صعد السطح من خارج، أفادته في "الفتح"^(٨).

(قول "الشارح": ووفق "الكمال" بحمل الحنث على سطح الخ) يُعَدُّ توفيق "الكمال" مسألة ما لو ارتقى شجرة أو حائط؛ فإنه على توفيقه ينبغي عدم الحنث اتفاقاً لعدم السائر، فاعدم كونه في الجوف، مع أن فيهما الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين، حتى إنه و"الزيلعي" جعل عدمه قول المتأخرين.

(١) في "ب": ((المتقدمين))، وهو خطأ طبعي.

(٢) في "ب": ((مقا))، وهو خطأ طبعي.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى والإتيان ٣/٢٤٣.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٤/٣٨٢.

(٥) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٢/٧٧.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٤/٣٨٢.

(٧) ما بين منكسرين من عبارة "الفتح"، وهو ساقط من النسخ جميعها.

(٨) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٤/٣٨٢.

لا يَحْنُثُ. قَالَ "مُسْكِينٌ"^(١):.....

وحاصله: أَنَّ الدُّخُولَ لَا يَتَحَقَّقُ فِي الْعُرْفِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ لَهُ سَائِرٌ مِنْ جِطَانٍ أَوْ دَرَائِزٍ أَوْ نَحْوٍ، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٢): ((وَمُقْتَضَى كَلَامِ "الْكَمَالِ": أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا فَصَعِدَ إِلَى سَطْحِهَا الَّذِي لَا سَائِرَ لَهُ، أَنْ يَحْنُثَ. وَالْمُسْطَوْرُ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ": أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ)) اهـ.

قُلْتُ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ تَحَقُّقِ الدُّخُولِ فِي صُعُودِ السَّطْحِ أَنْ يَتَحَقَّقَ الْخُرُجُ فِيهِ بَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَنْ صَعَدَ السَّطْحَ لَيْسَ بِدَاخِلٍ وَلَا خَارِجٍ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الدُّخُولِ الْإِنْفِصَالُ مِنَ الْخَارِجِ إِلَى الدَّخْلِ وَالْخُرُوجُ عَكْسُهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ السَّطْحَ حَيْثُ كَانَ مِنْ أَجْزَاءِ الدَّارِ لَمْ يَكُنِ الصَّاعِدُ إِلَيْهِ خَارِجًا عَنْهَا، وَمُقْتَضَى هَذَا: أَنْ يَحْنُثَ إِذَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ مِنْ خَارِجِهَا؛ لِأَنَّهُ انْفَصَلَ مِنْ خَارِجِهَا إِلَى دَاخِلِهَا، لَكِنْ مَبْنَى كَلَامِ "الْكَمَالِ" عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ دَاخِلًا فِيهَا مَا لَمْ يَدْخُلْ جَوْفَهَا، وَالْجَوْفُ الْمُسْتَوْرُ يُسَائِرُ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، فَافْهَمْ.

[١٧٤٧٢] (قَوْلُهُ: لَا يَحْنُثُ) لِأَنَّ الْوَاقِفَ عَلَى السَّطْحِ لَا يُسَمَّى دَاخِلًا^(٣) عِنْدَهُمْ، "زَيْلَعِي"^(٤). وَهَذَا عَلَى تَوْفِيقِ "الْكَمَالِ" مَحْمُولٌ عَلَى سَطْحٍ لَا سَائِرَ لَهُ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ هُمْ الْمُعْبَّرُ عَنْهُمْ فِي كَلَامِ "الْهِدَايَةِ" بِقَوْلِهِ: ((وَقِيلَ: فِي عُرْفِنَا يَعْنِي: عُرْفَ الْعَجَمِ))،

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْوَاقِفَ عَلَى السَّطْحِ لَا يُسَمَّى وَاقِفًا إِلَّا فِي حَقِّهِ: (دَاخِلًا)) كَمَا هِيَ عِبَارَةُ الْأَصْلِ.

(١) "شرح من لا يسكن على كثر الدقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين والدخول في السكنى والخروج والإتيان وغير ذلك ص ١٣٣-١.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨١/ب بتصرف يسير، وفيه: ((لا حضير له)) بدل ((لا سائر له)).

(٣) في النسخ جميعها: ((واقف))، وما أئنتناه من "الزيلعي" هو الصواب، وقد نبّه عليه "الرافعي".

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ١١٨/٣.

وعليه الفتوى. وفي "البحر"^(١): وأفاد أنه لو ارتقى شجرةً أو حائطاً حيث، وعلى قول المتأخرين: لا، والظاهر قولُ المتأخرين في الكل؛.....

فكان ينبغي للشارح أن يذكرُ توفيقَ "الكَمال" بعد قوله: ((وقال "ابنُ الكَمال")، لكن يبقى بعد هذا في كلامه إبهامٌ أن ما نقله عن "ابنِ الكَمال" قولٌ ثالثٌ خارجٌ عن قولَي المتقدمين والمتأخرين، مع أنه قولُ المتأخرين كما سمعت.

[١٧٤٧٣] (قوله: وعيه الفتوى) لأنَّ المفتي به اعتبارُ العُرف، فحيثُ تغيَّرَ العُرفُ فالفتوى على العُرفِ الحادثِ، فافهم.

[١٧٤٧٤] (قوله: وأفاد) أي: قوله: ((والواقفُ على السطحِ داخلٌ)). [٤٦/٦٤ق]

[١٧٤٧٥] (قوله: لو ارتقى شجرةً) أي: في الدَّارِ، والمراد: أنه ارتقى إليها من خارجِ الدَّارِ وإلا كان داخلًا في الدَّارِ فيحسبُ بلا خلاف، "ح"^(٢).
[١٧٤٧٦] (قوله: أو حائطًا) أي: مختصًا بالدَّارِ، فلو مُشترَكًا بينه وبين الجارِ لم يحسبُ،

(قوله: لكن يبقى بعد هذا في كلامه إبهامٌ أن ما نقله إلخ) قد يُقال: لو قدَّم وأخر كما ذكره إنما يتبادر منه أنَّ القصدَ بيانُ حملي كلامِ المتأخرين، فيكونُ حاصلُ كلامه أنَّ كلامَ المتأخرين محمولٌ على ما إذا كان الحالفُ من بلادِ العجم، وكلامَ غيرهم على ما إذا لم يكن منهم، وعلى توفيقِ "الكَمال" لا خلاف ولا حاجة إلى ما قاله "ابنُ الكَمال" حينئذٍ؛ إذ لو كان له سائرُ بحثٍ، وبدونه لا بحثُ، بلا فرق بين كونِ الحالفِ من بلادِ العجم أو غيرهم.

(قوله: فحيثُ تغيَّرَ العُرفُ فالفتوى على العُرفِ الحادثِ، فافهم) اعتراضُ "ط": ((أنه إذا كان المدارُ على العُرفِ فلا معنى لقوله: ((وعليه الفتوى)) إلا أن يكونَ معناه: أنَّ الإفتاءَ حاصلٌ بعدمِ الحسبِ في بلادهم)) اهـ. وأنتَ خيرٌ بأنَّ ما ذكره "المحشي" غيرُ دافعٍ لهذا الاعتراضِ؛ إذ حيثُ كان المدارُ على العُرفِ لا يكونُ هناكُ اختلافٌ حتَّى يصحَّ التعبيرُ بقوله: ((وعليه الفتوى)) المقتضي للخلافِ.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٧/٤ بتصرف.

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول ق ٢٣٧/١.

لأنَّهُ لَا يُسَمَّى دَاخِلًا عَرَفًا، كَمَا لَوْ حَفَرَ سِرْدَابًا أَوْقَنَةً لَا يَنْتَفِعُ بِهَا أَهْلُ الدَّارِ، قَالَ: وَعَمَّ إِطْلَاقُهُ الْمَسْجِدَ، فَلَوْ فَوْقَهُ مَسْكَنٌ فَدَخَلَهُ لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَسْجِدٍ "بِدَائِع"^(١). وَلَوْ قَبِلَ الدُّخُولَ بِالْبَابِ حَنْثٌ بِالْحَادِثِ.....

كما في "الظَّهْرِيَّة"^(٢). "بِحَرْ"^(٣)، فَافْهَم.

[١٧٤٧٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى دَاخِلًا عَرَفًا) لِمَا مَرَّ^(٤): ((مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ لَفْظُ دَخَلَ

٧٥/٣

إِلَّا بِجَوْفٍ.

[١٧٤٧٨] (قَوْلُهُ: لَا يَنْتَفِعُ بِهَا أَهْلُ الدَّارِ) أَمَا لَوْ كَانَ لِلْقَنَاقَةِ مَوْضِعٌ مَكْشُوفٌ فِي الدَّارِ يَسْتَقُونَ مِنْهُ فَإِذَا بَلَغَهُ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَنَافِعِ الدَّارِ بِمَنْزِلَةِ بَيْتِ الْمَاءِ، وَإِنْ كَانَ لِلضُّوءِ لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَرَاقِبِهَا وَلَا يُعَدُّ دَاخِلُهُ دَاخِلَ الدَّارِ، "بِحَرْ"^(٥) عَنْ "الْمُحِيطِ"، مَلْخَصًا. وَقَوْلُهُ: ((لِلضُّوءِ)) أَي: لَضَوْءِ الْقَنَاقَةِ، كَمَا عَبَّرَ فِي "الْحَاقِيَّةِ"^(٦)، وَفِي بَعْضِ نُسَخِ "الْبَحْرِ": ((لِلضُّوءِ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

[١٧٤٧٩] (قَوْلُهُ: قَالَ) أَي: فِي "الْبَحْرِ"^(٧).

[١٧٤٨٠] (قَوْلُهُ: وَعَمَّ إِطْلَاقُهُ) أَي: إِطْلَاقُ السَّطْحِ؛ بَأَنَّهُ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ

سَطْحُهُ.

[١٧٤٨١] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَسْجِدٍ) ظَاهِرُهُ، كَمَا قَالَ "ط"^(٨): ((أَنَّ الْمُرَادَ مَسْكَنَ بِنَاءِ

الْوَاقِفِ، أَمَّا الْحَادِثُ عَلَى سَطْحِهِ فَلَا يُحْرِجُ السَّطْحَ عَنْ حُكْمِ الْمَسْجِدِ)).

(١) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الدخول... إلخ ٣/٣٩ - ٤٠ بتصرف.

(٢) "الظهيرية": كتاب الأيمان - الفصل الثالث في الدخول ١٢٧/أ، نقلًا عن "أبي بكر محمد بن الفضل".

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٢٧، نقلًا عن "الظهيرية".

(٤) المقولة [١٧٤٧١] قوله: ((وعدمي على مقابله)).

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٢٧.

(٦) "الحاقية": كتاب الأيمان - فصل في الدخول ٢/٧٧ - ٧٨ (هامش "فتاوى الهندية").

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٢٧ بتصرف.

(٨) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٤/٣٤٤.

ولو نَقَبًا، إِلَّا إِذَا عَيَّنَهُ بِالْإِشَارَةِ، "بِدَائِعُ"^(١). (و) الْوَاقِفُ بِقَدَمَيْهِ (فِي طَاقِ الْبَابِ) أَي: عَتَبْتَهُ الَّتِي (بَحِثْتُ لَوْ أُغْلِقْتُ الْبَابَ كَانَ خَارِجًا لَا) يَحْنُثُ، (وَإِنْ كَانَ بِعَكْسِهِ) بِحِثُّ لَوْ أُغْلِقْتُ كَانَ دَاخِلًا (حَيْثُ) فِي حَلِيفِهِ: لَا يَدْخُلُ، (وَلَوْ كَانَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ الْخُرُوجَ انْعَكَسَ الْحُكْمُ) لَكِنْ فِي "الْمَحِيطِ": حَلَفَ لَا يَخْرُجُ فَرَقَى شَجَرَةً فَصَارَ^(٢) بِحَالٍ لَوْ يَسْقُطُ سَقَطَ فِي الطَّرِيقِ^(٣) لَمْ يَحْنُثْ؛

قُلْتُ: لَكِنْ فِي الْعُرْفِ لَا يُسَمَّى ذَلِكَ الْمَسْكَنُ مَسْجِدًا مُطْلَقًا، تَأَثَّلَ. [١٧٤٨٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ نَقَبًا) قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((فَإِنْ نَقَبَ لِلدَّارِ بَابًا آخَرَ فَدَخَلَ يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ يَمِينَهُ عَلَى الدُّخُولِ مِنْ بَابٍ مَنْسُوبٍ لِلدَّارِ وَقَدْ وَجَدَ، وَإِنْ عَنَى بِهِ الْبَابَ الْأَوَّلَ يُدِينُ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُهُ وَلَا يَصْدُقُ فِي الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ حَيْثُ أَرَادَ بِالْمُطْلَقِ الْمُتَقَيَّدَ)). [١٧٤٨٣] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا عَيَّنَهُ بِالْإِشَارَةِ) فَإِذَا دَخَلَ مِنْ بَابٍ آخَرَ لَا يَحْنُثُ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدِ الشَّرْطُ، "بَحْرُ"^(٥).

[١٧٤٨٤] (قَوْلُهُ: كَانَ خَارِجًا) أَي: كَانَ الطَّاقُ أَوْ الْوَاقِفُ خَارِجًا عَنِ الْبَابِ. [١٧٤٨٥] (قَوْلُهُ: بِحِثُّ إِلَخَ) تَصْوِيرٌ لِلْعَكْسِ. [١٧٤٨٦] (قَوْلُهُ: انْعَكَسَ الْحُكْمُ) فِيهِ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ يَحْنُثُ، وَفِي عَكْسِهِ لَا. [١٧٤٨٧] (قَوْلُهُ: لَكِنْ فِي "الْمَحِيطِ" إِلَخَ) اسْتِدْرَاكٌ عَلَى مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ: ((انْعَكَسَ الْحُكْمُ))

(قَوْلُهُ: لَكِنْ فِي الْعُرْفِ لَا يُسَمَّى ذَلِكَ الْمَسْكَنُ مَسْجِدًا إِلَخَ) أَي: وَمِنَى الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ، فَجَازَ كَوْنُ بَعْضٍ مَا هُوَ فِي حُكْمِ الْمَسْجِدِ خَارِجًا عَنْهُ فِي الْعُرْفِ، أَلَا يُرَى أَنَّ فَنَاءَهُ خَارِجٌ عَنْهُ عَرَفًا مَعَ أَنَّ لَهُ حُكْمَهُ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ كَصَحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ.

(١) "البدائع": كتاب الإيمان - فصل: وأما الحلف على الدخول... إلخ ٣/٣٨ باختصار.

(٢) فِي "د": ((حَتَّى صَارَ)).

(٣) فِي "د" وَ"و": ((لَوْ سَقَطَ سَقَطَ فِي الطَّرِيقِ)).

(٤) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٢٧ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٢٧.

لأنَّ الشجرةَ كبناءِ الدارِ، (وهذا) الحكمُ المذكورُ (إذا كان) الخالفُ (واقفاً) بقدميه في طاقِ البابِ، فلو وقفَ بإحدى رجلَيْهِ على العتبةِ وأدخلَ الأخرى، فإنَّ استوى الجانبينِ أو كانَ الجانبُ الخارجُ أسفلَ لم يحنَّ، وإن كانَ الجانبُ الداخلُ أسفلَ حنَّ، "زيلي" (وقيل: لا يحنُّ مطلقاً).....

من أنه إذا وقفَ على العتبةِ الخارجةِ يحنُّ في حلفه لا يخرجُ؛ فإنَّ مقتضى ما في "المحيط": أن لا يحنَّ؛ لكونِ العتبةِ من بناءِ الدارِ، اللهمَّ إلا أن يُسرَّقَ بالعُرفِ، فإنَّ مَنْ كانَ على العتبةِ الخارجةِ يُعدُّ خارجاً، ومَنْ كانَ على أغصانِ الشجرةِ يُعدُّ مستعليّاً على أغصانِ الشجرةِ التي في الدارِ لا خارجاً، "ط"^(١).

قلتُ: ومَرَّ^(٢): ((أَنَّ الظَّاهِرَ قَوْلُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي أَنَّهُ لَا يُعَدُّ دَاخِلًا عُرْفًا بَارِتْقَاءَ الشَّجَرَةِ فَكَذَا لَا يُعَدُّ خَارِجًا فِي مَسَائِلَتِنَا)).

[١٧٤٨٨] (قوله: لأنَّ الشجرةَ كبناءِ الدارِ) أي: فهي كطلَّةٍ في الدارِ على الطريقِ.

[١٧٤٨٩] (قوله: إذا كان الخالفُ) أي: على عدمِ الخروجِ.

[١٧٤٩٠] (قوله: لم يحنَّ) لأنَّ اعتماداً [٤/ق٦٤/ب] جميعَ يديه على رجلِهِ التي هي في

الجانبِ الأسفلِ.

[١٧٤٩١] (قوله: "زيلي"^(٣)) ومثلهُ في كثيرٍ من الكتبِ، "بحر"^(٤).

(قوله: أي: على عدمِ الخروجِ) حقُّه: الدخولُ.

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٣٤٤/٢.

(٢) ٣٥٦-٣ وما بعدها "در".

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ١١٨/٣ - ١١٩

بتصرف يسير.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٧/٤.

هو الصحيح) "بحر" ^(١) عن "الظهيرية"؛ لأنَّ الانفصالَ التامَّ لا ^(٢) يكونُ إلا بالقدمين (ودوامُ الركوبِ والثَّبَسِ والسُّكْنَى كالإنشاءِ) فيحنتُ بمكثٍ ^(٣) ساعةٍ.....

[١٧٤٩٢] (قوله: هو الصحيح) عزَّاهُ في "الظَّهيريَّة" ^(٤) إلى "السَّرَّخسي" ^(٥)، وفي "البحر" ^(٦): ((وهو ظاهرٌ؛ لأنَّ الانفصالَ التامَّ)) إلخ. وقال في "الفتح" ^(٧): ((وفي "المحيط": لو أدخلَ إحدى رجليه لا يحنتُ، وبه أخذَ الشَّيْخَانِ الإمامانِ شَمْسُ الأئمَّةِ "الحلواني" و"السَّرَّخسي"، هذا إذا كان يدخلُ قائماً، فلو مُستلقياً على ظَهرِهِ أو بطنِهِ أو جنبِهِ فَدَحْرَجَ حَتَّى صارَ بعضُهُ داخلَ الدَّارِ، إنَّ كانَ الأكثرُ داخلَ الدَّارِ يصيرُ داخلًا، وإنَّ كانَ ساقاهُ خارجَها)).

[١٧٤٩٣] (قوله: ودوامُ الرُّكُوبِ والثَّبَسِ إلخ) يعني: لو حَلَفَ لا يركبُ هذه الدَّابَّةَ وهو راكِبُها، أو لا يلبسُ هذا الثَّوبَ وهو لابسُهُ، أو لا يسكنُ هذه الدَّارَ وهو ساكنُها فمكثُ ساعةٍ حنثٌ، فلو نزلَ أو نزعَ الثَّوبَ أو أخذَ في النُّقْلَةِ من ساعتِهِ لم يحنثُ.

[١٧٤٩٤] (قوله: فيحنتُ بمكثٍ ساعةٍ) لأنَّ هذه الأفعالَ لها دَوَامٌ بخُذُوثِ أمثالِها وإلاَّ فدوامُ الفعلِ حقيقةٌ - مع أنَّه عَرَضٌ لا يَبْقَى - مُستحيلٌ كما في "النَّهْر" ^(٨). والمرادُ بالسَّاعَةِ الَّتِي تَكُونُ دَوَاماً هي ما يُمكنُ فيها النُّزُولُ ونَحْوُهُ كما في "البحر" ^(٩)، فلو دَامَ على السُّكْنَى لعدَمَ إمكانُ الخُرُوجِ والنُّقْلَةِ لا يحنثُ، كما يأتي ^(١٠) بيَّانُهُ.

(١) ((بحر)): ليست في "ب" و"د" و"ط" وما أثبتناه من "و"، وانظر "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والإتيان وغير ذلك ٣٢٧/٤.

(٢) ((ولا)) ساقطة من "ب".

(٣) في "د" و"و": ((بمكث)).

(٤) "الظهيرية": كتاب الأيمان - الفصل الثالث في الدخول ق ١٢٧/أ.

(٥) "المبسوط": كتاب الأيمان - باب في الدخول ١٧٢/٨.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٧/٤.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٢/٤ بتصرف.

(٨) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٨٢/أ.

(٩) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٩/٤.

(١٠) المقولة [١٧٥١١] قوله: ((أو لم يمكنه الخروج إلخ)).

(لا دوامُ الدخولِ والخروجِ والتزويجِ والتطهيرِ) والضابطُ: أنَّ ما يمتدُّ فلدوامِهِ حكمُ الابتداءِ، وإلا فلا، وهذا لو اليمينُ حالَ الدَّوامِ، أمَّا قبلَهُ فلا، فلو^(١) قال: كلُّما ركبْتُ فأنتِ طالقٌ أو فعليَّ درهمٌ، ثمَّ ركبَ ودامَ لزمَهُ طَلَقٌ ودرهمٌ، ولو كانَ رابكاً لزمَهُ في كلِّ ساعةٍ يَمْكِنُهُ النزولُ طَلَقٌ ودرهمٌ، قلتُ: في عرفنا لا يحنثُ إلا في ابتداءِ^(٢) الفعلِ في الفصولِ كُلِّها وإنَّ لم ينو،.....

[١٧٤٩٥١] (قوله: لا دوامُ الدُّخُولِ إلخ) لأنَّ الدُّخُولَ حَقِيقَةً وَلَعْنَةً وَعُرْفًا في الانفصالِ مِنَ الخارجِ إلى الدَّاخلِ ولا دوامٌ لذلكِ، ولذا لو حَلَفَ ليدخلُها غداً وهو فيها فمَكَثَ حَتَّى مَضَى الغدُ حَنِثٌ؛ لأنَّهُ لم يدخلُها فيه إذا لم يخرج. ولو نَوَى بالدُّخُولِ الإقامةَ فيها لم يحنثْ، وكذا لو حَلَفَ لا يخرجُ وهو خارجٌ لا يحنثُ حَتَّى يدخلَ ثُمَّ يخرجَ. وكذا لا يتزَوَّجُ وهو مُتَزَوِّجٌ، ولا يَتَطَهَّرُ وهو مُتَطَهَّرٌ فاستدامَ النِّكَاحُ والطَّهارةُ لا يحنثُ، "فتح"^(٣).

[١٧٤٩٩١] (قوله: والضَّابطُ: أنَّ ما يَمْتَدُّ أي: ما يَصِحُّ امتدَّادُهُ كالفُعُوْدِ والقيامِ، ولذا يَصِحُّ قِرَاءُ المُدَّةِ به كاليومِ والشَّهرِ.

[١٧٤٩٧١] (قوله: وهذا) أي: الحِنْثُ بالمُكْثِ ساعةٍ فيما يَمْتَدُّ لو اليمينُ حالَ الدَّوامِ أي: لو حَلَفَ وهو مُتَلَبِّسٌ بالفعلِ، بأن قال: إنَّ ركبْتُ فكذا وهو رابكٌ فَيَحْنُثُ بالمُكْثِ، أمَّا لو حَلَفَ قبلَهُ فلا يحنثُ بالمُكْثِ بل بإنشاءِ الرُّكُوبِ.

قال في "الفتح"^(٣): ((لأنَّ لَفْظَ رَكِبْتُ إذا لم يكنِ الحالِفُ رابكاً يُرادُ به إنشاءُ الرُّكُوبِ فلا يحنثُ بالاستمرارِ وإن كان له حُكْمُ الابتداءِ، بخلافِ حَلَفِ الرَّاكِبِ: [٤/١٥٥] لا أركبُ فإِنَّهُ يُرادُ به الأعمُّ من ابتداءِ الفعلِ وما في حُكْمِهِ عُرْفًا)) اهـ.

[١٧٤٩٨١] (قوله: في الفصولِ كُلِّها) أي: ما يَمْتَدُّ وما لا يَمْتَدُّ سواء كان مُتَلَبِّساً بالفعلِ

(١) في "و": ((ولو)).

(٢) في "د" و "و": ((بابتداء)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٣/٤.

وإليه مَالٌ أستاذنا، "مجتبى". (حلفَ لا يسكنُ هذه الدارَ أو البيتَ أو المحلةَ) يعني الحارةَ (فخرجَ وبقي^(١) متاعه.....

ثُمَّ حَلَفَ أَوْ لَمْ يَكُنْ، "ط"^(٢).

[١٧٤٩٩] (قوله: وإليه مَالٌ أستاذنا) عبارة "المُجْتَبَى": ((وفيه عن "أبي يُوسُفَ" ما يُدُلُّ عليه، وإليه أشار أستاذنا)) اهـ. ونَقَلَ كلامه في "البحر"^(٣)، وأقره عليه. والظاهر: أنَّ عُرِفَ زَمَانِهِ كَانَ كَذَلِكَ أَيْضاً.

مطلب: حَلَفَ لَا يَسْكُنُ الدَّارَ

[١٧٥٠٠] (قوله: حَلَفَ لَا يَسْكُنُ إلخ) فلو حَلَفَ لَا يَقَعُدُ فِي هَذِهِ الدَّارِ وَلَا نِيَّةَ لَهُ قَالُوا: إِنَّ كَانَ سَاكِناً فِيهَا فَهُوَ عَلَى السُّكْنَى وَالْأَفْعَالِ الْقُعُودِ حَقِيقَةً، "بحر"^(٤) عن "المُحِيطِ". وفي "الخاتية"^(٥): ((حَلَفَ لَا يَخْرُجُ مِنْ بَلَدٍ كَذَا فَهُوَ عَلَى الْخُرُوجِ بَيِّنَةٌ، وفي: لَا يَخْرُجُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ فَهُوَ عَلَى النُّقْلَةِ مِنْهَا بِأَهْلِهِ إِنْ كَانَ سَاكِناً فِيهَا إِلَّا إِذَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْخُرُوجَ بَيِّنَةٌ)) اهـ. ٧٦/٣

[١٧٥٠١] (قوله: يَعْنِي الْحَارَةَ) كَذَا قَالَ فِي "البحر"^(٦): ((الْمَحَلَّةُ هِيَ الْمَسْمَاةُ فِي عَرَفْنَا بِالْحَارَةِ)) اهـ.

قُلْتُ: الْمَحَلَّةُ فِي عَرَفْنَا الْآنَ تُطْلَقُ عَلَى الصُّقْعِ الْجَامِعِ لِأَرْقِفَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ كُلُّ رِقَاقٍ مِنْهَا يُسَمَّى حَارَةً، وَقَدْ تُطْلَقُ الْحَارَةُ عَلَى الْمَحَلَّةِ كُلِّهَا.

[١٧٥٠٢] (قوله: فَخَرَجَ) وَكَذَا لَوْ لَمْ يَخْرُجْ بِالْأَوَّلَى، "بحر"^(٧)؛ لِأَنَّ السُّكْنَى ثَمَّا يَمْتَدُّ قِلْدَوَامِهِ

(١) فِي "و": ((وَأَبْقَى)).

(٢) "ط": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسُّكْنَى وَالْإِتْيَانِ ٣٤٥/٢.

(٣) "البحر": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسُّكْنَى وَالْإِتْيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٢٩/٤.

(٤) "البحر": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسُّكْنَى وَالْإِتْيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٢٣/٤.

(٥) "الخاتية": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلُ فِي الْخُرُوجِ ٨٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "البحر": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسُّكْنَى وَالْإِتْيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٣٢/٤.

وأهلُهُ) حتى لو بقيَ وَتَدَّ (حِنْثَ)، واعتبرَ محمدٌ نقلَ ما تقومُ^(١) بهِ السُّكنى، وهو أرفقُ، وعليه الفتوى، قاله "العيني"^(٢). ولو إلى سِكَّةٍ أو مسجِدٍ.....

حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ، وظاهرُ ما مرَّ^(٣) عن "المُجْتَبَى": ((عَدَمُ الْحِنْثِ فِي عُرْفِهِمْ)).

[١٧٥٠٣] (قوله: وأهلُهُ) قال في "البحر"^(٤): ((الواوُ مَعْنَى: أَوْ؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ يَحْصُلُ بَيَقَاءِ أَحَدِهِمَا، وَالرَّادُّ بِالْأَهْلِ زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهُ الَّذِينَ مَعَهُ وَكُلُّ مَنْ كَانَ يَوْوِيهِ لِخِدْمَتِهِ وَالْقِيَامِ بِأَمْرِهِ، كَمَا فِي "الْبِدَائِعِ"^(٥))).

[١٧٥٠٤] (قوله: حتى لو بقيَ وَتَدَّ حِنْثَ) جَعَلَ حَيْثُ جَوَابَ (لَوْ) فَصَارَ الْمَثَلُ بِلَا جَوَابٍ، فَكَانَ الْمُنَاسِبُ الْأَخْصَرُ أَنْ يَقُولَ: وَلَوْ وَتَدَّ وَهُوَ بِكَسْرِ التَّاءِ أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا، "فَهِسْتَانِي"^(٦). وهذا تَعَمُّيمٌ لِمَتَاعِ جَرِيًّا عَلَى قَوْلِ "الإمام": بَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نَقْلِ الْمَتَاعِ كُلِّهِ كَالْأَهْلِ.

[١٧٥٠٥] (قوله: واعتبرَ "محمدٌ" إلخ) أي: لِأَنَّ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ السُّكْنَى، "هِدَايَةُ"^(٧). وقال "أبو يُوسُفَ": يُعْتَبَرُ نَقْلُ الْأَكْثَرِ لَتَعَذُّرِ نَقْلِ الْكُلِّ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٨): ((وَقَدْ اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ، فَالْفَقِيهَ "أَبُو اللَّيْثِ" رَجَّحَ قَوْلَ "الإمام" وَأَخَذَ بِهِ. وَالْمَشَايِخُ اسْتَشْنَوْا مِنْهُ مَا لَا يَتَأَتَّى بِهِ السُّكْنَى كَقِطْعَةِ حَصِيرٍ وَوَيْدٍ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي "التَّبْيِينِ"^(٩) وَغَيْرِهِ، وَرَجَّحَ فِي "الْهِدَايَةِ"^(١٠)

(١) في "د" و "و": ((يقوم)).

(٢) "رمز الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكن والخروج والإتيان وغير ذلك ٢٥٥/١.

(٣) ص ٣٦١ - "در".

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكن والإتيان وغير ذلك ٣٣٣/٤.

(٥) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على السكنى والمساكنة فهو إلخ ٧٢/٣.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل في حلف الفعل ٣٨٢/١.

(٧) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٧٨/٢.

(٨) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٣/٤. تصرف.

(٩) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ١٢٠/٣.

(١٠) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٧٨/٢.

قَوْلُ "مُحَمَّدٍ": بَأَنَّهُ أَحْسَنُ وَأَرْفَقُ. وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ الْفَتَوَى عَلَيْهِ، كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(١). وَصَرَّحَ كَثِيرٌ كَصَاحِبِ "الْمُحِيطِ" وَ"الْفَوَائِدِ الظَّهْرِيَّةِ" وَ"الْكَافِي"^(٢): بِأَنَّ الْفَتَوَى عَلَى قَوْلِ [٦٥/٤] "أَبِي يُوسُفَ"، وَالْإِفْتَاءُ بِقَوْلِ "الإِمَامِ" أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَحَوَّطُ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَرْفَقَ)) اهـ.

قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((أَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَدَارُ إِلَّا عَلَى الْعُرْفِ، وَلَا شَكُّ أَنَّ مَنْ خَرَجَ عَلَى نِيَّةٍ تَرَكَ الْمَكَانَ وَعَدِمَ الْعَوْدَ إِلَيْهِ وَنَقَلَ مِنْ أَمْتَعَتِهِ مَا يَقُومُ بِهِ أَمْرُ سُكْنَاهُ وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ نَقَلَ الْبَاقِي يُقَالُ: لَيْسَ سَاكِنًا فِيهِ، بَلْ انْتَقَلَ مِنْهُ وَسَكَنَ فِي الْمَكَانِ الْفُلَانِيِّ، وَبِهَذَا يَتَرَجَّحُ قَوْلُ "مُحَمَّدٍ")) اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا التَّرْجِيحُ بِالْوَجْهِ الْمَذْكُورِ مَأْخُوذٌ مِنْ "الْفَتْحِ"^(٤)، وَفِي "الشَّرْئِيعَةِ"^(٥) عَنْ "الْبَرْهَانِ": ((أَنَّ قَوْلَ "مُحَمَّدٍ" أَصَحُّ مَا يُفْتَى بِهِ مِنَ التَّصْصِيحَيْنِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ^(٦): مِنْ اسْتِثْنَاءِ الْمَشَايِخِ؛ فَإِنَّ عَلَيْهِ يَتَّحِدُ قَوْلُ "الإِمَامِ" مَعَ قَوْلِ "مُحَمَّدٍ"، وَأَمَّا قَوْلُ "النَّهْرِ"^(٧): ((إِنَّهُ لَيْسَ قَوْلُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ)) فَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ، وَإِنْ كَانَ كَلَامُ "الزَّيْلَعِيِّ"^(٨) وَغَيْرِهِ يُؤَيِّدُهُ مَا قَالَهُ، فَتَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: فَإِنَّ عَلَيْهِ يَتَّحِدُ قَوْلُ "الإِمَامِ" مَعَ قَوْلِ "مُحَمَّدٍ" (إِلخ) لَا يَظْهَرُ اتِّحَادُ قَوْلَيْ "مُحَمَّدٍ" وَ"الإِمَامِ" بِنَاءً عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ الْمَذْكُورِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَشَايِخَ إِنَّمَا اسْتَثْنَوْا مَا لَا يَتَأْتِي بِهِ السُّكْنَى كَالْوَتْدِ، وَ"مُحَمَّدٌ" اعْتَبِرَ نَقْلَ مَا يَقُومُ بِهِ، فَعَلَى قَوْلِ "الإِمَامِ" يُشْتَرَطُ نَقْلُ جَمِيعِ مَتَاعِهِ مَا عَدَا مَا لَا يَتَأْتِي بِهِ السُّكْنَى مِنَ الْأَشْيَاءِ التَّافِهَةِ، وَعَلَى قَوْلِ "مُحَمَّدٍ" يُشْتَرَطُ نَقْلُ مَا يَقُومُ بِهِ وَتَحْصُلُ بِهِ لَا جَمِيعُهُ، فَلَوْ كَانَتْ أَدَوَاتُهَا عَدِيدَةً لَا يَجِبُ نَقْلُ الْجَمِيعِ، بَلْ مَا يَكْفِي لَهَا.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٦/٤.

(٢) "كافي النسفي": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى والخروج... إلخ ١/٩٦ق/٣.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٢٨٢ق/ب.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٦/٤.

(٥) "الشريعة": كتاب الأيمان - باب حنف الفعل ٤٦/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) في هذه المقولة.

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٢٨٢ق/ب.

(٨) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ١٢٠/٣.

على الأوجه، قاله "الكمال"^(١). وأقره في "النهر"^(٢)، وهذا لو يمينه بالعريضة، ولو بالفارسية بر^(٣) بخروجه بنفسه.....

[١٧٥٠٦] (قوله: عى الأوجه) قال في "الهداية"^(٤): ((فإن انتقل إلى السكة أو إلى المسجد قالوا: لا يمر، دليله في الزيادات: أن من خرج بعياله من مصره فما لم يتخذ وطناً آخر يتقى وطنه الأول في حق الصلاة، كذا هذا)) اهـ. وفي "الزليعي"^(٥): ((وقال "أبو الليث": هذا إذا لم يسلم الدار المستأجرة إلى أهلها، وأما إذا سلم فلا يحث وإن كان هو والمتاع في السكة أو في المسجد)) اهـ. قال في "الفتح": ((وإطلاق عدم الحث أوجه، وبقاء وطنه في حق إتمام الصلاة لا يستلزم تسميته ساكناً عرفاً بل يقطع العرف فيمن نقل أهله وأمتعته وخرج مسافراً أن لا يقال فيه: إنه ساكن))، وتمامه فيه. وفي "البحر"^(٦) عن "الظهري"^(٧): ((والصحيح أنه يحث ما لم يتخذ مسكناً آخر)) اهـ.

قلت: المعبر العرف، والعرف خلافه كما علمت.

[١٧٥٠٧] (قوله: وهذا إلخ) الإشارة إلى ما في المتن، قال في "النهر"^(٨): ((وجواب المسألة مقيّد بقيود: أن تكون اليمين بالعريضة، وأن يكون الحالف مستقلاً بالسكنى، وأن لا يكون الترك لطلب منزل)).

[١٧٥٠٨] (قوله: ولو بالفارسية بر بخروجه بنفسه) وإن كان مستقلاً بسكناه، "فتح"^(٩).

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٧/٤.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٢/ب.

(٣) في "و": ((نهر)).

(٤) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٦/٤.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ١٢٠/٣.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٣/٤.

(٧) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الأول في اليمين على المساكنة والسكنى والكون ق ١٣٠/أ.

(٨) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٢/ب.

(٩) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٥/٤.

كما لو كان سُكْنَاهُ تَبْعًا، وكما لو أبتِ المرأةُ الثَّقَلَةَ وَغَلَبَتْهُ، أو لم يُمْكِنَهُ الخُرُوجُ.....

وهذا الفرقُ مَقُولٌ عن "أبي اللَّيْثِ"، قال في "النَّهْرِ"^(١): ((وَكأنَّهُ بَنَاهُ عَلَى عُرْفِهِمْ)).

[١٧٥٠٩] (قوله: كما لو كان سُكْنَاهُ تَبْعًا) كَابِنٌ كَبِيرٌ سَاكِنٌ مَعَ أَبِيهِ، أو امْرَأَةٌ مَعَ زَوْجِهَا، فلو حَلَفَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ فخرَجَ بِنَفْسِهِ وَتَرَكَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ، أو هِيَ زَوْجُهَا [٤/١٦٦/أ] وَمَالُهَا لَا يَحْنُثُ، "فتح"^(٢).

[١٧٥١٠] (قوله: وكما لو أبتِ المرأةُ الثَّقَلَةَ وَغَلَبَتْهُ) أي: وخرَجَ هو ولم يُرِدِ العُودَ إليه، "بحر"^(٣). وأُطْلِفَهُ فَشَمِلَ: ما إذا خَاصَمَهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ أَوْ لَا، كما في "الْبَزَازِيَّةِ"^(٤).

[١٧٥١١] (قوله: أو لم يُمْكِنَهُ الخُرُوجُ إلخ) عَطَفَهُ عَلَى ما قَبْلَهُ غَيْرَ مُنَاسِبٍ؛ لِأَنَّ ما قَبْلَهُ فِي الْمَسْأَلِ الَّتِي يَرَى فِيهَا بَخْرُوجِهِ بِنَفْسِهِ وَهَذَا لَيْسَ مِنْهَا، فَلِلْمُنَاسِبِ أَنْ يَقُولَ: ((ولو لم يُمْكِنَهُ الخُرُوجُ إلخ))، وَيَكُونُ الْجَوَابُ قَوْلُهُ الْآتِي^(٥): ((لَمْ يَحْنُثْ))، قال في "الفتح"^(٦): ((ثُمَّ إِنَّمَا يَحْنُثُ بِتَأْخِيرِ سَاعَةٍ إِذَا أُمِكِنَهُ النُّقْلُ فِيهَا وَإِلَّا بِأَنْ كَانَ لَعُنَرٍ لَيْلٍ، أو خَوْفٍ اللَّصِّ، أو مَنَعٍ ذِي سُلْطَانٍ، أو عَدَمِ مَوْضِعٍ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ، أو أَغْبَقَ عَلَيْهِ الْبَابُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ فَتَحَهُ^(٧)، أو كَانَ شَرِيفًا، أو ضَعِيفًا لَا يَقْدِرُ عَلَى حَمْلِ الْمَتَاعِ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَنْقُلُهُ لَا يَحْنُثُ، وَثَلَحَ ذَلِكَ الْوَقْتُ بِالْعَدَمِ لِلْعُنْدِ.

مطلب: إن لم أخرج فكذا فقيد أو منع حيث

وأورد^(٨) ما ذكره "الْقَضَائِي" فَيَمْنُ قَالَ: إن لم أخرج من هذا المنزل اليوم فهي طالق فقيد

(١) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٢/ب.

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٥/٤.

(٣) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٢/٤.

(٤) "البرازية": كتاب الإيمان - الفصل الخامس عشر في المساكنة ٣١٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) ص ٣٦٨ - "در".

(٦) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٤/٤.

(٧) من ((أو عدم)) إلى ((فلَمْ يَسْتَطِعْ فَتَحَهُ)) ساقط من "ت".

(٨) أي: في "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٤/٤.

ولو بدخولٍ ليلٍ أو غلقٍ بابٍ، أو اشتغلَ بطلبِ دارٍ أخرى أو دابةٍ.....

أو مُنعَ من الخروجِ حنثٌ، وكذا إذا قال لامراته وهي في منزلٍ أبيها: إن لم تحضري الليلةَ منزلي فمَنَعَهَا أبوها من الخروجِ حنثٌ.

وأجيب: بالفرق بين كَوْنِ المَحْلُوفِ عليه عَدَمًا فَيَحْنُثُ بِتَحَقُّقِهِ كَيْفَمَا كَانَ؛ لَأَنَّ الْعَدَمَ لَا يَتَوَقَّفُ عَنِ الْإِخْتِيَارِ، وَكَوْنِهِ فِعْلًا فَيَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَالسُّكْنَى؛ لَأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ الْإِخْتِيَارِي، وَيَعْلَمُ بِعَدَمِهِ فَيَصِيرُ مُسَكَّنًا لَا سَاكِنًا، فَلَمْ يَتَحَقَّقْ شَرْطُ الْحِنْثِ)) اهـ.

ثُمَّ أَعَادَ الْمَسْأَلَةَ فِي آخِرِ الْإِيمَانِ^(١)، وَذَكَرَ عَنِ "الصَّدْرِ الشَّهِيدِ" فِي الشَّرْطِ الْعَدَمِيِّ خِلَافًا، وَأَنَّ الْأَصَحَّ الْحِنْثُ؛ لَأَنَّ الشَّرْعَ قَدْ يَجْعَلُ الْمَوْجُودَ مَعْدُومًا بِالْعُذْرِ كَالْإِكْرَاهِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَجْعَلُ الْمَعْدُومَ مَوْجُودًا وَإِنْ وَجِدَ الْعُذْرَ اهـ. وَنَحْوُهُ فِي "الزَّيْلَعِيِّ"^(٢) وَ"الْبَحْرِ"^(٣)، وَقَدْ أَوْضَحْنَا^(٤) هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي آخِرِ التَّعْلِيقِ مِنَ الطَّلَاقِ.

٧٧/٣

[١٧٥١٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ بِدُخُولِ لَيْلٍ) هَذَا مُجَرَّدُهُ عُدْرٌ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ، بِخِلَافِ الرَّجُلِ؛ لِمَا فِي آخِرِ إِيْمَانِ "الْفَتْحِ"^(٥) عَنِ "الْخَلَّاصَةِ"^(٦): ((قَالَ لَهَا: إِنْ سَكَنْتَ هَذِهِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَكَانَ لَيْلًا فَهِيَ مَعْدُورَةٌ حَتَّى تُصْبِحَ، وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ لَمْ يَكُنْ مَعْدُورًا هُوَ الْأَصَحُّ إِلَّا لَخَوْفِ لِصٍّ أَوْ غَيْرِهِ)).

[١٧٥١٣] (قَوْلُهُ: أَوْ غَلَقَ بَابًا) [٤/٦٦٦ ب] أَي: إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى فَتْحِهِ وَالْخُرُوجِ مِنْهُ، وَلَوْ قَدَرَ عَلَى الْخُرُوجِ بِهَدْمٍ بَعْضِ الْحَائِطِ وَلَمْ يَهْدِمْ لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْقُدْرَةَ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْوَجْهِ الْمَعْقُودِ عِنْدَ النَّاسِ، كَمَا فِي "الظَّاهِرِيَّةِ"^(٧)، "بَحْرٍ"^(٨).

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧١.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣/١١٩.

(٣) "البحر": كتاب الطلاق - باب التعليق ٤/٢١.

(٤) المقولة [١٤٠٦٨] قوله: ((والأصل (الخ)).

(٥) "الفتح": كتاب الإيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧١.

(٦) "الخلاصة": كتاب الإيمان - الفصل السادس عشر في اليمين في المساكاة - نوع منه ق ١٢٩/١ عن الصدر الشهيد، وقولُهُ: ((لا لحوف لَصٍّ أَوْ غَيْرِهِ)) مِنْ كَلَامِ "الْخَلَّاصَةِ".

(٧) "الظهيرية": كتاب الإيمان - القسم الثاني - الفصل الأول: في اليمين على المساكاة والسكنى والكون ق ١٣٠/١.

(٨) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٣٢.

وإن بقي أياماً، أو كان له أمتعة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وإن أمكنه أن يستكري دابة لم يحنث، ولو نوى التحول بدينه دين، وعند "الشافعي": يكفي خروجه بنية الانتقال (بخلاف المصر) والبلد (والقرية)، فإنه يبر بنفسه فقط.....

[١٧٥١٤] (قوله: وإن بقي أياماً) هو الصحيح؛ لأن طلب المنزل من عمل النعمة فصار مدة الطلب مستثنى إذا لم يفرط في الطلب، "فتح" (١).

[١٧٥١٥] (قوله: وإن أمكنه أن يستكري دابة) أي: لنقل المتاع في يوم واحد مثلاً؛ إذ لا يلزمه النقل بأسرع الوجوه بل بقدر ما يسمى نقلاً في العرف، "فتح" (١).
[١٧٥١٦] (قوله: دين) أي: ولا يصدق في القضاء، "بحر" (٢) عن "البدائع" (٣).

(فرغ)

حلف لا يسكن هذه الدار ولم يكن ساكناً فيها لا يحنث حتى يسكنها بنفسه وينقل إليها من متاعه ما يأت فيه ويستعمله في منزله، كما في "البحر" (٤) عن "البدائع" (٥).
[١٧٥١٧] (قوله: فإنه يبر بنفسه فقط) أي: ولا يتوقف على نقل المتاع والأهلي، "فتح" (٦)، قال في "النهر" (٧): ((وفي عصر يبعد ساكناً بترك أهله ومتاعه فيها، ولو خرج وحده فينبغي أن يحنث))، قال "الرلمي": ((كونه يبعد ساكناً مطلقاً غير مسلم، بل إنما يبعد ساكناً إذا كان قصده العود، أما إذا خرج منها لا بقصد العود لا يبعد ساكناً))، ولعله مقيد بذلك.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٤/٤.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٣/٤.

(٣) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على السكنى والمسكنة إلخ ٧٣/٣.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٣/٤.

(٥) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على السكنى والمسكنة إلخ ٧٢/٣.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى ٣٨٤/٤.

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٢٨٢/ب وفيه:

((مصرنا)) بدل ((عصرنا)).

﴿فروغ﴾

حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا فَسَاكِنَةً فِي عَرَصَةِ دَارٍ، أَوْ هَذَا فِي حُجْرَةٍ وَهَذَا فِي حُجْرَةٍ حَيْثُ.....

مطلب: حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا

[١٧٥١٨] (قوله: حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا) فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا مَعَهُ، فَإِنْ أَخَذَ فِي الثَّقَلِ وَهِيَ مُمَكِّنَةٌ وَإِلَّا حَيْثُ، قَالَ "مُحَمَّدٌ": فَإِنْ كَانَ وَهَبَ لَهُ الْمَتَاعَ وَقَبِضَهُ مِنْهُ وَخَرَجَ مِنْ سَاعَتِهِ وَلَيْسَ مِنْ رَأْيِهِ الْعَوْدُ فَمَيْسَ يُسَاكِنُ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَوْدَعَهُ الْمَتَاعَ أَوْ أَعَارَهُ ثُمَّ خَرَجَ لَا يُرِيدُ الْعَوْدَ، "بِحَرْ" (١). وَفِي "حَاشِيَةِ الرَّمْلِيِّ" عَنْ "التَّائِرِ حَاجَانِيَّة" (٢): ((لَا تَنْتِ الْمَسَاكِنَةُ إِلَّا بِأَهْلِ كُلِّ مِنْهُمَا وَمَتَاعِهِ)).

[١٧٥١٩] (قوله: فَسَاكِنَةً فِي عَرَصَةِ دَارٍ) أَي: سَاحَتِهَا، وَكَذَا فِي بَيْتٍ أَوْ غُرْفَةٍ بِالْأَوَّلِ. [١٧٥٢٠] (قوله: أَوْ هَذَا فِي حُجْرَةٍ) فِي بَعْضِ النُّسخِ: بِالْوَاوِ، وَنُسخَةُ ((أَو)) أَحْسَنُ وَهِيَ الْمُوَافَقَةُ لـ "الْبَحْرِ" (٣).

[١٧٥٢١] (قوله: حَيْثُ) فَلَوْ نَوَى أَنْ لَا يُسَاكِنَهُ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ أَوْ حُجْرَةٍ وَاحِدَةٍ يَكُونَانِ فِيهِ مَعًا لَمْ يَحْتَثْ حَتَّى يُسَاكِنَهُ فِيمَا نَوَى، وَإِنْ نَوَى بَيْتًا بَعَيْنِهِ لَمْ يَصِحَّ، "بِرَّازِيَّة" (٤). وَفِي "الدَّخِيرَةِ" وَغَيْرِهَا: ((لَا يُسَاكِنُهُ فِي هَذِهِ الْمَدِينَةِ أَوِ الْقَرْيَةِ، أَوْ فِي الدُّنْيَا فَسَاكِنَةً فِي دَارٍ حَيْثُ، وَلَوْ سَكَنَ كُلُّ فِي دَارٍ فَلَا إِلَّا إِذَا نَوَى)). [٦٧/٤]

(قوله: وَإِنْ نَوَى بَيْتًا بَعَيْنِهِ لَمْ يَصِحَّ الْخ) وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ نَوَى تَحْصِصَ الْعَامِّ وَهُوَ الْمَسَاكِنَةُ الْمُنْفِئَةُ، وَنَبْثُهُ تَحْصِصُهُ صَحِيحَةٌ، وَفِي الثَّانِي نَوَى تَحْصِصَ الْمَكَانِ وَهُوَ لَيْسَ مَذْكُورٌ فَلَا تَصَحُّ. (قوله: وَلَوْ سَكَنَ كُلُّ فِي دَارٍ فَلَا إِلَّا إِذَا نَوَى) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَسَاكِنَةَ الْمَخَالِطَةَ وَذَكَرَ الْمَدِينَةَ وَغَوَاهَا لَتَحْصِصَ الْيَمِينَ بِهَا، حَتَّى لَا يَحْتَثْ بِمَسَاكِنَتِهِ فِي غَيْرِهَا.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٤/٤.

(٢) "التائر حجانتيه": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال - نوع آخر في السكنى ٥٩٣/٤.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٤/٤.

(٤) "بِرَّازِيَّة": كتاب الأيمان - الفصل الخامس عشر في المساكنة ٣١٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

إِلَّا أَنْ تَكُونَ دَارًا كَبِيرَةً، وَلَوْ تَقَاسَمَاهَا بِحَائِطٍ بَيْنَهُمَا إِنْ عَيَّنَ الدَّارَ فِي يَمِينِهِ حَيْثُ وَإِنْ نَكَّرَهَا لَا، وَلَوْ دَخَلَهَا فَلَانَ غَضَبًا إِنْ أَقَامَ مَعَهُ حَيْثُ عَلِمَ أَوْ لَا، وَإِنْ انْتَقَلَ قَوْمًا أَوْ لَا، كَمَا لَوْ نَزَلَ ضَيْفًا، وَكَذَا لَوْ سَافَرَ الْحَالِفُ فَسَكَنَ فَلَانَ مَعَ أَهْلِهِ،

[١٧٥٢٢] (قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ دَارًا كَبِيرَةً) نَحْوُ دَارِ الْوَلِيدِ بِالْكُوفَةِ، وَدَارِ نُوحٍ بِخَارِصٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الدَّارَ بَمَنْزِلَةِ الْمَحَلَّةِ، "طَهْرِيَّةٌ"^(١).

[١٧٥٢٣] (قَوْلُهُ: وَلَوْ تَقَاسَمَاهَا إلخ) يَعْنِي: لَوْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا فِي دَارٍ فَاقْتَسَمَاهَا وَضَرَبَا بَيْنَهُمَا حَائِطًا وَفَتَحَ كُلُّ مِنْهُمَا لِنَفْسِهِ بَابًا ثُمَّ سَكَنَ كُلُّ مِنْهُمَا فِي طَائِفَةٍ، فَإِنْ سَمَّى دَارًا بَعَيْنِهَا حَيْثُ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ وَلَمْ يَنْوِ فَلَانَ، كَمَا فِي "الْخَانِيَّةِ"^(٢)، وَوَجْهُهُ — كَمَا قَالَ "السَّائِحَانِي" — : ((أَنَّ الْيَمِينَ إِذَا عُقِدَتْ عَلَى دَارٍ بَعَيْنِهَا يَحْتُ بَعْدَ زَوَالِ الْبِنَاءِ فَبَعْدَ الْقِسْمَةِ أَوَّلًا)).

[١٧٥٢٤] (قَوْلُهُ: وَلَوْ دَخَلَهَا فَلَانَ غَضَبًا) مَعْنَاهُ: وَسَكَنَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتُ بِمُجَرَّدِ الدُّخُولِ، "رَمَلِي". وَمَرَّةً^(٣): ((أَنَّ الْمُسَاكَنَةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِأَهْلِ كُلِّ مِنْهُمَا وَمَتَاعِهِ)).

[١٧٥٢٥] (قَوْلُهُ: وَإِنْ انْتَقَلَ قَوْمًا) أَيِ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ.

[١٧٥٢٦] (قَوْلُهُ: كَمَا لَوْ نَزَلَ ضَيْفًا) أَيِ: لَا يَحْتُ، قَالَ فِي "الْخُلَاصَةِ"^(٤): ((وَفِي "الأَصْلِ"^(٥):

لَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ زَائِرًا أَوْ ضَيْفًا فَأَقَامَ فِيهِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ لَا يَحْتُ، وَالْمُسَاكَنَةُ بِالِاسْتِقْرَارِ وَالِدَوَامِ وَذَلِكَ بِأَهْلِهِ وَمَتَاعِهِ)) اهـ.

(١) "الطهريّة": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الأول: في اليمين على المساكنة والسكنى والكون ق ١٣٠/ب.

(٢) "الخانيّة": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في المساكنة والسكنى والكون ٩٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) المقولة [١٧٥١٨] قوله: ((حلف لا يساكن فلانًا)).

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل السادس عشر: في اليمين في المساكنة ق ١٢٩/ب.

(٥) "الأصل": كتاب الأيمان - باب المساكنة ٢٠٧/٣، وقال: ((لأنّ ذلك ليس بمساكنة إلا أن ينوي)).

به يفتى؛ لأنه لم يُسأكنه حقيقةً، ولو قَيَّدَ المسأكنةَ بشهرٍ حيثَ بساعةٍ؛ لعدم امتدادها، بخلافِ الإقامة، "بحر" ^(١)،

وفي "الحانية" ^(٢): ((حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا فَنَزَلَ الْخَالِفُ وَهُوَ مُسَافِرٌ مَنْزِلَ فَلَانٍ فَسَكَنَّا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ لَا يَحْتُسُّ حَتَّى يُقِيمَ مَعَهُ فِي مَنْزِلِهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ الْكُوفَةَ فَمَرَّ بِهَا مُسَافِرًا وَنَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَوْمًا لَا يَحْتُسُّ، وَإِنْ نَوَى إِقَامَةَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا حَيْثُ)) اهـ. وقد وَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٣) بِذَوْنِ قَوْلِهِ: ((وَهُوَ مُسَافِرٌ))، فَأَوْهَمَ أَنَّ مَسْأَلَةَ الضَّيْفِ مُقَيَّدَةٌ بِمَا ذُوْنُ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يُفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٧٥٢٧) (قوله: به يفتى) هو قولُ "أبي يوسف"، وعند "الإمام": يَحْتَسُّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ قِيَامَ السُّكْنَى بِالْأَهْلِ وَالْمَتَاعِ، "بِرَّازِيَّة" ^(٤). وَفَرَضَ الْمَسْأَلَةَ فِي "التَّارِخَانِيَّة" ^(٥) عَنْ "الْمُنْتَقَى": ((فِيمَا إِذَا سَافَرَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ وَسَكَنَ الْخَالِفُ مَعَ أَهْلِهِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ أَقْرَبُ إِلَى مَقْلَبَةِ الْحِنْثِ)). (١٧٥٢٨) (قوله: ولو قَيَّدَ المسأكنةَ بشهرٍ إلخ) عبارة "البحر" ^(٦): ((لو حَلَفَ لَا يُسَاكِنُهُ شَهْرًا

(قوله: حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا فَنَزَلَ الْخَالِفُ وَهُوَ مُسَافِرٌ مَنْزِلَ فَلَانٍ إلخ) الظَّاهِرُ: تَقْيِيدُ النِّزُولِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الضَّيَافَةِ أَوْ الزِّيَارَةِ، وَإِلَّا فَلَا حِنْثَ وَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ؛ لَعَدِمَ الْإِسْتِقْرَارُ وَالِدَوَامُ، تَأَمَّلْ، لَكِنَّ التَّبَادُرَ مِنْ قَوْلِ الْأَصْلِ: ((فَأَقَامَ فِيهِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ)) أَنَّهُ لَوْ أَقَامَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا حَيْثُ، فَتَكُونُ مَسْأَلَةُ الضَّيْفِ مُقَيَّدَةً بِمَا ذُوْنَهَا، وَعِبَارَةُ "الْوَقَاعَاتِ" الَّتِي نَقَلْنَا فِي "الْبَحْرِ": ((حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا، فَنَزَلَ مَنْزِلَهُ، فَمَكَّثَ فِيهِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ لَا يَحْتُسُّ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ سَاكِنًا مَعَهُ حَتَّى يُقِيمَ مَعَهُ فِي مَنْزِلِهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا)) اهـ. قَالَ "ط": ((فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهَا لَيْسَ فِيهَا التَّقْيِيدُ بِالضَّيْفِ، فَيَشْمَلُ مَا إِذَا دَخَلَ بِذَوْنِ نِيَّةِ الضَّيَافَةِ)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٤/٤ - ٣٣٥ - بتصرف.

(٢) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في المسأكنة والسكنى والكون ٩٦/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٤/٤.

(٤) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الخامس عشر: في المسأكنة ٣١٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "التارخانية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال - نوع آخر في السكنى ٥٩٥/٤.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٤/٤.

كَذَا فَسَاكَنُهُ سَاعَةً فِيهِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْمُسَاكَنَةَ مِمَّا لَا يَمْتَدُّ، وَلَوْ قَالَ: لَا يُقِيمُ بِالرَّقَّةِ شَهْرًا لَا يَحْنُثُ مَا لَمْ يُقِمِ جَمِيعَ الشَّهْرِ. وَلَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ الرَّقَّةَ شَهْرًا فَسَكَنَ سَاعَةً حَيْثُ)) اهـ.

قُلْتُ: فَقَدْ فَرَّقُوا بَيْنَ لَفْظِ الْمُسَاكَنَةِ وَلَفْظِ الْإِقَامَةِ، وَعَلَّلَهُ [٤/٦٧٢/ب] "الْفَارِسِيُّ" فِي بَابِ يَمِينِ الْأَبَدِ وَالسَّاعَةِ مِنْ شَرْحِهِ عَلَى "تَلْخِيصِ الْجَامِعِ": ((بَأَنَّ الْوَقْتَ فِي غَيْرِ الْمُقَدَّرِ بِالْوَقْتِ ضَرْفٌ لَا مَعْيَارٌ، وَالْمُسَاكَنَةُ وَالْمُحَالَسَةُ وَنَحْوُهُمَا غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ بِالْوَقْتِ لِصِحَّتِهَا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ وَإِنْ قُلْتُ؛ فَيَكُونُ الْوَقْتُ بِتَقْدِيرِ الْمَنْعِ الثَّابِتِ بِالْيَمِينِ لَا بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ بِالْوَقْتِ، وَذَكَرَ: أَنَّ السُّكْنَى لَمْ يَذْكُرْهَا "مُحَمَّدٌ" فِي "الْأَصْلِ"، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ فِيهَا الْمَشَايخُ، فَقِيلَ: كَالْمُسَاكَنَةِ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ اسْتِيعَابُهَا الْوَقْتَ)) اهـ. وَمُقْتَضَى هَذَا: أَنَّ الْإِقَامَةَ مُقَدَّرَةٌ بِالْوَقْتِ بِمَعْنَى: أَنَّهَا لَا تُسَمَّى إِقَامَةً مَا لَمْ تَمْتَدَّ مَدَّةً، وَيُشِيرُ إِلَى هَذَا مَا فِي "التَّائِرُخَانِيَّةِ" (١): ((وَإِذَا حَلَفَ لَا يُقِيمُ فِي هَذِهِ الدَّارِ، كَانَ "أَبُو يُوسُفَ" يَقُولُ: إِذَا أَقَامَ فِيهَا أَكْثَرَ النَّهَارِ أَوْ أَكْثَرَ اللَّيْلِ يَحْنُثُ ثُمَّ رَجَعَ وَقَالَ: إِذَا أَقَامَ فِيهَا سَاعَةً وَاحِدَةً يَحْنُثُ، وَهُوَ قَوْلُ "مُحَمَّدٍ". وَإِذَا حَلَفَ لَا يُقِيمُ بِالرَّقَّةِ شَهْرًا فَلَيْسَ بِحَانِثٍ حَتَّى يُقِيمَ بِهَا تَمَامَ الشَّهْرِ)) اهـ.

وَمُقَادَةُ: أَنَّ الْإِقَامَةَ مَتَى قِيدَتْ بِالْمَدَّةِ لَزِمَ فِي مَقْهُومِهَا الْإِمْتِدَادُ وَتَقَيَّدَتْ بِالْمَدَّةِ الْمَذْكُورَةِ كُلِّهَا، بِخِلَافِ الْمُسَاكَنَةِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُ إِمْتِدَادُهَا مَطْلَقًا؛ لِصِدْقِهَا عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ فَلَا تَكُونُ الْمَدَّةُ قَيْدًا لَهَا بَلْ قَيْدٌ لِلْمَنْعِ بِمَعْنَى: أَنَّهُ مَنَعَ نَفْسَهُ عَنِ الْمُسَاكَنَةِ فِي الشَّهْرِ، فَإِذَا سَكَنَ يَوْمًا مِنْهُ حَيْثُ لَعَدَمَ الْمَنْعِ، هَذَا غَايَةُ مَا ظَهَرَ لِي فِي هَذَا الْمَحَلِّ. وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَهُمْ هَذَا: ((إِنَّ الْمُسَاكَنَةَ مِمَّا لَا يَمْتَدُّ)) مَعْنَاهُ:

(قَوْلُهُ: هَذَا غَايَةُ مَا ظَهَرَ لِي فِي هَذَا الْمَحَلِّ الْخ) مَا ذَكَرَهُ مِنْ وَجْهِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُسَاكَنَةِ وَالْإِقَامَةِ - ((مِنْ أَنَّ الْمُسَاكَنَةَ مِمَّا لَا يَمْتَدُّ - أَي: لَا يَتَوَقَّفُ تَحَقُّقُهَا عَلَى إِمْتِدَادِهَا مَدَّةً - بِخِلَافِ الْإِقَامَةِ فَإِنَّهَا لَا تُسَمَّى إِقَامَةً مَا لَمْ تَمْتَدَّ

(١) "التَّائِرُخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْأَمَانِ - الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ: فِي الْحَلْفِ عَلَى الْأَفْعَالِ - نَوْعٌ آخَرُ فِي الْإِبْوَاءِ وَالْبَيْتِوَةِ

لَا يَلَزَمُ فِي تَحَقُّقِهَا الْإِمْتِدَادُ، بِخِلَافِ الْإِقَامَةِ إِذَا قُرِنَتْ بِالْمُدَّةِ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ^(١) فِي كَلَامِ "الْمُصَنَّفِ" وَ"الشَّارِحِ" تَبَعًا لِغَيْرِهِمَا: ((أَنَّ الْمَسَاكَةَ مِمَّا يَمْتَدُّ، بِخِلَافِ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهَا يُمَكِّنُ امْتِدَادَهَا)) وَهَذَا غَيْرُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ هُنَا. وَقَدْ خَفِيَ هَذَا عَلَى "الْخَبِيرِ الرَّمْلِيِّ" وَغَيْرِهِ فَادَّعَوْا أَنَّ مَا هُنَا مُنَاقِضٌ لِمَا مَرَّ^(٢)، وَأَنَّ الصَّوَابَ إِسْقَاطُ عَدَمٍ مِنْ قَوْلِهِ: ((لَعَدَمُ امْتِدَادِهَا))، فَافْهَمْ. ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ فِي "التَّنَازُحَانِيَّةِ"^(٣) وَغَيْرِهَا ذَكَرَ: ((أَنَّهُ لَوْ قَالَ عَنَيْتِ الْمَسَاكَةَ جَمِيعَ الشَّهْرِ صُدِّقَ دِيَانَةُ لَا قَضَاءَ، وَقِيلَ: قَضَاءٌ أَيْضًا، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ)).

مُدَّةٌ، فَلَذَا كَانَتْ الْمُدَّةُ فِي الْأَوَّلَى ظَرْفٌ فِي الثَّانِيَةِ مَعْبَارًا)) - ثُمَّ يَظْهَرُ عَلَى الْقَوْلِ الْمَرْجُوعِ عَنْهُ، لَا الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ، وَيَظْهَرُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا بِنَاءٌ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ عَلَى الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، فَيَحْتَثُّ فِيهِمَا بِسَعَةِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي آخِرِ أَيْمَانِ "الْأَشْيَاءِ": ((أَنَّ إِضَافَةَ مَا يَمْتَدُّ إِلَى زَمَنِ لَاسْتِغْرَاقِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ)) اهـ. وَفَسَّرَ الْإِمْتِدَادَ فِي شَرْحِهِ: ((بِأَنِّ يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ بِمُدَّةٍ كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، يُقَالُ: قَمْتُ يَوْمَيْنِ، وَقَعُدْتُ ثَلَاثَةً، وَجَعَلُوا مَا يَمْتَدُّ: الصُّومَ، وَالرُّكُوبَ، وَالْبَلَسَ، وَالْأَمْرَ بِالْيَدِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَهَا دَوَامٌ بِمَحَلِّثِ أُمْنَالِهَا، وَلِهَذَا يُضْرَبُ لَهَا مَدَّةٌ، يُقَالُ: صَمْتُ يَوْمًا إِلَى الْبُحْ، وَمِمَّا لَا يَمْتَدُّ: الْمَسَاكَةُ، وَالْكَلَامُ، وَالشَّرَاءُ، وَالْمَشَارَكَةُ، وَالْقُدُومُ، وَالْخُرُوجُ، وَالضَّرْبُ)) اهـ. وَمِنْ هُنَا تَعَلَّمَ صِحَّةَ مَا قَالَهُ "الرَّمْلِيُّ" مِنَ التَّنَاقُضِ، نَعَمْ أُوْرِدَ فِي "الشَّرْحِ": أَنَّ الْكَلَامَ مِمَّا يَقْبَلُ التَّقْدِيرَ بِمُدَّةٍ، فَكَيْفَ جَعَلُوهُ غَيْرَ مَمْتَدٍّ، وَأَجَابَ: أَنَّ امْتِدَادَ الْأَعْرَاضِ بِتَجَدُّدِ الْأَمْثَالِ، فَمَا يَكُونُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ - مِثْلَهَا فِي الْأَوَّلَى مِنْ كُلِّ وَجْهٍ - مِمَّا يَمْتَدُّ، وَفِي الْكَلَامِ لَا يَكُونُ الْمُتَحَقِّقُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ كَالْمُتَحَقِّقِ فِي الْأَوَّلَى، فَلَا يَتَحَقَّقُ تَجَدُّدُ الْأَمْثَالِ اهـ.

(قَوْلُهُ: وَأَنَّ الصَّوَابَ إِسْقَاطُ عَدَمِ الْبُحْ) عَلَى إِسْقَاطِ لَفْظِ ((عَدَمٍ)) لَا يَسْتَقِيمُ حُثُّهُ بِسَاعَةٍ، بَلْ كَانَ الْإِجَابُ فِي تَحَقُّقِهِ اسْتِغْرَاقَ الشَّهْرِ.

(١) ص ٣٦٠-٣٦١ - "در".

(٢) ص ٣٦٠ - "در".

(٣) "التنارخانية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال - نوع آخر في السكتي ٥٩٦/٤.

وفي "خزانة الفتاوى": حَلَفَ لَا يَضْرِبُهَا فَضْرَبَهَا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَا يَحْنُثُ. (وَحِنْثٌ فِي: لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ (إِنْ حُمِلَ وَأُخْرِجَ) مُحْتَاراً (بِأَمْرِهِ، وَبِدُونِهِ).....

قُلْتُ: وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ، وَالْعُرْفُ الْآنَ فِيمَنْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَاناً شَهْراً أَوْ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ شَهْراً، أَوْ لَا يُقِيمُ فِيهَا [١/٦٨ق/٤] شَهْراً، أَنَّهُ يُرَادُ جَمِيعُ الْمَدَّةِ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثِ، وَاللَّهُ سَيَحَانَهُ أَعْلَمُ.

[١٧٥٢٩] (قوله: وفي "خزانة الفتاوى" إلخ) مُخَالَفٌ لِمَا يَأْتِي (١) فِي بَابِ الْيَمِينِ بِالضَّرْبِ: ((مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الضَّرْبِ الْقَصْدُ عَلَى الْأَطْهَرِ)) اهـ، "ح" (٢).

قُلْتُ: وَمَعَ هَذَا لَا مُنَاسَبَةَ لِذِكْرِهِ هُنَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ اسْتُوْضِحَ بِهِ قَوْلُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَآرِءُ: (٣) ((إِنْ أَقَامَ مَعَهُ حَيْثُ عِلِمَ أَوْ لَا)).

[١٧٥٣٠] (قوله: مِنَ الْمَسْجِدِ) قَيَّدَ بِهِ تَبَعاً لِلْإِمَامِ "مُحَمَّدٍ" فِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ" (٤) احْتِزَازاً عَنْ الدَّارِ الْمَسْكُونَةِ، قَالَ فِي "الذَّخِيرَةِ" مَا نَصَّهُ: ((قَالَ "الْقُدُورِيُّ": الْخُرُوجُ مِنَ الدَّارِ الْمَسْكُونَةِ أَنْ يَخْرُجَ بِنَفْسِهِ وَمَتَاعِهِ وَعِيَالِهِ، وَالْخُرُوجُ مِنَ الْبَلَدَةِ وَالْقَرْيَةِ أَنْ يَخْرُجَ بِيَدَيْهِ خَاصَّةً، زَادَ فِي "الْمُنْتَقَى": إِذَا خَرَجَ بِيَدَيْهِ فَقَدْ بَرَّ أَرَادَ سَفْراً أَوْ لَمْ يُرِدْ)) اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: ((زَادَ فِي "الْمُنْتَقَى" إلخ)) رَاجِعٌ لِمَسْأَلَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْبَلَدَةِ وَالْقَرْيَةِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي أَنْ يَخْرُجَ بِيَدَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الدَّارِ أَيْضاً؛ فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يُخَالَفُ مَا فِي "الْبَحْرِ" (٥) وَغَيْرِهِ، فَافْهَمُ. نَعَمْ فِي "الْظَّهْرِيَّةِ" (٦) وَ"الْحَانِيَّةِ" (٧):

(قوله: مُخَالَفٌ لِمَا يَأْتِي فِي بَابِ الْيَمِينِ بِالضَّرْبِ إلخ) لَيْسَ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا يَأْتِي، وَلَعَلَّهُ وَقَعَ لَهُ نَسْخَةٌ فِيهَا إِثْبَاتُ الْحِنْثِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِهِ: ((إِلَّا أَنْ يُقَالَ إلخ))، وَعِبَارَةُ "الْحَلْبِيِّ" عَلَى مَا نَقَلَهُ "ط" لَيْسَ فِيهَا دَعْوَى الْمُخَالَفَةِ.

(١) صـ ٦٣٤ - "در".

(٢) "ح": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالْخُرُوجِ ٢٣٧/ب.

(٣) صـ ٣٧٠ - "در".

(٤) "الْجَامِعُ الصَّغِيرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكَنِ وَالرُّكُوبِ صـ ٢٥٩.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكَنِ وَالْإِتْيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٣٦/٤.

(٦) "الْظَّهْرِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْقِسْمُ الثَّانِي - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي الْيَمِينِ عَلَى الْمَسَاكِنِ وَالسَّكَنِ وَالْكُونِ ق ١٣٠/١ بِتَصْرِفٍ.

(٧) "الْحَانِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلٌ فِي الْخُرُوجِ ٨٨/٢ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

بَأَنْ حُمِلَ مُكْرَهًا.....

((لو حَفَّ لَا يَخْرُجُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ فَهُوَ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْهَا بِأَهْلِهِ إِنْ كَانَ سَاكِنًا فِيهَا إِلَّا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْخُرُوجَ بِيَدَيْهِ)).

(١٧٥٣١) (قوله: بَأَنْ حُمِلَ مُكْرَهًا) أي: ولو كان بحالٍ يَقْدِرُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ وَلَمْ يَمْتَنِعْ فِي الصَّحِيحِ، "حَانِيَّة" ^(١). وفي "الْبَزَازِيَّة" ^(٢) تَصْحِيحُ الْحِنْثِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ. هَذَا وَاعْتَرَضَ فِي "الشَّرْئِئَالِيَّة" ^(٣) ذَكَرَ الْإِكْرَاهَ هُنَا: ((بَأَنَّهُ لَا يُنَاسِبُ قَوْلُهُ: ((وَلَوْ رَاضِيًا))؛ إِذْ لَا يُجَازِئُ الْإِكْرَاهُ الرُّضَى)) اهـ.

وفي "الفتح" ^(٤): ((وَالْمُرَادُ مِنَ الْإِحْرَاجِ مُكْرَهًا هُنَا: أَنْ يَحْمِلَهُ وَيُخْرِجَهُ كَارِهًا لِذَلِكَ لَا الْإِكْرَاهَ الْمَعْرُوفَ وَهُوَ: أَنْ يَتَوَعَّدَهُ حَتَّى يَفْعَلَ، فَإِنَّهُ إِذَا تَوَعَّدَهُ فَخَرَجَ بِنَفْسِهِ حَيْثُ لَمَّا عُرِفَ أَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يُعْدِمُ الْفِعْلَ عِنْدَنَا)) اهـ، وَأَقْرَهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٥). وَاعْتَرَضَ فِي "الْيَعْقُوبِيَّة" التَّعْلِيلَ بِمَا قَالُوا فِي: لَا أَسْكُنُ الدَّارَ فَفَقِيدٌ وَمُنْعٌ لَا يَحْتُثُّ؛ لِأَنَّ لِلْإِكْرَاهِ تَأْثِيرًا فِي إِعْدَامِ الْفِعْلِ. وَأَجَبْتُ عَنْهُ فِيمَا عَلَّقْتُهُ عَلَى "الْبَحْرِ" ^(٦): ((بَأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ يُعْدِمُ الْفِعْلَ بَحْثٌ لَا يُنْسَبُ إِلَى فَاعِلِهِ إِذَا أُعْدِمَ الْإِخْتِيَارُ،

(قوله: وَأَجَبْتُ عَنْهُ فِيمَا عَلَّقْتُهُ عَلَى "الْبَحْرِ" بَأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ (يَخ) فِيهِ تَأْمُلٌ، بَلِ الْإِكْرَاهُ الشَّرْعِيُّ يُعْدَمُ نِسْبَةُ الْفِعْلِ لِفَاعِلِهِ وَلَوْ بِأَشْرَءَ بَاخْتِيَارِهِ، حَتَّى لَوْ أُكْرِهَ عَلَى إِتْلَافِ مَالٍ غَيْرِهِ فَاتْلَافُهُ يَكُونُ الضَّمَانُ عَلَى الْمَكْرِهِ - بِالْكَسْرِ - وَمَا هَذَا إِلَّا لِإِعْدَمِ نِسْبَتِهِ إِلَى الْفَاعِلِ، وَإِلَّا لَكَانَ الضَّمَانُ عَلَيْهِ.

(١) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في تعين المحنوف عليه ٧٧/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البزازية": كتاب الأيمان - الفصل السادس عشر في الدخول ٣١٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الشريئالية": كتاب الأيمان - باب حلف الفعل ٤٧/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٨٨/٤.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٥/٤.

(٦) "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٥/٤.

(لا) يحنث (ولو راضياً بالخروج) في الأصح، (ومثله لا يدخل أقساماً وأحكاماً، وإذا لم يحنث) بدخوله بلا أمره.....

وهنا دخل باختياره))، فليتامل. وفي "القهستاني"^(١) عن "المحيط"^(٢): ((لو خرجَ بقدَميه للتهديد لم يحنث، [٤/٦٨٣/ب] وقيل: حيث)) اهـ.

ومُفَادُهُ: اعتمادُ عدمِ الحنث، لكن في إكراه "الكافي" لـ "الحاكم الشهيد": ((لو قال: عبده حرٌّ إن دخلَ هذه الدَّارَ فأكرهَ بوعيدٍ تَلَفٍ حتَّى دخلَ عَتَقَ ولا يضمنُ المكرهَ قيمةَ العبد)).
[١٧٥٣٢] (قوله: لا يحنث) لأنَّ الفعلَ وهو الخروجُ لم يَنْتَقِلْ إلى الحالفِ لعدمِ الأمرِ وهو الموجِبُ للنَّقلِ، "فتح"^(٣).

[١٧٥٣٣] (قوله: في الأصح) وقيل: يحنث إذا حمَّله برضاه لا بأمره؛ لأنَّه لَمَّا كان يَقْدِرُ على الامتناعِ فلم يَفْعَلْ صارَ كالأمرِ. وَجْهُ الصَّحِيحِ: أنَّ انْتِقَالَ الفعلِ بالأمرِ لا يُجَرِّدُ الرِّضَى ولم يوجد الأمرُ ولا الفعلُ منه فلا يُنسَبُ الفعلُ إليه، ولو قيل: إنَّ الرِّضَى نَاقِلٌ دُفِعَ بفرعٍ اتَّفَاقِيٍّ وهو ما إذا أَمَرَهُ أَنْ يَتَلَفَ مَالَهُ ففعلَ لا يضمنُ المُتَلَفُ؛ لانتسابِ الإِتْلَافِ إلى المِلِكِ بالأمرِ، فلو أتلَفَهُ وهو ساكِنٌ يَنْظُرُ لَمْ يَنْهَهُ ضَمِنَ بلا تَقْصِيلٍ لأحدٍ بين كَوْنِهِ رَاضِيًّا أَوْ لا، "فتح"^(٤).
[١٧٥٣٤] (قوله: أقساماً) مِنَ الحَمَلِ والإِدْحَالِ، بالأمرِ أو بغيرِهِ، مُكْرَهَا أَوْ رَاضِيًّا، "قَهْستاني"^(٥).

[١٧٥٣٥] (قوله: وأحكاماً) مِنَ الحِنْثِ وَعَدَمِهِ.

[١٧٥٣٦] (قوله: وإذا لم يحنث) شَرْطُ جَوَابِهِ قَوْلُ "المُصَنِّفِ": ((لا تَحُلْ يَمِينَهُ))، "ط"^(٦).

(١) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ٣٨٧/١.

(٢) لم نعر على النقل في "المحيط البرهاني".

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٨٨/٤.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٨٨/٤.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ٣٨٨/١.

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٣٤٦/٢.

أَوْ بَزَلَقَ أَوْ بَعَثَ^(١) أَوْ هَبُوبَ رِيحٍ أَوْ جَمَحَ دَابَّةً عَلَى الصَّحِيحِ، "ظهيرية"^(٢). (لا تنحلُّ يمينُهُ) لَعْدَمِ فَعْلِهِ (على المذهب) الصَّحِيحِ، "فتح" وغيرُهُ، وفي "البحر"^(٣) عن "الظهيرية"^(٤): بِهْ يَفْتَى،

[١٧٥٣٧] (قوله: أَوْ بَزَلَقَ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: ((بَلَا أَمْرَهُ)) أَي: بَزَلَقَ قَدَمَيْهِ، وَهُوَ بَفَتْحَتَيْنِ مَصْدَرٌ زَلَقَ كَفَرَحَ، وَفِي نَسَخَةٍ: ((وَلَوْ بَزَلَقَ)).

[١٧٥٣٨] (قوله: أَوْ بَعَثَ) بِصِيغَةِ الْمَصْدَرِ فَهُوَ يَسْكُونُ النَّاءَ الْمُثَلَّثَةَ، قَالَ فِي "الْقَامُوسِ"^(٥): ((عَثَرَ كَضَرْبٍ وَنَصَرَ وَعَلِمَ وَكَرَّمَ عَثَرًا وَعَثِيرًا وَعَثَرًا وَتَعَثَرَ^(٦): كَبَأَ)). أَهـ "ط"^(٧).

[١٧٥٣٩] (قوله: أَوْ جَمَحَ دَابَّةً) فِي "المُصْبَاحِ"^(٨): ((جَمَحَ الْفَرَسُ بِرَأْكَبِهِ يَجْمَحُ^(٩) بَفَتْحَتَيْنِ جَمَاحًا بِالْكَسْرِ وَجُمُوحًا: اسْتَعْصَى حَتَّى غَلَبَ^(١٠)))، تَأَمَّلْ.

[١٧٥٤٠:] (قوله: عَلَى الصَّحِيحِ) رَاجِعٌ إِلَى جَمِيعِ الْمَعَاطِفِ، "ط"^(١١).

[١٧٥٤١] (قوله: "فتح" وغيرُهُ) عِبَارَةُ "الْفَتْحِ"^(١٢): ((قَالَ "السَّيِّدُ أَبُو شُجَاعٍ"^(١٣): تَنْحَلُّ، وَهُوَ أَرْقَى بِالنَّاسِ، وَقَالَ غَيْرُهُ مِنَ الْمَشَايخِ: لَا تَنْحَلُّ وَهُوَ الصَّحِيحُ، ذَكَرَهُ "الشُّمْرَتَاشِيُّ" وَقَاضِي خَانَ^(١٤)،

(١) فِي "د" وَ"و": ((أَوْ عَثَرَ)).

(٢) "الظهيرية": كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْقِسْمُ الْأَوَّلُ - الْفَصْلُ الثَّلَاثُ: فِي الدَّخُولِ ق ١٢٧/أ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "البحر": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكْنَى وَالْإِتْيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٢٨/٤.

(٤) "الظهيرية": كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْقِسْمُ الْأَوَّلُ - الْفَصْلُ الثَّلَاثُ: فِي الدَّخُولِ ق ١٢٧/أ بِتَصْرِفٍ.

(٥) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((عَثَرَ)).

(٦) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا ((تَعَثَرًا))، وَمَا أَتَيْتَاهُ مِنْ عِبَارَةِ "الْقَامُوسِ" هُوَ الصَّوَابُ؛ إِذْ لَا يَكُونُ ((تَعَثَرًا)): مَصْدَرًا ل: ((عَثَرَ))، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٧) "ط": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكْنَى وَالْإِتْيَانِ ٣٤٦/٢.

(٨) "المُصْبَاحُ": مَادَّةُ ((جَمَحَ)).

(٩) ((بَفَتْحَتَيْنِ)) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ"م"، وَمَا أَتَيْتَاهُ مِنْ "الأَصْل" وَ"أ" هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي "المُصْبَاحِ".

(١٠) فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: ((غَلَبَ))، وَمَا أَتَيْتَاهُ مِنْ عِبَارَةِ "المُصْبَاحِ".

(١١) "ط": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكْنَى وَالْإِتْيَانِ ٣٤٦/٢.

(١٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالْإِتْيَانِ وَالرُّكُوبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٨٨/٤.

(١٣) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي ٦٧/٢.

(١٤) فِي "ش" شَرْحُهُ عَلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّخُولِ وَالسَّكْنَى وَالرُّكُوبِ ٦/٢ ق ١٦.

لَكُنْهُ خَالَفَ فِي فِتَاوِيهِ فَأَفْتَى بِإِخْلَالِهَا أَخْذًا بِقَوْلِ "أَبِي شَجَاعٍ"؛ لِأَنَّهُ أَرْفَقُ لَكُنْكَ عَلِمْتَ
الْمُعْتَمَدَ. (وَلَا يَحْتُ فِي قَوْلِهِ: لَا يَخْرُجُ إِلَّا إِلَى جَنَازَةٍ إِنْ خَرَجَ إِلَيْهَا) قَاصِدًا عِنْدَ انْفِصَالِهِ
مِنْ بَابِ دَارِهِ مَشَى مَعَهَا أَمْ لَا؛ لِمَا ^(١) فِي "الْبَدَائِعِ": إِنْ خَرَجْتَ إِلَّا إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَنْتَ

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَا يَحْتُ لِانْقِطَاعِ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ كَيْفَ تَنْحَلُّ
الْيَمِينُ فَبَقِيَتْ عَلَى حَالِهَا فِي الذِّمَّةِ. وَيُظْهَرُ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ فِيمَا لَوْ دَخَلَ بَعْدَ هَذَا الْإِخْرَاجِ هَلْ
يَحْتُ؟ فَمَنْ قَالَ: اخْتُ قَالَ: لَا يَحْتُ وَهَذَا بَيَانُ كَوْنِهِ أَرْفَقَ بِالنَّاسِ، وَمَنْ قَالَ: لَمْ تَنْحَلْ قَالَ:
حَيْثُ وَوَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ (وَهُوَ الصَّحِيحُ) اهـ. وَقَوْلُهُ: ((فِيمَا لَوْ دَخَلَ بَعْدَ هَذَا الْإِخْرَاجِ)) يَعْنِي: ثُمَّ
خَرَجَ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَخْرُجُ فَأَخْرَجَ مَحْمُولًا بِدُونِ أَمْرِهِ، وَإِذَا لَمْ تَنْحَلْ
الْيَمِينُ بِهَذَا الْإِخْرَاجِ يَحْتُ لَوْ دَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ بِنَفْسِهِ لَا تُمْجَرِدُ [١/٦٩ق/٤] دُخُولِهِ، فَافْهَمْ.

[١٧٥٤٢] (قَوْلُهُ: لَكُنْهُ خَالَفَ فِي "فِتَاوِيهِ" (إِلَخ) ذَكَرَ "الرَّمْلِيُّ": ((أَنَّهُ لَمْ يَحْدُ ذَلِكَ فِي فِتَاوَى
صَاحِبِ "الْبَحْرِ" بَلْ وَجَدَ مَا يُخَالِفُهُ)).

قُلْتُ: وَلَعَلَّ ذَلِكَ سَاقِطٌ مِنْ نُسْخَتِهِ وَإِلَّا فَقَدْ وَجَدْتُهُ فِيهَا ^(٢).

[١٧٥٤٣] (قَوْلُهُ: قَاصِدًا) أَي: قَاصِدًا الْخُرُوجَ إِلَيْهَا، فَلَوْ قَصَدَ الْخُرُوجَ لغيرها حَيْثُ وَإِنْ
ذَهَبَ إِلَيْهَا.

[١٧٥٤٤] (قَوْلُهُ: عِنْدَ انْفِصَالِهِ مِنْ بَابِ دَارِهِ) لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يُعَدُّ خَارِجًا، "نَهْر" ^(٣). فَلَوْ كَانَ فِي مَنْزِلٍ

(قَوْلُ الشَّارِحِ: لَمَّا فِي "الْبَدَائِعِ": إِنْ خَرَجْتَ إِلَّا إِلَى الْمَسْجِدِ (إِلَخ) فَإِنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطِ الْمَشْيَ إِلَى الْمَسْجِدِ كَمَا
تَرَى اهـ. "سَنَدِي"، وَيَصُحُّ أَنْ تَكُونَ عِبَارَةُ "الْبَدَائِعِ" دَلِيلًا أَيْضًا عَلَى اشْتِرَاطِ الْقَصْدِ، بَلْ هُوَ صَرِيحُهَا، وَلِنَا
جَعَلَهَا "الْمَحْشَى" دَلِيلًا عَلَيْهِ، تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: يَعْنِي ثُمَّ خَرَجَ بِنَفْسِهِ (إِلَخ) لَا دَاعِيَ لِهَذِهِ الْعِنَايَةِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ السَّابِقَ شَامِلٌ لِكُلِّ مَنْ
مَسَّاتَنِي الدُّخُولَ وَالْخُرُوجَ، فَيُمْكِنُ إِبْقَاؤُهُ عَلَى حَالِهِ، وَحُمْلُهُ عَلَى مَسْأَلَةِ الدُّخُولِ، تَأَمَّلْ.

(١) فِي "و": ((كَمَا)).

(٢) "فِتَاوَى ابْنِ نَجِيمٍ": كِتَابُ الْإِيمَانِ ص ٧٣ - (هَامِشُ "الْفِتَاوَى الْغِيَاثِيَّة").

(٣) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسُّكْنَى وَالْإِتْيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ق ٢٨٣/١.

طالق فخرجت تريد المسجد ثم بدا لها فذهبت لغير المسجد لم تطلق. (ثم أتى أمراً آخر)
لأن الشرط في الخروج والذهاب.....

من داره فخرج إلى صحنها ثم رجع لا يحنث ما لم يخرج من باب الدار؛ لأنه لا يعد خارجاً في جنازة فلان ما دام في داره، "بحر" (١) عن "المحيط".

١٧٥٤٦ (قوله: لأن الشرط إلخ) علة لقوله: ((مشى معها أم لا))، ولما استشهد عليه من عبارة "البدائع" (٢) أيضاً.

وحاصله: أن المستثنى هو الخروج على قصد الجنازة، والخروج هو الانفصال من داخل إلى خارج، ولا يلزم فيه الوصول إليها ليمشي معها أو يصلي عليها. وأما علة عدم الحنث فيما إذا أتى أمراً آخر بعد خروجه إليها فهي ما أفاده في "الفتح" (٣): ((من أن ذلك الإتيان ليس بخروج، والمحلوف عليه هو الخروج)).

١٧٥٤٦ (قوله: والذهاب) كون الذهاب مثل الخروج هو الذي مشى عليه في "الكنز" (٤) وغيره، وصححه في "الهداية" (٥) وغيرها، قال في "الدرر المتقى" (٦): ((وقيل كالإتيان فيشترط فيه الوصول، وصححه في "الحنيفة" (٧) و"الخلاصة" (٨)، قال "الباقاني": والمعتمد الأول، نعم لو نوى بالذهاب الإتيان أو الخروج فكما نوى)) اهـ.

قلت: والإرسال والبعث كالخروج أيضاً في أنه لا يشترط فيهما الوصول، ففي "الذخيرة" لو قال: إن لم أرسل إليك، أو إن لم أبعث إليك هذا الشهر نفقتك فأنك كذا، فضاغت من يد الرسول لا يحنث.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٧/٤.

(٢) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الخروج ٤٢/٣.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٨٨/٤.

(٤) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٢٥٩/١.

(٥) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٧٨/٢.

(٦) "الدرر المتقى": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والإتيان والسكنى وغير ذلك ٥٥٤/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٧) "الحنيفة": كتاب الأيمان - فصل في الخروج ٨٩/٢ (هامش "فتاوى الهندية").

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثامن عشر: في الخروج والإتيان والذهاب ق ١٣١/ب.

والرَّواح والعبادة والزَّيارة النِّية عند الانفصال، لا الوصول، إلا في الإتيان،

[١٧٥٤٧] (قوله: والرَّواح) هو بحث لـ "البحر" كما يأتي^(١)، ويظهر لي أنَّ العرف فيه استعماله مراداً به الوصول، ولا يخفى أنَّ النِّية تكفي أيضاً.

[١٧٥٤٨] (قوله: والعبادة والزَّيارة) تابع في ذلك صاحب "البحر"^(٢) حيث قال: ((وقيد بالإتيان لأنَّ العبادة والزَّيارة لا يشترط فيهما الوصول، ولذا قال في "الدَّخيرة": إذا حلف ليعودن فلاناً، أو ليزورنه فأتى بانه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل إليه لا يحنث، وإنَّ أتى بانه ولم يستأذن حنث)) اهـ. [٦٩٣/٤ ب]

قلت: ومقتضاه: أنَّ الإتيان يشترط فيه الاجتماع وليس كذلك؛ لِمَا في "الدَّخيرة": ((ونو حلف لا يأتي فلاناً فهو على أنَّ يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه، وإنَّ أتى مسجده لم يحنث، رواه "إبراهيم" عن "محمد")) اهـ. فقد علّم أنَّ العبادة والزَّيارة مثل الإتيان في اشتراط الوصول إلى المنزل دون صاحبه، بل يشترط في العبادة والزَّيارة الاستئذان فهما أقوى من الإتيان في اشتراط الوصول فلا يصحُّ إلحاقهما بالخروج والذهاب، والحمد لله ملهم الصَّواب.

[١٧٥٤٩] (قوله: إلّا في الإتيان) صوابه: إلّا في الإتيان والعبادة والزَّيارة كما علّمت من اشتراط الوصول في الثلاثة، ومثلها الصُّعود، ففي "الدَّخيرة": ((قال لامرأته: إنَّ صعدت هذا السطح فأنتر كذا، فارتقت مرفأتين أو ثلاثة فقبل: يجب أن يكون فيه الخلاف المأثور في الذهاب، وقال "أبو الليث": وعندي لا يحنث هنا بالاتفاق)) اهـ.

قلت: وصحَّحه في "الحاشية"^(٣) ولعلَّ وجهه أنَّ صعود السطح الاستيعلاء عليه فلا بدُّ من الوصول، نعم لو قال: إنَّ صعدت إلى السطح ينبغي أن يجري فيه الخلاف المأثور، تأمل.

وفي "الدَّخيرة" عن "المنقي": ((لزم رجلاً فحلف المتزّم ليأتيه غداً فاتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبر حتى يأتي منزله، ولو لزمه في منزله فتحول إلى غيره لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحول إليه،

(١) المقولة [١٧٥٥١] قوله: ((بحر بحثاً)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٨/٤.

(٣) "الحاشية": كتاب الأيمان - فصل في الخروج ٩١/٢ (هامش الفتاوى الهندية").

فلو حلفَ (لا يخرجُ أو لا يذهبُ) أو لا يروحُ "بحر" بحثاً (إلى مكة فخرجَ يريدُها.....

ولو قال: إن لم آتِكَ غداً في موضعٍ كذا فأناؤه فلم يجدَهُ فقد برَّ، بخلاف: إن لم أوافِكَ؛ لأنَّهُ على أنَّ يجتمعَا)).

١٧٥٥٠ (قوله: فلو حلفَ (الخ) تَريعٌ على قوله: ((لأنَّ الشرطَ في الخروجِ والذهابِ (الخ)). "ط" (١).

١٧٥٥١ (قوله: "بحر" (٢) بحثاً) يؤيِّدُهُ العُرفُ، وكذا ما في "المصباح" (٣) حيثُ قال: ((وقد يتوهمُ بعضُ الناسِ أنَّ الرواحَ لا يكونُ إلَّا في آخرِ النهارِ وليسَ كذلك، بل الرواحُ والغُلو عند العربِ يُستعملانِ في المسيرِ أيَّ وقتٍ كان من ليلٍ أو نهارٍ، قاله الأزهريُّ وغيرُهُ، وعليه قوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: ((مَنْ راحَ إلى الجُمعةِ في أوَّلِ النَّهارِ فَلَهُ كذا)) (٤) أي: مَنْ ذَهَبَ)) اهـ.

٨٠/٣

(قوله: يؤيِّدُهُ العُرفُ (الخ) من حيثُ إطلاقُهُ على مطلقِ الذهابِ في أيَّ وقتٍ، وإلا فقد قدَّمَ: أنَّ العُرفَ استعمالُهُ مراداً به الوصولُ.

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإيمان ٣٤٧/٢.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإيمان وغير ذلك ٣٣٨/٤.

(٣) "المصباح المنير": مادة ((راح)).

(٤) أخرج مالك في "الموطأ" ١٠١/١ في الجمعة - باب العمل في غسل يوم الجمعة، ومن طريقه أحمد ٤٦٠/٢، والبخاري

(٨٨١) في الجمعة - باب فضل الجمعة، ومسلم (٨٥٠) (١٠) في الجمعة - باب الطيب والسواك يوم الجمعة، والترمذي

(٤٩٩) في الجمعة - باب ما جاء في التَّيَكُّير يوم الجمعة، وأبو داود (٣٥١) في الطهارة - باب الغسل يوم الجمعة، والنسائي

في "المجتبى" ٩٩-٩٨/٣ والكبرى (١٦٩٦) في الجمعة - باب وقت الجمعة، والشافعي (٣٨٩)، والطحطاوي في "بيان

المشكل" (٢٦٠٤)، وابن حبان (٢٧٧٥)، والبيهقي في "الكبرى" ٢٢٦/٣ في الجمعة - باب فضل التَّيَكُّير إلى الجمعة،

كلهم من طريق مالك عن سَمِيٍّ مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((من اغتسل

يوم الجمعة - غسل الجنابة - ثم راح فكأنما قرَّب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرَّب بقرة، ومن راح في الساعة

الثالثة...)) الحديث. وأخرجه عبد الرزاق (٥٥٦٥) في الجمعة - باب عظم يوم الجمعة عن ابن جريح عن سَمِيٍّ، به، وقال:

((ثم غداً إلى الجمعة)) وأخرجه النسائي ٩٨-٩٩/٣ في التَّيَكُّير إلى الجمعة من طريق الليث عن ابن عجلان عن سَمِيٍّ به

وقال ((...فالناس فيه كرجل قدم بدنة...)) على خلاف قول مالك، وأخرجه مسلم (٨٥٠) (٢٥)، والنسائي في

"الكبرى" كتاب الملائكة كما في "تحفة الأشراف" ٢٢/٦ من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن

أبيه... به، وقال: على كل باب من أبواب المسجد..... الأول فالأول مثل الجرو، نزلهم حتى صغر إلى مثل البيضة...))

ورواه سعيد بن المسيب وأبو عبد الله الأعرز وأبو سلمة والأعرج وأبو عبد الله إسحاق والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وهلال

المدني وأبو أيوب كلهم عن أبي هريرة لم يذكر أحد منهم لفظ (راح)، ومراجعة ألفاظها وطرقها انظر "المسند =

الجامع" ٧٧٠-٧٧٨ ورواه سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ: ((ثم خرج إلى الصلاة ولم يفرق بين اثنين...))، ورواه محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة وأبي أمامة بن سهل عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وفيه ((ثم خرج حتى يأتي المسجد...))، أخرجه أحمد ٨١/٣ وأبو داود (٣٤٣) وابن خزيمة (١٧٦٢) وغيرهم. وكذلك رواه عطية عن أبي سعيد نحوه أخرجه أحمد ٣٩/٣، وعبد بن حميد (٩١١) باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة، والدارمي (١٥٤١) في الجمعة - باب في فضل الجمعة، وابن أبي شيبة ٥٩/٢ في الجمعة - باب في التعجيل إلى الجمعة، وابن حبان (٢٧٧٦)، والطحاوي في "شرح المعاني" ٣٦٩/١، والطبراني في "الكبير" (٦١٩٠)، والبيهقي في "الكبرى" ٤٦٤/٢ ٢٣٢/٣، وابن قانع في "معجمه" ٢٨٥/١، وابن أبي حاتم في "العلل" ٢٠٢/١، وغيرهم من طرق كثيرة عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن عبد الله بن دبيعة عن سلمان نحوه وقال: ((ثم راح إلى الجمعة))، وفي لفظ ((روح إلى المسجد))، وأخرجه أبو داود الطيالسي (٦٥٩) ومن طريقه ابن أبي حاتم في "العلل" ٢٠٢/١ عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه عن عبيد الله بن عدي بن الخيار عن سلمان، قال أبو حاتم: أخطأ أبو داود الطيالسي وخالفه ابن عجلان في إسناداه ولفظه، فأخرجه الحميدي (١٣٨)، وأحمد ١٧٧/٥ و١٨٠، وابن ماجه (١٠٩٧) في الجمعة - باب الزينة يوم الجمعة، والحاكم ٢٩٠/١-٢٩١، وابن خزيمة (١٧٦٣) و(١٧٦٤) و(١٨١٢): من طريق يحيى بن سعيد والثابت عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ: ((ثم خرج إلى الصلاة))، أخرجه ابن خزيمة (١٨٠٣)، والبيهقي ٢٤٣/٣، وابن أبي حاتم في "العلل" ٢٠٢/١، ورواه الضحاك بن عثمان عن سعيد عن عبد الله بن دبيعة، ولم يقل عن أبيه، أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦١٨٩). وهذا خطأ من ابن عجلان، وصالح بن كيسان على سعيد؛ لأن ابن أبي ذئب أوثق من يروي عنه، أو أن ابن دبيعة سمع من أبي ذر وسلمان، والأرجح أن ذكر أبي هريرة خطأ، قال أبو حاتم: اتفق نفسان - أي الضحاك بن عثمان وابن أبي ذئب - على سلمان وهو الصحيح وقال أبو زرعة: حديث ابن أبي ذئب أصح؛ لأنه أحفظهم. وقال أبو حاتم وأبو زرعة في حديث صالح: هذا خطأ، وقال أبو زرعة: ابن عجلان أشبه، وقال أبو حاتم: إن ابن أبي ذئب أشبه؛ لأنه قد تابعه الضحاك. قال يحيى بن معين: إن ابن أبي ذئب أثبت في المقبري من ابن عجلان أه. وفيه خلاف أكثر من هذا، انظر "فتح الباري" ٤٧٧/٢-٤٧٨. وترجع إسناد ابن أبي ذئب يشير إلى ترجيح ضبطه ولكن يتضمن روايته بالمعنى. لا سيما وقد أخرجه أحمد ٤٤٠/٥، والنسائي في "المجتبى" ١٠٤/٣ و"الكبرى" (١٦٦٤) (١٦٦٥) (١٧٢٤) (١٧٢٥) في الجمعة - باب فضل الإنصات وترك اللغو يوم الجمعة، وابن خزيمة (١٧٣٢)، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" ٣٢٠/١-٣٢١، والطحاوي ٣٦٨/١، والطبراني في "الكبير" (٦٠٨٩) (٦٠٩٠) (٦٠٩١) (٦٠٩٢)، وغيرهم من طريق المغيرة ومنصور بن العتمر كلاهما عن أبي معشر زياد بن كليب عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن القرئع الضبي وكان من القراء الأولين عن سلمان نحوه بلفظ ((...ثم يخرج من بيته حتى يأتي الجمعة...)) إلا أن هشيمًا رواه عن مغيرة ولم يذكر علقمة، أخرجه أحمد ٤٣٩/٥، وقرئ: وإن كان فيه جهالة إلا أنه من القراء الأولين، ورواية القراء أضبط من غيرهم في اللغة والرواية بالمعنى، ويشهد للفظ (راح) حديث يحيى بن سعيد وعمره عن عائشة قالت: كان الناس مهنة أنفسهم، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيبتهم، فقيل لهم: لو اغتستتم! كذلك رواه سفيان بن عيينة والثوري وابن المبارك وحماد بن زيد عن يحيى بن سعيد وأنس بن عياض وعبيد الله وجعفر بن عون وهشيم وعيسى بن يونس وأبو حنيفة عن عمرة، ورواه الليث عنه ولم يقل (راحوا)، وزاد أبو حنيفة (ومن راح إلى الجمعة فليغتسل) ورواه أبو الأسود عن هشام بن عروة ومحمد بن جعفر =

ثم رجعَ) عنها قَصَدَ غَيْرَهَا أم لا، "نهر"^(١). (حِنْثٌ إِذَا جَاوَزَ عُمَرَانُ مَصْرَهُ عَلَى قَصْدِهَا) إِنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مَدَّةُ سَفَرٍ، وَإِلَّا حِنْثٌ بِمَجْرَدِ انْفِصَالِهِ، "فتح" بحثاً،.....

[١٧٥٥٢] (قَوْلُهُ: ثُمَّ رَجَعَ عَنْهَا) وَكَذَا لَوْ لَمْ يَرْجِعْ بِالْأَوَّلَى فَهُوَ غَيْرُ قَبْدٍ، وَلِذَا قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٢): ((رَجَعَ عَنْهَا أَوْ لَمْ يَرْجِعْ)).

*[١٧٥٥٣] (قَوْلُهُ: قَصَدَ غَيْرَهَا أَمْ لَا) أَيْ: لِأَنَّ الْحِنْثَ تَحَقَّقَ بِمَجْرَدِ الْخُرُوجِ عَلَى قَصْدِهَا فَلَا فَرْقَ حِينَئِذٍ بَعْدَمَا خَرَجَ [٤/٧٠ق] بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ الدَّهَابَ إِلَى غَيْرِهَا أَوْ لَا.

مَطْلَبٌ: حَلْفٌ لَا يَخْرُجُ إِلَى مَكَّةَ وَغَيْرِهَا

[١٧٥٥٣] (قَوْلُهُ: "فَتْحٌ" بِحَتْأٌ) حَيْثُ قَالَ^(٣): ((وَقَدْ قَالُوا: إِنَّمَا يَحْنُثُ إِذَا جَاوَزَ عُمَرَانُ عَلَى قَصْدِهَا كَأَنَّهُ ضَمَّنَ لَفْظَ ((أَخْرُجَ)) مَعْنَى: ((أَسَافِرُ)) لِلْعَلَمِ بِأَنَّ الْمَضِيَّ إِلَيْهَا سَفَرٌ، لَكِنْ عَلَى هَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مَدَّةُ سَفَرٍ يَنْبَغِي أَنْ يَحْنُثَ بِمَجْرَدِ انْفِصَالِهِ مِنَ الدَّخْلِ)) اهـ.

قُلْتُ: يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي "الدَّخِيرَةِ": ((لَأَنَّ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ سَفَرٌ وَالْإِنْسَانُ لَا يُعَدُّ مُسَافِرًا إِذَا لَمْ يُجَاوِزْ عُمَرَانَ مِصْرَهُ)) اهـ. أَيْ: بِخِلَافِ الْخُرُوجِ إِلَى الْخَنَازَةِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتِ الْجَنَازَةُ فِي الْمِصْرِ اعْتَبِرَ فِي الْخُرُوجِ انْفِصَالُهُ مِنْ بَابِ دَارِهِ وَإِنْ كَانَتِ الْمَقْبَرَةُ خَارِجَ الْمِصْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحِيفْ عَلَى الْخُرُوجِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ، أَمَّا لَوْ حَلَفَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ عَلَى الْخُرُوجِ إِلَى الْقَرْيَةِ مَثَلًا مِمَّا يَلْزَمُ مِنْهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْمِصْرِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَلْزَمُ مُجَاوِزَةُ الْعُمَرَانِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ مَدَّةَ سَفَرٍ، وَفِي "الْبَحْرِ"^(٤) عَنْ "الْبِدَائِعِ"^(٥):

= كلهم عن عروة عن عائشة بنحوه، وقال محمد بن جعفر: ((كان الناس يتناولون إلى الجمعة...))، ورواه عبد الله بن العلاء عن القاسم عن عائشة بلفظ ((كان الناس يروحون إلى الجمعة من العالية))، انظر المسند الجامع ٣٩٩/١٩-٤٣٣، وكذلك روي من حديث ابن عمر في: ((من جاء إلى الجمعة فليغتسل))، وهذا الحديث يمكن الاستدلال به على أن الرواة استعملوا (راجع) معنى غدا أو آتئ، وانظر "فتح الباري" ٤٧٥/٢ والخلاف حول هذه اللفظة.

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٢٨٣/ب بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٨٦/٤.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٨٩/٤.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٧/٤.

(٥) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الخروج ٤٢/٣، وفيه: ((البدائع)) بدل ((الرقعة)).

وفيه: حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مع فلانٍ الْعَالَمِ إِلَى مَكَّةَ، فخرَجَ مَعَهُ حَتَّى جَاوَزَ الْبُيُوتَ بَرًّا، وَفِي:
لَا يَخْرُجُ مِنْ بَغْدَادَ.....

((قَالَ "عُمَرُ بْنُ أَسَدٍ"^(١) سَأَلْتُ "مُحَمَّدًا" عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنَ الرَّقَّةِ، مَا الْخُرُوجُ؟ قَالَ: إِذَا جَعَلَ الْبُيُوتَ حَلْفَ ظَهْرِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ حَصَلَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ جَازَ لَهُ الْقَصْرُ)) اهـ.

قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢): ((فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْخُرُوجَ إِذَا كَانَ مِنَ الْبَلَدِ فَلَا يَحْتَسِبُ حَتَّى يُجَاوَزَ عُمُرَانَ مِصْرَهُ سَوَاءً كَانَ إِلَى مَقْصِدِهِ مَدَّةً سَفَرٍ أَوْ لَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خُرُوجًا مِنَ الْبَلَدِ فَلَا يَشْتَرَطُ مُجَاوَزَةَ الْعُمُرَانِ)) اهـ. وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا يَحْتَجُّ فِي "الْفَتْحِ"^(٣) فَلْيَتَأَمَّلْ.

[١٧٥٥٤] (قَوْلُهُ: وَفِيهِ الْإِلْحَاقُ) لَمْ أَجِدْ ذَلِكَ فِي "الْفَتْحِ"^(٤)، بَلْ هُوَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) وَغَيْرِهِ.

[١٧٥٥٥] (قَوْلُهُ: مَعَ فَلَانٍ الْعَالَمِ) الَّذِي فِي "الْبَحْرِ"^(٥) وَغَيْرِهِ: ((الْعَامِ)) أَيْ: هَذِهِ السَّنَةُ فَهُوَ ظَرْفُ زَمَانٍ مُعَرَّفٌ بِأَلِ التَّيِّ لِّلْحَضُورِ.

[١٧٥٥٦] (قَوْلُهُ: بَرًّا) فَإِذَا بَدَأَ أَنْ يَرْجِعَ رَجَعَ بِلَا ضَرَرٍ، "بَحْرٌ"^(٥).

قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خُرُوجُهُ عَلَى قَصْدِ السَّفَرِ لَا عَلَى قَصْدِ الرَّجُوعِ، وَلِذَا قَالَ: ((إِذَا بَدَأَ لَهُ الْإِلْحَاقُ))، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٦): ((فَإِذَا خَرَجَ مَعَهُ فَجَاوَزَ الْبُيُوتَ وَوَجِبَ

(قَوْلُهُ: وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا يَحْتَجُّ فِي "الْفَتْحِ" الْإِلْحَاقُ مَا ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ" عَنْ "الْبِدَائِعِ" وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحَاصِلِ الْمَذْكُورِ لَا يَصْلُحُ رَدًّا عَلَى مَا قَالَهُ فِي "الْفَتْحِ" وَلَا مُخَالَفًا لَهُ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ: لَا أَخْرَجَ مِنْ كَذَا وَلَا أَخْرَجْتُ إِلَى كَذَا، تَأَمَّلْ. وَالَّذِي ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ" قَبْلَ الْحَاصِلِ ثَلَاثَ مَسَائِلَ: الْأَوَّلَى: حَلَفَ لَا يَخْرُجُ مِنْ بَغْدَادَ لَا يَحْتَسِبُ مَا لَمْ يَجَاوِرْ عُمُرَانَ مِصْرَهُ، الثَّانِيَةُ: حَلَفَ لَا يَخْرُجُ إِلَى جَنَازَةِ، الثَّالِثَةُ: مَسْأَلَةُ "الْبِدَائِعِ" حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنَ الرَّقَّةِ.

(١) كَذَا فِي النسخ جميعها، والصواب - والله أعلم - أسد بن عمرو القُشَيْرِيُّ الكوفي، أبو عمر، صاحب الإمام، وأحد الأعلام الكبار في فقه الحنفية (ت ١٨٨ هـ). (تاج التراجم ص ٦٠، تاريخ بغداد ١٦/٧، الوافي بالوفيات ٦/٩).

(٢) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٧/٤.

(٣) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٨٩/٤.

(٤) ولم نعر عليها في "الفتح" أيضاً، والله أعلم.

(٥) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٧/٤.

(٦) "الحانية": كتاب الإيمان - فصل في الخروج ٩٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

فخرج مع جنازة والمقابر خارج بغداد حيث، (وفي: لا يأتيها لا) بحث إلا بالوصول كما مر، والفرق لا يخفى. (كما) لا بحث (لو حيف أن لا تأتي امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت تمة حتى مضى) العرس؛ لأنها ما أتت العرس بل العرس....

عليه قصر الصلاة فقد بر؛ إذ لا يخفى أن وجوب القصر لا يكون إلا عند قصد السفر، وكذا قول "المصنف" وغيره: ((فخرج يريدوها)).

(تنبيه)

يُعلم مما قررناه جواب ما يقع كثيراً فيمن حلف ليسافر فإنه يبر. مجاوزته العمران على قصد السفر إلى مكان بينه وبينه مدة [٧٠/٤] السفر، فإذا بدا له الرجوع رجع بلا ضرر، وبه أفتى "المصنف" وغيره، لكن لا بد من قصد السفر - كما قلنا - لا مجرد الخروج على قصد الرجوع؛ لأنه لا يتحقق به السفر، والله أعلم.

١٧٥٥٧: (قوله: فخرج مع جنازة) أي: خرج من بغداد مع الجنازة بأن جاوز العمران، قال "ط" (١): ((لكن العرف بخلافه، فإن من حلف لا يخرج من مصر فرار الإمام لا يعد خارجاً منها في عرفنا)) اهـ.

قلت: لكن إذا قامت قرينة على إرادة الخروج مطلقاً لسفر أو غيره يعد خارجاً.

١٧٥٥٨: (قوله: كما مر^(٢)) أي: قريباً في قوله: ((إلا في الإتيان)).

١٧٥٥٩: (قوله: والفرق لا يخفى) هو أن الخروج الانفصال من التآخيل إلى الخارج، وأما الإتيان فعبارة عن الوصول، قال تعالى: ﴿فَاتَّيَابَتِمْ فَقُولَا^(٣)﴾ [الشعراء - ١٦].

١٧٥٦٠: (قوله: فذهبت قبل العرس) أي: بحيث لا تعد عرفاً أنها أتت العرس؛ بأن كان ذلك قبل الشروع في مباديته، وفي "البرازية"^(٤): ((لا يذهب إلى وليمة فذهب لطلب غريمه لا يحنث)) اهـ، أي: إذا كان الغريم في الوليمة. وذكر في "الدخيرة": ((أنه أفتى بذلك شيخ

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٣٤٧/٢.

(٢) ص ٣٨٠ - "در".

(٣) في النسخ جميعها: ﴿فَقُولَا لَهُ﴾، وهو خطأ؛ إذ ليس في هذه الآية لفظ (له).

(٤) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل السابع عشر: في الخروج والإتيان والذهاب ٣٢٤/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

أتاها، "ذخيرة". حَلَفَ (لِبَيَّتَيْهِ) فهو أن يَأْتِيَ مَنْزِلَهُ أو حَانُوْتَهُ لَقِيَهُ أم لا^(١) (ف) لو (لم) يَأْتِهِ حتى ماتَ) أحدهما (حَيْثَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ) وكذا كُلُّ يَمِينٍ مُطْلَقَةٍ،

الإسلام "الإِسْبَاحِيُّ") .

[١٧٥٦١] (قوله: فهو أن يَأْتِيَ مَنْزِلَهُ أو حَانُوْتَهُ) فلو أَتَى مَسْجِدَهُ لَا يَكْفِي فالشَّرْطُ الوُصُولُ إِلَى مَحَلِّهِ لَا الِاجْتِمَاعُ كما قَدَّمْنَاهُ^(٢).

[١٧٥٦٢] (قوله: حتى مات أحدهما) قَدَّرَ لَفْظُ ((أحدهما))؛ لِأَنَّ الْحِنْثَ لَا يَخْتَصُّ بِمَوْتِ الْحَالِفِ فَقَطُّ بَلِ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ كما يَأْتِي^(٣).

[١٧٥٦٣] (قوله: حَيْثَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ) أي: حَيَاةِ أَحَدِهِمَا، فلو كَانَتْ يَمِينُهُ بِالطَّلَاقِ فَمَاتَتْ الْمَرْأَةُ بَقِيَ الْيَمِينُ لِإِمْكَانِ الْإِتْيَانِ بَعْدَ مَوْتِهَا، نعم لو كَانَ الشَّرْطُ طَلَاقُهَا مِثْلُ: إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا يَحْنُثُ بِمَوْتِهَا أَيْضًا لِتَحَقُّقِ الْيَأْسِ عَنِ الشَّرْطِ بِمَوْتِهَا؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ طَلَاقُهَا بَعْدَهُ، بِخِلَافِ الْإِتْيَانِ وَنَحْوِهِ كما قَدَّمْنَاهُ^(٤) فِي الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ عَنِ "الْفَتْحِ". وكلامُ "الْفَتْحِ"^(٥) هُنَا مُوْهِمٌ خِلَافَ الْمُرَادِ * فَتَبَّه.

[١٧٥٦٤] (قوله: وكذا كُلُّ يَمِينٍ مُطْلَقَةٍ) أي: لَا خُصُوصِيَّةَ لِلْإِتْيَانِ، بَلِ كُلُّ فِعْلٍ حَلَفَ أَنْ يَفْعَلَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَأَطْلَقَهُ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِوَقْتٍ لَمْ يَحْنُثْ حَتَّى يَقَعَ الْيَأْسُ عَنِ الْبَرِّ مِثْلُ: لِيَضْرِبَنَّ زَيْدًا أَوْ لِيُعْطِينَ فُلَانَةً، أَوْ لِيَطْلُقَنَّ زَوْجَتَهُ، وَتَحَقُّقُ الْيَأْسِ عَنِ الْبَرِّ يَكُونُ بِفَوْتِ أَحَدِهِمَا، وَلِذَا قَالَ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ": ((وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ الْحَالِفَ فِي الْيَمِينِ الْمُطْلَقَةِ لَا يَحْنُثُ [١٧٥٦٤/٤] مَا دَامَ

(١) فِي "د": ((أَوْ لَا)).

(٢) الْمَقُولَةُ [١٧٥٤٨] قَوْلُهُ: ((وَالْعِبَادَةُ وَالزِّيَارَةُ)).

(٣) فِي الْمَقُولَةِ الْآتِيَةِ.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٣٢٣٩] قَوْلُهُ: ((حَتَّى يَمُوتَ أَحَدُهُمَا)) وَالَّتِي بَعْدَهَا.

(٥) انْظُرِ "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْخُرُوجِ وَالْإِتْيَانِ وَالرُّكُوبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٨٩/٤.

* قَوْلُهُ: ((مُوْهِمٌ خِلَافَ الْمُرَادِ)) فَإِنَّهُ قَالَ هُنَا: فَإِنْ كَانَ الْحَالِفُ بِطَلَاقِهَا لِيَفْعَلَ وَلَمْ يَفْعَلْ حَنْثٌ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا، وَلَا فَرْقٌ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَوْتِهِ وَمَوْتِهَا فِي الصَّحِيحِ، وَتَقَدَّمَتْ هَذِهِ فِي الطَّلَاقِ. اهـ منه

أَمَّا الْمَوْقَةُ فَيُعْتَبَرُ آخِرُهَا، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ مُضِيِّهِ فَلَا حِنْثَ، وَقَوْلُهُ: حِنْثٌ يَفِيدُ أَنَّهُ لَوْ ارْتَدَّ وَلَحِقَ لَا يَحْنُثُ؛ لِبُطْلَانِ يَمِينِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى بِمَجَرَّدِ الرَّدَّةِ كَمَا مَرَّ فَتَدَبَّرْ. حَلَفَ (لِيَأْتِيَنَّهُ) غَدًا إِنْ اسْتَطَاعَ،.....

الْحَالِفُ عَلَيْهِ قَائِمِينَ؛ لِتَصَوُّرِ الْبَرِّ، إِذَا فَاتَ أَحَدُهُمَا فَإِنَّهُ يَحْنُثُ)) اهـ، "بحر" ^(١). قَالَ "ح" ^(٢): ((وهذا إِذَا كَانَتْ عَلَى الْإِثْبَاتِ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَى النَّفْيِ لَا يَحْنُثُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، وَيُمْكِنُ حِنْثُهُ حَالًا كَمَا لَا يَحْفَى)).

[١٧٥٩٥] (قَوْلُهُ: أَمَّا الْمَوْقَةُ فَيُعْتَبَرُ آخِرُهَا) أَي: آخِرُ وَقْتِهَا، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: ((آخِرَةٌ)) أَي: آخِرُ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ، أَي: إِذَا مَضَى الْوَقْتُ وَلَمْ يَفْعَلْ حِنْثَ.

[١٧٥٩٦] (قَوْلُهُ: فَلَا حِنْثَ) لِتَعَلُّقِ الْحِنْثِ بِآخِرِ الْوَقْتِ وَلَمْ يُوجَدْ فِي حَقِّهِ.

[١٧٥٩٧] (قَوْلُهُ: لِبُطْلَانِ يَمِينِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ يَمِينَهُ لَوْ كَانَتْ بِالطَّلَاقِ مَثَلًا

لَا تَبْطُلُ بِالرَّدَّةِ لِأَنَّ الْكُفْرَ لَا يُنَاقِي التَّعْلِيقَ بِغَيْرِ الْقُرْبِ ابْتِدَاءً فَكَذَا بَقَاءً، اهـ. "ح" ^(٣).

[١٧٥٩٨] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ ^(٣)) أَي: أَوَّلُ الْأَيْمَانِ.

[١٧٥٩٩] (قَوْلُهُ: فَتَدَبَّرْ) أَمَرَ بِالتَّدَبُّرِ إِشَارَةً إِلَى خَفَاءِ إِفَادَةِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: ((حِنْثٌ))

وَوَحْهَهَا أَنَّ حِنْثَهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ يَدُلُّ عَلَى بَقَاءِ الْيَمِينِ صَحِيحَةً قَبْلَ الْمَوْتِ؛ إِذِ الْبَاطِلَةُ لَا حِنْثَ فِيهَا وَالْحُكْمُ بِالْحَقِّ مُرْتَدًّا وَإِنْ كَانَ مَوْتًا حُكْمًا لَكِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا لِبُطْلَانِ الْيَمِينِ بِمَجَرَّدِ الرَّدَّةِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِالْحَقِّ الَّذِي هُوَ فِي حُكْمِ الْمَوْتِ، فَحَيْثُ بَطَلَتْ الْيَمِينُ قَبْلَ الْمَوْتِ عَلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ - بِقَوْلِهِ: ((حَتَّى مَاتَ)) - الْمَوْتُ الْحَقِيقِيُّ؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ الْحِنْثُ بِالْمَوْتِ الْحُكْمِيِّ، فَافْهَمْ.

(قَوْلُهُ: وَيُمْكِنُ حِنْثُهُ حَالًا إلخ) بَأَنَّهُ فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٨/٤.

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول ٢٣٧/ب.

(٣) ص-٢٩٧ - "در".

فهي) استطاعةُ الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَعَارَفُ، فَتَقَعُ (على رفع الموانع) كمرضٍ أو سلطانٍ، وكذا جنونٌ أو نسيانٌ، "بجر" بحثًا. (وإن نوى) بها (القُدرة) الحَقِيقَةُ.....

مطلب: حَلَفَ لِيَأْتِيَنَّهُ إِنْ اسْتَطَاعَ

[١٧٥٧٠] (قوله: فهي استطاعةُ الصَّحَّةِ) أي: الاستطاعةُ المَعْلُومَةُ مِنْ اسْتَطَاعَ، هي سلامةُ آلاتِ الفعلِ المَحْلُوفِ عِيه وصِحَّةُ أسبابِهِ، كما في "الفتح"^(١). والمرادُ بالآلاتِ الجَوَارِحُ، فالمرِيضُ لَيْسَ مُسْتَطِيعٌ، وصَحَّةُ الأسبابِ تُهَيِّئُهُ لِإِزَادَةِ الفعلِ على وَجْهِ الاختِيَارِ فخرَجَ المَمْنُوعُ، "نهر"^(٢). أي: مَنْ مَنَعَهُ سُلْطَانٌ وَنَحْوُهُ.

[١٧٥٧١] (قوله: لِأَنَّهُ الْمُتَعَارَفُ) أي: المَعْنَى الْمَذْكُورُ هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ﴾ [آل عمران - ٩٧] بخلافِ المَعْنَى الْآتِيَةِ فِي الْمَتْنِ^(٣).

[١٧٥٧٢] (قوله: فَتَقَعُ عَلَى رَفْعِ الْمَوَانِعِ) يَشْمَلُ الْمَانِعَ الْمَعْنَوِيَّ كَالْمَرَضِ، وَالْحِمَاسِيَّ كَالْقَيْدِ وَنَحْوِهِ فَيُسْتَغْنَى بِذَلِكَ عَنْ ذِكْرِ سَلَامَةِ الْآلَاتِ، وَلِهَذَا فَسَّرَهَا "مُحَمَّدٌ" بقوله: ((إذا لم يَمْرَضْ وَلَمْ يَمْنَعْهُ السُّلْطَانُ وَلَمْ يَجِئْ أَمْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيْتَانِهِ فَلَمْ يَأْتِهِ حَيْثُ)) اهـ.

[١٧٥٧٣] (قوله: "بجر" بحثًا) حيثُ قال^(٤): ((فَيَنْبَغِي أَنَّهُ إِذَا نَسِيَ الْيَمِينَ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ النِّسْيَانَ مَانِعٌ، وَكَذَا لَوْ حُنَّ فَلَمْ يَأْتِهِ حَتَّى مَضَى الْعَدُّ كَمَا لَا يَخْفَى)).

(قوله: وَلَمْ يَجِئْ أَمْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيْتَانِهِ فَلَمْ يَأْتِهِ إلخ) عبارة "البحر" على إِيْتَانِهِ مَعَهُ.

(قوله: فَيَنْبَغِي أَنَّهُ إِذَا نَسِيَ الْيَمِينَ لَا يَحْنُثُ إلخ) قد يقال: إِنَّ كَلَامَ مِنَ النِّسْيَانِ وَالْجَنُونِ دَاخِلَانِ فِي قَوْلِ "مُحَمَّدٍ": ((وَلَمْ يَجِئْ أَمْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيْتَانِهِ مَعَهُ إلخ))، فَهُمَا دَاخِلَانِ فِي عُمُومِ الْأَمْرِ الْمَنْفِيِّ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٩٠/٤.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٢٨٣/١.

(٣) في هذه الصحيفة من "الدر".

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٩/٤.

المقارنة للفعل (صَدَّقَ دِيَانَةً) لا قضاءً على الأوجه، "فتح"؛ لأنه خلاف الظاهر، وقد أظهر "الزاهدي" اعتراضه هنا في "المجتبى"، كما أظهره في "القنية"^(١) في موضعين من ألفاظ التكفير. (لا تخرجي) بغير إذني أو (إلا بإذني) أو بأمري أو بعلمي أو برضائي،...

[١٧٥٧٤] (قوله: المقارنة للفعل) أي: التي تخلق معه بلا تأثير لها فيه؛ لأن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، "فتح"^(٢).

[١٧٥٧٥] (قوله: صَدَّقَ دِيَانَةً) فإذا لم يأتِه لعذر أو لغيره لا يحنث، كأنه قال: لا يَنُكُثُ إن خلق الله تعالى إتياني وهو إذا لم يأت لم يخلق إتيانه ولا استطاعته [٤/٧١ب] المقارنة، وإلا لأتى، "فتح"^(٣).

[١٧٥٧٦] (قوله: لأنه خلاف الظاهر) قال في "الفتح"^(٤): ((وقيل: يُصَدَّقُ دِيَانَةً وقضاء؛ لأنه نوى حقيقة كلامه؛ لأن اسم الاستطاعة يُطلق بالاشتراك على كلِّ من المعنيين، الأول أوجه؛ لأنه وإن كان مُشترَكاً بينهما لكن تُعَرَفُ استعماله عند الإطلاق عن القرينة لأحد المعنيين مخصوصه فصار ظاهراً فيه بخصوصه فلا يُصَدِّقُهُ القاضي بخلاف الظاهر)) اهـ.

[١٧٥٧٧] (قوله: وقد أظهر "الزاهدي" اعتراضه هنا) وتقدم^(٥) نظير ذلك في باب الحج عن الغير؛ حيث قال: ((إنَّ مذهب أهل العدل والتوحيد: أنه ليس للإنسان أن يجعل ثواب عميه لغيره))، وأراد بهم أهل الاعتزال كما مرَّ بيانه. وعبارته هنا: ((وفي قوله -: أي صاحب "الهداية": حقيقة الاستطاعة فيما يُقَارَنُ الفعل - نظراً قوياً؛ لأنه بناء على مذهب الأشعرية والسنية: أنَّ القدرة تُقَارَنُ الفعل وأنه باطل؛ إذ لو كان كذلك لَمَا كَانَ فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين ماتوا على الكفر قادرين على الإيمان وكان تكليفهم بالإيمان تكليفاً بما لا يطابق، وكان إرسال الرسل والأنبياء وإنزال الكتب والأوامر والنواهي والوعود والوعيد ضائعة في حقهم)) اهـ.

(١) لم نثر عليها في مظانها من نسخة "القنية" التي بين أيدينا.

(٢) "الفتح" - كتاب الإيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٤/٣٨٩.

(٣) المقولة [١٠٨٩٣] قوله: ((ولقد أفصح الزاهدي [الخ])).

(شُرْطٌ) - للبرِّ (لكلِّ خروج - إذن) إلا لغَرَقٍ أو حَرَقٍ.....

قال في "البحر"^(١): ((وهو غَلَطٌ؛ لأنَّ التَّكْلِيفَ لَيْسَ مَشْرُوطاً بِهَذِهِ الْقُدْرَةِ حَتَّى يَلْزَمَ مَا ذَكَرَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَشْرُوطٌ بِالْقُدْرَةِ الظَّاهِرَةِ وَهِيَ سَلَامَةُ الْأَلَاتِ وَصِحَّةُ الْأَسْبَابِ كَمَا عُرِفَ فِي الْأُصُولِ)).

مطلب: لا تخرجي إلا بإذني

[١٧٥٧٨] (قوله: شُرْطٌ للبرِّ لكلِّ خروج إذن) للبرِّ متعلِّقٌ بـ((شُرْطٌ))، و((لكلِّ)) متعلِّقٌ بنائبِ الفاعِلِ وهو ((إذن)) لا بـ((شُرْطٌ))؛ لئلاَّ يَلْزَمَ تَعْدِيَةُ فِعْلِ بَحْرَيْنِ مُتَّفِقِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، أَفَادَهُ "الْفَهْسْتَانِي"^(٢). ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ اشْتِرَاطَ الْإِذْنِ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: ((إِلَّا بِإِذْنِي))، أَمَّا مَا بَعْدَهُ فَيُشْتَرِطُ فِيهِ الْأَمْرُ أَوِ الْعِلْمُ أَوِ الرِّضَى، وَإِنَّمَا شُرْطُ تَكَرَّارِهِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَنَى خُرُوجٌ مَقْرُونٌ بِالْإِذْنِ، فَمَا وَرَاءَهُ دَاخِلٌ فِي الْمَنْعِ الْعَامِّ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا تَخْرُجِي خُرُوجاً إِلَّا خُرُوجاً مُلَصَّصاً بِإِذْنِي، قَالَ فِي "النَّهْرِ"^(٣): ((وَيُشْتَرِطُ فِي إِذْنِهِ لَهَا أَنْ تَسْمَعَهُ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ إِذْنًا، وَأَنْ تَفْهَمَهُ، فَلَوْ أَذِنَ لَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا عَهْدَ لَهَا بِهَا فَخَرَجَتْ حَيْثُ، وَأَنْ لَا تَقُومَ قَرِينَةً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الْإِذْنَ، فَنُو قَالَ لَهَا: اخْرُجِي أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ خَرَجْتَ لِيُخْرِيتُكَ اللَّهُ لَا يَكُونُ إِذْنًا، صَرَّحَ بِهِ "مُحَمَّدٌ"، وَكَذَا لَوْ قَالَ لَهَا فِي غَضَبٍ: اخْرُجِي يَنْوِي التَّهْدِيدَ [٤/٧٢/٣] لَمْ يَكُنْ إِذْنًا؛ إِذِ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ اخْرُجِي حَتَّى تَطْلُقِي)). اِهْدِ مُلْخَصًا.

وفي "الْبَزَازِيَّة"^(٤): ((قَامَتْ لِلْخُرُوجِ فَقَالَ: دَعُوهَا تَخْرُجْ وَلَا نِيَّةَ لَهُ لَمْ يَكُنْ إِذْنًا، وَلَوْ سَمِعَ سَائِلًا فَقَالَ لَهَا: أَعْطِيهِ لُقْمَةً، فَإِنْ لَمْ تَقْدِرِ عَلَى إِعْطَائِهِ بَلَا خُرُوجٍ كَانَ إِذْنًا بِالْخُرُوجِ وَإِلَّا فَلَا،

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٣٩/٤.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ٣٨٩/١.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٣/ب.

(٤) "البزازية": كتاب الأيمان - الفصل التاسع: في اليمين في الإذن ٢٩٣/٤ - ٢٩٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

وإن قال: اشترى اللحم فهو إذن^(١)، ولو أذن لها بالخروج إلى بعض أقاربه فخرجت لكنت الباب أو خرجت في وقت آخر حيث، ولو استأذنت في زيارة الأم فخرجت إلى بيت الأخ لا يحنث؛ لوجود الإذن بالخروج إلا إن قال: إن خرجت إلى أحد إلا بإذني، وفي: لا تخرجني إلا برضائي فأذن ولم تسمع أو سمعت ولم تفهم لا يحنث بالخروج؛ لأن الرضى يتحقق بلا علمها، بخلاف الإذن، وفي: إلا بأمرٍ فالأمر أن يسمعها بنفسه أو رسوله، وفي الإرادة والهوى والرضى لا يشترط سماعها، وفي: إلا بعلمي لا يحنث لو خرجت وهو يراها أو أذن لها بالخروج فخرجت بعده بلا^(٢) علمه)). اهـ ملخصاً. وتام فروع المسألة هناك. قال في "البحر"^(٣): ((ولا فرق في المسألة بين أن يكون المحاطب الزوجة أو العبد، بخلاف ما لو قال: لا أكلم فلاناً إلا بإذن فلان، أو حتى يأذن، أو إلا أن يأذن، أو: إلا أن يقدم فلان، أو حتى يقدم، أو قال لرجل في داره: والديه لا تخرج إلا بإذني فإنه لا يتكرر الإذن في هذا كله؛ لأن قُدوم فلان لا يتكرر عادة، والإذن في الكلام يتناول كل ما يوجد من الكلام بعد الإذن، وكذا خروج الرجل مما لا يتكرر عادة، بخلاف الإذن للزوجة فإنه لا يتناول إلا ذلك الخروج المأذون فيه لا كل خروج إلا بنصر صريح فيه، مثل:

٨٢/٣

(قوله: ولو أذن لها بالخروج إلى بعض أقاربه إلخ) لم يظهر الفرق بين هاتين المسألتين والمسألة بعمهما، مع أن العلة المذكورة لعدم الحنث - وهي وجود الإذن بالخروج - متحققة في الكل، ونص عبارة "البرازية": ((ولو أذن لها بالخروج إلى بعض أقاربه فلم تخرج، وخرجت لكنت الباب طلقت، وإن لم تخرج وقت الإذن وخرجت في وقت آخر يحنث. إن خرجت إلا بإذني فاستأذنت في زيارة الأم فخرجت إلى بيت الحنث لا يحنث؛ لوجود الإذن بالخروج إلخ، ولعل الفرق هو العرف وانقطاعه إذا لم تخرج وقته، وأن الإذن بالخروج للقريب لا يكون إذناً به للكنس، بخلافه للأم، فيكون أصله معتبراً.

(١) في "٣": ((فهو إذن لها)).

(٢) من ((سماعها)) إلى ((بعده بلا)) ساقط من "٢".

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٤١.

أو فُرْقَةٍ، ولو نوى الإذنَ مرَّةً.....

أَذِنْتُ لَكَ أَنْ تَخْرُجِي كُلَّمَا أَرَدْتَ الْخُرُوجَ، كَذَا فِي "الْفَتْح" ^(١))) اهـ.

(تَمَمَّةٌ)

فِي "النَّهْرِ" ^(٢) عَنْ "المُحِيطِ": ((لَوْ قَالَ: إِلَّا بِإِذْنِ فُلَانٍ فَمَاتَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ بَطَلَتْ الْيَمِينُ عِنْدَهُمَا جَلَاظًا لِأَبِي يُوسُفَ)) اهـ.

وَفِي "الدَّخِيرَةِ": ((حَلَفَ لَا يَشْرَبُ بغيرِ إِذْنِ فُلَانٍ فَنَاقِلُهُ فُلَانٌ بِيَدِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ بِاللَّسَانِ وَشَرِبَ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَسَبَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِذْنٍ بَلْ هُوَ دَلِيلُ الرِّضَى)).

(١٧٥٧٩) (قَوْلُهُ: أَوْ فُرْقَةٍ) قَالَ فِي "الْفَتْح" ^(٣): ((ثُمَّ انْعَقَاذُ الْيَمِينِ عَلَى الْإِذْنِ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَوَاللَّهِ لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي، مُقَيَّدٌ بِبَقَاءِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ إِنَّمَا يَصَحُّ لِمَنْ لَهُ الْمَنْعُ وَهُوَ مِثْلُ السُّلْطَانِ إِذَا حَفَفَ إِنْسَانًا [ب/٧٢ق/٤] لِيَفْعَلَ إِلَيْهِ خَيْرٌ كُلِّ دَاعِيٍّ فِي الْمَدِينَةِ كَانَ عَلَى مَدَّةٍ وَلَا يَتِيهِ، فَوَ أَيْبَانَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَخَرَجَتْ بِهَا إِذْنٌ لَا تَطْلُقُ وَإِنْ كَانَ زَوَالُ الْمَلِكِ لَا يُطِلُّ الْيَمِينَ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَتَعَيَّدَ إِلَّا عَلَى بَقَاءِ النِّكَاحِ)) اهـ.

فَوَ لَمْ يُقَيَّدَ بِالْإِذْنِ لَمْ يُتَعَيَّدَ بِقِيَامِ النِّكَاحِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ ^(٤) "الشَّارْحُ" عَنْ "الرَّيْلَعِيِّ" فِي أَوَاخِرِ الْأَيْمَانِ مَعَ عِدَّةٍ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ وَهُوَ كَوْنُ الْيَمِينِ الْمُطْلَقَةِ تَصِيرُ مُقَيَّدَةً بِدَلَالَةِ الْحَالِ. بَقِيَ

(قَوْلُهُ: أَذِنْتُ لَكَ أَنْ تَخْرُجِي كُلَّمَا أَرَدْتَ الْخُرُوجَ، كَذَا فِي "الْفَتْح") عَصَلُ مَا قَالَهُ فِي "الْفَتْحِ" فِي الْفَرْقِ: أَنَّ عَدَمَ اشْتِرَاطِ التَّكَرُّارِ - لِلْإِذْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - لِلْعَرَبِ الصَّارِفِ عَنْهُ، وَلَمْ يَوْجِدْ هَذَا الصَّارِفُ فِي: ((بغيرِ إِذْنِي، وَإِلَّا بِإِذْنِي))، فَوَجِبَ اعْتِبَارُ مُوَدَّاهُ اللَّفْظِيِّ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٩٢/٤.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٢٨٣/ب.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٩٠/٤.

(٤) ص ٦٦٠-٦٦١ - "در".

دَيْنَ، وتَحْلُ بِمِئْنَةٍ بِخُرُوجِهَا مَرَّةً بَلَا إِذْنَ، وَلَوْ قَالَ: كَمَا خَرَجْتَ فَقَدْ أَذِنْتُ لَكَ سَقَطَ إِذْنُهُ، وَلَوْ نَهَاها بَعْدَ ذَلِكَ صَحَّ عِنْدَ "مُحَمَّدٍ"، وَعَلِيهِ الْفَتْوَى، "وَلَوْلَا حِيَاةُ" (١)،

لَوْ خَرَجْتَ فِي عِدَّةِ الْبَائِنِ هَلْ يَحْتَقُّ؟ يَظْهَرُ لِي عَدَمُهُ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَمْنُوعَةً لَكِنْ مَانِعُهَا الشَّرْعُ لَا الزَّوْجُ، تَأَمَّلْ.

[١٧٥٨٠] (قَوْلُهُ: دَيْنَ) أَي: وَلَا يُصَدِّقُ فِي الْقَضَاءِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، "حَاشِيَةٌ" (٢). أَي: لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَإِنَّمَا دَيْنٌ لِأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ كَلَامِيًّا؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ مَرَّةً مُوجِبُ الْعَايَةِ فِي قَوْلِهِ: حَتَّى أَذْنَ، وَيَبِينُ الْاسْتِثْنَاءَ وَالْعَايَةَ مُنَاسِبَةً مِنْ حَيْثُ أَنَّ مَا بَعْدَهُمَا مُخَالِفٌ لِمَا قَبْلَهُمَا فَيُسْتَعَارُ إِلَّا بِإِذْنِي لِمَعْنَى: حَتَّى أَذْنَ، "فَتَح" (٣).

[١٧٥٨١] (قَوْلُهُ: وَتَحْلُ بِمِئْنَةٍ إِلَخ) أَي: لَوْ خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ ثُمَّ خَرَجْتَ مَرَّةً ثَانِيَةً بَلَا إِذْنَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ؛ لِانْحِلَالِ الْيَمِينِ بِوُجُودِ الشَّرْطِ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى التَّكَرَّارِ، "بَحْر" (٤) عَنْ "الظَّهْرِيَّةِ" (٥).

[١٧٥٨٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ نَهَاها بَعْدَ ذَلِكَ صَحَّ) أَي: بَعْدَ قَوْلِهِ: كَلَّمَا خَرَجْتَ إِلَخ، قَالَ فِي "الْحَاشِيَةِ" (٦): ((وَبِهِ أَحَذَّ الشَّيْخُ الْإِمَامُ "ابْنُ الْفَضْلِ" (٧)، حَتَّى لَوْ خَرَجْتَ بَعْدَ ذَلِكَ حَيْثُ، وَلَوْ أَذِنَ لَهَا بِالْخُرُوجِ ثُمَّ قَالَ لَهَا: كَلَّمَا نَهَيْتُكَ فَقَدْ أَذِنْتُ لَكَ فَنَهَاها لَا يَصِحُّ نَهْيُهَا)) اهـ.

(قَوْلُهُ: لَكِنْ مَانِعُهَا الشَّرْعُ لَا الزَّوْجُ) فِيهِ تَأَمُّلٌ، بَلْ لَهُ مَنَعُهَا أَيْضًا؛ لِبَقَاءِ أَثَرِ مَلِكِيهِ وَدُرُورِ نَفَقَتِهِ عَلَيْهَا، فَيَكُونُ لَهُ مَنَعُهَا، وَالْإِذْنَ مِمَّنْ لَهُ وَلَا يَأْتِي الْمَنَعُ.

(١) "اللولوالية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني: في التزويج والتزويج ودخول الدار وخروجها والأكل والشرب ق ٩٢/١.

(٢) "الحاشية": كتاب الأيمان - فصل في الخروج ٨٦/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٩١/٤ بتصرف يسير.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٤٠/٤.

(٥) "الظهيرية": كتاب الأيمان - الفصل الرابع: في الخروج ق ١٢٨/ب باختصار.

(٦) "الحاشية": كتاب الأيمان - فصل في الخروج ٨٦/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) تقدمت ترجمته في ٤٣٠/١.

وفي "الصيرفية": حلف بالطلاق لا ينقل أهله لبلد كذا فرفع الأمر للحاكم فبعث رجلاً بإذنه فنقل أهله لا يحنث، (بخلاف قوله: (إلا أن أو حتى) آذن لك؛ لأنه للغاية، ولو^(١) نوى التعدد.....

[١٧٥٨٣] (قوله: وفي "الصيرفية" إلخ) هذه مسألة استطرادية، وذكر في "الذخيرة" عبارة فارسية وقال بعدها: ((ثم إن الزوج ذهب إلى سمرقند وبعث إليها أصحاب السلطان حتى أخرجوها على كره منها وذهبوا بها إلى زوجها بسمرقند بأمر الزوج هل يحنث في يمينه؟ فقيل: ينبغي أن يحنث على ظاهر جواب الكتاب: أن للزوج نقلها من بلدة إلى بلدة أخرى بعدما أوفى المعجل؛ لأنه صحَّ الأمر بالإخراج من الزوج وانتقل فعل المخرج إليه فكان الزوج أخرجها بنفسه، أمّا على اختيار أبي الليث: أنه ليس له نقلها لم يصحَّ الأمر ولم^(٢) ينتقل فعل المخرج إليه، فلا يحنث)) اهـ.

[١٧٥٨٤] (قوله: بخلاف قوله إلخ) مرتبط بما تقدّم^(٣) في [٤/٧٣/١] المتن، أي لو قال: لا تخرجي إلا أن آذن، أو حتى آذن لك فإنه يكفي الإذن مرة واحدة؛ لأنه للغاية، أمّا حتى فظاهر، وأمّا إلا أن فتحوّز بالإلا عنها لتعذر استثناء الإذن من الخروج، وتماثله في "الفتح"^(٤) و"البحر"^(٥).

قال في "البحر"^(٦): ((وأشار إلى أنه لو قال: عبده حر إن دخل هذه الدار إلا أن ينسى فدخلها ناسياً ثم دخل ذاكراً لم يحنث، بخلاف قوله: إلا ناسياً؛ لأنه استثنى من كل دخول دخولاً بصفة قبلي ما سواه داخلياً تحت اليمين، أمّا الأول فإنه بمعنى حتى فلما دخلها ناسياً انتهت اليمين)) اهـ.

(١) في "ط": ((لو)) بدون واو.

(٢) في "٣": ((لم يصح الأمر بالإخراج من الزوج ولم ينتقل إلخ)).

(٣) ص ٣٨٩ - وما بعدها "در".

(٤) انظر "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٩١/٤.

(٥) انظر "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٤٠/٤.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٤٠/٤.

صَدَّقَ. (حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ يُرَادُ بِهِ نِسْبَةُ السُّكْنَى إِلَيْهِ) عُرْفًا وَلَوْ تَبَعًا، أَوْ بِإِعَارَةٍ
باعتبارِ عمومِ المجازِ، ومعناه كَوْنُ محلِّ الحقيقةِ فردًا من أفرادِ المجازِ (أَوْ) حَلَفَ (لَا يَضَعُ
قَدَمَهُ فِي دَارِ فُلَانٍ حَيْثُ بَدْخُولِهَا مطلقاً).....

[١٧٥٨٥] (قوله: صَدَّقَ) أي: قضاءً؛ لَأَنَّهُ مُحْتَمَلٌ كَلَامُهُ، وفيه تشديدٌ على نفسه، "بحر" (١).

مطلب: لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ يُرَادُ بِهِ نِسْبَةُ السُّكْنَى

[١٧٥٨٦] (قوله: وَلَوْ تَبَعًا) حَتَّى لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ أُمِّهِ أَوْ بَنِيهِ وَهِيَ تَسْكُنُ مَعَ زَوْجِهَا
حَيْثُ بِالْدُّخُولِ، "نهر" (٢) عن "الخاتمة" (٣).

قُلْتُ: وَهُوَ خِلَافُ مَا سَدَّكَرُهُ (٤) أَخِيرَ الْأَيَّامِ عَنْ "الواقعات"، لَكِنَّ ذَكَرَ فِي "التاترخانية" (٥):
(أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافَ الرُّوَايَةِ)، وَيُظْهِرُ لِي أَرْحَحُهُ مَا هُنَا؛ حَيْثُ كَانَ الْمُعْتَبَرُ نِسْبَةُ السُّكْنَى عُرْفًا، وَلَا
يَخْفَى أَنَّ بَيْتَ الْمَرْأَةِ فِي الْعُرْفِ مَا تَسْكُنُهُ تَبَعًا لَزَوْجِهَا، وَانْظُرْ مَا سَدَّكَرُهُ (٦) أَخِيرَ الْأَيَّامِ.

[١٧٥٨٧] (قوله: أَوْ بِإِعَارَةٍ) أي: لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ السُّكْنَى بِالْمِلْكِ أَوْ بِالْإِجَارَةِ أَوْ الْعَارِيَةِ
إِلَّا إِذَا اسْتَعَارَهَا لِيَتَحَذَّ فِيهَا وَلَكِيْمَةً فَدَخَلَهَا الْخَالِفُ فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ، كَمَا فِي "العُمْدَةِ"، وَالْوَجْهَ فِيهِ
ظَاهِرٌ، "نهر" (٧). أي: لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَسْكَنًا لَهُ.

[١٧٥٨٨] (قوله: بِاعْتِبَارِ عُمُومِ الْمَجَازِ الْخ) مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ: ((يُرَادُ)) يَعْنِي: أَنَّ الْأَصْلَ فِي دَارِ
زَيْدٍ أَنْ يُرَادَ بِهَا نِسْبَةُ الْمِلْكِ وَقَدْ أُريدَ بِهَا مَا يَشْمَلُ الْعَارِيَةَ وَنَحْوَهَا، وَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ
وَهُوَ لَا يَحْجُوزُ عِنْدَنَا، فَأُجَابَ: بِأَنَّهُ مِنْ عُمُومِ الْمَجَازِ بَأَنَّ يُرَادَ بِهِ مَعْنَى عَامٌّ يَكُونُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةُ فَرْدًا

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٤٠/٤.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٢/أ.

(٣) "الخاتمة": كتاب الأيمان - فصل في الدخول ٨٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) ص ٦٧٠ - "در".

(٥) "التاترخانية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال ٥٧٤/٤.

(٦) المقولة [١٨٢٩٧] قوله: (وَلَا يَدْ أَنْ تَكُونُ سَكَانَهُ لَا بِطَرِيقِ التَّبَعَةِ).

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٢/أ.

مِنْ أَفْرَادِهِ وَهُوَ نِسْبَةُ السُّكْنَى أَيُّ: مَا يَسْكُنُهَا زَيْدٌ بِمِثْلِ أَوْ عَارِيَّةٍ، لَكِنْ بَقِيَ: مَا إِذَا دَخَلَ دَاراً مَمْلُوكَةً لَزِيدٍ وَسَاكِنُهَا غَيْرُهُ فَحَلَفَ رَجُلٌ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ، فَمُقْتَضَى كَوْنِ الْمُعْتَبَرِ نِسْبَةَ السُّكْنَى أَنَّ لَا يَحْنُثُ، وَفِي "الْمُجْتَبَى" عَنْ "الإيضاح": ((أَنَّ فِيهِ عَنْ "مُحَمَّدٍ" رِوَايَتَيْنِ، وَقِيلَ: إِذَا كَانَ لَزِيدٌ دَارَ غَيْرِهَا يَسْكُنُهَا لَمْ يَحْنُثْ، وَإِلَّا فَيَحْنُثُ)) اهـ.

قُلْتُ: وَجَزَمَ فِي "الْحَاثِيَّةِ" ^(١) بِالْحَنْثِ وَلَمْ يُفَصِّلْ، وَهُوَ مُرْجَحٌّ لِإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، [٤/٧٣ق/ب] وَعَلَيْهِ فَكَانَ عَلَى "الْمُصَنَّفِ" أَنْ يَقُولَ: يُرَادُ بِهِ نِسْبَةُ السُّكْنَى أَوْ الْمَلِكِ، لَكِنْ مَشَى فِي "الْمُحِيطِ" عَلَى عَدَمِ الْحَنْثِ، فَقِي "النَّهْر" ^(٢): ((اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ فَدَارُهُ مُطْلَقاً دَارٌ يَسْكُنُهَا، فَلَوْ دَخَلَ دَارَ غَلْتِهِ لَمْ يَحْنُثْ، كَمَا فِي "الْمُحِيطِ"، وَعَلَيْهِ تَفَرُّعٌ مَا فِي "الْمُجْتَبَى": إِنْ دَخَلْتُ دَارَ زَيْدٍ فَعَبْدِي حُرٌّ، وَإِنْ دَخَلْتُ دَارَ عَمْرٍو فَامْرَأَتُهُ طَالِقٌ، فَدَخَلَ دَارَ زَيْدٍ وَهِيَ فِي يَدِ عَمْرٍو بِإِجَارَةٍ لَمْ يَحْنُثْ، وَتَطْلُقُ. فَإِنْ نَوَى شَيْئاً صَدَقَ)) اهـ.

قُلْتُ: لَكِنَّ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي "الْمُجْتَبَى" - وَكَذَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٣) - نَقْلًا عَنْهُ -: ((يَعْتَقُ وَتَطْلُقُ))، وَعَلَيْهِ فَهُوَ مُتَفَرِّعٌ عَلَى مَا فِي "الْحَاثِيَّةِ" لَا عَلَى مَا فِي "الْمُحِيطِ". وَفِي "الْحَاثِيَّةِ" ^(٤) أَيْضاً: ((لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ فَآجَرَهَا فُلَانٌ فَدَخَلَهَا الْحَالِفُ، فِيهِ رِوَايَتَانِ: قَالُوا: عَدَمُ الْحَنْثِ قَوْلُ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَ"أَبِي يُوسُفَ"؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ عِنْدَهُمَا كَمَا تَبَطَّلُ بِالْبَيْعِ تَبَطَّلُ بِالْإِجَارَةِ وَالتَّسْلِيمِ وَمِنْكَ الْيَدُ لِلغَيْرِ)) اهـ.

قُلْتُ: هَذَا يُفِيدُ أَنَّ مَا جَزَمَ بِهِ فِي "الْحَاثِيَّةِ" أَوَّلًا قَوْلُهُمَا وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ "مُحَمَّدٍ"،

(قَوْلُهُ: هَذَا يُفِيدُ أَنَّ مَا جَزَمَ بِهِ فِي "الْحَاثِيَّةِ" أَوَّلًا قَوْلُهُمَا وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ (بِخ) لَعَلَّ الْأَصُوبَ حَذَفُ قَوْلِهِ: ((قَوْلُهُمَا))، وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى قَوْلِهِ: ((إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ))، فَإِنَّ هَذَا مَا جَزَمَ بِهِ أَوَّلًا.

(١) "الحاثية": كتاب الأيمان - فصل في الدخول ٨٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٢٨١/ب - ٢٨٢/أ.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٢٨/٤.

(٤) "الحاثية": كتاب الأيمان - فصل في الدخول ٧٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

ولو حافياً أو راكباً؛ لما تقرر أنَّ الحقيقة متى كانت متعذرةً أو مهجورةً صيرَ إلى المجاز، حتى لو اضطرَّج ووضع قدميه.....

ويُفيد أيضاً: أنها إذا بقيت بيد المالك غير مسكونة لأحد تبقى النسبة له فيحس الحالف بدخولها، ولو كان المالك ساكناً في غيرها، تأمل.

(تنبيه)

في "الخانية"^(١) أيضاً: ((حلف لا يدخل دار زيد ثم حلف لا يدخل دار عمرو فباعها زيد من عمرو وسلمها إليه فدخلها الحالف حيث في اليمين الثانية عنده؛ لأنَّ عنده المستحدث بعد اليمين يدخل فيها. لو مات مالك الدار فدخل لا يحس لا يتقالها للورثة، ولو كان عليه دينٌ مستغرق، قال "محمد بن سلمة"^(٢): يحس، وقال "أبو الليث": لا، وعليه الفتوى؛ لأنها وإن لم يملكها الورثة وبقيت على حكم ملك الميت لم تكن مملوكة له من كل وجه)). اهـ مُلخصاً.

[١٧٥٨٩] (قوله: ولو حافياً) الأولى أن يقول: ولو متبعلاً؛ لأنه مع النعل لم تمس قدمه الأرض فيشمل الحافي بالأولى.

[١٧٥٩٠] (قوله: متعذرة) نحو: والله لا أكل من هذه النخلة كما يأتي^(٣) أول الباب الآتي.

[١٧٥٩١] (قوله: أو مهجورة) كما في مثاليها.

مطلب: لا يضع قدمه في دار فلان

[١٧٥٩٢] (قوله: ووضع قدميه) أي: بحيث^(٤) يكون جسده خارج الدار، "درر"^(٥).

(١) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في الدخول ٧٨/٢ هامش "الفتاوى الهندية".

(٢) أبو عبد الله محمد بن سلمة البلخي (ت ٦٧٨هـ) ("الجواهر المضية" ٣/١٦٢، "كنايب أعلام الأخيار" برقم ١٢٦، "الفوائد البهية" ص ١٦٨-).

(٣) المقولة [١٧٦٢٩] قوله: ((حلف لا يأكل من هذه النخلة)).

(٤) في مطبوعة "الدرر": ((بحس))، وهو تحريف.

(٥) "الدرر": كتاب الأيمان - باب حلف الفعل ٤٨/٢.

لم يَحْنَثْ. (وَشُرْطَ لِلْحَنْثِ فِي) قَوْلِهِ: (إِنْ خَرَجْتَ مِثْلًا) فَأَنْتَ طَالِقٌ، أَوْ إِنْ ضَرَبْتَ عَبْدَكَ فَعَبْدِي حُرٌّ (لُرْيِدِ الْخُرُوجَ) وَالضَّرْبُ (فَعْلُهُ فَوْرًا) لِأَنَّ قَصْدَهُ^(١) الْمَنْعَ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ عُرْفًا، وَمَدَارُ الْإِيمَانِ عَلَيْهِ،.....

[١٧٥٩٣] (قَوْلُهُ: لَمْ يَحْنَثْ) هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ، كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٢)، "شُرْبُلَالِيَّةً"^(٣). قَالَ فِي "الذَّخِيرَةِ": ((وَمَتَى صَارَ اللَّفْظُ مَجَازًا عَنْ غَيْرِهِ لَا يُعْتَبَرُ اللَّفْظُ بِحَقِيقَتِهِ وَيَنْصَرَفُ إِلَى الْمَجَازِ، كَمَا فِي وَضْعِ الْقَدَمِ إِلَّا لِلدَّلِيلِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ الْمَجَازِ فَتُعْتَبَرُ الْحَقِيقَةُ، [١/٧٤٣/٤] فَإِذَا قَالَ لِمَرْأَتِهِ: إِنْ ارْتَقَيْتِ هَذَا السَّلَمَ أَوْ وَضَعْتَ رِجْلَكَ عَلَيْهِ فَأَنْتِ كَذَا، فَوَضَعْتَ رِجْلَهَا عَلَيْهِ وَلَمْ تَرْتَقِ حَيْثُ: لِأَنَّ الْعَطْفَ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْحَقِيقَةَ))، ثُمَّ قَالَ: ((وَفِي "الْمُنْتَقَى": لِأَضْرِبَنَّكَ بِالسَّيَاطِ حَتَّى أَقْتَلَنَّكَ، فَهَذَا عَلَى الضَّرْبِ الْوَحِيدِ، وَلَوْ قَالَ: لِأَضْرِبَنَّكَ بِالسَّيْفِ حَتَّى تَمُوتَ فَهَذَا عَلَى الْمَوْتِ عُرِفَ مُرَادُهُ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالسَّيْفِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا لَا يُنَافِي قَوْلَهُمْ: الْإِيمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَلْفَاظِ لَا عَلَى الْأَغْرَاضِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْأَلْفَاظَ الَّتِي لَمْ تُهَجَرَ، كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(٤) أَوَّلَ الْبَابِ.

[١٧٥٩٤] (قَوْلُهُ: لُرْيِدِ الْخُرُوجَ وَالضَّرْبَ) أَيُ: لِشَخْصٍ أَرَادَ الْخُرُوجَ أَوْ أَرَادَ الضَّرْبَ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ "الْمُصَنِّفِ" فِي قَوْلِهِ: أَيُ قَوْلِ الْحَالِفِ، وَقَوْلُهُ: ((فَعْلُهُ فَوْرًا)) نَائِبُ فَاعِلٍ ((شُرْطَ))، وَضَمِيرُهُ لِلْمَدْكُورِ مِنَ الْخُرُوجِ وَالضَّرْبِ.

مطلب: فِي يَمِينِ الْفَوْرِ

[١٧٥٩٥] (قَوْلُهُ: فَوْرًا) سُبُلُ "السُّعْدِي": بِمَاذَا يُقَدَّرُ الْفَوْرُ؟ قَالَ: بِسَاعَةٍ، وَاسْتَدَلَّ بِمَا ذَكَرَ

(قَوْلُهُ: بِسَاعَةِ الْخ) تَقْدِيرُ الْفَوْرِ بِسَاعَةٍ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ فِي كُلِّ الْمَسَائِلِ، بَلِ الْمَدَارُ فِيهِ عَلَى مَا يُقَالُ لَهُ فَوْرٌ عُرْفًا، كَمَا يَظْهَرُ مِنَ الْآتِيَةِ.

(١) فِي "و": ((لَأَنَّهُ قَصْدٌ)).

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالسُّكْنَى ٣٨٢/٤.

(٣) "الشَّرْبِلَالِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ حَلْفِ الْفِعْلِ ٤٨/٢ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْعُرْرِ").

(٤) الْمَقُولَةُ [١٧٤٢٩] قَوْلُهُ: ((وَالْإِيمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَلْفَاظِ إِلَّا الْخ)).

في "الجامع الصغير" ^(١): ((أَرَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ فَقَالَ الزَّوْجُ: إِنَّ خَرَجْتَ فَعَادَتْ وَجَلَسَتْ وَخَرَجْتَ بَعْدَ سَاعَةٍ لَا يَحْنُ))، "حَمَوِي" عن "البرجندي"، وَلَا يُشْتَرَطُ لَعَدَمِ جِئِهِ إِذَا خَرَجْتَ بَعْدَ سَاعَةٍ تَغْيِيرُ تِلْكَ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مَعَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ، يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ "الفتح" ^(٢): ((تَهَيَّأتُ لِلْخُرُوجِ فَحَلَفَ لَا تَخْرُجُ، فَإِذَا جَلَسْتَ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجْتَ لَا يَحْنُ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ مِنْهَا مِنَ الْخُرُوجِ الَّذِي تَهَيَّأتُ لَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ خَرَجْتَ السَّاعَةَ))، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ يَتَّةٌ، فَإِنْ نَوَى شَيْئًا عَمِلَ بِهِ، "شُرْبِيلَالِيَّة" ^(٣).

قُلْتُ: وَهُوَ مُفَادٌ عِبَارَةً "الجامع الصغير" أَيْضًا، لَكِنْ فِي "البحر" ^(٤) عَنْ "المحيط": ((إِنْ لَمْ تَقُومِ السَّاعَةَ وَتَجِيئِي إِلَى الدَّارِ فَأَنْتَ كَذَا، فَقَامَتِ السَّاعَةُ وَلَبَسَتِ الثِّيَابَ وَخَرَجْتَ ثُمَّ رَجَعْتَ وَجَلَسْتَ حَتَّى خَرَجَ الزَّوْجُ فَخَرَجْتَ وَأَنْتَ الدَّارَ بَعْدَهُ لَا يَحْنُ؛ لِأَنَّ رُجُوعَهَا وَجُلُوسَهَا مَا دَامَتْ فِي تَهَيُّؤِ الْخُرُوجِ لَا يَكُونُ تَرَكًا لِلْفُورِ، كَمَا لَوْ أَخَذَهَا الْبَوْلُ فَبَالَتْ قَبْلَ لُبْسِ الثِّيَابِ)). أَهْ مُلْخَصًا.

إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ، فَإِنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ عَدَمُ الْخُرُوجِ وَهُوَ تَرْكُ فَيْتَحَقُّ بِتَحَقُّقِ ضِدِّهِ وَهُوَ الْجُلُوسُ عَلَى وَجْهِ الْإِعْرَاضِ فَإِنَّهَا إِنَّمَا جَلَسَتْ لِلْإِعْرَاضِ عَنِ الْخُرُوجِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهَا فَيَتَحَقَّقُ عَدَمُ الْخُرُوجِ سَوَاءً تَغَيَّرَتِ الْهَيْئَةُ أَوْ لَا، وَالْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي الْمَجِيءُ

(قَوْلُهُ: لَكِنْ فِي "البحر" عَنْ "المحيط": إِنْ لَمْ تَقُومِ السَّاعَةَ إلخ) فِيهِ: أَنَّ مَا فِي "المحيط" لَا يَفِيدُ اشْتِرَاطَ عَدَمِ تَغْيِيرِ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مَعَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ؛ إِذْ مَعْنَى قَوْلِهِ: ((مَا دَامَتْ فِي تَهَيُّؤِ الْخُرُوجِ)) مَا دَامَتْ مَتَاهَبَةً لَهُ، عَازِمَةً عَلَيْهِ، غَيْرَ مَعْرِضَةٍ عَنْهُ، وَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ عَدَمِ تَغْيِيرِ الْهَيْئَةِ الَّتِي تَحْصُلُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ، حَتَّى يُحْتَاجَ لِلْفَرَقِ الْبَعِيدِ الَّذِي ذَكَرَهُ، تَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "القاسموس": ((الْهَيْئَةُ: حَالُ الشَّيْءِ وَكَيْفِيَّتُهُ، وَهَاءٌ إِلَيْهِ: اشْتِاقٌ، وَلِلْأَمْرِ بَهَاءٌ وَيَهْيَاءٌ: أَخَذَ لَهُ هَيْئَتَهُ، كَهَيْئَتِهِ))، انْتَهَى. (قَوْلُهُ: وَهُوَ الْجُلُوسُ عَلَى وَجْهِ الْإِعْرَاضِ إلخ) عَلَى هَذَا لَا بَدَّ لَتَحَقُّقِ عَدَمِ الْحَنْسِ فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْجُلُوسِ وَالْإِعْرَاضِ، مَعَ أَنَّ الْعِبَارَاتِ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ مَحْجَرٌ جُلُوسٍ سَاعَةً يَفُوتُ الْفُورُ.

(١) "الجامع الصغير": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ص ٢٦١-٢٦٢-.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٤/٣٩٣.

(٣) "النشر لبلاية": كتاب الأيمان - باب حلف الفعل ٤٨/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٣٤٣.

وهذه تُسمَّى يمينَ الفورِ تفرَّدَ "أبو حنيفة" - رحمه الله - بإظهارها ولم يخالفه أحدٌ. (و) كذا (في) حليفه: (إن تغديت) فكذا (بعد قول الطالب): تعال (تغد معي) شرطٌ للحنث (تغديه معه) ذلك الطعام المدعو إليه، (وإن ضمَّ) إلى: إن تغديت.....

[٤/ق٧٤/ب] المُثَبَّتُ وهو لا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِفِعْلِهِ، وَالْفَاعِلُ إِذَا تَهَيَّأَ لِلْفِعْلِ وَجَلَسَ مُنْتَظِرًا لَهُ عَازِمًا عَلَيْهِ لَا يَكُونُ مُعْرِضًا عَنْهُ بَلْ هُوَ فَاعِلٌ حُكْمًا، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ بَقَاءِ تِلْكَ الْهَيْئَةِ هُنَا لِيُعْلَمَ بِهَا أَنَّ الْجُلُوسَ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْإِعْرَاضِ؛ لِأَنَّ الْجُلُوسَ ضِدُّ الْفِعْلِ الْمُرَادِ ظَاهِرًا، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، فَتَدْبِرُهُ.

[١٧٥٩٩] (قوله): وهذه تُسمَّى يمينَ الفورِ إلخ) من فارتَ القِدرَ غَلَّتْ، اسْتُعِيرَ لِلسَّرْعَةِ، أَوْ مِنْ فَوْرَانِ الْغَضَبِ، انْفَرَدَ الْإِمَامُ بِإِظْهَارِهَا وَكَانَتِ الْيَمِينُ أَوَّلًا قِسْمَيْنِ: مُؤَبَّدَةً: أَي مُطْلَقَةً وَمُوقَّتَةً، وَهَذِهِ مُؤَبَّدَةٌ لَفْظًا مُوقَّتَةٌ مَعْنَى تَقْيِيدُ بِالْحَالِ، إِمَّا بِأَنْ تَكُونَ بِنَاءً عَلَى أَمْرٍ حَالِيٍّ كَمَا مَثَلٌ، أَوْ أَنْ تَقَعَ جَوَابًا لِكَلَامٍ يَتَعَلَّقُ بِالْحَالِ، كَمَا فِي: إِنْ تَغَدَّيْتُ، أَفَادَهُ فِي "النَّهْرِ"^(١).

[١٧٥٩٧] (قوله): ولم يخالفه أحدٌ) كذا في "البحر"^(٢) عن "المُحِيطِ"، لَكِنْ نَقَلَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣) عَنْ "زُفَرٍ" وَ"الشَّافِعِيِّ": الْخِثُّ بِهَا عِتْبَارًا لِلْإِطْلَاقِ اللَّفْظِيِّ.

[١٧٥٩٨] (قوله): تغديه معه) نائبُ فاعِلٍ شَرَطَ، فَلَوْ خَرَجَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَتَغَدَّى لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّ جَوَابَهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْجَوَابِ فَيُطَبَّقُ عَلَى السُّؤَالِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْغَدَاءِ الْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ، كَذَا فِي "الْهِدَايَةِ"^(٤).

[١٧٥٩٩] (قوله): ذلك الطعام المدعو إليه) كذا في "الإيضاح" - لـ "ابن كمال" معزياً إلى "الهِدَايَةِ"، وَالَّذِي فِي "الْهِدَايَةِ" هُوَ مَا سَمِعْتُهُ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الْفِعْلُ أَي: التَّغَدِّي، وَأَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ الطَّعَامُ الَّذِي هُوَ حَقِيقَةُ الْغَدَاءِ بِالذَّلَالِ الْمُهِمَلَةِ، وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، وَأَنَّ قَوْلَ "الهِدَايَةِ": ((فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْغَدَاءِ إلخ)) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: إِلَى أَكْلِ الْغَدَاءِ، أَوْ أَنَّهُ أَطْلَقَ الْغَدَاءَ

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٣/ب.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٤/٢٤٣.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٧.

(٤) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٢/٧٩.

(اليومَ أو معك) فعبيدي حرٌّ.....

على التَّغْدِي تَسَاهُلًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الْبَابِ الْآتِي^(١): ((الْعَدَاءُ الْأَكْلُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الظُّهْرِ))، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٢) هُنَاكَ: ((وَهَذَا تَسَاهُلٌ مَعْرُوفٌ الْمَعْنَى فَلَا يُعْتَرَضُ بِهِ)) اهـ.

وَيَلْزَمُ عَلَى مَا فَهِمَهُ "ابْنُ كَمَالٍ": أَنَّهُ لَوْ أَكَلَ ذَلِكَ الطَّعَامَ فِي بَيْتِهِ وَحَدَّهُ يَحْنُثُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ هُوَ التَّغْدِي مَعَ الطَّالِبِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَدْعُو إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الطَّالِبِ وَلَا فِي كَلَامِ الْخَالِفِ تَعْيِينُ طَعَامٍ، بَلْ لَوْ دَعَاهُ إِلَى الْعَدَاءِ مَعَهُ قَبْلَ حُضُورِ طَعْمٍ أَصْلًا فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، بِدَلِيلِ تَعْلِيلِهِمْ: أَنَّ الْجَوَابَ يَنْطَبِقُ عَلَى السُّؤَالِ، نَعَمْ لَوْ قَالَ الطَّالِبُ: تَعَدَّ مَعِيَ هَذَا الطَّعَامَ تَعَدُّ بِهِ، أَمَّا بِدُونِ ذَلِكَ فَلَا، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا الْفَهْمَ الَّذِي فَهِمَهُ "ابْنُ كَمَالٍ" غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَمْ أَرْ مَنْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ وَإِنْ عَوَّلَ "الشَّارِحُ" عَلَيْهِ، تَأَمَّلْ.

[١٧٦٠٠] (قَوْلُهُ: الْيَوْمَ أَوْ مَعَكَ) مَفْعُولٌ [٧٥/٤١] ضَمَّ أَي: بِأَنَّ قَالَ: إِنَّ تَغَدَّيْتُ الْيَوْمَ، أَوْ قَالَ: إِنَّ تَغَدَّيْتُ مَعَكَ حَتَّى تَمُتْلِقَ التَّغْدِي، وَاعْتَرَضَ "ح"^(٣) قَوْلُهُ: أَوْ مَعَكَ: ((بأنه لم يزد على السؤال؛ لأنَّ السُّؤَالَ فِيهِ لَفْظَةٌ (مَعَ) فَالضَّوَابُ أَنَّ يَقُولُ: تَعَدَّ عِنْدِي، كَمَا قَالَ فِي "الْكُنْزِ"^(٤))) اهـ.

(قَوْلُهُ: وَيَلْزَمُ عَلَى مَا فَهِمَهُ "ابْنُ كَمَالٍ": أَنَّهُ لَوْ أَكَلَ ذَلِكَ الطَّعَامَ الْخ) لَا يَلْزَمُ مَا ذَكَرَ عَلَى مَا فَهِمَهُ "ابْنُ كَمَالٍ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَكَلَ ذَلِكَ الطَّعَامَ الْمَدْعُو إِلَيْهِ فِي بَيْتِهِ وَحَدَّهُ لَمْ يَصْدُقْ أَنَّهُ تَعَدَّاهُ مَعَهُ الَّذِي جَعَلَ شَرْطَ الْحَنْثِ حَتَّى يَحْنُثَ، بَلْ الظَّاهِرُ صَحَّةُ مَا قَالَهُ "ابْنُ كَمَالٍ"؛ لِمُوَافَقَتِهِ لظَاهِرِ عِبَارَةِ "الْهِدَايَةِ" بِدُونِ احْتِيَاجٍ لِدَعْوَى تَجَوُّزٍ أَوْ حَذْفِ مِضْفَافٍ، وَالطَّعَامُ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ فِي كَلَامٍ أَحَدِهِمَا إِلَّا أَنَّ الْمَسْئُولَ الطَّعَامَ الْخَالِي، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَذْكُورِ فِي السُّؤَالِ، وَالْجَوَابُ مُتَضَمِّنٌ لَهُ، وَيدُلُّ لذلِكَ ظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ عَنْ "الذَّخِيرَةِ"، وَحَمَلُ عِبَارَتِهَا عَلَى التَّسَاهُلِ لَا يَلِيقُ، وَلَا يَنَامِيبُ حَمَلُ عِبَارَاتِ الْمُؤَلِّفَيْنِ عَلَى ذلِكَ بِدُونِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ.

(١) ص ٤٥٣-٤٥٤ - "در".

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٧.

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول ق ٢٣٩/أ.

(٤) انظر "شرح المعني على الكنز": كتاب الأيمان - باب أحكام اليمين في الدخول والمسكني إلخ ١/٢٥٩.

(حِنْثٌ بِمَطْلَقِ التَّغْذِي) لَزِيَادَتِهِ عَلَى الْجَوَابِ.....

قُلْتُ: لَكِنْ فِي "الذَّخِيرَةِ": ((قَالَ لَهُ: تَغْدَّ مَعِيَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَتَغْدَى^(١)) فَذَهَبَ إِلَى بَيْتِهِ وَتَغْدَى مَعَ أَهْلِهِ لَا يَحِنْثُ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ يَمِينَهُ عُقِدَتْ عَلَى غَدَاءٍ مُعَيَّنٍ وَهُوَ الَّذِي دَعَاهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَاللَّهِ لَا أَتَغْدَى خَرَجَ جَوَاباً لِسُؤَالِ الْمُخَاطَبِ وَأَمَكَّنَ جَعْلُهُ جَوَاباً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَى حَرْفِ الْجَوَابِ فَيُجْعَلُ جَوَاباً وَالْجَوَابُ يَتَضَمَّنُ إِعَادَةَ مَا فِي السُّؤَالِ، وَالسُّؤَالُ وَقَعَ عَلَى غَدَاءٍ بَعَيْنِهِ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: ((تَغْدَّ مَعِيَ)) أَيْ: هَذَا الْغَدَاءُ فَيُجْعَلُ ذَلِكَ كَالْمُصَرِّحِ بِهِ فِي السُّؤَالِ، كَأَنَّهُ قَالَ: تَغْدَّ مَعِيَ هَذَا الْغَدَاءُ، وَالْجَوَابُ يَتَضَمَّنُ إِعَادَةَ مَا فِي السُّؤَالِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَتَغْدَى مَعَكَ؛ لِأَنَّهُ زَادَ عَلَى حَرْفِ الْجَوَابِ وَمَعَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجْعَلَ جَوَاباً فَجُعِلَ ابْتِدَاءً وَلَا قَيْدَ فِيهِ)) أَهـ. وَمِثْلُهُ فِي "التَّائِرِ خَانِيَةً"^(٢) عَنْ "السَّرَاجِيَةِ"^(٣)، فَعُلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ: إِنَّ تَغْدَيْتُ مَعَكَ زِيَادَةٌ عَلَى الْجَوَابِ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ ((مَعَ)) مَذْكُوراً فِي كَلَامِ الطَّالِبِ لِلإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ وَلِعُمُومِهِ الْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ وَغَيْرُهُ، أَيْ: التَّغْدَى مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَغَيْرِهِ، لَكِنْ لَا يَخْلُو عَنْ نَظَرٍ. فَالظَّاهِرُ مَا قَالَهُ "ح"، فَتَدْبَر. ثُمَّ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ إِطْلَاقُ الْغَدَاءِ عَلَى التَّغْدَى كَمَا وَقَعَ فِي عِبَارَةِ "الْهِدَايَةِ"^(٤) تَسَاهُلاً.

[١٧٦٠١] (قَوْلُهُ: حِنْثٌ بِمَطْلَقِ التَّغْذِي) الْإِطْلَاقُ بِالنَّظَرِ لِلْيَوْمِ مَعْنَاهُ سِوَاءُ تَغْدَى مَعَهُ، أَوْ فِي بَيْتِهِ مَثَلاً فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى قَوْلِهِ: ((مَعِيَ)) تَغْدِيهِ مَعَهُ، وَلَوْ فِي غَيْرِ هَذَا الْوَقْتِ، وَلَا يَحِنْثُ إِنْ تَغْدَى مَعَ غَيْرِهِ وَلَوْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي حَلَفَ فِيهِ، "ط"^(٥).

(قَوْلُهُ: فَالظَّاهِرُ مَا قَالَهُ "ح"، فَتَدْبَرُ الْخ) لَا يَصِحُّ اسْتِظْهَارُ مَا قَالَهُ "الْحَلْبِيُّ" وَاتَّبَاعُهُ مَعَ وَجُودِ

النَّقْلِ بِخِلَافِهِ.

(١) فِي "٣": ((فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَتَغْدَى)).

(٢) لَمْ نَعْرِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ فِي الْقِسْمِ الْمَطْبُوعِ مِنْ "التَّائِرِ خَانِيَةً".

(٣) "السَّرَاجِيَةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ عَلَى الْأَكْلِ ٣٣٠/١ (هَامِشٌ "فَنَافَى قَاضِيْعَان").

(٤) "الْهِدَايَةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْخُرُوجِ وَالْإِتْيَانِ وَالرُّكُوبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٧٩/٢.

(٥) "ط": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسُّكْنَى وَالْإِتْيَانِ ٣٤٩/٢.

فَجُعِلَ مُبْتَدِئًا. وَفِي طَلَاقِ "الأَشْيَاءِ"^(١): ((إِنْ)) لِلتَّرَاحِي إِلَّا بِقَرِينَةِ الْفَوْرِ، وَمِنْهُ: طَلَبَ جَمَاعَهَا فَأَبَتْ فَقَالَ: إِنْ لَمْ تَدْخُلِي مَعِيَ الْبَيْتَ فَدَخَلْتُ بَعْدَ سَكُونِ شَهْوَتِهِ.....

[١٧٦٠٢] (قَوْلُهُ: فَجُعِلَ مُبْتَدِئًا) لَكِنْ لَوْ نَوَى الْجَوَابَ دُونَ الْإِبْتِدَاءِ صُدِّقَ دِيَانَةً لِأَنَّ احْتِمَالَ كَوْنِهِ جَوَابًا قَائِمًا، لَا قَضَاءً لِمُخَالَفَتِهِ الظَّاهِرَ فِيمَا فِيهِ تَخْفِيفٌ عَلَيْهِ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ تَعَدَّيْتُ وَنَوَى مَا بَيْنَ الْفَوْرِ وَالْأَبَدِ كَالْيَوْمِ أَوْ الْغَدِ لَمْ يُصَدَّقْ أَصْلًا؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الْمَلْفُوظِ، وَالْحَالُ لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ فَاتَّقَى دَلَالََةَ الْحَالِ وَدَلَالََةَ الْمَقَالِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ وَنَوَى عَدْدًا، أَوْ: لَا يَأْكُلُ طَعَامًا وَنَوَى لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ لَمْ يَصَحَّ، كَذَا فِي "شرح تلخيص الجامع".

[١٧٦٠٣] (قَوْلُهُ: ((إِنْ)) لِلتَّرَاحِي إلخ) احْتَرَزَ بِهَا عَنْ ((إِذَا)) فَإِنَّهَا لِلْفَوْرِ، فَفِي "الْحَانِيَّةِ"^(٢): ((إِذَا فَعَلْتَ [٤/٧٥ق/ب] كَذَا فَلَمْ أَفْعَلْ كَذَا، قَالَ "أَبُو حَنِيفَةَ": إِذَا لَمْ يَفْعَلْ عَلَى أَثَرِ الْفِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ حَيْثُ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَلَمْ أَفْعَلْ كَذَا فَهُوَ عَلَى الْأَبَدِ، وَقَالَ "أَبُو يُوسُفَ": عَلَى الْفَوْرِ أَيْضًا)) اهـ.

وَمَعْنَى كَوْنِ ((إِنْ)) لِلتَّرَاحِي أَنَّهَا تَكُونُ لِلتَّرَاحِي وَغَيْرِهِ عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةِ الْفَوْرِ، وَالْمُرَادُ فِعْلُ الشَّرْطِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ، أَوْ مَا رُتِبَ عَلَيْهِ، فَإِذَا قَالَ لَهَا: إِنْ خَرَجْتَ فَكَذَا، وَخَرَجَتْ فَوْرًا أَوْ بَعْدَ يَوْمٍ مَثَلًا حَيْثُ إِلَّا لِقَرِينَةِ الْفَوْرِ فَيَقْتَدُ بِهِ كَمَا مَرَّ^(٣)، وَمِنْهُ مَا مَثَّلَ بِهِ، وَكَذَا مَا فِي "الْحَانِيَّةِ"^(٤): ((إِنْ دَخَلْتَ دَارَكَ فَلَمْ أَجْلِسْ، فَهُوَ عَلَى الْفَوْرِ)) اهـ. أَيْ: الْجُلُوسُ عَلَى فَوْرِ الدُّخُولِ. وَفِيهَا^(٤) أَيْضًا:

(قَوْلُهُ: كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ وَنَوَى عَدْدًا إلخ) الظَّاهِرُ: حَذَفُ لَفْظِ النِّسَاءِ وَالطَّعَامِ.

(١) "الأَشْيَاءُ وَالنِّظَائِرُ": ص ٢١١-.

(٢) "الْحَانِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - فَصْلٌ: فِيمَا يَكُونُ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ عَلَى الْأَبَدِ ٣١/٢ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٣) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٤) "الْحَانِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - فَصْلٌ: فِيمَا يَكُونُ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ عَلَى الْأَبَدِ ٣٢/٢، بِتَصْرِفٍ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

حِنْثٌ. وفي "البحر" عن "المحيط": طُولُ الشَّاجِرِ لَا يَقْطَعُ الْفَوْرَ، وَكَذَا لَوْ خَسَفَتْ
فَوْتَ الصَّلَاةِ فَصَلَّتْ،.....

((إِنْ بَعَثَ إِلَيْكَ فَلَمْ تَأْتِنِي فَعَبْدِي حُرٌّ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ فَأَتَاهُ ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْهِ ثَانِيًا فَلَمْ يَأْتِهِ حِنْثٌ، وَلَا يَبْطُلُ
الْيَمِينُ بِالْبَرِّ حَتَّى يَحِنْثَ مَرَّةً فَحِينَئِذٍ يَبْطُلُ الْيَمِينُ)) اهـ.

مطلب: إِنْ ضَرَبْتَنِي وَلَمْ أَضْرِبْكَ

وفي "الذخيرة": ((إِنْ ضَرَبْتَنِي وَلَمْ أَضْرِبْكَ، فَهَذَا عَلَى الْمَاضِي عِنْدَنَا، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَمْ أَكُنْ
ضَرِبْتُكَ قَلِيلَ ضَرِبِكَ يُبَيِّنُ، وَإِنْ نَوَى بَعْدَ صَحَّ أَيُّ: إِنْ ضَرَبْتَنِي ابْتِدَاءً وَلَمْ أَضْرِبْكَ بَعْدَهُ وَيَكُونُ
عَلَى الْفَوْرِ. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ كَلِمَةَ ((وَلَمْ)) تَقَعُ عَلَى الْأَيْدِ، كَذَلِكَ إِنْ أَتَيْتَنِي وَلَمْ أَتِكَ، إِنْ زُرْتَنِي وَلَمْ
أُزْرِكَ، وَقَدْ تَقَعُ عَلَى الْفَوْرِ، وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ مَعَانِي كَلَامِ النَّاسِ، وَكَذَلِكَ تَقَعُ عَلَى ((قَبْلُ)) وَعَلَى
((بَعْدُ)) كَمَا مَرَّ، وَفِي: إِنْ كَلَّمْتَنِي وَلَمْ أُجِبْكَ عَلَى ((بَعْدُ))؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ لَا يَتَقَدَّمُ، وَعَلَى الْفَوْرِ
أَيْضًا بِاعْتِبَارِ الْعَادَةِ)) اهـ مُلْخَصًا.

[١٧٦٠٤] (قَوْلُهُ: حِنْثٌ) قَالَ فِي "الِاخْتِيَارِ" ^(١): ((لَأَنَّ مَقْصُودَ الدُّخُولِ لِقَضَاءِ الشَّهْوَةِ وَقَدْ
فَاتَ، فَصَارَ شَرْطُ الْحِنْثِ عَدَمُ الدُّخُولِ لِقَضَاءِ الشَّهْوَةِ وَقَدْ وُجِدَ)) اهـ.
[١٧٦٠٥] (قَوْلُهُ: فِي "الْبَحْرِ" عَنْ "الْمُحِيطِ" عِبَارَتُهُ ^(٢)): ((إِذَا قَالَ لَامِرَاتِهِ: إِذَا لَمْ تَجِئْنِي إِلَى
الْفَرَاشِ هَذِهِ السَّاعَةَ فَأَنْتَ طَائِقٌ وَهُمَا فِي الشَّجَارِ فَطَالَ بَيْنَهُمَا، كَانَ عَلَى الْفَوْرِ حَتَّى لَوْ ذَهَبَتْ
إِلَى الْفَرَاشِ لَا يَحِنْثُ)) اهـ.

وظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ بَعْدَ سَكُونِ شَهْوَتِهِ فَيُقَيَّدُ بِهِ مَا قَبْلَهُ لَكِنَّهُ خِلَافُ مَا يُفْهَمُ مِمَّا نَقَلْنَاهُ ^(٣) عَنْ
"الِاخْتِيَارِ"، فَيَنْبَغِي تَقْيِيدُ هَذَا بِمَا إِذَا لَمْ تَسْكُنْ شَهْوَتَهُ، فَتَأْمَلْ.

[١٧٦٠٦] (قَوْلُهُ: وَكَذَا الْخ) وَكَذَا لَوْ أَخَذَهَا الْبَوْلُ فَبَالَتْ كَمَا قَدْ مَنَاهُ ^(٤). وَفِيلٌ: الصَّلَاةُ تَقْطَعُ

(١) "الِاخْتِيَارِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلٌ: فِيمَنْ حَلَفَ لَا يَلْبِسُ هَذَا الثَّوبَ ٥٨/٤.

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكْنِ وَالْإِتْيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٤٣/٤.

(٣) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٧٥٩٥] قَوْلُهُ: ((فَوْرًا)).

أو اشتغلتُ بالوضوءِ لصلاةِ المكتوبةِ، أو اشتغلتُ بالصلاةِ المكتوبةِ؛ لأنهُ عُذرٌ شرعاً، وكذا عرفاً. (مَرَكَبُ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ).....

الْفَوْرَ؛ لأنها عملٌ آخرُ، والفتوى على الأوَّل، كما في "البحر"^(١).

[١٧٦٠٧] (قوله: أو اشتغلتُ بالصلاةِ المكتوبةِ) أي: إذا خافتَ قوتَها كما يُعلمُ ممَّا قبله، وهذا تكرارٌ إلَّا أنَّ يُحملَ على ما إذا كان الحَلِفُ وهي تُصَلِّي، تأمَّل، قال في "البحر"^(٢): ((ولو اشتغلتُ بالتطوُّعِ أو بالوضوءِ، أو أكلتُ أو شربتُ حيثُ لأنَّ [١/٧٦٣/٤] هذا ليسَ بعُذرٍ شرعاً)) اهـ.

مطلب: لا يركبُ دأبهُ فلانُ

[١٧٦٠٨] (قوله: مَرَكَبُ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ إلخ) يعني لو حلفَ لا يركبُ دأبهُ فلانُ فركبَ دأبهُ عبدهِ فإنه يحنثُ بشرطَين: الأوَّل: أنَّ يتوَّعَّها، الثاني: أنَّ لا يكونَ عليه دينٌ مُستغرقٌ، أمَّا إذا كان عليه دينٌ مُستغرقٌ لا يحنثُ وإنَّ نوى؛ لأنه لا يملكُ للموئى فيه عند "أبي حنيفة"، وإنَّ كان الدينُ غيرَ مُستغرقٍ أو لم يكنْ عليه دينٌ لا يحنثُ ما لم يتوَّعَّ؛ لأنَّ الملكَ فيه للموئى، لكنَّهُ يُضافُ للعبدِ عرفاً، وكذا شرعاً قال ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ»^(٣) الحديث، فَتَحْتَلَّ الإِضَافَةُ إِلَى الْمَوئى فلا بُدَّ

(قوله: أي: إذا خافتَ قوتَها إلخ) الذي يظهرُ في هذه المسألة إبقاءُ قوله: ((أو اشتغلت)) على ظاهره، ويكونُ قوله: ((لو خافت)) ليس احترازياً، ومفهومُهُ غيرُ معتبرٍ، والقصدُ بما هنا بيانُ أنَّه لا يخالفُهُ، وغيرُ هذا غيرُ ظاهرٍ من كلامِهِ تأمَّل، واشتغالُها بالمكتوبةِ شاملٌ للقضاء والأداء. (قوله: قال ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ» الحديث)، تمامُهُ: «فعالمُ للباطع، إلَّا أن يَشْرَطَهُ الْمُبْتَاعُ».

(١) "البحر": كتابُ الأيمان - بابُ اليَمِينِ في الدُخُولِ والخُرُوجِ والسكنى والإتيانِ وغير ذلك ٣٤٣/٤.

(٢) أخرجه مالك ٦١٧/٢ في البيوع - بابُ ثَمَرِ الْمَالِ بِبَاعِ أَصْلِهِ (مختصرًا)، وأحمد ٥٤٠٦٢/٢، والبخاري (٢٢٠٤) في البيوع - من باع غلًا قد أُبرت، ومسلم (١٥٤٣) في البيوع - من باع غلًا عليها ثمر، وأبو داود (٣٤٣٣) في البيوع - العبد يباع وله مال، والترمذي (١٢٤٤) في البيوع - باب ما جاء في ابتِباع النخل بعد التأخير، والسنائي ٢٩٦/٧ في البيوع - العبد يباع - والنخل يباع أصلها، وابن ماجه (٢٢١٠) و(٢٢١١) في التَّحَارَاتِ - من باع غلًا وغيرهم.

وَالْمَكَاتِبِ (لَيْسَ لِمَوْلَاهُ فِي حَقِّ الْيَمِينِ إِلَّا) بِشَرْطَيْنِ (إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَنْبُهُ مُسْتَغْفَرًا وَ) قَدْ نَوَاهُ) فَحِينَئِذٍ يَحْنُثُ. (حَلَفَ لَا يَرْكَبُ، فَالْيَمِينُ عَلَى مَا يَرْكَبُهُ النَّاسُ) عَرَفًا مِنْ فَرَسٍ وَحِمَارٍ، (فَلَوْ رَكَبَ ظَهَرَ إِنْسَانٍ) أَوْ بَعِيرًا أَوْ بَقَرَةً أَوْ فَيْلًا.....

مِنَ النَّبِيِّ، وَقَالَ "أَبُو يُوسُفَ" فِي الْوُجُوهِ كُلِّهَا يَحْنُثُ إِذَا نَوَاهُ، وَقَالَ "مُحَمَّدٌ": "يَحْنُثُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ لاعتبار حقيقة الملل؛ إذ الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما، "هداية"^(١).
قُلْتُ: وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْمَأْذُونِ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ فَيَحْنُثُ فِي غَيْرِ الْمَأْذُونِ إِذَا نَوَاهُ بِالْأَوَّلَى اتِّفَاقًا.

[١٧٦٠٩] (قَوْلُهُ: وَالْمَكَاتِبِ) لَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَهُ هُنَا، وَلَا يَتَأْتِي فِيهِ هَذَا التَّفْصِيلُ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٢) عَنْ "الْمُحِيطِ": ((وَلَوْ رَكَبَ دَابَّةً مَكَاتِبَ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ مِنْكَه لَيْسَ بِمُضَافٍ إِلَى الْمَوْلَى لَا ذَاتًا وَلَا يَدًا)) اهـ.

وَمُقْتَضَاهُ: أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ وَإِنْ نَوَاهُ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ دَابَّتَهُ مِلْكٌ لَهُ لَا لِمَوْلَاهُ وَلِذَا يَضْمَنُهَا الْمَوْلَى بِالْإِتْلَافِ سِوَاءَ كَانَ عَلَيْهِ ذَنْبٌ أَوْ لَا، فَتَدَبَّرْ. ثُمَّ رَأَيْتُ "الْقَهْصَانِي"^(٣) قَالَ: ((وَالْإِضَافَةُ إِلَى الْمَأْذُونِ تُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ رَكَبَ مَرَكَبَ الْمَكَاتِبِ لَمْ يَحْنُثْ)).

(قَوْلُهُ: فَيَحْنُثُ فِي غَيْرِ الْمَأْذُونِ إِذَا نَوَاهُ بِالْأَوَّلَى (لِخ) لَيْسَ شَرْطًا.

= مِنْ طَرُقٍ عَنْ سَالِمٍ وَنَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ يَلْبَغٍ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: ((مَنْ بَاعَ غُلًا بَعْدَ أَنْ تَوَثَّرَ فَشَرَّهَاطَ لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْمُبْتَاعُ))، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ مُخْتَصَرًا.

وَرَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ مَالِكٌ وَأَبُو بَرْزَةَ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعْدٍ وَغَيْرُهُمْ.

وَرَوَاهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، ابْنِ عُبَيْنَةَ وَمَعْمَرٍ وَاللَّيْثِ وَيُونُسَ وَغَيْرِهِمْ.

وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ (ح) وَعَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي "الْكَبَرِيِّ" (٤٩٨٣)،

وَإِبْنُ حِبَانَ فِي "صَحِيحِهِ" (٢٩٢٤)، وَرَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ نَافِعٍ: ((مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ))، أَخْرَجَهُ

النَّسَائِيُّ فِي "الْكَبَرِيِّ" (٤٩٨٠) (٤٩٨١).

(١) "الْهَدَايَةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْخُرُوجِ وَالْإِتْيَانِ وَالرُّكُوبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٧٩/٢.

(٢) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسُّكْنَى وَالْإِتْيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٤٣/٤.

(٣) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلُ: حَلْفُ الْفِعْلِ ٣٩٠/١.

(لا يَحْنُثُ) استحساناً إلا بالنيَّةِ، "ظهيرية"^(١). قلتُ: وينبغي حنْثُه بالبعيرِ في مصرَ والشامِ، وبالفيلِ في الهندِ؛ للتعارُفِ، قاله المصنِّفُ^(٢).....

[١٧٦١٠] (قوله: لا يَحْنُثُ استحساناً) أي: وإن كان اسمُ الدَّابَّةِ لما يَدْبُ على الأرضِ إذا قال: دَابَّةُ فُلَانٍ؛ لأنَّ العُرْفَ خَصَّصَهُ بالرُّكُوبِ المعتادِ، والمعتادُ هو الحِمَارُ والبَغْلُ والفرَسُ فَيُقَيَّدُ به وإن كان الجَمَلُ ممَّا يَرَكَّبُ أيضاً في الأسفارِ وبعضِ الأوقاتِ فلا يَحْنُثُ بِالْجَمَلِ إلا إذا نَوَاهُ، وكذا الفيلُ والبقرُ إذا نَوَاهُ حَيْثُ وَإِلَّا لَا، وَيَنْبَغِي إِنْ كَانَ الْحَالِفُ مِنَ الْبَدْوِ أَنْ يَتَعَقَّدَ عَلَى الْجَمَلِ أَيْضاً بِلَا نِيَّةٍ؛ لأنَّ رُكُوبَهُ مُعْتَادٌ لَهُمْ، وكذا إِنْ كَانَ حَضَرِيًّا جَمَلًا وَالْمَحْلُوفُ عَلَى دَابَّتِهِ جَمَلًا دَخَلَ فِي يَمِينِهِ بِلَا نِيَّةٍ، وَإِذَا كَانَ مُقْتَضَى اللَّفْظِ انْعِقَادُهَا عَلَى الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ؛ فَلَوْ نَوَى بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ بَأَنْ نَوَى الْحِمَارَ دُونَ الْفَرَسِ - مَثَلًا - لَا يُصَلِّقُ دِيَانَةً وَلَا قَضَاءً؛ لِأَنَّ [١٧٦١٠/ب] نِيَّةَ الْخُصُوصِ لَا تَصَحُّ فِي غَيْرِ اللَّفْظِ، وَسَيَأْتِي تَمَامُهُ فِي الْفَصْلِ الْآتِي، كَذَا فِي "الْفَتْح"^(٣).

قلتُ: أي: لأنَّ الْمُحْمُولَ عَلَى الْعُرْفِ هُوَ لَفْظُ ((أَرَكَبُ)) لَا لَفْظُ ((دَابَّةُ))، فَمِنْ لَفْظِ ((دَابَّةُ)) يَشْمَلُ الْكُلَّ عُرْفًا وَلُغَةً، وَإِنَّمَا خَصَّصَ الْعُرْفَ لَفْظُ ((أَرَكَبُ)) بِهَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ، فَلَوْ نَوَى بَعْضُهَا لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ تَخْصِيصُ الْفِعْلِ وَلَا عُمُومٌ لَهُ، وَسَيَأْتِي^(٤) تَمَامُهُ، ثُمَّ حَيْثُ كَانَ الْمَدَارُ عَلَى الْعُرْفِ الْمُعْتَادِ فَيَنْبَغِي أَنَّ الْحَالِفَ لَوْ كَانَ لَيْسَ مِمَّنْ يَرَكَّبُ الْحِمَارَ أَنْ لَا يَحْنُثَ بِالْحِمَارِ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْحَالِفُ مُسَافِرًا أَنْ يَحْنُثَ بِالْجَمَلِ بِلَا نِيَّةٍ.

[١٧٦١١] (قوله: وَيَنْبَغِي حَنْثُهُ بِالْبَعِيرِ [إِلخ]) أي: إذا كان مِمَّنْ يَرَكَّبُ الْبَعِيرَ، كَالْمَسَافِرِ وَالْجَمَّالِ وَأَهْلِ الْبَدْوِ، كَمَا عُرِفَ مِمَّا نَقَلْنَاهُ^(٥) عَنْ "الْفَتْح".

(قوله: فَلَوْ نَوَى بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ بَأَنْ نَوَى الْحِمَارَ دُونَ الْفَرَسِ [إِلخ]) أي: بهذه الجملة، وإلا فَنِيَّةُ الْبَعْضِ بِلَفْظِ الدَّابَّةِ تَصَحُّ كَمَا يَظْهَرُ؛ إِذْ هِيَ نِيَّةُ الْخُصُوصِ فِي اللَّفْظِ، تَامِل.

(١) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الأول - الفصل الخامس: في الضرب والقتل والركوب ق ١٢٩/ب.

(٢) "المنح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى إلخ ١/١٩٦/أ.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك ٣٩٣/٤ - ٣٩٤.

(٤) المقالة [١٧٦١٣] قوله: ((ولو حلف لا يركب، أو لا يركب مركباً)).

(٥) في المقالة السابقة.

ولو حُمِلَ على الدابة مُكرهاً فلا حِنْثَ كحليفه: لا يركبُ فرساً فرساً فركبَ برذوناً أو بعكسه؛ لأنَّ الفرسَ اسمٌ للعربي، والبرذونُ اسمٌ للعجمي، والخيْلُ يعمُّ هذا لو يمينه بالعربية، ولو بالفارسية حِنْثٌ بكلِّ حال، ولو حلفَ: لا يركبُ أو: لا يركبُ مركباً، حِنْثٌ بكلِّ مركبٍ سفينةً أو محملاً أو دابةً سوى الآدمي، وسيجيء ما لو حلفَ لا يركبُ حيواناً أو دابةً.

[١٧٦١٢] (قوله: ولو حُمِلَ إلخ) أمّا لو أكره على الركوب فركبَ حِنْثٌ، "ط" (١).

[١٧٦١٣] (قوله: ولو حلفَ: لا يركبُ، أو: لا يركبُ مركباً) كذا في بعض النسخ، ومثله في "البحر" (٢) عن "الظهريّة" (٣)، وكذا في "الخاتية" (٤)، وهو مُخالفٌ لقول "المصنف" المار (٥) قريباً، فاليمينُ على ما يركبه النَّاسُ، نعم في بعض النسخ: حلفَ لا يركبُ مركباً، ومثله في "النهر" (٦)، وفي "التاترخانية" (٧): ((حلفَ لا يركبُ مركباً فركبَ سفينةً، قال "الحسن" في "المجرد": لا يحنث، وعليه الفتوى)) اهـ لكنَّ العرفَ الآن: المركبُ خاصٌّ بالسفينة، فينبغي أن لا يحنثَ بغيرها. [١٧٦١٤] (قوله: وسيجيء) (٨) أي: قريباً في الباب الآتي، والله سبحانه أعلم.

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان ٣٤٩/٢.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ٣٤٤/٤.

(٣) "الظهريّة": كتاب الأيمان - الفصل الخامس - النوع الثاني في الركوب ق ١٣٠/أ.

(٤) "الخاتية": كتاب الأيمان - فصل في الركوب ٩٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) ص ٤٠٦ - وما بعدها "در".

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ق ٢٨٤/أ.

(٧) "التاترخانية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال ٦١٨/٤.

(٨) ص ٤٢٧ - وما بعدها "در".

﴿بابُ اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام﴾

(ثم الأكل: إيصالُ ما يحتملُ المضغُ بفيه إلى الجوفِ) كخبزٍ وفاكهةٍ، مضغٌ أو لا أي: وإن ابتلعه بغير مضغٍ. (والشربُ إيصالُ ما لا يحتملُ الأكلُ من المائعاتِ إلى الجوفِ) كماءٍ وعسلٍ،.....

﴿بابُ اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام﴾

لم يذكر مسائلَ اللبسِ هنا بل ذكرها في بابِ اليمين^(١) بالبيعِ والشراءِ، فكان المناسبُ إسقاطَ اللبسِ من هذه الترجمة وذكره هناك.

[١٧٦١٥] (قوله: ثم الأكلُ) ترتيبٌ إخباريٌّ، "ط"^(٢).

[١٧٦١٦] (قوله: إلى الجوفِ) مُتَعَقِّقٌ بإيصال، فلو حلفَ لا يَأْكُلُ كذا أو لا يشربُ فأدخله في فيه ومضغه ثم ألقاه لا يَحْنُثُ حتى يُدْخِلَهُ في جوفِهِ؛ لأنَّه بِلُونِ ذَلِكَ لا يَكُونُ أَكْلًا بَلْ يَكُونُ ذَوْقًا، "ط"^(٢) عن "البحر"^(٣).

[١٧٦١٧] (قوله: كماءٍ وعسلٍ) أي: غير جامدٍ وإلا فهو مأْكُولٌ، تأمَّل. ثم إنَّ المائعَ الَّذي لا يَحْتَمِلُ المضغَ إنما يُسَمَّى مَشْرُوبًا إِذَا تَنَاوَلَهُ وَحْدَهُ وإلا فهو مأْكُولٌ، وكذا عَكْسُهُ؛ ففي "البحر"^(٣) عن "البدائع"^(٤): ((لو حلفَ لا يَأْكُلُ هذا اللَّبَنَ فَأَكَلَهُ يَحْنُثُ أو تَمَرٍ، أو لا يَأْكُلُ هذا العَسَلُ

﴿بابُ اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام﴾

(قوله: لم يذكر مسائلَ اللبسِ هنا إلخ) ذكرَ بعضُ مسائلِ اللبسِ في هذا البابِ، وذكرَ غالبَ مسائلِهِ في البابِ الآتي، وهي داخلَةٌ في قوله: ((وغيرها)) كما ثَبَّه عليه فيما يأتي.

(١) ص ٦١٧ - "در".

(٢) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٠/٢.

(٣) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٤/٤.

(٤) "البدائع": كتاب الإيمان - فصل وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٥٦/٣ - بتصريف.

أو الخَلَّ فأكله يُحْبِزُ يَحْنَثُ؛ لأنه هكذا يكون. ولو أكله بانفراذه لا يَحْنَثُ؛ لأنه شَرِبَ لا أَكَلَ، وكذلك إن حَلَفَ لا يَأْكُلُ هذا الحَبِزَ فَحَقَّقَهُ ثُمَّ دَقَّهُ وَصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ فَشَرِبَهُ لا يَحْنَثُ؛ لأنه شَرِبَ لا أَكَلَ)) اهـ.

وفي "الفتح"^(١): ((حَفَ لا يَأْكُلُ لَبَنًا فَشَرِبَهُ لا يَحْنَثُ، [١/٧٧ق/٤] ولو تَرَدَّدَ فِيهِ فَأَوْصَلَهُ إِلَى جَوْفِهِ حَيْثُ)) اهـ.

وقوله: ((تَرَدَّدَ فِيهِ)) بالثاء المثلثة أي: فَتَ الحَبِزَ فِيهِ، وفي "الحاشية"^(٢): ((حَلَفَ لا يَأْكُلُ اللَّبَنَ فَطَبَخَ بِهِ أَرْزًا فَأَكَلَهُ، قَالَ "أَبُو بَكْرِ الْبَلْخِيُّ": لا يَحْنَثُ وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ فِيهِ مَاءً، وَإِنْ كَانَ يَرَى عَيْنَهُ، وَكَذَا لَوْ جَعَلَهُ جُبًّا إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ أَكَلَ مَا يَتَّخِذُ مِنْهُ. حَلَفَ لا يَأْكُلُ السَّمْنَ فَأَكَلَ مَسْوِقًا مَلْتَوًا بِالسَّمَنِ، ذَكَرَ فِي "الأصل"^(٣): إِنْ كَانَ السَّمْنُ مُسْتَبِينًا يَجِدُ طَعْمَهُ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَهْلَكٍ. وَذَكَرَ "الْحَاكِمُ" فِي "المختصر"^(٤): إِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ عَصَرَ سَالَ مِنْهُ السَّمْنُ حَيْثُ، وَإِلَّا لَا، وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ))، قَالَ - أَيْ "قَاضِي خَانَ" -: ((وَيَبْغِي أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي مَسْأَلَةٍ الْأَرَزِّ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ)) اهـ.

قلت: والحاصل: أَنَّهُ إِذَا حَفَ لا يَأْكُلُ مَائِعًا كَلْبَيْنِ وَسَمْنٍ وَخَلٍّ، فَإِنْ شَرِبَهُ لا يَحْنَثُ، وَإِنْ تَنَاوَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ وَلَمْ يُسْتَهْلَكْ كَأَكْلِهِ حَبِزٍ أَوْ تَمَرٍ حَيْثُ، وَإِنْ اسْتَهْلَكَ بَأَنَ لا يَجِدُ طَعْمَهُ أَوْ بَأَنَ لا يَعْصِرُ عَلَى الْخِلَافِ فِي تَقْسِيرِهِ لَمْ يَحْنَثُ، قَالَ "السَّائِحَانِي": ((وَقَوْلُ "الْحَاكِمِ" أَرْقُ، وَلِذَا مَشَتْ عَلَيْهِ الشَّرْوَحُ)) اهـ. وَأَمَّا لَوْ خَلَطَ مَا كَوَّلًا بِمَا كَوَّلَ آخَرَ فَيَأْتِي^(٥) بَيَانُهُ فِي الْفُرُوعِ الْآتِيَةِ فِي أَثْنَاءِ الْبَابِ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٤/٤.

(٢) "الحاشية": كتاب الأيمان - فصل في الأكل ٥٦/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الأصل": كتاب الأيمان - باب الكفارة في اليمين في أكل الطعام ٢٤٧/٣.

(٤) "المختصر الكافي": لأبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المعروف بالحاكم الشهيد المروزي السلمي البلخي

(ت ٣٣٤هـ) (الخواهر المضية ٣/٣١٣، تاج التراجم ص ٢٣١، الفوائد البهية ص ١٨٥).

(٥) ص ٤٤٨ - وما بعدها "در".

ففي حلفه لا يأكل بيضة حنثَ ببلعها، وفي لا يأكل عنباً مثلاً لا يحنثُ بمصّه؛ لأنَّ المصَّ نوعٌ ثالثٌ، ولو عصّره.....

[١٧١٨] (قوله: ففي حلفه إلخ) تقرّع على تعريف الأكل، "ط"^(١).

[١٧١٩] (قوله: حنثَ ببلعها) أي: مع قشرها أو بلونه إذا كانت مسلوقة.

[١٧٢٠] (قوله: وفي: لا يأكل عنباً إلخ) قال في "الفتح"^(٢): ((ولو حلف لا يأكل عنباً، أو رماناً فجعلَ يمتصّه ويرمي ثقله^(٣) ويتلّع المتحصّل بالمصّ لا يحنث؛ لأنَّ هذا ليس أكلاً ولا شرباً، بل مصّ)) اهـ. ومثله في "البحر"^(٤) عن "البدائع"^(٥).

قلت: لكن يصدّق عليه تعريف الشرب المذكور وهو: إيصال ما لا يحتمل المضغ من المائعات إلى الجوف إلا أن يكون المراد المائع وقت إدخاله الفم، وعليه فالمراد بالمصّ استخراج مائية الجامد بالفم وإيصالها إلى الجوف. ومقتضاه: أنه لو حلف لا يمتص شيئاً لا يحنث بشرب المائع، مع أنَّ السنة في شرب الماء المصّ، فعلم أنَّ المصَّ أعمُّ من الشرب من وجه، فيجتمعان فيما إذا أخذ الماء بفيه مع ضيق الشفتين، وينفرد الشرب بالعبّ، والمصّ باستحلاب مائية الجامد بالفم، حتى لو عصّر الفاكهة وشرب ماءها عنباً يحنث في حلفه؛ لا يشرب، لا في حلفه؛ لا يمتص، ولو شربه مصّاً حنثَ فيهما، هذا ما ظهر لي.

[١٧٢١] (قوله: لأنَّ المصَّ نوعٌ ثالثٌ) أي: في بعض الأوجوه كما في الصّورة المذكورة، وإلا فقد يكون شرباً كما علمته.

(قوله: مع أنَّ السنة في شرب الماء المصّ إلخ) ما ورد من أنَّ السنة في شرب الماء المصّ فهو مجازٌ عن أخذ الماء بفيه مع ضيق الشفتين. اهـ "سندي".

(١) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٠/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٥/٤.

(٣) قوله: ((ثقله)) هكذا بخطه بالمناة الفوقية، والذي في "القاموس" و"المصباح" بالثاء المثناة. اهـ مُصحّحه.

(٤) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٤/٤.

(٥) "البدائع": كتاب الإيمان - فصل: وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٥٩/٣.

وأكل قشره حنث، "بدائع". لكن في "تهذيب القلانسي"^(١): حلف لا يأكل سكرًا لا يحنث بمصه، وفي عرفنا يحنث، وأما الذوق فعمل الفم لمجرد معرفة الطعم، وصل إلى الجوف أم لا.....

[١٧٦٢٢] (قوله: وأكل قشره) أي: ولم يشرب مائه؛ لأنَّ ذهاب [٤/٧٧ب] الماء لا يُخرجُه من أن يكون أكلاً له، ألا ترى أنه إذا مضغَ وابتلع الماء أنه لا يكون أكلاً له بابتلاع الماء، فدلَّ أنَّ أكل العنب هو أكل القشر والحصرم منه وقد وجد فيحنث، "بحر"^(٢) عن "البدائع"^(٣). وفيه نظر، كما في "الذخيرة"^{*}.

وحاصله: أنه ذكر في "العيون": ((أنه إذا ابتلع ماءه فقط لم يحنث، ولو ابتلع الحب أيضاً دون القشر يحنث))، وعلمه "الصدر الشهيد": ((بأن العنب اسم لهذه الثلاثة، ففي الأول أكل الأقل، وفي الثاني الأكثر وله حكم الكل)).

[١٧٦٢٣] (قوله: لا يحنث بمصه) لأنه ليس بأكل؛ فقد وصل إلى جوفه ما لا يتأتى فيه المضغ، "ذخيرة".

[١٧٦٢٤] (قوله: وفي عرفنا يحنث) من تيمم كلام "القلانسي"، وهو محط الاستدراك. اهـ "ح"^(٤): أي: لأنه يؤكل بالمضغ والمص عادةً، وكذا العنب والرمان.

[١٧٦٢٥] (قوله: وأما الذوق فعمل الفم إلخ) هذا هو الحق على ما في "الفتح"^(٥)،

(١) "تهذيب الوقعات" لأحمد القلانسي. ("كشف الظنون" ١/٥١٧، "الجواهر المضية" ١/٣٥٧، "الطبقات السنية" ٢/١٣٣).

(٢) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٤٤.

(٣) "البدائع": كتاب الإيمان - فصل: وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٣/٥٦.

* قوله: ((كما في الذخيرة)) حيث قال: ((وإنه مشكل؛ لأنَّ العنب اسم للكل، وكذلك الرمانة، فإذا أكل القشر والحصرم فقد أكل بعض ما عُقِدَ عليه اليمين فلا يحنث، وذكر المسألة في "العيون" في صورة أخرى فقال: إذا رمى قشره وحبه وابتلع ماءه لم يحنث، ولو ابتلع ماءه وحبه فقط حنث، وعلمه "الصدر الشهيد" بأنَّ العنب اسم لهذه الثلاثة، ففي الوجه الأول أكل الأقل فلا يصير أكلاً، وفي الثاني أكل الأكثر وله حكم الكل في كثير من الأحكام)). اهـ ملخصاً، اهـ منه.

(٤) "ح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٣٩/أ.

(٥) "الفتح" كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٣٩٥.

فكل^(١) أكلٍ وشربٍ ذوقٌ ولا عكس، ولو تَمَضَّمُضَ للصلاة.....

خلافًا لما في "النظم": ((من أنه عمل الشفاهِ ذوقُ الحلق))؛ فإنه يدلُّ على أنَّ عدمَ الوصولِ إلى الجوفِ مأخوذٌ في مفهومِ الذوقِ.

قلت: لكنَّه موافقٌ لما في "الفتح"^(٢) من رواية "هشامٍ": ((حلفَ لا يذوقُ فيمنَّه على الذوقِ حقيقةً، وهو: أن لا يوصلَ إلى جوفه، إلَّا أن يتقدَّمَهُ كلامٌ يدلُّ عليه، نحو أن يقال: نَعَدُ مَعِيَ فحلفَ لا يذوقُ معه طعاماً^(٣)، فهذا على الأكلِ والشربِ)) اهـ.

مطلبٌ في الفرقِ بين الأكلِ والشربِ والذوقِ

[١٧٦٢٦٦] (قوله): فكلُّ أكلٍ وشربٍ ذوقٌ ولا عكس) أي: وليس كلُّ ذوقٍ أكلًا أو شربًا بناءً على أنَّ الذوقَ أعمُّ مُطلقاً؛ لأنَّه لا يشترطُ فيه الوصولُ إلى الجوفِ، بل يصدقُ بذونه بخلافهما، فإذا أكلَ أو شربَ يَحْنُثُ في حَلْفِهِ: لا يذوقُ، وإذا حلفَ لا يأكلُ أو لا يشربُ فذاقَ بلا إيصالٍ إلى الجوفِ لم يَحْنُثْ، لكن فيه: أنه قد يتحقَّقُ الأكلُ بلا ذوقٍ، كما لو ابتلعَ ما يتوقَّفُ معرفةً طعمه على المضغ، كبيضةٍ أو لوزةٍ، وعليه: فين الأكلِ والذوقِ عمومٌ وجهيٌّ، وعن هذا قال في "الفتح"^(٤): ((إنَّ قولَ "المحيطِ": لو حلفَ لا يذوقُ فأكَلَ أو شربَ يَحْنُثْ - يَغْلِبُ على الظنِّ أنَّ المرادَ به الأكلُ المُقْتَرَنُ بالمضغ، أو بَعَّ ما يُدْرِكُ طعمه بلا مضغٍ؛ لأنَّا نَقْطَعُ بأَنَّ مَنْ ابتلعَ قلبَ لوزةٍ لا يُقالُ فيه: ذاقها، ولا يَحْنُثْ ببلعها)) اهـ.

قلت: وعلى ما مرَّ^(٥) عن "النظم" فينبههما التباينُ كما بين الأكلِ والشربِ، فلا يَحْنُثُ الحالِفُ على واحدٍ مِنَ الثَلَاثَةِ بفعلٍ الآخَرِ.

(١) في "د" و"و" و"ب": ((وكلُّ)) بالواو.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٥/٤.

(٣) عبارة "الفتح": ((طعاماً وشرباً)).

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٥/٤.

(٥) في المقوعة السابقة.

لَا يَحْنُثُ، وَلَوْ عَنَى بِالنَّوْقِ الْأَكْلَ لَمْ يَصْدَقْ إِلَّا لِلدَّلِيلِ. (حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ) أَوْ الْكَرْمَةِ (تَقَيَّدَ حَتَّى بَأْكُلِهِ مِنْ ثَمَرِهَا) بِالْمَثَلَةِ، أَي: مَا يَخْرُجُ مِنْهَا بِلا تَغْيِيرٍ بِصَنْعَةٍ جَدِيدَةٍ،

[١٧٦٢٧] (قَوْلُهُ: لَا يَحْنُثُ) أَي: [١/٧٨٣/٤] فِي حَلْفِهِ: لَا يَنْوُقُ الْمَاءَ كَمَا فِي "الْجَوْهَرَةِ"^(١)؛

لَأَنَّهُ لَا يَقْصُدُ بِهِ ذَوْقَ الْمَاءِ، بَلْ إِقَامَةَ الْقُرْبَةِ، وَلِذَا كُرِهَ الذَّوْقُ لِلصَّائِمِ دُونَ الْمَضْمُتَةِ.

[١٧٦٢٨] (قَوْلُهُ: لَمْ يَصْدَقْ إِلَّا لِلدَّلِيلِ) أَي: كَقَوْلِ الْقَائِلِ لَهُ: تَعَدَّ مَعِيَ كَمَا مَرَّ^(٢)، وَكَذَا

الْعُرْفُ الْآنَ لَوْ قَالَ ابْتَدَأَ: لَا أَذْوَقُ فِي بَيْتِ زَيْدٍ طَعَامًا فَإِنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْأَكْلُ.

مَطْلَبُ: حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ

مَطْلَبُ: إِذَا تَعَذَّرَتِ الْحَقِيقَةُ أَوْ وَجَدَ عُرْفٌ بِخِلَافِهَا تَرَكْتَ

[١٧٦٢٩] (قَوْلُهُ: حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ الْخ) الْأَصْلُ فِي جَنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّ الْعَمَلَ

بِالْحَقِيقَةِ عِنْدَ الْإِمْكَانِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أَوْ وَجَدَ عُرْفٌ بِخِلَافِ الْحَقِيقَةِ تَرَكْتَ. فَإِذَا عَقَّدَ يَمِينَهُ عَلَى مَا هُوَ

مَأْكُولٌ بَعَيْنُهُ انْصَرَفَتْ إِلَى الْعَيْنِ، لِإِمْكَانِ الْعَمَلِ بِالْحَقِيقَةِ، وَإِذَا عَقَّدَهَا عَلَى مَا لَيْسَ مَأْكُولًا بَعَيْنُهُ

أَوْ هُوَ مَأْكُولٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا تُؤْكَلُ عَيْنُهُ عَادَةً انْصَرَفَتْ إِلَى مَا يَتَّخِذُ مِنْهُ مَجَازًا؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْحَقِيقَةِ غَيْرُ

مُمْكِنٍ، فَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّاةِ شَيْئًا فَأَكَلَ مِنْ لَبَنِهَا أَوْ سَمِيحِهَا لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ عَيْنَ

الشَّاةِ مَأْكُولَةٌ فَيَنْصَرِفُ إِلَى عَيْنِهَا لَا مَا يَتَوَلَّدُ مِنْهَا، وَكَذَا الْعَنْبُ فَلَا يَحْنُثُ بِزَيْبِهِ وَعَصِيرِهِ، وَفِي

النَّخْتَةِ يَحْنُثُ بِثَمَرِهَا وَطَلْعِهَا؛ لِأَنَّ عَيْنَهَا غَيْرُ مَأْكُولَةٍ، وَفِي النَّخْلِ يَحْنُثُ بِخُبْزِهِ؛ لِأَنَّ الدَّقِيقَ وَإِنْ

كَانَ يُؤْكَلُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ كَذَلِكَ عَادَةً، وَتَمَامُهُ فِي "الدَّخِيرَةِ".

[١٧٦٣٠] (قَوْلُهُ: أَوْ الْكَرْمَةِ) شَجَرَةُ الْعَنْبِ، وَلَمْ أَرَهَا بِالنَّاءِ، فَلْتَرَجَعَ.

[١٧٦٣١] (قَوْلُهُ: بِالْمَثَلَةِ) لِأَنَّ الْمُرَادَ مَا يَتَوَلَّدُ مِنْهَا سِوَاكَ كَانَ تَمْرًا - بِالْمَثَلَةِ - أَوْ غَيْرُهُ كَالْجُمَارِ،

وَهُوَ شَيْءٌ أَيْضًا لَيِّنٌ فِي رَأْسِ النَّخْلَةِ، وَلِأَنَّ النَّخْلَةَ مِثَالُ الْمُرَادِ مَا يَعْصُرُهَا وَغَيْرَهَا مِمَّا لَا تُؤْكَلُ عَيْنُهُ.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الأيمان ٣٠١/٢.

(٢) المقولة [١٧٦٢٥] قوله: ((وَأَمَّا الذَّوْقُ فَعَمَلُ الْفَمِ الْخ)).

فِيحْنَتْ بِالْعَصِيرِ لَا بِالذَّبْسِ الْمَطْبُوخِ، وَلَا بِوَصْلِ غَصَنِ مِنْهَا بِشَجَرَةٍ أُخْرَى، (وإن لم يكن) للشجرة ثمرة (تنصرف) يمينه (إلى ثمنها).....

[١٧٦٣٢] (قوله: فِيحْنَتْ بِالْعَصِيرِ) اسْتَشْكِلَ بَأَنَّ اليمينَ عَلَى الْأَكْلِ، وَالْعَصِيرُ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ، وَأُجِيبَ: بَأَنَّ الْأَكْلَ هُنَا مَجَازٌ عَنِ التَّأْوِيلِ، فَلَمَّا رَأَى: لَا أَتَأَوَّلُ مِنْهَا شَيْئاً، "ط" (١).

قلت: مقتضى الجواب أَنَّهُ يَحْنُثُ بِشَرْبِ الْعَصِيرِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ؛ فَبِئْسَ كَلَامُهُمْ يَصْحُ بَدُونِ هَذَا التَّأْوِيلِ، فَقَدْ ذَكَرْنَا (٢) عَنْ "البحر": ((لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا اللَّبَنَ أَوْ الْعَسَلَ أَوْ الْحَلْلَ فَأَكَمَهُ بَحْزٍ يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ أَكْلَهُ هَكَذَا يَكُونُ، وَكَذَا لَوْ تُرِدَ فِي اللَّبَنِ)). وَفِي "الْبَزَازِيَّةِ" (٣): ((لَا يَأْكُلُ طَعَاماً يَنْصَرِفُ إِلَى كُلِّ مَا كُوِلَ مَطْعُومٍ، حَتَّى لَوْ أَكَلَ الْحَلْلَ يَحْنُثُ)) اهـ. فَقَدْ صَحَّ أَكْلُ مَا يُشْرَبُ، فَكَذَا يُقَالُ هُنَا، فَتَأَمَّلْ.

[١٧٦٣٣] (قوله: لَا بِالذَّبْسِ الْمَطْبُوخِ) وَكَذَا النَّبِيذُ وَالنَّاطِفُ [٧٨ق/٤ب] وَالْحَلْلُ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى فِعْلِ حَدِيثٍ فَلَمْ يَبْقَ مُضَافاً إِلَى الشَّجَرَةِ، "بحر" (٤). وَلِذَا غُطِفَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس - ٣٥]، "فتح" (٥). وَاحْتَرَزَ بِالْمَطْبُوخِ عَمَّا يَسِيلُ مِنَ الرُّطْبِ؛ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ بِأَكْلِهِ، كَمَا فِي "الدُّخَيْرَةِ".

مطلب فيما لو وصل غصن شجرة بأخرى

[١٧٦٣٤] (قوله: وَلَا بِوَصْلِ الْخ) يَعْنِي إِذَا قَطَعَ غُصْنًا مِنَ الشَّجَرَةِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهَا وَوَصَلَهُ بِشَجَرَةٍ أُخْرَى وَأَكَلَ مِنَ الثَّمَرِ الْخَارِجِ مِنْهُ لَا يَحْنُثُ، اهـ "ح" (٦). وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ((يَحْنُثُ))،

(١) "ط": كِتَابُ الْإِيمَان - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٥٠/٢.

(٢) الْمَقُولَةُ [١٧٦١٧] قَوْلُهُ: ((كَمَاءٌ وَعَسَلٌ)).

(٣) "الْبَزَازِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيمَان - الْفَصْلُ الْحَادِي عَشَرَ: فِي الْأَكْلِ ٢٩٨/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْإِيمَان - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٤٥/٤.

(٥) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَان - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ٣٩٦/٤.

(٦) "ح": كِتَابُ الْإِيمَان - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ ق ٢٣٩/أ.

فِيحْنَتْ إِذَا اشْتَرَى بِهِ مَأْكُولًا وَأَكَلَهُ،.....

"فتح" (١)، و"بحر" (٢). ولعلَّ وَجَهَ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْغُصْنَ صَارَ جُزْءًا مِنَ الثَّانِيَةِ وَلَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ أَكْلًا مِنَ الْأَوَّلَى.

وَمُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الشَّجَرَتَيْنِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ نَوْعَيْنِ، وَنَقَلَ فِي "الذَّخِيرَةِ" الْمَسْأَلَةَ مُطْلَقَةً كَمَا مَرَّ (٣)، ثُمَّ صَوَّرَهَا: ((عَمَّا إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ شَجَرَةِ التَّفَاحِ فَوَصَلَ بِهَا غُصْنَ شَجَرَةِ الْكُمْتَرَى)) قَالَ: ((فَإِنْ سَمَّاهَا بِاسْمِهَا مَعَ الْإِشَارَةِ بِأَنَّ قَالَ: لَا أَكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ التَّفَاحِ لَمْ يَحْنَتْ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّهَا بَلْ قَالَ: مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ حَبْنَتْ)) ثُمَّ نَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ: ((أَنَّ الرِّوَايَةَ هَكَذَا)).

قُلْتُ: وَيُمْكِنُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِحَمْلِ الْحِنْثِ عَلَى مَا إِذَا اخْتَلَفَ النَّوْعُ وَسَمِيَ الشَّجَرَةُ بِاسْمِهَا ثُمَّ أَكُلَ مِمَّا سَمِيَ، وَالْقَوْلُ بَعْدَ الْحِنْثِ عَلَى مَا إِذَا اتَّحَدَ النَّوْعُ أَوْ اخْتَلَفَ وَلَمْ يُسَمَّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٧٩٣٥) (قَوْلُهُ: فَيَحْنَتْ إِذَا اشْتَرَى بِهِ مَأْكُولًا وَأَكَلَهُ) لَفْظُهُ: ((وَأَكَلَهُ)) زَادَهَا فِي "الْبَحْرِ" (٢) عَمَى مَا فِي "الْفَتْحِ" (٤)، قَالَ فِي "الشَّرْئِيعَةِ" (٥): ((وَقَدْ يُقَالُ: يُرَادُ بِالْأَكْلِ الْإِنْفَاقُ فِي أَيِّ شَيْءٍ، فَيَحْنَتْ بِهِ إِذَا نَوَى، فَلْيَنْظُرْ)) اهـ.

(قَوْلُهُ: ثُمَّ صَوَّرَهَا بِمَا إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ شَجَرَةِ التَّفَاحِ إلخ) هَذَا التَّصْوِيرُ لَا يُوَافِقُ عِبَارَةَ "الشَّارِحِ". (قَوْلُهُ: وَيُمْكِنُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ إلخ) أَيُّ: عَلَى تَصْوِيرٍ لِلْمَسْأَلَةِ كَمَا قَالَهُ "الشَّارِحُ".

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٦/٤.

(٢) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٥/٤.

(٣) ص ٤١٤ - "در".

(٤) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٦/٤.

(٥) "الشَّرْئِيعَةُ": كتاب الإيمان - باب حنث الفعل ٤٩/٢ (هامش "الدرر والغرر").

ولنو أَكَلَ من عَيْنِ النُّحْلَةِ لا يَحْنُثُ وإن نَواها؛ لأنَّ الحَقِيقَةَ مَهْجُورَةٌ، "ولوالجية"^(١).
وفي "المحيط"^(٢): لو نوى أَكَلَ عَيْنَهَا.....

قلت: إذا نَوَى ذلك لا كَلَامَ، أمَّا إذا لم يَنْوَ فالظَّاهِرُ تَقْيِيدُهُ بِالْأَكْلِ حَقِيقَةً، حَتَّى لو اشْتَرَى به مَشْرُوبًا وَشَرِبَهُ لا يَحْنُثُ إِلَّا إذا أَكَلَهُ مع غَيْرِهِ عَمَلًا بِحَقِيقَةِ الْكَلَامِ ما لم يُوجَد نَقْلٌ بِخِلَافِهِ، فافهم.
[١٧٦٣٦] (قوله: ولو أَكَلَ مِنْ عَيْنِ النُّحْلَةِ لا يَحْنُثُ) [٤/٧٩ق/٤] هو الصَّحِيحُ، كما في "النهر"^(٣) وغيره.

[١٧٦٣٧] (قوله: مَهْجُورَةٌ) صَوَابُهُ: مُتَعَذِّرَةٌ، كما عَرَّبَ به في "إيضاح الإصلاح"، وقال في "حاشيته": ((وَمَنْ قال: مَهْجُورَةٌ لا يَفْرُقُ بَيْنَ الْمُتَعَذِّرِ وَالْمَهْجُورِ))، قال صاحب "الكشف"^(٤): ((الْمُتَعَذِّرُ: ما لا يُوصَلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ، كَأَكْلِ النُّحْلَةِ، وَالْمَهْجُورُ ما يَتَيَسَّرُ إِلَيْهِ الْوُصُولُ لِكِنَّ النَّاسَ تَرَكُوهُ كَوَضْعِ الْقَدَمِ)) اهـ "ح"^(٥).

وقد يقال: أراد بِالْمَهْجُورَةِ الْغَيْرِ الْمُسْتَعْمَلَةَ تَحَوُّزًا، كما تَحَوَّزَ صاحبُ "الكشف" بِإِطْلَاقِ الْمُتَعَذِّرِ عَلَى الْمُتَعَسِّرِ، مع أَنَّ الْمُرَادَ ما يَشْمَلُ الْقِسْمَيْنِ، وَحَقِيقَةُ الْمُتَعَذِّرِ مِثْلُ قَوْلِهِ: لا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْقِدْرِ، فافهم.

(قوله: أمَّا إذا لم يَنْوَ فالظَّاهِرُ تَقْيِيدُهُ بِالْأَكْلِ إلخ) فيه: أَنَّهُ إذا كانت عِبَارَاتُهُمْ كِعِبَارَةِ "المَصْنَفِ" كانتِ الْيَمِينُ مُنْصَرَفَةً لِلشَّمَنِ، فَيَحْنُثُ بِصَرْفِهِ فِي أَيِّ شَيْءٍ، ولا يَكُونُ الْأَكْلُ مُرَادًا بِوَحَقِيقَتِهِ، وَتَفْرَعُ عَنْهُ - عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ تَنْصَرِفُ إِلَى الشَّمَنِ قَوْلُهُمْ: فَيَحْنُثُ إذا اشْتَرَى به ما كَوَلًا - لا يَخْصُصُ الْمَفْرَعُ عَلَيْهِ، ولا يَفِيدُ أَنَّ الْحَنْثَ مَقِيدٌ بِنَشْرَاءِ ما يُؤْكَلُ وَأَكْلِهِ، بَلْ يَبْقَى الْمَفْرَعُ عَلَيْهِ عَامًّا لَهُ وَغَيْرِهِ، وَالواجِبُ اتِّبَاعُ الْعَرَفِ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ فِيهِ إذا صَرَفَهُ فِي أَيِّ نَوْعٍ يَحْنُثُ.

- (١) "الولوالجية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني في التزويج والتزوج إلخ ق ٩٤/١.
- (٢) "المحيط البرهاني": كتاب الأيمان - فصل في الحلف على الأفعال - نوع آخر في الأكل ١/٣٨١ ب/ بتصرف.
- (٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٤/ب.
- (٤) "كشف الأسرار" للبخاري: باب أحكام الحقيقة والمجاز والصريح والكنية ٢/١٦٠.
- (٥) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٣٩/١.

لم يحنث بأكل ما يخرج منها؛ لأنه نوى حقيقة كلامه. قال "المصنف"^(١) تبعاً لشيوخه: وينبغي أن لا يصدق قضاء لتعين المجاز. زاد في "النهر"^(٢): فإن قلت: ورق الكرم مما يؤكل عرفاً فينبغي صرف اليمين لعينه، قلت: أهل العرف إنما يأكلونه مطبوخاً. (وفي الشاة يحنث باللحم خاصة)، لا باللبن؛ لأنها مأكولة، فتعقد اليمين عليها. (ولا يحنث في حليفه (لا يأكل.....

[١٧٩٣٨] (قوله: لم يحنث بأكل ما يخرج منها) مقتضاه: أن ينة عنها صحت، فهو قول آخر غير ما في "الولوالجية"^(٣)، كما أفاده في "النهر"^(٤)، فافهم.

ولم أر من صحح أحدهما، وما نُقِلَ عن "حاشية أبي السُّعُود" - أنه قال: ((ما في "الولوالجية" هو الصحيح)) - فهو خلاف الواقع، وإنما فيها^(٥) ما نقلناه عن "النهر" أنفاً من تصحيح^(٦) ما في المتن، ثم ذكر بعده عبارة "الولوالجية"، فافهم.

[١٧٩٣٩] (قوله: لتعين المجاز) ولذا انصرف إليه عند عدم النية فكانت الحقيقة خلاف الظاهر.

[١٧٩٤٠] (قوله: إنما يأكلونه مطبوخاً) أي: فلا يحنث بأكله لكونه دخله صنعة جديدة؛ "ح"^(٧).

(١) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/٩٦ق/ب.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٨٤ق/ب بتصرف.

(٣) "الولوالجية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني في التزوج والتزويج ودخول الدار وخروجها والأكل والشرب - أمّا الأكل ق ٩٤/أ.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٨٤ق/ب.

(٥) "فتح المعين": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣١٤/٢.

(٦) من ((الواقع)) إلى ((تصحيح)) ساقط من "أ".

(٧) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٣٩ق/ب.

من هذا البُسْر أو الرُّطْب أو اللَّبَنِ بِأَكْلِ رُطْبِهِ وَتَمَرِهِ وَشِيرَازِهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ صِفَاتٌ دَاعِيَةٌ إِلَى الْيَمِينِ فَتَتَقَيَّدُ بِهَا،^(١) (بِخِلَافِ: لَا يَكْلُمُ هَذَا الصَّبِيَّ أَوْ هَذَا الشَّابَّ فَكَلَّمَهُ بَعْدَمَا شَاخَ، أَوْ لَا يَأْكُلُ هَذَا الْحَمَلَ).....

[١٧٦٤١] (قَوْلُهُ: مِنْ هَذَا الْبُسْرِ أَوْ الرُّطْبِ) النَّخْلَةُ عَلَى سِتِّ مَرَاتِبٍ: أَوَّلُهَا طَلْعٌ، وَثَانِيهَا: خَلَالٌ^(٢)، وَثَالِثُهَا: بَلْعٌ، وَرَابِعُهَا: بُسْرٌ، وَخَامِسُهَا: رُطْبٌ، وَسَادِسُهَا: تَمْرٌ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ "الصَّحَاحِ"^(٣)، "عَزْمِيَّةً".

[١٧٦٤٢] (قَوْلُهُ: بِأَكْلِ رُطْبِهِ وَتَمَرِهِ وَشِيرَازِهِ) لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَبٌّ، قَالَ فِي "المصباح"^(٤): ((وَالشَّيرَازُ - مِثَالُ دِينَارٍ -: اللَّبَنُ الرَّابِثُ يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ مَائِدَةٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَبَنٌ يُغْلَى حَتَّى يَخْنُ ثُمَّ يُنَشَّفُ وَيُعْمَلُ إِلَى الْحُمُوضَةِ)) اهـ.

[١٧٦٤٣] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ هَذِهِ صِفَاتٌ إلخ) إِذْ لَا خَفَاءَ أَنَّ صِفَةَ الْبُسُورَةِ وَالرُّطُوبَةِ وَاللَّبَنِ مِمَّا قَدْ تَدْعُو إِلَى الْيَمِينِ بِحَسَبِ الْأَمْرِ جَوْزٍ، فَإِذَا زَالَتْ زَالَ مَا عَقِدَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، فَأَكَلَهُ أَكَلٌ مَا لَمْ تَعْقِدْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، "نَهْر"^(٥) وَ"فَتْح"^(٦).

[١٧٦٤٤] (قَوْلُهُ: بَعْدَمَا شَاخَ) أَي: صَارَ شَيْخًا، وَهُوَ فَوْقَ الْكَهْلِ كَمَا يَأْتِي^(٧).

(قَوْلُهُ: النَّخْلَةُ عَلَى سِتِّ مَرَاتِبٍ إلخ) أَي: ثَمَرُهَا، وَزَادَ "السَّنْدِيُّ" سَابِعًا عَنْ "التَّحْفَةِ" حَيْثُ قَالَ بَعْدَ عَدِّ الْبُسْرِ رَابِعًا: ((وَالْخَامِسُ: الْقَسْبُ، وَالسَّادِسُ: الرُّطْبُ، وَالسَّابِعُ: التَّمْرُ)) اهـ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((٤٥)).

(٢) نَقُولُ: فِي النِّسْخِ جَمِيعُهَا: ((حِلَالٌ)) بِالْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ، وَقَدْ ثَبَّ عَلَيْهِ الْمَصْحُوحُ فَقَالَ: ((قَوْلُهُ: ((حِلَالٌ)) هَكَذَا يَخْطُءُ بِالْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَغَيْرُهُ "الْقَامُوسُ" تَقْيِيدُ أَنَّهُ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَنَصَّهَا فِي فَصْلِ الْخَاءِ مِنْ بَابِ اللَّامِ: وَالرُّطْبُ - أَي: وَتَحْلُلُ الرُّطْبُ -: طَلْبُهُ بَيْنَ خِلَالِ السَّعْفِ، وَذَلِكَ الرُّطْبُ خِلَالٌ وَخِلَالَةٌ بَضْمُهُمَا)). اهـ وَلِيُحَرَّرَ. اهـ مُصَحِّحُهُ. (٣) "الصَّحَاحُ": مَادَّةُ ((بِسْرَ))، وَالَّذِي فِي "الصَّحَاحِ": ((الْحِلَالُ)) بِالْفَتْحِ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي "اللِّسَانِ"، وَخَالَفَهُمَا فِي "الْقَامُوسُ" فَجَعَلَهَا بِالضَّمِّ، وَانْظُرِ التَّعْلِيلَ السَّابِقَ.

(٤) "المصباح المنير": مَادَّةُ ((شِرَازِ)) بِتَصْرِفٍ.

(٥) "النهر": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ق ٢٨٤/ب.

(٦) "الفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ٣٩٦/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٧) الْمُقُولَةُ [١٧٦٥٢] قَوْلُهُ: ((يُدْعَى شَابًا إلخ)).

بفتحتين ولد الشاة (فأكَلَهُ بعد ما صار كيشاً) فَإِنَّهُ يَحْتُ؛ لأنها غير داعية. والأصل:
أنَّ المحلوفَ عليه إذا كانَ بصفةٍ داعيةٍ إلى اليمينِ.....

[١٧٦٤٥] (قوله: بفتحتين) أي: فتح الحاء المهملة واليمين: ولد الشاة في السنة الأولى، جمعه
جمالان، كما في "المصباح"^(١).

[١٧٦٤٦] (قوله: لأنها غير داعية) أي: هذه الصفات غير داعية إلى الامتناع؛ لأن هجران المسلم
يمنع الكلام منه، فلا يعتبر ما يُحال دأعياً إلى اليمين من جهل الصبي أو الشاب وسوء أدبه، وكذا
صفة الصغر في الحمل، فإن الممتنع عنه أكثر امتناعاً عن لحم الكباش؛ لأن الصغر دأع إلى الأكل لا إلى
عدمه. واعتراض: بأن الهجران قد يجوز أو يجب إذا كان لله تعالى؛ بأن كان يتكلم بما هو معصية،
أو يخشى فسقته أو فساد عرضه بكلامه، فإذا حلف لا يكلمه عليم أنه وجد المسوغ فيعتبر الدأعي
فيتقيد بصياحه وشيئته، وبأن الحمل غير محمود لكثرة رطوباته، حتى قيل فيه: النحس بين الجيدين.
وأجاب في "الفتح"^(٢): ((بأن الاعتراض بذلك ذهول ونسيان عن وضع المسألة، وأنها بُنيت على
العرف، وأن المتكلم [ب/٧٩/٤] لو أراد ما تصح إرادته من اللفظ لا يمنع منه، فالحمل عند العموم
غذاء في غاية الصلاح، وما يدرك نحسه إلا أفراد عرّفوا الطب، فوجب تحكيم العرف إذا لم ينو
ذات الحمل؛ إذ لا يحكم على فرد من العموم أنه على خلافهم فيصرف حلفه إليهم، وكذا الصبي
لما كان موضع الشفقة والرحمة عند العموم وفي الشرع لم يجعل الصبا داعية إلى اليمين في حق العموم،
وهذا لا ينفي كون حالف عرف عدم طيب الحمل أو سوء أدب صبي عليم أنه لا يدععه إلا الهجر أو
علم أن الكلام معه يضره في دينه أو عرضه فعقد يمينه على مدة الحملية أو الصبا فإنما تصرف يمينه
حيث صرفها، وإنما الكلام إذا لم ينو شيئاً فسلكت به ما عليه العموم أخطؤوا فيه أو أصابوا، فيمكن هذا
منك بيال فإنك تلغى به كثيراً من أمثال هذا العلط المورد على الأئمة)) اهـ مُلخصاً.

(قوله: حتى قيل فيه: النحس بين الجيدين إلخ) عبارة الفتح: ((من بين إلخ))، والقصد أنه خيب
متولد من جيدين وهما أبواه.

(١) "المصباح المنير": مادة ((حمل)).

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٧/٤.

تَقْبِدَ به في المَعْرِفِ والمنكِرِ، فإذا زالت زالت^(١) اليمينُ، وما لا يصلُحُ داعيةً اعتُبرَ في المنكِرِ دونَ المَعْرِفِ. وفي "المحتبى": حلفَ لا يكَلِّمُ هذا المجنونَ قَبْرِيَّ، أو هذا الكافرَ فأسلمَ لا يَحْنُثُ؛ لأنها صفةٌ داعيةٌ، وفي: لا يكَلِّمُ رجلاً.....

وهو في غايةِ الحسنِ، وقد عدَلَ في "الذخيرة" عن التعليلِ بكونِ الصِّفةِ داعيةً أو غيرَ داعيةٍ وقال: ((الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ فِي الرُّطْبِ أَوْ الْعَنْبِ إِذَا صَارَ ثَمَرًا أَوْ زَبِيًّا؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِهَذِهِ الذَّاتِ وَالرُّطُوبَةِ الَّتِي فِيهَا، إِذَا أَكَلَهُ بَعْدَ الْجَفَافِ فَقَدْ أَكَلَ بَعْضَ مَا عَقَدَ الْيَمِينَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ بَعْدَمَا شَاخَ، أَوْ الْحَمَلِ بَعْدَمَا صَارَ كَبِشًا فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ، بَلْ زَادَ وَالزِّيَادَةُ لَا تَمْنَعُ الْحِنْثَ))، ثُمَّ قَالَ: ((فَهَذَا الْفَرْقُ هُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ)).

[١٧٦٤٧] (قوله: تَقْبِدَ به) الأولى: بِهَا.

[١٧٦٤٨] (قوله: في المَعْرِفِ والمنكِرِ) مثل: لَا أَكُلُ هَذَا الْبُسْرَ، أَوْ لَا أَكُلُ بُسْرًا.

[١٧٦٤٩] (قوله: اعتُبرَ في المنكِرِ) مثل: لَا أَكُلُ حَمَلًا أَوْ لَا أَكَلِمُ صَبِيًّا؛ لِأَنَّ الْكَبِشَ لَا يُسَمَّى حَمَلًا وَلَا الشَّبِيخُ صَبِيًّا فَلَمْ يُوْجَدْ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ، ك: هَذَا الْحَمَلُ، أَوْ هَذَا الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْغَيْرَ الدَّاعِيَةَ تَلْعُوْهُ مَعَ الْإِشَارَةِ فَتُعْتَبَرُ الذَّاتُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا وَهِيَ بَاقِيَةٌ بَعْدَ زَوَالِ الصِّفَةِ فَلَا تَزُولُ الْيَمِينُ.

[١٧٦٥٠] (قوله: قَبْرِيَّ) في "المصباح"^(٢): ((بَرِيٌّ مِنَ الْمَرَضِ يَرَى مِنْ بَابِ تَعَبٍ وَنَفَعٍ)).

(قوله: وقد عدَلَ في "الذخيرة" عن التعليلِ بكونِ الصِّفةِ إلخ) ما في "الذخيرة" يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ فَآكَلَهُ رُطْبًا، فَإِنَّ الْمَذْكُورَ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ بَلْ زَادَ، وَمَقْتَضَاهُ الْحِنْثُ لَا عَدَمُهُ، وَمَا تَقَدَّمَ عَنْ "العيون" فِي مَسْأَلَةِ الْعَنْبِ يَفِيدُ أَنَّ ذَهَابَ الْبَعْضِ مَعَ بَقَاءِ الْأَكْثَرِ لَا يَمْنَعُ الْحِنْثَ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((فَإِذَا زَالَتْ زَالَتِ الْيَمِينَ)).

(٢) "المصباح المنير": مَادَّةُ ((بَرِيٍّ)).

فَكَلَّمُ صَبِيًّا حَيْثَ، وَقِيلَ لَا ك: لَا يَكَلِّمُ صَبِيًّا وَكَلَّمَ بِالْعَا؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ يُدْعَى شَابًّا، وَفَتَى إِلَى الثَّلَاثِينَ، فَكَهْلٌ إِلَى خَمْسِينَ، فَشَيْخٌ. (أَوْ: لَا يَأْكُلُ هَذَا الْعِنَبَ فَصَارَ زَبِييًّا)، هَذَا وَمَا بَعْدَهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: مِنْ هَذَا الْبُسْرِ مِمَّا لَا يَحْتُ بِهِ. (أَوْ: لَا يَأْكُلُ هَذَا اللَّبَنَ فَصَارَ جُبْنًا، أَوْ: لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْبَيْضَةِ فَأَكَلَ فَرَارِيحَهَا).....

[١٧٦٥١] (قَوْلُهُ: فَكَلَّمُ صَبِيًّا حَيْثَ) لِأَنَّ اسْمَ الرَّجُلِ يَتَنَاوَلُ الصَّبِيَّ فِي اللَّغَةِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ "ابْنُ الْكَمَالِ" فِي "تَصْحِيحِ السَّرَاجِيَّةِ"^(١)، وَلَكِنْ فِي الْعُرْفِ لَا يُسَمَّى فَالْحَقُّ الْقَوْلُ الثَّانِي، اهـ "ح"^(٢).

مطلب: لَا يَكَلِّمُ هَذَا الصَّبِيَّ

[١٧٦٥٢] (قَوْلُهُ: يُدْعَى شَابًّا إلخ) فِي "الْوَجِيزِ" لِابْنِ بَرَهَانَ الْبُخَارِيِّ^(٣): حَلَفَ لَا يَكَلِّمُ صَبِيًّا أَوْ غُلَامًا أَوْ شَابًّا أَوْ كَهْلًا فَالْكَلَامُ فِي مَعْرِفَتِهِمْ لُغَةً وَشَرَعًا وَعُرْفًا. أَمَّا اللَّغَةُ فَقَالُوا: [٤/٨٠ ق/١] الصَّبِيُّ يُسَمَّى غُلَامًا إِلَى تِسْعِ عَشْرَةٍ، ثُمَّ شَابًّا إِلَى أَرْبَعِ وَثَلَاثِينَ، ثُمَّ كَهْلًا إِلَى إِحْدَى وَخَمْسِينَ، ثُمَّ شَيْخًا إِلَى آخِرِ عُمُرِهِ. وَأَمَّا الشَّرْعُ: فَالْغُلَامُ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ فَيَصِيرَ شَابًّا وَفَتَى، وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ": مِنْ ثَلَاثِ وَثَلَاثِينَ كَهْلٌ، إِلَى خَمْسِينَ فَهُوَ شَيْخٌ. قَالَ "الْقُدُورِيُّ": قَالَ "أَبُو يُوسُفَ": الشَّابُّ مِنْ خَمْسِ عَشْرَةٍ إِلَى خَمْسِينَ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ الشَّمَطُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَالْكَهْلُ مِنْ ثَلَاثِينَ إِلَى آخِرِ عُمُرِهِ، وَالشَّيْخُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْخَمْسِينَ. وَكَانَ يَقُولُ قَبْلَ هَذَا: الْكَهْلُ مِنْ ثَلَاثِينَ إِلَى مِائَةِ سَنَةٍ فَأَكْثَرُ، وَالشَّيْخُ مِنْ أَرْبَعِينَ إِلَى مِائَةٍ، وَهَذَا رَوَايَاتُ آخَرٍ، وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ: مَا بِهِ الْإِفْتَاءُ، كَذَا فِي "الْفَتْحِ"^(٤) مُخَصَّصًا. وَلَمْ يَذْكُرْ مَعْنَاهَا عُرْفًا؛ لِأَنَّ كُلَّ أَنْسٍ قَدْ عَلِمُوا مَشَرَبَهُمْ. [١٧٦٥٣] (قَوْلُهُ: فَصَارَ جُبْنًا) فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ، أَحْوَدُهَا: سُكُونُ الْبَاءِ، وَالثَّانِيَةُ: ضَمُّهَا

(١) الْمُسَمَّى "شرح فرائض السراجية": لأحمد بن سليمان، شمس الدين المعروف بابن كمال باشا الرومي (ت ٩٤٠هـ) على فرائض أبي طاهر محمد بن محمد بن عبد الرشيد، سراج الدين السجواني (توفي حدود ٦٠٠هـ) المعروفة بـ"الفرائض السراجية".

(٢) "كشف الظنون" ١٢٤٧/٢، "الشقائق النعمانية" ص ٢٢٦، "الوقائع البهية" ص ٢١٠، "هدية العارفين" ١٤١/١.

(٣) "ح" - كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ٢٣٩/ب.

(٤) تقدمت ترجمته ٤٥٧/١.

(٤) "الفتح" - كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤٢٧/٤.

كذا في نُسَخِ الشرح، وفي نُسَخِ المتن: فرَحَهَا. (أو: لا يذوقُ من هذا الخمرِ فصارَ خلاً، أو من زهر هذه الشجرة فأكلَ بعد ما صارَ لوزاً) أو مِشْمِشاً لم يَحْنَثْ، بخلافِ حلفِهِ: لا يَأْكُلُ تَمْرًا فَأَكَلَ حَيْسًا، فَإِنَّهُ يَحْنَثُ؛ لِأَنَّهُ تَمْرٌ مَفْتَتٌ وَإِنْ ضُمَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ السَّمَنِ أو غيرِهِ، "بجر" ^(١). وفيه ^(٢): الْأَصْلُ - فيما إذا حَلَفَ لا يَأْكُلُ مَعِينًا فَأَكَلَ بَعْضَهُ -

لِلإِتْبَاعِ، وَالثَّلَاثَةُ وَهِيَ أَقْلُهَا: التَّنْقِيلُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا مِنْ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، "مِصْبَاح" ^(٣).
[١٧٦٥٤] (قَوْلُهُ: كَذَا فِي نُسَخِ "الشرح") أَي: شَرَحَ "المُصَنَّف" ^(٤)؛ حَيْثُ جَعَلَهَا مَتْنًا فِي "شَرْحِهِ".

[١٧٦٥٥] (قَوْلُهُ: لَمْ يَحْنَثْ) لِأَنَّ بَعْضَهَا صِفَاتٌ دَاعِيَةٌ، وَبَعْضُهَا انْقَلَبَتْ عَيْنُهَا.
[١٧٦٥٦] (قَوْلُهُ: فَأَكَلَ حَيْسًا) فَسَّرَ الْحَيْسَ فِي "البدائع" ^(٥): بِأَنَّهُ اسْمٌ لِتَمَرٍ يُنْقَعُ فِي اللَّبَنِ وَيَتَشْرَبُ فِيهِ اللَّبَنُ. وَقِيلَ: هُوَ طَعَامٌ يَتَخَذُ مِنْ تَمَرٍ وَيُضْمُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ السَّمَنِ أو غيرِهِ وَالعَالِبُ هُوَ التَّمَرُ، فَكَأَنَّ أَجْزَاءَ التَّمَرِ بِجَالِهَا فَبَقِيَ الْأَسْمُ. اهـ "بجر" ^(٦).
[١٧٦٥٧] (قَوْلُهُ: الْأَصْلُ (إِلخ) قَدَمْنَا ^(٧) الْكَلَامَ عَلَيْهِ قَبْلَ قَوْلِهِ: ((كُلُّ حِلٍّ عَلَيْهِ حَرَامٌ)).

(فرع)

ذَكَرَ فِي "البحر" ^(٨) عَنْ "الوَقِيعَاتِ": ((إِنْ أَكَلْتُ هَذَا الرَّغِيفَ الْيَوْمَ فَأَمَرْتُهُ كَذَا، وَإِنْ لَمْ أَكُلْهُ الْيَوْمَ فَأَمَرْتُه حُرَّةً فَأَكَلَ النَّصْفَ لَمْ يَحْنَثْ، وَكَذَا لَوْ حَلَفَ عَلَى لُقْمَةٍ فِي فِيهِ فَأَكَلَ بَعْضَهَا وَأَخْرَجَ الْبَعْضَ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْحِنْثِ أَكْلُ الْكُلِّ)). اهـ مُلْخَصًا.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام ٣٤٦/٤.

(٢) "المصباح المنير": مادة ((حَنَثَ)) بتصرف.

(٣) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٩٦/١ ب.

(٤) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأمّا الحلف على الأكل والشرب إلخ ٦٠/٣.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام ٣٤٦/٤.

(٦) الملقولة [١٧٣٤٥] قوله: ((إلا إذا لم يمكن إلخ)).

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام ٣٤٦/٤.

أَنْ كُلَّ شَيْءٍ يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ فِي مَجْلِسٍ أَوْ يَشْرِبُهُ فِي شَرَبَةٍ فَالْحَلْفُ عَلَى كُلِّهِ، وَإِلَّا فَعَلَى بَعْضِهِ. (وكذا) لَا يَحْنُثُ (لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَسْرًا فَأَكَلَ رُطْبًا، أَوْ لَا يَأْكُلُ عَنَبًا فَأَكَلَ زَبِييًّا) بِخِلَافِ نَحْوِ لَوْ وَحْدٍ^(١).....

(تَبْيِيحٌ)

الأكل والشرب غير قيد؛ ففي "البرازية"^(٢): ((صَاعَ مَالٍ فِي دَارٍ فَحَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ وَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الدَّارِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ وَاحِدًا أَخْرَجَهُ مَعَ آخَرَ: إِنْ كَانَ لَا يُطِيقُ حَمَلَهُ وَحْدَهُ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجُهُ كَذَلِكَ يَكُونُ، وَإِنْ أَطَاقَهُ وَحْدَهُ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ صَادِقٌ)) اهـ.

قلت: وعليه لو حلف لا يحول هذه الحشبة أو الحجر فهو على هذا التفصيل، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَا مَرَّ^(٣) عَنْ "الوقاعات" مُشْكِلٌ جَدًّا كَمَا قَالَ فِي "الخواص الرأهية"، قَالَ: ((فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَحْنُثَ فِي يَمِينِ الْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلِ الرَّغِيفَ؛ إِذْ نَقُولُ: لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَرْطٌ [٨٠/٤] ب) الْحِنْثُ فَيَحْنُثُ فِي أَحَدِهِمَا)). وَفِي "الجامع الأصغر" عَنْ "أَبِي الْقَاسِمِ الصَّفَّارِ" قَالَ: ((إِنْ شَرِبَ فُلَانٌ هَذَا الشَّرَابَ فَأَمَرَتْهُ طَالِقٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: إِنْ لَمْ يَشْرِبْهُ فُلَانٌ فَأَمَرَتْهُ طَالِقٌ، فَشَرِبَ فُلَانٌ مَعَ غَيْرِهِ، أَوْ انْصَبَّ بَعْضُهُ فِي الْأَرْضِ حَيْثُ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ)) اهـ.

[١٧٦٥٨] (قوله: أَنْ كُلَّ شَيْءٍ) بفتح همزة ((أَنَّ))، والمصدر الْمُسْنَبِكُ خبرٌ ((الأصل)).

[١٧٦٥٩] (قوله: وكذا لَا يَحْنُثُ إلخ) أشار إلى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ ذِكْرِهِ مُعَرَّفًا وَهُوَ مَا مَرَّ^(٤)،

(قوله: ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَا مَرَّ عَنْ "الوقاعات" مُشْكِلٌ إلخ) لَعَلَّ مَا فِيهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْعَرَفِ، وَأَنَّ مَعْنَى: ((إِنْ لَمْ أَكُلْ كَذَا إلخ)) إِنْ لَمْ أَتَأَوَّلْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِذَا أَكَلَ الْبَعْضُ بَرًّا فِي يَمِينِهِ، وَلَيْسَتْ يَمِينُهُ مُنْعَقِدَةً عَلَى الْجَمِيعِ، وَفِي: ((إِنْ أَكَلْتُ إلخ)) مُنْعَقِدَةً عَلَى الْجَمِيعِ، وَالْعَرَفُ الْآنَ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

(١) ((وَجُوزٍ)) ساقط من "و".

(٢) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل التاسع عشر: في السرقة والخيانة ٣٣٥/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٧٦٤٨] قَوْلُهُ: ((فِي الْمَعْرِفِ وَالْمُنْكَرِ)) وَمَا بَعْدَهَا.

فإنَّ الاسمَ يتناولُ الرُّطْبَ أيضاً، (ولو حَلَفَ لا يَأْكُلُ رُطْباً أو بُسْراً أو) حَلَفَ (لا يَأْكُلُ رُطْباً ولا بُسْراً حَيْثُ ب) أَكَلَ (المُذْنَبُ) بكسرِ النونِ^(١)؛

أو مُنْكَراً لِزَوَالِ الْيَمِينِ بِزَوَالِ الصِّفَةِ الدَّاعِيَةِ كَمَا تَقَدَّمَ^(٢).

[١٧٦٦٠] (قوله): فإنَّ الاسمَ يتناولُ الرُّطْبَ أيضاً) بِسُكُونِ انْطَاءٍ فِي الرُّطْبِ، وَكَانَ الْمُنَاسِبُ إِدْبَالُهُ بِالْيَايِسِ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْبُسْرِ وَالْعَنْبِ وَبَيْنَ الْجَوْزِ وَاللُّوزِ الْجَنُثُ فِي يَبَاسِ الْأَخِيرَيْنِ لِتَنَالِ الْاسْمُ لَهُ دُونَ الْأَوَّلَيْنِ. هَذَا وَفِي عُرْفِ الشَّامِ الْآنَ: اللَّوزُ حَاصٌّ بِالْيَايِسِ، أَمَّا الرُّطْبُ فَيُسَمُّونَهُ عَقَّايَّةً، فَلَا يَحْنُثُ بِهَا.

[١٧٦٦١] (قوله: أو بُسْراً) أَي: أَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بُسْراً.

[١٧٦٦٢] (قوله: حَيْثُ بِأَكَلَ الْمُذْنَبُ) فِي "الْمَغْرِبِ"^(٣): ((بُسْرٌ مُذْنَبٌ بِكسرِ النونِ، أَي: مَعَ التَّشْدِيدِ، وَقَدْ ذُنِبَ: إِذَا بَدَأَ الْإِرْطَابُ مِنْ قَبْلِ ذَنْبِهِ وَهُوَ مَا سَقُلَ مِنْ جَانِبِ الْقِمَعِ وَالْعِلَاقَةِ)) اهـ. وَفِي "المصباح"^(٤): ((ذُنِبَ الرُّطْبُ تَذْنِيْباً: بَدَأَ فِيهِ الْإِرْطَابُ))، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَحْنُثُ بِأَكْلِ الْبُسْرِ الْمُذْنَبِ أَوْ الرُّطْبِ الْمُذْنَبِ وَهُوَ الَّذِي أَكْثَرُهُ رُطْبٌ، وَشَيْءٌ قَبِيلٌ مِنْهُ بُسْرٌ عَكْسُ الْأَوَّلِ، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥): ((وَحَاصِلُ الْمَسْأَلِ أَرْبَعُ: وَفَاقَتَانِ وَخِلَافَتَانِ، فَالْوَفَاقَتَانِ: لَا يَأْكُلُ رُطْباً فَأَكَلَ رُطْباً مُذْنَباً، لَا يَأْكُلُ بُسْراً فَأَكَلَ بُسْراً مُذْنَباً فَيَحْنُثُ فِيهِمَا اتِّفَاقاً. وَالْخِلَافَتَانِ: لَا يَأْكُلُ رُطْباً فَأَكَلَ بُسْراً مُذْنَباً، لَا يَأْكُلُ بُسْراً فَأَكَلَ رُطْباً مُذْنَباً فَيَحْنُثُ عِنْدَهُمَا عِلَاقاً لِأَيِّ يَوْسَفُ)) اهـ.

(قوله: لأنَّ وَجْهَ الْمُخَالَفَةِ (إِلْح) أَي: فَالْمُنَاسِبُ ذَكَرُ مَوْضِعِ الْمُخَالَفَةِ.

(١) فِي "و" زِيَادَةً: ((الْمُشَدَّدَةُ)).

(٢) الْمَقُولَةُ [١٧٦٤٩] قَوْلُهُ: ((اعْتَبِرْ فِي الْمُنْكَرِ)).

(٣) "الْمَغْرِبُ": مَادَّةُ ((ذُنِبَ)).

(٤) "المصباح المنير": مَادَّةُ ((ذُنِبَ)).

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٤٧/٤.

لأَكْلِهِ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ وَزِيَادَةً. (ولا حنثَ في^(١) شراءِ كَيْبَاسَةٍ بِكسرِ الكافِ، أي: عُرجُون، ويقال: عنقودُ (بُسرٍ)^(٢) فيها رُطْبٌ في حِلْفِهِ: لا يشتري رُطْباً؛ لأنَّ الشراءَ يَقَعُ على الجملة، والمعلوبُ تابعٌ، بخلافِ حِلْفِهِ على الأكلِ لوقوعِهِ شيئاً فشيئاً. (ولا) حنثَ (في) حِلْفِهِ.....

وفي عامَّة نُسَخِ "الهداية"^(٣) دُكِرَ قولُ "مُحمَّدٍ" مع "أبي يوسف"، وفي بعضها: مع "الإمام"، وهو الموافقُ لِمَا في أكثرِ الكُتُبِ المُعتبرَةِ، كما في "الفتح"^(٤) و"الزَّيْلَعِي"^(٥).

[١٧٦٦٣] (قوله: لأَكْلِهِ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ وَزِيَادَةً) لأنَّ أَكَلَ ذلكَ المَوْضِعِ أَكَلَ رُطْبٍ وَبُسْرٍ فَيَحْنُثُ بِهِ وإن كان قليلاً؛ لأنَّ ذلكَ القَدَرُ كافٍ لِلْحَنْثِ، ولهذا لو مَيَّزَهُ وَأَكَلَهُ يَحْنُثُ، "الزَّيْلَعِي"^(٦). وَبَحَثَ فِيهِ في "الفتح"^(٧) بأنَّ هَذَا بِنَاءٌ عَلَى انْعِقَادِ اليمينِ عَلَى الْحَقِيقَةِ لا العُرفِ وإلَّا فَالرُّطْبُ الَّذِي فِيهِ بُقْعَةٌ بُسْرٍ لا يُقَالُ لَأَكْلِهِ: أَكَلَ بُسْرٍ فِي العُرفِ فَكانَ قولُ "أبي يوسف" أَقْعَدَ.

[١٧٦٦٤] (قوله: لأنَّ الشَّراءَ إلخ) جوابٌ عمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ "أبو يوسف" عَلَى قولِهِ بَعْدَهُ الْحَنْثُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى اعْتِبَاراً لِلْغَالِبِ كما في هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّ اعْتِبَارَ الْغَالِبِ هُنَا لَوْقُوعِ [٤/ق/٨١/أ] الشَّراءِ عَلَى الْجُمْلَةِ، أَمَّا الْأَكْلُ فَيَنْقَضِي شَيْئاً فشيئاً فَيُضَادِفُ الْمَعْلُوبَ وَحَدَهُ فَلَا يَتَّبِعُ الْغَالِبَ، وَبَحَثَ فِيهِ في "الفتح"^(٨): ((بأنَّ هَذَا قَاصِرٌ عَلَى مَا إِذَا فَصَّلَهُ فَأَكَلَهُ وَحَدَهُ، أَمَّا لَوْ أَكَلَهُ جُمْلَةً تَحَقَّقَتِ التَّبَعِيَّةُ^(٩))) اهـ.

(١) في "د" و"و": ((بشراء)) بالباء.

(٢) في "و": ((ببسر)).

(٣) وهي كذلك في نسختها، انظر "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٨٠/٢.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٨/٤.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٢٦/٣.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٢٧/٣.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٨/٤.

(٨) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٨/٤ بتصرف.

(٩) من قوله: ((التَّبَعِيَّةُ)) إلى آخر المقولة ساقط من "٧".

(لا يَأْكُلُ لَحْمًا بِأَكْلٍ مَرْقَهُ، أَوْ (سَمَكٌ) إِلَّا إِذَا نَوَاهُمَا. (ولا في: لا يَرْكَبُ دَابَّةً فَرَكِبَ كَافِرًا، أَوْ لَا يَجْلِسُ عَلَى وَتَدٍ فَجَلَسَ عَلَى جَبَلٍ) مع تسميتها في القرآن لَحْمًا وَدَابَّةً وَأَوْتَادًا لِلْعَرَفِ.....

وأشار إلى أَنَّ الْبُشْرَ غَالِبٌ بِقَرِينَةِ الْإِضَافَةِ، قَالَ "الْقُهِسْتَانِي"^(١): ((إِذِ الْمُبَادِرُ مِنْ إِضَافَةِ الْكِبَاسَةِ إِلَى الْبُشْرِ وَجَعَلَهَا ظَرْفًا لِلرُّطْبِ أَنَّ الْبُشْرَ غَالِبٌ، فَلَوْ كَانَ الرُّطْبُ غَالِبًا أَوْ هُوَ وَالْبُشْرُ مُتَسَاوِينَ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَّ)) اهـ.

مطلب: حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا

[١٧٦٦٥] (قَوْلُهُ: لَا يَأْكُلُ لَحْمًا) تَعَقُّدٌ هَذِهِ عَلَى لَحْمِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْجَمَاسِ وَالْغَنَمِ وَالطُّيُورِ مَطْبُوحًا وَمَشْوًى أَوْ قَدِيدًا، كَمَا ذَكَرَهُ "مُحَمَّدٌ" فِي "الأصل"^(٢). فِهَذَا مِنْ "مُحَمَّدٍ" إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَّ بِالنَّيِّ وَهُوَ الْأَطْهَرُ، وَعِنْدَ "أَبِي اللَّيْثِ" يَحْتَّ، "بِحَرْ"^(٣) عَنْ "الْخُلَاصَةِ"^(٤) وَغَيْرِهَا.

[١٧٦٦٦] (قَوْلُهُ: بِأَكْلٍ مَرْقَهُ) قِيْدُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٥) بَحْثًا فِي فُرُوعِ ذِكْرِهَا آخِرَ الْإِيمَانِ بِمَا إِذَا لَمْ يَجِدْ طَعْمَ اللَّحْمِ، أَخَذًا مِمَّا فِي الْخَاتِمَةِ^(٦): ((لَا يَأْكُلُ مِمَّا يَجِيءُ بِهِ فُلَانٌ، فَجَاءَ بِجَمِصٍ فَأَكَلَ مِنْ مَرْقِهِ وَفِيهِ طَعْمُ الْجَمِصِ يَحْتَّ)) اهـ.

[١٧٦٦٧] (قَوْلُهُ: مَعَ تَسْمِيَّتِهَا فِي الْقُرْآنِ لَحْمًا) هَذَا يَظْهَرُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ، وَأَمَّا الْمَرْقُ

(١) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ٣٩٣/١ - ٣٩٤.

(٢) "الأصل": كتاب الأيمان - باب الكفارة في اليمين في أكل الطعام ٢٣٣/٣.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٨/٤ باختصار.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في اليمين في الأكل ١٢٢/ب.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٨/٤.

(٦) "الخاتمة": كتاب الأيمان - باب اليمين على الأكل والشرب ٦٦/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

وما في "التبيين": - مِنْ حَيْثُ فِي: لا يركبُ حيواناً بركوبِ الإنسان - رَدُّهُ فِي "النهر": بأنَّ العَرَفَ العَمَلِيَّ مَخْصُصٌ عِنْدَنَا كَالْعَرَفِ الْقَوْلِيِّ. (وَلَحْمُ الْإِنْسَانِ.....

فَفِي الْحَدِيثِ: ((الْمَرْقُ أَحَدُ اللَّحْمَيْنِ))^(١)، "ط"^(٢).

مطلب في اعتبار العرف العملي كالعرف اللفظي

[١٧٦٩٨]: (قوله: وما في "التبيين") أي: "تبيين الكنز" لـ "الزبيعي"^(٣) حيث قال: ((وذكر "العتابي" أنه لا يحنت بأكل لحم الخنزير والادمي، وقال في "الكافي"^(٤): وعليه الفتوى، فكأنه اعتبر فيه العرف، ولكن هذا عرف عملي فلا يصح مقيداً، بخلاف العرف اللفظي، ألا ترى أنه لو حنف لا يركب دابة لا يحنت بالركوب على إنسان للعرف اللفظي، فإن اللفظ عرفاً لا يتناول إلا الكراع وإن كان في اللغة يتناوله. ولو حنف لا يركب حيواناً يحنت بالركوب على إنسان؛ لأن اللفظ يتناول جميع الحيوان، والعرف العملي - وهو أنه لا يركب عادة - لا يصلح مقيداً)) اهـ.

[١٧٦٩٩]: (قوله: رَدُّهُ فِي "النهر")^(٥) وكذا قال في "البحر"^(٦): ((رَدُّهُ فِي "فتح القدير")^(٧) بأنه غير صحيح؛ لتصريح أهل الأصول بقولهم: الحقيقة تترك بدلالة العادة؛ إذ ليست العدة إلا عرفاً عملياً، ولم يجب - أي: صاحب "الفتح" - عن الفرق بين الدابة والحيوان، وهي وإردته عليه إن سلمها)) اهـ.

(١) أخرج الترمذي (١٨٣٢) في الأطعمة - باب إكثار ماء المرقعة، والحاكم في "المستدرک" ١٣٠/٤ في الأطعمة، وابن عدي في "الكامل" ١٧٠-١٧١/٦، وأبو نعيم في "المعرفة" (٤٣٦٧) (٤٣٦٨)، وابن قانع في "المنجم" ١٣٧/٢، من طريق محمد بن فضال عن أبيه عن علقمة بن عبد الله المزني مرفوعاً: ((إذا اشتري أحدكم لحماً فليكثر مرقته، فإن لم يصب أحدكم لحماً أصاب مرقاً وهو أحد اللحمين))، قال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث محمد بن فضال هو المعبر، وقد تكلم فيه سليمان بن حرب، وتعقب الذهبي على الحاكم تصحيحه فقال: محمد ضعفه ابن معين اهـ. وضعفه أبو حاتم والنسائي وابن حبان وأبو زرعة وغيرهم.

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٢/٢.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٢٨/٣.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب وغيرهما ١٩٨/٣ ق/١.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٨٥ ق/ب.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٨/٤.

(٧) "الفتح": كتاب النكاح - فصل في الوكالة بالنكاح وغيرها ٢٠٣/٣.

والكبد والكُرْشُ.....

ولا يخفى أنه لا يُسَلَّمُهَا بِلَكَلٍ أَنَّهُ رَدٌّ مِنْهَا، وهو عَدَمُ اعْتِبَارِ الْعُرْفِ الْعَمَلِيِّ، وَعبارة "النهر"^(١) هكذا: ((وفي بحثِ التَّخْصِيصِ مِنَ "التَّحْرِيرِ"^(٢): مسألةُ العَادَةِ الْعُرْفِ الْعَمَلِيِّ مُخَصَّصٌ عندَ الْحَقِيقَةِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ، ك: حَرَمَتِ الطَّعَامَ وَعَادَتُهُمْ أَكْلُ الْبُرِّ، انصَرَفَ إِلَيْهِ وهو [٤/٨١ق/ب] الْوَجْهَ، أَمَّا بِالْعُرْفِ الْقَوْلِي^(٣) فَاتِّفَاقٌ، كَالذَّابَّةِ لِلْجِمَارِ، وَالذَّارِهُمِ عَلَى النَّقْدِ الْغَالِبِ. وفي "الحواشي السَّعْدِيَّة"^(٤): أَنَّ الْعُرْفَ الْعَمَلِيَّ يَصْلُحُ مُفِيدًا عندَ بَعْضِ مَشَايِخِ بُلْخٍ؛ لِمَا ذُكِرَ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ فِي مَسْأَلَةٍ: إِذَا كَانَتِ الْحَقِيقَةُ مُسْتَعْمَلَةً وَالْمَجَازُ مُتَعَارَفًا)) اهـ.

قال في "النهر"^(٥): ((وهذِهِ النُّقُولُ تُؤْذِنُ بِأَنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِرُكُوبِ الْآدَمِيِّ فِي: لَا يَرَكُوبُ حَيَوَانًا)).

[١٧٦٧٠] (قوله: والكبد) بالرفع، وكذا ما بعده عطفًا على ((لحم))، وكان الأولى ذكرَ الحَنْزِيرِ عَقِبَ الْإِنْسَانِ كَمَا فَعَلَ فِي "الْكَنْزِ"^(٦)؛ لِيَكُونَ مَجْرُورًا عَطْفًا عَلَى الْإِنْسَانِ بِإِضَافَةٍ ((لحم)) إِلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا أَعْمُ فَتَكُونُ مِنَ إِضَافَةِ الْجُزْءِ إِلَى الْكُلِّ، بِخِلَافِ الْكَبِدِ وَمَا بَعْدَهُ؛ فَإِنَّ اللَّحْمَ لَيْسَ جُزْءًا مِنْهُ بَلْ هُوَ عَيْنُهُ، فَلِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى الْمُضَافِ، وَإِنْ صَحَّ جَرُّهُ عَطْفًا عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى جَعْلِ الْإِضَافَةِ فِيهِ بَيِّنَاتٍ، لَكِنْ يَلَزِمُ عَلَيْهِ اخْتِلَافُ الْإِضَافَتَيْنِ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ، وَفِي "الْقَهْطَسْتَانِي"^(٧): ((الْكَبِدُ: بَفَتْحِ الْكَافِ وَكَسْرِهَا مَعَ سُكُونِ الْبَاءِ، وَالْكُرْشُ: بَفَتْحِ الْكَافِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِهَا)).

- (١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٥/ب.
- (٢) "التحرير": المقالة الأولى - الفصل الرابع - البحث الخامس: يَرُدُّ عَلَى الْعَامِّ التَّخْصِيصُ ص ١٢٥.
- (٣) في "النهر": ((العقلي))، وهو خطأ.
- (٤) "الحواشي السَّعْدِيَّة": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٩٩/٤، وفيها: ((عند مشايخ بلخ)) (هامش "فتح القدير").
- (٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٥/ب.
- (٦) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٦١/١.
- (٧) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ٣٩٤/١.

والرئة والقلب والطَّحَالُ (والخنزيرُ لحمٌ)، هذا في عرفِ أهلِ الكوفةِ، أمَّا في عرفِنا فلا كما في "البحر" عن "الخلاصة" وغيرها.....

[١٧٦٧١] (قوله: والرئة) بالهمزة، ويجوزُ قَلْبُهَا بَاءُ: السَّحَرُ، "مصباح" ^(١)، وفيه ^(٢): ((السَّحَرُ وزانٌ فَلَسَ وَسَبَّ وَقُفِلَ: هو الرئة. وقيل: ما لصِقَ بالخُلُقُومِ والمَرِيءِ من أَعْلَى البَطْنِ، وقيل: كُلُّ ما تعلقَ بالخُلُقُومِ من كِبِدٍ وَقَلْبٍ وَرِئَةٍ)).

[١٧٦٧٢] (قوله: لحمٌ) خَبِرَ المُبْتَدِئُ، وما غُطِفَ عليه أي: هذه المذْكوراتُ داخلةٌ في مُسَمَّى اللَّحْمِ.

[١٧٦٧٣] (قوله: هذا إلخ) الإشارةُ إلى الكِبِدِ والأربعة التي بعده، وعبارة "البحر" ^(٣): ((وفي "الخلاصة" ^(٤): لو حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَأَكَلَ شَيْئًا مِنَ البُطُونِ كَالكِبِدِ والطَّحَالِ يَحْنُثُ في عَرَفِ أَهْلِ الكُوفَةِ، وفي عَرَفِنا لَا يَحْنُثُ، وهكذا في "المحيط" ^(٥) و"المُجْتَبَى" وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يُسَمَّى لَحْمًا في عَرَفِ أَهْلِ مِصْرَ أيضًا، فَعَلِمَ أَنَّ ما في "الْمَخْتَصَرِ" - أي "الْكَنْزِ" - مَبْنِيٌّ عَلَى عَرَفِ أَهْلِ الكُوفَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ العَرَفِ)) اهـ. كلامُ "البحر".

قلتُ: وَأَمَّا لَحْمُ الْإِنْسَانِ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ فَهُوَ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ لَعَةً وَعَرَفًا، فَلِذَا مَشَى "المُصَنِّفُ" ^(٦) كغيرِهِ عَسَى أَنَّهُ يَحْنُثُ بِهِ، لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ - كما أَفَادَهُ في "الفتح" ^(٧) -: ((أَنَّ لَفْظَ «أَكَلَ» لَا يَنْصَرِفُ

(قوله: لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ - كما أَفَادَهُ في "الفتح" - أَنَّ لَفْظَ أَكَلَ إلخ) يُدْفَعُ بِأَنَّ ما مَشَى عَلَيْهِ "المُصَنِّفُ" وَغَيْرُهُ في هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلحَمِّ الْإِنْسَانِ وَالْخِنْزِيرِ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ العَرَفِ الْعَمَلِيِّ.

(١) نقول: عبارة المصباح مادة: ((ريا)): ((الرئة بالهمزة وتركيبه: بحرى النفس))، وليس فيها: ((السَّحَرُ)) في هذا الموضع، وانظر "المصباح المنير": مادة ((ريا)) و((سحر)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٨/٤.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في اليمين في الأكل ق ١٢٢/ب.

(٤) "المحيط البرهاني": كتاب الأيمان - نوع آخر منه في الأكل ١/٣٨٢ ق ١/أ.

(٥) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/١٩٧ ق/ب.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٣٩٩/٤.

ومنه عُلِمَ أَنَّ العَجْمِيَّ يُعْتَبَرُ عُرْفُهُ قَطْعاً. وفي "الخانية"^(١): الرأسُ والأَكَارِغُ لحمٌ في يمينِ الأكلِ لا في يمينِ الشراءِ، وفي: لا يَأْكُلُ من هذا الحمارِ يقع على كِرَائِهِ،.....

إليه عُرْفاً وإن كان في العُرفِ يُسَمَّى لَحْماً مَرَّةً^(٢) في: لا يَرَكِبُ دَابَّةَ فُلانٍ، فإنَّ العُرفَ اعتُبرَ في ((رَكِبَ))، والمُتَبَادِرُ منه رُكُوبُ الأنواعِ الثلاثةِ وهي: الحمارُ والبَعْلُ والفرَسُ وإن كان لَفْظُ ((دَابَّةٍ)) في العُرفِ يَشْمَلُ غيرها أيضاً كالبَقَرِ والإِبِلِ، فقد تَقَيَّدَ الرُّكُوبُ المَحْلُوفُ عليه [١/٨٢٣/٤] بالعُرفِ، ولِذَا نَقَلَ "العَنَابِيُّ" خِلَافَ ما هنا فقال: قيل: الخَالِفُ إذا كان مُسْلِماً يَبْغِي أن لا يَحْنُثَ؛ لأنَّ أَكْلَهُ ليسَ بِمُعَارَفٍ، وَمَبْنَى الأَيِّمانِ على العُرفِ، قال: وهو الصَّحِيحُ، وفي "الكافي"^(٣): وعليه الفتوى)). هذا خلاصة ما حَقَّقَهُ في "الفتح"، وهو حَسَنٌ جِدًّا، وَيُؤَيِّدُهُ^(٤) ما قَدَّمْنَاهُ^(٥) ويأتي^(٦) أيضاً: ((من أَنَّهُ لا يَحْنُثُ بِاللَّحْمِ النَّيِّءِ كما أَشارَ إليه "مُحَمَّدٌ" وهو الأَطْهَرُ))، قال في "الذخيرة": ((لأنَّهُ عَقْدٌ يَمِينُهُ على ما يُؤْكَلُ عادةً فَيَنْصَرِفُ إلى المُعْتَادِ وهو الأَكْلُ بعدَ الطَّيْحِ)) اهـ. مع أَنَّهُ لاشْكٌ في أَنَّ النَّيِّءَ لَحْمٌ حَقِيقَةٌ، فَعُلِمَ أَنَّ المَلْحُوظَ إِلَيْهِ في العُرفِ هو الأَكْلُ لا لَفْظُ ((لَحْم)).

[١٧٦٧٤] (قوله: ومنه عُيِمَ) أي: من قولهم: ((أَمَّا في عُرفنا))؛ فإنَّ المرادَ عُرْفُ بلادهم وهي من العَجَمِ، فافهم. ثُمَّ إِنَّ التَّنْبِيهَ على هذا ليسَ فيه كَبِيرُ فائِدَةٍ؛ لأنَّ قولَهُمُ باعتِبارِ العُرفِ في الأَيِّمانِ ليسَ المرادُ به عُرْفُ العَرَبِ بل أيُّ عُرْفٍ كان في أيِّ بِلَدٍ كان كما سَبَّأَتِي^(٧) عند قولهِ: ((والخَيْرُ ما اعتادَهُ أَهْلُ بِلَدِ الخالِفِ)). وفي "البحر"^(٨) عن "المُحِيطِ": ((وفي الأَيِّمانِ يُعْتَبَرُ العُرفُ في كُلِّ مَوْضِعٍ، حتَّى قالوا: لو كان الخالِفُ خَوَارِزْمِيًّا فَأَكَلَ لَحْمَ السَّمَكِ يَحْنُثُ؛ لأنَّهُمُ يُسَمُّونَهُ لَحْماً)). [١٧٦٧٥] (قوله: لَحْمٌ في يَمِينِ الأَكْلِ لا في يَمِينِ الشَّراءِ) وجَعَلَ في "الشَّافِي" الأَكْلَ والشَّراءَ

(١) "الخانية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في الأكل ٥٧/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) ص ٤٠٦-٤٠٧ - "در".

(٣) "كافي النسفي": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب وغيرهما ٣/١٩٨/أ.

(٤) في "أ": ((يريد بها)).

(٥) المقولة [١٧٦٦٥] قوله: ((لا يَأْكُلُ لَحْماً)).

(٦) المقولة [١٧٦٧٨] قوله: ((ولا يَحْنُثُ بِأَكْلِ النَّيِّءِ)).

(٧) ص ٤٣٧ - "در".

(٨) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٤٨.

ومن هذا الكلب لا يقع على صيده، ولا يعمُّ البقرُ الجاموسَ، ولا يحنثُ بأكلِ الشيءِ هو الأصحُّ. (ولا) يحنثُ (بشحمِ الظَّهْرِ).....

واحداً، والأوَّلُ أصحُّ، "بَرَّازِيَّةٌ"^(١).

قلت: ولعلَّ وجهَهُ أنَّ الرَّأسَ والأَكَارِعَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى اللَّحْمِ وَغَيْرِهِ، لَكِنَّهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا تُسَمَّى لَحْمًا، فَإِذَا حَلَفَ لَا يَشْتَرِي لَحْمًا لَا يُقَالُ فِي الْعُرْفِ: إِنَّهُ اشْتَرَى لَحْمًا بَلْ اشْتَرَى رَأْسًا أَوْ أَكَارِعَ، أَمَّا إِذَا أَكَلَ اللَّحْمَ الَّذِي فِيهَا فَقَدْ أَكَلَ لَحْمًا فَيَحْنُثُ. وَيُنْشَرُ إِلَى هَذَا الْفَرْقِ مَا فِي "الذَّخِيرَةِ": ((وَلَوْ أَكَلَ رُؤُوسَ الْحَيَوَانِ يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ مَا عَلَيْهَا لَحْمٌ حَقِيقَةً)).

[١٧٦٧٦] (قوله): لا يقع على صيده، وإنما يقع على لحمه وهو القياس في الحمارِ إلا أنَّ الحمارَ لما كان له كراءٌ ويستعملون هذا اللفظَ في الأكلِ مِنْ كِرَائِهِ حَمْلُوهُ عَلَى الْكِرَاءِ، وَفِيمَا وَرَاءَهُ يَتَّقَى عَلَى الْأَصْلِ، "منح"^(٢) عن "جواهرِ الفتاوى"، "ط"^(٣).

٩١/٣

[١٧٦٧٧] (قوله): ولا يعمُّ البقرُ الجاموسَ أي: فلو حلفَ لا يأكلُ لحمَ بقرٍ لا يحنثُ بأكلِ الجاموسِ كَعَكْسِهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يُفَرِّقُونَ^(٤) بَيْنَهُمَا، وَقِيلَ: يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ الْبَقَرَ أَعَمُّ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، كَمَا فِي "النَّهْرِ"^(٥) عَنْ "التَّائِرِ خَانِيَّةٍ"^(٦). وَفِيهِ^(٧) عَنْ "الذَّخِيرَةِ": ((لَا يَأْكُلُ لَحْمَ شَاةٍ لَا يَحْنُثُ بِلَحْمِ الْعَزِ مَصْرِيًّا كَانَ أَوْ قَرَوِيًّا، قَالَ "الشَّهِيدُ": وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى)).

[١٧٦٧٨] (قوله): ولا يحنثُ بأكلِ الشيءِ بِالْهَمْزِ وَزَائِنْ جُمْلٍ، وَالْإِبْدَالُ وَالْإِدْغَامُ عَامِّيٌّ، [٤/٨٢ب] "مصباح"^(٨)، أي: إبدالُ الهمزةِ ياءً وإدغامُها في الباءِ لُغَةُ الْعَوَامِّ، وَقَدْ مَنَّا^(٩) وَجَهَ عَدَمِ

(١) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الحادي عشر: في الأكل ٢٩٨/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "المنح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/٩٧ق/ب.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٢/٣٥٢.

(٤) في "الأصل": ((لا يفرقون بينهما))، وهو خطأ.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٨٥ق/ب.

(٦) "التائر خانية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال ٤/٥٢٢.

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٨٥ق/ب.

(٨) "المصباح المنير": مادة ((نيء)) بتصرف.

(٩) المقولة [١٧٦٧٣] قوله: ((هذا إلخ)).

وهو اللحمُ السَّمِينُ (في) حَلْفِهِ (لا يَأْكُلُ شَحْمًا) خلافاً لهما، بل بشحمِ البَطْنِ والأَمْعَاءِ اتفاقاً، لا بما في العَظْمِ اتفاقاً، "فتح". (واليمينُ على شراءِ الشحمِ) وبيعِهِ (كهَيَّ على أَكْلِهِ) حُكْمًا وخلافاً، "زيليقي". (ولا) يَحْنُثُ (بِأَلْيَةٍ (في) حَلْفِهِ (لا يَأْكُلُ) أو لا يشتري (شَحْمًا أو لحمًا) لأنها نوعٌ ثالثٌ، (ولا) يَحْنُثُ (بِخَبْزٍ أو دَقِيقٍ أو سَوِيقٍ (في) حَلْفِهِ: لا يَأْكُلُ.....

الْحِنْثُ قَرِيبًا.

[١٧٦٧٩] (قوله: وهو اللحمُ السَّمِينُ) كذا فسره في "الهداية"^(١)، والظاهرُ أنَّ المرادَ به اللحمُ الأبيضُ المسمى في العُرفِ دَهْنُ البَدَنِ؛ فإنه يكونُ في حالةِ السَّمَنِ دُونَ الهُزَالِ. وقد يُرادُ به شَحْمُ الكُئِيِّ؛ لأنها مُعلَّقةٌ بالظَّهْرِ، قال في "البحر"^(٢): ((قال القاضي "الإسبحاني": إنَّ أريدَ بشحمِ الظَّهْرِ شَحْمُ الكُئِيِّ فقولهما أَظْهَرُ، وإن أريدَ به شَحْمُ اللَّحْمِ فقوله أَظْهَرُ)) اهـ. [١٧٦٨٠] (قوله: بل بشحمِ البَطْنِ) هو ما كان مُدَوَّرًا على الكِرْشِ، وما بين المَصَارِينِ شَحْمُ الأمْعَاءِ، "ط"^(٣).

[١٧٦٨١] (قوله: اتفاقاً) رَدُّ على صاحبِ "النكاحي"؛ حيث ذَكَرَ الخِلافَ في شَحْمِ الأمْعَاءِ والشَّحْمِ المُخْتَلِطِ بالعَظْمِ. قال "السرخسي"^(٤): ((إنَّه لم يَقُلْ أَحَدٌ بأنَّ مَخَّ العَظْمِ شَحْمٌ)) اهـ. وكذا لا يَنْبَغِي خِلافٌ في الحِنْثِ بما على الأمْعَاءِ؛ فإنه لا يُخْتَلَفُ في تَسْمِيَةِ شَحْمًا، "فتح"^(٥). [١٧٦٨٢] (قوله: "زيليقي"^(٦)) عبارته: ((لا يَحْنُثُ بِأَكْلِ شَحْمِ الظَّهْرِ وشِرائِهِ وبيعِهِ في يَمِينِهِ: لا يَأْكُلُ شَحْمًا ولا يَشْتَرِيهِ ولا يَبِيعُهُ، وهذا عند "أبي حنيفة"، وقالوا: يَحْنُثُ)). [١٧٦٨٣] (قوله: بِأَلْيَةٍ) بفتح الهمزة، قال في "المصباح"^(٧): ((قال "ابن السَّكَيْتِ" وجماعة:

(١) "الهداية": كتاب الأيمان - باب البمين في الأكل والشرب ٨٠/٢.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب البمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٨/٤.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب البمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٢/٢.

(٤) "الميسوط": كتاب الأيمان - باب الأكل ١٨٤/٨.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب البمين في الأكل والشرب ٤٠٠/٤.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب البمين في الأكل والشرب إلخ ١٢٨/٣ باختصار.

(٧) "المصباح المنير": مادة ((ألي)) بتصرف.

..... (هذا البرُّ إلا بالقضم من عينها).....

ولا تُكسرُ الهمزةُ، ولا يُقالُ: لَيَّْةٌ. والجمعُ أَلْيَاتٍ كَسَجْدَةٍ وَسَجَدَاتٍ، والثنيةُ أَلْيَانٍ بِحذفِ الهاءِ على خِلافِ القِيَّاسِ)).

مطلبٌ: لا يَأْكُلُ هذا البرُّ

[١٧٦٨٤] (قوله: إِلَّا بِالْقَضْمِ مِنْ عَيْنِهَا) أَي: عَيْنِ الْبَرِّ، وَأَنْتَ ضَمِيرُهُ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى حِنْطَةً أَيْضاً، وَ((إِلَّا)) مَعْنَى ((لَكِنْ)) أَي: لَكِنَّهُ يَحْنُثُ بِقَضْمِهِ مِنْ قَضَمَتِ الدَّابَّةِ الشَّعِيرَ تَقْضُمُهُ مِنْ بَابِ تَعَبٍ: كَسَرْتُهُ بِأَطْرَافِ الْأَسْنَانِ، وَمِنْ بَابِ ضَرَبَ لَعَةً، "مَصْبَاح" ^(١). قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٢): ((وَلَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةُ الْقَضْمِ، بَلْ أَنْ يَأْكُلَ عَيْنَهَا بِأَطْرَافِ الْأَسْنَانِ أَوْ بِسُطُوحِهَا)). وَفِي "الْقَهْطَسْتَانِي" ^(٣): ((فَلَوْ ابْتَلَعَهُ صَحِيحاً حَيْثُ بِالْأَوَّلَى كَمَا فِي "الْكِرْمَانِي"؛ فَإِنَّهُ احْتَرَزَ بِالْقَضْمِ عَمَّا يَتَّخِذُ مِنْهُ كَالْخَبِزِ وَالسَّوِيقِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِهِ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ عَيْنَ الْحِنْطَةِ مَأْكُولٌ، وَعِنْدَهُمَا يَحْنُثُ)).

قُلْتُ: وَمَبْنَى الْخِلَافِ عَلَى أَنَّ الْحَقِيقَةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ أَوَّلَى مِنَ الْمَجَازِ الْمُتَعَارَفِ عِنْدَهُ خِلَافاً لَهُمَا، فَإِنَّ لَفْظَ ((أَكَلَ الْحِنْطَةَ)) يُسْتَعْمَلُ حَقِيقَةً فِي أَكْلِ عَيْنِهَا؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَهَا وَيَاكُونُهَا، فَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الْمَجَازِ الْمُتَعَارَفِ ^(٤) وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِهِ: ((أَكَلْتُ الْحِنْطَةَ)) أَكَلْتُ خَبِزَهَا، قَالَ فِي "الْفَتْحِ" ^(٥): ((لَفْظُ ((أَكَلْتُ حِنْطَةً)) يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ كُلٌّ مِنَ الْمَعْنَيْنِ، فَيَتَرَجَّحُ قَوْلُهُ لَتَرَجَّحَ الْحَقِيقَةُ عِنْدَ مُسَاوَاةِ الْمَجَازِ، بَلِ الْآنَ لَا يُتَعَارَفُ فِي أَكْلِ الْخَبِزِ مِنْهَا إِلَّا لَفْظُ آخَرُ وَهُوَ: أَكَلْتُ الْخَبِزَ))، ثُمَّ قَالَ ^(٦):

(قوله: فَلَوْ ابْتَلَعَهُ صَحِيحاً حَيْثُ بِالْأَوَّلَى (الخ) لَا وَجْهَ لِلأَوَّلَوِيَّةِ يَظْهَرُ.

(١) "المصباح المنير": مادة ((قضم)).

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٣.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ١/٣٩٠.

(٤) من ((عنده خلافاً)) إِلَى ((المتعارف)) ساقط من "الأصل".

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٣.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٣ بتصرف.

لو مَقْلِيَّةٌ كَالْبَلِيلَةِ فِي عَرَفْنَا، أَمَّا لَوْ قَضَمَهَا نِيْمَةً فَلَا حَنْثَ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، "فَتْح". وَفِي "النَّهْرِ"^(١) عَنْ "الْكَاشِفِ"^(٢): الْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَقُولَ: هَذِهِ الْخِنْطَةُ وَيَشِيرُ لَصُبْرَةٍ وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْمَخْتَصِرِ، الثَّانِيَةُ: أَنْ يَقُولَ: هَذِهِ بِلَا ذِكْرِ حِنْطَةٍ فَيَحْنُثُ بِأَكْلِهَا كَيْفَ كَانَ وَلَوْ نِيْمَةً أَوْ خَبْرًا، الثَّالِثَةُ: أَنْ يَقُولَ: حِنْطَةٌ.....

((وَهَذَا الْخِلَافُ إِذَا حَلَفَ عَلَى [١/٨٣ق/٤] حِنْطَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَمَّا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ حِنْطَةً يَبْغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ كَقَوْلِهِمَا، ذَكَرَهُ "شَيْخُ الْإِسْلَامِ". وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ تَحَكُّمٌ وَالتَّكْلِيلُ الْمَذْكُورُ الْمُتَّفَقُ عَلَى إِبْرَادِهِ فِي جَمِيعِ الْكُتُبِ يَعْمُ الْمَعْيَنَةُ وَالْمُنْكَرَةُ وَهُوَ أَنَّ عَيْنَهَا مَأْكُولٌ)) اهـ.

[١٧٦٨٥] (قَوْلُهُ: لَوْ مَقْلِيَّةٌ كَالْبَلِيلَةِ) قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣): ((فَإِنَّ النَّاسَ يَغْلُوبُونَ^(٤)) الْخِنْطَةَ وَيَأْكُلُونَهَا وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى فِي عُرْفِ بِلَادِنَا بَلِيلَةً، وَتَقْلَى أَيْضًا أَي: تُوضَعُ حَافَةً فِي الْقَدْرِ ثُمَّ تُؤْكَلُ قَضْمًا)) اهـ. وَحِينَئِذٍ قَوْلُهُ: ((كَالْبَلِيلَةِ)) الْكَافُ فِيهِ لِلتَّظْهِيرِ إِنْ كَانَتِ النُّسَخُ: ((لَوْ مَقْلِيَّةٌ)) بِالْقَافِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ بِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ فَهِيَ لِلتَّمْثِيلِ. وَالبَلِيلَةُ هِيَ الْمُسَمَّاةُ فِي عُرْفِ بِلَادِنَا سَلِيْقَةً؛ لِأَنَّهَا تُسَقَّى بِالمَاءِ الْمَغْلِيِّ. [١٧٦٨٦] (قَوْلُهُ: فَلَا حَنْثَ إِلَّا بِالنِّيَّةِ) وَلَوْ نَوَى مَا يَتَّخِذُ مِنْهَا صَحًّا، وَلَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ عَيْنِهَا، "ذَخِيرَةٌ".

[١٧٦٨٧] (قَوْلُهُ: وَهِيَ مَسْأَلَةُ "الْمُخْتَصِرِ") أَي: الْمَنْ. أَي: أَنَّهُ يَحْنُثُ بِأَكْلِ عَيْنِهَا لَوْ مَقْلِيَّةٌ^(٥) أَوْ مَقْلِيَّةٌ لَا لَوْ نِيْمَةً وَلَا بَنَحْوِ خَبْرِهَا.

[١٧٦٨٨] (قَوْلُهُ: فَيَحْنُثُ بِأَكْلِهَا كَيْفَ كَانَ) لَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّهُ إِذَا وَجِدْتَ الْإِشَارَةَ بِذَوْنِ

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/١.

(٢) "كشف الأسرار": باب أحكام الحقيقة والمحاز والصريح والكناية ١٧٢/٢ بتصرف.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٢/٤ بتصرف.

(٤) فِي "ي": ((يَغْلُوبُونَ)) بِالْقَافِ.

(٥) قَوْلُهُ: ((لَوْ مَقْلِيَّةٌ)) مُقْتَضَى عِبَارَتِهِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ أَنَّهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ الثَّلَاثِي مَعَ أَنَّهُ لَا زَمَّ، وَتَعْدَى بِالْهَمْزَةِ كَمَا فِي "المصباح" فَيَقَالُ فِي اسْمِ مَفْعُولِهِ: مَغْلَى وَمَغْلَاةٌ لَا مَغْلِيٌّ وَمَغْلِيَّةٌ أَهْ مَصْحُوحَةٌ.

فيحنتُ بأكلِها ولو نُبِئَتْ لا بنحوِ الخبزِ، ولو زَرَعُهُ لم يحنتُ بالخارجِ. (وفي: هذا الدقيقِ حنثٌ بما يُتَّخَذُ منه كالخبزِ ونحوِه) كعَصِيدَةٍ وحَلَوَى (لا بسفٍّ).....

تَسْمِيَةٌ تُعْتَبَرُ ذَاتُ الْمُشَارِ إِلَيْهِ سَوَاءً بَقِيَتْ عَلَى حَالِهَا أَوْ حَدَثَ لَهَا اسْمٌ آخَرُ.

[١٧٦٨٩] (قوله: فيحنتُ بأكلِها ولو نُبِئَتْ) أي: بخلافِ الحِنْطَةِ المَعْرِفَةِ وهو الوجهُ الأوَّلُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِالنَّبِيِّ مِنْهَا، وَأَمَّا عَدَمُ الْحِنْثِ بِالْخَبْزِ وَنَحْوِهِ كَالدَّقِيقِ وَالسَّوِيقِ فَقَدْ اشْتَرَكُ فِيهِ الْمَعْرِفَةُ وَالْمُنْكَرَةُ لِقَبْدِ الْحِلْفِ بِالاسْمِ؛ فَإِنَّ الْخَبْزَ وَنَحْوَهُ لَا يُسَمَّى حِنْطَةً عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ يُقَالُ: خَبَزَ حِنْطَةً، لَكِنْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِي وَجْهِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي النَّبِيِّ؛ حَيْثُ دَخَلَ فِي الْمُنْكَرِ دُونَ الْمَعْرِفِ. وَلَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ ((حِنْطَةً)) نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَتَعُمُّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ مُسَمَّاهَا، بخلافِ الْمَعْرِفَةِ فَإِنَّهَا تَنْصَرِفُ إِلَى الْمَعْهُودَةِ فِي الْأَكْلِ، وَالنَّبِيُّ غَيْرُ مَعْهُودٍ فِيهِ، هَذَا غَايَةٌ مَا ظَهَرَ لِي فِي تَوْجِيهِهِ. لَكِنْ مَا ذُكِرَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَنْظُورَ إِلَيْهِ لَفْظُ ((حِنْطَةً))، أَمَّا لَوْ نَظَرْنَا إِلَى لَفْظِ ((أَكَلْتُ الحِنْطَةَ)) فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ؛ إِذْ قَوْلُنَا: ((أَكَلْتُ حِنْطَةً)) مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ يُرَادُّ بِهِ حَقِيقَتُهُ أَوْ مَحَاوِزُهُ الْمُسْتَعْمَلُ عَلَى الْخِلَافِ بَيْنَ "الإمام" وصاحِبِيهِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ^(١) عَنْ "الفتح" مِنْ رَدِّهِ مَا ذَكَرَهُ "شيخُ الإسلام" وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَكَذَا يُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمَاهُ^(٢) فِي: لَا أَرْكَبُ دَابَّةَ فُلَانٍ، وَفِي: لَا أَكُلُ لَحْمًا؛ حَيْثُ اعْتَبِرَ لَفْظُ ((أَرْكَبُ)) وَ((أَكُلُ)) فَصُرِفَ إِلَى الْمَعْهُودِ، وَقَبِدَ بِهِ لَفْظُ ((دَابَّةٍ)) وَلَفْظُ ((لَحْمًا)) بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ مَعْرِفِهِ وَمُنْكَرِهِ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

٩٢/٣

[١٧٦٩٠] (قوله: لم يحنتُ بالخارجِ) أي: اتِّفَاقًا، [٤/٨٣ب] "نهر"^(٣). وهذا إِذَا لَمْ يُقَلَّ:

((حِنْطَةً)) بِالتَّنْكِيرِ.

[١٧٦٩١] (قوله: بما يُتَّخَذُ مِنْهُ) فِي "النَّوْزَلِ": ((لَوْ اتَّخَذَ مِنْهُ خَبِيصًا أَخَافُ أَنْ يَحْنُثَ)).

(١) المقولة [١٧٦٨٤] قوله: ((إِلَّا بِالْقَضَمِ مِنْ عَيْنِهَا)).

(٢) المقولة [١٧٦١٠] قوله: ((لَا يَحْنُثُ اسْتِحْسَانًا))، والمقولة [١٧٦٧٣] قوله: ((هَذَا الْخَبْرُ)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/أ.

في الأصحَّ كما مرَّ في أكل^(١) عَيْنِ النَّخْلَةِ (والخبزُ ما اعتاده أهل بلد الحالف) فالشاميُّ بالبرِّ، واليمنيُّ بالذَّرة، والطبريُّ بخبزِ الأرزِّ، وبعضُ أهلِ القرى بالشعيرِ..

وَيَنْغِي أَنْ لَا يَتَرَدَّدَ فِي جَنَّتِهِ إِذَا أَكَلَ مِنْهُ مَا يُسَمَّى فِي دِيَارِنَا بِالْكَسْكَسِ، "نهر"^(٢). وهو الْمُسَمَّى فِي الشَّامِ بِالْمَغْرَبِيَّةِ، وَمِثْلُهُ الشَّعِيرِيَّةُ.

[١٧٦٩٢] (قوله: في الأصحَّ) احترازٌ عما قيل: إنه يَحْنُثُ؛ لَأَنَّهُ حَقِيقَةُ كَلَامِهِ. قلنا: نعم، وَلَكِنْ حَقِيقَةُ مَهْجُورَةٍ، وَلَمَّا تَعَيَّنَ الْمَجَازُ سَقَطَتِ الْحَقِيقَةُ، كَقَوْلِهِ لِأُجْنَبِيَّةٍ: إِنْ نَكَحْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ، فَزَنَى بِهَا لَا يَحْنُثُ؛ لِانْصِرَافِ يَمِينِهِ إِلَى الْعَقْدِ فَلَمْ يَتَنَاوَلِ الْوَطْءَ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ، "فتح"^(٣).

[١٧٦٩٣] (قوله: كما مرَّ^(٤)) في أَكْلِ عَيْنِ النَّخْلَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَوْ نَوَى أَكَلَ عَيْنِ الدَّقِيقِ لَمْ يَحْنُثْ بِأَكْلِ خُبْزِهِ؛ لَأَنَّهُ نَوَى الْحَقِيقَةَ، "بحر"^(٥). أَي: بِخِلَافِ النَّخْلَةِ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ^(٦) عَنْ "الْوَلُولِجِيَّةِ".

[١٧٦٩٤] (قوله: فالشاميُّ بالبرِّ إلخ) هذا حيثُ لَا مَجَاعَةَ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ مَا يُسَمَّى خُبْزًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

[١٧٦٩٥] (قوله: والطبريُّ) نسبةٌ إِلَى طَبْرِسْتَانَ، وَهِيَ اسْمُ أَمَلٍ وَأَعْمَالِهَا. سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ أَهْلَهَا كَانُوا يُحَارِبُونَ بِالْفَأْسِ وَمَعْنَاهَا بِالْفَارْسِيَّةِ أَخَذَ الْفَأْسَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى. وَالْمُرَادُ بِالْفَأْسِ الطَّيْرُ وَهُوَ مُعَرَّبُ تَبَرٍّ، كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٧).

(١) في "و": ((أكله)).

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/١.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٣/٤.

(٤) ص ٤١٧ - "در".

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٩/٤ بتصريف.

(٦) ص ٤١٧ - "در".

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٣/٤.

فلو دَخَلَ بِلْدَ الْبُرِّ واستمرَّ لا يأكلُ إلا الشعيرَ لم يَحْتَثْ إلا بالشعيرِ؛ لأنَّ العرفَ الخاصَّ معتبرٌ، "فتح". (حَلَفَ لا يأكلُ من خبزِ فلانةِ انصرفَ إلى) الخابِزَةِ (التي تضربُها في التَّنَوُّرِ لا لمن عَجَنَتْهُ وهَيَّأَتْهُ للضَرْبِ)، "ظهيرية"^(١).....

مطلب: لا يأكلُ خبزاً

[١٧٦٩٦] (قوله: فلو دَخَلَ إلخ) عبارة "الفتح"^(٢): ((قال العبدُ الضَّعِيفُ: وقد سئلتُ: لو أنَّ بَنَوِيًّا اعتادَ أَكَلَ خُبْزِ الشَّعِيرِ فَدَخَلَ بِلْدَةَ الْمُعْتَادِ فِيهَا أَكَلَ خُبْزِ الحِنْطَةِ واستمرَّ هو لا يأكلُ إلا الشَّعِيرَ فَحَلَفَ لا يأكلُ خبزاً. فقلتُ: يَنْعَقِدُ على عُرْفِ نَفْسِهِ فَيَحْتَثُ بالشَّعِيرِ؛ لأنَّهُ لم يَنْعَقِدْ على عُرْفِ النَّاسِ إلا إذا كان الحَالِفُ يَتَعَاطَاهُ فهو منهم^(٣) فيه فيُصَرَّفُ كلامُهُ إليه لذلك، وهذا مُتَّفَقٌ فِيمَنْ لم يُوافِقْهم بل هو مُحَابِبٌ لَهُمْ)) اهـ.

فقول "الشارح": ((لأنَّ العُرْفَ الخاصَّ معتبرٌ)) ليسَ لفظُهُ مَوْجُوداً في "الفتح" بل معناه، فهو منه، فافهم. وقال "المُصَنِّفُ" في "مِنْجِه"^(٤): ((قلتُ: وبهذا ظَهَرَ أَنَّ قولَ بعضِ المُحَقِّقِينَ -: إِنَّ المَذْهَبَ عَدَمَ اعْتِبَارِ العُرْفِ الخاصِّ، وَلَكِنْ أَفْتَى كَثِيرٌ بِاعْتِبَارِهِ - مَحَلُّهُ فِيمَا عدا الأَيْمَانَ، أمَّا هي فَالعُرْفُ الخاصُّ مُعْتَبَرٌ فِيهَا، يُعْرَفُ ذَلِكَ مِنْ تَتَبُّعِ كَلَامِهِمْ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ ما في "فتح القدير" إلخ)).

[١٧٦٩٧] (قوله: انصرفَ إلى الخابِزَةِ إلخ) الأَوْضَحُ أن يُقَالَ: انصرفَ^(٥) إلى ما تُضْرِبُهُ في التَّنَوُّرِ لا ما تَحْجَنُهُ وَتَهَيِّئُهُ للضَرْبِ، فيكونُ المعْنَى: لو قال: لا أَكَلُ من خُبْزِ هِنْدٍ، فإنْ كَانَتْ خَبِزَتُهُ في التَّنَوُّرِ حَبَنٌ، وإنْ كَانَتْ عَجَنَتْهُ وَهَيَّئَتْهُ - أَيْ: قَطَعْتَهُ أَقْرَاصاً لِلخَبْزِ وَخَبَزَهُ غَيْرَهَا - لا يَحْتَثُ،

(١) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل السادس في الأكل ق ١٣٤/أ بتصرف يسير.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٣/٤.

(٣) في "الأصل" و"م": ((مُتَّهَمٌ)).

(٤) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/٩٨ق/ب.

(٥) من ((إلى الخابِزَةِ)) إلى ((انصرفَ)) ساقط من "الأصل".

ومنه: الرُّقَاقُ لا الفَطَائِرُ.....

وإلا فبعد التصريح باسمها لا يدخل غيرها إلا أن يكون المراد بقوله: [٤/٨٤ق] خُبِرَ فُلَانَةٌ أنه ذَكَرَ لَفْظَ فُلَانَةٍ فيكونُ مُشْتَرَكاً يَتَنَاولُ الخَازِبةَ والعَاجِنةَ. ثُمَّ هذا كُلُّهُ لو كان مُرَادُهُ بالإضَافَةِ إضَافَةَ الصَّنِعةِ، أَمَّا لو أَرَادَ إضَافَةَ المِلْكِ فَإِنَّهُ يَحْتَسِبُ بالخُبْرِ المَمْلُوكِ لَهَا ولو كان العَاجِنُ والخَازِبُ غَيْرَهَا كما لا يَخْفَى.

(١٧٦٩٨) (قوله: ومنه) أي: من الخُبْرِ الرُّقَاقُ، وَيَبْغِي أن يُخَصَّ ذلكَ بالرُّقَاقِ الِيسَانِيِّ. يَمْصَرُ، أَمَّا الرُّقَاقُ الَّذِي يُحْسَنُ بالسُّكَّرِ واللُّوزِ فلا يَدْخُلُ تحتَ اسمِ الخُبْرِ في عُرْفِنَا كما لا يَخْفَى، "بحر" (١).
قلت: وذلك كَالَّذِي يُعْمَلُ مِنَ البَقَالَوَى والسَّنْبُوسَكِ. وَيَبْغِي أَيْضاً أن لا يَحْتَسِبَ بالكَلْعِ
والقِسْمَاطِ؛ لأنَّهُ لا يُسَمَّى خُبْزاً في العُرْفِ.

(١٧٦٩٩) (قوله: لا الفَطَائِرُ) الَّذِي في "الفتح" (٢) و"البحر" (٣): ((الْقَطَائِفُ))، وَأَمَّا الفَطَائِرُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا كَذَلِكَ، فَهِيَ اسْمٌ عِنْدَنَا لِمَا يُعَجَّنُ بالسَّمْنِ وَيُخَبِزُ أَقْرَاصاً كاخْبِزَ ولا يُسَمَّى خُبْزاً في العُرْفِ، وكذا ما يَوْضَعُ في الصَّوَانِي وَيُخَبِزُ وَيُسَمَّى (بَعَاجَةً) فلا يَحْتَسِبُ به، وكذا (الزَّلَابِيَّةُ).

(قوله: إلا أن يكون المراد بقوله: ((من خبز فلانة)) أنه ذكرَ لَفْظَ فُلَانَةٍ إلخ) لم يظهر؛ فَإِنَّ ((فُلَانَةً)) كنايةٌ عن اسمِ الأَدَمِيِّ العَلَمِ، فعندَ ذِكرِهِ لا يَرادُ بِهِ إلا اسْمٌ خَاصٌّ وإن كانَ في وَضْعِهِ يَصِحُّ إطلاَقُهُ على أيِّ امرَأَةٍ، فلاشْتِراكٌ في أَصْلِ الوَضْعِ، وفي الاستعمالِ لا يُسْتَعْمَلُ إلا خَاصَّاً، تَأَمَّلْ. ومع هذا فعبارة "الظَهْرِيَّةُ" على ما في "البحر": ((لا يَأْكُلُ من خَبِزِ فُلَانَةٍ، فَالْخَازِبةُ: هِيَ الَّتِي تَضْرِبُ الخَبِزَ في التَّنَوِيرِ دُونَ الَّتِي تَعْجِنُهُ وَتَهَيِّئُهُ لِلضَّرْبِ، فَإِنَّ أَكَلَ من خُبْزِ الَّتِي ضَرَبَتْهُ حَيْثُ، وَإِلَّا فَلَا)) أَهـ.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٠/٤.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٣/٤.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٤٩/٤.

والثريد، أو بعد ما دَقَّه أو قَتَّه؛ لأنه لا يُسمَّى خبزاً، وحيث في: لا يأكل طعاماً من طعام فلانٍ بأكلٍ خَلَّه أو زَيَّته أو مِلْحِه.....

[١٧٧٠٠] (قوله: والثريد إلخ) فعيل بمعنى مفعول، وهو أن تَفَتَّ الخبزُ ثُمَّ تَبَلَّه بِمَرَقٍ، "مصباح" (١)، قال في "الفتح" (٢): ((ولا يحنث بالثريد؛ لأنه لا يُسمَّى خبزاً مطلقاً، وفي "الخلاصة" (٣): لا يأكلُ من هذا الخبزِ وأكله بعدما تَفَتَّت لا يحنث؛ لأنه لا يُسمَّى خبزاً (٤). ولا يحنث بالعصيد والطُّمَّاج، ولا يحنث لو دَقَّه فشرَّبه، وعن "أبي حنيفة" في حبيبة أكره: أن يدقَّه فيلقِيه في عَصِيدةٍ ويَطْبَخَ حَتَّى يَصِيرَ الخبزُ هَالِكاً)). اهـ ما في "الفتح"، ومثله في "البحر" (٥).

قلت: ومقتضى هذه الرواية: أن يحنث لو قَتَّه بلا طبخ، وكذا لو جعله ثريداً؛ لأنَّ قوله: ((حَتَّى يَصِيرَ الخبزُ هَالِكاً)) يقتضي أن بقاء عَيْنِه لا يُخرِجه عن كونه خبزاً، وهذا موافق لعرفنا الآن، ويؤيده ما قدَّمه (٦) "الشارح" في حَلْفِه: لا يأكلُ تمرّاً فأكلَ حَيْساً فإنه يحنث؛ لأنه تمرٌّ مُفَتَّتٌ وإن ضُمَّ إليه شيءٌ من السَّمْنِ أو غيره. نعم لو دَقَّ الخبزُ وشرَّبه بماءٍ لا يحنث؛ لأنه شربَ لا أكلَ، وكذا لو حلف: لا يأكلُ رَغِيماً وَفَتَّ أرغفةً وأكلَ منها لا يحنث، بخلاف ما إذا فَتَّ رَغِيماً واحداً وأكله كُلَّهُ فإنه يحنث، هذا ما يقتضيه عرفُ زماننا، والله أعلم.

مطلب: لا يأكل طعاماً

[١٧٧٠١] (قوله: وحيث في: لا يأكل طعاماً إلخ) الأنسبُ ذكرُ هذه المسائل بعد قوله:

(١) "المصباح المنير": مادة (ثَرَدَ) يتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٣.

(٣) "مخلاصة الفتاوى": كتاب الإيمان - الفصل الثاني عشر: في اليمين في الأكل ق ١٢٣/أ.

(٤) من (مطلقاً) إلى (خبزاً) ساقط من "الأصل".

(٥) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٥٠.

(٦) ٤٢٣ - "در".

ولو بطعامٍ نفسه، لا لو أخذَ من نبيذِهِ أو مائه فأكلَ بِهِ خبزاً، وفي: لا يَأْكُلُ سَمْنًا فأكلَ سويقاً ولا نِئَةً لَهُ: إِنْ بَحِثُ لَوْ عُصِرَ سَالَ السَّمْنُ حِنْثٌ وَإِلَّا لَا، "جوهرة"^(١). وفي "البدائع"^(٢): لا يَأْكُلُ طعاماً فاضطُرَّ لِمَيْتَةٍ فأكلَ لَمْ يَحِنْث. (والشَّوَاءُ والطَّبِيخُ) يَقَعَانِ (على اللَّحْمِ) المشويِّ والمطبوخِ بالماءِ هذا في عرفهم، أمَّا في عرفنا فاسمُ الطَّبِيخِ يَقَعُ على كُلِّ مطبوخٍ بالماءِ ولو بودَكٍ^(٣) أو زيتٍ أو سَمْنٍ كما نقلَهُ "المصنف"^(٤).....

((والشَّوَاءُ والطَّبِيخُ على اللَّحْمِ)) كما فَعَلَ في "البحر"^(٥)، ثُمَّ إِنْ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الحَلِّ والزَّيْتِ والمِلْحِ لَا يُسَمَّى في عُرْفِنَا طعاماً فَيَنْبَغِي الجَزْمُ بَعْدَهُ حِنْثُهُ بِهِ. ثُمَّ رَأَيْتُهُ في "النَّهْرِ"^(٦) كما يَأْتِي^(٧)، وكذا في "ح"^(٨)؛ حيثُ قال: ((هذا في عرفهم، أمَّا في عُرْفِنَا فالطَّعامُ كالطَّبِيخِ: مَا يُطْبَخُ على النَّارِ)).
١٧٧٠٢: (قوله: ولو بطعامٍ نفسه) أي: ولو خَلَطَ ذَلِكَ بطعامٍ نفسه.
١٧٧٠٣: (قوله: إِنْ بَحِثُ لَوْ عُصِرَ سَالَ السَّمْنُ) هذا مَبْنِيٌّ على ما في "مختصر الحاكم"، واعتَبِرَ في "الأصل" و"جود الطَّعم"، كما قلَّمناه^(٩) أوَّلَ الباب.

١٧٧٠٤: (قوله: لَمْ يَحِنْث) [٤/٨٤ب] لأنَّ العُرْفَ في قولنا: ((أَكَلَ طعاماً)) يَنْصَرِفُ إلى أَكْلِ الطَّعامِ المُعْتَادِ، والتَّقْيِيدُ بالاضطرارِّ للحَلِّ وإلَّا فَلَا يَحِنْثُ بِلَوْنِهِ بالأوَّلِ.
١٧٧٠٥: (قوله: على اللَّحْمِ المشويِّ والمطبوخِ بالماءِ) لَفٌّ وَتَشْرُفٌ مُرْتَبٌّ، وَخَرَجَ مَا يُشَوَّى

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الإيمان ٣٠١/٢ بتصرف.

(٢) "البدائع": كتاب الإيمان - فصل: وأمَّا الحلف على الأكل والشرب ٥٦/٣.

(٣) في "اللسان" مادة: ((ودك)): ((الْوَدَكُ: دَسَمَ اللَّحْمَ وَذَهَنَهُ الَّذِي يَسْتَخْرَجُ مِنْهُ)).

(٤) "المنح": كتاب الإيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/٩٨ب.

(٥) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥١/٤.

(٦) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣/٢٨٦ب.

(٧) ص٤٢٢ - "در".

(٨) "ح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٣٨ب.

(٩) المقولة [١٧٦١٧] قوله: ((كَمَاءٍ وَعَسَلٍ)).

عن "المحتبي". وفي "النهر"^(١): الطعَامُ يعمُّ ما يؤكَلُ على وجهِ الطَّعْمِ كحَبْنٍ وفاكهَةٍ لكن في عرفنا لا. (والرأسُ.....)

أو يُطْبَخُ مِنْ غَيْرِ اللَّحْمِ، قال في "النهر"^(٢): ((فلو حَلَفَ لا يَأْكُلُ شِوَاءً لا يَحْنُثُ بِأَكْلِ الْجَزْرِ والباذِنجَانِ الْمَشْوَيْنِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ كُلَّ مَا يُشْوَى، وكذا لو حَلَفَ لا يَأْكُلُ طَبِيخاً لا يَحْنُثُ إِلَّا بِأَكْلِ اللَّحْمِ الْمَطْبُوعِ بِالماءِ لَعَذِرَ التَّعْمِيمُ؛ إِذَا الدَّوَاءُ ثَمًّا يُطْبَخُ، وكذا الفُولُ الْيَابِسُ. فَصُرِفَ إِلَى أَخْصَرِ الْخُصُوصِ وهو ما ذَكَرْنَا عَمَلًا بِالْعُرْفِ فِيهِمَا. وفي عَطْفِ الطَّبِيخِ عَلَى الشَّوَاءِ لِمَاءٍ إِلَى تَغَايُرِهِمَا، وهذا لِأَنَّ المَاءَ مَأخُودٌ فِي مَفْهُومِ الطَّبِيخِ وَإِلَّا لَكُنَا سَوَاءً، ولذا لو أَكَلَ قَلِيَّةً^(٣) لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى طَبِيخاً))، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

وفي "البحر"^(٤) عن "الفتح"^(٥): ((وإنْ أَكَلَ مِنْ مَرَقِهِ يَحْنُثُ؛ لِما فِيهِ مِنْ أَجْزَاءِ اللَّحْمِ، ولأنَّهُ يُسَمَّى طَبِيخاً^(٦) وإنْ كَانَ لَا يُسَمَّى لَحْماً، كما قَدَّمْنَاهُ)) اهـ. أي: فيما إِذَا حَلَفَ لا يَأْكُلُ لَحْماً لا يَحْنُثُ بِالْمَرَقِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى لَحْماً وإنْ كَانَ فِيهِ أَجْزَاءُ اللَّحْمِ.

١٧٧٠٦ (قوله: كَحَبْنٍ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي "النهر": ((حَبْنٌ))^(٧)).

١٧٧٠٧ (قوله: لَكِنْ فِي عُرْفِنَا لَا) عِبَارَةُ "النهر"^(٨): ((وَأَنْتَ خَبِيرٌ أَنَّ الطَّعَامَ فِي عُرْفِنَا

لَا يُطْلَقُ عَلَى مَا ذَكَرَ فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْزَمَ بَعْدَهُ حَنْثُهُ بِهِ)) اهـ.

(قوله: وَلِذَا لو أَكَلَ قَلِيَّةً لَمْ يَحْنُثْ إلخ) هِيَ الْمُتَضَخَّةُ مِنَ اللَّحْمِ يَابِسَةً.

(١) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/ب.

(٢) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/أ.

(٣) الْقَلِيَّةُ: مَرَقَةٌ تَتَّخِذُ مِنْ لُحُومِ الْجَزُورِ وَأَكْبَادِهَا. "اللسان" مادة ((فلا)).

(٤) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٠/٤.

(٥) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٤/٤ باختصار.

(٦) مِنْ ((وَتَمَامُهُ فِيهِ)) إِلَى ((طَبِيخاً)) سَاقِطٌ مِنْ "الأصل".

(٧) نقول: وهو الموافق لمخطوطة "النهر" التي بين أيدينا، انظر "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل إلخ ق ٢٨٦/ب.

(٨) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/ب.

ما يُباعُ في مصرِه) أي مصرِ الحالفِ اعتباراً للعرفِ. (والفاكهةُ التفاحُ.....

ورأيتُ بهامشِ نسخةِ "النهر" عن خطِّ بعضِ العلماءِ ما نصُّه: ((الذي رأيتُه بخطِّ "الشارح": وأنتَ خبيرٌ بأنَّه في عرفِ أهلِ مصرٍ مُرادُفٌ للطَّبِيعِ لا يُطلقُ على غيره، فينبغي أن لا يَحْتِثَ إلا بما يُسمَّى طَبِيعاً)) اهـ.

ثم رأيتُ في "الخاتمة" ^(١): ((لا يشتري طعاماً فاشترى حِنْطَةً حَيْثُ، قال الفقيه "أبو بكرٍ البلخي": في عرفنا الحِنْطَةُ لا تُسمَّى طعاماً إنما الطَّعامُ هو المطْبُوخُ)).

[١٧٧٠٨] (قوله: ما يُباعُ في مصرِه) وهو ما يُكَبِّسُ في التَّشْوِيرِ أي: يُطْمَ [أو] ^(٢) يُدْخَلُ فيه، وهذا لأنَّ العُمومَ المُتَنَازِلَ للجرادِ والعُصفُورِ غيرِ مُرادٍ فصرفناه إلى ما تُعرِفُ، "نهر" ^(٣)، قال في "البحر" ^(٤): ((وفي زماننا هو خاصٌّ بالغنم، فوجبَ على المُفتي أن يُفتي بما هو المعتادُ في كُلِّ مصرٍ وَقَعَ فيه حَلْفُ الحالفِ، كما أفاده في "المختصر" ^(٥). وما في "التيبين" ^(٦) - مِن أنَّ الأصلَ اعتِبارُ الحقيقةِ اللُّغَوِيَّةِ إن أمكنَ العَمَلُ بها وإلا فالعرفُ إلخ - مُردودٌ؛ لأنَّ الاعتِبارَ إنما هو للعُرفِ، وتقدَّم: أنَّ الفتوى على أنَّه لا يَحْتِثُ بِكُلِّ لَحْمٍ الحَنْزِيرِ والآدَمِيِّ، ولذا قال في "فتح القدير" ^(٧): ولو كان هذا الأصلُ المذكورُ مَنْظُوراً إليه لَمَا تَجَاسَرَ أَحَدٌ على خِلَافِهِ في الفُرُوعِ اهـ. وفي "البدائع" ^(٨): والاعتِماءُ إنما هو على العُرفِ)) اهـ.

(١) "الخاتمة": كتاب الأيمان - مسائل في السرقة والأخذ والغصب ٤٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في النسخ جميعها: ((ويدخل)) بالواو، وما أثبتناه هو الموافق لعبارة "النهر" نقلاً عن "المعرب"، وهي كذلك فيه. انظر "المعرب" في ترتيب "المعرب" مادة ((كيس)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٨٦/ب باختصار.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥١/٤.

(٥) أي من "الكنز".

(٦) "تيبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٢٨/٣.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٤/٤.

(٨) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٥٨/٣ بتصرف.

والبَطِيخُ والمِشْمِشُ) ونحوها (لا العنب والرُّمَّانُ والرُّطَبُ)

[١٧٧٠٩] (قوله: والبَطِيخُ) بكسر الباء، ويقالُ الطَّيِّخُ أيضاً: أخضرَ كان أو أصفرَ، وذكر "السَّرْحَسِيُّ"^(١): [١/٨٥٥ق/٤] أَنَّ البَطِيخَ ليسَ مِنَ الفاكهةِ، وما هنا روايةُ "القُدُورِيِّ". ورواهُ "الحاكمُ الشَّهيدُ" في "المنتقى" عن "أبي يُوسُفَ"، "نهر"^(٢).
[١٧٧١٠] (قوله: والمِشْمِشُ) بكسر الميمينِ وفَتْحِهما، كما في "المختار"^(٣). وبضَمِّهما نقلَهُ "الأجْهَرِيُّ" الشَّافِعِيُّ "مُحَشِّي التَّحْرِيرِ"^(٤)، "ط"^(٥).

مطلب: لا يَأْكُلُ فاكهةً

[١٧٧١١] (قوله: ونحوها) كالخَوْخِ والسَّفَرَجَلِ والإِجَاصِ والكُمَثْرِ فيَحْتَبَرُ بِأَكْلِ هَذِهِ الأشياءِ في حَيْفِهِ لا يَأْكُلُ الفاكهةَ: لأنها اسمٌ لِمَا يُتَفَكَّهُ به، أي: يُتَنَعَّمُ قَبْلَ الطَّعَامِ. وبعْدَهُ زِيادَةٌ على المُتَعَدِّ مِنَ الغِذَاءِ الأَصْلِيِّ. وفي "المُحِيطِ": ما رُوِيَ أَنَّ الجَوْزَ واللَّوْزَ فاكهةٌ في عَرَفِهِم، أمَّا في عَرَفِنَا فَإِنَّهُ لا يُؤْكَلُ لِلتَّفَكُّهِ، "نهر"^(٦).

(١) "المبسوط" كتاب الأيمان - باب الأكل ١٧٩/٨.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/ب بتصرف.

(٣) "مختار الصحاح": مادة ((مشش)).

(٤) حاشية عبد البر بن عبد الله بن مُحَمَّدٍ الأَجْهَرِيُّ (ت ١٠٧٠هـ) على شرح يوسف بن زكريَّا جمال الدين الأنصاري السَّيْكِيِّ (ت ٩٨٧هـ) على "التحرير" لابن الهمام (ت ٨٦١هـ). ("كشف الظنون" ٣٥٨/١، "خلاصة الأثر" ٢٩٨/٢، "الكواكب السائرة" ٢٢١/٣، "هدية العارفين" ٤٩٨/١).

(٥) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٤/٢.

❖ فائدة: من نظم سيدي علي الأَجْهَرِيُّ المَذَلَكِي قوله: [الرجز]

قَدَّمَ عَلَى الطَّعَامِ تَوْتًا خَوْخًا وَالتَّيْنَ والمِشْمِشَ والبَطِيخًا
وبَعْدَهُ الإِجَاصَ كُمَثْرَى رُطَبَ وَمِثْلُهُ الرُّمَّانُ أَيْضًا والعَنْبَ
وَمَعَهُ الحِيارُ والجُمَّيزُ قِنًا وتُفَاحَ كَذالكِ المَوْزَ

أه منه. [الآبيات برواية أخرى في ترجمته، انظر "خلاصة الأثر" ١٦٠/٣].

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٦/ب.

خلافاً لهما خلافَ عصر، والعبرة للعرف فيحنتُ بكلِّ ما يُعدُّ فاكهةً عرفاً، ذكره "الشُّمْنِي"، وأقره "المصنّف"^(١). (والحلوى ما ليسَ من جنسِهِ حامِضٌ فيحنتُ بأكلِ.....

[١٧٧١٢] (قوله: خلافاً لهما) لأنها مما قد يُتغذى بها فسقطت عن كمال التفكُّ فلا يتناولها مُطلقُ الفاكهة، وأمّا عندهما فهي فاكهةٌ نظراً للأصلي وعليه الفتوى. ولا خلاف أنَّ اليابسَ منها كالزبيب والتَّمَرِ وحَبِّ الرُّمَّانِ ليستَ بفاكهة، كما في "الكرماني"، "فَهْستاني"^(٢). وكذا لا خلاف في الفِثَاءِ^(٣) والخيار والفُقُوس والعُجُور.

والحاصل: أنه لا خلاف في أنَّ النوعَ الأوَّلَ فاكهةٌ، كما لا خلاف في أنَّ الأخيرَ ليسَ بفاكهة، وفي الوَسْطِ خلافٌ، "نهر"^(٤).

[١٧٧١٣] (قوله: خلافَ عصر أي: أنَّ "الإمام" قال: إنَّ العنبَ وأخويه ليسَ بفاكهة؛ لأنَّه كان في زَمَنِه لا يُعدُّ منها، وُعِدَّ منها في زَمَنِهما. ولِقائِلُ أن يقول: مَنى هذا الجَمْعُ على اعتبارِ العرف، والاستدلالُ بأنَّها قد يُتغذى بها مِناءُ اللُّغَةِ. ويُمكنُ الجوابُ بجوازِ كَوْنِ العُربِ وافقَ اللُّغَةَ في زَمَنِهِ ثُمَّ خالفَها في زَمَنِهما، وتَمَامُهُ في "الفتح"^(٥).

[١٧٧١٤] (قوله: فيحنتُ بكلِّ إلخ) صرَّحَ بذلك في "الذَّخيرة".

مطلب: حلفَ لا يأكلُ حلوى

[١٧٧١٥] (قوله: ما ليسَ من جنسِهِ حامِضٌ) كالتين والتَّمَرِ فإنه ليسَ من جنسِهِ حامِضٌ

(قوله: لأنها مما قد يُتغذى بها فسقطت عن كمال التفكُّ إلخ) غيرُ ظاهر في الرُّمَّانِ؛ فإنه لا يُتغذى به، وعدمُ دخوله في الفاكهة على قوله: لأنه يؤكَلُ للتداوي، فتحقَّقَ القصورُ عن معنى التفكُّ وهو استنعمُ بما لا يتعلَّقُ به البقاءُ زيادةً عن المعتادِ لكنَّ كافةَ الأصوليينَ أنه مما يُتغذى به.

(١) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/١٩٩ق/١.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ١/٣٩٢ بتصرف.

(٣) الفِثَاء: اسمٌ لما يسميه الناس الخيارَ والعُجُورَ والفُقُوسَ، الواحدة فِثاء. "المصباح المنير": (قفا).

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢/٢٨٦ب.

(٥) انظر "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٥.

حَبِصٍ^(١) وَعَسَلٍ وَسُكَّرٍ لَكِنَّ الْمَرْجِعَ فِيهِ إِلَى عَادَاتِ النَّاسِ، فِيهِ بِلَادُنَا^(٢) لَا حَنْثَ فِي فَايِذٍ وَعَسَلٍ وَسُكَّرٍ كَمَا نَقَلَهُ "المصنف"^(٣) عَنْ "الظهيرية"^(٤).....

فَحُلْصَ مَعْنَى الْحَلَاوَةِ فِيهِ. فَلَوْ أَكَلَ عَنَبًا أَوْ بَطِيخًا أَوْ رُمَانًا أَوْ إِجَاصًا لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّ مِنْ جَنْسِهِ مَا لَيْسَ بِحُلْوَ، وَكَذَا إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ حَلَاوَةً فَهُوَ كَالْحَلْوَى، وَتَمَامُهُ فِي "البحر"^(٥).

[١٧٧١٦] (قوله: لَكِنَّ إِنْ لَمْ يَحْنَثْ) اسْتِدْرَاكٌ عَلَى الْمَنْعِ؛ حَيْثُ أُطْلِقَتْ، مَعَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ تَفْسِيرٌ لِحَلْوَى عِنْدَهُمْ، وَقَالُوا: الْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْعَرَفِ، قَالَ فِي "البحر"^(٦): ((وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْحُلْوَ وَالْحَلْوَى وَالْحَلَاوَةَ وَاحِدٌ، وَأَمَّا فِي عُرْفِنَا فَالْحُلْوَ اسْمٌ لِلْعَسَلِ الْمَطْبُوخِ عَلَى النَّارِ بِنَشَأٍ وَنَحْوِهِ، وَأَمَّا الْحَلْوَى وَالْحَلَاوَةُ فَاسْمٌ لِسُكَّرٍ، أَوْ عَسَلٍ، أَوْ مَاءٍ عَسَبٍ طَبِخَ وَغَقِدَ، وَالْحَلَاوَةُ الْجَوَزِيَّةُ، وَالسَّمْسِيمِيَّةُ)) اهـ.

قُلْتُ: وَفِي زَمَانِنَا الْحُلْوَ كُلُّ مَا يُنْتَحَى بِهِ مِنْ فَاكِهَةٍ وَغَيْرِهَا كَبَيْنٍ وَعَسَبٍ وَخَبِيصَةٍ وَكُنَافَةٍ وَقَطَائِفَ. [٤/٨٥ق/ب] وَأَمَّا الْحَلَاوَةُ وَالْحَلْوَى بِالْقَصْرِ^(٧) فَهِيَ اسْمٌ لِنَوْعٍ خَاصٍّ كَالْجَوَزِيَّةِ وَالسَّمْسِيمِيَّةِ مِمَّا يُعَقَّدُ، وَكَذَا مَا يُطَبَخُ مِنَ السُّكَّرِ أَوْ الْعَسَلِ بِطَبْخٍ أَوْ نَشَأٍ.

٩٤/٣

[١٧٧١٧] (قوله: لَا حَنْثَ فِي فَايِذٍ) فِيهِ نَظَرٌ؛ فَفِي "المصباح"^(٨): ((الْفَايِذُ نَوْعٌ مِنَ الْحَلْوَى يُعْمَلُ مِنَ الْقَنْدِ وَالنَّشَاءِ)) اهـ.

(قوله: فِيهِ نَظَرٌ) لَمْ يَرِدْ هَذَا النَّظَرُ عَلَى مَا فِي الشَّرْحِ؛ فَإِنَّ بَيْنَ عُرْفِ بِلَادِهِ بِلَوْنِ بَيَانٍ عَرَفَ غَيْرَهُ، تَأَمَّلْ.

(١) فِي "الْقَامُوسِ" مَادَّةُ ((حَبِصٍ)): ((الْحَبِصُ: الْمَعْمُولُ مِنَ التَّمْرِ وَالسَّمْنِ)).

(٢) ((فِي بِلَادِنَا)) سَاقَطَ مِنْ "و".

(٣) "الْمَنْحُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إِنْج ١/ق ١٩٩/١.

(٤) "الظْهِيرِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - الْقِسْمُ الثَّانِي - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي الْأَكْلِ ق ١٣٤/١.

(٥) انْظُرْ "الْبَحْرَ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إِنْج ٣٥٢/٤.

(٦) "الْبَحْرَ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إِنْج ٣٥٢/٤ بِتَفَرُّقٍ.

(٧) فِي هَامِشِ "م": ((قَوْلُهُ: بِالْقَصْرِ فِي "الْقَامُوسِ": ((الْحُلُوءُ يُقْصَرُ: مَعْرُوفٌ)) اهـ.

(٨) "الْمَصْبَاحُ الْمُبِيرُ": مَادَّةُ ((فَنْذَ)).

(وَالْإِدَامُ مَا يَصْطَبِغُ بِهِ) الْخَبِزُ إِذَا اخْتَلَطَ بِهِ (كَخَلَّ زَيْتٌ وَمِلْحٌ) لَذَوْبِهِ فِي الْفَمِ (لَا اللَّحْمُ وَالْبَيْضُ وَالْجُبْنُ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: هُوَ مَا يُؤْكَلُ مَعَ الْخَبِزِ غَالِبًا).....

وفيه ^(١) أيضاً: ((الْقَنْدُ: مَا يُعْمَلُ مِنْهُ السُّكَّرُ، فَالسُّكَّرُ مِنَ الْقَنْدِ كَالسَّمَنِ مِنَ الزُّبْدِ)).

[١٧٧١٨] (قَوْلُهُ: وَالْإِدَامُ مَا يَصْطَبِغُ بِهِ الْخَبِزُ) فِي "الْمُغْرِب" ^(٢): ((صَبَغَ الثَّوْبَ يَصْبِغُهُ حَسَنٌ وَصِبَاغٌ وَهُوَ مَا يُصْبَغُ بِهِ، وَمِنْهُ: الصَّبْغُ وَالصَّبَاغُ مِنَ الْإِدَامِ؛ لِأَنَّ الْخَبِزَ يَغْمَسُ فِيهِ وَيُلَوَّنُ بِهِ كَالْخَلِّ وَالزَّيْتِ)) اهـ.

وفي "المصباح" ^(٣): ((وَيَخْتَصُّ بِكُلِّ إِدَامٍ مَائِعٍ كَالْخَلِّ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَصَبِغَ لِلْأَكْلِينَ﴾ [المؤمنون - ٢٠] قَالَ "الْفَارَابِيُّ": وَاصْطَبَغَ بِالْخَلِّ وَغَيْرِهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَاصْطَبَغَ مِنَ الْخَلِّ وَهُوَ فِعْلٌ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ صَرِيحٍ فَلَا يُقَالُ: اصْطَبَغَ الْخَبِزَ بِخَلٍّ)) اهـ.

وفي "الفتح" ^(٤): ((وَالْاصْطِبَاغُ افْتِعَالٌ مِنَ الصَّبْغِ، وَلَمَّا كَانَ ثَلَاثِيَّهُ وَهُوَ صَبْغٌ مُتَعَدِّياً لِوَاحِدٍ جَاءَ الْافْتِعَالُ مِنْهُ لَازِمًا فَلَا يُقَالُ: اصْطَبَغَ الْخَبِزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِنَفْسِهِ حَتَّى يُقَامَ مُقَامُ الْفَاعِلِ إِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ لَهُ، وَإِنَّمَا يُقَامُ غَيْرُهُ مِنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ وَنَحْوِهِ فَلِذَا يُقَالُ: اصْطَبَغَ بِهِ)) اهـ. **قلت:** وبه عُلِمَ أَنَّهُ كَانَ عَلَى "الشَّارِحِ" أَنْ لَا يَذْكُرَ لَفْظَ الْخَبِزِ وَإِنْ تَبِعَ فِيهِ "النَّهْر" ^(٥). [١٧٧١٩] (قَوْلُهُ: لَذَوْبِهِ فِي الْفَمِ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ: إِنَّهُ لَا يُصْبَغُ بِهِ، تَأْمَلْ.

(قَوْلُهُ: وَبِهِ عُلِمَ أَنَّهُ كَانَ عَلَى "الشَّارِحِ" أَنْ لَا يَذْكُرَ لَفْظَ ((الْخَبِزُ)) (الْبَخ) يُمْكِنُ قِرَاءَةُ الْفِعْلِ - عَلَى زِيَادَةِ الشَّرْحِ لَفْظَ ((الْخَبِزُ)) - بِالْبَنَاءِ لِلْفَاعِلِ كَمَا يُقَالُ: اقْتَتَلَ الْقَوْمُ، فَإِنَّ الْمُتَصِفَ بِالْاصْطِبَاغِ هُوَ الْخَبِزُ، فَصَحَّ نِسْبَةُ الْفِعْلِ لَهُ، وَكَمَا يُقَالُ: خَلَطْتُ الْعَسْلَ بِالْمَاءِ فَاخْتَلَطَ الْعَسْلُ بِهِ، وَاخْتَلَطَ بِهِ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ، وَمَرْجُئُهُ بِهِ فَامْتَرَجَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، تَأْمَلْ.

(١) "المصباح المنير": مادة ((قند)).

(٢) "المغرب": مادة ((صبغ)).

(٣) "المصباح المنير": مادة ((صبغ)).

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٦/٤ بتصرف.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٢٨٦/أ.

به يُفْتَى كما في "البحر"^(١) عن "التهذيب". وفيه: فما يُؤْكَلُ وحده غالباً - كتمر وزبيب وجوز وعنب وبطيخ وبقلٍ وسائر الفواكه - ليس إداماً إلا في موضع يؤْكَلُ تبعاً للخبز غالباً اعتباراً للعرف. وفي "البدائع": الجوز رطبُهُ فاكهةً ويابسُهُ إدامٌ.

﴿فروع﴾

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا وَالْآخِرُ بَصَلًا وَالْآخِرُ فُلْفُلًا فَطَبِخَ حَشَوُ فِيهِ كُلَّ ذَلِكَ فَأَكَلُوا لَمْ يَحْتَوِ^(٢) إِلَّا صَاحِبَ الْفُلْفُلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ إِلَّا كَذَا،.....

[١٧٧٢٠] (قوله: به يُفْتَى) وبه أخذ الفقيه "أبو الليث"، قال في "الإختيار"^(٣): ((وهو المختار عملاً بالعرف))، وفي "المحيط": ((وهو الأظهر)).

[١٧٧٢١] (قوله: وفيه) أي "البحر"^(٤)؛ حيث قال: ((وفي "المحيط": قال "محمد": التمر والجوز ليس بإدام؛ لأنه يُفْرَدُ بالأكل في الغالب فكذا العنب والبطيخ والبقل؛ لأنه لا يؤْكَلُ تبعاً للخبز بل يؤْكَلُ وحده غالباً، وكذا سائر الفواكه حتى لو كان في موضع يؤْكَلُ تبعاً للخبز غالباً يكون إداماً عنده اعتباراً للعرف)) اهـ.

مطلب: لا يَأْكُلُ إداماً ولا يَأْتِدِم

وذكر في "البحر"^(٥) أيضاً: ((وإذا أكل الإدام وحده، فإن كان حلف لا يَأْكُلُ إداماً حثت، وإن حلف لا يَأْتِدِمُ بإدام لا يحثت، فلا بُدَّ أن يَأْكُلَ معه الخبز، كما أشار إليه في "الكشف الكبير"^(٦))) اهـ.

[١٧٧٢٢] (قوله: ويُقَلِّ) يُعْتَادُ في زماننا أكلُ الفقراء الخبزَ بالبصلِ والتنعيع والطرخون.

[١٧٧٢٣] (قوله: وفي "البدائع"^(٦)) (الخ) مُخَالَفٌ لقوله قبله: ((وجوز)) إلا أن يُحْمَلَ ما قبله

(١) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٣/٤.

(٢) في "د": ((لم يحث)).

(٣) "الإختيار": كتاب الإيمان - فصل حلف لا يَأْكُلُ من هذه الحنطة ٦٥/٤.

(٤) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٣/٤.

(٥) "كشف الأسرار": باب جملة ما ترك به الحقيقة - ترك الحقيقة بدلالة سياق النظم نقلاً عن الفقيه أبي جعفر إلخ ١٨٧/٢.

(٦) "البدائع": كتاب الإيمان - فصل: وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٦١/٣.

وهذا إن وَجَدَ طَعْمَهُ، ويزَادُ في الرَّعْفَرَانِ رُؤْيَهُ عَيْنِهِ، وفي: لَا يَأْكُلُ لَبَنًا.....

على الرُّطْبِ. وَقَدْ مَنَّا^(١) عن "المحيط": ((أَنَّ مَا رُويَ مِنْ أَنَّ الْجَوَزَ وَاللَّوزَ فَاكِهَةٌ هُوَ فِي عَرَفِهِمْ لَا فِي عَرَفِنَا))، إِلَّا أَنَّ يُحْمَلَ عَلَى الْيَابِسِ وَهُوَ بَعِيدٌ. فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا فِي "البدائع" مَبْنِيٌّ عَلَى عَرَفِهِمْ، وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْجَوَزَ الْيَابِسَ لَا يُؤْكَلُ الْآنَ مَعَ الْخُبْزِ غَالِبًا، وَإِنَّمَا يُفْرَدُ بِالْأَكْلِ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْإِدَامِ [١/٨٦٣/٤] مَا يُؤْكَلُ تَبَعًا لِلْخُبْزِ فِي الْغَالِبِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ كُلُّ مَا يُمَكِّنُ أَكْلَهُ مَعَ الْخُبْزِ، وَلِذَا لَمْ يَحْنَثْ بِالْفَاكِهَةِ مَعَ الْخُبْزِ، وَكَذَا لَوْ أَكَلَ مَعَ الْخُبْزِ كُنَافَةً أَوْ قَطَائِفَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَكْلُ ذَلِكَ وَحْدَهُ لَا مَقْرُونًا بِالْخُبْزِ فَلَا يُسَمَّى إِدْمًا، نَعَمْ يُقَالُ فِي الْعَرَفِ: لَا أَكُلُ هَذَا الرَّغِيفَ إِلَّا حَلْفًا، وَتُرَادُ بِالْحَلْفِ أَكْلُهُ بِلَا شَيْءٍ مَعَهُ، فَإِذَا قَرَنَ مَعَهُ فَاكِهَةٌ أَوْ نَحْوَهَا يَحْنَثُ، تَأَمَّلْ.

[١٧٧٢٤] (قوله: وهذا إن وَجَدَ إلخ) وكذا لو حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِلْحًا فَأَكَلَ طَعَامًا، إِنْ كَانَ مِلْحًا حَنْثٌ وَإِلَّا فَلَا، وَقَالَ "الفتاوى"^(٢): لَا يَحْنَثُ مَا لَمْ يَأْكُلْ عَيْنَ الْمِلْحِ مَعَ الْخُبْزِ أَوْ مَعَ شَيْءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ عَيْنَهُ مَا كَوَّلَ بِخِلَافِ الْفُلْفُلِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، فَإِنْ كَانَ فِي يَمِينِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الطَّعَامُ الْمَالِحُ فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ، "حَاشِيَةٌ"^(٣).

قُلْتُ: وَكَذَا يُقَالُ فِي اللَّحْمِ وَنَحْوِهِ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي الْحَنْثُ فِي عَرَفِنَا فِي اللَّحْمِ مُطْلَقًا إِذَا كَانَ ظَاهِرًا فِي الْحَشْوِ فَإِنَّهُ يُسَمَّى أَكْلًا لَهُ.

[١٧٧٢٥] (قوله: وَيُزَادُ فِي الرَّعْفَرَانِ رُؤْيَهُ عَيْنِهِ) مُقْتَضَى قَوْلِهِ: ((وَيُزَادُ)) أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ طَعْمِهِ أَيْضًا لَكِنَّهُ بَعِيدٌ. وَفِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(٤): ((لَا يَأْكُلُ رَعْفَرَانًا فَأَكَلَ كَعَكًا عَنْى وَجْهِهِ رَعْفَرَانٌ يَحْنَثُ)).

(قوله: مَا لَمْ يَأْكُلْ عَيْنَ الْمِلْحِ مَعَ الْخُبْزِ أَوْ مَعَ شَيْءٍ آخَرَ إلخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ قَيَّدَ بِهِ نَظْرًا لِلْمَعْتَادِ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ مَعَ غَيْرِهِ وَلَا يُؤْكَلُ وَحْدَهُ إِلَّا نَادِرًا، وَالنَّادِرُ لَا حَكَمَ لَهُ، كَمَا أَنَّ نَظْرًا فِي الْفُلْفُلِ لِلْمَعْتَادِ فِيهِ، وَهُوَ أَكْلُهُ مَخْلُوطًا بِالطَّعَامِ بَدُونِ نَظَرٍ لِأَكْلِهِ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ نَادِرٌ، تَأَمَّلْ.

(١) المَقُولَةُ [١٧٧١١] قَوْلُهُ: ((وَنَحْوَهَا)).

(٢) أَي: الْفَقِيه أَبُو الْبَيْتِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا فِي "الْحَاشِيَةِ".

(٣) "الْحَاشِيَةِ": كِتَابُ الْأَيْمَان - فَصْلُ فِي الْأَكْلِ ٥٤/٢ بِاخْتِصَارِ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٤) "الْبِرَازِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَان - الْفَصْلُ الْحَادِي عَشَرَ فِي الْأَكْلِ ٢٩٩/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

فطَبَخَهُ بِأَرْزُ، أَوْ: لَا يَنْظُرُ إِلَى فُلَانٍ فَنَظَرَ إِلَى يَدِهِ أَوْ رَجْلِهِ أَوْ أَعْلَى رَأْسِهِ لَمْ يَحْنَثْ،
وَالِى رَأْسِهِ وَظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ حَيْثُ، وَفِي الْمَسِّ يَحْنَثُ.....

[١٧٧٢٦] (قوله: فطَبَخَهُ بِأَرْزُ) أي: وإن لم يجعل فيه ماءً وَرَى عَيْنَهُ إِلَّا أَنْ يَنْوِي مَا يُتَّخَذُ منه كما قدَّمناه^(١) أَوَّلُ الباب عن "الخاتبة"، ومثله في "البرزائية"^(٢)، لكنّه قال بعده^(٣): ((وفي "النوازل": إِنْ كَانَ يَرَى عَيْنَهُ وَيَحْدُ طَعْمَهُ يَحْنَثُ)).

[١٧٧٢٧] (قوله: أَوْ لَا يَنْظُرُ إلخ) ذَكَرَ هِذِهِ وَمَا بَعْدَهَا لِكُونِهَا مِنْ تَمَامِ كَلَامِ "الصَّيرَفِيَّةِ"، وَإِلَّا فَهِيَ اسْتِطْرَاجِيَّةٌ لَيْسَتْ مِنْ مَسَائِلِ الْبَابِ.

[١٧٧٢٨] (قوله: وَالِى رَأْسِهِ وَظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ حَيْثُ فَصَّلَ فِيهِ فِي "التَّائِيْر خَاتِبَةً"^(٤))، وَكَذَا قَالَ فِي "الْبَرْزَائِيَّةِ"^(٥): ((وإن رأى الصَّدْرَ وَالظَّهْرَ وَالْبَطْنَ أَوْ أَكْثَرَ الصَّدْرِ وَالْبَطْنِ فَقَدْ رَأَاهُ، وَإِنْ أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ لَا، وَإِنْ رَأَاهُ وَلَمْ يَعْرِفْهُ فَقَدْ رَأَاهُ، وَإِنْ رَأَاهُ جَالِسَةً أَوْ مُتَقَبِّةً أَوْ مُتَقَبِّعَةً فَقَدْ رَأَاهَا إِلَّا إِذَا عَنَى رُؤْيَا الْوَجْهِ فَيُذِنُّ، لَا قِضَاءً أَيْضًا، وَإِنْ رَأَاهُ خَلْفَ الرُّجَاجِ أَوْ السِّتْرِ وَتَبَيَّنَ الْوَجْهُ يَحْنَثُ لَا مِنَ الْمِرَاقَةِ)).

(قولُ "الشَّارِحِ": وَالِى رَأْسِهِ وَظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ حَيْثُ) قَالَ "ط" نَقْلًا عَنْ "الْهِنْدِيَّةِ": ((حَلَفَ لَا يَنْظُرُ إِلَى فُلَانٍ فَرَأَاهُ مِنْ خَلْفِ سِتْرٍ أَوْ زُجَاجَةٍ يَسْتَتِيْرُ وَجْهَهُ مِنْ خَلْفِهَا حَيْثُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ نَظَرَ فِي مِرَاقَةٍ فَرَأَى وَجْهَهُ، إِذَا حَلَفَ لَا يَنْظُرُ إِلَى فُلَانٍ فَنَظَرَ إِلَى يَدِهِ أَوْ رَجْلِهِ أَوْ رَأْسِهِ: قَالَ "مُحَمَّدٌ": لَمْ يَرَهُ وَإِنَّمَا الرُّؤْيَا عَلَى الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ، أَوْ عَلَى الْبَدَنِ، فَإِذَا رَأَى رَأْسَهُ فَلَمْ يَرَهُ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَى ظَهْرِهِ فَقَدْ رَأَاهُ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَى بَطْنِهِ وَصَدْرِهِ فَقَدْ رَأَاهُ، وَإِنْ رَأَى أَكْثَرَ بَطْنِهِ وَصَدْرِهِ فَقَدْ رَأَاهُ، وَإِنْ رَأَى شَيْئًا قَلِيلًا أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ فَمِنْ يَرَهُ)). أَهـ مُلَخَّصًا، فَافَادَ أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ بِرُؤْيَا الرَّأْسِ وَحْدَهَا، وَيَحْنَثُ بِرُؤْيَا الظَّهْرِ وَبِرُؤْيَا الْبَطْنِ وَالصَّدْرِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِي كَلَامِ "الشَّارِحِ" بِمَعْنَى ((أَوْ))، غَيْرَ أَنَّ الْأَوَّلَى لَهُ حَذْفُ الرَّأْسِ، فَتَدْبِرُ.

(١) لِمَقُولَةِ [١٧٦١٧] قَوْلُهُ: ((كَمَا وَعَسَلِي)).

(٢) "الْبَرْزَائِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - الْفَصْلُ الْحَادِي عَشَرَ فِي الْأَكْلِ ٢٩٩/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٣) "التَّائِيْر خَاتِبَةً": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ فِي الْخَلْفِ عَلَى الْأَفْعَالِ ٦١٢/٤.

(٤) "الْبَرْزَائِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: فِي الرُّؤْيَا وَالْمَوَاقِيتِ ٣٤٤/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

بمسَّ اليدِ والرَّجْلِ. عَرَضَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فَقَالَ: نَعَمْ كَانَ حَالِفًا فِي الصَّحِيحِ، كَذَا فِي "الصَّيْرِفِيَّةِ" وَغَيْرِهَا. قَالَ "الْمَصْنَفُ"^(١): هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ لَكِنْ فِي "فَوَائِدِ"^(٢) شَيْخِنَا عَنْ "التَّاتَرِخَانِيَّةِ": أَنَّهُ ب: نَعَمْ لَا يَصِيرُ حَالِفًا هُوَ الصَّحِيحُ،.....

[١٧٧٢٩] (قَوْلُهُ: بِمَسِّ الْيَدِ وَالرَّجْلِ) مُفَادُهُ: أَنَّهُ إِذَا مَسَّ غَيْرَهُمَا لَا يَحْنُثُ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّمَا قُبِدَ بِهِمَا لِذِكْرِهِمَا فِي النَّظَرِ أَيْ: فَلَمَّسَ يُخَالِفُ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ يَحْنُثُ بِمَسِّ غَيْرِهِمَا، "ط"^(٣).

مطلب: عَرَضَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فَقَالَ: نَعَمْ

[١٧٧٣٠] (قَوْلُهُ: كَانَ حَالِفًا) لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: وَاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ كَذَا فَقَالَ: نَعَمْ يَصِيرُ كَأَنَّهُ قَالَ: [٤/٨٦/ب] وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ، لِأَنَّ مَا فِي السُّؤَالِ مُعَادٌ كَمَا سَيَأْتِي^(٤) آخِرَ الْأَيْمَانِ.

[١٧٧٣١] (قَوْلُهُ: لَكِنْ فِي فَوَائِدِ شَيْخِنَا عَنْ "التَّاتَرِخَانِيَّةِ"^(٥) إِيْلَخ) مَا عَزَاهُ إِلَى "التَّاتَرِخَانِيَّةِ" خِلَافُ الْمَوْجُودِ فِيهَا؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا^(٥) مَسْأَلَةً ثُمَّ قَالَ: ((وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُشِيرُ إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا عَرَضَ عَلَى غَيْرِهِ يَمِينًا مِنَ الْإِيمَانِ يَقْبُولُ ذَلِكَ الْغَيْرُ: نَعَمْ أَنَّهُ يَكْفِي وَيَصِيرُ حَالِفًا بِتِلْكَ الْيَمِينِ الَّتِي عَرَضَتْ عَلَيْهِ. وَهَذَا فَصْلٌ اخْتَلَفَ فِيهِ الْمُتَأَخَّرُونَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَكْفِي، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْفِي، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ)) أَه. فَعَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي "الفَوَائِدِ": ((لَا يَصِيرُ حَالِفًا)) صَوَابُهُ: يَصِيرُ بَدُونِ ((لَا)) كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ "السَّيِّدُ الْحَمَوِيُّ"^(٦)، وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمْنَاهُ^(٧) عَنْ "الْخَانِيَّةِ" فَيُسَلِّ قَوْلُهُ: ((إِنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ)). وَفِي آخِرِ إِيْمَانِ "الْفَتْحِ"^(٨): ((وَلَوْ قَالَ: عَلَيْكَ عَهْدُ اللَّهِ إِنْ فَعَلْتَ فَقَالَ: نَعَمْ،

٩٥/٣

(١) "المنح": كتاب الإيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/٩٩/ب تصرف.

(٢) لم نجدها في "الفوائد الرينية"، وهي في "الأشياء": الفن الخامس في الحيل - الإيمان ص ٤٨١-.

(٣) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٥/٢.

(٤) المقولة [١٨٣٠١] قوله: ((ما لم ينو الاستحلاف)).

(٥) نقول: لم نعثر عليه في مطبوعة "التاترخانية" التي بين أيدينا.

(٦) "غمر عيون البصائر": الفن الخامس - الإيمان ٢٣٨/٤.

(٧) المقولة [١٧٢٣٧] قوله: ((إذا علقه بشرط)).

(٨) الفتح: كتاب الإيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٢.

ثم فرغ^(١) أن ما يقع من التعاليق في المحاكم - أن الشاهد يقول للزوج تعليقاً فيقول: نعم - لا يصح على الصحيح.....

فالحلف المحجب، ولا يمين على المبتدئ ولو نواه. اهـ. أي: لأن قوله: ((عليك)) صريح في التزام العهد، أي: اليمين على المخاطب فلا يمكن أن يكون يميناً على المبتدئ، بخلاف ما إذا قال: والله لتفعلن، وقال الآخر: نعم فإنه إذا نوى المبتدئ التحليف والمحجب الحلف يصير كسل منهما حلفاً. إلى آخر ما نقله "ح"^(٢) عن "البحر"^(٣)، فراجعه.

وفي "مجموع النوازل": ((قال لآخر: والله لا أجيء إلى ضيافتك، فقال الآخر: ولا تجيء إلى ضيافتي، فقال: نعم، يصير حلفاً ثانياً)) اهـ. وبه جزم في "الدخيرة" و"الفتح"^(٤). وما ذكرناه مع ما قدمناه^(٥) عن "الخاتبة" عيم أنه لا فرق بين التعيق والحلف بالله تعالى، فافهم.

[١٧٧٣٢] (قوله: ثم فرغ) من كلام "المصنف" فالضمير عائذ إلى شيخه.

[١٧٧٣٣] (قوله: أن الشاهد) أي: كاتب القاضي، وهذا بدل من قوله: ((أن ما يقع)).

[١٧٧٣٤] (قوله: يقول للزوج تعليقاً) أي: يقول له كلاماً فيه تعليق، كأن يقول له: إن تزوجت عليها تكن طالقاً.

[١٧٧٣٥] (قوله: لا يصح على الصحيح) أي: المنقول^(٦) عن "التاترخانية"، وقد علمت أنه خلاف

(قوله: فإنه إذا نوى المبتدئ التحليف إلخ) حقه: الحلف كما هو ظاهر، وسدكر "الشارح" هذه المسألة في آخر الإيمان، فانظره.

(قوله: نعم يصير حلفاً ثانياً) لا يظهر كونه حلفاً ثانياً إلا إذا أعيد القسم في الجملة الثانية، حتى يكون قوله: ((نعم)) متضمناً لإعادته.

(١) انظر "الأشياء": الفن الخامس - الحيل في الإيمان ص ٤٨١-.

(٢) "ح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٣٨/ب.

(٣) "البحر": كتاب الإيمان ٣٠٦/٤، نقل عن "الووالجي".

(٤) "الفتح": كتاب الإيمان - باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً ٣٦٤/٤.

(٥) المقولة [١٧٢٣٧] قوله: ((إذا علقه بشرط)).

(٦) المقولة [١٧٧٣١] قوله: ((لكن في فوائد شيخنا عن "التاترخانية")).

(التَغْدِي: الأكلُ المترادِفُ الذي يُقصدُ به الشَّبْعُ).....

ما فيها، فالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصَحُّ كما مرَّ^(١) عن "الصَّيرَفِيِّ"، ولم يثبت اختلافُ التَّصحيح، فافهم.

[١٧٧٣٦] (قوله: التَّغْدِي إلى آخره) هذا أولُ مِن قولٍ غيره: الغَدَاءُ والعِشاءُ؛ لأنَّ الغَدَاءَ والعِشاءَ^(٢) يفتح أولهما مع اللدِّ: اسمٌ لما يؤكلُ في الوقتين لا للأكلِ فيهما، والمنحلوْفُ عليه الأكلُ فيهما لا المأكولُ، وإن أجابَ عنه في "الفتح"^(٣): ((بأنَّه تساهلٌ معروفٌ [٤/٨٧ق/٤] المعنى لا يعترضُ به)) اهـ.

[١٧٧٣٧] (قوله: الأكلُ المترادِفُ) فلو أكلَ لُقمَتين ثم فصلَ بزمانٍ يُعدُّ فاصلاً ثم أكلَ لُقمَتين، وهكذا لا يكونُ غَدَاءً، "ط"^(٤).

[١٧٧٣٨] (قوله: الذي يُقصدُ به الشَّبْعُ) احتَرَزَ به عن أكلِ نحوِ لُقمَةٍ ولُقمَتين أو أكثرَ، ما لم يبلغْ نصفَ الشَّبْعِ، كما في "الفتح"^(٥). وأمَّا الاحترازُ عن نحوِ اللَّبَنِ والتمرِّ فسيذكرُه^(٦) في قوله: ((مِمَّا يُتَغَدَّى^(٧) به عادةً))، فافهم.

(قوله: وإن أجابَ عنه في "الفتح" بأنَّه تساهلٌ إلخ) في "الزيلعي": ((إطلاقُ الغداءِ على اتغدي توسُّعاً))، ثم قالَ: ((وأصلُ هذه الأشياءُ أنها اسمٌ لماكولٍ في ذلك الوقتِ، وسُمِّيَ بها الفعلُ مجازاً على ما بينا)) اهـ. فعلى هذا المرادُ بالتساهلِ التجوُّزُ.

(قوله: ما لم يبلغْ نصفَ الشَّبْعِ كما في "الفتح" إلخ) على ما في "الفتح" لا يبقى فائدةٌ لقول "الشَّارِحِ": ((ولا بدَّ أن إلخ)) فلو ذكره بالتفريعِ لكانَ أحسنَ، إلا أن يقالَ: ذكره توضيحاً لما قبله، ثم إنَّ ظاهرَ ما في "الفتح" أَنَّهُ يَحْتَثُ بنصفِ الشَّبْعِ، وهو خلافُ ما في "الشَّارِحِ".

(١) ص ٤٥١ - "در".

(٢) ((لأنَّ الغداءَ والعِشاءَ)) ساقط من "ت".

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٧٠٤.

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٢/٣٥٥.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٢.

(٦) ص ٤٥٤ - "در".

(٧) في "ت": ((يتغذى)) بالنال، وهو خطأ.

وكذا التعشي، ولا بُدَّ أن يأكل أكثر من نصف الشَّبَعِ في غَدَاءٍ وَعَشَاءٍ وَسُحُورٍ (في وقتٍ خاصٍّ وهو ما بعدَ طلوعِ الفجرِ) وفي "البحر" ^(١) عن "الخلاصة" ^(٢): عندَ طلوعِ الشمسِ، قال: وينبغي اعتماذه للعرف. زادَ في "النهر" ^(٣): وأهلُ مصرَ يسمونه فطُوراً إلى ارتفاعِ الضُّحَى الأكبرِ فيدخلُ وقتَ الغداءِ فيعملُ بعرفِهِمْ. قلتُ: وكذلك أهلُ الشام. (إلى زوالِ الشمسِ) ثم لا بُدَّ أن يكونَ (مِمَّا يَتَعَدَّى بِهِ) أهلُ بلديهِ (عادةً، وغداءً كلَّ بلدٍ ما تعارفَهُ أهلُها)

[١٧٧٣٩] (قوله: وكذا التعشي) ومثله التَّسَحُّرُ على الظَّاهِرِ، "ط" ^(٤).

[١٧٧٤٠] (قوله: أكثر من نصف الشَّبَعِ) كذا في "البحر" ^(٥) عن "الزَّيْلَعِي" ^(٦). والظَّاهِرُ: أنَّ المرادَ به الشَّبَعُ المعتادُ له لا الشرعيُّ، كالثلث. وظاهرُهُ عَدَمُ الخِنثِ يأكلُ نصفَ الشَّبَعِ، "ط" ^(٧).

[١٧٧٤١] (قوله: فيدخلُ وقتَ الغداءِ) وَيَنْتَهِي إلى العَصْرِ؛ لأنَّه أوَّلُ وقتِ العِشَاءِ في عُرفنا كما يأتي ^(٨).

[١٧٧٤٢] (قوله: إلى زوالِ الشَّمْسِ) غايةً لقوله: ((وهو ما بعدَ طلوعِ الفجرِ)). وكان المناسبُ عَدَمُ الفصلِ بينهما.

[١٧٧٤٣] (قوله: وغداءً كلَّ بلدٍ ما تعارفَهُ أهلُها) يُغْنِي عنه ما قبلَهُ، ومثله العِشَاءُ والسُّحُورُ، "ط" ^(٩).

(قوله: يُغْنِي عنه ما قبلَهُ إلخ) الإغناء ظاهرٌ بزيادةِ "الشَّارَحِ" قوله: ((أهلُ بلديهِ))، وبدونها لا يُغْنِي، وقد يُقالُ: ذَكَرَ الحملةَ اثْنَيْنِ؛ لأنها بمنزلةِ التعليلِ لما قبلها، نظيرُ ما قالَهُ في قولِ المصنِّفِ: ((ثَبَّةٌ تخصِّصُ

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٣/٤.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر في اليمين في الأكل ١/٢٢٢/أ بتصرف.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٨٧/أ بتصرف.

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٥/٢.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٣/٤.

(٦) "بين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٢/٣.

(٧) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٥/٢ بتصرف.

(٨) ص ٤٥٥ - "در".

(٩) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٥/٢ بتصرف.

حتى لو شبعَ بشربِ اللبنِ يَحْنُثُ البدويُّ لا الحضريُّ، "زيلي" ^(١). (والتعشّي منه) أي: الزوال، وفي "البحر" ^(٢) عن "الإسبيجاني": وفي عرفنا وقتَ العشاءِ بعدَ صلاةِ العصرِ اهـ.

قلتُ: وهو ^(٣) عرفُ مصرَ والشامِ (إلى نصفِ الليلِ).....

مطلب: حَلَفٌ لَا يَتَغَدَّى أَوْ لَا يَتَعَشَّى

[١٧٧٤٤١] (قوله: حتّى لو شبعَ إلخ) قال "الكرخي": ((إذا حلفَ لَا يَتَغَدَّى فأكلَ تمرًا أو أرزًا أو غيره حتّى شبعَ لَا يَحْنُثُ، وَلَا يَكُونُ غَدَاءٌ حتّى يأكلَ الخبزَ، وكذلك إن أَكَلَ لحمًا بغيرِ خبزٍ اعتبارًا للعرفِ)). كذا في "الإختيار" ^(٤)، ونحوه في "البحر" ^(٥) و"الفتح" ^(٦).
والظاهر: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْغَدَاءِ مَا يُتَغَدَّى بِهِ فِي الْعُرْفِ غَالِبًا، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ يُتَغَدَّى بِهِ فِي الْعُرْفِ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ، وَنَظِيرُهُ مَا مَرَّ ^(٧) فِي الْإِدَامِ. وَفِي "البحر" ^(٨) عَنْ "المحيط": ((لو تَغَدَّى بِالْعَنْبِ لَا يَحْنُثُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الرُّسْتَقِ مِمَّنْ عَادَتْهُمْ التَّغَدَّى بِهِ فِي وَقْتِهِ)).
[١٧٧٤٥١] (قوله: بعد صلاةِ العصرِ) والظاهر أَنَّهُ يَنْتَهِي إِلَى دُخُولِ وَقْتِ السُّحُورِ.

العامُ تَصَحُّ دِيَانَةً) اهـ. وفي "الحائِثِ" من فصلِ الأكلِ: ((رجلٌ أَكَلَ شيئًا يسيرًا فقالَ له رجلٌ: تغديت، فقالَ: عبثه حرٌّ إِنْ كَانَ تَغَدَّى لَا يَكُونُ حَانِثًا حتّى يأكلَ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الشَّيْءِ)) اهـ.

(١) "بين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٢/٣ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٤/٤.

(٣) في "و" زيادة: ((ي)).

(٤) "الإختيار": كتاب الأيمان - فصل: حلف لا يأكل من هذه الحنطة ٦٦/٤.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٣/٤، نقلاً عن "المحيط".

(٦) 'الفتح': كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤٠٨/٤.

(٧) المقولة [١٧٧١٨] قوله: ((والإدامُ مَا يَصْطَبُحُ بِهِ الْخَبْزُ)).

(٨) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٣/٤، وفيه: ((لو تغدى المصريُّ بالعنب)).

والسُّحُورُ هو الأكلُ بعدَ نصفِ الليلِ إلى طلوعِ الفجرِ. قالَ: إن أكلتُ أو قالَ: إن شربتُ أو لبتُ أو نكحتُ ونحوَ ذلكَ فعدي حرٌّ (ونوى معيَّنًا) أي: خبزاً أو لبناً أو قطناً مثلاً (لم يصدّق أصلاً) فيحنثُ بأيِّ شيءٍ أكلَ أو شربَ، وقيلَ: يُدَيِّنُ.....

[١٧٧٤٦] (قوله: والسُّحُورُ) بالفتح: ما يُؤْكَلُ، وبالضَّم: فِعْلُ الفاعِلِ، "مصباح" (١). والمُنَاسِبُ هنا ضَبْطُهُ بالضَّم؛ لقوله: ((هو الأكلُ))، وليناسبَ التعبيرَ بالتَّعْدِي والتَّعَشِّي، قال في "الفتح" (٢): ((لَمَّا كَانَ السُّحُورُ مَا يُؤْكَلُ فِي السَّحَرِ وَالسَّحَرُ مِنَ الثَّلَاثِ الْأَخِيرِ، سُمِّيَ مَا يُؤْكَلُ فِي النَّصْفِ الثَّانِي لِقُرْبِهِ مِنَ الثَّلَاثِ الْأَخِيرِ سَحُورًا بِالْفَتْحِ، وَالْأَكْلُ فِيهِ التَّسْحُرُ)) اهـ. قلتُ: في زَمَانِنَا لَا يُطْلَقُونَ السُّحُورَ إِلَّا عَلَى مَا يُؤْكَلُ لَيْلًا لِأَحْلِ الصَّوْمِ.

[١٧٧٤٧] (قوله: ونحو ذلك) كما لو حَلَفَ لَا يَرْكَبُ، أو لَا يَغْتَسِلُ، أو لَا يَنْكَحُ، أو لَا يَسْكُنُ دَارَ فُلَانٍ، أو لَا يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً، ونوى الحَيْلَ، ونوى جَنَابَةً [أو] (٣) امْرَأَةً مَعِيْنَةً، أو بِالْإِجَارَةِ، أو الْإِعَارَةِ، أو كَوَفِيَّةً لَمْ تَصَحَّ يَنْتَه [ب/٨٧٤/ب] أصلاً، "نهر" (٤).

مطلب: قال: إن أكلتُ أو شربتُ ونوى معيَّنًا لم يصحَّ

[١٧٧٤٨] (قوله: أي: خبزاً أو لبناً إلخ) لَفٌّ وَنَشْرٌ مَرَّتَبٌ، وأفاد أنه ليس المرادُ بِالْمُعَيَّنِ الْفَرْدَ الشَّخْصِيَّ، بل ما يُعَمُّ النَّوعِيَّ.

[١٧٧٤٩] (قوله: لم يصدّق أصلاً) أي: لا قضاء ولا ديانة؛ لأنَّ النَّيَّةَ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الْمَفْظُوطِ لَتُعَيَّنَ بَعْضُ مُحْتَمَلَاتِهِ، وما نَوَاهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ نَصًّا، فلم تُصَادِفِ النَّيَّةُ مَحَلَّهَا فَلَعْتَ، "نهر" (٤). [١٧٧٥٠] (قوله: وقيل يُدَيِّنُ) هو رواية عن الثاني، واختاره "الخصاف" (٥)؛ لأنَّه مذكورٌ تقديرًا، وإن لم يُذكر تنصيصًا. وأُجِيبَ: بأنَّ تَقْدِيرَهُ لضرورةِ اقْتِضَاءِ الْأَكْلِ مَا كَوَلَا، وكذا اللبسُ والشَّرَابُ، والمُقْتَضَى لا عُمُومَ لَهُ، كذا قالوا.

(١) "المصباح المنير": مادة ((سحر)) بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/١٠٧ بتصرف.

(٣) ((أور)) ليست في النسخ جميعها، وليست في عبارة "النهر"، والسياق يقتضيها؛ إذ الكلام فيه لَفٌّ وَنَشْرٌ مَرَّتَبٌ، والله أعلم.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ في ٢/٨٧٨.

(٥) انظر "شرح أدب القاضي": الباب الحادي والعشرون في اليمين ٢/٣٩-١٤٠ بتصرف.

كما لو نَوَى كُلَّ الْأَطْعِمَةِ أَوْ كُلَّ مِيَاهِ الْعَالَمِ حَتَّى لَا يَحْنُثَ أَصْلًا لِنَيْتِهِ^(١) مُحْتَمَلٌ كَلَامِهِ (وَلَوْ ضَمَّ) لِ: إِنْ أَكَلْتُ (طَعَامًا أَوْ) شَرِبْتُ (شَرَابًا أَوْ) لَبَسْتُ (ثَوْبًا).....

والتحقيق: أنَّ هذا ليسَ مِنَ الْمُقْتَضَى؛ لِأَنَّهُ مَا يُقَدَّرُ لِتَصْحِيحِ الْمُنْطَوِقِ بِأَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ كَذِبًا^(٢) ظَاهِرًا، كَرَفْعِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ، أَوْ غَيْرِ صَحِيحٍ شَرْعًا، كَأَعْتَقَ عَبْدُكَ عَنِّي. وَقَوْلُكَ: لَا أَكُلُ خَالَ عَنِ ذَلِكَ. نَعَمْ الْمَفْعُولُ أَعْنِي: الْمَأْكُولُ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ وَجُودِ الْأَكْلِ، وَمِثْلُهُ لَيْسَ مِنَ الْمُقْتَضَى، بَلْ مِنْ حَذْفِ الْمَفْعُولِ اقْتِصَارًا وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ كَلَامٍ مُقْتَضَى؛ إِذْ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَدْعِيَ مَكَانًا وَزَمَانًا وَحَيْثُ كَانَ هَذَا الْمَصْدَرُ ضَرُورِيًّا لِلْفِعْلِ لَا يَصِحُّ تَخْصِيصُهُ وَإِنْ عَمَّ بِوُقُوعِهِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَإِنَّ مِنْ ضَرُورَةِ ثُبُوتِ الْفِعْلِ فِي النَّفْيِ ثُبُوتُ الْمَصْدَرِ الْعَامِ بِدُونِ ثُبُوتِ التَّصَرُّفِ فِيهِ بِالتَّخْصِيصِ؛ فَإِنَّ عَمُومَهُ ضَرُورَةٌ تَحَقُّقُ الْفِعْلِ فِي النَّفْيِ فَلَا يَقْبَلُ التَّخْصِيصَ، بِخِلَافِ: إِنْ أَكَلْتُ أَكْلًا فَإِنَّ الْاسْمَ مَذْكُورٌ صَرِيحًا فَيَقْبَلُهُ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٣).

٩٦/٣

١٧٧٥١١ (قَوْلُهُ: كَمَا لَوْ نَوَى (إِلَخ) أَي: كَمَا يُصَدِّقُ دِيَانَةً لَوْ نَوَى كُلَّ الْأَطْعِمَةِ أَوْ الْمِيَاهِ حَتَّى لَوْ أَكَلَ طَعَامًا أَوْ طَعَامَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لَا يَحْنُثُ، وَكَذَا لَوْ شَرِبَ مَدَّةَ عُمُرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلِ الْكُلَّ وَلَمْ يَشْرَبِ الْكُلَّ).

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ لَا مَحَلَّ لَذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُنَا، بَلْ مَحَلُّهَا بَعْدَ قَوْلِهِ: ((وَلَوْ ضَمَّ طَعَامًا (إِلَخ))

(قَوْلُهُ: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْمُقْتَضَى (إِلَخ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُقْتَضَى فِي كَلَامِهِمْ هُنَا مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ لَا الْأَصْطِلَاحِيُّ؛ فَإِنَّهُ لَا عَمُومَ لَهُ بِيَضًا، وَبِهِ يَسْقُطُ مَا اعْتَرَضَ بِهِ فِي "الْفَتْحِ"، تَأْمَلْ. وَقَالَ فِي "الْعَنَائَةِ": ((يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "الْمَصْنَفُ" اخْتَارَ مَا اخْتَارَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَنَّ الْمُقْتَضَى هُوَ الَّذِي لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، وَلَا يَكُونُ مَنْطَوِقًا بِهِ، لَكِنْ يَكُونُ مِنْ ضَرُورَةِ اللَّفْظِ أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ شَرْعِيًّا أَوْ عَقْلِيًّا)) اهـ.

(١) فِي "و": ((لَنِيَّة)).

(٢) فِي "م": ((كَذَابًا))، وَفِي "آ": ((كَذًا)) وَكِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ.

(٣) انظر "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٨ وما بعدها.

كما فعله في "البحر" ^(١) أي: فيما إذا صرَّح بالفعل كما نبّه عليه، وبدل عليه التعليل بقوله لئِنَّهُ مُحْتَمَلٌ كَلَامِهِ؛ لأنّه إذا لم يُصرَّح به يكون معناه: لا أوجدُ أَكْلاً أو شُرباً أو بساً فيَحْتَسِبُ بِكُلِّ أَكْلٍ وَجَدَ. ولذا لم تصحَّ بَيِّنَةُ الْمُعَيَّنِ منه، بخلاف ما إذا صرَّح به؛ لأنَّ ((طعاماً)) المذكورَ يَحْتَمِلُ الْبَعْضَ وَالْكُلَّ، فإِيهما نَوَى صَحَّ. ولذا نقلَ في "البحر" ^(١) عن "المحيط": ((أَنَّهُ يُصَدِّقُ قَضَاءُ أَيضاً، وَعَلَّه فِي "الْبِدَائِعِ" ^(٢): بَأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ)). ثُمَّ نَقَلَ ^(٣) عَنْ "الْكَشْفِ" ^(٤): أَنَّهُ إِنَّمَا يُصَدِّقُ دِيَانَةً [١/٨٨٣/٤] فَقَطْ، وَقَالَ ^(٥): ((لأنَّه خِلَافُ الظَّاهِرِ؛ لأنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ عَمَّا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَالْكُلُّ لَيْسَ فِي وَسْعِهِ، وَفِيهِ تَخْفِيفٌ عَلَيْهِ أَيضاً))، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

أقول: ويظهر لي ترجيحُ الأوَّل؛ لأنّه إذا نَوَى الْبَعْضُ إِنَّمَا يُصَدِّقُ دِيَانَةً فَقَطْ كما يَأْتِي ^(٦).

(قوله: لأنّه إذا نوى البعض إنما يصدق ديانة إلخ) المرادُ بالبعض - الذي يُصَدِّقُ فِيهِ دِيَانَةً فَقَطْ - بعضُ خاصٍّ بحيث يكون جاعلاً الحنثَ قاصراً على هذا البعض، وهذا لا يدلُّ على أَنَّهُ يُصَدِّقُ دِيَانَةً وَقَضَاءً إِذَا نَوَى الْكُلَّ مَعَ عَدَمِ إِتْيَانِهِ بما يدلُّ على العموم ظاهراً، بخلاف مسألة "تلخيص الجامع"، فإنَّ فيها ما يدلُّ عليه وهو الإضافة لآدمَ وعلى الجمع، فالتعبيرُ بِقَبْلِهَا لا يدلُّ على ترجيحِ الأوَّلِ في مسألتنا، ولكن في "البحر": ((قَالَ "شَمْسُ الْأَثَمَةِ": قَالُوا: وَإِطْلَاقُ الْجَوَابِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُصَدِّقُ قَضَاءً وَدِيَانَةً إِنْ كَانَ الْيَمِينُ بِطِلَاقٍ وَنَحْوِهِ؛ لأنَّه نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ، وَعَنْ "أَبِي الْقَاسِمِ الصَّفَّارِ" أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُ قَضَاءً؛ لأنَّه نَوَى حَقِيقَةً لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالْيَمِينِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ نَوَى الْحَاجَزَ) اهـ. وهذا يدلُّ على اعْتِمَادِ تَصْدِيقِهِ قَضَاءً حَيْثُ نَسَبَهُ لْجَمَاعَةٍ الْعُلَمَاءِ، وَنَسَبَ مُقَابِلَهُ لـ: "الصَّفَّارِ".

(١) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٥/٤.

(٢) "البدائع": كتاب الإيمان - فصل: وأما الحلف على الأكل والشرب إلخ ٦٩/٣.

(٣) أي: صاحب البحر.

(٤) "كشف الأسرار": باب ألفاظ العموم - اسمُ الجنس إذا دخله لأم التعريف ٢٦/٢، وباب الوقوف على أحكام النظم وعموم المقضى ٤٤٨/٢ - ٤٤٩ بتصرف.

(٥) أي في "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٥/٤.

(٦) المقولة [١٧٧٥٤] قوله: ((ولا في ثلاث: فبدئي إلخ)).

دَيْنٍ) إِذَا قَالَ: عَنَيْتُ شَيْئاً دُونَ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ اللَّفْظَ الْعَامَّ الْقَابِلَ لِلتَّخْصِصِ؛ لِأَنَّهُ نَكَرَةً فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ فَتَعْمُّ كَالنَّكَرَةِ فِي النِّفْيِ، وَالْأَصْلُ: أَنَّ النِّيَّةَ إِنَّمَا تَصِحُّ فِي الْمَلْفُوظِ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: فَيَدِينُ فِي فِعْلِ الْخُرُوجِ وَالْمَسَاكِنَةِ وَتَخْصِصِ الْجِنْسِ، كَذ: حَبْشِيَّةً أَوْ عَرَبِيَّةً، لَا الصِّفَةَ كذ: كَوْفِيَّةً أَوْ بَصْرِيَّةً، "فتح" (١).....

وهذا لا نزاع فيه، ويَلَزِمُ منه أن يُصَدَّقَ قَضَاءُ وَدِيَانَةُ إِذَا نَوَى الْكُلَّ؛ لِأَنَّ عَدَمَ تَصَدِيقِهِ فِي الْأَوَّلِ قَضَاءٌ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ فَيَكُونُ الظَّاهِرُ الْعُمُومُ، وَإِلَّا لَزِمَ تَصَدِيقُهُ قَضَاءُ فِي نِيَّةِ الْخُصُوصِ. وفي "تلخيص الجامع": ((إِنْ كَلَّمْتُ بَنِي آدَمَ أَوْ الرِّجَالَ أَوْ النِّسَاءَ، حَيْثُ بِالْفَرْدِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْكُلَّ))، قَالَ "شَارِحُهُ": ((فَيُصَدِّقُ دِيَانَةً وَقَضَاءً، وَلَا يَحْنُثُ أَبَدًا؛ لِأَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْأَدْنَى عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِتَصْحِيحِ كَلَامِهِ، فَإِذَا نَوَى الْكُلَّ فَقَدْ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ فَيُصَدِّقُ. وَقِيلَ: لَا يُصَدِّقُ قَضَاءً؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ مَهْجُورَةٌ)) اهـ. وسيأتي (٢) هذا آخِرُ الْبَابِ، وَتَعْبِيرُهُ عَنِ الثَّانِي بِذ: قِيلَ يُفِيدُ ضَعْفَهُ وَتَرْجِيحَ الْأَوَّلِ كَمَا قُلْنَا، فَافْهَمْ.

[١٧٧٥٦] (قَوْلُهُ: دَيْنٌ) أَي: يُوَكِّلُ إِلَى دِينِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْقَاضِي فَلَا يُصَدِّقُهُ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ. وَقَدْ مَنَّا (٣) فِي الطَّلَاقِ: ((أَنَّ الْمَرْأَةَ كَالْقَاضِي)). [١٧٧٥٣] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ نَكَرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ فَتَعْمُّ) لِأَنَّ الْحَلْفَ فِي الشَّرْطِ الْمُتَّبِعِ يَكُونُ عَلَى نَفْيِهِ، فَقَوْلُهُ: إِنْ لَيْسَتْ تَوْبًا فِي مَعْنَى: لَا أَلْبَسُ تَوْبًا.

[١٧٧٥٤] (قَوْلُهُ: إِلَّا فِي ثَلَاثٍ فَيَدِينُ الْيَخ) يَعْنِي لَوْ قَالَ: إِنْ خَرَجْتُ فَعَبْدِي حُرٌّ وَنَوَى السَّفَرَ مَثَلًا، أَوْ: إِنْ سَاكَنْتُ فَلَانًا فَعَبْدِي حُرٌّ وَنَوَى الْمُسَاكِنَةَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ يُدْنِ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ فِي نَفْسِهِ مُتَنَوِّعٌ إِلَى سَفَرٍ وَغَيْرِهِ، حَتَّى اخْتَلَفَتْ أَحْكَامُهُمَا فَقُبِلَتْ إِرَادَةُ أَحَدِ نَوْعَيْهِ، وَكَذَا الْمُسَاكِنَةُ مُتَنَوِّعَةٌ

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْخُرُوجَ فِي نَفْسِهِ مُتَنَوِّعٌ الْيَخ) قَالَ فِي "الْبَحْرِ": ((وَفِيهِ إِشْكَالٌ مَذْكُورٌ فِي "الْفَتْحِ"،

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٩.

(٢) المقولة [١٧٩٠١] قوله: ((وَأَمَّا الْأَطْعَمَةُ وَالْيَابُ الْيَخ)).

(٣) المقولة [١٣٠٨٤] قوله: ((دَيْنٌ فَقَطْ)).

إلى كاملة هي: المساكنة في بيتٍ واحدٍ، ومُطلقة وهي: ما تكون في دارٍ، فإرادة المساكنة في بيتٍ إرادة أخصّ أنواعها، كما في "الفتح"^(١).

وحاصِلُهُ: أنَّ النِّيةَ صَحَّتْ هُنَا لَكَوْنِ الْمَصْدَرِ مُتَنَوِّعًا لَا بِاعْتِبَارِ عُمُومِهِ فَهُوَ تَخْصِصٌ أَحَدِ نَوْعِي الْجِنْسِ، وَزَادَ فِي "تَلْخِصِ الْجَامِعِ": ((إِنْ اشْتَرَيْتَ وَنَوَى الشِّرَاءَ لِنَفْسِهِ، أَيْ: فَتَصَحَّ نِيَّتُهُ دِيَانَةً وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْمَفْعُولَ؛ لِتَنَوُّعِ الشِّرَاءِ؛ فَإِنَّهُ تَارَةً يَكُونُ لِنَفْسِهِ، وَتَارَةً يَكُونُ لِمَوْكَلِّهِ، وَلِذَا رَتَّبَ [٤١/٨٨/ب] عَلَى الْأَوَّلِ الْمِلْكَ لِنَفْسِهِ، وَعَلَى الثَّانِي الْمِلْكَ لِلْمَوْكَلِّ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَى الْخُرُوجَ لِبَغْدَادَ، أَوِ الْمَسَاكِنَةَ بِالْإِحَارَةِ، أَوِ الشِّرَاءَ لِعَبْدٍ، فَإِنَّ الْفِعْلَ فِيهِ غَيْرُ مُتَنَوِّعٍ، فَلَمْ يَصَحَّ تَخْصِصُهُ بِالنِّيةِ بِذَوْنِ ذِكْرِ))، كَمَا فِي "شرح التلخيص".

قُلْتُ: ونظير ذلك ما إذا قال: أنت بائن ونوى الثلاث أو الواحدة، يصحُّ بخلاف نية الثنتين؛ لأنَّ البَيِّنَتَيْنِ نَوْعَانِ: غَبِيظَةٌ وَخَفِيفَةٌ، فَتَصَحُّ نِيَّةُ إِحْدَاهُمَا بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ عَدَدٌ مُحْضٌ

وعبارته: والحقُّ أنَّ الأفعالَ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ إِلَّا نَوْعًا وَاحِدًا، لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْغُسْلِ وَغَوِّهِ، وَبَيْنَ الْخُرُوجِ وَغَوِّهِ مِنَ الشِّرَاءِ، فَكَمَا أَنَّ اتِّحَادَ الْغُسْلِ بِسَبَبِ أَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا إِمْرَارَ الْمَاءِ كَذَلِكَ الْخُرُوجُ لَيْسَ إِلَّا قَطْعَ الْمَسَافَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ يُوصَفُ بِالطُّوْلِ وَالْقَصَرِ فِي الزَّمَانِ، فَلَا يَصِيرُ مُنْقَسِمًا إِلَى نَوْعَيْنِ إِلَّا بِاخْتِلَافِ الْأَحْكَامِ شَرْعًا، فَإِنَّ عِنْدَ ذَلِكَ عَلَمَنَا عِتْبَارَ الشَّرْعِ إِيَّاهَا كَذَلِكَ، كَمَا فِي الْخُرُوجِ الْمُخْتَلِفِ الْأَحْكَامِ فِي السَّفَرِ وَغَيْرِهِ، وَالشِّرَاءِ لِنَفْسِهِ وَغَيْرِهِ مُخْتَلِفٌ حُكْمُهُ، فَيُحَكَّمُ بِتَعَدُّدِ النَّوعِ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَسَاكِنَةَ وَالسُّكْنَى لَيْسَ فِيهِمَا اخْتِلَافٌ أَحْكَامِ الشَّرْعِ لَطَائِفُهُ مِنْهُمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى طَائِفَةٍ أُخْرَى، وَكُلٌّ فِي نَفْسِهِ نَوْعٌ، لِأَنَّ الْكُلَّ قَرَارٌ فِي الْمَكَانِ)) اهـ.

(قوله: ومُطلقة وهي ما تكون في دارٍ إلخ) وأعمُّها أَنْ تَكُونَ فِي بَلَدَةٍ وَاحِدَةٍ، "زَيْلَعِي".

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٩.

كما مر^(١) تقريره في محله. لكنه يصدق في نيّة البيّنة قضاءً، قال في "الفتح"^(٢): ((وكذا لو حلف لا يتزوج امرأة ونوى كوفية أو بصرية لا يصح؛ لأنه تخصيص الصفّة. ولو نوى حبشية أو عريّة صحت ديانة؛ لأنه تخصيص الجنس))، ثم قال^(٣): ((وكون إرادة نوع ليس تخصيصاً للعامّ ممّا يقبل المنع؛ لأنه لا يخرج عن قصر عام على بعض متناولاته)) اهـ.

أقول: قد يقال: لا عموم هنا ولا تخصيص لعام، وإنما هو إرادة أحد محتملي اللفظ المشترك، أو أحد نوعي الجنس، كما في "التوضيح"^(٤) و"التويع"^(٥). والأوّل أولى، وبيانه: أنّ الخروج مشترك بين السّفر والانفصال من داخل إلى خارج، وكذا المساكنة مشتركة بين الكاملة وهي ما تكون في بيت واحد، ومطلقة وهي ما تكون في الدار مطلقاً، وكذا الشراء فإنه يحتمل الخاص وهو^(٥) ما يكون له، والمطلق. ولكن لما كان المتبادر عرفاً هو المعنى الثاني في المسائل الثلاث صدق ديانة فقط في نيّة المعنى الأوّل منها، ولا يصدق القاضي؛ لأنه خلاف الظاهر، وله نظائر.

(قوله: لكنه يصدق في نيّة البيّنة قضاءً إلخ) لأنّ الأعمّ في الإنبات لا يعمّ استغراقاً، بخلافه في النفي، فصحّ نيّة أي أنواع البيّنة شاء من بيّنة النكاح الكبرى أو الصّغرى أو بيّنة غيره.

(قوله: لأنه لا يخرج عن قصر عام على بعض متناولاته) أي: فيستمر الإشكال في بين المساكنة والخروج كما في "الفتح"، وقوله: ((ووقد يقال: لا عموم إلخ)) فيه تأمل؛ إذ قوله: لا أساكن في معنى: لا يوجد مني المساكنة، فإذا أريد منها نوع كان تخصيصاً لها به، وعلى ما علمت من إشكال "الفتح" لا تنوع ولا اشتراك في الأفعال، بل كلّ منها متحد.

(١) المقولة [١٣٠٩٣] قوله: ((لكن جزم في "البحر" أنه سهو)).

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤٠٩.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤١٠.

(٤) "شرح التلويح على التوضيح": فصل في الصريح والكناية - التقسيم الرابع في كيفية دلالة اللفظ على المعنى إلخ ١/١٤١.

(٥) من ((ما تكون في بيت)) إلى ((الخاص وهو)) ساقط من "أ".

في "تلخيص الجامع": ((لو قال: إن جامعتك أو باضعتك فهو على الجماع في الفرج؛ لأنه المتفاهم عرفاً، إلا أن ينوي ما دونه؛ للاحتمال، لكن لا يُصرف عن الظاهر في القضاء فيحنتُ بهما. أي: إذا نوى ما دونه يَحْنَتْ به عملاً بإقراره على نفسه بالحنث، ويَحْنُ بالجماع في الفرج لتبادره. وكذا: إن وطئتُ فعبدي حرٌّ، إلا أن يعني الوطء بالقدم. وفي: إن أتيتك يُنَوَّى؛ لاستواء احتمالي الجماع والزبارة، لكن لو نوى الزبارة حنث بالجماع؛ لأنه زيارة وزيادة)) اهـ.

٩٧/٣

وبما قررناه ظهر الفرق بين هذه [٨٩ق/٤] المسائل المستثناة وبين ما مر^(١) في: لا أَكُلُ ونحوه؛ فإن حقيقة الأكل فيه واحدة فلم تصبح نيّة التخصيص، بخلاف ما إذا صرح بالمفعول فإنه لفظ عام صريح فيصح تخصيصه، لكن نيّة التخصيص إنما تصح فيما كان من أفراد ذلك العام وهو المأكولات، كالخبز ونحوه، دون ما كان من متعلقاته الضرورية، كالزمان والمكان والوصف؛ فلو نوى في زمانٍ كذا لم يصح. ومثله: لا أتزوج امرأة ونوى حبشية أو عربية فإنها بعض أفراد العام؛ لأن الإنسان أنواع: حبشي، وعربي، ورومي باعتبار أصوله الذين يُنسب إليهم، بخلاف: كوفية أو بصرية؛ لأنه وصف ضروري راجع إلى تخصيص المكان، وهو غير ملفوظ صريحاً فلا تصبح نيته، كبقية الصفات الضرورية. ومثله ما في "البحر"^(٢) عن "البدائع"^(٣): ((لا يُكْنَم هذا الرجل ونوى ما دام قائماً لم يصح، بخلاف: لا يُكْنَم هذا القائم، ونوى ذلك يدين؛ لتخصيصه الملفوظ. وكذا: لأضربه خمسين ونوى سوطاً بعينه فإنه يبرأ بأي شيء ضربه، وكذا: لا أتزوج امرأة وعنى امرأة أبوها يعمل كذا وكذا فهو باطل)) اهـ.

وظهر بما قررناه أيضاً أن الاستثناء في المسائل الثلاث في غير محله؛ لأن النية إنما وجدت في الملفوظ أيضاً؛ لأن الفعل فيها صار مشتركاً بواسطة اشترائك المصدر، تأمل. على أن: لا أتزوج

(١) ص ٤٥٦ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٤/٤ بتصرف.

(٣) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحنف على الإظهار والإفشاء والإعلان إلخ ٦٨/٣.

(نَبْئَةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ تَصَحُّ دِيَانَةً لِجَمَاعاً، فَلَوْ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ: نَوَيْتُ مِنْ بَلَدٍ كَذَا.....

امْرَأَةً قَدْ صَرَّحَ فِيهِ بِالْمَفْعُولِ فَهُوَ مِثْلُ: لَا أَكُلُ طَعَاماً، وَلَعَلَّهُ ذَكَرَهُ لِيُنَبِّهَ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَصَحُّ فِيهِ تَخْصِيصُ الْجِنْسِ فَقَطْ دُونَ الْوَصْفِ، لَكِنْ فِيهِ أَنْ: لَا أَكُلُ طَعَاماً كَذَلِكَ بِذَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ نَوَى لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ لَمْ يَصَحَّ، عَلَى أَنَّهُ يُخَالِفُهُ مَا يَذْكُرُهُ^(١) قَرِيباً فِيمَا لَوْ قَالَ: نَوَيْتُ مِنْ بَلَدٍ كَذَا، فَإِنَّهُ يُصَدِّقُ دِيَانَةً لَا قَضَاءً. وَنَعْلٌ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي "التَّارِخَانِيَّةِ"^(٢) قَالَ: ((وَرُوِيَ عَنْ "مُحَمَّدٍ" فِيمَنْ قَالَ: لَا أَتَزَوَّجُ امْرَأَةً وَنَوَى كُوفِيَّةً أَوْ بَصْرِيَّةً إِنْ لَخَ)). وَذَكَرَ فِيهَا^(٣) أَيْضاً: ((إِنْ تَزَوَّجْتَ فَعَبْدِي حُرٌّ وَقَالَ: عَنَيْتُ فَلَانَةً أَوْ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَا يَصَحُّ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتَ امْرَأَةً وَقَالَ: عَنَيْتُ فَلَانَةً يَصَحُّ)) اهـ. وَهَذَا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَذْكُرِ الْمَفْعُولَ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ يَرِيدُ مَا مَرَّ^(٤) فِي يَمِينِ الْفَوْرِ؛ حَيْثُ خُصِّصَ. بَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْقَرِينَةُ، كَالْغَدَاءِ الْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ. وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْغُرْفَ جَعَلَ اللَّفْظَ كَالْمُصْرَحِ بِهِ وَلَا سِيَّماً إِذَا كَانَ جَوَاباً لِكَلَامٍ قَبْلَهُ؛ [٤/٨٩، ٤/٨٩ب] لِأَنَّ السُّؤَالَ مُعَادٍ فِيهِ فَلَمْ يَكُنْ تَخْصِيصاً لِلْعَامِّ الْغَيْرِ الْمَذْكُورِ بِالْيَمِينَةِ. وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِنْ مُشْكِلَاتِ مَسَائِلِ الْأَيْمَانِ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ أَعْطَاهُ حَقَّهُ مِنَ الْبَيَانِ، وَمَا ذَكَرْتُهُ هُوَ غَايَةُ مَا ظَهَرَ لِفَهْمِي الْقَاصِرِ وَفِكْرِي الْفَاقِرِ.

مطلب: نَبْئَةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ تَصَحُّ دِيَانَةً لَا قَضَاءً خِلَافاً لِلْخَصَافِ

(قَوْلُهُ: [١٧٧٥٥] نَبْئَةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ تَصَحُّ دِيَانَةً لَا قَضَاءً) هَذِهِ الْجُمْلَةُ بِمَنْزِلَةِ التَّعْلِيلِ لِقَوْلِهِ قَبْلَهُ:

(قَوْلُهُ: وَنَعْلٌ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي "التَّارِخَانِيَّةِ" قَالَ: وَرُوِيَ عَنْ "مُحَمَّدٍ" إِنْ لَخَ، فَلِإِنْ تَعْبِيرُهُ ب: ((عَنْ)) فَيُعَدُّ أَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْ غَيْرِ "مُحَمَّدٍ" صَحَّةُ نَبْئَةِ الْكُوفِيَّةِ أَوْ الْبَصْرِيَّةِ، كَصَحَّةِ نَبْئَةِ الْحَبَشِيَّةِ.

(١) فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ مِنْ "الدَّرِّ".

(٢) "التَّارِخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي الرَّجُلِ يَخْلِفُ فِينَوِي التَّخْصِيصِ ٤/٤٤٧.

(٣) الْمَقُولَةُ [١٧٦٠٠] قَوْلُهُ: ((الْيَوْمُ أَوْ مَعَكَ)).

(لا) يَصْدُقُ (قضاءً) وكذا مَنْ غَضِبَ دَرَاهِمَ إِنْسَانٍ فَلَمَّا حَلَفَهُ الْخَصْمُ عَامًّا نَوَى خَاصًّا (بِهِ يُقْتَلُ) خِلَافًا لِلْخَصَافِ، وَفِي "الْوَلُولِجِيَّة"^(١):

((ولو ضَمَّ طَعْمًا أَوْ شَرَابًا أَوْ ثَوْبًا دَيْنًا))؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا ضَمَّ ذَلِكَ يَصِيرُ نَكِيرَةً فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ فَتَعْمُ، وَالْعَامُّ يَصَحُّ فِيهِ نِيَّةُ التَّخْصِصِ لَكِنْ لَا يُصَدِّقُهُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْمُ وَلَا يَتَنَوَّعُ، كَمَا فِي "تَلْخِصِ الْجَامِعِ"؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ لِلْأَسْمَاءِ لَا لِلْفِعْلِ هُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ "سَبِيحِيَّةِ"، كَذَا فِي "مُشْرَحِهِ" لِـ "الْفَارِسِيِّ". قُلْتُ: وَيُرَدُّ عَلَيْهِ مَا مَرَّ^(٢) مِنْ مَسْأَلَةِ الْخُرُوجِ وَالْمَسَاكِنَةِ وَالشِّرَاءِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ كَمَا مَرَّ^(٣): ((إِنَّ التَّنَوُّعَ هُنَاكَ لِلْفِعْلِ بِوَاسِطَةِ مُصَدَّرِهِ لَا أَصَالَةً))، تَأَمَّلْ.

(تنبيه)

قِيَدَ بِالنِّيَّةِ لِأَنَّ تَخْصِصَ الْعَامِّ بِالْعُرْفِ يَصَحُّ دِيَانَةً وَقَضَاءً أَيْضًا. وَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى اللَّفْظِ بِالْعُرْفِ فَلَا تَصَحُّ كَمَا أَوْضَحْنَا^(٤) ذَلِكَ أَوَّلَ بَابِ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ. بَقِيَ هَلْ يَصَحُّ تَعْمِيمُ الْخَاصِّ بِالنِّيَّةِ، قَالَ فِي "الْأَشْبَاهِ"^(٥): ((لَمْ أَرَهُ)). قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ تَعْمِيمَهُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى اللَّفْظِ، وَإِذَا لَمْ تَصَحَّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ بِالْعُرْفِ فَلَا تَصَحُّ بِالنِّيَّةِ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ النِّيَّةِ، تَأَمَّلْ. [١٧٧٥٦] (قَوْلُهُ: لَا يُصَدِّقُ قَضَاءً) ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ يُصَدِّقُ دِيَانَةً، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ آخِفًا: ((لَا الصِّفَةُ

(قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يُقَالَ كَمَا مَرَّ: إِنَّ التَّنَوُّعَ هُنَاكَ لِلْفِعْلِ إلخ) لَا يَكْفِي فِي الْجَوَابِ؛ فَإِنَّهُ يُقَالَ كَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ.

(قَوْلُهُ: وَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ: آخِفًا لَا الصِّفَةُ ك: كَوْفِيَّةُ إلخ) قَدْ أَشَارَ "الْحَمَوِيُّ" لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَاَنْتَفَى

(١) "الْوَلُولِجِيَّة": كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي الْكَلَامِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ إلخ - وَأَمَّا تَحْلِيلُ السُّلْطَانِ ق ٩٩/ب.

(٢) فِي الْقَوْلِ السَّابِقِ.

(٣) الْمَقُولَةُ [١٧٤٢٩] قَوْلُهُ: ((الْإِيمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَلْفَاظِ إلخ)).

(٤) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَنَّ الْأَوَّلُ الْقَوَاعِدُ الْكَلِمَةُ - الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ - قَاعِدَةُ فِي الْإِيمَانِ: تَخْصِصُ الْعَامِّ بِالنِّيَّةِ إلخ ص ٥٠٥.

ك: كُوفِيَّةٌ أَوْ بَصْرِيَّةٌ)) أي: أنه لا يُدِينُ فيها، كما تَبَهَّنَا عليه. وما ذَكَرَهُ "الشَّارِحُ" مَأْخُودٌ مِنْ "الْوَلُولِجِيَّةِ"^(١) كما ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٢). وَمِثْلُهُ فِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(٣)؛ حَيْثُ قَالَ: ((كُلُّ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا فَكَذَا وَنَوَى امْرَأَةً مِنْ بَلَدٍ كَذَا لَا يُصَدِّقُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَذَكَرَ "الْخَصَّافُ"^(٤): أَنَّهُ يُصَدِّقُ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى جَوَازِ تَخْصِيصِ الْعَامِّ بِالنِّيَّةِ؛ فَ"الْخَصَّافُ" جَوَّزَهُ، وَفِي الظَّاهِرِ: لَا، وَعَلَى هَذَا: لَوْ أَخَذَ مِنْهُ دَرَاهِمٌ وَحَلَفَهُ عَلَى أَنَّهُ مَا أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا وَنَوَى الدَّنَانِيرَ فَ"الْخَصَّافُ" جَوَّزَهُ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ، وَالْفَتْوَى عَلَى الظَّاهِرِ. وَإِذَا أَخِذَ بِقَوْلِ "الْخَصَّافِ" فِيمَا إِذَا وَقَعَ فِي يَدِ الظَّلَمَةِ لَا بِأَسَرِّهِ)) اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْقَضَاءِ. أَمَّا فِي الدِّيَانَةِ فَنِيَّةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ صَحِيحَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٥) وَقَدْ مَرَّ^(٦).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ نِيَّةَ تَخْصِيصِ الْعَامِّ تَصَحُّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ دِيَانَةً فَقَطْ، وَعِنْدَ "الْخَصَّافِ" تَصَحُّ قَضَاءً أَيْضًا، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْعَامُّ مَذْكُورًا وَإِلَّا فَلَا تَصَحُّ نِيَّةُ تَخْصِيصِهِ أَصْلًا فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ.

الإشكال، "سندي"، والذي رأيتُهُ فِي "الْحَمَوِيِّ" مِنَ الْإِيْمَانِ: هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا لَوْ نَوَى الْحَبَشِيَّةَ وَالْعَرَبِيَّةَ وَبَيْنَ مَا لَوْ نَوَى الْكُوفِيَّةَ وَالْبَصْرِيَّةَ، تَأْمَلْ، وَعِبَارَتُهُ: ((وَمَنْعُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ عَنْ نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ مَعْهُودٌ، فَصَحَّتْ نِيَّةُ التَّخْصِيصِ فِي الْحَبَشِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ، أَمَّا الْمُنْسُوبَةُ لِلْمَدِينَةِ فَمَنْعُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ عَنْهَا بِالْيَمِينِ لَا بَلِيقٌ عَادَةً؛ لِأَنَّهَا جَامِعَةٌ لِسَائِرِ الْأَنْوَاعِ، وَالْإِنْسَانُ لَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ عَنْ سَائِرِ الْأَنْوَاعِ فِي الْعَادَةِ، كَذَا فِي "شَرْحِ تَلْخِيصِ الْجَامِعِ")) اهـ. وَالْأَحْسَنُ فِي دَفْعِ الْإِشْكَالِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةٌ كَمَا أَفَادَتُهُ عِبَارَةُ "التَّارِحَانِيَّةِ" السَّابِقَةُ.

(١) "الْوَلُولِجِيَّةُ": كِتَابُ الطَّلَاقِ - الْبَابُ الثَّانِي فِيمَا يَصْحُحُ تَعْلِيْقُهُ وَفِيمَا لَا يَصْحُحُ ٦٧/ب بتصرف.

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْإِيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٥٦/ع بتصرف.

(٣) "الْبِرَازِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيْمَانِ - الْفَصْلُ الثَّانِي وَالْعَشْرُونَ فِي الْحِرْفِ وَالْأَفْعَالِ الْمُتَفَرِّقَةِ ٣٤٢/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٤) "حِلُّ الْخَصَّافِ": بَابُ الْإِيْمَانِ الَّتِي يَسْتَحِلُّ بِهَا النِّسَاءُ أَزْوَاجَهُنَّ ص ١٣٨-.

(٥) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْإِيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٥٦/ع.

(٦) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

متى حلفه ظالمٌ وأخذَ بقولِ "الحَصَّافِ" فلا بأس^(١).....

وقيل: يُدَيِّنُ كما قدَّمه^(٢) "الشَّارِحُ"، وقدَّمنا^(٣): ((أَنَّهُ رِوَايَةٌ عَنِ الثَّانِي، وَأَنَّهُ اخْتَارَهُ "الْحَصَّافُ"))).
فصار حاصِلُ ما اختارَهُ "الحَصَّافُ" أَنَّهُ فِي الْمَذْكُورِ يُصَدِّقُ دِيَانَةً وَقَضَاءً، وَفِي غَيْرِهِ دِيَانَةً فَقَطْ.

مطلب: إذا كان الحالفُ مَظْلُوماً يُفْتَى بِقَوْلِ "الحَصَّافِ"

(١٧٧٥٧) (قوله: متى حلفه ظالمٌ وأخذَ بقولِ "الحَصَّافِ" فلا بأس) أقول: المُتَنَسِّبُ أَنْ يَكُونَ
أُخِذَ بِضَمِّ أَوَّلِهِ مَبْنِياً لِلْمَجْهُولِ أَي: وَأَخَذَ الْقَاضِي؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِأَخِذِ الْحَالِفِ بِهِ قَضَاءً؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ
الْحَالِفَ بِمَا نَوَاهُ غَيْرَ خَاصٍّ بِقَوْلِ "الحَصَّافِ".

٩٨/٣

والحاصل: أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ ظَالِمٌ فَحَلَفَ وَنَوَى تَخْصِصَ الْعَامِّ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ثُمَّ هُوَ خِلَافُ
الظَّاهِرِ وَعَلِمَ الْقَاضِي بِحَالِهِ لَا يَقْضِي عَلَيْهِ بَلْ يُصَدِّقُهُ أَخْذاً بِقَوْلِ "الحَصَّافِ". وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ
مَظْلُوماً فَلَا يُصَدِّقُهُ، فَافْهَم.

قال في "الفتاوى الهندية"^(٤) عن "الخلاصة"^(٥) ما حاصه: ((أَرَادَ السُّلْطَانُ اسْتِحْلَافَهُ بِأَنَّكَ
مَا تَعْلَمُ غُرْمَاءُ فُلَانٍ وَأَقْرَبَاءَهُ لِيَأْخُذَ مِنْهُمْ شَيْئاً بِلَا حَقٍّ، لَا يَسْعُهُ أَنْ يَحْلِفَ. وَالْحِيلَةُ: أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ
الرَّجُلِ وَيَنْوِي غَيْرَهُ، وَهَذَا صَحِيحٌ عِنْدَ "الْحَصَّافِ" لَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، فَإِنْ كَانَ الْحَالِفُ مَظْلُوماً
يُفْتَى بِقَوْلِ "الحَصَّافِ"، وَلَوْ حَلَفَ الْقَاضِي مَا لَهُ عَلَيْهِ كَذَا فَحَلَفَ وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ فِي كُمِّهِ
إِلَى غَيْرِ الْمُدَّعِي صُدِّقَ دِيَانَةً لَا قَضَاءً)) اهـ.

(قوله: المُتَنَسِّبُ أَنْ يَكُونَ ((أُخِذَ)) بِضَمِّ أَوَّلِهِ إلخ) أَوْ يُقْرَأُ الْفِعْلُ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَيُصَوِّرُ كَلَامُهُ
فِيمَا إِذَا لَمْ يَذْكُرِ الْعَامَّ، فَلِلْحَالِفِ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ "الحَصَّافِ" حِينَئِذٍ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((فَلَا بَأْسَ بِهِ)).

(٢) ص ٤٥٦ - "در".

(٣) الْمُقُولَةُ [١٧٧٥٠] قَوْلُهُ: ((وَقِيلَ يَدِينُ)).

(٤) "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْبَابُ الثَّانِي فِيمَا يَكُونُ مَبْنِياً وَمَا لَا يَكُونُ مَبْنِياً - فَصْلٌ فِي تَحْلِيلِ الظُّلْمَةِ
إِلخ ٦١/٢.

(٥) "خِلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الْإِيمَانِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ فِي الْمَعْرِفَةِ ق ١٣٧/أ.

وقالوا: النية للحالف لو بطلاق أو عتاق وكذا بالله لو مظلوماً، وإن ظالمًا فللمستحلف، ولا تعلق للقضاء في اليمين بالله. حلف (لا يشرب من) شيء.....

مطلب: النية للحالف لو بطلاق أو عتاق

(١٧٧٥٨١)؛ (قوله: وقالوا: النية للحالف إلخ) قال في "الحانية"^(١): ((رَجُلٌ حَلَفَ رَجُلًا فَحَلَفَ وَنَوَى غَيْرَ مَا يُرِيدُ الْمُسْتَحْلِفُ، إِنْ بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَنَحْوِهِ يُعْتَبَرُ نِيَّةُ الْحَالِفِ إِذَا لَمْ يَنْوِ الْحَالِفُ خِلَافَ الظَّاهِرِ ظَالِمًا كَانَ الْحَالِفُ أَوْ مَظْلُومًا، وَإِنْ كَانَتْ الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى فَلَوِ الْحَالِفُ مَظْلُومًا فَالْنِيَّةُ فِيهِ إِلَيْهِ، وَإِنْ ظَالِمًا يُرِيدُ إِبْطَالَ حَقِّ الْغَيْرِ اعْتَبَرَ نِيَّةُ الْمُسْتَحْلِفِ وَهُوَ قَوْلُ "أَبِي حَنِيفَةَ" وَ"مُحَمَّدٍ" أَهـ. قُلْتُ: وَتَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَنْوِ خِلَافَ الظَّاهِرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِاعْتِبَارِ نِيَّةِ الْحَالِفِ اعْتِبَارُهَا فِي الْقَضَاءِ؛ إِذْ لَا خِلَافَ فِي اعْتِبَارِ نِيَّتِهِ دِيَانَةً. وَبِهِ عَلِمَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَذْهَبِ "الْخَصَّافِ"؛ فَإِنَّ عِنْدَهُ تُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ فِي الْقَضَاءِ أَيْضًا، وَفُتِيَ بِقَوْلِهِ إِذَا كَانَ الْحَالِفُ مَظْلُومًا كَمَا عَلِمْتُ.

وفي "الهندية"^(٢) عن "المحيط"^(٣): ((ذَكَرَ "إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ": الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ لَوْ مَظْلُومًا وَعَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ لَوْ ظَالِمًا، وَبِهِ أَخَذَ أَصْحَابُنَا، مِثَالُ الْأَوَّلِ: لَوْ أَكْرَهَ عَلَى بَيْعِ شَيْءٍ بِيَدِهِ فَحَلَفَ بِاللَّهِ أَنَّهُ دَفَعَهُ لِي فَلَانٌ يَعْنِي: بِإِعْطَاؤِهِ؛ لِأَنَّ يُكْرَهُ عَلَى يَبِيعِهِ لَا يَكُونُ يَمِينٌ [٩٠/ق/٤] غَمُوسٍ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّهُ نَوَى مَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ وَلَا مَعْنَى؛ لِأَنَّ الْغَمُوسَ مَا يُقْتَطَعُ بِهَا حَقٌّ مُسْلِمٍ. وَمِثَالُ الثَّانِي: لَوْ ادَّعَى شِرَاءَ شَيْءٍ فِي يَدٍ آخَرَ بِكَذَا وَأَنْكَرَ فَحَلَفَهُ بِاللَّهِ مَا وَجَبَ عَلَيْكَ تَسْلِيمُهُ إِلَيَّ فَحَلَفَ وَنَوَى التَّسْلِيمَ إِلَى الْمُدَّعِي بِالْهَيْةِ لَا بِالْبَيْعِ، فَهَذَا وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَهُوَ غَمُوسٌ مَعْنَى فَلَا تُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ،

(قوله: إذ لا خلاف في اعتبار نيته ديانة إلخ) أي: وإن نوى خلاف الظاهر.

(١) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في تخليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف ١١/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الفتاوى الهندية": كتاب الأيمان - الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا - فصل في تخليف الظلمة إلخ ٥٩/٢ بتصرف.

(٣) "المحيط البرهاني": كتاب الأيمان - فصل في ألفاظ اليمين وأنه أنواع ١/٣٦٤ أ بتصرف.

قال الشَّيْخُ الإمامُ "خَوَاهِرُ زَادَهُ": ((هَذَا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَلَوْ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْعِتَاقِ وَهُوَ ظَالِمٌ أَوْ لَا وَنَوَى خِلَافَ الظَّاهِرِ بِأَنْ نَوَى الطَّلَاقَ عَنْ وَثَاقٍ، أَوْ الْعِتَاقَ عَنْ عَمَلٍ كَذَا، أَوْ نَوَى الْإِحْبَارَ فِيهِ كَاذِبًا فَإِنَّهُ يُصَدِّقُ دِيَانَةً؛ لِأَنَّهُ نَوَى مُحْتَمَلٌ لَفْظِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَوْ ظَالِمًا أَيْمٌ أَيْمُ الْغُمُوسِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَا نَوَى صِدْقًا حَقِيقَةً إِلَّا أَنَّ هَذَا الْيَمِينَ غُمُوسٌ مَعْنَى؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ بِهَا حَقًّا مُسْلِمًا)). اهـ مُلَخَّصًا.

وقوله: ((وَنَوَى خِلَافَ الظَّاهِرِ))، وقوله بعده: ((فَإِنَّهُ يُصَدِّقُ دِيَانَةً)) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُ قِضَاءً، وَهَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ مُوَافِقٌ لظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ "الْخَصَافِ" فَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَظْلُومِ فَيُصَدِّقُ قِضَاءً أَيْضًا، وَبَيْنَ الظَّالِمِ فَلَا يُصَدِّقُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْخَلِيفَ بِطَّلَاقٍ وَنَحْوِهِ تُعْتَبَرُ فِيهِ نِيَّةُ الْخَالِفِ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا إِذَا لَمْ يَنْوِ خِلَافَ الظَّاهِرِ كَمَا مَرَّ^(١)، عَنْ "الْحَانَنِيَّةِ"، فَلَا تَطْلُقُ زَوْجَتُهُ لَا قِضَاءً وَلَا دِيَانَةً بَلْ يَأْتِمُّ لَوْ ظَالِمًا أَيْمٌ الْغُمُوسِ، وَلَوْ نَوَى خِلَافَ الظَّاهِرِ فَكَذَلِكَ، لَكِنْ تُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ دِيَانَةً فَقَطْ فَلَا يُصَدِّقُهُ الْقَاضِي بَلْ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَظْلُومًا عَلَى قَوْلِ "الْخَصَافِ"، وَيُؤْفِقُهُ مَا قَدَّمَهُ^(٢) "النَّارُخُ" أَوَّلَ الطَّلَاقِ: ((مِنْ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الطَّلَاقَ عَنْ وَثَاقٍ دُيِّنَ إِنْ لَمْ يَقْرِنَهُ بَعْدِي، وَلَوْ مُكْرَهَا صَدَّقَ قِضَاءً أَيْضًا)) اهـ.

وَأَمَّا الْخَلِيفُ بِاللَّهِ تَعَالَى فَيَسَّرَ لِقِضَاءِ فِيهِ مَدْعَلٌ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَةَ حَقُّهُ تَعَالَى لَا حَقَّ فِيهَا لِلْعَبْدِ حَتَّى يُرْفَعَ الْخَالِفُ إِلَى الْقَاضِي، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣). وَلَكِنَّهُ إِنْ كَانَ مَظْلُومًا تُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ فَلَا يَأْتِمُّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ ظَالِمٍ وَقَدْ نَوَى مَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ فَلَمْ يَكُنْ غُمُوسًا لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَى، وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا تُعْتَبَرُ

(١) الْمُقُولَةُ [١٧٧٥٨] قَوْلُهُ: ((وَقَالُوا: النِّيَّةُ لِلْخَالِفِ إِنْ خَالَفَ)).

(٢) ١٦٣/٦ وما بعدها "در".

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٥٥/٤.

يُمْكِنُ فِيهِ الْكَرْعُ نَحْوُ (دَجَلَةَ) فِيمِنْهُ (عَلَى الْكَرْعِ) مِنْهُ، حَتَّى لَوْ شَرِبَ مِنْ نَهْرٍ أَخَذَ مِنْهُ..

نِيَّةُ الْمُسْتَحْلِفِ فَإِنَّهُمْ إِثْمَ الْعَمُوسِ. [١/٩٠٣/٤] وَإِنْ نَوَى مَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ، قَالَ "ح" ^(١): ((وهذا مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِمْ: نِيَّةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ تَصِيحُ دِيَانَةً))، فَاعْتَنِمَ تَوْضِيحَ هَذَا الْمَحَلِّ.

مطلب: حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ دَجَلَةَ فَهُوَ عَلَى الْكَرْعِ

[١٧٧٥٩] (قَوْلُهُ: يُمَكِّنُ فِيهِ الْكَرْعُ) قَالَ فِي "المصباح" ^(٢): ((كَرَعَ الْمَاءَ كَرَعًا مِنْ بَابِ نَفَعَ وَكُرُوعًا: شَرِبَ بِفِيهِ مِنْ مَوْضِعِهِ، فَإِنْ شَرِبَ بِكَفِّهِ أَوْ بِشَيْءٍ آخَرَ فَلَيْسَ بِكَرْعٍ، وَكَرَعَ فِي الْإِنْسَاءِ: أَمَالَ عُنُقَهُ إِلَيْهِ فَشَرِبَ مِنْهُ)).

[١٧٧٦٠] (قَوْلُهُ: فِيمِنْهُ عَلَى الْكَرْعِ مِنْهُ إِنْخ) قَالَ فِي "الفتح" ^(٣): ((أَي: بَأَنْ يَتَنَاوَلَهُ بِفَمِهِ مِنْ نَفْسِ النَّهْرِ عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ"، يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ، فَلَوْ نَوَى يَأْنَاءَ حَيْثُ بِهِ إِجْمَاعًا. وَقَالَ ^(٤): إِذَا شَرِبَ مِنْهَا كَيْفَمَا شَرِبَ حَيْثُ بَلَافَ فَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: مِنْ مَاءِ دَجَلَةَ)).

قلت: وهو المتعارف في زماننا بخلاف: من هذا الكؤز؛ فإنه على الكرْع منه في العرف أيضاً. وفي "البحر" ^(٥) عن "المحيط": ((لا يشرب من هذا الكؤز فحقيقته أن يشرب منه كَرَعًا

(قَوْلُهُ: وَهَذَا مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِمْ: نِيَّةُ تَخْصِيصِ الْعَامِّ إِنْخ) أَي: كَوْنِ النِّيَّةِ لِلْمُسْتَحْلِفِ إِذَا كَانَ الْحَافِظُ ظَالِمًا.

(قَوْلُهُ: وَقَالَ إِذَا شَرِبَ مِنْهَا إِنْخ) عِبَارَةُ "الفتح": ((وَقَالَ)) بِالْفَتْحِ الثَّنِيَةِ اهـ. وَكَذَلِكَ نَسَخَةُ الْخَطِّ بِضَمِيرِ الْمُثْنَى.

(١) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٤١/أ.

(٢) "المصباح المنير": مادة ((كرع)) بنصرف.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤١١/٤.

(٤) في النسخ جميعها: ((وقال))، وما أئبناه من "أ" وهو الموافق لعبارة "الفتح"، وقد نبه عليه "الرافعي".

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إِنْخ ٣٥٥/٤.

لم يحنث. وفي "البحر" عن "الظهريّة": الكَرْعُ لا يكونُ إلا بعد^(١) الخوضِ في الماءِ. لكن في "القَهْستاني" عن "الكشف"^(٢): أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ (بِخِلَافٍ: مِنْ مَاءِ دَجَلَةٍ).....

حَتَّى لَوْ صَبَّ عَلَى كَفِّهِ وَشَرِبَ لَمْ يَحْنَثْ)) اهـ. لكن فيه: أَنَّ وَضْعَهُ عَلَى فَمِهِ وَشُرْبُهُ مِنْهُ لَا يُسَمَّى كَرْعاً كَمَا عَلِمَ مِنْ تَعْرِيفِهِ، تَأَمَّلْ.

١٧٧٦١ (قوله: لم يحنث) لِعَدَمِ الكَرْعِ فِي دَجَلَةٍ؛ لِحُدُوثِ النِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ، "بحر"^(٣).
١٧٧٦٢ (قوله: لا يكونُ إلا بعد الخوضِ في الماءِ) فَإِنَّهُ مِنَ الكَرْعِ وَهُوَ مِنَ الْإِنْسَانِ مَا دُونَ الرُّكْبَةِ، وَمِنَ الدُّوَابِّ مَا دُونَ الْكَعْبِ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ "نَحْمُ الدِّينَ النَّسْفِي"^(٤)، "بحر"^(٥) عَنْ "الظَّهْرِيَّةِ"^(٦).

١٧٧٦٣ (قوله: لكن في "القَهْستاني"^(٧) (إلخ) مِثْلُهُ فِي "الْمَنَحِ"^(٨) عَنْ "التَّلْوِيحِ"^(٩). وفي "النَّهْرِ"^(١٠):

(قوله: لكن فيه: أَنَّ وَضْعَهُ عَلَى فَمِهِ وَشُرْبُهُ مِنْهُ (إلخ) مقتضى قول "المصباح": ((من موضعه)) الشَّامِلُ لِلنَّهْرِ وَالْإِنَاءِ كَمَا فِي "ط" وَغَيْرِهِ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِيمَا بَعْدَ أَنَّهُ يُسَمَّى كَرْعاً، فَتَعْرِيفُهُ السَّابِقُ لَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُسَمَّى كَرْعاً إِذَا وَضَعَهُ عَلَى فَمِهِ وَشُرْبُهُ، تَأَمَّلْ.

(١) في "و": ((بعد دخول)).

(٢) "كشف الأسرار": باب أحكام الحقيقة والمجاز والصريح والكناية ١٧٣/٢.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٦/٤.

(٤) تقدمت ترجمته في ٢٧٥/٣.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٦/٤ بتصرف.

(٦) "الظهريّة": كتاب الأيمان - فصل في الشرب ق ١٣٦/أ.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل حلف الفعل ٣٩٢/١.

(٨) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/٢٠٠/أ.

(٩) "التلويح": الباب الأول في إفادة الكتاب المعنى - فصل في أنواع علاقات المجاز ٩٤/١.

(١٠) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٧/ب.

فِيحَنَتْ بِغَيْرِ الْكَرْعِ أَيْضاً (وَمَا لَا يَتَأْتِي فِيهِ الْكَرْعُ) كَالْبَثْرِ وَالْحَبِّ يَحْنُ (ب) الشَّرْبِ
بـ (الْإِنَاءُ مَطْلَقاً) سَوَاءٌ قَالَ: مِنَ الْبَثْرِ أَوْ مِنَ مَاءِ الْبَثْرِ لَتُعَيِّنَ الْمَجَازَ (وَلَوْ تَكَلَّفَ الْكَرْعُ
فِي مَا لَا يَتَأْتِي فِيهِ ذَلِكَ) أَيْ: الْكَرْعُ (لَا يَحْنُ) فِي الْأَصَحِّ؛ لَعَدِمَ الْعَرَفُ.....

((وَهَذَا الشَّرْطُ أَهْمُهُ شَرَّاحُ "الْهَدَايَةِ"^(١) كَغَيْرِهِمْ؛ لِمَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ "الْمَغْرِبِ" أَيْ: مِنْ أَنَّ الْكَرْعَ
تَنَاوَلُ الْمَاءَ بِالْقَمِ مِنْ مَوْضِعِهِ وَلَوْ إِنَاءً)).

[١٧٧٦٤] (قَوْلُهُ: فَيَحْنُ بِغَيْرِ الْكَرْعِ أَيْضاً) كَمَا إِذَا تَنَاوَلَهُ بِكَفِّهِ أَوْ بِإِنَاءٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدْخَلَ
فَمَهُ دَاخِلَةً.

[١٧٧٦٥] (قَوْلُهُ: كَالْبَثْرِ وَالْحَبِّ) أَيْ: إِذَا لَمْ يَكُنَا مُمْتَلِئَيْنِ، وَالْأَحْنُ بِالْكَرْعِ. وَالْحَبُّ: بِالْحَاءِ
الْمُهْمَلَةِ: الْحَبَابَةُ، وَالْكَرَامَةُ: غِطَاؤُهَا، وَيُقَالُ: لَكَ عِنْدِي حُبٌّ وَكَرَامَةٌ يَعْنِي: خَابِيَةٌ وَغِطَاؤُهَا، "ط"^(٢).

[١٧٧٦٦] (قَوْلُهُ: وَلَوْ تَكَلَّفَ الْكَرْعُ) أَيْ: مِنْ أَسْفَلَ الْبَثْرِ فِيمَا إِذَا قَالَ: لَا أَشْرَبُ مِنْ هَذَا الْبَثْرِ
بَلُونِ إِضَافَةً مَاءً.

[١٧٧٦٧] (قَوْلُهُ: لَعَدِمَ الْعَرَفُ) لِأَنَّ الْيَمِينَ انْعَقَدَ عَلَى غَيْرِ الْكَرْعِ لَكُنْ الْحَقِيقَةُ مَهْجُورَةٌ
كَمَا فِي: لَا يَضَعُ قَدَمَهُ فِي دَارِ فُلَانٍ.

(تَنْبِيْهُ)

قَالَ فِي "الْفَتْحِ"^(٣): ((وَنَظِيرُ الْمَسْأَلَتَيْنِ: مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ هَذَا الْكُوزِ فَضُبَّ الْمَاءِ
فِي كُوزٍ آخَرَ فَشَرِبَ مِنْهُ لَا يَحْنُ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَوْ قَالَ: مِنْ مَاءِ هَذَا الْكُوزِ فَضُبَّ فِي كُوزٍ آخَرَ

(قَوْلُ الشَّارِحِ: "لَتُعَيِّنَ الْمَجَازَ" رَاجِعٌ لَمَّا إِذَا قَالَ: مِنَ الْبَثْرِ، إِذْ لَوْ قَالَ: مِنْ مَاءِ الْبَثْرِ يَكُونُ الشَّرْبُ
بِالْإِنَاءِ أَوْ بِالْكَرْعِ مِنْ تَنَاوُلِ اللَّفْظِ حَقِيقَةً.

(١) انظر "الفتح" و"العناية" والكفاية: كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤١١، و"البناءة": كتاب
الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/١٦.

(٢) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٢/٣٥٧ بتصرف.

(٣) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤١٢.

(إمكانُ تصوّر البرّ في المستقبلِ شرطُ انعقادِ اليمينِ) ولو بطلاقِ (وبقائها).....

فَشَرِبَ مِنْهُ حَيْثُ [٩٠/ق/٤] بالإجماع، وكذا لو قال: من هذا الحُبّ أو من ماءِ هذا الحُبّ فنُقِلَ إلى حُبٍّ آخَرَ)) اهـ.

مطلب: تصوّر البرّ في المستقبلِ شرطُ انعقادِ اليمينِ وبقيائها

[١٧٧٦٨] (قوله: إمكانُ تصوّر البرّ) قال في "المنح"^(١): ((كُلُّ ما وَقَعَ في هذه المسائلِ من لَفْظِ تصوّر فمعناه ممكِنٌ وليس معناه متعقِّل)) اهـ. فالصَّوابُ حينئذٍ إسقاطُ تصوّر كما هو في بعض النسخ، "ط"^(٢).

قلت: لكن عَرَبَهُ في "البحر"^(٣)، وعليه فالمرادُ بتصوّره كونه ذا صورةٍ، أي: كونه موجوداً. فالمرادُ إمكانُ وجودِهِ في المستقبلِ، أي: إمكانُهُ عقلاً وإن استحَالَ عادةً احترازاً عما لا يُمكن عقلاً ولا عادةً، كما في المثال الآتي^(٤). فهذا لا تَعَقُّدُ فيه اليمينُ ولا تَبَقَى مُعَقِّدَةٌ، بخلافِ ما أمكن وجودُهُ عقلاً وعادةً، أو عقلاً فقط مع استحاليته عادةً كما في مسألة صُعُودِ السَّمَاءِ وَقَلْبِ الحَجَرِ ذَهَباً؛ فَإِنَّهَا تَعَقُّدُ كما سيأتي^(٥).

[١٧٧٦٩] (قوله: في المستقبلِ) قيدُ لبيانِ الواقعِ؛ لأنَّ المُعَقِّدَةَ لا تَتَأَتَّى في غيره.

[١٧٧٧٠] (قوله: شرطُ انعقادِ اليمينِ) أي: المُطْلَقَةُ أو المُقَيَّدَةُ بوقتٍ.

[١٧٧٧١] (قوله: ولو بطلاقِ) تَعَمِيمٌ لِلْيَمِينِ أي: لا فرق بين اليمينِ بالله تعالى أو بطلاقِ.

[١٧٧٧٢] (قوله: وبقيائها) أي: شرطُ بقاءِ اليمينِ مُعَقِّدَةً، وهذا في اليمينِ المُقَيَّدَةِ فقط، فإذا قال: والله لأَوْفِيَنَّكَ حَقَّكَ غداً فماتَ أحدهما قَبْلَ الغَدِ بَطَلَتِ اليمينُ، بخلافِ المُطْلَقَةِ؛ حيثُ لا يُشترطُ لها تصوّر البرّ في البقاءِ باتِّفاقٍ كما يأتي^(٦) في قوله: ((وإن أطلقَ وكان فيه ماءٌ فصبُّ حَيْثُ)).

(١) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/٢٠١/٢.

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٧/٢.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٧/٤.

(٤) ٤٧٣- "در".

(٥) المقولة [١٧٧٩٠] قوله: ((ثم يبحث)).

(٦) ٤٧٥- "در".

إذ لا بُدَّ من تصوُّر الأصل لتنعقد في حقِّ الخلف^(١) وهو الكفارة، ثمَّ فرَّعَ عليه (ففي) حليفه: (لأشربنَّ ماءَ هذا الكوزِ اليومَ ولا ماءَ فيه أو كان فيه) ماءً (وصبَّ) ولو بفعله أو بنفسه (في يومه) قبلَ الليل (أو أطلق) يمينه عن الوقتِ (و لا ماءَ فيه لا يَحْنُثُ) سواءَ علِمَ وقتَ الحلفِ أنَّ فيه ماءً.....

[١٧٧٧٣] (قوله: إذ لا بُدَّ من تصوُّر الأصل إلخ) بيانه: أنَّ اليمينَ إنما تنعقدُ لتحقيقِ البرِّ، فإنَّ مَنْ أخبرَ بخبرٍ أو وعدَ بوعْدٍ يؤكِّدهُ باليمينِ لتحقيقِ الصِّدْقِ فكان المقصودُ هو البرُّ، ثُمَّ تحبُّ الكفارةُ خلفاً عنه لرفعِ حكمِ الحنْثِ وهو الإثمُ ليصيرَ بالتكفيرِ كاللِّبَّاءِ، فإذا لم يكن البرُّ متصوِّراً لا تنعقدُ فلا تحبُّ الكفارةُ خلفاً عنه؛ لأنَّ الكفارةَ حكمُ اليمينِ، وحكمُ الشيءِ إنما يثبتُ بعدَ انعقاده كسائرِ العقودِ، وتأمَّنه في "شرح الجامع الكبير".

ثمَّ علِمَ أنَّ هذا الأصلَ وما فرَّعَ عليه قولُهُما، وقال "أبو يوسف": لا يشترطُ تصوُّرُ البرِّ.

مطلب: حلفَ لا يشربُ ماءَ هذا الكوزِ، ولا ماءَ فيه، أو كان فيه ماءً فُصِبَ

[١٧٧٧٤] (قوله: ففي حليفه إلخ) في محلِّ مفعولِ فرَّعَ، وحاصلُ المسألةِ أربعةٌ أوجهٍ؛ لأنَّ اليمينَ إمَّا مُقَيِّدةٌ أو مُطلقةٌ، وكلُّ منهما على وجهين: إمَّا أن لا يكونَ فيه ماءٌ أصلاً، أو كان فيه ماءٌ وقتَ الحلفِ ثُمَّ صَبَّ، ففي المُقَيِّدةِ لا يَحْنُثُ في الوجهين؛ لعدمِ انعقادها في الوجهِ الأوَّلِ، ولِبطلانِها عندَ الصَّبِّ في الثاني. [١/٩١٤/٤] وفي المُطلقةِ لا يَحْنُثُ أيضاً في الوجهِ الأوَّلِ لعدمِ الانعقادِ، ويَحْنُثُ في الثاني.

[١٧٧٧٥] (قوله: اليوم) أي: مثلاً إذ المرادُ كلُّ وقتٍ مُعيَّنٍ من يومٍ أو جمعةٍ أو شهرٍ.

[١٧٧٧٦] (قوله: أو بنفسه) أي: أو انصبَّ بنفسه بلا فعلٍ أحلِّ.

[١٧٧٧٧] (قوله: قبلَ الليل) أشار إلى أنَّ المرادَ باليومِ نِياضُ النَّهارِ فلا يدخلُ فيه اللَّيْلُ.

(١) في "ط": ((الحلف))، بالحاء، وهو تحريف.

أَوْ لَا فِي الْأَصَحِّ؟.....

[١٧٧٧٨] (قوله: أَوْ لَا) صادق بما إذا عَلِمَ عَدَمَ الماءِ فيه أَوْ لَمْ يَعْلَمْ شيئاً، وقصره "الإسبيحاني" على الثاني؛ لأنه إذا عَلِمَ تَقَعُ يَمِينُهُ عَلَى مَا يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، وَقَدْ تَحَقَّقَ الْعَدَمُ فَيَحْتَثُّ. وَصَحَّحَ "الزَّيْلَعِيُّ"^(١) الْإِطْلَاقَ، وَبِهِ جَزَمَ فِي "الْفَتْح"^(٢).

فَقَوْلُهُ: ((فِي الْأَصَحِّ)) قَيْدٌ لِلتَّعْمِيمِ فِي قَوْلِهِ: ((أَوْ لَا))، لَكِنْ فَصَّلَ "الْمُصَنِّفُ"^(٣) فِي قَوْلِهِ الْآتِي^(٤): ((لَيَقْتُلَنَّ فَلَانًا)) بَيْنَ عِلْمِهِ بِمَوْتِهِ فَيَحْتَثُّ، وَبَيْنَ عَدَمِهِ فَلَا. وَمِثْلُهُ فِي "الْكَنْز"^(٥) فَيُحْمَلُ مَا هُنَا عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي^(٦) فَيُقَيَّدُ عَدَمُ حَيْثُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ، لَكِنْ فَرَّقَ "الزَّيْلَعِيُّ"^(٧) هُنَاكَ: ((بِأَنَّ حَيْثُهُ إِذَا عَلِمَ تَكُونُ يَمِينُهُ عَقِدَتْ عَلَى حَيَاةٍ سَتَحْدُثُ وَهُوَ مُتَصَوِّرٌ، أَمَّا هُنَا فَلَا)) مَا يَحْدُثُ فِي الْكُوزِ غَيْرِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ)) أَهـ. أَيْ: لِأَنَّ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ مَاءٌ مُظَرُوفٌ فِي الْكُوزِ وَقَتَ الْحَلْفِ دُونَ الْحَادِثِ بَعْدُ.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ بِأَنَّهُ لَا مَاءَ فِيهِ يُرَادُ مَاءٌ مُظَرُوفٌ فِيهِ بَعْدَ الْحَلْفِ، أَيْ: مَاءٌ

(قوله: وقصره "الإسبيحاني" على الثاني إلخ) أي: في مسألة اليمين المطلقة والمقيدة، قال في "البحر": ((وَأُطْلِقَ "الْمُصَنِّفُ" عَدَمَ حَيْثُهُ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ فَشَمِلَ مَا إِذَا عَلِمَ الْحَالِفُ أَنَّ فِيهِ مَاءً أَوْ لَا، وَمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ لَا مَاءَ فِيهِ، وَقَيَّدَهُ "الإسبيحاني" بِعَدَمِ عِلْمِهِ بِأَنَّ لَا مَاءَ فِيهِ)) أَهـ.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٥/٣.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/١٣٤.

(٣) "المنع": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١/٢١٢ق.

(٤) ص٤٨٣ - "در".

(٥) "انظر شرح العيني على الكنز": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١/٢٧٣.

(٦) ص٤٨٣ - "در".

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٥/٣ بتصرف، وباب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١٥٨/٣ بتصرف.

لعدم إمكان البر (وإن) أطلق و (كان) فيه ماء (فصبَّ حيث) لوجوب البر في المطلقَة كما فرَغ وقد فات بصبِّه، أمَّا الموقَّتة ففي آخر الوقت،.....

سيحدث، مثل: لأقتلن زيدا فإنَّ القتل إزهاق الروح، فإذا علِمَ بموتِه يرادُّ روحٌ ستحدث، لكن سيأتي^(١): ((أنَّ ذات الشخص لم تتغير، بخلاف الماء))، فليتأمل.

(تنبيه)

قال "ط"^(٢): ((هل يَأْتُمُّ إذا علِمَ أنه لا ماء فيه، قياسُ ما مرَّ عن "الثمرثاني" - في: ليصعدنَّ السماء - الإثم)) اهـ.

قلت: وقد مرَّ^(٣) أنَّ الغموسَ تكونُ على المستقبل فهذا منها.

[١٧٧٧٩] (قوله: لعدم إمكان البر) اعترض بأنَّ البر متصورٌ في صورة الإرافة؛ لأنَّ الإعادة مُمكنة. وأُجيب: بأنَّ البر إنما يجبُ في هذه الصورة في آخر جزءٍ من أجزاء اليوم بحيث لا يسعُ فيه غيره، فلا يُمكن إعادة الماء في الكوزِ وشربه في ذلك الزمان. اهـ "ح"^(٤) عن "العناية"^(٥).

[١٧٧٨٠] (قوله: لوجوب البر في المطلقَة كما فرَغ) قال في "الفتح"^(٦): ((لقائل أن يقول: وجوبه في الحال إن كان بمعنى تعيُّنه حتَّى يَحِنُّ في ثاني الحال فلا شكَّ أنه ليس كذلك، وإن كان بمعنى الوجوب الموسع إلى الموت فيَحِنُّ في آخر جزءٍ من الحياة، فالموقَّتة

١٠٠/٣

(قوله: لكن سيأتي أنَّ ذات الشخص لم تتغير، بخلاف الماء إلخ) هذا لا يصلحُ فرقاً؛ فإنَّ في كلِّ اليمين انعدت على ما يحدث، وبمرَدِّ كون هذا ذاتاً وذلك وصفاً لا يُجدي نفعاً في الفرق، تأمل.

(١) المقولة [١٧٧٩٣] قوله: ((وكذا الحكم)) وما بعدها.

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٨/٢.

(٣) المقولة [١٧١٤٨] قوله: ((فالفرق إلخ)).

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٤١/أ بتصرف.

(٥) "العناية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤١٣/٤ بتصرف (هامش "فتح القدير").

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤١٥/٤ بتصرف.

وهذا الأصلُ فروعُهُ كثيرةٌ، منها: إن لم تصلي الصُّبْحَ غداً فأنت.....

كذلك؛ لأنه لا يَحْتِثُ إلَّا في آخِرِ جُزْءٍ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي ذَكَرَهُ، فَذَلِكَ الْجُزْءُ مَنْزِلَةٌ آخِرُ جُزْءٍ مِنَ الْحَيَاةِ، فَلَا يُمْكِنُ مَعْنَى [٤/٩١ق/ب] تَبَطُّلُ الْيَمِينِ عِنْدَ آخِرِ جُزْءٍ مِنَ الْوَقْتِ فِي الْمَوْقِفَةِ وَلَمْ تَبْطُلْ عِنْدَ آخِرِ جُزْءٍ مِنَ الْحَيَاةِ فِي الْمَطْلَقَةِ)) اهـ.

وأجاب في "النهر"^(١) بما حصله: ((أَنَّ الْخَالِفَ فِي الْمَوْقِفَةِ لَمْ يُلْزِمْ نَفْسَهُ بِالْفِعْلِ إلَّا فِي آخِرِ الْوَقْتِ، بِخِلَافِ الْمَطْلَقَةِ لِأَنَّهُ لَا فَايِدَةَ فِي التَّأخِيرِ)).

قُلْتُ: أَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ غَيْرُ دَافِعٍ مَعَ اسْتِزَامِهِ وَجُوبِ الْبِرِّ فِي الْمَطْلَقَةِ عَلَى فَوْرِ الْخَلِيفِ وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ، فَاهْمِمْ. وَيُظْهِرُ لِي الْجَوَابُ أَنَّ الْمَقِيْدَةَ لَمَّا كَانَ لَهَا غَايَةٌ مَعْلُومَةٌ لَمْ يَتَعَيَّنِ الْفِعْلُ إلَّا فِي آخِرِ وَقْتِهَا، فَإِذَا فَاتَ الْمَحَلُّ فَقَدْ فَاتَ قَبْلَ الْوُجُوبِ فَتَبَطَّلَ، وَلَا يَحْتِثُ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْبِرِّ وَقْتَ تَعَيُّنِهِ. أَمَّا الْمَطْلَقَةُ فَغَايَتُهَا آخِرُ جُزْءٍ مِنَ الْحَيَاةِ، وَذَلِكَ الْوَقْتُ لَا يُمَكِّنُ الْبِرَّ فِيهِ وَلَا خَلْفَهُ وَهُوَ الْكُفَّارَةُ، فَفِي تَأْخِيرِ الْوُجُوبِ إِلَيْهِ إِضْرَارٌ بِالْخَالِفِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَنَثَ فِي آخِرِ الْحَيَاةِ لَا يُمَكِّنُهُ التَّكْفِيرُ وَلَا الْوَصِيَّةُ بِالْكَفَّارَةِ فَيَبْقَى فِي الْإِثْمِ، فَتَعَيَّنَ الْوُجُوبُ قَبْلَهُ وَلَا تَرْجِيحَ لَوْ قَدْ دُونَ آخِرِ، فَلَزِمَ الْوُجُوبُ عَقِبَ الْخَلِيفِ مُوسِعًا بِشَرْطِ عَدَمِ الْقَوَاتِ، فَإِذَا فَاتَ الْمَحَلُّ ظَهَرَ أَنَّ الْوُجُوبَ كَانَ مُضْطِيقًا مِنْ أَوَّلِ أَوْقَاتِ الْإِمْكَانِ. وَنَظِيرُهُ مَا قَرَّرُوهُ فِي الْقَوْلِ بِوُجُوبِ الْحَجِّ مُوسِعًا، فَقَدْ ظَهَرَ الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ اعْتَبِرَ آخِرُ الْوَقْتِ فِي الْمَوْقِفَةِ وَلَمْ يُعْتَبَرِ آخِرُ الْحَيَاةِ فِي الْمَطْلَقَةِ؛ هَذَا مَا وَصَلَ إِلَيْهِ فَهَمِي الْقَاصِرُ، فَتَدَبَّرْهُ.

(١٧٧٨١) (قوله: وهذا الأصل) وهو إِمْكَانُ الْبِرِّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

(١٧٧٨٢) (قوله: منها إلخ) ومنها: مَا سَيَذْكُرُهُ^(٢) "المُصَنِّفُ" فِي بَابِ الْيَمِينِ بِالضَّرْبِ وَالْقَتْلِ

بِقَوْلِهِ: ((لَوْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّ ذِيْنَهُ غَدًا فَقَضَاهُ الْيَوْمَ إلخ)).

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٧/ب - ٢٨٨/أ.

(٢) ص ٦٤ - "در".

كذا لا يَحْتُ بِحَيْضِهَا بُكْرَةً فِي الْأَصَحِّ، ومنها: إِنْ لَمْ تَرُدِّي^(١) الدِّينَارَ الَّذِي أَخَذْتِيهِ مِنْ كَيْسِي فَأَنْتِ طَالِقٌ إِذَا الدِّينَارُ فِي كَيْسِي لَمْ تَطْلُقْ؛

ومنها: ما في "البحر"^(٢): ((لو قال لها بعدما أصبح: إِنْ لَمْ أَجَامِعْكَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فَأَنْتِ كَذَا وَلَا نِيَّةَ لَهُ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَصْبَحَ أَنْصَرَفَ إِلَى اللَّيْلَةِ الْقَابِلَةِ، وَإِنْ نَوَى تِلْكَ اللَّيْلَةَ بَطَلَتْ يَمِينُهُ. وكذا: إِنْ نِمْتَ اللَّيْلَةَ، أَوْ إِنْ لَمْ أَبْتَ اللَّيْلَةَ هُنَا وَقَدْ أَنْفَجَرَ الصُّبْحُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ لَا يَحْتُ، لِأَنَّ النَّوْمَ فِي اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ لَا يُتَصَوَّرُ، كَقَوْلِهِ: إِنْ صُمْتُ أَمْسَ.

ومنها: إِنْ لَمْ آتِ بِمَرَأَتِي إِلَى دَارِي اللَّيْلَةَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَتْ: كُنْتُ فِي الدَّارِ لَمْ يَحْتُ، وَإِنْ قَالَتْ: كُنْتُ غَائِبَةً حَتَّى إِنْ صَدَّقَهَا.

ومنها: لَا يُعْطِيهِ أَوْ لَا يَضُرُّهُ حَتَّى يَأْذَنَ فَلَانَّ فَمَاتَ فَلَانَّ ثُمَّ أَعْطَاهُ لَمْ يَحْتُ)) اهـ، قال "الرَّمْلِيُّ": ((وَلَمْ يُعَيِّدْ هَذِهِ بِالْوَقْتِ)). ومثله في "الفتح"^(٣)، وانظر ما [٩٢٥/٤] الفرق بينهما وبين مسألة الكَوْرِ إِذَا أُطْلِقَ وَكَانَ فِيهِ مَاءٌ فَصَبَّ.

[١٧٧٨٣] (قَوْلُهُ: لَا يَحْتُ بِحَيْضِهَا بُكْرَةً^(٤)) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ وَقْتُ الطُّوْعِ أَوْ بُعِيدَهُ فِي وَقْتِ

(قَوْلُهُ: وَكَذَا: إِنْ نِمْتَ اللَّيْلَةَ (إِلَخ) كَذَا فِي "البحر"، وَالظَّاهِرُ فِي التَّمَثِيلِ أَنْ يُقَال: ((إِنْ لَمْ آتِ)) حَتَّى يَكُونَ شَرْطُ الْحَنْثِ عَدَمِيًّا.

(قَوْلُهُ: وَلَمْ يُعَيِّدْ هَذِهِ بِالْوَقْتِ (إِلَخ) سَيَأْتِي لَهُ: أَنَّ هَذِهِ الْيَمِينَ مُوقَّتَةٌ بِبَقَاءِ الْإِذْنِ وَالْقُدُومِ؛ إِذْ بِهِمَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْبِرِّ بَلَا حَنْثٍ، وَلَمْ يَبْقَ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ مَنْ إِلَيْهِ الْإِذْنُ وَالْقُدُومُ، وَفِي "الفتح": ((وهذه اليمينُ مُوقَّتَةٌ بِوَقْتِ الْإِذْنِ وَالْقُدُومِ، إِذْ بِهِمَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْبِرِّ، إِذْ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْكَلَامِ بَلَا حَنْثٍ، فَيَسْقُطُ بِسُقُوطِ تَصَوُّرِ الْبِرِّ)) اهـ. (قَوْلُهُ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ وَقْتُ الطُّوْعِ أَوْ بُعِيدَهُ (إِلَخ) فِيهِ تَأَمُّلٌ، إِذْ الْمُدَارُ فِي الْيَمِينِ الْمُوقَّتَةِ عَلَى إِمْكَانِ الْبِرِّ آخِرَ الْوَقْتِ، فَلَوْ حَاضَتْ بَعْدَ الطُّلُوعِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَا يَحْتُ وَلَوْ مَضَى بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ زَمَنٌ يُمْكِنُ الْأَدَاءُ فِيهِ.

(١) في "و": ((إِنْ لَمْ تَوَدِّي)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٩/٤ تنصرف.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤١٥/٤.

(٤) نقول: في النسخ جميعها: ((قوله: فحاضت بكرة))، وليس في نسخ الشرح التي بين أيدينا هذه العبارة، بل فيها ما أثبتناه، وقد بُهِ عليه مصحح "ب" بقوله: ((فحاضت بكرة)) هكذا بخطه، والذي في نسخ الشارح التي بيدي: ((لا يَحْتُ بِحَيْضِهَا بُكْرَةً))، فليحذر. اهـ مصححه.

لعدم تصوّر البرّ، ومنها: إن لم تهينني صدّاقك اليومَ فأنت طالق وقال أبوها: إن وهبته فأملك طالق، فالخيلة أن تشتري منه مهرها ثوباً ملفوفاً وتقبضه فإذا مضى اليوم لم يحنث أبوها؛ لعدم الهبة، ولا الزوج؛ لعجزها عن الهبة عند الغروب لسقوط المهر بالبيع، ثم إذا أرادت الرجوع ردّته بخيار الرؤية.....

لا يُمكن أداء الصلّة فيه. ثم ما ذكره من تصحيح عدم الحنث عزاه في "البحر"^(١) إلى "المتنعي".
 لكن ذكر في باب اليمين بالبيع والشراء تصحيح الحنث، وعليه مثنى "المصنف" هناك^(٢).
 وسيأتي^(٣) تمام الكلام عليه.

[١٧٧٨٤] (قوله: لعدم تصوّر البرّ) أي: فلم تنعقد اليمين فلا يترتب الحنث، "ط"^(٤). وانظر ما
 ذكره^(٥) قريباً عن "شرح الجامع الكبير".
 [١٧٧٨٥] (قوله: ثوباً ملفوفاً) قيد به ليملكها الرّد عليه بخيار الرؤية ليعود مهرها، كما في
 "الفتح"^(٦).

[١٧٧٨٦] (قوله: وتقبضه) هذا ليس بقيد؛ فإنه بمجرد الشراء ثبت له في ذمتها^(٧) الثمن
 فالتقياً^(٨) قصاصاً، ولذا لم يذكره "الزيلعي"^(٩)، وتأمّنه في "ح"^(١٠).
 [١٧٧٨٧] (قوله: لعجزها عن الهبة إلخ) يُشكل عليه قولهم: إن الدّين إذا قبض لا يسقط

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٩/٤.

(٢) ص ٦٠٦ - "در".

(٣) المقلوبة [١٨١٢٧] قوله: ((كتصوره في الناس)).

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٨/٢.

(٥) المقلوبة [١٧٧٨٨] قوله: ((وي: ليعصّد السماء إلخ)).

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤١٥/٤.

(٧) في النسخ جميعها ومخطوطة "ح" التي بين أيدينا: ((ثبت لها في ذمته))، والصواب ما أثبتناه من عبارة "ح" كما

نقلها عنه "ط"، انظر "ط": ٣٥٨/٢ - ٣٥٩.

(٨) في "م": ((فالتقياً))، وهو خطأ.

(٩) انظر "تبيين الحقائق" كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١٥٩/٣.

(١٠) انظر "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٤١/ب.

عن ذِمَّةِ الْمَدْيُونِ، حَتَّى لَوْ أَبْرَأَهُ الدَّائِنُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ. عَمَّا قَبَضَهُ مِنْهُ، وَقَصَارَى أَمْرِ الشَّرَاءِ بِهِ أَنْ يَكُونَ كَقَبْضِهِ، اهـ "ح" (١) عن "شرح المقدسي".

قلت: وأصل الإشكال لصاحب "البحر" (٢)؛ ذَكَرَهُ فِي بَابِ التَّعْلِيلِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ((وَزَوَالِ الْمَلِكِ لَا يُبْطِلُ الْيَمِينَ)). وَأَجَابَ "ط" (٣): ((بَأَنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعُرْفِ وَالْعُرْفُ يَقْضِي بِأَنَّهَا إِذَا اشْتَرَتْ بِمَهْرٍ شَيْئًا تَصِيرُ لَا شَيْءَ لَهَا، وَفِيهِ: أَنَّ الْمَقْصُودَ الْعَجْزُ وَعَدَمُ التَّصَوُّرِ شَرْعًا لَا عُرْفًا، وَإِلَّا انْتَفَضَ الْأَصْلُ الْمَارُّ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، فَافْهَمْ)).

وَأَجَابَ "السَّائِحَانِي": ((بَأَنَّهَا لَمَّا جَعَلْتَ الْمَهْرَ تَمَنَّا وَالْكُلَّ وَصَفْتَ فِي الذِّمَّةِ تَغْيِيرَ مِنَ الْمَهْرِيَّةِ إِلَى الثَّمَنِيَّةِ، فَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَهْرٌ حَتَّى يُوهَبَ. وَأَمَّا الدَّيْنُ فَبَدَلَهُ لَمْ يُدْفَعْ عَلَى صَرِيحِ الْمَعَاوَضَةِ فَلَمْ يَقَعِ التَّقَاضُ بِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلَمْ يُدْفَعْ حَالَةَ كَوْنِهِ وَصَفًا فِي الذِّمَّةِ حَتَّى يَنْتَقِلَ إِلَيْهِ لِقَرَبِهِ مِنْهُ)) اهـ.

مطلب في قولهم: الدَّيْنُ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا

قلت: والجواب الواضح أن يُقَال: قد قالوا إِنَّ الدَّيْنُ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا أَي: إِذَا دَفَعَ الدَّيْنُ إِلَى ذَاتِهِ ثَبَّتَ لِلْمَدْيُونِ بِذِمَّةِ ذَاتِهِ مِثْلُ مَا لِلدَّائِنِ بِذِمَّةِ الْمَدْيُونِ فَيَنْتَقِيَانِ قِصَاصًا لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي الْمُطَالَبَةِ، وَلِذَا لَوْ أَبْرَأَهُ الدَّائِنُ بَرَاءَةً إِسْقَاطَ يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْمَدْيُونُ كَمَا مَرَّ (٤)، وَكَذَا إِذَا اشْتَرَى الدَّائِنُ شَيْئًا مِنَ الْمَدْيُونِ بِمِثْلِ ذَيْنِهِ [٤٦/٩٢ ب] التَّقْيَا قِصَاصًا. أَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ. فَمَا فِي ذِمَّةِ الْمَدْيُونِ مِنَ الدَّيْنِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَثْبُتَ.

(قوله: أَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ. فَمَا فِي ذِمَّةِ الْمَدْيُونِ (الخ) سَيَأْتِي فِي بَابِ الْيَمِينِ فِي الْقَتْلِ وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ يَبْرُ فِي حِفْظِهِ - لِأَقْضِيَّتِ مَالِكَ الْيَوْمِ - بِالْبَيْعِ بِهِ؛ لِأَنَّ الدَّيْنُ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا، وَمُفَادَةٌ: أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْرَاءِ، بَلْ مِنْ قِبَلِ التَّقَاضِ، وَقَالَ "الزَيْلَعِيُّ": ((وَالْبَيْعُ بِالذَّيْنِ قِضَاءٌ لِلذَّيْنِ؛ لِأَنَّ قِضَاءَ الدَّيْنِ طَرِيقُهُ الْمَقَاضَةُ، وَتَحَقُّقَتْ بِمَجَرَّدِ الْبَيْعِ)) اهـ.

(١) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ٢٤١ ب.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٥٩/٤.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٥٩/٢ باختصار.

(٤) في هذه المقولة.

(وفي) حلفه: والله (ليصعدنَّ السماءَ أو ليقلبنَّ هذا الحجرَ ذهباً) حِنْثٌ للحالِ
لإمكانِ البرِّ حقيقةً.....

للمدَّيونِ بذيمةِ الدَّائنِ شيءٌ لأنَّ الثَّمنَ هنا معيَّنٌ وهو الدَّينُ فلا يُمكنُ أن يجعلَ شيئاً غيره فتبرأ ذِمةُ
المدَّيونِ ضرورةً. تَمَثَّلُ ما لو أبرأه من الدَّينِ، وبه يظهرُ الفرقُ بين قَبْضِ الدَّينِ وبين الشُّراءِ به، فتدبر.

مطلب: حَلَفَ لِيَصْعَدَنَّ السَّمَاءَ أَوْ لِيَقْلِبَنَّ الْحَجَرَ ذَهَبًا

[١٧٧٨٨] (قوله: وفي ليصعدنَّ السماءَ إلخ) مثله: إن لم أمسَّ السماءَ، بخلاف: إن تركتُ
مسَّ السماءَ فعبدي حرٌّ لا يحنثُ؛ لأنَّ الشرطَ هو التَّركُ وهو لا يتحقَّقُ في غيرِ المقدَّورِ عادةً، وفي
الأوَّلِ الشرطُ عدمُ المسِّ والعَدَمُ يتحقَّقُ في غيرِ المقدَّورِ، كذا في "التَّحْرِيرِ" شرح "الجامع الكبير"
لـ "الحصري" معزياً إلى "المنتقى"، ومثله في "النهر"^(١) عن "المحيط".

١٠١/٣

قلت: ويظهرُ الفرقُ في قولك: لا أمسَّ السماءَ، وقولك: أتركُ مسَّ السماءَ؛ فإنَّ الأوَّلَ
لا يقتضي أنَّه مُعَادٍ مُمَكِّنٌ بخلافِ الثَّاني، وهذا ينافي ما مرَّ^(٢) في: إن لم تُصَلِّ الصُّبحَ غداً،
وفي: إن لم تُرَدِّ الدِّينارَ، ولعلَّه روايةٌ أخرى، فتأمل.

[١٧٧٨٩] (قوله: لإمكانِ البرِّ حقيقةً) لأنَّه صعدتها الملائكةُ وبعضُ الأنبياءِ، وكذا تحويلُ

(قوله: وهذا ينافي ما مرَّ في: إن لم تُصَلِّ الصُّبحَ غداً، وفي: إن لم تُرَدِّ الدِّينارَ إلخ) أي: فإنَّه فيهما
تحقُّقُ العَدَمِ، ومع ذلك قيلَ بعدمِ الحنثِ مع أنَّه قيلَ به في: إن لم أمسَّ السماءَ؛ لتحقُّقِ العَدَمِ، والعَدَمُ يتحقَّقُ
في غيرِ المقدَّورِ، وقد يقالُ في الفرقِ: إنَّه مقدَّورٌ عليه، ويمكنُ في ذَاتِهِ، فانهقدتَ يمينه ثمَّ حِنْثٌ للعجزِ العاديِّ،
ولا كذلك مسألةُ الصَّلَاةِ والرَّدِّ؛ إذ يستحيلُ الصَّلَاةُ مع الحيضِ، ورَدُّ الدِّينارِ مع وجودِهِ في محله.

(قوله: ولعلَّه روايةٌ أخرى) لا يلزمُ من هذا التعليلُ أن يكونَ في المسألتينِ السَّابقتينِ روايةٌ أخرى؛ فإنَّه
لا نظَرُ للتعليلِ في الفروعِ، بل يُنظَرُ لما ذكرُوهُ من الأحكامِ في كلِّ مسألةٍ وإن اشبهتِ العِلَّ، تأمل.

(١) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٨ أ.

(٢) ص ٤٧٦-٤٧٧ - "در".

(٣) في النسخ جميعه بغير ياء ((تصل))، والخطاب للموئذ، فالصواب ما أثبتاه، وقد ثبت عليه المصحح بقوله: ((قوله: ((لم تصل)) هكذا بخطه، والأنسب بكون الخطاب لمؤنث - كما في "الشرح" - أن يُرسَمَ ((لم تصل)) بالياء كما لا يخفى)). اهـ مصححه.

ثم يَحْتُ لِلْعَجْزِ عَادَةً، وَلَوْ وَقَّتَ الْيَمِينَ.....

الْحَجَرِ ذَهَبًا بِتَحْوِيلِ اللَّهِ تَعَالَى صِفَةَ الْحَجَرِيَّةِ إِلَى صِفَةِ الذَّهَبِيَّةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْجَوَاهِرَ كُلَّهَا مُتَحَاوِسَةٌ مُسْتَوِيَّةٌ فِي قَبُولِ الصِّفَاتِ، أَوْ بِإِعْدَامِ الْأَجْزَاءِ الْحَجَرِيَّةِ وَإِدْالِهَا بِأَجْزَاءِ ذَهَبِيَّةٍ، وَالتَّحْوِيلُ فِي الْأَوَّلِ أَظْهَرُ وَهُوَ مُمَكِّنٌ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى مَا هُوَ الْحَقُّ، "فَتْح" (١).

مطلب: يجوز تحويل الصفات وتحويل الأجزاء

(١٧٧٩٠١) (قوله: ثُمَّ يَحْتُ) عَطْفٌ عَلَى مَعْلُومٍ مِنَ الْمَقَامِ أَيْ: فَتَعَقُّدٌ ثُمَّ يَحْتُ، "ط" (٢). قَالَ فِي "شرح الجامع الكبير": ((باعتبار التصور في الجملة انعقدت اليمين، وباعتبار العجز عادة حيث للحال، وهذا العجز غير العجز المقيدين؛ لأنَّ هذا هو العجز عن البر الواجب باليمين)) اهـ. أَيْ: بِخِلَافِ الْعَجْزِ فِي مَسْأَلَةِ الْكُوزِ فَإِنَّهُ مُقَارِنٌ لِلْيَمِينِ فَلِذَا لَمْ تَعَقَّدْ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْحِنْثَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ أَكْثَرِ الثَّلَاثَةِ، وَفِيهَا خِلَافٌ "زُفَرٍ"؛ فَعِنْدَهُ لَا تَعَقُّدُ الْيَمِينَ وَلَا يَحْتُ لِإِلْحَاقِهِ الْمُسْتَحِيلِ عَادَةً بِالْمُسْتَحِيلِ حَقِيقَةً، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْكُوزِ، فَإِنَّ فِيهَا خِلَافٌ "أَبِي يُوسُفَ" كَمَا مَرَّ (٣).

(تنبيه)

الْمُرَادُ بِالْعَجْزِ هُنَا عَدَمُ الْإِمْكَانِ وَالتَّصَوُّرِ عَادَةً، فَلَوْ حَلَفَ لِيُؤَدِّيَنَّهُ لَهُ ذَيْتُهُ الْيَوْمَ فَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ وَلَمْ [٩٣/٤] يَجِدْ مَنْ يَقْرُضُهُ يَحْتُ. مُخْصِي الْيَوْمَ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ كَمَا مَرَّ (٤) فِي بَابِ التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّ الْأَدَاءَ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ عَادَةً.

(قوله: وباعتبار العجز عادة حيث للحال إلخ) لأنَّ التأخيرَ لِآخِرِ الْحَيَاةِ فِيمَا يُرْجَى وَجُودَهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ تَحَقَّقَ الْعَجْزُ لِلْحَالِ.

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤١٦/٤ بتصريف.

(٢) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام إلخ ٣٥٩/٢ بتصريف.

(٣) المفردة [١٧٧٧٣] قوله: ((إِذَا لَا بَدَّ مِنْ نَصُورِ الْأَصْلِ إلخ)).

(٤) المفردة [١٣٨٦٠] قوله: ((وَسُجِّيءُ مَسْأَلَةِ الْكُوزِ بِفُرُوعِهَا)).

لم يحث ما لم يمضِ ذلك الوقت. وفي "حيرة الفقهاء"^(١): قَالَ لَامْرَأَتِهِ: إِنْ لَمْ أُعْرَجْ إِلَى السَّمَاءِ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فَأَنْتِ كَذَا يَنْصِبُ سُلْمًا ثُمَّ يَعْرِجُ إِلَى سَمَاءِ الْبَيْتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلْيَمْدُذِيبَسْبِ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج - ١٥] أَي سَمَاءِ الْبَيْتِ. قَالَ "الْباقاني"^(٢): وَالظَّاهِرُ خُرُوجُهَا عَنْ قَاعِدَةٍ: مَبْنَى الْإِيمَانِ.....

[١٧٧٩١] (قوله: لَمْ يَحْثُ مَا لَمْ يَمْضِ ذَلِكَ الْوَقْتُ) أَي: فَبَحْثُ فِي آخِرِهِ، قَالَ فِي "الْفَتْح"^(٣): ((فَلَوْ مَاتَ قَبْلَهُ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَا حَنْتَ)) اهـ.

(تَبْيِيحُ)

قَالَ فِي "شرح الجامع الكبير": ((قَالَ "الْكُرْخِيُّ": إِذَا حَلَفَ أَنْ يَفْعَلَ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ: لِأَصَدَقْتُ السَّمَاءَ، فَهُوَ أَتَمُّ، وَرَوَى "الحَسَنُ" عَنْ "زُفَرٍ" فَيَمُنْ قَالَ: لِأَمْسَنَ السَّمَاءَ الْيَوْمَ، إِنَّهُ أَتَمُّ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَقُّدَ عِنْدَهُ إِلَّا عَلَى مَا يُمَكِّنُ)).

[١٧٧٩٢] (قوله: وَالظَّاهِرُ خُرُوجُهَا [إِلَى] هَذَا الْاِعْتِنَادُ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ نَصْرِ الْمَذْهَبِ لَا إِنْ كَانَتْ مِنْ تَخْرِيجِ بَعْضِ الْمَشَائِخِ عَلَى الْقَوْلِ بِاعْتِبَارِ الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ فَالْعُرْفُ، وَعَلَيْهِ مَشَى "الزَّيْلَعِيُّ"^(٤))، وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٥) رَدُّهُ وَأَنَّ الْاِعْتِمَادَ عَلَى الْعُرْفِ، وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَنْصُوصَةً لَذَكَرُوا اسْتِثْنَاءَهَا مِنَ الْقَاعِدَةِ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهَا مَسَائِلُ الْإِيمَانِ وَهِيَ الْعُرْفُ، وَالَّذِي يَظْهَرُ حَمْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَا إِذَا نَوَى سَقْفَ الْبَيْتِ، كَمَا أَحَابُوا عَنْ قَوْلِ صَاحِبِ "الذَّخِيرَةِ" وَ"الْمَرْغِينَانِي" فِي: لَا يَهْدِمُ بَيْتًا، أَنَّهُ يَحْثُ بِهَدْمِ بَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ^(٦) فِي أَوَّلِ الْبَابِ السَّابِقِ فَرَأَجَعَهُ لِيُظْهَرَ لَكَ مَا قُلْنَا.

(١) "حيرة الفقهاء": لأبي الفخار عبد الغفار بن لقمان بن محمد، تاج الدين الكردي (ت ٥٦٢ هـ). ("إيضاح المكنون" ٤٢٥/١، "الجواهر المضية" ٤٤٣/٢، "تاج التراجم" ص ١٣٤، "الفوائد البهية" ص ٩٨-).

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ٤/٤١٦.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣/١٣٥.

(٤) المقولة [١٧٧٨] قوله: ((مَا يُبَاغُ فِي مَصْرِهِ)).

(٥) المقولة [١٧٤٢٨] قوله: ((فَلَا حَنْتَ [إِلَى])).

(وكذا) الحكم لو حلفَ (ليقتلَنَّ فلاناً عالماً بموته)؛ إذ يمكنُ قتله بعدَ إحياءِ الله تعالى فيحنتُ (وإن لم يكن عالماً بموته (فلا) يحنتُ؛ لأنه عقْدٌ يمينه على حياة كانت فيه ولا يُتصوَّرُ كمسألة الكوز، وكقوله: إن تركتُ مسَّ السماءِ فعبدي^(١) حرٌّ؛ لأنَّ التركَ لا يُتصوَّرُ في غيرِ المقدور.....

[١٧٧٩٣] (قوله: وكذا الحكم) أي: في الانعقاد والحنث للحال، وقيد بالقتل احترازاً عن الضرب، ففي "الخاتية"^(٢): ((ليضربَنَّ فلاناً اليومَ وفلانٌ ميتٌ لا يحنتُ عَلمَ بموتهِ أو لا، ولو حياً ثم مات فذلك عندهما، وحنثٌ عند "أبي يوسف") اه، أفاده في "الشرنبلالية"^(٣)، فافهم.

[١٧٧٩٤] (قوله: فيحنتُ) أي: بالإجماع؛ لأنَّ يمينه انصرفت إلى حياةٍ يُحدثها الله تعالى فيه، وأنه متصوَّر، وإذا أحياه الله تعالى فهو فلانٌ بعينه لكنَّه خلافُ العادة فيحنتُ كما في صعودِ السماءِ.

[١٧٧٩٥] (قوله: كمسألة الكوز) تشبيه في عدم الحنث لعدم التصوُّر لا في التفصيل بين العالم وغيره؛ لما مرَّ^(٤) أنَّ الأصحَّ عدمُ التفصيل فيها، فإنَّ حنثَ العالمِ هنا لأنَّ البرَّ متصوَّرٌ كما علمت. أمَّا في الكوز لو خلَّق الماءَ لا يكونُ عينَ الماءِ الذي انعقدَ عليه اليمينُ فلا يُتصوَّرُ البرُّ أصلاً، فكان الماءُ نظيرَ الشخصِ لا نظيرَ الحياة، كذا في "شرح الجامع"، وكأنَّه يُشيرُ إلى أنه لو جُعِلَ الماءُ نظيرَ الحياة لزمَ التفصيلُ فيه أيضاً؛ لأنَّ الحياةَ الحادثةَ غيرَ المعقودِ عليها، تأمل.

[١٧٧٩٦] (قوله: لأنَّ التركَ لا يُتصوَّرُ في غيرِ المقدور) لأنَّ تركَ الشيءِ فرعٌ عن إمكانِ فعله

(قوله: ليضربَنَّ فلاناً اليومَ وفلانٌ ميتٌ لا يحنتُ إلخ) الحقُّ ما في "ط" أنَّ كلَّ ما احتصَّ بالحياة - كالإعطاء والضرب - كالقتل، وفرعُ "الخاتية" لا ينافي ذلك لتقييده باليوم، فإذا لم توجد فيه الحياة لم يوجد شرطُ بقاءِ اليمينِ وهو تصوُّرُ البرِّ، تأمل.

(١) في "و": ((فعبده حرٌّ)).

(٢) "الخاتية": كتاب الأيمان - فصل في الضرب والقتل ونحو ذلك ١١٤/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الأيمان - باب حلف الفعل ٥٢/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) ص٤٧٣-٤٧٤ - "در".

(حَلَفَ لَا يَكْلُمُهُ فَنَادَاهُ وَهُوَ نَائِمٌ فَأَيْقَظُهُ) فلو لم يوقظه لم يحث، هو المختار، ولو مستيقظاً حث لو بحيث يسمع بشرط انفصاله عن اليمين، فلو قال موصولاً: إن كلمتك فأنت طالق فذهبي أو وذهبي.....

عادةً، أي: بخلاف العدم فإنه يتحقق مُطلقاً فلذا حث في: إن لم أمس [٤/٩٦ق/ب] السماء، كما في "النهر"^(١). وقدّمناه^(٢) عن "شرح الجامع".

مطلب: حَلَفَ لَا يَكْلُمُهُ

[١٧٧٩٧] (قوله: حَلَفَ لَا يَكْلُمُهُ) قال في "الذخيرة": ((يَقَعُ عَلَى الْأَيْدِ، وَإِنْ نَوَى يَوْمًا أَوْ يَوْمِينَ أَوْ بَلَدًا أَوْ مَنَزَلًا فَإِنَّهُ لَا يُصَدِّقُ دِيَانَةً وَلَا قِضَاءً، وَفِي أَيِّ يَوْمٍ كَلَّمَهُ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى تَخْصِصَ مَا لَيْسَ بِمَلْفُوظٍ)) اهـ.

[١٧٧٩٨] (قوله: هو المختار) خلافاً لِمَا ذَكَرَهُ "القدوري"^(٣): ((مِنْ أَنَّهُ يَحْثُ إِذَا كَانَ بِحَيْثُ يَسْمَعُ^(٤)))، وَرَجَحَهُ "السَّرْحَسِي"^(٥) مُتَمَسِّكًا بِمَا فِي "السِّيَر"^(٦): ((لَوْ أَمَّنَ الْمُسْلِمُ أَهْلَ الْحَرْبِ مِنْ مَوْضِعٍ بِحَيْثُ يَسْمَعُونَ صَوْتَهُ لَكِنَّهُمْ بِاشْتِغَالِهِمْ بِالْحَرْبِ لَمْ يَسْمَعُوهُ فَهَذَا أَمَانٌ))، وَدُفِعَ بِالْفَرْقِ وَذَلِكَ: أَنَّ الْأَمَانَ يُحْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، "نهر"^(٧).

[١٧٧٩٩] (قوله: لو بحيث يسمع) أي: إن أصغى إليه بأذنه، وإن لم يسمع لعارض شغلٍ

(قوله: ودفع بالفرق إلخ) هذا الدفع لا يتم مع الاتفاق على الحث فيما لو ناداه مستيقظاً بحيث يسمع، فهذا إما يتمسك به إما ذكره "القدوري"، فيلزم إثبات الفارق على القول المختار وبينه، تأمل.

(١) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٨/١.

(٢) المقولة [١٧٧٩١] قوله: ((لم يحث ما لم يمض ذلك الوقت)).

(٣) انظر "اللباب شرح الكتاب": كتاب الإيمان ٤/١٦.

(٤) في "م": ((لم يسمع))، وهو خطأ.

(٥) "الميسوط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الكلام وغيره ٢٢/٩ بتصرف.

(٦) انظر "شرح السير الكبير": ما يكون أماناً وما لا يكون ٣٥٨/١ بتصرف.

(٧) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٨/١.

لا تَطْلُقْ ما لم يُرِدِ الاستئنافَ، ولو قالَ: اذْهَبِي طَلَّقْتَ؛ لَأَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ، ولو قالَ:
يا حائِطُ اسْمِعْ أَوْ اصْنَعْ كَذَا وَكَذَا وَقَصِدْ إِسْمَاعَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ لَمْ يَحْنَثْ،
"زَيْلَعِي"^(١). وَ فِي "السَّرَاجِيَةِ"^(٢): سَأَلَ "مُحَمَّدٌ" حَالَ صَغَرِهِ "أَبَا حَنِيفَةَ" فَيَمِنُ قَالَ
لَاخِرَ: وَاللَّهِ لَا أَكَلَمْتُكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ "أَبُو حَنِيفَةَ": ثُمَّ مَاذَا؟ فَتَبَسَّمَ "مُحَمَّدٌ"
وَقَالَ: انْظُرْ حَسَنًا يَا شَيْخُ، فَنَكَّسَ "أَبُو حَنِيفَةَ".....

أَوْ صَمَّمَ، فَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ مَعَ الْإِصْغَاءِ لَشِدَّةَ بَعْدَ لَا يَحْنَثُ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣) عَنْ "الذَّخِيرَةِ"،
وَفِيهِ:^(٤) لَوْ كَلَّمَهُ بِكَلَامٍ لَمْ يَفْهَمَهُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ فِيهِ رَوَايَتَانِ.

[١٧٨٠٠] (قَوْلُهُ: لَا تَطْلُقْ) أَقُولُ: فِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(٥): ((فَلَوْ وَصَلَ وَقَالَ: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ
فَاذْهَبِي لَا يَحْنَثُ، وَلَوْ: اذْهَبِي، أَوْ وَ اذْهَبِي يَحْنَثُ)) أَهـ. لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ^(٦) "الشَّارِحُ" مِنَ التَّسْوِيَةِ
بَيْنَ الْوَارِ وَالْفَاءِ هُوَ الْمَذْكُورُ فِي "الْفَتْحِ"^(٧) وَ "الْبَحْرِ"^(٨) عَنْ "الْمُنْتَقَى"، وَ مِثْلُهُ فِي "التَّائِرِ خَاتِمَةَ"^(٩).

[١٧٨٠١] (قَوْلُهُ: مَا لَمْ يُرِدِ الاستئنافَ) قَالَ فِي "التَّائِرِ خَاتِمَةَ"^(٩): ((وَفِي "الذَّخِيرَةِ" وَ "الْمُنْتَقَى":
إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: فَاذْهَبِي طَلَاقًا طَلَّقْتَ بِهِ وَاحِدَةً وَبِالْيَمِينِ أُخْرَى)).

[١٧٨٠٢] (قَوْلُهُ: وَقَصِدْ إِسْمَاعَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ) أَي: وَلَمْ يَقْصِدْ خِطَابَهُ مَعَ الْحَائِطِ بَلْ قَصَدَ

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": لَا تَطْلُقْ مَا لَمْ يُرِدِ الاستئنافَ) لِأَنَّ هَذَا مِنْ تَمَامِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، فَلَا يَكُونُ مُرَادًا
بِالْيَمِينِ أَهـ. "سَنَدِي".

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٦/٣ بتصرف.

(٢) "السراجية": كتاب الأيمان - باب اليمين على الكلام ونحوه ٣٢٠/١ بتصرف. (هامش "فتاوى قاضيهان").

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٠/٤.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦١/٤.

(٥) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الثامن في الكلام ٢٨٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) صـ ٤٨٤ - "در".

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤١٨/٤.

(٨) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦١/٤.

(٩) "التائير خاتمة": كتاب الأيمان - الفصل العاشر في الحلف على الأقوال ٤٥٦/٤.

ثم قال: حَيْثُ مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ "محمد": أَحْسَنْتَ، فَقَالَ "أبو حنيفة": لا أدري أَيُّ الكَلِمَتَيْنِ أَوْجَعُ لِي قَوْلُهُ:.....

خطابُ الحائِطِ فَقَطْ، وَلِذَا قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(١) وَغَيْرِهِ: ((لَوْ سَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ حَيْثُ إِلَّا أَنْ لَا يَقْصِدَهُ فَيُذَيِّنُ. أَمَّا لَوْ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ إِلَّا عَلَى وَاحِدٍ فَيُصَدِّقُ قَضَاءَ عُنْدِنَا، وَلَوْ سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ لَا يَحْنُ وَإِنْ كَانَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ عَنْ يَسَارِهِ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ السَّلَامَيْنِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ وَجْهِ، وَلَوْ سَبَّحَ لَهُ لَسَهَوَ أَوْ فَتَحَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ وَهُوَ مُقْتَدِلٌ لَمْ يَحْنُ، وَخَارِجُ الصَّلَاةِ يَحْنُ)).

(تَنْبِيْهُ)

لَوْ قَالَ: إِنْ ابْتَدَأْتُكَ بِكَلَامٍ فَعَبْدِي حُرٌّ فَالْتَقِيََا فَسَلَّمَ كُلُّهُ عَلَى الْآخَرِ لَا يَحْنُ، وَانْحَتَّ الْيَمِينُ؛ لَعَدَمَ تَصَوُّرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ابْتِدَاءً، وَلَوْ قَالَ لَهَا: إِنْ ابْتَدَأْتُكَ بِكَلَامٍ وَقَالَتْ هِيَ كَذَلِكَ لَا يَحْنُ إِذَا كَلَّمَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْدَأْهَا، وَلَا تَحْنُ هِيَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لَعَدَمَ تَصَوُّرِ ابْتِدَائِهَا، كَذَا فِي "الْفَتْحِ"^(٢)، وَمِثْلُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣) وَ"الزَّيْلَعِيِّ"^(٤) وَ"الذَّخِيرَةِ" وَ"الظَّهْرِيَّةِ"^(٥)، وَفِي "تَلْخِيصِ الْجَامِعِ": ((إِنْ [٤/٩٤ق/٤] ابْتَدَأْتُكَ بِكَلَامٍ أَوْ تَزَوَّجَ أَوْ كَلَّمْتُكَ قَبْلَ أَنْ تُكَلِّمَنِي فَتَكَلَّمَا أَوْ تَزَوَّجَا مَعًا لَمْ يَحْنُ أَبَدًا؛ لِاسْتِحَالَةِ السَّبْقِ مَعَ الْقِرَانِ)) اهـ. وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ "الْبِرَازِيَّةِ"^(٦): ((حَيْثُ الْحَالِفُ)) صَوَابُهُ؛ لَا يَحْنُ.

(١٧٨٠٣) (قَوْلُهُ: حَيْثُ مَرَّتَيْنِ) لِأَنَّهُ انْعَقَدَ الْيَمِينُ بِالْأُولَى فَيَحْنُ بِالثَّانِيَةِ، وَتَعَقُّدُ بَهَا يَمِينٌ أُخْرَى فَيَحْنُ بِهَا فِي الثَّالِثَةِ مَرَّةً؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ الْأُولَى قَدْ حُلَّتْ بِالثَّانِيَةِ. وَفِي "تَلْخِيصِ الْجَامِعِ":

(١) "البحر" - كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦١/٤ بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤١٨/٤.

(٣) "البحر" - كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦١/٤.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٧/٣.

(٥) "الظهريّة": كتاب الأيمان - فصل في الكلام ق ١٣٦/ب.

(٦) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الثامن في الكلام - النوع الأول ٢٨٦/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

حَسَنًا أَوْ: أَحْسَنْتَ؟! (أَوْ) حَلَفَ: لَا يَكْلُمُهُ (إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِذْنٌ لَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ) بِالْإِذْنِ فَكَلَّمَهُ (حَيْثُ) لَا اسْتِثْقَاءَ الْإِذْنِ مِنَ الْأَذَانِ فَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ،.....

((لو قال ثلاثاً لغير المدخولة: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، انْخَلَّتِ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ؛ لاسْتِثْنَاءِ الْكَلَامِ، بِخِلَافٍ: فَادْهَبِي يَا عَلُوُّ اللَّهِ)) اهـ.

وحيث انْخَلَّتِ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ لَا يَقَعُ بِالثَّلَاثَةِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهَا بَأْتَتْ لَا إِلَى عِدَّةٍ، بِخِلَافِ الْمَدْخُولِ بِهَا.

١٧٨٠٤ (قوله: حَسَنًا أَوْ: أَحْسَنْتَ) لِأَنَّ قَوْلَهُ: انْظُرْ حَسَنًا يُفِيدُ التَّفْرِيعَ ^(١) بِأَنَّكَ لَمْ تَتَأَمَّلْ فِي الْجَوَابِ، وَقَوْلُهُ: أَحْسَنْتَ وَإِنْ كَانَ تَصْوِيًّا إِلَّا أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ لَمْ يُحَسِّنْ قَبْلَهُ، فَكُلٌّ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ مُوجَعٌ.

١٧٨٠٥ (قوله: أَوْ حَلَفَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ "المُصَنِّفِ": ((حَلَفَ لَا يَكْلُمُهُ)). وَقَوْلُهُ: ((حَيْثُ)) جَوَابُ الْمَسْأَلَتَيْنِ.

١٧٨٠٦ (قوله: لَا اسْتِثْقَاءَ الْإِذْنِ) أَي: اسْتِثْقَاءًا كَبِيرًا - كَمَا فِي "النَّهْرِ" ^(٢) - مِنَ الْأَذَانِ وَهُوَ: الْإِعْلَامُ، "ح" ^(٣).

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ يُعَلِّمُ مِمَّا قَدَّمَاهُ ^(٤) فِي الْوُضُوءِ.

١٧٨٠٧ (قوله: فَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُكْفَى مُتَجَرِّدُ السَّمَاعِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ الْعِلْمِ بِمَعْنَاهُ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ خَاطَبَهُ بُلُغَةً لَا يَفْهَمُهَا، كَمَا قَدَّمْنَا ^(٥) نَظِيرَهُ فِي حَلْفِهِ: لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي.

(قوله: إِلَّا أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ لَمْ يُحَسِّنْ قَبْلَهُ الْخ) أَوْ أَنَّ قَوْلَهُ: ((أَحْسَنْتَ)) يُفِيدُ أَنَّ عِنْدَهُ عِلْمًا بِالْحُكْمِ قَبْلَ السُّؤَالِ فَيَكُونُ كَالْمَتَعَنِّتِ، وَمِثْلُهُ مِنْ "عَمْدٍ" لَا يُعَدُّ سَوْءَ أَدَبٍ لَصَغَرِهِ. اهـ "سِنْدِي".

(قوله: وَفِيهِ نَظَرٌ يُعَلِّمُ مِمَّا قَدَّمَاهُ فِي الْوُضُوءِ) حَيْثُ قَالَ عَنْ "تَعْرِيفَاتِ السَّيِّدِ": ((الاسْتِثْقَاءُ: نَزْعُ لَفْظِ

(١) فِي "أ" وَ"م": ((التَّفْرِيعُ)) بِالْفَاءِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ الْخ ق ٢٨٨/ب.

(٣) "ح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ ق ٢٤١/ب.

(٤) الْمَقُولَةُ [٧٤٣] قَوْلُهُ: ((مُشْتَقٌّ الْخ)).

(٥) الْمَقُولَةُ [١٧٥٧٨] قَوْلُهُ: ((شَرِطٌ لِلرَّكْلِ خُرُوجُ إِذْنٍ)).

بخلاف: لا يَكْلُمُهُ إلا برضاهُ فَرَضِي ولم يعلم؛ لأنَّ الرَضَى من أعمالِ القلبِ فَيَتِمُّ بِهِ.
(الكلام) والتحديثُ (لا يكونُ إلا باللسانِ فلا يَحْنُثُ بإشارةٍ وكتابةٍ كما في "التنف" ^(١)).
وفي "الحانية" ^(٢): لا أقولُ له: كذا فَكَتَبَ إِلَيْهِ حِنْثٌ، ففَرَّقَ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْكَلامِ، لكن نقلَ
"المصنّف" ^(٣) بعد مسألة شَمِّ الرَّيْحَانِ عَنِ "الجامع" أنه كالْكَلامِ خلافاً لـ "ابنِ سَماعةٍ".
(والإخبارُ والإقرارُ والبشارةُ.....)

[١٧٨٠٨] (قوله: فَرَضِي) أي: بأنْ أَخْبَرَهُ بعد الْكَلَامِ بأنه كان رَضِي.
[١٧٨٠٩] (قوله: فلا يَحْنُثُ بإشارةٍ وكتابةٍ) وكذا بإرسالِ رَسُولٍ؛ لأنه لا يُسَمَّى كلاماً
عُرْفاً، خلافاً لـ "مالكٍ" و"أحمدَ" رَحِمَهُمَا اللَّهُ تعالى استِدْلالاً بقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُلْحِقَهُ
اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ إلى قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى - ٥١].
أَجِيبَ عنه: بأنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ، "فتح" ^(٤).

[١٧٨١٠] (قوله: عَنْ "الجامع" ^(٥)) حيثُ قال: ((إِذَا حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فَلَانًا، أَوْ قَالَ: وَاللَّهِ
لَا أَقُولُ لِفُلَانٍ شَيْئًا، فَكَتَبَ لَهُ كِتَابًا لَا يَحْنُثُ. وَذَكَرَ "ابنُ سَماعةٍ" فِي "تَوَادِرِهِ": أَنَّهُ يَحْنُثُ)) اهـ.
فقوله: ((خِلَافًا لِابْنِ سَمَاعَةَ)) أي: فِيهِمَا فَتَحَصَّلَ أَنَّ الْأَقْوَالَ ثَلَاثَةٌ: الْحِنْثُ مُطَقَّأً، وَعَدَمُهُ مُطَقَّأً،

من آخرَ بشرطِ مناسبتِهِما معْنَى وتركيباً ومغايرتِهِما فِي الصِّغَةِ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَنَاسُبٌ فِي الْحُرُوفِ وَالتَّرْتِيبِ
كَضَرْبٍ مِنَ الضَّرْبِ فَهُوَ اشْتِقَاقٌ صَغِيرٌ، أَوْ الْمَعْنَى دُونَ التَّرْتِيبِ كَجَبَدَ مِنَ الْجَذْبِ فَكَبِيرٌ، أَوْ فِي الْمَحْرَجِ كَنَعَقَ
مِنَ النَّهْقِ فَأَكْبَرٌ)) اهـ أي: فما نَحْنُ فِيهِ صَغِيرٌ لَا كَبِيرٌ.

(١) "التنف": كتاب الإيمان والكفارات - حلف على الكلام ٤٠٦/١ - بتصرف.

(٢) "الحانية": كتاب الإيمان - باب من الإيمان - فصل في الكلام والقراءة ١٠٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "المنع": كتاب الإيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك (فروع) ١/٢١٥/٢ - بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الكلام ٤١٨/٤.

(٥) أي: "الجامع في الفتاوى" كما في "البحر" ٤٠٢/٤.

تكونُ بالكتابة لا بالإشارة والإيماء، والإظهار والإنشاء والإعلام يكونُ بالكتابة و (بالإشارة أيضاً) ولو^(١) قال: لم أنو الإشارة دُين، وفي: لا يدعوه.....

وتفصيل، "قاضي خان"^(٢)، "ط"^(٣).

[١٧٨١١] (قوله: تكونُ بالكتابة) أي: كما تكونُ باللسان، ولم يُنبه عليه لظهوره، فافهم.

[١٧٨١٢] (قوله: والإيماء) بالجرّ عطفٌ على الإشارة، وكأنه أراد الإشارة باليد والإيماء بالرأس؛ لأنَّ الأصلَ في العطفِ المغايرة.

[١٧٨١٣] (قوله: والإظهار إلخ) بالرفع مبتدأ.

[١٧٨١٤] (قوله: والإنشاء) كذا في النسخ، والذي [٤/٩٤ق/ب] في "الفتح"^(٤) و"البحر"^(٥) و"المنح"^(٦): ((الإفشاء)) بالفاء، أي: لو حلفَ لا يُفشي سِرَّ فلانٍ أو لا يُظهره أو لا يُعلم به يَحْتُتُ بالكتابة وبالإشارة.

[١٧٨١٥] (قوله: ولو قال إلخ) قال في "البحر"^(٧): ((فإن نوى في ذلك كله أي: في الإظهار والإفشاء والإعلام والإخبار كونه بالكتابة دون الإشارة دُينَ فيما بينه وبين الله تعالى)) اهـ. وهكذا في "الفتح"^(٨)، ونحوه في "البرازية"^(٩)، ولم يذكر في "النهر"^(١٠) الإخبار وهو الظاهر؛ لما مرَّ^(١١):

(١) في "و": ((فلو قال)).

(٢) "شرح الجامع الصغير": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٢/ق ٨/أ بتصرف.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٢/٣٦٠.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤/٤١٨.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٦١.

(٦) "المنح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١/ق ٢٠١ب.

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٦١ - ٣٦٢.

(٨) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤/٤١٨.

(٩) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الثامن في الكلام - نوعٌ في الإعلام والبشارة والإخبار ٤/٢٩٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(١٠) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب واللباس والكلام ٢٨٨ق/ب.

(١١) في هذه المقولة.

أو لا^(١) يَشْرُهُ يَحْنُثُ بِالْكِتَابَةِ. (إِنْ أَخْبَرْتَنِي) أَوْ أَعْلَمْتَنِي (أَنْ فُلَانًا قَدِمَ وَنَحْوُهُ يَحْنُثُ بِالصَّدَقِ وَالْكَذِبِ، وَلَوْ قَالَ: بِقُدُومِهِ وَنَحْوِهِ فَمَنْ^(٢) الصَّدَقِ خَاصَّةً).....

((أَنَّ الْإِخْبَارَ لَا يَكُونُ بِالْإِشَارَةِ)). فَمَا مَعْنَى أَنَّهُ يُدَيِّنُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَنْوَ بِهِ الْإِشَارَةَ؟ وَمَقْهُومُ قَوْلِهِ: ((دَيْنُ الْخ)) أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ قَضَاءً، كَمَا عَزَاهُ فِي "التَّارِخَانِيَّة"^(٤) إِلَى عَامَّةِ الْمَشَايِخِ. وَفِيهَا^(٥): ((وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَحْنُثُ بِالْإِشَارَةِ إِذَا قَالَ: أَشْرْتُ وَأَنَا لَا أُرِيدُ الَّذِي حَلَفْتُ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ جَوَاباً لَشَيْءٍ سُئِلَ عَنْهُ، لَمْ يُصَدَّقْ فِي الْقَضَاءِ وَيُدَيَّنْ)).

[١٧٨١٦] (قَوْلُهُ: أَوْ لَا يَشْرُهُ) تَكَرَّرَ مَعَ قَوْلِ الْمُتَنِّ: ((وَالْإِشَارَةُ تَكُونُ بِالْكِتَابَةِ)). أَهـ "ح"^(٦). وَلَعَلَّهُ: أَوْ لَا يُسِرُّهُ مِنَ الْإِسْرَارِ.

[١٧٨١٧] (قَوْلُهُ: إِنْ أَخْبَرْتَنِي أَوْ أَعْلَمْتَنِي الْخ) وَكَذَا الْبِشَارَةُ، كَمَا فِي "الْفَتْحِ"^(٧) وَ"الْبَحْرِ"^(٨)، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا سَيَذْكُرُهُ فِي الْبَابِ الْآتِي^(٩) عَنْ "الْبَدَائِعِ": ((مِنْ أَنَّ الْإِعْلَامَ كَالْبِشَارَةِ لَا بُدَّ فِيهِمَا مِنَ الصَّدَقِ وَلَوْ بِلَا بَاءٍ))، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي "تَلْخِيصِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ": ((لَوْ قَالَ: إِنْ أَخْبَرْتَنِي أَنْ زَيْدًا قَدِمَ فَكَذَا، حَنْثٌ بِالْكَذِبِ، كَذَا إِنْ كَتَبْتَ إِلَيَّ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ. وَفِي: بَشَّرْتَنِي، أَوْ أَعْلَمْتَنِي يُشْتَرَطُ الصَّدَقُ وَجَهْلُ الْخَالِفِ؛ لِأَنَّ الرُّمُكْنَ فِي الْأَوَّلِيَيْنِ الدَّلَالُ عَلَى الْمُخْبِرِ وَجَمْعُ الْحُرُوفِ، وَفِي الْأُخْرَيَيْنِ إِفَادَةُ الْبَشْرِ وَالْعِلْمِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ بِقُدُومِهِ؛ لِأَنَّ بَاءَ الْإِلْصَاقِ تَقْتَضِيهِ الْوُجُودَ وَهُوَ بِالصَّدَقِ، وَيَحْنُثُ بِالْإِيمَانِ فِي: أَعْلَمْتَنِي، وَبِالْكِتَابِ وَالرَّسُولِ فِي الْكُلِّ) أَهـ.

(١) فِي "د": ((وَلَا يَشْرُهُ)) بِالْوَاوِ.

(٢) فِي "د": ((إِذَا أَخْبَرْتَنِي))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي "و" وَ"د": ((فَعْلَى)).

(٤) "التَّارِخَانِيَّة": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - الْفَصْلُ الْعَاشِرُ فِي الْحَلْفِ عَلَى الْأَقْوَالِ ٤/٤٧٢.

(٥) "التَّارِخَانِيَّة": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - الْفَصْلُ الْعَاشِرُ فِي الْحَلْفِ عَلَى الْأَقْوَالِ ٤/٤٧٣.

(٦) "ح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْكَلَامِ ٤١٢/ب.

(٧) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْكَلَامِ ٤/٤١٩.

(٨) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ٤/٣٦٢.

(٩) ٥٤١ - "د".

لإفادتها إلصاق الخبر بنفس القدم كما حققناه في بحث الباء من الأصول، وكذا: إن كتبتَ بقدوم فلان كما سيجيء^(١) في الباب الآتي، و سألَ الرشيدُ "محمدًا" عمن^(٢) حلفَ لا يكتبُ إلى فلان فأومأ بالكتابة هل يحنثُ؟ فقال: نعم يا أمير المؤمنين إن كان مثلكَ. (لا يكلمهُ شهرًا.....)

[١٧٨١٨] (قوله: لإفادتها) أي: الباء إلصاق الخبر بنفس القدم، أي: فصارَ كأنه قال: إن أخبرتني خبراً ملصقاً بقدوم زيدٍ فاقتضى وجودَ القدم لا محالة، قال "ط"^(٣): ((وفيه أنَّ الباء في: إن أخبرتني أنَّ فلاناً قديمٌ مقدَّرٌ، ومقتضاهُ: قصْرُهُ على الصدقِ)) اهـ.

١٠٣/١

قلتُ: قد يجابُ بأنها لم تدخلْ على المصدرِ الصريحِ ورفقاً بين الصريحِ والمؤولِ، على أنَّ تقديرَها لضرورةِ التعدية فلا تُفيدُ ما تُفيدة ملفوظة، فتأمل.

[١٧٨١٩] (قوله: وكذا إن كتبتَ بقدوم فلان) أي: أنه مثله في اقتصاره على الصدق، بخلاف: إن كتبتَ إليَّ أنَّ فلاناً قديمٌ فعبدِي حرٌّ يحنثُ بالخبرِ الكاذبِ حتى لو كتبَ إليه قبلَ القدوم أنَّ زيداً قديمٌ حيثُ [٤/٩٥٥] وإن لم يصلِ الكتابُ إلى الحالف، كذا في "شرح التلخيص".

ومُفاده: البحثُ مُجرَّد الكتابة، ومُفادُ "الفتح"^(٤) و"البحر"^(٥) اشتراطُ الوصولِ، ويدلُّ للأوَّلُ تعليلُ "التلخيصِ" المارِّ^(٦) بأنَّ الرُّكنَ في الكتابةِ جمعُ الحروفِ، أي: تأليفُها بالقلمِ وقد وُجدَ.

[١٧٨٢٠] (قوله: فقال: نعم إلخ) قال "السرخسي"^(٧): هذا صحيحٌ؛ لأنَّ السُّلطانَ لا يكتبُ

(قوله: ويدلُّ للأوَّلُ تعليلُ "التلخيصِ" إلخ) ويدلُّ للثاني التَّعْيِيرُ ب: ((إلى))، فإنَّها تفيِّدُ أنَّ الكتابةَ منتهيةٌ إليه، فيميِّنه تفيِّدُ ذلكَ وإن كانت الكتابةُ جمعَ الحروفِ.

(١) ص ٥٤١ - "در".

(٢) في "و": ((من حلف)).

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٦٠/٢ بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤١٩/٤.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٢/٤.

(٦) المقولة [١٧٨١٧] قوله: ((إن أخبرتني أو أعلمتني إلخ)).

(٧) "المبسوط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام وغيره ٢٣/٩.

فَمِنْ حِينَ حَلْفِهِ) وَلَوْ عَرَفَهُ فَعَلَى بَاقِيهِ (بِخِلَافٍ: لَأَعْتَكِفَنَّ) أَوْ لَأَصُومَنَّ (شَهْرًا فَلِإِنَّ التَّعْيِينَ إِلَيْهِ) وَالْفَرْقُ أَنَّ ذَكَرَ الْوَقْتَ.....

بِنَفْسِهِ وَإِنَّمَا يَأْمُرُ بِهِ، وَمِنْ عَادَتِهِمُ الْأَمْرُ بِالْإِيمَاءِ وَالْإِشَارَةِ، "فَتْح" (١).

مَطْلَبٌ: حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ شَهْرًا فَهُوَ مِنْ حِينَ حَلْفِهِ

[١٧٨٢١] (قَوْلُهُ: فَمِنْ حِينَ حَلْفِهِ) أَي: يَقَعُ عَلَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْ حِينَ حَلَفَ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ حَالِهِ وَهِيَ غَيْظُهُ تُوجِبُ ذَلِكَ، كَمَا إِذَا أَجَرَهُ شَهْرًا؛ لِأَنَّ الْعُقُودَ تُرَادُّ لِدَفْعِ الْحَاجَةِ الْقَائِمَةِ، بِخِلَافٍ: لَأَصُومَنَّ شَهْرًا فَإِنَّهُ نَكْرَةٌ فِي الْإِنْبَاتِ تُوجِبُ شَهْرًا شَائِعًا وَلَا مُوجِبَ لَصَرْفِهِ إِلَى الْحَالِ، "فَتْح" (٢).

[١٧٨٢٢] (قَوْلُهُ: وَلَوْ عَرَفَهُ) كَقَوْلِهِ: لَا أَكَلِّمُهُ الشَّهْرَ يَقَعُ عَلَى بَاقِيهِ، وَكَذَا السَّنَةُ وَالْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ. وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ بِاللَّيْلِ لَا يُكَلِّمُهُ يَوْمًا حَيْثُ بِكَلَامِهِ فِي بَقِيَّةِ اللَّيْلِ وَفِي الْغَدِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْيَوْمِ لِلْإِحْرَاجِ، وَكَذَا لَوْ حَلَفَ بِالنَّهَارِ لَا يُكَلِّمُهُ لَيْلَةً حَيْثُ بِكَلَامِهِ مِنْ حِينَ حَلَفَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَوْ قَالَ فِي النَّهَارِ: لَا أَكَلِّمُهُ يَوْمًا فَهُوَ مِنْ سَاعَةِ حَيْفِهِ مَعَ اللَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ إِلَى مِثْلِ تِلْكَ السَّاعَةِ مِنَ الْغَدِ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ مُنْكَرٌ فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِيفَائِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِإِيمَانِهِ مِنَ الْغَدِ فَيَنْتَعُهُ (٣) اللَّيْلُ. وَكَذَا: لَا يُكَلِّمُهُ لَيْلَةً فَهُوَ مِنْ تِلْكَ السَّاعَةِ إِلَى مِثْلِهَا مِنَ اللَّيْلَةِ الْآتِيَةِ مَعَ النَّهَارِ الَّذِي بَيْنَهُمَا، أَفَادَهُ فِي "الْبَحْرِ" (٤) عَنْ "الْبَدَائِعِ" (٥).

مَطْلَبٌ مُهِمٌّ: لَا يُكَلِّمُهُ الْيَوْمَ وَلَا غَدًا وَلَا بَعْدَ غَدٍ فِيهِ إِيمَانٌ ثَلَاثَةٌ

وَفِيهِ (٦) عَنْ "الْوَقَاعَاتِ": ((لَا أَكَلِّمُكَ الْيَوْمَ وَلَا غَدًا وَلَا بَعْدَ غَدٍ فَلَهُ أَنْ يُكَلِّمَهُ لَيْلًا؛ لِأَنَّهَا إِيمَانٌ ثَلَاثَةٌ، وَلَوْ لَمْ يُكَرَّرِ النَّفْيُ فِيهِ وَاحِدَةً فَيَدْحُلُ اللَّيْلُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)).

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الكلام ٤/٤١٩.

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الكلام ٤/٤١٩ - ٤٢٠ بتصرف.

(٣) في "م": ((فَلَا يَتَّبِعُهُ))، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٤) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٦٣.

(٥) "البدائع": كتاب الإيمان - فصل: وأما الحلف على الكلام ٣/٤٩٠.

(٦) في "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٤/٣٦٣ بتصرف.

فيما يتناول الأبدل لإخراج ما وراءه، وفيما لا يتناول له للمد إليه، "زيلعي"^(١). (حلف لا يتكلم فقرأ القرآن أو سبَّح في الصلاة لا يحنث) اتفاقاً، (وإن فعل ذلك خارجها حيث على الظاهر) كما رجَّحه في "البحر"، ورجَّح في "الفتح" عدمه مطلقاً للعرف، وعليه "الدرر"^(٢) و"الملتقى"^(٣)، بل في "البحر"^(٤) عن "التهذيب": أنه لا يحنث بقراءة الكتب في عرفنا. انتهى.....

[١٧٨٢٣] (قوله: فيما يتناول الأبدل الخ) مثل: لا أكرمُه؛ فإنه لو لم يذكر الشهر تتأبد اليمين. فذكر الشهر لإخراج ما وراءه بقي ما يلي يمينه داخلاً، "بحر"^(٥).

[١٧٨٢٤] (قوله: وفيما لا يتناول) مثل: لأصومن أو لأعتكفن؛ فإنه لو لم يذكر الشهر لا تتأبد اليمين فكان ذكره لتقدير الصوم به وأنه منكسر فالتعين إليه، بخلاف: إن تركت الصوم شهراً فإن الشهر من حين حلف؛ لأن تركه مطلقاً يتناول الأبدل. فذكر الوقت لإخراج ما وراءه، وتأممه في "البحر"^(٦).

[١٧٨٢٥] (قوله: على الظاهر) أي: ظاهر الرواية من الفرق بين الصلاة وخارجها وهو ما عليه "القدوري"^(٧).

[١٧٨٢٦] (قوله: كما رجَّحه في "البحر"^(٨)) حيث قال: ((فقد اختلفت الفتوى، والإفتاء بظاهر المذهب أولي)).

[١٧٨٢٧] (قوله: ورجَّح في "الفتح"^(٩) عدمه) [٤/٩٥ق/ب] حيث قال: ((ولما كان مبني

(١) "تبين الحقائق": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٧/٣ بتصرف.

(٢) "الدرر": كتاب الإيمان - باب حلف القول ٥٧/٢ - ٥٨ بتصرف.

(٣) "ملتقى الأبحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٥٦٥/١ - ٥٦٦.

(٤) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٣/٤ بتصرف.

(٥) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٢/٤.

(٦) انظر "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٢/٤ - ٣٦٣.

(٧) انظر "اللباب شرح الكتاب": كتاب الإيمان ١١/٤.

(٨) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٣/٤.

(٩) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الكلام ٤٢٠/٤ - ٤٢١.

وقوؤه في "الشُرْبِلَالِيَّة" قائلاً: ولا عليك من أكثرية التصحيح له مع مخالفته^(١) العرف، ويقاس عليه إلقاء درس ما، لكن يُعَكَّرُ عليه ما في "الفتح"^(٢): ((وَأَمَّا الشُّعْرُ فَيَحْنُثُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ مَنْظُومٌ)). انتهى. فغير المنظوم أولى، فتأمل. (حلف لا يقرأ القرآن.....)

الأيمان على العرف - وفي العرف المتأخر لا يُسمى التَّسْبِيحُ والقرآن كلاماً حتى يُقالَ لِمَنْ سَبَّحَ طَوْلَ يَوْمِهِ أَوْ قَرَأَ: لَمْ يَتَكَلَّمِ الْيَوْمَ بِكَلِمَةٍ - اختار المشايخ أنه لا يحنثُ بجمع ما ذكر خارج الصلاة، واختير للفتوى من غير تفصيل بين اليمين بالعريَّة والفارسيَّة) اهـ.

وأفاد أن ظاهر الرواية مبني على عرف المتقدمين، وقوله: ((من غير تفصيل إلخ)) يُبين قول "الشارح": ((مطلقاً)).

[١٧٨٢٨] قوله: وقوؤه في "الشُرْبِلَالِيَّة"^(٣) إلخ الضمير راجع إلى ما في "الفتح"، فكان الأولى تقديمه على قوله: ((بل في البحر)).

[١٧٨٢٩] قوله: قائلاً: ولا عليك إلخ الذي رأيتُه في "الشُرْبِلَالِيَّة"^(٤) بعد نقله عن "البحر"^(٥) أن الإفتاء بظاهر المذهب أولى: ((قلت: الأولوية غير ظاهرة؛ لما أن مبنى الأيمان على العرف المتأخر، ولما عُلِمَت من أكثرية التصحيح له^(٦))). اهـ.

[١٧٨٣٠] قوله: ويُقاسُ عليه أي: على ما في "التَّهْذِيب"^(٧)، والبحث لصاحب "النهر"^(٨)، وكذا الاستدراك بعده.

[١٧٨٣١] قوله: فتأمل إشارة إلى مخالفة ما في "الفتح" لكلام "التَّهْذِيب"، أو إلى ما في

(١) في "و" و "د": ((مع مخالفة العرف)).

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤/٤٢١.

(٣) "الشربلية": كتاب الأيمان - باب حلف القول ٥٨/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٣/٤.

(٥) نقول: هذا نص عبارة "الشربلية" - كما رأناه - وهو موافق كما ترى لنقل "ابن عابدين" عنها، لا كما نقل "الشارح الحصفكي"، فليتبه.

(٦) أي: "تهذيب الواقعات لأحمد القلاسي"، كما صرح به في "البحر". ("كشف الظنون" ٥١٧/١، "الجواهر المضية" ٣٥٧/١، "الطبقات السنية" ١٣٣/٢).

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٨٨/ب.

اليَوْمَ يَحْنُثُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا، وَلَوْ قَرَأَ الْبَسْمَلَةَ فَإِنْ نَوَى مَا فِي النَّمْلِ حِنْثٌ وَإِلَّا لَا) لِأَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ بِهِ الْقُرْآنَ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَقْرَأُ سُورَةَ كَذَا أَوْ كِتَابَ فُلَانٍ لَا يَحْنُثُ بِالنَّظَرِ فِيهِ وَفَهْمِهِ، بِهِ يُفْتَى، "واقعات".....

دَعَوَى الْأَوَّلِيَّةَ مِنَ الْبَحْثِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ كَلَامًا مَنْظُومًا وَكَوْنِ قَائِلِهِ مُتَكَلِّمًا أَنْ يُسَمَّى إِقَاءُ الدَّرْسِ^(١) كَلَامًا، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ تَكُونَ قِرَاءَةُ الْكُتُبِ كَذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ الْعُرْفِ، وَإِلَّا فَإِنْ وَجِدَ عُرْفٌ فَالْعَبْرَةُ لَهُ كَمَا تَقَرَّرَ، فَافْهَم.

[١٧٨٣٢] (قَوْلُهُ: الْيَوْمَ) قِيْدٌ اتَّفَاقِيٌّ، "ط"^(٢).

[١٧٨٣٣] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا لَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَنْوِ مَا فِي النَّمْلِ بِأَنْ نَوَى غَيْرَهَا، أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا لَا يَحْنُثُ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣).

[١٧٨٣٤] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ بِهِ الْقُرْآنَ) أَي: لِأَنَّ النَّاسَ لَا يُرِيدُونَ بِغَيْرِ مَا فِي النَّمْلِ الْقُرْآنَ بَلِ التَّيْرُكُ.

[١٧٨٣٥] (قَوْلُهُ: بِهِ يُفْتَى) هُوَ قَوْلُ "أَبِي يُوسُفَ" وَفَرَّقَ "مُحَمَّدٌ" فَقَالَ: الْمَقْصُودُ مِنْ قِرَاءَةِ كِتَابِ فُلَانٍ فَهْمٌ مَا فِيهِ وَقَدْ حَصَلَ، وَيَحْنُثُ بِقِرَاءَةِ سَطْرِ مِنْهُ لَا نِصْفِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَفْهُومَ الْمَعْنَى غَالِبًا، وَالْمَقْصُودُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَيْنَ الْقُرْآنِ؛ إِذِ الْحُكْمُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٣)، قَالَ "ح"^(٤): ((وَقَوْلُ "مُحَمَّدٍ" هُوَ الْمُوَافِقُ لِعُرْفِنَا كَمَا لَا يَخْفَى)).

(قَوْلُهُ: أَي: لِأَنَّ النَّاسَ لَا يُرِيدُونَ بِغَيْرِ مَا فِي النَّمْلِ الْخ) وَلَوْ قَرَعَ الْخِلَافَ فِيهَا أَيْضًا.
(قَوْلُهُ: وَيَحْنُثُ بِقِرَاءَةِ سَطْرِ مِنْهُ الْخ) حِنْثُهُ بِقِرَاءَةِ سَطْرِ مِنْهُ خِلَافٌ مَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ، وَلَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعُرْفِ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ تَعَلُّقُ الْحِنْثِ بِقِرَاءَةِ الْكُلِّ.

(١) فِي "٣": ((دُرُوس)).

(٢) "ط": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْكَلَامِ ٣٦١/٢ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٦٤/٤.

(٤) "ح": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ ق ٢٤١/ب.

(حَلَفَ لَا يَكْلُمُ فَلَانًا الْيَوْمَ فَعَلَى الْجَدِيدِينَ) لِقِرَائِهِ الْيَوْمَ بِفَعْلٍ لَا يَمْتَدُّ فَعَمَّ (فِي أَنْ نَوَى النَّهَارَ صَدُقَ)؛ لِأَنَّهُ الْحَقِيقَةُ، (وَلَوْ قَالَ: لَيْلَةً) أَكْلَمَ فَلَانًا فَكَذَا (فَهُوَ ^(١)) عَلَى اللَّيْلِ خَاصَّةً)

[١٧٨٣٦] (قَوْلُهُ: حَلَفَ لَا يَكْلُمُ فَلَانًا الْيَوْمَ) هَذَا الْمَثَلُ غَيْرُ صَحِيحٍ هُنَا؛ لِأَنَّ الْحَكَمَ فِيهِ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى بَاقِي الْيَوْمِ، كَمَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٢)، وَالَّذِي مَثَلٌ بِهِ فِي "الْكَنْزِ" ^(٣) كَعَامَّةِ الْمُتَوَنِّ: يَوْمَ أَكْلَمَ فَلَانًا فَعَلَى الْجَدِيدِينَ اهـ، "ح" ^(٤).

مطلب: أَنْتَ طَالِقٌ يَوْمَ أَكْلَمَ فَلَانًا فَهُوَ عَلَى الْجَدِيدِينَ

أي: لَوْ قَالَ يَوْمَ أَكْلَمَ فَلَانًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَهُوَ عَلَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، سُمِّيَا جَدِيدَيْنِ لِتَجَدُّدِهِمَا، أَي: عَوْدِهِمَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، فَإِنْ كَلَّمَهُ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا حَيْثُ ١٠٤/٣

[١٧٨٣٧] (قَوْلُهُ: لِقِرَائِهِ الْيَوْمَ بِفَعْلٍ لَا يَمْتَدُّ) [١/٩٦ق/٤] قِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّهُ عَرَضٌ وَالْعَرَضُ لَا يَقْبَلُ الْإِمْتِدَادَ إِلَّا بِتَحَدُّدِ الْأَمْثَالِ، كَالضَّرْبِ وَالْجُلُوسِ وَالسَّفَرِ وَالرُّكُوبِ وَذَلِكَ عِنْدَ الْمَوَافَقَةِ صُورَةً وَمَعْنًى. وَالْكَلَامُ الثَّانِي يُفِيدُ مَعْنَى غَيْرِ مُفَادِ الْأَوَّلِ، وَفِيهِ: أَنَّ الْكَلَامَ اسْمٌ لِأَلْفَاظٍ مُفِيدَةٍ مَعْنًى كَيْفَمَا كَانَ، فَتَحَقَّقَتِ الْمُمَاتَلَةُ، وَلِذَا يُقَالُ: كَلَّمْتُهُ يَوْمًا. فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُرَادَ: بِمَا لَا يَمْتَدُّ الطَّلَاقُ، وَلِأَنَّ اعْتِبَارَ الْعَامِلِ فِي الظَّرْفِ أَوَّلَى مِنْ اعْتِبَارِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الظَّرْفُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ إِلَّا لَتَعْيِينِ مَا تَحَقَّقَ فِيهِ الْمَقْصُودُ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ" ^(٥). وَقَدْ مَرَّ ^(٦) مَبْسُوطًا فِي بَحْثِ إِضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَى الزَّمَانِ. [١٧٨٣٨] (قَوْلُهُ: صَدُقَ) أَي: دِيَانَةٌ وَقَضَاءٌ، وَعَنِ الثَّانِي: لَا يُصَدَّقُ قَضَاءٌ، "بِحَرْ" ^(٧).

(١) فِي "د": ((نَهَى)).

(٢) "الْبَحْر": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٦٤/٤.

(٣) "انْظُرْ شَرْحَ الْعَيْنِيِّ عَلَى الْكَنْزِ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٢٦٤/١.

(٤) "ح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ ق ٢٤١/ب - ٢٤٢/أ بِتَصْرِيفٍ.

(٥) انْظُرْ "الْفَتْحَ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْكَلَامِ ٤٢١/٤.

(٦) الْمَقُولَةُ [١٣٢٥١] قَوْلُهُ: ((مَنْ قَرَنَ بِفَعْلٍ مَتَدَّ إلخ)).

(٧) "الْبَحْر": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٦٤/٤.

لعدم استعماله مفرداً في مطلق الوقت. قال: (إن كلمته) أي: عمراً (إلا أن يقدم زيداً أو حتى^(١) أو إلا أن يأذن أو حتى يأذن فكذا فكلمته قبل قدومه أو) قبل (إذنه حينئذ، و) لو (بعدهما لا يحث) لجعله القدوم والإذن غاية لعدم الكلام (وإن مات زيد قبلهما.....)

[١٧٨٣٩] (قوله: لعدم استعماله مفرداً إلخ) أي: بخلاف الجمع؛ فإنه يستعمل في مطلق الوقت كقول الشاعر: [الطويل]
وَكُنَّا حَسِينًا كُلَّ يَظَاءَ شَحْمَةً لِيَالِي لَاقِينَا جُذَامًا وَجَمِيرًا^(٢)

[١٧٨٤٠] (قوله: ولو بعدهما لا يحث) أقول: وكذا معهما لقول "الخائبة"^(٣): ((حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا فَلَانْ فَدَخَلَاهَا مَعًا لَمْ يَحِثْ، وَكُنَّا: لَا أَكَلَمُكَ حَتَّى تُكَلِّمَنِي، وَكُنَّا: إِنْ كَلَّمْتُكَ إِلَّا أَنْ تُكَلِّمَنِي)) اهـ. "سائحاني".

مطلب: إن كلمته إلا أن يقدم زيداً أو حتى

[١٧٨٤١] (قوله: لجعله القلوم والإذن غاية لعدم الكلام) أمّا الغاية في حتى فظاهرة، وأمّا في:

(قوله: وكذا معهما إلخ) على هذا لا تكون الغاية داخلية فيما جعلت له غاية، فزمن كلام المحاطب غير داخل في المنع عن كلام الخالف.

(١) في "ب" و"ط": ((حين))، وما أثبتناه من "د" و"و" هو الصواب؛ إذ المقصود الغاية.

(٢) البيت لرفر بن الحارث الكلابي في مجموع شعره ص ١٦٤ ضمن "مجلة معهد المخطوطات العربية" (مج/٣٥)، وفي "شرح الحماسة" للرزوقي ١/١٥٥، وفي "شرح الحماسة" للتبريزي ١/٤١، وفي "فرائد القلائد" للعيني ١/٣١٢، وفيه مزيد تخريج.

(٣) "الخائبة": كتاب الأيمان - فصل في اليمين المؤقتة ٢/٢٧ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

((إلا أن)) فلائذ الاستثناء وإن كان هو الأصل فيها إلا أنها تستعار للشرط والغاية عند تعذرهما؛ لمناسبة هي: أن حكم كل واحدٍ منها يخالف ما بعده، وقيل: هي للاستثناء، قال في "الفتح"^(١): ((وفيه شيء، وهو أن الاستثناء فيها إنما يكون من الأوقات أو الأحوال على معنى: امرأته طالق في جميع الأوقات أو الأحوال إلا وقت قدوم فلان أو إذنيه، أو إلا^(٢) حال قدومه أو إذنيه وهو يستلزم تقييد الكلام بوقت الإذن أو القدوم فيقتضي أنه لو كلمه بعده حيث؛ لأنه لم يخرج من أوقات وُقوع الطلاق إلا ذلك الوقت)) اهـ.

(قوله: إلا أنها تستعار للشرط والغاية إلخ) قال "الزيلعي": ((الأصل فيها إذا تعذر الاستثناء أنها إذا دخلت على ما لا يتوقفت تكون للشرط، كقوله: أنت طالق إلا أن يقدم فلان، إن قدم لا تطلق، وإن لم يقدم حتى مات طلقت، فحولت على الشرط؛ لأن الاستثناء متعذر لعدم المجانسة بين الطلاق والقدوم، وكان حملها على الشرط أولى من حملها على الغاية؛ لأن الطلاق لا يحتمل التأخير؛ لأنه متى وقع في وقت وقع في جميع الأوقات، فيكون معلقاً بعدم القدوم لا بوجوده؛ لأنه جعل القدوم رافعاً للطلاق، فيكون علماً على عدم الطلاق، وعدم القدوم على وجوده، وإن دخلت على ما يتوقفت تكون للغاية كما فيما نحن فيه؛ لتعذر الاستثناء لعدم المجانسة بين الإذن والكلام، فحولت على الغاية؛ لأنها دخلت على اليمين وهي تقبل الغاية، كما إذا حلف لا يكلمه إلى رجب، فكان حملها على الغاية أولى من حميه على الشرط؛ لأن مناسبة الاستثناء للغاية أقوى من مناسبتها للشرط، ألا ترى أن الحكم موجوداً فيهما بخلاف الشرط، فإذا ثبت هذا: فإذا كلمه قبل القدوم أو الإذن حنث؛ لأن اليمين باقية قبل وجود الغاية، وإن كلمه بعده لا يحنث؛ لأن اليمين انتهت بوجود الغاية)) اهـ.

(قوله: لمناسبة هي: أن حكم كل واحدٍ منها يخالف ما بعده إلخ) عبارة "البحر": ((وهو أن حكم ما قبل كل واحدٍ من الاستثناء والشرط والغاية إلخ)).

(قوله: على معنى: امرأته طالق في جميع الأوقات أو الأحوال إلا إلخ) أي: إن كلمته في جميع إلخ، وقوله: ((تقييد الكلام)) أي: المستثنى كما هو ظاهر.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الكلام ٤/٤٢٣.

(٢) في "ب" طمس في هذا الموضع، وتظهر في بعض الطباعات هنا كلمة ((قد))، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه من عبارة "الفتح".

سَقَطَ الْحَلْفُ) قَيَّدَ بِتَأْخِيرِ الْجُزْأِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّمَهُ فَقَالَ: امْرَأَتُهُ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَقْدَمَ زَيْدٌ
لَمْ يَكُنْ لِلْغَايَةِ بَلْ لِلشَّرْطِ؛.....

قلتُ: وللفرق بين الغاية والحال قال في "التأخرانية"^(١) وغيرها: ((لَا يُكَلِّمُهُ إِلَّا نَاسِيًا فَكَلَّمَهُ
مَرَّةً نَاسِيًا ثُمَّ مَرَّةً ذَاكِرًا حَيْثُ، وَفِي: إِلَّا أَنْ يَنْسِيَ لَا يَحْنُثُ)).

[١٧٨٤٢] (قوله: سَقَطَ الْحَلْفُ) أَي: بَطُلَ، وَيَأْتِي وَجْهُهُ.

[١٧٨٤٣] (قوله: قَيَّدَ بِتَأْخِيرِ الْجُزْأِ) تَبَعَ فِي هَذَا التَّعْبِيرِ صَاحِبُ "النَّهْرِ"^(٣)، وَأَحْسَنُ مِنْهُ قَوْلُ
"الْبَحْرِ"^(٤): ((قَيَّدَ بِالشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْخَ))، أَفَادَهُ "ح"^(٥).

[١٧٨٤٤] (قوله: بَلْ لِلشَّرْطِ إِنْخَ) قُلَ فِي "الْبَحْرِ"^(٦): ((وَهِيَ [٩٦/٤] هُنَا لِلشَّرْطِ، كَأَنَّهُ
قَالَ: إِنْ لَمْ يَقْدَمْ فَلَانٌ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَلَا تَكُونُ لِلْغَايَةِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ لَهَا فِيمَا يَحْتَمِلُ التَّأْقِيتَ،
وَالطَّلَاقُ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُهُ مَعْنَى فَتَكُونُ لِلشَّرْطِ)).

(قوله: وَأَحْسَنُ مِنْهُ قَوْلُ "الْبَحْرِ": قَيَّدَ بِالشَّرْطِ إِنْخَ) وَجْهُهُ: أَنَّ كَلَامَ "الشَّارِحِ" يُؤْهِمُ أَنَّ
الْمَدَارَ عَلَى تَقْدِيرِهِ وَتَأْخِيرِهِ مَعَ ذِكْرِ الشَّرْطِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَوْ قَدَّمَهُ الْجُزْأُ
فَقَالَ: امْرَأَتُهُ كَذَا إِنْ كَلَّمْتُ فَلَانًا إِلَّا أَنْ يَقْدَمَ زَيْدٌ، نَمَ تَكُنْ لِلشَّرْطِ بَلْ لِلْغَايَةِ، فَيَكُونُ مَرَادُهُ
- بِقَوْلِهِ: ((لَأَنَّهُ لَوْ قَدَّمَهُ)) - أَنَّهُ قَدَّمَهُ مَعَ حَذْفِ اشْطَرِطٍ بِدَلِيلِ التَّمْثِيلِ، وَعِبَارَةُ "الْبَحْرِ" لَيْسَ فِيهَا
هَذَا الْإِيهَامُ، فَكَانَتْ أَحْسَنَ.

(١) "التأخرانية": كتاب الأيمان - الفصل العاشر في الحلف على الأقوال ٤٦٠/٤ بتصرف.

(٢) الموقلة [١٧٨٤٦] قوله: ((نَطَّلَ الْيَمِينَ)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٩/١.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٤/٤.

(٥) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٤٢/١.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٤/٤.

لأنَّ الطَّلَاقَ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ التَّائِيَتَ فَلَا تَطْلُقُ بِقُدُومِهِ بَلْ بِمَوْتِهِ (كَمَا لَوْ قَالَ) لَغَيْرِهِ: (وَاللَّهِ لَا أَكَلُمُكَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي فَلَانٌ أَوْ قَالَ لَغَيْرِهِ: وَاللَّهِ لَا أَفَارُقُكَ حَتَّى تَقْضِيَ^(١)) حَقِّي) أَوْ حَلَفَ: لِيُوفِيَنَّهُ الْيَوْمَ (فَمَاتَ فَلَانٌ قَبْلَ الْإِذْنِ أَوْ بَرَىءَ مِنَ الدَّيْنِ) فَالْيَمِينُ سَاقِطَةٌ، وَالْأَصْلُ: أَنَّ الْحَالِفَ إِذَا جَعَلَ لِيَمِينِهِ غَايَةً وَفَاتَتْ الْغَايَةَ بَطَلَ الْيَمِينُ خِلَافًا لـ "الثاني" ..

[١٧٨٤٥] (قوله: لَأَنَّ الطَّلَاقَ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ التَّائِيَتَ) يعني: أَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ لِلْغَايَةِ فِيمَا يَحْتَمِلُ التَّائِيَتَ، وَالطَّلَاقُ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُهُ فَتَكُونُ فِيهِ لِلشَّرْطِ. وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الشَّرْطَ وَهُوَ إِلَّا أَنْ يَقْدُمَ مُثَبِّتٌ فَالْمَفْهُومُ أَنَّ الْقُدُومَ شَرْطُ الطَّلَاقِ لَا عَدَمِهِ. وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ حُجِّلَ عَلَى النَّفْيِ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْقُدُومَ رَافِعًا لِلطَّلَاقِ، وَتَحْقِيقُهُ: أَنَّ مَعْنَى التَّرْكِيبِ وَقُوعُ الطَّلَاقِ مِنَ الْحَالِ مُسْتَمِرًّا إِلَى الْقُدُومِ فَيَرْتَفِعُ، فَالْقُدُومُ عِلْمٌ عَلَى الْوُقُوعِ قَبْلَهُ، وَحَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ ارْتِفَاعُهُ بَعْدَ وَقُوعِهِ وَأُمَكَّنَ وَقُوعُهُ عِنْدَ عَدَمِ الْقُدُومِ اعْتَبِرَ الْمُمَكِّنُ، فَجُعِلَ عَدَمُ الْقُدُومِ شَرْطًا فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ فَلَانٌ قَبْلَ الْقُدُومِ أَوْ الْإِذْنِ. اهـ مُلَخَّصًا مِنْ "الفتح"^(٢)، أَي: ((لأنَّه إِذَا مَاتَ تَحَقَّقَ الشَّرْطُ)).

[١٧٨٤٦] (قوله: بَطَلَ الْيَمِينُ) بِنَاءٌ عَلَى مَا مَرَّ^(٣) مِنْ أَنَّ بَقَاءَ تَصَوُّرِ الْبِرِّ شَرْطٌ لِبَقَاءِ الْيَمِينِ الْمَوْقَعَةِ، وَهَذِهِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مَوْقَعَةٌ بِبَقَاءِ الْإِذْنِ وَالْقُدُومِ؛ إِذْ بِيَهُمَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْبِرِّ بِلَا حَنْثٍ، وَلَمْ يَبْقَ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ مَنْ إِلَيْهِ الْإِذْنُ وَالْقُدُومُ، وَعِنْدَ الثَّانِي لَمَّا كَانَ التَّصَوُّرُ غَيْرَ شَرْطٍ فَعِنْدَ سُقُوطِ الْغَايَةِ تَنَابَذَ الْيَمِينُ، فَأَيَّ وَقْتٍ كَلَّمَهُ فِيهِ يَحْنُثُ، وَتَمَامُهُ فِي "الفتح"^(٤).

(قوله: لَأَنَّهُ جَعَلَ الْقُدُومَ رَافِعًا لِلطَّلَاقِ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ مَعْنَى الْإِنْخِ) عبارة "الفتح": ((رَافِعًا لِلطَّلَاقِ، فَيَكُونُ عَدَمُ الْقُدُومِ عِلْمًا عَلَى الْوُقُوعِ، وَتَحْقِيقُهُ الْإِنْخِ)).

(١) فِي "د": ((تَقْضِيَنِي)).

(٢) "الفتح": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْكَلَامِ ٤/٤٢٣.

(٣) ٤٧٢-٤ - "د".

(٤) انْظُرْ "الفتح": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْكَلَامِ ٤/٤٢٤.

(كلمة: ما زال وما دام وما كان غايةً تنتهي^(١) اليمينُ بها) فلو حلفَ لا يفعلُ كذا مادامَ يُبخارى فخرجَ منها ثم رجعَ ففعلَ لا يحنثُ؛.....

مطلب: لا أفعلُ كذا ما دامَ كذا

(قوله: كلمة: ما زال وما دام إلخ) هذا مما دُخلَ تحت الأصل المذكور.

قلت: ومنه قولُ العوامِ في زماننا: ((لا أفعلُ كذا طولَ ما أنتَ ساكنٌ))، وفي "البحر"^(٢): ((لا أكلمهُ ما دام عليه هذا الثوبُ فترعهُ ثم لبسهُ وكلمهُ لا يحنثُ، ولو قال: لا أكلمهُ وعليه هذا الثوبُ إلخ حنثٌ؛ لأنه ما جعلَ اليمينَ مؤقتةً بوقتٍ بل قيدها بصفةٍ فتبقي ما بقيت تلك الصفةُ. قال لأبوي: إن تزوجتُ ما دمتُما حيَّين فكذا فترُج في حياتهما حنثٌ، ولو تزوجَ أخرى لا يحنثُ إلا إذا قال: كلُّ امرأةٍ أتزوجُها ما دمتُما حيَّين فيحنثُ بكلِّ امرأةٍ، وإن مات أحدهما سقطَ اليمينُ؛ لأنَّ شرطَ الحنثِ التزوُّجُ ما داما حيَّين ولا يتصورُ بعد موتِ أحدهما)).

(قوله: فخرجَ منها) أي: بنفسه، بخلاف: ما دام في الدار فإنه لا بُدَّ من خروجه بأهله، وهذا إذا لم يتو ما دامتُ بخارى [٩٧ق/٤] وطناً له، فإن نوى ذلك فهو كالدار، قال في "الحانية"^(٣): ((حلفَ لا يشربُ النبيذَ ما دامَ يُبخارى ففارقها ثم عادَ وشربَ، قال "ابنُ الفضل"^(٤): إن فارقها بنفسه ثم عادَ وشربَ لا يحنثُ إلا أن يتو ما دامتُ بخارى وطناً له، فإن نوى ذلك ثم عادَ وشربَ حنثٌ لبقاءِ وطنه بها)) اهـ. وفيها^(٥): ((والله لا أفرئك ما دمتُ في هذه الدارِ، لا يطلُّ اليمينُ إلا بانتقالِ يطلُّ به السكُنَى؛ لأنَّ معنى ما دمتُ في هذه الدارِ: ما سكنتُ فيها، وما بقي في الدارِ وتَدَّ يكونُ ساكنًا عند "أبي حنيفة"، وعندهما: لا يكونُ ساكنًا بذلك، والفتوى على قولهما)).

١٠٥/٣

(١) في "و": ((منتهى))، وفي "د": ((ينتهي)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٥/٤ يتصرف.

(٣) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين المؤقتة ٢٢/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) تقدمت ترجمته في ٤٣٠/١.

(٥) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين المؤقتة ٢٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية")، وعبارتها: ((والله لا أكلمك ما دمت في هذه الدار)).

لانتهاه اليمين، وكذا: لا يأكل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحنث بأكل باقيه؛ لانتهاه اليمين ببيع البعض، وكذا: لا أفارقك حتى تقضي^(١) حقّي اليوم أو حتى أقدمك إلى السلطان اليوم لا يحنث بمضي اليوم.....

[١٧٨٤٩] (قوله: لانتهاه اليمين ببيع البعض) الذي يظهر تقيده بما إذا كان يُمكنه أكل كلّه، وقد تقدّم ما يدلّ على ذلك، "أبو السّعوي"^(٢). أي: تقدّم^(٣) في قول "الشارح": ((كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة، فالخليف عسى كلّه، وإلا فعلى بعضه)).
أقول: ويظهر لي عدم الحنث مطلقاً؛ لعدم الشرط نظير ما قدّمناه^(٤) آنفاً في: ما دُمتما حيّين إذا مات أحدهما، ثم رأيت في "الحاشية"^(٥) علل المسألة بقوله: ((لأن شرط الحنث الأكل حال بقاء الكلّ في ملك فلان ولم يوجد)) اه، فافهم.

مطلب: لا أفارقك حتى تقضي^(٦) حقّي اليوم

[١٧٨٥٠] (قوله: وكذا لا أفارقك حتى تقضي^(٦) حقّي اليوم) أي: وهو ينوي أن لا يترك لزومه حتى يُعطيه حقه، "بحر"^(٧).

(قوله: أي: وهو ينوي أن لا يترك لزومه إلخ) إنما قيّد بذلك؛ لأجل عدم الحنث لو فارقته بعد اليوم وقد قضاه بعده أيضاً، وبدون هذه النية يحنث لتحقيق شرطه وهو المفارقة بدون قضاء في اليوم، تأمل. وقوله: ((ووقع في "الحاشية" إلخ)) أي: في المثال الثاني، وهو ما لو قدّم اليوم، بمعنى أنه ذُكر في الجملتين.

(١) في "و": ((تقضي))، وفي "د": ((تعطيني)).

(٢) "فتح المعين": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٢٥/٢.

(٣) صـ ٤٢٤ - "در".

(٤) المقولة [١٧٨٤٧] قوله: ((كلمة ما زال وما دام إلخ)).

(٥) "الحاشية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين المؤقتة ٢٤/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) في "ب": ((تعطيني)).

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٥/٤.

بل بمفارقته بعده، ولو قدّم اليوم لا يحنث وإن فارقه بعده، "بحر"^(١).....

[١٧٨٥١] (قوله: بل بمفارقته بعده أي: بل يحنث بمفارقته بعد اليوم بدون إعطاء. وأما لو فارقه قبل مضيّ اليوم فهو كذلك بالأولى، ولذا لم يُصرّح به، فافهم.

[١٧٨٥٢] (قوله: ولو قدّم اليوم) أي: بأن قال: لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حقي، فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحنث، وإن فارقه بعد مضيّ اليوم لا يحنث؛ لأنه وقت للفراق ذلك اليوم، "بحر"^(٢). ووقع في "الحانية"^(٣) ذكر اليوم مقدّمًا ومؤخرًا، والظاهر أنه لا فرق.

[١٧٨٥٣] (قوله: وإن فارقه بعده) مفاده أنه لو فارقه في اليوم لا يحنث، لكنّه مقيد بما إذا قضاه حقه، وإلاّ حنث. فالإطلاق في محلّ التقييد كما لا يخفى، أفاده "ح"^(٤).

مطلب: حلف لا يفارقني ففر منه يحنث

(تنبيه)

قيّد بالمفارقة؛ لأنه لو فرّ منه لا يحنث، ولو قال: لا يفارقني يحنث، "حانية"^(٥). وفيها^(٦):

(قول "الشارح": ولو قدّم اليوم لا يحنث وإن فارقه بعده، "بحر" عبارة "البحر": ((ولو قدّم اليوم فقال: لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حقي، فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه لم يحنث، وإن فارقه بعد مضيّ اليوم لا يحنث)) اهـ. فعلى هذا قول "الشارح": ((لا يحنث)) أي: بمضيّ اليوم بدون مفارقة، وقوله: ((وإن فارقه بعده)) جملة شرطية - جواؤها محذوف تقديره لا يحنث - لا وصليّة، فيحنث إذا يكون مفاد قوله: ((وإن فارقه بعده)) عدم الحنث إذا فارقه في اليوم، بل مفاده الحنث، فيُقيّد بما إذا لم يقضه حقه، فال مفهوم فيه تفصيل.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٥/٤ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٥/٤.

(٣) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين المؤقتة ٣٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٤٢/١.

(٥) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين المؤقتة ٣١/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "الحانية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - مسائل اليمين على الترك ٤٣/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

وكذا لو حلف أن يجره إلى باب القاضي ويحلفه فاعترف الخصم أو ظهر شهود سقط اليمين؛ لتقيده من جهة المعنى بحال إنكاره^(١) كما سيحيء^(٢) في باب اليمين في الضرب. (و في) حلفه:

((لا أدع ما لي عليك اليوم فحلفه عند القاضي برّ، وكذا لو أقرّ فحبسه، وإن لم يحبسه يلازمه إلى الليل. ولو كان الدين مؤجلاً [٩٧٥/٤] لم يحلّ يقول له: أعطني مالي، فإذا قاله صار باراً)). وسيأتي^(٣) في باب اليمين بالضرب والقتل أنه لو قعد بحيث يراه ويحفظه فليس بمفارق، وسيأتي^(٤) تمام مسائل قضاء الدين هناك.

[١٧٨٥٤] (قوله: وكذا لو حلف إلخ) نقل في "المنح"^(٥) هذا الفرع عن "جواهر الفتاوى" بعبارة مطولة فراجعها.

[١٧٨٥٥] (قوله: لتقيده من جهة المعنى بحال إنكاره) أي: كما لو حلف المديون لغريمه أن لا يخرج من البلد إلا بإذنه فإنه مقيد بحال قيام الدين، لكن هذا التعليل لا يظهر بالنسبة إلى قوله: ((أو ظهر شهود))؛ فإنه بظهور الشهود لم يزَل الإنكار بل العلة فيه أنه بعد ظهور الشهود لا يمكن

(قوله: بل العلة فيه: أنه بعد ظهور الشهود لا يمكن إلخ) في هذه العلة أيضاً تأمل؛ إذ بظهور الشهود لا يمتنع طلب اليمين، فإن له أن يطلب مع وجودهم، نعم لو ذكر أن له يئنه، وطلب يمين خصمه احتلف فيه، ففي "البرازية" من شتى القضاء: ((إذا قال المدعي: لي يئنه، وطلب يمين خصمه لا يستحلفه القاضي؛ لأنه يريد أن يقيم اليئنه بعد الحلف، ويريد أن يفضحه، وقد أمرنا بالستر، وقالوا: له أن يحلفه، وقال الإمام "الخلواني": إن شاء القاضي مال إلى قوله، وإن شاء مال إلى قولهما، كما قاله في التوكيد بلا رضا الخصم يأخذ بأي القولين شاء)) اهـ. إلا أن يقال: المراد بظهورهم ظهورهم عند القاضي، وذلك بأداء شهادتهم، أو ما قاله مني عبي قول "الإمام" من أنه لا تحليف إذا كانت اليئنه حاضرة في المصر.

(١) في "و": ((أنكره)).

(٢) ٧٥٧- وما بعدها "در".

(٣) ٦٤٩- "در".

(٤) ٦٤١- وما بعدها "در".

(٥) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٠٢/١ ب.

(لا يَكْلُمُ عَبْدَهُ) أي: عبدَ فلان (أو عِرْسَهُ أو صديقَهُ أو: لا يدخُلُ دارَهُ) أو: لا يلبسُ ثوبَهُ أو: لا يأكلُ طعامَهُ أو: لا يركبُ دابَّتَهُ.....

التَّحْلِيفُ، تَأْمَلُ. وفي "البرازية"^(١): ((حَلَفَهُ لِيُوفِيَنَّهُ حَقَّهُ يَوْمَ كَذَا، وَلْيَأْخُذْ يَدِيهِ وَلَا يَنْصَرِفْ بِلا إِذْنِهِ فَأَوْفَاهُ الْيَوْمَ وَلَمْ يَأْخُذْ يَدِيهِ وَانْصَرَفَ بِلا إِذْنِهِ لَا يَحْنُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْإِيْفَاءُ)) اهـ.
قُلْتُ: وقد تقدّم^(٢) أَنَّ الْأَيْمَانَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَلْفَاظِ لَا عَلَى الْأَعْرَاضِ وَهَذَا الْمَقْصُودُ غَيْرُ مَلْفُوظٍ، لَكِنْ قَدَمْنَا^(٣): أَنَّ الْعُرْفَ يَصْلُحُ مُخَصَّصًا، وَهَذَا كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْعُرْفَ يُخَصِّصُ ذَلِكَ بِحَالِ قِيَامِ الدِّينِ قَبْلَ الْإِيْفَاءِ، وَيُوضِّحُهُ أَيْضًا مَا يَأْتِي^(٤) قَرِيبًا عَنْ "التَّبْيِينِ".
(تنبيه)

رَأَيْتُ بَخْطَ شَيْخٍ مَشَاهِيْنَا "السَّائِحَانِي" عِنْدَ قَوْلِ "الشَّارِحِ" ((لَوْ حَلَفَ أَنْ يَجِرَّهُ الْخَ)): ((هَذَا يُفِيدُ أَنَّ مَنْ حَلَفَ أَنْ يَشْتَكِيَ فَلَانًا ثُمَّ تَصَالَحَا وَزَالَ قَصْدُ الْإِضْرَارِ وَاحْتَشَشَى عَلَيْهِ مِنَ الشَّكَايَةِ يَسْقُطُ الْيَمِينُ؛ لِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ فِي الْمَعْنَى بِدَوَامِ حَالَةِ اسْتِحْقَاقِ الْإِنْتِقَامِ، كَمَا ظَهَرَ لِي)) اهـ، فَنَأْمَلُهُ.

مطلب: حَلَفَ لَا يُكْلِمُ عَبْدَ فُلَانٍ أَوْ عِرْسَهُ ثُمَّ زَالَتِ الْإِضَافَةُ بِيَعٍ أَوْ طَلَاقٍ

(١٧٨٥٦١) (قوله: لَا يُكْلِمُ عَبْدَهُ) هَذِهِ الْإِضَافَةُ^(٥) إِضَافَةُ مِلْكٍ، وَقَوْلُهُ: ((أَوْ عِرْسَهُ أَوْ صَدِيقَهُ)) إِضَافَةُ نِسْبَةٍ، وَهَذَا فِي إِضَافَةِ الْمُفْرَدِ، وَأَمَّا إِضَافَةُ الْجَمْعِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا كَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ زَوَالُ الْإِضَافَةِ وَالتَّجَدُّدُ. نَعَمْ يُفَرِّقُ فِي إِضَافَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ إِضَافَةِ الْمِلْكِ وَالنِّسْبَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِالْكُلِّ فِي النِّسْبَةِ، وَبِأَدْنَى الْجَمْعِ فِي الْمِلْكِ، كَمَا سَيَذْكُرُهُ^(٦) "الْمُصَنِّفُ".

(١) "البرازية": كتاب الإيمان - الفصل الثامن عشر: في قضاء الدين ٣٢٩/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) ص ٣٤١ - "در".

(٣) المَقُولَةُ [١٧٤٢٩] قَوْلُهُ: ((الْأَيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَلْفَاظِ الْخ)).

(٤) المَقُولَةُ [١٧٨٦١] قَوْلُهُ: ((أَشَارَ إِلَيْهِ بِ: هَذَا أَوْ لَا)).

(٥) ((الْإِضَافَةُ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "٢".

(٦) ص ٥٢١ - وما بعدها "در".

(إن زالت إضافته) يبيع أو طلاق أو عداوة (وكلمه لم يحنث في العبد) ونحوه مما يملك كالدار.....

[١٧٨٥٧] (قوله: إن زالت إضافته) أي: ولو إلى الحالف كما في: لا أكل طعامك هذا فأهداه له فأكل لم يحنث في قياس قولهما، وعند "محمد" يحنث، وكذلك في بقية المسائل، "بحر" ^(١) عن "الذخيرة".

[١٧٨٥٨] (قوله: يبيع) أي: أو هبة أو صدقة أو إرث أو غير ذلك، "رملي"، وهذا راجع للعبد والدار وما بعدهما ^(٢).

[١٧٨٥٩] (قوله: أو طلاق) راجع للعريس. وقوله: ((أو عداوة)) راجع للصديق.

[١٧٨٦٠] (قوله: ونحوه مما يملك كالدار) [١/٩٨٣/٤] هذا التعميم لا يناسب حله الآتي؛ حيث جعل الدار مسكوتاً عنها لكونها لا تكلم، وجعل "القهستاني" ^(٣) قوله: ((وكلمه)) من عموم المجازي أي: وفعل الحالف واحداً من هذه الأفعال بأن كلم العبد، أو دخل الدار المعين أو غيره، اهـ. ولو فعل "الشارح" كذلك لصحّ تعميمه هنا واستغنى عما يأتي.

(تنبيه)

استثنى في "البحر" ^(٤) مسألة يحنث فيها وإن زالت الإضافة، وهي: ما لو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشتري منه وأكل حنث، قال ^(٥): ((وعلته في "الوقعات": بأنه يُراد ^(٦) به طعامه باسم ما كان مجازاً بحكم دلالة الحال، وكذا: لا ألبس من ثياب فلان)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٦/٤.

(٢) في "الأصل" و"٣" و"ب": ((بعدها)).

(٣) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل حلف القول ٤٠٣/١ - ٤٠٤.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٧/٤.

(٥) أي: صاحب "البحر".

(٦) في "م": ((بأن يُراد)).

(أشار إليه) بـ: هذا (أو لا) على المذهب؛.....

قلت: ووجهه؛ أنه إذا كان بائعاً يراد به ما يشتري منه، أو ما يصنعه فلا تنقيد اليمين بحال قيام الإضافة؛ لأن إضافة الملك غير مقصودة.

[١٧٨٦١] (قوله: أشار إليه بـ: هذا أو لا) أمّا إذا لم يُشير إليه فلائنه عقد يمينه على فعلٍ واقع في محلّ مضافٍ إلى فلان فيحنت ما دامت الإضافة باقية، وإن كانت متجددة بعد اليمين، ولا يحنت بعد زوالها؛ لعدم شرط الحنث. وأمّا إذا أشار إليه فلان اليمين عُقدت على عين مضافة إلى فلان إضافة ملك، فلا تبقى اليمين بعد زوال الملك، كما إذا لم يُعين. وهذا لأن هذه الأعيان لا يقصد هجرانها لذواتها بل لمعنى في ملأكها، واليمين تنقيد بمقصود الحالف، ولهذا تنقيد بالصفة الحاملة على اليمين وإن كانت في الحاضر على ما بينا من قبل، وهذه صفة حاملة على اليمين فتقيد بها. فصار كأنه قال: ما دام ملكاً لفلان نظراً إلى مقصوده، كذا في "التيين"^(١). ولم يذكر "المصنف" حنثه بالمتجدد. والحكم أنه إن لم يُشير حنث بالمتجدد، وإن أشار لا يحنت، كما في "الكنز"^(٢)، "ح"^(٣).

[١٧٨٦٢] (قوله: على المذهب) مقابله: رواية "ابن سَماعة": أن العبد كالصديق لا كالدار، "بحر"^(٤)، وعند "محمّد": يحنت في الدار والعبد عند الإشارة، وبه قال "زُفر" والأئمة الثلاثة، كما في "الدر المنقّى"^(٥).

(قوله: ولم يذكر المصنف حنثه بالمتجدد إلخ) لكن على حلّ "الشّارح" الآتي قد ذكره، حيث مثّل بمثلين، لكنه ليس على إطلاقه، بل مقيد بما إذا لم يُشير.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٩/٣.

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٦٥/١.

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٤٢/أ.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٦/٤.

(٥) "الدر المنقّى": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٦٥٨/١ هامش "جمع الأنهر".

لأنَّ العبدَ ساقطُ الاعتبارِ عندَ الأحرارِ فكانَ كالثوبِ و الدارِ (و في غيرِه) أي: في تكليمٍ غيرِ العبدِ من العرسِ و الصديقِ لا الدارِ؛ لأنَّها لا تُكَلِّمُ فتكونُ الدارُ مسكوتاً عنها للعلمِ بأنَّها كالعبدِ بالطريقِ الأوَّلِي، فتنبَّه. (إنَّ أشارَ) بـ: هذا أو عَيْنَ (حيثَ) لأنَّ الحرَّ يُهَجِّرُ لذاتِهِ..

[١٧٨٦٣] (قوله: لأنَّ العبدَ ساقطُ الاعتبارِ) هذا وجهُ ظاهرِ المذهبِ، ولذا يُساعُ كالخمارِ، فالظَّاهرُ أنَّه إن كان منه أذى، إِنَّمَا يُقَصِّدُ هِجْرانُ سيِّدهِ بهِجرانِهِ.
[١٧٨٦٤] (قوله: بالطريقِ الأوَّلِي) لأنَّ العبدَ عاقلٌ يُمكنُ أن يُعَادِيَ لذاتِهِ، ومع هذا قيل: إنَّه ساقطُ الاعتبارِ، فالدارُ بالأوَّلِي.

[١٧٨٦٥] (قوله: فتنَّبه) أي: لكونِ هذا مراداً "المُصنَّف". [٤/٩٨ق/ب]
[١٧٨٦٦] (قوله: إن أشار بهذا) أي: بأن قال: لا أَكَلُّمُ صَدِيقِ فُلانٍ هذا، أو زَوْجَتَهُ هذِهِ^(١).
[١٧٨٦٧] (قوله: أو عَيْنَ) مثلُ: لا أَكَلُّمُ عَبْدَكَ زَيْداً.
[١٧٨٦٨] (قوله: حَيْثُ) أي: بفعلِ المَحْلُوفِ عليه بعد زوالِ الإضافةِ، كما هو مَوْضُوعُ المسأَلَةِ، ولا يَحْتِثُ بالْتِحَدِّدِ، كما في "الكنز"^(٢).

[١٧٨٦٩] (قوله: لأنَّ الحرَّ يُهَجِّرُ لذاتِهِ) أي: فكانت الإضافةُ لِلتَّعْرِيفِ المَحْضِ، والدَّاعِي لِمَعْنَى في المضافِ إليه غيرُ ظاهرٍ؛ لأنَّه لم يَقُلْ: لا أَكَلُّمُ صَدِيقِ فُلانٍ؛ لأنَّ فُلاناً عدُوٌّ لي، "زَيْلِي"^(٣). أفاد أنَّ هذا عندَ عَدَمِ قرينةٍ تَدُلُّ على أنَّ الدَّاعِي لِمَعْنَى في المضافِ إليه، فلو وُجِدَتْ لا يَحْتِثُ بعد زوالِ الإضافةِ. ومثلُها النَّيَّةُ، ولذا قال في "البحر"^(٤): ((إنَّ ما في "المختصر" - أي:

(قوله: مثلُ: لا أَكَلُّمُ عَبْدَكَ زَيْداً) الكلامُ الآنَ في غيرِ العبدِ، فحقُّ التمثيلِ أن يقولَ: مثلُ لا أَكَلُّمُ عِرْسَكَ أو صديقَكَ فُلانةً أو فُلاناً.

(١) في "أ": ((فلان هذا وزوجته هذه)) عطفًا بالواو.

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٢٦٥/١.

(٣) "بين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٩/٣.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٧/٤.

(و إلا) يُشِيرُ ولم يُعَيِّنْ (لا) يَحْنُثُ، (و حِنْثَ بالمتجدد) بأن اشترى عبداً أو تزوجَ بعدَ اليمينِ.

"الكنز" - إنما هو عند عدم التَّيَّةِ، وأما إذا نَوَى فهو على ما نَوَى؛ لأنه مُحْتَمَلٌ كلامي)).
[١٧٨٧٠] (قوله): وإلا يُشيرُ^(١) ولم يُعَيِّنْ لا يَحْنُثُ) إلا في روايةٍ عن "مُحَمَّدٍ"، والمُعْتَمَدُ الأولُ، "شرح المتنقي"^(٢).

[١٧٨٧١] (قوله): بأن اشترى عبداً أو تزوجَ بعد اليمينِ) لَمَّا كان المتبادرُ من كلامِ "المُصَنِّفِ" أنَّ قوله: ((وَحِنْثَ بِالْمُتَجَدِّدِ)) مُرْتَبِطٌ بقوله: ((وإلا لا)) الواقعُ في مسألةِ غيرِ العبدِ مثلَ بِمَثَالَيْنِ، أحدهما في العبدِ، والآخرُ في غيرهِ إشارةً إلى أنَّ قوله: ((وَحِنْثَ بِالْمُتَجَدِّدِ)) مُرْتَبِطٌ بِمَسْأَلَةِ الْعَبْدِ أيضاً، بقرينة أنَّ "المُصَنِّفَ" لم يَذْكُرْ فيها حُكْمَ الْمُتَجَدِّدِ^(٣)، فَعُلِمَ أنَّ هذا راجعٌ إلى المسألتينِ جميعاً، لكن هذا إذا لم يُشيرِ فيهما، أمَّا إذا أشارَ فيهما فمعلومٌ أنَّه لا يَحْنُثُ؛ لأنَّ الْمُتَجَدِّدَ غيرَ المُشارِ إليه وقتَ الحَلْفِ، فافهم.

والحاصلُ - كما في "البحر"^(٤) -: ((أنَّه إذا أضافَ ولم يُشيرِ لا يَحْنُثُ بعدَ الزَّوَالِ في الكُلِّ؛ لا يَنْقَطِعُ الإِضَافَةُ، وَيَحْنُثُ في المُتَجَدِّدِ في الكُلِّ لَوْحُودِهَا، وإذا أضافَ وأشارَ فلا يَحْنُثُ بعدَ الزَّوَالِ والتَّجَدُّدِ إن كان المُضَافُ لا يَقْصُدُ بِالْمُعَادَاةِ وَإِلَّا حِنْثٌ)) اهـ. لكنَّ قوله: ((وإلا حِنْثٌ)) - أي: بأن كان المُضَافُ يَقْصُدُ بِالْمُعَادَاةِ، كالزَّوْجَةِ وَالصَّدِيقِ - مُقْتَضَاهُ: أَنَّهُ يَحْنُثُ بِالْمُتَجَدِّدِ إذا أشارَ، مع أنَّ الحِنْثَ بِالْمُتَجَدِّدِ هنا قد حصَّه "الزَّيْلَعِيُّ"^(٥) بما إذا لم يُشيرِ، كما هو المتبادرُ من عبارةِ "الكنزِ" و"المُصَنِّفِ"، فافهم.

(١) نقول: في النسخ جميعها: ((وإن لم يشير))، وهو مخالفٌ لنسخ الشرح التي بين أيدينا، وما أثبتناه هو الموافق لنصِّ "التر"، وقد ثبت على ذلك مصحح "ب" بقوله: ((قوله): ((وإن لم يُشير)) هكذا بخطه، والذي في نسخ الشارح وتقيده عبارته بعد: ((وإلا يُشير))، وهو الأوفق بكون عبارة المتن: وإلا لا)). اهـ مصححه.

(٢) "الدُر المنتقى": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٥٦٨/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٣) من (مرتبط بمسألة) إلى ((المتجدد)) ساقط من "٣".

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٦/٤.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٣٩/٣.

(لا يَكَلِّمُ صاحبَ هذا الطَّيْلَسَانِ)^(١) مثلاً (فكَلَّمَهُ بعد ما باعَهُ حَيْثُ)؛ لأنَّ الإِضاْفَةَ للتعريفِ، ولذا لو كَلَّمَ المشتري لم يَحْنَثْ.....

[١٧٨٧٢] (قوله: لا يُكَلِّمُ صاحبَ هذا الطَّيْلَسَانِ) مُثَلَّثُ اللَّامِ، "قاموس"^(٢). وهو تَوْبٌ طَوِيلٌ عَرِيضٌ قَرِيبٌ مِنْ طَوِيلٍ وَعَرَضُ الرِّدَاءِ، مُرَبَّعٌ يُجْعَلُ عَلَى الرَّأْسِ فَوْقَ نَحْوِ الْعِمَامَةِ، وَيُعْطَى بِهِ أَكْثَرُ الْوَجْهِ، كَمَا قَالَهُ جَمَعَ مُحَقِّقُونَ. وَهُوَ لَيِّانُ الْأَكْمَلِ فِيهِ، ثُمَّ يُدَارُ [٤/٩٩ق] طَرَفُهُ الْأَيْمَنُ مِنْ تَحْتِ الْحَنْكِ إِلَى أَنْ يُحِيطَ بِالرَّبْقَةِ جَمِيعَهَا، ثُمَّ يُلْقَى طَرَفُهُ^(٣) عَلَى الْمُنْكِبَيْنِ، وَتَمَامُهُ فِي "حاشية الخَيْرِ الرَّمْلِيِّ" عَنْ "شرح المنهاج"^(٤) لـ "ابن حجر".

[١٧٨٧٣] (قوله: مثلاً) لأنَّ قوله: صاحبَ هَذِهِ الدَّارِ وَنَحْوِهَا كَذَلِكَ، "نهر"^(٥).

[١٧٨٧٤] (قوله: لأنَّ الإِضاْفَةَ للتَّعْرِيفِ) لأنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُعَادَى لَمَعْنَى الطَّيْلَسَانِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ وَقَالَ: لَا أَكَلِّمُ هَذَا الرَّجُلَ فَتَعَلَّقَتِ الْيَمِينُ بَعَيْنِهِ، "فتح"^(٦). قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَرِيرًا فَيُعَادَى لِأَجْلِهِ.

قُلْتُ: هُوَ مَدْفُوعٌ بِأَنَّ عِدَاوَةَ الشَّخْصِ مَنْشُؤُهَا صِفَةٌ فِي الشَّخْصِ، وَهِيَ ارْتِكَابُهُ الْمَحْرَمَ

(قوله: هُوَ مَدْفُوعٌ بِأَنَّ عِدَاوَةَ الشَّخْصِ مَنْشُؤُهَا إلخ) غَيْرُ دَافِعٍ لِلْإِيرَادِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُهْجَرَ صَاحِبُ الطَّيْلَسَانِ لَمَعْنَى فِيهِ وَهُوَ كَوْنُهُ حَرِيرًا، فَقَدْ ارْتَكَبَ سَبَبَهُ الْمَحْرَمَ، فَلَمْ يَكُنْ هَجْرُهُ لِدَاوَتِهِ وَلَا لِدَاوَةِ الطَّيْلَسَانِ، فَلَمْ تَخْرُجِ الْعِدَاوَةُ عَنْ كَوْنِهَا لَمَعْنَى فِي الشَّخْصِ وَهُوَ ارْتِكَابُهُ الْمَحْرَمَ، وَقَوْلُهُ: ((وَلَا لَزَمَ إلخ)) غَيْرُ دَافِعٍ؛ فَإِنَّ الْمُورَدَ أَوْرَدَ اعْتِرَاضَهُ عَلَى أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَمَقْضَى إِيرَادِهِ أَنَّهُ يَحْنَثُ لَوْ كَلَّمَ الْمَشْتَرِي، وَالظَّاهِرُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ عَدَمِ نَبْءٍ وَقَرِينَةٍ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْعَادَةَ لِأَجْلِهِ، نَظِيرُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ "الزَيْلَعِيِّ" وَ"الْبَحْرِ" فِي الْغَرَسِ وَالصَّدِيقِ.

(١) فِي "د": ((الطَّيْلَسَانِ))، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) "الْقَامُوسُ": مَادَّةُ ((طَلَسَ)).

(٣) ((طَرَفُهُ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "ت".

(٤) "تَحْفَةُ الْمَحْتَاجِ": بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ - فَصْلُ فِي الْبِلَاسِ ٣٧/٣.

(٥) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ق ٢٨٩/ب.

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْكَلَامِ ٤٢٧/د.

(الحينُ و الزمانُ و مُنكرُهُما ستَّةُ أشهرٍ من حينٍ حليفٍ؛ لأنَّه الوَسْطُ (و بها) أي: بالنية (ما نوى).....

شَرعاً ونحوه لا ذاتُ الحريرِ، وإلَّا لَرِمَ أَنَّهُ لو كَلَّمَ المُشْتَرِي ولو امرأةً أَنْ يَحْنُثَ، فافهم.

مطلب: لا أَكَلُمُهُ الحِينَ أَوْ حِيناً

[١٧٨٧٥] (قوله: الحينُ والزَّمانُ إلخ) أي: سواءَ كان في النَّفْيِ كذ: والله لا أَكَلُمُهُ الحِينَ

أو حِيناً، أو الإثباتِ، نحو: لأَصُومُنَّ الحِينَ أَوْ حِيناً، أو الزَّمانَ أَوْ زماناً.

[١٧٨٧٦] (قوله: مِن حِينَ حَلِفِهِ) أي: يُعْتَبَرُ ابتداءُ السَّتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ اليمينِ، بخلاف:

لأَصُومُنَّ حِيناً أَوْ زماناً؛ فَإِنَّ له أَنْ يُعَيَّنَ أَيَّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ شاءَ، وتقدَّم الفرقُ، "فتح" (١)، أي: تقدَّم (٢) في قوله: ((لا أَكَلُمُهُ شَهْراً)).

[١٧٨٧٧] (قوله: لأنَّه الوَسْطُ) علَّةٌ لقوله: ((ستَّةُ أَشْهُرٍ))، وذلك لأنَّ الحِينَ قد يُرادُ به ساعةٌ

كما في ﴿فَسَبِّحْ لِلَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾ [الروم: ١٧]، وأربعون سنةً كما قال المُفسِّرون في:

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ لَمْ يَدَّرْهُ﴾ [الإنسان: ١]، وستَّةُ أَشْهُرٍ كما قال "ابنُ عَبَّاسٍ" في:

﴿تَوَقَّ أَكَلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]؛ لأنَّها مدَّةٌ ما بين أَنْ يَخْرُجَ الطَّلُعُ إلى أَنْ يَصِيرَ رُطْباً،

فعند عدَمِ النِّيَّةِ يَصْرَفُ إليه؛ لأنَّه الوَسْطُ، ولأنَّ القليلَ لا يَقْصُدُ بالمنعِ لوجودِ الامتناعِ فيه عادةً،

والأربعون سنةً لا يَقْصُدُ (٣) بالحليفِ عادةً؛ لأنَّه في معنى الأبدِ. ولو سَكَتَ عن الحِينَ تَأَيَّدَ،

فالظاهرُ أَنَّهُ لم يَقْصِدِ الأقلَّ ولا الأبدَ ولا أربعين سنةً فَيُحَكِّمُ بالوَسْطِ في الاستعمالِ، والزَّمانُ

استُعْمِلَ استعمالُ الحِينَ، وتَمَامُهُ في "الفتح" (٤).

[١٧٨٧٨] (قوله: أي: بالنية) أي: يَصَحُّ بالنيةِ ما نَوَاهُ. ويَبَيِّنُ "الشارحُ" بتفسيرِ الضَّميرِ:

١٠٧/٣

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - فصلٌ في يمين مَنْ حَلَفَ لا يَكَلِّمُ فلاناً حيناً أَوْ زماناً ٤/٤٢٨.

(٢) المقولة [١٧٨٢١] قوله: ((فمن حين حلفه)).

(٣) في "م": ((لا تُقْصَدُ)).

(٤) انظر "الفتح": كتاب الأيمان - فصلٌ في يمين مَنْ حَلَفَ لا يَكَلِّمُ فلاناً حيناً أَوْ زماناً ٤/٤٢٨.

فيهما على الصحيح، "بدائع"^(١). (و غُرَّةُ الشهرِ و رأسُ الشهرِ أولُ ليلةٍ) منه (ويومُها، وأولُهُ إلى ما دون النصفِ، وآخرُهُ إذا مضى خمسةَ عشرَ يوماً) فلو حَلَفَ أن يصومَ أولَ يومٍ من آخرِ الشهرِ و آخرَ يومٍ من أولِ الشهرِ صامَ الخامسَ عشرَ والسادسَ عشرَ.....

أَنَّ الضَّمِيرَ عائدٌ عَنِ النَّبِيِّ الَّتِي تَضَمَّنَهَا ((نَوَى))، فهو مِن قَبيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى مَرَجِعِ مَعْنَوِيٍّ مُتَضَمِّنٍ فِي لَفْظٍ مُتَأَخِّرٍ لَفْظاً مُتَقَدِّمٍ رُبَّةً؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: ((مَا نَوَاهُ كَأَنَّهُ بَهَا))، اهـ "ح"^(٢).
[١٧٨٧٩] (قوله: فيهما) أي: في الحين والزمان، أي: إذا نَوَى مقداراً صُدِّقَ؛ لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةً كَلَامِيَّةً؛ لِأَنَّ كُلَّاهُمَا لِلْقَدْرِ [٤/٩٩ق/٤] الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَالتَّوَسُّطِ، وَاسْتَعْمِلَ فِي كُلِّ كَمَا مَرَّ^(٣)، "فتح"^(٤).

مطلب: لا أَكَلُمُهُ غُرَّةَ الشَّهْرِ أَوْ رَأْسَ الشَّهْرِ

[١٧٨٨٠] (قوله: وَغُرَّةُ الشَّهْرِ وَرَأْسُ الشَّهْرِ) وكذا عند الْهَلَالِ أَوْ إِذَا أَهَلَ الْهَلَالُ، وَإِنْ نَوَى السَّاعَةَ الَّتِي أَهَلَ فِيهَا صَحَّ؛ لِأَنَّهُ الْحَقِيقَةُ وَفِيهِ تَغْلِيظٌ عَلَيْهِ، كَذَا فِي "الفتح"^(٥). وفيه^(٦) أيضاً: ((أَنَّ الْغُرَّةَ فِي الْعُرْفِ مَا ذُكِرَ وَإِنْ كَانَ فِي اللَّغَةِ لِلْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ، وَسَلَخُ الشَّهْرِ التَّاسِعِ وَالْعِشْرُونَ)).
[١٧٨٨١] (قوله: وَأولُهُ إلى ما دون النصفِ) كذا في "البحر"^(٧) عن "البدائع"^(٨).

(قوله: وفيه تغليظٌ عليه إلخ) هذا ظاهرٌ فيما صَوَّرَهُ فِي "الفتح"، وهو ما لو حَلَفَ لِيَفْعَلَنَّ كَذَا عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ، أَوْ عِنْدَ رَأْسِ الْهَلَالِ، أَوْ إِذَا أَهَلَ الْهَلَالُ، وَلَا يَظْهَرُ فِيمَا لَوْ قَالَ: لَا أَكَلُمُهُ عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ إلخ.

(١) "البدائع": كتاب الأيمان - فصلٌ وأما الخلف على الكلام ٥٠/٣. بتصرف.

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ق ٢٤٢/ب.

(٣) المقولة [١٧٨٧٧] قوله: ((لأنه الوسط)).

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - فصلٌ في يمين مَنْ حَلَفَ لَا يَكَلِّمُ فَلاناً حيناً أَوْ زماناً ٤٢٧/٤.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - فصلٌ في يمين مَنْ حَلَفَ لَا يَكَلِّمُ فَلاناً حيناً أَوْ زماناً ٤٣٢/٤.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٨/٤.

(٧) "البدائع": كتاب الأيمان - فصلٌ: وأما الخلف على الكلام ٥٢/٣.

والصيفُ من حينِ إلقاءِ الحشوِ إلى بُسِيهِ ضِدَّ الشتاءِ، "بدائع"^(١). (و) في حلفِهِ:.....

ومقتضاه: أنَّ الخامِسَ عشرَ لَيْسَ من أوَلِهِ، ويُخالِفُهُ الفَرَعُ الآتِي، وكذا ما في "الخاتِيَّة"^(٢): ((حَلَفَ لِيَأْتِيَهُ في أوَلِ شَهِرِ رَمَضَانَ فَأَتَاهُ لَتَمَامِ خَمْسَةِ عَشَرَ لَا يَحْثُ، فَإِنْ كَانَ الشَّهْرُ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ يَوْمًا قَالَ "مُحَمَّدٌ": إِنْ أَتَاهُ قَبْلَ الزَّوَالِ مِنَ الْيَوْمِ الْخَامِسِ عَشَرَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْثُ، وَإِنْ أَتَاهُ بَعْدَ الزَّوَالِ فِي هَذَا الْيَوْمِ حَثٌّ)) اهـ. ونحوُهُ في "ح"^(٣) عَنْ "الْقَهْستَانِي"^(٤)، وَمِثْلُهُ فِي "التَّارِخَانِيَّة"^(٥)، وَلَعَلَّهُمَا قَوْلَانِ، يُشِيرُ إِلَيْهِمَا فِي "الْبَرَّازِيَّة"^(٦): ((أَوَّلُهُ قَبْلَ مُضِيِّ النِّصْفِ، وَعَنِ الثَّانِي فِيمَنْ قَالَ: لَا أَكَلُمُكَ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ أوَلِ الشَّهْرِ، وَأَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ آخِرِهِ فَعَلَى الْخَامِسِ عَشَرَ وَالسَّادِسَ عَشَرَ)).

[١٧٨٨٢] (قَوْلُهُ: وَالصَّيْفُ إِخْلَجَ) قَالَ فِي "الْفَتْح"^(٧): ((وَفِي "الْوَقَاعَاتِ": وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَالِفُ

(قَوْلُهُ: يُشِيرُ إِلَيْهِ مَا فِي "الْبَرَّازِيَّةِ" إِخْلَجَ) لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ الْإِشَارَةِ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ((قَبْلَ مُضِيِّ النِّصْفِ)) يُوَافِقُ مَا فِي "الْخَاتِيَّةِ"، وَقَوْلُهُ: ((وَعَنِ الثَّانِي "إِخْلَجَ")) يُوَافِقُهَا، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ قَائِلٌ بِخِلَافِهِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ التَّعْبِيرَ بـ: ((عَنْ)) يَفِيدُ أَنَّ غَيْرَهُ يَقُولُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ بَعِيدٌ، فَإِنَّ الْمَذْكُورَ جَوَابُ حَادِثَةٍ مَرُوءٍ عَنْ "أَبِي يَوْسَفَ"، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى مُخَالَفَةِ غَيْرِهِ لَهُ.

(قَوْلُهُ: قَالَ فِي "الْفَتْحَ": وَفِي "الْوَقَاعَاتِ": وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَالِفُ فِي بَلَدٍ لَهُمْ حِسَابُ الْيَوْمِ) وَقَالَ قَبْلَهُ: ((وَأِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُمْ حِسَابُ فَالْشِّتَاءُ مَا يَشْتَدُّ فِيهِ الْبَرْدُ عَلَى الدَّوَامِ، وَالصَّيْفُ مَا يَشْتَدُّ فِيهِ الْحَرُّ عَلَى الدَّوَامِ، وَالْخَرِيفُ مَا يَنْكَسِرُ فِيهِ الْحَرُّ عَلَى الدَّوَامِ، وَالرَّبِيعُ مَا يَنْكَسِرُ فِيهِ الْبَرْدُ عَلَى الدَّوَامِ)) اهـ.

(١) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على الكلام ٥٢/٣.

(٢) "الخاتية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين المؤقتة ٣٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ٢٤٢/ب.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل حلف القول ٤٠٥/١.

(٥) "التارخانية": كتاب الأيمان - الفصل العشرون في الأوقات ٢٤/٥.

(٦) "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الرابع والعشرون في الرؤية والمواقف ٣٤٥/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - فصل في يمين من حلف لا يكلم فلانا حيناً أو زماناً ٤٣٣/٤.

لا يكلمُهُ (الدَّهْرُ أو ^(١) الأبد) هو (العُمْرُ) أي: مدة حياة الحالف عند عدم النية (و دهرٌ) منكرٌ (لم يدرِ، وقالوا: هو كالخين) وغير خافٍ أنه إذا لم يرد عن "الإمام" شيء في مسألة وجب الإفتاء بقولهما، "نهر" ^(٢). وفي "السراج":

في بلدٍ لهم حساب يعرفون الصيفَ والشتاءَ مُستمرّاً ينصرفُ إليه، وإلا فأوّلُ الشتاء ما يلبسُ الناسُ فيه الحشوَ والقروَ، وآخرُهُ ما يستغني الناسُ فيه عنهما، والفاصلُ بين الشتاء والصيف إذا استنقل ثيابَ الشتاء واستخيفت ثيابُ الصيف، والربيعُ من آخرِ الشتاء إلى أوّلِ الصيف، والخريفُ من آخرِ الصيف إلى أوّلِ الشتاء؛ لأنَّ معرفة هذا أيسرُ للناسِ)).

[١٧٨٨٣] (قوله: أو الأبد) أي: مُعرّفاً أو مُنكراً بقرينة قصر التفصيل على الدهر.

[١٧٨٨٤] (قوله: هو العُمْرُ) أشار إلى أنه لو قال: لا أكلمُهُ العُمْرُ فهو على الأبد عند عدم النية، ولو نكره فعن "الثاني" على يومٍ، وعنه على سنة أشهر كالخين، وهو الظاهر، "نهر" ^(٤) عن "السراج".

[١٧٨٨٥] (قوله: عند عدم النية) أمّا إذا نوى شيئاً فتعمل نيته، أفاده "ط" ^(٥).

[١٧٨٨٦] (قوله: لم يدرِ) أي: توقّف فيه "أبو حنيفة" وقال: ((لا أدري ما هو)). قال في "الإختيار" ^(٦): ((لأنّه لا عُرف فيه فيتبع، واللغات لا تُعرف قياساً، والدلائل فيه متعارضة فتوقّف فيه. وروى "أبو يوسف" عنه: أنّ دهرًا [١٠٠/٤ ق] والدَّهْرُ سواء، وهذا عند عدم النية، فإن كان له نية فعلى ما نوى)) اهـ. أي: لو نوى مقداراً من الزمان عمل به اتفاقاً، "فتح" ^(٧).

(١) في "و": ((و الأبد)) بدل ((أو الأبد)).

(٢) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٩٠/٢.

(٣) من ((الصيف والخريف)) إلى ((إلى أوّل)) ساقط من "الأصل".

(٤) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٨٩/ب.

(٥) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٦٣/٢.

(٦) "الإختيار": كتاب الإيمان - فصل في الحين والزمان إلخ ٦٢/٤.

(٧) "الفتح": كتاب الإيمان - فصل في عين من حلف لا يكلم فلاناً حيناً أو زماناً ٤٢٨/٤.

تَوْقَفَ "الإمام" في أربع عشرة^(١) مسألة، ونُقِلَ: ((لا أدري)) عن الأئمة الأربعة^(٢)

فإن قيل: ذَكَرَ في "الجامع الكبير"^(٣): ((أَجْمَعُوا فِيمَنْ قَالَ: إِنْ كَلَّمْتُهُ ذُهُوراً أَوْ شُهُوراً أَوْ سَبِيحاً أَوْ جُمُعاً أَوْ أَيَّاماً يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ)).

قلنا: هذا تَفْرِيعٌ لِمَسْأَلَةِ الدَّهْرِ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَعْرِفُ الدَّهْرَ، كَمَا فَرَعَ مَسَائِلَ الْمَزَارَعَةِ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى جَوَازَهَا، قَالَهُ "ابْنُ الصَّبَّاحِ"^(٤)، "شُرَيْبُ اللَّيْثِ"^(٥).

قُلْتُ: وَالْأَحْسَنُ مَا أَحَابَ بِهِ فِي "الْفَتْحِ"^(٦): ((مِنْ أَنْ قَوْلُهُ: إِنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ لَيْسَ فِيهِ تَعْيِينٌ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مَا هُوَ)).

مطلب في المسائل التي تَوْقَفَ فِيهَا "الإمام"

[١٧٨٨٧] (قَوْلُهُ: تَوْقَفَ "الإمام" فِي أَرْبَعِ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً مِنْهَا: لَفْظُ دَهْرٍ.

وَمِنْهَا: الدَّابَّةُ الَّتِي لَا تَأْكُلُ إِلَّا الْجِلَّةَ، وَقِيلَ: الَّتِي أَكْثَرُ غِذَائِهَا مَتَى يَطِيبُ لِحْمُهَا؟ فَرُوي تَحْبِسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَقِيلَ: سَبْعَةٌ.

وَمِنْهَا: الْكَلْبُ مَتَى يَصِيرُ مُعَلِّماً؟ فَقَوَّضَهُ لِلْمُبْتَلَى، وَعَنهُ وَهُوَ قَوْلُهُمَا: بَرَكْتُ الْأَكْلَ ثَلَاثًا. وَمِنْهَا: وَقْتُ الْحِثَانِ، رُوي: عَشْرُ سَنِينَ، أَوْ سَبْعٌ، وَعَلَيْهِ مَشَى "المُصَنِّفُ"^(٧) آخِرَ الْمَتَنِ، وَقِيلَ: أَقْصَاهُ اثْنَا عَشَرَ.

(قَوْلُهُ: وَمِنْهَا الْكَلْبُ مَتَى يَصِيرُ مُعَلِّماً؟ إلخ) فِيهِ: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ فَوَّضَ "الإمام" الْأَمْرَ فِيهَا لِرَأْيِ الْمُبْتَلَى، فَلَا مَعْنَى لِعَدِّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَخْصُوصِهَا هُنَا.

(١) فِي "د": ((أَرْبَعَةَ عَشَرَ)).

(٢) ((الْأَرْبَعَةَ)) لَيْسَتْ فِي "ب" وَ "ط".

(٣) "الْجَامِعُ الْكَبِيرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ مَا يَقَعُ عَلَى الْأَبَدِ وَمَا يَقَعُ عَلَى السَّاعَةِ ص ٦٠-.

(٤) تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ فِي ١٧٤/١.

(٥) "الشَّرْئِبَالِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ حَلْفِ الْقَوْلِ ٥٩/٢ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

(٦) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - فَصْلٌ فِي عَيْنِ مَنْ حَلَفَ لَا يَكْلِمُ فَلَانًا حِينًا أَوْ زَمَانًا ٤٢٩/٤.

(٧) "الْمَنْعُ": كِتَابُ الْحَنَتَى - مَسَائِلُ شَتَّى ١٤٤ق/٣/ب.

ومنها: الخنثى المشكىل إذا بال من فرجيه، وقال^(١): يُعتبر الأكثر^(٢).

ومنها: سُورُ الحِمَارِ والتَّوَقُّفُ فِي طَهْوَرِيَّتِهِ لَا فِي طَهَارَتِهِ.

ومنها: هل الملائكة أفضل من الأنبياء؟ ومر^(٣) في الصَّلَاةِ: ((أَنْ حَوَاصَّ الْبَشَرِ أَفْضَلُ)).

ومنها: أطفالُ المُشْرِكِينَ، وقال "مُحَمَّدٌ": لَا يُعَذِّبُ اللَّهُ أَحَدًا بِلَا ذَنْبٍ، ومر^(٤) في الجنائزِ.

ومنها: نَقَشُ جِدَارِ الْمَسْجِدِ مِنْ مَالِهِ، ومر^(٥): ((أَنَّهُ يَحْزُوْ لَوْ خِيفَ عَلَيْهِ مِنْ ظَالِمٍ، أَوْ كَانَ

مَنْقُوشًا زَمَنَ الْوَاقِفِ، أَوْ لِإِصْلَاحِ الْجِدَارِ)). وفي "الشَّرْئِيعَةِ"^(٦): ((أَنَّهُ نَظَمَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ "ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ"^(٧) بِقَوْلِهِ: [الكامل]

حَمَلَ الْإِمَامُ أَبَا حَنِيفَةَ دِينَهُ أَنْ قَالَ: لَا أُدْرِ لِنِسْعَةِ أَسِيلِهِ

أَطْفَالُ أَهْلِ الشَّرْكِ أَيْنَ مَحَلُّهُمْ؟ وَهَلِ الْمَلَائِكَةُ الْكِرَامُ مُفَضَّلُهُ

أَمْ أَنْبَاءُ اللَّهِ؟ ثُمَّ اللَّحْمُ مِنْ حَالَلَةٍ أَنَّى يَطِيبُ الْأَكْلُ لَهُ؟

وَالدَّهْرُ مَعَ وَقْتِ الْخِتَانِ وَكَلْبُهُمْ وَصَفَ الْمُعَلِّمُ أَيَّ وَقْتٍ حَصَلَهُ؟

وَالْحُكْمُ فِي الْخُنْثَى إِذَا مَا بَالَ مِنْ فَرَجِيهِ مَعَ سُورِ الْحِمَارِ اسْتَشْكَلَهُ

وَأَجَائِزُ نَقَشِ الْجِدَارِ لِمَسْجِدٍ مِنْ وَقْفِهِ أَمْ لَمْ يَحْزَرْ أَنْ يَفْعَلَهُ؟ اهـ.

قلتُ: وَأَلْحَقْتُ بِهَا بَيْتًا آخَرَ قُلْتُ: [الكامل]

وَيُرَادُ عَاشِرَةٌ: هَلِ الْجَنِّيُّ يُثَا بُ بِطَاعَةٍ كَالْإِنْسِ يَوْمَ الْمَسْأَلَةِ [٤/١٠٠/ب]

١٠٨/٣

(١) في "٣": ((وقال)).

(٢) في "الأصل": ((لأكثر)).

(٣) المقولة [٤٤٧٠] قوله: ((كما في "البحر" عن "الروضة")).

(٤) المقولة [٧٢٢٨] قوله: ((وتوقف "الإمام" إلخ)).

(٥) ٢٠٤ - ٢٠٣/٤ "در".

(٦) "الشَّرْئِيعَةِ": كتاب الأيمان - باب حلف القول ٥٩/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٧) تقدمت ترجمته في ٤٥٨/٣.

بل عن النبي ﷺ وعن جبريل أيضاً. (الأيام^(١) وأيام كثيرة* والشهور* والسنون).....

[١٧٨٨٨] [قوله: بل عن النبي ﷺ وعن جبريل أيضاً] في "الكيرماني": ((سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَفْضَلِ الْبِقَاعِ فَقَالَ: «لَا أُدْرِي حَتَّى أَسْأَلَ جِبْرِيلَ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: لَا أُدْرِي حَتَّى أَسْأَلَ رَبِّي، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: خَيْرُ الْبِقَاعِ الْمَسَاجِدُ، وَخَيْرُ أَهْلِهَا أَوْلَهُمْ دُخُولاً وَآخِرُهُمْ خُرُوجاً، وَشَرُّ أَهْلِهَا آخِرُهُمْ دُخُولاً وَأَوْلَهُمْ خُرُوجاً»^(٢)). وفي "الحقائق"^(٣): ((أَنَّهُ تَنْبِيْهُ لِكُلِّ مُفْتٍ أَن لَا يَسْتَنْكِفَ

(١) (الأيام)) ساقطة من "و".

(٢) أخرجه الحاكم ٩٠/١ في العلم، و٨٧/٢ في البيوع، وأبو يعلى كما في "المطالع العالية المسندة" (٣٦١)، والطبراني كما في "المجمع" ٦/٢، والحاتر بن أبي أسامة (١١٩) كما في "بغية الباحث"، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٩٩) الإحسان، والبيهقي في "الكبرى" ٦٥/٣ في الصلاة - فضل المساجد، وابن عبد البر في "جامع العلم" (١٥٥٠) باب ما يلزم العالم إذا سئل؛ كلهم من طريق جرير بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر فذكره. قال البوصيري ٣٤٨/٢ كما في "ذيل المطالع": وفي الحكم بصحته نظر، فإن جريراً سَمِعَ من عطاء بعد احتلاطه، ولكن المتن له شاهد من حديث أبي هريرة وجبر بن مطعم. فحديث جبرير أخرجه أحمد ٨١/٤، واليزار (١٢٥٢) "كشف الأستار"، وأبو يعلى (٧٤٠٣)، والطبراني في "الكبير" (١٥٤٥) (١٥٤٦)، والحاكم ٨٩/١، و٩٠/٢، والحاتر بن أبي أسامة (٤١٨) كما في "بغية الباحث" وابن عبد البر في "جامع العلم" (١٥٥١) وغيرهم من طريق زهير بن محمد وقيس بن الربيع وعمرو بن ثابت كلهم عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن جبرير عن أبيه فذكره.

تفرد به ابن عقيل كما في الزيار، وهو مقارب الحديث كما قال البخاري، وتعقب الذهبي^(١) الحاكم على تصحيح الحديث فقال: زهير ذو مناكير وهذا منها، وابن عقيل فيه لين، وعمرو متروك اهـ. وقيس: أثنى عليه شعبة، وتركه وكيع ويحيى؛ لأنه أساء في ولايته وكان له ابن يلقنه. وأخرجه أبو بكر الشافعي كما في "الغيايات" (٦٦١) من طريق أم عمر بنت حسان عن سعيد عن أبيه، فذكر نحوه ولم أعرفهم. وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧١٤٠) من طريق عبيد بن واقد العنسي عن عمار بن عُمارة حدثني محمد بن عبد الله عن أنس فذكره، تفرد به عبيد، وضعفه أبو حاتم. وأخرجه ابن مردويه كما في "فتح الباري" ٤٢٩/٨ من طريق زياد النميري عن أنس، قال ابن عدي: ما يرويه لا يتابع عليه. وحديث أبي هريرة نحوه وليس فيه قوله: ((لا أدري حتى أسأل جبريل)) أخرجه مسلم (٦٧١) في المساجد - فضل السجود، وأبو عوانة (١١٥٥) فضل المساجد، وابن خزيمة (١٢٩٣)، وابن حبان (١٦٠٠) الإحسان، والبيهقي في "الكبرى" ٦٥/٣ من طريق الحارث بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن مهران مولى أبي هريرة عن أبي هريرة مرفوعاً. وأخرجه الزيار (٤٠٨) "كشف الأستار" عن هارون بن موسى بنفس السند لكنه قال: عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة، وهذا خطأ من هارون، والله أعلم.

(٣) "حقائق المنظومة": باب: الذي احتص "أبو حنيفة" به من المسائل - كتاب الأيمان ق ٥٦ ب.

مِنَ التَّوَقُّفِ فِيمَا لَا وَفُوفَ لَهُ عَلَيْهِ، إِذِ الْمُجَازَفَةُ اقْتِرَاءٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَضِدُّهُ))، كَذَا فِي "الْفَهْستَانِي" (١). وَقَالَ "الْغَزَالِيُّ" فِي "الإِحْيَاءِ" (٢): ((وَقَالَ ﷺ: «مَا أَدْرِي أَعَزَّيْرُ نَبِيِّي أَمْ لَا؟ وَمَا أَدْرِي أُنْبَغَ مَلْعُونٌ أَمْ لَا؟ وَمَا أَدْرِي أَذُو الْقَرْنَيْنِ نَبِيُّي أَمْ لَا؟»)). اهـ "ح" (٤). وَهَذَا قَبْلَ أَنْ يُطْبِعَهُ

(قَوْلُهُ: وَقَالَ ﷺ: مَا أَدْرِي أَعَزَّيْرُ نَبِيِّي أَمْ لَا؟ إلخ) فِي تَفْسِيرِ "أَبِي السُّعُودِ": ((لَمَّا قُتِلَ "بِجَنَاصِ" عُلَمَاءُ الْيَهُودِ، وَكَانَ عَزَيْرٌ صَغِيرًا لَمْ يَقْتُلْهُ، فَلَمَّا رَجَعَ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَلَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَقْرَأُ التَّوْرَةَ بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى عَزِيرًا لِيُجَدِّدَ لَهُمُ التَّوْرَةَ)) اهـ. وَفِي "الْجَلَالَيْنِ": ((وَالَّذِي الْقَرْنَيْنِ "إِسْمُهُ" الْإِسْكَندَرُ، وَلَمْ يَكُنْ نَبِيًّا)) اهـ. وَهُوَ الَّذِي بَنَى الْإِسْكَندَرِيَّةَ وَسَمَّاها بِاسْمِهِ.

(١) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل حلف القول ٤٠٥/١.

(٢) "إحياء علوم الدين": كتاب العلم - الباب السادس في آفات العلم ١٠٣/١.

(٣) وَفِي رِوَايَةٍ: ((وَمَا أَدْرِي الْخُلُودُ كَفَارَاتُ أَمْ لَا؟))، وَبَعْضُ الرِّوَايَاتِ ذَكَرَتْ ((لِقَمَانِ)) بِدَلِّ ((عَزِيرِ))، وَبَعْضُ الرِّوَايَاتِ مُخْتَصَرَةٌ، وَلَنْ نَعْرِجَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ فَالرِّوَايَاتِ فِيهَا زِيَادَةٌ وَنَقْصٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٦٧٤) فِي السَّنَةِ - التَّحْمِيرِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَابْنُ الْبَرِّ (١٥٤٣) "كَشَفَ الْأَسْتَارَ" فِي الْخُلُودِ، وَالْحَاكِمُ فِي "الْمُسْتَدْرَكِ" ٣٦/١ فِي الْعِلْمِ وَ ١٤/٢ - فِي الْبَيُوعِ، وَعَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ ٣٢٩/٨ فِي الْأَشْرِيَّةِ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ كَمَا فِي "فَتْحِ الْبَارِي" ٦٦/١ وَعَنْهُ الْحَاكِمُ، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي "الْأَفْرَادِ" كَمَا فِي "أَطْرَافِ الْغَرَائِبِ" لِابْنِ الْقَيْسَرَانِيِّ (ق ١١٧/ب)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "تَفْسِيرِهِ" كَمَا فِي "تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ" (الدَّخَانُ/٢٧)، وَابْنُ الْقَيَّوِي فِي "التَّفْسِيرِ" ٢٣٥/٧، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "جَامِعِ الْعِلْمِ" (١٥٥٣)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي "تَارِيخِ دِمَشْقَ" ٤٠٣/١١ وَ ٣٢٧/١٧ وَ ٣١٨/٤٠ مِنْ طَرِيقٍ كَثِيرَةٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا فَذَكَرَهُ. قَالَ الزُّبَيْلِيُّ فِي "تَفْرِيجِ الْكُشَافِ" ٢٦٩/٣: لَمْ أَجِدْهُ فِي "تَفْسِيرِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ". قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، وَغَيْرِ مَعْمَرٍ أَرْسَلَهُ. وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "تَارِيخِهِ" ١٥٣/١ عَنْ هِشَامِ بْنِ يُوسُفَ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ مَرْسَلًا، ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ اهـ بِاخْتِصَارٍ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي "فَتْحِ الْبَارِي" ٦٦/١ تَبَعًا لِلْبَيْهَقِيِّ قُلْتُ: وَقَدْ وَصَلَهُ آدَمُ ابْنُ أَبِي يَاسَافٍ فَقَوِّيتُ رِوَايَةَ مَعْمَرٍ اهـ بِاخْتِصَارٍ. أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ٤٥٠/٢ فِي التَّفْسِيرِ، وَعَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ ٣٢٩/٨ مِنْ طَرِيقِ آدَمَ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ بِهِ مَوْصُولًا، وَهَذِهِ مُتَابِعَةٌ قَوِيَّةٌ إِنْ صَحَّتْ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَالْحَقُّ عِنْدِي أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ صَحِيحٌ. وَقَدْ تَوَبَّعَ ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ الْمَقْبَرِيِّ، أَخْرَجَهُ ابْنُ الْبَرِّ (١٥٤٢) "كَشَفَ الْأَسْتَارَ"، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "جَامِعِ الْعِلْمِ" (١٥٥٢) عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا. لَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ مَتْرُوكٌ. (٤) فِي نَسْخَتِنَا يَنْتَهِي كَلَامُ "ح" عَنْ قَوْلِهِ ((كَذَا فِي الْفَهْستَانِيِّ)) انْظُرْ "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل ٢٤٢/١.

اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَمْرِهِمْ، وَقَدْ أَخْبَرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ تَبْعاً مُؤْمِنًا^(١)، "ط"^(٢).

(١) روي من حديث سهل وعائشة وابن عباس وأبي هريرة مرفوعاً وعطاء وغيره مرسلًا. أما حديث سهل بن سعد فأخرجه أحمد ٣٤٠/٥، وعنه البيهقي في "التفسير" (الدخان: ٣٧)، والثعلبي كما في "تخريج الكشاف" للزيلعي ٢٦٩/٣، وابن أبي حاتم كما في "تفسير ابن كثير" وعنه ابن عساکر ٥/١١، وأخرجه الطبراني في "الكبير": (٦٠١٣)، و"الأوسط" (٣٣٠١)، وعنه ابن مردويه كما في الزيلعي، والطبري في "تفسيره" [ق/١٤]. من طرق عن عبد الله بن يوسف وابن وهب وسعيد بن أبي مريم وحسن و زيد بن أبي الزرقاء والوليد كلهم عن عبد الله بن لهيعة عن أبي زرعة عمرو بن جابر عن سهل مرفوعاً: ((لا تسبوا تبعاً فإنه كان قد أسلم)). وعمرو: غال في التشيع، قال النسائي: ليس بثقة، واتهمه أحمد، ومع ذلك فقال أبو حاتم: صالح الحديث. قال ابن حجر في "تخريج الكشاف": وفيه ابن لهيعة عن عمرو وهما ضعيفان اهـ. لكن رواية العبادة عن ابن لهيعة قوية، فهم من متقدمي أصحابه ولم يخالفه أحد، فالعلة تعينت في عمرو، فقد قال أحمد: يروي عنه ابن لهيعة أحاديث منكرة والله أعلم.

قال الزيلعي: وله طريق آخر عند الدارقطني في "غرائب مالك"، رواه من حديث حبيب عن مالك عن أبي حازم عن سهل مرفوعاً، ثم قال الدارقطني: تفرد به حبيب وهو متروك.

وأما حديث ابن عباس فأخرجه الطبراني في "الكبير" (١١٧٩٠)، و"الأوسط" (١٤٤١)، وابن مردويه وابن أبي حاتم في "تفسيرهما" كما في "الدر المنثور" [الدخان: ٣٧]، وأبو بكر بن خلاد ١/٢١٧، وعنه الخطيب في "التاريخ" ٣/٢٠٥، وابن عساکر في "التاريخ" ٥/١١ من طريق مؤمل بن إسماعيل عن سفيان الثوري عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس مثله مرفوعاً.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا مؤمل، ومؤمل: ضعيف عن الثوري وغيره اهـ. وقد توبع، أخرجه ابن مردويه كما قال الزيلعي ٢٧٠/٣ من طريق أبي حذيفة ثنا سفيان به سنداً ومتناً. وأخرجه ابن عساکر ٥/١١ وابن مردويه كما في "الدر المنثور" عن يونس بن بكير عن زكريا بن يحيى المدني - متروك، منكر الحديث - حدثنا عكرمة عن ابن عباس موقوفاً.

وأخرجه ابن مردويه كما في "الدر المنثور" عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأما حديث عائشة موقوفاً: فقد أخرجه الحاكم ٤٥٠/٢ في "التفسير"، من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: ((كان تبع رجلاً صالحاً ألا ترى أن الله ذم قومه ولم يذمه)).

وأخرجه الطبري في "التفسير" [الدخان: ٣٧]، وعبد بن حميد في "تفسيره" كما في "الدر المنثور" عن ابن نور عن معمر عن قتادة، وعن سعيد عن قتادة عن عائشة، وأخرجه ابن عساکر ٥/١١ من طريق عمران أبي الهزلي عن عيم بن عبد الرحمن قال لي عطاء بن أبي رباح: لا تسبوه فإن رسول الله ﷺ نهى عن سبه، وروي نحو هذا عن وهب بن منبه وكتب الأحبار، والله أعلم.

(٢) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والكلام ٣٦٤/٢.

والجمع والأزمنة والأحايين والدهور (عشرة) من كل صنف؛

[١٧٨٨٩] (قوله: والجمع) معناه: أنه إذا حلف لا يكلمه الجمع يترك^(١) كلامه عشرة أيام كل يوم هو يوم الجمعة لا أنه يترك كلامه عشرة أسابيع كما قد يتوهم. وهذا حيث لا يثبت له، فإن نوى الأسابيع صح، بخلاف جمعة مفرداً، كقوله: علي صوم جمعة إذا نوى الأسبوع أو لم ينو يلزمه صوم الأسبوع بحكم غلبة الاستعمال، يقال: لم أرك منذ جمعة، أفاده في "البحر"^(٢).

[١٧٨٩٠] (قوله: عشرة من كل صنف) هذا عنده، وقال^(٣) في الأيام وأيام كثيرة: سبعة، والشهور: اثنا عشر، وما عداها للأبد. والأصل فيه: أنه لتعريف العهد لو تم معهود وإلا فللجنس، فإذا كان للجنس: فيما أن يصرف إلى أدناه، أو إلى الكل، لا ما بينهما، فهما يقولان: وجد العهد في الأيام والشهور؛ لأن الأيام تدور على سبعة، والشهور على اثني عشر فيصرف إليه، وفي غيرهما: لم يوجد فيستغرق العمر. وهو يقول: إن أكثر ما يطلق عليه اسم الجمع عشرة، وأقله: ثلاثة، فإذا دخلت عليه ((أل)) استغرق الجمع وهو العشرة؛ لأن الكل من الأقل بمنزلة العام من الخاص، والأصل في العام العموم فحملناه عليه، "زيلعي"^(٤).

(قول "الشارح": والدهور) قال "ط": انظر معناه على قول "الإمام"، فإن مفردة المعروف واقع على العمر اتفاقاً، فلا ينبغي أن يكون في جمعه معروفاً خلاف في أنه واقع على العمر كالمفرد، كما هو ظاهر، والجواب: أنه جمع دهر منكر، وما ذكر من وقوعه على عشر مرات عند "الإمام" كل مرة ستة أشهر فهو تخريج من "الإمام" على قول "الصاحين"، "أبو السعود". أو أنه إفتاء بقول الصاحين؛ لعدم وجود نص من "الإمام" عليها، وهو الأقرب.

(قوله: لا أنه يترك كلامه عشرة أسابيع كما قد يتوهم إلخ) ما يتوهم هو المعنى المتعارف الآن، وهو رواية "النوادر" كما في "البحر".

(١) في "م": ((ترك)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ٣٦٩/٤.

(٣) في "م": ((وقال))، وهو تحريف.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ١٤٠/٣.

لأنَّهُ أَكْثَرُ مَا يُذَكَّرُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، ففِي: لَا يُكَلِّمُهُ الْأَزْمَنَةُ خَمْسُ سَنِينَ (وَمُنْكَرُهَا ثَلَاثَةٌ)؛
لأنَّهُ أَقَلُّ الْجَمْعِ مَا لَمْ يُوصَفْ ^(١) بِالكَثْرَةِ كَمَا مَرَّ ^(٢). (حَلَفَ لَا يَكَلِّمُ) عبيداً أو (عبيداً
فلاناً أو: لا يركبُ دوابَّهُ أو: لا يلبسُ ثيابَهُ) ^(٣) ففَعَلَ ثَلَاثَةً مِنْهَا حَيْثُ إِنَّ ^(٤) كَانَ لَهُ
أَي: لِفَلَانٍ (أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةٍ) مِنْ كُلِّ صَنْفٍ (وإِلَّا) بِأَنْ كَلَّمَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ (لَا) يَحْنَثُ.

[١٧٨٩١] (قوله): لأنَّهُ أَكْثَرُ مَا يُذَكَّرُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ) يعني: أَنَّ الْعَشْرَةَ أَقْصَى مَا عُهِدَ مُسْتَعْمَلاً
فِيهِ لَفْظُ الْجَمْعِ عَلَى الْيَقِينِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَأَرْبَعَةُ رِجَالٍ إِلَى عَشْرَةِ رِجَالٍ، فَإِذَا جَاوَزَ
الْعَشْرَةَ ذَهَبَ الْجَمْعُ، فَيُقَالُ: أَحَدُ عَشَرَ رَجُلًا إلخ، "ح" ^(٥) عَنْ "الْبَحْرِ" ^(٦).

[١٧٨٩٢] (قوله: خَمْسُ سَنِينَ) لِأَنَّ كُلَّ زَمَانٍ سِتَّةَ أَشْهُرٍ [١/١٠١ ق/٤] عِنْدَ عَدَمِ النَّبِيِّ، "فَتْح" ^(٧).
[١٧٨٩٣] (قوله: وَمُنْكَرُهَا) أَي: مُنْكَرُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ.

[١٧٨٩٤] (قوله: كَمَا مَرَّ أَي: فِي ((أَيَّامٍ كَثِيرَةٍ)) وَيُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا، "ط" ^(٨)).

[١٧٨٩٥] (قوله: لَا يُكَلِّمُ عبيداً) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُنْكَرِ وَالْمُضَافِ، "ط" ^(٨)، وَإِلَى
أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مُنْكَرِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ الْمَاسَّةِ وَمُنْكَرِ غَيْرِهَا إِذَا لَمْ يُوصَفْ بِالكَثْرَةِ، وَيَأْتِيكَ ^(٩) قَرِيباً
تَحْقِيقُ ذَلِكَ.

(١) فِي "و" وَ"د": ((تَوْصَف)).

(٢) ١٧٥ - "د".

(٣) فِي "د": ((تَوَابَهُ)).

(٤) فِي "و": ((وَأَنَّ)).

(٥) "ح": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ ق ٢٤٣/أ.

(٦) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٦٩/٤.

(٧) "الْفَتْح": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلٌ فِي يَمِينٍ مَنْ حَلَفَ لَا يَكَلِّمُ فَلَانًا أَوْ زَمَانًا ٤٣٠/٤.

(٨) "ط": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْكَلَامِ ٣٦٤/٢.

(٩) الْمَقُولَةُ [١٧٩٠-١] قَوْلُهُ: ((وَأَمَّا الْأَطْعِمَةُ وَالثِّيَابُ إلخ)).

وَتَصِحُّ نَيْةُ الْكُلِّ (و) إِنْ^(١) كَانَتْ يَمِينُهُ عَلَى زَوْجَاتِهِ أَوْ أَصْدِقَائِهِ أَوْ إِخْوَتِهِ لَا يَحْنُثُ مَا لَمْ يَكْلَمْ الْكُلَّ) مِمَّا سَمِيَ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لِمَعْنَى فِي هَؤُلَاءِ فَتَعَلَّقَتْ الْيَمِينَ بِأَعْيَانِهِمْ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا أَخٌ وَاحِدٌ فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ بِهِ حِنْثٌ، وَإِلَّا لَا كَمَا فِي "الْوَقَاعَاتِ"،.....

[١٧٨٩٦] (قَوْلُهُ: وَتَصِحُّ نَيْةُ الْكُلِّ) أَي: قَضَاءٌ وَدِيَانَةٌ؛ لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ، كَذَا فِي "الزِّيَادَاتِ". وَظَاهِرُهُ: ^(٢) أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِوَاحِدٍ، "الْبَحْرُ"^(٣).

[١٧٨٩٧] (قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَنْعَ لِمَعْنَى فِي هَؤُلَاءِ) فَإِنَّ الْإِضَافَةَ فِيهِمْ إِضَافَةٌ تَعْرِيفٌ فَتَعَلَّقَتْ الْيَمِينَ بِأَعْيَانِهِمْ، فَمَا لَمْ يَكْلَمْ الْكُلَّ لَا يَحْنُثُ، وَفِي الْأَوَّلِ إِضَافَةٌ مِلْكٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقْصَدُ بِالْهَجْرَانِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ الْمَالِ الْكَثِيرَ فَتَنَاولَتْ الْيَمِينَ أَعْيَانًا مَنْسُوبَةً إِلَيْهِ وَقَدْ ذَكَرَ النَّسْبَةَ بِفِظْرِ الْجَمْعِ وَأَقْنَهُ ثَلَاثَةً، كَذَا فِي "الْإِخْتِيَارِ"^(٤)، وَنَحْوُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٥).

قُلْتُ: وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمُعْرِفٍ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْعُرْفِ يُرِيدُونَ عَدَمَ الْكَلَامِ مَعَ أَيِّ زَوْجَةٍ مِنْهُنَّ وَمَنْ كَانَ لَهُ صَدَاقَةٌ مَعَ فُلَانٍ، "ط"^(٦).

قُلْتُ: وَقَدْ مَنَّا^(٧) أَوَّلَ الْإِيمَانِ قُبِيلَ قَوْلِهِ: ((كُلُّ حَلٍّ عَلَيْهِ حَرَامٌ)) عَنِ "الْقُنْيَةِ": ((إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَى أَقْرَبَائِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَأَحْسَنْتَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَحْنُثُ وَلَا يُرَادُّ الْجَمْعُ فِي عُرْفِنَا)) اهـ.

[١٧٨٩٨] (قَوْلُهُ: فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ بِهِ) أَي: يَعْلَمُ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ قَدْ يُرَادُّ بِهِ الْجِنْسُ ك: لَا اسْتَرَى الْعَبِيدَ، لَكِنَّ الْفَرْقَ هُنَا أَنَّ إِخْوَةَ فُلَانٍ خَاصٌّ مَعْهُودٌ بِخِلَافِ الْعَبِيدِ.

(١) فِي "و" وَ"د": ((وَلَوْ)).

(٢) فِي "الْأَصْل" وَ"ب" وَ"م": ((وَظَاهِرُ))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ "أ" هُوَ الْمَوَافِقُ لِعِبَارَةِ "الْبَحْرِ".

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٧٠/٤.

(٤) "الْإِخْتِيَارُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلُ فِيْمَنْ حَلَفَ لَا يَلْبِسُ هَذَا الثَّوْبَ إلخ ٦١/٤.

(٥) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ إلخ ٣٧٠/٤.

(٦) "ط": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْكَلَامِ ٣٦٥/٢.

(٧) الْمَقُولَةُ [١٧٣٤٩] قَوْلُهُ: ((قُلْتُ إلخ)).

وألحقَ في "النهر" الأصدقاءَ والزوجاتِ.

قلتُ: وهي من المسائلِ الأربعِ التي يكونُ فيها الجمعُ لواحدٍ كما في "الأشباه"^(١).

[١٧٨٩٩] (قوله: وألحقَ في "النهر"^(٢)) أي: بالإخوة بحثاً، والظاهرُ أنَّه لا خصوصيةَ للأصدقاءِ والزوجاتِ، بل الأعمامُ ونحوهم والعيثُ والنوابُ وغيرهم كذلك؛ لِمَا قلنا.

مطلب: الجمعُ لا يُستعملُ لواحدٍ إلا في مسائلٍ

[١٧٩٠٠] (قوله: من المسائلِ الأربعِ إلخ) ذكرَها في "شرحهِ" على "الملتقى"^(٣) آخرَ كتابِ الوقفِ، وزادَ عليها؛ حيث قال: ((فائدة: الجمعُ لا يكونُ - أي: لا يُستعملُ للواحدِ - إلا في مسائلٍ: وقفَ على أولاده وليسَ له إلا واحدٌ فله كُلُّ الغنَّةِ بخلافِ يمينِهِ. وقفَ على أقاربه المقيمين ببلدٍ كذا فلم يبقَ مِنْهُمْ إلا واحدٌ. حلفَ لا يكلمُ إخوةَ فلانٍ وليسَ له إلا واحدٌ. حلفَ لا يأكلُ ثلاثةَ أرغفةٍ من هذا الحبِّ أو الخبزِ وليسَ مِنْهُ إلا رغيفٌ واحدٌ. حلفَ لا يكلمُ الفقراءَ أو المساكينَ أو النَّاسَ أو بني آدمَ أو هؤلاءِ القومَ أو أهلَ بغدادَ حينئذٍ بواحدٍ، كما في الأطعمةِ والنيابِ [١٠١/٤] والنِّسَاءِ)). ثمَّ أطالَ في ذلك وفي الكلامِ على المسألةِ الأولى وأنها مُحالِفَةٌ لِمَا في "الخاتية"^(٤)، ثُمَّ وَفَّقَ بَيْنَهُمَا فراجِعُهُ، وسيأتي^(٥) إن شاء الله تعالى تمامَ الكلامِ عليها في الوقفِ.

(قوله: وألحقَ في "النهر" أي: بالإخوة بحثاً إلخ) أي: في التفصيلِ المذكورِ في "الواقعاتِ".

(١) "الأشباه والنظائر": كتاب الأيمان ص ٢١.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب إلخ ق ٢٩٠/أ.

(٣) "الدر المنقى": كتاب الوقف - فصل: إذا بنى مسجداً إلخ ٧٥٧/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٤) "الخاتية": كتاب الوقف - فصل في الوقف على الأولاد والأقارب ٣٢٣/٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) المقولة [٢١٨٣٦] قوله: ((لأنه مفرد مضاف فيعم)).

وَأَمَّا الْأَطْعَمَةُ وَالثِّيَابُ وَالنِّسَاءُ فَيَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ إِجْمَاعًا؛ لِانْصِرَافِ الْمَعْرِفِ لِلْعَهْدِ
إِنْ أَمَكْنَ، وَإِلَّا فَلِلْجَنَسِ، وَلَوْ نَوَى الْكُلَّ صَحَّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.....

[١٧٩٠١] (قوله: وَأَمَّا الْأَطْعَمَةُ وَالثِّيَابُ إلخ) أي: إذا كانت مُعْرِفَةٌ بِـ"أَل" مِثْلَ: لَا أَكُلُ
الْأَطْعَمَةَ وَلَا أَلْبَسُ الثِّيَابَ، بِخِلَافِ: أَطْعَمَ زَيْدٌ وَثِيَابُهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَمْعِ كَمَا مَرَّ^(١). وقوله:
(لِانْصِرَافِ الْمَعْرِفِ لِلْعَهْدِ إلخ)) بَيَانُ لُوجِهِ الْفَرْقِ.

أقول: والفرق بين هذِهِ الْمَسَائِلِ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمُشْكَلَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ.

مطلب: تَحْقِيقُ مُهِمِّ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ: لَا أَكُلُمُ عَبْدٌ فَلَانٌ أَوْ زَوْجَاتِهِ أَوْ النِّسَاءَ أَوْ نِسَاءَ

فَنَقُولُ: قَالَ فِي "تَلْخِصِ الْجَامِعِ" وَ"شَرْحِهِ": ((إِنْ كَلَّمْتُ بَنِي آدَمَ أَوْ الرِّجَالَ أَوْ النِّسَاءَ
حَيْثُ بِالْفَرْدِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْكُلَّ إِلْحَافًا لِلْجَمْعِ الْمَعْرِفِ بِالْجَنَسِ فَيُصَدِّقُ قَضَاءً، وَلَا يَحْتُ أَبْدًا؛
لَأَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْأَدْنَى عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِتَصْحِيحِ كَلَامِهِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي وَسْعِهِ إِثْبَاتُ كُلِّ الْجَنَسِ،
وَإِذَا نَوَى الْكُلَّ فَقَدْ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ، وَأَمَّا الْجَمْعُ الْمُنْكَرُ كَ: إِنْ كَلَّمْتُ نِسَاءً فَيَحْتُ
بِالثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ أَدْنَى الْجَمْعِ، وَلَوْ نَوَى الرَّائِدَ صَدَّقَ قَضَاءً، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَخْفِيفٌ عَلَيْهِ؛
لَأَنَّ الرَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ جَمْعٌ حَقِيقَةٌ وَلَهُ ثَبَتَةُ الْفَرْدِ أَيْضًا؛ لِحَوَازِ إِرَادَتِهِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، نَحْوُ:
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [القدر - ١] لَا يَبْهَتُهُ النَّثْيُ)) اهـ.

وقد صَرَّحَ الْأَصُولِيُّونَ بِأَنَّ الْمَعْرِفَ يُصَرَّفُ لِلْعَهْدِ إِنْ أَمَكْنَ وَإِلَّا فَلِلْجَنَسِ؛ لِأَنَّ ((أَل)) إِذَا
دَخَلَتْ عَلَى الْجَمْعِ وَلَا عَهْدَ تَبْطُلُ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ، كَ: لَا أَشْتَرِي الْعَبِيدَ، إِذَا عَلِمْتُ ذَلِكَ فَنَقُولُ:
إِنَّ الْجَمْعَ الْمُضَافَ إِذَا كَانَ مَحْضُورًا فَهُوَ مِنْ قِسْمِ الْمَعْرِفِ الْمَعْهُودِ فَلَا تَبْطُلُ فِيهِ الْجَمْعِيَّةُ، وَلَكِنْ
تَارَةً يُكْتَفَى بِأَدْنَى الْجَمْعِ، كَمَا فِي: عَبْدٌ فَلَانٌ وَثِيَابُهُ وَثِيَابِي، وَتَارَةً لَا بُدَّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا فِي
زَوْجَاتِهِ وَأَصْدِقَائِهِ وَإِخْوَتِهِ، وَقَدْ مَرَّ^(٢) الْفَرْقُ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ مَحْضُورٍ، مِثْلَ: لَا أَكُلُمُ بَنِي آدَمَ،

(١) ص ٥٢١ - "در".

(٢) المقولة [١٧٨٩٧] قوله: ((لأن المنع لمعنى في هؤلاء)).

أو أهل بغداد أو هؤلاء القوم فإنه يكون للجنس؛ لعدم العهد فيحنت بواحد، ويشير إلى هذا الفرق ما في "منية المفتي": ((وعن أبي يوسف: "إن كان له من العيد ما يجمعهم بتسليم واحد لم يحنت حتى يكلم الكل، وإن كانوا أكثر من ذلك فكلم واحداً حيث، وكذا في الثياب إن كان له منها ما يلبس بلبسة واحدة لا يحنت إلا بالكل، وإن كان أكثر فبواحد [١/١٠٢ق/٤]))
اهد. فهذا صريح في الفرق بين المضاف المحصور وغيره، فصار المضاف المحصور مثل المعروف بأل المعهود لا بد فيه من الجمعية، وغير المحصور مثل المنكر والمعرف بأل غير المعهود يكتفى فيه بالواحد، وعليه تخرج المسائل المارة^(١) عن "شرح الملتقى". وبه يظهر صحة ما أحاب به صاحب "البحر"^(٢) فيمن حلف أن أولاد زوجته لا يطعمون بيته فطعم واحد: ((بأنه لا يحنت))، ولا بد من الجمع كما تقدم^(٣) قيل قول "المصنف": ((كل جُل عليه حرام))، لكن كان المناسب أن يقول: لا بد من طلوع الكل؛ لأنه مثل زوجات فلان لا مثل عبيده. وتقدم^(٤) الفرق، لكن العرف الآن بخلاف هذا، كما ذكرناه^(٥) قريباً.

وظهر أيضاً أن مسألة الوقف الصواب فيها ما في "الخاتبة" من التسوية بين الأولاد والبين: ((من أنه إذا لم يكن له إلا^(٦) ولد واحد فالنصف له، والنصف للفقراء؛ إذ لا فرق بين قوله: على أولادي، وقوله: على بني؛ فإن كلا منهما جمع مضاف معهود، بخلاف قوله: على ولدي؛

(قوله: وعن أبي يوسف "إن كان له من العيد ما يجمعهم إلخ) ما ذكره عن أبي يوسف" طريقة أخرى غير التي مشى عليها في المتن و"الشراح".

(١) في المقولة السابقة.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج إلخ ٣٢٨/٤.

(٣) المقولة [١٧٣٤٩] قوله: ((قلت إلخ)).

(٤) المقولة [١٧٨٩٧] قوله: ((لأن المنع لمعنى في هؤلاء)).

(٥) المقولة [١٧٨٩٧] قوله: ((لأن المنع لمعنى في هؤلاء)).

(٦) ((لا)) ساقطة من "٣".

فإنه مفردٌ مضافٌ يشملُ الواحدَ فكلُّ الغلَّةِ له.

وبه يظهرُ أيضاً أنَّ الجمعَ المضافَ المعهودَ إذا لم يُوجد منه إلا فردٌ لا يبطلُ اللفظُ بالكليَّةِ، بل يبقى له مدخلٌ في الكلامِ وإلا لم يستحقَّ الولدُ شيئاً، ولذا حيثُ في: لا أكلُمُ إخوةَ فلانٍ إذا لم يُوجد غيرُ واحدٍ، لكن هذا مع العلمِ وإلا كان المقصودُ هو الجمعَ لا غيرُ كما مرَّ^(١)، فاعتنمَ تحقيقَ هذا المقامِ فإنه من مفرداتِ هذا الكتابِ، والحمد لله على الإتمام والإنعام.

﴿بابُ اليمين في الطلاق والعتاق﴾

الأصلُ فيه: أنَّ الولدَ المَيِّتَ ولدٌ في حقِّ غيره لا في حقِّ نفسه، وأنَّ الأولَّ اسمٌ

لفردٍ سابقٍ.....

﴿بابُ اليمين في الطلاق والعتاق﴾

[١٧٩٠٢] (قوله: الأصل فيه) أي: في مسائله، أي: بعضها، "ط" (١).

[١٧٩٠٣] (قوله: أنَّ الولدَ المَيِّتَ) قَيَّدَ بلفظ الولد إشارةً إلى اشتراطِ أنْ يَسْتَيِّنَ بعضُ خَلْقِهِ،

قال في "الفتح" (٢): ((ولو لم يَسْتَيِّنْ شيءٌ من خَلْقِهِ لم يُعْتَبَرِ)).

[١٧٩٠٤] (قوله: ولدٌ في حقِّ غيره) فَتَنَقُّضِي به العِدَّةُ، والدَّمُّ بعِدَّةِ نَفَاسٍ وأُمُّهُ أُمُّ وَلَدٍ، وَيَقَعُ به

المُعلَّقُ على ولادَتِهِ، "ط" (٣). أي: من عَتَقَهَا أو طَلَّقَهَا مَثَلًا.

[١٧٩٠٥] (قوله: لا في حقِّ نفسه) فلا يُسَمَّى، ولا يُغَسَّلُ، ولا يُصَلَّى عليه، ولا يَسْتَحِقُّ

الإِرْثَ والوَصِيَّةَ، ولا يَحِقُّ اهـ، "شَلْبِي" (٤). وسيأتِي (٥) مثالُ هذا الأصلِ في قوله: ((إنَّ وَلَدَتِ

فَأَنْتَ كَذَا حَيْثُ بَالَمَيْتَ، بِخِلَافِ هُوَ حُرٌّ))، "ط" (٦).

[١٧٩٠٦] (قوله: وأنَّ الأولَّ اسمٌ لفردٍ سابقٍ) فيه: أنَّ المُعْتَبَرَ عَدَمَ تَقَدُّمِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ، والسَّابِقُ

يُوهِمُ وُجُودَ لَاحِقٍ وهو غَيْرُ شَرَطٍ كما [١٠٢/٤ ق/ب] يأتي (٧)، فالأَوْضَحُ أنْ يَقُولَ: والأولُّ اسمٌ

﴿بابُ اليمين في الطلاق والعتاق﴾

(قوله: انتهى، "شَلْبِي") في بعضِ ما قاله نَظَرٌ كما في "السُّنْدِي"، فَإِنَّ الَّذِي تَقَدَّمَ فِي الْجَنَائِزِ: ((أَنَّ

المولودَ إذا لم يَسْتَهَيِّلْ يُسَمَّى وَيُغَسَّلُ، ولا خِلَافَ فِي غَسْلِ تَامِّ الخَلْقِ، وَغَيْرُهُ يُغَسَّلُ على المُخْتَارِ)).

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعتاق ٣٦٥/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٣٣/٤.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعتاق ٣٦٥/٢.

(٤) انظر "حاشية الشلبي على تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعتاق ١٤١/٣.

(٥) المقولة [١٧٩٣٠] قوله: ((مستبين الخلق)) وما بعدها.

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعتاق ٣٦٥/٢.

(٧) ص ٥٢٩ - "در".

والأخير^(١) لفردٍ لاحقٍ، والوسطَ لفردٍ بين العددين المتساويين، وأنَّ المتَّصفَ بأحدها لا يتَّصفُ بالآخر للتَّنافي، ولا كذلك الفعلُ.....

لفردٍ لم يتقدَّمه غيره، أفادَهُ "ط"^(٢).

[١٧٩٠٧] (قوله: والأخير) كذا في "البحر"^(٣)، وفي نسخة: ((والآخر)). تمدَّ الهمزة وكسرِ الحاء بلا ياء، وهي أوَّلَى. ولا يصحُّ الفتح^(٤) لصدقه على السَّابِقِ وعلى اللاحِقِ.

[١٧٩٠٨] (قوله: بين العددين المتساويين) كالثاني من ثلاثة، والثالث من خمسة. ولم يُمثَّل "المُصنَّف" له كـ "الكنز"^(٥)، "ط"^(٦)، وسيأتي^(٧) بيانه.

[١٧٩٠٩] (قوله: بأحدها) أي: أحدِ الثلاثة المذكورة، وفي نسخة بضميرِ التثنية، والأوَّلَى أوَّلَى.

[١٧٩١٠] (قوله: لا يتَّصفُ بالآخر) بالمدِّ والكسر، فلو قال: آخرُ امرأةٍ أتزوجها طالق، فتزوج امرأةً، ثُمَّ أخرى، ثُمَّ طَلَّقَ الأوَّلَى، ثُمَّ تزوجها، ثُمَّ مات طَلَّقَتِ الَّتِي تزوجها مرةً؛ لأنَّ الَّتِي أعاد عليها التَّزْوَجَ اتَّصفتْ بكونِها أوَّلَى فلا تتَّصفُ بالآخرية للتَّضادِّ، كما لو قال: آخرُ عبدٍ أضربُهُ فهو حرٌّ، فضربَ عبدًا ثُمَّ ضربَ آخرَ ثُمَّ أعاد الضَّرْبَ على الأوَّلِ ثُمَّ مات عَتَقَ المَضْرُوبُ مرةً، "ح"^(٨) عن "البحر"^(٩).

(قوله: بالآخرِ بالمدِّ والكسر) لم يظهر إلا قراءته بالفتح، نعم يظهرُ الكسرُ على نسخة ضميرِ المثني، ويعودُ حينئذٍ للوسطِ والأوَّلِ.

(١) في "و": ((والآخر)).

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٥/٢.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧١/٤.

(٤) أي لا يصح فتح الحاء فيقال: ((والآخر)) لصدقه إلخ.

(٥) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ص ١٣٧.

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٥/٢.

(٧) المقولة [١٧٩٢٩] قوله: ((وأما الوسط إلخ)).

(٨) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٣/أ.

(٩) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧٢/٤.

لعدميه؛ لأنَّ الفعلَ الثانيَ غيرَ الأولِ، فلو قالَ: آخِرُ تزوُّجٍ أتزوَّجُ فالتِّي أتزوَّجُها طالقٌ طَلَّقْتُ المتزوَّجَةَ مرتين؛ لأنَّه جعلَ الآخِرَ وصفاً للفعلِ و هو العقدُ، وعقدُها هو الآخِرُ (أولُ عبدٍ أشتريه^(١) حرٌّ فاشتري عبداً عتقَ) لما مرَّ^(٢) أنَّ^(٣) الأولَ اسمٌ لفردٍ سابقٍ وقد وُجدَ (ولو اشتريَ عبيدين معاً ثم آخَرَ فلا) عتقَ (أصلاً) لعدم الفردية (فإن زاد) كلمة: (وحده) أو أسودَ أو بالدنانير.....

١١٠/١ (١٧٩١١) (قوله: لعدميه) أي: لعدم التنافي. بيانه: أنَّ الفعلَ يتَّصفُ بالأوَّلِيَّةِ، وإذا وَقَعَ ثانياً يتَّصفُ بالآخِرِيَّةِ؛ لكونِ الثاني غيرَ الأولِ فإنه عَرَضٌ لا يَبْقَى زمانين، وإنما يَعْتَبَرُهُ الشَّرْعُ باقياً كالبيع ونحوه إذا لم يَعْرض عليه ما يُبَاهِيهِ، كفسخ وإقالة وإلا فهو زائلٌ. وما يُوجدُ بعده فهو غيرُهُ حقيقةً، وإن كان عَيْنُهُ صُورَةً فَصَحَّ وَصْفُهُ بالأوَّلِيَّةِ والآخِرِيَّةِ باعتبارِ الصُّورَةِ، وانتَفَى التَّنَافِي بين الوَصْفَيْنِ باعتبارِ الحقيقة؛ وذلك لكونِ الواقعِ آخِراً غيرَ الواقعِ أولاً، ولذا قال: ((لأنَّ الفعلَ الثانيَ غيرَ الأولِ))، فافهم.

(١٧٩١٢) (قوله: مرتين) ظرفٌ للمتزوجة لا ل: طَلَّقْتُ، "ح"^(٤).

(١٧٩١٣) (قوله: لعدم الفردية) أي: في العبدَيْنِ، وأمَّا العبدُ فعدمُ السَّبْقِ. فكانَ عليه أن يقول: لعدمِ الْفَرْدِيَّةِ والسَّبْقِ. اهـ "ح"^(٤).

(قول "الشَّارَحُ": لعدمِ الْفَرْدِيَّةِ إنْج) أي: الموصوفة بالسَّبْقِ اهـ. "سندي"، فحينئذٍ صحَّ جعلُ هذه العِلَّةِ عِنَّةً لِلْمَسْأَلَتَيْنِ.

(١) في "و": ((اشتريته)).

(٢) ص ٥٢٧ - "در".

(٣) في "و": ((من أن)).

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٣/أ.

(عَتَقَ الثَّالِثُ) عملاً بالوصف، (ولو قَالَ أَوَّلُ عَبْدٍ أَشْتَرِيهِ وَاحِدًا فَاشْتَرَى عَبْدَيْنِ ثُمَّ اشْتَرَى وَاحِدًا لَا يَعْتِقُ الثَّالِثُ) وأشارَ إلى الفرقِ بقوله: (للاحتمالِ) أي: لأنَّ قوله: ((واحداً)) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الْعَبْدِ أَوْ الْمَوْلَى فَلَا يَعْتِقُ بِالْشَكِّ، وَجَوَزَ فِي "البحر" ^(١) جَرَّةً صِفَةً لِلْعَبْدِ.....

مطلب: أَوَّلُ عَبْدٍ أَشْتَرِيهِ حُرٌّ

[١٧٩١٤] (قوله: عَتَقَ الثَّالِثُ) أي: فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْصُوفُ بِكَوْنِهِ أَوَّلَ عَبْدٍ اشْتَرَاهُ وَحْدَهُ، وَلَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْأَوَّلِيَّةِ شِرَاءُ عَبْدَيْنِ مَعًا قَبْلَهُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: أَوَّلُ عَبْدٍ أَشْتَرِيهِ أَسْوَدَ، أَوْ بَالْدَنْبِيرَ، فَاشْتَرَى عَبْدًا بَيْضًا، أَوْ بَالْدَرَاهِمَ، ثُمَّ اشْتَرَى عَبْدًا أَسْوَدَ أَوْ بَالْدَنْبِيرَ عَتَقَ، كَمَا فِي "البحر" ^(١)، وَلَا يَلِزُ فِي الْمَشْرِيقِ ^(٢) أَوَّلًا أَنْ يَكُونَ جَمْعًا كَمَا لَا يَخْفَى.

[١٧٩١٥] (قوله: وأشارَ إلى الفرقِ) أي: بَيْنَ وَحْدِهِ وَبَيْنَ وَاحِدًا.

[١٧٩١٦] (قوله: للاحتمالِ إلخ) هذا الفرقُ لـ "شمس الأئمة"، ومقتضاه: أَنَّهُ لَوْ نَوَى كَوْنَهُ

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الْعَبْدِ أَوْ الْمَوْلَى إلخ) بمعنى أَنَّهُ لَا يَشَارِكُهُ فِي شِرَائِهِ أَحَدٌ، وَعَلَى تَقْدِيرِهِ يَعْتِقُ؛ لِتَحَقُّقِ الْوَحْدَةِ فِي الْمَوْلَى، وَعَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْعَبْدِ لَا يَعْتِقُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ وَحْدَهُ الْذَاتِ، وَهِيَ مُتَحَقِّقَةٌ فِي الْجَمِيعِ، أَهـ "سندي"، لَكِنْ مَا قَالَهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، بَلْ يَعْتِقُ عَلَى احْتِمَالٍ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلْعَبْدِ، لَا عَلَى احْتِمَالِ رُجُوعِهِ لِلْمَوْلَى، وَكَأَنَّهُ عَلَى هَذَا الْقِيلِ يَكُونُ وَاحِدًا، بِمَعْنَى مُنْفَرَدًا.

(قوله: لِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْصُوفُ بِكَوْنِهِ أَوَّلَ عَبْدٍ اشْتَرَاهُ وَحْدَهُ) وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ((وَاحِدًا)) يُرَادُ بِهِ الْإِنْفِرَادُ فِي حَالَةِ الشَّرَاءِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، أَيْ: مُنْفَرَدًا فِي حَالَةِ الشَّرَاءِ، فَالثَّلَاثُ لَمْ يَسْبِقْهُ أَحَدٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، فَكَانَ أَوَّلًا. أَهـ "سندي".

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧١/٤.

(٢) فِي "٣": ((الْمُشْتَرَى)).

حالاً من العبد يعتق، لكن عبّر عنه في "الفتح"^(١) ب: ((قيل)). والذي اقتصر عليه في "تلخيص الجامع الكبير" [١/١٠٣/٤] وأوضحه "قاضي خان" في "شرح الجامع الصغير"^(٢) و"شراح الهداية"^(٣) وغيرهم هو: ((أن)) ((الواحد)) يقتضي الانفراد في الذات و((وحدته)) الانفراد في الفعل المقرّون به، ألا ترى أنه لو قال: في الدار رجلٌ واحدٌ كان صادقاً إذا كان معه صبيٌّ أو امرأةٌ، بخلاف: في الدار رجلٌ وحده فإنه كاذبٌ، فإذا قال: واحداً لا يعتق الثالث؛ لكونه حالاً مؤكّدة لم يُقدّر غير ما أفاده لفظ أول؛ فإنّ مفاده الفردية والسبق، ومفادها التفرد، فكان كما لو لم يذكرها، أمّا إذا قال: وحده فقد أضاف العتق إلى أول عبد لا يُشارِكُه غيره في التملك، والثالث بهذه الصفة. وإن عني بقوله: ((واحداً)) معنى التوحيد صدق ديناً وقضاً؛ لما فيه من التغليب، فيكون الشرط جيتذ التفرد والسبق في حالة التملك، كما ذكره "الفارسي" في "شرح التلخيص". وبما ذكر من الفرق علمت أنه لا فرق بين النصب والجر، بل ذكر في "تلخيص الجامع": ((أن حقّه الكسر)) كما في بعض نسخ "الجامع"،

((قوله: لكن عبّر عنه في "الفتح" بقيل إلخ) وذكر قلّه: ((أنه لو قال: واحداً لا يعتق الثالث؛ لأنّ واحداً يحتمل التفرد في الذات، فيكون حالاً مؤكّدة؛ لأنّ الواقع كونه كذلك في ذاته فلا يعتق؛ لأنّ كلاً من الأولين كذلك في ذاته، فإنه أول بهذا المعنى، فإنه في ذاته فرد سابق على من يكون بعده، فلم يكن الثالث أولاً بهذا المعنى، ويلزم على هذا - أنه لو قصد هذا المعنى - أن يعتق كلّ من الأولين السابقين، ويحتمل كونه بمعنى الانفراد في تعلّق الفعل به، فتكون مؤسسة فيعتق؛ لأنه المنفرد في تعلّق الفعل، بخلاف الأولين، فلا يعتق بالملك، وقيل إلخ)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٥.

(٢) "شرح الجامع الصغير": كتاب الإيمان - باب اليمين في العتق ٢/١٠٠ ب.

(٣) انظر "فتح القدير": كتاب الإيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٥، و"العناية": كتاب الإيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٥ (هامش "فتح القدير").

فهو ك: وحده، وفي "النهر" رفعه خبر مبتدأ^(١) محذوف فهو ك: واحداً^(٢)، (ولو قال: أول عبد أمليكه فهو حرٌ فملك عبداً ونصف عبد عتق الكامل).....

وذكر "شارحه" عن "كافي النسفي"^(٣): ((أن الألف خطأ من بعض الكتاب)).
[١٧٩١٧] (قوله: فهو كوحده) أي: فيعتق العبد الثالث، وردّه في "النهر"^(٤): ((بأن الجر كالنصب للفرق السابق)).

قلت: ويؤيده ما نقلنا عن "تلخيص الجامع" و"شرحه".
[١٧٩١٨] (قوله: وفي "النهر" إلخ) في بعض النسخ: ((وجوز في "النهر" إلخ)) وعبارته: ((ولم أر في كلامهم الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والظاهر أنه لا يعتق أيضاً كالنصب، فتدبره)) اهـ.

[١٧٩١٩] (قوله: فملك عبداً ونصف عبد) أي: معاً، كما في "الفتح"^(٥).
[١٧٩٢٠] (قوله: عتق الكامل) لأن نصف العبد ليس بعبد فلم يشاركه في اسمه فلا يقطع عنه وصف الأوليّة والفردية، كما لو ملك معه ثوباً أو نحوه، "زيلي" "^(٦).

(قوله: وردّه في "النهر" بأن الجر كالنصب للفرق السابق إلخ) أي: من أن ((واحداً)) يفيد التفرد في الذات، و((وحده)) التفرد في الفعل المقرون به، لكن هذا الرد لا يستقيم على ما جرى عليه في "البحر" من الفرق الذي ذكره عن "شمس الأئمة"، وهو ما جرى عليه "المصنف"، وأشار إليه "قاضيخان" كما في "الفتح"، وذكره "الزيلي"، فهذا من صاحب "النهر" رد على طريقة بطريقة أخرى، وهذا لا يناسب.

(١) في "و": ((وجوز في النهر الرفع خبر مبتدأ))، وفي "د": ((وفي النهر الرفع خبر مبتدأ)).

(٢) في "و" و "د" و "ط": ((كواحد)).

(٣) "كافي النسفي": كتاب الإيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ١/ق ٢٠١/ب.

(٤) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٥٧٨/ب.

(٥) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٤.

(٦) "تبين الحقائق": كتاب الإيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣/١٤٢.

وكذا الثياب، بخلاف المكيلات والموزونات للمزاحمة، "زيليقي". (قال: آخر عبدٍ أملكه فهو حرٌّ فملك عبدًا فمات الحالف لم يعتق)؛ إذ لا بُدَّ للأخير من الأول، بخلاف العكس كالبعْد^(١) لا بُدَّ له من قَبْلٍ بخلاف القَبْل، (فلو اشتري) الحالف المذكور (عبدًا ثمَّ عبدًا.....

[١٧٩٢١] (قوله: وكذا الثياب) مثل: أوَّلُ ثوبٍ أملكه فهو هديّ، فملك ثوبًا ونصفًا.
[١٧٩٢٢] (قوله: للمزاحمة) فإنه إذا قال: أوَّلُ كُرٍّ أملكه فهو صدقة، فملك كُرًّا ونصف كُرٍّ جملة لا يلزمه التصدق بشيء؛ لأنَّ النصف الزائد عسى الكُرُّ مزاحمٌ له يُخرجه عن الأوَّلية والفردية؛ لأنَّ الكُرَّ اسمٌ لأربعين قفيزاً وقد ملك ستين جملة. نظيره: أوَّلُ أربعين عبدًا أملكهم فهم أحرار، فملك ستين لا يعتق أحد، فعلم أنَّ النصف في الكُرِّ يقبل الانضمام إليه؛ إذ لو أخذت أيَّ نصفٍ ثبتت وضممتَه [١٠٣/٤ ب] إلى النصف الزائد يصير كُرًّا كاملاً، ونصف العبد ليس كذلك، "زيليقي"^(٢).

[١٧٩٢٣] (قوله: فمات الحالف) وكذا لا يعتق لو لم يمّت بالأولى؛ لأنه ما دام حيًّا يحتمل أن يملك غيره.

[١٧٩٢٤] (قوله: إذ لا بُدَّ للأخير من الأول إلخ) قال في "الفتح"^(٣): ((وهذه المسألة مع التي تقدّمت تحقّق أن المعتبر في تحقّق الآخريّة وجود سابق بالفعل، وفي الأوَّية عدم تقدّم غيره لا وجود آخر متأخّر عنه، وإلا لم يعتق المشتري في قوله: أوَّلُ عبدٍ اشتريه فهو حرٌّ إذا لم يشتري بعده)) اهـ.
[١٧٩٢٥] (قوله: بخلاف القَبْل) فإذا قلت: جاء زيدٌ قبل لا يقتضي مجيء أحدٍ بعده؛ فإنَّ معناه: أنَّ أحدًا لم يتقدّمه في المجيء، "ط"^(٤).

(١) في "ط": ((كالعبد))، وهو تحريف.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ١٤٢/٣ بتصرف.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٣٥/٤.

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٦/٢.

ثم ماتَ) الحالفُ (عتقَ) الثاني (مستنداً إلى وقتِ الشراءِ) فيُعتَبَرُ من كلِّ المالِ لو الشراءُ في الصَّحَّةِ، وإلاَّ فَمِنَ الثُّلُثِ، وعليه فلا يصيرُ فاراً.....

قُلْتُ: والظاهر أنَّ هذا فيما إذا كان ((قُبْلُ)) مَنصُوباً مُنَوَّناً وإلاَّ فهو مُضَافٌ تَقْدِيرًا إلى شيءٍ وَحْدَ بَعْدَهُ، إِنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ وَجُودُهُ بَعْدَهُ، وَلَوْ صَرَّحَ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ك: جِئْتُ قُبْلَ زَيْدٍ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(١٧٩٢٦) (قوله: ثم مات الحالف) قَيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّ الثَّانِي آخِرٌ إِلَّا بِمَوْتِ الْمَوْلَى؛ لِجَوَازِ أَنْ يَشْتَرِيَ غَيْرَهُ فَيَكُونُ هُوَ الْآخِرُ، "بِحَرْ" (١).

قُلْتُ: وهذا إذا تناولت اليمينُ غيرَ هذا العبدِ وكانت على فعلٍ لا يُوَجِّدُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى، وَلَمْ يُوقَّتْ وَقْتًا؛ لِأَنَّ فِي "شرح الجامع الكبير": ((لو قال لامرأتين: آخِرُ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا مِنْكُمَا طَالِقٌ فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ الْأُخْرَى طَلَّقْتَ الثَّانِيَةَ فِي الْحَالِ؛ لَا تُصَافُهَا بِالْآخِرِيَّةِ فِي الْحَالِ، وَالْيَمِينُ لَمْ يَتَنَاوَلَ غَيْرَهُمَا. وَلَوْ قَالَ لِعَشْرَةِ أَعْبَادٍ: آخِرُكُمْ تَزَوَّجًا حُرٌّ فَتَزَوَّجَ بِإِذْنِهِ عَبْدٌ ثُمَّ عَبْدٌ ثُمَّ تَزَوَّجَ الْأَوَّلُ أُخْرَى (١) ثُمَّ مَاتَ الْمَوْلَى لَمْ يَعْتَقِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ بِمَوْتِهِ لَمْ يَتَحَقَّقِ الشَّرْطُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَتَزَوَّجَ آخِرُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْلَى فَلَمْ يَكُنْ آخِرَهُمْ إِلَّا إِذَا تَزَوَّجَ كُلُّهُمْ بِإِذْنِهِ فَيَعْتَقُ الْعَاشِرُ فِي الْحَالِ بِلَا تَوْقُفٍ عَلَى مَوْتِ الْمَوْلَى؛ لِأَنَّهُ آخِرُهُمْ، وَلَا يُتَوَهَّمُ زَوَالُ وَصْفِ الْآخِرِيَّةِ عَنْهُ، وَكَذَا لَوْ مَاتُوا قَبْلَهُ سِوَى الْمُتَزَوِّجِينَ فَيَعْتَقُ الَّذِي تَزَوَّجَ مَرَّةً. وَلَوْ قَالَ: آخِرُكُمْ تَزَوَّجًا الْيَوْمَ حُرٌّ عَتَقَ الثَّانِي الَّذِي تَزَوَّجَ مَرَّةً مُخْضِي الْيَوْمِ دُونَ الْأَوَّلِ الَّذِي تَزَوَّجَ مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ اتَّصَفَ بِالْأَوَّلِيَّةِ فَلَا يَتَصَفُّ بِالْآخِرِيَّةِ)) اهـ، مُلْخَصًا، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

(١٧٩٢٧) (قوله: مُسْتَدًا إِلَى وَقْتِ الشَّراءِ) هَذَا عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُمَا يَقَعُ مُقْتَصِرًا عَلَى حَالَةِ الْمَوْتِ فَيُعتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الْآخِرِيَّةَ لَا تَثْبِتُ إِلَّا بَعْدَ شَرَاءٍ غَيْرِهِ بَعْدَهُ وَذَلِكَ يَتَحَقَّقُ

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعتاق ٣٧٢/٤.

(٢) فِي "٣": ((بِأُخْرَى)).

لو^(١) عُلِقَ البائن بالآخر^(٢) خلافاً لهما، وأما الوسط: ففي "البدائع"^(٣): أنه لا يكون إلا في وترٍ، فتاني الثلاثة وسطاً، وكذا ثالث الخمسة وهكذا. (إن ولدت فأنث كذا حيث بالميت) ولو سيقطاً.....

بالموت فيقتصر عليه. وله: أن الموت معروف، فأما اتصافه بالآخريّة [٤/٤؛ ١/١] فمن وقت الشراء فيثبت مستنداً، "بحر"^(٤).

[١٧٩٢٨] (قوله: لو علق البائن بالآخر) كقوله: آجر امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثاً، فعنده يقع منذ تزوجها، وإن كان دخل بها فلها مهر بالدخول بشبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول، وعندها بالحيض بلا حديد، ولا ترث منه، وعندهما يقع عند الموت وترث؛ لأنه فار، ولها مهر واجد وعليها العدة أبعد الأجلين من عدة الطلاق والوفاء، وإن كان الطلاق رجعيّاً فعليها الوفاة وتجدد، كما في "البحر"^(٤).

[١٧٩٢٩] (قوله: وأما الوسط إلخ) فإذا اشترى ثلاثة أعبد متفرقين ثم مات عتق الثاني عند الموت عندهما، وعند الإمام عتق مستنداً إلى وقت شراء الثالث؛ لأنه اكتسب اسم الوسط في نفس الأمر عند شراء الثالث، وعرفنا ذلك بموت السيد قبل أن يشتري رابعاً، وأما قبل الثالث فسم يكتسب الثاني اسم الوسط لا عندنا ولا في نفس الأمر فلا يستند العتق إلى وقت شراء الثاني، بخلاف ما إذا قال: آجر عبد أملكه فهو حر ثم اشترى عبدَيْن متفرقين ثم مات حيث يعتق الثاني مستنداً إلى وقت شرايه عند الإمام؛ لأنه اكتسب اسم الآخر بالشراء في نفس الأمر، وعرفنا ذلك بموت السيد قبل أن يشتري عبداً آخر، هذا ما ظهر لي، فتأمل وراجع. اهـ "ح"^(٥).

(١) في "و": ((إذا)).

(٢) في "د": ((البائن أو الثالث بالآخر)).

(٣) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل وأما الخلف على ما يخرج من الخالف أو لا يخرج إلخ ٨٧/٣.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧٢/٤.

(٥) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٣/ب.

مُسْتَبِينَ الْخَلْقِ، وَإِلَّا لَا (بخلاف: فهو حرٌّ فولدت ميتاً ثمَّ آخرَ حياً عتقَ الحيَّ وحده) لبطلان الرقِّ بالموتِ بخلافِ الولدِ أو الولادة. (البشارة عرفاً اسمٌ لخبرٍ سارٍّ) خَرَجَ الضَّارُّ فَلَيْسَ بِبِشَارَةٍ عَرَفًا.....

قُلْتُ: وهو بحثٌ جيّدٌ، والقواعدُ له تُؤيِّدُ. وفي "التلخيص" و"شرحِه" ل: "الفارسي": ((لو قال: كلُّ مُمْلوكٍ أَمْلِكُهُ حرٌّ إلَّا الأوسَطَ فَمَلَكَ عَبْدًا عَتَقَ فِي الْحَالِ؛ لَامْتِنَاعِ الأَوْسَطِيَّةِ فِيهِ حَالاً وَمَالاً، فَلَوْ مَلَكَ ثَانِياً ثُمَّ ثَالِثاً لَمْ يَعْتِقْ وَاحِدًا مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ صَارَ أَوْسَطَ بَخِيرَاءِ الثَّالِثِ، وَالثَّالِثُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَصِيرَ أَوْسَطَ. بِمَلَكَ حَامِسٍ، وَإِنَّمَا يَعْتِقُ الثَّانِي إِذَا انْتَفَتْ عَنْهُ الأَوْسَطِيَّةُ؛ بَأَنَّ مَلَكَ رَابِعاً فَيَعْتِقُ حِينَ مَلَكَ الرَّابِعَ وَهَلَمْ جَرَّ. وَالأَوْسَطِيَّةُ تَزُولُ بِمَوْتِ المَوْلَى عَنْ شَفْعِ كَالِاثْنَيْنِ والأَرْبَعَةِ والسَّتَةِ، وَتَتَحَقَّقُ بِمَوْتِهِ عَنْ وَتَرٍ، كَثَلَاثَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ أَوْ سَبْعَةٍ وَنَحْوِهَا، فَيَعْتِقُونَ إلَّا أَوْسَطَهُمْ))، وَتَمَامُهُ هُنَاكَ.

مطلب: إِنْ وَلَدَتْ فَأَنْتِ كَذَا حَيْثُ بِالْمَيِّتِ، بِخِلَافِ: فَهُوَ حرٌّ

[١٧٩٣٠] (قوله: مُسْتَبِينَ الْخَلْقِ) أَي: وَلَوْ بَعْضَ الْخَلْقِ، كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(١).

[١٧٩٣١] (قوله: وَإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَسْتَبِنْ.

[١٧٩٣٢] (قوله: عَتَقَ الْحَيَّ وَحْدَهُ) أَي: عِنْدَ "الإمام"، وَعِنْدَهُمَا لَا يَعْتِقُ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ تَحَقُّقَ بِلَادَةِ الْمَيِّتِ فَتَنْحَلَّ الْيَمِينُ لَا إِلَى جَزَاءٍ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ [١٠٤ق/٤ب] نَيْسَ. يَنْحَلُّ لِلْحُرِّيَّةِ، وَلَهُ: أَنَّ مُطْلَقَ الْاسْمِ تَقْيِيدٌ بِوَصْفِ الْحَيَاةِ؛ لِأَنَّهُ قَصْدُ إِثْبَاتِ الْحُرِّيَّةِ لَهُ، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ: أَوَّلُ وَلَدٍ تَلَدَيْنَهُ فَهُوَ حرٌّ فولدت ميتاً ثمَّ حياً، أَفَادَهُ فِي "البحر"^(٢).

[١٧٩٣٣] (قوله: لبطلان الرقِّ إلخ) هذا تعليلٌ مِنْ طَرَفِهِمَا لغيرِ مَذْكُورٍ فِي كَلَامِ "الشَّارَحِ" وَهُوَ مَا لَوْ قَالَ: أَوَّلُ عَبْدٍ يَدْخُلُ عَلَيَّ فَهُوَ حرٌّ فَأَدْخَلَ عَلَيْهِ عَبْدٌ مَيِّتٌ ثُمَّ آخَرَ حَيٌّ عَتَقَ الْحَيَّ إِجْمَاعاً عَلَى الصَّحِيحِ، وَالغَدْرُ لَهُمَا أَنَّ الْعُبُودِيَّةَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا تَبْقَى؛ لِأَنَّ الرِّقَّ يَبْطُلُ بِالمَوْتِ، بِخِلَافِ الْوَلَدِ فِي: أَوَّلُ وَلَدٍ تَلَدَيْنَهُ، وَالْوِلَادَةُ فِي: إِنْ وَلَدْتَ؛ لِتَحَقُّقِهِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، أَفَادَهُ "ح"^(٣).

(١) المقولة [١٧٩٠٣] قوله: ((أَنَّ الْوَلَدَ الْمَيِّتَ)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧١/٤.

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٣ب - ٢٤٤أ.

بل لغةً، ومنه: ﴿فَكَتَبَرْتَهُمْ بِكَذَابِ أَيْمِهِ﴾ [آل عمران - ٢١] (صِدْقٍ) خَرَجَ الكَذِبُ
فَلَا يُعْتَبَرُ (لَيْسَ لِلْمُبَشِّرِ بِهِ عِلْمٌ) فَيَكُونُ.....

[١٧٩٣٤] (قوله: بل لغةً إلخ) قال في "النهر"^(١): ((ولا تختصُّ لغةً بالسَّارَّ، بل قد تكونُ في الضَّارَّ أيضاً، ومنه: ﴿فَكَتَبَرْتَهُمْ بِكَذَابِ أَيْمِهِ﴾ [آل عمران - ٢١]، ودَعَوَى المَجَارِ مَدْفُوعَةٌ بِمَادَّةِ الاشتِاقِ؛ إذ لا شكَّ أنَّ الإخبارَ بما يخافُهُ الإنسانُ يُوجِبُ تَغْيِيرَ البَشَرَةِ أيضاً)) اهـ.

أقول: لا منفاة بين ما قاله من أنَّها حقيقةٌ في خبرٍ يُغَيِّرُ البَشَرَةَ وبين تقريرِ البَيَّانِينَ الاستِعَارَةَ التَّهْكِيمِيَّةَ في الآية؛ لأنَّه نظرٌ فيمَا قاله إلى أَصْلِ اللُّغَةِ، وَهُمْ نَظَرُوا إلى عُرْفِ اللُّغَةِ، وَكَمْ لَفْظٌ اخْتَفَ معناه في أَصْبِهَا وَعُرْفَهَا، كَالدَّائِيَّةِ فَإِنَّهَا اسْمٌ لِمَا يَدْبُ عَلَى الأَرْضِ في أَصْلِ اللُّغَةِ، وَخُصَّتْ في عُرْفِهَا بَذَوَاتِ الأَرَبِ، وَكَاللَّفْظِ؛ فَإِنَّ معناه في أَصْلِ اللُّغَةِ الرَّمْيُ ثُمَّ خُصَّ في عُرْفِهَا بِمَا يَطْرَحُهُ النِّم، كما في "رسالة الوضع". اهـ "ح"^(٢).

وحاصله: أَنَّهُ مَقُولٌ لُغَوِيٌّ فَيَصِحُّ إِطْلَاقُ لَفْظِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ عَنِيهِ بِاخْتِلَافِ الاعتبارِ، كما أَوْضَحَهُ في "التلويح"^(٣) في أوَّلِ التَّقْسِيمِ الثَّانِي في اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ في الْمَعْنَى.

[١٧٩٣٥] (قوله: خَرَجَ الكَذِبُ) فلا يُعْتَبَرُ، وَأُورِدَ أَنَّهُ يَظْهَرُ بِهِ في بَشَرَةِ الْوَجْهِ الْفَرْحُ وَالسُّرُورُ باعتبارِ الظَّاهِرِ. وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ خِلَافُهُ يَزُولُ، لَكِنْ في "الفتح"^(٤): ((أَنَّ الْوَجْهَ فِيهِ نَقْلُ اللُّغَةِ وَالْعُرْفِ)).

[١٧٩٣٦] (قوله: فَيَكُونُ) أي: التَّبَشِيرُ، أَوِ الضَّمِيرُ عَائِدٌ لِلْخَبَرِ الَّذِي عَادَ إِلَيْهِ ضَمِيرُ:

((به)).

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٩٠/ب.

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٤/أ.

(٣) "التلويح": الباب الأول: تقسيم اللفظ بالنسبة إلى المعنى - التقسيم الثاني: في استعمال اللفظ في المعنى ٦٩٠/١-٧٠.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٧.

من الأول دون الباقي (فلو قال: كلُّ عبدٍ بشرني بكذا فهو حرٌّ فبشره ثلاثة متفرقون عتق الأول) فقط؛

مطلب: كلُّ عبدٍ بشرني بكذا حرٌّ

(١٧٩٣٧) (قوله: من الأول) أي: من المخير الأول دون الباقي، أي: المخيرين بعده في المثال الآتي قال في "الفتح" ^(١): ((وأصله ما روي: أنه عليه الصلاة والسلام مرَّ بـ"ابن مسعود" وهو يقرأ القرآن، فقال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يقرأ القرآنَ عَصاً طَرِيّاً كما أنزلَ فليقرأ بقراءةِ ابنِ أُمِّ عَبْدِ»)) ^(٢) فابتدر إليه "أبو بكر" و"عمر" رضي الله تعالى عنهما بالبشارة فسبَقَ [١/١٠٥ق/٤]

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٧.

(٢) روي هذا الحديث ضمن قصة طويلة فيها سهره ﷺ مع أبي بكر وعمر، ودعاء النبي ﷺ لابن مسعود، وبشارة الشيخين له بذلك؛ فبعضهم يرويه مطوَّلاً، وبعضهم مقطَّعاً ومختصراً.

وبالحملة فقد رواه سفیان الثوري وأبو نعيم ويزيد بن عبد العزيز وأبو بكر بن عياش في رواية عنه كلهم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة بن قيس أنَّ رجلاً قال لعمر: إني تركت رجلاً يلي القرآن فغضب عمر.....

قال أبو نعيم: قال يحيى القطان للأعمش: أليس قال خيثمة: إن اسم الرجل قيس بن مروان؟ قال: نعم.

ورواه أبو معاوية ومحمد بن فضيل وزائدة والفضل بن عياض كلهم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة (ح)، والأعمش عن خيثمة عن قيس بن مروان عن عمر فذكره هكذا بالإسنادين عن الأعمش، وأحياناً يقتصرون على حديث علقمة أو خيثمة.

لكن قال البيهقي: هذا الحديث لم يسمعه علقمة من عمر، إنما رواه علقمة عن القرئع عن قيس عن عمر.

وقال الترمذي: وقد روى هذا الحديث الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن علقمة عن رجل من جعفي يقال له قيس أو ابن قيس عن عمر عن النبي ﷺ هذا الحديث في قصة طويلة [لم يذكر قرئع].

قال ابن عساکر: (٢٠٠٢) رواه الحسن عن إبراهيم عن قرئع عن رجل من جعفي يقال له: قيس أو ابن قيس عن عمر به [أخرجه عبد الله بن أحمد ١/٣٩٩ قال الدارقطني في "العلل": رواه عماره بن عمير عن رجل من جعفي عن عمر - وهو قيس بن مروان - قال الخافض ابن كثير في "مسند عمر" ١٧٣/١ هذا الحديث لا يشك أنه محفوظ، وهذا الاضطراب لا يضر صحته والله أعلم، ورواه حبيب بن حسان عن زيد بن وهب عن عمر .

أخرجه عن أبي معاوية أحمد ٧/٢٥٦ و٢٦ و٣٤، وابن أبي شيبة ٢/٢٨٠ و١٠/٥٢٠، والترمذي (١٦٩) في الصلاة - الرخصة في السمر، والنسائي في "الكبرى" (٨٢٥٦) في المناقب، وابن خزيمة (١٠٦) في الصلاة - الجهر بالقراءة في الليل، -

= ومحمد بن نصر المروزي في "قيام الليل" (٥٠)، وابن أبي داود في "المصاحف" ص١٣٧، وابن حبان (٢٠٣٤)، وأبو يعلى (١٩٤) (١٩٥)، والحاكم ٢/٢٢٧، وقال الترمذي: حديث عمر حسن، قال أحمد: يكره سماع علقمة بن قيس من عمر قيل له: من يكره؟ قال: الكوفيون أصحابه اهـ. "جامع التحصيل" ص٢٤٠.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وأتوهمهما لم يصح عندهما سماع علقمة من عمر. وأخرجه عن زائدة الطبراني في "الكبير" (٨٤٢٢)، وعن أبي بكر بن عياش ويزيد أخرجه أحمد ١/٧. وأخرجه عن ابن فضيل النسائي في "الكبرى" (٨٢٥٥)، وأبو يعلى (١٩٣)، وعنه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٤١٥)، والزار في "البحر الزخار" (٣٢٧).

وأخرجه عن فضيل بن عياض النسائي في "الكبرى" (٨٢٥٧)، والدارقطني في "الأفراد" (٢/٢٧٧). وأخرجه عن سفيان الزوار (٣٢٦)، والحاكم ٢/٢٢٧ و٣/٣١٨، وأبو عبيد في "فضائل القرآن" ص١٠٧، والخطيب في "تاريخه" ٤/٣٢٦، وأخرجه عن أبي نعيم الفضل بن دكين الطبراني (٨٤٢٠)، وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" ٧/١٩٩، ويعقوب بن سفيان الفسوي في "المعرفة والتاريخ" ٢/٥٣٨، وأبو نعيم في "الحلية" ١/١٢٤، و"المعرفة" (٤٤٧٨)، والبيهقي في "الكبرى" ١/٤٥٣ في الصلاة - باب كراهية النوم قبل العشاء.

وعن الحسن بن عبيد الله ذكره البخاري في "التاريخ" ٧/١٩٩، وأخرجه أحمد ١/٣٨، والزار (٣٢٨)، وأبو عبيد في "فضائل القرآن" ص١٠٧، والطبراني (٨٤٢٤)، واليهقي ١/٤٥٣، ونقل الترمذي عن البخاري أن حديث الحسن بن عبيد الله محفوظ. قال الدارقطني في "العلل" (س ٢٢٢): وقد ضبط الأعمش إسناده، وحديثه هو الصواب، قال البرقاني: قلت له: فإن البخاري حكم بحديث الحسن على حديث الأعمش، قال الدارقطني: قول الحسن عن قرن غير مضبوط؛ لأن الحسن ليس بالقوي ولا يقاس بالأعمش اهـ.

مع أن الحسن وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، ولم يغمزه إلا البخاري والدارقطني هنا. وظاهر أن البخاري لم يرد حديث الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر، وإنما بين أن الوساطة بين علقمة وعمر هو الحسن بن عبيد الله والله أعلم، واختلف على أبي بكر بن عياش، فرواه فرات بن محبوب عن أبي بكر عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود أن أبا بكر وعمر بشراه.

أخرجه الطبراني (٨٤٢٣)، قال الدارقطني: تفرد بهذا فرات، وكان كوفيًا لا بأس به إلا أنه وهم في هذا - أي: زيادة ابن مسعود - وخالفه يحيى بن آدم، فرواه مرة كرواية أبي معاوية كما مر عند أحمد، ومرة رواه عنه عن عاصم عن زر عن عبد الله. أخرجه أحمد ١/٧، و"فضائل الصحابة" (١٥٥٤)، وابن ماجه (١٣٨) في المقدمة - فضائل الصحابة، والزار (١٢) "نجر"، وأبو يعلى (١٧) (٥٠٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٠٦٦)، وأبو القاسم الشيباني في "فوائده" (٧٣/ب). قال الزوار: وهذا الحديث لا تعلم أحدًا أسنده عن أبي بكر إلا يحيى بن آدم، وهو ثقة عن أبي بكر، ولم يكن بالحافظ، وزاد فيه لأن زائدة رواه عن عاصم عن زر عن عبد الله ولم يقل عن أبي بكر وعمر.

والزيادة لمن زاد إذا كان حافظًا، وأرجو أن يكون الحديث صحيحًا؛ لأن أبا بكر وعمر قد كانا مع النبي ﷺ في ذلك الوقت، فاختصره أبو بكر بن عياش اهـ. ولعل هذا ليس من خطأ أبي بكر بل شعيب، فقد تفرد به عن يحيى والله أعلم. =

لما قلنا، وتكون بكتابة ورسالة مالم ينو المشافهة فتكون كالحديث، ولو أرسل بعض عبيده عبدًا آخر إن ذكر الرسالة عتق المرسل،.....

أبو بكر عمر، فكان "ابن مسعود" يقول: "بشرني" أبو بكر "وأخبرني" عمر.

[١٧٩٣٨] (قوله: لما قلنا) من أن المبشر هو الأول دون الباقي.

[١٧٩٣٩] (قوله: فتكون كالحديث) أي: فلا يعتق بالكتابة والرسالة؛ لما مر^(١) في الباب

السابق: ((أن الحديث لا يكون إلا باللسان)).

[١٧٩٤٠] (قوله: إن ذكر الرسالة) بأن قال له: إن فلانًا يقول لك: إن فلانًا قديم، كما في

"البحر"^(٢). فالمعتبر في الرسالة إسناده الكلام إلى المرسل بلا اشتراط ذكر مادة الرسالة.

١١٢/٣

= ورواه زائدة عن عاصم عن زر عن عبد الله، وكذلك رواه عفان عن حماد عن عاصم، به.

أخرجه أحمد ٤٤٥/١ و٤٥٤، وأبو يعلى (١٦) (٥٠٥٨)، والطبري (٨٤١٧)، وابن حبان (٧٠٦٧).

وأخرجه ابن حبان (١٩٧٠) عن موسى بن إسماعيل، (ج) ويعقوب الفسوي في "المعرفة" ٥٣٨/٢ عن حجاج بن المنهال كلاهما عن حماد، به مرسلًا.

وأخرجه أحمد ٣٨٦/١، ٤٣٧، ٤٤٠، والسائي في "عمل اليوم والليلة" (٨٦٩) من طرق عن شعبة والأعمش وإسرائيل كلهم عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله القصبة مع الدعاء دون البشارة.

ورواه إبراهيم بن مهاجر واختلف عنه، فرواه الفضل بن محمد النحوي عنه عن الأعمش ومغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله وعنه إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله، ورواه شعبة عن ابن مهاجر عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود.

أخرج كل هذا الطبراني (٨٤٦٢) (٨٤٦٣) (٨٤٦٤) (٨٤٦٥) ولكن إبراهيم خلط - وفيه ضعف - بين حديث: ((من سره أن يقرأ القرآن....)) وبين (قراءة ابن مسعود: القرآن وبكاء النبي ﷺ لذلك).

وأخرج الحاكم ٣١٧/٣ عن عبد الله بن يزيد الصهباني عن كميل بن زياد عن علي.

وأخرجه أحمد ٢٧٩/٤، و"فضائل الصحابة" (١٥٥٣)، وابن أبي شبة ٥٢٠/١٠، والبخاري في "لتاريخ الكبير" ٣٠٨/٦،

وفي "خلق أفعال العباد" ص ٤٩، والحاتر بن أبي أسامة (١٠١٢) "بغية"، وابن قانع في "معجم الصحابة" ٢٠٧/٢ عن عيسى بن دينار عن أبيه عن عمرو بن الحارث بن المصطلق مرفوعاً: ((من أحب أن يقرأ)) دون القصة والبشارة، وأخرجه

الحاكم ٢٢٨/٢، واليزار (١٤٠٤) "البحر الزخار" من طريق أبي عبيدة عن محمد بن عمار عن أبيه عن عمار فذكره.

وأخرجه أحمد ٤٦٦/٢، في "فضائل الصحابة" له (١٥٣٧)، وأبو يعلى (٦١٠٦)، واليزار (٢٦٨٢) "كشف الأستار" والعقيلي في "الضعفاء" ١٩٧/١ من طريق جرير بن أيوب البجلي عن أبي زرعة عن أبي هريرة فذكره، وجرير ضعيف.

(١) ص ٤٨٨ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعتاق ٣٧٣/٤.

وإلا الرسول، (وإن بشره معاً عتقوا) لتحقيقها من الكلّ بدليل: ﴿وَبَشِّرُوهُ﴾^(١) بِعَلَمٍ عَلِيمٍ [الذاريات - ٢٨] (و) البشارة (لا فرق فيها بين) ذكر (الباء وعدمها، بخلاف الخبر) فإنه^(٢) يختص بالصدق مع الباء كما مر^(٣) في الباب قبله. (والكتابة كالخبر) فيما ذكر (والإعلام) لا بد فيه من الصدق ولو بلا باء (كالبشارة) لأنّ الإعلام إثبات العلم.....

[١٧٩٤١] (قوله: وإلا الرسول) أي: وإن لم تذكر الرسالة - وإنما قال له: ((إنّ فلاناً قديم)) من غير إسناد إلى المرسل - عتق الرسول.
[١٧٩٤٢] (قوله: عتقوا) وإن قال: غنيت واحداً لم يصدق قضاء بل ديانة، فيسعه أن يختار واحداً فيمضي عتقه ويمسك البقية، "ط"^(٤) عن "الهندية"^(٥).
[١٧٩٤٣] (قوله: فبشروه) كذا وقع لـ: "الزيلي"^(٦) و"الكمال"^(٧) وصاحب "البحر"^(٨)، والثلاوة بالواو، "ط"^(٩).

[١٧٩٤٤] (قوله: والإعلام لا بد فيه من الصدق) كان عليه أن يزيد: وجه الحليف، كما

(قول "المصنف": والكتابة كالخبر إلخ) في "شرح الأشباه" نقلاً عن "البرازية" و"الخلاصة": أن الكتابة تقع على الصدق والكذب، سواء كان موصولاً بالباء أو لا، قال: فيه تعلم ما في عبارة "الأشباه" من جعل الكتابة كالخبر.

(١) في النسخ جميعاً ((فيشروه)) بالفاء، والآية على ما أثبتناه، وقد ثبت ابن عابدين رحمه الله تعالى على ذلك نقلاً عن "ط".
(٢) في "د": ((فإنه إنما)).

(٣) ص ٤٩٠ - ٤٩١ - "در".

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٧/٢ بنصرف.

(٥) "الفتاوى الهندية": كتاب الأيمان - الباب السابع في اليمين في الطلاق والعناق ١١١/٢ معزياً إلى "غاية انبيان" نقلاً عن "الحاكم الشهيد".

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ١٤٣/٣.

(٧) في نسخة "الفتح" التي بين أيدينا: ((وبشروه)) بالواو، كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٣٧/٤.

(٨) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧٣/٤.

(٩) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٧/٢.

والكذب لا يفيدُهُ، "بدائع"^(١).

﴿قاعدة﴾

(النِّيةُ إذا قارنت عِلَّةَ العِتقِ الاختياريةَ كالشراءِ مثلاً بخلافِ الإرثِ؛.....)

قدَّمنا^(٢) عن "التَّلخيصِ" في البابِ السَّابِقِ؛ لأنَّ الإعلامَ لا يَكُونُ للعالمِ. وقدَّمنا^(٣) أنَّ ما ذَكَرَهُ هنا مِنْ اشتراطِ الصَّدقِ في الإعلامِ والبشارةِ مُخَالِفٌ لِمَا قَدَّمَهُ^(٤) هناك تَبَعاً لـ "الفتحِ"^(٥) و"البحرِ"^(٥)؛ مِنْ عَدَمِ اشتراطِهِ إذا كانا بِدُونِ بَاءٍ، وأنَّ ما هنا مَذْكُورٌ في "التَّلخيصِ".
[١٧٩٤٥] (قوله: والكذب لا يفيدُهُ) لأنَّ العِلْمَ الحَرَمَ الْمُطَابِقُ لِلْحَقِّ، والكذبُ لا مُطَابَقَةَ فيه، "ط"^(٦).

مطلب: النِّيةُ إذا قارنت عِلَّةَ العِتقِ صَحَّ التَّكْفِيرُ

[١٧٩٤٦] (قوله: النِّيةُ إلخ) أي: نِيَّةُ العِتقِ عن الكفَّارةِ، وقد ذَكَرُوا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ هنا لِمُنَاسَبَةِ تَعْلِيلِ العِتقِ بالشَّراءِ؛ فَإِنَّهُ يَمِينٌ وَإِلَّا فَالْمُنَاسِبُ لَهَا كَفَّارَةُ الظُّهَارِ أَوْ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ.
[١٧٩٤٧] (قوله: كالشَّراءِ) أي: شِراءِ الْقَرِيبِ، أي: إذا نَوَاهُ عَنْ كَفَّارَتِهِ أَجْزَأُهُ عِنْدَنَا خِلَافاً لـ "زُفَرٍ" والأئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ، وهو قَوْلُ "أبي حنيفة" أَوَّلًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ عِلَّةَ العِتقِ عِنْدَهُمُ الْقَرَابَةُ لَا الشَّراءُ. وَلَمَّا أَنَّ شِراءَ الْقَرِيبِ إِعْتِاقٌ؛ لِمَا رَوَى السَّنَّةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ((لَنْ يَجْزِيَ وَلَدٌ عَنْ وَالِدِهِ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكاً فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ^(٧))) يُرِيدُ فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقُ عِنْدَ ذَلِكَ الشَّراءِ، وقد رَتَّبَ عِتْقَهُ

(قوله: فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ إلخ) هكذا في "الفتحِ" بِإِثْبَاتِ الضَّمِيرِ، وَفِي غَيْرِهِ بِدُونِ ضَمِيرٍ، تَأْتِلُ.

(١) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأَمَّا الحلف على الإظهار والإعلان إلخ ٥٤/٣.

(٢) المقولة [١٧٨١٧] قوله: ((إن أخبرتني أو أعلمتني إلخ)).

(٣) ص ٤٩٠ - "در".

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٧.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعاق ٤/٣٧٣.

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعاق ٢/٣٦٨.

(٧) تقدم ترجمته في المقولة [١٦٤٣٠].

لأنه جبريٌّ (و) الحالُ أنَّ رِقَّ المَعْتَقِ كاملٌ صَحَّ التكفيرُ، وإلا، بأن لم تقارنِ العِلَّةُ أو قارنتها والرقُّ غيرُ كاملٍ كأمِّ الولدِ (لا) يصحُّ التكفيرُ، ثم فرَّعَ عليها بقوله:

على شيرائه بالفاء؛ لما عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى: فَيَعْتَقُ هُوَ، فَهُوَ مِثْلُ: سَقَاهُ فَأَرَوَاهُ، وَالتَّرْتِيبُ بِالْفَاءِ يُفِيدُ الْعِلَّةَ عَلَى مَا عُرِفَ مِثْلُ: سَهَا فَسَجَدَ، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْح" (١).

[١٧٩٤٨] (قوله: لأنه جبريٌّ) فَإِنَّ الْمَلَكَ يَنْبُتُ فِيهِ بِلَا اخْتِيَارٍ فَلَا تُتَصَوَّرُ النِّيَّةُ فِيهِ (٢)، فَلَا يَعْتَقُ عَنْ كِفَارَتِهِ إِذَا نَوَاهُ؛ لِأَنَّهَا نِيَّةٌ مُتَأَخِّرَةٌ [٤/١٠٥ق/ب] عَنْ الْعِتْقِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَلَكَهُ بَهِيَّةٌ أَوْ وَصِيَّةٌ نَاوِيًا عِنْدَ الْقَبُولِ كَمَا يَأْتِي (٣).

[١٧٩٤٩] (قوله: بأن لم تقارنِ) أَي: النِّيَّةُ الْعِلَّةُ، أَي: عِلَّةُ التَّكْفِيرِ، كَمَا ذَكَرْنَا (٤) فِي الْإِرْثِ، وَكَمَا يَأْتِي (٥).

[١٧٩٥٠] (قوله: ثُمَّ فَرَّعَ عَلَيْهَا) أَي: عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ.

(قوله: فيعتق هو إلخ) أَي: عِنْدَ ذَلِكَ الشَّرَاءِ.

(قوله: فَلَا تُتَصَوَّرُ النِّيَّةُ فِيهِ إلخ) الَّذِي فِي "الرَّيْلِيِّ": ((بِخِلَافِهِ مَا إِذَا وَرَّثَهُ، فَإِنَّهُ جَبَرِيٌّ وَلَيْسَ فِيهِ صُنْعٌ وَلَا اخْتِيَارٌ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ مَعْتَقًا بِدُونِ اخْتِيَارِهِ وَمُبَاشَرَتِهِ)) اهـ. وَفِي "الْبَحْرِ": ((لأنه لم يوجد من جهته فعلٌ حتَّى يجعلَ تحريراً)) اهـ. وَهَذَا هُوَ الْمُنَاسِبُ فِي التَّعْلِيلِ لَا مَا ذَكَرَهُ "الْمَحْشِيُّ"، فَإِنَّ النِّيَّةَ قَدْ تُتَصَوَّرُ مُقَارِنَةً لِعِلَّةِ الْعِتْقِ، إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ اخْتِيَارِيَّةً، تَأْمُلُ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٣٨.

(٢) فِي هَامِشٍ "م": ((قوله: فَلَا تُتَصَوَّرُ فِيهِ النِّيَّةُ إلخ هَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ، وَالتَّعْلِيلُ الْوَاضِحُ مَا نَقَلَهُ شَيْخُنَا عَنْ بَعْضِهِمْ وَهُوَ أَنَّ الْحَانِثَ أَوْ الْمُظَاهِرَ مِثْلًا خَاطِبُهُ الشَّارِعُ بِالْإِعْتِنَاقِ، وَهُوَ فِعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ وَلَمْ يَوْجَدْ فِي الْمَمْلُوكِ بِالْإِرْثِ؛ لِأَنَّهُ جَبَرِيٌّ)) اهـ.

(٣) ص ٤٥٥ - "در".

(٤) فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ.

(٥) ص ٤٤٤ - "در".

(فَصَحَّ شِرَاءُ أَبِيهِ لِلْكَفَّارَةِ) للمقارنة، (لَا شِرَاءَ مَنْ حَلَفَ بِعَتَقِهِ) لعدمها، (وَلَا شِرَاءَ مُسْتَوْلَدِهِ بِنِكَاحٍ عَلَّقَ عَتَقَهَا عَنْ كَفَّارَتِهِ بِشِرَائِهَا) لنقصان رِقِّها، (بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ لَقَنَةٍ: إِنْ اشْتَرَيْتَ لِي فُتْنَةً حُرَّةً عَنْ كَفَّارَةِ يَمِينِي^(١) فَاشْتَرَاهَا) حَيْثُ تُجْزِيهِ عَنْهَا لِلْمُقَارَنَةِ.....

[١٧٩٥١] (قَوْلُهُ: فَصَحَّ شِرَاءُ أَبِيهِ) أَي: وَنَحْوُهُ مِنْ كُلِّ قَرِيبٍ مَحْرَمٍ.

[١٧٩٥٢] (قَوْلُهُ: لَا شِرَاءَ مَنْ حَلَفَ بِعَتَقِهِ) كَقَوْلِهِ لِعَبْدٍ غَيْرٍ: إِنْ اشْتَرَيْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَاشْتَرَاهُ نَاوِيًا عَنْ التَّكْفِيرِ لَا يُجْزِيهِ؛ لَعَدَمِهَا، أَي: عَدَمِ الْمُقَارَنَةِ لِلنَّبِيَّةِ؛ فَإِنَّ عِلَّةَ الْعَتَقِ قَوْلُهُ: فَأَنْتَ حُرٌّ. وَالشِّرَاءُ شَرْطٌ، وَالْعَتَقُ وَإِنْ كَانَ يَنْزِلُ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ لَكِنَّهُ إِنَّمَا يَنْزِلُ بِقَوْلِهِ: أَنْتَ حُرٌّ السَّابِقُ؛ فَإِنَّهُ الْعِلَّةُ، وَالشِّرَاءُ شَرْطٌ عَمَلُهَا فَلَا يُعْتَبَرُ وُجُودُ النَّبِيَّةِ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّةَ شَرْطٌ مُتَقَدِّمٌ لَا مُتَأَخِّرٌ حَتَّى لَوْ كَانَ نَوَى عِنْدَ الْحَلْفِ يَحِقُّ عَنْهَا كَمَا يَأْتِي^(٢)، وَتَمَامُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٣).

[١٧٩٥٣] (قَوْلُهُ: وَلَا شِرَاءَ مُسْتَوْلَدِهِ إِنْ خَالَ) أَي: إِذَا تَزَوَّجَ أُمَةً لِغَيْرِهِ فَأُولَئِكَهَا بِالنِّكَاحِ ثُمَّ قَالَ لَهَا: إِذَا اشْتَرَيْتَ فَأَنْتَ حُرَّةٌ عَنْ كَفَّارَةِ يَمِينِي، ثُمَّ اشْتَرَاهَا لَا تُجْزِيهِ عَنْ الْكَفَّارَةِ. [١٧٩٥٤] (قَوْلُهُ: لِنُقْصَانِ رِقِّهَا) لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتِ الْعِتْقَ بِالِاسْتِيلَادِ حَتَّى جُعِلَ إِعْتَاقًا مِنْ وَجْهِ، وَلِذَا لَا يُجْزِي إِعْتَاقُهَا عَنْ الْكَفَّارَةِ وَلَوْ مُنْجَزًا، وَلَكِنْ أَرَادَ الْفَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْقَرِيبِ؛ لِأَنَّ شِرَاءَهُ إِعْتَاقًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ قَبْلُ الشِّرَاءِ عِتْقٌ مِنْ وَجْهِ، أَفَادَهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٤).

[١٧٩٥٥] (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ إِنْ خَالَ) مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ: ((وَلَا شِرَاءَ مُسْتَوْلَدِهِ)).

[١٧٩٥٦] (قَوْلُهُ: لِلْمُقَارَنَةِ) تَعْنِيَنَّ قَاصِرًا؛ فَإِنَّ الْمُقَارَنَةَ مَوْجُودَةٌ فِي الْمُسْتَوْلَدِ أَيْضًا، وَإِنَّمَا وَجْهُ

(قَوْلُهُ: فَإِنَّ عِلَّةَ الْعَتَقِ قَوْلُهُ: فَأَنْتَ حُرٌّ إِنْ خَالَ) وَلَا يَقَالُ: الْمَلْقُوقُ بِالشَّرْطِ كَالْمُنْحَرِ عِنْدَهُ، فَيَكُونُ كَالْمُنْحَرِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَقَدْ اقْتَرَنْتِ النَّبِيَّةُ بِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هُوَ كَالْمُنْحَرِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ حَكْمًا لَا حَقِيقَةً إِنْ خَالَ، "زَيْلَعِي".

(١) فِي "د": ((يَمِينٍ)).

(٢) فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ.

(٣) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ ٤/ ٤٣٧ - ٤٣٨.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ ٤/ ٤٣٩.

كأتهابٍ ووصيةٍ ناوياً عندَ القبولِ، بخلافِ إرثٍ لما مرَّ^(١)، "زيليقي"^(٢). (وعتقت^(٣)) بقوله: إن تسرّيت أمةً فهي حرةٌ من تسرّاها وهي ملكه حينئذٍ أي: حين حلفه، لمصادفتها الملك،.....

المخالفة ما في "الفتح"^(٤) وهو: ((أَنَّ حُرِّيَّةَ الْقَنَةِ غَيْرُ مُسْتَحَقَّةٍ بِجِهَةِ أُخْرَى فَلَمْ تَخْتَلْ إِضَافَةُ الْعِتْقِ إِلَى الْكُفَّارَةِ وَقَدْ قَارَنَتَهُ النَّبِيُّ فَكَمَلَ الْمُوَحِّبُ)).

[١٧٩٥٧] (قوله: كأتهابٍ إلخ) كان عليه أن يذكره بعد قول المتن: ((فصحَّ شراء أبيه للکفارة)) بأن يقول: وكذا إذا وهب له، أو تصدّق عليه به، أو أوصى له به ناوياً عند القبول، "ح"^(٥). وهذه الثلاثة ذكرها في "البحر"^(٦) بحثاً، وزاد: ((أو جُعِلَ مَهْرًا لَهَا))، مع أن الثلاثة في "الفتح"^(٧) و"الزيليقي"^(٨).

مطلب: إن تسرّيت أمةً فهي حرةٌ

[١٧٩٥٨] (قوله: إن تسرّيت أمةً) أي: اتخذتها سرّيةً، فعليّة منسوبة إلى السرّ وهو الجماع أو الإخفاء.

[١٧٩٥٩] (قوله: لمصادفتها الملك) أي: لمصادفة الحليف، وأعاد عليه الضمير مؤنثاً؛ لأنّ الحليف بمعنى اليمين، وهي هنا التعلّق، أي: لوقوعها في حالة الملك، فهو كقوله: [١/١٠٦/٤] إن ضربت

(قوله: أو الإخفاء) فإنها قد تخفى على الزوجات الحرّات.

(١) ص ٤٣٥٤٢ - ٥٤٣ - "در".

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ١٤٥/٣.

(٣) في "و" و"د": ((عَتَقَ)).

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٣٩/٤.

(٥) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٤/أ.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧٣/٤.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٣٩/٤.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ١٤٥/٣.

(لا) يعتق (مَنْ شَرَاهَا فَتَسَرَّاهَا)، وَيُثْبِتُ التَّسَرِّيَ بِالتَّحْصِينِ وَالْوَطْءِ،.....

أمة فهي حُرَّةٌ فَضَرَبَ أمةً فِي مِلْكِهِ عَتَقَتْ، بِخِلَافِ مَنْ مَلَكَهَا بَعْدَ التَّعْلِيْقِ.

[١٧٩٦٠] (قوله: لَا يَعْتَقُ مَنْ شَرَاهَا فَتَسَرَّاهَا) أَي: عِنْدُنَا، خِلَافاً لـ "رُفِرَ"؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: التَّسَرِّيُّ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْمَلِكِ فَكَانَ ذِكْرُهُ ذِكْرَ الْمَلِكِ، وَلَنَا: أَنَّهُ لَوْ عَتَقَتْ الْمُشْتَرَاةُ لَرِمَ صِحَّةُ تَعْلِيْقِ عَتَقِ مَنْ لَيْسَ فِي الْمَلِكِ بَغَيْرِ الْمَلِكِ وَسَبِيهِ؛ لِأَنَّ التَّسَرِّيَّ لَيْسَ نَفْسَ الْمَلِكِ وَلَا سَبِيَّهُ، وَتَمَامُ تَحْقِيقِ ذَلِكَ فِي "الْفَتْحِ"^(١).

[١٧٩٦١] (قوله: وَيُثْبِتُ التَّسَرِّيَ بِالتَّحْصِينِ وَالْوَطْءِ) التَّحْصِينُ أَنْ يُؤَيِّثَهَا بَيْتاً، وَيَمْنَعَهَا مِنْ الْخُرُوجِ، أَفَادَهُ "مُسْكِينٌ"^(٢)، "ط"^(٣). فَلَوْ وَطِئَ أمةً لَهُ وَلَمْ يَفْعَلْ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّحْصِينِ وَالْإِعْدَادِ لِلْوَطْءِ لَا يَكُونُ تَسَرِّياً وَإِنْ عَلَقَتْ مِنْهُ، "فَتْح"^(٤).

وَأَفَادَ قَوْلُ "النَّشْرِ": ((وَالْوَطْءِ)) أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ، فَلَا يَكْفِي الْإِعْدَادُ لَهُ بِذَوْنِهِ فِي مَفْهُومِ التَّسَرِّيِّ، وَهَذَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي "النَّهْرِ"^(٥): ((أَخِذْ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَوْ حَلَفَ لَا يَتَسَرَّى فَاشْتَرَى جَارِيَةً فَحَصَّنَهَا وَوَطِئَهَا حَتَّى))، ثُمَّ قَالَ^(٦): ((إِنَّهُمْ أَغْفَلُوا التَّنْبِيَةَ عَلَيْهِ)) اهـ.

قُلْتُ: لَكِنْ صَرَّحَ بِهِ "ابْنُ كَمَالٍ" فَقَالَ: ((وَشَرَطَ فِي "الْجَامِعِ الْكَبِيرِ"^(٧) شَرْطاً ثَالِثاً وَهُوَ: أَنْ يُجَامِعَهَا)).

١١٣/٣

(١) انظر "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٤٠ - ٤٤١.

(٢) "شرح من لا يسكن على كثر الدقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ص ١٣٨.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٢/٣٦٨.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤/٤٤٠.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٩١/١، نقلاً عن "الفتح"، معرباً إلى "التجريد" عن "أبي حنيفة" رحمه الله.

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٩١/أ.

(٧) "الجامع الكبير": كتاب الأيمان - باب اليمين في الإيلاء ص ٦٩.

وشرط الثاني عدم العزل، "فتح"^(١). (ولو قال: إن تسرّيت أمة فأنت طالق أو عبدي حرّ فتسرّي بمن في ملكي أو من اشتراها بعد التعليق طلقت وعتق)، وأفاد الفرق بقوله: (لوجود الشرط) بلا مانع؛ لصحة تعليق طلاق المنكوحه بأي شرط كان فليحفظ.

[١٧٩٦٢] (قوله: وشرط الثاني) أي: مع ذلك، "فتح"^(١)، أي: مع المذكور من الشرطين.
 [١٧٩٦٣] (قوله: طلقت وعتق) أي: طلقت امرأته المعلق طلاقها على التسري، وعتق عبده المعلق عتقه عليه، والمراد به العبد الذي كان في ملكه وقت الحلف دون التسري بعده، كما في "الفتح"^(١) و"النهر"^(٢)، أي: لأن قوله: فعبدى حرّ ينصرف إلى العبد المضاف إليه وقت الحلف دون الحادث بعده كما مر^(٣) في كتاب الاعتاق في باب الحلف بالعتق، ومثله يقال في الزوجة.
 [١٧٩٦٤] (قوله: وأفاد الفرق إلخ) أي: بين تعليق عتق الأمة الغير المملوكة وقت الحلف على تسريها وبين تعليق عتق عبده الذي في ملكه، أو طلاق زوجته على تسري أمة وإن لم تكن في ملكه وقت الحلف، حيث صح الثاني دون الأول.

وبيان الفرق أن الأول لم يصح للمانع وهو تعليق عتق من ليس في الملك بغير الملك وسببه كما مر^(٤)، أمّا الثاني فقد صح لعدم المانع؛ لكونه تعليق عتق عبد أو طلاق زوجة في ملكه وقت الحلف وذلك جائز بأي شرط كان، كدخول الدار وغيره من الشروط، ومنها: تسري أمة في ملكه وقت الحلف أو مستجدّة بعده، وهذا الفرق ظاهر خلافًا لبعض [١٠٦/٤ ب] معاصري صاحب "البحر"؛ حيث قاس الثاني على الأول، فإنه غلط فاحش، كما نبّه عليه في "البحر"^(٥)

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ٤٤٠/٤.

(٢) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٩١/أ.

(٣) ١١٨ - "در".

(٤) المقولة [١٧٩٦٠] قوله: ((لا يعتق من شراها فتسراها)).

(٥) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٧٤/٤.

(كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ عَقَقَ عَبِيدَهُ وَمُدَبَّرُوهُ) وَيُدَيِّنُ فِي نِيَّةِ الذُّكُورِ لَا الْإِنَاثِ (وَأَمَهَاتُ أَوْلَادِهِ)

و"النَّهْر" ^(١) و"الشَّرْئِبَلِيَّة" ^(٢)، وَأَشَارَ إِلَيْهِ "المُصَنَّفُ" بِتَصْرِيحِهِ بِتَعْلِيلِهِ، وَلِذَا أَمَرَ "الشَّارِحُ" بِحِفْظِهِ.

مطلب: كُلُّ مَمْلُوكٍ حُرٌّ

[١٧٩٦٥] (قوله: كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ) هذه المسائل إلى آخر الباب ليست من الأيمان لعدم

التعليق فيها فالأولى بها أبوائها. اهـ "ح" ^(٣).

قلت: ولعلهم ذكروها هنا لبيان حكمها إذا وقعت جزاء في التعليق، ثم رأيت "ط" ^(٤) ذكره.

[١٧٩٦٦] (قوله: عَقَقَ عَبِيدَهُ وَمُدَبَّرُوهُ) أي: الإماء والذكور، "فتح" ^(٥).

[١٧٩٦٧] (قوله: وَيُدَيِّنُ فِي نِيَّةِ الذُّكُورِ) أي: ولا يُصدِّق قضاء؛ لأنه نوى التخصيص في اللفظ

العام، ولو نوى السود دون غيرهم لا يُصدِّق أصلاً؛ لأنه نوى التخصيص بوصف ليس في لفظه

ولا عموم إلا للفظ فلا تعمل نيته، بخلاف الذكور فإن لفظ: ((كُلُّ مَمْلُوكٍ)) للرجال حقيقة؛ لأنه

تعميم ((مملوك)) وهو الذكر، وإنما يُقال للأُنثى: مملوكة، ولكن عند الإطلاق يُستعمل لها المملوك

عادةً. يعني: إذا عمم مملوك بإدخال ((كُلِّ)) ونحوه شمل الأنثى حقيقةً، فلذا كان نية الذكور

خاصةً بخلاف الظاهر فلا يُصدِّق قضاء، ولو نوى النساء وحدهن لا يُصدِّق أصلاً، "فتح" ^(٦).

(قوله: ولكن عند الإطلاق إلخ) عبارة "الفتح": ((الاختلاط)).

(قوله: ولو نوى النساء وحدهن لا يُصدِّق إلخ) قال "الزيلعي": ((ولو قال: نويت النساء دون الرجال

لم يُصدِّق؛ لأن المملوك حقيقة للذكور دون الإناث، فإن الأُنثى يُقال لها: مملوكة، لكن عند الاختلاط يُستعمل

عليهم لفظ التذكير عادةً بطريق التبعية، ولا يُستعمل فيهن عند انفراجهن، فتكون نيته لغواً)) اهـ.

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٩١/١.

(٢) "الشَّرْئِبَلِيَّة": كتاب الأيمان - باب حلف القول ٦٠/٢ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٤٤٤/١.

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٣٦٩/٢.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ق ٤٤٢/٤.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتق والطلاق ق ٤٤٢/٤ بتصرف.

لملكهم يداً ورقبة، (لا مكاتبه إلا بالنية، ومعتق البعض كالمكاتب) لعدم الملك يداً، وفي "الفتح" ^(١): ((ينبغي في: كل مرقوق لي حر.....

قلت: وتقدم ^(٢) في باب الحلف بالعتيق من كتاب العتيق أنه لو قال: ممالككي كلهم أحرار لم يدين في نية الذكور؛ لأنه جمع مُضاف يُعمُّ مع احتمال التخصيص، وقد ارتفع الاحتمال بالتأكيد، بخلاف: كل مملوك؛ فإنَّ الثابت فيه أصلُ العموم فقط فقبل التخصيص. وقدم ^(٣) "الشَّارح" هناك: ((أنَّ لفظَ المملوك والعبد يتناول المديبر والمُرهون والمأذون على الصواب)) أي: بخلاف "المُجْتَبَى" في الأخيرين.

(١٧٩٩٨) قوله: لملكهم يداً ورقبة) عائدٌ لكل، وهو من إضافة المصدر لمفعوله، أي: لكونهم مملوكين له يداً، أي: أكساباً ورقبة.

(١٧٩٩٩) قوله: ومعتق البعض كالمكاتب) أي: في أنه لا يدخل في المملوك لأنه مثله في الدخول في المرقوق أيضاً؛ لأنَّ كلاً من الملك والرقَّ نقص في معتق البعض فلا يدخل في المملوك ولا في المرقوق، اهـ "ح" ^(٤).

قلت: وتقدم ^(٥) في العتيق: ((أنَّ المشترك كالمكاتب أيضاً لا يدخل إلا بالنية))، وتقدم تمام الكلام عليه.

(١٧٩٧٠) قوله: لعدم الملك يداً) أي: لعدم ملك المولى ما في يد المكاتب، فصار الملك ناقصاً

قوله: أي: لعدم ملك المولى ما في يد المكاتب إلخ) الأولى في بيان أنه غير مملوك يداً أن يقول: لأنه أحق بمنافعه ونفسه، وإلا لزم أن المدين يستغرق ليس مملوك اليد، تأمل. وفي "السندي": ((لأنَّ الملك فيه ناقص؛ لأنه خرج من ملكه يداً، ولذا لا يملك أكسابه ولا وطأها، ويضمن الجناية عليه كالأجنبي)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في العتيق والطلاق ٤/٤٤٢.

(٢) المقولة [١٦٨١٤] قوله: ((لم يدين إلخ)).

(٣) ص ١٢١ - "در".

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٤/ب.

(٥) المقولة [١٦٨١٠] قوله: ((والمشترك)).

أن يعتق المكاتب لا أم الولد إلا بالنية)). (هذه طالق أو هذه وهذه طلقت الأخيرة وخير في الأولين^(١)، وكذا العتق.....

فلا يدخل في المملوك المطلق، وكذا معتق البعض والمشترك؛ لما [١٠٧/٤] علمت.

[١٧٩٧١] (قوله: أن يعتق المكاتب) لأن الرق فيه كامل، "فتح"^(٢).

[١٧٩٧٢] (قوله: لا أم الولد) لنقصان رقتها بالاستيلاء، "ط"^(٣).

[١٧٩٧٣] (قوله: هذه طالق إلخ) كان الأنسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل، أو هذا وهذا، ففي "تلخيص الجامع" و"شرحيه": ((أنه يحنث بكلام الأول أو بكلام الأخيرين؛ لأن (أو)) لأحد الشئين، ولو كلم أحد الأخيرين فقط لا يحنث ما لم يكلم الآخر، ولو عكس فقال: لا أكلم هذا وهذا أو هذا حنث بكلام الأخير أو بكلام الأولين؛ لأن الواو للجمع، وكسمة ((أو))، بمعنى: ((ولا)) لتناولها نكرة في النفي فتعم، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهَا كَمَا ظَفَرُوا﴾ [الإنسان - ٢٤] أي: ولا كفورا، ففي الأول جمع بين الأخيرين بحرف الجمع، فصار كأنه قال: لا أكلم هذا ولا هذين، وفي الثاني جمع بين الأولين بحرف الجمع، كأنه قال: لا أكلم هذين ولا هذا)) اهـ. وذكر الفرق بينه وبين ما في المتن: أن هذا في النفي،

(قوله: كان الأنسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل إلخ) لأن هذه المسألة ليست من البين؛ لعدم ذكر التعليق فيها، ويحاطب كما سبق أنه ذكرها هنا لبين حكمها إذا وقعت جزاء في التعليق.

(قوله: وكلمة ((أو))، بمعنى: ((ولا)) لتناولها إلخ) عبارة "البحر": ((لأن (أو)) إذا دخلت بين شيئين تناولت أحدهما منكرا، إلا أن في الطلاق ونحوه للموضع موضع الإثبات فتخص، فتطلق أحدهما، وفي الكلام: الموضع موضع النفي، فتعم عموم الأفراد)) إلخ.

(١) في "ب" و"م" و"((الأولين))، وما أثبتناه من "و" و"د" و"ط" هو الصواب.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب البين في العتق والطلاق ٤/٤٤٢.

(٣) "ط" كتاب الأيمان - باب البين في الطلاق والعناق ٣/٣٦٩.

والإقرار؛ لأنَّ ((أو)) لأحد المذكورين، وقد أدخلها بين الأولين وعطف الثالث على الواقع منهما، فكان ك: ((إحداكما طالق وهذه))، ولا يصحُّ عطف^(١) ((هذه)) على ((هذه)) الثانية للزوم الإخبار عن المثني بالمفرد.....

وذاك في الإثبات فلا يعمُّ ونحوه في "البحر"^(٢).

[١٧٩٧٤] (قوله: والإقرار) كما لو قال: لفلان علي ألف درهم أو لفلان وفلان لزمه خمسمائة للأخير، وله أن يجعل خمسمائة لأي الأولين شاء فإن مات من غير بيان اشترك في الخمسمائة الأولان، "ح"^(٣).

[١٧٩٧٥] (قوله: على الواقع منهما) أي: على الثابت من الأولين وهو الواحد المبهم، ولذا قال في "التلويح"^(٤): ((إنَّ للمعطوف عليه هو المأخوذ من صدر الكلام لا أحد المذكورين بالتعيين)) اهـ.

مطلب: لا أكلم هذا الرجل، أو هذا وهذا

[١٧٩٧٦] (قوله: ولا يصحُّ إلخ) قال في "التلويح"^(٥): ((وقيل: إنه لا يعتق أحدهم في الحال، وله الخيار بين الأول والأخيرين؛ لأنَّ الثالث عطف على ما قبله والجمع بالواو كاجمع بألف التثنية، فكانه قال: هذا حرٌّ أو^(٦) هذان، كما إذا حلف لا يكلم هذا، أو هذا وهذا. وأجاب "شمس الأئمة"^(٦): بأنَّ الخبر المذكور - وهو «حرٌّ» - لا يصلح خبراً للتثنية، ولا وجه

(قوله: اشترك في الخمسمائة إلخ) يظهر أنَّ الاشتراك إذا لم تبين الورثة؛ لقبابهم مقام المورث، فيقبل ببيانهم، تأمل.

(١) في "و": ((عطفه)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعتاق ٣٧٤/٤.

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعتاق ٢٤٤/ب.

(٤) "التلويح": حروف المعاني - ((أو)) لأحد الشيتين ١٠٩/١.

(٥) في "م": ((و)) بدل ((أو))، وهو خطأ.

(٦) "أصول السرخسي": باب بيان معنى الحروف المستعملة في الفقه - الواو ٢٠٤/١.

وهذا إذا لم يذكر للثاني و الثالث خبراً، (فإن) ذَكَرَ.....

لإثبات خبر آخر؛ لأنَّ العطفَ للاشتراك في الخبر أو لإثبات خبر آخر مثله لا لإثبات مُحالٍفٍ له لفظاً، بخلاف مسألة اليمين؛ لأنَّ الخبرَ يصلحُ للثنتين، يُقال: لا أَكَلُمُ هذا، أو لا أَكَلُمُ هَذَيْنِ. وجعل "صدرُ الشَّريعة"^(١) هذا الجوابَ سبباً للأولوية والرُّجحانِ لا للامتناع؛ لأنَّ المقدَّرَ قد يُغيَّرُ المذكورُ لفظاً كما في قولك: هندٌ جالسةٌ وزيدٌ، وقول الشاعر: [منسرح]

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(٢)

اهـ. مُلَخَّصاً، وتامُّه فيه.

وأجاب "صدرُ الشَّريعة" [١٠٧٣/٤ ب] في "التنقيح"^(٣) بجوابٍ آخر وهو: ((أَنَّ قولَهُ: أو هذا مُعَيَّرٌ لمعنى قولِهِ: هذا حُرٌّ، ثُمَّ قولُهُ: وهذا غيرُ مُعَيَّرٍ؛ لأنَّ الواوَ للتشريك فيقتضي وجُودَ الأوَّلِ، وإنَّما يَتَوَقَّفُ أوَّلُ الكلامِ على المُعَيَّرِ لا على ما ليسَ بِمُعَيَّرٍ فَنَبِذْتُ التَّخْيِيرَ بَيْنَ الأوَّلِ والثَّاني بلا تَوَقُّفٍ على الثَّالثِ، فصارَ معناهُ: أحدهما حُرٌّ، ثُمَّ قولُهُ: وهذا، يَكُونُ عطفًا على أحدهما)) اهـ.

قلتُ: وهذا أَظْهَرُ مِنَ الجَوَابِ الأوَّلِ؛ لشمُولِهِ صورةَ الإقرارِ دُونَ الأوَّلِ؛ لأنَّه لا يَخْتَلِفُ فيها تَقْدِيرُ الخَبَرِ، فتدبر.

١٧٩٧٧١ (قوله): وهذا إذا لم يذكر للثاني والثالث خبراً) صادقٌ بعدمِ ذِكْرِ خَبَرٍ أصلاً،

(قوله): وأجاب "صدرُ الشَّريعة" في "التنقيح" بجوابٍ آخر وهو أَنَّ قولَهُ: أو هذا، مُعَيَّرٌ لمعنى قولِهِ: هذا حُرٌّ) ومسألة الكلامِ العطفِ متعيَّنٌ فيها على الثاني؛ لتكرارِ اليمينِ بتكرارِ النفي، فلا تَرَدُّ. (قوله): وهذا غيرُ مُعَيَّرٍ (الخ) فيه تأمُّلٌ؛ إذ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عطفٌ على ما قبله، فيكونُ من جملةِ المُعَيَّرِ، أو عطفٌ على مَنْ وجبَ له الحكمُ مِنْ ذَكَرَ قبله، فلا يَكُونُ من جملةِ المُعَيَّرِ.

(قوله): صادقٌ بعدمِ ذِكْرِ خَبَرٍ أصلاً (الخ) وصادقٌ أيضاً بما إذا ذَكَرَ الخَبَرُ للثَّاني فقط.

(١) انظر "التلويح على التوضيح": حروف المعاني - ((أو)) لأحد الشَّيْخَيْنِ ١٠٩/١.

(٢) قاله عمرو بن امرئ القيس، وهو في "جمهرة أشعار العرب" ٦٦٢/٢، وذكره العيني في "فراد القلائد" رقم (١٧٤)؛

وفيها مزيدٌ تحريج.

(٣) انظر "التلويح على التوضيح": حروف المعاني - ((أو)) لأحد الشَّيْخَيْنِ ١٠٩/١ - ١١٠ بتصرف يسير.

بأن (قال: هذه طالقٌ أو هذه وهذه طالقان^(١)) أو قال: هذا حرٌّ أو هذا وهذا حرٌّ (فإنه (لا يعتق) أحدٌ (ولا تطلق) بل يُخير، (إن اختار) الإيجاب (الأول عتق) الأول (وحده) وطلّقت الأول (وحدها، وإن اختار الإيجاب الثاني عتق الأخيران وطلّقت الأخيرتان). حنف لا يساكنُ فلاناً فساfer الحالف فسكنَ فلانٌ مع أهل الحالف حيثَ عنده لا عند الثاني، وبه يُفتى. قال لعبيده: إن لم تأتِ الليلةَ حتى أضربك فأنتي فلم يضربه حيثَ عند الثاني لا عند الثالث، وبه يُفتى.....

وبذكر خبرٍ للثالث فقط: بأن يقول: هذه طالقٌ، أو هذه وهذه طالقٌ، ذكره "مسكين"^(٢)، "ط"^(٣).
[١٧٩٧٨] (قوله: بأن قال (الخ) والظاهر: أن الإقرار كذلك، كما إذا قال: لهذا ألف درهم، أو لهذا وهذا ألف درهم، "ط"^(٤).
[١٧٩٧٩] (قوله: حلف لا يساكنُ فلاناً) محلُّ هذه المسألة بابُ اليمين في الدخول والخروج والسكني، وقدمها^(٥) "الشارح" بعينها هناك، "ح"^(٥).
[١٧٩٨٠] (قوله: وبه يُفتى) لأنه لم يساكنه حقيقةً كما قدمه^(٦) "الشارح".
[١٧٩٨١] (قوله: قال لعبيده (الخ) سيذكر^(٧) "الشارح" هذا الفرع في محلّه وهو: بابُ اليمين بالضرب والقتل.

مطلبٌ في استعمالِ ((حتى)) للغاية والسببية وللعطف

[١٧٩٨٢] (قوله: وبه يُفتى) لأنَّ ((حتى)) للتعجيل والسببية لا للغاية. وفي "الذخيرة":

(١) في "و" و"د": ((طالقان)).

(٢) شرح منلا مسكين على كنز الدقائق: كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ص ١٣٨-.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ٣٦٩/٢.

(٤) ص ٣٧٠ وما بعدها "در".

(٥) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الطلاق والعناق ق ٢٤٤/ب.

(٦) ص ٣٧١ - "در".

(٧) ص ٦٣٨ - "در".

أَنَّ ((حَتَّى)) فِي الْأَصْلِ لِلْغَايَةِ إِنْ أُمِكنَ بَأَنَّ يَكُونُ مَدْخُولُهَا مَقْصُوداً وَمُؤَثَرًا فِي إِنْهَاءِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ، وَفِي تَرْكِه، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ حُمِلَتْ عَلَى السَّبَبِيَّةِ، وَشَرَطُهَا: كَوْنُ الْعَقْدِ مَعْقُوداً عَلَى فِعْلَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنْهُ وَالْآخَرُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِيَكُونَ أَحَدُهُمَا جَزَاءً عَنِ الْآخَرِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ حُمِلَتْ عَلَى الْعَطْفِ.

مطلب: إِنْ لَمْ أُخْبِرْ فُلَانًا حَتَّى يَضْرِبَكَ

وَمِنْ حُكْمِ الْغَايَةِ اشْتِرَاطُ وُجُودِهَا، فَإِنْ أَقْلَعَ عَنِ الْفِعْلِ قَبْلَ الْغَايَةِ حَيْثُ، وَفِي السَّبَبِيَّةِ اشْتِرَاطُ وُجُودِ مَا يَصْلُحُ سَبَبًا لَا وَجُودَ الْمُسَبَّبِ، وَفِي الْعَطْفِ اشْتِرَاطُ وُجُودِهَا، فِإِذَا قَالَ: إِنْ لَمْ أُخْبِرْ فُلَانًا، مِمَّا صَنَعْتَ حَتَّى يَضْرِبَكَ فَعَبْدِي خُرْ فَشَرَطَ الْبِرَّ الْإِجْبَارُ فَقَطْ وَإِنْ لَمْ يَضْرِبْهُ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَمْتَدُّ فَلَا يُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى الْغَايَةِ وَأَمَكَنْتِ السَّبَبِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْإِجْبَارَ يَصْلُحُ سَبَبًا لِلضَّرْبِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ لَمْ أُخْبِرْهُ بِصْنَعِكَ لِيَضْرِبَكَ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لِيَهْنَأَ لَهُ نَوْبًا حَتَّى يَلْبَسَهُ أَوْ ذَابَةً حَتَّى يَرَكِبَهَا فَوَهَبَهُ بَرًّا، وَإِنْ لَمْ يَلْبَسْ وَلَمْ يَرَكَبْ.

مطلب: إِنْ لَمْ أَضْرِبَكَ حَتَّى يَدْخُلَ اللَّيْلُ

وَإِذَا قَالَ: إِنْ لَمْ أَضْرِبَكَ حَتَّى يَدْخُلَ اللَّيْلُ، أَوْ حَتَّى يَشْفَعَ لَكَ فُلَانٌ، أَوْ حَتَّى تَصِيحَ فَأَقْلَعَ عَنِ الضَّرْبِ قَبْلَ ذَلِكَ حَيْثُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَصْلُحُ غَايَةً لِلضَّرْبِ. وَكَذَا: إِنْ لَمْ [١/٨٠٨ق/٤] أَلَا زِمَكَ حَتَّى تَقْضِيَنِي دَيْنِي.

مطلب: إِنْ لَمْ آتِكَ حَتَّى أَتَعْدَى

وَإِذَا قَالَ: عَبْدُهُ خُرْ إِنْ لَمْ آتِكَ الْيَوْمَ حَتَّى أَتَعْدَى عِنْدَكَ، أَوْ حَتَّى أُغْدِيَكَ، أَوْ حَتَّى أَضْرِبَكَ، فَشَرَطَ الْبِرَّ وَوُجُودَهُمَا؛ إِذْ لَا تُمَكِّنُ الْغَايَةُ؛ لِأَنَّ الْإِيتَانَ لَا يَمْتَدُّ، وَلَا السَّبَبِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَيْنِ مِنْ وَاحِدٍ، وَفِعْلُ الْإِنْسَانِ لَا يَصْلُحُ جَزَاءً لِفِعْلِهِ فَمُحْمَلٌ عَلَى الْعَطْفِ، وَصَارَ التَّقْدِيرُ: إِنْ لَمْ آتِكَ وَأَتَعْدَى عِنْدَكَ، وَإِنْ لَمْ يُقَيَّدَ بِالْيَوْمِ فَاتَاهُ فَمِمَّا يَتَعَدَّى عِنْدَهُ ثُمَّ تَعْدَى عِنْدَهُ فِي يَوْمٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْتِيَهُ بَرًّا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَطْلُقَ لَا فَرْقَ بَيْنَ وَجُودِ شَرْطِي الْبِرِّ مَعًا أَوْ مُتَفَرِّقًا. اهـ مُلْحَصًا.

اِخْتَلَفَ فِي لِحَاقِ الشَّرْطِ بِالْيَمِينِ الْمَعْقُودِ بَعْدَ السُّكُوتِ فَصَحَّحَهُ الثَّانِي وَأَبْطَلَهُ الثَّلَاثُ، وَبِهِ يُفْتَى، فَلَا حَنْثَ فِي: إِنْ كَانَ كَذَا فَكَذَا وَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ: وَلَا كَذَا ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ كَانَ كَذَا، "خَانِيَةً".

مطلب: لَا يَلْتَحِقُ الشَّرْطُ بَعْدَ السُّكُوتِ سِوَاءَ كَانَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ

[١٧٩٨٣] (قوله: واختلف في لِحَاقِ الشَّرْطِ إلخ) الخلافُ فيما إذا كان الشَّرْطُ عليه كالمِثَالِ الآتي، أمَّا إذا كان له لَا يَلْحَقُ بِالْإِجْمَاعِ، كقوله: إِنْ دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ فَانْتِ طَالِقٌ فَسَكَتَ سَكْتَةً ثُمَّ قَالَ: وَهَذِهِ الدَّارُ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَوْ لَحِقَتْ بِالْيَمِينِ لَا تَطْلُقُ بِدُخُولِ الْأَوَّلَى وَحْدَهَا، وَلَا يَمْلِكُ تَغْيِيرَ الْيَمِينِ، كَذَا فِي "الذَّخِيرَةِ"، وَمِثْلُهُ فِي "الْبَزَائِيَّةِ" ^(١)، وَكَذَا قَالَ فِي "الْخَانِيَةِ" ^(٢): ((لَا يَصَحُّ فِي قَوْلِهِمْ)) اهـ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ لَا يَلْحَقُ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ.

[١٧٩٨٤] (قوله: بَعْدَ السُّكُوتِ) مُتَعَلِّقٌ بِـ ((لِحَاقٍ))،

[١٧٩٨٥] (قوله: فَلَا حَنْثَ فِي: إِنْ كَانَ كَذَا إلخ) مِثَالُهُ مَا فِي "الْخَانِيَةِ" ^(٣): ((رَجُلٌ قَالَ

لِحَارِهِ: إِنْ أَمْرَاتِي كَانَتْ عِنْدَكَ الْبَارِحَةَ، فَقَالَ الْجَارُ: إِنْ كَانَتْ أَمْرَاتُكَ عِنْدِي الْبَارِحَةَ فَامْرَأَتِي طَالِقٌ، فَسَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: وَلَا غَيْرَهَا، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ الْخَالِفِ امْرَأَةً أُخْرَى)).

(١) "الْبَزَائِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ فِي الشَّرْبِ ٣٠٧/٤ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ")

(٢) "الْخَانِيَةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - فَصْلٌ فِي عَطْفِ الشَّرْطِ عَلَى الْيَمِينِ ١٠/٢ بِتَصْرِفٍ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

(٣) "الْخَانِيَةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - فَصْلٌ فِي عَطْفِ الشَّرْطِ عَلَى الْيَمِينِ ١٠/٢ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ").

﴿باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها﴾

الأصل فيه: أنَّ كلَّ فعلٍ.....

﴿باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها﴾

(قوله: وغيرها) كالنسي واللبس والجلوس، "ط" (١).

(قوله: الأصل فيه إلخ) ذكر في "الفتح" (٢) أصلاً أظهر من هذا، وهو: ((أنَّ كلَّ عقدٍ ترجعُ حقوقه إلى المباشر، ويستغني الوكيل فيه عن نسبة العقد إلى الموكل لا يَحْتُ الحالف على عدم فعله بمباشرة المأمور؛ لوجوده من المأمور حقيقةً وحكماً، فلا يَحْتُ بفعلٍ غيره لذلك، وذلك كالبيع والشراء والإيجار والاستجار والصلح عن مالٍ والمقاسمة، وكذا الفعل الذي يُستتاب فيه ويحتاج الوكيل إلى نسيته للموكل كالمخاصمة؛ فإنَّ الوكيل يقول: ادَّعي لموكلِّي، وكذا الفعل الذي يقتصر أصلُ الفائدة فيه على محله، كضرب الولد فلا يَحْتُ في شيءٍ من هذه بفعل المأمور، وكلُّ عقدٍ لا ترجعُ حقوقه إلى المباشر بل هو سفيرٌ ونقلٌ عبارةً يَحْتُ فيه بمباشرة المأمور، كما يَحْتُ بفعله بنفسه، كالتزويج والعتيق بمالٍ أو بدونه والكتابة والهبة والصدقة [١٠٨/٤] ب/ والوصية والاستقراض والصَّنْح عن دم العمد والإبداع والاستيداع والإعارة والاستعارة، وكذا كلُّ فعلٍ ترجعُ مصلحته إلى الأمر، كضرب العبد والذبح وقضاء الدين وقضيه والكسوة والحمل

١١٥/٣

﴿باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها﴾

(قوله: ترجعُ حقوقه إلى المباشر ويستغني الوكيل إلخ) عبارة "الفتح" بحذف الواو في قوله:

((ويستغني))، وإثباتها في قوله: ((لا يَحْتُ))، وهي أولى.

(قوله: وقضاء الدين وقضيه إلخ) أي: دين الأمر، وقوله: والكسوة بأنَّ حلفَ أن لا يكتسي،

وقوله: والحمل على دأبيه بأنَّ حلفَ لا يجعلُ متاعه على دأبيه، ونحو ذلك يُقال فيما بعده، هذا هو

المناسب لقوله: ترجعُ مصلحته إلى الأمر.

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٠/٢.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٤٤٤/٤.

تَتَعَلَّقُ حَقُوقُهُ بِالْمَبَاشِيرِ كِبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ لَا حَنْتَ بِفِعْلٍ مَأْمُورِهِ، وَكُلُّ مَا تَتَعَلَّقُ حَقُوقُهُ بِالْأَمْرِ كَنِكَاحٍ وَصَدَقَةٍ وَمَا لَا حَقُوقَ لَهُ كِإِعَارَةٍ وَإِبْرَاءٍ يَحْنَتُ بِفِعْلٍ وَكَيْلِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ سَفِيرٌ وَمَعْبَرٌ

على دَائِيَّتِهِ وَحِطَايَةِ التَّوْبِ وَبِنَاءِ الدَّارِ)). اهـ ملخصاً.

[١٧٩٨٨] (قوله: تَتَعَلَّقُ حَقُوقُهُ بِالْمَبَاشِيرِ) خَرَجَ عَنْهُ الْمَخَاصِمَةُ وَضُرِبُ الْوَلَدِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْنَتُ

فِيهِمَا بِفِعْلٍ الْمَأْمُورِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ حَقُوقٌ تَتَعَلَّقُ بِالْمَبَاشِيرِ، فَالْمُنَاسِبُ تَعْبِيرُ "الْفَتْحِ" الْمَارِ^(١).

[١٧٩٨٩] (قوله: كَنِكَاحٍ وَصَدَقَةٍ) أَمَّا النِّكَاحُ فَكَوْنُ حَقُوقِهِ تَتَعَلَّقُ بِالْأَمْرِ ظَاهِرٌ، وَلِذَا يَنْسَبُهُ

الْمَبَاشِيرُ إِلَى أَمْرِهِ، فَيُطَالَبُ الْأَمْرُ بِحَقُوقِهِ مِنْ مَهْرٍ وَنَفَقَةٍ وَقَسَمٍ وَخَوْرِهِ، وَأَمَّا الصَّدَقَةُ فَلَمْ يَظْهَرْ لِي فِيهَا

ذَلِكَ، وَكَذَا الْهَبَةُ، وَلَعَلَّ الْمَرَادَ بِالْحَقُوقِ فِيهِمَا صَحَّةُ الرَّجُوعِ لِلْأَمْرِ فِي الْهَبَةِ وَعَدَمُ صَحَّتِهِ بِالصَّدَقَةِ،

نَعَمْ سَيَأْتِي^(٢) فِي كِتَابِ الْوَكَالَةِ أَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنْ إِضَافَتِهِمَا إِلَى الْمَوْكَلِّ، وَكَذَا بَقِيَّةُ الْمَذْكُورَاتِ فِي قَوْلِ

"الْفَتْحِ" الْمَارِ^(٣)، ((وَكُلُّ عَقْدٍ لَا تَرْجِعُ إِلَى الْمَبَاشِيرِ^(٤)))، إلخ، وَنَذَكَرُ^(٥) قَرِيباً الْكَلَامَ عَلَيْهِ.

[١٧٩٩٠] (قوله: وَمَا لَا حَقُوقَ لَهُ) يَشْمَلُ نَحْوَ الْمَخَاصِمَةِ وَضُرِبِ الْوَلَدِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَحْنَتُ

فِيهِمَا بِفِعْلٍ وَكَيْلِهِ، تَأَمَّلْ.

[١٧٩٩١] (قوله: يَحْنَتُ بِفِعْلٍ وَكَيْلِهِ أَيْضًا) أَي: كَمَا يَحْنَتُ بِفِعْلٍ نَفْسِهِ، وَالْأَوَّلَى إِدْبَالُ وَكَيْلِهِ

(قوله: وَأَمَّا الصَّدَقَةُ فَلَمْ يَظْهَرْ لِي فِيهَا ذَلِكَ، وَكَذَا الْهَبَةُ إلخ) ذَكَرَ "الزَّيْلَعِيُّ" فِي آخِرِ الْوَكَالَةِ: أَنَّ

الْوَكِيلَ بِالْبَيْعِ يَتَوَلَّى حَقُوقَ الْعَقْدِ وَيَتَصَرَّفُ فِيهَا بِحُكْمِ الْوَكَالَةِ، وَأَنَّ الْوَكَالََةَ بِالْهَبَةِ تَنْتَظِي بِمَبَاشَرَةِ الْهَبَةِ، حَتَّى

لَا يَمْلِكُ الْوَكِيلُ الْوَاهِبُ الرَّجُوعَ وَلَا يَصِيحُ تَسْلِيمُهُ.

(١) المقولة [١٧٩٨٧] قوله: ((الأصل فيه إلخ)).

(٢) المقولة [٢٧٢٥٥] قوله: ((ك: أنت وكيل في كل شيء)).

(٣) المقولة [١٧٩٨٧] قوله: ((الأصل فيه إلخ)).

(٤) قوله: ((ولا ترجع إلى المباشر)) أي: حَقُوقُهُ إِلَى الْمَبَاشِرِ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ عِبَارَةِ "الْفَتْحِ". اهـ مصححاً.

(٥) المقولة [١٨٠٣٠] قوله: ((إن أخرج الوكيل إلخ)).

(يَحْتُ بِالمباشرة) بنفسه (لا بالأمر إذا كان ممن يباشِرُ بنفسه في البيع) ومنه: الهبة بعوض، "ظهيرية" (والشراء).....

بأمره لما سيأتي^(١)، وللتعليل بأنه سفيرٌ ومعبرٌ، فإن ذلك صفةُ الرسول؛ لأنه يعبرُ عن المرسل، لكن يُطلقُ عليه وكيلٌ لما في "المغرب"^(٢): ((السفير: الرسولُ المصلحُ بينَ القومِ، ومنهُ قولهم: الوكيلُ سفيرٌ ومعبرٌ، يعني إذا لم يكن العقدُ معاوضةً كالنكاحِ والخلعِ والعقِ ونحوها، لا يتعلّقُ به شيءٌ ولا يُطالبُ بشيءٍ)) اهـ.

(قوله: ١٧٩٩٢) (قوله: يَحْتُ بالمباشرة) شمل ما لو كان المباشِرُ أصيلاً أو وكيلاً إذا حلفَ لا يبيعُ أو لا يشتري إلخ، أفاده في "الفتح"^(٣).

(قوله: ١٧٩٩٣) (قوله: لا بالأمر) أي: لا يَحْتُ بأمره لغيره بأن يباشِرَ عنه، يعني: وقد باشرَ المأمورُ. (قوله: ١٧٩٩٤) (قوله: ممن يباشِرُ بنفسه) أي: دائماً أو غالباً كما يأتي^(٤).

(قوله: ١٧٩٩٥) (قوله: ومنه الهبة بعوض) فلو حلفَ لا يبيعُ، فوهبَ بشرطِ العوضِ ينبغي أن يَحْتُ، كذا في "القنية"^(٥)، وبه جزم في "الظهيرية"^(٦): ((ولو حلفَ لا يبيعُ داره فأعطاه صداقاً لامرأته

(قوله: فلو حلفَ لا يبيعُ فوهبَ بشرطِ العوضِ ينبغي أن يَحْتُ إلخ) وما في "جواهر الأَحْلَاطِي" - رجلٌ حلفَ لا يبيعُ هذا الفرسَ، فأخذَ رجلٌ ذلكَ الفرسَ وأعطاهُ بدلَه ورضيَ صاحبُ الفرسِ لا يَحْتُ، وعليه الفتوى، "هندية" - غيرُ دافعٍ لبحثِ "القنية"؛ لما أنه يبيعُ بالتعاطي، خلافاً لـ: "السدي".

(١) ٥٦٤-٥٦٥ - "در".

(٢) "المغرب": مادة ((سفر)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٤/٤٤٤.

(٤) ٥٦٤ - "در".

(٥) "القنية": كتاب الأيمان - باب اليمين على الهبة والبيع والشراء ق ٥٣/أ.

(٦) "الظهيرية": كتاب الأيمان - الفصل الثالث في اليمين على العقود التي تتعلق بحقوقها بالعقد ق ١٣٣/أ.

ومنه: السَّلْمُ والإِقَالَةُ.....

إِنْ أَعْطَاهَا عَوَضًا عَنْ دَرَاهِمِ الْمَهْرِ حَيْثُ، لَا إِنْ تَرَوَّجَ عَلَيْهَا)). اهـ "نهر"^(١). فإذا دَخَلَ ذَلِكَ تَحْتَ اسمِ الْبَيْعِ لَزِمَ مِنْهُ إعْطَاءُ حَكِيمِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِفَعْلٍ مَأْمُورِهِ، وَيَكُونُ الْقَابِلُ لَهُ مُشْتَرِيًا، فَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: لَا أَشْتَرِي حَتَّى يَحْنُثُ أَيْضًا بِالْمُبَاشَرَةِ لَا بِالْأَمْرِ، كَمَا أَفَادَهُ "ح"^(٢)، فَافْهَم.

[١٧٩٩٦] (قَوْلُهُ: وَمِنْهُ: السَّلْمُ) فَلَوْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِي مِنْ فُلَانٍ، فَاسْلَمَ إِلَيْهِ فِي ثَوْبٍ حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى [١/١٠٩/ق/٤] مُوجَلًّا، "بِحَرْ" (٣) عَنْ "الْوَقَافِعَاتِ". قَالَ "ح"^(٤): ((وَإِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ مُشْتَرِيًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بِإِعْا)) اهـ، فَلَا يَحْتَنُ (٥) إِلَّا بِالْمُبَاشَرَةِ، "ط"^(٦).

[١٧٩٩٧] (قَوْلُهُ: وَالْإِقَالَةُ) أَي: فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي مَا بَاعَهُ، ثُمَّ أَقَالَ الْمُشْتَرِي حَيْثُ، كَمَا عَزَاهُ فِي "الْبَحْرِ" (٧) ل: "الْقَنْبِيَّة" (٨)، وَفِيهِ (٩) عَنْ "الظَّهْرِيَّة" (١٠): ((لَوْ كَانَتْ بِخِلَافِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ قَدْرًا أَوْ جِنْسًا حَيْثُ، قِيلَ: هَذَا قَوْلُهُمَا، أَمَّا عِنْدَهُ فَلَا لِكُونِهِ إِقَالَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ)) اهـ.

ومقتضاؤه: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بَعَيْنِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ لَا يَحْنُثُ عِنْدَ الْكُلِّ، وَوَجْهُهُ: أَنَّ الْإِقَالَةَ فَسَخٌ فِي حَقِّ الْمُتَعَاذِلِينَ، يَبِيعُ جَدِيدٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا، وَهَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ بِلَفْظٍ مُفَاسَّخَةٍ أَوْ مُتَارِكَةٍ أَوْ تَرَادُّ وَإِلَّا لَمْ تُجْعَلْ بَيْعًا، وَلَا بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَإِلَّا فَبِيعٌ إِجْمَاعًا، كَمَا سَيَأْتِي (١١) فِي بَابِهَا، وَهَلْ يُقَالُ لَوْ الْحَلْفُ

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩١/ب.

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٤/ب.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٦/٤.

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٤/ب.

(٥) فِي "الْأَصْل" وَ "أ": ((فَلَا يَحْنُثُ)).

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧١/٢.

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٧/٤ بتصرف.

(٨) "القنبية": كتاب الأيمان - باب اليمين على الهبة والبيع والشراء ق ٥٣/أ.

(٩) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٦/٤.

(١٠) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الثالث في اليمين على العقود التي تتعلق حقوقها بالعتق ق ٣٠ - ٣١.

(١١) انظر الدر عند المقولة [٢٣٩٤٢] قَوْلُهُ: ((فَبِيعٌ إِجْمَاعًا)).

قيل: والتعاطي، "شرح وهبانية"^(١). (والإجارة والإستجار) فلو حلف لا يؤجرُ وله مستغلات آجرَها امرأته وأعطته الأجرة لم يحث كبريها في أيدي الساكين، وكأخذ^(٢) أجرة شهرٍ قد سكنوا فيه، بخلاف شهرٍ لم يسكنوا فيه، "ذخيرة" (والصلح عن مال) ..

بعتق أو طلاق: تجعل بيعاً في حق ثالث؟ وهو هنا العبد أو المرأة فيحث بها، لم أرَ من صرح به، ويتبع الحث، تأمل، ولا يخفى أنه إن وجد عرفت عمل به.

[١٧٩٩٨] (قوله: قيل: والتعاطي) يفيد ضعفه، ونقل في "النهر"^(٣) عن "البدائع"^(٤): تأيد عدم الحث في البيع بالتعاطي، والظاهر أن الشراء مثله، فيفيد ترجيح عدم الحث فيه أيضاً، لكن لا يخفى أن العرف الآن يخالفه.

[١٧٩٩٩] (قوله: آجرَها امرأته) أي: ولو بإذنه.

[١٨٠٠٠] (قوله: كبريها في أيدي الساكين) أي: من غير قوله لهم: اقبلوا فيها، والأحث كما في "البحر"^(٥)، والمراد أن مجرد الترك لا يكون إجارة، وأما أخذ الأجرة ففيه التفصيل الآتي^(٦).
[١٨٠٠١] (قوله: قد سكنوا فيه) أي: بعد الحلف أو قبله فيما يظهر؛ لأن الإجارة بيع المنافع المستقبلية.

[١٨٠٠٢] (قوله: بخلاف شهرٍ لم يسكنوا فيه) أي: بخلاف شهرٍ مستقبلٍ لم يسكنوا فيه، فإذا تقاضاهم بأجرته حث، قال في "النهر"^(٧): ((وهذا ليس إلا الإجارة بالتعاطي، فينبغي أن يجري

(قوله: وينبغي الحث إلخ) كذلك ينبغي الحث لو الحلف بالله تعالى؛ فإنه تألها، فنجب الكفارة بالإقالة.

(١) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الأيمان ق ١١٨/أ.

(٢) في "و" و "د": ((كأخذ)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩١/ب بتصرف.

(٤) لم نثر على هذا النقل في "البدائع"، ولعل ابن عابدين رحمه الله تعالى لم يعثر عليه أيضاً؛ ولذلك نقله بواسطة "النهر"، إذ إن ابن عابدين رحمه الله غالباً ما ينقل عن "البدائع" دون واسطة، والذي في "البدائع" - في مواضع عدة -: أن التعاطي بيع من كل الوجه، وبناءً عليه فإنه يحث في البيع بالتعاطي، والله أعلم. انظر "البدائع" ١٣٤/٥ - ٨٣/٣ - ٢٤٣/٥.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٧/٤ بتصرف.

(٦) المقولة [١٨٠٠٢] قوله: ((بخلاف شهرٍ لم يسكنوا فيه)).

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/أ.

وَقَيْدُهُ بِقَوْلِهِ: (مع الإقرار) لَأَنَّهُ مَعَ الْإِنْكَارِ سَفِيرٌ (وَالْقِسْمَةُ وَالْخُصُومَةُ وَضَرْبُ الْوَلَدِ) أَيْ: الْكَبِيرِ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ يَمْلِكُ ضَرْبَهُ فَيَمْلِكُ التَّفْوِضَ.....

فِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ)).

١١٦/٣

[١٨٠٠٣] (قَوْلُهُ: وَقَيْدُهُ بِقَوْلِهِ (إِلَخ) هَذَا التَّقْيِيدُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْحَالِفُ هُوَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الصُّلْحَ عَنْ إِقْرَارِ بَيْعٍ، أَمَّا عَنْ إِنْكَارٍ أَوْ عَنْ سَكُوتٍ فَهُوَ فِي حَقِّهِ فِدَاءٌ يَمِينٍ، فَيَكُونُ الْوَكِيلُ مِنْ جَانِبِهِ سَفِيرًا مَحْضًا فَيَحْتُ بِمَبَاشَرَتِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْحَالِفُ عَلَى عَدَمِ الصُّلْحِ هُوَ الْمُدَّعَى، فَإِنَّهُ لَا يَحْتُ بِفِعْلٍ وَكَيْلِهِ مُطْلَقًا، أَفَادَهُ "ح" ^(١) عَنْ "الْبَحْرِ" ^(٢)).

[١٨٠٠٤] (قَوْلُهُ: وَالْقِسْمَةُ) بِأَنْ حَلَفَ لَا يُقَاسِمُ مَعَ شَرِيكِهِ لَا يَحْتُ بِفِعْلٍ وَكَيْلِهِ.

[١٨٠٠٥] (قَوْلُهُ: وَالْخُصُومَةُ) أَيْ: جَوَابِ الدَّعْوَى، سَوَاءً كَانَ إِقْرَارًا أَوْ إِنْكَارًا، "ح" ^(٣) عَنْ "الْقَهْطَانِي" ^(٤)، وَقِيلَ: إِنَّهُ يَحْتُ بِفِعْلٍ وَكَيْلِهِ كَفِعْلِهِ، وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَوَّلِ، كَمَا فِي [١٠٩/ق ٤] ب [شرح الوهبانية] ^(٥).

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": لِأَنَّ الصَّغِيرَ يَمْلِكُ ضَرْبَهُ (إِلَخ) هَذَا التَّعْلِيلُ قَاصِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْبَيْعَ وَالْإِحَارَةَ فَيَمْلِكُ التَّفْوِضَ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَحْتُ فِي ذَلِكَ بِالتَّفْوِضِ. اهـ "سَنَدِي".

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الصُّلْحَ عَنْ إِقْرَارِ بَيْعٍ (إِلَخ) إِنَّمَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ بَيْعًا إِذَا كَانَ الْمَصَالِحُ عَلَيْهِ مِنْ خِلَافِ جَنْسِ الْمُدَّعَى، وَإِلَّا بِأَنَّ كَانَ مِنْ جَنْسِهِ وَكَانَ أَقْلٌ فَهُوَ أَخَذَ لِبَعْضٍ حَقِّهِ وَإِسْقَاطَ لِمَا بَقِيَ، وَقَوْلُهُ: ((لَا يَحْتُ بِفِعْلٍ وَكَيْلِهِ)) إِنَّمَا يَظْهَرُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْبَدَلُ مِنْ جَنْسِ الْمُدَّعَى بِهِ.

(١) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/١.

(٢) "الْبَحْرِ": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٥/٤ بتصرف.

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/١.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل حلف القول ٤٠٣/١.

(٥) "شرح الوهبانية": كتاب الأيمان - ق ١١٧/١.

فِيحْنَتْ بِفَعْلٍ وَكِيلَهُ^(١) كَالْقَاضِي (وَإِنْ كَانَ) الْحَالِفُ (ذَا سُلْطَانٍ) كَقَاضٍ وَشَرِيفٍ (لَا يَبَاشِرُ) هَذِهِ الْأَشْيَاءَ (بِنَفْسِهِ حِينَ) بِالْمَبَاشَرَةِ (وَبِالْأَمْرِ أَيْضًا).....

[١٨٠٠٦] (قَوْلُهُ: فَيَحْنَتْ بِفَعْلٍ وَكِيلَهُ) عِبَارَةٌ "الْحَانِيَّة"^(٢): ((فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْنَتْ))، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٣): ((وَأَمَّا لَمْ يَحْزَمْ بِهِ لِأَنَّ الْوَلَدَ أَعْمُ، وَلَمْ يُخَصَّصْ بِالْكَبِيرِ فِي الرُّوَايَاتِ، وَذَكَرَ فِي "الْفَتْحِ"^(٤): أَنَّهُ فِي الْعَرَفِ يُقَالُ: فَلَانٌ ضَرَبَ وَلَدَهُ وَإِنْ لَمْ يَبَاشِرْ، وَيَقُولُ الْعَامِيُّ لَوْلَدِهِ: غَدًا أَسْقِيكَ عِلْقَةً ثُمَّ يَذْكُرُ الْمُؤَدِّبُ الْوَلَدَ أَنْ يَضْرِبَهُ تَحْقِيقًا لِقَوْلِهِ، فَمَقْتَضَاهُ أَنْ تَعْقَدَ عَلَى مَعْنَى: لَا يَقَعُ بِهِ ضَرْبٌ مِنْ جِهَتِي، وَيَحْنَتْ بِفَعْلٍ الْمَأْمُورُ)). اهـ ملخصاً.

[١٨٠٠٧] (قَوْلُهُ: كَالْقَاضِي) أَي: إِذَا وَكَّلَ بِضَرْبٍ مَنْ يُحِلُّ لَهُ ضَرْبَهُ صَحَّ أَمْرُهُ بِهِ، فَيَحْنَتْ بِفَعْلِهِ، وَمَثَلُ السُّلْطَانِ وَالْمَحْتَسِبِ، كَمَا فِي "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى"^(٥)، "ح"^(٦).

[١٨٠٠٨] (قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ) الْحَالِفُ (إِلَخ) مَحْتَرَزُ قَوْلِهِ: ((إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَبَاشِرُ بِنَفْسِهِ)) وَهُوَ مُعْتَزَلَةٌ لِالِاسْتِنَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: ((لَا بِالْأَمْرِ)).

(قَوْلُهُ: وَأَمَّا لَمْ يَحْزَمْ بِهِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ أَعْمُ الْإِلَخ) فِي "السَّنَدِيِّ": ((قَالَ "أَبُو الْمَكَارِمِ": وَهَهُنَا بَحْثٌ، وَهُوَ: أَنَّ مَدَارَ الْحَنْثِ وَعَدَمِيهِ إِنْ كَانَ عَلَى رَجُوعِ الْمَنَافِعِ ثَبُوتًا وَعَدَمًا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَقَعَ الْحَنْثُ بِأَمْرِ الْقَاضِي وَالسُّلْطَانِ وَالْعَلَمِ وَالْمَحْتَسِبِ، وَلَا بِأَمْرِ الْأَبِّ فِي الْوَلَدِ الصَّغِيرِ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ عَلَى وَلَايَةِ الْمَبَاشَرَةِ وَالتَّفْوِضِ يَنْبَغِي أَنْ يَحْنَتْ فِي الصَّغِيرِ، عَلَى أَنْ تَمْهِدَهُمُ الْأَصْلُ الْمَذْكُورَ وَتَفْرِغَ الْحَنْثَ وَعَدَمِيهِ عَلَيْهِ يُؤْذَنُ بِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى رَجُوعِ الْحَقُوقِ وَعَدَمِيهِ، فَالْمَحْنُكُ فِي الْفَرْقِ بِرَجُوعِ الْمَنَافِعِ أَوْ وَلَايَةِ التَّفْوِضِ خُرُوجٌ عَنِ الْقَانُونِ)) اهـ.

(١) فِي "و" وَ"د": ((فَيَحْنَتْ بِوَكِيلِهِ)).

(٢) "الْحَانِيَّة": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - فَصْلُ فِي التَّرْوِيجِ ٣٨/٢ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ إِلَخ ٣٧٨/٤.

(٤) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَالتَّرْوِجِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٤٤٦/٤.

(٥) "الدَّرِّ الْمُنْتَقَى": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٥٧٣/١ (هَامِشُ "مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ").

(٦) "ح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ ق ٢٤٥/أ.

لتقييد اليمين بالعرف وبمقصود الحالف.....

وحاصله: أنه لا يَحْتُ بفعل المأمور إلا إذا كَانَ لا يباشرُ بنفسه، قالَ في "الفتح"^(١): ((فإنَّ مقصوده من الفعل ليسَ إلا الأمرُ به، فيوجدُ سببُ الحنثِ بوجودِ الأمرِ به للعادة وإن كَانَ السُّلْطَانُ ربما يباشرُ بنفسه عقدَ بعضِ المبيعاتِ، ثُمَّ لو فعلَ الأمرُ بنفسه يَحْنُ أيضاً؛ لانعاده على الأعم من فعله بنفسه أو مأموره)). اهـ فتأمل.

ثُمَّ قالَ^(٢): ((وكلُّ فعلٍ لا يعتاده الحالفُ كائناً مَنْ كَانَ، كحلفه لا يميني ولا يُطَيَّنُ انعقدَ كذلك)). اهـ.

واستثنى في "الهداية"^(٣) أيضاً ما إذا نَوَى الحالفُ البيعَ بنفسه أو بوكيله، فإنه يَحْنُ ببيع الوكيل؛ لأنه شَدَّدَ على نفسه، وإن نَوَى السُّلْطَانُ ونحوه أن لا يتولاهُ بنفسه دَيْنَ في القضاء؛ لأنه نَوَى حقيقةً كلامه، كما في "الجوهرة"^(٤)، أي: فلا يَحْنُ بفعل مأموره.

[١٨٠٠٩] (قوله: لتقييد اليمين بالعرف) فإنَّ العرفَ انعقادُ يمينه على الأعم من فعله بنفسه أو مأموره، كما مرَّ^(٥).

[١٨٠١٠] (قوله: وبمقصود الحالف) الأولى إسقاطه لإغناء ما قبله عنه، ولأنَّ القصدَ إنما يُعتبرُ إذا لم يخالف^(٦) الظاهرَ لا مطلقاً، ولعبة أشارَ إلى أنه إنما يَحْنُ إذا قصدَ الأعم، أمَّا لو قصدَ فعلَ نفسه الذي هو حقيقةً كلامه لا يَحْنُ، كما ذكرناه^(٧) آنفاً.

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٤٤٤/٤ - ٤٤٥.

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٤٤٥/٤.

(٣) "الهداية": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٨٩/٢.

(٤) "الجوهرة النيرة": كتاب الإيمان ٣٠٢/٢.

(٥) في المقالة السابقة.

(٦) في "٣": ((بخالفه)).

(٧) المقالة [١٨٠٠٨] قوله: ((وإن كَانَ الحالفُ إلخ)).

(وإن كان يباشر مرةً ويفوضُ أخرى اعتبرَ الأغلبُ) وقيلَ: تُعتبرُ السلعةُ فلو ممَّا يشتريها بنفسه لشرفها لا يحنثُ بوكيله وإلا حنثَ. (ويحنثُ بفعله وفعلِ مأموره).....

[١٨٠١١] (قوله: وإن كانَ) أي: الحالفُ، وعبارةُ "الفتح" ^(١): ((ولو كانَ رجلاً يباشرُ بنفسه (الخ)، ومفادهُ أنَّ الضميرَ ليسَ عائداً للسلطان، وهو مفادُ "البحر" ^(٢) وغيره أيضاً. [١٨٠١٢] (قوله: اعتبرَ الأغلبُ) هذا هو الذي اعتمدَهُ في "الخاتبة" ^(٣) و"المحيط" و"البرزانية" ^(٤)، واقتصرَ عليه في "البحر" ^(٥) تبعاً لـ "الزيلي" ^(٦)، "منح" ^(٧). قلتُ: وكذا جزمَ به في "الفتح" ^(٨)، ومقابلهُ ما ذكرَهُ "الشَّارحُ" [٤/ق/١١٠] ولذا عبَّرَ عنه بـ: ((قيل)).

[١٨٠١٣] (قوله: ويحنثُ بفعله وفعلِ مأموره (الخ) هذا هو النوعُ الثاني، مقابلُ قوله: ((يحنثُ بالمباشرة لا بالأمر))، ثم هذا النوعُ منه ما هو فعلٌ حكميٌّ شرعيٌّ كالطلاق، ومنهُ ما هو فعلٌ حسيٌّ كالضرب، فلو نوى أن لا يفعلَ بنفسه ففي الأفعالِ الحسيةِ يُصدَّقُ قضاءً وديانةً؛ لأنَّها لا توجدُ منه إلا بمباشرتِهِ لها حقيقةً، فإذا لم يباشرها فقد نوى حقيقةً كلاميه، وفي غيرها روايتان: أشهرُهما: أنه لا يُصدَّقُ إلا ديانةً؛ لأنَّه كما يوجدُ بمباشرتِهِ يوجدُ بأمره، فإذا نوى المباشرةَ فقط فقد نوى تخصيصَ العامِّ، وهو خلافُ الظاهرِ فلا يُقبلُ منه، كما في "النهر" ^(٩) عن "كافي النسفي" ^(١٠).

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٤/٤٤٥.

(٢) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٧٥.

(٣) "الخاتبة": كتاب الإيمان - مسائل في السرقة والأخذ والغصب ٢/٤٧ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "البرزانية": كتاب الإيمان - الفصل الرابع - النوع الثاني في الفضولي ٤/٢٧٨ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٧٥.

(٦) "تبين الحقائق": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣/١٤٨.

(٧) "المنح": كتاب الإيمان - باب في بيان أحكام اليمين في البيع والشراء إلخ ١/٢٠٦ ب.

(٨) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك ٤/٤٤٥.

(٩) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣/٢٩٣ أ.

(١٠) "كافي النسفي": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج وغيرها ٣/٢٠٧ ب.

لم يقل: وكيلاه؛ لأنَّ من هذا النوع الاستقراض، والتوكيل به غير صحيح.....

[١٨٠١٤] (قوله: لم يقل: وكيلاه) حاصله: أنه عدل عن قول "الكنز"^(١): ((وفعل وكيلاه؛ لأنه اعترضه في "البحر"^(٢): ((بأنَّ الاستقراض لا يصحُّ التوكيل به))، لكنَّ أصحاب في "النهر"^(٣): ((بأنَّه إنما خصَّ الوكيل لتعلَّم الرسالة منه بالأولى)) اهـ.

وقال "الفهستاني"^(٤): ((يمكن أن يحمل على ما هو متعارف، من تسمية الرسول بالاستقراض وكيلاً، كما إذا قال المستقرض: وكلتُك أن تستقرض لي من فلان كذا درهماً، وقال الوكيل للمقرض: إنَّ فلاناً يستقرض منك كذا، ولو قال: أقرضني مبلغ كذا، فهو باطل حتى إنَّه لا يثبت الملك إلا للوكيل، كما في وكالة "الذخيرة") اهـ.

قال "ط"^(٥): ((وجهه "الزيلعي"^(٦)) في الوكالة: بأنه لا يجب دين في ذمة المستقرض بالعقد، بل بالقبض، والأمر بالقبض لا يصحُّ؛ لأنه ملك الغير، وتصحُّ الرسالة في الاستقراض؛ لأنَّ الرسول معبر، والعبارة ملك المرسل، فقد أمره بالتصرف في ملكه، ويصحُّ التوكيل بالإقراض، وبقبض القرض، كأنَّ يقول لرجل: أقرضني، ثمَّ يوكل رجلاً بقبضه فإنه يصحُّ)) اهـ.

قلت: وحاصله أنَّ التوكيل بالقرض أو بقبضه صحيح، لا بالاستقراض، بل لا بدَّ من إخراجِه مخرجَ الرسالة؛ ليقع الملك للآمر، وإلاَّ وقع للمأمور، ولا يخفى أنَّ هذا ليس خاصاً
موجودة هنا أيضاً، تأمل.

(قوله: ويصحُّ التوكيل بالإقراض وبقبض القرض إنَّه) العلة - في عدم صحة الاستقراض - السابقة

(١) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الأيمان - بيان أحكام البيع والشراء إلخ ٢٦٩/١.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٧/٤.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/أ.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل حلف القول ٤٠٢/١.

(٥) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٢/٢.

(٦) "تبين الحقائق": باب الوكالة بالخصومة والقبض ٢٨٢/٤ بتصرف.

(في النكاح) لا الإنكاح (والطلاق والعتاق) الواقعين بكلامٍ وجَدَ بعدَ اليمينِ لا قبلَهُ....

بالاستقراض، بل النكاح مثله، وكذا الاستعارة، كما سنذكره^(١).

مطلب: حلف لا يتزوج

[١٨٠١٥] (قوله: في النكاح) فلو حلف لا يتزوج، فعقده بنفسه، أو وكل فعقد الوكيل حيث، وكذا لو كان الحالف امرأة، فلو حلفت وأجبرت ممن له ولاية الإجماع، ينبغي أن لا تحث، كما لو جنّ فزوجه أبوه كارهاً، ولو صار معنوها فزوجه أبوه لا يحث، وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين، "نهر"^(٢) عن "شرح الوهبانية"^(٣).

قلت: وسيأتي^(٤) متناً آخر [١١٠/٣/٤] الباب الآتي: ((ما لو حلف لا يتزوج فزوجه فضولي، أو زوجه فضولي ثم حلف لا يتزوج)).

مطلب: حلف لا يزوج عبده

[١٨٠١٦] (قوله: لا الإنكاح) أي: التزويج فلا يحث به إلا بمباشرته، وهذا في الولد الكبير، أو الأجنبية لما في "المختار" و"شرحيه"^(٥): ((حلف لا يزوج عبده أو أمتة يحث بالتوكيل والإجازة؛ لأنّ ذلك مضاف إليه، متوقف على إرادته للملكه وولايته، وكذا في ابنه وبنته الصغيرين

١١٧/٣

(قوله: فلو حلفت وأجبرت ممن له ولاية الإجماع) كالسيّد؛ لأنّ لفظ النكاح وجد من المولى، بخلاف ما لو أكرهه المولى على الزواج وتزوج بنفسه، فإنه يحث في ظاهر الرواية. اهـ "سندي" عن "الجواهر".
(قوله: وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين) إلخ راجع لقوله: ((حث))، ونقل "ط" عن "التارخانية": ((ولو حلف لا يتزوج فعقد بنفسه أو وكل فعقد الوكيل حيث، ولو كان التوكيل قبل اليمين)) اهـ.

(١) المقولة [١٨٠٣٠] قوله: ((إن أخرج الوكيل)).

(٢) "نهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/أ.

(٣) "تفصيل عقد الغرار": كتاب الأيمان - ق ١١٣/أ.

(٤) ص ٦٤ - وما بعده، "در".

(٥) "الإختصار": كتاب الأيمان ٢/٧٤١.

كتعليقٍ بدخولِ دارٍ، "زَيْلَعِي" (والخُلْعُ والكتابةُ والصِّلْحُ عن دمِ العمدِ)^(١).....

لَوْلَايَتِهِ عَلَيْهِمَا، وَفِي الْكَبِيرَيْنِ لَا يَحْتُ إِلَّا بِالْمُبَاشَرَةِ؛ لَعَدِمَ وَلَايَتُهُ عَلَيْهِمَا، فَهُوَ كَالْأَجَنِيِّ عَنْهُمَا فَيَتَعَلَّقُ بِحَقِيقَةِ الْفَعْلِ)) اهـ، وَمِثْلُهُ فِي "الزَّيْلَعِيِّ"^(٢) وَ"الْبَحْرِ"^(٣) فِي آخِرِ الْبَابِ الْآتِي بِأَلَا حِكَايَةَ خِلَافٍ، فَقَوْلُ "الْقَهْطَسْتَانِي": ((وَعَنْ "مُحَمَّدٍ" لَا يَحْتُ فِي الْكُلِّ)) رَوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ.

[١٨٠١٧] (قَوْلُهُ: كَتَعْلِيْقٍ يَصْلُحُ مَثَلًا لِلْقَبْلِ وَالْبَعْدِ، وَعِبَارَةُ "الزَّيْلَعِيِّ"^(٤)): ((وَيْثَا يَحْتُ بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ إِذَا وَقَعَ بِكَلَامٍ وَجِدَ بَعْدَ الْيَمِينِ، وَأَمَّا إِذَا وَقَعَ بِكَلَامٍ وَجِدَ قَبْلَ الْيَمِينِ فَلَا يَحْتُ، حَتَّى لَوْ قَالَ لَامْرَأَتِي: إِنَّ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ حَلَفَ أَنْ لَا يُطْنَقَ فَدَخَلَتْ لَمْ يَحْتُ؛ لِأَنَّ وَقْعَ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا بِأَمْرِ كَانَ قَبْلَ الْيَمِينِ، وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يُطْنَقَ ثُمَّ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِالشَّرْطِ، ثُمَّ وَجِدَ الشَّرْطَ حِثْ، وَلَوْ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا بِمَحْضِي مَدَّةِ الْإِيْلَاءِ فَإِنْ كَانَ الْإِيْلَاءُ قَبْلَ الْيَمِينِ لَا يَحْتُ، وَإِلَّا حِثْ))، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

[١٨٠١٨] (قَوْلُهُ: وَالْخُلْعُ هُوَ الطَّلَاقُ، وَقَدْ مَرَّ، "نَهْر"^(٥)).

[١٨٠١٩] (قَوْلُهُ: وَالْكِتَابَةُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي "الْمُحْتَسَى" عَنْ "النَّظْمِ": ((أَنْهَا كَالْبَيْعِ))، "نَهْر"^(٦)).

[١٨٠٢٠] (قَوْلُهُ: وَالصُّلْحُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ) لِأَنَّهُ كَالنِّكَاحِ فِي كَوْنِهِ مِبَادَلَةً مَالٍ بِغَيْرِهِ، وَفِي حَكْمِهِ الصُّلْحُ عَنْ انْكَارٍ، "قَهْطَسْتَانِي"^(٧)، وَفِي حَاشِيَةِ "أَبِي السُّعُودِ"^(٨): ((احْتَرَزَ عَنِ الصُّلْحِ عَنْ دَمِ غَيْرِ عَمْدٍ؛ لِأَنَّهُ صُلْحٌ عَنْ مَالٍ فَلَا يَحْتُ فِيهِ بِفَعْلِ الْوَكِيلِ، أَمَّا عَنْ دَمِ الْعَمْدِ فَهُوَ فِي الْمَعْنَى عَقْوُ

(١) فِي "د": ((عَمْد)).

(٢) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إلخ ١٤٨/٣.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٤٠٢/٤.

(٤) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إلخ ١٤٩/٣.

(٥) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إلخ ٢٩٢/أ.

(٦) "جَامِعُ الرُّمُوزِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلُ حَلْفِ الْقَوْلِ ٤٠١/١.

(٧) "فَتْحُ الْمَعْنَى": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إلخ ٣٣٤/٢ بِتَصْرِفٍ.

أو إنكار كما مر^(١) (والهبة) ولو فاسدة أو بعوض.....

عن القصاص بالمال، ولا تجزي^(٢) النيابة في العفو، بخلاف الصلح عن المال، "حموي" عن "البرجندي".

[١٨٠٢١] (قوله: أو إنكار)؛ لأن الصلح عنه فداء لليمين في حق المدعى عليه، فوكيله سفير محض، ومثله السكوت، وأما المدعي فلا بحث بالتوكيل مطلقاً كما مر^(٣)، وشمل الإنكار إنكار المال، وإنكار الذم العمد وغيره.

[١٨٠٢٢] (قوله: والهبة) فلو حلف لا يهب مطلقاً أو معيناً أو شخصاً بعينه، فوكل من وهب حيث، صحيحة كانت الهبة أو لا، قبل الموهوب [١١١/٤/١] له أو لا، قبض أو لم يقبض؛ لأنه لم يلزم نفسه إلا بما يملكه، ولا يملك أكثر من ذلك، وفي "المحيط": ((حلف لا يهب عبده هذا لفلان، ثم وهبه له على عوض حيث؛ لأنه هبة صيغة ولفظاً)) اهـ، "نهر"^(٤). وفي "التارخانية"^(٥): ((إن وهب لي فلان عبده فأمرته طالق، فوهب ولم يقل الخالف حيث الخالف)).

[١٨٠٢٣] (قوله: أو بعوض) يعني: إذا وهب بنفسه لا بوكيله أيضاً؛ لما قدمه^(٦) من أنه لا بحث بفعل وكيله في الهبة بشرط العوض، وسبب وهم "الشارح" قول "البحر"^(٧): ((فالهبة بشرط العوض داخلة تحت يمين: لا يهب نظراً إلى أنها هبة ابتداءً فيحتم، وداخلة تحت يمين: لا يبيع نظراً

(قوله: يعني: إذا وهب بنفسه لا بوكيله إلخ) لا تصح هذه العناية مع القول بنسبة "الشارح" للوهم.

(١) ص ٥٦١ - "در".

(٢) في "فتح المعين": ((ولا تجزي)).

(٣) المقولة [١٨٠٣] قوله: ((وقيده بقوله إلخ)).

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/١.

(٥) "التارخانية": كتاب الأيمان - فصل الحلف على العقود - نوع آخر في الهبة والصدقة إلخ ٤٩٦/٤.

(٦) ص ٥٥٨ - "در".

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٧/٤.

(وَالصَّدَقَةُ وَالْقَرْضُ).....

إلى أنها بيع انتهاءً (فيحْتُ) اهـ. وأنتَ خيرٌ بأنَّ كلامَهُ فيما إذا فعلَ بنفسِهِ، وإلَّا لما صحَّ قولُهُ: يَحْتُ في الموضوعين، أفادَهُ "ح" ^(١)، أي: لأنَّهُ في البيع لا يَحْتُ بفعلٍ وكيَلِهِ.

[١٨٠٢٤] (قوله): وَالصَّدَقَةُ هي كَالِهِيَةِ فيما مرَّ ^(٢)، قال "ابن وهبان": وكذا ينبغي أن يَحْتُ في حلفِهِ أن لا يقبلَ صدقةً فوَكَّلَ بقبضِها. بقي لو حَلَفَ لا يتصدَّقُ فوهبَ لفقيرٍ، أو لا يَهَبُ فتصدَّقَ على غنيٍّ، قال "ابن وهبان": ((ينبغي الحنثُ في الأول؛ لأنَّ العبرةَ للمعاني، لا في الثاني؛ لأنَّهُ لا يثبتُ له الرجوعُ استحساناً إذ قد يقصدُ بالصَّدَقَةِ على الغنيِّ الثوابَ، ويَحْتَمِلُ العكسُ فيها اعتباراً باللفظِ)) اهـ، ملخصاً. وأيدَ "ابن السَّحْنَةَ" ^(٣) الاحتمالَ الأخيرَ. بما في "التارخانية" ^(٤) عن "الظهيرية" ^(٥): ((ولا يَحْتُ بالصَّدَقَةِ في يمينِ الهبةِ)) اهـ.

(قوله): بقي لو حَلَفَ لا يتصدَّقُ فوهبَ لفقيرٍ (يَخ) الذي رأيتهُ في "شرح الوهبانية": "المصنّف" في نسخةٍ في غايةِ الصحّةِ: ((لو حَلَفَ أن لا يتصدَّقَ، فأعطى فقيراً بلفظِ الهبةِ، أو غنياً بلفظِ الصدقةِ هو أو وكيَلُهُ ينبغي أن يَحْتُ في الأول؛ لأنَّ العبرةَ للمعاني، ويقوِّيه ما نقلَهُ "صاحبُ القنيةِ": من أنه لو حَلَفَ أن لا يبيعَ، فوهبَ بشرطِ العوضِ ينبغي أن يَحْتُ اهـ. ويَحْتَمِلُ أن لا يَحْتُ؛ لأنَّ لفظَ الهبةِ غيرُ لفظِ الصَّدَقَةِ، ويقوِّيه ما نقلَهُ "صاحبُ القنيةِ" أيضاً فيمن حَلَفَ لا يَهَبُ فوهبَ بشرطِ العوضِ قال: ينبغي أن لا يَحْتُ، وينبغي أن لا يَحْتُ في الثاني؛ لأنَّهُ لا يثبتُ له الرجوعُ استحساناً؛ إذ قد يقصدُ بالصَّدَقَةِ على الغنيِّ الثوابَ، ويَحْتَمِلُ أن يَحْتُ اعتباراً باللفظِ)) اهـ. والظاهرُ: أنَّ نسخةَ "المحسّني" صوابٌ، بدليلِ التعليلِ المذكورِ في عبارةِ المصنّفِ بقوله: ((لأنَّهُ لا يثبتُ الرجوعُ (يَخ) لكنَّ قولَهُ: ((ويَحْتَمِلُ العكسُ (يَخ)) لا يناسبُ نسخةَ "المحسّني" بالنسبةِ للثاني؛ إذ اعتبارُ اللفظِ يقتضي عدمَ الحنثِ؛ إذ اليمينُ انعقدتْ على عدمِ الهبةِ، ووُجِدَ الإعطاءُ للغنيِّ بلفظِ الصَّدَقَةِ.

(١) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/١.

(٢) المقولة [١٨٠٢٢] قوله: ((والهبة)).

(٣) "تفصيل عقد الفرائد": كتاب الأيمان ق ١١٥/ب.

(٤) "التارخانية": كتاب الأيمان - فصل الحلف على العقود - نوع آخر في الهبة والصدقة إلخ ٩٥٠/٤

(٥) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الرابع في اليمين على العقود التي تتعلق بحقوق مبيع من بيع...

والاستقراض) وإن لم يقبل.....

قلت: لكن هذا ليس نصاً فيما نحن فيه، لاحتمال أن المراد الهبة لغني، تأمل هذا. ونقل في "النهر" ^(١) كلام "ابن وهبان" باختصارٍ مُخِلٍّ.

[١٨٠٢٤] قوله: والاستقراض أي: إن أخرج الوكيل الكلامَ مُخْرَجَ الرِّسَالَةِ، وإلا فلا حنث كما مرَّ ^(٢).

[١٨٠٢٥] قوله: وإن لم يقبل راجع للهبة وما بعدها، كما في "النهر" ^(٣)، "ح" ^(٤). وكذا العطية والعارية، "نهر" ^(٥).

قلت: لكن صرح في "التآرخانية" ^(٦): بأن القبول شرط الحنث في القرض عند "محمد"، ورواية عن "الثاني"، وفي أخرى: لا، والرهن بلا قبول ليس برهن، ولو استقرض فلم يقرضه حنث، قال في "النهر" ^(٧): ((وقياس ما مرَّ - من أنه لم يلزم نفسه إلا بما علك - ترجيح الرواية الأخرى، وينبغي أن يجري في الاستقراض الخلاف في القبول [١١١/٤ ق/ب] كالقرض)) اهـ.

قلت: يمكن دفع هذا القياس بالفرق بين ما فيه بدل مالي وما ليس فيه، وأما الاستقراض فهو طلب القرض فيتحقق بدون إقراض، تأمل. وسيأتي ^(٨) تمام هذا البحث في آخر الباب الآتي عند قول "المصنف": ((حلف ليهن فلاناً فوهبه له فلم يقبل بر، بخلاف البيع)).

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/أ.

(٢) المقلوبة [١٨٠١٤] قوله: ((لم يقل وكيه)).

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/ب.

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/أ.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/ب.

(٦) "التآرخانية": كتاب الأيمان - فصل الحلف على العقود - نوع آخر في الهبة والصدقة إلخ ٤٩٥/٤.

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/ب.

(٨) المقلوبة [١٨٢٦٩] قوله: ((و: لأصل إلخ)).

(وضرب العبد) قيل: والزوجة (والبناء والخياطة) وإن لم يُحسِن ذلك، "خاتية"....

[١٨٠٢٦] (قوله: وضرب العبد) لأنَّ المقصود منه - وهو الائتمار بأمره - راجع إليه، بخلاف ضرب الولد، فإنَّ المقصود منه - وهو التأدُّب - راجع إلى الولد، "نهر"^(١) أي: الولد الكبير، أمَّا الصغير فكالعبد كما مرَّ^(٢)، وقدَّمنا^(٣) أنَّ العرفَ خلافه.

[١٨٠٢٧] (قوله: قيل: والزوجة) قال في "النهر"^(٤): والزوجة قيل: نظيرُ العبد، وقيل: نظيرُ الولد، قال في "البحر"^(٥): وينبغي ترجيحُ الثاني لما مرَّ في الولد، ورجَّحَ "ابن وهبان" الأول؛ لأنَّ النَّفعَ عائِدٌ إليه بطاعتها له، وقيل: إنَّ حُتَّ فنظيرُ العبد، وإلَّا فنظيرُ الولد، قال "بدیع الدِّين": ولو فصلَ هذا في الولد لكانَ حسنًا، كذا في "القنية"^(٦). اهـ "ح"^(٦).

١١٨/٢

[١٨٠٢٨] (قوله: وإن لم يُحسِن ذلك) الأولى أن يقول: وإن كان يُحسِن ذلك، وعبارة "الخاتية"^(٧): ((حلف لا يخيطن^(٨) هذا الثوب أو لا يسنين^(٨) هذا الحائط، فأمرٌ غيرُه بذلك حيث

(قوله: أمَّا الصغيرُ فكالعبد كما مرَّ، وقدَّمنا أنَّ العرفَ خلافه) فإنَّ ما قدَّمه عن "الفتح": ((من أنه يُقال في العرف: فلا تضرِب ولده وإن لم يباشر الخ)) شاملٌ للكبير أيضًا.

(قوله: الأولى أن يقول: وإن كان يُحسِن ذلك الخ) وذلك لأنَّ ((إن)) الوصلية ما قبلها أولى بالحكم ممَّا بعدها، وهنا الحثُّ بفعلِ المأمورِ مع عدمِ إحسانِ الصَّعَةِ أولى منه معِ إحسانه؛ لكن هذا ظاهرٌ إذا جُعِلَت الغايةُ راجعةً لحنثه بفعلِ المأمورِ، وإذا جُعِلَت راجعةً لحنثه بفعله يكونُ صنيعه هو الأولى وإن كانت عبارة "الخاتية" في حثِّه بفعلِ المأمورِ.

(قوله: ليخيطنَ هذا الثوب الخ) حقُّه التعبيرُ بلا النافية فيه وفيما بعده كما هو عبارة "الخاتية".

(١) "نهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/ب.

(٢) ص ٦١-٦٢- "در" والمقولة [١٨٠٦] قوله: ((فيحث بفعل وكيه)).

(٣) "نهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/ب.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٨/٤.

(٥) "القنية": كتاب الأيمان - باب اليمين بحلف على ما فعل ثم يأمر غيره ففعله ق ٥٦/ب.

(٦) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/ب.

(٧) "الخاتية": كتاب الأيمان - فصل في التزويج ٣٨/٢ ("هامش الفتاوى الهندية").

(٨) تقول: في النسخ جميعها: ((ليخيطن)) ((ليسنين))، وما أثبتناه من عبارة "الخاتية" هو الصواب. وقد شُكَّ عليه.

(والذبح والإيداع والاستيداع) وكذا (الإعارة والاستعارة) إن أخرج الوكيل الكلام مُخرج الرسالة، وإلا فلا حنث، "تتارخانية".....

الحالف سواء كان يحسن ذلك أو لا) اهـ.

قلت: وظاهره أنه لو تكلف ذلك بنفسه يحنث أيضاً، وكذا لو حلف لا يحنث أو لا يخلق رأسه أو لا يقلع ضرسه، ونحو ذلك من الأفعال التي لا يليها الإنسان بنفسه عادة، أو لا يمكنه فعلها إلا بمشقة عظيمة، مع أن الظاهر أن اليمين في ذلك تعقد على فعل المأمور لا على فعل نفسه؛ لأن الحقيقة مهجورة عادة، ثم رأيت في "البحر" ^(١) عن "النوازل": ((لو قال لامرأته: إن لم تكوني غسلت هذه القصعة فأنت طالق، وغسلها خادماً بامرأها، فإن كان من عادتها أنها تغسل بنفسها لا غير وقع، وإن كانت لا تغسل إلا بخادمتها، وعرف الزوج ذلك لا يقع، وإن كانت تغسل بنفسها وبخادمتها فالظاهر أنه يقع، إلا إذا نوى الأمر بالغسل)). اهـ فليتأمل.

[١٨٠٢٩١] (قوله: والذبح إلخ) فلو حلف لا يذبح في ملكه شاء، أو لا يودع شيئاً يحنث بفعله وكيله؛ لأن المنفعة تعود إليه، وكذا لو حلف لا يعير، ولو عين شخصاً، فأرسل المحلوف عليه شخصاً فاستعار حنث؛ لأنه سفير محض فيحتاج إلى [١٢/٤] الإضافة إلى الموكل فكان كالوكيل بالاستقراض، "حائية" ^(٢)، وفي "جمع التفاريق": ((أن الحنث قول "زفر"، وعليه الفتوى خلافاً "لأبي يوسف")، كما في "النهر" ^(٣).

مطلب: في العقود التي لا بد من إضافتها إلى الموكل

[١٨٠٣٠٦] (قوله: إن أخرج الوكيل إلخ) راجع لقوله: ((والاستعارة)) كما هو في عبارة "التتارخانية" ^(٤) حيث قال: ((وهذا إذا أخرج الكلام مُخرج الرسالة بأن قال: إن فلاناً يستعير منك

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٨٠.

(٢) "الحائية": كتاب الأيمان - فصل في التزويج ٢/٣٨ - ٣٩ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٢/٢٩٢ ب.

(٤) "التتارخانية": كتاب الأيمان - فصل الحلف على العقود - نوع آخر في الهبة والصدقة إلخ ٤/٤٩٧.

كذا، فأما إذا لم يقل ذلك لا يحثُّ)) اهـ، أي: لأنه لو قال: أعزني كذا يقع منك المنفعة له لا للأمر فلا يحثُّ الأمر بذلك، وبه عُلِمَ أنَّ فائدة التقييد هي أنَّ المراد بالأمر هنا الرسالة لا الوكالة كما مرَّ^(١) في الاستقراض، وأما ما كان من الأفعال الحسية كالضرب والبناء فلا شبهة في أنه لا يحتاج إلى الإسناد، وبما قررناه سقط ما قيل: إنَّ ما ذكره غير خاص بالاستعارة، بل الوكيل في النكاح وما بعده سفير محض، فلا بدَّ من إضافة هذه العقود المذكورة إلى الموكل لما سيأتي^(٢) في كتاب الوكالة: ((أنَّ العقود التي لا بدَّ من إضافتها إلى الموكل النكاح والخنع والصلح عن دم عمِّ وإنكارٍ والعقُّ على مالٍ والكتابة والهبة والتصدق والإعارة والإيداع والرهن والإقراض والشركة والمضاربة)) اهـ.

قلت: المراد من الإضافة في هذه المذكورات التصريح باسم الأمر، لكن بعضها يصحُّ مع إسناد الفعل إلى الوكيل كقوله: صالحتك عن دعوائك على فلان، أو عمَّا لك عليه من الدَّم، وزوجتك فلانة، واعتقت عبد فلان أو كاتبته، وبعضها لا يصحُّ فيها إسناد الفعل إلى الوكيل، بل لا بدَّ من إخراج الكلام مُخرج الرسالة، كقوله: إنَّ فلانا يطلبُ منك أن تهبهُ كذا، أو تصدِّق عليه، أو تودع عنده، أو تعيره، أو تقرضه، أو ترهن عنده، أو تشاركه، أو تضاربهُ بحال كذا، أما لو أسندته إلى نفسه كقوله: هبني أو تصدِّق عليَّ الخ فإنه يقع للوكيل، وكذا قوله: زوجني، بخلاف القسم الأول، فإنه يقول: بعث واشتريت وأجرت بإسناد الفعل إلى نفسه بدون ذكر اسم الأمر أصلاً، هذا ما ظهر لي، وسيأتي^(٣) - إن شاء الله تعالى - تحقيق ذلك في محله، فافهم.

(قوله): وبه عُلِمَ أنَّ فائدة التقييد هي أنَّ المراد بالأمر هنا الرسالة (الخ) ما قاله إنما يدفع إيراد ما يلزم إضافته، وليس من باب الرسالة، وأما ما كان من باب الرسالة فلا يُدفع به الإيراد المبين في "ط"، تأمل. ولعلَّ الأولى في دفعه أن يقال: إنه ليس في عبارته ما يدلُّ على تخصيص الاستعارة بهذا الحكم.

(١) المقولة [١٨٠٢٤] قوله: ((والاستقراض)).

(٢) انظر "الدر" عند المقولة [٢٧٣٠٠] قوله: ((حتى لو أضافه إلى نفسه لا يصح)).

(٣) المقولة [٢٧٢٥٢] قوله: ((التوكيل صحيح)).

(وقضاء الدين وقبضه والكسوة) وليس منها التكفين إلا إذا أراد الستر دون التملك، "سراجية" (الحمل) وذكر منها في "البحر" ثيفاً وأربعين، وفي "النهر"^(١) عن شارح "الوهبانية": نظم والذي ما لا حنث فيه بفعل الوكيل؛ لأنه الأقل.....

[١٨٠٣١] (قوله: وقضاء الدين وقبضه) فلو حلف لا يقبض الدين من غريمه اليوم، يحنث بقبض وكيله، فلو كان وكل قبل، فقبض الوكيل بعد اليمين لا يحنث، وقال "قاضي خان"^(٢): [٤/١١٢/ب] ((وينبغي الحنث كما في النكاح))، "نهر"^(٣).
[١٨٠٣٢] (قوله: والكسوة) فلو حلف لا يلبس أو لا يكسو مطلقاً أو كسوة بعينها أو معيئاً حنث بفعل وكيله، وتماه في "النهر"^(٣).

[١٨٠٣٣] (قوله: وليس منها التكفين) وكذا الإعارة، فلو كفنه بعد موته، أو أعارة ثوباً لا يحنث، "شرح الوهبانية"^(٤) عن "السراجية"^(٥).
[١٨٠٣٤] (قوله: والحمل) فلو حلف لا يحمل لزيد متاعاً حنث بفعل وكيله، وهذا في غير الإحارة لما مر^(٦)، قال - أي: "الناظم" -: ((والظاهر أنه لا فرق بينه وبين الاستخدام، فإن المنفعة دائرة عليه، والمدار عليها))، "شرح الوهبانية".

[١٨٠٣٥] (قوله: وذكر منها في "البحر" ثيفاً وأربعين) صوابه في "النهر"^(٧)، فإنه قال:

(قوله: والظاهر أنه لا فرق بينه وبين الاستخدام إلخ) أي: الخدمة، حتى يقال: إن المنفعة دائرة على المحلوف عليه كما في الحمل، وحتى يتأتى دخول الطبخ والكس ونحوهما فيه على ما يأتي له.

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج والصوم والصلاة وغيرها ق ٢٩٣/ب.

(٢) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين الموقته ٢٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/ب.

(٤) "تفصيل عقد الفرائد": كتاب الأيمان ق ١١٥/ب.

(٥) "السراجية": كتاب الأيمان - باب اليمين على اللبس ٣٣٤/١ (هامش "فتاوى قاضيخان").

(٦) ص ٥٥٦ - وما بعده "در".

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٢/ب بتصرف.

مشيراً إلى حِثِّهِ فيما بقي فقال: [الطويل]

ببيعٍ شراءٍ صلحٍ مالٍ خصومةٍ بفعلٍ وكيلٍ ليسٍ يَحْتُ حالفٌ
كذا قسمة..... إجارةٍ استئجارٍ الضربِ لابنه

((تكميلٌ من هذا النوع الهدمُ والقطعُ والقتلُ والشَّرْكَةُ كما في "الوهابية"^(١)، وضربُ الزَّوجاتِ والولَدِ الصَّغِيرِ في رأي "قاضي خان"^(٢)، وتسليمُ الشُّفْعَةِ والإذنُ كما في "الحانية"^(٣)، والنَّفَقَةُ كم في "الإسبيجاني"، والوقفُ والأضحيةُ والحبسُ والتَّعْزِيرُ بالنسبةِ للقاضي والسُّلْطَانِ، وينبغي أنَّ الحجَّ كذلك، كذا في "شرح ابن السُّنَّحَةِ"^(٤)، ومنه: الوصِيَّةُ كما في "الفتح"^(٥)، وينبغي أن يكونَ منه الحِوَالَةُ والكفالةُ ك: لا يحيلُ فلاناً فوَكَّلَ مَنْ يَحْيِيهِ، أو لا يقبلُ حِوَالَتَهُ أو لا يكفلُ عنه فوَكَّلَ يَقْبُولُ ذَلِكَ، والقضاءُ والشَّهَادَةُ والإقرارُ، وعدُّ منه في "البحر"^(٥) التَّوْلِيَةُ، فلو حلفَ لا يولِّي شخصاً ففَوْضَ إِلَى مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِثٌّ، وهي حادثةُ الفتوى)) اهـ.

قلت: وبهذا تَمَّتْ المسائلُ أَرْبَعَةٌ وأربعينَ، والظاهرُ أَنَّها لا تنحصرُ؛ لأنَّ منها الأفعالَ الحسِّيَّةَ وهي لا تختصُّ بما مرَّ^(٦)، بل منها الطَّبْخُ والكَنَسُ وحلقُ الرَّأْسِ ونحو ذلك، وإذا عدُّ منها الاستِخدامَ دخلتَ فيه هذه الصُّورُ وكثيرٌ مِنَ الصُّورِ المارَّةِ أيضاً، فافهم.

١١٩/٣ (قوله) ١٨٠٣٦ مشيراً إلى حِثِّهِ فيما بقي) الإشارةُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَصْرَحْ بعددٍ ما بقي، وإلَّا فالخُتُّ صريحٌ في كلامه، وقد يُقالُ: سَمَاءُ إشارةً؛ لأنَّهُ ساقُ الكلامِ لِمَا لا يَحْتُ بِهِ فيكونُ عبارةً، وغيرُهُ إشارةً، كما في عبارة النصِّ وإشارة النصِّ، تأمل.

(١) "الوهابية": كتاب الإيمان - ٣٢ - (هامش "المنظومة المحببة").

(٢) "الحانية": كتاب الإيمان - فصل في التزويج ٣٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "نفسيل عقد الفرائد": كتاب الإيمان ق ١١٦ ب.

(٤) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك ٤٤٤/٤.

(٥) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٠/٤ بتصرف.

(٦) في هذه المقولة.

..... والحنت في غيرها اثبت

(ولام دخل) مبتدأ خبره ((اقتضى)) الآتي (على فعل) أراد بدخولها عليه قربها منه، "ابن كمال" (تجري فيه النيابة) للغير (كبيع وشراء وإجارة وخياطة).....

(١٨٠٣٧) (قوله: والحنت) بالنصب، مفعول مقدم لقوله: ((اثبت)) بوصل الهزمة للضرورة.
(١٨٠٣٨) (قوله: أراد بدخولها عليه قربها منه) أي: بأن تقع متوسطة بين الفعل ومفعوله، ك: ((إن بعث لك ثوباً))، احترازاً عما لو تأخرت عن المفعول، ك: ((إن بعث ثوباً لك))، فالمتوسطة متعلقة بالفعل لقربها منه، لا [١٨٣/٤] على أنها صلة له؛ لأنه يتعدى إلى مفعولين بنفسه، مثل: بعث زيداً ثوباً، ولأنه لو كانت اللام صلة له كان مدخولها مفعولاً في المعنى، فيكون شارباً وليس المعنى عليه، بل الشاري غيره، والبيع وقع لأجله فهي متعلقة به على أنها علة له مثل: قمت لزيد، وعلى هذا فو عبّر "المصنف" بقوله: ((ولام تعلق بفعل)) كما عبّر صاحب "الدرر"^(١) وغيره لكان أولى، لكنه عدل عن ذلك تبعاً لـ "الكنز"^(٢) وغيره؛ لئلا يوهم تعلّقها به على أنها صلة له، ولئلا يوهم أن الواقعة بعد المفعول متعلقة به أيضاً، مع أن المراد بيان الفرق بينهما بأن الأولى للتعليل والثانية للميل لكونها صفة له، أي: إن بعث ثوباً مملوكاً لك، هذا ما ظهر لي فافهم.

(١٨٠٣٩) (قوله: تجري فيه النيابة) الجملة صفة ((فعل))، وقوله: ((لنغير)) اللام فيه بمعنى عن أي: عن الغير كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف - ١١] واحتراز به عن فعل لا تجري فيه النيابة، كالأكلي والشرب، فإنه لا فرق فيه بين دخول الباء على الفعل أو على العين كما يأتي^(٣).

(قوله: فلو عبّر المصنف بقوله: ((ولام تعلق بفعل)) كما عبّر صاحب "الدرر" وغيره لكان أولى (إلخ) أي: لإظهاره، بخلاف عبارة "المصنف".

(١) "الدرر": كتاب الأيمان - باب حلف القول ٦٠/٢.

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع إلخ ٢٦٩/١.

(٣) المقولة [١٨٠٤٧] قوله: ((فإن دخل اللام إلخ)).

وصياغة وبناء اقتضى) أي: اللام (أمره) أي: توكيده (ليخصه به) أي: بالمحلف عليه؛ إذ اللام للاختصاص، ولا يتحقق إلا بأمره المفيد للتوكيل.....

[١٨٠٤٠] (قوله: وصياغة) بالياء المثناة التحتية أو بالياء الموحدة كما في "الفهستاني"^(١).

[١٨٠٤١] (قوله: أمره) بالنصب مفعول ((اقتضى))، وهو مصدر مضاف لفاعله وهو الضمير العائد على الغير وهو المخاطب بالكاف، والمفعول مخوف وهو الخالف، وقوله: ((ليخصه به)) أي: ليخص الخالف الغير، أي: المخاطب به، أي: بالفعل المحلف عليه، وفي "المنح"^(٢): ((أي: ليفيد اللام اختصاص ذلك الفعل به أي: بذلك الغير)) اهـ. فأرجع الضمير المستتر للام، والبرز للفعل والمحرور لغير، وعليه فالمراد ((بالمحلف عليه)) في كلام "الشارح" هو المخاطب، وهو الموافق لقول "الزبيعي"^(٣): ((لاختصاص الفعل بالشخص المحلف عليه)).

[١٨٠٤٢] (قوله: إذ اللام للاختصاص) وجه إفادتها الاختصاص، هو أنها تضيف متعلقها وهو الفعل لمدحوليها وهو كاف المخاطب، فتفيد أن المخاطب مختص بالفعل، وكونه مختصاً به يفيد أن لا يستفاد إطلاق فعله إلا من جهته، وذلك يكون بأمره، وإذا باع بأمره كان بيعه إياه من أجليه وهي لام التعليل، فصار المحوف عليه أن لا يبيعه من أجله، فإذا دس المخاطب ثوبه بلا علمه فباعه لم يكن باعه من أجليه؛ لأن ذلك لا يتصور [١١٣/٤ ق/ب] إلا بالعلم بأمره به، ويلزم من هذا أن لا يكون إلا في الأفعال التي تجري فيها النيابة، كذا في "الفتح"^(٤).

[١٨٠٤٣] (قوله: ولا يتحقق إلا بأمره) يفيد في "البحر"^(٥) بأن يكون أمره بأن يفعل لنفسه لقول "الظهيرية"^(٦): ((لو أمره أن يشتري لابنيه الصغير ثوباً لا يحنث))، وفي "النهر"^(٧): ((أنَّ

(١) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف القزل ٤٠٦/١.

(٢) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في البيع والشراء إلخ ٢٠٧/١ ق/ب.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ١٥٠/٣.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والزواج وغير ذلك ٤٤٧/٤.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨١/٤.

(٦) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الثالث: في اليمين على العقود التي تتعلق حقوقها بالعائد ١٣٢/١.

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٢٩٣/١.

(فلم يَحْتِ - في: إِنْ بَعْتُ لَكَ ثَوْبًا - إِنْ بَاعَهُ بِلَا أَمْرٍ) لانتفاء التوكيل.....

مقتضى التوجيه - يعني بكونها للاختصاص - حنثه إذا كان الشراء لأجله، ألا ترى أَنَّ أمره يبيع مالٍ غيره موجبٌ لحنثه غير مقيّد بكونه له)) اهـ.

(تنبيه)

ذكرَ في "الحاشية"^(١) ما يفيدُ أَنَّ الأمرَ غيرُ شرطٍ، بل يكفي في حنثه قصدهُ البيعُ لأجله سواء كان بأمره أو لا، قالَ في "البحر"^(٢): ((وهذا ثَمًا يجبُ حفظُهُ فَإِنَّ ظاهِرَ كلامِهِم هنا يخالفُهُ مع أَنَّهُ هو الحكمُ)) اهـ.

قلت: يؤيِّدُهُ ما في "شرح تلخيص الجامع": ((لو قالَ لزيد: إِنْ بَعْتُ لَكَ ثَوْبًا فعبدي حرٌّ ولا نيةَ لَهُ، فدفعَ زيدُ ثوبًا لرجلٍ ليدفعَهُ للحالفِ لبيعه، فدفعَهُ وقالَ: بَعَهُ لي، ولم يعمِ الحالفُ أَنَّهُ ثوبُ زيدٍ لم يَحْتِ؛ لأنَّ اللَّامَ في: ((بَعْتُ لزيدٍ)) لاختصاصِ الفعلِ بزيدٍ، وذلكَ إِنَّمَا يكونُ بأمرِهِ الحالفِ أو يعمِ الحالفُ أَنَّهُ بَاعَهُ لَهُ سواءَ كانَ الثوبُ لزيدٍ أو لغيرِهِ)) اهـ. وتأمَّلَ الكلامَ فيما علَّقْتُهُ على "البحر"^(٣).

[١٨٠٤٤] (قوله: فلم يَحْتِ في: إِنْ بَعْتُ لَكَ ثَوْبًا) التصريحُ بالمفعولِ بِهِ ليس بشرطٍ لقولِ "المحيط": ((حلفَ لا يبيعُ لفلانٍ فباعَ مالهَ أو مالَ غيره بأمرِهِ حنثَ))، "بحر"^(٤)، وأنتَ خبيرٌ بأنَّ

(قوله: ذكرَ في "الحاشية" ما يفيدُ أَنَّ الأمرَ غيرُ شرطٍ إلخ) الحقُّ: أَنَّ المسألةَ فيها طريقتان: الأولى: طريقةُ أصحابِ المتون، وعليها جرى في "الفتح" و"الشرح" أَنَّهُ لا بدَّ من الأمرِ لتحقيقِ الحنثِ، وبدونه لا يَحْتِ وَإِنْ قصَدَ البيعَ لأجله، والثانية: أَنَّهُ ليسَ بشرطٍ، وعليها جرى في "الحاشية"، و"شرح تلخيص الجامع"، وهما طريقتانِ متباينتانِ لا يُمكنُ الجمعُ بينهما.

(١) "الحاشية": كتاب الإيمان - باب من الأيمان - فصل في التزويج ٥٠/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨١/٤.

(٣) "حاشية منحة الخالق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨١/٤ (هامش "البحر الرائق").

(٤) عبارة "البحر" عن "المحيط": ((حلف لا يشتري لفلان فأمر غيره بالشراء... إلخ))، ولم نرفه فيه ما نقله "ابن عابدين" رحمه الله عن

"المحيط"، انظر "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٢/٤.

سواءً (ملكته) أي: المخاطبُ ذلك الثوبَ (أو لا) بخلاف ما لو قال: ثوباً لك، فإنه يقتضي كونه ملكاً له كما سيحي^(١)، (فإن دخلَ اللامُ (على عينٍ) أي: ذاتٍ (أو) على (فعلٍ لا يقع) ذلك الفعلُ (عن غيره) أي: لا يقبلُ النيابةَ (كأكلٍ وشربٍ ودخولٍ وضربٍ الولدِ) بخلافِ العبدِ فإنه يقبلُ النيابةَ (اقتضى) دخولُ اللامِ (ملكته) أي: ملكَ المخاطبِ.....

تمايز الأقسام - أعني تارة تدخلُ على الفعلِ أو على العينِ - إنما يظهرُ بالتصريحِ بالمفعولِ بهِ فلذا صرَّحَ بهِ "المصنّف"^(٢)، "نهر"^(٣).
وحاصله: أنَّ تصريحَ "المصنّف" بهِ لا لكونه شرطاً، بل ليظهرَ الفرقَ بينَ دخولِ اللامِ عليهِ أو على الفعلِ.

[١٨٠٤٥٦] (قوله: سواءً ملكته إلخ) تعميمٌ لقوله: ((إن باعته بلا أمرٍ))، وحاصله: أنَّ الشرطَ أمرُهُ بالبيع، لا كَوْنُ الثوبِ ملكَ الأمرِ.
[١٨٠٤٦١] (قوله: أي: المخاطبُ) تفسيرٌ للضميرِ المستترِ في ((ملكته)) وقوله: ((ذلك الثوبُ)) تفسيرٌ للضميرِ البارزِ.

[١٨٠٤٧١] (قوله: فإن دخلَ اللامُ إلخ) حاصله: أنَّ الفعلَ إما أنْ يحتملَ النيابةَ عن الغيرِ أو لا، وعلى كلِّ فإمّا أنْ تدخلَ اللامُ على الفعلِ أو على مفعوله وهو العينُ. فإنْ دخلتْ على فعلٍ يحتملُ النيابةَ اقتضتْ ملكَ [١١٤/١١٤ ق/١] الفعلِ للمخاطبِ، وهو أنْ يكونَ الفعلُ بأمرِهِ سواءً كانَ العينُ مملوكاً له أو لا، وهذا ما مرَّ^(٤)، وفي الباقي - وهو دخولُها على فعلٍ لا يحتملُ النيابةَ كالأكلِ

(قولُ المصنّف: وضربَ الولدِ) أي: الكبيرِ.

(١) ص ٥٨٠ - ٥٨١ - "در".

(٢) "المنع": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في البيع والشراء إلخ ١/٢٠٦ ق/ب.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ١/٢٩٣ ق/أ.

(٤) ص ٥٧٦ - وما بعدها "در".

للمحلوف عليه؛ لأنه كمال الاختصاص (فحيث في: إن بعث ثوباً لك إن باع ثوبه بلا أمره).....

والشرب، أو على العين مطلقاً - اقتضت ملك العين للمخاطب سواء كان الفعل بأمره أو لا.

[١٨٠٤٨] (قوله: للمحلوف عليه) المراد به هنا العين.

[١٨٠٤٩] (قوله: لأنه كمال الاختصاص) أي: أن اللام للاختصاص كما مر^(١)، وحيث دخلت اللام على العين أو على فعل لا يقبل النيابة اقتضت اختصاص العين بالمخاطب، وكمال الاختصاص بالملك فحيث عليه، لكن يراد ما يشمل الملك الحقيقي والحكمي؛ لأن الولد لا يملك حقيقة كما يشير إليه "الشارح"، ولذا قال في "الفتح"^(٢): ((فإنه بحث بدخول دار يختص بها المخاطب، أي: تنسب إليه، وأكل طعام يملكه)) اهـ. وقوله: ((أي: تنسب إليه)) ظاهرة نسبة السكنى كما مر^(٣) في: ((لا أدخل دار زيب)) فيشمل الأجرة والعارية، فالمراد ملك المنفعة، تأمل.

[١٨٠٥٠] (قوله: ثوباً لك) أي: موصوفاً بكونه لك.

[١٨٠٥١] (قوله: إن باع ثوبه بلا أمره) لأن اللام لم تدخل على الفعل حتى يعتبر اختصاص الفعل في المخاطب بأن يكون بأمره، وإن صح تعقُّبها به، ولذا لو نواه صح كما يأتي^(٤)، لكن لما كانت أقرب إلى الاسم - وهو الثوب - من الفعل اقتضت إضافة الاسم إلى مدخولها، وهو كاف المخاطب؛ لأن القرب من أسباب الترجيح كما في "الفتح"^(٥)، ولذا إذا توسَّطت تعلقت بالفعل لقربه كما مر^(٦)، مع أنه يصح جعلها حالاً من الاسم المتأخر.

(١) ص ٥٧٧ - "در".

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك ٤/٤٤٧.

(٣) المقولة [١٧٥٨٨] قوله: ((باعتبار عموم المجاز إلخ)).

(٤) ص ٥٨١ - "در".

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك ٤/٤٤٧.

(٦) المقولة [١٨٠٣٨] قوله: ((أراد بدخولها عليه قربها منه)).

هذا نظيرُ الدخولِ على العينِ وهو الثوبُ؛ لأنَّ تقديره: إن بعثُ ثوباً هو مملوكُك، وأمّا نظيرُ دخوله على فعلٍ لا يقعُ عن^(١) غيره فذكره بقوله: (وكذا) أي: مثلُ ما مرَّ^(٢) من اشتراطِ كونِ المحلوفِ عليه ملكَ المخاطبِ قوله: (إن أكلتُ لك طعاماً) أو شربتُ لك شرباً (اقتضى أن يكونَ الطعامُ) والشرابُ (ملكَ المخاطبِ) كما في: إن أكلتُ طعاماً لك؛ لأنَّ اللامَ هنا أقربُ إلى الاسمِ من الفعلِ، والقربُ من أسبابِ الترجيحِ، وأمّا ضربُ الولدِ فلا يُتصوّرُ فيه حقيقةُ الملكِ بل يُرادُ الاختصاصُ به^(٣). (وإن نوى غيره) أي: ما مرَّ (صدّقَ فيما) فيه تشديدٌ (عليه) قضاءً وديانةً.....

[١٨٠٥٢] (قوله: هذا نظيرُ) أي: مثلاً، وكذا ما بعده.

[١٨٠٥٣] (قوله: إن أكلتُ لك طعاماً) بتقديم اللامِ على الاسمِ، ولا يصحُّ تعلُّقُها هنا بالفعلِ وإن كانت أقربُ إليه؛ لأنَّه لا يحتمِلُ النيابة فلا يصحُّ جعلُها لملكِ الفعلِ للمخاطبِ، فصارت داخلَةً على الاسمِ وإن تقدّمت عليه، كما لو تأخرت عنه، وهو ظاهرٌ فلمْ كَوْنُ الاسمِ مملوكاً للمخاطبِ. [١٨٠٥٤] (قوله: لأنَّ اللامَ هنا إلخ) الصوابُ ذكرُ هذا التعليلِ قبلَ قوله: ((وأمّا نظيرُ دخوله على فعلٍ لا يقعُ عن غيره)) كما ذكره في "الفتح"^(٤) وغيره؛ إذ لا فرقَ هنا بينَ قَرَبِ اللامِ مِنَ الاسمِ أو مِنَ الفعلِ كما علمت، بل العلةُ هنا كَوْنُ الفعلِ لا يقبلُ النيابة كما قرّرناه.

[١٨٠٥٥] (قوله: وأمّا ضربُ الولدِ إلخ) أشارَ إلى ما ذكرناه من أن المرادَ بملكِ العينِ ما يشملُ الحكميَّ.

[١٨٠٥٦] (قوله: فيما فيه تشديدٌ عليه) [٤/١١٤/ق/ب] بأنْ باعَ ثوباً مملوكاً للمخاطبِ بغيرِ أمرِهِ في المسألة الأولى، ونوى بالاختصاصِ الملكَ فإنَّه يَحْتُ، ولولا نَيْتُهُ لما حِثَّ، أو باعَ ثوباً بغيرِ

(١) في "د": ((من)).

(٢) ٥٧٩هـ - "در".

(٣) ((٥)) ليست في "د".

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك ٤/٤٤٧.

وَدَّيْنِ فِيمَا لَهُ، ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ الدَّيْنَةِ وَالْقَضَاءِ لَا يَتَأْتِي فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَانَ لَا مُطَالِبَ لَهَا كَمَا مَرَّ^(١). (قَالَ: إِنْ بَعْتَهُ أَوْ ابْتَعْتَهُ فَهُوَ حَرٌّ فَعَقْدٌ عَلَيْهِ بَيْعًا) بِالْخِيَارِ لِنَفْسِهِ حَيْثُ).....

المخاطبِ بِأَمْرِ الْمُخَاطَبِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، وَنَوَى الْاِخْتِصَاصَ بِالْأَمْرِ فَإِنَّهُ يَحْتَضِرُ، وَلَوْلَا نِيَّتُهُ لَمَا حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى مَا يَحْتَمِلُهُ كَلَامُهُ بِالتَّقْدِيمِ وَالْتَأْخِيرِ، وَلَيْسَ فِيهِ تَخْفِيفٌ فَيَصْدَقُ الْقَاضِي، "بِحَرِّ"^(٢).

١٨٠٥٧] (قَوْلُهُ: وَدَّيْنِ فِيمَا لَهُ) كَمَا إِذَا بَاعَ بِالْأَمْرِ ثَوْبًا لَغَيْرِ الْمُخَاطَبِ، وَنَوَى بِالْاِخْتِصَاصِ الْمَلِكَ فِي الْأَوَّلَى، أَوْ بَاعَ بِلَا أَمْرٍ ثَوْبًا لِلْمُخَاطَبِ وَنَوَى الْاِخْتِصَاصَ بِالْأَمْرِ فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَى الْأِسْمِ فَالظَّاهِرُ اِخْتِصَاصُ الْأَمْرِ، وَإِذَا أُخِّرَتْ فَالظَّاهِرُ اِخْتِصَاصُ الْمَلِكِ، فَإِذَا عَكَسَ فَقَدْ نَوَى خِلَافَ الظَّاهِرِ فَلَا يَصْدَقُ الْقَاضِي، بَلْ يُصَدَّقُ دِيَانَةً؛ لِأَنَّهُ نَوَى مُحْتَمَلَ كَلَامِهِ.

١٨٠٥٨] (قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ) أَي: قُبِيلَ قَوْلِ "الْمُصَنَّفِ": ((لَا يَشْرِبُ مِنْ دَجَلَةٍ)).

مُطْلَبٌ: قَالَ: إِنْ بَعْتَهُ أَوْ ابْتَعْتَهُ فَهُوَ حَرٌّ فَعَقْدٌ بِالْخِيَارِ لِنَفْسِهِ عَقْدٌ

١٨٠٥٩] (قَوْلُهُ: أَوْ ابْتَعْتَهُ) أَي: اشْتَرَيْتَهُ.

١٨٠٦٠] (قَوْلُهُ: فَعَقْدٌ) أَي: الْحَافِلُ مِنْ بَائِعٍ أَوْ مُشْتَرٍ عَلَيْهِ، أَي: عَلَى الْعَبْدِ، وَقَوْلُهُ: ((بَيْعًا))

يَشْمَلُ الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي يُسَمَّى عَقْدَ بَيْعٍ.

١٨٠٦١] (قَوْلُهُ: بِالْخِيَارِ لِنَفْسِهِ) أَي: نَفْسِ الْحَافِلِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي.

١٨٠٦٢] (قَوْلُهُ: حَيْثُ) نَقَلَ بَعْضُ الْمُحَشِّينَ عَنْ "حِيلِ الْخَصَافِ"^(٣): ((أَنَّهُ لَا يَحْنُ وَتَحْلُ

الْيَمِينُ حَتَّى لَوْ نَقَضَ الشَّرَاءُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ ثَانِيًا بَأَنَّهُ^(٤) لَا يَعْتَقُ)) اهـ.

قُلْتُ: لَكِنَّهُ خِلَافُ مَا فِي الْمُتَوْنِ.

(١) ص ٤٦٧ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٢/٤.

(٣) "الحيل": باب البيع والشراء ص ١١٠، لأبي بكر أحمد بن عمر، وقيل: عمرو الشيباني الخصاص (ت ٢٦١هـ). ("كشف الظنون" ٦٩٥/١، "تاج التراجم" ص ١٨، "الجواهر المضية" ٢٣٠/١، "الطبقات السنية" ٤١٨/١). والمذكور

فيها في هذا الموضع مسألة الدر، وأما ما نقله ابن عابدين رحمه الله تعالى عن بعض المحشين فلم نعر عليه فيها، والله أعلم.

(٤) في "الأصل" و "ب" و "م" ((بانا))، وما أثبتناه من "ت" وهو الصواب.

لوجود الشرط، ولو بالخيار لغيره لا وإن أُجيزَ بعدَ ذلك.....

[١٨٠٦٣] (قوله: لوجود الشرط) أي: مع قيام الملك؛ لأنَّ خيارَ البائع لا يخرجُ المبيعَ عن ملكه بالاتفاق، وخيارُ المشتري يدخلُ المبيعَ في ملكه عندهما، وأمَّا عندهُ فالمبيعُ وإنَّ خرجَ عن ملكِ البائع ولم يدخلْ في ملكِ المشتري، لكنَّ المعلقَ بالشرطِ كالمُنجزِ عندَ الشرطِ، فيصيرُ كأنَّه قالَ بعدَ الشراء: أنتَ حرٌّ، ولو نُجزَ المشتري بالخيارِ لنفسه العتقُ يثبتُ الملكُ سابقاً عليه، فكذا إذا عتقَ، ونماؤه في "النهر" ^(١)، قال "ح" ^(٢): ((ومثلُ عقدِ البائع بالخيارِ لنفسه عقدُ الخيارِ لأجنبيٍّ، أو لنفسه وللمشتري، ومثلُ عقدِ المشتري بالخيارِ لنفسه عقدُ الخيارِ لأجنبيٍّ)).

[١٨٠٦٤] (قوله: ولو بالخيار لغيره لا) يعني لو باعَهُ الخالفُ بشرطِ الخيارِ للمشتري أو اشتراه بشرطِ الخيارِ للبائع لا يَحْتُ، أمَّ الأولُ فلائُهُ باتٌ من جهته فلا يعتقُ لخروجه عن ملكه، وأمَّا الثاني فلائُهُ باقٍ على ملكِ بائعه، كما في "البحر" ^(٣) عن "الذخيرة"، ولا يصحُّ أن يَرادَ هنا بالغيرِ ما يشملُ الأجنبيَّ؛ لأنَّ الخالفَ يَحْتُ بائعاً أو مشترياً، أفادَهُ "ح" ^(٤).

[١٨٠٦٥] (قوله: وإن أُجيزَ بعدَ ذلك) مرتبطٌ بقوله: ((ولو بالخيار لغيره لا)) يعني هذا إذا رُدَّ العقدُ مِمَّنْ لَهُ الخيارُ، وكذا إنَّ ^(٥) أُجيزَ في الصورتين، أمَّا في الأولى - أعني ما إذا باعَهُ الخالفُ بشرطِ الخيارِ للمشتري - فظاهرٌ؛ لخروجه عن ملكِ البائع ثم دخوله في ملكِ المشتري، وأمَّا في الثانية - وهي عكسُ الأولى - فلائُهُ في مدَّةِ الخيارِ لم يخرجْ عن ملكِ البائع، وانحلتِ اليمينُ بالعقدِ، أفادَهُ "ط" ^(٦)، فافهم.

(١) انظر "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٣/ب.

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/ب.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع إلخ ٣٨٣/٤ بتصرف.

(٤) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٥/ب.

(٥) في "ت": ((إذا)).

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٥/٢.

في الأصح، كما لو قال: إن ملكته فهو حر؛ لعدم ملكه عند "الإمام" (و) قيد بالخيار؛ لأنه (لو قال: إن بعته فهو حر فباعه بيعاً صحيحاً بلا خيار لا يعتق) لزوال ملكه وتحلُّ اليمين لتحقق الشرط، "زيلعي" (١). (ويحتمل) الحالف.....

قلت: وهذا يصلح حيلة للحالف، وهو أن يبعه أو يشتريه بالخيار لغيره فلا يعتق عليه.

[١٨٠٦٦] (قوله: في الأصح) لم أر من صرح بتصحيحه، وإنما قال في "البحر" (١): ((وسواء أجاز البائع بعد ذلك أو لم يجز، وذكر الطحاوي أنه إذا أجاز البائع البيع يعتق؛ لأن الملك يثبت عند الإجازة مستنداً إلى وقت العقد، بدليل أن الزيادة الحادثة بعد العقد قبل الإجازة تدخل في العقد، كذا في "البدائع" (٢)) اهـ. فتأمل.

[١٨٠٦٧] (قوله: كما لو قال إلخ) تشبيه في عدم الحنث، وبيان لفائدة التقييد بتعليق البيع أو الشراء، قال "الزيلعي" (٣): ((بخلاف ما إذا علّقه بالملك بأن قال: إن ملكتك فأنت حر حيث لا يعتق به عنده؛ لأن الشرط وهو الملك لم يوجد عنده؛ لأن خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملكه على قوله، وعندهما يعتق لوجود الشرط؛ لأن خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه) اهـ. قلت: وهذا مقيد بما إذا لم يجز العقد بعد، فلو أجازته وأبطل الخيار أو مضت مدته تحقق الشرط - وهو الملك كما لا يخفى - فيعتق عند الكل، أفاده "ط" (٤).

[١٨٠٦٨] (قوله: لأنه لو قال: إن بعته) اقتصر على البائع؛ لأن المشتري إذا حنث بشراؤه بالخيار فحنثه بشراؤه البات بالأولى، أفاده "ط" (٤).

[١٨٠٦٩] (قوله: وتحل) عبارة "الزيلعي" (٥): ((وينبغي أن تحل)).

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣/٨٣.

(٢) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على أمور شرعية ... إلخ ٣/٨٤ بتصرف.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣/١٥٠ - ١٥١ بتصرف.

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٢/٣٧٥.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣/١٥١ بتصرف.

في المسألتين (ب) البيع أو الشراء (الفاسد والموقوف).....

[١٨٠٧٠] (قوله: في المسألتين) هما: إن بعته أو ابتعته، "ح" (١).

[١٨٠٧١] (قوله: بالبيع أو الشراء) كذا في أغلب النسخ التي رأيناها بالعطف بـ ((أو))، وفي بعضها بـ ((الواو))، ولا يناسبه إفراد ((الفاسد))، ولأنه يبان لما بحث به في المسألتين وهو أحدهما لا مجموعهما.

[١٨٠٧٢] (قوله: الفاسد) قال في "البحر" (٢): ((وهو محمل لا بد من بيانه، أمّا في المسألة الأولى: - وهي ما إذا قال: إن (٣) بعثك فأنت حر، فباعه بيعاً فاسداً - فإن كان في يد البائع أو في يد المشتري غائباً عنه بأمانة أو رهن يعتق؛ لأنه لم يزل ملكه عنه، وإن [١٥٤/١١٥] كان في يد المشتري حاضراً أو غائباً مضموناً بنفسه لا يعتق؛ لأنه بالعقد زال ملكه عنه، وأمّا في الثانية: - وهي ما إذا قال: إن اشتريته فهو حر فاشتره شراءً فاسداً - فإن كان في يد البائع لا يعتق؛ لأنه على ملوك البائع بعد، وإن كان في يد المشتري وكان حاضراً عنده وقت العقد يعتق؛ لأنه صار قابضاً له عقب العقد فملكه، وإن كان غائباً في بيته أو نحوه فإن كان مضموناً بنفسه كالمغضوب يعتق؛ لأنه ملكه بنفس الشراء، وإن كان أمانة أو مضموناً بغيره كالرهن لا يعتق؛ لأنه لا يصير قابضاً عقب العقد، كذا في "البدائع" (٤)) اهـ.

[١٨٠٧٣] (قوله: والموقوف) أي: وبحث بالموقوف في حلفه: لا يبيع بأن يبيعه لغائب قبل

(قوله: قال في "البحر": وهو محمل لا بد من بيانه إلخ) سيأتي في كتاب الهبة: أن الأصل أن القبضين إذا تجانسا ناب أحدهما عن الآخر، وإذا تغايروا ناب الأعلى عن الأدنى لا عكسه.

(١) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٦/أ.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٣/٤ - ٣٨٤.

(٣) في "أ": ((ما إذا قال البائع: إن)).

(٤) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأمّا الحلف على أمور شرعية ... إلخ ٨٤/٣.

عنه فضولي، أو لا يشتري^(١) بأن اشتراه ببيع فضولي فإنه يحنث عند إجازة البائع، وفي "التبيين"^(٢) ما يخالفه، "بحر"^(٣) و"نهر"^(٤)، أي: حيث قال: ((وصورة المسألة أن يقول: إن اشتريت عبداً فهو حر، فاشترى عبداً من فضولي حنث بالشراء))، ثم قال: ((وعن "أبي يوسف" أنه يصيرُ مشترىً

(قوله: حيث بالشراء إلخ) لا وجه لحنثه بالشراء بدون توقفٍ على الإجازة؛ لعدم الملك قبلها فلا يتأتى العتق، والمتعين: أن معنى قولهم: ((يحنث بالشراء)) ثبوت الحنث به مع التوقف على الإجازة، فإذا وجدت تبين وظاهر الحنث من وقت الشراء به على ما نقله "ط" عن "الحلي". أو ثبت عندنا به مستنداً كما نقله عنه "الحشي"، وليس في كلام التلخيص وشرحه ما يدل على نفي الاستناد، بل غاية ما فيها الحكم بالحنث بالشراء، وليس فيه تعرض لنفي الاستناد، وعبارة "الريعي": ((وأمّا الموقف: فلأنه قد وجد فيه البيع حقيقة لوجود ركنه وشرطه ومحلّه، وكذا حكماً على سبيل التوقف فيحنث، وصورة المسألة أن يقول: إن اشتريت عبداً فهو حر، فاشترى عبداً من فضولي حيث بالشراء؛ لأن الإجازة شرط الحكم دون السبب، والركن قد وجد قبلها، ولهذا يستند الحكم عند الإجازة إليه ويثبت عندها به لا بها، وعن "أبي يوسف": أنه يصيرُ مشترىً عند الإجازة كالنكاح، ونحن نقول: الفرق بينهما أن المقصود من النكاح الحل، ولم يعقد الموقف لإفادته، بخلاف البيع؛ فإن المقصود منه الملك دون الحل، وبهذا تجامعه الحرمة، فيحنث فيه من وقت العقد، وفي النكاح من وقت الإجازة، وعلى هذا: لو حلف أن لا يبيع، فباع ملك الغير بغير إذن صاحبه يحنث؛ لوجود البيع منه حقيقة على ما ذكرنا في الشراء، ولهذا ترجع الحقوق إليه)) اهـ. ويظهر: أن قول من عثر - بقوله: ((ويحنث عند إجازة البائع)) - لا ينافي قول من عثر بقوله: ((ويحنث بالشراء))، نعم ما روي عن "أبي يوسف" أنه يكون مشترىً عند الإجازة يقتضي حنثه بها كما في النكاح، وهذا غير لائق من قوله: ((يحنث عند إجازة البائع))، فالخالف بين ما في "البحر" و"التبيين" صورته.

(قوله أيضاً: حيث بالشراء إلخ) أي: فإذا أجاز المالك البيع ظهر أن العبد يعتق من حين الشراء، كما في "ط" عن "الحلي".

(١) في "الأصل": ((بشروط))، وهو تحريف.

(٢) "تبين الحقائق" كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ١٥١/٣.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٤/٤ بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٤/١

لا الباطل) لعدم الملك وإن قبضه، ولو اشترى مدبراً أو مكاتباً لم يحنث إلا بإجازة قاضٍ أو مكاتبٍ.

﴿فرع﴾

قال لأميته: إن بعث منك شيئاً فأنت حرّة فباع نصفها من زوج ولدت منه أو من أبيها لم يقع عتق المولى، ولو من أجنبي وقع،.....

عند الإجازة كالنكاح)) اهـ. ومُفَادَةٌ أَنَّ ما في "البحر" رواية، وأن المذهب حثه بالشراء، أي: قبل الإجازة لا عندهما مستنداً كما زعمه "المحشي"، بلليل ما في "تلخيص الجامع": ((ويحنث بالشراء من فضولي أو بالخمر أو بشرط الخيار إذ الذات لا تختل لخلل في الصفة)) اهـ، قال "شارحه الفارسي": ((لأن شرط الحنث وجد، وهو ذات البيع بوجود ركنيه من أهله في محله وإن لم يفد الملك في الحال لما منع، وهو دفع الضرر عن المالك في الأول، واتصال المفسد به في الثاني، والخيار في الثالث، وإفادته الملك في الحال صفة البيع لا ذاته، فإن العرب وضعت لفظ البيع لمبادنة^(١) مال بمال، مع أنهم لا يعرفون الأحكام ولا الصحيح والفساد، ومتى وجدت الذات لا تختل لخلل وجد في الصفات)) اهـ، فافهم.

[١٨٠٧٤] (قوله: لا الباطل) أي: كما لو اشترى بيمينه أو دم، فلا يحنث لعدم ركن البيع، وهو مبادلة مال بمال، ولهذا لا يملك المبيع، بخلاف ما لو اشترى بخمر أو خنزير؛ لأنهما مال متقوم في حق بعض الناس، إلا أن البيع بهما فاسد لاشرطه في البيع ما لا يقدر على تسليمه، فأشبهه سائر البيوع الفاسدة، كذا في [١١٦/٤] "التلخيص" و"شرحه".

[١٨٠٧٥] (قوله: إلا بإجازة قاضٍ أو مكاتبٍ) لأن المناقاة زال بالقضاء؛ لأنه فصل مجتهد فيه، وإجازة المكاتب انفسخت الكتابة فارتفع المناقاة فتم العقد، "بحر"^(٢). ومن قوله:

(قوله: وإجازة المكاتب انفسخت الكتابة إلخ) سيأتي لـ "الشارح" عن "البحر" في البيع الفاسد: أن المرجح اشتراط رضا المكاتب قبل البيع، "رحمتي". قلت: ويؤتمد في أمر الحنث مطلق إجازته، وفي صفة البيع إجازته السابقة. اهـ "سندي". لكن ما ذكره من هذا التفصيل يحتاج لنقل.

(١) في "الأصل": ((لفظ البيع لا ذاته لمبادلة)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٤/٤.

والفرق في "الظهيرية". (و) إنما قيّد بالبيع؛ لأنه (في حليفه: لا يتزوج) امرأة أو هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد.....

((زال بالقضاء)) تعلم أنّ استعمال الإجازة^(١) في القضاء من باب عموم المجاز. اهـ "ح"^(٢). قلت: وفي "شرح التلخيص" ما يفيد أنه لا بدّ من القضاء مع إجازة المكاتب، لكن ذكر "الزيلي"^(٣) نحو ما في "البحر"، وفي "الحانية"^(٤): ((إذا بيع المكاتب برضاه جاز وكان فسخاً للكتابة)) اهـ.

(تتمّة)

قال "الزيلي"^(٥): ((ولو حلف أن يبيع هذا الحرّ فباعه برّ؛ لأنّ البيع الصحيح لا يتصور فيه فاعقداً على الباطل، وكذا الحرّة وأمّ الولد، وعن "أبي يوسف" ينصرف إلى الصحيح لإمكانه بالردة ثمّ السبي)).

[١٨٠٧٦] (قوله: والفرق في "الظهيرية"^(٦)) وهو أنّ الولادة من الزوج والنسب من الأب^(٧) مقدّم، فيقع بما تقدّم سببه أولاً، وهذا المعنى لا يمكن اعتباره في حقّ الأجنبيّ،

(قول "المصنّف": وفي حليفه: لا يتزوج هذه المرأة فهو على الصحيح إلخ) أي: الخالية من الأزواج، وإلا انصرفت إلى الفاسد كما في "السندي" عن "البرازية".

(١) في "ب": ((الإجازة)) بالحاء، وهو خطأ طباعيّ.

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٦/ب.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ١٥١/٣.

(٤) "الحانية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في التزويج ٤٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ١٥٣/٣.

(٦) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الثالث: في اليمين على العقود التي تتعلق حقوقها بالعاقب ق ١٣٢/ب.

(٧) نقول: عبارة "البحر": ((والنسب من الأم))، وهو خطأ.

في الصحيح (وكذا لو حلف لا يصلي أو لا يصوم) أو لا يحج؛ لأن المقصود منها الثواب ومن النكاح الحل،.....

كما في "البحر" (١)، "ح" (٢)، وبيانه: - كما أفاده بعض المحشّن - أنه لما باع نصفها من الزوج صارت أم ولده قبل الجزاء وهو العتق، فلا تعتق على البائع؛ لأنها أم ولد غيره، وكذلك (٣) ثبت النسب من الأب فتعتق عليه.

[١٨٠٧٧] (قوله: في الصحيح) راجع للتعميم كما يفيد قول "النهر" (٤)؛ لأن بالنكاح لا يحنث بالفساد سواء عتقها أو لم يعينها، هو الصحيح كما في "الخانية" (٥).

[١٨٠٧٨] (قوله: وكذا لو حلف لا يصلي إلخ) قال في "التأخرانية" (٦) عن "الخلاصة" (٧): ((النكاح والصلاة وكل فعل يتقرب به إلى الله تعالى على الصحيح دون الفاسد)).

[١٨٠٧٩] (قوله: أو لا يحج) ذكره هنا إشارة إلى أن ذكر "المصنف" إياه فيما سيأتي

١٢٢/١

(قوله: وبيانه: - كما أفاده بعض المحشّن - أنه لما باع نصفها إلخ) التوجيه المذكور ظهر في مسألة الزوج لتكامل الاستيلاء في حقّه بسبب سابق على حلف البائع، لا في مسألة الأب؛ لأن غاية ما يفيد التعليل: أن سبب العتق عليه - وهو النسب - سابق، وهو يقتضي عتق ما اشتراه، ولا وجه لعتق النصف الذي لم يشتريه؛ لتجزئ العتق، بخلاف الاستيلاء، ولا موجب لتكامله، نعم يظهر التوجيه إذا كان هذا الفرع مبنياً على القول بعدم التجزئ، تأمل.

(قوله: راجع للتعميم إلخ) ومقابلته التفصيل، ففي المعينة: يحنث مطلقاً، وفي غيرها: لا يحنث إلا بالصحيح.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٣/٤.

(٢) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ٢٤٦/ب.

(٣) في "م": ((وكذا)).

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج إلخ ٢٩٤/أ.

(٥) "الخانية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في التزويج ٣٥/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "التأخرانية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني عشر: في الحلف على الأفعال ٥٠٦/٤.

(٧) نقول وبالله التوفيق: ليس المراد من "الخلاصة" بواسطة "التأخرانية" عند الإطلاق "خلاصة الفتاوى"، وإنما المقصود منها "شرح التهذيب" الذي تقدمت ترجمته في ٨٦/٥، قال صاحب "كشف الظنون" ٢٦٨/١: ((والترجّم - أي عالم بن علاء صاحب "الفتاوى التأخرانية" - بتصریح أسامي الكتب، وقال: متى أطلقت "الخلاصة" فالمراد بها "شرح التهذيب"، وأما المشهورة فتقيد بـ: (الفتاوى)) انظر على سبيل المثال "التأخرانية": ٥٠٦/٤ - ٦١٣.

ولا يثبت بالفساد فلا تنحل به اليمين، بخلاف البيع؛ لأن المقصود منه الملك وأنه يثبت بالفساد، والهبة والإجارة كبيع، (ولو كان) ذلك كله (في الماضي) ك: إن تزوجت أو صمت (فهو عليهما) أي: الصحيح والفساد؛

ليس في محله، "ح" (١).

[١٨٠٨٠] (قوله: ولا يثبت بالفساد) أي: الذي فسادُه مقارن كالصلاة بغير طهارة، أمّا الذي طرأ عليه الفساد كما إذا شرع ثم قطع فيحتمل به على التفصيل الآتي، وستكلم عليه، "ح" (١).
[١٨٠٨١] (قوله: فلا تنحل به اليمين) حتى لو تزوج فاسداً أو صلى كذلك ثم أعاد صحيحاً حيث.

[١٨٠٨٢] (قوله: وأنه) أي: الملك (يثبت بالفساد) إذا اتصل به القبض.
[١٨٠٨٣] (قوله: والهبة والإجارة كبيع) قال في "البحر" (٢): ((وقدّمنا أنه لو حلف لا يهب، فوهب هبة غير مقسومة حنت كما في "الظهيرية" (٣)، فعُيم أن فاسد الهبة كصحيحها، ولا يخفى أن الإجارة كذلك؛ لأنها بيع)) اه، أي: بيع المنافع.

مطلب: إذا دخلت أداة الشرط على ((كان)) تبقى على معنى المضي

[١٨٠٨٤] (قوله: كإن تزوجت أو صمت) كان المناسب أن يقول: ك: إن كنت تزوجت كما عبر في "البحر" (٤) بزيادة ((كنت))؛ لأن أداة الشرط تقلب معنى الماضي إلى الاستقبال غالباً،

(قوله: أي: الذي فسادُه مقارن كالصلاة إلخ) لا وجه لذكره هنا، والأحق ذكره عند قوله: ((وإذا حلف لا يصلي)).

(١) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٢٤٦/ب.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٥/٤.

(٣) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الرابع: في اليمين على العقود التي تتعلق بالحقوق فيها بمن وقع له العقد ق ١٣٣/أ.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٥/٤.

لأنَّه إخبارٌ (فإنَّ عَنِّي به الصَّحِيحُ صُدِّقَ) لأنَّه النِّكَاحُ المعنويُّ، "بدائع". (إنَّ لم أبع هذا الرقيقَ فكذا فاعتقَ) المولى (أو دبرَ) رقيقه تدبيراً (مطلقاً) فلا يَحْتَثُ بالمقيّد، "فتح" (١). (أو استولَدَ) الأُمّة (حَثَ) لتحقُّقِ الشرطِ بفواتِ محلِّيَةِ البيع،.....

فإذا ١١٦/٤ ب/أريد معنى الماضي جُعِلَ الشرطُ ((كان)) كقولهِ تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ﴾ [المائدة - ١١٦] ﴿إِنْ كَانَ قَبِيضُهُمْ قَدْ﴾ [يوسف - ٢٦] لأنَّ الاستفادة من ((كان)) الزَّمنُ الماضي فقط، ومع النَّصِّ على الماضي لا يمكنُ إفادةُ الاستقبال، وهذا من خصائص ((كان)) دونَ سائرِ الأفعالِ الناقصة، ذكره المحقِّقُ "الرُّضِّي" (٢). والظاهرُ أنَّ هذا أغلبيُّ أيضاً بدليلِ قولهِ تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطِئُوا﴾ [المائدة - ٦] إلَّا أنَّ يُقالَ: إنَّ ((كنتم)) بمعنى ((صرتم)) كما في: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً﴾ [الواقعة - ٦] أي: صارت.

[١٨٠٨٥] (قوله: لأنَّه إخبارٌ) أي: فلا يُقصدُ منه الحِلُّ والتَّقرُّبُ كما في "البحر" (٣)، ولأنَّ ما مضى معرُفٌ معيَّن، والصفةُ في المعينِ لغوٌ وما يُستقبلُ معدومٌ غائبٌ، والصفةُ في الغائبِ معتبرةٌ، "شرح التلخيص".

[١٨٠٨٦] (قوله: لأنَّه النِّكَاحُ المعنويُّ) خصَّ بالتعليلِ النِّكَاحَ؛ لأنَّه المُحدَثُ عنه أولاً، ومثلهُ غيره، والمعنويُّ: اسمٌ مفعولٍ من عَنِيَ. بمعنى قصدَ، عبَّرَ به تبعاً لـ "البحر" (٣) عن "البدائع" (٤)، والمختارُ في الاستعمالِ ((معني)) بلونٍ أو مثلٍ مرْمِيٍّ، ولنا أنَّ الحقيقةَ المقصودةَ، قالَ في "شرح التلخيص": ((إلَّا أنَّ ينوي نكاحاً أو فعلاً صحيحاً في الماضي فيصدقُ ديانةٌ وقضاءٌ وإن كان فيه تخفيفٌ عليه؛ لأنَّه نوى حقيقةً كلاميةً، ورعايةَ الحقيقةِ واجبةٌ ما أمكنَ، وإن نوى الفاسدَ في المستقبلِ صدَّقَ قضاءً وإن نوى المحارَ لما فيه من التَّغْلِيظِ، ويَحْتَثُ بالجائزِ أيضاً؛ لأنَّ فيه ما في الفاسدِ وزيادةً)) اهـ.

[١٨٠٨٧] (قوله: فلا يَحْتَثُ بالمقيّد) لجوازِ بيعِهِ قبلَ وجودِ شرطِهِ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك ٤٤٩/٤ بتصرف.

(٢) "شرح الرضي على الكافية": قسم الأفعال - جزم المضارع - الفاء في جواب الشرط ١١٥/٤.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٥/٤.

(٤) "البدائع": كتاب الأيمان - فصل: وأما الحلف على أمور شرعية... إلخ ٨٤/٣.

حتى لو قال: إن لم أبعك فأنت حرٌّ فدبرَ أو استولدَ عتق، ولا يُعتبر تكرار الرقِّ بالردِّ؛ لأنه موهومٌ (قالت له) امرأته: (تزوجت علي؟ فقال: كلُّ امرأةٍ لي طالقٌ طلقتُ المحلقة) بكسر اللام، وعن "الثاني" لا،.....

[١٨٠٨٨] (قوله: حتى لو قال) تفريع على التعليل، ولا فرق بين هذا وبين ما في المتن إلا من حيث إن المعلق عتق المخاطب، وفي الأول طلاق الزوجة أو عتق عبدٍ آخر.

[١٨٠٨٩] (قوله: أو استولد) هذا خاصٌّ بالأمّة، ولا يناسبه فتح الكافر والثاء في: ((إن لم أبعك فأنت حرٌّ)) إلا أن يراد به الشخص الصادق بالذكر والأنثى.

[١٨٠٩٠] (قوله: ولا يعتبر إلخ) قيل: وقوع اليأس في الأمّة والتدبير ممنوعٌ لجواز أن ترتد فتُسمى فيملكها الخالف، وأن يحكم القاضي ببيع المدبر، وأجيب: بأن من المشايخ من قال: لا تطلق لهذا الاحتمال، والأصح ما في "الكتاب" ^(١)؛ لأن ما فرض أمرٌ مئوهم، "نهر" ^(٢)، زاد في "غاية البيان" في الجواب عن الأمّة: ((أو نقول: إن الخالف عقد يمينه على الملك القائم، لا الذي سيوجد)).

مطلب: قالت له: تزوجت علي؟ فقال: كلُّ امرأةٍ لي طالقٌ طلقتُ المحلقة

[١٨٠٩١] (قوله: طلقتُ المحلقة) أي: التي دعتُه إلى الحلف وكانت سبباً فيه، "بحر" ^(٣)، وهذا إذا لم [١١٧/٤] يقل: ما دمت حيّة؛ لأنَّ ((كلُّ امرأةٍ)) نكرة، والمخاطبة معرفة بقاء الخطاب فلا تدخل تحت النكرة، "شرح التلخيص".

[١٨٠٩٢] (قوله: وعن الثاني لا) أي: لا تطلق؛ لأنه أخرجه جواباً فينطبق عليه، ولأنَّ غرضه إرضائها وهو بطلاق غيرها فيقتد به، وجه الظاهر عموم الكلام، وقد زاد على حرف الجواب فيجعل مبتدئاً، وقد يكون غرضه إباحاشها حين اعترضت عليه، ومع التردّد لا يصلح مقيداً،

(قوله: لجواز أن ترتد فتُسمى فيملكها الخالف إلخ) فيه: أنه على تقدير ردّة أم الولد ثم سببها وعودها للملك الخالف إنما تعود إليه بصفة أنها أمٌ ولد، فلا يتأتى بيعها.

(١) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب في بيان أحكام الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في البيع والشراء والتزوج والصوم والصلاة وغيرها ٢٧١/١.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء ق ٣٩٤/٢.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٥/٣.

وصحَّحه "السرخسي"، وفي "جامع قاضي خان"^(١): وبه أخذَ عَامَّةُ مشايخنا، وفي "الذخيرة": إنَّ في حالِ غضبٍ طَلَّقَتْ، وإِلَّا لَا (ولو قيلَ لهُ: أَلَيْكَ امرأَةٌ غَيْرُ هذهِ المرأةِ؟ فقال: كُلُّ امرأةٍ لي فهي كذا لا تَطْلُقُ هذهِ المرأةُ) لِأَنَّ قَوْلَهُ: ((غَيْرُ هذهِ المرأةِ)) لَا يَحْتَمِلُ هذهِ المرأةَ فَلَمْ تَدْخُلْ تَحْتَ ((كُلِّ))، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ.....

ولو نوى غيرها صدَّقَ ديانَةً لَا قِضَاءً؛ لِأَنَّهُ تَخْصِصُ الْعَامِ، "بحر"^(٢).

[١٨٠٩٣] (قَوْلُهُ: وصحَّحه "السرخسي"^(٣) إلخ) وفي "شرح التلخيص": ((قال "البيدوي" في "شرحه": إنَّ الفتوى عليه)).

[١٨٠٩٤] (قَوْلُهُ: وفي "الذخيرة" إلخ) حيثُ قَالَ: ((وَحُكِيَ عَنِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُحْكَمَ الْحَالُ، فَإِنْ جَرَى بَيْنَهُمَا قَبْلَ ذَلِكَ خُصُومَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْغَضَبِ يَقَعُ عَلَيْهَا، وَإِلَّا فَلَا، قَالَ "شَمْسُ الْأَكْمَةِ السَّرْحَسِيُّ": وَهَذَا الْقَوْلُ حَسَنٌ عِنْدِي)) اهـ.

قلت: وهذا توفيقٌ بَيْنَ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُتَوُّ وَبَيْنَ رَوَايَةِ "أَبِي يُوسُفَ"، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّ حَالَةَ الرِّضَى دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ قَصَدَ بَحْرَ الْجَوَابِ وَإِرْضَاعَهَا لَا إِجْحَاشَهَا، بِخِلَافِ حَالَةِ الْغَضَبِ، وَفِي ذَلِكَ إِعْمَالُ كُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فَيَنْبَغِي الْأَخْذُ بِهِ.

[١٨٠٩٥] (قَوْلُهُ: لَا يَحْتَمِلُ هَذِهِ الْمَرْأَةَ) لِأَنَّ كَلَامَ الزَّوْجِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّؤَالِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِي كَلَامِهِ مَا يَجُوزُ دَخُولُهُ فِي السُّؤَالِ، وَلَفْظُ ((امْرَأَةً)) فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى يَتَنَاوَلُهَا، بِخِلَافِ لَفْظِ ((غَيْرُ هَذِهِ)) فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، أَفَادَهُ فِي "الذخيرة".

(قَوْلُهُ: أَفَادَهُ فِي "الذخيرة") وَكَذَا أَفَادَهُ فِي "البحر"، لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ قَوْلَهَا: ((تَزَوَّجْتَ عَلَيَّ امْرَأَةً)) لَا يَحْتَمِلُهَا؛ لِتَرَاثِهِ بِ: ((عَلَيَّ)) وَإِنْ كَانَ لَفْظُ ((امْرَأَةً)) الْمَحْرُودُ يَتَنَاوَلُهَا وَغَيْرَهَا.

(١) "شرح الجامع الصغير": كتاب الأيمان - باب اليمين في القتل والضرب ١٦٧/٢.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٥/٤.

(٣) لم نَعثر عَلَى التَّصْحِيحِ فِي "المبسوط" وَلَعَلَّهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى "الجامع الصغير".

﴿فروع﴾

يتفرع على الحنث لفوات المحل نحو: إن لم تصبي هذا في هذا الصحن فأنث كذا فكسرتُه، أو: إن لم تذهبي فتأتي بهذا الحمام فأنث كذا فطار الحمام طلقت. قال لمحرمة: إن تزوجتك فعبدي حر فتزوجها حيث؛ لأن يمينه تنصرف إلى ما يتصور. حلف لا يتزوج بالكوفة عقد خارجها؛.....

١٨٠٩٦ (قوله: لفوات المحل) أي: المذكور في مسألة ((إن لم أبع هذا الرقيق إلخ)) فكان الأولى ذكر ذلك هناك، كما فعل في "البحر" ^(١) و"النهر" ^(٢).

١٨٠٩٧ (قوله: فكسرتُه) أي: على وجه لا يمكن التأمه إلا بسبك جديد كما هو ظاهر.

١٨٠٩٨ (قوله: طلقت) أي: لبطلان اليمين باستحالة البر، كما إذا كان في الكوز ماء

فصب، على ما مر، "نهر" ^(٣)، وأراد بطلانها بطلان بقائها، وقال في "النهر" ^(٢) أيضاً: ((وكان ذلك في الحمام بين الفور، وإلا فعود الحمام بعد الطيران ممكن عقلاً وعادة)) فتدبره.

١٢٣/٣

١٨٠٩٩ (قوله: قال لمحرمة) أي: نسباً أو رضاعاً أو مضاهرة، ط ^(٤).

١٨١٠٠ (قوله: إلى ما يتصور) وهو العقد عليها فإنها محل له في الجملة، قال في

"التأخرات" ^(٥): ((ولو قال: إن تزوجت الجدار أو الحمار فعبدي حر لا تعقد يمينه)) اهـ، أي:

لأنه غير محل أصلاً، وفيها ^(٥): ((قال لأحنيشة: إن نكحتك فأنث طالق تنصرف إلى العقد، ولو

لامرأته أو حاربتيه ٤٦/١٧ ق/ب إلى الوطء، حتى لو تزوجها بعد الطلاق أو العنق لا يحنث)).

١٨١٠١ (قوله: عقد خارجها) أي: بنفسه أو وكيله، فإذا كان في الكوفة وعقد وكيله

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٥/٤.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٢٩٤/١.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٧/٢.

(٤) "التأخرات": كتاب الأيمان - الفصل الحادي عشر: في الحلف على العقود ٤٨٣/٤ بتصرف.

لأنَّ الْمُعْتَبَرَ مَكَانُ الْعَقْدِ. إِنْ تَزَوَّجْتُ نَيْبًا فَهِيَ كَذَا فَطُلِّقْ أَمْرَأَتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثَانِيًا لَا تَطْلُقُ
اعتباراً للغرض، وقيل: تطلق. حلف لا يتزوج من بنات فلان وليس لفلان بنت لا يحنت
بمن ولدت له، "بحر"^(١).....

خارجها لا يحنت، كما في "الخانية"^(٢) عن "حبل الخصاف"^(٣).

[١٨١٠٢] (قوله): لأنَّ الْمُعْتَبَرَ مَكَانُ الْعَقْدِ فلو تزوج امرأة بالكوفة، وهي في البصرة، وزوجها
منه فضولي بلا أمرها فأجازت وهي في البصرة حنت الخالف، ويعتبر مكان العقد وزمانه لا مكان
الإجازة وزمانها، "خانية"^(٤).

[١٨١٠٣] (قوله): اعتباراً للغرض فإن غرضه غير التي معه.

[١٨١٠٤] (قوله): لا يحنت بمن ولدت له قال "الصدر الشهيد": هذا موافق قول "محمد"، أمّا
ما يوافق قولهما فقد ذكر في "الجامع الصغير"^(٥): أن من حلف لا يكلم امرأة فلان، وليس لفلان
امرأة ثم تزوج امرأة وكمها الخالف حنت عندهما، خلافاً لـ "محمد"، وفي "الحجة": والفتوى على
قولهما، "تاترخانية"^(٦).

(قول "الشارح": اعتباراً للغرض إلخ) أي: فتكون هذه المسألة مستثناة من قولهم: الأيمان مبنية على
الألفاظ لا على الأغراض. اهـ "سندي". وعلى ما تقدّم - من أن المعتقد أن الأيمان مبنية على الأغراض وإن
لم يساعدها اللفظ - فالأمر واضح.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج والصوم والصلاة وغيرها ٣٧٨/٤ بتصرف.

(٢) "الخانية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في التزويج ٣٥/٢ - ٣٦ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الحبل": باب النكاح ص ٨٦.

(٤) "الخانية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في التزويج ٣٦/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) لم نثر عليها في مظانها في "الجامع الصغير".

(٦) "التاترخانية": كتاب الأيمان - الفصل الحادي عشر: في الحلف على العقود - نوع منه في النكاح ٤٨٠/٤ بتصرف.

(النِّكَرَةُ تَدْخُلُ تَحْتَ النِّكَرَةِ، والمعرفة لا) تَدْخُلُ تَحْتَ النِّكَرَةِ، فلو قال: إِنْ دَخَلَ هَذِهِ الدَّارَ أَحَدٌ فَكَذَا والدَّارُ لَهُ أَوْ لغيرِهِ فَدَخَلَها الحَالِفُ حِنْثٌ.....

مطلب النِّكَرَةُ تَدْخُلُ تَحْتَ النِّكَرَةِ والمعرفة لا تَدْخُلُ

[١٨١٠٥] (قوله: النِّكَرَةُ تَدْخُلُ تَحْتَ النِّكَرَةِ إلخ) المراد بالنِّكَرَةُ ما يشمل المَعْرِفَ مِنْ وَجْهِ كَالْعِلْمِ الْمَشَارِكِ لَهُ غَيْرُهُ فِي الْاسْمِ، وَالمُضَافِ إِلَى الضَّمِيرِ إِذَا كَانَ تَحْتَهُ أَفْرَادٌ مِثْلُ: نَسَائِي طَوَالِقُ كَمَا يَظْهَرُ، وَالمَرَادُ بِالْمَعْرِفَةِ كَمَا قَالَ فِي "الذَّخِيرَةِ": ((مَا كَانَ مَعْرِفًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَهُوَ مَا لَا يَشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ كَالْمَشَارِكِ إِلَيْهِ، كَهَذِهِ الدَّارِ وَهَذَا الْعَبْدِ، وَالمُضَافِ إِلَى الضَّمِيرِ كِدَارِي وَعَبْدِي، أَمَّا المَعْرِفُ بِالْاسْمِ كَمُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَالمُضَافُ إِلَيْهِ كِدَارٍ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ النِّكَرَةِ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا يَقْطَعُ الشَّرْكَهَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلِذَا يَحْسُنُ الِاسْتِفْهَامُ فَيَقَالُ: مَنْ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؟ فَبَقِيَ فِيهِ نَوْعٌ تَكْثِيرٍ، فَمِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفُ يَخْرُجُ عَنْ اسْمِ النِّكَرَةِ، وَمِنْ حَيْثُ التَّنْكِيرُ لَا يَخْرُجُ، فَلَا يَخْرُجُ بِالشَّرْكِ وَالِاحْتِمَالِ، وَلَا يَرُدُّ مَا لَوْ قَالَ: فَلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ النَّبِيِّ أَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ، حَيْثُ يَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ بِالْاسْمِ لَا بِالتَّزْوُجِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِحْتِمَالَ لِلخُرُوجِ هُنَا، وَلَا يَرُدُّ أَيْضًا: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا مَا دَامَتْ عَمْرُهُ حَيَّةً فَهِيَ طَالِقٌ، حَيْثُ لَا تَطْلُقُ عَمْرُهُ إِذَا تَزَوَّجَهَا؛ لِأَنَّ عَامَةَ الْمَشَايِخِ عَلَى تَقْيِيدِهِ بِمَا إِذَا كَانَتْ مُشَارًا إِلَيْهَا، بَأَنَّ قَالَ: عَمْرُهُ هَذِهِ، وَإِلَّا دَخَلَتْ تَحْتَ اسْمِ امْرَأَةٍ، وَلِأَنَّ الْاسْمَ وَالنَّسَبَ وَضَعَا لِتَعْرِيفِ الْغَائِبِ لَا الْحَاضِرِ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ بِالْإِشَارَةِ كَمَا فِي الشَّهَادَةِ))، وَتَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي "الذَّخِيرَةِ"، وَمَا ذُكِرَ مِنْ عَدَمِ دُخُولِ الْمَعْرِفَةِ تَحْتَ النِّكَرَةِ، إِنَّمَا هُوَ إِذَا كَانَ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، بِخِلَافِ [١/١٨٣/٤] الْجُمْلَتَيْنِ كَمَا يَأْتِي^(١).

[١٨١٠٦] (قوله: والدَّارُ لَهُ أَوْ لغيرِهِ) أَشَارَ بِالتَّعْمِيمِ إِلَى خِلَافِ "الْحَسَنُ بْنُ زَيْدٍ"، حَيْثُ قَالَ: ((إِنَّ الدَّارَ لَوْ كَانَتْ لَهُ لَا يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ عَنْ دُخُولِ دَارِ نَفْسِهِ))، وَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ يَمْنَعُ نَفْسَهُ لَغَيْظٍ وَخَوْفٍ، كَمَا فِي "شَرْحِ التَّلْخِصِ".

(١) الْمُقُولَةُ [١٨١١٥] قَوْلُهُ: ((إِلَّا الْمَعْرِفَةُ فِي الْجَزَاءِ إلخ)).

لتنكيره، ولو قال: داري أو دارك لا حنث بالخالف لتعريفه، وكذا لو قال: إن مس هذا الرأس أحد وأشار إلى رأسه لا يحنث الخالف بمسه؛ لأنه متصل به خلقة.....

[١٨١٠٧] (قوله: لتنكيره) أي: لتنكير^(١) الخالف نفسه حيث لم يعينها بإضافة الدار إليه؛ لأن الدار - وإن ذكرت بالإشارة إليها - لم يتعين مالكها، بخلاف الإشارة إلى جزئها ك: هذا الرأس كما يأتي^(٢).

[١٨١٠٨] (قوله: لا حنث بالخالف) كان المناسب زيادة ((والمخاطب)) أي: في قوله: ((دارك))، وفي بعض النسخ: ((لا حنث بالمالك)) وهي أولى.

[١٨١٠٩] (قوله: لتعريفه) أي: من كل وجه؛ لأن ياء المتكلم وكاف المخاطب لا يدخل فيهما غيرهما فلا يدخلان تحت النكرة، وهي ((أحد)) إلا أن ينوي دخول نفسه أو المخاطب؛ لأن ((أحد)) شخص من بني آدم وهما كذلك، وكذا لو قال: إن أليست هذا القميص أحداً فأنت طالق لا يدخل الخالف، فلا يحنث إذا ألبسه لنفسه إلا بالنية، وكذا لو قال لعبده: أعتق أي عبيدي شئت لا يدخل المخاطب حتى لو أعتق نفسه لا يعتق؛ لأن الضمير المستتر في ((أعتق)) معرفة فلا يدخل تحت ((أي))؛ لأنها وإن كانت عند النحاة معرفة بالإضافة إلا أنها بمنزلة النكرة؛ لأنها تصحب النكرة لفظاً مثل: أي رجل، ومعنى مثل: ﴿أَنْتُمْ بِأَيْمِينِ يَوْمِكُمْ﴾ [النمل - ٣٨]؛ لأن المعنى: أي واحد منكم، ولأن الأمر بالإعتاق توكيل فلا يدخل المأمور فيه كقولها لرجل: زوجني من شئت، ليس له أن يزوجه من نفسه، وتماه في "شرح التلخيص".

(قوله: ولأن الأمر بالإعتاق توكيل إلخ) فيه: أنه بمعنى ما قبله، فإن عدم دخول المأمور لكونه معرفة غير داخلية تحت: ((أي عبيدي إلخ)).

(١) في الأصل: ((أي: لاسمه تنكير الخالف))، وهو خطأ.

(٢) في هذه الصحيفة "در".

فكانَ معرفةً أقوى مِن ياءِ الإضافة، "بحر"^(١). وذكره "المصنّف" قبيل^(٢) باب اليمين في الطلاقِ معزياً "للأشباه". (إلا^(٣) بالنّية و (في العَلَمِ) ك: إن كَلِمَ غلامٌ محمدٌ بنَ أحمدَ أحدٌ فكذا دخلَ الحالفُ لو هو كذلكَ لجوازِ^(٤) استعمالِ العَلَمِ في موضعِ النّكرة^(٥) فلم يخرج الحالفُ من عمومِ النّكرة^(٦)، "بحر"^(٧). قلتُ: وفي الأشباهِ^(٨): ((المعرفة لا تدخلُ تحتَ

[١٨١١٠] (قوله: فكانَ) أي: الحالفُ أوما ذُكرَ مِنَ التّعريفِ أقوى مِن ياءِ الإضافة، أي:

أقوى تعريفاً مِن تعريفِ ياءِ الإضافة.

[١٨١١١] (قوله: إلّا بالنّية) أي: لو نوى دخولَ المعرفِ تحتَ النّكرة فإنّها تشملُه وغيرُه كما مرّ^(٩) فيبحثُ، قالَ في "الذّخيرة": ((لأنّهُ نوى المحازَ وفيه تغليظٌ عليه فيبحثُ بما نوى، ويبحثُ بغيرِه؛ لأنّهُ الظّاهرُ في القضاء)).

[١٨١١٢] (قوله: وفي العَلَمِ) لا حاجة إلى استثنائه لِما قدّمناه^(١٠) من أنّ المرادَ بالمعرفة ما كانَ معرّفاً مِن كلّ وجهٍ وهو ما لا يشارِكُه غيرُه.

[١٨١١٣] (قوله: دخلَ الحالفُ لو هو كذلكَ) أي: لو كانَ اسمُه محمدَ بنَ أحمدَ والغلامُ له، فإذا كَلِمَ غلامَه حنثَ، وأمّا لو كانَ الحالفُ غيرَه فإنّه يحنثُ بالأوّل؛ لأنّهُ منكّرٌ مِن كلّ وجهٍ.

[١٨١١٤] (قوله: لجوازِ استعمالِ العَلَمِ في موضعِ النّكرة) أي: من حيثُ إنّ المسمّى بهذا الاسمِ

(١) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة ٣٨٦/٤.

(٢) انظر "المنح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام ١/٢٠٤ ب معزياً إلى "الخلاصة" لا إلى "الأشباه" كما ذكر "الشارح".

(٣) في "ط": ((لا)).

(٤) في "ب": ((خواز))، وهو خطأ طباعيّ.

(٥) في "ب": ((الكرة))، وهو تحريف.

(٦) في "ب": ((للكرة))، وهو تحريف.

(٧) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة ٣٨٦/٤ بتصرف.

(٨) "الأشباه والنظائر": كتاب الإيمان ص ٢١٤، معزياً إلى "الطهريّة".

(٩) المقولة [١٨١٠٩] قوله: ((لتعريفه)).

(١٠) المقولة [١٨١٠٥] قوله: ((النكرة تدخل تحت النكرة إلخ)).

النكرة (إلا المعرفة في الجزء))، أي: فتدخل في النكرة التي هي في موضع الشرط، ك: إن دخل داري هذه أحد فأنت طالق فدخلت هي طلقت، ولو دخلها هو لم يحنث؛ لأن المعرفة لا تدخل تحت النكرة، وتماه في القسم الثالث من أيمان "الظهيرية"^(١). (ويجب حج أو عمرة ماشياً).....

كثير، فصار كأنه قال: من كلم غلام رجل مسمى بهذا الاسم، ولو قال: كذلك لم يتعين الحالف فصح دخوله [١٨٣/٤ ب] تحت النكرة التي هي ((أحد)).

[١٨١١٥] (قوله: (إلا المعرفة في الجزء إلخ) وكذا عكسه، وهو المعرفة في الشرط، فإنها تدخل تحت النكرة في الجزء.

وحاصله - كما في "شرح التلخيص" - : ((أن المعرفة لا تدخل تحت النكرة إذا كانت في جملة واحدة، فلو في جملتين لا يمتنع دخولها؛ لأن الشيء لا يُصور أن يكون معرّفاً منكراً في جملة واحدة، بخلاف الجملتين لأنهم كلّهما من، ففي: إن دخل داري هذه أحد فأنت طالق، فدخلتها هي تطلق؛ لأنها وإن كانت معرفة بتاء الخطاب إلا أنها وقعت في الجزء، فلم يمتنع دخولها تحت نكرة الشرط وهي ((أحد))، وفي قوله لها: إن فعلت كذا فنسائي طالق، ففعلت المخاطبة تطلق معهن؛ لأنها معرفة في الشرط فجاز أن تدخل تحت الجزء وتكون منكراً في الجزء يعني باعتبار كونها واحدة غير معينة من جملة معلومة ذكرت في الجزء)) اهـ.

وبه علم أن ((نسائي)) نكرة هنا وإن أضيف إلى الضمير؛ لأن المراد بالنكرة ما ليس معرّفاً من كل وجه وهذا كذلك، ولذا يصح الاستفهام عنهن فيقال: من نسائك؟ كما مر^(٢) في العلم. [١٨١١٦] (قوله: (لأن المعرفة إلخ) علّة لقوله: ((لم يحنث))، والمراد بالمعرفة بياء المتكلم في: ((داري))، وقوله: ((لا تدخل تحت النكرة)) أي: التي في جملتها.

مطلب: قال: عليّ المشي إلى بيت الله تعالى أو الكعبة

[١٨١١٧] (قوله: (ويجب حج أو عمرة ماشياً إلخ) أي: استحساناً، وعلّة في "الفتح"^(٣):

(١) انظر "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث من الكتاب - الفصل الثاني في تحليف الظلمة في ١٣٩/١.

(٢) ص ٥٩٨ - "در".

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤٥١/٤.

من بلده (في قوله: عليّ المشي إلى بيت الله تعالى أو الكعبة، وأراق دماً إن ركب)

((بأنه تعورف إيجاب أحد النسكين به، فصار فيه مجازاً لغوياً حقيقة عريقة، مثل ما لو قال: عليّ حجة أو عمرة، وإلا فالقياس أن لا يجب بهذا شيء؛ لأنه التزم ما ليس بقربة واجبة - وهو المشي - ولا مقصودة)) اهـ.

وقدّمنا^(١) أول الأيمان في بحث النذر أن مثله النذر بذبح؛ فإنه عبارة عن النذر بذبح شاة، وقدّمنا^(٢) أن صيغة النذر تحتل اليمين، كما مر^(٣) بيانه في آخر كتاب الصوم، فلذا ذكروا مسائل النذر في الأيمان، فافهم.

(١٨١١٨) (قوله: من بلده) قال في "النهر"^(٤): ((ثم إن لم يكن بمكة لزمه المشي من بيته على الراجح لا من حيث يحرم من الميقات، والخلاف فيما إذا لم يحرم من بيته، فإن أحرم منه لزمه المشي منه اتفاقاً، وإن كان بمكة وأراد أن يجعل الذي لزمه حجاً، فإنه يحرم من الحرم، ويخرج إلى عرفات ماشياً أن يطوف طواف الزيارة كغيره، وإن أراد إسقاطه بعمره فعليه أن يخرج إلى الحل، ويحرم منه، وهل يلزمه المشي في ذهابه؟ [١/١١٩ق/٤] خلاف، والوجه يقتضي أنه يلزمه؛ إذ الحاج يلزمه المشي من بلده مع أنه ليس محرماً بل ذاهب إلى محل الإحرام ليحرم منه، فكذا هذا)) اهـ. والتوجيه لصاحب "الفتح"^(٥)، وتبعه في "البحر"^(٦) أيضاً.

(١٨١١٩) (قوله: إن ركب) أي: في كل الأوقات أو أكثرها فإن ركب في غير ذلك تصدّق

بقدوره، "ط"^(٧).

(١) المنقولة [١٧٣٨١] قوله: ((وأن لا يكون واجباً عليه قبل النذر)).

(٢) المنقولة [١٧٣٦١] قوله: ((ومن نذر نذراً مطلقاً)).

(٣) المنقولة [٩٤٢٠] قوله: ((كفر فقط)).

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٤/أ.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤٥٣/٤.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٦/٤.

(٧) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٨/٢.

لإدخاله النقص^(١)، ولو أراد بيت الله^(٢) بعض المساجد لم يلزمه شيء (ولا شيء به: عليّ الخروج أو الذهاب إلى بيت الله أو المشي إلى الحرم أو إلى (المسجد الحرام) أو باب الكعبة أو ميزابها (أو الصفا أو المروة) أو مزدلفة أو عرفة؛ لعدم العرف (لا يعتق عبداً قيل له: إن لم أحج العام فأنت حر) ثم قال: حجت، وأنكر العبد وأتى بشاهدين (فشهدا بنحره) لأضحيتها^(٣) (بكوفة) لم تقبل؛ لقيامها على نفي الحج؛ إذ التضحية لا تدخل تحت القضاء، وقال "محمد": يعتق، ورجحه "الكمال"^(٤). (حلف لا بصوم حيث يصوم ساعة بنية).....

(١٨١٢٠) [قوله: لإدخاله النقص] أي: فيما التزمه.

(١٨١٢١) [قوله: أو المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام] هذا قوله، وقالوا: لزمه في هذين أحد النسكين، والوجه أن يحمل على أنه تعارف بعد الإمام بإيجاب النسل فيهما فقالوا: به فيرتفع الخلاف كما حققه في "الفتح"^(٤)، وتبعه في "البحر"^(٥) وغيره.

(١٨١٢٢) [قوله: لعدم العرف] علّة لجميع ما تقدّم، فليس الفارق في هذه المسائل إلا العرف، "ط"^(٦).

مطلب: إن لم أحج العام فأنت حرّ فشهدا بنحره بالكوفة لم يعتق

(١٨١٢٣) [قوله: لم تقبل إلخ] أي: عندهما، لأنها قامت على النفي؛ لأن المقصود منها نفي الحج لا إثبات التضحية لأنها لا مطالب لها، فصار كما إذا شهدوا أنه لم يحج، غاية الأمر أن هذا النفي مما يحيط به علم الشاهد لكنه لا يميز بين نفي ونفي تيسيراً، "هداية"^(٧).

مطلب: شهادة النفي لا تقبل إلا في الشروط

وحاصلها: أنه لا يفصل في النفي بين أن يحيط به علم الشاهد فتقبل الشهادة به، أو لا فلا،

(١) في "د": ((النقص)) بالضاد، وهو تحريف.

(٢) لفظ الجلالة ليست في "د".

(٣) في "و" و"د": ((الأضحية)).

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤/٤٥٣.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٨٦.

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/١٧٨.

(٧) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٢/٩١.

بل لا تقبلُ على النَّفي مطلقاً، نعم تقبلُ على النَّفي في الشُّروط، حتَّى لو قالَ لعبيده: إنَّ لم تدخل الدَّارَ اليومَ فأنْت حرٌّ، فشهاداً أنَّه لم يدخلها قبلت ويُقضى بعقوبته، كما في "المبسوط"^(١). وأورد: أنَّ ما نحنُ فيه كذلك، وأجيب: بأنَّها قامت على أمرٍ مُعَّيَّن، وهو كونه خارج البيت فيثبت النَّفي ضمناً، واعتراضه في "الفتح"^(٢): ((بأنَّ العبدَ كما لا حقَّ له في التَّضحية لا حقَّ له في الخروج، فإذا كان مناطُ القبول كونُ المشهود به أمراً وجودياً متضمناً لمدعى به، كذلك يجبُ قبولُ شهادة التَّضحية المتضمنة لنفي، فقولُ "محمَّد" أوجه)) اهـ، وتبعه في "البحر"^(٣) و"النَّهر"^(٤)، لكنَّ أجاب "المقدسِي" في "شرحه": ((بأنَّ الشَّهادة بعدم الدُّخول أوَّلت بالخروج الَّذي هو وجوديٌّ صورة، وفي الحقيقة المقصود أنَّ الخروجَ يمكنُ الإحاطة به بلا ريب بأنَّ يشاهدَ العبدُ خارج الدَّارِ في جميعِ اليوم، فهي نفيٌ محصورٌ، بخلافِ التَّضحية بالكوفة، ليستَ ضداً للحجِّ، على أنَّه يمكنُ أن يكونَ ذلكَ كرامةً له،

(قوله: على أنَّه يمكنُ أن يكونَ ذلكَ كرامةً له إلخ) فيه تأملٌ، فقد قالَ في "المحيط البرهاني" من الفصل السابع عشر من الشَّهادات: شهدا أنَّه طلقَ امرأته يومَ النحرِ بمنى، وشهدَ آخرا أنَّه اعتقَ عبده بعد ذلكَ اليومَ بالرقَّة قضى بالطلاقِ في الوقتِ الأوَّل، ثمَّ نظرُ بعد ذلكَ: إنَّ كانَ بينَ الوقتين ما يستقيمُ أنَّ يكونَ في المكانين جميعاً بأسرع ما يقدرُ عليه من السَّيرِ قضى بشهادتهما جميعاً، وإنَّ كانَ لا يستقيمُ بطلُ الوقتِ الثاني؛ لأنَّه لما وجبَ قبولُ الأوَّل - لإثباتها تاريخاً سابقاً - تعيَّنَ البطالانُ في الثانية؛ لتعنُّر الجمعِ بينهما، ولا يُقالُ: العملُ بهما ممكنٌ؛ فإنَّه لا يستحيلُ كونه في يومٍ واحدٍ بهذينَ المكانين، وكذلك في هذينَ الوقتين؛ لأنَّه لا يبعدُ من الأولياء؛ لأنَّا نقولُ: الوليُّ لا يحدُّ ما فعله حتَّى تقامَ اليَنة عليه، فلا تصوَّر المسألة فيه، ولأنَّ الأحكامَ إمَّا تُبنى على ما عليه قدرة النَّفسِ باعتبارِ العادة، ولا تُبنى على ما يتصوَّر من أقدارِ اللّه تعالى، ثمَّ رأيتُ عن "مجيي السَّيرامي" ما نصُّه: إعدمُ أنَّ الشَّهادة على النَّفي لا تقبلُ مطلقاً عندَ صاحبِ "الهداية"، وفصلٌ غيره على وجه ثلاثة: أحدها: أنَّها تُقبلُ إنَّ أحاطَ الشَّاهدُ علماً بالنَّفي وإلا فلا، وثانيها: أنَّها تُقبلُ في الشُّروط دونَ غيرها، وثالثها: أنَّها تُقبلُ

(١) "المبسوط": كتاب الدعوى - باب شهادة أهل الزمة في الميراث ٥٣/١٧ بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤٥٤/٤.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٧/٤.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٢٩٤/٢ ب.

وإن أفطرَ لوجود شرطه.....

وهي جائزة كما قالوا في المشرقي والمغربيّة، فتأمل)) اهـ.

مطلب: حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة

[١٨١٢٤] (قوله: لوجود شرطه) وهو الصَّوْمُ الشرعيُّ؛ إذ هو الإمساكُ عن المفطرِ على قصدِ التَّقَرُّبِ وقد وُجِدَ تمامُ حقيقته، وما زادَ على أدنى إمساكٍ في وقته فهو تكرارُ الشرطِ، ولأنَّه بمجردِ الشُّرُوعِ في الفعلِ - إذا تَمَّتْ حقيقته [١١٩ق/٤] ب- يسمَّى فاعلاً، ولذا نُزِلَ "إبراهيم" عليه السَّلامُ ذابحاً بإمرارِ السَّكِينِ في محلِّ الذَّبْحِ، فقيلَ له: ﴿قَدْ صَدَقْتَ الرَّبَّيَّا﴾ [الصَّافَّات - ١٠٥]، بخلافِ ما إذا كانت حقيقته تتوقَّفُ على أفعالٍ مختلفةٍ كالصَّلَاةِ كما يأتي^(١)، "فتح"^(٢)، واعتراضُ بأنَّ الصَّوْمَ

إذا قرنَ النفيَ بالإثباتِ، ودليلُ صاحبِ "الهداية": أنَّ الشَّاهِدَ بالنفيِ قد يَتَّقَى على ظاهرِ العدمِ، وقد يكونُ علمُه، فلو ألزَمنا القاضي أنَّ يسأله: أنَّ شهادته بالنفيِ بناءً على ظاهرِ العدمِ، أو لإحاطةِ عديمه بالنفيِ، أو لكونه شرطاً - يترتَّبُ الجرحُ ولزومُ ما لا يترتَّبُ، فلا يُقبَلُ مطلقاً تيسيراً، ودليلُ الوجوه الثلاثة: أمَّا الأولُ: فلأنَّ الشَّهادةَ مبنيةً على التَّيقُّنِ بالمشهورِ به، نفيًا كانَ أو إثباتًا، فإذا تَيَقَّنَ بالنفيِ فلا حجةَ لعدمِ قبولِ شهادتهِ به، وكونُه عدلاً دليلُ تيقُّنه، فلا حاجةَ إلى السُّؤالِ، فلا يترتَّبُ الجرحُ، وأمَّا الثاني: فلأنَّ النفيَ إذا كانَ شرطاً لا يُفْضَدُ لذاته، فيُحْتَمَلُ فيه ما لا يُحْتَمَلُ في غيره، ومراتبُ الشَّهادةِ متفاوتةٌ، حتَّى شرطُ اللزْمِ ما لم يُشترطَ لغيره، وأمَّا الثالثُ: فلأنَّه كم من شيءٍ ثبتَ ضمناً وإنْ لم يثبتَ قصداً، ويردُّ على صاحبِ "الهداية": تعليقُ العتقِ بعدمِ الدُّخُولِ، فإنَّ أجابَ بأنَّه شهادَةٌ بالكونِ خارجِ الدَّارِ وهو وجوديٌّ، يردُّ عليه: أنَّ الشَّهادةَ في مسألةِ الكتابِ شهادةٌ بالكونِ خارجِ مكَّةَ في أيامِ الحجِّ، وهو وجوديٌّ، ونسبةُ الكونينِ إلى الدُّخُولِ تحتَ القضاءِ وعديمه سواءٌ، ويردُّ على غيره: أنَّ الشَّهادةَ بالنفيِ في مسألةِ الكتابِ قد اجتمعَ فيها الوجوهُ الثلاثةُ المذكورةُ؛ لأنَّ علمَ الشَّاهدِ قد أحاطَ بنفيِ الحجِّ وهو شرطٌ، وقد قارنَ الإثباتَ، فينبغي أن يُقبَلَ الشَّهادةُ به عندَ الفرقِ الثلاثِ، ولم يُقبَلْ على قولِ "أبي حنيفة" و"أبي يوسف"، وكفى قولهما حجةً لصاحبِ "الهداية"، ويُمكنُ أن يُكَلِّفَ توجيهِ قولهم: بأنَّ الشَّهادةَ في مسألةِ الكتابِ إنما هي بالتَّضحيةِ صريحاً وإنْ لزمها الشَّهادةُ بنفيِ الحجِّ ضمناً، والتَّضحيةُ ليستَ بشرطٍ لحريةِ، فلا تدخلُ تحتَ القضاءِ فلا يُقبَلُ، حتَّى لو كانت بالنفيِ صريحاً لَقَبِلَتْ عندهما، لكنَّ حُتْجَانِ إلى الروايةِ ولم يبعدها.

(١) المقولة [١٨١٣٠] قوله: ((بركعة)).

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤/٤٥٤.

الشرعي أقله يوم، وأجيب بأنه يطلق شرعاً على ما دونه، ودفع بأن المطلق ينصرف إلى الكامل.
قلت: جوابه أن هذا لو قال: ((صوماً)) كما يأتي^(١)، أمّا بدون تصريح بمصدر أو ظرف، فالمراد الحقيقة وقد وجدت بالأقل، ولهذا يقال في الشرع والعرف: إنه صام ثم أفطر، فيحنت لوجود شرط الحنث قبل الإفطار، ثم لا يرتفع بعد تحققه، فافهم.

ثم أعلم أن ما ذكره "المصنف" هنا كبقية المتون مخالف لما قدمه^(٢) في هذا الباب من أنه: ((لو حلف لا يصلي أو لا يصوم فهو على الصحيح دون الفاسد)) كما قدمناه^(٣)، وكنت أجبت عنه في باب نكاح الرقيق^(٤) بأن المراد بالصحيح ما وجدت حقيقته الشرعية على وجه الصحة، فلا يضره عروض الفساد بعد ذلك، ويفيده ما ذكرناه^(٥) عن "الفتح" من التعليل، وعليه فقولُه: ((دون الفاسد)) احتراز عن الفاسد ابتداءً، كما لو نوى الصوم عند الفجر وهو يأكل، أو شرع في الصلاة حديثاً، فليتمل.

ثم رأيت في "الفتح"^(٦) ما يفيد المنافاة بين القولين حيث استشكل^(٧) المسألة المارة^(٨) ثم أجاب بأن ما هنا أصح؛ لأنه نص "محمد" في "الجامع الصغير"^(٩) لكنه بعد أسطر أجاب مستنداً

(قوله: وأجيب بأنه يطلق شرعاً على ما دونه إلخ) هذا الجواب غير دافع للسؤال، بل هو عنه في المعنى؛ إذ إطلاقه على ما دونه يناهي أن أقله يوم، والأصوب في الجواب أن يقال: إن قولهم ((أقله يوم)) إنما هو في الصوم الذي يترتب عليه الثواب، وهذا لا يناهي أنه يتحقق بلحظة.

(١) ص ٦٠٥ - "در".

(٢) ص ٥٨٩ - "در".

(٣) المقولة [١٨٠٧٨] قوله: ((وكذا لو حلف لا يصلي إلخ)).

(٤) المقولة [١٢٣٩٤] قوله: ((وصلاة)).

(٥) في هذه المقولة.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤ / ٤٥٥.

(٧) في "ب": ((الاستشكل))، وهو خطأ طباعي.

(٨) في هذه المقولة.

(٩) "الجامع الصغير": كتاب الأيمان - مسائل في كتاب الأيمان لم تدخل في الأبواب ص ٢٧٥.

(ولو قال: لا أصوم (صوماً أو يوماً حيثَ يوم)؛ لأنَّه مطلقٌ فيصرفُ إلى الكامل^(١))
(حلفَ ليصومَنَّ هذا اليومَ وكانَ بعدَ أكَلِه أو بعدَ الزوالِ صحَّت) اليمينُ (وحيثَ
للحال)؛ لأنَّ اليمينَ لا تعتمدُ الصَّحَّةَ بل التصوُّرُ.....

لـ"الدَّخيرة" بأنَّ المرادَ بالفاسد ما لم يُوصَفْ بوصفِ الصَّحَّةِ في وقتٍ بأنَّ يكونَ ابتداءُ الشُّروعِ
غيرَ صحيحٍ، وقال: وبه يرتفعُ الإشكالُ، وتبعه في "البحر"^(٢) و"النَّهر"^(٣)، وهذا عينُ ما فهمتهُ من
الإشكالِ والجوابِ، والحمدُ لله على إلهامِ الصوابِ.

(قوله: ١٨١٢٥) (لأنَّه مطلقٌ إلخ) عَنَّا للمسألتين، أي: فلا يرادُ باليومِ بعضُهُ وكذا في
(صومٍ)؛ لأنَّ المرادَ بهما المعتبرُ شرعاً، فافهم. قالَ في "الفتح"^(٤): ((أما في (يوماً) فظاهرٌ، وكذا
في (صوماً)؛ لأنَّه مطلقٌ فيصرفُ إلى الكاملِ، وهو المعتبرُ شرعاً، ولذا قلنا: لو قالَ: لله عليَّ صومٌ
وجبَ عليه صومٌ يومٍ كاملٍ بالإجماعِ، وكذا إذا قالَ: عليَّ صلاةٌ تحبُّ ركعتانِ عندنا، لا يقالُ:
- المصدرُ مذكورٌ بذِكْرِ الفعلِ فلا فرقَ بينَ حليفه لا يصومُ ولا يصومُ صوماً، فينبغي أن لا يَحْتَثَ في
الأوَّلِ إلَّا يومٍ - لأنَّا نقولُ: الثَّابتُ في ضمنِ الفعلِ ضروريٌّ لا يظهرُ أثرُهُ في غيرِ تحقُّقِ الفعلِ،
بخلافِ الصَّريحِ فإنَّه اختياريٌّ يترتَّبُ عليه حكمُ المطلقِ فيوجبُ الكمالَ)) اهـ.

(قوله: ١٨١٢٦) (لأنَّ اليمينَ إلخ) جوابٌ عمَّا أوردَ [١/٢٠ ق/٤] من أنَّ اليمينَ هنا صحَّت مع

(قوله: جوابٌ عما أوردَ من أنَّ اليمينَ هنا صحَّت مع أنَّه مقرونٌ بذِكْرِ اليومِ إلخ) جعله في "الفتح" إيراداً
على المسألة السَّابقة وتعليقها بأنَّه مطلقٌ، فيصرفُ إلى الكاملِ، وأوضحَ في "البنية" الإشكالَ، وذكرَ له جواباً غيرَ
جوابِ "الفتح" حيثَ قالَ: ((وعندَ ذِكْرِ المصدرِ صريحاً ينصرفُ إلى الكاملِ، وهو الصَّومُ نَعَةً وشرعاً، فإن قيلَ:
يُشكَلُ هذا بما لو قالَ: والله لأصومُ هذا اليومَ، وكانَ ذلكَ بعدَ ما أَكَل أو شرب، أو بعدَ الزوالِ صحَّ بحمِّه
بالاتِّفاقِ، والصَّومُ مقرونٌ باليومِ، ومع ذلكَ لم يَرُدَّ به الصَّومُ الشرعيُّ؛ فإنَّه بعدَ ما ذُكِرَ غيرُ متصوِّرٍ، والجوابُ:

(١) في "و" ((فينصرف إلى الكامل))، وفي "د": ((فينصرف للكامل)).

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٧/٤.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٢٩٤ ق/ب.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤/٤٥٤.

كنصوره في الناسي، وهو (كما لو قال لامرأته: إن لم تُصلي اليوم فأنْتِ كذا فحاضت مِن ساعتها أو بعد ما صلت ركعةً) فإنَّ اليمينَ تصحُّ وتُطْلَقُ في الحال؛ لأنَّ دُرُورَ الدِّمِ لا يمنعُ

أنَّهُ مقرونٌ بذكرِ اليومِ ولا كمالٍ، وردَّ في "الفتح"^(١) الإيرادَ ((بأنَّ كلامنا كان في المطلق وهو لفظُ ((يوماً)) ولفظُ ((هذا اليومَ)) مقيدٌ معرفً، وإنما تُشكَلُ هذه المسألةُ والتي بعدها على قولِ أبي حنيفةً" و"محمدٌ؛ لأنَّ التَّصَوُّرَ شرعاً متنفٍ، وكونُهُ ممكناً في صورةٍ أخرى - وهي صورةُ النَّسيانِ والاستحاضة - لا يفيدُ؛ حيثُ كانَ في صورةِ الحلفِ مستحيلاً شرعاً؛ لأنَّهُ لم يحفَ إلا على الصَّومِ والصَّلَاةِ الشرعيتين، أمَّا على قولِ أبي يوسفٍ فظاهرٌ)) اهـ.

(١٨١٢٧) (قوله: كنصوره في الناسي) أي: في الذي أكل ناسياً^(٢)، فإنَّ حقيقةَ الصَّومِ وهي الإمساكُ عن المفطراتِ غيرُ موجودةٍ مع أنَّه اعتبره الشَّارحُ صائماً، فقد وُجِدَ الصَّومُ مع الأكلِ،

أنَّ الدَّلالةَ [قامت]^(٣) على أنَّ المرادَ به ليسَ الصَّومَ الشرعيَّ - وهو كونُ اليمينِ بعد ما ذُكر - فانصرفتُ إلى الصَّومِ اللغويِّ وانعقدتْ عليه بخلاف ما نحن فيه، فإنه ليسَ فيه ما يمنعه عن الصَّومِ الشرعيِّ فيُصرفُ إليه)) اهـ. فأنْتِ ترى أنَّ قولَ "الشارح": ((لأنَّ اليمينَ (بخ)) لا يصلحُ جواباً للإيرادِ المذكورِ، بل ليسَ فيه تعرُّضٌ له ولا لجوابه في كلامه أصلاً، بل إنما ذُكرَ تعليلُ المسألتينِ بدونَ أنَّ تعرُّضَ لاستشكالِ "الفتح" له، وحاصلُ ما في "الفتح": أنَّه أوردَ على تعليلِ المسألةِ السَّابِقةِ بأنَّه يردُّ عليه المسائلُ الثلاثُ المذكورةُ في المتن، فإنَّها مقرونةٌ بذكرِ اليومِ ولا كمالٍ، وأجابَ بما قاله "الشارح": ((من أنَّ اليمينَ لا تعمِدُ (بخ))، وفي الحقيقةِ ليسَ هذا جواباً للإيرادِ، بل القصدُ منه توجيهُ صحَّةِ اليمينِ فيها، والجوابُ ما ذكره بعدُ بقوله: ((وهاتانِ المسألتانِ إنما يصلحانِ مُبتدأتينِ لا مُوردتينِ؛ لأنَّ كلامنا كانَ في المطلق وهو لفظُ ((يوماً))، ولفظُ ((هذا اليومَ)) ليسَ من قبيلِ المطلق؛ لأنَّهُ مقيدٌ معرفً، والمطلقاتُ هي النكراتُ، وهي أسماءُ الأجناسِ، وإلا فزيدٌ وعمرو مطلقٌ، ولا يقولُ به أحدٌ، والمسألتانِ مشكلتانِ على قولِ أبي حنيفةً" و"محمدٌ؛ لأنَّ التَّصَوُّرَ شرعاً متنفٍ، وكونُهُ ممكناً في صورةٍ أخرى - وهي صورةُ النَّسيانِ والاستحاضة - لا يفيدُ؛ فإنه حيثُ كانَ في صورةِ الحلفِ مستحيلاً شرعاً لم يُتَصَوَّرَ الفعلُ المحلوفُ عليه؛ لأنَّهُ لم يخلف إلا على الصَّومِ والصَّلَاةِ الشرعيتين، أمَّا على قولِ أبي يوسفٍ فظاهرٌ)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤/٤٥٤ - ٤٥٥.

(٢) في "أ": ((أي: في الذي نسي أكل ناسياً))، وهو خطأ.

(٣) ما بين منكسرين من عبارة "البنية"، وهو ساقطٌ من مطبوعة "الرافعي"، والسياق يقتضيها.

كما في الاستحاضة، بخلاف مسألة الكوز؛.....

وهذا نظير قوله: ((بعد أكله))، وأما قوله ((أو بعد الزوال))، فم يوجد له نظير. والناسي لا يصلح نظيراً له. وعن هذا قال في "النهر"^(١): ((وأنت خير بأن تصوّره - فيم إذا حلف بعد لزوال في الناسي الذي لم يأكل - ممنوع)) اهـ.

قلت: ويجاب بأن المراد إمكان تصوّره مع فقد شرطه، وقد وجد ذلك في الناسي، ولا فرق بين شرط وشرط، فيصلح ذلك نظيراً لهما، ويدل لما قلنا ما في "الدخيرة": ((من أن المراد بالتصوّر بعد الزوال وبعد الأكل: أن الله سبحانه لو شرع الصّوم بعدهما لم يكن مستحيلاً، ألا ترى كيف شرعه بعد الأكل ناسياً، وكذلك الصّلاة مع الحيض تصوّر؛ لأن الحيض ليس إلاّ درور الدم، وأنه لا ينافي شرعية الصّلاة، ألا ترى أن الصّلاة في حق المستحاضة مشروعة، وشرط إقامة الدليل مقام المدلول التصوّر لا الوجود، بخلاف مسألة الكوز إنح)). اهـ مختصاً.

قلت: وبهذا يجاب عن إشكال "الفتح"^(٢)؛ لأن المراد أنه لو شرع لم يكن مستحيلاً شرعاً لهذه الشواهد، نعم يقوئ إشكاله ما قدمه^(٣) "الشارح" في بحث مسألة الكوز: ((إن لم تصلي الصبح غداً فانت كذا لا بحث بحضها بكرة في الأصح))، وعزاه في "البحر"^(٤) هنالك لـ"المتقى"^(٥)، وقال هنالك^(٦): ((فحينئذ لا بحث في مسألة الصّوم أيضاً على الأصح، قال: لكن حزم في "المحيط" بالبحث فيهما، وفي "الظهيرية"^(٧): أنه الصحيح)). اهـ فافهم.

(١٨١٢٨) (قوله: كما في الاستحاضة) فإنها فقد معها شرط الصّلاة مع حكم الشارع عليها بالصحة فعلم أن شرعيتها مع فقد شرط غير مستحيلة، بمعنى: أنه تعالى لو شرعها مع الحيض

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٤/ب - ق ٢٩٥/أ.

(٢) أي المتقدم ص ٦٠٦ - عند قول الفتح: ((وإنما تشكّل هذه المسألة والتي بعدها...)).

(٣) ص ٤٧٦-٤٧٧ - "در".

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب والنيس إلخ ٣٥٩/٤.

(٥) نقول: بل عزاه في مسألة الكوز لـ"المتقى" كما في مخطوطة ومطبوعة "البحر" اللتين بين أيدينا، ونقل المسألة نفسها في باب اليمين في البيع والشراء ٣٨٧/٤، وقال: ((ووقلناه عن "المتقى")، فليأتمل.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٨/٤. بتصرف

(٧) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث: في مسائل الوضوء والغسل ق ١٤٠/ب.

لأنَّ محلَّ الفعلِ وهو الماءُ غيرُ قائمٍ أصلاً فلا يُتَصَوَّرُ بوجهٍ. (وحيثَ في: لا يصلِّي بركعةً) لا مَكْنَ كما مرَّ^(١)، فلا يردُّ إشكالُ "الكمال"، فافهم.

(قوله: لأنَّ محلَّ الفعلِ) أي: المحوِّفُ عليه بقوله: لا أشربُ ماءَ هذا الكوزِ والحالُ أنه لا ماءَ فيه.

مطلب: حلف لا يصلِّي حنثَ بركعةٍ

[١٨١٣٠] (قوله: بركعة) أي: استحساناً؛ لأنَّ الصَّلَاةَ عبارةٌ عن أفعالٍ [١٢٠ق/ب] مختلفةٍ فما لم يأت بها لا تسمَّى صلاةً، يعني لم يوجد تمامٌ حقيقتها، والحقيقة تنفي بانتفاء الجزء، بخلاف الصَّوْمِ فإنه ركنٌ واحدٌ ويتكرَّرُ بالجزءِ الثاني، وأورد: أنَّ من أركانِ الصَّلَاةِ القعدة، وليست في الركعة الواحدة فيجبُ أن لا يحنثَ، وأجيب: بأنَّها موجودةٌ بعدَ رفعِ رأسِهِ من السَّجدة، وهذا إنَّما يتمُّ بناءً على توقُّفِ الحنثِ على الرفعِ منها، والأوجهُ خلافُه، على أنَّه لو سلَّم فليست تلك القعدةُ هي الركنُ، والحقُّ أنَّ الأركانَ الحقيقيةَ هي الخمسة، والقعدة ركنٌ زائدٌ على ما تحرَّرَ، وإنَّما وجبت للحنثِ، فلا تعتبرُ ركناً في حقِّ الحنثِ. اهـ "فتح"^(٢) ملخصاً. قال في "النهر"^(٣): ((وقدَّمنا أنها شرطٌ لا ركنٌ، وهو ظاهرٌ في توقُّفِ حنثِهِ على القراءة في الركعة وإن كانت ركناً زائداً، وهذا أحدُ قولين، وقيل: يحنثُ بدونها، حكاهما في "الظهيرية"^(٤))).

١٢٦/٣

(قوله: أي: المحوِّفُ عليه بقوله: لا أشربُ ماءَ هذا إلخ) كذا نسخة الخطِّ بالنفي، وحقُّه حذفُ أداةِ النفي كما هو ظاهرٌ.

(قوله: والحقُّ أنَّ الأركانَ الحقيقيةَ هي الخمسة إلخ) لعلَّ الفرقَ بين القراءة - حيثُ توقَّفَ الحنثُ عليها - على القول به - وبين القعدة - حيثُ لم يتوقَّفَ مع أنَّ كلاهما ركنٌ زائدٌ - هو أنَّ القراءةَ يتوقَّفُ عليها صحةُ الأركانِ والاعتدادُ بها، فلذا شُرِطتْ للحنثِ بخلافِ القعدة، فإنَّ صحةَ الأركانِ متحقِّقةٌ بدونها قبلَ وجودِها، وإنَّما وجبت للحنثِ.

(١) ص ٦٠٦ - "در".

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤ / ٤٥٥ - ٤٥٦.

(٣) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٢٩٥ ق / بتصرف.

(٤) "الظهيرية": كتاب الإيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث: في مسائل الوضوء والغسل إلخ ١٤٠ ق / ١.

بنفس السجود، بخلاف: إِنْ صَلَّيْتُ رَكْعَةً فَأَنْتَ حَرٌّ لَا يَعْتِقُ إِلَّا بِأُولَى شَفَعٍ لِتَحَقُّقِ الرَكْعَةِ، (وفي: لَا يَصَلِّي (صَلَاةً بِشَفَعٍ) وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ، بخلاف: لَا يَصَلِّي الظُّهْرَ مثلاً، فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ التَّشَهُّدُ، (و) حَيْثُ (في: لَا يَوْمُ أَحَدًا بِاقْتِدَاءِ قَوْمٍ بِهِ.....

[١٨١٣١] (قوله: بنفس السجود) أي: بوضع الجبهة على الأرض لتمام حقيقة السجود به بلا توقّف على الرفع، وهو الأوجه كما في "الفتح"^(١).

[١٨١٣٢] (قوله: لتحقق الركعة) تقدّم^(٢) أَنَّ الصَّلَاةَ تَحَقُّقُ بِوُجُودِ الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ، لَكِنْ إِذَا قَالَ: ((رَكْعَةً)) فَقَدْ تَزَمَّ زِيَادَةً عَلَى حَقِيقَةِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ صَلَاةٌ تَسْمَى رَكْعَةً، وَهِيَ الرُّكْعَةُ الْأُولَى مِنْ شَفَعٍ، فَلَوْ صَلَّى رَكْعَةً ثُمَّ تَكَلَّمَ لَا يَحْنُ؛ لِأَنَّهَا صَوْرَةُ رَكْعَةٍ لَا صَلَاةٌ هِيَ رَكْعَةٌ، وَقَالَ فِي "الظُّهْرِيَّة"^(٣): ((لَأَنَّهُ مَا صَلَّى رَكْعَةً لِأَنَّهَا بُتْرَاءٌ، وَلَوْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ حَنْتَ بِالرُّكْعَةِ الْأُولَى))، قَالَ فِي "الْبَحْرِ"^(٤): ((وَقَدْ عَلِمَ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْبُتْرَاءِ مَانِعٌ لِمَصَحَّةِ الرُّكْعَةِ، وَهِيَ تَصْغِيرُ الْبُتْرَاءِ تَأْتِيهِ الْبُتْرَاءُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَقْطُوعُ الذَّنْبِ ثُمَّ صَارَ يُقَالُ: لِلنَّاقِصِ)) اهـ.

[١٨١٣٣] (قوله: وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ^(٥) إلخ) مأخوذ من "الفتح" حيث قال^(٦): ((حَلَفَ لَا يَصَلِّي صَلَاةً، فَهَلْ يَتَوَقَّفُ حَتَّى عَلَى قَعُودِهِ قَدَرَ التَّشَهُّدِ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ؟ اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ عَقَدَ

(قوله: قَالَ فِي "الْبَحْرِ": وَقَدْ عَلِمَ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ النَّهْيَ إلخ) وَقَالَ "السَّنَدِيُّ": ((لَأَنَّ هَذَا الْحَلْفَ يَقَعُ عَلَى الْحَائِزِ، وَالْجَائِزِ مِنَ الرُّكْعَةِ ضَمُّ أُخْرَى إِلَيْهَا فَكَسَانُ شَرْطِ الْعَتَقِ رَكْعَتَيْنِ كَمَا فِي "الْعَمْدَةِ"، قَالَ: "الْحَمَوِيُّ": الْمُرَادُ مِنَ الْجَوَازِ الْجَوَازِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ، فَإِنَّ التَّنْفُلَ بِالْبُتْرَاءِ مَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا لَا حَرَامًا)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤/٤٥٥.

(٢) المقولة [١٨١٣٠] قوله: ((بركعة)).

(٣) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث: في مسائل الوضوء والغسل إلخ ق ١٤٠/١.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٨٨ - ٣٨٩.

(٥) "ت": ((يقعد))، وهو خطأ.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤/٤٥٦.

يَمِينُهُ عَلَى مجرد الفعل - وهو ما إذا حلفَ لا يصلي صلاةً - بحثُ قبل القعدةِ لِمَا ذكرتهُ، أي: مِنْ أَنَّهُ رَكْنٌ زَائِدٌ، وَإِنْ عَقَدَهَا عَلَى الْفَرْضِ - كصلاةِ الصُّبْحِ أَوْ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ - يَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْتَسِبَ حَتَّى يَقْعُدَ)) اهـ. وفي "النَّهْر" ^(١) عَنْ "العناية" ^(٢): ((أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَعْتَبَرُ شَرْعًا بِدُونِهَا، وَصَلَاةُ الرَّكَعَتَيْنِ عِبَارَةٌ عَنْ صَلَاةٍ تَامَةٍ، وَتَامُهَا شَرْعًا لَا يَكُونُ إِلَّا بِالقعدةِ))، ثُمَّ قَالَ ^(٣) بَعْدَ نَقْلِ مَا فِي "الفتح": ((وَتُوجِبُهُ الْمَسْأَلَةُ يَشْهَدُ لِمَا فِي "العناية")) اهـ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ لَا يَدُّ مِنَ الْقَعْدَةِ مطلقًا، وَهَذَا كُلُّهُ مُخَالَفٌ لِمَا فِي "البحر" ^(٤) عَنْ "الظَّهْرِيَّة" ^(٥) حَيْثُ قَالَ: ((وَالْأَظْهَرُ وَالْأَشْبَهُ: إِنَّ عَقْدَ يَمِينِهِ عَلَى مجرد الفعل: ١/٢١٤ - وهو إذا حلفَ لا يصلي صلاةً - لَا يَحْتَسِبُ قَبْلَ الْقَعْدَةِ، وَإِنْ عَقَدَهَا عَلَى الْفَرْضِ وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْمُتَى فَكَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ حَنْتَ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَصَلِّي الظُّهْرَ لَا يَحْتَسِبُ حَتَّى يَتَشَهَّدَ بَعْدَ الْأَرْبَعِ)) اهـ.

لَكِنْ فِيهِ شِبْهُ الْمُنَافَاةِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ يَظْهَرُ بَيْنَ قَوْلَيْهِ: لَا أَصَلِّي الْفَرْضَ وَقَوْلَيْهِ: لَا أَصَلِّي الظُّهْرَ مَثَلًا، تَأَمَّلْ. وَفِي "التَّائِتَرِ حَاشِيَةً" ^(٦): ((لَوْ حَلَفَ لَا يَصَلِّي الظُّهْرَ أَوْ الْفَجْرَ أَوْ الْمَغْرِبَ لَا يَحْتَسِبُ حَتَّى يَقْعُدَ فِي آخِرِهَا))، وَيَظْهَرُ لِي: أَنَّ الْأَوْجَهَ مَا فِي "العناية" كَمَا مَرَّ ^(٧) عَنْ "النَّهْر"، وَيَظْهَرُ مِنْهُ أَيْضًا اشْتِرَاطُ

(قَوْلُهُ: لَكِنْ فِيهِ شِبْهُ الْمُنَافَاةِ الْخ) مَا ذَكَرَهُ فِي "الظَّهْرِيَّة" أَخِيرًا - : مِنْ أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَصَلِّي الظُّهْرَ لَا يَحْتَسِبُ حَتَّى يَتَشَهَّدَ بَعْدَ الْأَرْبَعِ - مَبْنِيٌّ عَلَى رَوَايَةٍ، وَمَا قَبْلَهُ - مِنْ أَنَّهُ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ يَحْتَسِبُ بِدُونِهَا - مَبْنِيٌّ عَلَى رَوَايَةٍ أُخْرَى، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ فِي دَفْعِ الْمُنَافَاةِ، لَكِنْ الْمَوَافَقُ النَّتِيجَةُ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ، أَوْ يُقَالُ: الْفَارِقُ هُوَ الْعَرَفُ.

(١) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِيمَان - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ الْخ ق ٢٩٥/١.

(٢) "العناية": كِتَابُ الْإِيمَان - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْحَجِّ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ٤٥٦/٤ (هَامِشٌ "فَتْحُ الْقَدِير").

(٣) "النَّهْر": كِتَابُ الْإِيمَان - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ الْخ ق ٢٩٥/١.

(٤) "البحر": كِتَابُ الْإِيمَان - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ الْخ ٣٨٩/٤.

(٥) "الظَّهْرِيَّة": كِتَابُ الْإِيمَان - الْقِسْمُ الثَّلَاثُ - الْعَصَلُ الثَّلَاثُ: فِي مَسَائِلِ الْوُضوءِ وَالْغَسْلِ الْخ ق ١٤٠/١.

(٦) "التَّائِتَرِ حَاشِيَةً": كِتَابُ الْإِيمَان - الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ: فِي الْحَلْفِ عَلَى الْأَعْقَالِ - نَوْعٌ مِنْهُ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ ٥٠٦/٤.

(٧) فِي الْمَقُولَةِ نَفْسَهَا.

بعد شروعه وإن) وصلية^(١) (قصد أن لا يوم أحداً)؛ لأنه أمهم، (وصدق ديانة) فقط (إن نواه) أي: أن لا^(٢) يوم أحداً، (وإن أشهد قبل شروعه) أنه لا يوم أحداً (لا يحنث مطلقاً) لا ديانة ولا قضاءً، وصح الاقتداء ولو في الجمعة استحساناً، (كما) لا حنث (لو أمهم في صلاة الجنازة أو سجدة التلاوة).....

القعدة في قوله: لا أصلي ركعة، وإلا فهي صورة ركعة لا ركعة حقيقية، تأمل.

[١٨١٣٤] (قوله: بعد شروعه) متعلق ((باقتداء)).

[١٨١٣٥] (قوله: وإن وصلية) لكن الذي في نسخ المتن المجردة ((صدق)) بلا واو، فتكون ((إن)) شرطية وجوابها ((صدق)).

مطلب: حلف لا يوم أحداً

[١٨١٣٦] (قوله: لأنه أمهم) أي: في الظاهر، قل في "الظهيرية"^(٢): ((وقصده أن لا يوم أحداً أمر بينه وبين الله تعالى))، ثم قال^(٣): ((وذكر "الناطقي" أنه إذا نوى أن لا يوم أحداً فصلى خلفه رجلان جازت صلاحتهما ولا يحنث؛ لأن شرط الحنث أن يقصد الإمامة ولم يوجد)) اهـ.

وظاهره: أنه لا يحنث قضاءً أيضاً، ففي المسألة قولان، ويظهر لي الثاني؛ لأن شروعه وحده أولاً ظاهر في أنه لم يُرد الإمامة، وصحة اقتدائهم به لا يلزم منها نيته، ولذا لو أشهد لم يحنث مع صحة اقتدائهم^(٣)؛ لأن نية الإمام الإمامة شرط لحصول الثواب له لا لصحة الاقتداء.

[١٨١٣٧] (قوله: ولو في الجمعة) لأن الشرط فيها الجماعة وقد وجد، "فتح"^(٤). وعبارة "البحر"^(٥) عن "الظهيرية"^(٦): ((وكذلك لو صلى هذا الخالف بالناس الجمعة فهو على ما ذكرنا)) اهـ.

(١) "و": ((لم)).

(٢) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث: في مسائل الوضوء والغسل إلخ ق ١٤٠/أ.

(٣) في "ب": ((اقتدائهم)) بالنون، وهو تحريف، وفي "أ": ((صحة الاقتداء بهم)).

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤/ ٤٥٦.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨٩/٤.

(٦) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث: في مسائل الوضوء والغسل إلخ ق ١٤٠/أ.

لعدم كمالها، (بخلاف النافلة) فَإِنَّهُ يَحْتُ.....

ومقتضاؤه: أَنَّهُ إِنْ أَشْهَدَ لَا يَحْتُ أَصْلًا، وَإِلَّا حَتَّ قَضَاءً لَا دِيَانَةَ إِنْ نَوَى، لَكِنْ فِي "الْبِرَازِيَّةِ"^(١): ((وَلَوْ أَشْهَدَ قَبْلَ دُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ أَنَّهُ يَصَلِّي^(٢) لِنَفْسِهِ لَمْ يَحْتُ دِيَانَةً وَلَا قَضَاءً)) اهـ. ومفهومه: أَنَّهُ فِي الْجُمُعَةِ يَحْتُ قَضَاءً وَإِنْ أَشْهَدَ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْجُمَاعَةَ شَرَطُ فِيهَا، فِلِقَادِمُهُ عَلَيْهَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ أَمْ فِيهَا، تَأَمَّلْ.

[١٨١٣٨] (قوله: لعدم كمالها) قَالَ فِي "الظَّهْرِيَّةِ"^(٣): ((لَأَنَّ يَمِينَهُ انصَرَفَتْ إِلَى الصَّلَاةِ الْمَطْلُوقَةِ)) اهـ، أَي: وَالْمَطْلُوقَةُ: هِيَ الْكَامِلَةُ ذَاتُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَمَا بَحَثُهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٤) مِنْ أَنَّهُ يَنْبَغِي إِذَا أَمَّ فِي الْجَنَازَةِ إِنْ أَشْهَدَ صُدِّقَ فِيهِمَا، وَإِلَّا فَفِي الدِّيَانَةِ خِلَافُ الْمَنْقُولِ، كَمَا فِي "النَّهْرِ"^(٥).

قُلْتُ: وَبَحَثُ "الْفَتْحِ" وَجِيهٌ إِلَّا إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَوْمَ أَحَدًا فِي صَلَاةٍ^(٦) فَتَنْصَرِفُ الصَّلَاةُ إِلَى الْكَامِلَةِ، أَمَّا بَدُونِ ذِكْرِ الصَّلَاةِ [٤/١٢١ب] فَإِلَامَامَةٌ مَوْجُودَةٌ فِي الْجَنَازَةِ، تَأَمَّلْ. [١٨١٣٩] (قوله: فَإِنَّهُ يَحْتُ) أَي: عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَارِّ^(٧) كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(قوله: لَكِنْ فِي "الْبِرَازِيَّةِ"): وَلَوْ أَشْهَدَ قَبْلَ دُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ إلخ) الَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّ مَا يُفْهَمُ مِنْ "الْبِرَازِيَّةِ" مُقَابِلُ الِاسْتِحْسَانِ الْمَذْكُورِ فِي الشَّرْحِ.

(١) "البرازية": كتاب الأيمان - الباب العاشر: في صلاة وصوم وقراءة وغسل ٢٩٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في النسخ جميعها: ((أَنْ يَصَلِّيَ))، وَمَا أُثْبِتَهُ مِنْ عِبَارَةِ "البرازية" أَوْضَحَ.

(٣) "الظهرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث: في مسائل الوضوء والغسل إلخ ق ١/١٤٠.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة والصوم ٤٥٦/٤.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٥/١ بتصرف.

(٦) في "م": ((الصلاة)).

(٧) في المقالة السابقة.

وإن كانت الإمامة في النافلة منهيًا عنها.

﴿فروع﴾

إن صليت فأنت حرٌّ فقال: صليتُ وأنكرَ المولى لم يعتق؛ لإمكان الوقوفِ عليها بلا حرج. قال: إن تركت الصلاة فطالق فصلتها قضاءً طُلقت على الأظهر، "ظهيرية"^(١). حلفَ ما أخرَ صلاةً عن وقتها وقد نامَ فقضاها استظهرَ "الباقاني" عدمَ حثِّه؛

[١٨١٤٠] (قوله: منهيًا عنها) أي: إذا كانت على وجه التداعي، وهو أن يقتدي أربعة بواحد، "ط"^(٢).

[١٨١٤١] (قوله: لإمكان الوقوفِ عليها) أي: فكان القول للمولى لإنكاره شرط العتق، بخلاف نحو المحبة والرضى من الأمور القلبية، فإن القول فيها للمخير عنها.

[١٨١٤٢] (قوله: طُلقت على الأظهر) الظاهر أن هذا في عرفهم، وفي عرفنا تارك الصلاة من لا يصلي أصلاً. اهـ "ح"^(٣).

[١٨١٤٣] (قوله: استظهرَ "الباقاني" إلخ) هو أحد قولين، ومبنى الثاني على انصراف الوقت

(قول "الشارح": منهيًا عنها إلخ) النافلةُ بجماعة وإن كانت منهيًا عنها إلا أن النهيَ بأمرٍ عارضٍ، فلا ينافي كمالها الذاتي، بخلاف صلاة الجنابة وسجدة التلاوة لفقد أركان الصلاة، والحاصل: أن النهي لا ينافي كمال النافلة، وبهذا يسقط ما قيل: إنهم قالوا: إن الأداء الكامل أن يكون على وجه غير منهي عنه، والأداء مع النهي أداء ناقص، والمطلق ينصرف إلى الكامل، فكيف يتناول صلاة النافلة جماعة مع النهي عنها؟! اهـ من "السندي".

(١) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل إلخ ق ١٤٠/ب بتصرف.

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٧٩/٢.

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٤٨/أ.

لحديث: ((فإنَّ ذلكَ وقتُها))^(١). اجتمع حدثان فالطهارةُ منهما. حَلَفَ ليصليَ هذا اليومَ خمسَ صلواتٍ بالجماعةِ وبجامعِ امرأتهِ ولا يغتسلُ،.....

إلى الأصليِّ كما في "الفتح"^(٢)، وهو الموافق للعرفِ، كما أفاده "ح"^(٣).

لكنَّ قد يقالُ لا تأخيرُ مِنَ النَّائمِ، فالأظهرُ ما في "البرازية"^(٤): ((مِنَ أنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ نَامَ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَاتَّيَبَ بَعْدَهُ لَا يَحْتَثُّ، وَإِنْ كَانَ نَامَ بَعْدَ دُخُولِهِ حَثٌّ)).

١٢٧/٣

[١٨١٤٤] (قوله: اجتمع حدثان فالطهارةُ منهما) أي: مطلقاً كجنابتين من امرأتين، أو جنابةٍ وحيض، أو بولٍ ورُعافٍ، قال في "البحر"^(٥): ((فلو حلفَ لا يغتسلُ مِنْ امرأتِهِ هذهِ فأصابها، ثُمَّ أَصَابَ أُخْرَى أَوْ بِالْعَكْسِ ثُمَّ اغْتَسَلَ فَهُوَ مِنْهُمَا وَحَثٌّ، وَكَذَا لَوْ حَلَفَتْ لَا تَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ مِنْ حَيْضٍ فَأُجِنِبَتْ وَحَاضَتْ ثُمَّ اغْتَسَلَتْ فَهُوَ مِنْهُمَا، وَقَالَ "الجرجاني": هُوَ مِنَ الْأَوَّلِ اتَّحَدَ الْجَنَسُ أَوْ لَا، كَبُولٍ وَرُعَافٍ، وَقَالَ "أَبُو جَعْفَرٍ": إِنْ اتَّحَدَ فَمِنَ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَمِنْهُمَا، وَقَالَ الرَّاهِدُ "عَبْدُ الْكَرِيمِ"^(٦): كُنَّا نَظُنُّ أَنَّ الْوَضُوءَ مِنْ اغْتِظِمَهُمَا، وَإِنْ اسْتَوَيَا فَمِنْهُمَا، وَقَدْ وَجَدْنَا

(قول "الشارح": لحديث: فإنَّ ذلكَ وقتُها) لا يخفى أنَّ أَصْلَ الْحَدِيثِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ "قَتَادَةَ" عَنْ "أَنَسٍ" دُونَ قَوْلِهِ: ((فإنَّ ذلكَ وقتُها))، وَعِنْدَ "الشَّيْخَيْنِ" بَلَلُ الزَّيَادَةِ: ((لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ))، وَذَلِكَ لَا يَبْدُلُ عَلَى الْمُدَّعَى الَّذِي حَامَ حَوْلَهُ "الْبَاقِي"؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ تَنْبِيْهُ عَنْ إِثْمٍ حَاصِلٍ مِنْ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ، لَكِنْ رَوَى "الدارقطني" و"البيهقي" مِنْ رِوَايَةٍ "حَفْصِ بْنِ أَبِي الْعَطَافِ" عَنْ "أَبِي الزَّوَادِ" عَنْ "الْأَعْرَجِ" عَنْ "أَبِي هُرَيْرَةَ" رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً: ((مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَوَقَّتْهَا إِذَا ذَكَرَهَا))، قَالَ "ابْنُ الْمَلِّقِ": وَ"حَفْصٌ" ضَعِيفٌ حَذًّا لَا يُحْتَجُّ بِهِ، عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا يُفِيدُ حُكْمَ النَّاسِي، إِلَّا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فِي النَّاسِي فَقِي النَّائمِ بِالْأَوَّلَى. اهـ "سندي".

(١) أخرجه البخاري (٥٩٧) في المواقيت - باب من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، ومسلم (٦٨٤) في المساجد... باب قضاء الصلاة الفائتة من حديث أنس، لكنه قال: لا كفارة لها إلا ذلك. وأخرجه الدارقطني ٤٢٣/٣ باب وقت الصلاة المنسية، والبيهقي في "الكبرى" ٢١٩/٢ في الصلاة - باب لا تقرب على من نام عن صلاة أو نسيها، وابن عدي في "الكامل" ٣٨٤/٢ وفيه حفص: قال البخاري: منكر الحديث.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الحج والصلاة ولصوم ٤٥٦/٤.

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٤٨/١.

(٤) "البرازية": كتاب الأيمان - الباب العاشر: في صلاة وصوم وقراءة وغسل ٢٩٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٩٠/٤ - ٣٩١، نقلاً عن "الظهرية".

(٦) هو العارف بالله عبد الكريم الجيلي، وقد تقدمت ترجمته ٣١٨/٣.

يُصَلِّيُ الْفَجْرَ وَالظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِجَمَاعَةٍ ثُمَّ يَجْمَعُهَا ثُمَّ يَغْتَسِلُ كَمَا غَرَبَتْ وَيُصَلِّيُ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِجَمَاعَةٍ فَلَا يَحْنُثُ.....

الرَّوَايَةُ عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" أَنَّهُ مِنْهُمَا فَرَجَعْنَا إِلَى قَوْلِهِ)). اهـ ملخصاً.

وثمره الخلاف تظهري فيما لو حَلَفَ لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الرَّعَافِ فَرَعَفَ ثُمَّ بَالَ فِتْوَضًا حَيْثُ بَلََا خِلَافٍ وَإِنْ بَالَ أَوَّلًا ثُمَّ رَعَفَ وَتَوَضَّأَ فَعَلِيَ قَوْلِ "الْجَرَّحَانِي": لَا يَحْنُثُ، وَعَلَى ظَاهِرِ الْجَوَابِ وَقَوْلِ "أَبِي جَعْفَرٍ" يَحْنُثُ، "تَاتِرْخَانِيَّةٌ"^(١).

قلت: وبه عِلْمُ أَنَّ مَا حَزَمَ بِهِ "الشَّارْحُ" هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ.

١٨١٤٥١ (قوله: يُصَلِّيُ الْفَجْرَ الْخ) كَذَا أَجَابَ "ابْنُ الْفَضْلِ" حِينَ سُئِلَ عَنْهُ فَقَالَ: يَنْبَغِي أَنْ يُصَلِّيَ الْفَجْرَ الْخ. قَالَ "ح"^(٢): وَفِيهِ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَرَادُ بِالْيَوْمِ بَقِيَّةَ النَّهَارِ إِلَى الْغُرُوبِ فَكَيْفَ يَبْرُ ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ؟! فَيَدْرِكُ الْغُرُوبَ إِنْ كَانَ الْمَرَادُ مِنْهُ مَا يَشْمَلُ اللَّيْلَةَ بِقَرْنَةِ الْخَمْسِ - إِرَادَتِهِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى جَمَاعَتِهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ؟! عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ((بِجَمَاعَةٍ)) لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْإِلْغَاظِ، فَتَامِلُ.

(قوله: عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: بِجَمَاعَةٍ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْإِلْغَاظِ الْخ) قَالَ "الرَّحْمَتِيُّ": ((وَأَمَّا قِيْدُهَا بِالْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةَ الْمَغْرِبِ تَكُونُ أَوَّلَ الْوَقْتِ، فَيُعَدُّ مُمْرُجًا فِي يَوْمِهِ أَنْ يَتِمَّكَنَ بِالْغُسْلِ، ثُمَّ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِخْرَاجِ الْيَوْمِ عَنْ حَقِيقَتِهِ - فِي حَقِّ الصَّلَاةِ بِالْقَرْنَةِ الْمَذْكُورَةِ - إِخْرَاجُهُ عَنْ حَقِيقَتِهِ فِي حَقِّ الْجَمَاعِ وَالْغُسْلِ، لَكِنْ رَمَا يَرُدُّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ أُرِيدَ بِاللَّفْظِ حَقِيقَتُهُ وَمَجَازُهُ فِي آنٍ وَاحِدٍ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ)) اهـ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَاهُ الْمَجَازِيُّ فِي حَقِّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ لِلْقَرْنَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَيُقَدَّرُ بَعْدَ الْفَعْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ نَظِيرُهُ، وَيُرَادُ بِهِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ لِعَدَمِ الْقَرْنَةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِمَا؛ إِذِ التَّجَوُّزُ بِهِ إِنَّمَا هُوَ لِلضَّرُورَةِ، وَهِيَ تَقْتَضِي بِقُدْرَتِهَا، وَيَدُونُ هَذَا لَا يَتِمُّ الْجَوَابُ الْآخِرُ الَّذِي ذَكَرَهُ "الْمَحْشِيُّ"، فَإِنَّ الْيَمِينَ عَلَيْهِ تَكُونُ غَيْرَ مُعْتَدَةٍ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الْبِرِّ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ آدَاءِ خَمْسِ مَكْتُوبَاتٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، وَلَا يُقَالُ: لِانْصِرَافِهَا^(٣) إِلَى مَا يَتَأْتِي شَرْعًا وَهُوَ آدَاءُ الْكُلِّ فِي أَوْقَاتِهَا، فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَنْ مَقْتَضَى التَّقْيِيدِ بِالْيَوْمِ الْحَاضِرِ، وَلَيْسَ كَمَسْأَلَةِ حَلْفِهِ عَلَى تَرْوُجٍ مُحَرَّمِهِ، فَإِنَّ انْصِرَافَهُ إِلَى مَا يُمَكِّنُ - وَهُوَ الْعَقْدُ الصُّورِيُّ - لِعَدَمِ تَأْتِي الْعَقْدِ الشَّرْعِيِّ مَعَ عَدَمِ وَجُودِ مَا يَنْبَغِي إِرَادَةَ الْعَقْدِ الصُّورِيِّ.

(١) "التَاتِرْخَانِيَّةُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ: فِي الْخِلْفِ عَلَى الْأَقْعَالِ - نَوْعٌ آخَرُ: فِي الْوَضْعِ وَالْغُسْلِ ٤/٤١٥.

(٢) "ح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ ٤٨٨/٢.

(٣) سِيَاقُ الْكَلَامِ: ((وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَاهُ الْمَجَازِيُّ لِلْقَرْنَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا يُقَالُ: لِانْصِرَافِهَا إِلَى مَا يَتَأْتِي شَرْعًا))

(حَلَفَ لَا يَبْحُجُ فَعَلَى الصَّحِيحِ مِنْهُ)، فَلَا يَحْنُثُ بِالْفَاسِدِ (وَلَا يَحْنُثُ حَتَّى يَقِفَ بَعْرِفَةً عَنِ "الثَّالِثِ") أَيْ: "مُحَمَّدٍ"، (أَوْ حَتَّى يَطُوفَ أَكْثَرَ الطَّوَافِ) الْمَفْرُوضِ (عَنِ "الثَّانِي")، وَبِهِ جَزَمَ فِي الْمُنْهَاجِ.

قلت: لعلَّ وجهَهُ أَنَّ يَمِينَهُ بظَاهِرِهَا مَعْقُودَةٌ عَلَى بَقِيَّةِ النَّهَارِ، وَبَذَكَرِهِ [٤/١٢٢ق/أ] الْخُمْسَ احْتِمَالٌ أَنَّهُ أَرَادَ مَا يَشْمَلُ اللَّيْلَ، فَإِذَا جَامَعَ وَاغْتَسَلَ نَهَارًا يَحْنُثُ يَقِينًا، وَكَذَا لَوْ جَامَعَ وَاغْتَسَلَ لَيْلًا؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ شَرْطُ الْحَنْثِ عَلَى كِلَا الْإِحْتِمَالَيْنِ؛ لِأَنَّهُ فِي النَّهَارِ لَمْ يَجَامَعْ وَفِي اللَّيْلِ قَدْ اغْتَسَلَ، وَقَدْ حَلَفَ أَنَّهُ يَجَامَعُ وَلَا يَغْتَسِلُ، أَمَّا إِذَا جَامَعَ فِي النَّهَارِ وَاغْتَسَلَ بَعْدَ الْغُرُوبِ فَإِنَّهُ عَلَى احْتِمَالٍ كَوْنِ الْمُرَادِ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ لَمْ يَوْجَدْ شَرْطُ الْحَنْثِ، وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْآخَرِ وَجَدَ فَلَا يَحْنُثُ بِالشُّكِّ، وَأَمَّا التَّقْيِيدُ بِالْجَمَاعَةِ فَهُوَ لِتَأْكِيدِ كَوْنِ الْخُمْسِ هِيَ الْمَكْتُوبَةُ، ثُمَّ ظَهَرَ لِي جَوَابٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ: إِنَّهَا انْعَقَدَتْ عَلَى النَّهَارِ فَقَطْ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْهُ أَدَاءُ الْخُمْسِ فِي النَّهَارِ انْصَرَفَتْ إِلَى مَا يَتَصَوَّرُ شَرْعًا، وَهُوَ أَدَاءُ الْكُلِّ فِي أَوْقَاتِهَا، كَمَا مَرَّ^(١) فِيمَا لَوْ حَلَفَ عَلَى تَزْوِجِ مَحْرَمِهِ فَتَزَوَّجَهَا حَنْثٌ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ تَنَصَّرَفَ إِلَى مَا يَتَصَوَّرُ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَسِرُّ إِلَّا إِذَا صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا وَجَامَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَاغْتَسَلَ بَعْدَهُ؛ إِذْ لَوْ جَامَعَ وَاغْتَسَلَ نَهَارًا حَنْثٌ؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ أَنَّ لَا يَغْتَسِلَ فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَإِنْ كَانَ فِي اللَّيْلِ حَنْثٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ أَنَّ يَجَامَعَ فِي النَّهَارِ، وَأُظُنُّ أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ هُوَ الْمُرَادُ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْإِيرَادُ فَافْهَمِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

مطلب: حلف لا يبحج

[١٨١٤٩] (قَوْلُهُ: حَلَفَ لَا يَبْحُجُ) أَيْ: سَوَاءٌ قَالَ: حَجَّةٌ أَوْ لَا، كَمَا فِي "الْبَحْرِ"^(٢) وَغَيْرِهِ.

[١٨١٤٧] (قَوْلُهُ: عَنِ "الثَّالِثِ") أَيْ: أَنَّ هَذَا مَرْوِيٌّ عَنْهُ.

[١٨١٤٨] (قَوْلُهُ: عَنِ "الثَّانِي") أَيْ: عَنْ "أَبِي يُوسُفَ".

[١٨١٤٩] (قَوْلُهُ: وَبِهِ جَزَمَ فِي "الْمُنْهَاجِ") جَزَمَ بِهِ أَيْضًا فِي "تَلْخِصِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ"؛ لِأَنَّ الْحَجَّ

(١) ص ٥٩٤ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٩٠.

للعلامه "عمر بن محمد العقيلي الأنصاري"^(١)، كان من كبار فقهاء بخارى، ومات بها سنة سبعين وخمسائة. ولا يحنث في العمرة حتى يطوف أكثرها. (إن لبست من مغزولك فهو هدي) أي: صدقة أتصدق به بمكة.....

عبارة عن أجناس من الفعل كالصلاة، فتناولت اليمين جميعها، وذلك لا يوجد إلا بأكثر طواف الزيارة، فإن جامع فيها لا يحنث؛ لأن المقصود من الحج القرية، فتناولت اليمين الحج الصحيح كالصلاة، "شرح الجامع".

[١٨١٥٠] (قوله: ولا يحنث في العمرة) أي: فيما لو حلف لا يعتمر.

مطلب: في معنى الهدي

[١٨١٥١] (قوله: أي: صدقة أتصدق به بمكة) ذكر ضمير ((به)) عنى أن الصدقة بمعنى المتصدق به، قال في "الفتح"^(٢): ((ومعنى الهدي هنا ما يُتصدق به بمكة؛ لأنه اسم لما يُهدى إليها، فإن كان نذر هدي شاة أو بدنة، فإنما يخرج عن العهدة ذبحه في الحرم والتصدق به هناك، فلا يجزيه إهداء قيمته، وقيل: في إهداء قيمة الشاة روايتان، فلو سرق بعد الذبح فليس عليه غيره، وإن نذر ثوباً جاز التصدق في مكة بعينه أو بقيمته، ولو نذر إهداء ما لم يُنقل كإهداء دار ونحوها فهو نذر بقيمتها)) اهـ.

فالحاصل: أن في مسألتنا لا يخرج عن العهدة إلا بالتصدق بمكة، مع أنهم قالوا: لو التزم التصدق على فقراء مكة بمكة ألغينا تعيينه الدرهم^(٣) والمكان والفقير، [٤/١٢٢ ب] فعلى هذا يُفرق بين الالتزام بصيغة الهدي وبينه بصيغة النذر، "بحر"^(٤).

مطلب: في الفرق بين تعيين المكان في الهدي دون النذر

ووجهه: أن الهدي جعل التصدق به في الحرم جزءاً من مفهومه، بخلاف ما لو نذر التصدق

(١) "منهاج الفتاوى" لأبي حفص عمر بن محمد بن عمر، شرف الدين العقيلي الأنصاري (ت ٥٧٦ هـ)، ("كشف الظنون" ١٨٧٧/٢، "طبقات الفقهاء" ل: "طاش كبري زاده" ص ٩٩، "الفوائد البهية" ص ٥٠، "هدية العارفين" ٧٨٤/١).

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤/٥٦.

(٣) في "٣": ((الدرهم)).

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٤/٣٩٢.

(فَمَلَكَ) الزَّوْجُ (قَطْنًا) بَعْدَ الْخِلْفِ (فَغَزَلَتْهُ) وَنَسِجَ (وَلَيْسَ^(١)) فَهُوَ هَدْيٌ) عِنْدَ "الإمام"، وَلَهُ التَّصَدُّقُ بِقِيَمَتِهِ. عَمَكَا لَا غَيْرَ، وَشَرَطَا مَلَكَهُ يَوْمَ حَلْفٍ^(٢)، وَفُتِيَ بِقَوْلِهِمَا فِي دِيَارِنَا؛

بَدَرَهُمْ عَلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ، فَإِنَّ الدَّرْهَمَ لَمْ يُجْعَلِ التَّصَدُّقُ بِهِ فِي الْحَرَمِ حِزْءًا مِنْ مَفْهُومِهِ، بَلْ ذَلِكَ وَصْفٌ خَارِجٌ عَنْ مَاهِيَّتِهِ، وَمِثْلُهُ تَعْيِينُ الزَّمَانِ وَالذَّرْهَمِ، فَلِهَذَا لَمْ يَلِزَمْ بِالنَّذْرِ، ثُمَّ رَأَيْتُ نَحْوَهُ فِي "ط"^(٣) عَنْ "الشَّرْئِئَلَالِيَّةِ"^(٤)، وَكَالْهَدْيِ الْأَضْحِيَّةِ فَإِنَّهَا اسْمٌ لِمَا يُدْبَحُ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ، فَالزَّمَانُ مَأْخُودٌ فِي مَفْهُومِهَا كَمَا سَنَذْكُرُ تَحْقِيقَهُ^(٥) فِي بَابِهَا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَالْهَدْيُ وَالْأَضْحِيَّةُ خَارِجَانِ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَلْغَيْنَا تَعْيِينَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، فَإِنَّ الزَّمَانَ مَتَّعِينَ فِي نَذْرِ الْأَضْحِيَّةِ، وَالْمَكَانَ فِي الْهَدْيِ، وَكَذَا النَّذْرُ الْمَعْلُقُ كَ: إِنَّ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَمِي صَوْمٌ شَهْرٌ مِثْلًا، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ فِيهِ الزَّمَانُ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ قَبْلَ وَجُودِ الْمَعْلُقِ عَلَيْهِ، أَمَّا الْمَكَانُ وَالذَّرْهَمُ وَالْفَقِيرُ فَلَا تَتَعَيَّنُ فِيهِ كَمَا حَقَّقْنَاهُ^(٦) فِي بَحْثِ النَّذْرِ أَوَّلَ الْأَيَّامِ، فَافْهَمْ.

مطلب: إِنَّ لَيْسَتْ مِنْ مَغْرُولِكَ فَهُوَ هَدْيٌ

(قَوْلُهُ: بَعْدَ الْخِلْفِ) أَفَادَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَمْلُوكًا وَقَدْ خَلَفَ فَغَزَلَتْهُ فَلَيْسَ بِهِ هَدْيٌ

بِالْأَوَّلَى، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، "بَحْر"^(٧).

(قَوْلُهُ: وَشَرَطَا مَلَكَهُ يَوْمَ حَلْفٍ) لِأَنَّ النَّذَرَ إِنَّمَا يَصِحُّ فِي الْمَلِكِ أَوْ مُضَافًا

١٢٨/٣

(قَوْلُ "الْمُشَارَحِ": وَنَسِجَ وَلَيْسَ الْخِ) إِنَّمَا قِيْدُ بِهِ لِأَنَّ يَمِينَهُ تُحْمَلُ عَلَى الْمَنَسُوجِ عَرَفَا؛ لِأَنَّهُ عَقَدَهَا

عَلَى مَا يُتَصَوَّرُ بُنْهَ عَرَفَا، فَانْصَرَفَتْ إِلَى مَا يُصْنَعُ مِنْهُ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ.

(١) فِي "د": ((فَلَيْسَ)).

(٢) فِي "و": ((حَلْفَهُ)).

(٣) "ط" - كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إِلَخَ ٣٨٠/٢.

(٤) "الشَّرْئِئَلَالِيَّةُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ حَلْفِ الْفِعْلِ ٥٣/٢ (هَامِشُ "الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ").

(٥) الْمَقُولَةُ [٣٢٥١٨] قَوْلُهُ: ((مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ وَقْتِهِ)).

(٦) الْمَقُولَةُ [١٧٤٠٣] قَوْلُهُ: ((لَمَّا تَقَرَّرَ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ)).

(٧) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إِلَخَ ٣٩١/٤.

لأنَّهَا إِنَّمَا تَغْرُلُ مِنْ كِتَابٍ نَفْسِهَا أَوْ قُطْنِهَا، وَبِقَوْلِهِ فِي الدِّيَارِ الرُّومِيَّةِ لِعَزْلِهَا مِنْ كِتَابِ الزَّوْجِ، "نهر".....

إلى سبب الملك ولم يوجد؛ لأنَّ اللبسَ وغرلَ المرأة ليسا من أسباب الملك، وله: أنَّ غرلَ المرأة عادةً يكونُ من قطنِ الزَّوجِ، والمعتادُ هو المراد، وذلك سببُ الملك، "بحر"^(١). أي: الغزل من قطنِ الزوج سببُ ملكِ الزوج لِمَا غرلتهُ ولهذا يَحْتَثُ إِذَا غرلت من قطنِ مملوكٍ للزَّوجِ وقتَ الحلف؛ لأنَّهَا إِذَا غرلتهُ كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِأَنَّ بِلَاصِ الزَّوْجِ غرلَها، مع أنَّ القطنَ ليسَ بمذكور، وتأمُّهُ في "العناية"^(٢).

لكن يُشْكَلُ أَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا هُوَ اللُّبْسُ، وهو ليس سببًا للملك إلاَّ أنَّ يَقَالَ: إِنَّ المرادَ إِذَا غرلت ثوبًا ولبسته، فيكونُ الشَّرْطُ هو الغرلُ الَّذِي هو سببُ الملك لا مجردُ اللبسِ.

(١٨١٥٤) (قوله): لأنَّهَا إِنَّمَا تَغْرُلُ مِنْ كِتَابٍ نَفْسِهَا) أي: فلم يوجدَ شرطُ النَّذر، وهو الإضافةُ إلى ملكه أو سببه، "ط"^(٣).

(١٨١٥٥) (قوله): وبِقَوْلِهِ (إلخ) هذا ذكره في "النهر"^(٤)، والأوَّلُ ذكره في "الفتح"^(٥)، وبحَثٍ في

(قوله): وله أنَّ غرلَ المرأة عادةً يكونُ من قطنِ الزَّوجِ (إلخ) قال "الزيلعي": ((إِنَّ الغَرْلَ سببٌ للملك، ولهذا يملكُ به الغاصبُ، وغرلُ المرأة من قطنِ الزوج سببُ ملكِ الزوج عادةً، ولهذا لو اشترى قُطْنًا وغرلته ونسجته بغيرِ إذْنِهِ كَانَ ملكًا له بحكمِ العرفِ؛ لأنَّهَا لا تَغْرُلُهُ عادةً إلاَّ له، والمعتادُ كالمشروطِ، ولولا ذلك لَكَانَ ملكًا لها، كما لو غرلَه الأجنبيُّ، فإذا كَانَ سببًا للملكِ يَكُونُ ذِكْرُهُ ذِكْرًا للملكِ كسائرِ أسبابِ الملك، ولهذا لو غرلته من قطنِ كَانَ في ملكه يومَ حلفِ ونسجته ولبسته يَحْتَثُ. بخلافِ مسألةِ التَّسَرُّي؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِسَبَبٍ للملك)) اهـ. وهي أوضحُ في الاستدلالِ.

(قوله): إلاَّ أنَّ يَقَالَ: إِنَّ المرادَ إِذَا غرلْت (إلخ) الأظهرُ في الجوابِ أنَّ يَقَالَ: إِنَّ المَجْعُولَ شرطًا هو اثْبُتُ المتعلِّقُ بالغرلِ، وهذا كافٍ لصحَّةِ التعليقِ؛ لما فيه من الإضافةِ لسببِ الملكِ باعتبارِ متعلِّقِ اللُّبْسِ، وليسَ في هذا التعليقِ جعلُ اللُّبْسِ المجرَّدِ هو السببُ، وبدلًا لذلك ما ذكره في "الفتح" في الاستدلالِ لهما:

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة ٣٩١/٤.

(٢) انظر "العناية": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤٥٦/٤ - ٤٥٧ (هامش "فتح القدير").

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب ليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة ٣٨٠/٢.

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٥ ب.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤٥٧/٤.

(حَلَفَ لَا يَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهَا فَلَيْسَ تَكَةً مِنْهُ لَا يَحْتُ) عِنْدَ "الثاني"، وَبِهِ يُفْتَى؛.....

كلُّ منهما "نوح أفندي" بَأَنَّهُ فِي حِيزِ الْمَنْعِ، فَإِنَّ بَعْضَ نِسَاءِ مِصْرَ تَغْزُلُ مِنْ كَتَانِ الزَّوْجِ، وَبَعْضُ نِسَاءِ الرُّومِ بِالْعَكْسِ، لَا سِيَّما نِسَاءَ الْجَنُودِ الَّذِينَ يَغْيَبُونَ عَنْهُمْ سَنِينَ، فَالْأَوَّلَى اعْتِبَارُ الْغَالِبِ. اهـ ملخصاً.

[١٨١٥٦] (قوله: لَا يَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهَا) أَي: مَغْزُولِهَا كَمَا عَبَّرَ بِهِ قَبْلَهُ، وَهُوَ عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ عَلَى الثَّوْبِ، وَإِنْ نَوَى عَيْنَ الْغَزْلِ لَا يَحْتُ بِسَبْسِ الثَّوْبِ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْحَقِيقَةَ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهَا فَلَيْسَ ثَوْباً مِنْ غَزَلِهَا وَغَزْلٌ غَيْرُهَا حَتَّى وَلَوْ مِنْ غَزَلِهَا خِيطٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْغَزْلَ غَيْرُ مَقْدَرٍ، إِلَّا إِذَا قَالَ: ثَوْباً مِنْ غَزَلِهَا؛ لِأَنَّ بَعْضَ الثَّوْبِ لَا يَسْمَى ثَوْباً، "خِيطٌ". لَا يَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهَا فَلَيْسَ ثَوْباً زَرُّهُ وَغَرَاهُ مِنْ غَزَلِهَا لَا يَحْتُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْمَى لُبْساً عُرْفاً، بِخِلَافِ [١٢٣٣/٤] /الْبَيْتَةِ وَالزِّيَقِ، "مَنْتَقَى". اهـ "بحر" (١) ملخصاً. وَلَوْ لَبَسَ ثَوْباً فِيهِ رُقْعَةٌ مِنْ غَزْلٍ غَيْرِهَا حَيْثُ، لَا لَوْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهَا فَلَيْسَ مَا خِيطٌ مِنْ غَزَلِهَا، "فَتْح" (٢).

((مِنْ أَنَّ اللَّبْسَ الْمَجْعُولَ شَرْطاً لَيْسَ مَبِياً لِلْمَلِكِ الْمَلْبُوسِ، وَلَا مَتَعْلَقَةً الَّذِي هُوَ غَزْلُ الْمَرْأَةِ سَبِياً لِلْمَلِكِ إِيَّاهُ)) اهـ. فَإِنَّ مُفَادَهُ أَنَّهُ يَكْفِي لِصَحَّةِ التَّعْلِيلِ كَوْنُ مَتَعْلَقِ الشَّرْطِ سَبِياً لِلْمَلِكِ.

(قوله: فَالْأَوَّلَى اعْتِبَارُ الْغَالِبِ) (إِلخ) فَإِنَّ كَانَ الْغَالِبُ فِي الْبَلَدِ الَّتِي وَقَعَ الْحِلْفُ فِيهَا أَنْ تَغْزِلَ الْمَرْأَةُ مِنْ كَتَانِ الزَّوْجِ أَوْ قَطْعِيهِ يُفْتَى بِقَوْلِهِ، وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ فِيهَا أَنْ تَغْزِلَ مِنْ كَتَانِهَا يُفْتَى بِقَوْلِهِمَا. (قوله: بِخِلَافِ الْبَيْتَةِ) (إِلخ) فِي "الْقَامُوسِ": ((لَبَسَ الْقَمِيصَ كَكَيْفٍ وَلَبِئَتْهُ وَلَبِئَتْهُ (٣) — بِالْكَسْرِ — بَيِّنَتْهُ)) اهـ. وَفِي "الْإِقْيَانُوسِ": ((الْبَيْتَةُ كَسْفِينَةٌ، وَالْبَيْتَةُ كَعَيْنَةٍ: قِطْعَةٌ قَمِيصٍ مُرَبَّعَةٌ تَحْتَلُّ تَحْتَ إِطْرَاقِ الْقَمِيصِ وَخَوِوهُ، وَيُقَالُ لَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ: لَبِئَةٌ)) اهـ.

(قوله: لَا لَوْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهَا فَلَيْسَ مَا خِيطٌ مِنْ غَزَلِهَا، "فَتْح") عِبَارَتُهُ: ((وَلَوْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ مِنْ غَزْلٍ فَلَانِ لَا يَحْتُ بِالزِّيَقِ وَالزَّرِّ وَالْعُرْوَةِ، وَلَوْ لَبَسَ مِنْ غَزَلِهَا وَغَزْلٍ غَيْرِهَا حَيْثُ، أَمَا لَوْ قَالَ:

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٩١/٤.

(٢) "الفَتْح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤٥٧/٤ - ٤٥٨ بتصرف.

(٣) نقول: فِي مَطْبُوعَةِ "الرَّافِعِي": ((وَلَبِئَتْهُ وَلَبِئَتْهُ))، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمَوْفَقُ لِمَا فِي "الْقَامُوسِ".

لأنَّهُ لَا يُسَمَّى لَابِسًا عَرَفًا (ك: لَا^(١) يَبْسُ ثَوْبًا مِنْ نَسَجِ فَلَانٍ فَلَيْسَ مِنْ نَسَجِ غَلَامِهِ) لَا يَحْنُثُ (إِذَا كَانَ فَلَانٌ يَعْمَلُ بِيَدِهِ، وَإِلَّا حَنِثَ) لَتَعْنِ الْمَجَازَ، (كَمَا حَنِثَ بَلْبُسٌ خَاتِمَ ذَهَبٍ) وَلَوْ رَجُلًا بِلَا فَصٍّ (أَوْ عَقْدَ لَوْلُوٍّ أَوْ زَبْرَجْدٍ أَوْ زُمُرْدٍ^(٢)).....

[١٨١٥٧] (قوله: لأنه لا يسمى لابسًا عرفًا) بخلاف ما إذا لبس ثكّةً من حرير فإنه يكره اتفاقاً؛ لأنّ المحرّم استعمال الحرير مقصوداً وإن لم يصبر لابساً، وقد وجد، والمحرّم باليمين اللبس ولم يوجد، "بحر"^(٣)، واعترض "المصنف" قوله^(٤): ((اتفاقاً)): ((بل هو الصحيح، وكذا القلنسوة ولو تحت العمامة كما في "شرح الوهبانية"^(٥))، وعلى مقابل الصحيح لا حاجة إلى الفرق)) اهـ، قال في "البحر"^(٦): ((ولا يكره الزرّ والعزى من الحرير؛ لأنه لا يعدّ لابساً ولا مستعملاً، وكذا اللبنة والزريق؛ لأنه تبع كالعلم)).

مطلب: حلف لا يلبس حلياً

[١٨١٥٨] (قوله: ولو رجلاً) أتى به لأنّ خاتم الفضّة ليس حلياً في حقّ للعرف، بخلاف الذهب.

[١٨١٥٩] (قوله: بلا فصّ) بفتح الفاء، أي: ولو بلا فصّ.

((ثوباً من غزلهما)) لا يحنث، ولو كان فيه رُقعة من غزل غيرها حيث إنخ)) اهـ. لكن بين ما في "الفتح" و"البحر" مخالفة في الزريق، ومثله اللبنة، ففعل فيهما روايتين في الحنث وعدمه.
(قوله: لأنه لا يعدّ لابساً إنخ) في "السندي": ((لأنه قبل الشّد لا يصير ملبوساً بلْبُسِ القميص، وبعدّه لا يحنث وإن صار لابساً؛ لأنّ هذا يُسمّى شدّاً ولا يُسمّى لبساً عرفاً)) اهـ. فتأمّل.
(قوله: لأنه تبع كالعلم) أي: وإن كان يُسمّى لابساً لهما عرفاً بلْبُسِ الثوب، فلذا حنث بلْبُسهما في حليفه: لا يلبس من غزل فلانة على ما نقله عن "البحر".

(١) في "د": ((كما لا يلبس)).

(٢) في "ب" و"ط": ((زمرّد)).

(٣) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٩١/٤. يتصرف.

(٤) أي: واعترض "المصنف" في "الملح" قول صاحب "البحر": ((اتفاقاً)) - المذكور قبل سطرين في قوله: ((فإنه يكره اتفاقاً)) - وذكر خلافاً في المسألة. انظر "الملح": باب في بيان أحكام اليمين في البيع والشراء إلخ ١/٢١٠ ق ١/٢١٠.

(٥) لم نعرّف عليها في "شرح الوهبانية" لـ "ابن الشحنة"، ولعله في شرحها لـ "ابن وهبان"، والله تعالى أعلم.

(٦) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٩١/٤.

ولو غير مُرْصَعٍ عندهما، وبِهِ يُفْتَى (في حَلْفِهِ لَا يَلْبَسُ حُلِيًّا) للعرف، (لا) يَحْنُثُ
(بِخَاتَمِ فَضَّةٍ) بدليل حَلْفِهِ لِلرَّجَالِ (إلا إذا كَانَ مَصُوغًا عَلَى هَيْئَةِ خَاتَمِ النِّسَاءِ.....)

١٨١٦٠١ (قوله: ولو غير مُرْصَعٍ عندهما) أمَّا عند "الإمام" فلو غير مُرْصَعٍ لَا يَحْنُثُ،
ويقولهما قَالَتِ الْأُئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ؛ لِأَنَّهُ حُلِيٌّ حَقِيقَةٌ فَإِنَّهُ يَتَزَيُّ بِهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ
حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [النحل - ١٤]، والمُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ، وَلَهُ: أَنَّهُ لَا يُتَحَلَّى بِهِ
عَادَةً إِلَّا مُرْصَعًا بِذَهَبٍ أَوْ فَضَّةٍ، وَالْإِيمَانُ عَلَى الْعُرْفِ لَا عَلَى اسْتِعْمَالِ الْقُرْآنِ، قَالَ بَعْضُ
الْمَشَائِخِ: قِيَاسُ قَوْلِهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بَلْبَسِ اللَّوْلُؤِ لِلْعُلَمَانِ وَالرَّجَالِ، وَقِيلَ: هَذَا اخْتِلَافٌ عَصِرٍ،
فَفِي زَمَانِهِ كَانَ لَا يُتَحَلَّى بِهِ إِلَّا مُرْصَعًا، وَيُفْتَى بِقَوْلِهِمَا؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ الْقَائِمَ أَنَّهُ يُتَحَلَّى بِهِ
مُطْلَقًا، "فتح" (١).

١٨١٦١١ (قوله: في حَلْفِهِ) متعلق بقوله: ((كما حنث)).

١٨١٦٢٠ (قوله: لَا يَلْبَسُ) بفتح أوله وثانيه، وقوله: ((حُلِيًّا)) بضم الحاء وتشديد الياء جمع
حُلْيٍ بفتح فسكون ك: نَدْيٍ وَثَدْيٍ، "بحر" (٢).

١٨١٦٣١ (قوله: بدليل حَلْفِهِ لِلرَّجَالِ) أي: مع منعهم من التحلي بالفضة، وإنما أٌبيح لهم لقصد
التحتمل لا للزينة وإن كانت الزينة لازم وجوده، لكنها لم تقصد به فكانَ عَدَمًا خصوصاً في العُرفِ

(قول "الشارح": ولو غير مُرْصَعٍ عندهما إلخ) راجع لنؤلؤ وما بعده، والاختلاف في الكل لا في
اللؤلؤ خاصة، قال في "الفتح": ((وعلى هذا الخلاف عقد زَرْجَدٍ أَوْ زُمْرَدٍ أَوْ ياقوت)) اهـ.
(قوله: قال بعض المشايخ: قياس قوله أنه لا بأس بلبس اللؤلؤ للعلمان والرجال إلخ) قال في
"النهر": ((جرم "الحذادي" في الحظر والإباحة بحرمة اللؤلؤ الخالص للرجال؛ لأنه من حلي النساء، لكنه
بقولهما أليق)).

(١) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤٥٨/٤ - ٤٥٩ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٩٢/٤.

بأن كان له فَصٌّ فيحنتُ هو الصَّحِيحُ، "زيليقي". ولو كان مُموهاً بذهبٍ ينبغي حنثُهُ به، "نهر"^(١). كخَلْخَالٍ وَسِوَارٍ. (حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى الْأَرْضِ فَحَلَسَ.....

الَّذِي هُوَ مَبْنَى الْأَيْمَانِ، وَعِنْدَ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ يَحْنُثُ، "فتح"^(٢).

[١٨١٦٤] (قوله: بأن كان له فَصٌّ) يومهم كَلَامُهُ - ككَلَامِ "الزَّيْلَعِيِّ"^(٣) - أَمْ مَالُهُ فَصٌّ لَا يَحِلُّ لِلرَّجَالِ، وَفِي كَرَاهِيَةِ "الْفَهْيسْتَانِي"^(٤): ((يَجُوزُ الْخَاتَمُ مِنَ الْفَضَّةِ عَلَى هَيْئَةِ خَاتَمِ الرَّجَالِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ فَصَّانٌ أَوْ أَكْثَرُ فَحَرَامٌ)) اهـ.

وعبارَةُ "الفتح"^(٥) ليس فيها هذا الإيهامُ، وهي: ((قَالَ الْمَشَائِخُ: هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَصُوعاً عَلَى هَيْئَةِ خَاتَمِ النِّسَاءِ بِأَنْ كَانَ لَهُ فَصٌّ، فَإِنْ كَانَ حَنْثٌ؛ لِأَنَّهُ لُبْسُ النِّسَاءِ)). اهـ تَأَمَّلْ.

[١٨١٦٥] (قوله: هو الصَّحِيحُ) وقيل: لَا يَحْنُثُ بِخَاتَمِ الْفَضَّةِ مُطْلَقاً وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَلْبَسُهُ النِّسَاءُ. قال في "الفتح"^(٥): ((وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَفَ بِخَاتَمِ الْفَضَّةِ يَنْفِي كَوْنَهُ حَلِيّاً وَإِنْ كَانَ زِينَةً)).

[١٨١٦٦] (قوله: كخَلْخَالٍ وَسِوَارٍ) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا لِلتَّرْتِينِ فَكَانَ كَامِلاً فِي مَعْنَى الْحُلِيِّ،

(قوله: أَمْ مَا لَهُ فَصٌّ لَا يَحِلُّ لِلرَّجَالِ إلخ) لَا يَنْعَدُ الْقَوْلُ بَعْدَهُ حَلّاً مَا كَانَ عَلَى هَيْئَةِ خَاتَمِ النِّسَاءِ، وَبِذَلِكَ الْقَوْلُ مَحْرَمَةُ اللَّوْلُوِ الْخَالِصِ عَلَى الرَّجَالِ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِمَا، وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ مِنْ حُلِيِّ النِّسَاءِ وَذَكَرَ فِي "الْهِدَايَةِ" مَاتَصُهُ: ((وَأِنْ كَانَ مِنْ ذَهَبٍ حِنْثٌ؛ لِأَنَّهُ حُلِيٌّ وَلِهَذَا لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ لِلرَّجَالِ)) اهـ. وَهَذَا أَيْضاً بَدَلٌ عَلَى عَدَمِ الْحَلِّ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ عِبَارَةُ "الْفَهْيسْتَانِي" دَالَّةٌ عَلَيْهِ، حَيْثُ قَيَّدَ الْحَلَّ بِمَا إِذَا كَانَ عَلَى هَيْئَةِ خَاتَمِ الرَّجَالِ، وَلَعَلَّهُ كَانَ فِي زَمَنِهِ مَا لَهُ فَصٌّ وَاحِدٌ خَاصّاً بِالرَّجَالِ، فَلَذَا قَالَ: وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ فَصَّانٌ أَوْ أَكْثَرُ فَحَرَامٌ.

(١) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج والصوم والصلاة وغيرها ق ٢٩٥/ب.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤٥٨/٤.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ١٥٥/٣.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الكراهية ١٦٧/٢.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤٥٨/٤.

على) حائِلٍ منفصلٍ كخشَبٍ أو جلدٍ أو (بساطٍ أو حصيرٍ، أو).....

"بحر" (١) عن "المحيط".

(تَمَّة)

حلفَ لا يلبسُ ثوباً أو لا يشتريه [١٢٣/٤ ب] فيمينُهُ على كلِّ ملبوسٍ يسترُ العورةَ وتجوُّزُ به الصلاةُ، فلا يَحْنُ بِسَاطٍ أو طَنْفَسَةٍ أو قَلَنْسُوَةٍ أو مَنْدِيلٍ يُتَخَطُّ بِهِ أو مَقْنَعَةٍ أو لِفَافَةٍ، إلَّا إذا بَلَغَتْ مقدارَ الإزارِ، وكذا العمامةُ، ولو اتَّزَرَ بالقَمِيصِ أو ارتدى لا يَحْنُ، والأصلُ أَنَّهُ لو حلفَ على بُسِّ ثوبٍ غيرِ مَعْيِنٍ لم يَحْنُ إلَّا بِالْبُسِّ المعتادِ، وفي المَعْيِنِ يَحْنُ كيفما لبسَهُ، ولا يَحْنُ بوضعِ القَيَّاءِ على النَّحَافِ حالةَ النَّومِ)). اهـ ملخصاً من "البحر" (٢).

مطلبٌ: حلفَ لا يجلسُ على الأرضِ أو لا ينامُ على هذا الفراشِ أو هذا السريرِ

١١٨٦٧ (قوله: على حائِلٍ منفصلٍ) أي: ليس يتابعٍ للحالف، بخلاف ما إذا كان الحائِلُ ثياباً؛ لأنَّهُ تبعَ لَهُ فلا يصيرُ حائِلاً، ولو خلَعَ ثوبَهُ فبسطَهُ وجلسَ عليه لا يَحْنُ لارتفاعِ التَّبَعَةِ، "بحر" (٣) و"فتح" (٤)، قال في "النهر" (٥): ((ولم أرَ ما لو جلسَ على حشيشٍ، وينبغي أَنَّهُ لو كان كثيراً لا يَحْنُ)) (٦). اهـ.

وظاهرةٌ ولو غيرَ مقلوعٍ؛ لأنَّهُ في العرفِ جالسٌ على الحشيشِ لا على الأرضِ.

١٢٩/٢

(قوله: وينبغي أَنَّهُ لو كان كثيراً يَحْنُ) عبارة "النهر": ((لا يَحْنُ)).

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٩٢/٤.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٩٢/٤ - ٣٩٣.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٩٢/٤.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤٥٩/٤.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٥/ب.

(٦) في النسخ جميعها: ((يَحْنُ))، وما أثبتناه من مخطوطة "النهر" التي بين أيدينا، وهو ما نراه صواباً، وذلك لأنَّ قوله: ((وينبغي أَنَّهُ لو كان الحشيش كثيراً)) يبيِّن أنَّ الحشيش الكثير بمثابة البساط أو الحصير أو الحائل، وقد بيَّن أَنَّهُ بهذه الثلاثة لا يَحْنُ، ويؤيده قول ابن عابدين بعده: ((لأنَّهُ في العرفِ جالسٌ على الحشيش لا على الأرض))، وقد ثَبَّه عليه "الرافعي"، والله تعالى أعلم.

حَفَ (لَا يَنَامُ عَلَى هَذَا الْفَرَّاشِ فَجَعَلَ فَوْقَهُ آخَرَ فَنَامَ عَلَيْهِ، أَوْ لَا يَجْلِسُ عَلَى هَذَا السَّرِيرِ فَجَعَلَ فَوْقَهُ آخَرَ لَا يَحْنُثُ) فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ الْحَشَوُ مِنَ الْفَرَّاشِ لِلْعَرَفِ، وَلَوْ نَكَرَ الْأَخِيرِينَ حِنْثٌ مُطْلَقًا لِلْعُمومِ،.....

[١٨١٦٨] (قَوْلُهُ: عَلَى هَذَا الْفَرَّاشِ) مَثَلُهُ: هَذَا الْحَصِيرُ وَهَذَا الْبَسَاطُ، "هِنْدِيَّةٌ" (١)، "ط" (٢).

[١٨١٦٩] (قَوْلُهُ: لَا يَحْنُثُ) لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَّبِعُ مَثَلَهُ فَتَنْقَطِعُ النَّسَبَةُ عَنِ الْأَسْفَلِ، وَعَنْ "أَبِي يُوسُفَ" رَوَايَةٌ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ عَنْهُ أَنَّهُ يَحْنُثُ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى نَائِمًا عَلَى فَرَّاشَيْنِ، فَلَمْ تَنْقَطِعِ النَّسَبَةُ وَلَمْ يَصِرْ أَحَدُهُمَا تَبَعًا لِلْآخَرِ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ لَيْسَ تَبَعًا لِمُنْهِيٍّ مُسَلَّمٌ، وَلَا يَضُرُّنَا نَفْيُهُ فِي الْفَرَّاشَيْنِ، بَلْ كُلُّ أَصْلٍ فِي نَفْسِهِ (٣)، وَتَحَقُّقُ الْحِنْثِ بِتَعَارُفٍ قَوْلِنَا: نَامَ عَلَى فَرَّاشَيْنِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَمَسَّهُ إِلَّا الْأَعْلَى، "فَتَح" (٤).

قلت: وهذا هو المتعارف الآن.

[١٨١٧٠] (قَوْلُهُ: كَمَا لَوْ أَخْرَجَ الْحَشَوُ) أَي: وَنَامَ عَلَى الظُّهَارَةِ أَوْ عَلَى الصُّوفِ وَالْحَشَوِ فَلَا يَحْنُثُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى فَرَّاشًا، كَمَا فِي "الْبَحْرِ" (٥) عَنْ "الْوَأَقَاتِ".

[١٨١٧١] (قَوْلُهُ: لِلْعَرَفِ) رَاجِعٌ لِلْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ.

[١٨١٧٢] (قَوْلُهُ: الْأَخِيرَيْنِ) أَي: الْفَرَّاشَ وَالسَّرِيرَ.

[١٨١٧٣] (قَوْلُهُ: لِلْعُمومِ) أَي: عُمومِ اللَّفْظِ الْمُنْكَرِ لِلأَعْلَى وَالْأَسْفَلِ، "ط" (٦).

(١) "الفتاوى الهندية": كتاب الأيمان - الباب العاشر: في اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ١٢٦/٢.

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨١/٢.

(٣) في "٣": ((بنفسه)).

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤٥٩/٤.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٩٤/٤.

(٦) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٨١/٢.

وما في "القُدوري" من تنكير السرير حملة في "الجوهرة" على المعرف^(١) (بخلاف مالو حلف لا ينأى على ألواح هذا السرير أو ألواح هذه السفينة ففُسرَّش على ذلك فراش) لم يَحْت؛ لأنه لم يَنْم على الألواح، "بحر"^(٢). كذا في نسخ الشرح، لكن ينبغي التعبير بأداة التشبيه نحو: كما لو إلى آخر الكلام، أو تأخيرُه عن مقالة القِرَام ليصحَّ المرام.....

[١٨١٧٤] (قوله: وما في "القُدوري"^(٣)) وقع مثله في "الهداية"^(٤) و"الكنز"^(٥).

[١٨١٧٥] (قوله: حملة في "الجوهرة"^(٦) على المعرف) وكذا في "الفتح"^(٧) حيث قال: (قوله: ومن حلف لا ينأى على فراش أي: فراش معين، بدليل قوله: وإن جعل فوقه فراشاً آخر فنام عليه لا يَحْت)) اهـ.

قلت: ووجه الدلالة أن قوله: فراشاً آخر^(٨) يقتضي أن المحلوف عليه معين ليكون الآخر غيره؛ إذ لو كان منكراً لكان الآخر محلوفاً عليه أيضاً، فافهم. قال في "النهر"^(٩): ((ويمكن أن يقال: إن المدعى أنه لا يَحْت لأنه لم يَنْم على الأسفل، وهذا لا فرق فيه بين المنكر والمعين لانقطاع النسبة إليه بالثاني، وأما حثُّه في المنكر بالأعلى فَبَحْتٌ آخر)) اهـ. ولا يخفى ما فيه، فإنَّ قوله: ((لا يَحْت)) مطلق، فالأحسن ما مرَّ^(١٠)، فتدبر.

[١٨١٧٦] (قوله: لكن ينبغي) أي: يجب.

(١) في "ط": ((المعروف))، وهو خطأ.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة ٣٩٣/٤.

(٣) انظر "اللباب في شرح الكتاب": كتاب الأيمان ٣٠٤/٢.

(٤) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٩٢/٢.

(٥) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الأيمان - باب في أحكام البيع والشراء والصوم والصلاة ٢٧٢/١.

(٦) "الجوهرة النيرة": كتاب الأيمان ٣٠٤/٢.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤٥٩/٤.

(٨) من ((فنام عليه)) إلى ((فراشاً آخر)) ساقط من "الأصل".

(٩) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ق ٢٩٥/٢.

(١٠) المقولة [١٨١٦٩] قوله: ((لا يَحْت)).

كما لا يخفى على ذوي الأفهام كما هو الموجود في غالب نسخ المتن بديارنا دمشق الشام، فتنبه (ولو جعل على الفراش قِراماً) بالكسر الملاءة (أو) جعل على السرير بساطاً أو حصيراً حيث) لأنه يُعدُّ نائماً أو^(١) جالساً عليهما عرفاً بخلاف ما مرَّ (بخلاف ما^(٢)) لو حلف لا ينام على ألواح هذا السرير أو ألواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش فإنه لا يحنث؛ لأنه لم ينام على الألواح (حلف لا يمشي على الأرض فمشى عليها بنعل أو خف) أو مشى على أحجار (حنث وإن) مشى (على بساط لا) يحنث.

[١٨١٧٧]: (قوله: الملاءة) الذي في "الفتح"^(٣): ((أنه سائر رقيق يجعل فوقه، كالملاءة المجعلوة فوق الطراح))، اهـ، وفي "المصباح"^(٤): ((القرام ٤٦/ق ١٢٤٤) وزا كتاب: السّر الرقيق، وبعضهم يزيد: وفيه رقم ونقوش))، ثم قال^(٥): ((والملاءة بالضم والمد: الرّيطة ذات لفقين، والجمع ملاء بحذف الهاء)) وقال^(٦) أيضاً: ((الرّيطة بالفتح: كل ملاءة ليست لفقين، أي: قطعتين، وقد يُسمّى كل ثوب رقيق رّيطة)).

[١٨١٧٨]: (قوله: بخلاف ما مرَّ^(٧)) أي: من الصور الثلاث.

[١٨١٧٩]: (قوله: بخلاف ما لو حلف لا ينام على ألواح هذا السرير إلخ) هذا يوجد في بعض النسخ، وهو الموجود في نسخ المتن التي بديارنا كما قدّمه^(٨) "الشّارح"، لكن يجب إسقاطه كما في كثير من النسخ لقلّة يتكرّر، بما مرَّ^(٩).

[١٨١٨٠]: (قوله: حنث) لأنه في العرف ماش على الأرض ولو كانت الأحجار غير متصلة بها.

(١) في "د" و"و" ((نائماً و جالساً)) بالواو.

(٢) في "د" ((من)).

(٣) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك ٤٥٩/٤.

(٤) "المصباح": مادة ((قرم)).

(٥) "المصباح": مادة ((ملا)).

(٦) "المصباح": مادة ((ربط)).

(٧) ص ٦٢٥ - "در".

(٨) ص ٦٢٦ - "در".

(٩) ص ٦٢٦ - "در".

﴿فرغ﴾

إِنْ نَمْتُ عَلَى ثَوْبِكَ أَوْ فَرَاشِكَ فَكَذَا اعْتُبِرَ أَكْثَرُ بَدَنِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١٨١٨١] (قوله: إِنْ نَمْتُ عَلَى ثَوْبِكَ إلخ) فِي "البحر"^(١) عَنْ "المحيط": ((قَالَ لَهَا: إِنْ نَمْتُ عَلَى ثَوْبِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَاتَّكَا عَلَى وَسَادَةٍ لَهَا أَوْ وَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى مِرْفَقَةٍ^(٢) لَهَا أَوْ اضْطَجَعَ عَلَى فَرَاشِهَا إِنْ وَضَعَ جَنْبَهُ أَوْ أَكْثَرَ بَدَنِهِ عَلَى ثَوْبٍ مِنْ ثِيَابِهَا حَيْثُ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ نَائِمًا، وَإِنْ اتَّكَا عَلَى وَسَادَةٍ أَوْ جَلَسَ عَلَيْهَا لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ نَائِمًا)). أَهـ وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء إلخ ٣٩٤/٤.

(٢) المِرْفَقَةُ: المِخْدَةُ، قَالَ فِي "الْقَامُوسِ": ((وَكَمِ كَسَبَةُ: المِخْدَةُ)).

﴿باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك﴾

مما يناسب أن يُترجم بمسائل شتى من الغسل والكُسوة، الأصل هنا: أن (ما شارك الميت فيه الحي يقع اليمين فيه على الحالتين الموت والحياة)، (وما اختص بحالة الحياة) وهو كل فعل يُلذُّ ويؤلم ويغُم ويسُر كستيم وتقبيل (تقيّد بها)، ثم فرّع عليه: (فلو قال: إن ضربتك أو كسوتك أو كلمتك أو دخلت عليك أو قبلتك^(١) تقيّد) كل منها (بالحياة) حتى لو علّق بها طلاقاً أو عتقاً لم يحنث بفعلها في ميت، (بخلاف الغسل والحمل واللمس^(٢) والباس الثوب).....

﴿باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك﴾

[١٨١٨٢] (قوله: مما يناسب إلخ) بيان لقوله: ((وغير ذلك))؛ لأن مسائل الضرب والقتل ترجم لها في "الهداية"^(٣) باباً مستقلاً، وكذا مسائل تقاضي الدين، وترجم لما بقي بمسائل متفرقة؛ لأنها ليست من باب واحد، ويحتمل أن يكون الجار والمجرور في موضع خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا الباب مما يناسب ترجمته إلخ، فالمصدر المنسبك من ((أن)) والفعل فاعل ((يناسب))، أو هو مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور خبر مقدم.

[١٨١٨٣] (قوله: من الغسل والكُسوة) بيان لقوله: ((وغير ذلك))، فالأولى تقديمه على قوله: ((مما يناسب))، "ط"^(٤).

[١٨١٨٤] (قوله: أو قبلتك) في بعض النسخ: ((أو قتلتك)) من القتل.

مطلب: ترد الحياة إلى الميت بقدر ما يحس بالآلم

[١٨١٨٥] (قوله: تقيّد كل منها بالحياة) أمّا الضرب؛ فلائنه اسم لفعل يؤلم يتصل بالبدن،

(١) في "د": ((قتلتك))، وقد ثبت عليه "ابن عابدين" رحمه الله.

(٢) في "د" و "و": ((اللمس)).

(٣) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٩٢/٢.

(٤) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨١/٢.

أو استعمال آلة التأديب في محل يقبله، والإيلاء والأدب لا يتحقق في الميت، ولا يرد تعذيب الميت في قبره؛ لأنه توضع فيه الحياة عند العامة، بقدر ما يحس بالألم، والنية ليست بشرط عند أهل السنة، بل تجعل الحياة في تلك الأجزاء المتفرقة التي لا يدركها البصر، وأما الكسوة فلائ التمليك معتبر في مفهومها كما في الكفارة، ولهذا لو قال: كسوتك هذا الثوب كان هبة، والميت ليس أهلاً للتمليك، وقال الفقيه "أبو الليث": ((لو كنت يمينه بالفارسية ينبغي أن يحنث؛ لأنه يراد به اللبس^(١) دون التمليك))، ولا يرد قولهم: إنه لو نصب شبكة فتعلق بها صيد بعد موته ملكه؛ لأنه مستند إلى وقت الحياة والنصب، أو المراد أنه على حكم مذكوه، فتملكه ورثته [٤/١٢٤ ب] حقيقة لا هو.

مطلب في سماع الميت الكلام

وأيضاً هذا ملك لا قليلك، هذا ما ظهر لي. وأما الكلام فلائ المقصود منه الإفهام، والموت

﴿باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك﴾

(قوله): ولا يرد تعذيب الميت في قبره لأنه الخ) وفي "السندي": ((كل ذلك - أي: الأفعال التي تختص بالحياة من جانب الخلف - على الوجه المتعارف في الحياة الدنيا، فلا ينافي أن هذه الأشياء تحصل للميت من وجه آخر، كعذاب القبر ونعيمه، وربما يستأنس بالزائر، ولذا قالوا: ينبغي أن يجلس بعد الدفن بقدر ما يذبح الحزور ويفرق لحمه، وأن الميت يدرك الزائر يوم الجمعة ويوماً قبله ويوماً بعده، "رحمتي") اهـ. وذكر "الرحمتي" أيضاً: أنه يشكك على قولهم: - ((إن الإيلاء لا يتحقق في الميت)) - ما جاء في الأحاديث: ((أنه يؤذي الميت ما يؤدي الحي))، ولا يخفى على من تأمل في الأحاديث أن سماع الموتى لكلام الأحياء محقق، ولولا ذلك لما كان لقوله عليه الصلاة والسلام: ((السلام عليكم دار قوم مؤمنين الخ)) معنى، لكن العرف يقتضي المكاملة مع الأحياء لا مع الموتى، والله تعالى أعلم.

(قوله): لأنه مستند إلى وقت الحياة الخ) قد يقال: لم يوجد شرط الاستناد وهو إمكان ثبوت الحكم فيما بين المذتين، تأمل.

(١) في "م": ((اللبس))، وهو خطأ.

ينافيه، ولا يرد ما في الصحيح من قوله ﷺ لأهل قتيب بدر: «هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً»، فقال عمر: أتكلّم الميت يا رسول الله^(١)؟ فقال عليه السلام: «والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع من هؤلاء أو منهم»^(٢)، فقد أجاب عنه المشايخ بأنه غير ثابت، يعني من جهة المعنى، وذلك؛ لأن عائشة رَدَّتْه بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر - ٢٢] ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل - ٨٠]، وأنه إنما قاله: على وجه الموعظة للأحياء، وبأنه مخصوص بأولئك

(١) لفظ الجلالة ساقط من "م".

(٢) في الصحيحين: من حديث أنس عن أبي طلحة، وعن عمر.

أخرجه أحمد ٢٩٦/٤، والبخاري (٣٩٧٦) في المغازي - قتل أبي جهل، ومسلم (٢٨٧٥) في كتاب صفة الجنة - عرض مقعد الميت، والنسائي في "الكبرى" كما في "التحفة" (٣٧٧٠) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن أبي طلحة فذكره. وأخرجه أحمد ١٤٥/٣ عن شيان عن قتادة قال: حَدَّثَ أنس عن النبي ﷺ. وأخرجه أحمد ٢٥٧٤٢١٩/٣، ومسلم (١٧٧٩) في الجهاد - غزوة بدر، و(٢٨٧٤) في كتاب الجنة وصفة نعيمها - باب عرض مقعد الميت وإثبات عذاب القبر واعتاده منه، وأبو داود (٢٦٨١) في الجهاد - الأسير ينال منه، وابن حبان (٤٧٢٢) و(٦٤٩٨)، وأبو يعلى (٣٣٢٦)، والبيهقي في "المنسب الكبرى" ١٤٨/٩ في السير عن حماد عن ثابت عن أنس أن رسول الله ﷺ شاور... فذكر قصة غزوة بدر وأخرجه النسائي ١٠٩/٤ في الخاتمة - أرواح المؤمنين وغيرهم عن المغيرة عن ثابت به.

وأخرجه أحمد ٢٦١/١، ومسلم (٢٨٧٣). والنسائي ١٠٨/٤ عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال: كُتِبَ مع عمر ثم أنشأ يُحدثنا عن أهل بدر فذكر قصة غزوة بدر. وأخرجه أحمد ١٨٢٤١٠٤/٣، والنسائي ١٠٩/٤، وعبد بن حميد (١٢١١) و(١٤٠٥) من طريق عن حميد عن أنس فذكره.

وقد رواه ابن عمر وعائشة.

أخرجه أحمد ٣٨١/٢، والبخاري (٣٩٧٨) و(٣٩٨٠) في المغازي، ومسلم (١٧٧٩) في الجهاد - غزوة بدر، والنسائي ١١١/٤، والطبراني في "الكبير" (١٣٢٦٣) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر وعائشة. وأخرجه البخاري (٣٩٧٩)، والحميدي (٢٢٤) عن سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة وحدها. وأحمد ٣١٢/٢ عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابن عمر وعائشة.

وأخرجه أحمد ١٣١٢/٢، والبخاري (١٣٧٠) في الجنائز، و(٤٠٢٦) في المغازي، وعبد بن حميد (٧٦٢) عن صالح ابن كيسان وموسى بن عقبة كلاهما عن نافع عن ابن عمر.

كحليفه لا يغسله أو لا يحمله لا يتقيّد بالحياة، (يُحْتُ في حليفه) ولو بالفارسيّة.....

١٣٠/٣

تضعيفاً للحسرة عليهم، وبأنّه خصوصيّة له عليه السّلام مُعْجَزَةٌ، لكن يُشْكِلُ عليهم ما في "مُسْلِم" «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ إِذَا انْصَرَفُوا»^(١)، إلّا أَنْ يَخْصُوا ذَلِكَ بِأَوَّلِ الْوَضْعِ فِي الْقَبْرِ، مُقَدِّمَةً لِلسُّؤَالِ، جَمْعاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآتِيَيْنِ، فَإِنَّهُ شَبَّهَ فِيهِمَا الْكَفَّارَ بِالْمَوْتَى؛ لِإِفَادَةِ بَعْدِ سَمَاعِهِمْ، وَهُوَ فَرْعٌ عَدَمِ سَمَاعِ الْمَوْتَى، هَذَا حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ فِي "الْفَتْحِ"^(٢) هُنَا وَفِي الْجَنَائِزِ، وَمَعْنَى الْجَوَابِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ وَإِنْ صَحَّ سَنَدُهُ لَكُنْهُ مَعْلُومٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بَعْلَةً تَقْتَضِي عَدَمَ ثَبُوتِهِ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهِيَ مُخَالَفَتُهُ لِلْقُرْآنِ، فَافْهَم. وَأَمَّا الدُّخُولُ فَلَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ زيارَتُهُ أَوْ حُدُومَتُهُ، حَتَّى لَا يُقَالَ: دَخَلَ عَلَى حَاطِطٍ أَوْ دَابَّةٍ، وَالْمَيِّتُ لَا يُزَارُ هُوَ، وَإِنَّمَا يُزَارُ قَبْرُهُ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كَنتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زيارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا فزوروها»^(٣)، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ زيارَةِ الْمَوْتَى، هَذَا حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ الشَّرَاحُ هُنَا، فَتَأَمَّلْهُ. وَأَمَّا التَّقْيِيلُ فَلَأَنَّهُ يَرَادُ بِهِ اللَّذَّةُ أَوْ الْإِسْرَارُ أَوْ الشَّفَقَةُ، وَأَمَّا الْقَتْلُ فَكَالضَّرْبِ، بَلْ أَوَّلَى. [١٨١٨٦] (قَوْلُهُ: كَحَلِيفِهِ لَا يُغْسَلُ إِلَّا) تَمَثِيلٌ لِقَوْلِهِ: ((بِخِلَافِ الْغُسْلِ)).

(قَوْلُهُ: أَوْ الشَّفَقَةُ إِلَّا) فِيهِ: أَنَّ تَقْيِيلَ الْمَيِّتِ قَدْ يَكُونُ لِلشَّفَقَةِ كَمَا قَالَهُ فِي تَقْيِيلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ "عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ" بَعْدَمَا أُدْرِجَ فِي الْكَفَنِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْتُ بِهِ حَيْثُئِلْدُ، تَأَمَّلْ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٢٦/٣، ٢٣٤، وَالبُخَارِيُّ (١٣٣٨) (١٣٧٤) فِي الْجَنَائِزِ - الْمَيِّتُ يَسْمَعُ خَفَقَ النِّعَالِ - عَذَابُ الْقَبْرِ، وَمُسْلِمٌ (٢٨٧٠) فِي صِفَةِ الْحَنَةِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٣١) فِي الْجَنَائِزِ - الْمَشْيُ بَيْنَ الْقُبُورِ مُخْتَصَرٌ، وَ(٤٧٥٢) فِي السَّنَةِ - عَذَابُ الْقَبْرِ، وَالنَّسَائِيُّ ٩٧/٤ فِي الْجَنَائِزِ - الْمَسْأَلَةُ فِي الْقَبْرِ، وَابِيهَقْسِيُّ فِي "عَذَابِ الْقَبْرِ" (١٥)، وَابْنُ حِبَانَ (٣١٢٠) وَغَيْرُهُمْ، مِنْ طَرَفِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَشَيْبَانَ كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ.

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٤٦١/٤-٤٦٢.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٥٠/٥، ٣٥٥، وَمُسْلِمٌ (٩٧٧) فِي الْجَنَائِزِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٣٥) فِي الْجَنَائِزِ - زيارَةُ الْقُبُورِ، وَ(٣١٩٨) فِي الْأَشْرَةِ - الْأَوْعِيَّةُ، وَالنَّسَائِيُّ ٨٩/٤ فِي الْجَنَائِزِ - زيارَةُ الْقُبُورِ، وَ(٣١٠/٨) فِي الْأَشْرَةِ، وَ(٢٣٤/٧) فِي الضَّحَايَا - الْإِذْنُ فِي الْأَكْلِ، وَغَيْرُهُمْ، مِنْ طَرَفِ عَنْ مَحَارِبِ بْنِ دَنَارٍ وَعَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ وَسَلَمَةَ بْنِ كَهْمِلٍ وَالْمَغِيرَةَ بْنِ سَبِيحٍ وَالزَّهْرَ بْنَ عَدِيٍّ وَهَمَادَ بْنَ أَبِي سَلِيمَانَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ ذَكَرَهُ.

(لا يضرب زوجته فمداً شعرها أو خنقها أو عضها) أو قرصها ولو مُمَارِحاً خلافاً لما صحَّحه في "الخلاصة".....

[١٨١٨٧] (قوله: أو خنقها) أي: عَصَرَ حَلَقَهَا، "ط"^(١) عن "الحموي".
 [١٨١٨٨] (قوله: خلافاً لما صحَّحه في "الخلاصة")^(٢) قال في "النهر"^(٣): ((وإطلاقه يعمُّ حالة الغَضَبِ والرَّضَى، لكن في "الخلاصة"^(٤): لو عضها أو أصاب رأس أنفها فادَمَها ففسي "الجامع الصغير"^(٥): إِنْ كَانَ فِي حَالَةِ الْغَضَبِ يَحْنُثُ، وَإِنْ كَانَ فِي حَالَةِ الْمَلَاعِبَةِ لَا يَحْنُثُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ)) اهـ.
 وذكره في "البحر"^(٦) أيضاً عن "الظهيرية"^(٧)، لكن في "الفتح"^(٨): ((قال "فخر الإسلام" وغيره: هذا - يعني الحِنْثَ - إِذَا كَانَ فِي الْغَضَبِ، أَمَّا إِذَا فَعَلَ فِي الْمُمَارَاةِ فَلَا يَحْنُثُ وَلَوْ أَدَمَهَا بِلَا قَصْدِ الْإِدْمَاءِ، وَعَنِ الْفَقِيهِ "أَبِي اللَّيْثِ" أَنَّهُ قَالَ: أَرَاهَا فِي الْعَرِيَّةِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ بِالْفَارَسِيَّةِ فَلَا يَحْنُثُ. عَمَدُ الشَّعْرِ وَالْخَنْقِ وَالْعَضِّ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ فِي الْعَرِيَّةِ أَيْضاً، إِلَّا أَنَّهُ [١/٢٥٠ق/٤١] خِلَافُ الْمَذْهَبِ)) اهـ. قال "المقدسي"^(٩): ((ولعل)) وجهه أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ صَارَ فِي الْعُرْفِ مَنَعاً لِنَفْسِهِ عَنِ إِيْلَامِهَا بِوَجْهِ مَا، فَهُوَ يُشَبِّهُ غُمُومَ الْمَجَازِ، فَإِنَّ مُطْلَقَ الْإِيْلَامِ شَبَّهَ لِنَفْسِهِ الْأَقْسَامِ)) اهـ.
 وقول "الفتح"^(١٠): ((إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ الْمَذْهَبِ)) قد يَشْمَلُ حَالَةَ الْمُمَارَاةِ، كَمَا فِيهِمُ "الشَّارَحُ" تبعاً

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨٢/٢.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الحادي والعشرون: في اليمين في الضرب ق ١٣٥/ب.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٦/أ.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الحادي والعشرون: في اليمين في الضرب ق ١٣٥/ب.

(٥) "الجامع الصغير": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل ص ٢٧٢.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٥/٤.

(٧) "الظهيرية": كتاب الأيمان - الفصل الخامس: في القتل والضرب والركوب ق ١٢٩/أ.

(٨) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٦٣/٤.

(٩) في "م": ((ولعل)) بدون واو.

(١٠) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٦٣/٤.

(والقصد ليس بشرط فيه) أي: في^(١) الضرب (وقيل: شرط على الأظهر) والأشبه، "بحر"^(٢). وبه جزم في "الحانية"^(٣) و"السراجية"^(٤). وأما الإيلام فشرط، به يُفتى،
 لـ "المصنف" مخالفاً لتصحيح "الخلاصة"^(٥)، وعبارة "المصنف" في "منحج"^(٦): ((أطلقه تبعاً لما في "الهداية"^(٧)) و"الكنز"^(٨)) وغيرهما من المعتبرات، فانتظم ما إذا كانت اليمين بالعريّة والفارسيّة، وما إذا كان في حالة الغضب أو المزاج، وهو المذهب كما أفاده "الكمال"^(٩))) اهـ، فافهم.

١١٨١٨٩ (قوله: والقصد ليس بشرط فيه) حتى لو حلف لا يضرب زوجته، فضرب غيرها فأصابها بجنث؛ لأنّ عدم القصد لا يُعِدُّ^(١٠) الفعل.

١١٨١٩٠ (قوله: وقيل: شرط) لأنّه لا يُتعارَف، والزَّوْجُ لا يَقْصُده يَمِينُهُ، "بحر"^(١١).

(قوله: وهو المذهب كما أفاده "الكمال") نعم - وإن كان هو أصل المذهب - إلا أنّ تصرّحهم بتصحيح خلافه بدون تعقيب أحده يدلّ على أنّ المعلول عليه خلاف ما مشى عليه أرباب المتون من الإطلاق، والتصحيح الصريح أقوى من الالتزام، تأمّل. على أنّ المتبادر من عبارة "الفتح" رجوع قوله: ((إلا أنّه خلاف المذهب)) لما قبله خاصّة، فيكون مؤدّى كلامه أنّ الذي يدلّ عليه النظر عدم تناوله لتلك الأقسام، لكنّ شموله لها هو المذهب، وحينئذٍ يكون قد أقرّ ما قاله "فخر الإسلام" من التفصيل بين الغضب والممازحة، وليس في كلامه ما يدلّ على تصحيح خلافه، فلا وجه لمخالفة "الشارح" تبعاً للمصنف لما صحّحوه مع كون النظر يقتضيه، نعم إن كان العرف يشملها اتّبع.

(١) ((بي)) ساقطة من "و".

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٥/٤ بتصرف.

(٣) "الحانية": كتاب الأيمان - فصل في الضرب والقتل وغير ذلك ١١١/٢ بتصرف. (هامش "الفتاوى الهندية")

(٤) "السراجية": كتاب الأيمان - باب اليمين على الضرب والقتل ٣٤٥/١ بتصرف. (هامش "فتاوى قاضيان")

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل الحادي والعشرون: في اليمين في الضرب ١٣٥/ب.

(٦) "المنحج": كتاب الأيمان - باب بيان أحكام اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢١١/ب.

(٧) "الهداية": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٩٣/٢.

(٨) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢٧٣/١ بتصرف.

(٩) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٦٣/٤.

(١٠) قال في اللسان مادة ((عدم)): ((وأعذّمه: منعه))، ولعله المراد هنا .

(١١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٥/٤.

ويكفي جمعها بشرط إصابة كل سوط، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَحَذِيدِكَ ضِعْفًا مَا ضَرْبُ يَدِهِ وَلَا تَحْتَتُ﴾ [ص-٤٤] أي: حزمة رِيحَانٍ، -

[١٨١٩١] (قوله: ويكفي جمعها إلخ) أي: لو حلف على عددٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الأسواط، قال في "البحر" ^(١) عَنْ "الدَّخِيرَةِ": ((حَلَفَ لِيَضْرِبَنَّ عَبْدُهُ مِئَةَ سَوَاطٍ، فَجَمَعَ مِئَةَ سَوَاطٍ، وَضَرَبَهُ مَرَّةً لَا يَحْتَتُ، قَالُوا: هَذَا إِذَا ضَرَبَ ضَرْبًا يَتَأَلَّمُ بِهِ، وَإِلَّا فَلَا يَبِيرُ؛ لِأَنَّهُ صَوْرَةٌ لَا مَعْنَى، وَالْعِبَرَةُ لِلْمَعْنَى، وَلَوْ ضَرَبَهُ بِسَوَاطٍ وَاحِدٍ لَهُ شُعْبَتَانِ خَمْسِينَ مَرَّةً كُلِّ مَرَّةٍ تَقَعُ الشُّعْبَتَانِ عَلَى بَدَنِهِ بَرٌّ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَتَا مِئَةً، وَإِنْ جَمَعَ الْأَسْوَاطَ جَمِيعًا وَضَرَبَهُ ضَرْبَةً، إِنْ ضَرَبَ بَعْضَ الْأَسْوَاطِ لَا يَبِيرُ؛ لِأَنَّ كُلَّ الْأَسْوَاطِ لَمْ يَقَعْ عَلَى بَدَنِهِ، وَإِنْ ضَرَبَهُ بِرَأْسِهَا إِنْ سَوَّى رُؤُوسَهَا قَبْلَ الضَّرْبِ ^(٢)، يَحْتَتُ بِصَبِيهِ رَأْسُ كُلِّ سَوَاطٍ بَرٌّ، وَأَمَّا إِذَا ائْتَسَّ مِنْهَا شَيْءٌ لَا يَبِيرُ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَايخِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى)) اهـ. وفي "الفتح" ^(٣): ((حَتَّى إِنْ مِنَ الْمَشَايخِ مَنْ شَرَطَ كَوْنَ كُلِّ عُودٍ بِحَالٍ لَوْ ضَرَبَ بِهِ مُنْفَرِدًا لِأَوْجَعِ الْمَضْرُوبِ، وَبَعْضُهُمْ قَالُوا: بِالْحِنْتِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ عَامَّةِ الْمَشَايخِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْأَلَمِ)).

[١٨١٩٢] (قوله: وأمّا قوله تعالى: إلخ) جوابٌ عمّا أُورِدَ عَلَى أَخْذِ الْإِيلَامِ فِي مَفْهُومِ الضَّرْبِ، فَإِنَّهُ لَا إِيلَامَ بِحِزْمَةِ الرِّيحَانِ، فَيَكُونُ خُصُوصِيَّةً إِنْ كَانَتْ هِيَ الْمُرَادَةُ بِالضَّغْتِ، وَعَنْ "ابْنِ عَبَّاسٍ" أَنَّهَا قُبْضَةٌ مِنْ أَغْصَانِ الشَّجَرِ، وَهَذَا جَوَابٌ بِالْمَنْعِ أَي: مَنَعَ الْإِيرَادِ، وَالْأَوَّلُ جَوَابٌ بِالتَّسْلِيمِ كَمَا فِي "الفتح" ^(٤)، وَأَجَابَ فِي "الْحَوَاشِي السَّعْدِيَّة" ^(٥): ((بَأَنَّ الضَّرْبَ فِي الْآيَةِ مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا لَا إِيلَامَ فِيهِ، فَلَا يَرُدُّ السُّؤَالُ فَإِنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ لَا عَلَى الْفَاطِرِ الْقُرْآنِ)).

[١٨١٩٣] (قوله: ضِعْفًا) فِي "المِصْبَاح" ^(٦): ((هُوَ قُبْضَةٌ مِنْ حَشِيشٍ مُخْتَلِطٍ رَطْبُهَا بِيَابِسِهَا،

(١) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٣٩٤.

(٢) فِي "٣": ((قِيلَ أَنْ يَضْرِبَهُ)).

(٣) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٦٠٤ باختصار.

(٤) "الفتح": كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٦٠٤ بتصرف.

(٥) "الحواشي السعدية": كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغيره ٤/٦٠٤ (هامش "فتح القدير").

(٦) "المصباح المنير": مادة ((ضغث)) بتصرف.

فخصوصيةً لرحمة زوجة "أيوب" عليه الصلاة والسلام، "فتح". (حلف ليضربنَّ أو ليقتلنَّ فلاناً ألفَ مرَّةٍ فهو على الكثرة والمبالغة.....)

ويقال: ملء الكفَّ من فضبانٍ أو حشيشٍ أو شمَارِيخٍ، والذي في الآية قيل: كان حُرْمَةً من أسلٍ، فيها مئةُ عُودٍ، وهو قُضْبَانٌ دِقَاقٌ لا ورق لها يُعْمَلُ منه الحُصْرُ، [١٢٥/٤ ب] والأصل في الضَّغْتِ أن يكونَ لَهُ قُضْبَانٌ يَجْمَعُهَا أَصْلٌ وَاحِدٌ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى اسْتَعْمِلَ فِيمَا يَجْمَعُ)).

[١٨١٩٤] (قوله: فَحُصُوصِيَّةٌ لِرَحْمَةٍ) قَالَ "القاضي البيضاوي"^(١): ((زوجته ليا بنت يعقوب، وقيل: رحمة بنت قرائم بن يوسف^(٢)، ذهبت لحاجة وأبطأت، فحلف إن برئ ضربها مئة ضربة فحَلَّلَ اللهُ تَعَالَى يَمِينَهُ مِنْ ذَلِكَ))، اهـ "ح"^(٣). قَالَ فِي "الفتح"^(٤): ((ودفع كونه خصوصيةً بأنه تَمَسَّكَ بِهِ فِي كِتَابِ "الحيل"^(٥)) فِي حَوَازِ الْحَيَةِ، وَفِي "الكشاف"^(٦): هَذِهِ الرُّخْصَةُ بِأَقْيَسٍ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْبِرَّ يَضْرِبُ بِضِغْتِ بِلَا أَلَمٍ أَصْلًا خُصُوصِيَّةً لَزَوْجَةِ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا يَنَاقِي ذَلِكَ بَقَاءَ شَرْعِيَّةِ الْحَلِةِ فِي الْجُمْلَةِ، حَتَّى قُلْنَا: إِذَا حَلَفَ لِيَضْرِبَنَّهُ مِئَةَ سَوَطٍ، فَجَمَعَهَا وَضَرَبَ بِهَا مَرَّةً لَا يَحْتُ، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يُصِيبَ بِدَنَّهُ كُلَّ سَوَطٍ مِنْهَا إلخ)).

[١٨١٩٥] (قوله: فهو على الكثرة والمبالغة) تَقَدَّمَ^(٧) فِي آخِرِ بَابِ التَّعْلِيلِ: ((إِنْ لَمْ أَجَامِعْهَا أَلْفَ

(١) انظر "تفسير البيضاوي": سورة «ص» الآية (٤٤) ص ٦٠٤.

(٢) قوله: ((قرايم بن يوسف)) هكذا بخطه بالقاف والناء المثلثة: وهو مخالف لما في "تاريخ أبي الفداء"، ونصه عند ذكر نسب يوشع عليه السلام: ((ابن أفرأيم، بقطع الهمزة المفتوحة، وسكون الفاء، وفتح الراء المهملة، بعدها ألفٌ فاءٌ مثناةٌ تحتيةٌ مكسورةٌ، آخره ميمٌ، ابن يوسف)) إلخ اهـ، وليحرر. اهـ مصححه.

(٣) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٤٨ ب.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٦٠/٤.

(٥) "الحيل": باب في اليمين على المساكنة والدخول والخروج ص ١١٣.

(٦) "الكشاف": سورة ((ص)) ٣٧٧/٣.

(٧) ٥٥٣/٩ "در".

كحلفه: ليضربنه حتى يموت أو حتى يقتله أو حتى يتركه لحيًا ولا ميتًا، ولو قال: حتى يُغشى عليه أو حتى يستغيث أو يبكي فعلى الحقيقة. (إن لم أقتل زيداً فكذا وهو) أي: زيد (ميتٌ إن علم) الحالف (بموته حيث، وإلا لا) وقد قدمها عند: ليصعدن السماء. (حلف لا يقتل فلاناً بالكوفة.....

مرةً فكذا)) فعلى المبالغة لا العدَد، وقالوا هناك: ((والسبعون كثير))، وأفاد أن القتل بمعنى الضرب - كما هو العرف؛ لأنه الذي تمكن فيه الكثرة - لا بمعنى إزهاق الروح، إلا مع النية أو القرينة، ولذا قال في "الدرر"^(١): ((شهر على إنسان ميثاً، وحلف ليقتلنه فهو على حقيقته، ولو شهر عصاً وحلف ليقتلنه فعلى إيلامه)).

[١٨١٩٦] (قوله: كحلفه ليضربنه إلخ) الظاهر أن المراد بالمبالغة هنا الشدة، لا خصوص كثرة العدَد لقول "البحر"^(٢) في مسألة لا حيًا ولا ميتًا: ((قال "أبو يوسف": هذا على أن يضربه ضرباً مبرحاً، ثم إن هذا إذا حلف ليضربنه بالسياط حتى يموت، أما لو قال: بالسيف فهو على أن يضربنه بالسيف ويموت)) كما في "البحر"^(٣)، ولم يذكر ما لو لم يذكر آلة، والظاهر أنه مثل الأول إلا مع النية كما قدمناه^(٤).

[١٨١٩٧] (قوله: وقد قدمها^(٤)) أي: هذه المسألة وبين الشارح وجهها هناك.

(قوله: وأفاد أن القتل بمعنى الضرب كما هو العرف إلخ) خلاف العرف الآن، عصر، بل هو إزهاق الروح، وجعل "ط" قوله: ((والمبالغة بمعنى الشدة)) راجعاً لمسألة القتل، قال: ((ولفظ "المنح": حلف ليقتل فلاناً ألف مرة، فهو على شدة القتل)) اهـ.

(١) "الدرر": كتاب الأيمان - باب حلف الفعل ٥٢/٢.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب البين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٥/٤.

(٣) في المقالة السابقة.

(٤) ص ٤٨٠ - وما بعدها "در".

فَضْرِبُهُ بِالسَّوَادِ وَمَاتَ بِهَا حَيْثَ) كَحَلْفِهِ لَا يَقْتُلُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَجَرَحَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَمَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَيْثَ، (وَبَعْكْسِهِ) أَي: ضَرْبُهُ بِكَوْفَةٍ وَمَوْتُهُ بِالسَّوَادِ (لَا) يَحْتَسِبُ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَبَّرَ زَمَانُ الْمَوْتِ وَمَكَانُهُ بِشَرَطِ كَوْنِ الضَّرْبِ وَالْجَرَحِ بَعْدَ الْيَمِينِ، "ظَهِيرِيَّة" ^(١). وَفِيهَا ^(٢): إِنْ لَمْ تَأْتِنِي حَتَّى أَضْرِبَكَ فَهُوَ عَسَى الْإِتْيَانِ ضَرْبُهُ أَوْ لَا. إِنْ رَأَيْتُهُ لِأَضْرِبَهُ فَعَلَى التَّرَاخِي مَالَمِ يَنْوِ الْفَوْرَ. إِنْ رَأَيْتَكَ فَلَمْ أَضْرِبَكَ فَرَأَهُ الْحَالِفُ وَهُوَ مَرِيضٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى الضَّرْبِ حَيْثَ. إِنْ لَقَيْتَكَ فَلَمْ أَضْرِبَكَ فَرَأَهُ مِنْ قَدَرٍ مِيلٍ.....

١٨١٩٨١ (قوله: فَضْرِبُهُ بِالسَّوَادِ) أَي: بِالْقُرَى. فِي "الْمُصْبَاح" ^(٣): ((الْعَرَبُ تُسَمِّي الْأَخْضَرَ أَسْوَدَ؛ لِأَنَّهُ يُرَى كَذَلِكَ عَلَى بُعْدٍ، وَمِنْهُ: سَوَادُ الْعِرَاقِ لَخُضْرَةِ أَشْجَارِهِ وَزَرْعِهِ)).

١٨١٩٩١ (قوله: زَمَانُ الْمَوْتِ وَمَكَانُهُ) نَشَرُ مُشَوَّشٌ، وَإِنَّمَا أُعْتَبِرَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ هُوَ إِزْهَاقُ الرُّوحِ، فَيُعْتَبَرُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ ذَلِكَ، "ط" ^(٤).

١٨٢٠٠١ (قوله: بِشَرَطِ كَوْنِ الْيَمِينِ) فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْيَمِينِ فَلَا حَيْثَ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَقْتَضِي شَرَطًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا فِي الْمَاضِي، "بَحْر" ^(٥) عَنْ "الظَّهِيرِيَّة" ^(٦).

١٨٢٠١١ (قوله: إِنْ لَمْ تَأْتِنِي الْيَمِينُ) قَدْ مَ هَذَا الْفَرْعُ قُبَيْلَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، وَمَحَلُّ ذِكْرِهِ هُنَا وَقَدْ مَنَّا ^(٧) وَجْهَهُ أَنَّ ((حَتَّى)) فِيهِ لِلتَّعْلِيلِ وَالسَّبَبِيَّةِ لَا لِلغَايَةِ وَلَا لِلْعَطْفِ، وَذَكَرْنَا تَفَارِيعَ ذَلِكَ هُنَاكَ.

١٨٢٠٢١ (قوله: فَعَلَى التَّرَاخِي) أَي: إِلَى آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ، أَوْ حَيَاةِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَضْرِبْهُ حَتَّى مَاتَ أَحَدُهُمَا حَيْثَ.

(١) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الأول - الفصل الخامس: في القتل والضرب والركوب ق ١٢٩/ب بتصرف.

(٢) "المصباح المنير": مادة ((سود)).

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨٣/٢.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٦/٤.

(٥) "الظهيرية": كتاب الأيمان - الفصل الخامس: في اليمين في القتل والضرب والركوب ق ١٢٩/ب.

(٦) ص ٥٣ - "در".

(٧) المقولة [١٧٩٨٢] قوله: ((وبه يفتى)).

لم يَحْنَتْ، "بحر"^(١). (الشَّهْرُ وما فوقَه) ولو إلى الموت (بَعِيدٌ، وما دونَه قريبٌ)، فَيُعْتَبَرُ ذلك في: لِيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ أو لا يَكْلُمُهُ إلى بَعِيدٍ أو إلى قَرِيبٍ، (و) لَفْظُ (العاجِلِ والسَّريِعِ كالقَرِيبِ، والآجِلِ كالْبَعِيدِ) وهذا بلا نِيَّةٍ، (وإن نَوَى) بِقَرِيبٍ أو بَعِيدٍ (مَدَّةً) مَعِيْنَةً (فيهِمَا فَعَلَى ما نَوَى) وَيُذَيِّنُ فِيمَا فِيهِ تَخْفِيفٌ عَلَيْهِ، "بحر". (حَلَفَ لا يَكْلُمُهُ مَلِيًّا أو طَوِيلًا إِنْ نَوَى شَيْئًا فَذَاكَ، وإلا فَعَلَى شَهْرٍ وَيَوْمٍ)،.....

[١٨٢٠٣] (قوله: لم يَحْنَتْ)؛ لِأَنَّ اللَّقِيَّ الَّذِي رَتَّبَ عَلَيْهِ الضَّرْبَ، لَا يَكُونُ إِلَّا فِي [٤/١٢٦ق/١] مَكَانٍ يُمْكِنُ فِيهِ الضَّرْبُ، وَلِذَا قَالُوا: لَوْ لَقِيَهِ عَلَى سَطْحٍ لَا يَحْنَتْ أَيْضًا. قُلْتُ: وَهَذَا لَوْ كَانَتْ يَمِينُهُ عَلَى الضَّرْبِ بِالْيَدِ، فَلَوْ بَسَمَهُمْ أَوْ حَجَرَ اعْتَبَرِ مَا يُمْكِنُ، تَأْمَلْ.

مطلب: الشَّهْرُ وما فوقَه بَعِيدٌ

[١٨٢٠٤] (قوله: فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ إلخ) أي: إِذَا حَلَفَ ((يَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ إِلَى بَعِيدٍ فَقَضَى بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ أَكْثَرَ بَرَّ فِي يَمِينِهِ، لَا لَوْ قَضَاهُ قَبْلَ شَهْرٍ، وَفِي: ((إِلَى قَرِيبٍ)) بِالْعَكْسِ. [١٨٢٠٥] (قوله: فَعَلَى ما نَوَى) حَتَّى لَوْ نَوَى بِالْقَرِيبِ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ صَحَّتْ نِيَّتُهُ، وَكَذَا إِلَى آخِرِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهَا قَرِيبَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآخِرَةِ، "فَنَحْ"^(٢). [١٨٢٠٦] (قوله: وَيُذَيِّنُ فِيمَا فِيهِ تَخْفِيفٌ عَلَيْهِ) هَذَا ذِكْرُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣) بِحَثٍّ، وَكَذَا فِي "النَّهْرِ"^(٤)، وَيَأْتِي مَا يُؤَيِّدُهُ.^(٥)

(قولُ "الشَّارِحِ": وَإِنْ نَوَى بِقَرِيبٍ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْعَاجِلَ وَالسَّريِعَ وَالْآجِلَ كَذَلِكَ. اهـ "سَنَدِي".

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٣٩٥.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في تقاضي الدراهم ٤/٤٦٤ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٣٩٦ بتصرف، نقلاً عن "الفتح" و"الولولجية" و"الظهيرية".

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢٩٦ق/ب.

(٥) المقولة [١٨٢٠٨] قوله: ((وَي: "النهر" عن "السراج" إلخ)).

كذا في "البحر" عن "الظهيرية"، وفي "النهر" عن "السراج": على شهر. وكذا كذا يوماً:

[١٨٢٠٧] (قوله: كذا في "البحر" ^(١) عن "الظهيرية" ^(٢)) ومثله في "الحاشية" ^(٣).

[١٨٢٠٨] (قوله: وفي "النهر" عن "السراج" إلخ) ذكر ذلك في "النهر" عند قول "الكنز": ((الحين والزمن ومكروهما ستة أشهر))؛ حيث قال ^(٤): ((وفي "السراج": لا أكلمه ملياً فهذا على شهر ^(٥)، إلا أن ينوي غير ذلك، ولو قال: لأهجرتك ملياً فهو على شهر فصاعداً، وإن نوى أقل من ذلك لم يدين في القضاء))؛ إبه فافهم. وفي بعض نسخ "النهر" ^(٦): ((فهو على ستة أشهر)) في الموضعين، وما نقله الشارح موافق للنسخة الأولى، وعبارة "النهر" ^(٧) هنا: ((وقياس ما مر أن يكون على شهر أيضاً))، أي: قياس ما ذكره ^(٨) في البعيد والآجل، فإنَّ (ملياً وطويلاً) في معناهما، وكأنَّ صاحب "النهر" نسي ما قدمه عن "السراج"، بدليل عدوله إلى القياس، وإلا فكان المناسب أن يقول: ((وقدّمنا عن "السراج" أنه يكون على شهر أيضاً))، إلا أن تكون النسخة ((ستة أشهر))، هذا وقول "السراج": - ((لم يدين في القضاء)) - يؤيد بحث "البحر" المارَّ آنفاً، تأمل.

(تنبيه)

في "المغرب" ^(٩): ((الملي من النهار: الساعة الطويلة، وعن "أبي علي الفارسي" ^(١٠): الملي:

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٦/٤.

(٢) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثاني - الفصل الثامن في الكلام ق ١٣٧/أ.

(٣) "الحاشية": كتاب الأيمان - فصل في الكلام والقراءة ١٠٣/٢ (هامش "الفناوى الهندية").

(٤) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الأكل والشرب ق ٢٨٩/ب.

(٥) الذي في نسختنا من "النهر": ((ستة أشهر)).

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٦/ب.

(٧) في "م": ((ذكره)).

(٨) المقولة [١٨٢٠٦] قوله: ((ويدين فيما فيه تخفيف عليه)).

(٩) "المغرب": مادة ((ملي)) بتصرف.

(١٠) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أحد الأئمة الكبار في علم العربية (ت ٣٧٧هـ).

("نزهة الألباب" ص ١٨٧، "وفيات الأعيان" ٨٠/٢، "سير أعلام النبلاء" ٣٧٩/١٦).

أَحَدَ عَشَرَ، وبالواو: أَحَدُ وَعَشْرُونَ، وبضعةَ عَشَرَ: ثَلَاثَةَ عَشَرَ، (يَبْرُ في حَلْفِهِ: لِيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ الْيَوْمَ لَوْ قَضَاهُ نَهْرَجَةً^(١)) ما يَرُدُّهُ التُّجَّارُ (أو زُيُوفًا).....

المُسْعِ، وقيل في قوله تعالى: ﴿وَأَهْجُرْ فِي مَلِيَّتَا﴾ [مريم - ٤٦]: أي: دَهْرًا طَوِيلًا عَنِ "الحسن" و"مجاهد" و"سعيد بن جبير"، والتركيب دَالٌ عَلَى السَّعَةِ (الطُّولِ)) اهـ.

قلت: يمكن أن يكون مأخوذ تركيبه وجهًا لزيادة مدَّته على البعيد والآجل، فلذا جزمَ في "الظهيرية"^(٢) و"الخانبة"^(٣) بأنه شهرٌ ويومٌ، وتبعهما "المصنف"، وأما على نسخة ((ستة أشهر)) فباعتبار أنه اسمُ لزمانٍ طويلٍ، والزمانُ ستة أشهرٍ، تأمل.

[١٨٢٠٩] (قوله: أَحَدَ عَشَرَ)؛ لأنه أَقْلُ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ بَدُونِ عَطْفٍ، وأما بِالْعَطْفِ نحو: كَذَا وَكَذَا فَأَقْلُ عَدَدٍ نَظِيرُهُ أَحَدُ وَعَشْرُونَ.

[١٨٢١٠] (قوله: ثَلَاثَةَ عَشَرَ)؛ لأنَّ البَضْعَ بالكسر: ما بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، وقيل: إِلَى التَّسْعِ كَمَا في "المصباح"^(٤)، لكنَّ صَرِيحَ ما في الشَّرْحِ أَنَّ الثَّلَاثَةَ دَاخِلَةٌ، وما في "المصباح" يَخَالِفُهُ، تأمل.

مطلب: لِيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ فَقَضَاهُ نَهْرَجَةً أَوْ زُيُوفًا أَوْ سَوَفَةً

[١٨٢١١] (قوله: نَهْرَجَةً) هذا غَيْرُ عَرَبِيٍّ، وأصله: نَبَهَرَهُ وَهُوَ الحَظُّ، أي: حَظَّ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ مِنَ الْفَضَّةِ أَقْلًا، وَغَنَّهُ أَكْثَرًا، وَلِذَا رَدَّهَا التُّجَّارُ، أي: الْمُسْتَقْضِي مِنْهُمْ، وَالْمُسَهَّلُ مِنْهُمْ يَقْبَلُهَا، [٤/١٢٦ب] "نهر"^(٥).

[١٨٢١٢] (قوله: أَوْ زُيُوفًا) جَمْعُ زَيْفٍ، أي: كَفَّالٍ وَقُلُوسٍ، "مِصْبَاح"^(٦)، وَهِيَ الْمَغْشُوشَةُ

(١) في "ط": ((ببهرجة))، وهو تحريف.

(٢) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس: فيما يجري بين صاحب المال والغريم ق ٤٢/ب.

(٣) "الخانبة": كتاب الأيمان - فصل في الكلام والقراءة ١٠٣/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "المصباح المنير": مادة ((بضع)) بتصرف.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٦/ب.

(٦) "المصباح المنير": مادة ((زيف)).

ما يردُّه بيتُ المال (أو مستَحَقَّةٌ للغير، ويعتقُ المكاتبُ بدفعِها، (لا) يَبْرُ (لو قَضَاه رَصَاصاً أو سَتَوْقَةً) وَسَطُهَا غَشٌّ؛ لَأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ جَنْسِ الدَّرَاهِمِ؛.....

يتجوَّزُ بها التجارُ، ويردُّها بيتُ المال، وَلَفْظُ ((الزِّيَافَةُ)) غيرُ عربيٍّ، وإِنَّمَا هُوَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْفُقَهَاءِ، "نهر" ^(١) و"فتح" ^(٢) يعني أَنَّ فَعْلَهُ زَافٌ، وقياسُ مصدرِهِ الزِّيُوفُ لَا الزِّيَافَةُ، كَمَا فِي "المُغْرَب" ^(٣).
[١٨٢١٣] (قوله: ما يردُّه بيتُ المال)؛ لَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا مَا هُوَ فِي غَايَةِ الْجَوْدَةِ، "فَهْسْتَانِي" ^(٤) فالنَّهْرَجَةُ غَشُّهَا أَكْثَرُ مِنَ الزِّيُوفِ، "فتح" ^(٥).

١٣٢/٣

[١٨٢١٤] (قوله: أو مستَحَقَّةٌ للغير) بفتح الحاء، أَي: أَثَبَّتَ الْغَيْرُ أَنَّهَا حَقُّهُ، قَالَ فِي "الفتح" ^(٥): ((وَإِذَا بَرَّ فِي دَفْعِ هَذِهِ الْمَسْمِيَّاتِ الثَّلَاثَةِ، فَلَوْ رَدَّ الزِّيُوفَ أَوْ النَّبْهَرَجَةَ أَوْ اسْتَرَدَّتِ الْمُسْتَحَقَّةُ، لَا يَرْتَفِعُ الْبَرُّ، وَإِنْ انْتَقَضَ الْقَبْضُ فَيَنَامُ يَتَقَضَّى فِي حَقِّ حَكْمٍ يَقْبَلُ الْانْتِقَاضَ، وَمِثْلُهُ لَوْ دَفَعَ الْمُكَاتَبُ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ، وَعَتَقَ فَرْدَهَا مَوْلَاهُ لَا يَرْتَفِعُ الْعِتْقُ)) اهـ.

[١٨٢١٥] (قوله: أو سَتَوْقَةً) بفتح السين المهملة وَضَمُّهَا وتشديد الناء، "فَهْسْتَانِي" ^(٦)، قَالَ فِي "الفتح" ^(٧): ((وَهِيَ الْمَغْشُوشَةُ غَشًّا زَائِدًا، وَهِيَ تَعْرِيبُ (سَيِّ تَوْقَةٍ) أَي: ثَلَاثُ طَبَقَاتٍ، طَبَقَتَا الْوُجْهِينِ قِصَّةً، وَمَا بَيْنَهُمَا نَحَاسٌ وَنَحْوُهُ)).

[١٨٢١٦] (قوله: لَأَنَّهُمَا إلخ) علةٌ لقوله: ((لَا يَبْرُ))، قَالَ "الزِيلَعِي" ^(٨): ((وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ

(قوله: وقياسُ مصدرِهِ الزِّيُوفُ) لَعَلَّهُ الزَّيْفُ.

(١) "نهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٦/ب.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في تقاضي الدراهم ٤/٤٦٤ بتصرف.

(٣) "المغرب": مادة ((زيف)).

(٤) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ١/٣٩٩.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في تقاضي الدراهم ٤/٤٦٤.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الأيمان - فصل: حلف الفعل ١/٣٩٩.

(٧) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في تقاضي الدراهم ٤/٤٦٥ بتصرف.

(٨) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣/١٥٨.

ولذا لو تَجَوَّزَ بهما في صَرْفٍ وَسَلَمٍ لَمْ يُجْزَ . ونَقَلَ "مسكين": أَنَّ النَّبْهَرَجَةَ إِذَا غَلَبَ غِشُّهَا لَمْ تُؤْخَذْ، وَأَمَّا السُّتُوقَةُ فَأُخِذَتْهَا حَرَامٌ؛ لِأَنَّهَا نَحَاسٌ، انتهى.....

فَضَّةٌ وَالْأَقْلُ سُّتُوقَةٌ لَا يَحْنُثُ، وَبِالْعَكْسِ يَحْنُثُ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْغَالِبِ)).

(١٨٢١٧) (قوله: لم يجز)؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الِاسْتِبْدَالُ بِبَدَلِهَا قَبْلَ قَبْضِهِ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ كَمَا

عَلِمَ فِي بَابِهِ، "ح" (١).

(١٨٢١٨) (قوله: ونقل "مسكين") أي: عَنِ "الرَّسَالَةِ الْيُوسُفِيَّةِ" (٢)، وَهِيَ الَّتِي عَمَلَهَا "أَبُو

يُوسُفَ" فِي مَسَائِلِ الْخَرَاجِ وَالْعَشْرِ لِلرَّشِيدِ، وَنَقَلَ الْعَبَارَةَ أَيْضاً فِي "الْمَغْرِبِ" (٣) عِنْدَ قَوْلِهِ: سَتُوقَةٌ،

وَكَذَا فِي "الْبَحْرِ" (٤) وَ"النَّهْرِ" (٥) عَنِ "مُسْكِينِ" (٦)، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَ

النَّبْهَرَجَةَ مِنْ أَهْلِ الْجَزْيَةِ أَوْ أَهْلِ الْأَرَاضِيِّ، بِخِلَافِ السُّتُوقَةِ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَخْذُهَا؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ

(قوله: بخلاف السُّتُوقَةِ؛ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَخْذُهَا إلخ) قَالَ "ط": ((بِإِذَا رِضَاهُ، وَعَلَيْهِ أَنَّ يَتَّقِيَ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا

رَضِيَ بِأَخْذِهَا، فَلَا يُعْطِيهَا لِغَيْرِهِ بِإِذْنِ إِيَّاهُ "أَبُو السُّعُودِ"، وَظَاهِرُهُ أَنَّ أَخْذَ الزَّيْفِ وَالنَّبْهَرَجَةِ وَالْمُسْتَحَقِّ لَا يَحْرُمُ

وَلَوْ بِغَيْرِ رِضَاهُ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّهَا مَعِيَّةٌ أَوْ مِلْكٌ غَيْرٌ، فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ؛ إِذِ النِّعَةُ بِغَيْرِ بَيَانِ الْعَيْبِ لَا شَكَّ

فِي حَرَمَتِهِ)). اهـ. وَبِسَرْدِ رِسَالَةِ "الْخَرَاجِ" لِلْإِمَامِ "أَبِي يُوسُفَ" لَمْ أَجِدْ مَا عَوَّاهُ "مُسْكِينٌ" إِلَيْهَا، فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهَا.

(١) "ح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي تَقَاضِي الدَّرَاهِمِ ٢٤٩/٢.

(٢) "الرَّسَالَةُ الْيُوسُفِيَّةُ": هِيَ الْمَعْرُوفَةُ بِكِتَابِ "الْخَرَاجِ" لِلْقَاضِي أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ، صَاحِبِ "أَبِي حَنِيفَةَ"

(ت ١٨٢٤هـ). ("كَشْفُ الظُّلُومِ" ١٤١٥/٢، "الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ" ٦١١/٣، "سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ" ٥٣٥/٨، "هَدْيَةُ الْعَارِفِينَ"

٥٣٦/٢). نَقُولُ: وَلَمْ نَعْرِ عَلَى هَذَا النِّقْلِ فِي كِتَابِ "الْخَرَاجِ"، وَقَدْ ثَبَّهَ عَلَيْهِ "الرَّاغِبِيُّ" أَيْضاً.

(٣) "الْمَغْرِبُ": مَادَّةُ ((سُتُق)).

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٩٦/٤ بِتَصْرِفٍ.

(٥) "النَّهْرُ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٢٩٦/ب بِتَصْرِفٍ.

(٦) "شَرْحُ مَنَلا مُسْكِينٍ": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ص ١٤٠-١.

وهذه إحدى المسائل الخمس التي جعلوا الزئوف فيها كالجياذ. (يَبْرُ) المديون (في حليفه) لرب الدين: (لأَقْضِيَنَّ مَالَك اليوم^(١)) فحاج به فلم يجده ودفع للقاضي، ولو في موضع لا قاضي له حيث، يوفى، "منية المفتي". وكذا يَبْرُ (لو) وجده فـ (أعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تأله يده لو أراد قبضه، (وإلا) يكن كذلك (لا) يَبْرُ، "ظهيرية"^(٢)). وفيها^(٣): حَلَفَ لِيَجْهَدَنَّ فِي قَضَاءِ مَا عَلَيْهِ لِفُلَانٍ.....

تضيق حق بيت المال، والله سبحانه أعلم.

مطلب: المسائل الخمس التي جعلوا الزئوف فيها كالجياذ

(قوله: ١٨٢١٩) وهذه إحدى المسائل الخمس الثانية: رَجُلٌ اشْتَرَى دَارًا بِالْجِيَادِ، وَنَقَدَ الزَّيُوفَ أَخَذَ الشَّفِيعَ بِالْجِيَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْخُذُهَا إِلَّا بِمَا اشْتَرَى. الثالثة: الكفيل إذا كَفَلَ بِالْجِيَادِ وَنَقَدَ الزَّيُوفَ يَرْجِعُ عَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ بِالْجِيَادِ. الرابعة: إذا اشْتَرَى شَيْئًا بِالْجِيَادِ، وَنَقَدَ الْبَائِعَ الزَّيُوفَ، ثُمَّ بَاعَهُ مُرَاجَةً فَإِنَّ رَأْسَ الْمَالِ هُوَ الْجِيَادُ. الخامسة: إذا كَانَ لَهُ عَسَى آخَرَ دَرَاهِمُ جِيَادٍ، فَقَبَضَ الزَّيُوفَ فَأَنْفَقَهَا، وَلَمْ يَعْلَمْ إِلَّا بَعْدَ الْإِنْفَاقِ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالْجِيَادِ فِي قَوْلِ: "أَبِي حَنِيفَةَ" و"مُحَمَّدٌ" كَمَا لَوْ قَبَضَ الْجِيَادَ، كَذَا فِي "الْبَحْرِ"^(٤)، "ح"^(٥). (١/١٢٧/٤)

مطلب: لأَقْضِيَنَّ مَالَك اليوم

(قوله: ١٨٢٢٠) وَدَفَعَ لِلْقَاضِي) وَذَكَرَ "الناطقي" أَنَّ الْقَاضِيَ يُنَصَّبُ عَنِ الْغَائِبِ وَكِيلاً،

(قوله: يرجع على المكفول عنه بالجياذ) لأن رجوعه بحكم الكفالة، وحكمها أنه يملك الدين بالأداء، فيصير كالمطالب نفسه فيرجع بنفس الدين، فصار كما إذا ملك الدين بالإرث بأن مات الطالب والكفيل وأرثه.

(١) نقول: في مخطوطة "الظهيرية" التي بين أيدينا: ((إذا قال المديون لرب الدين: والله لأَقْضِيَنَّ مَالَك اليوم فأعطاه إلخ))، وهو خطأ، والصواب ما أثبتته "المصنف" ((لأَقْضِيَنَّ)).

(٢) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس فيما يجري بين صاحب المال والغريم ق ١٤٣/١ بتصرف، نقلاً عن "النوازل".

(٣) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس فيما يجري بين صاحب المال والغريم ق ١٤٣/١ بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٧/٤.

(٥) "ح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٤٩/١.

بَاعَ مَا لِلْقَاضِي بَيْعُهُ لَوْ رُفِعَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ، (وكذا يَبْرُ بِالْبَيْعِ).....

وقيل: إذا غابَ الطَّالِبُ لَا يَحْنُ الْحَالِفُ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ إِلَى الْقَاضِي وَلَا إِلَى الْوَكِيلِ، وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: يَحْنُ وَإِنْ دَفَعَ لِلْقَاضِي، وَالْمُخْتَارُ الْأَوَّلُ، "خَانِيَّة" (١).

قلت: وهذه إحدى المسائل الخمس، التي يجوز فيها القضاء على المُسَحَّرِ، وذكرها "ط" (٢)، وسيدكرها (٣) الشَّارْحُ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ.

[١٨٢٢١] (قوله: بَاعَ مَا لِلْقَاضِي بَيْعُهُ إلخ) أي: لَا يَبْرُ يَبْعِيهِ إِلَّا إِذَا بَاعَ مَا يَبْعُهُ الْقَاضِي عَلَيْهِ إِذَا اِمْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ بِنَفْسِهِ، وَذَلِكَ كَمَا فِي "الْجَوْهَرَةِ" (٤) وَغَيْرِهَا: أَنَّهُ يُبَاعُ فِي الدَّيْنِ الْعُرُوضُ أَوَّلًا ثُمَّ الْعَقَارُ، وَيُتْرَكُ لَهُ دَسْتُ مَنْ ثَابَ بِدَيْنِهِ، وَإِنْ أَمَكَّهُ الاجْتِرَاءُ بِدُونِهَا بِاعْتَابِهَا وَاشْتَرَى مِنْ ثَمَنِهَا ثَوْبًا يَبْسُ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ فَرَضٌ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّحْمُلِ، وَكَذَا لَوْ كَانَ لَهُ مَسْكَنٌ يَمْكُنُهُ أَنْ يَجْتَرِيَ بِدُونِهِ وَيَشْتَرِيَ مِنْ ثَمَنِهِ مَسْكَنًا يَبِيتُ فِيهِ، وَقِيلَ: مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ قُبَاعُ الْجَبَّةِ وَالْبَدَدِ وَالنَّطْعِ فِي الشَّتَاءِ.

[١٨٢٢٢] (قوله: وكذا يَبْرُ بِالْبَيْعِ) أي: وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ؛ لِأَنَّ الْبِرَّ وَقَضَاءَ الدَّيْنِ يَحْصُلُ بِمَجَرِدِ الْبَيْعِ، حَتَّى لَوْ هَلَكَ الْمُبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ انْفَسَخَ الْبَيْعُ، وَعَادَ الدَّيْنُ، وَلَا يَنْقُضُ الْبِرُّ فِي الْيَمِينِ، وَإِنَّمَا نَصَّ

(قوله: وَقِيلَ: يُبَاعُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ إلخ) عِبَارَتُهُ فِي الْحَجَرِ: ((قَالُوا: يَبْعُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ كَالْبَدَدِ فِي الصَّيْفِ وَالنَّطْعِ فِي الشَّتَاءِ)) اهـ. وهذه العبارة لَا تَقِيدُ الضَّعْفَ، بِخِلَافِ عِبَارَتِهِ هُنَا، وَالنَّطْعُ: الْبَسَاطُ مِنَ الْجِلْدِ كَمَا فِي "الْقَامُوسِ".

(قوله: أي: وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ إلخ) قد يقال: حَيْثُ نَصَّ "عَمَّادٌ" عَلَى الْقَبْضِ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ قَبْضًا وَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ فِي "الْفَتْحِ" ظَاهِرَ الرَّجْحِ، لَكِنَّ اللَّازِمَ اتِّبَاعُ الْمَقُولِ، وَالْأَصْلُ فِي الْقِيُودِ أَنَّهَا لِلْاحْتِرَازِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي مَسْأَلَةِ التَّرْوِجِ، وَإِنَّمَا شَرْطُهُ لِتَحْقِيقِ الْمِثَالَةِ بَيْنَ الدَّيْنَيْنِ، وَلَا تَحْصُلُ الْمَقَاصَّةُ إِلَّا إِذَا تَمَثَّلَا.

(١) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين المؤقتة ٢٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨٤/٢ بتصرف.

(٣) انظر "الدر" عند المَقُولَةِ [٢٦٣٩٥] قوله: ((والمعتمد إلخ)).

(٤) لم نثر عليها في مطبوعة "الجوهرة" التي بين أيدينا.

ونحوه ممَّا تحصل^(١) المقاصَّةُ فيه.....

"محمدٌ" على القبض ليقرَّر الدين على ربِّ الدين؛ لاحتمال سقوط الثمن بهلاك المبيع قبل قبضه، ولو كان البيع فاسداً وقبضه، فإن كانت قيمته تفي بالدين، وإلا حث؛ لأنه مضمون بالقيمة، "فتح"^(٦)، قال في "البحر"^(٣): ((وشمل ما إذا كان المبيع مملوكاً لغير الخالف، ولذا^(٤) قال في "الظهيرية"^(٥): إن ثمن المستحق مملوك مملوكاً فاسداً، فملك المديون ما في ذمته)).

١٨٢٢٣ (قوله: ونحوه إلخ) كما لو تزوج الطالب أمة المطوب ودخل بها، أو وجب عليه دين بالاستهلاك أو بالجناية يبر أيضاً، "نهر"^(٦)، والظاهر أنَّ التقييد بالدخول "تفاقي"، واحتمال سقوط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول لا ينقض البر، كاحتمال هلاك المبيع قبل قبضه كما مر^(٧)، ويؤيده ما في "الظهيرية"^(٨): ((حلف لا يفارقها حتى يستوفي حقها منها، فتزوجها على ما له عندها فهو استيفاء)، وفيها: ^(٩) ((حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم، واستهلك شيئاً من ماله اليوم، فلو مثلاً لا يحث؛ لأنَّ الواجب مثله لا قيمته، ولو قيمياً وقيمته مثل الدين أو أكثر حث؛ لأنه صار قابضاً بطريق المقاصَّة، وهذا إن استهلكه بعد غصبه؛ لأنه وجد القبض الموجب للضمان،

(قوله: فلو مثلاً لا يحث إلخ) عدم الحث؛ إنما يظهر فيما إذا كان المثلي المستهلك ليس من جنس الدين، وإلا فلو كان الدين براً مثلاً والمستهلك كذلك يظهر الحث.

(١) في "و": ((بحصل)).

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في تقاضي الدراهم ٤/٤٦٥ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٣٩٧.

(٤) من قوله: ((قال في البحر)) إلى: ((الخالف ولذا)) ساقط من "٢".

(٥) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس: فيما يجري بين صاحب المال والغريم ق ١٤٢/ب بتصرف.

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٦/ب - ٢/٢٩٧.

(٧) المقولة [١٨٢٢٣] قوله: ((وكذا يبر بالمبيع)).

(٨) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس: فيما يجري بين صاحب المال والغريم ق ١٤٢/ب - ١/١٤٣.

بتصرف.

(٩) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس: فيما يجري بين صاحب المال والغريم ق ١٤٣/ب بتصرف.

(به) أي: بالدين؛ لأنَّ الدَّيُونَ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا، (وهبة) الدائن (الدين منه) أي: من المديون (ليس بقضاء)؛ لأنَّ الهبة إسقاط لا مقاصة (و) حيثُ ذُفِرَ (لا حنث لو كانت اليمين موقتة) لعدم إمكان البرِّ مع هبة الدين.....

فيصير قابضاً دينه، وإن قبَّه ٤/١٢٧ ب/١ كأنَّ أحرَقَهُ لم يَحْثُ لَعَدَمِ الْقَبْضِ)). اهـ ملخصاً. وتامُّ فروع المسألة في "البحر" (١).

[١٨٢٢٤] (قوله: به) متعلِّقٌ بالبيع، والظاهر أنَّه غيرُ قيدٍ، حتَّى لو باعَهُ شيئاً بشَمَنِ قَدَّرِ الدَّيْنَ تَقَعُ الْمَقَاصَةُ وَإِنْ لَمْ يُجْعَلِ الدَّيْنُ الثَّمَنُ، يَدُلُّ عَلَيْهِ ((مسألة الاستهلاك)) المذكورة آنفاً، ولذا لم يَقْبِذْ بِهِ في "الفتح" (٢).

[١٨٢٢٥] (قوله: لأنَّ الدَّيُونَ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا) قَالَ في "الفتح" (٣): ((لأنَّ قِضَاءَ الدَّيْنِ لَوْ وَقَعَ بِالْدَّرَاهِمِ كَانَ بِطَرِيقِ الْمَقَاصَةِ، وَهُوَ أَنَّ يُثْبِتَ فِي ذِمَّةِ الْقَابِضِ - وَهُوَ الدَّائِنُ - مَضْمُوناً عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَبِضُهُ لِنَفْسِهِ لِيَتِمَّ لَكُهُ، وَلِلدَّائِنِ مِثْلُهُ عَلَى الْمَقْبُضِ فَيُلْتَقِيَانِ قِصَاصاً، وَكَذَا هُنَا)).

[١٨٢٢٦] (قوله: لأنَّ الهبة إسقاط) ولأنَّ الْقِضَاءَ فَعَلَ الْمَدْيُونُ، وَالهبة فَعَلَ الدَّائِنُ بِالْإِبْرَاءِ،

(قول "الشرح": لأنَّ الدَّيُونَ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا) هذا التعليلُ إمَّا هو فيما إذا باعَ بَشَمَنِ مطلقاً، ولا يظهرُ فيما إذا باعَهُ بالدينِ على ما ذكره، وفي مسألة النكوزِ أنَّه إذا اشترى بما في ذِمَّةِ الْمَدْيُونِ مِنَ الدَّيْنِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُثْبِتَ لِلْمَدْيُونِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ هُنَا مَعِينٌ وَهُوَ الدَّيْنُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ شَيْئاً غَيْرُهُ، فَتَبَرُّ ذِمَّةُ الْمَدْيُونِ ضَرْوَةً، بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ أَبْرَأَ مِنَ الدَّيْنِ، وَبِهِ ظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ قَبْضِ الدَّيْنِ وَبَيْنَ الشَّرَاءِ بِهِ اهـ. وما هنا يَنَافِي مَا قَدَّمَهُ بِحُجَّتِهِ.

(قوله: وإن قبَّه كأنَّ أحرَقَهُ لم يَحْثُ؛ لعدمِ الْقَبْضِ) لأنَّ شَرْطَ الْحَنَثِ الْقَبْضُ الْمَوْجِبُ لِلضَّمَانِ، فَيَصِيرُ قَابِضاً دَيْنَهُ، كَرَجُلَيْنِ لِهَمَا دَيْنٌ مُشْتَرَكٌ عَلَى رَجُلٍ، فَغَضَبَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْمَدْيُونِ ثَوْباً وَاسْتَهْلَكَهُ كَانَ لِشَرِيكَهِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ بِحَصَّتِهِ مِنَ الدَّيْنِ، وَإِنْ أحرَقَهُ مِنْ غَيْرِ غَضَبٍ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، اهـ "بحر".

(١) انظر "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٣٩٧.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في نقاضي الدراهم ٤/٤٦٥.

وإمكان البر شرط البقاء (كما) هو شرط الابتداء كما مر^(١) في مسألة الكوز، وعليه: (لو حلف ليقضين دينه غداً فقبضه اليوم، أو حلف ليقتلن فلاناً غداً فمات اليوم، أو) حلف (ليأكلن هذا الرغيف غداً فأكله اليوم) لم يحث، "زيلي" ^(٢). (حلف ليقضين دين فلان فأمر غيره بالأداء أو أحاله فقبض بر، وإن قضى عنه متبرع لا) ير، "طهيرية" ^(٣)...

فلا يكون فعل هذا فعل الآخر، "فتح" ^(٤).

(تنبيه)

قيل: إن شرط البر القضاء ولم يوجد، فيلزم الحنث، وإلا لزم ارتفاع التقضين، قال في "الفتح" ^(٥): ((وهو غلط، فإن التقضين - الواجب صدق أحدهما دائماً - هما في الأمور الحقيقية كوجود زيد وعدمه، أما المتعلق بقيامهما بسبب شرعي فيثبت حكمهما ما بقي السبب قائماً، وقيام اليمين سبب لثبوت أحدهما من الحنث أو البر، ويتفian باتفاقه كما هو قبل اليمين حيث لا بر ولا حنث، ولذا قالوا هنا: لم يحث، ولم يقولوا: بر ولم يحث)) اهـ.

[١٨٢٢٧] (قوله: وإمكان البر شرط البقاء إلخ) أي: في اليمين الموقته، بخلاف المطلقه، فإنه فيها شرط الابتداء فقط، وحين حلف كان الدين قائماً، فكان تصور البر ثابتاً فانعقدت، ثم حث بعد مضي زمن يقدر فيه على القضاء باليأس من البر بالهبة، "فتح" ^(٦).

[١٨٢٢٨] (قوله: وعليه) أي: ويثبت على اعتبار هذا الشرط.

[١٨٢٢٩] (قوله: لم يحث) لفوات إمكان البر في الغد قبل وقته فطلت اليمين.

[١٨٢٣٠] (قوله: فأمر غيره) الضمير فيه عائد إلى الحالف، وضمير (أحاله) و((قبض))

(١) ٤٧٢ - "در".

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١٥٩/٣.

(٣) "الطهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس: فيما يجري بين صاحب المال والغريم ق ١٤٢/ب.

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في تقاضي الدراهم ٤٦٥/٤ - ٤٦٦.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في تقاضي الدراهم ٤٦٦/٤.

وفيها: ^(١) حَلَفَ لَا يَفَارِقُ غَرِيمَهُ حَتَّى يَسْتَوِيَ فَقَعَدَ بَحِثُ يَرَاهُ أَوْ يَحْفَظُهُ فَلَيْسَ بِمُفَارِقٍ وَلَوْ نَامَ أَوْ غَفَلَ أَوْ شَغَلَهُ إِنْسَانٌ بِالْكَلَامِ أَوْ مَنَعَهُ عَنِ الْمَلَاظِمَةِ حَتَّى هَرَبَ غَرِيمُهُ.....

إلى فلان، قَالَ "ط" ^(٢): ((أَفَادَ بِهِ أَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَتَحَقَّقُ بِمَجَرَّدِ الْخَوَالَةِ وَالْأَمْرِ، بَلْ لَا يَبْدَأُ مَعَهُمَا مِنَ الْقَبْضِ، قَالَ فِي "الْهِنْدِيَّةِ" ^(٣): وَإِنْ نَوَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ صُدِّقَ قَضَاءٌ وَدِيَانَةٌ، وَلَوْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ أَنْ لَا يُعْطِيَهُ فَأَعْطَاهُ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الْوُجُوهِ حَيْثُ، وَإِنْ نَوَى أَنْ لَا يُعْطِيَهُ بِنَفْسِهِ لَمْ يُدَيْنْ فِي الْقَضَاءِ)).

[١٨٢٣١] (قَوْلُهُ: حَلَفَ لَا يَفَارِقُ غَرِيمَهُ إِلَّا بِالسَّخِّ) تَقَدَّمَ ^(٤) بَعْضُ مَسَائِلِ الْغَرِيمِ فِي أَوَاخِرِ بَابِ الْيَمِينِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.

[١٨٢٣٢] (قَوْلُهُ: أَوْ يَحْفَظُهُ) الَّذِي فِي "الْمَنْحِ" ^(٥) وَ"الْبَحْرِ" ^(٦): ((وَيَحْفَظُهُ بِالْوَاوِ))، "ط" ^(٧). قَالَ فِي "الْبَحْرِ" ^(٨): ((وَكَذَلِكَ [١٢٨٣/٤] لَوْ حَالَ بَيْنَهُمَا مَيْتَرٌ، أَوْ أُسْطُوَانَةٌ مِنْ أَسَاطِينِ الْمَسْجِدِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَعَدَ أَحَدُهُمَا دَاخِلَ الْمَسْجِدِ وَالْآخَرُ خَارِجَهُ وَبَابُ بَيْنَهُمَا مُقْتَوَحٌ بِحِثِّ يَرَاهُ، وَإِنْ تَوَارَى عَنْهُ بِمَاطِطِ الْمَسْجِدِ وَالْآخَرُ خَارِجَهُ فَقَدْ فَارَقَهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا بَابٌ مَغْلُوقٌ، إِلَّا إِنْ

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": وَلَوْ نَامَ، أَوْ غَفَلَ، أَوْ شَغَلَهُ إِنْسَانٌ بِالْكَلَامِ، أَوْ مَنَعَهُ عَنِ الْمَلَاظِمَةِ حَتَّى هَرَبَ غَرِيمُهُ لَمْ يَحِثْ) عَلَّلَ عَدَمَ الْحِثِّ فِي "الْوَلُولِجِيَّةِ" بِأَنْ شَرَطَ الْحِثُّ أَنْ يَفَارِقَهُ وَلَمْ يَفَارِقَهُ، وَإِنَّمَا فَارَقَهُ غَرِيمُهُ، قَالَ: ((وَكَذَا لَوْ كَابِرُهُ حَتَّى انْفَلَتَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي وَسْعِهِ الْاِمْتِنَاعُ فَلَمْ تَتَعَدَّ يَمِينُهُ عَلَيْهِ)) اهـ.

(١) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس: فيما يجري بين صاحب المال والغريم ق ١٤٣/أ بتصرف.

(٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨٤/٢.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الأيمان - فصل في اليمين في تقاضي الدراهم ١٣٥/٢.

(٤) ٥٠٠ - "در".

(٥) "المنح": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢١٣/أ.

(٦) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٨/٤.

(٧) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨٤/٢.

(٨) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٨/٤.

لم يحنث، ولو حلفَ بطلائعها أن يعطيها كلَّ يومِ درهماً فربما يدفعُ إليها عندَ الغروبِ أو عندَ العشاءِ قال: فإذا^(١) لم يُخلِ يوماً وليلةً عن دفعِ درهمٍ لم يحنث. (حلفَ لا يقبضُ دينه) من غريمه (درهماً دونَ درهمٍ فقبضَ بعضه لا يحنثُ حتى يقبضَ كله) قبضاً (متفرقاً)^(٢) لوجودِ شرطِ الحنثِ وهو قبضُ الكلِّ بصفةِ التفرُّقِ،..

أدخله وأغلق عليه وقعد على الباب)).

[١٨٢٣٣] (قوله: قال) أي: صاحبُ "مجموع النوازل" كما عزاهُ إليه في "البحر"^(٣) عن "الظهيرية"^(٤).

[١٨٢٣٤] (قوله: لم يحنث) الظاهرُ أنَّ وجهه أنه يُرادُ باليومِ عرفاً ما يشملُ الليلَ، وتقدم^(٥) أنه: لو قال: يومَ أكنمُ فلاناً فكذا فهو على الجديدينِ لقرائه بفعلٍ لا يمتدُّ فعمً. وكذلك هنا؛ لأنَّ الإعطاءَ لا يمتدُّ، فافهم.

مطلب: لا يقبضُ دينه درهماً دونَ درهمٍ

[١٨٢٣٥] (قوله: لا يقبضُ دينه درهماً دونَ درهمٍ) أي: لا يقبضُهُ حالةً كونَ درهمٍ منه مخالفاً لدرهمٍ آخرٍ في كونه غيرِ مقبوضٍ، أي: لا يقبضُهُ متفرقاً بل جملةً، فالمجموعُ في تأويلِ حالٍ مشتقٍّ فهو مثلُ: بعتهُ يداً بيدٍ، أي: متقابضين، كذا ظهرَ لي.

[١٨٢٣٦] (قوله: لا يحنثُ حتى يقبضَ كله متفرقاً) أي: لا يحنثُ بمجردِ قبضِ ذلك البعضِ، بل يتوقفُ حنثُهُ على قبضِ باقيه، فإذا قبضَهُ حيثُ، "فتح"^(٦).

[١٨٢٣٧] (قوله: وهو قبضُ الكلِّ إلخ) لأنه أضافَ القبضَ المتفرقَ إلى كلِّ الدينِ حيثُ قال:

(١) في "د" و "و": ((إذا)).

(٢) في "و": ((متفرقاً))، وهو تحريف.

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٨/٤.

(٤) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس: فيما يجزي من صاحب المال والغريم ١٤٢/ب و ١٤٣/أ تصرف.

(٥) ص ٤٩٦ - "در".

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في تقاضي الدراهم ٤٦٦/٤.

(لا) يَحْنُثُ (إِذَا قَبِضَهُ بِتَفْرِيقٍ ضَرُورِيٍّ) كَأَنْ يَقْبِضَهُ كُلَّهُ بِوِزْنَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ تَفْرِيقًا عَرَفًا مَا دَامَ فِي عَمَلِ الْوِزْنِ. (لا يَأْخُذُ مَا لَهُ عَلَى فُلَانٍ إِلَّا جَمْلَةً أَوْ إِلَّا جَمْعًا فَتَرَكَ مِنْهُ دَرَهْمًا ثُمَّ أَخَذَ الْبَاقِي كَيْفَ شَاءَ لَا يَحْنُثُ)، "ظَهْرِيَّة"^(١). وَهُوَ الْحِيلَةُ فِي عَدَمِ حَيْثُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، (كَمَا لَا يَحْنُثُ مَنْ قَالَ: إِنْ كَانَ لِي إِلَّا مِائَةٌ أَوْ غَيْرُ أَوْ سَوَى) مِائَةٍ (فَكَذَا

((دَيْنِي))، وَهُوَ اسْمٌ لِكُلِّهِ، "فَتَح"^(٢)، فَلَوْ قَالَ: ((مِنْ دَيْنِي)) يَحْنُثُ بِقَبْضِ الْبَعْضِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْحَنْثِ هُنَا قَبْضُ الْبَعْضِ مِنَ الدَّيْنِ مُتَفَرِّقًا وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ قِيدَ بِالْيَوْمِ قَبْضُ الْبَعْضِ فِيهِ مُتَفَرِّقًا، أَوْ لَمْ يَقْبِضْ شَيْئًا لَمْ يَحْنُثْ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَخَذَ الْكُلَّ فِي الْيَوْمِ مُتَفَرِّقًا، وَلَمْ يَوْجَدْ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"^(٣). [١٨٢٣٨] (قَوْلُهُ: بِوِزْنَيْنِ) أَوْ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَعَذَّرُ قَبْضُ الْكُلِّ دَفْعَةً، فَيَصِيرُ هَذَا الْمَقْدَارُ مُسْتَثْنًى، وَلِأَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ التَّفْرِيقِ لَا يُسَمَّى تَفْرِيقًا عَادَةً، وَالْعَادَةُ هِيَ الْمَعْتَبَرَةُ، "زِيلَعِي"^(٤). [١٨٢٣٩] (قَوْلُهُ: فَتَرَكَ مِنْهُ دَرَهْمًا) أَي: لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْهُ أَصْلًا. [١٨٢٤٠] (قَوْلُهُ: كَيْفَ شَاءَ) أَي: جَمْلَةً أَوْ مُتَفَرِّقًا.

مطلب: حلف لا يأخذ ما له على فلان إلا جملة

مطلب: إن أنفقت هذا المال إلا على أهلك فكذا فأنفق بعضه لا يحنث

[١٨٢٤١] (قَوْلُهُ: لَا يَحْنُثُ) كَذَا ذَكَرَ فِي "الْبَحْرِ"^(٥) عَنْ "الظَّهْرِيَّة" هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ غَيْرَ مَعْلَلَةٍ،

(قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قَدْ يَتَعَذَّرُ قَبْضُ الْكُلِّ دَفْعَةً الْخ) فِي "السَّنَدِي": ((يُسْتَفَادُ مِنَ الْمَقَامِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْوِزْنِ فَفَرَّقَهُ أَنَّهُ يَحْنُثُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّفْرِيقَ الْحَاصِلَ مِنَ الْعَدَدِ كَالْتَفْرِيقِ الْحَاصِلِ بِالْوِزْنِ، وَلَوْ تَشَاغَلَ بِعَمَلِ الْوِزْنِ أَوْ الْعَدَدِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يَخْتَلِفُ مَجْلِسُ الْقَبْضِ عَلَى مَا عُرِفَ)). أَهـ "نَهْر".

(١) "الظهيرية": كتاب الأيمان - القسم الثالث - الفصل الخامس فيما يجري بين صاحب المال والغريم ٤٣/١ ب يتصرف، نقلاً عن "الحيل".

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في تقاضي الدراهم ٤٦٦/٤. يتصرف.

(٣) انظر "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٩/٤.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١٦٠/٣.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٩٩/٤.

والظاهر أنها بمعنى المسألة المارة؛ لأن درهماً دون درهم بمعنى متفرقاً كما مر^(١)، وقوله هنا: ((إلا جملة)) هو معنى لا يقبضه متفرقاً، لكن الأولى في الإثبات، وهذه في النفي، والمعنى واحد، ورأيت في طلاق "الذخيرة" في ترجمة المسائل التي يُنظر فيها إلى شرط البر: ((وهب لرجل مالا، فقال الواهب: امرأتي طالق ثلاثاً إن أنفقت هذا المال الذي وهبتك إلا على أهيك، ثم إنه أنفق بعضه على أهليه، وقضى بالباقي ديناً أو حجاً أو تزوج لا تطلق امرأة الخالف، ذكره "خواهر زاده" في "شرح الحيل"^(٢)، وعلمه بأن شرط بره [١٢٨/٤ ب] إنفاق جميع الهبة على أهليه، فيكون شرط حثيه ضد ذلك، وهو إنفاق جميعه على غيرهم ولم يوجد، وهو نظير ما لو حلف لا يأخذ ما له على فلان إلا جميعاً وأخذ البعض دون البعض لا يحنث؛ لأن شرط بره أخذ جميع الدين جملة، فيكون شرط حثيه ضد ذلك، وهو أخذ جميع الدين متفرقاً ولم يوجد ذلك، كذا هنا)) اهـ.

وحاصله: أنه لا يحنث بمجرّد قبض البعض جملة أو متفرقاً ما لم يقبض الباقي كما مر^(٣)، فإذا ترك البعض بأن لم يقبضه أصلاً بإبراء أو بدونه لم يحنث؛ لعدم شرطه وهو قبض كله غير جملة، أي: متفرقاً، ولما كانت هذه المسألة في معنى الأولى كما ذكرنا قال "الشارح": ((وهو الحيلة في عدم حثيه في الأولى))، وبقي هنا شيء، وهو ما لو لم يأخذ من دينه شيئاً أصلاً، أو لم ينفق

(قوله: لكن الأولى في الإثبات، وهذه في النفي إلخ) كل من المسألتين في النفي، فلم يظهر ما قاله، وإذا كان المراد بالنفي والإثبات قوله: درهماً دون درهم وقوله: إلا جملة فالمناسب أن يقول: الأولى بالنفي والثانية بالإثبات نظراً إلى معنى التفريق والجملة، تأمل.

(١) ص ٦٥٠ - "در".

(٢) "شرح الحيل": لمحمد بن عمود بن عبد الكريم، بدر الدين المعروف بـ: "خواهر زاده" (ت ٦٥١هـ)، والحيل: لأبي بكر أحمد بن عمر الخصاف (ت ٢٦١هـ). ("كشف الظنون" ٦٩٥/١، "الجواهر المضية" ٢٣٠/١،

و ٣٦٢/٣، "الفوائد البهية" ص ٢٠٠، "هدية العارفين" ١٢٥/٢).

(٣) المقولة [١٨٢٣٦] قوله: ((لا يحنث حتى يقبض كله متفرقاً)).

بِمَلِكْهَا) أَي: المِائَةِ (أو بعضها)؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ نَفْيُ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمِائَةِ، وَحِثُّ بِالزِّيَادَةِ لَوْ مِمَّا فِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِلَّا لَا،.....

فِي مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ شَيْئًا، بَأَنَّ ضَاعَتِ الْهَبَةُ مَثَلًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَحْتُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنَّ أَخَذْتُ ذِينَي لَا أَحْدَهُ إِلَّا جَمْلَةً، أَوْ إِنَّ أَنْفَقْتُهَا لَا تَنْفَقُهَا إِلَّا عَلَى أَهْلِكَ، وَنَظِيرُهُ: لَا أُبِيعُ هَذَا الثَّوبَ إِلَّا بِعَشْرَةٍ، أَوْ لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي فَلَمْ يَبْعُهُ أَوْ لَمْ تَخْرُجْ أَصْلًا فَلَا شَكَّ فِي عَدَمِ الْحَثِّ، فَكُنَّا هُنَا.

١٣٤/٣

مطلب: حَلَفَ لَا يَشْكُوهُ إِلَّا مِنْ حَاكِمِ السِّيَاسَةِ وَلَمْ يَشْكُهُ أَصْلًا لَمْ يَحْتُ

وَمِنْهُ يُعَلِّمُ جَوَابُ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْكُوهُ إِلَّا مِنْ حَاكِمِ السِّيَاسَةِ وَتَرَكَ شِكَايَتَهُ أَصْلًا لَا يَحْتُ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فَاغْتَنِمُهُ.

(قَوْلُهُ: بِمَلِكْهَا) مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((لَا يَحْتُ)).

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ غَرَضَهُ نَفْيُ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمِائَةِ أَي: أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ عُرفًا، وَالْخَمْسُونَ مَثَلًا لَيْسَ زَائِدًا عَلَى الْمِائَةِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: لِي عَلَى زَيْدٍ مِئَةٌ، وَقَالَ زَيْدٌ: خَمْسُونَ، فَقَالَ: إِنَّ كَانَ لِي عَلَيْهِ إِلَّا مِئَةٌ فَهَذَا لِنَفْيِ النُّقْصَانِ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ يَمِينُهُ الرَّدُّ عَلَى الْمُنْكَرِ، أَوْ "فَتْح" ^(١)).

(قَوْلُهُ: لَوْ مِمَّا فِيهِ الزَّكَاةُ) أَي: لَوْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ جَنْسٍ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، كَالنَّقْدِ وَالسَّائِمَةِ وَعَرَضِ التَّجَارَةِ وَإِنْ قُلْتُ الزِّيَادَةُ، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِهِ كَالرَّقِيقِ وَالذُّورِ لَمْ يَحْتُ، وَهَذَا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَتَى مِنْهُ عُرفًا الْمَالُ لَا الدَّرَاهِمُ، وَمَطْبِقُ الْمَالِ يَنْصَرِفُ إِلَى الزَّكَاةِ ^(٢) كَمَا لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَيْسَ لِي مَالٌ، أَوْ قَالَ: مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةٌ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَوْصَى بِشَيْءٍ مَالِيٍّ، أَوْ اسْتَأْمَنَ الْحَرْبِيَّ عَلَى مَالِهِ، حَيْثُ يَعُمُّ جَمِيعَ الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ خِلَافَةً كَالْمِيرَاثِ، وَمَقْصُودُ

(قَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَحْتُ الْإِخ) بَلْ مَا قَالَهُ فِي "الذَّخِيرَةِ" - مِنْ أَنَّ شَرْطَ بَرِّهِ إِنْفَاقُ جَمِيعِ الْهَبَةِ عَلَى أَهْلِهِ، فَيَكُونُ شَرْطُ حَتِّهِ ضِدًّا ذَلِكَ، وَهُوَ إِنْفَاقُ جَمِيعِهَا عَلَى غَيْرِهِمْ الْإِخ - نَصْرٌ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ حَتِّهِ إِذَا لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا مِنْ دِينِهِ، أَوْ لَمْ يُنْفِقْ شَيْئًا فِي مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في تقاضي الدراهم ٤٦٧/٤ تنصرف.

(٢) فِي "١": ((الزَّكَاةُ)).

حتى لو قال: (أمرأته كذا إن كان له مال، وله عروض) وضياع (وذوّر لغير التجارة لم يحنث)، "خزانة أكمل"^(١). (حلف لا يفعل كذا تركه على الأبد) لأنّ الفعل يقتضي مصدراً منكراً، و النكرة في النفي تعم، (فلو فعل) المحلوف عليه (مرة) حنث و(انحلت) مصدراً منكراً، و النكرة في النفي تعم، (فلو فعل) المحلوف عليه (مرة) حنث و(انحلت)

الحريّ الغنيّة له بماله، وتمامه في "شرح التلخيص".

١٨٢٤٥١ (قوله: حتى لو قال (الخ) تفرّغ على ما فهم من كلامه من ((أنّ المال إذا أطلق

ينصرف إلى [١٢٩ق/٤] الرّكوي)) كما قرّناه^(٢)، فافهم.

مطلب: حلف لا يفعل كذا تركه على الأبد

١٨٢٤٦١ (قوله: تركه على الأبد (الخ) ففي أيّ وقت فعله حنث، وإن نوى يوماً أو يومين أو ثلاثة

أو بلداً أو منزلاً أو ما أشبهه لم يدين أصلاً؛ لأنّه نوى تخصيص ما ليس بمفوض كما في "الذخيرة".

١٨٢٤٧١ (قوله: لأنّ الفعل يقتضي مصدراً منكراً (الخ) فإذا قال: لا أكلم زيدا، فهو بمعنى

لا أكلمه كلاماً، وهذا أحد تعليلين ذكرهما في "غاية البيان"، ثانيهما: أنّه نفى فعل ذلك الشيء

مطلقاً، ولم يقيد بشيء دون شيء، فيعم الامتناع عنه ضرورة عموم النفي، وعليه اقتصر

في "البحر"^(٣) وهو أظهر، وأحسن منهما ما نقلناه^(٤) عن "الذخيرة"؛ لما يرّد على الأوّل أنّ عموم

(قوله: الغنية) في "القاموس": ((الغنى ضدّ الفقر، والاسم الغنيّة، بالضمّ والكسر)) اهـ.

(قوله: وأحسن منهما ما نقلناه عن "الذخيرة" (الخ) وعلّله في "الزبلي": ((بأنّه نفى الفعل مطلقاً، فيتناول

فرداً شائعاً في جنسه، فيعم الجنس كلّ ضرورة شيعوه، وإلا لما كان شائعاً في الجنس، بل في البعض المنفي)) اهـ.

وهو الأظهر في التعليل، وما في "الذخيرة" إمّا أفاد وجه عدم صحّة نيّة ما ذكر، ولا تعرّض في كلامه لوجه لزوم

تركيه أبداً، إلا إذا قيل: إنّ هذه العلة أفادت عدم صحّة نيّة الشخص فيالأولى إفادتها لزوم الترك أبداً، تأمل.

(قوله: لما يرّد على الأوّل أنّ عموم ذلك المصدر في الأفراد (الخ) فيه: أنّ الأوّل ليس فيه دعوى

عموم الأزمان وإن كان لازماً لعموم الأفعال، وبالجمله كلامه هنا لا يخلو عن مناقشات.

(١) في "و": ((الأكمل)).

(٢) الموقلة [١٨٢٤٤] قوله: ((لو مما فيه الزكاة)).

(٣) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٠٠/٤.

(٤) الموقلة [١٨٢٤٦] قوله: ((تركه على الأبد (الخ))).

يُمْنُهُ). وما في "شرح المجمع" - مِنْ عَدَمِهِ - سَهْوٌ (فَلَوْ فَعَلَهُ مَرَّةً أُخْرَى لَا يَحْنُثُ) إِلَّا فِي ((كَلَمًا))، (وَلَوْ قِيدَها بوقت) كَوَالِهِ لَا أَفْعَلُ الْيَوْمَ (فمضى) الْيَوْمَ (قَبْلَ الْفَعْلِ بَرٌّ) لَوْجُودِ تَرْكِ الْفَعْلِ فِي الْيَوْمِ كُلِّهِ (وَكَذَا إِنْ هَلَكَ الْحَالِفُ وَالْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ) بَرٌّ.....

ذَلِكَ الْمَصْدَرِ فِي الْأَفْرَادِ لَا فِي الْأَزْمَانِ، وَأَيْضاً فَقَدْ قَالَ "ح" ^(١): ((إِنَّ هَذَا يَنَافِي مَا مَرَّ فِي بَابِ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ))، أَي: ((مَنْ أَنَّ الثَّابِتَ فِي ضَمَنِ الْفَعْلِ ضَرْوَرِيٌّ لَا يَظْهَرُ فِي غَيْرِ تَحْقِيقِ الْفَعْلِ، بِخِلَافِ الصَّرِيحِ، وَمِنْ أَنَّ الْفَعْلَ لَا عَمُومَ لَهُ، كَمَا فِي "الْمَحِيط" عَنْ "سَيَبَوِيه" ^(٢))).

[١٨٢٤٨] (قَوْلُهُ: وَمَا فِي "شَرْحِ الْمَجْمَعِ") أَي: لـ"ابْنِ مَلِكٍ"، ((مِنْ عَدَمِهِ)) أَي: عَدَمِ انْخِلَالِ الْيَمِينِ فَهُوَ سَهْوٌ كَمَا فِي "الْبَحْر" ^(٣)، بَلْ تَحُلْ، فَإِذَا حَنَثَ مَرَّةً بَعْدَهُ لَمْ يَحْنُثْ بَعْدِيهِ ثَانِيًا، وَلِلْعَلَامَةِ "قَاسِمٌ" رِسَالَةً ^(٤) رَدَّ فِيهَا عَلَى الْعَلَامَةِ "الْكَافِيحِي" ^(٥) حَيْثُ اغْتَرَبَا فِي "شَرْحِ الْمَجْمَعِ"، وَنَقَلَ فِيهَا إِجْمَاعَ الْأَثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى عَدَمِ تَكَرُّرِ الْحَنْثِ.

[١٨٢٤٩] (قَوْلُهُ: لَا يَحْنُثُ) لِأَنَّهُ بَعْدَ الْحَنْثِ لَا يُتَصَوَّرُ الْبَرُّ، وَتَصَوُّرُ الْبَرِّ شَرْطُ بَقَاءِ الْيَمِينِ، فَلَمْ تَبْقَ الْيَمِينُ فَلَا حَنْثٌ، رِسَالَةُ الْعَلَامَةِ "قَاسِمٌ" عَنْ "شَرْحِ مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ".

[١٨٢٥٠] (قَوْلُهُ: إِلَّا فِي كَلَمًا)؛ لِاسْتِزَامِهَا تَكَرُّرَ الْفَعْلِ، فَإِذَا قَالَ: كُلَّمَا فَعَلْتُ كَذَا، يَحْنُثُ بِكُلِّ مَرَّةٍ.

[١٨٢٥١] (قَوْلُهُ: وَكَذَا إِنْ حَنَثَ) هَذَا إِذَا لَمْ يَمُضِ الْوَقْتُ.

[١٨٢٥٢] (قَوْلُهُ: وَالْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ.

(١) "ح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ق ٢٤٩/١.

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: ((مَنْ أَنَّ الثَّابِتَ)) إِلَى ((كَمَا فِي "الْمَحِيط" عَنْ سَيَبَوِيه)) هُوَ مِنْ كَلَامِ "ح" لَكِنْ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ انْظُرْ "ح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ق ٢٤٠/١ بِتَصَرُّفٍ.

(٣) "الْبَحْر": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٤٠٠/٤.

(٤) لَمْ تَنْصُرْ كَتَبَ التَّرَاجِمُ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا عَلَى اسْمِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

(٥) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ بْنِ سَعْدِ الرَّومِيِّ، مَعْنَى الدِّينِ الْمَعْرُوفُ بِـ"الْكَافِيحِيِّ" (ت ٨٧٩هـ). ("الْقَضَاءُ وَالْإِلَامُ" ٢٥٩/٧، "بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ" ١١٧/١، "الشَّاقِقَاتُ النِّعْمَانِيَّةُ" ص ٤٠٠).

لتحقيق العدم، ولو جُنَّ الحالفُ في يومِهِ حيثَ عندنا خلافًا لـ: "أحمد"، "فتح". (ولو حَلَفَ ليفعلنه برٍّ بمِرَّةٍ) لأنَّ النكرةَ في الإثباتِ تخصُّ، والواحدُ هو المتيقِّنُ،.....

(١٨٢٥٣) (قوله: لتحقيق العدم) أي: عدم الفعل في اليوم، "ط" (١).

(١٨٢٥٤) (قوله: ولو جُنَّ الحالفُ إلخ) محلُّ هذا في الإثباتِ كما في "الفتح" (٢)، وصورته: قال: لا كلنَّ الرغيفَ في هذا اليوم، فجنُّ فيه ولم يأكل، أمَّا في صورة النفي إذا جنُّ ولم يأكل فلا شك في عدم الحنث، "ط" (٣)، وقدم (٤) "المصنّف" أولَ الأيمانِ أنه يحنثُ لو فعلَ المحلوفَ عليه وهو مُغمى عليه أو مجنون.

مطلب: حَلَفَ ليفعلنه برٍّ بمِرَّةٍ

(١٨٢٥٥) (قوله: لأنَّ النكرةَ في الإثباتِ تخصُّ) أرادَ بالنكرةِ المصدرَ الذي تضمَّنهُ الفعلُ، وهذا مبنيٌّ على التعليلِ السابق، وقد عمت ما فيه، وفي "الفتح" (٥): ((لأنَّ الملتزمَ فعلٌ واحدٌ غيرَ عَيْنٍ؛ إذ المقامُ للإثباتِ، فيبرُّ بأيُّ فعلٍ، سواءً كان مُكرهاً [١٢٩ق/٤] ب فيه أو ناسياً، أصيلاً أو كَيْلاً عن غيره، وإذا لم يفعلْ لا يُحكَّم بوقوع الحنثِ حتَّى يقع اليأسُ عن الفعلِ، وذلك بموتِ الحالفِ قبلَ الفعلِ، فيجبُ عليه أنْ يوصيَ بالكفارة، أو يفوت محلَّ الفعلِ، كما لو حَلَفَ ليضربنَّ زيداً و^(٦) ليأكلنَّ هذا الرغيفَ، فمات زيدٌ أو أُكلَ الرغيفُ قبلَ أكبيه، وهذا إذا كانت اليمينُ مطلقةً) نهد.

(قولُ المصنّف: ولو حَلَفَ ليفعلنه برٍّ بمِرَّةٍ الصوابُ: ((بَرٌّ بالفعلِ مرَّةً))، أي: في ساعةٍ مسمّاةٍ بالمرّة؛ لأنَّ كلمةً (مرّةً) لازمةٌ للنصبِ على الظرفيّةِ أو المصدريّةِ، "سندي" عن "الحَمَوِيّ".

(١) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣/٣٨٥.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٦٧.

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣/٣٨٥.

(٤) صـ ٢٤٠ - "در".

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٦٧ بتصرف.

(٦) في "م": ((أو)).

ولو قيدها بوقتٍ فمضى قبل الفعل حيث إن بقي الإمكان، وإلا بأن وقع اليأس بموته أو بفوت المحل بطلت يمينه كما مرَّ في مسألة الكوز، "زيلي" (١). (حلفه وال ليعلمنه بكلِّ داعر). مهملتين، أي: مُفسِد (دخل البلدة تقيّد) حلفه (بقيام ولايته)، بيان لكون اليمين المطلقة تصير مقيدةً بدلالة الحال، وينبغي تقييد يمينه بفورٍ علمه،.....

[١٨٢٥٦] (قوله: ولو قيدها بوقتٍ) مثل لياكلنه في هذا اليوم، "فتح" (٢).

[١٨٢٥٧] (قوله: بأن وقع اليأس) أي: قبل مضي الوقت.

[١٨٢٥٨] (قوله: أو بفوت المحل) هذا عندهما خلافاً لـ "أبي يوسف"، "فتح" (٣).

مطلب: حلفه وال ليعلمنه بكلِّ داعر

[١٨٢٥٩] (قوله: تقيّد حلفه بقيام ولايته) هذا التخصيص بالزمان ثبت بدلالة الحال، وهو العلم بأن المقصود من هذا الاستحلاف زجره بما يلغ شره أو شر غيره بزجره؛ لأنه إذا زجر داعر انزجر داعر آخر، وهذا لا يتحقق إلا في حال ولايته؛ لأنها حال قدرته على ذلك، فلا يفيد فائدته بعد زوال سلطنته، والزوال بالموت، وكذا بالعرل في ظاهر الرواية، وعن "أبي يوسف" أنه يجب عليه إعلامه بعد العزل، "فتح" (٤).

[١٨٢٦٠] (قوله: وينبغي تقييد يمينه بفورٍ علمه) هذا بحث لـ "ابن الهمام" (٥) فإنه قال: ((وفي "شرح الكنتز" (٦): ثم إن الحالف لو علم بالداعر، ولم يعلمه به لم يحنث إلا إذا مات هو، أو المستحلف، أو عرل؛ لأنه لا يحنث في اليمين المطلقة إلا باليأس، إلا إذا كانت موقته فيحنث بمضي الوقت مع الإمكان)) اهـ.

ولو حكم بانعقاد هذه للفور لم يكن بعيداً، نظراً إلى المقصود وهو المبادرة لزجره ودفع شره،

(١) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١٦٠/٣ بتصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٦٧.

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٦٨.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١٦١/٣.

والدَّاعِي يوجبُ التَّقْيِيدَ بالفور، أي: فورِ علمِهِ به)) اهـ. وأقرَّهُ في "البحر" ^(١) و"النهر" ^(٢) و"المنح" ^(٣)، واعترضَ بأنَّهُ خلافُ ظاهرِ الرواية، ففي "العناية" ^(٤): ((وليسَ يلزمُهُ الإعلامُ حلَّ دخوله، وإنما يلزمُهُ أن لا يؤخَّرَ الإعلامُ إلى ما بعدَ موتِ الوالي أو عزله على ظاهرِ الرواية)) اهـ.

قلتُ: قولُهُ: ((على ظاهرِ الرواية)) راجعٌ إلى قولِهِ: ((أو عزله)) أي: بناءً على ظاهرِ الرواية من أنَّ العزلَ كالْموتِ في زوالِ الولاية، خلافاً لما عن "أبي يوسف" كما يُعلمُ ممَّا نقلناه ^(٥) سابقاً عن "الفتح"، ولا شكَّ أنَّ التَّقْيِيدَ بالفورِ عندَ قيامِ القرينةِ حكمٌ ثابتٌ في المذهب، فصارَ حاصلُ بحثِ "ابن الهمام": أنَّ الوالي إذا كانَ مرادُهُ دفعَ الفسادِ في البلدِ، وحلَّفَ رجلاً بأنَّ يُعَلِّمَهُ بكلِّ مُفسِدٍ دخلَ البلدَ فليسَ مرادُهُ أن يخبرَهُ بعدَ إفساده [١/١٣٠ ق/٤] سنينَ في البلدِ، بل مرادُهُ إخبارُهُ به قبلَ إظهارِهِ الفسادِ، فهذا قرينةٌ واضحةٌ على أنَّ هذه اليمينُ بمنِّ الفورِ الثابتُ حكمُها في المذهب، فما في "شرح الكنز" و"العناية" منِّي على عدمِ قيامِ قرينةِ الفورِ، وما بحثُهُ "ابن الهمام" منِّي على قيامِها، حيثُ قامتِ القرينةُ على الفورِ حكمٌ بها بنصِّ المذهب، وإلا فلا، فلم يكنْ بحثُهُ

(قولُهُ: ولا شكَّ أنَّ التَّقْيِيدَ بالفورِ عندَ قيامِ القرينةِ حكمٌ ثابتٌ إلخ) ما مشى عليه "المحشِّي" طريقةً ثالثةً غيرَ بحثِ "الفتح" وغيرِ ما في "العناية" و"شرح الكنز"، وذلك أنَّ ما فيها يُفيدُ أنَّ هذه يمينٌ مُطلقةٌ على الإطلاقِ، والبحثُ يُفيدُ أنَّها بمنِّ الفورِ كذلك، وما مشى عليه يُفيدُ أنَّه تارةً تكونُ مُطلقةً، وتارةً بمنِّ فورٍ باعتبارِ القرائنِ الدالةِ على الفوريةِ والإطلاقِ، وهذا فيه مخالفةٌ للبحثِ حيثُ قالَ: ((إنَّها للفورِ)) وأطلقَ، وأدَّعى أنَّ المقصودَ دالٌّ عليه، ولا شكَّ أنَّ بحثَ "الفتح" مخالفٌ لظاهرِ الرواية، وما ذكرَهُ من العلةِ إنَّما ذكره لتعليقِها، وأنَّه يلزمُهُ عدمُ التأخيرِ لما بعدَ الموتِ، وهو جعلُهُ دليلاً على الفورِ.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٤٠٠.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١/٢٩٧ - ب.

(٣) "المنح": كتاب الأيمان - باب في بيان أحكام اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١/٢١٤ ق/أ.

(٤) "العناية": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٦٨ (هامش "فتح القدير").

(٥) في هذه الموقلة.

وإذا سَقَطَتْ لا تعودُ، ولو ترقى بلا عزلٍ إلى منصبٍ أعلى فاليمينُ باقيةٌ لزيادةِ تمكُّنه، "فتح"^(١). ومن هذا الجنسِ مسائلٌ، منها: ما ذكره بقوله: (كما لو حلفَ ربُّ الدَّينِ غريمه أو الكفيلُ بأمر المكفول عنه أن لا يخرجَ من البلدِ إلا بإذنه تقيّد بالخروج حال قيام الدين والكفالة)؛ لأنَّ الإذنَ إنما يصحُّ ممّن له ولايةُ المنع،.....

مخالفاً للمنفول، بل هو معقولٌ مقبولٌ فلذا أقرّه عليه الفحولُ، فافهم.

[١٨٢٦١] (قوله: وإذا سَقَطَتْ لا تعودُ) أي: إذا سَقَطَتْ بالعزلِ - كما هو ظاهرُ الروايةِ كما مر^(٢) - لا تعودُ بعوده إلى الولاية.

[١٨٢٦٢] (قوله: ولو ترقى بلا عزلٍ إلخ) هذا لم يذكره في "الفتح"، بل ذكره في "البحر"^(٣) بحثاً بقوله: ((ولم أرَ حكماً ما إذا عَزَلَ مِنْ وَظيفته وتولّى وظيفةً أخرى أعلى منها، وينبغي أن لا تبطل اليمينُ؛ لأنّه صارَ متمكناً من إزالة الفساد أكثرَ من الحالة الأولى)) اهـ.

قلت: الظاهرُ أنَّ محلَّ هذا ما إذا لم يكن فاصلاً بين عزله وتوليته، بل المرادُ ترقّيه في الولاية وانتقاله عن الأولى إلى أعلى منها، ولذا عبّرَ الشارحُ بقوله: ((ولو ترقى بلا عزلٍ))، أمّا لو عَزَلَ ثُمَّ تولّى بعدَ يومٍ مثلاً فقد تحقّق سقوطُ اليمينِ، والساقطُ لا يعودُ.

[١٨٢٦٣] (قوله: ومن هذا الجنس) أي: جنس ما تقيّد بالمعنى، وإن كان مطلقاً في اللفظ.

[١٨٢٦٤] (قوله: أو الكفيلُ بأمر المكفول عنه) كذا وقع في "البحر"^(٤) ولم يذكر في "الفتح"^(٥) و"النهر"^(٦) لفظ الأمر، ولذا قيل: إنّه لا فائدة للتقيّد به، أقول: أي: لأنَّ ربَّ الدَّينِ له ولايةُ المطالبة على الكفيلِ سواء كان كفيلاً بأمر المكفول عنه أو لا، لكن هذا بناءً على أنَّ الكفيلَ منصوبٌ عطفاً

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٦٨ وتنتهي عبارة "الفتح" عند قوله ((وإذا سَقَطَتْ لا تعودُ))، وانظر كلام "ابن عابدين" رحمه الله على تنمّة النقل.

(٢) المقولة [١٨٢٦٠] قوله: ((وينبغي تقيّد يمّنه بغور علمه)).

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٤٠١ باختصار.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٤٠١.

(٥) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٦٨.

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢٩٧/١.

وولاية المنع حال قيامه، (و) منها: (لو حلف لا تخرج امرأته إلا بإذنه تقيّد بحال قيام الزوجية)، بخلاف: لا تخرج امرأته من الدار؛

على ((غريمه))، ولفظ ((أمر)) مضاف إلى المكفول عنه، وليس كذلك، بل ((الكفيل)) مرفوع عطفاً على ((ربّ الدين))، ولفظ ((أمر)) بالتثنية، و((المكفول عنه)) منصوب عطفاً على ((غريمه)) مفعول حلف، يوضحه^(١) قول "كافي النسفي"^(٢): ((أو الكفيل بالأمر المكفول عنه))، وعليه فالتقيّد بالأمر له فائدة ظاهرة؛ لأنّ الكفيل بالأمر له الرجوع على المكفول عنه، فيصير بمنزلة ربّ الدين، فيذا كان لتحليفه المكفول فائدة، ويتقيّد تحليفه بمدة قيام الدين، بمنزلة ربّ الدين، فافهم. وفي "الحاشية"^(٣): ((الكفيل بالنفس إذا حلف الأصيل: لا يخرج من البلدة إلا بإذنه، فقضى الأصيل دين الطالب، ثم خرج بعد ذلك لا يبحث)).

(١٨٢٦٥١) قوله: وولاية المنع حال قيامه أي: قيام الدين، ومفاده أنّ ذلك فيما إذا لم يكن [١٣/ب] الدين مؤجلاً؛ إذ ليس له منعه من الخروج ولا مطالبته قبل حلول الأجل، وفيما إذا أذى الكفيل لربّ المال؛ إذ ليس له مطالبة المكفول عنه قبل الأداء، نعم له ملازمته أو حبسه إذا لوزم الكفيل أو حبس، فليتأمل.

قوله: ومفاده أنّ ذلك فيما إذا لم يكن الدين مؤجلاً إلخ) ما قاله مفاد من قول "الشّارح": ((لأنّ الإذن إلخ))، وليس في كلامه ما يُفيد تقيّد مسألة الكفالة بما إذا أذى الكفيل، بل عباراتهم ناطقة بتقييدها بحال قيامها، وقيامها إنّما هو قبل أداء الدين، والظاهر أنّه إذا أداه يكون حائناً بخروجه بلا إذنه، إذ قد ترقى حاله من كونه كفياً إلى كونه دائناً، فيكون نظير مسألة "المصنّف" إذا ترقى الوالي إلى ما هو أعلى، ويكون المقصد الاحتراز عما لو دفع الأصيل الدين، لا عمّا إذا دفع الكفيل.

(١) في "م": ((ويوضحه)).

(٢) "كافي النسفي": كتاب الأيمان - باب المتفرقات ٣/٢١١/أ.

(٣) "الحاشية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في الخروج ٨٧/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

لعدم دلالة التقييد، "زيلي" (١). (حَلَفَ لِيَهَيَّ فَلَائاً فَوَهَبَهُ لَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ بَرٍّ)، وكذا كُلُّ عَقْدٍ تَبْرُعُ كَعَارِيَّةٍ وَوَصِيَّةٍ (٢) وإقرار، (بِخِلَافِ الْبَيْعِ).....

(١٨٢٦٦) (قوله: لعدم دلالة التقييد)؛ لأنه لم يذكر الإذن، فلا موجب لتقييده بزمان الولاية

(قول "الشارح": لعدم دلالة التقييد، "زيلي") الذي في "الزيعي": ((حَلَفَ لَا تَخْرُجُ امْرَأَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِي تَقْبُدُ بِحَالِ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: إِنْ خَرَجَتْ امْرَأَتُهُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ فَعِبْدُهُ حُرٌّ، أَوْ حَلَفَ لَا يَقْبُلُهَا، فَخَرَجَتْ بَعْدَ مَا أَبَانَهَا، أَوْ قَبْلَهَا بَعْدَ مَا أَبَانَهَا حَيْثُ يَحْتُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَوْجِدْ فِيهِ دَلَالَةً اتَّقِيدِ بِحَالِ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ)) اهـ. وهكذا وَقَعَ فِي "البحر" و"المنح"، ثُمَّ إِنَّهُ أَرَادَ بَعْدَ دَلَالَةِ التَّقْيِيدِ عَدَمَ دَلَالَةِ تَدَلُّ عَلَى تَقْيِيدِ الْيَمِينِ بِزَمَانِ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ؛ فَإِنَّ زَوَايَةَ الْمَنْعِ تَوْجِدُ تَعَدُّ، وَمَتَى ارْتَفَعَتِ الزَّوْجِيَّةُ لَمْ تَبْقَ تِلْكَ الْوَلَايَةُ، وَالْخَالِفُ هُنَا لَمْ يَقْصِدِ الْمَنْعَ - أَيْ: فِي قَوْلِهِ: إِنْ خَرَجَتْ امْرَأَتُهُ الْبَيْعَ، أَوْ إِنْ قَبِلْتُهَا - وَإِنَّمَا قَصَدَ تَعْلِيلَ الْيَمِينِ عَلَى وَجُودِ فِعْلٍ مِنْهُ، فَهِيَ تَحَقُّقُ وَجُودِهِ تَرْتَبُ الْحَثُّ، بِخِلَافِ: لَا تَخْرُجُ امْرَأَتُهُ مِنَ الدَّارِ، فَفِيهِ قَصْدُ الْخَالِفِ الْمَنْعَ، فَلَا يَضُرُّهُ عِنْدَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ((إِلَّا بِإِذْنِي))، وَمِنْ هُنَا تَعْلَمُ مَا فِي عِبَارَةِ "الشارح" مِنَ الْخَلَلِ، عَلَى أَنَّ الدَّلَالََةَ فِي: ((إِنْ خَرَجَتْ امْرَأَتِي، أَوْ قَبِلْتُ امْرَأَتِي)) مَوْجُودَةٌ، وَهُوَ الْإِضَافَةُ، فَإِنَّهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَا تَكُونُ امْرَأَتُهُ اهـ. "سندي". وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ ((لَا يَكُلُّ عَبْدُهُ أَوْ عَرُسُهُ أَوْ صَدِيقُهُ، إِنْ زَالَتْ إِضَافَتُهُ وَكَلَّمَهُ لَمْ يَحْتِ فِي الْعَبْدِ، أَشَارَ إِلَيْهِ أَوْ لَا، وَفِي غَيْرِهِ: إِنْ أَشَارَ إِلَيْهِ أَوْ عَيَّنَ حَيْثُ، وَإِنْ لَمْ يُشِيرْ وَلَمْ يَعَيَّنْ لَا يَحْتِ)) اهـ (٣). وَبِهَذَا يَقْوَى مَا قَالَهُ "ط" مِنْ أَنَّ الدَّلَالََةَ مَوْجُودَةٌ، وَهِيَ الْإِضَافَةُ، فَإِنَّهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَا تَكُونُ امْرَأَتُهُ اهـ. وَقَالَ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى "البحر" عِنْدَ قَوْلِهِ: ((وَمِنْهَا: لَا تَخْرُجُ امْرَأَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِي الْبَيْعِ))؛ تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَتًى فِي بَابِ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ، وَذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي بَابِ التَّعْلِيلِ مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ: ((لَا يُقَالُ: إِنَّ الْبَطْلَانَ لَتَقْيِيدِهِ بِامْرَأَتِهِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَبْقَ امْرَأَتُهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَوْ كَانَ لِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ لَمْ يَحْتِ فِيمَا لَوْ حَلَفَ لَا تَخْرُجُ امْرَأَتُهُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ فَطَلَّقَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَخَرَجَتْ، وَفِيمَا لَوْ قَالَ: إِنْ قَبِلْتُ امْرَأَتِي فَلَانَتْ فَعِبْدِي حُرٌّ، فَقَبِلْتُهَا بَعْدَ الْبَيِّنَةِ، مَعَ أَنَّهُ يَحْتِ فِيهِمَا كَمَا فِي "الْمَحِيطِ"، مَعْلَمًا أَنَّ الْإِضَافَةَ لِلتَّعْرِيفِ لَا لِلتَّقْيِيدِ)) اهـ. لَكِنْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ قَبْلَ هَذَا مَا نَصَّهُ: ((وَفِي "الْقَنِيَّةِ": إِنْ سَكَنَتْ فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ فَاَمْرَأَتُهُ طَالِقٌ، وَخَرَجَ عَلَى الْفَوْرِ وَخَلَعَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ سَكَنَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَا تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِامْرَأَتِهِ وَقَدْ وَجَدَ الشَّرْطَ اهـ. فَقَدْ بَطَلَتْ الْيَمِينُ بِزَوَالِ الْمُلْكِ هُنَا، فَعَلَى هَذَا

(١) "بين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك ١٢٣/٣ بتصرف.

(٢) في "ب": ((وصية)) بحذف الواو الأولى، والأولى ما أثبتناه.

(٣) نقول: العبارة لـ "المصنف التمرتاشي"، انظر "الدر" ص ٥٥٠ وما بعدها.

ونحوه حيث لا يبرُّ بلا قبول، وكذا في طرفِ النفي، والأصل أن عقود التبرُّعات يازاء الإيجاب فقط، والمعاوضات يازاء الإيجاب والقبول معاً، (وحضرة الموهوب له

في الإذن، وعلى هذا لو قال لامرأته: كل امرأة أتزوجها بغير إذنك فطالق، فطلق امرأته طلاقاً بائناً أو ثلاثاً، ثم تزوج بغير إذنها طلقت؛ لأنه لم تنقذ يمينه ببقاء النكاح؛ لأنها إنما تنقذ به لو كانت المرأة تستفيد ولاية الإذن والمنع بعقد النكاح، اهـ. "فتح" (١)، أي: بخلاف الزوج فإنه يستفيد ولاية الإذن بالعقد، وكذا رب الدين كما في "الدخيرة"، وما قيل: - من أن الإضافة في قوله: امرأتي تدل على التقيد؛ لأنها بعد العدة لم تبق امرأته - مدفوع بأن الإضافة لا لتقيد بل للتعريف، كما قالوا في قوله: إن قبلت امرأتي فلانة فعبدني حرّاً، فقبلها بعد البيونة بحث، فافهم. وانظر ما قدمناه (٢) في التعليق من كتاب الطلاق.

مطلب: حلف ليهب له فوهب له فلم يقبل برّ بخلاف البيع ونحوه

(١٨٢٦٧) (قوله: ونحوه) كالإجارة والصرف والسلم والنكاح والرهن والخلع، "بحر" (٣).

(١٨٢٦٨) (قوله: وكذا في طرف النفي) فإذا قال: لا أهب حيث بالإيجاب فقط، بخلاف لا أبيع.

(١٨٢٦٩) (قوله: والأصل إلخ) الفرق: أن الهبة عقد تبرع فيتم بالتبرع، أمّا البيع فمعاوضة

فاتقضى الفعل من الجانيين، وعند "زفر" الهبة كالبيع، واتفقوا على أنه لو قال: بعثك هذا الثوب أو أحرثك هذه الدار فلم تقبل، وقال: بل قبلت فالقول له؛ لأن الإقرار بالبيع تضمن الإقرار بالإيجاب والقبول، وعلى الخلاف القرض، وعن "أبي يوسف" أن القبول فيه شرط؛ لأنه في حكم المعاوضة، ونقل فيه عن "أبي حنيفة" روايتان، والإبراء يشبه البيع؛ لإفادته الملك باللفظ، والهبة؛ لأنه تمليك بلا عوض، وقال "الخلواني": إنهما كالهبة، وقيل: الأشبه أن يلحق الإبراء بالهبة، والقرض

يُفرق بين كون الجزاء: فأنت طالق، وبين كونه: فامرأته طالق؛ لأنها بعد البيونة لم تبق امرأته، فليحفظ هذا فإنه حسن جداً. اهـ. قلت: وعلى هذا فاعتبر التقيد في الإضافة فيما إذا كان المعلق طلاقاً لا غيره، فلا ينافي ما في "الحيط"، تأمل.

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٦٨.

(٢) المقولة [١٣٨٨٢] قوله: ((وزوال الملك لا يبطل اليمين)).

(٣) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٤٠١.

شرط في الحنث) فلو وَهَبَ الحَالِفُ لغائبٍ لم يَحْنَثْ اتفاقاً، "ابن ملك"، فليُحْفَظْ.
(لا يَحْنَثُ في حَلِفِهِ لا يَشْمُ رَجَاناً بِشْمٍ وردٍ.....

بالبيع، والاستقراض كالهبة بلا خلاف. اهد ملخصاً من "الفتح" ^(١) و"البحر" ^(٢). وانظر ما قدمناه ^(٣)
في باب اليمين بالبيع والشراء.

(فرغ)

١٣٦/٣

في "الفتح" ^(٤): ((لو قال لعبد: إِنْ وَهَبْتَ فَلَنْ مَنِيَّ فَأَنْتَ حُرٌّ، فوهبه منه، إِنْ كَانَ الْعَبْدُ فِي يَدِ الْوَاهِبِ لَا يَعْتَقُ سَلَمُهُ لَهُ [١٣١/٤] أَوْ لَا، وَإِنْ كَانَ وَدِيعَةً فِي يَدِ الْمُوْهَبِ لَهُ، إِنْ بَدَأَ الْوَاهِبُ فَقَالَ: وَهَبْتُكَ لَا يَعْتَقُ قَبْلَ أَوْ لَا، وَإِنْ بَدَأَ الْآخَرُ فَقَالَ: هَبْهُ مِنِّي، فَقَالَ: وَهَبْتُهُ مِنْكَ عَتَقَ)).

[١٨٢٧٠] (قوله: شرط في الحنث) هذا فيما لو كَانَ الْحَلِفُ عَلَى النَّفْيِ، فلو على الإثبات فهو شرط في البر، فكان المناسب إسقاط قوله: ((في الحنث))، فافهم.
مطلب: حَلَفَ لَا يَشْمُ رَجَاناً

[١٨٢٧١] (قوله: لَا يَشْمُ) بفتح الباء والشين، مضارعُ شَمِمتُ الطَّيْبَ بكسر الميم في الماضي، وجاء في لغة فتح الميم في الماضي وَضَمُّهَا في المضارع، "نهر" ^(٥)، والمشهورةُ الفصيحةُ الأولى، كما في "الفتح" ^(٦).

(قول "المصنف": لا يَحْنَثُ في حَلِفِهِ لا يَشْمُ رَجَاناً بِشْمٍ وردٍ وباسمين إلخ) وذلك؛ لأنَّ الرَّجَانَ عندَ الفقهاء ما لساقِهِ رائحةٌ طَيِّبَةٌ كما لورقِهِ، وهما ليس لهما رائحةٌ طَيِّبَةٌ، وإنما هي لزهرهما، فأشبهها التفاحَ والسَّفرجلَ، من "السَّنْدِي".

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٠.

(٢) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٤٠١ بتصرف.

(٣) المقولة [١٨٠٢٢] قوله: ((والهبة)).

(٤) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٠ بتصرف.

(٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٧/ب.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٠.

وياسيمين)، والمعول عليه العرف، "فتح". (و) يمين (الشَّمَّ تَقَعُ عَلَى) الشَّمَّ (المقصود، فلا يَحْنُثُ لو حَلَفَ لَا يَشْمُ طَيِّباً فَوَجَدَ رِيحَهُ وَإِنْ دَخَلَتْ الرَّائِحَةُ إِلَى دِمَاغِهِ، "فتح"^(١)). (ويَحْنُثُ فِي حَلْفِهِ لَا يَشْتَرِي بِنَفْسِحًا أَوْ وَرَدًا بِشَرَاءٍ وَرَقِيهِمَا لَا دُهُنُهُمَا) للعرف. (حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ فَرُوجَهُ فَضُولِي فَأَجَازَ بِالْقَوْلِ.....

[١٨٢٧٢] (قوله: وياسيمين) بكسر السين، وبعضهم يفتحها وهو غير منصرف، وبعض العرب يعربها إعراب جمع المذكر السالم على غير قياس، "مصباح"^(٢). [١٨٢٧٣] (قوله: والمعول عليه العرف) ذكر ذلك في "الفتح"^(٣) بعد حكاية الخلاف في تفسير الرِّيحان وهو: أَنَّهُ مَا طَابَ رِيحُهُ مِنَ النَّبَاتِ، أَوْ مَا لِسَاقِهِ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ [كما لورقه]^(٤)، أَوْ مَا لَا سَاقَ لَهُ مِنَ الْقَوْلِ مَثَلُهُ رَائِحَةٌ مُسْتَلَذَّةٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ.

[١٨٢٧٤] (قوله: فوجد ريحته) أي: من غير قصد شمه. [١٨٢٧٥] (قوله: للعرف) فما في "الهداية"^(٥) - من حثته بالدهن لا الورق، وما قاله "الكرخي": من حثته بهما - مبني على اختلاف العرف، وعرفنا ما ذكره "المصنف"، "فتح"^(٦)، ملخصاً.

مطلب: حلف لا يتزوج فزوج فضولي

[١٨٢٧٦] (قوله: فأجاز بالقول) كرضيت وقيل، "نهر"^(٧). وفي "حاوي الزاهدي": ((لو هنأه الناس بنكاح الفضولي فسكت فهو إجازة)).

(قوله: أَوْ مَا لِسَاقِهِ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ كَالْوَرْدِ (إِنْ) حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: ((كما لورقه)) كما هي عبارة "الفتح".

(١) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٠.

(٢) "المصباح المنير": مادة ((الياسمين)).

(٣) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٠.

(٤) في النسخ جميعها: ((كالورد))، وما أثبتناه بين منكرين عبارة "الفتح"، وقد نبه عليه "الرافعي" رحمه الله.

(٥) "الهداية": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٢/٩٤.

(٦) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧١.

(٧) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٧/ب.

حِنْثٌ، وبالفعل) ومنه: الكتابةُ خلافاً لـ: "ابن سَمَاعَةَ" (لا) يَحْنَثُ، به يُفْتَى، "حَانيّة" ^(١).
(ولو زَوْجَهُ فُضُولِيٌّ ثُمَّ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ لَا يَحْنَثُ بِالْقَوْلِ أَيْضاً) اتفاقاً؟.....

[١٨٢٧٧] (قوله: حِنْثٌ) هذا هو المختار، كما في "التبيين" ^(٢)، وعليه أكثرُ المشايخ، والفتوى عليه كما في "الحَانيّة" ^(٣)، وبه اندفع ما في "جامع الفُصولين" ^(٤) من أنَّ الأصحَّ عدمه، "بحر" ^(٥).
[١٨٢٧٨] (قوله: وبالفعل) كَبَعَثَ المهرَ أو بعضه، بشرط أن يَصَلَ إليها، وقيل: الوصول ليسَ بشرط، "نهر" ^(٦). وكتبيليها بشهوة، أو جماعها، لكن يُكرَه تحريماً لقرب نفوذ العقد من المحرم، "بحر" ^(٧).

قلت: فلو بعثَ المهرَ أولاً لم يُكرَه التَّقبيلُ والجماعُ لحصول الإجازة قبله.

[١٨٢٧٩] (قوله: ومنه: الكتابةُ) أي: من الفعل ما لو أجازَ بالكتابة؛ إما في "الجامع" ^(٨):
حَلَفَ لَا يَكَلِّمُ فُلَاناً أَوْ لَا يَقُولُ لَهُ شَيْئاً فَكَتَبَ إِلَيْهِ كِتَاباً لَا يَحْنَثُ، وذكر "ابن سَمَاعَةَ" أنه يَحْنَثُ، "نهر" ^(٩).

[١٨٢٨٠] (قوله: به يُفْتَى) مقابله ما في "جامع الفُصولين" ^(١٠) من أنه لا يَحْنَثُ بِالْقَوْلِ كما مر ^(١١)، فكان المناسبُ ذكره قبلَ قوله: ((وبالفعل)) أفاده "ط" ^(١٢).

(١) "الحَانيّة": كتاب الأيمان - فصل في التزويج ٣٤/٢.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١٦٢/٣.

(٣) "الحَانيّة": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في التزويج ٣٤/٢ (هامش) "الفتاوى الهندية".

(٤) "جامع الفُصولين": الفصل الرابع والعشرون: في تصرفات الفُضُولِيِّ وأحكامها ٣٠٩/١.

(٥) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٠٢/٤ بتصرف.

(٦) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢٩٧/ب.

(٧) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٠٢/٤ بتصرف.

(٨) أي: "الجامع في الفتاوى"، كما في "البحر".

(٩) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢٩٧/ب.

(١٠) "جامع الفُصولين": الفصل الرابع والعشرون: في تصرفات الفُضُولِيِّ وأحكامها ٣٠٩/١.

(١١) المقولة [١٨٢٧٧] قوله: ((حِنْثٌ)).

(١٢) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨٦/٢.

لاستنادها لوقت العقد. (كل امرأة تدخل في نكاحي) أو تصير حلالاً لي (فكذا فأجاز نكاح فضولي بالفعل لا يَحْتُ)، بخلاف: كل عبد يدخل في ملكي فهو حرٌّ فأجازَه بالفعل حيث اتفاقاً؛ لكثرة أسباب الملك، "عمادية". وفيها: حلف لا يطلق فأجاز طلاق فضولي قولاً أو فعلاً فهو كالنكاح غير أنَّ سوق المهر ليس بإجازة.....

[١٨٢٨١] (قوله: لاستنادها) أي: الإجازة لوقت العقد، وفيه لا يَحْتُ بمباشرتي، فبالإجازة

أولى، "بحر" (١).

مطلب: قال كل امرأة تدخل في نكاحي فكذا

[١٨٢٨٢] (قوله: لا يَحْتُ) هذا أحد قولين قاله الفقيه "أبو جعفر" و"نجم الدين النسفي"، والثاني: أنه يَحْتُ، وبه قال "شمس الأئمة" والإمام "البرزدوي" والسيد "أبو القاسم"، وعليه مشى "الشارح" قبيل فصل المشيئة (٢)، لكن رجح [٣١٤/ب] "المصنف" في "فتاواه" الأول، ووجهه أنَّ دخولها في نكاحي لا يكون إلا بالتزويج، فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به، فيصير في التقدير كأنه قال: إن تزوجتها، وتزويج الفضولي لا يصير متزوجاً، كما في "فتاوى العلامة قاسم".

قلت: قد يقال: إنَّ له سببين: التزويج بنفسه، والتزويج بلفظ الفضولي، والثاني غير الأول بدليل أنه لا يَحْتُ به في حلفه لا يتزوج، تأمل.

[١٨٢٨٣] (قوله: لكثرة أسباب الملك) فإنه يكون بالبيع والإرث والهبة والوصية وغيرها،

بخلاف النكاح كما علمت، فلا فرق بين ذكره وعدمه.

[١٨٢٨٤] (قوله: أو فعلاً) كإخراج متاعها من بيتي، "ط" (٣).

(قوله: قد يقال: إنَّ له سببين إلخ) قد يقال: المطلق ينصرف للغالب المعهود، تأمل.

(قوله: كإخراج متاعها من بيتي إلخ) يحتاج لنقل؛ فإنه ملكها فتسليمه لها كتسليم المهر، تأمل.

والأحسن في التمثيل أن يمثل بما لو طلقها على مال فقبطه الزوج منها.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٢٠٤.

(٢) ٤١٠/٩ "در".

(٣) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢/٣٨٦.

لوجوبه قبل الطلاق. قَالَ لامرأة الغير: إِنْ دَخَلْتَ دَارَ فُلَانٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَأَجَازَ الزَّوْجُ
فَدَخَلَتْ طُلُقَتْ، (ومثله) فِي عَدَمِ حَتِّهِ بِإِجَازَتِهِ فَعَلًا مَا يَكْتَبُهُ الْمُؤْتَقُونَ فِي التَّعَالِيقِ مِنْ
نَحْوِ قَوْلِهِ: (إِنْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً^(١) بِنَفْسِي أَوْ بَوَكِيلِي أَوْ بِفَضُولِي) أَوْ دَخَلْتُ فِي نِكَاحِي
بِوَجْهِ مَا تَكُنْ زَوْجَتُهُ طَالِقًا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ((أَوْ بِفَضُولِي)) إِلَى آخِرِهِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ:
((بِنَفْسِي))^(٢)، وَعَامِلُهُ: ((تَزَوَّجْتُ)) وَهُوَ خَاصٌّ بِالْقَوْلِ، وَإِنَّمَا يَنْسُدُّ بَابُ الْفَضُولِيِّ
لَوْ زَادَ: ((أَوْ أَجَزْتُ نِكَاحَ فَضُولِي وَلَوْ بِالْفِعْلِ)).

- [١٨٢٨٥] قَوْلُهُ: لَوْجُوبُهُ قَبْلَ الطَّلَاقِ فَلَا يُحَالُ بِهِ إِلَى الطَّلَاقِ، بِخِلَافِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ
مِنْ خِصَالَتِهِ، "مَنْح" ^(٣) عَنْ "الْعِمَادِيَّة"،
[١٨٢٨٦] قَوْلُهُ: قَالَ: أَيُّ فَضُولِي.
[١٨٢٨٧] قَوْلُهُ: فَأَجَازَ الزَّوْجُ أَيُّ: أَجَازَ تَعْلِيلُ الْفَضُولِيِّ.
[١٨٢٨٨] قَوْلُهُ: وَمِثْلُهُ أَيُّ: مِثْلُ مَا فِي الْمَتْنِ.
[١٨٢٨٩] قَوْلُهُ: مَا يَكْتَبُهُ الْمُؤْتَقُونَ أَيُّ: الَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْوُثَاقَ أَيُّ: الصُّكُوكَ.
[١٨٢٩٠] قَوْلُهُ: إِلَى آخِرِهِ الْمُنَاسِبُ حَذْفُهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ((أَوْ دَخَلْتُ فِي نِكَاحِي)) مَعْطُوفٌ
عَلَى ((تَزَوَّجْتُ)) لَا عَلَى ((بِنَفْسِي))، فَلَا يَصِحُّ تَعْلِيلُهُ بِأَنَّ عَامِلَهُ ((تَزَوَّجْتُ))، بَلِ الْعِلَّةُ فِيهِ أَنَّهُ
لَيْسَ لَهُ إِلَّا سَبَبٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّزْوُجُ كَمَا مَرَّ^(٤)، وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَوْلِ، أَفَادَهُ "ط"^(٥).
[١٨٢٩١] قَوْلُهُ: وَهُوَ خَاصٌّ بِالْقَوْلِ فَقَوْلُهُ: ((أَوْ بِفَضُولِي)) يَنْصَرِفُ إِلَى الْإِجَازَةِ بِالْقَوْلِ
فَقَطْ، "بَحْر" ^(٦).

(١) فِي "و": ((بِامْرَأَةٍ)).

(٢) فِي "و": ((بِنَفْسِي)).

(٣) "المنح": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ١/٢١٥ق/أ.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٨٢٨٢] قَوْلُهُ: ((لَا يَحْنُ)).

(٥) "ط": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٢/٣٨٦.

(٦) "البحر": كِتَابُ الْأَيْمَانِ - بَابُ الْيَمِينِ فِي الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٤/٤٠٣.

فلا مُخلَصَ له.....

[١٨٢٩٢] (قوله: فلا مُخلَصَ له) (الخ) كذا في "البحر"^(١)، وتبعه في "النهر"^(٢) و"المنع"^(٣)، وفي "فتاوى العلامة قاسم" و"جامع الفصولين"^(٤): أنه اختيف فيه، قيل: لا وجه لجوازه لأنه شدد على نفسه، وقال الفقيه "أبو جعفر" وصاحب "الفصول": حيلته أن يزوجه فضولي بلا أمرهما، فيجيزه هو، فيحتمل قبل إجازة المرأة لا إلى جزاء؛ لعدم الملك، ثم تجيزه هي، فإجازتها لا تعمل فيجدان العقد فيجوز؛ إذ اليمين انعقدت على تزوج واحد، وهذه الحيلة إنما يحتاج إليها إذا قال: ((أو يزوجه غيري لأجلي وأجيزه))، أما إذا لم يقل: ((وأجيزه)) قال "النسفي"^(٥): يزوج الفضولي لأجله فتطلق ثلاثاً؛ إذ الشرط تزويج الغير له مطلقاً، ولكنها لا تحرم عليه لطلاقها قبل الدخول في مبدئ الزوج، قال صاحب "جامع الفصولين"^(٦): فيه تسامح؛ لأن وقوع الطلاق قبل الملك محال اهـ.

قلت: إنما سمأه تسامحاً لظهور المراد، وهو اغتال [١/٣٢ق/٤] اليمين لا إلى جزاء؛ لأن الشرط تزويج الغير له، وذلك يوجد من غير توقف على إجازته، بخلاف قوله: أتزوجها فإنه لا يوجد إلا بعقده بنفسه، أو عقده غيره له وإجازته.

(قوله: فيجدان العقد) (الخ) فيه: أنه بإجازته لزم العقد من جهته، واغتلت بها اليمين لا إلى جزاء لعدم الملك، ثم بإجازتها لزم من جهتها أيضاً، فتم العقد بينهما وصارت زوجة بدون وقوع طلاق عليها^(٧)، فلا يتأتى تجديد عقد عليها، وموضوع هذه المسألة ما إذا علق طلاق من يريد تزوجها، كما هو صريح ما في "البحر"، لا من هي في نكاحه، ويظهر أن المراد أنهما لو جددا النكاح ثانياً بعد طلاقها ونفاذ النكاح الأول يجوز هذا النكاح الثاني؛ إذ اليمين ائلت بإجازته، وهي إنما انعقدت على تزوج واحد.

(١) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٤٠٣.

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢٩٧ق/ب.

(٣) "المنع": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١/٢١٥ق/ب.

(٤) "جامع الفصولين": الفصل الرابع والعشرون: في تصرفات الفضولي وأحكامها ٣٠٩/١ بتصرف.

(٥) لم نثر عليها في مطاها من مخطوطة "كافي النسفي" التي بين أيدينا.

(٦) "جامع الفصولين": الفصل الرابع والعشرون: في تصرفات الفضولي وأحكامها ٣١٠/١.

(٧) نقول: فيه: أن تزويج الفضولي من الجانبين لالتحقه الإجازة، قال في "المختار": "يُعقِدُ نِكَاحَ الْفَضُولِيِّ مَوْفَوْاً كَالْبَيْعِ إِذَا كَانَ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ، أَمَا مِنْ جَانِبَيْنِ، أَوْ فَضُولِيٍّ مِنْ جَانِبٍ أَصِيلاً مِنْ جَانِبٍ فَلَا. انظر "الإختصار": كتاب النكاح - فصل في بيان أن عبارة النساء معتبرة ٩٨/٣.

إلا إذا كان المعلق طلاق المروّجة^(١)، فيُرفع الأمرُ إلى شافعي لِيُفسخَ اليمينَ المضافة، وقدّمنا في التعليق أنَّ الإفتاء كافٍ في ذلك، "بحر". (حلف لا يدخل دارَ فلان انتظم المملوكة والمستأجرة والمستعارة)؛.....

[١٨٢٩٣] (قوله: إلا إذا كان المعلق طلاق المروّجة) في بعض النسخ: ((المروّجة))، أي: التي حلف أن لا يتزوجها بنفسه أو بفضولي احترازاً عما لو كان المعلق طلاق زوجته الأصلية بأن قال: إن تزوجتُ عليك بنفسي أو بفضولي فأنت طالق، فإنَّ حُكْمَ الشافعي يفسخ اليمينَ المضافة يؤكدُ الحنث لا ينافيه.

١٣٧/١

[١٨٢٩٤] (قوله: أنَّ الإفتاء كافٍ) أي: إفتاء الشافعي للحالف بطلان هذه اليمين، وهو رواية عن "محمد" أفتى بها أئمة خوارزم، لكنها ضعيفة، نعم لو قال: كلُّ امرأةٍ أتزوجها فهي كذا، فتزوج امرأةً وحكم القاضي بفسخ اليمين، ثم تزوج أخرى يحتاج إلى الفسخ ثانياً عندهما، وقال "محمد": لا يحتاج، وبه يُفتى كما في "الظهيرية"^(٢)، فمن قال: - إنَّ بطلان اليمين هو قول "محمد" المقتى به كما في "الظهيرية" - فقد اشتبه عليه حكمٌ بآخر كما قدّمنا^(٣) بيانه في باب التعليق، فافهم.

[١٨٢٩٥] (قوله: "بحر"^(٤)) الأولى أن يقول: "نهر"^(٥)؛ لأنَّ جميع ما قدّمه مذكورٌ فيه،

(قوله: فإنَّ حُكْمَ الشافعي يفسخ اليمينَ المضافة إلخ) فيه: أنه ليس في هذه الصورة يمينٌ مضافةٌ حتى يفسخها الشافعي، وفي الأولى حكمه بالفسخ مختصٌ من الحنث، إلا أنَّ تصوّر المسألة فيما إذا اجتمع اليمين من الأصلية والحادثة، تأمل. لكن لو فسّخ الشافعي اليمينَ للمضافة لم يحث في اليمين من الأصلية، فلم يظهر صحة عبارته.

- (١) في "د": ((المتروجة))، وقد أشار إلى ذلك "ابن عابدين" رحمه الله وهي موافقة لعبارة "البحر".
- (٢) "الظهيرية": كتاب الطلاق - القسم الثاني - الفصل الثاني في مسائل التعليق ق ٩٤/ب، وقوله: ((وبه يُفتى)) نقله عن الصدر الشهيد "حسام الدين" رحمه الله تعالى.
- (٣) المَقُولَةُ [١٣٨٣٨] قوله: ((وللحنفي تقليده إلخ)).
- (٤) ليست المسائل المذكورة كلها في "البحر"، بل بعضها، وقد صرح بذلك "ابن عابدين" رحمه الله، وانظر "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤/٤٠٣.
- (٥) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٧/ب.

لأنَّ المرادَ بها^(١) المسكنَ عرفاً، ولا بُدَّ أنْ تكونَ سُكناه لا بطريقِ التبعيةِ، فلو حلفَ لا يدخلُ دارَ فلانةٍ فدخلَ دارَها وزوجُها ساكنٌ بها لم يحنث؛ لأنَّ الدارَ إنما تُنسَبُ إلى الساكنين وهو الزوجُ، "نهر"^(٢) عن "الواقعات". (لا يحنثُ في حلفِهِ أنَّه لا مالَ له وله دينٌ

أما في "البحر" فإنه لم يذكرْ قولُه: ((إنَّه ممَّا يكتبُهُ المؤثِّقونَ))، ولا قولُه: ((أو دخلتُ في نكاحي بوجهٍ ما))، ولا قولُه: ((وقدَّمنا في التعاليق)).

[١٨٢٩٦] (قولُه: لأنَّ المرادَ بها المسكنَ عرفاً) يعني أنَّ المرادَ ما يشملُ المسكنَ، فيصدقُ على المملوكةِ غيرِ المسكونةِ، وفيه تفصيلٌ وخلافٌ ذكرناه^(٣) في بابِ اليمينِ بالدُّخولِ.

[١٨٢٩٧] (قولُه: ولا بُدَّ أنْ تكونَ سُكناه لا بطريقِ التبعيةِ إلخ) يخالفُ لما قدَّمه^(٤) في البابِ المذكورِ من قولِه: ولو تبعاً وهو ما في "الخانية"^(٥): ((لو حلفَ لا يدخلُ دارَ بنتِهِ أو أمِّه، وهي تسكنُ في بيتِ زوجها، فدخلَ الحالفُ حيثُ))، وقد ذكرَ في "الخانية"^(٦) أيضاً مسألةَ "الواقعات" وقال: ((إنَّ لم يترُ تلكَ الدارَ لا يحنثُ، لأنَّ السُّكنى تضافُ إلى الزَّوج لا إلى المرأةِ))، ويمكنُ الجوابُ بأنَّ الدَّارَ - في مسألةِ "الخانية" المارةِ^(٧) - لما لم تكنْ للمرأةِ انعقدتْ بيمينه على دارِ السُّكنى بالتبعيةِ فحنثُ، أما في مسألةِ "الواقعات" المذكورةِ هنا فالدَّارُ فيها ملكُ المرأةِ فانصرفتْ اليمينُ إلى ما ينسبُ إليها أصالةً،

(قولُه: فانصرفتِ اليمينُ إلى ما ينسبُ إليها أصالةً إلخ) لا يظهرُ وجهٌ للقولِ بالصَّرفِ لما يُنسبُ لها أصالةً مع إطلاقِ قولِهِم: يُرادُ نِسبةُ السُّكنى، والأوجهُ حملُ ما في "الواقعات" على روايةِ إمامهم. بل الحنثُ في مسألةِ "الواقعات" أولى من الحنثِ في مسألةِ "الخانية"؛ فإنه قد اكتفى للحنثِ فيها بمجردِ السُّكنى تبعاً، فإذا وُجدتْ مع نِسبةِ الملكِ يكونُ الحنثُ بالأولى.

(١) في "و" و"د": ((به)).

(٢) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٨/١.

(٣) المقولة [١٧٥٨٦] قولُه: ((ولو تبعاً)). ٨٣/٣ در بولاق

(٤) ص ٣٩٥ - "در".

(٥) "الخانية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في الدخول ٨٤/٢ هامش "الفتاوى الهندية".

(٦) "الخانية": كتاب الأيمان - باب من الأيمان - فصل في الدخول ٨٠/٢ هامش "الفتاوى الهندية".

(٧) في هذه المقولة.

على مفلسٍ بتشديد اللام، أي: محكومٍ بإفلاسيه (أو) على (مليءٍ غنيٍّ؛ لأنَّ الدَّينَ ليسَ بمالٍ بل وصفٌ في الذِّمَّةِ لا يُتَصَوَّرُ قبضُهُ حقيقةً.

﴿فروع﴾

قال لغيره: والله لتفعلنَّ كذا فهو حالفٌ.....

فدَمَّا سَكَنَهَا زَوْجُهَا نُسِبَتْ إِلَيْهِ وَانْقَطَعَتْ نَسَبُهَا إِلَيْهَا، فَلَمْ يَحْنَثِ الْحَالِفُ بِدُخُولِهَا مَا لَمْ يَنْوِهَا، أَقَادَ بَعْضُهُ السَّيِّدُ "أَبُو السُّعُود" ^(١)، لَكِنْ قَدَّمْنَا ^(٢) فِي بَابِ الدُّخُولِ [٤/١٣٢ب] عَنْ "التَّائِيخَانِيَّةِ" مَا يَفِيدُ اخْتِلَافَ الرُّوَايَةِ، وَلَكِنْ مَا ذُكِرَ مِنَ الْجَوَابِ تَوْفِيقٌ حَسَنٌ رَافِعٌ لاختلافٍ بَقِيْدٍ عَدَمِ النَّيَّةِ الْمَذْكُورِ، أَخَذًا مِمَّا مَرَّ ^(٣) عَنْ "الْحَائِيَّةِ"، فَافْهَم.

مطلب: حَلَفَ لَا مَالَ لَهُ

[١٨٢٩٨] (قَوْلُهُ: بِتَشْدِيدِ اللَّامِ) كَذَا فِي "الْبَحْرِ" ^(٤) عَنْ "مَسْكِين" ^(٥)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّشْدِيدَ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: مُفْلِسٌ وَجَمْعُهُ مُفْلِسٌ كَمَا فِي "المُصْبَاح" ^(٦)، وَهَذَا أَعْمُ مِنَ الْمَحْكُومِ بِإِفْلَاسِهِ وَغَيْرِهِ كَمَا لَا يَخْفَى.

مطلب: الدَّيْنُ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا

[١٨٢٩٩] (قَوْلُهُ: بَلْ وَصَفٌ فِي الذِّمَّةِ الْخ) وَلِهَذَا قِيلَ: إِنَّ الدَّيْنَ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا، عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْمَقْبُوضَ مَضْمُونٌ عَلَى الْقَابِضِ؛ لِأَنَّهُ قَبْضُهُ لِنَفْسِهِ عَلَى وَجْهِ التَّمْلُكِ، وَلَرَبُّ الدَّيْنِ عَلَى الْمَدِينِ مِثْلُهُ، فَالْتَقَى الدَّيْنَانِ قِصَاصًا، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ" ^(٧).

(١) "فتح المعين": كتاب الأيمان - باب اليمين في الدخول والسكنى والخروج والإتيان وغير ذلك ٣٠٨/٢.

(٢) المقولة [١٧٥٨٦] قوله: ((ولو تبعاً)).

(٣) في هذه المقولة.

(٤) "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٠٤/٤.

(٥) "شرح منلا مسكين على كثر الدقائق": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ١٤١-١٤٠.

(٦) "المصباح المنير": مادة ((أفلس)).

(٧) انظر "البحر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٤٠٤/٤.

فإن لم يفعلهُ المخاطَبُ حينئذٍ.....

مطلب: قال لغيره: والله لتفعلن كذا فهو حالفٌ

١٨٣٠٠ (قوله: فإن لم يفعلهُ المخاطَبُ حينئذٍ) كذا أطلقهُ في "الخانية"^(١) و"الفتح"^(٢) و"النهر"^(٣)، وظاهرهُ أَنَّهُ يَحْتَسُ سواءً أمرهُ بالفعل أو لا، وهو كذلك؛ لأنَّ أمرهُ لا يَحَقُّقُ^(٤) الفعل من المحلوفِ عليه، وشرطُ برِّه هو الفعل، وشرطُ حثِّهِ عدمُهُ، ويأتي^(٥) تمامُ بيانه قريباً.

مطلب: قال: والله لا تَقْمُ فقام لا يَحْتُسُ

هذا ورأيتُ في "الصِّيرَفِيَّةِ": ((مرٌّ على رجلٍ فأرادَ أنْ يَقومَ فقال: والله لا تَقْمُ، فقام لا يلزِمُ المارٌّ شيئاً، لكنَّ عليه تعظيمُ اسمِ الله تعالى)) اهـ. وذكرهُ في "البرازية"^(٦) بعبارةٍ فارسيَّةٍ، فهذا الفرعُ مخالفٌ لما مرَّ^(٧)، وقد يُجابُ بأنَّ قولهُ: ((لا تَقْمُ)) نهْيٌ، وهو إنشاءٌ في الحالِ تحقُّقُ مضمونهُ عند التَّلَفُّظِ بِهِ، وهو طلبُ الكفِّ عن القيامِ، فصارَ الحليفُ على هذا الطَّلَبِ الإنشائيِّ، لا على عدمِ القيامِ، فالمقصودُ من الحليفِ تأكيدُ ذلكِ الطَّلَبِ، فليتأمل.

(قوله: وقد يُجابُ بأنَّ قولهُ: ((لا تَقْمُ)) نهْيٌ إلخ) لا شكَّ أنَّ المفهومَ من هذه اليمينِ هو الحليفُ على عدمِ الفعلِ، كما أنَّ المفهومَ من الحليفِ في الأمرِ هو اليمينُ على الفعلِ، ولا يُقصَدُ منهما غيرُ ذلك، كما أنَّ القصدَ من قولهِ: ((لتفعلن)) هو الحليفُ على الفعلِ، ولا يُفهمُ من اللفظِ غيرُ ما ذكر، ولو قيل: إنَّ هذا القسمَ ليس ميمناً لا يُعَدُّ؛ لأنَّها ليست من أنواعِها الثلاثِ؛ ثمَّ رأيتُ في أوَّلِ أيمانِ "الخلاصة" نقلاً عن "المحيط": ((ركنُ اليمينِ باللهِ ذكرُ اسمِ الله تعالى مقروناً بالخبر)) اهـ. ومُفادُهُ أَنَّهُ إنَّ قَرْنَ بِأمرٍ أو نهْيٍ لا يكونُ ميمناً.

(١) "الخانية": كتاب الأيمان - فصل: في عقد اليمين على فعل الغير ٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤/٤٧٢.

(٣) "النهر": كتاب الأيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ق ٢٩٨/١.

(٤) في "أ": ((لا يَحَقُّقُ)).

(٥) المقولة [١٨٣٠٥] قوله: ((لا يدخل فلان داره إلخ)).

(٦) نقول: هي في نسختنا بعبارةٍ عربيَّة، انظر "البرازية": كتاب الأيمان - الفصل الثاني: فيما يكون ميمناً - نوع منه:

أخذه الوالي ٤/٢٦٨ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) في هذه المقولة.

مالهم ينو الاستحلاف. قَالَ لِغَيْرِهِ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ أَوْ لَمْ يَقُلْ: ((عَلَيْكَ)) لِنَفْعَلَنَ كَذَا

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَمْرَ مِثْلُ النَّهْيِ، فَإِذَا قَالَ: بِاللَّهِ اضْرِبْ زَيْدًا الْيَوْمَ، لَا يَحْتَجُّ بِعَدَمِ ضَرْبِهِ، وَيُظْهِرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ قَعَدَ ثُمَّ قَامَ لَا يَحْتَجُّ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِ النَّهْيِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ النَّهْيَ عَنِ الْقِيَامِ الَّذِي تَهَيَّأَ لَهُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ، فَهُوَ يَحْمِلُ الْفَوْرَ الْمَارُّ بَيَانُهَا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَقَعُ كَثِيرًا.

[١٨٣٠١] (قَوْلُهُ: مَا لَمْ يَنْوِ الاستحلافَ) فَإِنْ نَوَى الاستحلافَ فَلَا شَيْءَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، "خَاتِيَّةٌ" ^(١) وَ"فَتْحٌ" ^(٢)، أَيْ: لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ لَمْ يَجِبْهُ بِقَوْلِهِ: نَعَمْ حَتَّى يَصِيرَ حَالِفًا.

مطلب: قَالَ: لِنَفْعَلَنَ كَذَا فَقَالَ: نَعَمْ

قَالَ فِي "الْخَاتِيَّةِ" ^(٣): ((وَلَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لِنَفْعَلَنَ كَذَا فَقَالَ الْآخَرُ: نَعَمْ فَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَنْوِيَ كُلَّ مَنِ الْمُبْتَدِئِ وَالْمُجِيبِ الْحَلْفَ عَلَى نَفْسِهِ فَهُمَا حَالِفَانِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فظَاهِرٌ، وَأَمَّا الثَّانِي، فَلِأَنَّ قَوْلَهُ: نَعَمْ يَتَضَمَّنُ إِعَادَةَ مَا قَبْلَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَ كَذَا، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ حِينَئِذٍ جَمِيعًا.

الوجه ^(٤) الثَّانِي: أَنْ يَرِيدَ الْمُبْتَدِئُ الاستحلافَ، وَالْمُجِيبُ اليمينَ عَلَى نَفْسِهِ، فَالْحَالِفُ هُوَ الْمُجِيبُ فَقَطْ.

الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَرِيدَ الْمُجِيبُ اليمينَ بَلِ الْوَعْدَ، فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا حَالِفًا.

الرَّابِعُ: أَنْ لَا يَكُونُ لِأَحَدِهِمَا نِيَّةٌ، فَالْحَالِفُ هُوَ الْمُبْتَدِئُ فَقَطْ.

الخَامِسُ: أَنْ [١٨٣٠٢/٤٦] يَرِيدَ الْمُبْتَدِئُ الاستحلافَ، وَالْمُجِيبُ الْحَلْفَ، فَالْمُجِيبُ حَالِفٌ لَا غَيْرَ). اهـ ملخصاً.

قُلْتُ: هَذَا الْأَخِيرُ هُوَ عَيْنُ الثَّانِي، فَتَأَمَّلْ.

(١) "الخاتية": كتاب الأيمان - فصل في عقد اليمين على فعل الغير ٩/٢ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - مسائل متفرقة ٤٧٢/٤ بتصرف.

(٣) "الخاتية": كتاب الأيمان - فصل في عقد اليمين على فعل الغير ٩/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) ((الوجه)) ليست في "م".

فالحالِفُ هو المبتدئُ ما لم ينوِ الاستفهامَ، ولو قالَ: عليكُ عهدُ اللهِ إنْ فعلتَ كذا فقالَ: نعم فالحالِفُ المحيِبُ. لا يدخلُ فلاَنُ دارَه فيمينُهُ على النَّهي إنْ لم يملكِ منعه، وإلا فعلى النَّهي والمنع جميعاً. آجرَ دارَه ثم حلفَ أَنه لا يتركُه فيها.....

[١٨٣٠٢] (قوله: فالحالِفُ هو المبتدئُ) وكذا فيما لو قالَ: أحلفُ أو أشهدُ بالله، قالَ: ((عليك)) أو لا فلا يمينَ على المحيِبِ في الثلاثة، وإنْ نوى أن يكونَ الحالِفُ هو المحيِبُ، "حاشية" (١).

قلتُ: ووجهه أَنه أسندَ فعلَ القَسَمِ إلى نفسه، فلا يمكنُ أن يكونَ فاعلهُ غيره.

[١٨٣٠٣] (قوله: ما لم ينوِ الاستفهامَ) أي: بأن تكونَ همزةُ الاستفهامِ مقدَّرة، فيصيرَ المعنى: هل أحلفُ أم لا؟ وهذا يصلحُ حيلةً إذا أرادَ أن لا يحنثَ، فافهم.

[١٨٣٠٤] (قوله: فالحالِفُ المحيِبُ) ولا يمينَ على المبتدئِ وإنْ نوى اليمينَ، "حاشية" (٢) و"فتح" (٣)، أي: لإسناده الحلفَ إلى المخاطَبِ، فلا يمكنُ أن يكونَ الحالِفُ غيره.

مطلب: حلفَ لا يدخلُ فلاَنُ دارَه

[١٨٣٠٥] (قوله: لا يدخلُ فلاَنُ دارَه إلخ) نقلَه في "النهر" (٤) عن "مُتَيْة المفتي"، وهكذا رأيتهُ فيها لكنْ بنفِظِ الدَّارِ معرفةً، وهذا محمولٌ على ما إذا كانَ فلاَنُ ظالماً لا يمكنُ الحالِفُ أن يمنعهُ،

(قوله: وهذا محمولٌ على ما إذا كانَ فلاَنُ ظالماً إلخ) لا حاجةَ لهذه العبارة؛ فإنها مؤدَّى عبارة "الشارح"، فلا يصحُّ أن تجعلَ تأويلاً لعبارة "النية" تصحيحاً لها، وحيث جعلَه أحدُ التأويلاتِ لعبارة "النية" وارتضاهُ يكونُ الحكمُ فيها ما هو مذكورٌ في الشَّارحِ، ولا شكَّ أن مسألة - ما لو حلفَ على آخيه أن لا تتكلَّم - مساويةٌ لمسألة "النية"، والمسألةُ الثانيةُ المذكورةُ في "الولولجية" ليس فيها التعرُّضُ للبرِّ أو عديمه بالقول، بل سكَّت عنه، فلا يصلحُ شاهداً، إمَّا يبيِّنُ فيها أَنه يحنثُ بالدُّخولِ، ولا يظهرُ فرقٌ بينَ النفسي والإِنشائي أَنه يبرُّ بالقول إذا كانَ المحلوفُ عليه ظالماً، وذكرَ في آخرِ إيمان "الفتح": ((حلفَ لا أتركُ فلاَناً يفعلُ كذا - كلامٌ من هنا، أو لا يدخلُ - يبرُّ بقوله: لا تفعل، لا تخرجَ، لا تُمِرَّ، أطاعه أو عصاه)) اهـ. ونقلها "الشَّرْنبلاي" عنه في رسالته، فانظر كيف سوَّى بينَ ((لا أتركُ)) وبينَ ما بعده في أَنه يبرُّ في ذلك بالقول.

(١) "الحاشية": كتاب الإيمان - فصل في عقد اليمين على فعل الغير ٩/٢ بتصريف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "الفتح": كتاب الإيمان - مسائل مفترقة ٤/٧٢٢.

(٣) "النهر": كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٢٩٨/١.

كما يُعلمُ ممَّا ذكرَهُ "الشَّرْهُبَلَالِيُّ" في رسالته^(١) عن "الخائِثَةِ"^(٢) و"الْخُلَاصَةِ"^(٣) وغيرهما: ((حَلَفَ لَا يَدْعُ فَلَانًا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ، فَلَوْ الدَّارُ مِلْكُ الْخَالِفِ فَشَرَطُ السِّرِّ مَنَعُهُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ بِقَدْرِ مَا يُطِيقُ، فَلَوْ مَنَعَهُ بِالْقَوْلِ دُونَ الْفِعْلِ حَيْثُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ فَمَنَعُهُ بِالْقَوْلِ دُونَ الْفِعْلِ لَا يَحْنُثُ بِالْذُّخُولِ، وَفِي "الْقُنْيَةِ"^(٤) عَنْ "الْوَبَرِيِّ"^(٥): حَلَفَ لِيُخْرِجَنَّ سَاكِنَ دَارِهِ الْيَوْمَ - وَالسَّائِكُنَ ظَالِمًا غَالِبًا - يَتَكَلَّفُ فِي إِخْرَاجِهِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ فَالْيَمِينُ عَلَى التَّلَفُظِ بِالسَّانِ)) اهـ.

قال: ((وهذا يفيدُ أنَّ ما مرَّ - مِنْ حَنْثِ الْمَالِكِ بِالْمَنَعِ بِالْقَوْلِ فَقَطْ - مَقِيدٌ، بَمَا إِذَا قَدَّرَ عَلَى مَنَعِهِ بِالْفِعْلِ، وَإِلَّا فَيَكْفِيهِ الْقَوْلُ، وَيَفِيدُهُ قَوْلُ "الخائِثَةِ": بِقَدْرِ مَا يُطِيقُ)). هذا حاصلُ ما ذكرَهُ في الرِّسَالَةِ، وَقَدْ لَخَّصَهَا السَّيِّدُ "أَبُو السُّعُودِ"^(٦) تَلْخِيصًا مَخْلًا، وَنَقَلَهُ عَنْهُ "ط"^(٧) فِي الْبَابِ السَّابِقِ، وَأَنَّهُ^(٨) أَقْنَى - بِنَاءً عَلَى مَا فَهِمَهُ: فَمِنْ حَلَفَ عَلَى أَخِيهِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ - بِأَنَّهُا لَوْ تَكَلَّمَتْ بَعْدَ مَا نَهَاها عَنِ الْكَلَامِ لَا يَحْنُثُ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَنَعَهَا، وَقَاسَ عَنِّي ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْيَمِينُ عَلَى الْإِثْبَاتِ: مِثْلَ لَتَفْعَلَنَّ يَكْفِي أَمْرُهُ بِالْفِعْلِ.

مطلب في الفرق بين لا يدعُهُ يَدْخُلُ وبين لا يَدْخُلُ

قلتُ: وهذا خطأٌ فاحشٌ للفرقِ البينِ بينَ قولِنَا: لَا أَدْعُهُ يَفْعَلُ وبينَ لَا يَفْعَلُ، يَوْضَحُ ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ^(٩) فِي التَّعْلِيلِ عَنْ "الْوَلَوَالِجِيَّةِ": ((رَجُلٌ قَالَ: إِنَّ أَدَخَلْتُ فَلَانًا بَيْتِي، أَوْ قَالَ: إِنَّ دَخَلَ فَلَانٌ

(١) الْمَسْمَاةُ: "أَحْسَنُ الْأَقْوَالِ لِلتَّخْلُصِ مِنْ مَحْظُورِ الْفِعَالِ" ق ٣٣٦/أ ضمن مجموع رسائله، لأبي الإخلاص حسن بن عسَّار الوفاي الشَّرْهُبَلَالِيُّ المصري (ت ١٠٦٩هـ). {إيضاح المكنون} ٣٣/١، "خلاصة الأثر" ٣٨/٢، "هدية العارفين" ٢٩٢/١.

(٢) "الخائِثَةِ": كتاب الأيمان - مسائل اليمين في الترك ٤٢/٢ - تبصر في هامش "الفتاوى الهندية".

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الأيمان - الفصل السابع عشر: في اليمين في الدور ق ١٣١/أ.

(٤) "القنينة": كتاب الأيمان - باب اليمين على فعل فيمنع منه أو يعجز ق ٥٨/ب.

(٥) تقدمت ترجمته في ٥١٦/١.

(٦) "فتح المعين": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزويج والصوم والصلاة وغيرها ٣٣٥/٢.

(٧) "ط": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة ٣٧٤/٢.

(٨) أي: أنَّ أبا السَّعُودِ أَقْنَى....

(٩) المقولة [١٤٥٢] قوله: ((فاليمين على التلغظ بالنسأ)).

بيتي، أو قال^(١): إِنْ تَرَكْتُ فَلَانًا يَدْخُلُ بَيْتِي فَأَمْرُهُ طَالِقٌ، فاليمينُ في الأوَّلِ على أَنْ يَدْخُلَ بِأَمْرِهِ؛ لَأَنَّهُ مَتَى دَخَلَ بِأَمْرِهِ فَقَدْ أَدَخَلَهُ، وفي الثَّانِي على الدُّخُولِ أَمْرَ الْخَالِفِ أَوْ لَمْ يَأْمُرْ، عَلِمَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ؛ لَأَنَّهُ وَجِدَ الدُّخُولَ، [١٣٣ق/٤ب] وفي الثَّالِثِ على الدُّخُولِ يَعْلَمُ الْخَالِفُ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ الْحَنْثَ التَّرْكَ لِلدُّخُولِ، فَمَتَى عَلِمَ وَلَمْ يَمْنَعْ فَقَدْ تَرَكَ)) اهـ، ونَقَلَ مثْلَهُ في "البحر"^(٢) عن "المحيط" وغيره، فانظُرْ كَيْفَ جَعَلُوا الْيَمِينَ فِي الثَّانِي عَلَى مَجْرَدِ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ هُوَ دَخُولُ فَلَانٍ، فَمَتَى تَحَقَّقَ دَخُولُهُ تَحَقَّقَ شَرَطُ الْحَنْثِ وَإِنْ مَنَعَهُ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا؛ لِأَنَّ مَنَعَهُ لَا يَنْفِي دَخُولَهُ بَعْدَ تَحَقُّقِهِ، وَأَمَّا عَدَمُ الْحَنْثِ بِالْمَنْعِ قَوْلًا وَفِعْلًا أَوْ قَوْلًا فَقَطْ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَارِ^(٣) فَهُوَ خَاصٌّ بِالْحَلِفِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْعُهُ أَوْ لَا يَتْرَكُهُ يَدْخُلُ، وَكَذَا قَوْلُهُ: لَا يَخْلِيهِ يَدْخُلُ؛ لَأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَمْنَعْهُ تَحَقَّقَ أَنَّهُ تَرَكَهُ أَوْ حَلَّاهُ فَيَحْنُثُ، هَذَا هُوَ الْمَصْرُوحُ بِهِ فِي عَامَّةِ كِتَابِ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْوَجْهِ، وَقَدْ مَنَّا^(٤) فِي آخِرِ بَابِ الْيَمِينَ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فِيمَا لَوْ قَالَ: لَا أَفَارُقُكَ حَتَّى تَقْضِيَنِي حَقِّي أَنَّهُ لَوْ فَرَّ مِنْهُ لَا يَحْنُثُ، وَلَوْ قَالَ: لَا يَفَارُقُنِي يَحْنُثُ كَمَا فِي "الْحَاشِيَةِ"^(٥)، فَقَدْ جَزَمَ بِحَنْثِهِ إِذَا فَرَّ مِنْهُ بَعْدَ حَلْفِهِ: ((لَا يَفَارُقُنِي))، وَعَلَى هَذَا فَالضُّوَابُ فِي جَوَابِ الْفَتَاوَى السَّابِقَةِ: أَنَّ أُخْتَهُ إِذَا تَكَلَّمَتْ يَحْنُثُ، سِوَاءَ مَنَعِهَا عَنِ الْكَلَامِ أَوْ لَا؛ لِتَحَقُّقِ شَرَطِ الْحَنْثِ وَهُوَ الْكَلَامُ، وَمَنَعُهُ لَهَا لَا يَرْفَعُهُ بَعْدَ تَحَقُّقِهِ كَمَا لَا يَخْفَى، نَعَمْ لَوْ كَانَ الْحَلْفُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتْرَكُهَا أَوْ لَا يَخْلِيهَا تَكَلَّمَ فَإِنَّهُ يَبْرُ بِالْمَنْعِ قَوْلًا فَقَطْ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمَنْعِ بِالْفِعْلِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ، كَمَا قَالَ فِي "الْحَاشِيَةِ"^(٦): ((رَجُلٌ حَنَفَ بِطُلَاقِ امْرَأَتِهِ أَنْ لَا يَدْعَ فَلَانًا يَمُرُّ عَلَى هَذِهِ الْقَنْطَرَةِ، فَمَنَعَهُ بِالْقَوْلِ يَكُونُ بَارًّا؛ لَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْمَنْعَ بِالْفِعْلِ)) اهـ، وَبِمَا قَرَرْنَاهُ ظَهَرَ أَنَّ مَا نَقَلْنَاهُ

(١) قوله: ((إِنْ دَخَلَ فَلَانُ بَيْتِي أَوْ قَالَ)) سَاقِطٌ مِنْ "م".

(٢) "البحر": كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الْيَمِينَ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكْنَى وَالْإِتْيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ٣٣١/٤.

(٣) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٤) الْمَقُولَةُ [١٧٨٥٠] قَوْلُهُ: ((وَكَذَا لَا أَفَارُقُكَ حَتَّى تَقْضِيَنِي حَقِّي الْيَوْمَ)).

(٥) "الْحَاشِيَةِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلُ فِي الْيَمِينَ الْمُؤَقَّتَةِ ٣٠/٢ - ٣١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٦) "الْحَاشِيَةِ": كِتَابُ الْإِيمَانِ - فَصْلُ فِي الْيَمِينَ عَلَى التَّرْكِ ٤٢/٢ - ٤٣ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

"الشَّارِحُ" تبعاً لـ "المنية" لا يصحُّ حملُهُ على ظاهرِهِ لمخالفَتِهِ للمشهورِ في الكتِّيبِ، فلا بدَّ من تأويلِهِ بما قدَّمناه^(١)، وقد يؤوَّلُ بأنَّهُ أرادَ معنى: لا يدعُهُ يدخلُ كما أفتى بِهِ في "الخيرية"^(٢)، حيثُ سئلَ عَمَّنْ حَلَفَ على صهرِهِ أَنَّهُ لا يرحلُ مِنْ هذه القريةِ، فرحلَ قهراً عليه، فهل يَحْنَثُ؟ أجاب: ((مقتضى ما أفتى بِهِ "قارئ الهداية"^(٣) واستدلَّ بِهِ "الشيخ محمد الغزي" وأفتى بِهِ أَنَّهُ إِنْ نَوَى لا يُمكنُهُ فرحلَ قهراً عليه لا يَحْنَثُ)) اهـ، أو يؤوَّلُ بأنَّهُ سقطَ مِنْ عبارةِ "المنية" لفظُ: لا يدعُهُ، وإلَّا فهو مردودٌ؛ لأنَّ العملَ على ما هو المشهورُ الموافقُ للمعقولِ والمنقولِ دونَ الشَّاذِّ الخفيِّ المعلومِ، فاعتنمَ هذا التحريرَ، والله سبحانه أعلم.

(تنبيه)

عَلِمَ أيضاً ممَّا ذكرناه^(٤) أَنَّهُ لو كَانَ الحلفُ على الإثباتِ مثلَ قولِهِ: واللهِ لتفعلنَّ^(٥) كذا فشرطُ البرِّ هو الفعلُ حقيقةً، ولا يمكنُ قياسُهُ على: ((لا يدعُهُ يفعل)) بأنَّ يُقالَ هنا: يكفي أمرُهُ بالفعل، فإنَّ ذلكَ لم يقلَّ بِهِ أحدٌ، وأمَّا ما مرَّ^(٦) عن "القنية" - في: لِيُخْرِجَنَّ ساكنَ دارِهِ - فذلكَ في معنى: لا يدعُهُ يسكنُ [١/٣٤٤/٤] كما عَلِمَ ممَّا مرَّ^(٦)، أمَّا هنا فلا يكفي الأمرُ؛ لأنَّ حلفَهُ على الفعلِ لا على الأمرِ بِهِ، ومجردُ الأمرِ بِهِ لا يَحَقِّقُهُ كما لا يخفى، فإذا لم يفعلْ يَحْنَثُ الحالفُ كما مرَّ^(٦)، سواءً أَمَرَهُ أو لا، وهذا ظاهرٌ جليٌّ أيضاً، ولكنَّ جُلَّ مَنْ لا يسهو، فافهم.

(١) في هذه المقالة.

(٢) "الفتاوى الخيرية": كتاب الأيمان ٨٦/١.

(٣) "فتاوى قارئ الهداية": مسألة في الحلف بالطلاق ص ٦٩-.

(٤) في هذه المقالة.

(٥) في "ب": ((لتفعلن)) بالغين المعجمة، وهو تحريف.

(٦) في هذه المقالة.

برَّ بقوله: اخرج، لا يدع ما له اليوم على غريمه فقدمه للقاضي وحلفه برَّ. قيل له: إن كنت فعلت كذا فامرأتك طالق فقال: نعم وقد كان فعلت. وفي "الأشياء"^(١): القاعدة الحادية عشرة: السؤال معاذ في الجواب، قال: امرأة زيد طالق أو عبده حر أو عليه المشي لبيت الله إن فعل كذا، وقال زيد: نعم كان حالفاً إلى آخره. ادعى عليه فحلف بالطلاق ما له عليه شيء فبرهن بالمال حنث، به يقتي. حلف أن فلاناً ثقیل وهو عند الناس غير ثقیل وعنده ثقیل لم يحنث إلا أن ينوي ما عند الناس. لا يعمل معه في القصاره مثلاً فعمل مع شريكه حنث، ومع عبده المأذون لا. لا يزرع أرض فلان فزرع أرضاً بينه وبين غيره حنث؛ لأن نصف الأرض تسمى أرضاً بخلاف: لا أدخل دار

(١٨٣٠٦) (قوله: برَّ بقوله: اخرج) لأن عقد الإجارة منعه من الإخراج بالفعل؛ لأن مالك الدار لا يملك المنفعة مدة الإجارة، فهو حينئذ كالأجنبي "شُرُّبالي".
(١٨٣٠٧) (قوله: وحلفه برَّ) لأن قوله: ((لا يدع)) ينصرف إلى ما يقدر عليه، وبعد تحليفه لا يقدر على الأحن، وشرط الحنث أن يتركه مع القدرة، ولذا لا يحنث إذا قال: لا أدع فلاناً يفعل ففعل في غيبته.

(١٨٣٠٨) (قوله: طلقت) لأنه صار حالفاً للقاعدة المذكورة عقبة.
(١٨٣٠٩) (قوله: به يقتي) وهو قول "أبي يوسف" خلافاً "لمحمد"، بخلاف ما لو برهن أنه أقرضه ألفاً والمسألة بجائها لا يحنث، اهـ "فتح"^(٢)، أي: لجواز أنه أقرضه ثم أبرأه أو استوفى منه قبل الدعوى، فلم يظهر كذب المدعى عليه.

(١٨٣١٠) (قوله: حنث إلخ) لأن كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه، ويصير الحالف عاملاً مع المحلوف عليه وإن كان عقد الشركة نفسه لا يوجب الحقوق، أمّا العبد

(١) "الأشياء والنظائر": ص ١٧٧.

(٢) "الفتح": كتاب الأيمان - باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك ٤/٥٠: بتصرف.

فلان فدخلَ المشترَكةَ إذا لم يكن ساكناً. والله سبحانه أعلم.

المأذون فلا يرجع بالعهدِ على المولى، فلا يصيرُ الخالفُ شريكاً لمولاهُ، "بحر"^(١) عن "الظهيرية"^(٢).
 [١٨٣١١] (قوله: فدخلَ المشترَكةَ) أي: فلا يَحْتُ؛ لأنَّ نصفَ الدَّارِ لا يسمَّى داراً، "فتح"^(٣).
 [١٨٣١٢] (قوله: إذا لم يكن ساكناً) تركَّ في "الفتح"^(٣) هذا القيدَ، وقد صرَّحَ به في
 "الخانية"^(٤)، قال "ط"^(٥): ((أمَّا إذا كانَ ساكناً فهي دارُهُ؛ لأنَّ الدَّارَ حيثُ تَعْمُ المستأجرة فأولى
 المشترَكةَ التي سكنها))، والله سبحانه وتعالى أعلم.

انتهى بفضل الله تعالى ومنه

الجزء الحادي عشر ويليه الجزء الثاني عشر

وأوله كتاب الحدود

(١) "البحر": كتاب الإيمان - باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة ٣٧٩/٤.

(٢) "الظهيرية": كتاب الإيمان - القسم الثاني - الفصل الخامس: في اليمين على العقود التي ليس لها حقوق ق ١٣٣/ب.

(٣) "الفتح": كتاب الإيمان - مسائل متفرقة ٤٧٢/٤.

(٤) "الخانية": كتاب الإيمان - باب من الإيمان - فصل في الدخول ٧٨/٢ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "ط": كتاب الإيمان - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك ٣٨٧/٢.

الاستدراكات

الصحيفة

الاستدراكات

٦٨٣ الاستدراكات على العلامة ابن عابدين
٦٨٥ الاستدراكات على المطبوعة البولاقية
٦٨٧ الاستدراكات على المطبوعة الميمنية

الاستدراكات على العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى *

التسلسل	الصحيفة	الهامش
٢٤	٢٩٦	(٤)
٢٥	٢٩٩	(٤)
٢٦	٣١٠	(٢)
٢٧	٣١٨	(٦)
٢٨	٣٢٣	(٦)
٢٩	٣٢٥	(٧)
٣٠	٣٤١	(١)
٣١	٣٥٥	(٣)
٣٢	٣٧٧	(٦)
٣٣	٣٧٧	(١٠)
٣٤	٣٨٥	(٣)
٣٥	٤١٩	(٢)
٣٦	٤٤٣	(٢)
٣٧	٤٥٦	(٣)
٣٨	٤٧٧	(٤)
٣٩	٤٧٨	(٧)
٤٠	٤٨٠	(٣)
٤١	٥٠٩	(١)
٤٢	٥٦٠	(٤)
٤٣	٥٧١	(٨)
٤٤	٦١٢	(٢)
٤٥	٦٢٤	(٦)
٤٦	٦٦٤	(٤)

التسلسل	الصحيفة	الهامش
١	٥	(٢)
٢	١٤	(٧)
٣	٢٠	(٦)
٤	٢٤	(٣)
٥	٥٨	(١)
٦	٨٥	(١)
٧	٩٠	(١)
٨	٩٠	(٤)
٩	١٠٩	(٥)
١٠	١١٥	(٣)
١١	١١٧	(٤)
١٢	١٢١	(٣)
١٣	١٥٦	(١)
١٤	١٥٩	(٥)
١٥	١٦٥	(٥)
١٦	١٦٧	(٥)
١٧	١٧٧	(٣)
١٨	١٨٥	(٤)
١٩	١٩٩	(٥)
٢٠	٢٣٧	(٦)
٢١	٢٦١	(٤)
٢٢	٢٩٠	(٧)
٢٣	٢٩٢	(٦)

* سبقت الإشارة - في مقدمة هذا الكتاب عند الحديث على توثيق النصوص - إلى أنَّ العلامة ابن عابدين رحمه الله كان يتمتع بأمانة علمية بالغة وصدق كبير في نقله عن كتب المذهب، أو في تقريره للمسائل العلمية، ولكن الله تعالى أبى العصمة إلا لكتابه، فكان ثمة استدراكات أشرنا إلى مواضعها في الجداول الآتية، نضعها بين أيدي أهل العلم والفقهاء للمدرسة والبحث والإطلاع، شاكرين لكل من يتقدم إلينا بتسديدهم مبني على دليل وتعليل، والله الموفق للصواب.

الاستدراكات على المطبوعة البولاقية

التسلسل	الصحيفة	الهامش
٢٤	٣٥٠	(١)
٢٥	٣٥٤	(١)
٢٦	٣٥٤	(٢)
٢٧	٣٦٠	(١)
٢٨	٣٦٠	(٢)
٢٩	٣٧٧	(٩)
٣٠	٤٦٩	(٤)
٣١	٤٩٧	(١)
٣٢	٤٩٨	(٢)
٣٣	٥١٥	(٢)
٣٤	٥٢٢	(٢)
٣٥	٥٤١	(١)
٣٦	٥٥٠	(١)
٣٧	٥٨٢	(٤)
٣٨	٥٨٨	(١)
٣٩	٥٩٨	(٤)
٤٠	٥٩٨	(٥)
٤١	٥٩٨	(٦)
٤٢	٦٠٤	(٧)
٤٣	٦١١	(٣)
٤٤	٦٦١	(٢)
٤٥	٦٧٧	(٥)

التسلسل	الصحيفة	الهامش
١	٤٦	(١١)
٢	٦١	(١)
٣	٦٤	(٣)
٤	٧٠	(١)
٥	٧٩	(٣)
٦	٨٢	(١)
٧	٨٦	(١)
٨	٨٩	(١)
٩	٩٨	(١١)
١٠	١٢٥	(٥)
١١	١٤١	(١)
١٢	١٦٢	(٤)
١٣	١٦٤	(١)
١٤	١٦٤	(٢)
١٥	٢٠٩	(١)
١٦	٢٢٨	(٢)
١٧	٢٥٥	(٧)
١٨	٢٥٧	(١)
١٩	٢٧٧	(٣)
٢٠	٢٩٢	(٨)
٢١	٣٠٨	(٥)
٢٢	٣١٩	(١)
٢٣	٣٢٨	(٢)

الاستدراكات على المطبوعة اليمينية

التسلسل	الصحيفة	الهامش
٢١	٢٩٠	(٦)
٢٢	٣٣٣	(٢)
٢٣	٣٧٧	(٩)
٢٤	٤٥٧	(٢)
٢٥	٤٦٩	(٤)
٢٦	٤٧٨	(٨)
٢٧	٤٨٤	(٤)
٢٨	٤٨٧	(١)
٢٩	٤٩٢	(٣)
٣٠	٥٢٠	(١)
٣١	٥٢٠	(٣)
٣٢	٥٢٢	(٢)
٣٣	٥٤١	(١)
٣٤	٥٥٠	(١)
٣٥	٥٥١	(٥)
٣٦	٥٨٢	(٤)
٣٧	٦٣٠	(١)
٣٨	٦٣١	(١)
٣٩	٦٧٦	(١)

التسلسل	الصحيفة	الهامش
١	٦	(٢)
٢	١٤	(٥)
٣	٤٤	(٦)
٤	٥٩	(٢)
٥	٦٨	(٤)
٦	٨٩	(١)
٧	٩٥	(٦)
٨	٩٧	(٥)
٩	٩٨	(١١)
١٠	١٠٤	(٣)
١١	١٠٧	(٧)
١٢	١٣٥	(١)
١٣	١٤١	(١)
١٤	١٤٧	(٥)
١٥	١٦٢	(٤)
١٦	٢٠١	(٨)
١٧	٢٠٨	(٦)
١٨	٢١٢	(٦)
١٩	٢٣٣	(٢)
٢٠	٢٥٨	(٢)

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الصحيفة

الموضوع

كتاب العتق

- ٥ كتاب العتق
- ٦ تعريفه: لغة وشريعاً
- ٨ ركن العتق
- ٨ صفة العتق
- ١٧ مطلب: الفقهاء لا يعتبرون الإعراب
- ٢٥ مطلب في كنايات الإعتاق
- ٣٨ مطلب في مِلْكِ ذِي الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ
- ٥٢ المسائل التي يتبع فيها الحَمْلُ أُمَّهُ
- ٥٣ مطلب في حكم المتولّد بين شاةٍ وغيرها
- ٥٥ مطلب: أهل الحرب كلّهم أرقاء
- ٦١ مطلب: الشَّرْفُ لَا يَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ الشَّرِيفَةِ
- ٦٢ مطلب: يُتَصَوَّرُ هَاشِمِيٌّ رَقِيقٌ وَالِدَاهُ هَاشِمِيَانِ

باب عتق البعض

- ٦٦ باب عتق البعض
- ٨٥ مطلب في الفرق بين: ((إن لم يدخل)) وبين: ((إن لم يكن دخلاً))
- ٨٦ حكم ما لو ملك قريّة بسبب ما مع رجلٍ آخر
- ٩٢ الولاء بين المعتق والمدبر أثلاثاً
- ٩٥ مطلب: أم الولد لا قيمة لها خلافاً لهما
- ١٠٤ هل التهديد بالطلاق كالطلاق؟

١١٥ فروع فقهية.

باب الحلف بالعتق

١١٦ باب الحلف بالعتق

١١٧ مطلب: تحقيق مهم في (يومئذ).

١٢٢ فروع فقهية.

باب العتق على جُعل

١٢٤ باب العتق على جُعل.

١٣٠ تنبيه: العتق بالتَّخْلِيَة لَا يَخْصُ العتق المعلق.

١٤٥ فرع: أَعْتَقْتُ عَنِّي عَبْدًا وَأَنْتَ حُرٌّ.

باب التدبير

١٤٧ باب التدبير.

١٥٠ مطلب في الوصية للعبد.

١٥٥ مطلب في شرط واقف الكتب الرهن بها.

١٦٣ ولد المدبرة مدبر.

١٦٦ مطلب: الكمال بن الهمام من أهل الترجيح.

١٧٠ فرع: قال مريض: أَعْتَقُوا غُلَامِي إلخ.

باب الاستيلاء

١٧٢ باب الاستيلاء.

١٨٤ حكم المستولدة.

١٨٥ مطلب في القضاء بجواز بيع أم الولد.

١٨٦ مطلب في قضاء القاضي بخلاف مذهبه.

١٩٣ مطلب: خصومة الذمي أشد من خصومة المسلم.

٢١٣	فروع فقهية.....
	كتاب الأيمان
٢١٦	كتاب الأيمان.....
٢١٦	تعريف اليمين لغةً وشرعاً.....
٢١٨	مطلب: حلف لا يحلف حَتَّى بالتعليق إلا في مسائل.....
٢٢٠	شرط اليمين.....
٢٢٠	مطلب في يمين الكافر.....
٢٢٢	حكم اليمين.....
٢٢٢	ركن اليمين.....
٢٢٢	مطلب في حكم الحلف بغير الله تعالى.....
٢٢٤	اليمين الغموس.....
٢٢٧	مطلب في معنى الإثم.....
٢٢٨	اليمين اللغو.....
٢٣٢	اليمين المنعقدة.....
٢٣٥	مطلب في الفرق بين السهو والنسيان.....
٢٤٠	القسم بالله تعالى.....
٢٤٥	القسم بصفة من صفاته تعالى.....
٢٤٨	القسم بغير الله كالنبي والقرآن والكعبة.....
٢٤٨	مطلب في الحلف بالقرآن.....
٢٥٣	مطلب تعدد الكفارة لتعدد اليمين.....
٢٥٨	القسم بقوله: لعمرُ الله وايمُ الله.....
٢٦٣	القسم بقوله: إن فَعَلَ كَذَا فهو كافر.....

٢٧٨	مطلب: حروف القسم.
٢٨٣	مطلب فيما لو أسقط اللام والنون من جواب القسم.
٢٨٨	مطلب: كفارة اليمين.
٢٩٦	مَصْرَفُ الْكَفَّارَةِ مَصْرَفُ الزَّكَاةِ.
٢٩٦	لا كفارة بيمين كافر.
٢٩٧	حكم ما لو حلف على معصية.
٢٩٩	مطلب: استعملوا لفظ ((ينبغي)). بمعنى: ((يجب)).
٢٩٩	مطلب في تحريم الحلال.
٣٠٤	مطلب: حلف لا يأكل معيئاً فأكل بعضه.
	مطلب: لا أذوق طعاماً ولا شراباً حَيْثَ بأحدهما بخلاف: لا أذوق
٣٠٥	طعاماً وشراباً.
٣٠٧	مطلب: الجمعُ المضاعفُ كالمنكرِ بخلاف المعرفِ بـأل.
٣٠٨	مطلب: كُلُّ حِلٍّ عَلَيَّ حرام.
٣٠٩	مطلب: تعارفوا ((الحرام يلزمني)) و((الطلاق يلزمني)).
٣١٤	مطلب في أحكام النذر.
٣١٩	حكم نَذَرٍ ما ليسَ من جنسيه فرضٌ.
٣٢٩	نذر أن يذبح ولده فعليه شاة.
٣٣٢	مطلب: النَّذْرُ غَيْرُ الْمُعْلَقِ لا يختصُّ بزمان ومكان ودرهم وفقير.

باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان والركوب وغير ذلك

٣٤٠	باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان والركوب وغير ذلك...
٣٤٠	مطلب: الأيمان مبنية على العرف.

- ٣٤١ مبحثٌ مهمٌّ في تحقيق قولهم: الأيمان مبنيةٌ على الألفاظ لا على الأغراض
- ٣٤٨ حلف لا يدخل داراً فدخلها خربةً.....
- ٣٦٢ مطلب: حلف لا يسكن هذه الدار إلخ.....
- ٣٦٦ مطلب: إن لم أخرج فكذا فقيّد أو مُنِعَ حنثٌ.....
- ٣٦٩ مطلب: حلف لا يُساكن فلاناً.....
- ٣٨٣ مطلب: حلف لا يخرج إلى مكة ونحوها.....
- ٣٨٥ تنبيه: حلف ليسافر.....
- ٣٨٨ مطلب: حلف ليأتيني إن استطاع.....
- ٣٩٠ مطلب: لا تخرجي إلا بإذني.....
- ٣٩٥ مطلب: لا يدخل دار فلان يُراد به نسبة السُكنى.....
- ٣٩٧ مطلب: لا يضع قدمه في دار فلان.....
- ٣٩٨ مطلب في يمين القور.....
- ٤٠٤ مطلب: إن ضربتني ولم أضربك.....
- ٤٠٥ مطلب: حلف لا يركب دابةً فلان.....
- باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام**
- ٤٠٩ باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام.....
- ٤١٣ مطلب في الفرق بين الأكل والشرب والذوق.....
- ٤١٤ مطلب: حلف لا يأكل من هذه النحلة.....
- ٤١٤ مطلب: إذا تعذرت الحقيقة أو وُجدَ عُرفٌ بخلافها تركت.....
- ٤١٥ مطلب فيما لو وصلَ غُصن شجرة بأخرى.....
- ٤٢٢ مطلب: لا تكلّم هذا الصبي.....
- ٤٢٣ حلف لا يذوق من هذا الخمر فصار خلاً.....

- ٤٢٧ مطلب: حلف لا يأكل لحماً.
- ٣٢٨ مطلب في اعتبار العُرفِ العمليِّ كالعُرفِ اللَّفْظيِّ.
- ٤٣٤ مطلب: لا يأكل هذا البرّ.
- ٤٣٨ مطلب: لا يأكل خبزاً.
- ٤٤٠ مطلب: لا يأكل طعاماً.
- ٤٤٤ مطلب: لا يأكل فاكهة.
- ٤٤٥ مطلب: حلف لا يأكل حنّوى.
- ٤٤٨ مطلب: لا يأكل إداماً ولا يأتمد.
- ٤٥١ مطلب: غرضُ عليه اليمينُ فقال: نعم.
- ٤٥٣ مطلب في بيان التغدّي.
- ٤٥٥ مطلب: لا يتغدّى أو لا يتعشّى.
- ٤٥٦ مطلب: قال: إن أكلتُ أو شربتُ ونوى معيئاً لم يصحّ.
- ٤٦٣ مطلب: نيةُ تخصيصِ العامِّ تصحُّ ديانةً لا قضاءً خلافاً للخصّاف.....
- ٤٦٦ مطلب: إذا كان الحالف مظلوماً يُفتى بقول "الخصّاف".
- ٤٦٧ مطلب: النيةُ للحالف لو بطلاق أو عتاق.
- ٤٦٩ مطلب: حلف لا يشرب من دجلة فهو على الكرّع.
- ٤٧٢ مطلب: تصوّر اليرّ في المستقبل شرطُ انعقادِ اليمين وبقائها.
- ٤٧٣ مطلب: حلف لا يشرب ماء هذا الكوز ولا ماء فيه أو كان فيه ماءً فصبّ.
- ٤٧٩ مطلب في قولهم: الديونُ تُقضى بأمثالها.
- ٤٨٠ مطلب: حلف ليصعدنّ السماء أو ليقبلنّ الحجر ذهباً.
- ٤٨١ مطلب: يجوز تحويل الصفات وتحويل الأجزاء.
- ٤٨٤ مطلب: حلف لا يكلمه.

- ٤٩٢ مطلب: حلف لا يكلمه شهراً فهو من حين حلفه.....
- ٤٩٢ مطلب مهم: لا يكلمه اليوم ولا غداً ولا بعد غدٍ فهي أيمان ثلاثة....
- ٤٩٦ مطلب: أنت طالق يوم أكلم فلاناً فهو على الجديدين.....
- ٤٩٧ مطلب: إن كلمته إلا أن يقدم زيد أو حتى.....
- ٥٠١ مطلب: لا أفعل كذا ما دام كذا.....
- ٥٠٢ مطلب: لا أفارقك حتى تقضيني حقِّي اليوم.....
- ٥٠٣ مطلب: حلف لا يفارقتي ففر منه يحنث.....
- ٥٠٥ مطلب: حلف لا يكلم عبد فلان أو عرسه ثم زالت الإضافة يبيع أو طلاق..
- ٥١١ مطلب: لا أكلمه الحين أو حيناً.....
- ٥١٢ مطلب: لا أكلمه غرة الشهر أو رأس الشهر.....
- ٥١٤ حلف لا يكلمه الدهر أو الأبد.....
- ٥١٥ مطلب في المسائل التي توقفت فيها "الإمام".....
- ٥٢٣ مطلب: الجمع لا يستعمل لواحد إلا في مسائل.....
- مطلب: تحقيق مهم في الفرق بين: لا أكلم عبيد فلان أو زوجاته أو
- ٥٢٤ النساء أو نساء.....

باب اليمين في الطلاق والعتاق

- ٥٢٧ باب اليمين في الطلاق والعتاق.....
- ٥٣٠ مطلب: أول عبد أشتريه حرٌّ.....
- ٥٣٦ مطلب: إن ولدت فأنت كذا حيث بالميت بخلاف: فهو حرٌّ.....
- ٥٣٨ مطلب: كل عبد بشرتي بكذا حرٌّ.....
- ٥٤٢ مطلب: النية إذا قارنت علة العتق صح التكفير.....
- ٥٤٥ مطلب: إن تسريت أمة فهي حرة.....

- مطلب: كلُّ مملوك حرٌّ..... ٥٤٨
- مطلب: لا أكَلَم هذا الرجل، أو هذا وهذا..... ٥٥١
- مطلب في استعمال ((حتى)) للغاية والسببية وللعطف..... ٥٥٣
- مطلب: إن لم أُخبر فلاناً حتى يضربك..... ٥٥٤
- مطلب: إن لم أضربك حتى يدخُل الليل..... ٥٥٤
- مطلب: إن لم آتَك حتى أتغذَّى..... ٥٥٤
- مطلب: لا يلتحق الشرطُ بعد السكوت سواء كان له أو عليه..... ٥٥٥
- باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها**
- باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها..... ٥٥٦
- مطلب: حلف لا يتزوج..... ٥٦٦
- مطلب: حلف لا يزوّج عبده..... ٥٦٦
- مطلب في العقود التي لا بدَّ من إضافتها إلى الموكل..... ٥٧٢
- مطلب: قال: إن بعته أو ابتعته فهو حرٌّ فعقد بالخيار لنفسه عتق..... ٥٨٢
- مطلب: إذا دخلت أداة الشرط على ((كان)) تبقى على معنى المضى..... ٥٩٠
- مطلب: قالت له: تزوجت علي؟ فقال: كلُّ امرأة لي طالقٌ طلقت المحلقة..... ٥٩٢
- مطلب: النكرة تدخل تحت النكرة، والمعرفة لا تدخل..... ٥٩٦
- مطلب: قال: عليّ المشي إلى بيت الله تعالى أو الكعبة..... ٥٩٩
- مطلب: إن لم أحجَّ العامَ فأنت حرٌّ فشهدا بنحره بالكوفة لم يعتق..... ٦٠١
- مطلب: شهادة النفي لا تقبل إلا في الشروط..... ٦٠١
- مطلب: حلف لا يصوم حيث يصوم ساعة..... ٦٠٣
- مطلب: حلف لا يصلي حيث بركعة..... ٦٠٨
- مطلب: حلف لا يؤمُّ أحداً..... ٦١١

- ٦١٦ مطلب: حلف لا يَحُجُّ.....
- ٦١٧ مطلب في معنى الهدى.....
- ٦١٧ مطلب في الفرق بين تعيين المكان في الهدى دون النذر.....
- ٦١٨ مطلب: إن لبست من مَعْرُوكٍ فهو هَدْيٌ.....
- ٦٢١ مطلب: حلف لا يلبس حُلِيًّا.....
- مطلب: حلف لا يجلس على الأرض أو لا ينام على هذا الفراش
- ٦٢٤ أو هذا السرير.....

باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك

- ٦٢٩ باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك.....
- ٦٢٩ مطلب: تُرَدُّ الحياة إلى الميت بِقَدَرٍ ما يُحْسُ بِالْأَلَمِ.....
- ٦٣٠ مطلب في سماع الميت الكلام.....
- ٦٣٩ مطلب: الشهر وما فوقه بعيد.....
- ٦٤١ مطلب: ليقضينَّ دينه ففضاه نَبْهَرَجَةً أو زُيُوفاً أو سَتُوقَةً.....
- ٦٤٤ مطلب: المسائل الخمس التي جعلوا الزُيُوف فيها كالجِياذ.....
- ٦٤٤ مطلب: لأقضينَّ مَالَكَ اليوم.....
- ٦٥٠ مطلب: لا يقبض دينه درهماً دون درهم.....
- ٦٥١ مطلب: حلف لا يأخذ ما له على فلان إلا حُمْلَةً.....
- ٦٥١ مطلب: إن أنفقتَ هذا المال إلا على أهلِكَ فكذا فأنفق بعضه لا يَحِثُّ....
- ٦٥٣ مطلب: حلف لا يشكوه إلا من حاكم السياسة ولم يشكّه أصلاً لم يَحِثُّ..
- ٦٥٤ مطلب: حلف لا يفعل كذا تركه على الأبد.....
- ٦٥٦ مطلب: حلف ليفعلنه برٍّ بمرّة.....
- ٦٥٧ مطلب: حلفه وال لِيُعْلِمَنَّهُ بكلِّ داعٍ.....

- مطلب: لا تخرج امرأته إلا بإذنه..... ٦٦٠
- مطلب: حلف ليهبَّ له فوهب له فلم يقبل برَّ، بخلاف البيع ونحوه... ٦٦٢
- مطلب: حلف لا يَشْمُ رجلاً..... ٦٦٣
- مطلب: حلف لا يتزوج فزوجه فضولي..... ٦٦٤
- مطلب: قال: كلُّ امرأة تدخل في نكاحي فكذا..... ٦٦٦
- مطلب: حلف لا مال له..... ٦٧١
- مطلب: الديون تُقضى بأمثالها..... ٦٧١
- مطلب: قال لغيره: والله لتفعلنَّ كذا فهو حالف..... ٦٧٢
- مطلب: قال: والله لا تَقْمُ فقام لا يحث..... ٦٧٢
- مطلب: قال: لتفعلنَّ كذا فقال: نعم..... ٦٧٣
- مطلب: حلف لا يدخل فلان داره..... ٦٧٤
- مطلب في الفرق بين ((لا يدعه يدخل)) وبين ((لا يدخل))..... ٦٧٥